



6655  
S/A





## ترجمة منقح الفتاوى الحامدية

هو العالم العلامة القدوة الفهامة الحبيب النسيب الجامع بين شرفي العلم والنسب السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم المتصل نسبه الشريف الى سيدنا الحسين سبط سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم \* ولد بدمشق الشام سنة ثمان وتسعين ومائة وألف ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن المجيد وهو صغير جدا ثم اشغل بطلب العلم مع الاجتهاد في التحصيل حتى تفنن وأقنى ودرس وألف التأليف العديدة وصنف الكتب المفيدة فشرح متن الكافي وألف حاشية على شرح نبذة الاعراب وهو ابن سبع عشرة سنة وعمل ديوان شعر في مدح شيخه السيد محمد شاكر بن سالم العسمرى الشهير والده بالعتاد وبابن المقدم سعد الحنفي الدمشقي الخلوقي ومن مؤلفاته أيضا هذا الكتاب المسمى بالعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وحاشيته على الدر المسماة رد المحتار على الدر المختار وحاشية على البحر الرائق وحاشية على شرح المسار للعلائي وحاشيتان على النهر وشرح المنقح الا انهم لم يجردا من الهامش وله كتابات على المطول ومجموع كبير جمع فيه من نفائس الفوائد الثرية والشعرية \* وعرائس النكات والمخادبة \* ما يروق الناظر \* ويسر الخاطر \* وله أيضا كتاب الرحيق المختوم \* شرح قلائد المنظوم \* وشرح عقود رسم المفتي وتنبية الولاة والحكام وبحار الفيض وله رسائل عديدة ناهزت الثلاثين من كل فن وأما تعاليفه على هوامش الكتب وحواشيه وكتابه على أسئلة المستفتين والاوراق التي سورها بالمباحث الرائقة والدقائق الناضرة فلا تكاد تحصى ولا يمكن أن تستقصى \* وبالجملة فكان شعله من الدنيا التعلم والتعليم والتفهم والتفهيم \* والاقبال على مولاه \* والسعي في اكتساب رضاه مقسما زمنه على أنواع الطاعة والعبادة \* من صيام وقيام وتدريس وإفتاء وتاليف وإفادة \* وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد \* واستفح به خلق كثير من حاضر وباء توفي بحوة يوم الاربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة اثنين وخمسين ومائتين بعد الالف من هجرة من خلقه الله على أكل وصف \* صلى الله وسلم عليه وعلى آله \* والناس حين على منواله \* ودفن رحمه الله بمقبرة دمشق في باب الصغير بالتربة فوقانية \* لازالت بحائب الرحمة تبل تراه في البكرة والعشبة أمين



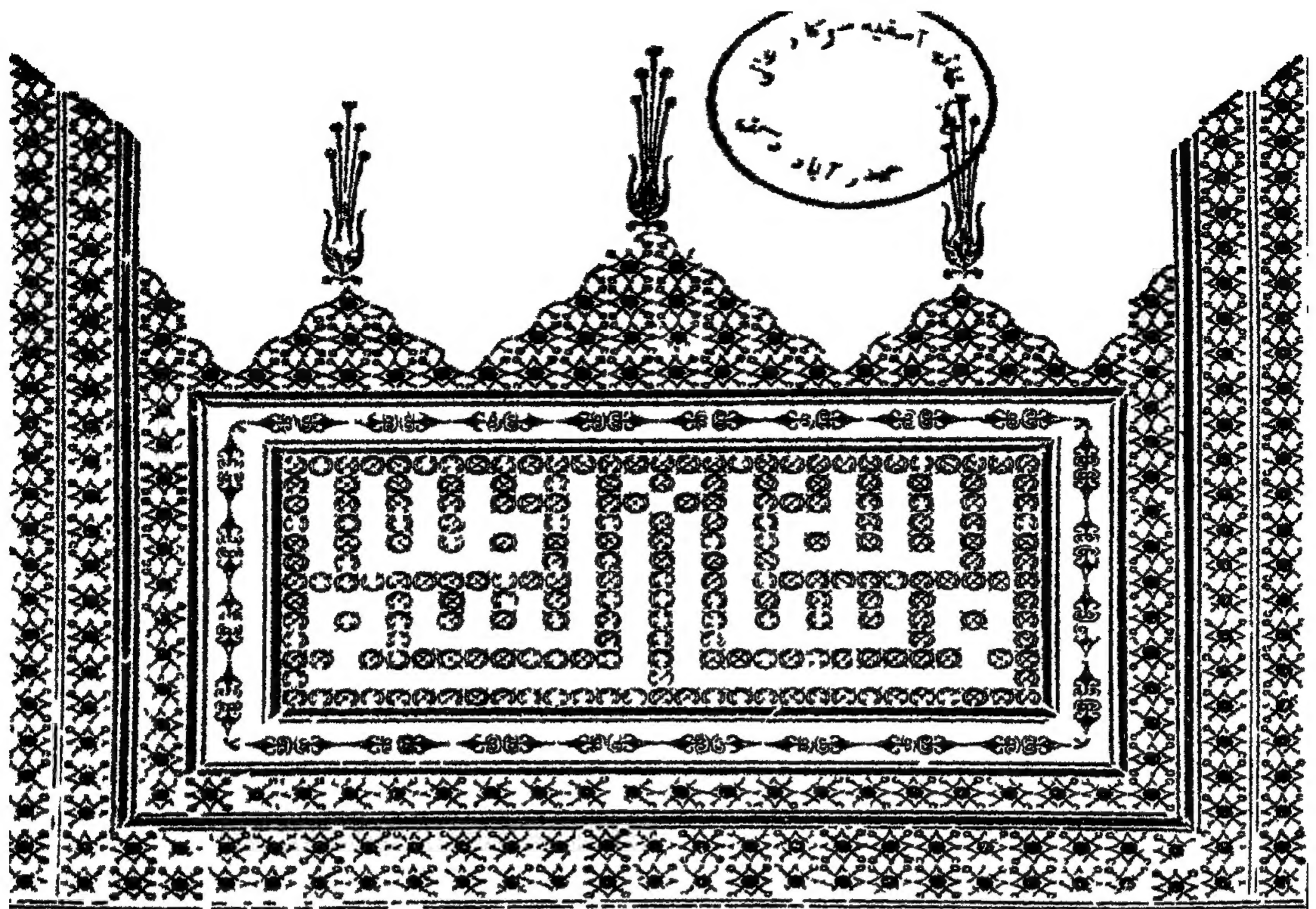
صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	١٠٥	كتاب النفقة
٤	كتاب الطهارة	١٠٧	كتاب القسط والقطعة
٥	كتاب الصلاة	١٠٧	كتاب الوقف
٧	باب الجمعة	١٠٧	الباب الأول
٨	باب الجمعة	١٧١	الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل
٩	باب الزكاة والعشر		الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام
١٢	كتاب الصوم		بيع الوقف وبيع أنقاضه وأشجاره
١٣	كتاب الحج		وقسمته وغصبه وأجارته وأجرته
١٦	كتاب النكاح		ومساقاة أشجاره وعمارة وسكاه
١٩	باب الولي		وأرباب الشعائر وغير ذلك
٢١	باب الكف	١٩٦	الباب الثالث في أحكام النظار
٢٢	باب المهر		وأصحاب الوظائف من نصب وعزل
٢٧	مسائل الجهاز		وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير
٢٨	مسائل مشورة من أبواب النكاح		واستدانة وإقرار وقبض وصرف
٢٢	فوائد ذكرها المؤلف الخ		ونحو ذلك
٢٢	باب نكاح الرقيق والكافر	٢٢٢	كتاب البيوع
٢٢	باب العتق	٢٥٥	باب الخيارات
٢٢	باب الرضاع	٢٧٠	باب الأقالمة
٢٥	كتاب الطلاق	٢٧١	باب الاستحقاق
٥١	باب الخلع والطلاق على مال	٢٧٥	باب السلم
٥٥	باب العدة	٢٧٧	باب القرض
٥٨	باب الحضنة	٢٨٠	باب الصرف
٦٥	باب النفقة	٢٨٢	كتاب الكفالة
٨٢	باب ثبوت النسب	٢٩٢	كتاب الحوالة
٨٤	كتاب العتق والاستبدال والتسدير	٢٩٦	كتاب القضاة
	والولاية والاتباع	٣٠٤	باب الحبس
٨٥	كتاب الإيمان والنذور	٣٠٨	مسائل شتى
٨٦	كتاب الشرك	٣١٤	كتاب الشهادة
٩٩	باب الردة والتعزير	٣٣٨	كتاب الوكالة



\*(الجزء الأول)\*  
من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى  
الحامدية تأليف الشيخ الامام العلامة  
الحريز الحريز الهامة السيد محمد أمين  
الشهري بن عابدين  
تدعنا الله به  
آمين

6655  
S/A





### (بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمد الله على آلائه \* وأشكره على نواتر نعمائه \* وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه \* سيدنا محمد خير  
 اصفيائه \* وعلى آله وصحبه وأخصائه \* (أما بعد) . فيقول العبد الفقير \* إلى \* ولادة القدير  
 محمد أمين \* الشهير بابن عابدين \* غفر الله له ذنوبه ، وملائ من زلال العفو ذنوبه \* ان كتاب مغنى  
 المستفتى \* عن سؤال المفتى \* للامام العلامة ، والخبر الفهامة \* حامداً فندى العمادى مفتى  
 دمشق الشام \* عليه رجة الملك السلام ، كتاب جمع جل الحوادث \* التى تدعو اليها  
 البواعث \* مع التحرى للقول الاقوى \* وما عليه العمل والفتوى ، لم أر للمبتلى بالفتوى أنفع  
 منه \* حيث جمع ما لا غنى عنه \* غير أن فيه نوع اطناب . بتكرار بعض الأسئلة وتعداد  
 النقول فى الجواب . فأردت صرف الهمة نحو اختصار أسئلة وأجوبته \* وحذف ما اشتهر  
 منها ومكرراته وتلخيص أدلته . وربما قدمت ما أخرت ما قدم ، وجعت ما تفرق على وضع  
 محكم . وزيت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تقييد ، أو ما فيه تقوية وتأييد ، ضاماً الى ذلك  
 أيضاً بعض تحريرات نقحتها فى حاشيتى على البحر المسماة منحة الخالق \* على البحر الرائق  
 وحاشيتى التى علقته على شرح التنوير المسماة رد المختار ، على الدر المختار \* وما حتررت  
 الرسائل الفائقة \* فى بعض المسائل المعلقة مع ما يفتح به الفتح العليم فى حال الكتابة . من تحرير  
 بعض المسائل المشككة \* والوقائع المعضلة . فدونك كتابا حاوياً لدرر الفقه \* وما ويا عن  
 مستنكرات الزوائد \* هو العمدة فى المذهب والحرى بأن يكتب بعماء الذهب . جلنى على جمعه  
 من لا يسعنى الامتنان أمره . أفاض الله على وعليه من وابل خيره وبره . (وقد سميت ذلك  
 بالعقود الدرية \* فى تنقيح الفتاوى الحامدية) . وحيث قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل  
 وكل ما كان من زياداتى أصدره بلفظ أقول \* والله تعالى هو المسئول . فى بلوغ ذلك المأمول  
 والتوفيق والسداد \* واتمام هذا المراد \* وفى أن يتفنى به والمسلمين . فانه أكرم الاكرمين ،



وأرحم الراحمين (سئل) فمن أراد أن يتدبى في أمر ذي بال مهم به شرعاً وليس بمحرم ولا مكروه ولا جعل المشارع له مبدأً غير البسملة فبماذا يتدبى به أحق نقياً \* (الجواب) \* بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جعلنا بين البسملة والحمد لله لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أبتروني رواية أجزم وفي رواية بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمناً ولما ورد في ذلك \* (فوائد تتعلق بأداب المفتي) \* أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لأنه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصدق برأية من ثاقب الإيمان \* الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إيضاح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن السلي من الحدود والتعزير \* وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويتروك العرف ونقله عنه في خزانة الروايات يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصاها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اهـ (أقول) لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب مقصوداً وان تعورف ولعل هذا الجمول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية عن الإمام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبعض ألفاظ الإيمان المبني على عرف المتقدمين فإنه لا يلتزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة كل ما في القنية مخالف للقواعد لا التفات إليه ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكام المحققين للشرب لا إلى وقد أفادني استاذي ونهني بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الأكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير تقليد واقتناء بما فيها من غير إحاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتاء خطر وقد يظن الانسان انه فهم المسألة على حقيقتها والامر بخلافه أو يشتبه عليه حفيظ فيخطئ ولذلك اذا حقت كثير من الفتاوى المجموعة من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي الثاني اذا جاءه فتوى بأمر في النظر فيها ويقول لطالها ما أن تصبر حتى تراجع النقل او خذها ثم يقول لي انا أعرف الحكم في هذا كما أعرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعني من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز لا بعد النظر والحكم لقائله من أئمة المذهب رجعهم الله تعالى اهـ . المراد من قولهم يدين ديانة لا قضاء انه اذا استفتي فقيهاً بحجبه على وفق ما نوى ولكن القاضي يحكم عليه وفق كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوى تخفيف عليه كما لو قال على فلان ألف درهم وقد دفعته به هل برئت من دينه يفتيه بالبراءة واذا سمع الثاني ذلك منه يقضي عليه بالدين الا أن يقيم نيته على الإيفاء شرح مختصر الاخسيكتي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحفيظة والجواز دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون الثاني عالماً بما في الكبريت وأين العلم برأية في الثاني والعشرين من الإيمان (أقول) ولذا حري العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين به بل يحجبه عنه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على قضاة زماننا \* من ادب المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما يعلمه بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا فحكمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الخيل التي تقع في كتابة الأسئلة ولكثرة الجهل والبغي بحيث ان بعض المبطلين اذا صار بيده فتوى صال بها على

مطلب  
فوائد تتعلق بأداب المفتي

مطلب  
كل ما في القنية مخالف  
للقواعد  
مطلب  
قاعدة عظيمة يجب التنبه  
لها والعمل بها والمحافظة  
عليها فانها جوهر فريدة

مطلب  
المراد من قول العلماء يدين  
ديانة لا قضاء



خطمه وقال المفتي أفتى لي عليك بكذا والجاهل أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقا ولا اه من خط شيخ مشايخنا الشيخ عبد القادر الصفوري الشافعي (أقول) إذا علم المفتي حقيقة الأمر ينبغي له أن لا يكتب للسائل لئلا يكون معينا له على الباطل \* لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها خيرية من مسائل شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه \* معنى الاشبه أنه اشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى بزانية \* متى اختلف في المسألة فالعبرة بما قاله الا كثر يرى من قاعدة الاصل الحقيقة

\*(كتاب الطهارة)\*

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفل وصب عليه الماء ثم أخذ عنه الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات فهل يطهر بكل من هذين الصنعين (الجواب) نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كما في الجمع والبرازية وخزانة المفتي وغيرها وبه جزم في الطهيرة وصريح به في البحر (سئل) فيما اذا وقعت فأرة ميتة في رغوة دبس جامدة بحيث لو شقت لا تلام ورميت وقور ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يطهر ويؤكل الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه الى بعض اذا قور ما حوله فالتقي او استصبح به يؤكل ما سواه يرى بفتي قارى الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضئ انه يضربه مسح رأسه سقط عنه المسح ولا يجب عليه شيء وأفتى بوجوب اقبال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن المثقوبة (وسئل) قارى الهداية أيضا عن الفسقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيه غير الماء المذكور لا يضرب (أقول) هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاق وفيه معترك عظيم بين العلماء المتأخرين حررته في حاشيتي المسألة رد المحتار على الدر المختار فراجعها ففيها ما لا تجد في غيرها والله الحمد (وسئل) أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روثها وعرق وأصاب بدن الراكب أو ثوبه من عرقها الملوثة (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يطهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل (سئل) فيما اذا وقع ضفدع ماء في عصير عنب ومات فيه فهل ينجسه اولا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كما في النهر والدروموت الضفدع فيه لا ينجسه كما في الكز وغيره فلا ينجس العصير وفي الهداية والضفدع البري والبحري سواء وقيل البري يفسد لجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحري ما يكون بين أصابعه سترة وصح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن للبري دم سائل فان كان يفسد على الصحيح بحر عن شرح المنية وتمام الفوائد فيه (سئل) في دبس مائع مرق عليه رجل بنعل سمي زربول ووطئه قاتل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل تنجس الدبس به (الجواب) حيث كان النعل طاهرا لا يتنجس الدبس المزبور (سئل) في خابية خل مظمورا كثرها في الارض ولغ فيها كلب فترحوها فغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وينشفونها في كل مرة بمخرقة طاهرة ثم ملوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في كل مرة وهي من خرف قديم فهل تطهر (الجواب) نعم تطهر (أقول) قوله ثم ملوها الخ مبالغة في التطهير والافهو غير لازم عندنا (سئل) في الكبد والطحال هل هما

مطلب  
لفظ الفتوى آكد من غيره

مطلب  
معنى قولهم وهو الاشبه  
وضابط الاختلاف في المسألة  
\*(كتاب الطهارة)\*

مطلب  
في كيفية تطهير سمن مائع  
وقعت فيه فأرة

مطلب  
فما اذا وقعت فأرة في رغوة  
دبس جامدة

مطلب  
فمن يضربه مسح رأسه ومن  
أذنه مثقوبة

مطلب  
في التوضؤ من الفسقية  
الصغيرة

مطلب  
فما اذا عرقت الدابة الملوثة  
بروثها

مطلب  
لا يطهر بدن الحيوان المتنجس  
الا بالغسل

مطلب  
في ضفدع مائي وقع في العصير

مطلب  
في الضفدع البري والبحري  
والاختلاف فيهما

مطلب  
وقع زربول في دبس

مطلب  
في تطهير خابية خل ولغ  
فيها كلب



هما طاهران قبل الغسل (الجواب) ثم سئل لو طلى بها وجهه أثبت وصل به تجوز صلاته كما في الخاوية وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو بكسر الطاء والمكروه تحريمهما من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكرون ونظمها بعضهم بقوله

اذا ما ذكيت شاة فكلها \* سوى سبع فقيهن الوبال  
فقاء ثم خاء ثم غسين \* ودال ثم ميمان وذال  
(أقول) وكنت جعته في حروف كلمتين ونظمتها بقولي  
ان الذي من المذكاة رعى \* يجمعه حروف نخذ مدغم

مطلب  
الكبد والطحال طاهران

مطلب  
المكروه تحريمهما من الشاة  
سبعة أشياء

\*(كتاب الصلاة)\*

\*(كتاب الصلاة)\*

مطلب  
في نية المقتدى الامام بالسلام  
مطلب  
في التفصيل بين بنى آدم  
والملائكة

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاءه هل ينويه في التسليتين أم في اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا (الجواب) نعم ينويه فيهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في اليمين فقط على ما في الخاوية وفيها زيادة لا بأس بها وهي أن محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة في الذكر وفي كتاب الصلاة آخر وهذه المسألة اختلف فيها اهل القبلة قالت المعتزلة بجملة الملائكة أفضل من جملة بنى آدم وقال بعض اهل السنة بجملة بنى آدم أفضل من جملة الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بنى آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفصيل لان الواو للجمع المطلق دون الترتيب اهـ (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مندوبة (الجواب) \* الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والاربع قبلها وبعد هاندية وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما في الدر \* (سئل) في اقتداء الحنفى بشافعى يرفع يديه في تكبيرات الاسقالات هل يصح أم لا (الجواب) رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدى مفتي مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد بن احمد بن مسعود القونوي الحنفى في عدم بطلان صلاته بذلك وانه لم يروا بطلان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا مكحول النفسى فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكتب ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باظهار شرفه وانه عظم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) اعتنوا أنتم أيضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلموا تسليما) قولوا السلام عليكم أيها النبي فان قلت لماذا كد السلام بالمصدر ولم يؤكد الصلاة به قلت لما كد الصلاة بمؤكدات سبعة ان والجملة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والاخبار والنداء والامر راجعا بظن أن السلام ليس كذلك فأكده بالمصدر والاية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال أبو السعود العمادى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قائلين اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد بالتسليم الانفة ادلا مره بالتسليم والاية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطلقا من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل ذكرته عنده فلم يصل على ومنهم من قال يجب

مطلب  
في سنة العشاء القبلية  
والبعدية

مطلب  
في اقتداء الحنفى بشافعى  
يرفع يديه في التكبيرات

مطلب  
في وجوب الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم في العمر  
مرة أو كلما ذكر



في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب مرة في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن يصلي عليه كلما جرى ذكره الرفيع اه ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام بأحدهما فن علق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجاب ولكن ليس فيه أن الاجاب في الصلاة أو خارجها فيحمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واجبة هكذا قال الكرخي لأن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار اه وفي المحيط قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد أجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما أنكرنا فرضيته وأنه يجب في العمر مرة امثالا للأمر وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لأنه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة أو يقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لأنه يجوز الحليمي كما في المواهب ان تكون الصلاة بمعنى السلام عليه \* (قوائد) \* قع حم قرأ وتعال جددك بغيرياء لا تفسد وعن جارا الله مثله لان العرب تكتفي بالفتحة عن الالف اكتفاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ أعذ بالله لا تفسد أيضا لاكتفاءهم بالضممة عن الواو قنية من باب حذف الحرف والزيادة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال الاول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه الثاني مستحب روى عن أبي موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد بن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه \* الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل اذا صلى الركعتين يتملك كما يتملك الدابة والحمار اذا سلم فقد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا صحبت ابن عمر في السفر والحضر فارأيت اضطجع بعد الركعتين وفي رواية نهى ابن عمرو أخبر أنها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الاسود ابن زيد وابراهيم النخعي وقال هي ضجعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الأئمة مالك بن أنس وحكاه القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء \* الخامس خلاف الاولى وعن الحسن انه كان لا يجبه الاضطجاع \* السادس انه ليس مقصودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والقرينة اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو محكي عن الشافعي عني على البخاري مختصرا (أقول) لم يتعرض للنقل عن احد من أئمتنا وقد رأيت في مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل

قوله وقال في النهاية الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من السقامة ولعل عبارة النهاية مألوفة فلتراجع وقوله وأما الجواب الخ انظر ما الذي يقابله هذا وما جواب أما اه

مطلب  
قرأ وتعال جددك بلا ألف  
لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ  
أعذ بلا واو

مطلب  
في الضجعة بعد سنة الفجر  
سنة أقوال

مطلب  
القل والقول في الضجعة  
على مذهب سيدنا أبي  
حنيفة



\*(باب الجمعة)\*

\*(باب الجمعة)\*

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام  
اليهود غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في  
الكتب الصحيحة وما معناه وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا حديث رواه  
البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن  
الاخرون السابقون يوم القيامة يبدأ بهم أو تو الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم  
فاختلفوا فيه فهدانا الله والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث  
الشريف على انه فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان قوله عليه الصلاة والسلام  
هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الاخرون أي زمانا في الدنيا  
السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء قبل  
الخلافة ودخول الجنة ويبدأ بهم قال أبو عبيد تنكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد  
بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج معنى النسخ أو على أنهم  
فتكون تعليلية لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أو تو الكتاب من قبلنا فتكون آخر بن  
لهم ثم هدينا إلى الجمعة وهو قبل السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة  
والانجيل أو الجنس أي جنس الكتب المنزلة ليصح عود الضمير اليه في وأوتينا من بعدهم الآن  
يكون من باب الاستخدام فهدانا الله بأن نصه الله لنا ولم يكن لنا إلى الاجتهاد فيه وفرض عليهم  
أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه أم يسوغ لهم ابداله بغيره من الايام  
فاجتهدوا في ذلك فأخطوا روى أبو حاتم عن الرشدي أن الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا  
يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا فجعله عليهم فالله يوم السبت والنصارى بعد  
غد يوم الاحد فاختاروا السبت لرغمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فطنوا ذلك فضيلة  
توجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستريح فيه من العمل ونشتغل فيه بالعبادة والشكر  
والنصارى اختاروا الاحد لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم فخالفوا النص  
فضلوا \* وأما ما اشتمل عليه الحديث من أنواع البديع ففيه الاحتباك وهو أن يكون شيئا  
لهم ما متعلقان فيذكر احدا الشئتين ويحذف متعلقه ويحذف الاخر ويذكر متعلقه كقوله  
تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون قيل أصله وما لي لأعبد الذي فطرني واليه أرجع  
وما لكم لاتعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا اللق والنشر المرتب في قوله يبدأ بهم  
أو تو الكتاب من قبلنا راجع إلى الاخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى السابقون وفيه  
الادماج وهو أنه أو تو الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدحنا وفيه تأكيد  
المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية وأوتينا من بعدهم الضمير يرجع إلى الكتاب بمعنى  
القرآن وفيه الطباق في الاخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالناس لنا فيه تبع  
جمع وما بعده تفريق ففيه سبعة أنواع بدعية هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نبينا محمد أفضل  
الصلاة وأتم السلام (سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدي في مصر في مواضع كثيرة (الجواب)  
نعم كما ذكره في التنوير وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وبه نأخذ وقال

مطلب

في تعظيم يوم الجمعة هل هو  
مخصوص بهذه الامة

مطلب

اخباره صلى الله عليه وسلم  
عن اختيار اليهود يوم السبت  
والنصارى يوم الاحد

مطلب

افتراض يوم الجمعة على  
اليهود والنصارى

مطلب

بيان ما اشتمل عليه الحديث  
الشريف من أنواع البديع

مطلب

في جواز تعداد الجمعة في  
مصر واحد



مطلب  
في اذان الحقوق يوم الجمعة

مطلب  
فيما يستحب فعله يوم الجمعة  
وليلته وما يكره

مطلب  
في استحباب قص الاظفار  
يوم الجمعة وما في ذلك من  
الوعد الجليل

مطلب  
من طال ظفره ضاق رزقه

مطلب  
ما يقال عند دخول المسجد

مطلب  
فضل قراءة الفاتحة  
والاخلاص والمعوذتين  
بعد فرض الجمعة وما يطلب  
في ذلك اليوم من القراءة  
وغيرها

«(باب الجنائز)»

مطلب  
أحر الورثة الزوج أن يكفنها  
زائد على الكفن الشرعي

مطلب  
دفنت مع بنتها أمتعة تضمن  
حصصة الزوج وولديه منها

مطلب  
كفن المرأة على الزوج وإن  
تركت مالا

الزيلي وهو الاصح لان في عدم جواز التعدد حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح الجمع  
وعليه الفتوى ومثله في امامة فتح القدير \* (قائده) \* قال الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من  
باب الاذان لم أر لأئمتنا نصا صريحا في اذان الحقوق هل هو مكروه أم لا والذي تحرر أن الذي بين يدي  
الخطيب فيه للشافعية قولان الاستحباب والكراهة وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية  
بأن المتوارث فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على  
انه غير مكروه لان المتوارث لا يكون مكروها وكذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه  
بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة اذا ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
وقال السيوطي في الاوائل أول من أحدث اذان اثنين معا بنو أمية اه (تمة) فيما يستحب  
فعله يوم الجمعة وليلته وما يكره مع ذكر ما اطلع على الخلاف فيه فن المستحب فيه الاستبالة  
والاعتسال للصلاة وازالة الشعر وتقليم الاظفار لسكن ذكر في التارخانية من الحج يكره تقليم  
الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وقبل القراع من الحج قضاء  
التفت وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في الاخبار من قلم اظفاره  
يوم الجمعة أعاده الله من السوء إلى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات أن من  
يقلم أو يقص يوم الجمعة عملا بالأخبار فكأنه حج واعتمر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية اذا وقت يوم  
الجمعة لقلم الاظفار ان رأى انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر إلى يوم الجمعة يكره له لان  
من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا بالأخبار فهو مستحب لان  
عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى  
وزيادة ثلاثة أيام \* ومنها الادهان ومس الطيب ولبس الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب  
وتخير المسجد والتبكير اليه والمشى بسكينة ووقار وأن يقول عند الدخول اللهم اجعلني من  
أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب اليك وتأخير الغداء  
والقبولة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين أحيانا تبركا وقراءة الفاتحة  
والمعوذتين والاخلاص بعدها سبعين فعليا حفظه الله من مجلسه ذلك إلى مثله وقراءة  
سورة هود والكهف والدخان وعبادة المريض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة  
التسبيح وشهود النكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي  
ليلتها قراءة الزهراوين وسورة الكهف ويس والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة  
رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في مغربها الكافرون والاخلاص من نور الشمعة في بيان  
ظهر الجمعة للعلامة المقدسي

\* (باب الجنائز) \*

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر والزوج بشئ زائد على الكفن والتجهيز  
الشرعي على أن يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم  
(سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمه وولدين صغيرين منه فدفنت الام معها أمتعة من  
التركة تعديا وتلفت الامتعة بذلك فهل تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصصة الزوج  
وولديه حيث تلفت الامتعة والا ينش عليها بطلبه لحقه كما هو مريح كلامهم كما في البحر وغيره  
(سئل) في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركة فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على



(الجواب) الملقى به وخوب كقنها على الرُّوح وان تركت مالا كافي التنوير والخاتبة  
وربحه في البحر بأنه الظاهر لانه ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في أرض  
موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخر أن القبر المرقوم له ويريد اخراج الميت منه  
فما الحكم الشرعي (الجواب) اذا كانت الارض موقوفة بضمن ما اتفق فيه ولا يحول  
الميت من مكانه كافي التنازع كذا فتى المهنداري رح والمسئلة في الخيرية من الجنائز  
(سئل) فيما اذا قرر القاضي زيد المعمارى في حفر قبور الموتى وتعميرها واصلاحها للاحتياج  
لذلك لاهليته واتقانه ويريد بعض الحفارين منعه من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض  
(الجواب) نعم يمنع

\* (باب الزكاة والعشر) \*

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بدمشق فهل المعتبر في ذلك فقرا مكان  
المال أولا (الجواب) نعم المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كافي البحر والنهر  
وعاله ابن ملك في شرح الجمع بأنه محل الزكاة ولهذا تسقط بهلاكه \* رجل له مال في يد شريكه  
في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو  
فيه خلاصة من الفصل الثامن وفيها لودفعها الى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا  
كرهية (سئل) في رجل خرج من بلده يريد الحج واصطب معه من المال نصبا كثيرة لم  
يخرج زكاتها ويرغم أنه لا تلزمه زكاتها اذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج فهل تلزمه زكاتها  
(الجواب) نعم تلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة برغمه  
المذكور لان ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والكفارة  
وجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى  
لللباقاني وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافراز المال المذكور لاجل الحج لا يخرج عنه ملكه  
والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لرجلين أشجار مثمرة قائمة في أرض عشرية فقطعهاها واتفعا  
بخطبها فقام المتكلم على العشر يطلب عشرهما من مالهما فهل لا عشر فيها (الجواب) نعم لا عشر  
في الاشجار لانها بمنزلة جزء الارض ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والبحر وغيرهما من باب  
العشر وبمثلها أفتى الشيخ اسمعيل كافي فتاواه في باب البغاة (أقول) قوله لا عشر في الاشجار يعني  
المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما أعد للقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الخاتبة وبخلاف  
نفس الثمران فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف أهلية وعليها  
عشر فوضه السلطان عز نصره لزيد النيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة ومنع نظار  
الوقف من ضبط محصول الاوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الاوقاف لنظارها  
والعشر على جهة الاوقاف ياخذها النيماري من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول  
الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف يأخذها النيماري من نظار الاوقاف (سئل)  
في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسة يزرعها زراعتها رعة ويدفعون ما شرط لجهة الوقف  
عليهم وهو الربع وعليها عشر لزيد فهل لتولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف  
وعليه دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزراع (الجواب) نعم كما أفتى  
به المرحوم العلامة العلي قال في الاسعاف اذا دفعها أي متولى الارض الموقوفة مزارعة  
فانخراج والعشر من حصص أهل الوقف لانها اجارة معنى وفي منظومة النسفي

مطلب

دفن في قبر في أرض موقوفة

بضمن ما اتفق فيه

مطلب

قرر القاضي حفر الاهليته

واتقانه ليس للحفارين منعه

\* (باب الزكاة والعشر) \*

مطلب

المعتبر في الزكاة مكان المال

مطلب

فما لودفعها في غير بلده

قبل تمام الحول يجوز

مطلب

افرز ما لا يحج به تلزمه زكاة

الفاضل اذا حال عليه الحول

مطلب

لا عشر في الاشجار المثمرة

مطلب

ضبط محصول الاوقاف

لنظارها لا للنيماري

مطلب

العشر على الناظر المؤجر

لا على الزراع المستأجرين



والارض تستأجر وهي عشر \* يعشرها الا بحر المستأجر  
كذلك من يدفعها من ارضه \* يدفع ذوالارض بلا مدافعه

لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كستعير  
مسلم وفي الحاوي ويقولهما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر  
العشر على جهة الوقف في الاشياء وتقسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر  
وفي الخبرية صرح في البحر نقلا عن البدائع وغيره أن العشر يجب على المؤجر عند أي حنيفة  
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر من ولا على المستأجر من شيء  
قلت عبارة الحاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضيخان من أهل الترجيع ومن عاداته  
أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى بذلك غير واحد من جملتهم  
زكريا افندي شيخ الاسلام وعطاء الله افندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف  
والخصاف (أقول) فأجاب به المؤلف مبني على قول الامام المفتي به وتوضيح الجواب أنه اذا كان  
الخارج من القرية مثلا مائة قصير من الحنطة يأخذ المتولى أجرة الارض وهي هنا الربع خمسة  
وعشرون قصيرا ثم يدفع المتولى من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية  
عشرة أقفرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين  
بشيء لانهم مستأجرون خلافا للصاحبين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المحتار مانصه قلت لكن  
في زماننا عامة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر بتحمل غراماتها ومقوتها يستأجرها  
بدون أجر المثل بحيث لا تبقى الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن  
الافتاء بقولهما في ذلك لانهم في زماننا يتدرون أجرة المثل بناء على أن الاجرة سالمة لجهة الوقف  
ولا شيء عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه  
سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافا كثيرة كما لا يخفى فان أمكن أخذ الاجرة كاملة يفتى  
بقول الامام والافيقولهما لما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى اعلم  
اه (سئل) فيما اذا كان عشرة قرية موقوفة مقطوعا على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني  
فاتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التي بيده منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر  
(الجواب) نعم كتبه عماد الدين عني عنه الحمد لله تعالى الجواب كما به عزم الوالد أجاب ولو جعل  
أرضه مشجرة أو مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث  
للدواب خانية من فصل العشر (سئل) في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر  
(الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في الدار سراج من زكاة الزرع (سئل)  
ارض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر لتيماري ولها زراع  
يزرعونها ويدفعون ما على زرعهم من القسم المزبور ويأخذ التيماري عشرة في كل سنة  
والآن زرعوا أراضيها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولى الوقف والتيماري  
ثم حصدوا الزرع ويريدون نقله الى أراضي قريتهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس  
لهم ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك  
ولا يجوز التصرف في المشترك الا باذن الشريك لما في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع  
الخارج ولا يحتسب لصاحبها ما أنفق من سقي أو عمارة أو اجارة حافظ ٣ لانه أوجب باسم العشر  
وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك

مطلب  
قاضيخان من أهل الترجيع  
ومن عاداته أنه يقدم الاظهر  
والاشهر

مطلب  
يجب العشر في الشجر المعد  
للقطع

مطلب  
لا عشر في شجرة في داره

مطلب  
يجب دفع حصة الوقف  
والتيماري من زرع أرض  
موقوف عليها قسم وعشر  
قبل نقله الى ارض قرية  
أخرى

مطلب  
ليس لهم التصرف في الزرع  
قبل دفع العشر

٣ قوله اجارة حافظ هكذا في  
نسخة المؤلف ولعله اجارة  
حافظ بدليل قوله ما أنفق  
فامل اه من هامش





فيكون آكل الحق الغير فلا يحمل وإن أقر العشر يحمل له أكل الباقي كما في المشترك إذا أقر نصيب صاحبه يحمل كله وإن كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في خراج المقاسمة لأنه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا وأما خراج الوظيفة يجب في الذمة فيحمل له وقيل لا يحمل له أكل الطعام قبل تقدا الثمن لغير البائع وقال أبو حنيفة ما أكل من الثمرة أو أطمع غيره ضمن عشرة وعنه أبي يوسف أنه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل الاوسق وما تلف أو ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره الا إذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لأنه بدل مال مشترك اهـ (سئل) في أرض عشرة تسقى بعماء العشر بدالية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيما سقى بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو الكبير والدالية جذع طويل في رأسه دلو ويركب الرجل الطرف الاخير فيرفع الدلو بالماء وقيل هي دولا بوالسانية الناقة التي يسقى عليها (سئل) فيما إذا كان لزيد غراس حور على حافات نهر في أرض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطالبه صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كسبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما به العم المرحوم أجاب قال الحدادى الاشجار التي على المسناة لا شئ فيها اهـ والمسئلة في البرازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها ميرى وبعضها تيمارى ومذكور في الدفتر السلطاني انها في الاصل قسم وجعل بدل القسم شئ معلوم من الخنطة والدرهم ويريد الآن ناظر الوقف والمتكلم على الميرى والتيمارى أخذ القسم المعين في الدفتر المرقوم فهل لهم ذلك ان كان في القسم حظ ومصلحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب) للناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والافله أجرة المثل بالغام بالغ كسبه الفقير على العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما به الوالد المرحوم أجاب (سئل) فيما إذا كان لزيد أشجار مثمرة قائمة في أرض قرية عشرية جارية في تيمار رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي الثمار إذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار النابتة في ارض الخراج شئ اهـ وفي محيط السرخسى كل شئ يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة أجزاء الارض وكل شئ لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالحبوب والتمر ثم البروز التي لا تصلح للزراعة كبر البطح والقاء ونحوه افلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود ثمارها اهـ واعلم أن وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الخطيرة كما قال الثالث وأثر الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالاتلاف نهر من العشر ومثله في البحر والمنح (سئل) في ارض وقف أجرها الناظر من زيد مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعى يراها ويريد الناظر أن يقسم زرع الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث اجرها بأجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في تيمارى قرية له عتامة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الخاقانى والبراءة السلطانية التي بيده قام يكلف زراع القرية بدفع شئ زائد عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع (سئل) في المزارع اذا باع الغلة المعشورة بثمن معلوم وتصرف بها المشتري بدون اذن التيمارى ويريد التيمارى أخذ حصة العشر من ثمنها فهل له ذلك

مطلب

يجب نصف العشر فيما سقى

بدالية

مطلب

تعريف الغرب والدالية

والسانية

مطلب

لا عشر فيما على المسناة وهي

حافات النهر

مطلب

لناظر القسم مادامت الغلة

قائمة والافله أجرة المثل

مطلب

في ثمار الارض العشرية

العشر ولا شئ في ثمار الارض

الخارجية

مطلب

أجر الناظر الارض العشرية

ليس له مطالبة المستأجر

بالقسم

مطلب

ليس للتيمارى أخذ زائد

عن المقطوع للعين ببراءته

مطلب

باع الغلة العشرية وتصرف

بها المشتري فالتيمارى أخذ

العشر من الثمرة



(الجواب) نعم وإذا باع الطعام المعشور فللمصدق أن يأخذ عشرة من المشتري وإن تفرقا لأن الحب نبت مشترك كاتسعة أعشاره للمالك وعشرة للفقراء ولهذا صار المالك ممنوعاً من الاتقاع بفلم يتخذ سبعة في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لأنه يملك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر وإن شاء أخذ من البائع لاتفافه محل حق الفقراء وذكر في المتن وإن قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باع به بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فللمصدق أن يأخذ عشرة الطعام وإن شاء أخذ عشرة الثمن ويكون بهذا إجازة للبيع محيط السرخسي في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزيت أو العصور يأخذ عشرة ثمنه أما لو باع بعد ما جعله ناطقاً يأخذ عشرة قيمة العنب من زكاة خزانة الأكل (سئل) في قرية تجارية في تمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولأمن قبلهم أخذ قسم قام الآن أحد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كتبه فقير ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كتبه الفقير أبو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد العمادي المفتي بالشام (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها تيماري عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للمتكم والآن قام المتكم عليها يطلب أخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لكنه يتعلل بأنه في الدقة عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم إلا أن يتراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدقة السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى اسمعيلية وفي أوائل كتاب الوقف من الخيرية لا يعمل بمجرد الدقة السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر إذا تدخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتدخل لأنه مؤنة الأرض كما في المنع وغيره من فصل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الأشجار المثمرة كما في الزيالي والبحر وغيرهما (أقول) وإنما العشر في نفس الثمر وفي الأشجار المقتطعة كما في (سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلاً عن الزاهدي ما صورته قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لأنه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في أو أن تقليم الكروم وغير ذلك اهـ (سئل) في شجرة حور بالمهملة نابتة في أرض عشرية تيمارية قد بلغت أو أن قطعها فهل للتيماري أخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الأم هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات والفوا في ذلك رسائل وأكثر وافيه المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسالته من أشرفها وأسمها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف من الأم وحزم بعدم حصوله على أحكام القرشين لتصریح الفقهاء بأن الولد يتبع أباه يقيين مستدلين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب إليها وإنما ينسب إليه وموته عليه ٧ وحكمة النسبة

مطلب

يمنع من طلب القسم وإن كان في الدقة السلطاني

مطلب

إذا لم يكن في القرية عشر متعارف لا سابقاً ولا لاحقاً ليس للتيماري أخذ القسم ولو كان مذكوراً في الدقة السلطاني الأبرضا الزراع

مطلب

إذا كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم

مطلب

لا يسقط العشر بالتدخل

مطلب

لا عشر في نفس الأشجار المثمرة

مطلب

يجب العشر في أوراق التوت

مطلب

له أخذ العشر من شجر الحور

مطلب

الشريف من الأم يجوز له أخذ الزكاة

أقوله وحكمة النسبة أن الخ في بعض النسخ وحكمة النسبة إلى أبيه دون أمه أن الخ وهي أظهر تأمل اهـ

مصححه



أن تخلق العظم والعصب والعزوق من مائه والحسن والجمال والسمن والهزال مما يزول ولا يبقى كالأصول من مائها وعلى كل حال له نسبة إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف مما بلا خفاء حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا \* ولمالم تحصل له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه جازله أخذ الزكاة لاسمها وقد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء الزكاة لبني هاشم الاختيار لعدم وصول خمس الخمس إليهم بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار حاوي الإمام الخليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فما ظنك في المشار إليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب (سئل) في أراضى قرية تجارية زعمتها بين زيد وعمرو مناصفة وعلى الأرض عشر عويج براءة سلطانية فزرع زيد حصته من أراضى القرية ويريد شريكه عمرو ومطالبته بحصته من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر تيمارى وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصة التيمارى منه والباقي بصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن الأسعاف وغيره (سئل) في أرض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب الدقة القديم السلطاني والآن امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيمارى ويكفنه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد أداء بدل زعامته وإبقاء مشقته وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامة لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم (سئل) في أيتام صغار لهم وصى وزعامة أراض يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ماتوا وفي بعض الأراضى زروع صيفية لم تستحصد ووجهت الزعامة لزيد ثم استحصدت الزروع المزبورة وتناول الوصى قسمها ويريد مطالبته الوصى بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك

### \* (كتاب الصوم) \*

(سئل) في إسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمسئلة في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلائي من الصوم والله سبحانه أعلم

### \* (كتاب الحج) \*

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر ما لا ولا مكانا ومات عن ورثة وترك ثلثها لا يفي بالحج عنه من بلده والورثة لا يجيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحسانا لأن قصده إسقاط الفرض عنه فإذا لم يكن على الكمال فبقدر الإمكان كما في التنوير والبحر والمختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها (سئل) في الحاج إذا التجر في الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كما في البحر من باب الغنائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ سماه من ماله ومات عن وارث لم يجز الوصية وظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ

### مطلب

زرع أحد الزعيمين في أرضهما العشرية قل شريكه مطالبته بحصته من العشر

### مطلب

للمتولى أخذ القسم ودفع حصة التيمارى منه

### مطلب

ليس له أن يكلف التيمارى بأخذ دراهم بدلا عن القسم

### مطلب

مات الزعيم آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها فهي لورثته

### مطلب

للزعيم الجديد قسم ما استحصد في مده

### \* (كتاب الصوم) \*

### مطلب

يجوز دفع إسقاط الصلاة بعد الدفن

### \* (كتاب الحج) \*

### مطلب

إذا لم يفي الثلث بالحج من بلده يحج عنه من حيث يبلغ

### مطلب

إذا التجر الحاج في الطريق لا ينقص أجره

### مطلب

ظهر أن الموصى به كل المال يحج عنه من ثلثه من حيث يبلغ

### مطلب



(الجواب) نعم لانه لا عبرة للمسمى في الحج لان الموصى به لا يختلف فصار كانه أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله كما في المحيط للسرخسي (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثة وترك ثلثها في الحج عنه من يلمه وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فإلى الرجل أن يحج عنه فهل للوصي أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وان أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فلان أو لم يأب ودفع الوصي الى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولان المصلحة تختلف باختلاف الازمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره لزيادة تحصيل منفعة للميت لكن ان قال يحج عني فلان لا غيره لم يجز حج غيره وكذا اذا قال أججوا عني فلانا ولا يحج عني الا هو فبات ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ ملخصا من التنوير وشرحه للعلاق ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ سماه من ثلث ماله فدفعه الوصي لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه أن يحج عن غيره لكنه خلاف الافضل ويسمى حج الضرورة من الصر وهو الشد قال في المصباح أصر على نفقته لانه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه أن يمكث بمكة حتى يحج عن نفسه لم أره الا في فتاوى أبي السعود المفسر وصورته (مسئلة) كعبة شريفه به وارمين زير فقير عمره حج شريف ايجون تعيين ايتديكي اچقه اولوب عمرو نيتنه حج ايلسه شرعا جائز اولوري (الجواب) اكرجه جائز دراما بردفعه حج ايده نه ايتدرم كركدر زيراوندن واروب حج ايتمك لازم اولور انده مجاورا وليجق عمره حجني اتمام اتمش اولور اهـ قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج تمضي أشهر الحج فانها شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فاذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب المكث عليه الى السنة الآتية بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الأنهر على ملتي البحر ما صورته \* ويجوز ايجاب الضرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد عودة أهله بماله وان فقيرا فليحفظ والناس عنها غافلون وصرح على القاري في شرح منسكه الكبير بأنه بوصوله لمكة وجب عليه الحج اهـ وفي نهج النجاة لابن حنبل هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول) وقد ألف سيدي عبد الغني السابلسي رسالة في ذلك جنح فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد أحمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل انقطع عن صلاته والديه منذ اثنتي عشرة سنة ثم قدر على الحج فأبى هذين الفرضين من الحج وصله الوالدان اهم واقدم وبتأخيرهما يأثم فأرشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن والاحكم (الجواب) ان كانت نفقته وافية لكنتا الخصلتين فلا بد من احرازهما خلافا انه ان خاف فوت الصلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اهـ (سئل) في المأمور بالحج الفرض اذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره ليحج عن الا مرفه له ذلك (الجواب) نعم لانه صاروكيلا مطلقا والمسئلة في شرح التنوير والدرر وغيرهما (سئل) في امرأة وجب عليها الحج ولها محرم فهل لزوجها منعها من الحج (الجواب) ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر في الفرائض كما في البحر (سئل) في مريضة أوصت بدراهم من

مطلب  
أوصى بأن يحج عنه فلان  
فامتنع فلان للوصي أن يدفع  
لغيره

مطلب  
في احتياج من لم يحج عن نفسه  
وهو حج الضرورة

مطلب  
هل يجب على الضرورة أن  
يمكث بمكة ليحج عن نفسه

مطلب  
هل يقدم الحج على صلة  
الوالدين أم لا

مطلب  
قبل للمأمور بالحج وقت دفع  
المال اصنع ما شئت له دفع  
المال لغيره

مطلب  
ليس للزوج منعها من حج  
الفرض مع محرمها

مطلب  
أوصت بدراهم لوارثها ليحج  
بها عنهم لم تصح الا باجازة  
الورثة



مالها الرجل من ورثتها ليحج بها حجة الاسلام وأوصت بدراهم أخرى لمبرات معلومة والكل يخرج من الثلث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يحجزوا الوصية بالحج فكيف الحكم (الجواب) تصح وصيتها فيما عدا الحج مالم تجز الورثة وهم كبار كما في الخاتمة والبحر من الفتح \* أوصى بأن يحج عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم كبار جازوا وكانوا أصغارا أو غيبا أو كانوا أصغارا وكبارا لم يحجزوا لأن هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تجوز إلا بإجازة الورثة مناسك الكرماني \* ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوارث أن يحج عنه فإن كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت ليحج عن الميت فإن إجازت الورثة وهم كبار جاز وإن لم يحجزوا فلا لأن هذه بمنزلة التبرع بالمال خاتمة (سئل) فيما إذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال إليه اصنع ما شئت ويريد أن يدفع المال إلى غيره ليحج عن الآخر فهل له ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه للعلاقي وإذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت إلا إذا أذن له بذلك بأن قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لا لأنه صار وكيلًا مطلقا اهـ (سئل) في المأمور بالحج إذا لم يكفه مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكرام وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزا (الجواب) نعم والمسئلة في الخاتمة وغيرها (سئل) فيما إذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزبور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمر وعن أخيه زيد بذلك المبلغ ومات الأخ عن ابن عمه ولم يحج عمر وعن زيد بن العم استرداد المبلغ من عمر وفهل له ذلك (الجواب) لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور مالم يحرم (سئل) في امرأة كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها بإجهاج الغير عنها (الجواب) إذا طرأ العمى على الاستطاعة يجب عليها الإحجاج في الحال أو الألبصاء في المال من مناسك من لا على القاري (سئل) في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود إلى بلد أمه (الجواب) نعم على الظاهر فيكون إذا واه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فإن الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده والمسئلة في مناسك القاري (سئل) إذا تبرع الابن بالإحجاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الابن الفرض (الجواب) نعم يجوز له أن شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفصلا في النهر وكذا في شرح المناسك للقاري وغيره (سئل) في المعذور الذي لا يرجي برؤه إذا أمر بأن يحج عنه غيره وجع عنه فهل يسقط الفرض عنه استمر ذلك العذر أم لا (الجواب) إذا كان لا يرجي برؤه يسقط الفرض عنه استمر العذر أولا وإن كان يرجي برؤه يشترط عجزه إلى موته كما في البحر وغيره خلافا لما في فتح القدير من اشتراط دوام العجز إلى الموت بلا تفصيل (سئل) إذا أراد الوصي أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك (الجواب) نعم إن أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد أمال وقال للوصي ادفع المال لمن يحج عني ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخاتمة (سئل) في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافله بمبلغ سماه ومات فأذنوا لأحدهم أن يحج عنه رجلا بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤديا وصيته وله ثواب النفقة (الجواب) نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا لأن الحديث ورد في الفرض دون النفل وللا ممر الثواب أي ثواب النفقة شرح المناسك للقاري فعلى هذا يلي عن نفسه وينوي عن نفسه أيضا كما لا يخفى (سئل) في المرأة إذا حاضت قبل الوقوف بعرفة يومين وعادتها في

مطلب  
إذا مرض المأمور له بالحج له  
دفع المال لغيره أن قيل له  
اصنع ما شئت  
مطلب  
إذا كان أكثر النفقة من  
مال الميت يجوز  
مطلب  
لوصي أو الوارث استرداد  
المال من المأمور مالم يحرم  
مطلب  
إذا طرأ العجز على الاستطاعة  
يجب الإحجاج  
مطلب  
الأفضل للمأمور أن يعود إلى  
بلد الآخر  
مطلب  
أصح عن أبيه بلا وصية يجوز  
أن شاء الله تعالى  
مطلب  
إذا أئج المعذور الذي لا يرجي  
برؤه صح وإن برئ  
مطلب  
هل للوصي أن يحج عن  
الميت بنفسه  
مطلب  
إذا حجت مع زوجها تلزمه  
نفقة الحضر خاصة  
مطلب  
أوصى أولاده أن يحجوا عنه  
نافله بمبلغ سماه ثواب  
النفقة ووقع الحج عن المأمور  
مطلب  
طهرت بعد أيام النحر تطوف  
ولاشئ عليها بتأخير الطواف



الحيض سبعة أيام ثم وتنت بعرفة وطهرت بعد أيام التحرف هل يصح طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير (الجواب) حيضها لا يمنع شيئا من نسكها إلا الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها إذا لم تطهر إلا بعد أيام التحرف لو طهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزمتها الدم بتأخيرها والا لا والمسئلة في التنوير وشرحه وشرح البرجندی (سئل) هل يجوز إخراج أجرة الحرم وترايه إلى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأججاره إلى الحل لأنه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى أه كاذرون عن فتاوى العلامة محمد بن حسين بن علي الطوري

مطلب  
لا بأس بإخراج تراب الحرم  
إلى الحل

\*(كتاب النكاح)\*

\*(كتاب النكاح)\*

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العم (الجواب) نعم لأنهم ذكروا أنه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت أحدهما ذكرا تحرم عليه الأخرى وهنا لو فرضت أحدهما ذكرا لا تحرم الأخرى فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطيق الوط بمهر معلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه لكسوته في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد أبوها مطالبتها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لمطالبة زوجها بمهرها المجل وبمبلغ الكسوة حيث اصطالحا على المبلغ المذكور كما في الذخيرة (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج كاتبة نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وإن كره تنزيها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كف بالفاظ تركية قائلا للزوج بحضرة الشهود بوقاصره قزيعي الله امرى أوزره ويردم وقال الزوج الدم قبول أيتدم يعني الأب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على أمر الله أعطيتك أياها ويعني الزوج بقوله المذكور أخذت وقبلت وسميها مهر أوقامت قرينة على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المزبور (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاتراك الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي إما الخطبة أو تسمية المهر وأما بدون أحدهما ان جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدوري (سئل) فيما إذا تزوج صغيرة بلا ذكركم فهل يصح ويجب لها مهر المثل بالوط أو موت أحدهما إذا لم يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فمن عقد نكاحه على بكر بالعة وكان متزوجا حين العقد بأربعة وحكم عليه حاكم بطلان العقد ولم يطأها فهل لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بلا ووط في عقد فاسد ومثله في التنوير (سئل) في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تتميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوج واحدة منهن بعينها وذكرا سمها ووصفها بما تتميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الأول (الجواب) نعم ومنها أن لا تكون المنكوحة مجهولة فلوزوجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح بجر (سئل) من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالأكراه هل يصح (الجواب) قال السيد أحمد الجوى في حاشية الاشياء بعد قول الزيلعي ان الأكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل ينعدم مع الأكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فإذا لم يطل نفذ تصرف الوكيل أه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو أكره

مطلب  
يجوز الجمع بين بنت الخال  
وبنت العم

مطلب  
يطالب بمافرض على نفسه  
الكسوة في كل سنة

مطلب  
طالق المسلمة ثم تزوج كاتبة

مطلب  
عقد النكاح بالفاظ تركية

مطلب  
زوج صغيرة بلا ذكركم  
صح العقد

مطلب  
تزوج خامسة وحكم حاكم  
ببطلان عقدها ولم يطأها  
لامهر عليه

مطلب  
له ثلاث بنات فزوج واحدة  
ولم يعينها لم يصح

مطلب  
الاكراه على التوكيل  
بالنكاح هل يصح



على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل أنه يصح ويتعقد ولكن لم أره منقولاً اهـ وأراد بعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر والمخ (أقول) وقد ذكرت هذه المسألة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الأكرام فراجعها \* وكتب على صورة دعوى من سلة من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ العطية إذا نواه أو قامت قرينة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذلك النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير وشرحه وفيه أيضاً من باب الولي ولو أقر ولي صغير أو صغيرة أو أقر وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم يتقدلانه إقرار على الغير إلا أن يشهد الشهود على النكاح اهـ فإذا كانت البنت البالغة عاتية كما ذكرتم فلا يتقد تصديق الأب عليها ولا على الزوج الثاني لأنه إقرار على الغير (سئل) في ذممة زوجت بنتها البالغة الذممة بلا إذنها ولا وجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخيرية أنه صرح علماؤنا بأنه لا يتعرض لأهل الذمة إذا تناكحوا فاسداً ولا يفرق القاضي بينهم إذا علم في ظاهر الرواية لا نأمرنا بتركهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانا راضين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة الإسلام فإذا تناكحا كما ألتنا فحكم بينهم على حكمنا كما صرح بذلك في التتارخانية من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم أنه لو ترافعا يفرق بينهما بالإجماع لأن من أفعتهما كنحكيمهما اهـ وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لها لا غيرها ولو زوجتها أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا يتقد عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر (سئل) في رجل له جارية أتت منه بولد ثم نجز عتقها فتروجت باجني وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد الزوج بينت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الزوج بينت موطوءة أبيه حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطي ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمهاتها فتاوى الانقروى في المحرمات وجاز للابن الزوج بأم زوجته الأب وبنتها ابن الهمام وتطير في البحر وغيره (سئل) في صغيرة يتيمة تزوجها أخوها لا يها من زيد الكف بمهر المثل ثم لما بلغت بالحيض اختارت الفسخ فوراً عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم في الكثر وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً وطلقها قبل الدخول بها فهل له أن يتزوج بها (الجواب) نعم كما أفق به ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى مانصه ذكر البردوى في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بأمها وبنتها وإن لم يكن فترق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بأخر قبل التفريق وهذا كله قبل المسيس (سئل) في رجل أخرج عقد نكاح بنته البالغة بإشارته المعهودة ورضيت البنت بذلك فهل تعد النكاح وتكون إشارته قائمة مقام عبارته (الجواب) نعم والمسئلة في الأشباه (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولى امرأة وأجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام ناوياً الطلاق أنها لا تدخل هذه الليلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فإذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق أو لا بد من قبول فضولى وإجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادية في الفصل الرابع والعشرين سئل الإمام السرخسى عن قال كل امرأة أتزوجها فهي كذا فزوجه فضولى امرأة وأجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها

مطلب يصح النكاح بلفظ  
العطية بالنية أو القرينة  
مطلب لا يتقد إقرار الولي  
أو الوكيل أو المولى بالنكاح  
إلا بالشهود  
مطلب في تزويج الذممة بنتها  
البالغة بلا إذنها  
مطلب لا يتقد عقد الولي  
على البالغة بغير رضاها  
مطلب له تزوج بنت موطوءة  
أبيه وأمها  
مطلب تزوجها أخوها خفي  
بلغت اختارت نفسها  
مطلب العقد الفاسد لا يمنع  
التزوج بأمها  
مطلب تزويج الأخرس  
بإشارته المعهودة  
مطلب قال كل امرأة  
أتزوجها كذا فزوجه  
فضولى ثم أبانها هل له أن  
يتزوجها بنفسه



مطلب التعليل دون الترجيح

مطلب زوجه فضولي وأجاز  
بالفعل لا بالقول

مطلب قال كل امرأة  
أتزوجها فتزوجها فطلقت  
ثم تزوجها لا تطلق بعدها

مطلب لا تسلم للزوج حتى  
تطبق الوطء ولا يها طلب  
جهازها

مطلب يجوز تزوج الاخت  
بعد موت اختها يوم

مطلب يصح النكاح بقوله  
هي لك عطية

مطلب زوج عبده امرأة  
حرة ثم يباعه منها بطل  
النكاح

مطلب قالت زوجتك  
نفسى على سنة رسول الله

ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لان اليمين تنحل بنكاح الفضولي لانه صار  
متزوجا لها في الحكم اه وفي العمادية أيضا وحكي صاحب المحيط والامام نجم الدين والفقيه  
أبو جعفر أن كل جواب عرفته في قوله كل امرأة أتزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل  
في نكاحي اه وقد علل القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة التمرناشي عنها  
فأجاب بعبارة العمادية ثم مال الى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم نر من ربح الطلاق اه  
والاحتياط تزوجها بفضولي والاجازة بالفعل عملا بالقولين وان كان عدم الطلاق هو المرجح  
اذهو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة أتزوجها طالق فتزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها  
بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير (أقول) وسيأتي  
في كتاب الطلاق عن جسد المؤلف سؤال فيمن قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثا وان عقد لي  
النكاح فضولي وأجرت بقول أو فعل فتكون طالق ثلاثا أيضا وستأتي الحيلة في ذلك (سئل)  
في رجل طلق زوجته بآثنا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة فهل  
اذا تزوجها منه فضولي وأجازه الخالف بالفعل لا بالقول لا يحث (الجواب) نعم والمختار في نكاح  
الفضولي وفي الطلاق المضاف انه اذا أجاز الخالف بالفعل لا يحث وبالقول يحث وعمامة في  
العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ  
اسماعيل الشهير بالحائك عن رجل عذب حلف بالطلاق وقال بالتركية آلوب الاجم بندن بوش  
اولسون اكر بوشيني ايشلسم يعني كل امرأة أتزوجها وسأ تزوجها تكون طالق ان فعلت  
هذا الشيء ثم فعله فهل اذا تزوج امرأة تبين منه بجمرد العقد واذا جدد العقد عليها ثانيا لا تطلق  
فأجاب نعم (سئل) في صغيرة لا تطبق الوطء هربت من بيت زوجها لتضررها منه وتركت جهازها  
عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطبق الوطء ولا يها طلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب)  
نعم والمسئلة في العمادية والخيرية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل  
له تزوج أختها بعد موتها يوم (الجواب) نعم كما في الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكافي  
مبسوط صدر الاسلام كما نقله عنه القهستاني والمحيط للامام السرخسي والبحر والتارخانية  
عن السراجية وفتاوى الانقروى وقدرى افندى ومؤيدزاده ومجمع الفتاوى وصرة الفتاوى  
ومجمع المنتخبات ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى التسف من وجوب  
العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل النقول صحائح \* ولا كل خل في المودة ناصح  
عليك باقواها دليلا ومأخذا \* وما هو في الكتب الشهيرة راجح  
ولا تعتمد الا صديقا مجربا \* وكن حامدا لله فالامر واضح

وقال ولنا في ذلك رسالة سميناهما بنقول القوم في جواز نكاح الاخت بعد موت اختها يوم  
(سئل) في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لدى بنة  
شرعية ولم يسميها مهرافهل ينقد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت اذا لم  
يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حيث نوى الاب بذلك النكاح أو قامت قرينة على ذلك  
وفهم الشهود المقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذا لم يقع تراض على شيء  
(سئل) في رجل زوج عبده امرأة حرة ثم يباعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد  
(الجواب) نعم والمسئلة في الكفر وغيره (سئل) في امرأة بالغة عاقله رشيدة خطبها رجل



فقلت له بحضرة الشهود تزوجتك نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلتك على سنة رسول الله ناوي بذلك قبول نكاحها ولم يذكر أمهر فهل ينعد النكاح بما ذكر ولها مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزيد بحضرة الشهود بعد جريان مقدمات النكاح أعطيتك ابنتي الصغيرة لابنتك فقال زيد قبلت ذلك منك لابنتي فهل ينعد النكاح بذلك وللبنت مهر المثل (الجواب) نعم

مطلب قال له أعطيتك ابنتي لابنتك

\*(باب الولي)\*

مطلب الشريف من الأم ليس بشريف

\*(باب الولي)\*

(سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريدها وأبوها فسخ النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمه والزواج ليس كذلك فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة بزعمهما المذكور لأن الشريف من الأم ليس بشريف كما أفق بذلك الخيال الرمل وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الأم محصلها أنه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أن له شرفاً أراد به شرفاً ما كاصرح به بعضهم بالنسبة إلى من ليس له أم كذلك أي علواً ورفعة وهذا مما لا غبار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة ما اه إلى آخر ما حرره (سئل) في معنوهة لها أخ بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كفف بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم والمعنوهة إذا زوجها الأخ أو أعم ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة إذا بلغت وإن زوجها الأب أو الجد لا خيار لها وإن زوجها ابناً لا رواية فيه عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الأب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادة عن الحانية (سئل) عن الوصي هل يملك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايته (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم دفع بعضه وباعها بالباقي طبقة معلومة بيع وفاء على أنه إن رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما طلبوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) بيع الوفاء منزل منزلة الرهن فلا ورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالغة عقد عمها العصبية نكاحها بالوكالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه العم في ماله ولم ضمن النفقة ولا مال للقاصر فهل ليس لهما مطالبة عمها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيراً إذا في ماله لا على أبيه إلا إذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عم عصبي غائب مدة سفر تزوجتها أمها لابن أخيها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط شيء على ترتيب الارث والحجب فإن لم يكن عصبية فالولاية للأم وللولي الأبعد التزويج بغيبه الأقرب مسافة القصر كما في التنوير والكنز وغيرهما واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكف الخاطب جوابه ولو زوج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على إجازته كما في شرح التنوير وغيره وإذا كان الأقرب لا يدري أين هو ثم علم أنه كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يدري أين هو لا ينتظر الكف فيكون كالغيبه المنقطعة برأية (سئل) في صغيرة يتيمة لها ابن عم عصبي ليس لها ولي أقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر يتولى طرفي النكاح يعني الإيجاب والقبول واحد ليس

مطلب للاخ تزويج اخته المعتوهة وإذا عقلت لها الخيار

مطلب ولو زوجها ابناً ينبغي أن لا خيار لها

مطلب للوصي تزويج أمة اليتيم

مطلب باعها ببعض المهر طبقة بيع وفاء

مطلب لا يطالب أبو القاصر بالنفقة للزوجة إلا إذا ضمنها

مطلب للولي الأبعد

التزويج بغيبه الأقرب

مطلب إذا كان الأقرب لا يدري أين هو ثم علم أنه

في المصر يجوز

مطلب إذا كان الأقرب لا يدري أين هو ثم علم أنه

في المصر يجوز

مطلب له تزويج بنت عمه

القاصرة من ابنه القاصر



بفضولي من جانب ولا يشترط أن يتكلم بهما بل الواحد إذا كان وكلاهما فقال زوجته أيام  
كان كافيا وله أقسام أما أصيل وولي كابن العم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصيل ووكيل كما إذا  
وكانت رجلا أن يزوجهما نفسه أو وليا من الجانبين أو وكلاهما أو وكلاهما من جانب  
وفضولي من جانب آخر أو فضولي من الجانبين اهـ (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها سوى أم  
وابن عم عصبة وابن عم آخر عصبة والسكل في الدرجة والقوة سواء ولابن العم الآخر المذكور  
ابن صغير كف مريد عقد ككاحه على اليتيمة المذكورة بمهر المثل متبرعا لها به من ماله فهل  
له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدرر ثم إذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة  
على السواء فزوج أحدهما جازا لآخر أو فسح بخلاف الجارية بين اثنين فزوجها أحدهما  
لا يجوز إلا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فالأول يجوز والآخر  
لا يجوز وان وقع معا لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الآخر ولا  
يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لأنه لو جاز بالتحري والتحرى بالفروج حرام هذا  
إذا كانا في الدرجة سواء أما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للأبعد مع الأقرب  
الا إذا غاب غيبة منقطعة فسكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب كذا ذكره الأسججاني  
بحر \* (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها ولي سوى ابن عم عصبة بالغ يريد أن يزوجهما من نفسه  
بمهر المثل فهل له ذلك \* (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر \* (سئل) في يتيمة  
ليس لها من الأولياء سوى أم أب وأم تريد أن تزوجهما من رجل كف بمهر المثل فهل لهما  
ذلك \* (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالي (أقول) والذي حط  
عليه كلام الشرنبلالي في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر للغير  
الرملي أن الجدة لأب أولى من الجدة لأم قولوا واحدا فتحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم  
الجدة الفاسدة اهـ \* (سئل) في يتيمة ليس لها ولي سوى أم فزوج اليتيمة وكيل شرعي عن  
أمها تزويجا شرعيا فهل صح العقد \* (الجواب) نعم \* (سئل) في يتيمة ليس لها سوى أم  
وابن عم عصبة خطبها زيد الكف لها بمهر المثل فامتنع العصبة المذكور من تزويجها منه  
بعد ما طلب منه ذلك فهل للام تزويجها للكف المذكور \* (الجواب) يثبت للأبعد  
التزويج بعزل الأقرب وعضله امتناعه عن التزويج فيسوغ للام ذلك \* (سئل) فيما إذا  
عزل الأب عن تزويج صغيرته من كف بمهر المثل هل للقاضي أن يزوجهما \* (الجواب) نعم  
إذا عزل الأب فللقاضي تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان  
امتنع ناب منابه فيه وللشيخ حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف  
المعضل فبين عضل ملخصها انه ورد سؤال فيما إذا عزل أبو الصغيرة هل يزوجهما جدها أو عمها أو  
القاضي ولونا بيا فأجبت بان القاضي أو نائبه هو الذي يزوجهما دون من سواه لكن ينبغي أن  
يأمر الأب قبل تزويجها بغيثه فان فعل والا ناب منابه فيه قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن  
الغاية عن روضة الناطق إذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجد اهـ  
ونقله أيضا ابن الشحنة عن أنفع الوسائل عن المنتقى ونصه إذا كان للصغيرة أب امتنع من  
تزويجها لا تنتقل الولاية إلى الجد بل يزوجهما القاضي اهـ ومثله في القيص وقال الزيلعي عند  
قول الكنز وللأبعد التزويج بغيبة الأقرب مسافة القصر وقال الشافعي يزوجهما الحاكم  
اعتبار بعضه اهـ ما قاله الزيلعي وهو يفيد الاتفاق عندنا على أن الحاكم يزوجهما من عضلهما

قوله أو وليا الخ هكذا  
بالنصب فيه وفيما بعده من  
المعاطيف ولعل صوابه  
الرفع عطفا على قوله أصيل  
وولي تأمل اهـ

مطلب إذا استوى  
العصبات فزوج أحدهم  
اليتيمة من ابنه الصغير جاز  
مطلب إذا زوج واحد  
من الوليين رجلا على حدة  
الخ  
مطلب لابن العم أن يتزوج  
بنت عمه القاصرة  
مطلب لها أم أب وأم  
تريد أن تزويجها  
مطلب الجدة لأب أولى  
من الجدة لأم قولوا واحدا  
مطلب وكنت الأم  
في تزويج بنتها اليتيمة صح  
مطلب للأبعد التزويج  
بعزل الأقرب  
مطلب إذا عزل الأب  
يزوجهما القاضي  
مطلب ملخص رسالة  
الشرنبلالي في مسئلة العضل

وليها الاقرب لكونه بمنزلة المختلف المتفق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية لغير القاضى ممن دونه  
من الاولياء لكونه في مقام الاستشهادية وفي فتاوى العلامة آية الله بن تومس السلي (سئل)  
فما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد او القاضى  
(الجواب) لا تنتقل للابعد بل يزوجه القاضى اه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية  
من أنهم أجمعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا مخالفة لان الابعد  
في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضى لانه آخر الاولياء فأفعل التفضيل على بابه ولذا قال  
في الفيض بعد ما قدمناه عنه لو عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما يزوجهما  
القاضى لكن تزويجهما نيابة عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضى  
كف يد الظلمة وفي الخلاصة وأجمعوا أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا  
انه ثابت باذن الشرع اه كلام الفيض فهو نص في أن المراد بالابعد في كلام الخلاصة القاضى  
لانيته في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية للقاضى فان قلت قال صاحب البحر وبه أى  
بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انها ثبت للقاضى قلت لو نظر صاحب البحر الى  
ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم  
بنحو سطر قالوا واذا خطبها كف وعضلها الولي تثبت للقاضى نيابة عن العاضل فله التزويج  
وان لم يكن في منشوره اه فهذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه والله الجور  
والمنة اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا انما يؤتى بها للتبري فكانه تبرأ  
من هذا القول وأيد ما قدمه فهو غير متناقض وجل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي  
الابعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان كان غير ظاهر لكنه متعين لدفع التناقض بين  
عباراتهم قال الشاعر

اذ لم تكن الا الاسنة مركبا \* فاحيلة المضطر الاركوبها

على أن القاضى هو الابعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير  
القاضى (وأقول) أيضا يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل  
ويظهر لي أن الولي عند عضل الاب أن يزوجهما الجدمشلا بما مر القاضى ليكون موافقا  
لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخاتمة من انه مادام للصغير قريب فالقاضى  
ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبه اه قال المؤلف انما ذكره  
قاضيخان في تعداد الاولياء لا في مسألة العضل ففي نقل المنع عبارة الخاتمة في هذا المحل  
تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجردان تزويج القاضى الصغيرة عند العضل ينقي ثبوت  
الخيار لها وفي المنتقى عن محمد أن لها الخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق  
النيابة والثاني على انه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج  
وان لم يكن في منشوره مبني على انه بطريق النيابة والافق قد نصوا على انه لا ولاية للقاضى  
في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (سئل) في الصغير اذا زوج نفسه بغير إذن الولي  
فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام الصغار ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا زوجا  
أنفسهما بغير إذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان أجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان  
المجير غير الاب والجد

مطلب ثبت الولاية  
للقاضى نيابة عن العاضل  
وان لم يكن في منشوره  
مطلب زوج الصغير نفسه  
توقص على إذن الولي

\*(باب الكف)\*

\*(باب الكف)\*



(سئل) في امر أمعريه ابوها وأجدادها من اهل العلم والدين والصلاح ولزوجه المتوفى عنها معتق يريد التزوج بها بلا رضا أبيها وهو غير كف من بكل وجه كيف الحكم في ذلك (الجواب) المعتق لا يكون كفاللحره الاصله كافي الخايه فاذا انكحته بلا رضا وليها فرق القاضي بينهما بطلب الولي كافي الكفر وغيره وهذا ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فتبقى أحكام النكاح من الرده والطلاق لكن المروي عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس الأئمة السرخسي وهذا أقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل والاحوط ستباب التزوج من غير كف قال الامام تخر الدين والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلاً اذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده وأما تمكينها من الوطء فعلى المفتي به هو حرام كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية ففي الوطء الجسه أن لها أن تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدر الاسلام لزوجه المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار وفي الحقائق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في المحلل كونه غير كف وأما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحل اه وكذا لو لم يباشره لكنه رضى به نهر أقول أي رضى به قبل العقد اذا لا يفيد الرضا بعده كما مر (سئل) في هاشمي زوج صغيرته لغير هاشمي عالم بذلك راضياً به فهل يصح النكاح (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في صغيرة لها أب من حله القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح وكل رجلا في تزويجها من كف فزوجها من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غير جائز\* (الجواب) نعم

### \* (باب المهر) \*

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على أن منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وما عدا سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه على أنه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان أشهد على السمعة لم تجب الزيادة بالاجاع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة كافي البرازية وشرح المتقي والخيرية (سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول به وتسليمها نفسها بانها تم قبض منه مهرها المشروط تعجيله فهل لا تسمع دعواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تعجيله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها إعادة الابعاء دفع المجل كما صرح بذلك كثير من علمائنا الاعلام ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المتقد لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط عبد الرحمن افندي العمادي أقول فالمراد هنا الدعوى بكله وسيأتي سؤال في دعوى بعضه (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط بالطلاقة (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وغيره من النفقة (سئل) في رجل تزوج امرأة على أن يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجوار الاستجار على تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة زوج حر سنة للامهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر

مطلب المعتق ليس ككفال  
لحره الاصلية  
مطلب تزوجت نفسها من  
غير كف بلا رضا وليها  
فالمفتي به بطلان النكاح  
مطلب زح الهاشمي بنته  
لغيرها شمي عالم بذلك صح  
مطلب وكل رجلا في تزويج  
بنته من كف فزوجها من  
غير كف لا يصح

### \* (باب المهر) \*

مطلب العبرة بمهر السر  
دون ما سمى سمعة  
مطلب لا تسمع دعواها  
على زوجها بعد الدخول  
بعد دفع جميع المجل من  
المهر  
مطلب لا تسمع دعواها  
بجميع المجل بل ببعضه  
مطلب تسقط الكسوة  
المفروضة بالطلاق  
مطلب تزوجها على أن  
يعلمها القرآن صح ولها مهر  
المثل



ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ الأجر بحقه من المتاع جاز تسميته صداقا كما قدمناه  
عن البدائع ولم أر من تعرض له اه واعترضه في الشرع بلالية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت  
عنه فيما علقته على البحر بأنه ليس كل استئجار استخداما بدليل أنهم يجوزوا استئجار الابن أباه  
لرعي الغنم والزراعة ولم يجعلوا خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل (سئل) في ذم أسلم في بلدة  
حصن وله أولاد صغار من زوجته الذمية ويريد نقلها مع الأولاد لدمشق الشام بعد إقامتها بمجملها  
وموئجلها وهو مأمون عليها والطريق آمن فهل له ذلك ويتبعه أولاده في الإسلام (الجواب) نعم  
أقول ما ذكره المؤلف من أن له السفر إذا أوفاهها المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين أن  
الفتوى عليه لكن في البحر أنه أفتى الفقيه أبو القاسم الصفار والفقيه أبو الليث بأنه لا يسافر بها  
مطلقا بل أرضاها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولوالجية  
أن قول ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب التجميع في شرحه وبه يفتي ثم قال  
في البحر فقد اختلف الافتاء والاحسن الاقتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من  
مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل  
وطئها والخلوة بها وقد دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف للمكة بالقضاء أو الرضا  
(الجواب) نعم والمسألة في شرح التنوير للعلائي (سئل) في قروي تزوج امرأة بدمشق  
وأوفاهها المجل ويريد نقلها إلى قريته التي بينها وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب)  
نعم قال في الدرر وينقلها دون مئته اتفاقا إذ في قري مصر القرية لا تتحقق الغربة اه وفي  
التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيما دون مئته أي السفر من مصر إلى القرية وبالعكس ومن  
قرية لقرية لأنه ليس بغربة وقيدته في التارخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه  
وأطلقه في الكافي قائلا وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاهها  
المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيها على  
نفسها ومالها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث هيأ لها مسكنا شرعا خاليا عن  
أهلها ما بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه أتيانها بمؤنسة والمسألة في التنوير وغيره  
أقول قال في النهر ولم نجد في كلامهم ذكر المؤنسة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال إنها لا تجب  
ويسكنها بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خاليا عن  
الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى على عقلها من سعته اه ونظر فيه في الشرع بلالية بأن البيت  
الذي لا جيران له غير مسكن شرعي وقال السيد محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكين  
أقول ما ذكره قارئ الهداية من عدم لزوم يحمل على ما إذا كان المسكن صغيرا كالمساكن التي  
في الربوع يشير إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم  
المؤنسة إذا استوحشت بأن كان المسكن متسعا كالدار وإن كان لها جيران فعدم الاتيان  
بالمؤنسة في هذه الحالة لا شك أنه من المضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها فحصل أنه مختلف  
باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فإن كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها أغاثوها  
سريعا لما بينهم من القرب لا يلزمه المؤنسة والالزمت اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن  
يكون مختلفا أيضا باختلاف الأشخاص فإن بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت  
وحده في بيت خال ولو صغيرا بين جيران فإن كان زوجها يبيت في بيت ضرتها مثلا وكانت تخشى  
على عقلها من البيت وحدها ينبغي أن يؤمر بالمؤنسة في ليلة ضررتها ولا سيما إذا كانت الزوجة

مطلب يريد السفر بها بعد  
أيضا المجل له ذلك  
مطلب المفتي به أن لا يسافر  
الآن بها بل أرضاها مطلقا  
مطلب يجب نصف المهر  
إذا أطلقها قبل الخلوة  
مطلب يريد نقلها إلى قريته  
القرية له ذلك  
مطلب له نقلها من دار أبيها  
إلى مسكن شرعي خال عن  
أهلها ولا يلزمه مؤنسة  
مطلب مهم في الكلام  
على المؤنسة فاعتمه



صغيرة نفيا المضارة انتهى عنها نص القرآن العزيز فاعتنم هذا التحرير المختص مما سئلته على  
البحر في باب النفقات (سئل) في رجل بعث الى امرأته أمتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذ كر جهة  
عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كافي  
التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثته غيرها اختلفوا معها في قدر  
مؤخر صداق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها في ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والنهر والفصولين  
والبزازية وغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق الزوجة ثم ماتت الزوجة  
ويريد ورثتها أن ياخذوا مؤخر صداقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر  
مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة ثم بعث اليها أشياء هدية واستهلك  
ولم يزوجهما أبوها ويريد الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك\* (الجواب) ما بعث للمهر يسترد عنه  
قائما أو قيمته هالكاً وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسألة في التنوير من  
المهر والحاوي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع  
لها شيئاً يسمى ملاكا ودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخذ طعام بها ولم يتم أمر النكاح هل  
للخاطب ان يرجع فيه أم لا أجاب نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان أذن لهم باتخاذ  
واطعامه للناس صار كانه أطعم الناس بنفسه طعاماً له وفيه لا يرجع اه وفيها أيضاً من كتاب  
النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها بالتزويج به وتحقق انه انما يتفق عليها  
ليتزوجهما ثم امتنع عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا أجاب نعم يرجع قال في  
الحانية بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه  
لوم يتزوجها لا يتفق عليها كمن ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطاً لفظاً قال في التهمة (سئل)  
والذي عن بعث الى أبي الخطيبة سكران ولوزا وجوزا وتمرا ثم ترك الأب المعاقدة هل لهذا الخاطب  
أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم  
يأذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علمه في الحانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه  
والله أعلم اه ما في الخيرية فليأمل (سئل) في الأب اذا زوج ابنه امرأة بالولاية أو صغيراً  
أو بالوكالة لو كبيراً ولم يضمن المهر فهل لا يطالب الأب به من ماله (الجواب) نعم قال في السكندر وصح  
ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه فشميل ولي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه  
وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى افندي جمع شيخ الاسلام عطاء الله افندي تحت سؤال ولوزوج  
الأب طفله الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه الا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم  
المهر على الأب لانه ضمن دلالة باقداًه على النكاح مع علمه انه لا مال له ولا نكاح بدون المهر  
وقلنا الصداق على من أخذ الساق بالاثرة قاله على رضي الله عنه والنكاح لم يدل على ايضاً المهر  
في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المعقود عليه الى الزوج يوجب تسليم  
البذل عليه أيضاً والعاقبة سفير كذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يخدش بالك ما في شرح  
الطحاوي من أن الأب اذا زوج الصغير امرأة فللمرأة أن تطلب المهر من أبي الزوج فيؤدي  
الأب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الأب صريحاً اه لانه محمول على الطلب بالاداء من مال  
الصغير لكونه في يده كما ينبغي عنه كلامه لا أنه محمول على أن اقدامه على النكاح ضمان دلالة  
كما ذهب اليه الشافعي ومالك اه أقول والمسألة في الدراية المختار من المهر (سئل) فيما اذا أراد زيد  
أن يعاشر زوجته معاشرة الأزواج وهي تمنعه حتى يدفع اليها مجمل مهرها فهل لها ذلك

مطلب بعث اليها شيئاً  
وقالت هو هدية وقال هو  
من المهر قال قول له بيمينه  
مطلب القول لها في قدر  
مؤخر صداق مثلها  
مطلب القول قول ورثة  
الزوجة في قدر مهر مثلها  
مطلب خطبها وبعث اليها  
أشياء هدية استهلك  
ليس له الرجوع  
مطلب ما بعث للمهر يسترد  
مطلب اذا زوج ابنه  
بالولاية أو بالوكالة لا يطالب  
بالمهر من ماله بلا ضمانه  
مطلب لها منعه من الوطء  
ودواعيه لا أخذ المعجل



(الجواب) نعم لها من المهر ما يشاء من مهر متعة ولا مهر نكاح (سئل) في امرأه تزوجت بلا مهر ثم طلقها زوجها قبل الدخول والوطء وانخلوة طليقة واحدة فهل تجب لها متعة وما هي (الجواب) حيث لم يذ كر مهرها وطلقها قبل الدخول وانخلوة تجب متعة وهي معتبرة بحالهما كالنفقة به يفتى لا تنقص عن خمسة دراهم لوفقيرا ولا تزد على نصف مهر المثل لو غنيا وهي درع وخار وملحقة (سئل) فيما اذا اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح والحال انه يدخل عليهما بلا اذن فهل تكون النخلوة غير صحيحة (الجواب) نعم فاذا طلقها والحالة هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخيرة اذا اجتمع في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليهما أحد الا باذن فانخلوة صحيحة والا فلا (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل طليقة واحدة رجعية ولها بذمته مؤخر صداقها تريد اخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها بذلك (الجواب) نعم ويتجمل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصيرفية لا يكون جالاحتي تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعي لا يصير المهر جالاحتي تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا في أن يزوجه فلانة بأربعة آلاف درهم فزوجها الوكيل اياه بستة آلاف درهم فهل يكون للزوج الخيار ان أجاز جاز وان رد بطل (الجواب) نعم لان الوكيل صار فضوليا في عقده ذلك والمسئلة في البحر وأفتى بها المرحوم على افندي مفتي الممالك العثمانية اذا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجها اياه بألفين ان أجاز النكاح جاز وان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى يدخل بها فالخيار باق ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والا يجب المسمى خاتية ويجوز من مسائل الوكيل من كتاب النكاح (أقول) والمراد بالمسمى المسمى في العقد (سئل) في امرأة تريد الدعوى على ورثة زوجها بعض المهر المشروط بتجديله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل تسمع دعواها بذلك (الجواب) اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما صرح به في جامع الفصولين (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركه وتريد زوجته أن تأخذ مؤخرها من مال أبيه بلا كفالة منهما ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لزوجه المريضة مؤخر صداقها الذي بينه وبينه شرعية ثم ماتت من ذلك المرض ويريد أبوها مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ليس للاب مطالبة (سئل) في ذمي خطب ذمية وبعث اليها دراهم وأمتعة لأجل المهر ولم يتزوجها فهل ما بعث للمهر تسترد عينه قائما أو قيمته هالكا (الجواب) نعم خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء ولم يتزوجها أبوها فباع للمهر يسترد عينه قائما وان تغير بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص باستعماله شيء او قيمته هالكا لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة صرح به قاضيان في فتاواه من المهر (سئل) في رجل عقد نكاحه بالوجه الشرعي على بكر بالغة بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحملت منه ثم زعم انه وجد بها قرنا وان له استرداد المهر منها وفسخ النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها مع وكيله مبلغا معلوما ليحاسبها به من المهر فاخذها أبوها لنفسه وعقدت نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها ووطأ بالته بتظير ما اخذ أبوها ويريد الرجوع على أيها بذلك

مطلب طلقها قبل الدخول ولم يذ كر مهرها تجب متعة  
مطلب في النخلوة الغير الصحيحة  
مطلب يتجمل المؤجل بعد انقضاء العدة  
مطلب وكله بأن يزوجه فلانة بكذا فزوجها بأكثر فله الخيار  
مطلب ادعت بعد الدخول بها بعض المقدم تسمع دعواها وبكله لا  
مطلب ليس لها أخذ مؤخرها من مال أبيه بلا كفالة منهما ذلك  
مطلب دفع لزوجه المريضة مرض الموت مؤخر صداقها ليس للاب مطالبة  
مطلب ما بعث للمهر تسترد عينه قائما وقيمته هالكا  
مطلب زعم أن بها قرنا ويريد استرداد المهر ليس له ذلك  
مطلب قبض أبوها بعض المهر وهي بالغة فلزوج الرجوع عليه



مطلب طلقت قبل الدخول  
وتسليم المهر يتصف المسمى  
بمجرد الطلاق بلا رضا ولا  
قضاء

مطلب المرأة أسوة الغرماء  
في مهرها

مطلب ازال بكاره صبيحة  
وجب مهر المثل ان كانت  
لا يجمع مثلها

(قاعدة) كل موضع سقط  
فيه الحد يجب فيه المهر الخ

مطلب الحد والضمان  
لا يجمعان الا في مسئلتين  
مطلب فيما اذرنى بصغيرة  
واقضاها

مطلب وجدها ارتقاء ثم طلقها  
يجب عليه متعة لا تزيد على  
نصف مهر المثل

مطلب يملك الاب قبض مهر  
البكر البالغة دون الثيب  
مطلب ليس لغير الاب والحد  
من الاولياء قبض المهر الا  
ان يكونوا اوصياء

فهل له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في بكرة بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها وان  
لم يكن المهر مسلما فهل لأعدة عليها ويتصف المسمى وعاد نصف المهر الى ملك الزوج بمجر  
الطلاق (الجواب) نعم والمثلة في التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجته  
الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجماعة استدانتها في صحته فهل تأكد جميع المهر بالموت  
في تركته وتكون هي أسوة الغرماء (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكارتها  
كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة  
غير مشتهة أو لا يجمع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن  
الحد والمهر قال في الملتقى وشرحه للعلائي من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجب به وان زنى  
مكلف بمجنونة أو صغيرة يجمع مثلها حد هولا في وفي عكسه لأحد عليهما لان الأصل لم يحد  
فكذا التبس الا في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صغيرة يجمع  
مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجمع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا انه الوطء في  
قبل مشتهة حالا أو ماضيا وفي المنع ولا حد بوطء أجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها  
قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر وقد سقط  
الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما  
ذكرنا الا في وطء جارية الابن وقد علقتم منه اه في مسئلتنا سقط الحد عن الوطئ بوطء الصغيرة  
المزبورة فتعين المهر (أقول) ولله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام  
الاستروشي في كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود ودولوزني بصيصة يجمع مثلها ولم  
يفضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد قد وجب وانه ينافي وجوب  
الضمان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا  
لم يوجب أبو حنيفة ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن أوجب اعقرا لان أرش تلك الجنابة اذا لم يفضها  
ثم قال وفي نكاح فوائده صاحب المحيط الحد والضمان لا يجمعان الا في مسئلتين اذ اذني بجارية  
بكر لانسان يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمة الخمر اه  
وقيد بقوله اذا لم يفضها لما ذكره قبله بقوله واذا زنى بصغيرة لا يجمع مثلها واقضاها فان كان افشاء  
يستمسك البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال بنفس الايلاج وعليه ثلث الدية  
وعليه المهر وان كان افشاء لا يستمسك البول لا يجب الحد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر  
قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يقيد بكونه  
لم يفضها (سئل) في بكرة بالغة تزوجت بلا مهر فدخل بها زوجها فارتقاء ويريد الزوج أن  
يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه متعة وهي درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل  
لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر بحالهما (الجواب) نعم والمثلة  
في التنوير والدرر وغيرهما (سئل) فيما اذا تزوج قاصرة بكر من أبيها ثم طلقها قبل الدخول  
وانك لوة وأقر أبوها في صحته بقبض نصف المهر وترغم الا أن انها كانت بالغة حين قبض أبيها  
مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فهل يملك الاب قبض صداق البكر البالغة (الجواب) نعم والاب  
اذا أقر يقبض المهر فان كانت البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل  
الثامن ومثله في البرانية وقد حررها الخير الى في فتاواه تحرير احسننا فارجع اليه وقال ان له  
قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا اه وليس لغير الاب والجد من الاولياء قبض المهر



## \* (مسائل الجهار) \*

## \* (مسائل الجهار) \*

مطلب ادعت الامة أن بعض  
الجهاز عارية

مطلب ماتت فادعى أبوها  
أن الجهاز ليس لها بعد  
ماسلت الى الزوج به  
مطلب جهاز بنتها وسلمها  
منها ثم ماتت لا يقسم مع التركة  
مطلب اشترى الجهاز لبنته  
الصغيرة ملكته وللكبيرة  
إذا سلمها

مطلب جهزت بنتها وأعارتها  
أمتعة أخرى ثم ماتت  
البنت فالقول للام أن كانت  
الامتعة زائدة الخ  
مطلب له قبض مهر بنته  
الصغيرة وتجهزها به  
مطلب ليس لورثة الامة  
استرداد بعض الجهاز  
مطلب تقبل بينة الاب أن  
مادفعه لبنته عارية لا لجهاز  
مطلب القول للاب بيمينه  
ان الجهاز عارية إذا كان  
العرف مشتركاً

ذكرها الموثق مفرقة في الابواب وجعلتها هنا لتسهيل مراجعتها (سئل) في امرأة جهزت ابنتها  
البالغة بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضاً منه عارية والعرف في بلدتهما مشترك كيف  
الحكم (الجواب) حيث كان العرف في بلدتهما مشتركاً فالقول للام مع عيبتها قال في الدرا المختار  
جهاز بنته ثم ادعى أن مادفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه  
وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالمتقدم أن القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمراً أن  
الاب يدفع مثله لجهاز الامة وأما إذا كان مشتركاً كصرو الشام فالقول للاب كما لو كان أكثر  
مما يجهز به مثلها والامة كالاب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في التهرت بالقاضي خان  
أن الاب ان كان من اشراف الناس لم يقبل قوله انه عارية اه وذكر المسئلة في كتاب العارية أيضاً  
وقد ذكر أن كل من كان القول قوله يلزمه اليمين الا في مسائل أوصلها في شرح الكفر الى نيف  
وستين مسئلة ليست هذه منها وأفتى قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والامة انهما لم يملكها  
وانما هو عارية عندكم مع اليمين الا أن تقوم دلالة أن الاب والامة يملكان مثل هذا الجهاز للابنة  
\* وسئل قارئ الهداية عما إذا تنازع مع الزوج بعد ما زفت اليه بالجهاز وماتت فأجاب اذا زفت  
الى الزوج وسلمت اليه مع الجهاز لا يسمع من الابوين انه ليس لها الابينة (سئل) فيما اذا زوجا  
بنتهما البالغة وجهازها بجهاز سلمها منها في صحتهما ثم ماتا عنها وعن ورثة رغبها يريدون قسمة  
الجهاز بينهم مع البنت فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المنع وغيره (سئل)  
في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو ابنته ليجهزها بها ثم ماتت عن ورثة فهل يكون ذلك  
للبنات خاصة (الجواب) نعم قال في الولوالجية اذا جهز الاب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون  
القسم منها فإذا كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعدما كبرت وسلم اليها ذلك في صحته فلا سبيل  
لورثته عليه ويكون للابنة خاصة اه كذا في المنع في أواخر المهر (سئل) في امرأة جهزت بنتها  
البالغة بجهازها وأعارتها أمتعة أخرى ثم ماتت البنت عن أمها وورثة غيرها فهل القول  
للأم في ذلك (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلها فالقول قول الام مع عيبتها  
(سئل) في رجل زوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به والآن بلغت البنت وتطالب أبها  
بمهرها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحاً (الجواب) نعم وللاب مطالبة الزوج بمهر  
بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيباً خيرية من المهر وله الشراء لكن إذا كان بغين  
فاحش يتقد عليه ادب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز  
معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الامة عن ورثة يدعون على البنت  
ببعض أمتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل زوج ابنته ودفع لها أمتعة معلومة على سبيل العارية لا لجهاز  
وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وآفة تهي بذلك لدى البينة ثم ماتت ويرزعم زوجها  
أن الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمها ثم ماتت والاب يدعى أن الجهاز  
المذكور عارية والزوج يدعى التملك والعرف في بلدتهما مشترك فهل القول قول الاب بيمينه



والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها عن التنوير (سئل) في المرأة اذا زفت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد قسمة زاد في البحر عن المبتغي الا اذا سكت طويلا لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير وأخر باب المهر (أقول) فافى فتاوى الشيخ اسمعيل من أن الاب يجبر على أن يجهزها بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزاه الى البحر والصيرفة مبنى على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة أبيها بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهزها به (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكلفه أمها تجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهاز يزيد على مهرها بأضعافه وأدخلته معها الى مسكن الزوج وتريدا الا أن أخذت نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضتها في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جهز بنته البالغة بجهاز أدخلته معها البيت زوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والا أن يرد أبوها استردادها منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة وبحلى معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشر سنين ثم ماتت الأم وتريد الورثة قسمة الحل مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحل من جملة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

#### \* (مسائل مشورة من أبواب النكاح)

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت أختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الأولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن أباهما زوجها أياها وهي قاصرة بالولاية عليها فأجابت بأنها وقت العقد كانت بالغة وانما لم تعلم بالعقد فكيف الحكم (الجواب) القول لها ان ثبت أن سنها وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنها على البلوغ وعدمه فينبئ البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولي تزوجها أبوها مثل زاعم عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراقة وقال الاب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت أن سنها تسع وكذا الوادعي المراهق بلوغه ولو برهنها فينبئ البلوغ أولى على الأصح اهـ (سئل) فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطيق الوطء والاب يقول لا تطيق فما الحكم الشرعي (الجواب) قد أجاب الخیر الرملي عن هذا السؤال بقوله ان كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال وسلم المهر المشروط تعجلا يجبر الاب على تسليمها للزوج على الأصح من الأقوال فيسقط القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجهما ونظر اليها ان صلت للرجال أمر أباهما بدفعها للزوج والا فلا وان كانت ممن لا تخرج أمر بمن ينقبن من النساء فان قلن انها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تكمل لا يأمر بذلك والله أعلم اهـ وقال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المعجل فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وأنكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اهـ قال المؤلف ورأيت على هامش البرازية عند هذا المحل بخط الجدا العلامة عبد الرحمن العمادي وقيل يعتبر تسع سنوات ونحو ان كانت سمينة وقيل ان طلبها الزوج للموانسة دون

مطلب زفت بجهاز قليل  
ليس للزوج المطالبة

مطلب لا يلزمه تجهيز بنته  
من مال نفسه زائد على المهر  
مطلب للام أخذ بعض  
الجهاز باذن بنتها البالغة  
مطلب يريد الاب استرداد  
الجهاز بعد خمس عشرة سنة  
ليس له ذلك

مطلب جهزتها بأمتعة وحلى  
ليس لورثة الأم قسمة الحل

مطلب تزوج امرأة ثم  
تزوج بنت أختها لا يصح  
الثاني

مطلب ادعت انها وقت  
العقد كانت بالغة فالقول  
لها الخ

مطلب بنة البلوغ أولى  
مطلب أراد الدخول بها  
ويعنفه أبوها قائلا انها  
لا تطيق الوطء الخ

مطلب لا يجبر الاب على  
دفع الصغيرة للزوج ويؤمر  
الزوج بإيفاء المعجل  
مطلب العبرة للحمل لا للسن



مطلب مات وتقول زوجته  
انه اشترى ذلك لي لا يثبت  
الابدليل  
مطلب أجاز عقد آيسه له  
الدخول بها بعد دفع المهر  
مطلب زوج ابنه البالغ  
بلا وكالة فأجاز له ودفع المهر  
يؤمر ابوها بتسليمها  
مطلب دفع له شيئا حتى  
يزوجه بنته ولم يزوجه فله  
الرجوع بمادفع  
٣ قوله فدفعها لعل الاظهر  
فدفعه أي المبلغ كما في بعض  
النسخ اه صححه  
مطلب أخذ أهل المرأة  
من الزوج شيئا عند تسليمه  
له استرداده  
مطلب أنفق على معتدة  
الغير وأبت ان تزوجه

مطلب اخبرها بجماعة  
أن زوجها الغائب مات  
ووقع في قلبها صدقهم لها  
أن تعد وتزوج

المسئلة يجب كذا في (سئل) رجل اشترى بابه حلياً وأبى ثم مات وتقول  
زوجه انه اشترى ذلك لي فما الحكم (الجواب) حيث أقرت بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الانتقال  
اليها الا بدليل كما صرح به في البدائع في اختلاف الزوجين (سئل) في رجل زوج ابنه البالغ بلا  
وكالة عنه ثم علم الابن فأجاز له وأراد الدخول بها بعد دفع المهر لها فامتنع ابوها من تسليمها له بلا  
وجه شرعي فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض المهر (الجواب) نعم (سئل) في رجل أبى أن يزوجه  
زيداً بنته إلا أن يدفع له مبلغاً معلوماً من الدراهم فدفعها له ٣ ولم يزوجهما منه ويريد زيداً أخذ ما دفعه  
له فأمراًؤها الكافهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والبرازية (سئل) فيما إذا أخذ  
أهل المرأة شيئاً عند التسليم فهل للزوج أن يسترده (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل)  
في رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أبت  
أن تزوجه به وكان دفع لها النفقة ويريد الرجل الرجوع عليها بمادفع لها فهل له ذلك  
(الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من المهر والبحر والمنع وغيرها أنفق على معتدة الغير بشرط  
أن يتزوجها إذا انقضت عدتها أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وأن أبت أن تزوجه به فله الرجوع  
ان كان دفع لها وإن أكلت معه فلا مطلقاً وبه أفتى مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو أنفق  
على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت ذلك ان شرط  
في الاتفاق الزوج كأن يقول أنفق بشرط أن تتزوجيني يرجع زوجت نفسها أولاً وكذا ان لم  
يشروط على الصحيح وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح أيضاً وأن أبت ولم يكن  
شرطه لا يرجع على الصحيح والحاصل أن المعتد ما ذكره العمادى في فصوله انها ان تزوجه  
لا رجوع مطلقاً وإن أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وإن أكلت معه فلا مطلقاً اه منح من  
المهر (أقول) حاصل ما في البحر حكاية قولين صحيحين الأول الرجوع مطلقاً بشرط التزوج أولاً  
وسواء تزوجه أولاً أو علوه بأنه رشوة والثاني الرجوع اذا أبت وكان شرط التزوج أما اذا لم  
يشروطه أو تزوجه مطلقاً فلا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه  
يفهم منه عدم الرجوع اذا لم يشروطه بالاولى وقوله وإن أبت الخ يفهم منه انه ان شرطه يرجع لكن  
نقل في فتح القدير عن الخلاصة وقتاوى الخاص أقوالاً حاصلها صريحاً ومفهوماً أن الصحيح انه  
لا يرجع فيما اذا تزوجه مطلقاً أى شرط الرجوع أولاً ويرجع فيما اذا أبت مطلقاً وهذا هو  
المفهوم من الحاصل المتقدم عن العمادية وهو مخالف لكلام البحر كما أوضحته في حاشيتى عليه  
فتدبر وأقول أيضاً ما اذا مات فهل يلحق بالاباء أولاً لم أره فليحزر وكذا الوأبى هو أومات وقد  
صارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول مما في البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينبغي  
الاقتناء به في هذه الصور حتى يرى تصحيح خلافه فيها وبقي أنضام ما يقع كثيراً في القرى من أن  
الشخص منهم يخطب امرأة ويصير يتفق عليها أو يعطيها دراهم للنفقة سنين إلى أن يعقد عقده  
عليها والظاهر أنها ليست في معنى المعتدة بل هو من الهدية إلى مخطوبته فاسترده لو قائماً  
لاها كالكس في الفتاوى الخيرية ما يحال الله كما مر في باب المهر (سئل) في امرأة سافر زوجها إلى  
بلدة بعدة وغاب عدة سنين ثم أخبرها بجماعة ثقات انه مات وشاهدوا موته ودفنه ووقع في قلبها  
صدقهم وأكبر رأيها انه حق فهل لها أن تعتد وتزوج (الجواب) اذا كان المخبر ثقة وكان أكبر  
رأيها انه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج صرح بذلك في البحر عن الجوهرة أخبرها ثقة أن زوجها  
الغائب مات وأطلقها ثلاثاً وأنها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان أكبر رأيها انه حق فلا بأس



مطلب لا يكون مجرد قراءة

الفاصلة عقد نكاح

مطلب بعث لها هدية

ليتزوجهما فاستهلكتهما ليس

له الرجوع

(قوله) حل لها أن تقبل الخ

لعل الأولى حل لها أن تعتد

الخ اه مصححه

مطلب نكاح معتدة

الغير فاسد

مطلب عقد عليها عقدا

صححا تحرم عليه أمها

مطلب بكر أخبرها وليها

بالزواج والمهر جميعا فسكت

كان رضا

مطلب له التزوج بأمرأة

ابن زوجته من غيره بعد

انقضاء عدتها ويجمع بينهما

اجمعا

مطلب يجوز الجمع بين المرأة

وأمرأة ابنتها أو بنت زوجها

مطلب وجدت زوجها

مجدوما ليس لها الفسخ

مطلب تزوج مرضعة

بمصرية ثم طلقها قبل

الدخول لها خمسة دراهم

مطلب راجع مطلقته

رجعيا على دراهم معلومة

ثم أبانها لمطالبة بها أن

قبلت ذلك حين المراجعة

مطلب دعاها إلى مسكن

شرعي فامتنعت بلا وجه

شرعي فهي ناشزة

مطلب لانفقة للصغيرة

التي لا تطبق الوطء

مطلب لا يجبر الزوج على

السكنى في دار أبيها

مطلب لا تلزمه المؤنسة لو كان المسكن لا تستوحش فيه

بأن تعتد وتزوج علاقي من باب العدة وفي الصغرى إذا شهد اثنان أن فلانا طلق امرأته والزواج غائب لا تقبل فإن شهدا عند المرأة حل لها أن تقبل وتزوج آخر وكذا إذا شهد عند رجل عدل اه من الفصل الاول من نكاح العمادية (سئل) فيما إذا خطب زيد لابنه الصغيرة بنت عمرو الصغيرة وقرأ الفاتحة ولم يجبر بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد قراءة الفاتحة نكاحا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا بعث رجل لامرأة شيئا من المطعوم هدية ليتزوجها فأكثرها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها بقيمتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في امرأة مسلمة خلعت زوجها من عصمته بعد الدخول بها على مؤخر صدقها خلعا شرعيا ثم بعد خمسة عشر يوما عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد المزمور فاسدا (الجواب) نعم لأنهم في عدة الغير (سئل) في رجل عقد نكاحه عقدا صححا على امرأة ثم ماتت قبل الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليه أمها ويصير محرما لها (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة تزوجها وليها الشرعي بلا إذنهما من رجل كف بمهر المثل ثم أخبرها الولي بالنكاح والزواج والمهر جميعا فسكتت مختارة ولم ترد النكاح فهل يكون سكوتها رضامنها (الجواب) نعم وإن زوجها الولي بغير استئذان ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت أن أخبرها بالنكاح ولم يذكّر الزوج والمهر واختلقا وفيه الصحيح انه لا يكون صححا كمالواستأمرها قبل النكاح ولم يذكّر الزوج والمهر وإن ذكر الزوج والمهر جميعا فسكتت كان رضا خاتبة (سئل) في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بأمرأة أجنبية عنها وعنه فمات الابن ويريد الرجل أن يتزوج بها بعد انقضاء عدتها ويجمع بينهما فهل له ذلك (الجواب) نعم بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها أو امرأة ابنتها عند الأئمة الأربعة كما في البحر لأنه لو فرضت بنت الزوج ذكر أبان كان ابن الزوج لم يحز أن يتزوج بها لأنها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكر الجازل أنه أن يتزوج بنت الزوج لأنها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة وأمرأة ابنتها فإن المرأة لو فرضت ذكر يحرم عليه التزوج بأمرأة ابنه ولو فرضت امرأة الابن ذكر الجازل أنه التزوج بالمرأة لأنه أجنبي عنها من المحرمات ومثله في البحر وشرحي الملتقى والتشوير للعلاقي (سئل) في امرأة وجدت زوجها مجدوما وتريد الفسخ والفرقة بسبب ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنت زيد الصغيرة الرضيع بمهر قدره مصرية واحدة وطلقها قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل راجع مطلقته رجعيا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا إلى الفراق بموت أو طلاق وقبلت ذلك ثم أبانها فهل لها مطالبة بالمبلغ المذكور (الجواب) نعم ومن فروع الزيادة على المهر لو راجع المطلقة رجعيا على ألف فإن قبلت لزمت والا فلا بحر من المهر (سئل) في رجل دعا زوجته البكر البالغ بعد ايقافها معها إلى مسكن شرعي خال عن أهلهما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله لا يدخل بها فيه فامتنعت بلا وجه شرعي فهل تكون ناشزة بذلك تسقط نفقتها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له زوجة عمرها دون ثلاث سنين لا تطبق الوطء يريد وصيها أن يكلفه الاتفاق عليها فهل لانفقة لها والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل امتنع من تسليم بنته المطبعة للوطء إلى مسكن زوجها الشرعي بعد ايقافها معها ويكلفه أن يدخل بها في دار أبيها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة تمتنع من السكنى في مسكن زوجها الشرعي إلا أن يأتيها بمؤنسة فهل لها ذلك (الجواب) حيث هي لها مسكن شرعي خالبا عن أهلهما بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه إتيانها بمؤنسة (أقول) وقد منا الكلام



مطلب تعوضت عن مهرها  
بامتنعة معاومة ليس لها  
القسخ  
مطلب بالغه زوجها أبوها  
بلاذنها فردته حين بلغها  
ارتد  
مطلب في السفر بالزوجة  
وقد تقدم في باب المهر  
مطلب السفر بالزوجة  
بلارضاها  
مطلب تزوجها في عدة  
غيره ولم يصبها له استرداد  
المهر منها  
مطلب للبالغة تزويج  
نفسها من كف بمهر المثل  
وليس لايها معارضتها  
مطلب يطالب الأب بما  
ضمنه من المهر  
مطلب مبدأ العدة من  
الموت لامن بلوغ الخبر  
مطلب زوج بنته الصغيرة  
وقبض بدل المهر أمتعة ليس  
للزوج مطالبتة بها  
مطلب ماتت قبل اجازة  
النكاح فهو غير صحيح ويرد  
المهر لمن هوله  
مطلب القول لها في انقضاء  
عدتها لا قول المطلق  
مطلب لا عبرة بقوله وجدتها  
ثيبا وليس له استرداد المهر  
مطلب تزوجه على أن يكون  
أحد العقدين عوضا عن  
الاخر وجب مهر المثل  
مطلب لانقوم الخطبة  
مقام عقد النكاح اصلا

مستوفى على المؤنسة في باب المهر (سئل) في امرأة تعوضت من زوجها بدل مهرها على أمتعة  
معاومة بايجاب وقبول شرعيين وتريد الا أن رد الأمتعة عليه وطلب أصل المهر بلا وجه شرعي  
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغت عاقله رشيدة تزوجها أبوها رجلا  
بلافتها ولا وكالة عنها فرددت النكاح حين بلغها فورا فهل يرتد بها زوجها والحالة هذه (الجواب)  
نعم (سئل) في رجل نابلسي تزوج امرأة بده شق ودخل بها بعد ما أوفاهما بمجملها والا أن يريد  
نقلها الى منزله بنا بلس بلا رضاها فهل ليس له ذلك الا ان يوفيهما مئو جملها أيضا ويكون مأمو نا  
عليها والطريق أمنا (الجواب) نعم كما في التنوير وشرح الجمع وأفتى به الخير الرملي وابن السلي  
وكثير من المتقدمين (أقول) قدمنا في باب المهر عن الجمران فيه اختلاف الافتاء وان القول بعدم  
نقلها في زماننا أحسن وقال في الدر المختار لكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر  
بها جبراع عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصولين يقتضي بما يقع عنده  
من المصلحة اهـ (سئل) في امرأة مات زوجها فعقد زيدا نكاحه عليها وهي في العدة ودفع  
لها المهر ولم يصبها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه (الجواب)  
نعم قال المؤلف وسئل مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادي فيما اذا  
دخل الزوج بالزوجة ولم يصل اليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها  
فاجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمام عدتها (سئل) في بكر بالغت رشيدة  
تريد أن تزوج نفسها من رجل كف لها بمهر مثلها فهل لها ذلك وليس لعمها أو أبيها معارضتها  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل زوج ابنه الصغير الفقير وضمن للزوجة مهرها ثم مات الزوج  
فهل للمرأة مطالبة أبيه بجميع مهرها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر  
ولم يبلغها خبر موته الا بعد شهرين وتريد أن تتزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ  
العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير زوج بنته الصغيرة من آخر  
على مهر معلوم من الدراهم قبض بدله أمتعة من الزوج وتصرف بها ثم دخل الزوج بالصغيرة  
وطالب الاب بالامتنعة ويريد الدعوى بها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
(سئل) في بكر بالغت عاقله رشيدة تزوجها أبوها من رجل على مهر معلوم قضه منه بلا وكالة عنها  
في ذلك ثم ماتت البكر قبل اجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى من هوله  
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة  
أشهر حاضت فيها ثلاث حيض كوامل وتزوجت بغيره بعقد شرعي بعد حلفها على انقضاء عدتها  
كاذ كرقام المطلق يعارضها في ذلك ويكذبها في انقضاء العدة فهل يقبل قولها مع حلفها وينع  
المعارض والعقد المزبور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر ثم ادعى  
انه وجدها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل زوج بنته القاصرة من زيد بالفاط شرعية لدى بنته شرعية ولم يسميها مهر ابل قال  
الاب لو كيل الزوج على أن يزوجهني الموكل بنت عمه فلانة الولي هو عليها ليكون أحد العقدين  
عوضا عن الآخر وامتنع الاب المذكور من تسليم بنته لزيد زاعما أن النكاح غير صحيح فهل  
يكون صحيحا والبنات مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خطب وكيل زيد ابنة عمرو  
البالغة لزيد محضر من الناس فأجابها الاب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان رضيت فيها والا فلا  
فرضي الخاطب ودفع للاب شيئا من الحلى واللبسة لابنته فلم ترض البنات بالخطبة وردتها فهل



يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلاً (الجواب) حيث لم يجز  
بينهما عقد نكاح شرعي بإيجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح  
أصلاً (سئل) في صغيرة يتيمة تزوجها عن العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها بغبن فاحش  
فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الأب والجد وكان بغبن فاحش  
فالنكاح غير صحيح كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل تزوج امرأة لها أولاد صغار من  
غيره ولها أم تزوجة بجدة الأولاد ويريد نقلها إلى قرية أخرى مسافة ما بينهما أقل من نصف يوم  
فهل له ذلك وتنتقل حضنة الأولاد لجدهم الزبورة حيث كانت أهل الحضنة (الجواب) نعم  
(سئل) في امرأة زوجت بنتها اليتيمة بالولاية عليها من رجل كف بمهر المنسل ودخل بها ثم لما  
بلغت اختارت الفسخ فوراً بالبلاغ وأسهدت على ذلك بالمجلس وتقدمت إلى القاضي وطلبت  
الفسخ بوجهه الشرعي وقضى القاضي بذلك وفسخ بينهما فهل ينسخ والحالة هذه (الجواب)  
حيث استوفيت الدعوى شرائطها الشرعية بنسخ النكاح المذكور بالفسخ المزبور (سئل)  
في امرأة ماتت ولها أم تريد الدعوى على الزوج بأنه لم يدفع لزوجه جيع معجّل صداقها وطالبته  
بنصيبها من ذلك وهو يدعي الإيصال فما الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو  
يدعي الإيصال إليها لا تسمع دعوى أمها بما تعورف تعجيله لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد تعجيل شيء  
عادة والام قاعة مقامها فما يمنع صحة دعواها يمنع صحة دعوى الوارث والمسئلة الأولى في التنوير  
من المهر والثانية في الحاوي الزاهدي من الدعوى

\* (فوائد ذكرها المؤلف مفرقة فجمعناها) \*

تزوج امرأة على أنها مسلمة فظهرت كآية ليس له الفسخ \* إذا قال الزوج بعد اصدار العاقد  
صيغة التزويج نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح أو اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل أن يشتغل  
بكلام آخر صح النكاح - للقاضي تزويج الصغار أن كتب في منشوره أن له تزويج الصغار  
والأفلا \* يحرم على الزوج أن يتزوج بنت ابن زوجته لأنها ولد ربيبه فتحرم عليه وإن سفلت  
الكل من فتاوى قارئ الهداية \* وفيها سئل عن امرأة غاب عنها زوجها فخرجت عشرة  
سنة فجاءت لحاكم يرى فسخ نكاحها وأقامت عنده بينة أنه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ  
نكاحها وحكم بصحة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلاً وحكم حاكم الفسخ بصحة التزويج ثم طلقها  
فحضرت إلى قاض حنفى ليزوجها بزوج آخر فهل يسوغ للحنفى ذلك وإذا حضر زوجها العائب  
وأقام بينة أن مواسلة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب إذا فسخ النكاح  
حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزويج بالغير  
فلا يرتفع ذلك بحضور الزوج وأدعائه أنه ترك عندا نفقة في مدة غيبته وإن أقام بينة بذلك لأن  
بينة المرأة أنه لم يترك عندا نفقة اتصل بها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم  
اه \* النكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف واختار أنه لا يكره لأنه عليه الصلاة والسلام  
تزوج بالصدقة رضى الله تعالى عنها وعن أبيه في شوال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة  
والسلام لا نكاح بين العيدين أن صح بانه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من صلاة العيد في يوم  
الجمعة أقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فقال له حتى لا يفوته الرواح في الوقت الأفضل إلى  
العيد الثاني وهو الجمعة \* هل للزوج أن يقفل عليها الباب له أن يقفل الباب فماوى الشاوي من

مطلب تزوجها عنهما بغبن  
فاحش لا يصح العقد  
مطلب تزوج امرأة لها  
أولاد من غيره ولها أم  
متزوجة بجدهم له نقل  
زوجته إلى قريته  
مطلب زوجتها أمها فبلغت  
فاختارت الفسخ فوراً صح  
اختيارها  
مطلب ماتت ولها أم  
لا تسمع دعواها على الزوج  
بجميع المعجل  
مطلب ما يمنع دعوى المرأة  
يمنع دعوى وارثها  
مطلب تزوجها على أنها  
مسلمة فظهرت كآية ليس  
له الفسخ  
مطلب اقتصر على قوله  
نعم صح النكاح  
مطلب للقاضي تزويج  
الصغار أن كتب في منشوره  
مطلب يحرم عليه تزوج  
بنت ابن زوجته  
مطلب في فسخ شاذي  
نكاح زوجة الغائب  
مطلب إذا جاء الزوج بعد  
فسخ النكاح وأدعى أنه ترك  
عندها نفقة لا تقبل  
مطلب البينة التي اتصل  
بها القضاء لا تنقض  
مطلب المختار أن الزفاف  
بين العيدين لا يكره  
مطلب للزوج أن يقفل  
عليها الباب

النفقة وفي أدب القاضي له أن يغلق عليها الباب من غير الإيوين فتاوى الاتقروى من المهر

**\* (باب نكاح الرقيق والكافر) \***

مطلب طلق الذمي زوجته  
ثلاثا لها طلب التفريق

مطلب خطبها وأعطاها  
نيسا نالها أن تزوج بغيره  
مطلب تزوجت أم الولد  
بلاذن سيدها له رده

(سئل) في ذمية طلقها زوجها الذي ثلاثا بالدي بينة شرعية وطلبت التفريق بينهما فهل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم لأنهم يعتقدون أن الطلاق مزيل للملك وإن كانوا لا يعتقدونه محصور العدد فامساكه أياها بعد الطلقات الثلاث ظلم منه وما أعطيناهم الذمة لنقرهم على الظلم من مبسوط السر خسي في باب نكاح الكافر بمجموعة عطاء الله أفندي (سئل) في رجل خطب قاصرة من أيها الذمي ودفع لها ما يسمونه نيسانا أي علامة أنها صارت مخطوبة ولم يجب بينهما عقد أصلا بوجه من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب الخاطب تزوجها متعللا بذلك وهي تمتنع وتريد التزويج بغيره فهل لها ذلك ولا تجبر على نكاحه (الجواب) (سئل) في أم ولد تريد التزويج بأخر يدون أذن سيدها فهل إذا تزوجت وردة السيد يطل النكاح برده (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فإن أجازته فذ وإن رده يطل تنوير من نكاح الرقيق

**\* (باب العنين) \***

مطلب يؤجل العنين سنة  
من وقت المرافعة

(سئل) في بكر صغيرة زوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وادعت به عنة وطلبت التفريق فما الحكم (الجواب) لا يفترق بينهما بمجرد دعواها أنه عنين ما لم تثبت عنته بإقراره أو بقول النساء أنها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لحجها أو هروبهما منه فإن وطئ والابانت بالتفريق إن طلبت وتأجيل العنين لا يكون إلا عند قاضي مصر أو مدينة كما أفق بذلك الخبير الرملي رحمه الله تعالى

**\* (باب الرضاع) \***

مطلب تحل له أم أخيه  
رضاعا  
مطلب أقربانها اخته  
رضاعا ولم يصّر ثم قال  
أخطأت له أن يتزوجها  
مطلب قال قبل الدخول  
والخلوة بها أنها بنت ابني  
رضاعا وأصر وكذبته لها  
نصف المهر

(سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأم أخيه رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المتون (سئل) فيما إذا أقر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعا ولم يثبت عليه بان لم يقل بعده هو حق كما قلت ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها (الجواب) إذا أقر بانها اخته من الرضاع ولم يصّر على إقراره أنه أن يتزوجها وإن أصر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاع الخالية فإذا أراد أن يتزوجها وقال أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدقته فهما مصدقان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في المنع والبحر (سئل) في رجل تزوج بكرًا بالغة ثم قبل الدخول والخلوة الصحيحة بها قال إنها بنت ابني رضاعا وأصر على ذلك وقال أنه حق كما قلت والزوجة تكذبه فما الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولها نصف المهر حيث كذبته ولم يدخل بها وإن صدقته فلا مهر لها وإن دخل وكذبته فلها جميع المهر والنفقة والسكنى وإن صدقته فلها الأقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندي عن المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجة عمه مع بنت لها منه في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير ويريد التزويج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الكافي إذا أرضعت المرأة صبيا حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لأنهن أخواته وكذا أولادها باعتبار النسب لأنه ولد أخيه (أقول) وقوله الراضعة من أمها الخ لا حاجة إليه لأن من رضع من امرأة يحرم عليه أولادها من النسب وإن لم ترضعهم

مطلب من رضع من امرأة  
حرم عليه أولادها من تقدم  
أو تأخر



أمهم كما أشار إليه في الكنز وصرح به في النهر (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة وقبل الدخول بها أخبرته أمه أنها أرضعتها معه وصدقها الزوج مصرأ على ذلك وكذبها الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة أنا أرضعتها فهي على أربعة أوجه صدقها الزوج أو كذبها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما إذا صدقها ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها وإن كان قد دخل فلها مهر المثل وإن كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر إن كان أكبر رأيه أنها صادقة في أخبارها يفارقها احتياطاً وإن كان أكبر رأيه أنها كاذبة يسكنها وإن كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستحلف الزوج بالله ما تعلم أني اختك من الرضاع فإن نكل فترق بينهما وإن حلف فهي امرأته وإن صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر إن كانت مدخولاً بها ويلزمه مهر كامل والنصف مهر اهـ ومثله في الانقروى نقلا عنه (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعاً في مدته ولم يدخل ولم يحتل بها أصلاً فهل يفرق بينهما ولا مهر لها (الجواب) نعم وإذا ثبت الرضاع بالشهود العدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وإن كان قبل الدخول فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى بمجموعة قدرى أفندى عن المضمات (أقول) وفي قوله فرق بينهما إشارة إلى أنه لا تقع الفرقة إلا بتقرير القاضي كما عراه في البحر في آخر كتاب الرضاع إلى المحيط ثم قال ولو شهد عندا عدلان على الرضاع بينهما وهو يجحد لا يسعها المقام معه الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه كما لو شهدا بطلاقها الثلاث كذلك وغمامه في شرح المنظومة اهـ أي المنظومة الوهبانية وعمله في الخانية بأن هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا لو قامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أرضعت كل واحدة منهما أولاداً معلومين للآخرى ثم ولدت أحدهما ذكراً والآخرى أنثى ولم يجتمعا على ثدى واحد بان لم يرضع الذكر من أم الاثنين ولا الاثنين من أم الذكر أصلاً فهل يسوغ للذكر التزوج بالانثى (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحل أخت أخيه رضاعاً كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل له أخت نسبية رضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم له التزوج بأخت أخته (سئل) في امرأة تزيد أرضعت في مدة الرضاع ولدين لعمر وويريد أخو زيد التزوج ببنت لعمر ولم ترضع من زوجة زيد أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لأنها ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج ببنت أخيه رضاعاً كما هو المستفاد من المتون ولم يذكرها في المستنفيات (سئل) في امرأة أخبرت رجلاً بأنها أرضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا بينة هناك ثم ماتت زوجته ثم إن المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في صبي ماتت أمه فرضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت خالته ابنة التي هي أخت أخته رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعاً تحل كما في الدر المختار فبالأولى أخت ابنه رضاعاً (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأخت خاله رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك لأن أم خاله وخاتمه من الرضاع حلال كما في الدر المختار والبحر فأخت خاله بالأولى (أقول) أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب

مطلب أخبرته أمه قبل الدخول أنها أرضعتها وصدقها مصرأ على ذلك يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر

مطلب قالت امرأة أنا أرضعتها فهي على أربعة أوجه

مطلب لو ثبت الرضاع بالشهود العدول ولم يدخل ولم يحتل بها يفرق بينهما ولا مهر لها

مطلب لا تقع الفرقة إلا بتقرير القاضي

مطلب لو شهد عندها عدلان على الرضاع وهو يجحد لا يسعها المقام معه مطلب أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا ولدين يحل النكاح إن لم يكن بينهما رضاع

مطلب له التزوج بأخت أخته رضاعاً

مطلب له التزوج بأخت أولاد أخيه لا بنت أخيه رضاعاً

مطلب أخبرته أنها أرضعت زوجته ولم يصدقها وكذبت نفسها له تزوجها

مطلب له التزوج بأخت ابنه رضاعاً

مطلب تحل له أخت خاله رضاعاً



أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مسئلتنا (سئل) في رجل له زوجة يريد أن يتزوج عليها خالته من الرضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخالته (سئل) في رجل خطب امرأة وكانا رضعا من جدتها لأمها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وخلفت بالله العظيم أنها لم ترضعه أصلا وصدقها زيد على ذلك ويريد التزوج بابنتها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما وفي القصة امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جازلا لأنها أن يتزوج بهذه الصبية (سئل) في صغير وصغيرة رضعا من امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أبو الصغير أن يتزوج الصغيرة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم تحل له أخت ولده رضاعا كما في الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) حجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن أن وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد أو بعده كما في البرازية (أقول) أي ترك احتياطاً وذكرك في البحر عن الكافي والنهاية أنه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجلاً قبل العقد أو بعده ثم ذكر عن محرمات الخيانة أنه لو أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح وإن أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفارقها ثم وفق بينهما يحمل كل على رواية أو حمل الأول على غير العدل أو كتبت في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الخاتمة يؤخذ بقوله معناه يفتي لهم بذلك احتياطاً فأما الثبوت عند الحاكم فيتوقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ فاسم في شرح النقاية نحو ذلك معللاً بأن ترك نكاح امرأة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبقي ما لو أخبر الواحد برضاع طارئ على العقد كما لو تزوج صغيرة فأخبر بأن أمه مثلاً أرضعتها بعد العقد فذكر الزيلعي أن خبر الواحد فيه مقبول وتام الكلام عليه في البحر فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو ويريد تزويج ابنه المذكور بنت عمرو والمذكور ذاكراً عما أنها تحل لكونها لم ترضع من زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضع من زوجته صارت أخت ابنه فلا تحل لابنه ولا عبدة بزعمه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة بنتاً عمرها سنة فهل يحل للصبي التزوج بالبنت المذكورة (الجواب) نعم لأن الرضاع بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرماً قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يقطم وبه يفتي القاضي الإمام اهـ

مطلب ليس له الجمع بين المرأة وخالته رضاعاً  
مطلب لا تحل له من رضع معها من جدتها  
مطلب قالت أرضعت زيدا ثم رجعت له التزوج ببنتها  
مطلب أعطت ثديها صبية ثم قالت لم يكن فيه لبن جاز لا ينهززوج الصبية  
مطلب تحل له أخت ولده رضاعاً  
مطلب لا يثبت الرضاع بشهادة النساء وحدهن  
مطلب في أخبار الواحد العدل الثقة بالرضاع  
مطلب في خبر الواحد برضاع طارئ على العقد  
مطلب حيث رضع من أمه لا تحل له وإن كان رضاعاً بعده  
مطلب الرضاع لا يحرم بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف وإن لم يقطم

\*(كتاب الطلاق)\*

مطلب حلف ليحجب زوجتي في هذا العام ولم يفعل

\*(كتاب الطلاق)\*

(سئل) في رجل حنق حلف بالحرام ليحجب زوجتي في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدتهما ثم بعد أيام راجعها بالقول طاناً جواً وذلك وجع الناس ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة المذكورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوماً بينهم ثم طلقها ثلاثاً ويريد الآن مراجعتها بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أولاً واشتهاره فهل له ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقه



بأنه ملكت بها نفسها والمراجعة المذكورة غير معتبرة لأنها بدون تجديد نكاح وقبل الحنث  
 وحيث انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس يصدق أن  
 وله من اجعتها عصمتها بعقد جديد برضائها كما نقله الخير الرملي عن القنية وفي جواهر الفتاوى  
 أباؤها وأقام معها فان اشترط طلاقها بين الناس تنقضي والالا هو الصحيح وفي الخاتمة أباؤها  
 ثم أقام معها زمانا ان مقرابطا لها تنقضي عدتها لان منكرها اه (سئل) في قوله روجي  
 طالق هل هو رجعي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو رجعي كما أفق به  
 القم تاشي والخير الرملي فراجع فتاويهما وفي فوائد شمس الأئمة الأوزجندی لو عرف الطلاق  
 باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس  
 وكذا في البرازية (أقول) وسيأتي أنه تقبل دعواه الاستثناء اذا لم يكن له منازع (سئل) في رجل  
 طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان انك استئنيت موصولا وهو لا يدرك ذلك هل يعتمد على  
 قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ  
 ما يجري جازله أن يعتمد على قولهما والافلا قاضيخان من كتاب التعليق (سئل) في رجل  
 حلف بالطلاق من زوجته انها فرحت بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) يستل منها عن  
 فرحها فان أخبرت به لا يقع وان أخبرت انها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لانه لا يعلم الا من جهتها  
 قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حضت حيضة فانت طالق فكثت عشرة أيام ثم قالت  
 حضت واطهرت واعتسلت وكذبها الزوج في ذلك فالقول قولها الاصل في جنس هذه المسائل  
 أن المرأة اذا أخبرت عما هو شرط الحنث في اليمين بطلاقها وكذبها الزوج في ذلك يتظر ان كان  
 ذلك الشرط مما يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها الا بحجة لانها تدعي طلاقا على الزوج والزوج  
 ينكر وان كان ذلك الشرط مما لا يطلع عليه غيرها كالطهر والحيض فالقول قولها في حق  
 طلاقها ان كان ما ادعت من الشرط قائما وقت الاخبار وان لم يكن قائما وقت الاخبار لا يقبل  
 قولها الى آخر ما ذكره في الذخيرة في نوع اخبار المرأة عما هو شرط الحنث في اليمين بالطلاق والمسئلة  
 في التنوير في باب التعليق هي قولهم وما لا يعلم الا منها فراجعها (سئل) في رجل طلق زوجته  
 المدخولة بأننا في مرض موته وهو صاحب فراش من غير سؤال منها ذلك ومات في عدتها فهل  
 ترث منه (الجواب) ترث منه ان كانت وقت الطلاق ممن يرث كذا في التنوير والفصولين  
 وقاضيخان طلقها رجعيًا في صحته فمات في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة برئها الزوج لا لو أباؤها  
 في صحته فماتت في العدة وكذا لو أباؤها في مرضه بامرها لا يرثه فلو أباؤها بلا أمرها فماتت في العدة  
 ترثه عندنا لا لو ماتت بعدهم فيها فصولين من كتاب الطلاق آخر الكتاب (سئل) في رجل تشاجر  
 مع رفيق له بينهما معاملات صدرت المشاجرة لاجلها فحلف بالطلاق انه أي الرفيق لو تراءى لي  
 في الماء لأشربه فاصدا في ذلك عدم المعاملة معه من بعد فهل اذا رافقه ولم يعام له لا يقع طلاقه  
 (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في رجل حلف بالطلاق ان زيدا أخذ منه سفر جلة  
 فأنكر زيدا ذلك ثم أقرفه هل لا يقع الطلاق المذكور (الجواب) نعم لان الاقرار حجة قاصرة على  
 المقر (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر من بلده وسكت فقال عمرو وتعود سريعا فقال  
 ولا أعود ما لم تغض سنتان وسافر الى بلدة بعيدة ومكث بها نحو شهر ثم عاد الى بلده فهل لا يقع  
 الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بحلفه (الجواب) نعم قال في الذخيرة اذا ألحق باليمين  
 المعقودة بعد سكوت شرط ان كان الشرط له لا يلحق بالاجماع وان كان الشرط عليه يلحق

مطلب حيث انقضت عدتها  
 صارت أجنبية فلا يقع عليه  
 طلاق بعدها

مطلب أباؤها وأقام معها ان  
 اشترط طلاقها أو كان مقرابه  
 تنقضي العدة والافلا

مطلب روجي طالق رجعي  
 مطلب لو عرف الطلاق  
 باخباره تسمع منه دعوى  
 الاستثناء

مطلب طلق وأخبره عدلان  
 انك استئنيت هل يعتمد على  
 قولهما

مطلب حلف انها فرحت  
 بموت أخيها ان أخبرت  
 بفرحها وقع أو بعده فلا  
 مطلب الاصل فيما إذا أخبرت  
 عما هو شرط الحنث

مطلب طلقها بأننا في مرض  
 موته بلا سؤالها ومات في  
 العدة ترث

مطلب أباؤها في صحته أو في  
 مرضه بامرها فماتت في  
 العدة لا ترث

مطلب حلف حلف لو تراءى  
 لي في الماء لأشربه ناويا عدم  
 المعاملة لا يحث بالمرافقة  
 مطلب حلف أن زيدا أخذ  
 منه كذا فأنكر زيدا ثم أقرف  
 لا يقع

مطلب اذا ألحق بحلفه شرطا  
 بعد ما سكت لا يلحق مطلقا  
 مطلب قال أنت طالق  
 وسكت ثم قال ثلاثا الخ



وقال محمد بن سلمة لا يلحق وبه أخذ الصدر الشهيد اه وفي البرازية والمختار قول ابن سلمة وهو عدم  
 الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتي اه وأفتى بذلك التمرتاشي وفي الخانية رجل قال لامرأته  
 أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوتها لا يقطع النفس تطلق ثلاثا والافواحدة لان  
 السكوت لا يقطع النفس لا يفصل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل الدخول بها طلقة  
 واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل بانت بالاولى لا الى عدة فلا يقع عليه الثاني (الجواب)  
 نعم لان كل لفظ يقع على حدة فتبين بالاولى بلا عدة فتصادفها الثانية وهي بائة فلا يقع كذا في  
 المتلقي وغيره فله عقد نكاحه عليها برضاها بعقد جديد (سئل) في رجل بذمته لزوجه دين مقسط  
 عليه كل يوم مصرية نين خلف لها بالطلاق انه يدفع لها كل يوم مصرية نين وأقر بأنه كسر لها من  
 القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم\* (الجواب)\* بمقتضى ما أفتى به العلامة التمرتاشي  
 وقع عليه الطلاق المذكور لان شرط العجز ان لا يمكن البرأصلا فثبت أمكنه البر بخصواستقراض  
 أوهبة أو غير ذلك ولم يبر وقع عليه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر حتى يعطى  
 زوجته خرجية فسافر ولم يعطها خرجية وادعى أنه نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور  
 (الجواب) نعم يقع طلاق الساهی قضاء فقط والعمد أن السهو والنسيان مترادفان كما في  
 الاشباه (سئل) في رجل قال لزوجه روجي طالق وكررها ثلاثا ويا بذلك جميعه واحدة  
 وتأكيده بالاولى وزجرها وتخويفها وهو يحلف بالله العظيم انه قصد ذلك لا غيره فهل يقع عليه  
 بذلك واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله امر اربعة زوجته في العدة بدون اذنها حيث  
 لم يتقدم له عليها طلقتان (الجواب) لا يصدق في ذلك قضاء لان القاضي مأثور باتباع الظاهر  
 والله يتولى السرائر واذا دار الامر بين التأسيس والتاكيد تعين الحمل على التأسيس كما في  
 الاشباه ويصدق ديانة انه قصد التاكيد ويقع عليه بذلك طلقة واحدة رجعية ديانة حيث نواها  
 فقط وله امر ابعدها في العدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها طلقتان لان روجي طالق رجعي  
 كما في الفتاوى الخيرية والتمرتاشي وغيرهما وأما روجي فقط فانه كناية اذهو كاذبي كما صرح به  
 صاحب البحر لكن لا يصدق انه قصد التاكيد لا يمينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما  
 يصدق مع اليمين لانه أمين في الاخبار عما في ضميره والقول قوله مع يمينه كما في الزيلعي وافتى بذلك  
 التمرتاشي وقال في الخانية لو قال أنت طالق أنت طالق وأنت طالق وقال أردت به التكرار صدق  
 ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا اه ومثله في الاشباه والحدادي وزاد الزيلعي أن المرأة كالقاضي  
 فلا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك أو علمت به لانها لا تعلم الا الظاهر اه (سئل) في الرجل اذا  
 شك انه طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لا يقع كما في الاشباه أي في قاعدة الاصل  
 براءة الذمة (سئل) في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه القرية مادام فلان شيخا فيها  
 ورجل منها فور ابر زوجته وجميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور عن المشيخة ونصب غيره شيخا  
 مكانه ثم رجع الخالف الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المعزول الى المشيخة فهل انحلت اليمين  
 بذلك أولا (الجواب) نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المزبور فلا يقع عليه الطلاق المذكور  
 ولو عاد الشيخ الاول للمشيخة قال في التنوير كلمة مازال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها  
 وقال العلائي فلو حلف لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحث لانتهاء اليمين  
 وكذا الايا كل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحث بأكل باقيه لانتهاء اليمين  
 ببيع البعض اه وأفتى بذلك الشيخ الرملي والشيخ الحائك وصورة ما أجاب به الرملي الاصل

مطلب طلقها قبل الدخول  
 ثم طلقها ثلاثا لا يقع الثاني  
 مطلب أقرانه كسر من  
 القسط كذا لعساره  
 وقع عليه  
 مطلب شرط العجز ان  
 لا يمكن البرأصلا ولو  
 باستقراض أوهبة  
 مطلب ادعى انه لم يعطها  
 نسيان يقع عليه  
 مطلب قال روجي طالق  
 وكررها ثلاثا ويا التاكيد  
 يقع واحدة ديانة  
 مطلب القاضي مأثور باتباع  
 الظاهر  
 مطلب يترجح التأسيس على  
 التاكيد  
 مطلب روجي طالق رجعي  
 وروجي فقط كناية  
 مطلب كل من كان القول  
 قوله انما يصدق مع اليمين  
 مطلب المرأة كالقاضي فلا  
 تصدق في قصد التاكيد ولا  
 تمكنه من نفسها  
 مطلب لا يقع الطلاق اذا  
 شك انه طلق أولا  
 مطلب لا يسكن القرية  
 مادام فلان شيخا فعزل ثم ولى  
 لا يحث بالسكنى  
 مطلب لا يأكل هذا الطعام  
 مادام في ملك فلان فباع  
 بعضه لا يحث بأكل باقيه



أن الحلف إذا جعل غاية وفاته تطل المين عند أي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك فروعا فقول  
الحالف مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما الأمر كذا أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب  
التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء المين فإذا زالت الديمومية وفعل ذلك الفعل فقد  
فعله والمين منتهية فلا يحنت صرح به في الظهيرية وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي وفتاوى  
آبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة اه  
(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش  
وأنه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه ولا بينة فكيف الحكم (الجواب) القول قوله  
في ذلك بيمينه بالنسبة إلى وقوع الطلاق (أقول) وسيأتي أو آخر الباب نقل المسئلة (سئل) فيما  
إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لا يساكن صهره في هذه القرية فهل إذا ساكنه فيها  
وكان كل منهما في دار على حدة لا يحنت (الجواب) نعم كما في الذخيرة حلف لا يساكن فلانا  
بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الحالف في دار والمخوف عليه في دار  
أخرى لا يحنت لأن المساكنة هي المخالطة وذلك لا يوجد إذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة  
بالذكر لتخصيص المين بها حتى لا يحنت بالمساكنة في غيرها إلا إذا نوى أن لا يسكن هو والمخوف  
عليه بالكوفة فحينئذ يكون على ما نوى لأنه شدد الأمر على نفسه وكذلك إذا حلف أن لا يساكن  
فلانا في هذه القرية فهو على أن يساكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك إذا حلف أن  
لا يساكنه في الدنيا ذخيرة من الإيمان في نوع آخر في السكنى (سئل) في رجل له زوجة  
موافقة لأهمها مطيعة لها وكل منهما في مسكن على حدة فقال لزوجته مادمت مع أمك تكوني  
طالقة فأنقطعت عن موافقتها واطاعتها مدة ولقط تكوني مغلب في الحال ونيت في المعية  
المذكورة ما ذكر من الموافقة والاطاعة لها فما الحكم (الجواب) صيغة المضارع لا يقع بها  
الطلاق إلا إذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة  
فإذا عادت لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لأن كلمة مادام غاية ينتهي المين بها كما تقدم  
عن التنوير وشرحه (سئل) في جماعة خادمين في باب حاكم حلقوا بالطلاق أن عازر زيد لخدمته  
ليخرجون من بابه فإذا عازر زيد لخدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فهل  
بروا بيمينهم وإذا عادوا بعد ذلك إلى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف  
بالطلاق على زوجته أن لا تدخل دار أبيها إلى سنتين ثم مات الأب في السنتين عن ورثته وتركه وعليه  
دين غير مستغرق لتركته فهل إذا دخلت الدار إلا أن لا يقع الطلاق (الجواب) نعم ولو حلف  
لا يدخل دار فلان فمات صاحب الدار ثم دخل الحالف أن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنت  
لأنها انتقلت للورثة بالموت وأن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلة يحنت لأنها بقيت على  
حكم ملك الميت وقال النقيع أبو الليث لا يحنت وعليه الفتوى لأنها لم تنق ملكا للميت من كل  
وجه اه من البحر من باب المين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حصل له دهش زال به عقله  
وصار لا شعوره لأمراض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يارب أنت  
تشهد على أني طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته بالثلاث على أربع مذاهب  
المسلمين كمال حلت تحرم فهل لا يقع طلاقه (الجواب) لا دهش هو ذهاب العقل من ذهل  
أوله وقد صرح في التنوير والتأخرانية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا  
حيث حصل للرجل دهش زال به عقله وصار لا شعوره لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه أن عرف

قوله أن الحلف لعل صوابه

الحالف اه

مطلب حلف لا يسافر حتى

يدفع لها كذا وقال دفعت  
وكذبته فالقول له

مطلب حلف لا يساكن

صهره في هذه القرية فساكنه

فيها وكان كل منهما في دار

على حدة لا يحنت

مطلب وكذا إذا حلف

لا يساكنه في الدنيا

مطلب مادمت مع أمك

يعني في الطاعة تكوني

طالقة

مطلب المضارع لا يقع به

الطلاق إلا إذا غلب في الحال

مطلب ان عازر فلان

ليخرجون فعازر وخرجوا ثم

رجعوا لا يقع

مطلب حلف لا يدخل دار

فلان فمات صاحب الدار الخ

مطلب في طلاق المدهوش

مطلب القول قوله بيمينه

أن عرف منه الدهش

والأقلا



منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء الايمنة كما صرح بذلك علماء الحنفية رجهم الله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول بها انها تروح طالقة ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً وقد غلب المضارع في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا انهاء (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على أخته البالغة الساكنة في دار أي زوجها قائلاً لا أخذك تسكنين مع حباتك في الدار المزبورة والرجل لا يملك منع مسكنها بالفعل فهل إذا منعها بالقول يصير باراً ولا يقع طلاقه (الجواب) حيث لم تكن الدار للحالف فنعها بالقول دون الفعل لا يحث كما في الخانية والبرازية من الايمان في اليمن على فعل الغير ورسائل العلامة الشرنبلالي رجل حلف لا يدع فلاناً يدخل هذه الدار ان كانت الدار للحالف فنعها بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في يمينه ويكون شرط بره المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للحالف فنعها بالقول دون الفعل لا يكون حائثاً اهـ خانية من الايمان من فصل التزويج (أقول) وسيأتي زيادة نقل في المسئلة في أواخر الباب (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دار أهل زوجته فوقف عند بابها فقتلته جهاته ودفعه ابنها حتى أدخل مكرها غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها (الجواب) نعم (أقول) معناه أنه أدخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يسند اليه الدخول كما لو سقط من علو وليس المراد أنه أكرهه على الدخول بالاكراه الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف التلف لما في البحر من أنه يحث به لما عرف أن الاكراه لا يعدم الفعل عندنا ونظيره مالو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكرهه عليه حتى أكله حنث ولو أوجره في حلقه لا يحث كذا في فتح القدير وفي المحتسبي لو هبت به الريح وأدخلته لم يحث اهـ فاذا لم يحث بفعل الريح لا يحث بفعل فاعل مختار بالطريق الاولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين (سئل) في رجل قال له زيد دخل عمر وعند زوجتك يفعل شيئاً فاحشاً فقال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالق ثلاثاً ولم يصدر شيء من ذلك أصلاً فما الحكم (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسي فقال لها ان كنت عرسي تكوني طالقة ثلاثاً فكيف الحكم (الجواب) ان كان ذلك في حال الغضب تطلق لان كلامه يحمل على المجازاة وان قال نويت التعليق صدق ديانة لا قضاء وان كان ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفاً بالشرط لا يقع عليه الصلاق \* امرأة قالت لزوجها يا سله أو باقر طبان أو يا كشخان أو شيئاً من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت طالق ثلاثاً اختلفوا في ذلك فقال الفقيه ابو جعفر وأبو بكر الاسكافي تطلق المرأة كما قال سواها كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة ظاهراً جراً لا يدا المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال ابو بكر الاسكافي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهراً وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلاخية من كتاب التعليق وقال في البرازية بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهين في غدا الى بيت أهلك وأعطيتك

مطلب حلف بالطلاق  
الثلاث انها تروح طالقة  
وقع واحدة رجعية  
مطلب لا أخذك تسكنين  
يكفي المنع بالقول ان لم يمكنه  
بالفعل

مطلب لا يدع فلاناً يدخل

مطلب حلف لا يدخل  
فدفع حتى دخل مكرها  
لا يحث

مطلب قيل له دخل فلان  
عند زوجتك يفعل بها فقال  
ان كان كذلك فهي طالق

مطلب قالت له يا عرسي  
فقال ان كنت عرسي فانت  
كذا

مطلب حلف ليعطينها  
مؤخرها غدا فوضعه بحيث  
تناه يدها ولم تأخذ لا يحث



حقل يعني مؤخر صدقها فذهبت في الغد لبيت أهلها ودفع لها مؤخرها ووضعها بحيث تناله يدها  
فامتنعت من أخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم برحمة لا قضين  
مالك اليوم لو وجدته فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو أراد قبضه والا لا تنوير عن  
الظهيرية (سئل) في رجل حلف بالحرام الثلاث أنه لا يدخل مكان فلان هذه الأيام وكان  
حلقه في جمعة عيد الاضحى فلم يدخله حتى مضت عشرة أيام من حين الحلف فهل إذا دخله الآن  
لا يقع عليه الحرام (الجواب) الأيام معرفة تنصرف إلى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله  
وقال أصحابه تقع على جمعة كما في الملتقى فيحتمل من حلقه عشرة أيام لا يحتمل إذا دخل  
المكان المزبور (سئل) في رجل طلب منه أخ وزوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكيلي ان  
شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب)  
المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا نوى الزوج الثلاث  
وقعن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة كزروني عن الحانوتي ومثله في الخانية  
من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكله أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل  
ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة اه لكن في مسئلتنا لا يقع شيء عندهم  
جميعا حيث أنشأ قال في الملتقى من شئ القضاء وذكر ان شاء الله في آخر صك يطل كله وعندهما  
آخره فقط وهو استحسان وهنا أضيف الانشاء المذكور إلى شيء واحد فقط وهو الوكيل كالة  
المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوجن قبل مجيء الحاج فعقد عقده  
على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) نعم أفق به المرحوم الشيخ  
اسماعيل قال في الاشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلانة حنث  
بالعقد لانه النكاح شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطء اه  
وهذا في النكاح ففي التزوج بالاولى قال في البحر عن الصحاح النكاح الوطء وقد يكون العقد  
تقول نكحتنا ونكحت هي أي تزوجت وهي ناكح من بنى فلان أي ذات زوج اه ففسر  
النكاح الذي هو العقد بالتزوج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقته وأعدت عنها  
والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذبا بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين  
الله تعالى وفي العلائي عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعنى به الاخبار كذبا  
وقع قضاء الا اذا شهد على ذلك اه وفي البحر الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة اه  
وبمثلها أفى الشيخ اسمعيل والعلامة الخیر الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشاركه  
فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يحتمل كما  
صرح به في البحر (سئل) في رجل عزب قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي أخذته والذي  
أخذه يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب)  
إذا عقد نكاحه فضولي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أفق شيخ  
الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرية في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت  
امرأة فهي طالق ثلاثا فالخيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيجوز بالفعل ولا  
يحتمل اه وكتب المؤلف هنا سؤالا وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي  
وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقد لي النكاح فضولي  
أو أجزت بقول أو فعل فتكون طالق ثلاثا أيضا وأراد التزوج فكيف الخيلة الجواب له

مطلب حلف بالحرام الثلاث  
أن لا يدخل مكان فلان  
هذه الأيام فهو عشرة أيام  
عند الامام

مطلب حلف لا يدخل  
مكان فلان هذه الأيام  
فدخل بعد عشرة أيام  
لا يحتمل

مطلب قال فلان وكيلي  
ان شاء الله فطلقها فلان  
ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث  
لم يقع

مطلب اذا ذكر ان شاء  
الله في آخر الصك يطل كله  
عنده

مطلب حلف ليتزوجن بر  
بجرد العقد

مطلب اخبر بالطلاق كاذبا  
وقع قضاء لا ديانة

مطلب حلف لا يشاركه  
فشاركه بمال ابنه الصغير  
لا يقع

مطلب قال ان تزوجت  
امرأة فهي طالق فالخيلة  
أن يعقد فضولي الخ

مطلب فيما لو قال كلما  
تزوجت امرأة أو عقد لي  
النكاح فضولي أو أجزت  
بالقول أو الفعل



في التزوج حيلتان الاولى أن يتزوج امرأة فتطلق ثلاثاً فيجنت وتدخل المين في حقها فيجمل له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجمع الثانية أن يزوجه بأمرأة فضولي بغير أمرهما فيجيزه هو فيجنت وتدخل المين قبل إجازة المرأة لا إلى جزم المعدم الملك ثم تجيزه المرأة فأجازتها لا تعمل أي لا تثبت العقد فيجدان النكاح بمباشرة فضولي وإجازتهما له كما ذكره في جامع الفصولين فيما إذا قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها غيري لأجلي وأجيزه فهي طالق ثلاثاً ولا سيما أنه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة أن وهي لا تقتضي التكرار اتفاقاً فكان مساع هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عن عنه اه مختصراً (أقول) وأرجع إلى ما مر أو اتل كتاب النكاح وأرجع أيضاً إلى ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا نية له فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقهما وأبينهما منه ولو كان دخل بهما فله أن يوقع الطلاق على احدهما اه ووجهه أن تقرير الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحر من الطلاق الصريح (أقول) أي إذا كرر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما أو صرف اللفظين إلى واحدة منهما لا يصدق لأنه يلزم عليه تقرير الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم إبطال أحد اللفظين لأن غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانهما تين بالاولى لا إلى عدة فيتعين صرف كل واحد من اللفظين إلى امرأة حتى لا يلزم إبطال أحد اللفظين أما لو كانتا مدخولاً بهما يمكن صرف كل من اللفظين إلى امرأة واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى أنه لا يناسب ما في السؤال إذ ليس فيه تكرير التطبيق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البحر عن البرازية من الايمان أن فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احدهما بآثنا أو رجعياً وضعت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الأخرى للطلاق وإن كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه (سئل) في رجل قال لا آخر قل لا امرأتى تكون طالقة بالثلاث ولم يقل لها إلا آخر شيئاً فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه توكيل كما صرح به في البرازية في نوع في الفاظه (سئل) في رجل أخذت زوجته خاتمه وامسعت من رده له فقال لها ان لم تعطني إياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم ينو بذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزمه به شيء (الجواب) حيث لم ينو شيئاً فهو لغو وإن نوى بأنت على مثل أمي أو ظهاراً أو طلاقاً صحت نيته والاي نوى شيئاً لغواً يتعين القول أي البريعى الكرامة علائ من الظهار وأفتى بذلك الحير الرملى وقال ولا فرق بين التعليق والتخيير فإن الظهار مما يجوز تعليقه اه (سئل) في رجل شك أنه طلق واحدة أو أكثر فهل يبنى على الأقل (الجواب) نعم وفي الأشياء من قاعدة اليقين لا يزول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر يبنى على الأقل اه ومثله في الدر للعلائي (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يخلى يعني لا يدع زوجته تروح إلى بيت أخيها فهل إذا راحت في غيبته بلا إذنه ورضاه ولا تخليته لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تذهب بتخليته والمسألة في الخيرية (سئل) في رجل قال تكون زوجته طالقاً إلا أن يشاء الله متصلاً موصوفاً فهل تقبل دعواه الاستثناء

مطلب حلف بالطلاق وله امرأتان له أن يوقعه على احدهما

مطلب قل لامرأتى تكون كذا فلم يقل لها لا يقع شيء  
مطلب تكوني مثل أمي ولم ينو شيئاً لا يقع

مطلب شك هل طلق واحدة أو أكثر يبنى على الأقل  
مطلب حلف لا يخلىها تروح فراحت في غيبته بلا تخليته لا يقع

مطلب تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له



حيث لا منازع له (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع تقلا عن الحاوي للإمام الجليل  
 محمود البخاري (سئل) فيما إذا حلف زيدا بالطلاق أنه لا يشتغل عند عمره والآن توفي طول ما هو  
 معلم في هذا الآن وتترك عمره والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد إليه ويريد زيدا الآن الشغل فيه  
 عند عمره فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو معلم  
 في هذا الآن وفاتت بخروج عمره ومنه كما ذكره فقد بطلت عينة فاذا اشتغل الآن لا يقع عليه  
 ما ذكره وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجتان قديمة وحديثة فقال للقديمة  
 ان طلقت الحديثة فانت طالق قبلها ثلاثا فاذا طلق القديمة طاعة رجعة ثم بعد انقضاء عدتها  
 طالق الحديثة واراد صراجعة القديمة بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث  
 المعلق عليها على القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد  
 انحل اليمين ووجد الشرط لا في الملك فبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء لقوات المحلصة  
 كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعليق (سئل) في رجل حلف  
 بالطلاق انه لا يسكن صهره في داره ثم آجرها من أجنبي والمستأجر أسكن الصهر المذكور في  
 تلك الدار بدون اذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فسادت أمه فهل لا يحنت  
 (الجواب) نعم وأفتى العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ما صورته في رجل حلف لا يسكن  
 فلانا داره فسكن من غير اذنه هل يحنت أم لا فأجاب ان سكت بعد سكناه ولم يأمره بالخروج  
 يحنت وان أمره ولم يخرج لم يحنت (أقول) تقدم عن الخائنة ان كانت الدار للعالم  
 فشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن للعالم ومنعه بالقول دون الفعل  
 لا يكون حائفاً تنبه (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكا ناما معلوما له وهو ممن يباشر  
 بنفسه ويريد توكيل غيره بالاجار فما الحكم (الجواب) لا يحنت اذا أمر بالاجار ان كان  
 ممن يباشر ذلك بنفسه والمسألة في التنوير وغيره من المتون في الايمان (سئل) في رجل  
 مرض مرضا وصل فيه الى اختلال العقل بحيث اختل كلامه المنظوم وباح بسر المكنون  
 وصدر منه ما يصدر عن المجانين فطاق زوجته في هذه الحالة فما الحكم (الجواب) اذا ثبت  
 زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصدق اذا كان الحال على هذا المنوال  
 فانه حينئذ مجنون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له ان فت  
 حق ابنتك وهو المهر المؤجل تكن طالقا ثلاثا فقال لا أفوت من حقها ولا فلسا فما الحكم  
 (الجواب) المشاجرة هنا تدل على حط المهر عنه فوراً حيث علق طلاقها على قوائمه مهرها  
 بمعنى حطه عنه وجوابه في الحال انه لا يفوت منه شيئاً فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق  
 عليه فوراً (أقول) يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت القرينة على الفور قال في التنوير  
 وشرط الحنت في ان خرجت مشالا لزيد الخروج فعليه فوراً اهـ (سئل) في رجل حلف  
 بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانة فهل اذا تزوجه فضولي وأجاز به الفعل لا بالقول  
 لا يحنت (الجواب) نعم لا يحنت وبه يفتي كافي الدر المختار عن الخائنة (سئل) في مريض  
 مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقاً بائناً بسؤالها ثم مات في عدتها فهل لا ترث منه  
 (الجواب) نعم حيث أبانها بسؤالها لانه (سئل) في رجل ساكن مع عمه في دار خلف  
 بالطلاق انه لا يساكن عمه في دار ولم يعينها بل نكرها ويريد ان الآن قسمتها واقامة حائط بينهما  
 وفتح كل واحد منهما باباً بالنفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنت الخالف بذلك

مطلب حلف لا يشتغل  
 عنده طول ما هو معلم الخ  
 مطلب قال ان طلقت  
 الحديثة فانت كذا فطلقها  
 ثم بعد عدة طلق الحديثة  
 الخ  
 مطلب حلف لا يسكنه في  
 داره فأجرها وأسكنه  
 المستأجر لا يحنت  
 مطلب حلف لا يؤجر فأمر  
 غيره بالاجار لا يحنت  
 ان كان ممن يباشر ذلك  
 مطلب لا يقع طلاق مريض  
 اختل عقله  
 مطلب قال ان فت مهر بنتك  
 تكن طالقا فهو على الفور  
 بقرينة المشاجرة  
 مطلب حلف لا يتزوج  
 فزوجته فضولي وأجاز بالفعل  
 لا يحنت  
 مطلب طلقها بائناً بسؤالها  
 ومات في عدتها لا ترثه  
 مطلب حلف لا يساكن عمه  
 في دار ولم يعين تقاسما وسكن  
 كل في طائفة لا يحنت



(الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يساكن فلانا في داره وسمى دارا بعينها وقسمهاها وضرب كل واحد بينهما حائطاً وفتح كل منهما باباً بالنفسه ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حنت الحالف ولو لم يعين الدار في عينه ~~وا~~ كن ذكر دارا على التنكير وباقي المسألة بحالها لم يحث اه (سئل) في رجل فقد له كرسى فاتهم زيدا بأخذه وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان لم يأخذ زيد الكرسى المرقوم تكن زوجته طالق فظهر الكرسى عند الغير فكيف الحكم (الجواب) مقتضى السؤال انه علق طلاقها على الشرط المنقى ووجود الكرسى عند الغير يحتمل انه بعد أخذه دفعه للغير فحصل الشك والنكاح ثابت بيقين فلا يزول بالشك الا أن يتحقق عدم أخذه ولو بالينة وان كان نفيا قال في المنع والعلائي على التويز بالينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كان لم تجب صهر في الليلة فامرأتى ~~ك~~ كذا فشهد انها لم تجمه قبلت وطلقت اه هذا ما ظهر لنا الا أن (سئل) في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقاً باننا ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج المزبور (الجواب) نعم قال في الكنز من باب طلاق المريض طلقها رجعيأ أو باننا في مرضه وماتت في عدتها ورثت اه قيد بموته لانها لو ماتت هي وهي مريضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقه اياها رضى باسقاط حقه نهر ومثله في البحر عن المحيط (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طالقة على ألف مذهب ولا ينة له فهل وقع عليه بما ذكر طالقة واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا اذنها حيث لم يكن مسبوفا منها بطلقتين (الجواب) نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرمل (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة لله وضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الرواح مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور فتاوى الشلبي من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول لزوجته أنت خارجة عن طاعتي فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحاً ويحق الطلاق أو كناية فيفتقر الى النية أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكمال وقوله فيمن سبق لسانه واقع أى في القضاء ثم قال الكمال وسيد كرى أنت طالق اذ انوى به الطلاق من الوثاق يدين فيما بينه وبين الله تعالى مع انه أصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقاً بالصريح أما على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضاً الا بالنية فقد صرح في الوجيز لبرهان الاثمة انه لو قال فسخت النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الا بالنية ولا يخفى أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأفاد في الدرا المختار أن الخطي هو الذي أراد التكلم بخبر على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بعنايه أو غافلاً أو ساهياً أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط اه (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية واربدن بوش اول يعنى روجى منى طالقة ويريد مراجعتها في العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش اول رجعي كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود رحمة من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها فخلف بالطلاق الثلاث ليتزوجن ولا ينة له سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قسريته تدل على الفور فما الحكم (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جزء من حياتهما اذا لم يتزوج وفي هذه

مطلب ان لم يكن زيدا أخذ  
الكرسى تكن زوجته كذا  
فظهر الكرسى عند الغير الخ  
مطلب البينة تقبل على  
الشرط وان كان نفيا  
مطلب أباها في مرضها في  
صحته وماتت في العدة لا يرثها  
مطلب تكون طالقة على  
ألف مذهب وقعت رجعية  
مطلب حلف لا يروح معهم  
للموضع الفلاني فاجتمع بهم  
فيه لا يقع  
مطلب أراد أن يقول أنت  
خارجة عن طاعتي فسبق  
لسانه وقال عن عصمتي  
لا يقع ديانة  
مطلب أنت خارجة عن  
عصمتي من الكنايات  
مطلب قوله بالتركية واربدن  
بوش اول يقع به رجعي  
مطلب حلف ليتزوجن لا يقع  
الا في آخر حياتهما



الصورة اذا عقد نكاحه ولم يدخل بها يبرأ بالعقد كما مر نقله (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسبيلها ولم يرد على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلاً ويريد ردها لعصمته بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بجوابه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في صحتها ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب) نعم طلقها رجعية في صحتها فماتت في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرثها الزوج عمادية من الاحكامات في الطلاق ومثله في العلاق من طلاق المريض والبحر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاقاً واحدة ولها بذمة مؤخر صداقها تريد أخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة بالثلاث وسئلت فقالت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه بغرضها (الجواب) حيث علق على غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في رجل قال لزوج أخته طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تكون طالقة فقال الاخ ليس لي خاطر فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوجن عليهما ثم مات ولم يتزوج عليهما فهل ترثان منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم أطلق أو ان لم أتزوج عليك فأنت طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها شرح الملتقى للعلاقي من طلاق المريض (أقول) والنزاع انه بمنه بقي أحكام الزوجة لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا لو مات هو كان لها أن تغسله ولو ماتت هي لا يغسلها (سئل) في رجل له زوجتان احدهما حاضرة معه والاخرى عابئة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطباً لها ومشييراً اليها روي طالقة بالثلاث فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى العابئة (الجواب) نعم وفي الخانية آخر كتاب الطلاق قبيل فصل الكليات رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعنه حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله اه (أقول) وكتبت على مسألة الخانية هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في أول باب الصريح قيد بخطابها الخ كلاماً حسناً وفقت بينه وبين ما في القنية عن المحيط رجل دعت به جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذباً فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحلن من القرية فخرجت منها وتجاوزت عن رانها بزوجته وعياله وأكثرت أمتعته ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم أراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحيمي من الايمان أجاب لا يقع عليه الطلاق حيث برئ يمينه ورجل مجاوز العمران بالاهل والاناث ولم يبق لوازم السكن لان الرحيل الانتقال عن المكان كما ذكرنا في عرف أهالي القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اه ومثله في فتاوى الترتاشي من الايمان فراجع (سئل) فيما اذا دفع زيد امرأته وأمانة ليوصلها بالبكر فلما طالبه بكربها أنكرها وحلف ساهياً بالحرام انه لم يدفعها زيد له ثم تذكر أنه دفعها له فهل تقع عليه طلاقاً بآنة (الجواب) يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي العلاقي على التنوير والملتقى عن الفتح (سئل) في امرأة طلقها زوجها

مطلب خلعها ثم سئل كيف طلقها فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسبيلها الخ  
مطلب طلقها رجعية في صحتها وماتت في العدة يرثها  
مطلب طلقها رجعية لها أخذ مؤخرها بعد العدة  
مطلب ان كان لك غرض في طلاق تروحي طالقة فقالت لا غرض لي فيه لا يقع  
مطلب قال لزوج أخته طلق أختي  
مطلب حلف ليتزوجن عليهما فمات ولم يتزوج يرثان منه  
مطلب له زوجتان فقال لاحدهما روي طالقة لا تطلق الاخرى  
مطلب حلف ليرحلن من القرية  
مطلب حلف انه لم يدفعها له ثم تذكر وقوع

مطلب طلقها ثلاثاً ثم زوجها لرقيقه ثم وهبه منها الخ



ثلاثا وانقضت عدتها ثم زوجها من رقيقه المراهق تزويجا شرعيا ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بإيلاج الحشفة مع التقاء الختانين ثم وهبه منها وانسخ النكاح وانقضت عدتها فهل يحل الأول؟ (الجواب) نعم والمسألة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الأشباه في فن الحيل (أقول) ولا بد في ذلك من إذن ولي المرأة أن كان الرقيق غير كف لها كما مر في باب الكف (سئل) فيما إذا حلف زيدا بحرام أنه لا يحصد أرض عمرو فصدها وبانت وانقضت عدتها بالحيض ثم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج إلى نية بآئنا كان الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن مادامت المطلقة في العدة فلو قال لها أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو خالعها على مال ثم قال لها أنت طالق أو طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما أباها كذا في النهر (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها على مال دفعته له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم كما في فتح القدير (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم قبل فعله المزبور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل إذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم قال في السكز وزوال الملك بعد اليمين لا يطلها أي زواله بمادون الثلاث بان يطلقها بعد التعليق واحدة أو اثنين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بجر وعمام الكلام فيه (سئل) في رجل أراد أن يزوج ابنته من آخر في هذه الليلة حلف أخوها بالطلاق من أمر أنه أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه أخته فصارت ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فإذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمتها أولا (الجواب) نعم طلقت طلقة واحدة قال في الخلاصة في المحيط إذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا يقلنا أما إذا حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث اه يعني أن لا النافية إذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا وإذا راجعها والحالة هذه تعود إلى عصمتها فتاوى الرحيبي (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر لا النافية أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا أيضا يحنث مرتين لأنه صار يمينين وكذا في الصورة المسئول عنها الآن يقال أنه فيها يمين واحدة لأن قول الخالف ولا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصارت كأن المحلوف عليه شيء واحد فتأمل ولا تعجل فالمحل قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له عليهم طلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في العدة برضاها بعقد جديد فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه ثم قال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا يخرج بغير إذني أو الأباذني أو بأمري أو بعلمي أو برضاي شرط للبر لكل خروج إذن إلا لغرق أو حرق أو فرقة ولو نوى الأذن مرة دين وتكمل يمينه بخروجها مرة بلا إذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط أذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى والواجبة اه علائي على التنوير من باب اليمين في الدخول والخروج (سئل) في رجل بهدأ الصرع بصرع في أوقات ثم يفيق وتكرر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله لدى بينة أخبر وأبدل

مطلب طلقها وانقضت  
عدتها ثم طلقها ثلاثا لا يلحق  
مطلب طلق المدخول بها  
على مال ثم طلقها في ذلك  
اليوم ثلاثا يقع الثاني  
مطلب حلف لا يفعل كذا ثم  
خلعها ثم تزوجها ثم فعل وقع  
مطلب حلف لا يصير هذا  
الشيء ولا تذوقه أخته فصارت  
الخ  
مطلب إذا كرر لا النافية  
يحنث بكل من المعطوفين  
مطلب حلف لا يدخل بيت  
نفسه ولا يدخل بيت زيد الخ  
مطلب حلف لا يخرج إلا  
بإذني ثم قال أذنت في الخروج  
كلما أردت سقط الأذن  
مطلب لا يقع طلاق المصروع  
حال صرعه



فهو لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عمادية من الاحكامات من كتاب الطلاق (سئل) في امرأة اتهمت زوجها بأنه أخذها أمتعة معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فترافعا لدى حاكم شرعي وادعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله بالبينه الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت اقراره بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في النصول العمادية وجامع القصولين (سئل) في رجل حلف لا يدخل دارا بنته في هذه السنة فغضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار الا في غرة محرم السنة التي تليها فما الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك قاضيخان والمسألة في البحر من الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلقن زوجته بعد العيد يعني عيده رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العيد بطلقة رجعية ويراجعها في العدة بلا اذنهم ولم يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها ان لم أوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة أيام فأمر بك بيدك في طلاقك متى شئت فغضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الا يقاع والا فلا حتى يموت أحدهما ان لم أبعث اليك النفقة من بخاري الى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من كرمينة طلقت لعدم حصول الشرط بزانية قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز الخلع (سئل) في رجل قال لزوجته تكوني طالقة ثلاثا بصيغة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفا فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما أفق به الخير الرملي وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على البحر فراجعها (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذه الدار الساكنين بها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لا ثم اذهبي بها الى دار أمها فذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق اذا لم تدخلها في السنة المزبورة (الجواب) نعم في الملتقى من باب اليمين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا حنت مالم يخرج ثم يدخل (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو هدية فقال عمرو لا أقبلها وأدفع منها لك فحلف زيد بالطلاق انه لا يأخذ منها منه فدفع عمرو منها لابن زيد البالغ بدون اذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضى بذلك ولا أجازه فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب قبضه لبيه لا تقطاع ولايته عنه بالبلوغ (سئل) في رجل قال لزوجته أمر بك بيدك بنوي به تنويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به مالم تقم أو تعمل ما يقطعها (الجواب) نعم قال اختاري أو أمر بك بيدك بنوي به الطلاق لها أن تطلق في مجلس علمها به وان طال مالم تقم أو تعمل ما يقطعها تنويض من باب تنويض الطلاق (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقتين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها ثلاث حبض كوامل تزوجت بزيد ثم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج الاول وطلقها طلقة واحدة رجعية ويريد الزوج مراجعتها الى عصمتها فهل له ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يهدم اي يطل ما دون الثلاث من الطلقات أيضا أي كما يهدم حكم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث في حق الحرية والتنزين في حق الأئمة فادونها أولى خلافا للمحدود باقي الأئمة فعندهم لا يهدم فغن طلقت دونها أي الثلاث وعادت اليه أي الاول بعد زوج آخر عادت الى الاول ثلاث عندهما وعنده أي عند محمد بما يقى من الثلاث والخلاف

مطلب حلف على عدم الاخذ  
قائسته بالبينه وقع الطلاق

مطلب لا يدخل في هذه السنة  
فدخل في محرم السنة الآتية  
لا يحنت

مطلب حلف ليطلقن ما بعد  
العيد

مطلب يقع الطلاق بصيغة  
المضارع اذا غلب استعماله  
في الحال

مطلب حلف لا تدخل هذه  
الدار وهي فيها لا يحنت مالم  
تخرج وتدخل

مطلب حلف لا يأخذن  
الهدية فأخذه ابنه البالغ  
لا يقع

مطلب قال أمر بك بيدك  
ينوي الطلاق لها أن تطلق  
في مجلس علمها به

مطلب طلقها طلقتين ثم  
تزوجها بعد زوج آخر ثم  
طلقها واحدة رجعية له  
مراجعتهما

مطلب الزوج الثاني يهدم  
ما دون الثلاث



مطلب حلف أن لا يسافر  
إلى أسلامبول فحلف أنه  
لا يدخلها الخ  
مطلب قال لغير المدخولة  
روحي طالق وكررها خسا  
وقعت واحدة

مطلب حلف بالثلاث لا يبيع  
أَمْلاكه فباعها في صحته ثم  
مات لا ترثه زوجته

مطلب حلف لا يزوج  
ابنته إلا من ابن أخيه فزوجت  
نفسها من غيره لا يقع

مطلب حلف بالطلاق  
الثلاث أن لا يخرج من هذه  
الدار إلا بأذنه فخرجت من  
دار أمه بلا أذنه لا يقع

مطلب أن انتقلت أنت  
مما انتقل فانتقل الخائف  
وحده قبل الآخر ثم انتقل  
الآخر لا يقع

مطلب لو لم يأت بالفاء في  
موضع وجوبها يتنجز كان  
دخلت الدار أنت طالق  
مطلب العوام لا يميزون بين  
وجوه الأعراب والخواص  
لا تلتزمه في كلامهم عرفا

قوله وهو قول العامة احتراز  
عما قال بعضهم أن رفع  
الواحدة لا يقع شيء وإن نوى  
وإن نصبها وقعت واحدة  
وإن لم ينو لأنها حينئذ نعت  
لله صدر أي أنت طالق  
تطليقة واحدة فقد أوقع  
بالصريح وإن سكن احتج  
إلى النية كذا في فتح القدير

أه منه

مقيد بما إذا دخل بها فإن لم يدخل لا يهدم اتفاقا واتصر الكمال لمحمد بما يطول ثم قال فظهر أن  
القول ما قاله وهو الحق وأقر في البحر والنهر شرح الملتقى للعلائي وفي الكنز ويهدم الزوج  
الثاني ما دون الثلاث ومثله في الوقاية وسائر المتون وقد أطال الزيلعي في دليل الإمام رحمه الله  
تعالى ولا شك أن العمل بما في المتون والمسألة شهيرة في الأصول والفروع (سئل) في قروي  
كلفه استاذ قريته أن يحلف له بالطلاق الثلاث أن لا يسافر إلى أسلامبول فحلف أنه لا يعدي  
إليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين إليها ولم يدخلها أصلا ولم يحلف كما حلفه  
الاستاذ فهل حيث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل قال لزوجه الغير المدخول بهاروحي طالق وكررها خسا مفرقا فهل يثبت بالاولى لا إلى  
عدة ولم يقع عليه غيرها وله مراجعتها بعقد جديد برضاها (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور يبيع  
صحيحا في صحته ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركه فهل إذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين  
وقوع الثلاث فلا ترث الزوجة من تركته شيئا والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق أنه لا يزوج ابنته البالغة إلا من ابن أخيه فلان فهل إذا تزوجت نفسها من كفو  
بمهر المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور (الجواب)  
نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنا في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن  
لا يخرج من هذه الدار وأشار إلى داره المذكورة إلا بأذنه إلا الحمام ثم نقلها إلى دار أمه ثم غاب  
فخرجت من دار أمه إلى دار أبيها بلا إذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين  
حلفه من داره المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيدا ساكنا مع زوج أخته في دار  
واحدة فقال له زيد على الطلاق أنت انتقلت أنت مما انتقل أنا ويريد زيد أن ينتقل من الدار  
وحده دون زوج أخته فهل إذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل  
زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وإنما لم يقع وإن وجد من الخالف  
الانتقال لأن الطلاق معلق على انتقال الخالف المترتب على انتقال زوج أخته فإذا انتقل قبله  
لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء  
وعدمها الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه أنه لو لم يأت  
بالفاء في موضع وجوبها فإنه يتنجز كان دخلت الدار أنت طالق فإن نوى تعليقه دين وكذا إن  
نوى تقديمه وعن أبي يوسف أنه يتعلق جلال كلامه على الفائدة فتضمير الفاء والخلاف مبني على  
جواز حذفها اختيارا فأجاز أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه  
تفرع المذهب أه فقول الخالف في السؤال المار ما انتقل أنا وقع جوابا لأن الشرطية ولم  
يقترن بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر أنه لم يتعلق ولم يترتب على قوله أن انتقلت  
أنت بل هو منجز فصار كأن الخالف قال على الطلاق ما انتقل فاذا وجد منه الانتقال وقع  
الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده إلا أن ينوي التعليق فيدين أي يقبل منه  
ديانة لا قضاء أو يبنى على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت قدبر هذا وذكر في البحر  
أيضا أول باب الكليات عند قوله فتطلق واحدة رجعية في اعتدي واستبرئ رجك وأنت واحدة  
فقال مانصه وأطلق في واحدة فأفاد أنه لا معتبر بأعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام  
لا يميزون بين وجوه الأعراب والخواص لا تلتزمه في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف



لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال درهم غير  
دائق رفعا ونصبا فيحتاجون الى الفرق اه فليتأمل فان مقتضى التعليق عدم اعتبار الاعراب  
هنا أيضا الا أن يقال ذكر الفاء لا يسمى اعرابا لان الاعراب ما يعترى أو آخر الكلام من التفسير  
أو الاثر الظاهر والفاء كلمة يرتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها اعرابا وفي الاشياء من قاعدة  
اعمال الكلام أولى من اهماله ما نصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فاء فانا لا نقول  
بالتعليق لعدم امكانه فيتجز ولا ينوي خلافا لابي يوسف اه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاءم مع أيبه أكثر مما يتلاءم ما يعني في السابق  
قاصدا بذلك أنه لا يزيد في معاشرة أيبه أكثر مما مضى من عمره بل اذا مضى من عمره أكثر مما تقدم  
ينعزل عنه فهل اذا عاش أياه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساويه لا يقع عليه الطلاق  
المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمره وجاره  
هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم ظهر أنه قال لعمره والكلام المعين باقراره لدى بينة شرعية  
والحال أنه يعرف اسمه وناداه به مرارا وأجاب به لدى بينة فهل حيث كان الامر كما ذكر يقع  
طلاقه المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مدون حلف لدائه بالطلاق الثلاث ليوذين له دينه  
يوم دخول الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت  
أيام بعدهما بلا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل وضع مبلغا من الدراهم في زبديّة على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها  
فلم تجد شيئا فقال على الطلاق لتفتش عليه وتأتين به ولم تنفورا ولا وجد دليله فهل اذا فتشت  
ولم تجد شيئا ولم تات بشيء لا يقع الطلاق الا في آخر جرم من حياة أحدهما والحالة هذه (الجواب)  
نعم (أقول) لا يقال اذا لم تجد شيئا صارت المسئلة من فروع مسائل الكوز المذكورة في المتون  
وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت والمطلقة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحر ان المطلقة على  
وجهين اما أن لا يكون فيه ماء أصلا فلا يحث لعدم انعقاد اليمين أو كان فيه ماء وصب فانه يحث  
لانعقادها لا مكان البر ثم يحث بالصب الخ لانا نقول امكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها  
ممكن فلا يحث بفسقده بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه  
فيحث عند الصب لتحقيق العجز حينئذ وفي مسئلتنا لم تحقق العجز عند فسخه بل في آخر حياتهما  
على أنه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأمل (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنه حلف  
بالحرام أن ولدها فلا يدخل الدار وأنه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف ان ولدها  
المزبور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهر ودخلها الواد وقت العصر ولم  
تصدقه المدعية على تقييده ولا بينة لهما في الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط  
وادعت الارسال فالقول له كما في كتاب القول لمن وفيه أيضا لان الظاهر أنه اهدله ولانه ينكر  
وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول بالمنكر الا أن تقيم المرأة بينة (سئل) في رجل ضرب  
زوجة أخيه خلف أخوه بالطلاق الثلاث ان عدت ضربتها لا عاملن على قتال ولم يقصد بذلك  
فورية ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها الاخ ثانيا ولم يعامل الاخ على قتل أخيه الضارب فهل  
اذا لم يعامل الخالف كما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جرم من حياته (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأخذها لدى حاكم شرعي ودفع لها مائة وخمسة وعشرين دينارا ولم يطلقها  
صريحاً فهل لا يقع عليه مجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجتمعون

مطلب حلف لا يتلاءم مع

أيبه أكثر مما يتلاءم

مطلب حلف أنه لم يقل

كذا لعمره وأنه لا يعرف

اسمه ثم ظهر أنه قال له وأنه

يعرفه

مطلب حلف ليوذين له دينه

يوم دخول الحاج الخ

مطلب وضع دراهم في زبديّة

الخ

مطلب في مسئلة الكوز

مطلب ادعى تعليق الطلاق

بالشرط وادعت ارساله

فالقول له

مطلب ان عدت ضربتها

لا عاملن على قتال فضررها

ولم يعامل

مطلب مجرد دفع المؤخر

لا يقع به طلاق

مطلب حلف أن فلانا أخذ

كذا وانكر لا يسرى انكاره

عليه ولا يقع عليه الحرام



الشوك في البادية جمع واحد منهم قد راد منه وغاب ثم رجع فوجده ناقصا حلف بالحرام أن فلانا  
المعين منهم أخذوه ولا بينة له على ذلك وفلان ينكر الاخذ فهل لا يسرى انكار فلان عليه ولا يقع  
عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريكين حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يفك  
الشركة يعني لا يفسخها ويريد شريكه ألا تفسخها بعلم الخالف لا برضاه ومباشرة للفسخ  
فهل لا يقع طلاق الخالف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف ليشتكين على فلان لزيد  
الحاكم ولم يشتك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركه فهل لا ترثه  
الزوجة ولها نصف المهر من تركته (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من  
حليب مواشي اخوته ولا من لبنها فهل اذا جعل الحليب جبناً أو سمناً أو طبع به أرزاً أو نحوه  
وأكل منه الخالف لا يحنت (الجواب) نعم لان هذه صفات داعية الى اليمين فتتقيد به (سئل)  
فيما اذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دين  
على آخر حلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه  
عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزبور فادعى عليه دفع الدين الى ربه قبل مضي الوقت  
فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين  
بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي  
الفصول العمادية قال الزوج بعث النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون  
القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي  
الامام الاستاذ ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه ونحوه في الخلاصة  
لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى به شيخنا هو الموافق لما أطبقت عليه المتون وعامة  
الشروح من أنه اذا اختلفا في وجرد الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهته فان القول  
لها في حق نفسها فليكن المعول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في  
فتاوى الكازروني من كتاب الايمان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب  
التنوير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البر خالف ما أفتى به  
فانه بعد ما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون استدرك عليه بأنه صحيح في الخلاصة والبرازية انه  
لا يقبل قوله في كل موضع يدعى ايفاء حق وهي تنكر كما قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال  
وهو يقتضي تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا  
التقرير في هذا محل من خواص هذا الشرح اه وكتب الزملي في حاشيته عليه بعد ذكره  
ما سر عن الغزي ما نصه اقول قال في القبض للكركي والاصح انه لا يكون قوله انه وأنت على  
علم بأن المطلق يسمي على المقيد فيحمل اطلاق المتون على ما اذا لم يتضمن دعوى ائصال مال  
فتأمل وفي فصول الاستروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة  
أقوال في المسئلة وجعل الثالث رافضاً للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول اليها والقول  
قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندي وسط والحاصل أن في المسئلة كلاماً كثيراً  
فليتأمل اه كلام الزملي وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من  
العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك أولى كما لا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على  
زوجته بانها ضربته وانكرت حلف بالحرام فأنل على الحرام انك ضربتني فاذا لم ينبت الضرب  
بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهرو ما يكذبه ولا يسرى انكارها عليه

مطلب حلف لا يفسخ  
الشركة ففسخها شريكه  
لا يقع  
مطلب حلف ليشتكين  
عليه ومات ولم يشتك مع  
تمكنه الخ  
مطلب حلف لا يأكل من  
حليب مواشي اخوته الخ  
مطلب اذا طلق مكرها وقع  
مطلب يصدق في دفع الدين  
بالنسبة الى عدم وقوع  
الطلاق ولا يبرأ من الدين  
مطلب حلف انه بعث  
النفقة اليها وانكرت الخ  
مطلب حلف بالحرام انها  
ضربتني وانكرت لا يقع







الى الحمام واقتضى لها الخروج لامر آخر وخرجت لذلك من غير أن يعنها هو ولا نية له ولم ياذن لها فالحكم (الجواب) اذا لم يعنها ذلك وفعلته من قبل نفسها لا يقع طلاقه المذكور (سئل) في امرأة ادعت على زوجها فسلان بأنه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعتدي الى محله أيها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محله أيها وابات في داره المحلوف عليها وانها بمقتضى ذلك باتت منه وطالبته بمؤخرها فاجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار أيها المزبورة مع زوجته المذكورة على سبيل السكنى وانه دخلها زائرا ولم يدخلها على سبيل السكنى وأنكر كونه حلف كما ادعت فطلب من المدعية بينة فثبتت مدعاها بشاهدين فما الحكم (الجواب) حيث انفقاعا على أصل المين واختلفا في القيد فالنظر الى القيد صار الرجل مدعيا والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد المذكور فقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه دعواها ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كفا في الاشياء وغيره وان جعل قوله على سبيل السكنى شرطا واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع المين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نقيا كفا في التزوير وغيره (أقول) أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وأنكره هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فتسمع لانها بينة على الشرط المبيت وأقول أيضا ان ما ذكره من أن الزوج صار مدعيا وان البينة تطلب منه لانها تخالف لما في القنية من باب الدعاوى والبيتان في الطلاق راسرا للبرهان صاحب المحيط بما نصه بهم ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقته بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الامرين وتطلق بايمهما كانا اه لكن رأيت في هاشم نسخة القنية مكنوياً عند آخر العبارة ما نصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال لا تسمع البينة في هذا والقول قول الزوج مع المين تامل جدا اه مارأينه وقد نقل في البحر عبارة القنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها الوفا لا مرأه ان شربت سكران فاذن فأمر بك بسدك فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بيمينه انه كان باذم فقبلة المرأة أولى اه ونقل هذه العبارة في ترجيح البيات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول بان نحوذ لك حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعى الارسال فالقول له اه قال حلف لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع المين من الخزانة الاحب الجراح اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فمعنى النظر في هذا لئلا يهل ولا يهمل

### (باب الخلع والطلاق على مال)

(سئل) في امرأة اختاعت من بعلها على مبالغ لموم من الدراهم مدفوعة له في السهم دفعه لها لتنفقه على ائته الصغيرة منها في مدة كذا وقامه نظاها عو حردا فمأه عليه - هل ليس لها وسقط بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط باساع والاداة حق لكل واحد على الاخر مما يتعلق بالسكاح كزوغه من المتون قوله ما يتعلق بالسكاح كالمهر وقبرضا أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والندبة الماضية الالفة العدة فانها لا تسقط لعدم دخولها فاحت المحوم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع اسقطت الا اذا نص صراحة في المدعىة وأما السكنى فلا يصح اسقاطها بحال لما انتهى في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنه السكنى قال

مطلب انفقاعا على أصل المين واختلفا في القيد صار مدعيا

مطلب دعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده  
مطلب ادعت انه طلقها بلا شرط وقال لا بل بشرط الخ

مطلب حلف لا يضربها بغير جرم فالقول له مع المين (باب الخلع والطلاق على مال)

مطلب اسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر  
مطلب لا يسقط الخلع نعمة العدة الا اذا نص عليها



كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطى الأجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير  
إلى أن قال وقد قصد بهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فإنه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره  
في باب منع الغفار ببعض اختصار (سئل) في امرأة خالعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين  
منها في مدة وهي معسرة ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها (الجواب) نعم قال في التنوير  
ولو خالعت على نفقة ولده شهر أو هي معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها اه (أقول) وفي حاشية  
الدراختار للحلي أن ما شرطه يكون ديناً عليها أي فله أخذها منها إذا أسرت وتطير ما ذكره في  
البحر لو تركت الولد على الزوج وهربت فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا لو مات الولد قبل تمام  
الوقت له أن يرجع عليه بالبحصة ثم قال في البحر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على  
أنى برى من نفقة الولد إلى سنتين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كذا في الخانية وتام  
القوانين فيه (سئل) فيما إذا كان له بنت صغيرة من زوجها زيد خالعتها على براءة ذمتها من  
مؤخرها عليه وعلى أمته معلومة وبعد تمام ذلك تكفل أبوها بنحو كالة نهائها المذكرة  
بجميع ما تحتاج إليه إلى سبع سنين فلا رجوع عليه بشئ والحال أن ما ذكر من التكفل لم يكن  
زيد خالعتها عليه ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه (الجواب) نعم  
يكون التكفل المذکور غير لازم ثم العلم بالمؤخر ليس بشرط كما أفتى به قارئ الهداية (سئل)  
في رجل خلع زوجته على براءة ذمتها من مؤخرها وعلى نفقة عدتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم  
نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم بجميع ما يحتاج إلى هذه المدة فهل يكون  
كل من الخلع والقبض صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير ويسقط بالخلع والمبارأة  
كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح إلا نفقة العدة إذا انس عليها (سئل) في  
رجل خلع زوجته من عصمته بلفظ الخلع من غير مال ويريد بعد ذلك ردّها العدة منه بدون رضاها  
ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) الخلع طلاق بائن فليس له  
مراجعتها إلا برضاها وعقد جديد والواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بائن  
والخلع من الكليات فيعتبر فيه ما يعترف فيها تنوير وشرحه للعلائي (أقول) ظاهراً قوله فيعتبر  
فيه ما يعترف فيها أنه لا بد له من النية ولكن قال في البحرية الطلاق في الخلع والمبارأة شرط الصحة  
الآن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال ولأن الغالب كون الخلع بعد ذكر الطلاق  
فلو كانت المبارأة أيضاً كذلك لاحتاجة إلى النية وإن كانت من الكليات وإن لم تكن كذلك  
بقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكليات على الأصل اه وذكر قبل عن شرح الوقاية أن  
المبارأة بالهمز وتركه خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع  
الطلاق البائن في هذه الصورة وصورتها في فتح القدير بأن يقول بارتان على البين ونسبيل وقد  
صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية اه (سئل) ما إذا حلف زيد  
بالطلاق الثلاث على عمره وأنه لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته من عصمته بهوض  
معلوم ودخل عمر الدار وحكم قاض شافعي بالانحلال البين وإعادة الزوج له بغير مدعي  
وبعدم وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول في العدة حكماً شرعياً وانما المدعي بهوض وفيما  
شرائطه وأنت ذلكم كما حكمه حاكم حنفى وكتب غب الدعوى الصحيحة بكل من الحلف بنجاسة العدة  
شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل بهما بعد ثبوت مدعيته بالزوج لا شرعي  
(الجواب) نعم يعمل بالحجتين المذكورتين بعد ثبوت مدعيته بهما وأحكم المذكرة رند صحيح

مطلب خالعتة على نفقة  
ولده وهي معسرة يجبر عليها

مطلب لو تركت الولد على  
الزوج وهربت له أخذ قيمة  
النفقة

مطلب لا يلزم تكفلها الولد  
بعد الخلع حيث لم يكن  
بدل عنه

مطلب العلم بالمؤخر ليس  
بشرط

مطلب خالعتها على مؤخرها  
ونفقة عدتها ودفع لها  
دراهم لنفقة ولديها منه

مطلب الخلع طلاق بائن

مطلب لم يشترطوا النية في  
الخلع لغلبة الاستعمال الخ  
مطلب صورة المبارأة

مطلب إذا حلف بالثلاث  
ثم خلع بعوض ووجهكم  
شافعي بالانحلال البين ولو  
في العدة يصح



مطلب في الطلاق على مال

ارتفع به الخلاف الواقع بين الأئمة في هذه الحادثة (سئل) فيما إذا طلق زيد زوجته طلاقاً واحدة على براءة ذمته من مؤخرها مقبولا منها وتريداً لا أن مطالبته بمؤخرها فهل وقع عليه بذلك طلاقاً بآئنة وليس لها مطالبة بذلك (الجواب) نعم والواقع به أي الخلع وبالطلاق على مال وهو أن يقول الزوج طلقك أو أنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع إذا بطل يقع الطلاق بآئنة وعوض الطلاق إذا بطل يقع رجعيًا كذا في شرح الدرر نقلا عن المحيط طلاقاً بآئنة لأنهم لا تسلم المال إلا بتسليم نفسها وذلك بالبينونة منع من الخلع قالت لزوجها أبرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقاً رجعيًا يقع بآئنة للمقابلة بالمال وكذا قالت أبرأتك عمالي عليك على طلاق فيفعل جازت البراءة وكان الطلاق بآئنة بجرم من الخلع (سئل) في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بمهرها الذي عليه بسؤالها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها عنه وعن ورثة غيره فما الحكم (الجواب) ينظر إلى ثلاثة أشياء إلى ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث مالها فإي ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة ~~هـ~~ كذا ذكر في الحاشية والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضى حيث قال وذكر نجم الدين في الخصائل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لأن الاختلاع تبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لأن الزوج لم يبق وارثاً لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر إلى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لأنهما متهمان في حق سائر الورثة ولا يترسمان في الأقل وهو تطير ما قلنا جميعاً في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ما إذا انقضت العدة وبين ما إذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وإنما ينظر إلى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر إلى الثلث وإنما ينظر إلى قدر حقه من الميراث فيسلم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال إذا كان الثلث أكثر نقلاً في المحيط اهـ (سئل) في صغيرة ميمرة عاقله غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركها فما الحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلولها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فإن قبلت وهي عاقله تعقل أن النكاح جاب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها إطلاق في مالها فشمّل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البازية والخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الصحيح اهـ بحروفيه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقله فقبلت وتعت تطاعة ولا يبرأ اهـ ومثله في شرح التنوير للمصنف والعلائي (أقول) حاصله أنه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كما ذكره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنة طوامة أن خلع الصغيرة بمال مع الزوج أن كان بلائط الخلع يقع البائن وإن كان بلائط الطلاق يقع الرجعي (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها المريض وعشى بخيعة ثم مات الزوج من مرضه

مطلب في خلع المريضة على بدل

مطلب في خلع الصغيرة على مهرها

مطلب لا يلزم الصغيرة المال في كل من الخلع والطلاق ووقع في الأول بآئنة وفي الثاني رجعي

مطلب اختلعت بنفسه في مرضه فمات صحيح ولا ترثه



بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع المزبور جائزا ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلو اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوج مريض فأنخلع جائز بالمسمى قل ذلك أو أكثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعدها عمادية من الأحكام من كتاب الطلاق (سئل) فيما إذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذ كر مالا فقبلت الزوجة الخلع فهل تطلق وبرئ من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالعتك ولم يذ كر مالا فقبلت المرأة طلقت لوجود الإيجاب والقبول وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه والأى وإن لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج ماساق اليها من المهر الممجل فأنه إذا قبلت الخلع وقد ثبت أنه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتبارها بقدر الامكان درر من الخلع ومثل في التنوير (سئل) في وكيل شرعى عن امرأة خالعهامع زوجها على براءة ذمته من شطر مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجية وعلى تسعة قروش في الذمة فهل يكون الخلع صحيحا (الجواب) نعم وفي فتاوى الخافق سئل هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين يكون مستقلا لحقوق الزوجية أم لا أجاب إذا وقع الخلع بلفظ الخالعة كخالعتك لا بلفظ خلعتك فإنه يكون مستقلا لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام الموكل ثم أقول لأنه إذا وكلت في الخلع بلفظ الخالعة فيكون قائما مقامها وقالوا إنه يصح التوكيل بكل ما يملكه الموكل وأيضا الوكالة وقعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى الخالعة على ما صرحوا به أنها كالبراءة تقتضى البراءة من الجانبين لأنه يأتى عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك إلا إذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حق والاتق الممازعة فكانت أهالت وكاتك في أن تخلصني من زوجي على وجه تقع البراءة بيننا من الجانبين والتوكيل بالبراءة جائز ١٠ رقه أودخ في البحر الفرق بين خلعتك وخالعتك من وجهين الوجه الأول أن خلعتك لا يترتب على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الأول ويرأى في الثاني أنه بصر ركتبت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول أى إذا لم يكن بمقابلته مال لما قدمه في البصر أول الباب من أنه لا بد من القبول منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختلعتي (سئل) فيما إذا قال لزوجته ان أبرأني مما لك على فأنت طالق فقالت في مجلسها أبرأك الله فبلى يقع الطلاق وتصح هذه البراءة (الجواب) قد أفتى العلامة السراج الهندي قارئ الهداية بتوقع الصلح بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك أو أبرأك الله صححت البراءة ووقع الطلاق سواء علم أو أحدهما مقدار الحقوق أو لم يعلم إلا أن البراءة عن المجهولات صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحبسة أول باب الطلاق مدخولة سألت طلاقا فقبل الزوج برئاني عن كل حق لك على حتى أطلاقا فتألت أبرأك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقبل الزوج فور ذلك طلاقا واحدة قالوا يقع واحدة براءة لأنه طلقها عوضا عن الأبراء فافترقا فبان (أقول) ما ذكر من صحة البراءة بتوابع أبرأك الله مخالف لما في شرح الملتقى للبهمنى وتبعه تأييده الداتاني وكذا العلاني من عدم صحتهما وأفتى به الخير الرملى لكن أفتى الدلالة ابن الشامي بميل ما ساءه إلا بان العرف جار على أن اللفظ المذكور أبرأك الله قالت أبرأك الله لأنى أبرأك وذكر أنه أفتى بميل الناصر اللقاني وشيخ الاسلام الحنبلي (سئل) في امرأة خالعهامع زوجها على براءة ذمته من مؤخرها خالعا شرعا ثم سالت له بعض الأئمة وامتنع عن تسليم الباقي بازوجه شرعى فهل عليها تسليم بقية الامتعة التي اع عليها وجوده وقيمته (الجواب) نعم

مطلب خالعهامع زوجها ولم يذ كر مالا  
برئ من الممجل

مطلب خالعهامع مباشرة  
وكيلها

مطلب الخالعة مع وكيلها  
مسقطه لحقوق الزوجية

مطلب الفرق بين خلعتك  
وخالعتك من وجهين

مطلب قالت له أبرأك الله  
وقع وصحت البراءة

مطلب خالعهامع امتعة  
معلومة الخ



تأملت على عبد أبي لها على برائتها من ضمانه لم تبرا بل عليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض الخ من (سئل) فيما اذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة وهو ممن يحتم مثله فخلع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها عليه فهل يصح خلعه ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

### \* (باب العدة) \*

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكر وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق لا من القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل أقر أنه طلق زوجته ثلاثاً من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أجاب الذي عليه المتأخرون من علماءنا انها تعتد من وقت الاقرار الا أن تقوم بينة على ما تصادقا عليه ومذهب المتقدمين انها ما يصدقان (سئل) في امرأة سافر زوجها وغاب عدة سنين ثم أخبرها ثقتان يعرفانه انه طلقها طلاقاً واحداً ووقع في قلبها صدقهما فهل لها أن تتزوج بائناً بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول العمادى وذكر في العمود اذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو ردت أو بتطليقه اياها حل لها التزوج اه ومثله في جامع الفصولين والبرازية والجوهرية والبحر وفي الحاشية في فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر اه وفي الملتقى والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان لم تعلم المرأة بهما وفي الموت مسألة عجيبية وهي انه اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلاً منسلاً فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل الاول من الشهادات ومنه في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت وولدت ولداً ثم جاء الزوج الاول حياً كان أبو حنيفة يقول أولاً الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني خاتمة قبيل مسائل المهر (سئل) في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه ثلاث حيض كوامل تريد التزوج بذمى فهل لها ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير وغيره (سئل) في قاضى دمشق انه زوج قاصرة عمرها اثنتا عشرة سنة وطلقت فهل تنقض عدتها بالاشهر أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها فعليها أن تعتد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل البخارى اذا كانت الصغيرة مرهقة يجمع مثلهما وقد كان دخل بها الزوج فعدها لا تنقض بالاشهر بل يوقف أمرها الى أن يظهر أنها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فان ظهر أنها حبلت كان انقضاء العدة بوضع الحمل وان ظهر أنها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله في التارخانية والبحر الرائق وفيه عن فتح القدير ويعتد من التوقف من عدتها الا ان كان ليظهر حبلها فان لم يظهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيه من لم تحض لصغرها وكبر بالانهر اه وسئل عنها بانها طلقت من ذمى أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفى هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضي أربعة

مطلب في خلع المراهق

مطلب لا يقبل بحجوده

البلوغ بعد اقراره به مع

احتمال حاله

### \* (باب العدة) \*

مطلب العدة من وقت

الطلاق لا من وقت القضاء

مطلب العدة من وقت

الاقرار بالطلاق

مطلب أخبرت بأن زوجها

المسافر طلقها الخ

مطلب العدة من وقت

الموت والطلاق لا من وقت

الخبر بهما

مطلب من عاين الموت وحده

يخبر به غيره ويشهدان به

مطلب جاء الزوج الاول

حياً فالولد الثاني

مطلب الذمية تزوج

الذمى بعد ان طلقها المسلم

واعتدت منه

مطلب في المراهقة هل

تنقض عدتها بالاشهر

مطلب في المدة التي تكفى

لظهور الحمل



أشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحبل البتة لكن في البرازية من البيع مانصه وفي دعوى الحبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شراها أربعة أشهر وعشر وان أقل فلا وفي رواية انه تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فمقتضى عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى اميها خمسة أيام أيضا لتكون اتساقية والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنالما احتاجوا الى قولهم هنا فعدتها لا تنقضي بالاشهر فحيث لم يكتفوا بثلاثة أشهر التي هي عدة الصغيرة علم انه لا بد من زيادة عليها فكيف يصح أن يقال انه يكتفي بشهرين وخمسة أيام لظهور الحبل اذ لو كان يظهر الحبل في هذه المدة لظهر بأشهر العدة بالاولى فظهر أنهم هنا لم يختاروا هذه الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة أشهر مخالف لنص القرآن فلا يعول عليه لانقول ان التبرص زيادة على ثلاثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبرص للاحتياط لاحتمال حبليها فان ظهر بعد المدة الحبل فعدتها موضعه والافعدتها بثلاثة أشهر قد مضت كما أفاده كلام الامام ابن الفضل المذكور فلهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وتد كنت أفتيت بهذا فتعصب على جماعة من أهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفتي به المؤلف لما أفتيت به فعند ذلك سكتوا وخبوا والله الحمد ثم رأيت في نفقات فتح القدير قد ذكر هذه المسئلة واستحسنها حيث قال فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراة فتعقب عليها ما لم يظهر فراغ زوجها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدير وقد أشار الى المسئلة أيضا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعاً فأدأنها لو بلغت تسعاً وهي المراة فتعقب عليها لا تنقضي عدتها بالاشهر الثلاثة بل لا بد مما ذكرنا والله أعلم (سئل) في ذممة هلك زوجها الذي عنها وهي غير حامله منه ومضى لهلاكه أربعون يوماً وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به في الولو الجيسة لا من نكحهم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلا بها خلوة صحيحة ولم يوطأها فهل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطاً وعامة في شرح التنوير للعلائي من المهر (سئل) في ذممة تحت ذمى قد دخل بها وأسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما الحال واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا الزمت عليها العدة فلو تزوجت نكحاً ولم يوطأها زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز أم لا (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صرح بالاباء القاضي لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان نكح ولم يتل شياً فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً اه والذى عليه الكنز والتنوير وغيرهما أن اباء مطلق قال في البحر وأشار بالمازق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار أيضاً الى وجوب النفقة لهما مادامت في العدة ان كانت مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اه وقد عدا لا تقروى عن خزانة الفقه من يجوز نكاحهن

مطلب لعدة على ذممة زوجها ذمى اذا اعتقدوا ذلك

مطلب يجب العدة بالخلوة الصحيحة

مطلب في الذممة اذا سلمت وأبى زوجها



في العدة ولم يعد منها الكفاية اذا أسلمت وحيث كان اباءه طلاقا فنكاح معتدة طلاق الغير المسلم لا يجوز (سئل) في امرأة مات زوجها وهما ساكنا في دار أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت الى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه (الجواب) نعم واعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج ان منه الا أن تخرج أو ينهدم المنزل أو تخاف انه سدامه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا تقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن الجاري في توابعه قبل انقضاء عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقتها في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ولها منه ابنان صغيران في حضانتها فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنيه بقدر ما يكفيهما بالمعروف مع نفقة عدتها الى انقضاءها ومسكن لهما بعدها (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلقة رجعية ثم اسقطت سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها به (الجواب) نعم والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير\* (سئل)\* فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وزادت عليها شهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكنت معه شهرا ونصف شهر فبين انهما حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلا أولا واذا كان باطلا وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصدوق الذي دفعه للزوجة وبما صرفه عليها من نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك أولا يلزمها شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل (الجواب) يكون النكاح باطلا ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما دفعه اليها ولا بما صرفه عليها ولا يلزم الزوج لا الزوجة شيء اذا حلفت انها لم تكن عالمة بالحمل والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيته بخط المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن افندي العمادى مفتى دمشق وذلك بخطه المعهود والمشهور\* (سئل)\* في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحض وأخبرت بذلك رجلا وغلب على ظنه صدقها وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره (سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لا عدة عليها (الجواب) نعم المسئلة في القهستاني وغيره (سئل) في امرأة من ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حضت ثلاث حضض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها (الجواب) يقبل قولها بيمينها اذا كانت المدة تحتل ذلك وان كانت مرضعة لانه يتصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه الاقوي نقلا عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة عن السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترضعها فعلا حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من مطلقها منزلا حيث شاءت تعتد فيه فهل تجاب الى ذلك ويلزمه نفقة عدتها الى انقضاءها بوضع الحمل (الجواب) نعم ونقلها ما مر قريبا (سئل) عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم تحتاج الى قايمة أو مضى مدة يظهر فيها الحمل (الجواب) القول لها وتسحق النفقة ولا تحتاج في ذلك الى قايمة ولا مدة يظهر فيها الحمل

مطلب تعتد المرأة في بيت  
وجبت فيه العدة

مطلب ليس له أن يخرجها  
من مسكنها الذي وجبت  
فيه العدة

مطلب تعتد في البيت  
الذي طلقت فيه

مطلب تنقضي العدة  
بالسقط المستبين خلقه

مطلب اعتدت عدة وفاة ثم  
تزوجت ثم ظهر بها حمل من  
الاول الخ

مطلب أخبرت رجلا  
بانقضاء عدتها لا بأس أن  
ينكحها

مطلب طلقها قبل الدخول  
والخلوة لا عدة عليها  
مطلب قالت المرضعة  
حضت ثلاث حضض يقبل  
قولها

مطلب اذا عالجت المرضعة  
الحيض حتى رأت صفرة في  
أيامه تنقضي به العدة

مطلب أخرجت المعتدة  
من منزل وجبت العدة فيه  
لها طلب غيره

مطلب ادعت انها حامل  
تصدق



ويتفق عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل خطب معتدة الغير  
 وزعم أن له الاختلاء بها بمجرّد خطبتها فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذا الخلوة  
 بها (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولد اعتقها مولاها وهي من حيض  
 فهل تنقض عدتها ثلاث حيض كوامل (الجواب) نعم كذا أم ولد مات مولاه أو اعتقها فان  
 عدتها أيضا اذا كانت من حيض ثلاث حيض كوامل درر ومثله في التنوير (سئل) فيما  
 اذا اعتق رجل قننه البالغة العاقله وحاضت بعد ذلك حيضة فهل لها أن تتزوج ولا عسدة عليها  
 بالاجماع (الجواب) نعم كما في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في رجل طلق زوجته  
 المدخول بها طلقه رجعية في صحته ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون  
 عدتها عدة الموت (الجواب) نعم كما ذكره في البحر (سئل) فيما اذا تزوج زيد حبلى من زنا  
 فولدت ولدا ثم طلقها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك اذا عسدة لها  
 (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

\* (باب الحضانة) \*

(سئل) في حاضنة لصغار اسقطت حقها من الحضانة وتريد الآن أخذ الصغار وترى بينهم وهي  
 أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير  
 فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى (سئل)  
 في صغير يقيم في حضانة جدته لأمه سنه لم يبلغ سبعاً وله جدة أم أب قادرة على الحضانة أهل لها  
 من كل وجه وأم الأم مسنة عابرة عياء غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الأب القدرة الأهل  
 للحضانة لا لام الأم العابرة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وانقضت عدتها  
 ولها منه ابن صغير في حضانتها وطلبت من أبيه مسكلاً لهما هل يلزمه ذلك (الجواب) على الأب  
 سكتاًهما جميعاً كما في شرح النقاية عن البحر المحيط وتستحق أجرة الحضانة من غير ارضاع له وكذا  
 اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به كما أفتى به قارئ الهداية وفي الفتاوى الرحيمية سئل  
 عن صغيرة محضونة لا مال لها هل تجب أجرة المسكن الذي تحضن فيه على من يجب عليه نفقتها  
 أولاً أجاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الخانية عن التفاريق لا تجب في الحضانة  
 أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فعلى من يجب  
 عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم قاضيخان رواية التفاريق فيكون الاظهر والمفتي به عنده  
 تلك الرواية كما نقلها ما في الرحيمية وقال في النهر وينبغي ترجيمه اذ وجوب الاجر لا يستلزم  
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) قد كنت جعت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الأجرة  
 على الحضانة واستدركت فيها على ما في النهر بقولي وقال الخبير الرملي في حاشيته على البحر  
 وأما لزوم سكن الحاضنة فاختلف فيه والظاهر لزوم ذلك كما في بعض المعتبرات وهذا يعلم من  
 قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به فان احتياجه الى المسكن مقترن اه قلت ويعلم  
 أيضاً من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الواني على  
 الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى توأمان لا يتفك أحدهما عن الآخر اه وقال  
 الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضانة الأم وهو من أولاد الاشراف تستحق  
 على الأب خادماً يخدمه فيشتريه أو يستأجره وفي شرح النقاية للباقي عن البحر المحيط عن

مطلب تحريم خطبة معتدة  
 الغير والخلوة بها  
 مطلب أم ولد اعتقها مولاه  
 تلزمها العدة  
 مطلب القننه اذا اعتقت  
 لاعدة عليها اجاعا  
 مطلب طلقها رجعية ثم مات  
 في العدة لزمها عدة الوفاة

\* (باب الحضانة) \*

مطلب لا تسقط الحضانة  
 بالاسقاط  
 مطلب اذا كانت أم الأم  
 عابرة فالحضانة لام الأب  
 مطلب في المسكن للحاضنة  
 وأجرة الحاضنة  
 مطلب اذا احتاج الصغير  
 الى خادم يلزم الأب به  
 مطلب تحرير مسئلة  
 مسكن الحاضنة



قوله لها نسضة الموقلة  
والصواب الاول اللهم الا ان  
يقال تذ كبر الضمير باعتبار  
الشخص اه من هاشم  
الاصل ببعض تصرف

مطلب اذا استغنى الصبي  
عن الحاضنة يجبر وليه على  
أخذه

مطلب اذا طلبت الام  
الاجر والخدمة لا تأخذ شيئا

مطلب اذا تبرعت الاجنبية  
فليست كالعمة

مختارات أبي حنيفة سئل عن لها امسالة الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكاها  
وسكنى ولدها قال نعم عليه سكاها جميعا وسئل نعيم الائمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة  
فقال المختار ان عليه السكنى في الحضانة اه واعمده ابن الشحنة خلافا لما اختاره ابن  
وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الوجه الوجيه لزوم اجرة المسكن والالزم ضياع الولد  
اذا لم يكن للحاضنة مسكن واما اذا كان لها مسكن فينبغي الافتاء بما رجحه في النهر تبعاً لابن  
وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه قاضيان والله الموفق اه ماذكرته في الابانة (سئل)  
في صغيرين يتيمين بلغ احدهما من العمر عشرين سنين والاخر احدى عشرة وهما عند أمهما  
ولهما حرفة يكسبان منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة اشقاء موسرون وأمهم تكاف  
عمهم المزبور الانفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على أخذ الصغيرين  
(الجواب) نعم لانهم أقدر على تأديتهما وتعليمهما قال في شرح المجمع (واذا استغنى العلام)  
أي الصبي (عن الخدمة) أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستنحي وحده قيل (بسبع)  
يعني استغناؤه بمقدّر سبع سنين وعليه الفتوى (أو تسع) أي تسع سنين (أجبر الأب) أو الوصي  
أو الولي (على أخذه) لانه أقدر على تأديته وتعليمه (سئل) في صغيرين لا مال لهما وهما في حضانة  
امهما المطلقة من أبيهما المعسر ولهما جدة لأب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تأتي ذلك وتطالب  
الأب بالاجرة ونفقة الولدين فما الحكم (الجواب) حيث كان الأب معسرا يقال للام اما أن  
تمسكي الصغيرين بغير أجر واما ان تدفعيهما للجدّة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل أيضا  
عما اذا كان مكان الجدّة عمّة والمسئلة في التنوير وقاضيان والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي  
والعمة ليست بقصد فمما يظهر اه وفي الفتاوى الرحمة والعمة ليست قيد ابل كل حاضنة في  
الجملة كذلك والأب ليس قيدا أيضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليهما اه (أقول) وهذا  
في اجرة الحضانة وأما اجرة الارضاع فالام أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية كما  
سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخير الرملي في حواشي البحر ظاهر تقييدهم بكون  
الأب معسرا تخلف الحكم المذكور مع يساره وأنت خبير بان المفهوم في التصانيف حجة  
يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الأب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير  
كما في الشرع بلالية بقي ما لو كان الأب معسرا أو ميتا لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة  
من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عنده لكنه فيه ضرر عليه  
في ماله بخلاف ما لو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال  
أبيه وسند كتمامه في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال  
في البحر ولم أر من صرح بان الاجنبية كالعمة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة  
والا لم تريد الاجر على الحضانة ولا تقاس على العمة لانها حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه  
المسئلة في زماننا وهو أن الأب يأتي باجنبية متبرعة بالحضانة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت  
العمة وظاهر المتون أن الام تأخذه بآجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمة على  
الصحيح الا أن يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة ليست قيد ابل كل  
حاضنة كذلك بل الحالة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام اه وأفتى به الخير الرملي وقال وهو  
تنفقه حسن لان في دفع الصغير للمتبرعة ضرر ابل لقصور شفقتها عليه فلا يعتبر معه الضرر في  
المال لان حرمة دون حرمة ولذلك اختلف الحكم في نحو العمة والحالة مع اليسار والاعسار



فإذا كان موسر لا يدفع اليهما كما يفيد تقييداً كثر الكتب إذا ضرر على الموسر في دفع الاجرة  
وبه تحرر هذه المسئلة فافهم هذا التحرير واعتنه فقد قل من تظن له والله تعالى الموفق اه  
وتمام الفوائد في رسالتنا السابقة (سئل) في صغير يتيم لا مال له وله أم مزوجة باجنبي وجدة  
لام مزوجة بجده وجدة لاب مزوجة بجده المعسر أهل الحضنة تريد أن تربيته وتمسكه تبرعاً وأم  
الأم تأتي ذلك وتطالب الجدة بالاجرة والحضانة ونفقة الصغير فهل يقال لام الأم أم أن تمسكي الصغير  
بغير أجر أو تدفعيه لام الأب (الجواب) حيث تزوجت أمه باجنبي فقد سقطت حضانتها  
وصارت الحضنة لام الأم دون أم الأب لأنهما متأخرة في باب الحضنة عنها لكن حيث كان الجدة  
المذكورة معسرة أو أرادت أم الأب أن تربيته مجاناً يقال لها ذلك قال قاضيان صغيرة لها أب  
معسر وعمه موسر أرادت العممة أن تربي الولد بمجاناً ولا تمنع الولد عن الأم والام تأتي ذلك  
وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولد اختلافه فيه والصحيح أن يقال للأم أم أن تمسكي الولد بغير أجر  
وأما أن تدفعه إلى العممة اه (سئل) في قاصر رضيع ماتت أمه وليس له مال وله أب موسر  
وله جدة أم أم أهل الحضنة فهل يلزم أباه أجره الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد (الجواب)  
تكون الحضنة لام الأم ويلزم أباه أجره الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد بانواعها قال في  
البحر ثم اعلم أن ظاهر الولد الجدة أن أجره الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمقابلة فإذا  
استأجر الأم للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما  
هو المشاهد خصوصاً الكسوة فيقرر له القاضي نفقة غير أجره الرضاع وغير أجره الحضنة فعلى  
هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد الخ وتماه فيه (أقول)  
والمسكن داخل في النفقة كما قدمناه (سئل) في رضيع لها أخ عمره أربع سنوات وهما في  
حضنة أمهما المطلقة من أبيهما فترت باجنبي ولها أم مزوجة بأبيها جده القاصر من تريد  
أخذها وحضانتهما وهي أهل للحضانة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ومن نكحت غير محرم سقط  
حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لأن الزوج لو كان ذارحم محرم من الصغير كالجدة إذا كان  
زوجها الحد والام إذا كان زوجها عم الصغير والحالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها  
لانتفاء الضرر عن الصغير اه (سئل) في يتيمة بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس  
لها من له حق الحضنة من النساء ولها أخوة أشقاء وأب يريد الأخ الكبير الشقيق ضمها إليه  
لكونه أكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبة العلم وهو وصي عليها من قبل أبيها ويعارضه أخوه  
الشقيق الأصغر منه سنا زاعمائه أحق منه لكونه وصياً عليها من قبل أمها فهل لأخيها الأكبر  
الوصي المختار ضمها إليه ويمنع أخوه المذكور من معارضته في ذلك ولا عبرة برعاه (الجواب)  
نعم لأخيها الشقيق الأورع الأسن ضمها إليه دون أخيه الأصغر والحالة هذه ثم العصبات  
بترتيبهم يعني إذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فالأولاهم به  
أقربهم تعصياً لأن الولاية للأقرب فيقدم الأب وان علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ  
لاب وكذا كل من سفل من أولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسن اختيار علاني  
على التنوير وكذا في غيره (سئل) في صغيرة عمرها ستان وليس لها سوى أب وجدة لام مزوجة  
باجنبي وعمه وخالة بكر بالغة أهل الحضنة عازبة فهل تكون حضنة الصغيرة لحالتها العازبة  
المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في يتيم عمره دون سنتين له أم تزوجت باجنبي وجدة لاب مزوجة  
بجده لا يسه وجدة لام مزوجة بجده لأمه وهي أهل للحضانة من كل وجه فهل تكون حضنته

مطلب إذا تزوجت الأم  
باجنبي تسقط حضانتها

مطلب أرادت العممة أن  
تربيته مجاناً والأب معسر  
يقال للأم الخ

مطلب يلزم الأب ثلاثة  
أجرة الرضاع وأجرة  
الحضانة ونفقة الولد

مطلب إذا تزوجت الحاضنة  
بغير محرم للصغير سقط حقها  
ولو به فلا

مطلب إذا فقد المحارم  
النساء فالحضنة للعصبات  
بترتيب الارث  
مطلب يقدم الأورع ثم  
الأسن

مطلب تقدم الحالة العازبة  
على الجدة لام المزوجة  
باجنبي وعلى العممة  
مطلب تقدم الجدة لام  
على الجدة لاب



لجدة لأمه دون جدته لآيه (الجواب) نعم لأن هذه الولاية تستفاد من قبل الأمهات والله أعلم  
وتنتقل إلى أم الجدة وإن علت كما في فتاوى قارئ الهداية (سئل) في حاضنة لابنها الصغير  
تزوجت بأجنبي وليس للصغير غيرها سوى عمه من زوجة بأجنبي أيضا فكيف يفعل به  
(الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط إذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي  
الصغير حيث شاء منهن اه وأفتى الخیر الرملی بعماللعلامة الشهاب السلي في مثل هذه الواقعة  
بأن إبقاء الصغير عند أمه أولى لكامل شفقتها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة وله أب  
وخالتان من زوجتان بأجنبيين وهو عند أحدهما وله أخوال وجد لأم يريد إبقائه عند خالته  
فهل لآيه أخذه من خالته وضمه إليه ويمنع جده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت  
من زوجة بأجنبي فلا يبه أخذه منها والحالة هذه (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب  
وأم من زوجة بأجنبي وعمه شقيقة عازبة أهل للحضنة وخالة أم عازبة فهل تكون حضنتها لعمتها  
المزبورة دون خالة أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البين وفتح  
القدير وغيرهما أن بعد العمات خالة الأم لاب وأم ثم لأم ثم لأب الخ ومثله في المنع والعلاقي  
(سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها لأمها مع صهرها الأجنبي في دار  
واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات فهل يكون النظر فيها للعمام (الجواب)  
نعم كما في التنوير أو آخر باب الحضنة (سئل) فيما إذا أسلم يهودي ثم مات عن زوجة  
يهودية وبنين منها عمرا كبرهما ست سنين وعن أب يهودي دوسر ولم يترك الميت شيئا  
والزوجة فقيرة أهل للحضنة فهل تكون حضنة بنتها لها حيث لم يترك لآيها ولا يخاف  
أن يألف الكفر وتكون تفقه ما على جدتهما (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحاضنة الذمية  
ولو مجوسية كسلة ما لم يعقل دينا فينبغي تقديره بسبع سنين لصحة إسلامه حينئذ نهر أو إلى  
أن يخاف أن يألف الكفر فينزع منها وإن لم يعقل دينا بجر اه علاقي على التنوير ولا نفقة  
بواجبة مع الاختلاف دينا لا للزوجة والأصول والفروع علوا أو سفلا والذمين لا الحريين ولو  
مستأدين لا تقطاع الارث علاقي على التنوير من النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين  
له عم عصبة يريد أخذه من أمه وضمه إليه فهل له ذلك ولا حضنة لأم الولد (الجواب) نعم كما في  
التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولديها الصغيرين غير مأمونة عليهما تخرج كل وقت  
وتتركهما ضائعين ويريد أبوهما أخذهما منها حيث لا حضنة لهما غيرهما فهل له ذلك بعد ثبوت  
ما ذكر (الجواب) نعم لو غير مأمونة ذكره في المجتبى بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه  
علاقي (سئل) في يتم له أم من زوجة بآب خاله الوصي المختار عليه وعمه من زوجة بأجنبي وجد لأم  
فهل يدفع اليتم لجدة المذكور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضنة غيره (الجواب) نعم  
(سئل) في حاضنة لبنتها تزوجت بأجنبي وللبنت أخت لاب من اهقة عازبة أهل للحضنة ولها  
خالة أيضا فهل تكون الحضنة للأخت المزبورة دون الخالة (الجواب) نعم وبمثلها أفتى العلامة  
الرملی قائلا إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الحجر (وأحكامهما) أي  
أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر التصرفات شرح الكثر للعيني (أقول) عبارة الكثر في  
فصل بلوغ الغلام والجارية من كتاب الحجر هكذا فإن راهقا قال لا بلغنا صدقا وأحكامهما أحكام  
البالغين اه والمعنى انهما كالبالغين بعد قولهما بلغنا بوضعه عبارة الملتقى ونصها وإذا راهقا  
وقال لا بلغنا صدقا وكأنا كالبالغ حكاه اه وأما كونهما كالبالغ وإن لم يقر بالبلوغ فلا يقول به

مطلب ولاية الحضنة  
تستفاد من قبل الأمهات  
وتنتقل إلى أم الجدة وإن  
علت

مطلب إذا اجتمع الساقطات  
يضعه القاضي حيث شاء  
منهن والأم أولى  
مطلب للأب أخذه من  
خالته المزوجة بأجنبي  
مطلب تقدم العممة على  
خالة الأم

مطلب بلغت مبلغ النساء  
ولا عصبة لها فالنظر فيها  
للعمام

مطلب الحضنة الذمية  
كسلة ما لم يعقل دينا

مطلب لا حضنة لأم الولد  
مطلب له أم من زوجة بآب  
خاله الوصي عليه وعمه  
من زوجة بأجنبي وجد لأم  
يدفع له

مطلب للأب نزع الولد من  
الأم إذا كانت غير مأمونة

مطلب تقدم الأخت  
المراهقة على الخالة

مطلب تحريرهم في أن  
المراهق حكمه حكم البالغ  
إذا ادعى البلوغ لا مطلقا



عاقلة فضلا عن قاضل والالزم صحة اقراره أى المراهق وعتقه وقتله برذته وهبته وبيعه بدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً فاعلم أنه لا بد في مسئلتنا من ذلك أيضاً كما قيد به العلامة الرملى في فتاواه وقال بعده وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن ملك وليس هو من اهل الولاية كما صرح به في الاشباه والنظائر اه و ذكر العلامة الرملى ايضا في حاشيته على البحر اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يحضن الولد لان الحضانة من باب الولاية والصغير ليس من أهلها وقد سئلت عن مراهق طلب الحضانة فاجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق بها منه اه فاعتمد هذا التحرير الفريد (سئل) في يتيمة عمرها عشر سنوات لها عم عصبة بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وترتيبها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها (الجواب) نعم والحالة هذه لا خيار للولد عندنا مطلقاً ذكر أو أنثى خلافاً للشافعى قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك مؤيداً به معزى للمنية اه شرح التنوير للعلاقى وفي حاشية الخير الرملى على المنع قوله وياخذ الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب عند عدمه من له حق الحضانة قال في المنهاج لجلال الدين ابى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصارى العقيلي من الحنفية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبة اولى الاقرب فالاقرب غير أن الأنثى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر (سئل) في الحاضنة اذا أبطلت حق بنتها المحضونة ثم أرادت الرجوع في حضانتها وهى عذبة اهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أى في الحضانة منع (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من زوجة له حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عمر وثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام الآن بـ ~~كر~~ يريد أخذ الابن بلا وجه شرعى زاعماً أن أباه كان عبد البكر المزبور فهل ليس لبكر ذلك (الجواب) نعم قال فى متن الدرر من كتاب الولاء الام ان كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق فى اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو كان عمر يسا لولاء عليه مطلقاً ولو عجمياً لا ولا عليه لقوم الاب ويرثه معتق الام وعصبة خلافاً لابى يوسف اه وتام التحقيق فى شرحها (سئل) فى بنت بلغت من السن احدى عشرة سنة وهى عند أمها المطلقة من أبيها يريد أبوها أخذها من الام والسفر بها الى بلدته التى هى فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضانتها (الجواب) نعم وفى المجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اه وعمله فى الشرح بقوله لما فيه من الاضرار بالام بابطال حقها فى الحضانة وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به وفى الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حاضنته لزواجها هل له أن يسافر به فاجاب بان له أن يسافر به الى أن يعود حق أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهى حادثة الفتوى فى زماننا بحرم من آخر باب الحضانة قال فى المنع وينبغى أن يكون محله ما اذا لم يكن ثمة غيرها من يستحق الحضانة أما اذا كان هنالك من يستحق الحضانة فينبغى أن لا يملك الاب السفر به بل ينتقل الحق الى الحاضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه ورأيت فى هامش فتاوى الانقروى حاشية معزوة الى المولى يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضانة بالتزوج للاجنبى أو بالاستغناء فللم أن يسافر بالولد اه (ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء) أى استغناء ولده عن الحضانة لئلا يطل حق الام فى حضنته (ولا الام) أى لا يخرج الام عن المصر بولد لئلا يتضرر الاب (الا الى وطنها الذى تزوجها فيه) المفهوم منه أن آخر اجها لولده انما يجوز بأمر من جميعاً كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج

مطلب البلوغ شرط في الحضانة

مطلب لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ

مطلب انقضت مدة الحضانة ولا أب له فلا اقرب من العصبات أخذه الا ان لا تدفع لغير محرم

مطلب اذا أبطلت حضانتها لها الرجوع

مطلب بلغ ثمان سنين وامه حرة الاصل فليس لمولى ابيه اخذه

مطلب اذا انتهت مدة الحضانة فلا لب السفر بالولد

مطلب ليس للحاضنة السفر بالولد الا الى وطنها الذى تكسها فيه



امرأة بالشام فقدم بها الى الكوفة فولدت منه ثم طلقت وانقضت عدتها فلها أن تخرج بولدها الى الشام من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج الى الشام الخ شرح الجمع لابن ملك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها تريد أن تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه وطنها ولم ينكحها ثمة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مرقريا (ليس للمطلقة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا) وهو انتقالها به من المصر الى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأخلاق أهل السواد فليس لها أن تنقله اليها (الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها ونكحها) أي عقد عليها (ثمة) أي هنالك يعني في مكان هو وطنها أو أراد بالمطلقة المبانة بعد انقضاء عدتها لان المطلقة رجعا حكمها حكم المتكوجة (وهذا) أي ما ذكرنا من أن المطلقة الخروج الخ (في الام وأما في غيرها فلا تقدر على نقله الا باذن أبيه) منح الغفار (سئل) في الجدة أم الام الحاضنة للصغيرة اذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر الى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مرقريا (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما غيرها) بجدة وأم ولداً اعتقت (فلا تقدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الا باذنه) شرح التنوير للعلاقي والمسئلة في البحر والنهر والمنع وغيرها (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضانت جدها لأمها الأهل للحضانة ولها اخوة لأب يريدون أخذها من جدتها وضما اليهم بلا وجه شرعي فما الحكم (الجواب) حيث كانت الجدة المرقومة أهلا للحضانة تبقى القاصرة المزبورة في حضانتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس لأخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي (سئل) في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضانة أمه المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذه منها وضمه اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه واذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستغني وحده قبل بسبع يعني استغناؤه بمقدور بسبع سنين وعليه الفتوى او توسع أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح الجمع لابن ملك (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضانت جدها لأمها الأهل للحضانة زوجها أبوها فهل لا تسقط حضانة الجدة بزواجها (الجواب) نعم والمسئلة في القنينة في حق الام ومن لها حق في الحضانة مثل الام في ذلك كما هو ظاهر (سئل) في يتيمة بلغ إحدى عشرة سنة وله اخت يتيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لأمهما ولهما اخت شقيقة وصى عليهما ثقة امينة قادرة على الحفظ تريد ان تضعهما عندها باذن القاضي فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مائه اذا لم يكن للبنات المذكورة عصبة ذور رحم محرم مسلم مكلف توضع البنات عند امرأة امينة مسلمة قادرة على الحفظ اه (اقول) مفهومه انه اذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبة فالرأى فيه للقاضي يضعه اين شاء كما اذا كانت الحاضنات ساقطات ولم اره صريحا وان الاخت الشقيقة وان كانت وصيا ليست بأولى من الجدة في مسئلتنا واما ما تقدم عن شرح الجمع من ان الغلام اذا استغنى عن الحضانة بأن بلغ سبع سنين اجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقرينة التعليل فتأمل وراجع (سئل) في صغيرتين عمرا كبرهما خمس سنوات ولهما ام متزوجة بأجنبي ولم يكن عصبة ولا من له حق الحضانة ويخشى عليهما من الام وزوجها ان يغيبا بهما مال كونهما

مطلب ليس للجددة الحاضنة  
نقل المحضونة من المصر الى  
القرية الا باذن أبيها  
مطلب تبقى في حضانت جدها  
الى أن يكمل لها تسع سنين

مطلب اذا كمل للصبي  
سبع سنين لا يبه أخذه من  
حاضنته

مطلب لا تسقط الحضانة  
بتزويج البنت المحضونة  
مطلب فيما اذا انتهت  
مدة الحضانة وليس للصغير  
عصبة

مطلب اذا لم يكن للصغير  
عصبة ولا من له الحضانة  
فالقاضي يضعه حيث شاء



غيرين وهي ليست بأمنة فهل يضعهما القاضي حيث شاء (الجواب) نعم كما صرح بذلك في  
التنوير خاتمة عن المحيط وغيرها والمسئلة في الخيرية في مواضع (سئل) في رجل طلق زوجته  
الحامل منه ثم ولدت ولدا في حضانتها فطلبت من أبيه اجرة ارضاعه اكثر من اجرة مثلها وللولد  
عمة تريد ارضاعه عند الام متبرعة بغير اجر فهل تكون العمة المزبورة أولى من الام في ارضاعه  
(الجواب) نعم والحالة هذه (ويستأجر الاب من ترضعه عندها) لان الحضانة لها والنفقة عليه  
(لا) يستأجر الاب امه (لومسكوحة او معتدة رجعي وهي احق) بارضاع ولدها بعد العدة (اذا لم  
تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبة) ولودون اجر المثل بل الاجنبة المتبرعة احق منها زيلعي اي  
في الارضاع اما اجرة الحضانة قللام كما مر شرح التنوير للعلائي من النفقة قال الزيلعي وان  
رضيت الاجنبة أن ترضعه بغير اجر أو بدون اجر المثل فالاجنبة أولى اه يعني فترضعه عند امه  
كما ذكره في قوله ويستأجر من ترضعه عندها أي عند الام الخ كشف القناع للشر بن لاني ومثله في  
في البحر وغيره (سئل) في يقيم في حضانة جدته لانه كمل له من العمر سبع سنوات وله ابن عم  
عصبة أمين هو وصي شرعي عليه يريد أخذه منها وترتيبه عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم فان  
لم يكن للصبي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به اقربهم تعصبا وكذا اذا استغنى  
الصبي بنفسه أو بلغت الجارية فالعصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة والاقرب الاب ثم  
الجد ابوالاب ثم الاخ لاوين ثم الاخ لاب كما في الميراث واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة  
واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم سنا ولاحق لابن العم وابن الخال في كفالة الجارية ولهما حق  
في كفالة الغلام لانها ليسا بمحرمان لها فلا يؤمنان عليها جوهره شرح القدوري من النفقة  
وتقدمت عبارة شرح المجمع وعبارة المنهاج للعقبلي وفي مسئلتنا ابن العم المزبور وصي وعصبة فله  
أخذه منها كما يؤخذ من هذه النقول (سئل) في يقيم عمره خمس سنين وله عمة مزوجة بأجنبي  
وخال وعم أحوايه لانه وصي عليه يريد عمه اخذه من خاله وضمه اليه فهل له ذلك (الجواب)  
نعم (اقول) ونقلها ما في شرح التنوير للعلائي حيث قال ثم اذا لم يكن عصبة فلذوي الارحام بحر  
فتدفع للاح لام ثم لابنه ثم للعم ثم لخال لاوين ثم لام برهان وعيني اه ثم قال ولاحق لولد عم  
وعمة وخال وخالة لعدم المحرمية اه ورأيت بخط بعض شيوخ مشايخنا عن الهندية أن أبا  
الام أولى من الاخ لام والخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي طفل له  
جد لام وبنت عمة فالحضانة للجد لام لانه راحم محرم وبنت العمة غير محرم واذا قدم الجد المذكور  
على الاخ لام والخال المحرمين فعلى بنت العمة بالاولى لكن ذكر القهستاني بنت الخالة بعد الخالة  
وبنت العمة بعد العمة ومعلوم أن الخالة أو العمة تقدم على ذوي الارحام المذكور بل على  
العصبات لان النساء أقدر على تربية الاطفال من الرجال الى أن يستغنوا عنهم فينتقل الحق الى  
الرجال ليؤدبواهم ويعلموهم لان الرجال أقدر على ذلك من النساء فعلم أن النساء مقدمات على  
الرجال في الحضانة ولذا قدمت الام وأمه وأختها وأختها وعمتها على الاب والاخ التقيق وكذا  
تقدم أخت الصغير ولولام وكذا بناتها وبنات الاخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العمة في حادثة  
الفتوى على الجد لام لكن قال القهستاني أيضا وفي المحيط لا حضانه لبنت الخالة والعمة كبنت  
الخال والعم اه ومثله في البسائر وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح  
التنوير وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحيط على انه لا حق للمذكورات في حضانة الغلام  
للا جارية بقرينة تعليقه في شرح التنوير بعدم المحرمية كما مر ويؤيده ما مر عن الجوهره من أن

مطلب اذا طلبت الام اجرة  
ارضاعه يدفع للعمة  
التي ترضعه مجانا عند امه  
مطلب المتبرعة احق من  
الام في الارضاع دون  
الحضانة

مطلب اذا كمل له سبع  
سنين فلا ين العم أخذه

مطلب لاحق لابن العم وابن  
الخال في حضانة الجارية

مطلب له خال وعم لام وصي  
عليه فالحضانة للعم

مطلب أبو الام أولى من  
الاخ لام والخال

مطلب حادثة الفتوى طفل  
له جد لام وبنت عمة

مطلب النساء مقدمات على  
الرجال في الحضانة

تحرير مهمهم في قول المحيط  
لا حضانة لبنت الخالة  
والعمة الخ



مطلب للعم أن يضم إليه  
البكر البالغة حديثة السن

مطلب اذا دخلت في السن  
ليس للاولياء حق الضم  
مطلب تسقط الحضنة  
بالسكنى عند الاجنبي  
مطلب في الغلام اذا عقل  
وكان مأمونا على نفسه ليس  
للاب ضمه اليه  
مطلب غلام صبيح بالغ غير  
مأمون على نفسه لا يبه  
ضمه اليه

مطلب اذا بلغت غير مأمونة  
على نفسها فلعمتها الامينة  
القادرة على الحفظ أخذها  
من أمها المزوجة بأجنبي  
مطلب بلغت رشيدة عاقله  
ليس لآخيها أخذها

#### \* (باب النفقة) \*

مطلب اذا كان الاب معسرا  
زمناف النفقة على الجد بلا  
رجوع  
مطلب اذا غاب الاب يؤمر  
الجد بالاتفاق ويرجع عليه  
اذا حضر  
مطلب لها ابن فقير وابن  
ابن موسر

لاحق لابن العم وابن الخالة في كفالة الجارية ولهما حق في كفالة الغلام لانهما ليسا بمحرم لهما فلا  
يؤمنان عليها وحيث تدق ينبغي أن يقال ان أولاد الخالة والعممة والخال والعم ان كانوا ذكورا  
حقهم في حضنة الغلام فقط وان كن اناثا فحقهن في حضنة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه  
من التعليل ومن عبارة الجوهره فالجد لله على هذا التحرير القرير وأسأله من فضله المزيد (سئل)  
في بكر حديثة السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الاجانب لأم لها ولا أب ولا جد ولها عم عصبه  
أمين غير مفسد يريد ضمها اليه خوف العار ويتخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم ومتى  
كانت الجارية بكر اضمها الي نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن أما  
اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلت فليس للاولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت  
حيث لا يتخوف عليها الخ بجر (سئل) في حاضنة لولديها تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمها  
تربية الولدين في بيت الراب زوج أم الولدين وأبوهما لا يرضى بذلك فهل له منعها من ذلك  
(الجواب) نعم لان الراب وهو زوج أمهما أجنبي عنهما ينظر اليهما شزراو يعطيهم ما تزرراقتسقط  
الحضنة بتزوج الغير الرحم المحرم والسكنى عند المبعوض كما صرح بذلك في البحر وغيره (سئل)  
في الغلام اذا عقل واستغنى برأيه وكان مأمونا على نفسه فهل للاب ضمه اليه (الجواب) اذا كان  
كذلك فليس للاب ضمه اليه والمسئلة في التنوير آخر الحضنة (سئل) في غلام صبيح بالغ غير  
مأمون على نفسه يريد أبوه أن يضمه اليه ويؤدبه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب) نعم  
ونقلها في الخيرية مفصلة بما لا مزيد عليه (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمها  
المتزوجة بأجنبي وليس لها عصبه محرم وليست مأمونة على نفسها ولها عمه أمينة قادرة على  
الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمها (الجواب) نعم فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرهما من  
العصبات أو كان لها عصبه مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى  
والا وضعتها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ بلافرو في ذلك بين بكر وثيب تنوير (سئل)  
في بكر بالغة رشيدة عاقله دخلت في السن واجتمع لها رأي ساكنة في محلة أمينة عند أمها  
وجدها الامينتين عليها ولا يتخوف عليها ولها أخ يريد أخذها من عندهما واسكانها عنده بلا  
رضاها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وأفتى بمثل ذلك الخير الرملى  
كافي فتاواه من الحضنة

#### \* (باب النفقة) \*

(سئل) في صغيرتين لآمال لهما ولهما أم معسرة وأب معسر زمن وجد لآب موسر هل يؤمر  
الجد بالاتفاق عليهما (الجواب) نعم والحالة هذه فان كان الاب زه ناقضى بنفقة الصغار على  
الجد ولم يرجع على أحدهما لاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذا نفقة الصغار ذخيرة  
من النوع الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية تجب على الجد النفقة اذا مات الاب وان غاب يؤمر  
الجد بالاتفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأيسر اه (سئل) في امرأة عاجزة  
فقيرة عمياء لها ابن فقير لآمال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن موسر فهل تلزمه  
نفقتها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول الماتن (ولا بويه وأجداده) وأطلق  
في الابن ولم يقيد بالغنى مع انه مقيد به لما في الشرح ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا  
كان معسرا الا اذا كان بهما زمانه أو بهما فقر فقط فانهما يدخلان مع الابن وبيا كلان معاه



ولا يفرض لهما نفقة على حدة اه قال في أنفع الوسائل فإن كان الأقرب معسرا والابعد موسرا  
فاعلم أن عبارة الاصحاب اختلفت هنا فقال في البدائع لو كان له ابن وابن ابن وابن معسر  
وابن الابن موسرا فالنفقة على الابن ان لم يكن زمنا لانه هو الاقرب ولا سبيل الى ايجاب النفقة على  
الابعد مع قيام الاقرب الا أن القاضي يأمر ابن الابن يؤدى عنه على أن يرجع عليه اذا أيسر  
فيصير الابعد نائبا عن الاقرب وذكر في موضع آخر قال والاصل في هذا أن كل من يحوز جميع  
الميراث وهو معسر جعل كانه كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على قدر  
مواريثهم وكل من كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على مواريث من  
يرث معه اه ثم أطلال في بيانها كما هو ذاب (سئل) في يتيمة فقيرة لهما أم وأخ معسران وعمان  
لا يورث موسرا فهل يلزم عيها نفقتها (الجواب) نعم والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له  
النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم  
ينظر الى من يرث من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريثهم وان كان المعسر  
لا يحوز كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر  
لاظهار قدر ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان هذا  
الاصل صغير له أم وأخت لاب وأم موسرتان وأخت لاب وأم معسرتان كان نفقة الصغير  
على الأم والأخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرهما اه خاتمة من فصل نفقة الوالدين  
وذوي الارحام (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب في حضانه أمهم الفقيرة العاجزة ولهم عم  
شقيق وعم لأم موسران فهل تكون نفقتهم على عمهم الشقيق (الجواب) نعم والحالة هذه  
ولكل ذي رحم محرم صغير أو أختي بالغة أو ذكرا عاجز بقدر الارث ويجبر عليه ويعبر فيه أهلية  
الارث لا حقيقة فنفقة من له حال وابن عم موسران على الحال كذا في الدرر وتفصيلها فيها قال  
العلامة عزني في حاشيتها ثم قال في الكافي واذا استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجح من كان  
وارثا في الحال فلو كان له عم وعمة فالنفقة على العم لاستوائهما في المحرمية ويرجح العم بكونه وارثا  
في الحال اه ومثله في شرح التنوير للعلائي وغيره في مسئلتنا العمان مستويا في المحرمية  
ليكن الشقيق وارثا في الحال (سئل) في امرأة فقيرة لهما أخ لاب وأخ لأم موسران فهل  
يلزمهما نفقتها اسداسا سدسها على الاخ لأم والباقي على الاخ لاب (الجواب) نعم ونقله ما مر  
(سئل) في فقيرة مسنة لهما بنتان وابن أخ شقيق موسرون فهل يلزم نفقة ما يتبها خاصة  
(الجواب) نعم في التنوير وشرحه المنع ويجب على موسر بسار النقرة النفقة لاصوله النقرة  
بالسوية والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث ففي من له بنت وابن ابن البنت على البنت مع أن  
الارث بينهما نصفان الخ (سئل) في يتيمة لا مال له ولا كسب وهو في حضانه أمه الموسرة وله جدة  
لاب موسرة وعمان عصبة وعمة فقراء فعلى من تكون نفقتهم منهم (الجواب) نفقته على أمه  
الموسرة والحالة هذه والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الابعد المورث فنفقة من له  
حال وابن عم على الحال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كم وحال رجح الوارث للحال ما لم يكن  
معسرا فيجعل كالميت علائي (سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جده لأم موسرة وخالان  
موسران وعمان معسران فهل تكون نفقته على جدته المدكورة (الجواب) نعم قال في التنوير  
والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق  
الابعد المورث الخ ونحوه في الخاتمة والبرازية وغيرهما في هذه المسئلة النفقة على الجدة لان

مطلب اذا كان الاقرب  
معسرا والابعد موسرا  
اختلفت فيه عبارة الاصحاب  
مطلب لهما أم وأخ معسران  
وعمان موسران فالنفقة على  
العمين

مطلب فيما اذا اجتمع في قرابة  
من تجب له النفقة موسر  
ومعسر

مطلب له أم وأخت شقيقة  
موسرتان وأخت لاب  
وأخت لأم فعلى الاولين  
مطلب النفقة على العم  
الشقيق دون العم لأم  
مطلب النفقة على الخال  
دون ابن العم

مطلب استويا في المحرمية  
وأهلية الارث يرجح الوارث  
في الحال فيرجح العم على العمه  
مطلب امرأة فقيرة لهما  
أخ لاب وأخ لأم موسران  
فنفقتهما عليهما اسداسا  
مطلب فقيرة مسنة  
لها بنتان وابن أخ شقيق  
موسرون فنفقتهما على بنتها  
خاصة

مطلب له أم وجدة لاب  
موسرتان وعمان وعمه فقراء  
فعلى الأم  
مطلب له جدة لأم وخالان  
موسرون وعمان معسران  
فعلى الجدة فقط



مطلب مسائل النفقات من  
أشكال المشكلات

مطلب في تحرير مسائل  
النفقات في ضابط جامع لها  
كلها

الصغير المذكور جزؤها وان قلنا باستوائهما في المحرمية فهي ترثه فرضا ورثا وأما العمان فانهما  
يعدان كأنهما معدومان لعسرهما كما بسط في محله هذا ما ظهر والله أعلم (أقول) مسائل  
النفقات من أشكال المشكلات اذ لم يذكرها ضابطا يجمعها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب  
والجزئية دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة اعتبروا الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير  
ابن وبنت كانت النفقة عليهم ساسوية لان العبرة للقرب والجزئية دون الارث وكذا في بنت وأخت  
شقيقة على البنت فقط وان ورثتا وفي ابن وأب على الابن فقط لترجحه بأنت ومالك لا يبيك وفي جد  
وابن ابن عليهما بقدر الارث لعدم المريج مع أنهما استويا في القرب والجزئية فان الفقير جزء  
للجد وابن ابنه جزء منه ودرجتهما واحدة وفي أم وعصبة كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لاب  
تجب على الأم وعلى العصبة اثلاثا باعتبار الارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزئية دون  
غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة تجب كالارث وفي عم وجد لام على الجد مع أن العم هو  
الوارث وفي أم وجد لام على الأم فقد موافيه الأم على الجد لام لقربها ولم يقدموها على العم  
والاخ وابن له للقرب والجزئية فيهما دونهم مع أن الجد لام أرجح منهم بالجزئية فلما رأيت الامر  
كذلك حين وصولي في الكتابة الى هذا الباب في هذا المحل في سؤال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين  
وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرير النقول في النفقة على  
الفروع والاصول ورتبتها على ثلاثة فصول \* (الفصل الاول) في نقل عبارة الفقهاء \* (والثاني)  
فيما يرد عليها والجواب عنها وبيان المراد منها \* (والثالث) في بيان زبدة ما تحصل من الفصلين  
واختراع ضابط جامع للفروع التي ذكروها والقواعد التي قرروها مشتمل على سبعة أقسام من  
أنواع قرابة الولادة وذوي الارحام مع عزو كل فرع الى محله وارجاع كل شيء الى أصله بحيث اذا  
وقعت واقعة تكون سهلة المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع انه لا يخلو اما أن يكون  
الموجود من تجب عليه النفقة واحدا أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجوبه عليه اذا استوفى  
شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكون أفرعاً فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا  
أو فروعا وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة  
\* (القسم الاول) اذا كانوا أفرعاً فقط اعتبر فيهم القرب والجزئية أي اعتبر الاقرب جزئية ان  
تفاوتوا قربا فيها ولا عبرة فيه للارث أصلا ففي ولدين ولوا أحدهما نصرا نيا أو أثنى تجب عليهما  
سوية ذخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على البنت  
فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث  
خلافا لما في حاشية الرملي على الحر لا استوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار  
للارث في الاولاد والالو جبت اثلاثا في ابن وننت ولم يلزم الابن النصرا في شيء لا يسهل المسلم  
\* (القسم الثاني) اذا كانوا أفرعاً وحواشي فكذلك يعتبر القرب والجزئية أي كل منهما أو  
أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان  
ورثتا بدائع وذخيرة فتسقط الاخت لعدم الجزئية وليكون البنت أقرب وفي ابن نصرا في وأخ مسلم  
على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد  
بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لاختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب  
لادلاء كل منهما بواسطة وهو ادنا بالحواشي من ليس أصلا ولا فرعاً فيشمل ما في الذخيرة لوله بنت  
ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثا أي لاختصاصها بالقرب والجزئية \* (القسم الثالث) اذا



كانوا فروعا وأصولا فيعتبر فيه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث  
 ففي أب وابن على الابن فقط لترجيحه بآنت ومالك لا يكت ذخيرة وبدائع ومثله أم وابن كما في البحر  
 وفي جد وابن ابن على قدر الميراث أسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم الميرج من  
 وجه آخر بدائع وظاهره انه لوله أب وولد بنت فعلى الاب لانه أقرب في الجزئية فانتفى التساوي  
 ووجد الميرج وهو القرب ولقول المتون ولا يشارك الاب في نفقة ولده أحد\* (القسم الرابع) اذا  
 كانوا فروعا وأصولا وحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع لترجيحهم  
 بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه\* (القسم  
 الخامس) اذا كانوا أصولا فقط فان كان معهم أب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في  
 المتون من انه لا يشارك للاب في نفقة ولده أحد والا فلا يخلو ما أن يكون بعض الاصول وارثا  
 وبعضهم غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جزئية لما في القنية له أم وجد  
 لا أم فعلى الأم أي لانها أقرب وفي حاشية الرملي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى الاقرب ولو لم يدل  
 به الاخر اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجيح الوارث بل هو  
 صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه ففي جد لا أم وجد  
 لا أب يجب على الجد لا أب فقط اعتبار الارث وفي الثاني أعني لو كل الاصول وارثين فكلا الارث  
 ففي أم وجد لا أب يجب عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية خانية وغيرها\* (القسم السادس) اذا كانوا  
 أصولا وحواشي فان كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيح الجزئية ولا  
 مشاركة في الارث حتى تعتبر بقدر الميراث فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو  
 الصنف الاخر الذي معه مثال الاول ما في الخانية لوله جد لا أب وأخ شقيق فعلى الجد ومثال  
 الثاني ما في القنية لوله جد لا أم وعم فعلى الجد أي لترجيحه فيها بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث  
 لانه هو الوارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الاصول  
 والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الأم الثلث  
 وعلى العصة الثلثان بدائع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم بنوعيه تنظر اليهم ونعتبر فيهم  
 ما اعتبر في القسم الخامس مثالا لو وجد في المثال الاول جد لا أم مع الجد لا أب تقدم عليه الجد لا أب  
 لترجيحه بالارث ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا أم تقدمها عليه لترجيحها بالارث وبالقرب  
 وكذلك لو وجد في الامثلة الاخيرة جد لا أم مع الأم تقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها جد لا أب  
 كانت النفقة عليه وحده كما في الخانية لانه يجب الاخ وابنه والعم من الارث لتزليه حينئذ منزلة  
 الاب وحيث تحقق تزليه منزلة الاب لم تشارك الأم في النفقة وان شاركته في الارث كما لو كان الاب  
 موجودا حقيقة كما قررناه قبيل هذا الفصل\* (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط يعتبر  
 فيه الارث أي أهليته لا حقيقة وعقد الاستواء في المحرمية وأهلية الارث يترجح الوارث حقيقة  
 ففي خ ل وابن عم على الخال لانه رحم محرم أهل للارث عند عدم ابن العم ولا شيء على ابن العم وان  
 كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يجب نفقة على غير محرم أصلا وفي خال وعم على العم  
 لاستوائهم في الرحم والمحرمية وترجح العم بأنه وارث حقيقة وفي عم وعممة وخالة على العم أيضا  
 ولو كان العم معسرا فعلى العممة والخالة أثلاثا كما شهدا ويجعل العم كالعدم لانه يحرز كل الميراث  
 هذا زبدة ما حررته في تلك الرسالة بما لم أسبق اليه ولم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى  
 وقوته لا بحولي وقوتي فدونك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ وعرض عليه بالنواجذ وان



أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام ثم نعود إلى كلام المؤلف فنقول  
 (سئل) في النفقة المستدانة بأمر قاض إذا أراد الدائن أخذ دينه من الزوج هل له ذلك  
 (الجواب) لصاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الأمر به ليس له الرجوع إلا  
 على المرأة كما صرح بذلك في النهر والبحر (سئل) في رجل سافر من دمشق إلى مصر وترك زوجته  
 بلا نفقة ولا منفق وله مال بذمة جماعة مقرين به وبالزوجة من جنس حقها فهل يفرض لها  
 القاضي نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الأمر كذلك ويحلفها القاضي أنه  
 لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلاً كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) في رجل له بنت  
 قاصرة في حضانه أمها المطلقة أذن لجد القاصرة لامها بأن يتفق عليها من ماله في كل يوم كذا  
 ليرجع به على الأب فانفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الأب بتطير  
 ما أنفق بعد ثبوت الأذن والاتفاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لو أنفق  
 الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الأب أن اذني كان مقصوراً على مدة  
 الحضانه فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الأذن إذا لاذن توكيل (سئل) فيما إذا غاب زيد وترك  
 أولاده الصغار الفقراء بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر  
 موسر فما الحكم (الجواب) حيث كان أخو الغائب موسراً فالقاضي أن يجبره على نفقة الصغار  
 ليرجع على أبيهم إذا حضر كما في العلائق عن واقعات المفتين وهي أيضاً في القنية والحاوي  
 (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مديون مسجونون  
 بدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجدد أجنياً يبيعها بالنسيئة أو يقرضها ولها أب موسر فهل  
 يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك على الزوج إذا أيسر (الجواب) نعم ذكر  
 في شرح المختار أن المرأة المعسرة إذا كان زوجها معسراً ولها ابن موسر أو أخ موسر فنفقة على  
 زوجها ويؤمر الابن أو الأخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج إذا أيسر ويحبس الابن أو الأخ  
 إذا امتنع لأن هذا من المعروف قال الزيلعي فتبين بهذا أن الادانة لنفقة إذا كان الزوج  
 معسراً وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقة الولد الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر  
 أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الأب كالأم والأخ والعلم  
 ثم يرجع به على الأب إذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكر حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لأنها  
 لا تجب مع الاعسار فصار كالميت اه وأقره عليه في فتح القدير وينبغي أن يكون محله إذا لم تجدد  
 أجنياً يبيعها بالنسيئة أو يقرضها فحينئذ يتعين على والدها ونحوه أما إذا وجدت فلا يجرم من  
 النفقة تحت قوله ولا يفرق بعجزه عن النفقة (أقول) كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وينبغي  
 أن يكون محله أي ما في شرح المختار وأنه قال في النهر أن ما يجنبه مدفوع بالتعليل بالمعروف إذ  
 ليس منه أن تقتض من أجني لنفقة مع وجود من هو قادر عليها من أقاربها (سئل) فيما إذا  
 أذن زيد لعمر وبان يتفق له على زوجته وخدمه كل يوم كذا ماضياً ليرجع بتطيره على زيد فانفق  
 كذلك مدة ثم مات زيد عن تركه ويريد عمرو أن يرجع على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم  
 فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأن الأذن توكيل والمأذون له كالأذن كما في الأشباه فلعمر و  
 الرجوع على زيد فقط لا على الزوجة ولأن الأصل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحبس  
 والملازمة يكون الأمر بأدائه مثبتاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا إلا بشرط  
 الضمان كما في هبة التنوير (سئل) في فقير تجمد عليه نفقة لولده الصغير أكثر من شهر فهل

مطلب لو النفقة مستدانة  
 بأمر قاض فاللدائن الرجوع  
 على الزوج أو المرأة والا  
 فعلى المرأة فقط  
 مطلب يفرض القاضي  
 لزوجة الغائب النفقة في  
 مال له بذمة المقر به الخ  
 مطلب أذن الأب لجدته  
 بأن يتفق عليها كذا ليرجع  
 فله الرجوع  
 مطلب للمأذون بالاتفاق  
 الرجوع ولو أنفق عليها بعد  
 البلوغ  
 مطلب يجبر الم على الانفاق  
 على أولاد أخيه الغائب  
 ليرجع عليه إذا حضر  
 مطلب يؤمر بالنفقة على  
 بنته وابنها ليرجع على  
 زوجها إذا أيسر  
 قوله وعلى هذا لو كان الخ  
 تأمله مع ما يأتي بعد عند  
 قوله سئل في صغيرتين اه  
 قوله أولاده البكر أي إذا  
 كانوا فقراء عاجزين اه  
 منه  
 مطلب أذن زيد لعمر وبان  
 يتفق على زوجته ثم مات ليس  
 لعمر والرجوع على الزوجة  
 مطلب الأصل أن ما يطالب  
 به ويحبس عليه فالأمر  
 بأدائه مثبت للرجوع بلا  
 شرط الضمان وما لا فلا  
 مطلب لا يحبس الفقير فيما  
 تجمد عليه من نفقة ابنه



لا يجبس عليها إذا أدى الفقر (الجواب) نعم (سئل) في أيتام فقراء في حضنة أمهم الفقيرة ولهم عم غائب له مال تحت يد رجل تريد الأم فرض نفقتهم في مال عمهم المذكور فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها ذلك كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الرملي (سئل) في ذمي معسر فقير مريض عاجز عن الكسب له أخت شقيقة ذمية موسرة وأولاد صغار لا كسب لهم ولا مال فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته المذكورة (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجتان في دار واحدة فتضرت أحدهما بالسكنى مع الأخرى وطلبت مسكناً شرعياً فهل لها دار ملاصقة لتلك الدار يفصل بينهما حائط ولها غلق مستقل ومطبخ وبيت خلا وموافق على حدة وليس فيها أحد ولها جيران صالحون فامتنعت عن السكنى فيها متعلقة بكونها ملاصقة لسكنى زوجها فهل تؤمر بالطاعة ولا عبرة بتعلقها (الجواب) نعم قال قارئ الهداية إذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له أن يسكنها في بيت منها الحصول كفايتها إذا استغنت به وبمرافقه ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها إلا إذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة خادمها إذا كان موسراً وإن لم يكن لها خادم فقضاء حوائجها على الزوج لأن عليه كفايتها وسكناها بين أقوام صالحين بحيث لا تستوحش أهله ومثله في البحر عن الفتح وكذا في البدائع والخائصة ونص عبارة الخائصة فإن كانت دار فيها بيوت وأعطى لها بيتاً يغلق ويفتح لم يكن لها أن تطلب بيتاً آخر إذا لم تكن غنة أحد من أحماء الزوج يؤذيها اه قال في المنع ففهم شيخنا يعني صاحب البحر أن المراد بقوله غنة الإشارة إلى الدار لا البيت الذي أعطاه لها لسكنى كلام البرازي يفهم أن المراد خلق البيت الذي لها من الإحياء لا الدار ونص عبارته أثبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت أن فسرغ لها بيتاً غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبته بيت آخر اه فان التمهيد فيه راجع إلى البيت المفرغ لها لا إلى الدار وهو ظاهر لا يمكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا كان في الدار من الإحياء من يؤذيها وإن لم يبدل عليه كلام البرازي وفرق في الملتقط لصدر الإسلام بين ما إذا جمع بين امرأتين في دار وأسكن كل واحدة بيتاً غلق على حدة لكل منهما أن تطالبه بيتاً في دار على حدة لأنه لا يتوفر على كل منهما حقها إلا إذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الإحياء فان المناقرة في الضرائر أوفر اه قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المنع أقول كلام البرازي في شيء والخائصة في غيره فهم ما فرعان ففرع الخائصة فيما إذا كان في الدار أحد من أحماء الزوج يؤذيها وفرع البرازي فيما إذا كان في البيت أحد منهم مطلقاً إذا المراد بالاذية الأذية بالقول والفعل كما هو ظاهر فإذا أدخل لها بيتاً غلق من دار فيها أحماءها ولا يضرونها بسول أو فعسل فليس لها طلب غيره وإن آذوها لها طلب غيره وهذا معنى ما قاله في الخائصة بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها طلب غيره وإن لم يؤذوها بقول أو فعل فافهمه صاحب البحر رحمه الله في محله وهذا هو الطاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي قتأمل اه (أقول) وحاصلنا أن في الدار ضرورة أو أحد من أقارب الزوج يؤذيها لم يكف بيت منها غلق ومرفق وإن لم يكن أحد يؤذيها كفى ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلقاً هذا وفي البحر واعلم أن المسكن أيضاً لا شأن يكون بقدر حالهما كما في الطعام والكسوة مطلب أسكنها في مسكن شرعي ليس فيه بشر ولا حوض كفى

مطلب لا تفرض النفقة في مال العم الغائب  
مطلب تلتزم الاخت الموسرة نفقة أخيها العاجز وأطفاله الفقراء  
مطلب في بيان المسكن الشرعي

مطلب لا يجب على الزوج لها مؤنسة قوله كذلك أي كما فهم شيخه صاحب البحر

مطلب لا بد أن يكون المسكن بقدر حالهما كما في الطعام والكسوة  
مطلب أسكنها في مسكن شرعي ليس فيه بشر ولا حوض كفى



مطلب يكفي عاود دار له باب  
على حدة مشتعل على مرافق  
شرعية  
مطلب ليس لها طلب  
مؤنسة وخادم  
مطلب لا يلزمه أن يسكنها  
في دار ذات ماء جار ومساكن  
متعددة  
مطلب له منع أمها الأفي  
الجمعة مرة  
مطلب له أن يقفل عليها  
الأعن الأبوين  
مطلب ليس للزوجة  
الامتناع عن السكنى مع  
أولاده الصغار وكذا مع  
أمتهم وأموالهم  
مطلب دعاها إلى مسكن  
شرعي فابت تكون ناشرة  
لأنفق لها  
مطلب في بيان الناشرة  
مطلب لها الامتناع من  
النقلة معه اصدائها الحال  
دون المنجم والكسوة

مطلب الأب المعسر ملحق  
بالميت

مطلب طالب العلم الشرعي  
يجب نفقته على أبيه

ليس فيه بئر ماء ولا حوض ماء لكنه يأتيها بجميع ما تحتاج اليه من الماء فما الحكم (الجواب)  
حيث كان مسكنا شرعيا بمرافقه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله  
ويأتيها بما تحتاج اليه من الماء لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر عن البحر \* (سئل) فيما إذا كان لزيد  
زوجة ودار مشتلة على سفلى سكن أمه وعلمو مشتعل على مرافق ومطبخ وبيت خلاه سكنه وسكن  
زوجته له غلق على حدة والام لا تؤذيها بقول أو فعل ولا تسر رقبته على الزوجة ولا تسمع الصوت  
فيه من الأسفل فهل يكفي ذلك مسكنا للزوجة (الجواب) نعم ونقلها ما مر عن المنع وحاشيتها  
للميت وفي فتاويه أيضا فتأمل ذلك (سئل) في رجل سكن زوجته في مسكن شرعي خال عن  
أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله وتكلفه إلى مؤنسة وإلى خادم يخدمها  
والحال أنه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج اليه من السوق فهل ليس لها تكليفه  
بذلك (الجواب) نعم (أقول) وقد مرنا الكلام على المؤنسة في باب المهر فراجع (سئل) في رجل  
يريد أن يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها  
وماله وتكلفه أمها أن يأتيها بمؤنسة وأن يسكنها في دار ذات ماء جار ومساكن متعددة أو  
تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمته لها في السكنى فهل له اسكانها في المسكن الشرعي  
المزبور وليس لامها تكليفه بما ذكر وله منع أمها من الدخول عليها الأمر واحد في كل جمعة  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير الأبوين فهل له ذلك  
(الجواب) نعم كافي فتاوى الشلبي والآنقروى عن التارخانية وفي فتاوى أبي الليث للزوج  
أن يعلق الباب عليها عن الزوار غير الأبوين شرح أدب القاضي للخصاف فتاوى عطاء الله أفندي  
ومثله في حاشية البيري على الأشباه آخر كتاب النكاح وهي مسئلة نفيسة يكثر السؤال عنها  
(سئل) في امرأة رجل ساكنة معه في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجامع  
ثم امتنعت من السكنى معهم وطلبت مسكنا على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في  
شرح التنوير وكذا يجب لها السكنى في بيت خال عن أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجامع وأمتهم  
وأموالهم (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار أهلها ثم أوقاها بمجلها ودعاها إلى مسكن شرعي له  
خال عن أهلها فابت فهل تكون ناشرة لأنفق لها مادامت كذلك (الجواب) نعم ولا تكون  
ناشرة بمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة هي التي تخرج من  
منزل الزوج بغير إذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها كذا أفق قارئ الهداية وأفقي أيضا بأن لها  
أن تمتنع من النقلة معه لبيتها اصدائها الحال أما المنجم أو الكسوة فليس لها الامتناع بسببها فان  
امتنعت بسببها فهي ناشرة لأنفق لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في البحر والمراد بالخروج  
كونها في غير منزله بغير إذنه فيشمل ما إذا امتنعت عن المجيء إلى منزله ابتداء بعد ايفاء بمجل  
مهرها اه ومثله في النهر (سئل) في صغيرين لا مال لهما ولا كسب ولهما أب معسر وأخ لأب  
موسر فهل تكون نفقة لهما على أخيهما الموسر المذكور (الجواب) نعم قال في شرح التنوير  
وكذا يجب لطفله الفقير ولولده العاجز عن الكسب لا يشاركه أي الأب أحد في ذلك كنفقة أبويه  
وعرسه به يفتي ما لم يكن معسرا فيلحق بالميت فتجب على غيره بلارجوع عليه على الصحيح من  
المذهب إلا الأم موسرة بجر اه وفي الخاتبة المحتاج في حكم النفقة كالعدم اه والمسئلة  
مستفادة من الخاتبة من الأصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي البحر والأب الفقير يلحق بالميت  
(سئل) في رجل من طلبه العلم الشريف لا مال له ولا يحسن الكسب لكونه من ذوى البيوت



وهو مدرس وله أب موسر فهل تكون نفقته على أبيه (الجواب) نعم ذكر في البرازية قال العلامة الحلواني وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون إليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية والعقلية والخلافات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة وهم رشد والالتجيب لسان الحكام وفي الحاوي الزاهدي راعى الأسرار لنجم الدين قال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي لزم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج للطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين ليقضى دينه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه دين اهـ (سئل) فيما إذا فرض القاضي لصغير على أبيه الحاضر بمجلسه كل يوم مصريتين لنفقته وأذن لجدة الحاضنة في تناول ذلك من أبيه وفي الاستدانة عند تعذرا لاخذ منه والرجوع عليه بذلك ثم تعذرا لاخذ من أبيه لغيبته فاستدانت الجدة وأنفقت على الصغير ثم حضر الأب وترى الرجوع عليه بما استدانته وأنفقته بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الأب نفقة لولده وترك الأب بلا نفقة فاستدانت الأم وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويحبس الأب بنفقة الولد وإن كان لا يحبس بسائر الديون خاتمة من فصل نفقة الأولاد وتقدم أن الأب لا يحبس بنفقة ولده إذا ادعى الفقر فلا ينافي ما هنا (سئل) فيما إذا فرض القاضي لبتيم قدر من الدراهم لنفقته ما على عهدهما ومضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستدن أمهما المأذون لها بذلك بأمر قاض فهل تسقط (الجواب) سقطت فيما مضى لحصول الاستعانة (قضى بنفقة غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضى مدة) أي شهر فأكتر (سقطت) لحصول الاستعانة فيما مضى وأما مادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء (الآن يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض) فلولا يستدن بالنفل فلا رجوع بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لامهم ولو أعطى شيئاً واستدانت شيئاً أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خاتمة الخ اهـ شرح التنوير للعلائي (أقول) قوله أو أنفقت من مالها يوهم أنها إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بما فرض للطفل مع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أو لا على أني لم أر ذلك في الخاتمة وإنما رأيت فيها أن المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج اهـ نعم ذكر في البحر عن الخاتمة رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا مهم مال تجبر الأم على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اهـ وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع إذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا أذن بها بخلاف ما إذا أكلوا من مسئلة ولا يخفى بعده فان قوله تجبر الأم معناه أن القاضي يأمرها بالانفاق من مالها فإذا فعلت ترجع كما لو أمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمر فأنه لا رجوع لها كما لو أطعمتهم من مسئلة وما في البرازية من أنه لو أمرها بالاستدانة على أي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافاً لما فهمه صاحب البحر لأن ما مر عن الخاتمة فيما إذا أمرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لمخالفتها أمر القاضي كما نبه عليه الخبير الرملي ولا يخفى عليك أن هذا كله مخالف لما مر عن

مطالب يلزم المسلمين كفاية طالب العلم  
مطلب التصديق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل  
مطلب فرض عليه القاضي نفقة ولده وأذن لجدة بالاستدانة الخ

مطلب أمرها بالاستدانة لنفقة ولدها ولم تستدن سقطت



الزياحي من استثنائه الصغير أيضاً حيث جعله كالزوجة ويخالفه أيضاً اطلاق المتون ولذا لم  
يعتبره المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه (سئل) في رجل تجمد عليه لزوجته كسوة مفروضة ماضية  
في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل أدائها فهل تسقط بموته (الجواب)  
نعم والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا وموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض الا اذا  
استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح تنوير وشرحه للعلاء (سئل)  
في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا يخرج الا باذنه وخرجت بدون اذنه ولها عليه كسوة  
مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير  
والخاتمة والظهيرية وأفتى به الشيخان الامام الصدر الشهيد والشيخ الامام طهيري الدين  
المرغيناني صاحب الظهيرية والعلامة الخير الرملي قياساً على الموت لكن فرق في المنع نقلاً عن  
جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كي  
لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسؤول عنه هنا طلاق بائن لان الحلف بالحرام بائن كما صرح حوايه  
(أقول) هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في البحر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو  
بائناً واستدل به بأمور وأطال ونازعه المقدسي في شرح تظم الكنز وأطال أيضاً ثم قال الذي  
يتعين المصير اليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط أو لا وكذا  
نازعه أخوه صاحب النهر والخير الرملي لكن انتصر له الشربلالي في شرح الوهبانية وقال وهو  
الأصح وورد ما ذكره ابن الشحنة ويشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل اليه وقد بسطت ذلك  
في حاشيتي على البحر فينبغي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال  
الرملي في حاشية البحر وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني بما  
اذا مضى شهر يعني فازيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (أقول) بل صرح بالمسئلة في البحر  
والشربلالية وكتبت فيما علقته على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا  
ونصه أطلق المصنف فشمّل المدة القليلة لكن ذكر في الغاية أن نفقة ما دون شهر لا تسقط  
وعزاه الى الذخيرة فكانه جعل القليل مما لا يمكن التحرز عنه اذ لو سقطت بعضي اليسير من المدة  
لما تمكنت من الاخذ أصلاً اه بحر ونحوه في الشربلالية عن البرهان اه (سئل) في رجل  
طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة العدة وتريد مطالبته الا أن بالنفقة الماضية في المدة  
المزبورة من غير فرض قاض ولا تراض فهل سقطت المدة الماضية (الجواب) نعم وفي المجتبى  
ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بمضى المدة الا بفرض أو صلح الخ وفي الخلاصة المعتدة اذا  
لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا اذا لم تكن مفروضة أما اذا كانت  
مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال المختار عندي أنها  
لا تسقط اه بحر قال في النهر واطلاق المتون يشهد لهذا اه واذا فرض القاضي نفقة العدة  
وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئاً من الزوج فان  
استدانت بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستدن أصلاً فالصحيح أنها  
لا ترجع أنفع الوسائل وفي ركن الأئمة الصباغى الاستدانة الاستقراض فان استدانت هل  
تصرح انى استدين على زوجي أو تنوى أما اذا صرحت فظاهراً وكذلك اذا نوت واذا لم تصرح ولم  
تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة وأنكر الزوج فالقول له كذا في المجتبى اه  
منع الغفار (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم معسرة وجدة لاب موسرة لا غير فهل

مطلب النفقة غير  
المستدانة تسقط بالموت

مطلب في سقوط الكسوة  
بالطلاق البائن

مطلب انما تسقط النفقة  
بالطلاق اذا مضى شهر  
فأكثر

مطلب نفقة العدة تسقط  
بمضى المدة كنفقة النكاح

مطلب النفقة على الجدة  
الموسرة دون الام المعسرة



مطلب تفرض النفقة في  
استحقاق الغائب  
مطلب فرض على نفسه  
لها ولا ينها كل يوم كذا ومضت  
مدة لا تسقط  
مطلب تلزمه نفقة زوجته  
وان كان محبوسا بدين  
مطلب يبطل الفرض اذا  
اتفق بعده على الاكل  
توينا  
مطلب فيما لو طلبت تقدير  
النفقة بالدراهم  
مطلب قرر الكسوة دراها  
ثم طلبتها قاشا لها ذلك  
مطلب اعترف الزوج أن  
لها بدمته كساوى لزمته ولا  
يستفسر القاضي انه بقضاء  
أو تراض  
مطلب اعترف انه قرر لها  
كل سنة كذا فأنكرت  
الرضا بذلك لا يلزمه ما  
اعترف به  
مطلب اذا ادعت المطاوعة  
انها حامل فالقول لها ولها  
النفقة  
مطلب عليه ديون وله  
استحقاق يوزع ما فضل عن  
نفقته على الديون  
مطلب مديون له تيمارتني  
غلاته بنفقته ويفضل منها  
فلا صاحب الدين مطالبته  
بذلك  
مطلب على الكسوب مسكن  
ابنته البالغة الفقيرة

نفقتهم على جدتهم (الجواب) نعم ونقلها ما امر أول الباب (سئل) في رجل سافر وترك زوجته  
بلا نفقة ولا منفق وله قدر استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقف  
وهو مقر بذلك وبالزوجة فهل لها أن تطلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق  
المذكور ويحلفها أن الغائب لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا (الجواب) نعم (سئل) في  
رجل فرض على نفسه برضاه لزوجته وابنه الصغير منها في كل يوم كذا النفقة ما ومضت لذلك عدة  
أشهر دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي (الجواب) نعم لان  
النفقة لا تصير دينا الا بالقضاء أو الرضا كما في التنوير (أقول) هذا مسلم بالنظر الى نفقة الزوجة  
فانها لا تسقط بمضي المدة بعد فرضها وأما بالنظر الى نفقة الصغير فهو مبني على ما مر قبل صفحة  
عن الزيلعي من انه كالزوجة وقد علمت ما فيه (سئل) في رجل حبس بدين شرعي عليه ويرزعه انه  
لا يلزمه الاتفاق على زوجته لكونه محبوسا فهل يلزمه نفقتها ولا عبرة برزعه (الجواب) نعم  
والمسئلة في الجرم مفصلة وفي شرح التنوير وغيرهما من المعبرات (سئل) في رجل تزوج امرأة  
ودخل بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بتوافقهما ثم نقلها الدار واتفقا على  
الاكل توينا من غير تقدير فهل يبطل الفرض السابق لرضاها بذلك (الجواب) نعم كما في العلائي  
والبحر والنهر وسئل قارئ الهداية اذا طلبت تقدير النفقة لها ولا ولادها دراها هل لها ذلك أجاب  
لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على الغنى خبز حنطة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها  
والمستوسط خبز ودهن وعلى الفقير خبز وجوز واخل الا أن يعلم القاضي انه يضارها في ذلك فيفرض  
عليه شيئا واذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل أيضا فيما لو قرر لها مبلغا من  
النقود في نظير كسوتها عليه وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوتها قاشا فأجاب لها ذلك  
وتطلب كفايتها وان حكم بها الحاكم لكن للمستقبل وتستحق قاشا يناسبها وسئل أيضا اذا  
ادعت عليه بكساوى ماضية فاعترف الزوج بها وأنها باقية في ذمته فهل يؤخذ باقراره وهل يلزم  
القاضي أن يستفهم منه هل لزم ذلك بقضاء أو تراض منكها فأجاب الكسوة الماضية انما  
تقرر في الذمة بقضاء أو تراض فاذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسره القاضي لكن ينبغي  
للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء  
أو تراض وسئل أيضا فمن ادعت عليه بكسوتها الماضية فذكر انه قرر لها كل سنة كذا وكذا  
فأنكرت الرضا به هذا فهل يلزم الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة  
الماضية اذا سبق قضاء بهما أو تراض من الزوجين فاذا قالت لم أرض بما قررت به فقد ردت اقراره  
لانها قد لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل أيضا اذا قالت المطلقة انها حامل وأنكر المطلق  
فشهدت القوايل بالجل او أنها في شهر أو ثلاثة فهل ينبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت  
انها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت أظن أنني  
حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض وان طالت المدة اه  
(سئل) فيما اذا كان على زيد ديون لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلي فهل  
يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور عن نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم كتبه الفقير  
عماد الدين الجواب كما به عم الوالد أجاب (سئل) في رجل مديون له تيمارتني غلاته بنفقته ونفقة  
عيله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لدينه (الجواب) لصاحب الدين مطالبته  
بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شيء من كسبه عن قومه وله بنت بالغة فقيرة طلبت



منه مسكالها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسرة على الاب كالصغيرة  
 كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما (سئل) في رجل له ابن صغير يريد أن يتفق عليه بقدر  
 ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتأني حاضنته الا الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم  
 (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدنانير كما في الاختيار لكن في البحر عن المحيط ثم المحتجب  
 ان شاء القاضي فرضها اصنافاً وقومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار (سئل) في  
 رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار منها بلا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال وتريد الزوجة  
 أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد  
 تحليفها أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها وبعد تحليفها  
 واقامت بينة على التكاح ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب) نعم رجل  
 ذهب الى القرية وتركها في البلد فلم يقاضى أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة  
 سفر اه قنية (أقول) ومثله في القهستان وفيه أيضاً ينبغي أن تفرض نفقة عرس  
 المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تقييد الغيبة  
 بكونها مدة سفر ثم قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونه يسهل احضاره ومراجعته اه  
 وكذا نقله الخیر الرملی فی حاشيته عن التتارخانية وكتب في حاشيته على المنع عند قوله وقال زفر  
 يقضى بها أي بالنفقة على الغائب وعمل القضاة اليوم على هذا فيفتي به مانصه (أقول) سئلت عن  
 رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا يتفق عليها  
 فافرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض ويطلب بما  
 فرض أم لا فأجبت بأنه لا يصح لان جواب زفر انما هو في الغائب وانما استحسنة المشايخ وافتوا  
 به للحاجة أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمائنا بجواز الفرض عليه من غير  
 حضوره وهو مقيم ببلده حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه  
 راجعون اه (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب غائب في بلدة بعيدة طلبت من القاضي أن  
 يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال في الخيرية شرط وجوب  
 نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح على غائب ولو معينا  
 فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء اه  
 (سئل) في امرأة لها جارية مملوكة تتخذها وتكلف زوجها الفقير الاتفاق على الجارية فهل ليس  
 لها ذلك (الجواب) نعم وتجب لخادمها المملوك لو كان الزوج موسرا يعني اذا كان خادم يتفرغ  
 لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها هكذا ائقده الزيلعي في شرح الكنز قال وهو ظاهر  
 الرواية فان كان غير مملوك لها لا تستحق النفقة للخادم كالقاضي اذا لم يكن له خادم لا يستحق نفقة  
 الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكنز على غير  
 ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم (سئل) في الزوجة الحرة  
 اذا كانت من بنات الاشراف ولم يأتها زوجها بطعام معها وهو موسر وطلبت منه نفقة خادمتين  
 أو ثلاثة غير مملوكين لها فهل ليس لها مطالبة بالنفقة خادمتين أو واحد مملوك لها ان كان لها ذلك  
 (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوحة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم ونفقة  
 الخادم لبنات الاشراف وفي العناية للزوج أن يستخدم خادمتها فاذا أبت الخدمة فلا نفقة  
 خزانة الروايات (أقول) قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد لها

مطلب له أن يأتي ولده بكفايته  
 وان كفته الحاضنة الدراهم

مطلب يفرض القاضي  
 النفقة لزوجة الغائب  
 ويأمرها بالاستدانة

مطلب في تقدير مدة الغيبة

مطلب لا يصح فرض النفقة  
 عليه مع امكان حضوره

مطلب لا تفرض النفقة  
 على الاخ الغائب

مطلب تجب النفقة لخادمها  
 المملوك لو كان الزوج موسرا

مطلب ليس لها الا نفقة  
 خادم واحد مملوك لها



وهذا عندهما وقال أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخاقل أن المذهب الاقتصار على واحد  
مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والذخيرة لو كان له أولاد لا يكفيهم  
خادم واحد فرض عليه لخادمين أو أكثر مقدار ما يكفيهم اتفاقا اهـ (سئل) فيما اذا امتنع  
من السكنى مع جارية زوجته فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كما سرح به في البحر لانه  
يحتاج الى الاستخدام فلا يستغنى عنها (سئل) في ذمى له أولاد أخ أيتام لا مال لهم ولهم أم مسلمة  
تكلف عنهم المذكور بالاتفاق عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا تجب النفقة مع  
الاختلاف ديننا الا للزوجة والاصول والفروع الذين (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترغم  
أن لها نفقة العدة في تركته فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار لا تجب النفقة  
بأنواعها المعتدة موت مطلقا ولو حاملا الا اذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلها النفقة من  
كل المال جوهره اهـ (سئل) في رجل مات عن أم ولده الحامل منه وخلف تركته هل تفرض  
لها النفقة في تركته (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما أفتى بذلك ابن نجيم (سئل)  
فيما اذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيرا فقيرا وله أب فهل يستدين الأب لنفقة أم يرجع  
بذلك على الابن اذا أيسر (الجواب) نعم قال في الخاتمة واذا كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب  
على الأب نفقة امرأة ولده ويستدين الأب لنفقتها ثم يرجع بذلك على الابن اذا أيسر اهـ (أقول)  
قال الخبير الرملي في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن  
زوجته هل تجب على أبيه نفقتها (الجواب) لا تجب كما سرح به في الخلاصة ونوعر بالاستدانة  
والرجوع عليه اذا حضر (أقول) هذا موافق لما في متن الملتقى ومتن اذ تارة من أن نفقة زوجة  
الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زنا اهـ فان مفهومه انه اذا كان صغيرا غنيا أو كبيرا غنيا  
زمن لا تجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا تجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالأولى ولا  
يخفى أن ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمن أو كان غنيا فلا تجب نفقته على أبيه فكذلك  
نفقة زوجته على أنه في باب المهر صرح في متن التلويح بأن الصغير الفقير اذا زوجته أمه امرأة  
لا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه كافي النفقة قال شارحه العلائي فانه لا يوافقها الا اذا ضمن اهـ  
وهذا قول آخر مقابل لما مر عن الملتقى والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى المبسوط  
فهذا في الفقير الصغير الواجب نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتمة  
وليس على الأب نفقة زوجة الابن وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الأب على  
نفقة زوجة ابنه وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الأب اذا كان الأب مريضاً وبه زمانة يحتاج  
الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة  
يجبر الأب على نفقة خادمه اهـ قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة  
امرأة الأب أو جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالأب علة وأن القول بالوجوب طلبة ما هو رواية عن  
أبي يوسف اهـ وأنت خير بانه اذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضا عدم وجوب  
نفقة امرأة الابن على أبيه بالأولى لان خدمة الأب واجبة على الابن درن العكس فاذا لم تجب  
نفقة خادمة الأب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا علمت ذلك ظهرك ضعف ما في  
المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقعات قدرى أقننى من أنه يجبر الأب على نفقة امرأة ابنه  
الغائب الخ اذ لا شبهة انه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها من تونا وشروحات فساوى ولذا لم يعول  
عليه المؤلف هنا بل أفتى بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعاً لعدة المتأخرين الشيخ خير الدين

مطلب له أولاد لا يكفيهم  
خادم واحد فرض عليه  
لخادمين أو أكثر  
مطلب ليس لها الامتناع  
من السكنى مع جاريته  
مطلب لا نفقة على الذمى  
لاولاد أخيه المسلمين  
مطلب لا نفقة لمعتدة الموت  
مطلب مات عن أم ولده  
الحامل منه لها النفقة في  
تركته حتى تضع  
مطلب في نفقة زوجة الصغير  
الفقير  
مطلب في نفقة زوجة  
الغائب على أبيه



والشيخ اسمعيل الحائك اللهم الا أن يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجبره القاضي على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنه الغائب يرجع به عليه اذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخانية من أن الاب يستدين لنفقة زوجة ابنه الصغير الفقير ليرجع عليه اذا أسرف ليتأمل (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابوين في نفقته بجر (سئل) في امرأة مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم قال في التتارخانية اذا كانت المرأة رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلا يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما اتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انقروى (سئل) في حرة مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لا شغل لها غير خدمتها بالفعل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها ثم أبت التزوج به وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم ويريد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقاً وان أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا رجوع مطلقاً اه بجر عن العمادية وغيره وأفنى بذلك الخبر الرملی (سئل) في أيتام فقراء لهم ابن عم عصبة فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم لانه ليس بمحرم وان كان وارثاً وشرط النفقة أن يكون محرماً كما مر (سئل) في مريضة اتقلت الى دار أبويها وطلب زوجها نقلها الى مسكنه الشرعي فامتنعت مع امكان ذلك فهل لا يلزمه نفقتها والحالة هذه (الجواب) نعم مرضت في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت أبيها قالوا ان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمحفة أو نحوها فلم تنتقل فلا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة بجر (سئل) في رجل فرض على نفسه لطفله كل يوم كذا وأذن لام الطفل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرفت على ابنها في مدة معلومة ومات الاب عن تركته وتريد الام الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك (الجواب) نعم وأفنى بذلك الخبر الرملی قائلاً وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر ومترطيره (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب لهم جدة لام موسرة وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدتهم المزبورة (الجواب) نعم ولو استويا في المحرمية كم وخال ربح الوارث للحال ما لم يكن معسراً فيجعل كالميت شرح التنوير والجدة هنا وارثة للحال فالنفقة عليها (سئل) في معسر ذي عيال عاجز عن الكسب له ابنا بنت موسران هل تلزمهما نفقته (الجواب) نعم ونجب على موسر يسار الفطرة النفقة لاصوله ولو اباء أمه ذخيرة وتماه في شرح التنوير والبحر (سئل) في يتيمة لها مال مخلف عن أبيها تحت يد وصيها أبت أمها الاتفاق عليها الا من مالها المذكور والتزمت جدتها لا يبيها الاتفاق عليها من مال نفسها متبرعة وابقاء مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة فهل تجب الجدة الى ذلك (الجواب) نعم وفي المنية تزوجت أم صغيرة في أبوه وأرادت تربيتها بالنفقة مقدرة وأراد وصيه تربيتها بهادفع اليها لاله ابقاء لماله وفي اخاوى تزوجت بأجنبي وأرادت تربيتها بنفقة والزمه ابن العم مجانا ولا حاضنة له فله ذلك اه شرح التنوير للعلائي من الحضنة ومصلحة في المنح (أقول) ظاهر استدلال

مطلب على النقر الكسوب  
أن يدخل أمه في نفقته  
مطلب للمجنونة النفقة  
اذا لم تمنع نفسها من الزوج  
مطلب عليه نفقة زوجته  
المريضة ونفقة خادماتها  
المملوكة لها  
مطلب أنفق على معتدة  
الغير الخ

مطلب لا نفقة على ابن العم  
مطلب مريضة يمكنها النقلة  
الى بيت الزوج وامتنعت  
لا نفقة لها  
مطلب فرض عليه اطفله  
كذا وأذن لامه بالانفاق  
ثم مات ترجع في تركته

مطلب النفقة على الجدة  
لام دون الخالات  
مطلب تجب نفقة العاجز  
على ابنته الموسرين  
مطلب تريد أم اليتيمة  
الاتفاق عليها من مالها  
والجدة تبرع بذلك لها  
ذلك

مطلب تحرير مهم فيمالو  
طلبت الام الاجرة من مال  
الصغير والجدة تربيه مجانا



المؤلف بذلك أن اليتيم في صورة السؤال تدفع للجدّة المتبرعة مع أن الحضانة للام لأنه لم يذكر في  
السؤال أنها ساقطة الحضانة بتزوج ونحوه وفي دفعها للجدّة إبطال لحق الام في الحضانة وقد يقال  
فما نقله عن المنية دليل على دفعه للجدّة المتبرعة ببقاء ماله وبيانه أن الام في مسئلة المنية لما  
تزوجت سقطت حضانتها فصارت بمنزلة الوصي فإذا تبرعت بالنفقة تقدم على الوصي الطالب  
للنفقة بقاء ماله الصغير وان كانت تربيته في حجر زوجها الاجنبي عنه ولا يقال انما قدمت على  
الوصي لابقاء ماله ولكونها أشق عليه من الوصي لاننا نقول العلة ببقاء ماله فقط بدليل مسئلة  
الحاوي فانه مصرح بدفعه لابن العم المنبرع ببقاء ماله وان كانت أمه الطالبة للنفقة أشق فعلم  
أن مصلحة ابقاء ماله مقدمة على مصلحة كونه عند أمه الساقطة الحضانة وإذا تبرعت الام  
الساقطة الحضانة ودفع اليها بقاء ماله مع كونها تربيته في بيت زوجها الاجنبي الذي يتظر اليه  
شزراو يطعمه نزارا فدفعه الى جدته في مسئلتنا أولى لان لها حق الحضانة في الجدة ولها النفقة  
عليه وفي دفعه اليها بقاء ماله والظاهر أن التبرع بأجرة الحضانة كالتيبرع بالنفقة لانها من امان  
قلت بر دعيت ما مر في باب الحضانة عن الخاتمة صغيرة لها أب معسر وعمّة موسرة أرادت  
العمة أن تربي الولد بما لها مجانا ولا تمنعه عن الام والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالأجرة ونفقة  
الولد اختلفوا فيه والصحيح انه يقال للام اما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعه الى العمة  
اه فقد جعل العمة المتبرعة أولى من الام عند اسرار الاب ومنه فهمه كما قال الشرنبلالي  
والخير الراسلي انه لو كان الاب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظرا للصغير اه وهناني  
مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه الأجرة للام نظرا لها في ابقائها عند أمها قياسا على مالو كان  
أبوها موسرا قلت قد علمت مما مر أن النظر لها في ابقاء ماله المحتاجة اليه في صغرها وكبرها  
أولى من النظر لها في ابقائها عند أمها بخلاف ما اذا كان أبوها موسرا فانه يؤمر بدفع الأجرة  
من ماله فان فيه نظرا لها بلا ضرر عليها والحاصل انه قياس مع التماثل فان المقيس عليه  
لا ضرر فيه للصغيرة أصلا بخلاف المقيس فانه وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة  
أخرى وبهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغيرة توفيت أسد وتركته  
ملاولة أب معسر وجدّة لام وجدّة لاب متزوجة بجد الصغير وأرادت أم أمه تربيته بأجر  
من ماله وأم أمه ترضى بربيته مجانا وقد كنت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة تسميها الابانة عن  
أخذ الأجرة على الحضانة وملت فيها الى الجواب بدفعه للجدّة المتبرعة لما ذكرته آنفا وهو  
ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر  
وتخشي زوجته أن لا يتفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفيلا بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي الى  
ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وقد أفتى بمثلها الخير الراسلي (أقول) وأطلتة فشمّل  
صحّة الكفالة بها ولو لم تكن مفروضة وبه صرح في البحر عن الذخيرة ويأني عماسه قريبا  
(سئل) في حاصنة لابنها تريد الدعوى على جد الاب بنفقة ماضية مذكرونها عليه للابن  
وحبسه بذلك وهو فقير فهل لا يجبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر  
شهر او دفع لزوجه نفقة شهر وتكلفه الى أن يأتي لها بكفيل يمسكها الى اياه فهل لا يلزمه  
ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة للزوجة بعد فرنها هل تكون صحيحة  
(الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو الرضاى على معين لا تصح وبه بعد أحدهما  
تصح كما في الذخيرة بحر تحت قوله ولا تجب نفقة مضت الاب الرضا والقبضاء (أقول)

مطلب لها أب معسر وعمّة  
موسرة الخ

مطلب حادثة الفتوى في  
زماننا

مطلب للزوجة طاب  
الكفيل بنفقة شهر اذا  
أراد الزوج السفر  
مطلب لا يجبس الجد  
الفقير بنفقة الصغير  
الماضية

مطلب دفع لها نفقة شهر  
وتريد منه كفيلا الى اياه  
لا يلزمه ذلك

مطلب مهم لا تصح كفالة  
نفقة الزوجة قبل الفرض  
أو الرضاى



هذا في غير مسألة الكفالة لمريد السفر أما فيها فتصح مطلقا كما قدمناه آتعا عن الذخيرة  
ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفقاً بالزوجة كما قالوه فلذا لم يشترط  
في صحتهما الفرض كما أشار إليه الخبير الرملي في حاشية البحر لكن نقل عن التتارخانية عن كتاب  
الاقضية رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل إلا أن يسمى لكل شهر شيئاً  
ومعناه أن الزوج مع المرأة يصطالحان على شيء بمقدار نفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فينشد ويجوز  
الضمنان ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرملي وتقدم انه لو كفل بالنفقة كل  
شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أي يوسف يقع على الابدوعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن  
الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنة ونفقة إلا أن يضمن واطلق قطاؤه جواز الضمان مطلقا إلا أن  
يحمل على المقيد وحمله عليه متعين توفيقا بين كلامهم اه أي فيحتمل كلام من أطلق صحة  
الكفالة بها على ما اذا كانت بعد الفرض أو الزاخي وقد يقال ان مسألة مريد السفر كذلك  
وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على شيء متعين توفيقا بين  
كلامهم أيضا فليستأمل (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة مطبقة الوطء فهل تجب نفقتها على  
زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة لصغيرة لاتصلح للجماع وان في بيت الزوج وان  
كانت تصلح للموانسة لا غيراختلفوا فيه وان ظن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترزم لا يلزم  
والانترام باطل وان كان الزوج صغيرا أو مريضا لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يؤاخذ بها بلا  
ضمان اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضي لولديه الصغيرين نفقة فوق القدر المعروف  
وفوق ما يكفيهما ما بكثير ثم ظهر أمره للقاضي وأخبره جماعة بفقره فخط عنه جانبا وأبقى قدر  
ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحا (الجواب) نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح  
أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير المقدرين وان كانت لا تدخل  
طرح عنه وان كان المصالح عليه أقل بأن كان لا يكفيهم يزداد الى مقدار كفايتهم بجر (سئل)  
في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يتييم غني فهل يؤمر الوصي بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب)  
نعم والمسئلة في البحر والنهر تحت قوله ولقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث  
(سئل) في مطلقة مضت عدتها واولها ابن رضيع تطلب من أبيه على ارضاعه أجرة زائدة  
والاجنبية ترضعه مجاناً فهل تكون الاجنبية أولى فترضعه عنده أمه (الجواب) نعم (سئل)  
في امرأة امتنعت من الخبز والطعن وهي ممن لا يتخدم لعله بها فهل على زوجها أن ياتئها بطعام  
مهيأ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أبت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك ويستاجر  
الاب من ترضعه عندها (الجواب) نعم ولا تجبر الام لترضع ولدها يعني قضاء وان لم يهاديانه لانه  
كالنفقة وهي على الاب واطلاقه يعم ما اذا لم يكن للاب ولا للصغير مال وذكر الخصاص انها في  
هذه الحالة تجبر قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الحاشية تجبر في هذه الحالة عند الكل وما اذا لم  
يجد من ترضعه أو وجد إلا أن الولد لا يأخذ ثدي غيرها لانه يتغذى بالدهن وغيره من المائعات  
لكن الاصح انها تجبر أيضا وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الا صوب لان قصر الصبي الذي لم  
يستأنس الطعام على الدهن والشراب سبب لمرضه وموته ويستأجر الاب من ترضعه عندها لان  
الحضانة والنفقة عليه نهر وفي شرح التنوير للعسلائي ولا تجبر من لها الحضانة عابها الا اذا  
تعينت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال (سئل) في حاضنة لابنها  
تسكفت بنفقة مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يداخرته فهل تكون نفقته في ماله

مطلب تجب النفقة لصغيرة

مطبقة الوطء

مطلب فرض عليه فوق

القدر المعروف يحط عنه

منه

مطلب تجب النفقة في مال

الصبي لعمة الفقيرة

العاجزة

مطلب المتبرعة بالارضاع

عن الام أولى من الام

مطلب عليه أن ياتئها بطعام

مهيأ حيث كانت ممن لا يتخدم

مطلب فيما اذا امتنعت

الام عن ارضاع ابنها

مطلب فيما اذا تسكفت

بنفقة ابنها



(الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الشلبي في امرأة فقيرة لها زوج غني طلقها وبانت منه  
 بانقضاء عدتها ولها من بنت صغيرة فأرادت السفر بها فنعها حتى تتكفل بينها مادامت  
 مسافرة فتكفلتها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا وإذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع  
 الضرر أجاب الذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم أذ هو التزام مالي يلزم وإنما صححه مشايخنا  
 فيما إذا خالها أو طلقها لأنه حينئذ وقع بدلا عن تخليصها نفسها ولها أن ترفع أمرها للعالم  
 فيما أمرها بالاستدانة لنفقة الصغيرة المذكورة لترجع بنظر ذلك على أبيها أه مخلصا وصرا  
 قريبا عن البرازية قوله ولو ظن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل ومثله  
 في الخيرية من النفقة (سئل) فيما إذا تعهد زيد بأن يتفق على ولدي بنته الصغيرين ولهما أب  
 حاضر موسر ويريد زيد الآن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك (الجواب) نعم لما مر آنفا  
 (سئل) في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب معسر غاب وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله  
 أخوان موسران حاضران هل يؤمران بالانفاق على الصغار ليرجعوا على أبيهم إذا أيسر  
 (الجواب) نعم في الذخيرة إذا كان الأب معسرا والام موسرة تؤمر أن تتفق من مالها على الولد  
 فيكون ديناً ترجع به عليه إذا أيسر لأن نفقة الصغير على الأب وإن كان معسرا كنفقة نفسه  
 فكاتب الأم قاضية حقا واجبا عليه بأمر القاضي فترجع عليه إذا أيسر ثم جعل الأم أولى  
 بالتحمل من سائر الأقارب بحر ونقل الموائع عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادي قال  
 ويفهم مما في الذخيرة أنها إن كانت فقيرة تستدين من الأقرب فالأقرب من أهل الأب فإن لم  
 يوجد فن قرابته أو يكون ذلك ديناً يرجع به على الأب إن كان معسرا ويقاس عليه الغائب أه  
 وفي البرازية وإذا لم يكن للصغير ولا لأمه مال قامر الحاكم الأم بالاستدانة على الصغير ليرجع عليه  
 بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع أه (أقول) مرأول باب النفقة أن الأصل أنه إذا اجتمع لمن يجب له  
 النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر إلى المعسر إن كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعدوم الخ  
 ومقتضى هذا الأصل أن يجب النفقة على الأم الموسرة بل الرجوع وكذا يجب على الأخوين  
 الموسرين في مسئلتنا وإذا قال في الذخيرة قال في الكتاب الجدة تنزله الأب في استحقاق النفقة  
 عليه إذا كان الأب ميتا أو كان الأب حيا إلا أنه فقير لأن الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة  
 على الموشر أه وصرح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من أنه  
 لا تفرض النفقة على الجد وإنما يؤمر بالانفاق ويكون ديناً على الأب المعسر ثم قال وإن كان  
 الأب زمنا قضى بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الأب في هذه الحالة  
 على الجد فكذلك نفقة الصغار أه وحاصلها إن الأب إذا كان فقيرا غير زمن يجب نفقة الأولاد  
 على الجد الموسر خلافا للقدوري وإن كان الأب فقيرا زمنا قضى على الجد انفاقا أو ناهي التعليل  
 الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الأب زمنا بل يكفي مجرد فقيره وهذا  
 مخالف لما مر ولا تطلق المتون قولهم لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد وأقول إن نفقة نفقة  
 الأولاد الصغار والأبناث المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا نفقة له بشقيره أه وهذا  
 الأشكال قوى جدا يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لأشكاله  
 حيث نقل كلاما طويلا عن الذخيرة من جملة ما مر نقله عن ثم قال بعده وحاصلها أن الوجوب  
 على الأب المعسر إنما هو إذا أنفقت الأم الموسرة والأب كالميت والوجوب على غيره لو كان  
 ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من إصلاح المتون وإسروح كما لا يخفى أه

مطلب إذا تعهد بالانفاق  
 على ولدي بنته له الرجوع  
 مطلب غاب الأب وله أخوان  
 موسران يؤمران بالانفاق  
 على أولاده

مطلب الأم أولى بتحمل  
 النفقة من سائر الأقارب

مطلب لا يصح أمر الأم  
 بالاستدانة لترجع على الصغير  
 بعد بلوغه

مطلب تحرير مهم في قولهم  
 يلحق الفقير بالميت وقولهم  
 يرجع الأم الموسرة على  
 الأب المعسر

مطلب في قول البحر لا بد من  
 إصلاح المتون والشروح



كلام البحر يعني أن قول المتون والشروح لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان الأب موسراً أو كان معسراً وكان للأولاد أم وسرة فإن النفقة على الأب وانما تؤمر الأم بالاتفاق عليهم ديناً عليه وأما إذا كان الأب معسراً ولم توجد في المسئلة أم وسرة بأن وجد فيها الجداً الموسراً مثلاً فإن النفقة حينئذ تجب على الجداً بل الرجوع على الأب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الأب الفقير بالميت في هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير الأب مع وجوده وهو وارد على إطلاق المتون والشروح فلا بد من إصلاحها وذلك بتقيدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل ما في المتون على ما إذا كان الأب موسراً لكن ما قدمناه عن النائية صريح في التعميم وأجاب الخیر الرملي بقوله لا حاجة لإصلاحها لأنها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اهـ والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري من أنها لا تفرض على الجداً وانما يؤمر به الرجوع به على الأب إذا أيسر وحاصله أنه لا فرق بين الأم الموسرة وغيرها كالجداً مثلاً في أن النفقة انما تجب على الأب الفقير ولكن تؤمر الأم أو غيرها بالاتفاق على الأولاد لتكون ديناً على الأب فكلام المتون والشروح ما شئ على رواية القدوري بعدم جعل الأب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الأب غير زمن اذ لو كان زمناً تجب نفقة الأولاد على الجداً اتفاقاً لان نفقة الأب نفسه واجبة حينئذ على الجداً كما مر فهذه المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين وإذا علمت ما قدرناه ظهر لك أن قولهم في الاصل المار إذا كان المعسر يحوز كل الميراث يجعل كالمعدوم ليس على إطلاقه أيضاً بل هو مقيد بما سوى الأب الغير الزمن لما علمت من أن الأب إذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح \* فاعتنم هذا التحرير الفريد الذي يفوق الدر المنضيد

(سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله أو لاد قاسرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان عصيان موسران فهل تكون نفقتهم على العمين (الجواب) نعم (أقول) أي بل الرجوع على الأب إذا أيسر لانه هنا فقير زمن فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمته مما حررناه آنفاً (سئل) في يقيم ذى مال وبسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم واتفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اشباه من أحكام الصبيان (سئل) في ذمية أسلمت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لأمه وعلى الأب نفقته (الجواب) نعم ولا تجب مع اختلاف الدين الأب بالزوجية والولد فثقل الأبوين والجداد والجدات والولد وولد الولد بجره (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها أولاد ذكور وإناث موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى بشملها وفي الخلاصة وبه يفتى وفي الفتح وهو الحق بجره (سئل) في يتيمة في حجر أمها إياها هم فاشترت الأم لليتيمة ما لا بد لها منه بثمن مثله فهل لها ذلك (الجواب) نعم الأم والاخ وسائر المحارم لا يملكون الاتفاق على الصغار من مالهم إلا بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد أنه استحسن في ما لا بد للصغير منه دفعاً للفساد واختار أنه إذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاماً ان دراهم يملك ان كان في حجره والاولان

١. طلب نفقة اولاد المجنون على عيهم
٢. مطلب نفق من مال الصبي على أمه الفقيرة
٣. مطلب نفقة ابن المسئلة على أبيه الذي
٤. طلب نفقة الأم على اولادها بالسوية
٥. طلب فيما اذا اشترت الأم اليتيمة ما لا بد لها منه بثمن المثل



كان يحتاج الى بيعه لايملك البيع والاتفاق الا أن يجعله الحاكم وصيا برأية ١ (سئل) في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لاب موسر وأتم وصي عليهم تكلف الأخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من ثمنها وتمنع الام من تكليف الأخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرملي ٢ (أقول) وعبرة البحر عند قول السكندر واطفله الفقير وان كان للصغير عقارا وأردية أو ثياب واحتج الى النفقة كان للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء اه وعبرة الخير الرملي ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة الفتوى اذا أمر القاضي أمهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصته من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أولا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم من ثمنها والسكنى من النفقة واذا فرغ وجبت عليها اه وكتبت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرملي المذكورة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار الخ اذا كان الصغير لا يحتاج اليه اما اذا كان محتاجا للسكنى عقاره وليس ثيابه وأردية لافائدة في بيع ذلك لانه لو باعها الاب احتاج الى شراء غيرها وانظر ما ياتي عند قوله ولفقير محرم حيث قال في البحر هناك واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقيل هو الذي تحل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريبه الموسر فيه اخنلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختا لا يؤمر الأخ بالاتفاق عليها وكذا لو كانت بنتا أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث تحل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الخاتمة معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الأخ على نفقتها وقال الخصاص يجبر وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وذلك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري من ثمنها خسيصة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية التي قال انها الصواب بان يبيع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالمثل المشترك اه و يقتضى هذا التعليل انها لا تباع وان كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فاعنم هذا الكلام والسلام ٣ (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء بكار من غيرهما كنون معها في مسكنه بلاذنه ويريد منعهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا تجب اهما السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع و أمه وأمه ولده وأهلها ولولو له من غيره علائق على التنوير ٤ (سئل) في بكر بالعة لا مال اهلها ولا كسب ولها اب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة دون امها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغة والابن بالغار منا أو أعمى على الاب خاصة به يفتى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها كارتبه ملتقى ٥ (سئل) في المرأة اذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسال له النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك (الجواب) نعم ٦ (سئل) في رجل فتي زمن له أخ موسر فهل تجب نفقته على أخيه الموسر (الجواب) نعم ٧ (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بمهر

- ١ مطلب في أيتام لهم دار وأخ موسر
- ٢ مطلب تحريرهم فيما اذا كان للفقير دارا أو متعة هل تجب نفقته قبل بيعها ام لا
- ٣ مطلب له منع أولاده من غيره من السكنى في مسكنه
- ٤ مطلب نفقة الولد على الاب دون الام
- ٥ مطلب منعه من الدخول الى منزلها قبل أن تسال له النفقة فهي ناشرة
- ٦ مطلب نفقة الزمن على أخيه الموسر
- ٧ مطلب للزوجة النفقة قبل الزفاف



معلوم دفعه لها ثم امتنع من الدخول بها والاتفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفقة  
 وإذا طلبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلاً ثم طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها  
 طلب النفقة من الزوج قبل الرقاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالرقاف لعدم  
 وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق بزانية ١ (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة  
 عما لها ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن ابن موسر فهل تلزمه نفقتها  
 (الجواب) نعم ٢ (سئل) في رجل دفع اطلقته دراهم لتنفقها على بنتها منه الصغيرة فتزوجت  
 بأجنبي بعدما أنفقت البعض وانتقلت حضنة الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من  
 الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم ٣ (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز وللغائب قدر  
 استحقاق في وقف أهلي تحت يد ناظر الوقف المقرب به وبالأبوة وطلب الأب فرض نفقته من القاضي  
 في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة  
 الأولاد ٤ (سئل) في حاضنة لبنتها اليتيمة طلبت من جد البنت لا يها نفقة للبنت وأجرة لحضانتها  
 من مال البنت الذي تحت يده فهل تجب إلى ذلك (الجواب) نعم ٥ (سئل) في امرأة وصى على  
 أيتامها أذنت لزوجه بأن تنفق عليهم ويرجع بنظر ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فانفق مبلغاً  
 معلوماً ويريد الرجوع بنظيره كما ذكر فهل له ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

\* (باب ثبوت النسب) \*

٦ (سئل) في رجل تزوج حبلى من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت ولداً لقل من ستة أشهر من حين  
 تزوجها وادعت أنها حبلى منه وأن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لاتصدق في حقه ولا يثبت  
 النسب منه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وصح نكاح حبلى من زنا لا حبلى من غيره اه  
 وفي فتاوى ابن نجيم من باب التعزير ان جاءت به لسته أشهر فاكثرت نيت منه والافلا الا أن  
 يدعمه ولم يقر أنه من الزنا وفي التسوير قال ان نكحت فافهى طالق فسكعها فولدت لنصف حول  
 منذ نكحها لزمه نسبه احتياطاً اه ٧ (سئل) في الزاني اذا أراد أن ينكح من نيته الحبلى منه هل  
 يصح (الجواب) نعم ويجل له وطؤها والولد له وتلزمه النفقة (اقول) ليس هذا على اطلاقه بل هو  
 فيما اذا ولدت لسته أشهر فاكثرت كما يعلم مما قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الحبلى رجل زنى  
 بأمرأة فحملت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالكاح جائز فان جاءت فولد بعد  
 النكاح لسته أشهر فصاعداً يثبت النسب منه لانه جاء به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان  
 جاءت به لقل فلا اه ٨ (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها به بلا وجه شرعى وحملت منه  
 وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولد جارية احد أبويه أو جده  
 أو امرأته وقال ظننت حملها إلى فلا حد للشبهة ولا نسب الا أن يصدق فيه ما وان ملكه يوم اعتق  
 عليه من شرح السور للعلائي من آخر باب الاستيلاد وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضاً فيمن وطئ  
 جارية امرأته ٩ (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعى ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة  
 ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتلزمه نفقته (الجواب) نعم ١٠ (سئل)  
 فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطؤها والحال أن السيد لم يدع الولد  
 ولا أقتر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم ١١ (سئل) في المعتدة عن طلاق بائن اذا  
 تزوجت بآخر في العدة ثم ولدت ولداً ما بعد ذلك لقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل

- ١ مطلب لها ابن فقير وابن ابن  
 موسر تجب النفقة عليه
- ٢ مطلب أنفقت على بنتها  
 بعض الدراهم ثم تزوجت  
 فله مطالبتها بما بقي
- ٣ مطلب له استحقاق في وقف  
 تقرر فيه نفقة أبيه
- ٤ مطلب لها طلب النفقة  
 واجرة الحضنة من مال  
 الصغيرة
- ٥ مطلب اذنت لزوجه بأن  
 تنفق على أيتامها يرجع في  
 مالهم

\* (باب ثبوت النسب) \*

- ٦ مطلب تزوج حبلى من زنا  
 فجاءت به لقل من ستة أشهر  
 لا يثبت النسب
- ٧ مطلب يصح تزوج من نيته  
 الحبلى منه ويثبت النسب  
 ان ولدت لسته أشهر فاكثرت
- ٨ مطلب وطئ جارية أبيه  
 فولدت منه لا يثبت نسبه
- ٩ مطلب تزوج امرأة فولدت  
 بعد ستة أشهر يثبت نسبه منه
- ١٠ مطلب لاتصدق القنة  
 بمجرد قولها الولد من سيدي
- ١١ مطلب تزوجها فولدت  
 لقل من ستة أشهر فالكاح  
 فاسد ولا يثبت النسب منه



يكون الولد للاول لفساد النكاح الثاني وللزوج الثاني أن يجدد العقد عليهم ابرضاها (الجواب)  
نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من  
سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وان  
ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لستة أشهر من وقت  
نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا خاتمة من فصل النسب ١ (سئل) في رجل وطئ جارية أمه  
فحبلت منه وأقرب بأن الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم  
مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم ونقلها مامتر والله تعالى أعلم

\* (كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والايق).

٢ (سئل) في رجل قال لملوكه الا صغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلا  
نية بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية  
وكذا هذه أمي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح أن يكون ابنه أو أباً أو أما ٣ (سئل) في رجل قال  
لرقيقه أنت مدبر فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال  
ويسعى في تلمسه ان لم يترك غيره وولد وارث لم يجز التدبير وان أجاز عتق كـله ويسعى في كـله  
لو مدني أو يستخدم المدبر ويستاجر والمولى أحق بكسبه وارثه ٤ (سئل) في رجل دبر جاريته في  
صحته ثم مات عن تركه فخرج الجارية من ثلثها ويريد بعض ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب)  
عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في حكم الوصية لكونه تبرعاً  
مضافاً الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث ٥ (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره فترجى الابن  
المذكور حرته بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فهل هم أحرار (الجواب) نعم قال في السراج  
وولد الحرته من العبد حر لانه تبع لها ٦ (سئل) في عبد مشترك بين صبي وكبير أعتق الكبير  
حصته فكيف حكم حصة الصغير (الجواب) قال في البحر وان أعتق نصيبه فليس يكره أن يحرر  
أو يستسعى والولاء لهما أو يضمن لو موسر أو يرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد ورقتين  
وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد بمن يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبياً ينتظر  
بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فان كان له أحد هما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى  
أو كاتب لانه ضمان نقل الملك فصار كالبيع واختيار السعاية كالكتابة وللولى ولاية بيع مال  
الصبي وكتابة عبد وللقاضي أن ينصب وصياً لاختيار أحد هما وليس له ما اختار الا اتفاق  
والتدبير والمجنون كالصبي كما في البدائع اهـ ٧ (سئل) في أم ولدت مولاهما هل تعتق بموته من  
كل ماله ولا تسعى ادينه (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشباه ٨ (سئل) في الامه  
اذا ولدت من سيدها سقطا ظهر بعض خلقه فهل تصير به أم ولد ولا يجوز له بيعها (الجواب)  
نعم ونقل الاولى من التنوير في الحيض والثانية منه في الاستيلاء ٩ (سئل) في مدقة مات  
سيدها عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه العصبي فهل ينتقل ولاؤها لابن العم العصبية  
(الجواب) نعم والمسئلة في الولاء من المتون ١٠ (سئل) فيما اذا أبق عبد زيد فأخذه عمرو وأشهد  
أنه أخذه ليرد لملولاه ثم أبق من يده بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم والمسئلة  
في التنوير وشرحه ١١ (سئل) في امرأة مرضت جارينها فقالت لجيرانها ان ماتت هذه الجارية  
من مرضها المربور فهي حرة ثم برتت من مرضها المزبور وترغم انها عتقت بذلك فهل لا تعتق

١ مطلب استولد جارية أمه  
وأقرب به وصدقته في احلالها  
له وفي نسبه يثبت نسبه منه  
\* (كتاب العتق والاستيلاء  
والتدبير والولاء والايق) \*  
٢ مطلب قال لملوكه هذا ابني  
عتق عليه  
٣ مطلب في حكم المدبر  
٤ مطلب المدبرة تعتق بموت  
سيدها من ثلثه  
٥ مطلب ولد الحرته من العبد  
حر  
٦ مطلب فيما لو أعتق شريك  
الصبي حصته من العبد  
٧ مطلب تعتق ام الولد بموت  
سيدها من كل ماله  
٨ مطلب اسقطت سقطا ظهر  
بعض خلقه تصير به ام ولد  
٩ مطلب ينتقل الولاء لابن عم  
المعتق دون بنته وأخته  
١٠ مطلب أخذ الا بقر ليرده  
وأشهد ثم أبق منه لا يضمنه  
١١ مطلب العتق المعلق لا  
يقع الا اذا وجد شرطه

(الجواب)



(الجواب) نعم وان أضافه الى ماله أو شرط صح أي ان أضاف العتق الى ملك بأن قال ان ملكك قامت حر أو الى شرط كقوله لعبدك ان دخلت الدار فانت حر فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بجزء (سئل) في رجل زوج أمته من عبده الجاريتين في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم (سئل) في الاب هل يملك اعتناق جارية ابنة الصغرى ولا (الجواب) قال في المبسوط لا يملك الوصي اعتناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتناق اضرار محض للصغير (قلت) وكونه على مال ليس الاجعل منه للعبد مديونا بعد العتق و يبعه من نفسه اعتناق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصياء من فصل الاعتناق (سئل) في مملوك اشتراه زيد من سيده بثمن معلوم قبضه وتسلم المشتري المملوك وذهب به متقادا للرق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المملوك أنه حر الاصل وأقام بينة عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بينته ويقضى بموجبها (الجواب) نعم حيث انقاد للرق لا يقبل قوله الا ببرهان شرعي كما صرح بذلك في البرازية وغيرها (سئل) في رجل أعتق عبده في صحته منجز الذي بينه شرعية ثم مات عن ورثة زاعمين أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صكبا بالعتق فهل يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل أعتق عبده منجز الذي بينه شرعية والآن يريد بيعه زاعمائه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الايمان والنذور)\*

قدمنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الحلف بالطلاق فلتراجع هناك (سئل) فيما اذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعله وان فعله يكون دينا للكافر ثم فعله فهل عليه كفارة عينا أو لا وهل يكفر بذلك أو لا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى ففیه كفارة عينا اذا فعل المحلوف عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فمبين كما صرح حوايه في كتاب الايمان وأما الكفر فالاصح انه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده انه عينا وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والبحر وغيره وفي التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الائمة السرخسي أن يتظر ان كان الحالف يعتقد أن بمثل هذا اليمين كاذبا ككفر يكفر والا فلا لان الاقدام عليه يكون رضا بالكفر اه وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على انه ان اعتقد الكفر به يكفر والا فلا اه وأفنى بذلك شيخ الاسلام على افندي (سئل) في رجل أشهد عليه انه ان أخذ بثمنه من جدها يكن في ذمته لمطبخ والى البلدة كذا من العروش فهل اذا أخذها من جدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لان النذر لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى بالقاضي بالنذور وان كان صحيحا كما في الحسرية وغيرها (سئل) في ذبي صباغ أشهد على نفسه انه ان صبغ صوفا صبغا أصفر يكن عليه نذر للمجدومين كذا من الدراهم فهل اذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لعدم صحة النذر لمخلوق وشرط النذر أن يكون من مسلم كما في البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من سفيه بمال كما ذكره الزيلعي في الحجر وأما الحرية فليست شرطا فيصح نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق (سئل) في رجل قال ان فعلت كذا فعلى وجه

١ مطلب زوج أمته من عبده  
فالولد رقيق

٢ مطلب لا يملك الاب اعتناق  
جارية ولده الصغير

قوله وكونه على مال الخ  
هكذا في نسخ الاصل وانتظر

ما معناه فانه بحسب الظن  
تركيب مختلف فليست أملا اه

٣ مطلب حيث انقاد للرق  
لا يقبل قوله انه حر الاصل

الا ببرهان شرعي

٤ مطلب يصح العتق وان لم  
يكتب به صك

٥ مطلب يصح اعتناق المديون

٦ مطلب حلف لا يفعله  
كذا وان فعله يكون دينا

للكافر

٧ مطلب قال ان فعلت كذا  
فعلى لمطبخ الوالى كذا

لا يلزمه شيء

٨ مطلب لا تسمع الدعوى  
بالنذور ولا يقضى به القاضي

٩ مطلب لا يصح النذر من  
كافر ولا من غير مكلف ولا

من سفيه بمال

١٠ مطلب اذا علق النذر بما  
لا يريد به تخيير بين الوفاء به

وبين كفارة اليمين



كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل إذا فعله وكان النذر مستوفيا للشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاء المنذور أو كفارة اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقا بشرط لا يريد به فهو مخير بين الوفاء بالمنذور أو كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير وفي الدرر وبه يفتى وفي البرازية وعليه الفتوى لكثرة البلوى وفي الهداية لأن فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيخير ويميل إلى أي الجهتين شاء أي من الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين وهذا التفصيل هو الصحيح اهـ ولا يجبر القاضي على ذلك ١ لأنه لا يدخل تحت الحكم كما سرح به في التنوير وغيره والله أعلم

١ مطلب النذر لا يدخل تحت الحكم

\*(كتاب الشركة)\*

\*(كتاب الشركة)\*

٢ (سئل) في شريكي عنان شرطا الربح والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما للآخر بأن يدفع لعيال الآخر من ماله كل يوم كذا ويعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعيال في مدة معلومة وحصل خسران في أصل المال بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقبل قول المأذون بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال (الجواب) نعم ٣ قال قارئ الهداية القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك والافراز ٤ (سئل) في رجلين زرعاً في أرض وقف ذرة مشتركة بينهما نصفين بقرهما وعملهما حتى استحصد ويريد أحدهما الاختصاص بجميعه متعللاً بكونه ساكناً في القرية ويطعم الضيوف الواردين إليها دون شريكه الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم ٥ (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو لزيد ربهما وهي تحت يده ولعمرو باقيا طلبها عمرو ومن زيد مراراً تكون عنده في نوبته فامتنع ثم كواها بنار بسبب علة بها يغير أذن عمرو فحصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمه ما نقص من قيمة حصته منها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرحمة سئل في فرس مشترك كواها أحد الشركاء لعله بنار يغير أذن من الباقيين وبغير معرفة فأدى ذلك إلى هلاكها هل يضمن ما يخصهم أجاب الشريك أجنبى في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج إلا بآذنه صريحاً أو دلالة خفية انتفى الأذن مطلقاً لكون المعالجة عملاً متفاوت فيه الناس يضمن الشريك ما يخص بقيمة الشركاء يوم التعدي ضمان السراية بطريقه الشرعي اهـ ولا يخالف هذا ما في الدر المختار دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كيمافسكواها الحاضر لا يضمن اهـ ومثله في الحاوى الزاهدي لأن هنا اعتماد على قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً أو دلالة يظهر لك وجه عدم المخالفة ظهوراً شافياً والله تعالى أعلم ٦ (سئل) فيما إذا شارك زيد وعمرو عناناً في مبلغ من الدراهم تسلم زيد بأذن عمرو ليتجر به والربح على قدر المال واتجر به مدة ودفع لعمرو ومنه مقداره معلوماً بحاسبه به إذا تنافسا الشركة ثم جحد عمرو ما أخذ من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها ما مر آتينا ٧ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو غير قابلة القسمة سكنها زيد وحده ولا يرضى عمرو بالسكنى معها فيها وقال أما أن تؤجرني حصتك أو تستأجرني حصتي أو يسكنها كل مناء فزده بحسب حصته مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم ويأمر القاضي زيداً

٢ مطلب الخسران على قدر المال ويقبل قول الشريك بما أنفق على عيال الآخر بآذنه  
٣ مطلب القول قول الشريك في الربح والخسران والضياع والرد والافراز  
٤ مطلب زرعاً أرضاً يذرهما فالخارج بينهما  
٥ مطلب كوى الفرس بلا إذن فتعيب ضمن  
٦ مطلب يقبل قوله بيمينه فيما دفعه لشريكه من مال الشركة  
٧ مطلب له أن لا يسكن إلا بالاجرة أو المهاداة الخ



باختيار وجه من الوجة الثلاثة أو يخرج منها زيد وتؤجر لأجنبي ويقتسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفتى بذلك المرحوم الجدي عبد الرحمن أفندي العمادي ١ (سئل) في مهرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي تحت يد زيد فدفعها البستاني لترعى في أرض البستان وفارقه بلا اذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من البستاني ولا تقصير في حفظها وتعذر احضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم ٢ والسفر في ذلك أن الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع كما في الخيرية من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الودعية ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقه وان قبلها الا ضمان بخلاف مودع الغاصب فيضمن ايا شاء واذا ضمن المودع رجع على الغاصب اه (أقول) يشكل عليه المسئلة الا سنية وما صرحوا به من أن كلام من الشريك في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد فليبدأ ٣ (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وبكر لزيد نصفها ولعمرو وبكر النصف الآخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل وسلمها منه باذن عمرو فقط ولم يأذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون اذن من بكر أيضا وأركبها الشخص لا تخرف كرها فوقع تحتها وأسقطت مهرة وماتت وصدر الراكب المذكور بدون اذن بكر أيضا ويريد بكر تضمين الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي المحبة

ثم الشريك هاهنا لو باعا \* حصته من فرس وابتاعا

ذلك منه الاجنبي وهلك \* وكان ذا غير اذن الشركا

فان يشاوا ضمنوا الشريك أو \* من اشترى منه على ما قدر ووا اه

له ماداة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فهلكت عند المشتري

فالشريك يخير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فنصف الثمن له وان

ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب

من شركة فتاوى قارئ الهداية والمنع صرة الفتاوى \* وسئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركين

في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فهلكت

فأجاب الشركاء مخبرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك

لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خيرية ٤ (سئل) عن مواش لهما غاب أحدهما فدفع

الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه (الجواب) انه يضمن اذ يمكنه حفظها

بيد أجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن

يرفع الامر الى القاضي فينصب به قيدا يحفظ اه فصولين ٥ (سئل) في فرس مشتركة بين زيد

وعمر وهى بيد زيد انتفع بها مدة ثم طلبها عمرو ومنه مرارا لتكون في مدته وفوتته فامتنع من

ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها (الجواب) نعم اذا الشريك حكمه في حصة

شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع كما أفتى بذلك الخیر الرملی

٦ (سئل) في حمارة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي تحت يد زيد فدفعها الى بكر ليحملها

وسلمها وفارقه فحملها وكل ذلك بلا اذن عمرو ثم سلمها بكر الى زيد ضعيفة بسبب التحميل وماتت

عنده ويريد عمرو أن يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم أحد ربى الدابة

استعملها في الركوب أو جل الاتاع بغير اذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المقتى واعلم أن

١ مطلب اذا دفع الفرس

لبستاني وفارقه بلا اذن ثم

فقدت ضمن حصة شريكه

٢ مطلب حكم الشريك في

حصة شريكه حكم المودع

٣ مطلب باع حصته من

الفرس وسلمها للمشتري بلا

اذن ضمن حصة شريكه

٤ مطلب لهما مواش غاب

أحدهما فدفعها الآخر

للراعي ضمن

٥ مطالب اذا منع الفرس

عن شريكه فهلكت ضمن

٦ مطلب ركب الدابة

أوجلهما بلا اذن شريكه

ضمن



مطلب دفع حصانه ليريه

نصفه له أجزائه ومثل علفه

٢ مطلب فيما إذا قال أحد

الشريكين اني استقرضت

من فلان كذا

٣ مطلب فيما إذا استقرض

أحدهما دراهم لأجل الشركة

وفي الولو الجية إذا أقر أحد

شريكي عنان بدين في

تجارتهما وأنكر الآخر لم

المقر جميع الدين ان كان

هو الذي تولاه لأنه أقر على

نفسه بجميع الدين لأنه في

النصف مشتر لنفسه وفي

النصف وكيل عن صاحبه

وحقوق العقد ترجع الى

العاقداً ما إذا أقر أحدهما

وليأه بان قال اشترى ثمان

فلان عبداً بكذا وأنكره

الآخر لم ينفه نصفه لأنه أقر

على نفسه بنصف الدين وعلى

صاحبه بالنصف وإقراره

على نفسه صحيح لا على

صاحبه إذا كذبه وان أقر

أن صاحبه تولاه بأن قال

اشترى شريكي من فلان

عبداً بكذا وأنكره الآخر

لم يلزمه فيه شيء وكذا المنكر

والفرق بينه وبين أحد

المتفاوضين إذا أقر بدين

تولاه صاحبه وأنكر

صاحبه فإنه يؤخذ المقر

بجميع الدين لان شركة

المفاوضة تتضمن الكفالة

فصار هذا إقراراً على غيره

بحكم العقد وعلى نفسه

بحكم الكفالة أما شركة العنان فلا تتضمن الكفالة ليكون إقراراً على نفسه بحكمها انتهى منه

محصل كلام الامام الزليحي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريكين من الأجانب إلا بآذنه لعدم تضمنها الوكالة فتاوى التمرناشي (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمر ولي علفه ويريه بنصفه فرباه وعلفه مدة فهل ليس له سوى أجزائه وترتيبه ومثل علفه (الجواب) نعم وقد أفتى بمثله الشيخ خير الدين الرملي والشيخ الرحيبي في الإجارة (سئل) فيما إذا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه (الجواب) نعم قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لزام الدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الأمر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلاناً يستقرض منك ألف درهم فنفذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ويأتي تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما إذا استقرض أحد شريكي العنان مبلغاً معلوماً من الدراهم لأجل الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحدهما مالاً لزمهما لان الاستقراض تجارة وبإدلة معني لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان نفذ على صاحبه محيط السرخسي من فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالاً للتجارة لزمهما لانه عليك مال بعمال فكان بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الولو الجية والظاهر أن الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراف الشريكين وفيما مر انما ثبت بإقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الآخر كما يفيد التعليل المار بقوله لان قوله لا يكون حجة لزام الدين عليه لكن أفتى الخير الرملي فيما إذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته له دينه بأن القول قوله بيمينه قال وقد صرح جواباً أن الشريك إذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها ان كان المال في يده المقرض لا إقرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار صريح بذلك في المنع نقلاً عن جواهر الفتاوى اهـ وقال في حاشيته على المنع مانصه ووجه ذلك انه إذا كان المال في يده وقد تقر رانه أمين فقد ادعى ان مائة دينار منها حق العسر بخلاف ما إذا لم يكن في يده لانه يدعي ديناً عليه وأقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضاً لانه ذوالبدن والقول قول ذي السد فيما يده انه له كما يقبل قوله انه للغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أفتيت اهـ كلامه فأفاد أن قول الخاتمة فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما إذا لم يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن يشكل على هذا ما في البحر عن المحيط ونصه ان لم يكن في يده مال ناض وصار مال الشركة أعياناً أو أمتعة فاشترى بدراهم أو ذنانير نسيئة فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار سنداً على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الا أن يأذن له في ذلك اهـ ثم نقل في البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرازية ومثله في الولو الجية مع لئلا بأنه لو وقع مشتركا تضمن إيجاب مال الزائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اهـ وفيها أيضاً وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو



الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين  
وكذا في كونه يملك الاستدانة بالاذن أولا فليستأمل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما هو قبله بحمل  
ما في البحر والولو الجلية على انه يلزمه ما استدانه أي لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الاخر  
بشي منه وكذا لو كان قائما يطالب به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه  
أو أخذ مثله لو خلطه بمال الشركة وأنه يصدر في ذلك اذا كان المال بيده لانه أمين والله تعالى  
أعلم \* هذا ومسئلة الاستدانة بالاذن تقع كثيرا حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري  
كل منهما بالنسيئة ويرسل الى الآخر بأذنه ولا شك انه يكون مشتركا بينهما قال في الوولو الجلية  
رجل قال لغريمه ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك أو اشتري كذا على أن ما اشتريته من تجارة فهو  
بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلاهما صار وكيلًا عن الآخر  
في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه  
والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخانية وليس له أن يبيع حصة صاحبه عما  
اشترى الا بأذنه اه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة  
بضائع لها ولم يبق يسدد دراهم أو دنائير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدراهم ودنائير  
وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة  
حيث لم يبق في يده دراهم ولا دنائير كما نص عليه في الذخيرة في الفصل الخامس من شركة  
العنان ومثله في البحر عن المحيط ٢ (سئل) في جماعة متشاركين عنانا في نوع خاص من  
التجارة وهو ابن ومال الشركة تحت يدز بد منهم باذنهم فسافر زيد واشترى ببعض مال الشركة  
بناو ببعضه أمتعة معاملة له باله من غير جنس تجارتهم مما ثم فقدت الامتعة المزبورة في أثناء  
الطريق ويرغمز يد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه له خاصة ويهلك عليه  
(الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو  
مشارك بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس  
تجارتهم فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط  
الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شريكي العنان ومثله في البحر نقلا عن المحيط أيضا  
مجموعة الانقروى \* وفي فتاوى قارئ الهداية ٣ سئل اذا اشترى أحد الشريكين عينا ونقد  
الثلث من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا اجاب ان كانت شركة عنان  
وله بينة انه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالمشتري له وان لم يكن له بينة فان تقدم من  
مال الشركة فالمشتري على الشركة اه (اقول) لعل قوله فالمشتري له مقيد بما اذا لم يكن من  
جنس تجارتهم وقوله فالمشتري على الشركة مقيد بما كان من جنسها فليستأمل ثم رأيت بخط  
بعض العلماء معزيا للمؤلف مانعه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعدل  
عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس  
تجارتهم بالوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ  
الهداية مع اطلاعه فتنبه اه (سئل) فيما اذا مات الشريك مجهلا مال الشركة ولم يوجد  
في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويضمن الشريك  
بموته مجهلا نصيب صاحبه على المذهب اه ومثله اذا مات المضارب عادي نافي تركته كاتفة له  
العلائي في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية ٥ (سئل) فيما اذا باع

- ١ مطلب اذا لم يسق في يده  
شيء من دراهم الشركة  
فما اشتراه بعده فهو له خاصة
- ٢ مطلب اشترى ما ليس من  
جنس تجارتهم بالزمن خاصة  
قوله من غير جنس تجارتهم  
صوابه تجارتهم ليوافق  
ما قبله اه
- ٣ مطلب اشترى شيئا وادعى  
انه اشتراه لنفسه
- ٤ مطلب يضمن كل من  
الشريك والمضارب بموته  
مجهلا
- ٥ مطلب اذا دفع الشاري  
الثلث لمن لم يباشر العقد  
لا يبرأ من حصة البائع



أحد شريكي العنان من زيدا متعة معلومة من مال الشريك ثم دفع زيدا المشتري ثمن ذلك الى الشريك الاخر الذي لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيدا من حصة البائع (الجواب) نعم كما في البحر والخلاصة والمنح (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق الملك مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة شريكه والا ان يكلفه شريكه الذي لم يسكن الى دفع اجرة حصته في المدة المزبورة او يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحببة

لو أحد من الشريكين سكن \* في الدار مدة مضت من الزمن  
فليس للشريك أن يطالبه \* باجرة السكنى ولا المطالبه  
بأنه يسكن مثل الاول \* لكنه ان كان في المستقبل  
يطلب أن يهاجى الشريكا \* يجاب فانهم ودع التشكيكا

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها ٢ (سئل) في دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بينهما غاب أحدهما فللحاضر أن يستعمله بحصته وفي الدواب لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبها لهما نور العين في الخاسر والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العمادية والقصولين من التصرف في الاعيان المشتركة آخر الكتاب ٣ وفيه ذكر م في صل غاب أحد شريكي الدار فاراد الحاضر أن يسكنها رجلا ويؤجرها لا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة اذا تصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما بيده لولم ينزعه أحد فلو أجر وأخذ الاجر يدعى شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق لتمكن الخبيث في حق شريكه فكان كغاصب أجر يتصدق بالاجر أو يرد على المالك وأما نصيبه فيطلب له هذا لو أسكن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذ له أن يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة فكان له أن يسكن في حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن فكذا في غيبته ٥ وفي القنية عن واقعات الناطق ارض بينهما فغاب أحدهما فله شريكه أن يزرع نصفها ولو اراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كي لا يضيع الخراج اه ٦ (سئل) فيما اذا كان لسكن من زيد وعمر وعقار جار في ملكه بغير دفعه فتوافقا على أن ما يحصل من ريع العقارين بينهما نصفين واستمر على ذلك تسع سنوات والحال أن ريع عقار زيد أكثر ويريد زيد مطالبة عمر وبالقدر الزائد الذي دفعه لعمر وبناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) الشركة المزبورة غير معتبرة فثبت كان ريع عقار زيد أكثر من أن مادفعه لعمر من ذلك بناء على ظن أنه واجب عليه ٧ ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض كما في شرح النظم الوهباني وغيره من المعنبرات ٨ (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وحوش مشتركة بينهما نصفين ولزيد فيه معزة خاصة فاجتمع من بعرها قدر في الحوش ويرعهم عمر وأن له نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش ولم يكن الحوش معدا لذلك فهل يمنع عمر من معارضة زيد في ذلك (الجواب) نعم قال في الباز به تجردا فأنما

١ مطلب سكن احدهما  
فطلب الاخر اجرة عن  
المدة الماضية او أن يسكن  
بقدرها ليس له لذلك

٢ مطلب غاب احدهما  
فللحاضر السكنى بقدر  
حصته

٣ مطلب غاب أحد شريكي  
الدار لا ينبغي للحاضر أن  
يسكنها رجلا أو يؤجرها  
٤ مطلب لو أجر يدعى شريكه

قدر نصيبه  
٥ مطلب له زرع حصته  
في غيبة شريكه

٦ مطلب لا نصع شركتهما  
في ريع عقاريهما

٧ مطلب من دفع مال ليس  
بواجب عليه على ظن  
وجوبه له استرداده

٨ مطلب ما اجتمع من البعر  
لصاحب الدار ان أعداه



المستاجر جماله و بعرت فيه فالجتمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد أن يجتمع فيه الدواب والبعير فمتى يكون له ١ (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وجماعة وكلهم ساء كنون فيها غير أن الجماعة يدخلون فيها الاجانب بلا اذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرملي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم ٢ دار بين أخوين واختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان فلا خوة أن يمنعوا زوجي الاختين من الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزوجاتهما قسمة من باب الاختلاف بين الزوجين ٣ (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وشريكي عنان بمال تحت يد زيد فدفع زيد لعمر ومبلغا من الدراهم بعضه من ثمن بضائع مختصة بعمر وبعضه من أصل مال الشركة وبقي تحت يده جانب من المالين ويرغم عمر وأن المبلغ الذي قبضه هو عن البضائع فقط وزيد يقول انه من المالين فهل يكون القول قول الدافع بيمينه (الجواب) نعم لانه أعلم بجهة الدفع ولو قال المستاجر دفعت اليك ما دفعت من الدين وقال الاجير من الاجرة قال قول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع من اواخر الثاني من اجارة البرازية انقروى من القول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدين شيئا من المال صدق انه دفع بأى جهة فسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه أيضا شىء من الدلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة الى صدق الدافع بيمينه لانه تملك اه ومثله في لسان الحكم والعمادية ٤ (سئل) فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان من مال الشركة بلا اذن شريكه الاخر وتلف القرض فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك اذا ناصر يحا يضمن ولا يجوز لهما في عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر يحافيه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة علائق ٥ وأجاب قارئ الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بغيره فهلك بقوله الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه اعمل فيه برأيك خلط مال الشركة أو المضاربة بماله او بمال غيره لا يكون متعديا واذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا هلك أم لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر بينة على الاذن ٦ وأجاب عما اذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها متعصا انه القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الا أن تقوم عليه بينة بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتخاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يجيزون فعله ٧ وأجاب عما اذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة الا واحدا منهم عنادا والمشتري لا يرضى الا بشراء الجميع وكذا اذا آجروا الا واحدا منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط اذ تجزأ الثمرة وتقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون يهاشون المتنوع في السكنى بقدر انصائهم ٨ وأجاب عما اذا أذن لشريكه أو لاجنبي في صرف على عمارة فهل القول قولهما وهل لهما الرجوع بقوله القول قولهما في الصرف مع يمينهم ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصرف على أو اصرف لترجع على ٩ وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الاخر والله أعلم ١٠ (سئل) فيما اذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة

١ مطلب لا يجوز للشريك ادخال الاجانب في الدار المشتركة

٢ مطلب له منع زوج اخته من الدار المشتركة

٣ مطلب القول للدافع بيمينه لانه أعلم بجهة الدفع

٤ مطلب اذا أقرض بلا اذن صريح ضمن

٥ مطلب اذا خلط مال الشركة أو المضاربة بغيره ضمن

٦ مطلب القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه

٧ مطلب لا يجبر الشريك أن يبيع أو يؤجر مع الشركاء

٨ مطلب أذن لشريكه في الصرف على عمارة يرجع وان لم يقل لترجع على

بمخلاف الاجنبي

٩ مطلب ليس له الفسخ في غيبة الشريك

١٠ مطلب اذا سافر الشريك فالنفقة في مال الشركة



بأذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة المتخ  
الشريك إذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لأنه لم يجز التعارف به ذكره التسي في كافيته وصرح  
في النهاية بوجوبها في مال الشركة اهـ ومثله في العلائق وذكر في التتارخانية عن الخانية قال  
محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان اهـ أي وجوب النفقة في مال الشركة ١ وحيث علمت أنه  
الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان لا في مسائل ليست هذه منها  
خير الدين على المتخ وفي المتخ من الشركة وموثة السفر والكرام من رأس المال وقال محمد فان  
ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحق في  
المضارب اهـ ومثله في شرح التنوير للعلائي نقلا عن الخلاصة ٢ (سئل) فيما إذا مات أحد  
شريكي العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة وربح فهل تنسخ الشركة بموته ويتصدق  
بربح حصة مال الميت (الجواب) نعم تنسخ الشركة بموته والعامل بعده كالغاصب فاربح  
من حصة نفسه يطيب له وماربح من حصة الميت يتصدق به كما في الانقروى عن النوازل وفي البحر  
عن التتارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بمال حتى ربح أو وضع  
قال الشركة بينهما فاعة إلى أن يتم اطباق الجنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنسخ الشركة بينهما  
فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغاصب لمال الجنون فيطيب  
للربح ماله ولا يطيب ماربح من مال الجنون فيتصدق به اهـ ٣ وتنسخ الشركة بقوله لا أعمل  
معك كما نقله العلائي في شرح التنوير عن الفتح وفي التتارخانية سئل أبو بكر الاسكاف عن رجلين  
اشتركا فاشترى أمتعة ثم قال أحدهما للشريك لا أعمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل  
الحاضر وربح قال ماربح فهو له وضمن لصاحبه قيمة نصيبه اهـ ٤ (سئل) في اخوة خسة تلقوا  
تركة عن أبيهم فأخذوا في الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة  
وحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا  
بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأي كثرة وصوابا (الجواب) نعم إذا كل واحد  
منهم يعمل لنفسه واخوته على وجه الشركة وأجاب الخير الرمل بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز  
كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر إذا تفاوت ساقط  
٥ كملت على السنا بل إذا اخطأ ما التقط وحدث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول  
واحد منهما بقدر حصة الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارجا واختلفا القول لدى  
اليد واليمنة بينة الخارج اهـ ٦ وهذا بناء على الأصل في الشركة أنها بينهم سوية حيث لم يشترطوا  
شيئا ٧ وأما إذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح  
اجتماعهما على العمل لأنه غير شرط لتضمنها الوكالة ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما  
في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أبى أن  
يعطيه حصة من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشقي فما كان من تجارتهما من الربح فيبينهما  
على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي  
المحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه \* الاول أن يشترط العمل عليهما والربح بينهما نصفين  
والوضعية على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما على ما شرطوا وان  
شرط العمل على أحدهما ينظر ان شرط العمل على أكثرهما ربحا حاز وان شرطاه على أقلهما  
ربحا خاصة لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس مالهما اهـ (أقول) هذا انما يجزى في شركة

- ١ مطلب العمل على  
الاستحسان الا في مسائل
- ٢ مطلب تنسخ الشركة  
بالموت وماربح بعده يتصدق  
منه بحصة الميت
- ٣ مطلب تنسخ الشركة  
بقوله لا أعمل معك
- ٤ مطلب تلقوا تركة وعملوا  
فيها فهي بينهم سوية
- ٥ مطلب ملتقطو السنا بل إذا  
اخطأوا لا يختص أحدهم  
بزيادة
- ٦ مطلب الأصل في الشركة  
السوية
- ٧ مطلب الاجتماع على  
العمل ليس شرطاً في  
استحقاق الربح



العقد والواقع في السؤال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولا أن  
 التركة تقود أو عروض يبيع بعضها ببعض فالظاهر أنها شركة ملك لا يجري فيها تفاوت في الربح  
 بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية كما مر ١ وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في أهل القرى حيث  
 يموت الميت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قسمة يعملون فيها ويربما تعددت الاموات وهم  
 على ذلك وقد يتوهم أنها شركة مفوضة وذلك باطل لان شركة المفوضة لها شروط منها  
 العقد بلفظ المفوضة فان لم يذكر لفظها فلا بد من أن يذكر تمام معناها بان يقول أحدهما للآخر  
 وهما حران بالغان مسلمان أو ذميان شاركك في جميع ما أملك من نقد وقدر ما تملك على وجه  
 التفويض العام من كل مناللا آخر في التجارات والنقد والنسيئة وعلى أن كلا ضامن عن الآخر  
 ما يلزمه من أمر كل يبيع كما في البحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبالغ وأنها لا تصح بالعروض  
 وانها تبطل بالموت ولا يخفى أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي أن يقتضي بانها  
 مفوضة ويلزمهم بأحكامها بأن يلزمهم مثلاً بان مالزم أحدهم من دين يلزم الآخر نعم ان صرحوا  
 له بانهم شركة مفوضة يفتيهم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كما لو  
 سئل عن غيرها من العقود كما صرح به في البرازية ٢ وما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد  
 المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة نقلا عن التارخانية وغيرها مات رجل وترك أولادا  
 صغارا وكبارا وامرأة والكبار منها اومرأة غيرها خربت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة اوفى  
 أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهدهم وهم يزعمون ويجمعون الغلات  
 في بيت واحد ويتفقون من ذلك جلة قال صارت هذه واقعة النسوي وافقت الاجوبة انهم ان  
 زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا او اذن الوصي لو صغارا فالعلة مشتركة وان من  
 بذر انفسهم او بذر مشترك بلا اذن فالعلة للأزراعين ٣ فاعتمد هذه الفائدة هذا ٣ ونقل المؤلف  
 عن الفتاوى الرحيمية سئل عن مال مشترك بين أيتام وأمههم استرجحه الوصي للآيتام هل تستحق  
 الام ربع نصيبها أولا أجاب لا تستحق الام شيئا مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كما حد  
 الشر يكتفي اذا استرجح من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربع نصيبها كسبا خيئا ومثله سبيله  
 التصديق على الفقهاء (أقول) أيضا ويظهر من هذا وما قبله حكم ما لو كان المباشر للعمل والسعي  
 بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقيين ٤ (سئل) في اخوة أربعة متفاوضين تزوج اثنان  
 منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاه من مال الشركة وطالبهما الباقيان بنصيبهما من ذلك ولزم  
 احدهما دين بتجارة واستقرض فهل لهما مطالبة به وما لزم احدهم من الدين يلزم الباقي  
 (الجواب) حيث كانوا متشاركين شركة مفوضة فالزم احدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه  
 والباقيين مطالبة المتزوجين بنصيبهما من المهر الذي دفعاه والحالة هذه قال في التنوير اما مفوضة  
 تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتصرفا وديناليا أن قال فما اشتراه أحدهما يقع مشتركا  
 الا طعام اهله وكسوتهم وللبائع مطالبة أيهما شاء بثمانهما ويرجع الآخر على المشتري بقدر حصته  
 وكل دين لزم على احدهما بتجارة واستقرض او غصب واستلالة او كفالة بمال بأمر لزم الآخر  
 ولو باقراره واذا ادعى على احدهما فله تحليف الآخر (أقول) انظر كيف قيد المؤلف رجه الله  
 تعالى الجواب بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مفوضة الخ فانه يشير الى ما ذكرناه آنفا من أن  
 كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مفوضة بدون عقدها الشرعي وشروطها  
 الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرح به في فتاوى الحانوتي والله

- ١ مطلب ما يقع في زماننا من  
 سعي الورثة في الشركة ليس  
 شركة مفوضة
- ٢ فرع مهم زرع الورثة في  
 أرض مشتركة الخ
- ٣ مطلب لا تستحق الام مما  
 استرجحه الوصي من مال  
 مشترك بينها وبين الآيتام
- ٤ مطلب مالزم أحد الاخوة  
 المتفاوضين من الدين يلزم  
 الآخر



١ مطلب اشترى أحد المتفاوضين دارا وكر ما فذلك مشترك بينهما وان كتب في الصك أنه له

٢ مطلب في اخوة حصلا بسعيهم أموالا فهي بينهم سوية

٣ مطلب أب وابن اكتسبا أموالا فهي للاب وكذا الزوجان

٤ مطلب اشترى بضائع لنفسه

وقال له بكر أشركني بنصفها

٥ مطلب اشترى شيئا فقال

آخر أشركني فيه صح

٦ مطلب أجر بعض الدار

المشتركة فلشريكه أخذ

أجرة حصته

٧ مطلب باع أحد شريكي

العنان ليس للآخر قبض

الثلث

٨ مطلب للبائع مطالبة كل

من شريكي المتفاوضة

٩ مطلب ما شراه أحد

شريكي العنان يطالب بثلثه

هو فقط

١٠ مطلب الربح في الشركة

الفاسدة على قدر المال

١١ مطلب الشركة في

العروض فاسدة

١٢ مطلب دفع اليه امتعة

ليبيعها والربح بينهما له

أجر مثل عمله وان خسر

١٣ مطلب دفع اليه دابة يبيع

عليها البر فالربح لصاحب

البر وللدافع حرة الدابة

الحمد ١ (سئل) فيما إذا كان زيد وعمرو الأخوان شريكين شركة متفاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المزبورة دارا وكر ما فهل يقع ذلك مشتركا بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة متفاوضة فاشترى أحدهما يقع مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم كما في المتن وفي الخيرية من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصة بشركة المتفاوضة وأقام بينة أنهما من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صك التبائع أنه اشترى لنفسه إذ تقر بأن أحد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ ٥ ٢ (سئل) في اخوة خمسة سعيهم وكسبهم واحد وعائلتهم واحدة حصلا بسعيهم وكسبهم أموالا فهل تكون الأموال المذكورة مشتركة بينهم أخماسا (الجواب) ما حصله الاخوة الخمسة بسعيهم وكسبهم يكون بينهم أخماسا (أقول) هذا في غير الاب مع ابنه والزواج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البرازية ونصه ٣ ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال الكل للاب لان الابن إذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى أنه لو غرس شجرة فهي للاب وكذا الحكم في الزوجين ٥ وانظر الى ما سذكروه في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية ٤ (سئل) فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بثلث معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر أشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم ثمنها فهل تكون الشركة المزبورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها (الجواب) حيث كان بعد القبض كما ذكر تكون الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ٥ ومن اشترى عبدا فقال له آخر أشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثلث خير عند العلم به تنوير ٦ (سئل) في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جاتا منها بأجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر بأجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها ٧ (سئل) في أحد شريكي عنان باع زيدا عدة جلود معلومة بثلث معلوم من الدراهم وغاب البائع قام شريكه الآخر يطالب زيد المشتري بثلثه فهل لا يكون للشريك قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يتخاصم فيما باع صاحبه فالخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد فان قبض الذي باع أو وكل وكيله جاز عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثله في البحر والمنع والخلاصة والعلائي ٨ (سئل) فيما إذا اشترى أحد شريكي المتفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البائع مطالبة شريكه الآخر الذي لم يتعاط الشراء فهل للبائع مطالبة أيهما شاء بثلثها (الجواب) نعم كما مر عن التنوير ٩ (سئل) فيما إذا كان زيد وعمرو شريكين عنانا فهل ما شراه كل منهما يطالب بثلثه فقط دون الآخر (الجواب) نعم (وما اشترى أحدهما طوبى بثلثه هو فقط) لعدم تضمينها الكفالة (ورجع على شريكه بحصته منه ان أذاه من ماله) أي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لثلاثين مستد بنا على مال الشركة بلا إذن وذافي العنان لا يجوز كما في البحر شرح الملتقى للعلائي ١٠ (سئل) في الشركة الفاسدة هل يكون الربح فيها على قدر المال (الجواب) نعم وان شرط الفضل كما في الكنز وغيره ١١ (سئل) في رجلين اشترى كل واحد عرضا ولم يبيع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم ١٢ (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو أمتعة معلومة ليدفعها له ومهما ربح يكن بينهما مناصفة فباع عمرو الأمتعة وخسر فيها فهل يكون الخسران على زيد و لعمرو أجر مثل عمله (الجواب) نعم ١٣ ولو دفع دابة الى رجل ليدفع عليها البر والطعام على



ان الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة في العروض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجر مثلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسقينة في هذا كالدابة لما قلنا خاتية من آخر الشركة الفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى من الباب الاول وأما كون الخسران عليه فلما في التارخاتية من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها صور وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في أخذ المباح كالخطب والحشيش والصيد وما أشبه ذلك ولكل واحد منهما ما أخذ وغنمه وربحه له ووضعته عليه اه ومثله في المحيط (أقول) ولا ينافي ذلك ما هو قريبا من أن الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان ذلك فيما اذا كان فيها مال من الطرفين ١ ولذا قال في البحر أفاد بقوله بقدر المال انها شركة في الاموال فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابته الى رجل يؤجرها على أن الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر اجر مثله وكذا السفينة والبيت الخ اه وتام الفروع فيه ٢ (سئل) فيما اذا كان لصباغ حانوت له فيها نيل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على ان يكون له نظير ذلك نصف الربح المجهول الحاصل من ذلك فعمل معه مدة ويريد اخذ نصف الربح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله اجر مثل عمله (الجواب) نعم ٣ (سئل) في الشريك اذا باع واشترى وتحاسب مع شريكه زيدا اجالا ثم قام زيد بكلفه الى اليمن على قدر ما باع وما اشترى على وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتب باليمن على الاجال ولا يجبر على التفصيل (الجواب) نعم كما فتى بذلك قارئ الهداية والتمرناشي رحمه الله تعالى وفي فتاوى الشيخ اسمعيل يكتب منه باليمن على الاجال بان جميع ما باعه صرف غنمه في تعلقات الشركة ولم يحصل منه خيانة في ذلك (أقول) وفي الخيرية سئل في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهمين أجاب لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخليفه على الخيانة المبهمة لم يخلف كما في الاشياء لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه اه أي حيث ذكرناه يخلف لكن اذا نكل لزمه أن يبين مقدار ما نكل فيه والقول قوله مع يمينه الخ وقال الجوى في حاشية الاشياء وانت خبير بأن قارئ الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض ما نقله المصنف أي صاحب الاشياء عن الخاتية ٤ (سئل) في أحد شركاء العنان بمال تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف لازمة ضرورية لادب منها للشركة باذن الشركاء في مدة تحتمله والظاهر يصدقه فيها فهل تحسب له ويصدق فيها مع يمينه (الجواب) نعم ٥ (سئل) في أحد شركاء العنان اذا ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم ٦ (سئل) في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمرو وأذن زيد لعمرو وبأن يسافر بها ويؤجرها ويتفق عليها من اجرتها فاسافر بها واجرهما ببلغ أقربه وزعم أنه لم يف بتفقه او أنه استدان مبلغا صرفه في تكملته تفقه او الحال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما يصدقه الظاهر في صرف ثأني الاجرة فهل لا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما يزعم انه استدانه وانفقه (الجواب) نعم ٧ (سئل) في أحد شركاء العنان اذا فقد شيء مما تحت يده من عروض الشركة بلا تعد ولا تقصير في الحفظ فهل لاضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة (الجواب) نعم ٨ (سئل) في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمرو وهي عند زيد في نوبته باذن عمرو فربطها زيد في اصطبل داره لئلا ولم يقفل باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم انهم يفتلون باب

- ١ مطلب اذا لم يكن من احدهما مال في الشركة الفاسدة فليس له شيء من الربح
- ٢ مطلب صباغ استعان برجل يعمل معه والربح بينهما فالرجل اجر مثله
- ٣ مطلب يكتب من الشريك باليمن على الاجال ولا يجبر على التفصيل
- ٤ مطلب يصدق فيما صرفه بيمينه حيث كان الظاهر يصدقه
- ٥ مطلب ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه لا يقبل قوله
- ٦ مطلب لا يصدق فيما يزعم انه انفقه على الجمال المشتركة بما يكذبه الظاهر
- ٧ مطلب فقد منه شيء بلا تعد ولا تقصير لا يضمن
- ٨ مطلب اذا فرط في حفظ الفرس ضمن لشريكه



اصطبلهم ليلا فهل يضمن حصة شريكه (الجواب) حيث فرط في الحفظ يضمن ١ (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر ووبكر شركاء في بضاعة هي تحت يد زيد فدفع زيد البضاعة لعمر وفي غيبة بكر يبيعها للشركة ثم مات عمر ومجهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت عمر ويضمن عمر وحصة ما منها (الجواب) نعم (أقول) أما ضمان الشريك بموته مجهلا فلا كلام فيه كما مر أول الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر قال في الدر المختار (وهو) أي الشريك (أمين في المال فيقبل قوله بيمينه) في مقدار الربح والخسران والضيايع (والدفع لشريكه ولو) ادعاء (بعد موته) كما في البحر مستدلا بما في وكالة الوالو الجدية كل من حكي أمر الایمك استئنافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق اه ٣ ونص عبارة الوالو الجدية هكذا ولو كل بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكي أمر الایمك استئنافه لكن من حكي أمر الایمك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه أي لان من كان له على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فاذا أوفاه المديون دينه فقد ثبت للمديون في ذمة الدائن مثل ماله في ذمته فالتبقيق قصاصا ولذا قالوا المديون تقضي بامثالها ففي قول الوكيل بقبض الدين اتى قبضته من المديون ودفعته ايجاب الضمان في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا بالاولى عدم قبول قول الشريك في مسئلتنا لانه يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت بواسطة موته مجهلا اذ لا شك ان ما في مسئلتنا مثل مسألة الوكيل بقبض الدين لا اشتراكهما في الزام الضمان على الغير بخلاف مسألة الوديعة اذ قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعتها للموكل ليس فيه سوى نفي الضمان عن نفسه أما مسئلتنا ففيها نفي الضمان عن نفسه ويجابه على الميت فيقبل قوله في حق نفسه دون غيره فليتامل (٤) (سئل) في تبين مشترك بين زيد وعمر ومناصفة باع زيد نصيبه منه من بكر يدون اذن من شريكه عمر وهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم ٥ (أقول) هذا بخلاف بيع الشريك لاجنبي الحصة المشاعة من شجرة أو زرع فانه لا يجوز الا باذن الشريك كما سيأتي تحريره في كتاب الوقف وكتاب البيوع ان شاء الله تعالى ٦ (سئل) في أحد شريكي عنان وضع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا والباقي للآخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرطنا (الجواب) نعم قال في الملتقى ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما أو في أحدهما دون الآخر عند عملهما معا ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط اه ٧ (أقول) وأما الخسران فهو على قدر المال وان شرطنا غير ذلك كما في الملتقى أيضا فتنبه ٨ (سئل) في شركاء العنان اذا شرطوا أن يعملوا جميعا أو شتى والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط (الجواب) نعم كما في البرازية (أقول) وتقدمت عبارة البرازية قبل ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شتى أي متفرقين فتفيد انه لو كان الشرط أن يعملوا جميعا فالمرضى الربح المشروط هذا وقد ذكر في الطهيرية عبارة المحيط السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فيما ذكر محمد في الاصل اذا جاء أحدهما بألف درهم

- ١ مطلب يقبل قوله في الدفع لشريكه ويضمن بموته مجهلا
- ٢ مطلب الشريك أمين فيقبل قوله بيمينه الخ
- ٣ مطلب كل من حكي أمرا لایمك استئنافه الخ
- ٤ مطلب يصح بيع الحصة الشائعة من التبن لغير الشريك
- ٤ مطلب باع نصيبه من تبين مشترك جاز
- ٥ مطلب لا يجوز بيع الحصة الشائعة من شجرة أو زرع الا باذن الشريك
- ٦ مطلب تصح زيادة الربح للأكثر عملا
- ٧ مطلب الخسران على قدر المال وان شرطنا غير ذلك
- ٨ مطلب اشترطوا أن يعملوا جميعا أو شتى فرض أحدهم له حصته من الربح



- ١ مطلب في اشتراط العمل على أحدهما
- ٢ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة
- ٣ مطلب باع القرس وسلمها بلا إذن شريكه يكلف باحضارها أو دفع القيمة
- ٤ مطلب ليس للشريك أن يشارك بمال الشركة
- ٥ مطلب للشريك البيع بالنقد والنسيئة فلا يضمن ما هلك
- ٦ مطلب التقييد بالمكان وبالنقد صحيح فلو خالف ضمن
- ٧ قوله لا تبغ بالنقد هكذا نسخة المؤلف ولعله سقط لفظ الامن قلبه فلتراجع البرازية اه من هاشم
- ٨ مطلب نهوه عن الذهاب الى ابداء كذا الخالف ضمن
- ٩ مطلب اذا عمل أحد شريكي صنعة شاركه الآخر في الاجرة
- ١٠ مطلب امتنع أحدهما من الاتفاق على القرس المشتركة يجبر
- ١١ مطلب يجبر الشريك على عمارة البئر المشتركة
- ١٢ مطلب في حمام بن وقفي بر وأهلي أي أحد الناظرين مرتمه الضرورية وهو مما لا يقسم بجبره القاضي على مرتمه مع الناظر الآخر

والآخر بالفين واشتركا على أن الربح بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز ويصير صاحب الالف في معنى المضارب الا أن معنى المضاربة تباع لمعنى الشركة والعبرة للاصل دون التباع فلا يضرهما اشتراط العمل عليهما وان اشتراط العمل على صاحب الالف فهو جائز وان اشتراط العمل على صاحب الالفين لا يجوز ١ وان اشتراط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثا والعمل من أحدهما كان جائزا وان شرط أن يكون الربح والوضيعة بينهما نصفين فشرط الوضيعة نصفين فاسد ٢ ولكن بهذا لا تبطل الشركة لان الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة اه وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وان اشتراط الربح على قدر رأس مالهما الخ يفيد ما يقع كثيرا من أنه لو كان رأس مال أحدهما أكثر والآخر أقل كالألف كان من أحدهما تسعة آلاف مثلاً ومن الآخر ألف واشترط الربح ثلثه للأول وثلثه للثاني والعمل على الثاني فإنه يصح لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل ما لو كان العامل صاحب الأقل مالا وربحا ولكن يستفاد من عبارة المحيط أن الربح حينئذ يكون على قدر المال فراجعها مثلاً ٣ (سئل) فيما إذا باع أحد الشركاء نصيبه من القرس المشترك وسلمها للمشتري وطلب الشريك من البائع أن يحضر له القرس ليمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف الشريك البائع باحضارها فإن لم يحضرها يلزم بقيمتها (الجواب) نعم يكلف الشريك البائع باحضارها فإن لم توجد يلزم بقيمتها كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه ٤ (سئل) في أحد شريكي العنان شاركه آخر بمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك الشركة الا بإذن شريكه تنوير وشرحه للعلاءي ٥ (سئل) فيما إذا باع أحد الشريكين عناناً شيئاً من مال الشركة بالنسيئة وهلك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم ولكل من شريكي العنان والمفاوضة أن يبيع بنقد ونسيئة تنوير وفي البرازية من الشركة ٦ والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج الى خوارزم ولا تبع باوزنه صحيح فلو جاوز عنه ضمن حصته شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال ٧ لا تبع بالنقد صحيح ولو اشتركا عناناً على أن يبيعا نقداً ونسيئة صحيح ثم إذا نهى أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صحيح اه ٨ (سئل) في شريك عنان سافر بمال الشركة قاصداً بلدة كذا فأخبر قبل وصوله إليها بأن جماعة كثيرين ذوي منعة قاصدين الاغارة على أهلها فترل في قرية أمينة وأخبر شركاءه بذلك فنهوه عن مجاوزة القرية وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فخالفهم ودخل البلدة فأغار الجماعة على البلدة ونهبوها مع مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكر يضمن الشريك المزبور نصيب شركائه لتعديه بذلك (الجواب) نعم ٩ (سئل) في شريكين في صنعة عمل أحدهما فيها لا تخفى غيبه شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع أجره ما عمل فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة مشتركة نصفين بينهما وبين المتوفى تورث عنه (الجواب) نعم ١٠ (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليها وتضرر شريكه عمرو فهل يجبر زيد على الاتفاق (الجواب) نعم ١١ (سئل) في بئر متفق مشترك بين زيد وعمرو يتقاطر منها الماء النجس لبئر ماء لشريكه عمرو ويجسها فطلب عمرو من زيد مرمة او عمارتها معه منع الضرر فهل يجبر زيد على عمارتها معه (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر السرب على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضاء من البحر نقلاً عن نهذيب القلانسي وفي شرح التنوير عن عدة كتب ١٢ (سئل) في حمام مشترك بين رقة وبر ووقف أهلي أحياج الى هرمة ضرورة لا بد منها فإني



ناظر الوقف الاهلي أن يرمه مع ناظر وقف البر فهل يأمره القاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصي وناظر وضرورة تعذر قسمة الخ علاقي من الشركة وأفتى بذلك الخير الرمي كما في فتاويه من القسمة ١ وفي الاشباه من الاباآت معز بالي الولوالجية ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته اه وأفتى الترتاشي مؤيداً ذلك بأنه مضطراً لا يمكن قسمة بعضه الخ والمسئلة وقع فيها اضطراب كما ذكره الرمي في القسمة وأنت على علم بان هذا في الملك وأما الوقف فيعمر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك أولاً وقد صرح في الخبر بان امتناع المتولي من العمارة الضرورية خيانة وفي الخبر من شتى القضاء بمنقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرمة وأبى الآخر يجبر الاثني على التعمير من مال الوقف اه (أقول) وفي الخانية جامع بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء منه واحتاج الى المرمة فأراد أحدهما المرمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها للقاضي ويرمها بالاجرة أو يأذن لاحدهما في الاجارة والمرمة من الاجرة قليل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم التماسي يأذن لغيره أي الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخيرية من الشركة وأفتى به ولكن أفتى في الخيرية من كذاب القسمة بأنه اذا أنفق أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون متبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية اه فان حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتي به فيكون في المسئلة قولان نعم ان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف ٣ (سئل) في دار لا تقبل القسمة شريكة بين زيد وعمر واحتاجت الى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو أن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بمثل ذلك الخير الرمي كما في فتاويه من القسمة (ثم سئل) فيما اذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة يأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجره فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما تنهبها وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدار رحي أو حمام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمه من فصل قسمة الوصي والاب المشرك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة أجبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع اشباه من القسمة ٤ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو طينها زيد وعمرها بلا إذن من شريكه ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمرو بما يخصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة انهدمت فبني أحدهما بإذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه بشيء عمادية في الحائط المشرك ومثله في النصوص (أقول) أي عمرها قبل الاستدانة والامتناع من عمارتها معه فلا يخالف شيئا مما مر ولا سيما اذا كانت قابلة للاستدانة فانه لا رجوع مطلقا (سئل) فيما اذا بنى زيد قصر اجماله لنفسه في داره شريكة بينه وبين عمرو فهل يكون البناء ملكا له (الجواب) نعم واذا بنى في الارض المشتركة بنى الشريكان ان ينقض بناءه ذكره في التارخانية من متفرقات القسمة ٦ (سئل) في بناء شريكة رحي عتيق فيها بعضهم بناء لا تنقسم بالآلات هي أهم بدون اذن الباقيين ويريد بنيتا شريكة من دارهم من الدار المذكورة وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكمهم (الجواب) راجع الى دار

١ (فائدة) عبارة الاشباه هنا مقدمة على فتوى الترتاشي  
٣ مطلب دار لا تقبل القسمة له أن يعمرها ويرجع على الابن وله أن يؤجرها  
٤ مطلب ريم الدار بلا إذن من شريكه ليس له الرجوع بشيء  
٥ مطلب بنى له قصر اجماله في دار مشتركة بلا إذن فهو له  
٦ مطلب تقسم الدار فان خرج البناء في قسمته فيها والا هدم



قابله للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة فلبقية الشر كذا ذلك ثم البناء حيث كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب البائين بعد قسمة الدار فيها ونعمت والاهدم البناء كما في التنوير وغيره ١ (سئل) في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا اذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ٢ (سئل) فيما اذا أحدث زيد سرايا في داره ويريد تسهيل أو سآخه الى سراب قديم مشترك بينهما وبين جماعة وكسر حافتي السراب القديم بلا اذن من الشر كذا ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا برضاهم (الجواب) نعم والله أعلم ٣ (سئل) في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة يجري منه الماء لاربابها بحق معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

\* (باب الردة والتعزير) \*

٤ (سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى أم لا بد من قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكنز وارتداد أحدهما فسخ في الحال وقال قاضيخان في باب الردة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل بغير أمر القاضي عمدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أتلف عضوا من أعضائه لا شيء عليه اه وقال في البرازية ولو ارتدوا العياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم ٥ والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولدزنا اه ٦ (سئل) في رجل قال لزوجته بلفظ تركي ديني اغزني سكديكم فقال له رجل آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي دعه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب النسي بلفظ تركي بن كاوره سلمان أو لماسم وأنكر المذمعي ذلك وثبت عليه بالبيئة المزكاة تلفظه بذلك كله فما يلزمه بذلك وهل بانت امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن يكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه ككفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسلم قال انا ملحد يكفر لان الملحد كافر اه وفي الخانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البرازية لو ارتدوا العياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج اه وفيها وارتداد أحدهما فسخ في الحال اه فظهر مما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعد ما نصه سمع لفظيله زوجته سي هندك اغزنيه ودينته شتم ايلسه شرعا زيدنه لازم اولور اه الجواب تعزير شديد وتجديد ايمان لازم در وهند بلدو كي كسنه يه وارر ٧ (سئل) في رجل قال لرجل من الاسراف بزونك دينسر كاور فاذا يلزمه (الجواب) قوله بزونك معناه بالعربية العرس بالنسب وقوله العوام بالصاد وفيه التميز كما في الماتني وغيره وقوله دينسر معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو مرادف لزنديق ففي الفتح الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير أيضا كما في الماتني وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعزرا لساتم بيا كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا به يقنى فعلى هذا يلزم هذا المعتدي المذكور التعزير الشديد الا ان يجاله الرادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلما كافرا فانه يكفر وتجري عليه أحكام

١ مطلب اتفق في الفلاحه

بلا اذن الشركاء ليس له

الرجوع

٢ مطلب أحدث سرايا في

داره ليس له تسهيله الى

سراب مشترك

٣ مطلب ليس له نقل الطالع

الى مكان آخر الا باذنهم

٤ مطلب تقع الفرقة بنفس

الردة

٥ مطلب المولود قبل تجديد

النكاح بعد الردة ولدزنا

٦ مطلب مهم جدا من شتم

فم المؤمن فانه يكفر

٧ مطلب فمن قال لا شر

بالتركية بزونك دينسر كاور



المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح ١ (سئل) في ذمى قال ان دخلت سكان كذا كن مسلما فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما (الجواب) نعم اذ لا بد من التبري كما هو مقرر في الكتب المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرحوا به ولا شك ان الاسلام تصديق بالجنان وقرار باللسان وكلاهما مما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم ان الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف نجعله مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما بمجرد النية وأفتى بذلك التمر تاشي والشيخ نور الدين علي المقدسي وفي الزيلعي ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك وتظيره الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية ويصير أي المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله فالظاهر انه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام ٢ \* صورة دعوى يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكر أي بمجرد الايمان بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في كل يهودي ونصراني كما عجم في ذلك في الدرر وفتاوى ابن نجيم والتمر تاشي وغيرهما كما في الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يتبرأ ولم يتابع ٣ (سئل) في صبي عاقل مميز من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا الاسلام مميزا حتى أفتى قارئ الهداية في ذمى صبي مميز أسلم وهو سكران بصحة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما ان عادا الى دينهما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذي يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والتقدير خيره وشره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذي يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلوم من المر كذا في التنوير وشرحه للعلائي وقدره في الجتبى والسراجية بسبع سنين ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسنه سبع وكان يفخر به حتى قال

١ مطلب ذمى قال ان دخلت مكان كذا كن مسلما فدخل لا يكون مسلما  
٢ مطلب يشترط التبري في كل يهودي ونصراني لصحة اسلامه  
٣ مطلب في صحة اسلام الصبي المميز  
٤ مطلب يصح اسلام من حصل له جنون بالعشق وهو يفهم  
٥ مطلب في المرتدة اذا مات يلقى في حفرة كالكلب  
٦ مطلب في أحكام المرتدة والعياد بالله تعالى من الردة

سبقتكم الى الاسلام طرا \* غلاما ما بلغت أو ان حلى

وسبقتكم الى الاسلام قهرا \* بصارم هيتي وسان عزمي اه

واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن أجاب قارئ الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه ٤ (سئل) في النصراني اذا حصل له جنون في عقله بسبب عشقه لكتبة يستحضر الجواب ويذهب الى طاب فأسلم ومدح الاسلام وذرّم الكفر وانسرب ذلك فهل صح اسلامه ٥ (الجواب) \* اجاب قارئ الهداية بأنه مميز فصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام ٥ (سئل) في المرتدة اذا ماتت أين تدفن ٦ (الجواب) \* اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي ثم ماتت وهي كذلك ففي سائر الاشياء واذا ماتت أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل له وانما يلقى في حفرة كالكلب ٦ \* (سئل) في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياد بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدوا العياد بالله تعالى تحرم امرأتهم ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد



الطلقات كافي الدر المختار ويعبد الحج وليس عليه إعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولدنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئ به ما لم يرجع عما قاله لان باتيانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كافي الثالث من البرازية من الردة هذا اذا كان عالماً أن ما قاله كفر ٢ وأما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفراً ويعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كافراً بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض ولا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم بفري على لسانه كلمة الكفر والعباد بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة ٣ (سئل) في رجل عوانى مفسد غمار يسعى في الارض بالفساد ويوقع الشر بين العباد ويغري على أخذ الاموال بالباطل وذبح العباد ويؤذي المسلمين بيده ولسانه ولا يرتدع عن تلك الافعال الا بالقتل فما حكمه (الجواب) اذا كان كذلك وأخبرهم من المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى ٤ (سئل) في رجل عانى شتم رجلين من علماء دين الاسلام وآل بيت النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وحقرهما واستخف بهما وبالدين مع كونه شريراً ساعياً بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعي يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر النقص أو العلوى فاصداً الاستخفاف بالدين كفر وقال الزيلعي في كتاب الجنائيات الساعى في الارض بالفساد يقتل بما رآه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكنز قال أصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظرة اهانة أو ذكروه بما يوجب الاهانة يكفر كما في عمدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورثة الانبياء ٥ ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للجاهل أن يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس فواجب على السلطان أو القاضي أن يمنعه لان هذا استخفاف أو اهانة أو حقارة ولو جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلق امرأته ولو كان على وجه المزاح يعزر باجماع الائمة العلامة ابراهيم البيري على الاشياء من كتاب السير والردة ٦ (سئل) في ذمى شتم ذمياً مثله بالفاظ قبيحة وآذاه بذلك فهل يؤدب ويعاقب على ذلك (الجواب) نعم ٧ (سئل) عن يهودى قذف يهودياً بالزنا هل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير كازرونى عن ابن نجيم ٨ (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة يمين أو يمينين (الجواب) ان كان الحالف جاهلاً ويعتقد أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه يمين فقط فعليه كفارة يمين بذلك وفي الحلف بالله تعالى كفارة يمين آخر وهذا ما تقرر بعد النظر في كتب أصحابنا آئمة الهدى رحمه الله تعالى ٩ (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خلق الكون لاجله ما قبل رجائه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه مستف بلو كما أفق بذلك العلامة الخير الرملى ناقلاً عن جامع الفصولين وأفق بذلك السبكي والترملى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره وأظن انها اجماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندى حفظه الله الملك السلام حين زارنى في الجينة وقت قدومه من المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة وأتم السلام

- ١ مطلب لا يكفيه الاتيان بالشهادة على العادة ما لم يرجع عما قاله
- ٢ مطلب أتى بكلمة الكفر جاهلاً لا يكفر وقيل لا يكفر
- ٣ مطلب يجوز قتل العوانى المفسد ويثاب قاتله
- ٤ مطلب شتم عالمن واستخف بهما وبالدين فانه يقتل
- ٥ مطلب ستم جدد الوجلس أحد أعلى من العالم أو المتعلم
- ٦ مطلب ذمى شتم ذمياً يعزر
- ٧ مطلب يهودى قذف يهودياً بالزنا لا يلزمه حد القذف بل يعزر
- ٨ مطلب في قوله ان فعل كذا يكن دينه للنصارى
- ٩ مطلب قال لو شفع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأفعل كذا لا يكفر



سنة ١١٤٦ ماصورته ما قولكم دام فضلكم ورضي الله عنكم وتفع المسلمين بعلومكم  
سبب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البغي على السلطان أو الكفر وإذا قلتم بالثاني  
فما سبب كفرهم وإذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل توابعهم وإسلامهم كالمتردد أو لا تقبل كساب  
النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم وإذا قلتم بالثاني فهل يقتلون حداً أو كفراً وهل يجوز  
تركهم على ما هم عليه بإعطاء الجزية أو بالأمان المؤقت أو بالأمان المؤبد أم لا وهل يجوز  
استرقاق نسائهم وذراريهم أفقونا ما جورين أثابكم الله تعالى الجنة الحمد لله رب العالمين اعلم  
أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد وأنواع  
الفسق والزندقة والحادون من توقف في كفرهم والحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر  
منهم وسبب وجوب مقاتلتهم وجواز قتلهم البغي والكفر معاً أما البغي فأنهم خرجوا عن  
طاعة الإمام خلد الله تعالى ملكه إلى يوم القيام وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى  
أمر الله والأمر للوجوب فينبغي للمسلمين إذا دعاهم الإمام إلى قتال هؤلاء الباغين الملعونين  
على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه ويقاتلوهم معه ٢ وأما الكفر  
فن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستزؤون بالشرع المبين ومنها أنهم يهينون العلم  
والعلماء مع أن العلماء ورثة الأنبياء وقد قال الله تعالى انما يحشى الله من عباده العلماء ومنها  
أنهم يستحلون المحرمات ويهتكون الحرمات ومنها أنهم يشكرون خلافة الشيخين ويريدون  
أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها  
ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في براءتها وراحتها فهم  
كافرون بتكذيب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمناً بنسبتهم إلى أهل بيته  
هذا الأمر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيخين سود الله وجوههم في الدارين ٣ وقال السيوطي  
من أئمة الشافعية من كفر الصحابة أو قال إن أبابكر لم يكن منهم كفر ونقلوا وجهين عن تعليق  
القاضي حسين فمين سب الشيخين هل ينسحق أو يكفر والاصح عندي التكثير وبه جزم المحاملي  
في الباب اهـ وثبت بالتواتر قطعا عند الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القبائح مبنية  
في هؤلاء الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الأمور فهو كافر يجب قتله باتفاق الأمة ولا  
تقبل توبته وإسلامه في إسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه أو الشهادة على قوله أو جاء تائباً  
من قبل نفسه لاندحدر وجب ولا تسقطه التوبة كسائر الحدود ٤ وليس سبه صلى الله عليه وسلم  
كالارتداد المقبول فيه التوبة لأن الارتداد معنى يتفرده المرتد لاحق فيه لغيره من الأدميين  
فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق الأدي ولا يسقط بالتوبة كسائر  
حقوق الأدميين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد من الأنبياء صلوات الله عليهم  
رسالة فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كقرا بلا خلاف وان تاب  
وأسلم فقد اختلف فيه والمشهور من المذهب القتل حداً وقيل يقتل كقرا في صورتين وأما سب  
الشيخين رضي الله تعالى عنهما فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصمد الشامي من سب  
الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته وإسلامه أي في إسقاط القتل وقال ابن  
نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد  
الانكار مع البيضة قال الصمد الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل  
توبته وإسلامه في إسقاط القتل لانا نجعل انكار الردة توبته ان كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في

١ مطلب في حكم الروافض  
ومن سب الشيخين

٢ مطلب كفرهم من وجوه

٣ مطلب ما قبل في حكم من

سب الشيخين رضي الله

عنهما

٤ مطلب نفيس في حكم

ساب النبي صلى الله عليه

وسلم أو أحد الشيخين رضي

الله عنهما



قوله في صحيفة ١٠٥ الآية  
ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا  
المؤلف رحمه الله تعالى قد  
قلت ذلك آخذاً من القواعد  
الفقهية ثم رأيت صريحاً في  
الفتاوى الخيرية في كتاب  
أدب القاضي حيث قال  
سئل فيما لو منع مولانا  
السلطان قضائه عن سماع  
ما مضى عليه خمس عشرة  
سنة من الدعوى هل يستمر  
ذلك أبداً أو لا أجاب لا يستمر  
ذلك أبداً بل إذا أطلق  
السماع للممنوع بعد المنع  
جاز وكذلك لو ولي غيره  
وأطلق له ذلك يجزى على  
إطلاقه فيسمع كل دعوى  
وكذا لو مات السلطان وولي  
سلطان غيره فولي قاضياً  
ولم يمنع به بل أطلق له قائل  
وليسك لتقضي بين الناس  
جاز له سماع كل دعوى إذا  
أبى المدعي بشرائط صحتها  
الشرعية والحاصل أن  
القاضي وكيل عن السلطان  
والوكيل يستفيد التصرف  
من موكله فإذا خصص به  
تخصص وإذا عمه تهم  
وأنقضت تخصص بالزمان  
والمكان والحوادث  
والأشخاص وإذا اختلف  
المدعي والمدعى عليه في المنع  
والإضلال فالمرجع هو  
القاضي لأن وجوب بيع  
الدعوى وعلمه منصوص

الاشباه كل كافر تاب قنوبته مقبولة في الدنيا والآخرة إلا الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين  
أو أحدهما أو بالسحر ولو أمر أهو بالزندقه إذا أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الا شرار  
الكفار تابوا أو لم يتوبوا لانهم ان تابوا أو أسلموا اقتلوا احتداً على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل  
أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كفر أو أجرى عليهم بعد القتل أحكام  
المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد نص عليه  
فاضيخان في فتاويه ويجوز استرقاق نسائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز  
وكل موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذراريهم تبعاً  
لامهاتهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى أعلم كتبه أحقر الورى نوح الحنفي  
عفا الله عنه والمسلمين أجمعين اه ما في المجموعة المذكورة بحروفه (أقول) وقد أكثر مشايخ  
الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة العلية في الافتاء في شأن الشيعة  
المذكورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل ومن أفق بنحو ذلك فيهم  
المحقق المفسر أبو السعود أفندي العمادى ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه  
على منظومته الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم  
على نحو ما ذكر فلذا أجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وأن من شل في كفرهم كان كافراً فعند  
الامام الاعظم وسقيان الثوري والاوزاعي أنهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا  
من القتل ويرجى لهم العفو كسائر الكفار اذا تابوا وأما عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل  
وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقولون حد الخ فقد جزم  
بقبول توبتهم عند امامنا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر لي أن هذا هو الصواب  
وهذه مسئلة مهمة ينبغي تحريرها والاعتناء بها زيادة على غيرها فقد وقع فيها خبط عظيم وكان  
يخطر لي أن أجمع فيها رسالة أذكر فيها ما حررت في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أذكر  
في هذا المقام ما توضح المرام اسعافاً لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعى بعض طول  
في الكلام فنقول وبالله التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سباب الشيخين رضي  
الله تعالى عنهم في الدارين لا تقبل توبته قد عزا في البحر الى الجوهرية شرح القدوري وقد قال  
في النهر هذا الوجود له في أصل الجوهرية وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالأصل مع أنه  
لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة الحوي في حاشية الاشباه بعد نقله كلام النهر (أقول)  
على فرض نبوت ذلك في عادة نسخ الجوهرية لا وجه له بظهور لما قدمناه من قبول توبته من سب  
الانبياء عندنا خلافاً للما كية والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبته من  
سب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه راعى أن مسئلة  
عدم قبول توبته سباب النبي صلى الله عليه وسلم أول سن ذكرها عندنا صاحب البرازي في توبته  
المحقق بن الكمال الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه القياسى بهتم التمر برونه كذا بن  
نجيم في البحر والاشباه وأفق به في الخيرية لكن العلامة الترناسي بعدما عزا من ذلك الى  
البرازي قال في شرحه عليه اسمي شيخنا البار لكى بدعت من مولانا شيخ الاسلام زين الدين بن  
عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب النسخ شيخ البرازي في ذان رأى البرازي  
تبع صاحب الصارم المتساول فانه عا في البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى من علماء  
الحنفية وفي دعوى الحاكم من زيا الى شرح الطحاوى ما صورته من سب النبي صلى الله



عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين اه وفي التنف من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقلوه ويفعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى وعن نقل انهاردة عن أبي حنيفة القاضي عياض في الشفاء اه ما في منح الغفار ملخصا ثم اعلم أيضا أن البرازي قال انه كالزنديق لانه حتى وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حتى تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين الى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسلول على شاتم الرسول اه وقد راجعت كتاب الصارم المسلول لعمدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فراهية ذكر ما ردد على البرازي حيث ذكر السبكي أولا عن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الامام الشافعي موافق للامام مالك في ردة وعدم قبول توبته وأن بطلان ما قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم أر من أصحابه من صرح عنه بذلك الى أن قال هذا ما وجدته للشافعية والحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية هذا تحرير المنقول في ذلك وأما الدليل فمعمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات نص في قبول توبة المرتد وعمومه ما يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها ولا نالنا نحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد اسلامه والقول بأنه حتى أدى فلا يسقط بالتوبة صحيح لكانا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأفته ورجته وشفقتة أنه ما اتقم نفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته اه كلام السبكي ملخصا ونظام الاجوبة مبسوط فيه وقد أطال في ذلك اطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية ولا شك أن التقي السبكي والقاضي عياض ثقتان ثبтан عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية أن مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي وغيره ممن هو أعرف بالمذهب من البرازي ييقن وقال في الدرا المختار وقد صرح في التنف ومعين الحكم وشرح الطحاوي وحاوي الزاهدي وغيرهما بأن حكمه كالمترد اه وللعلامة النحرير الشهير بحسام جلبي من عظماء علماء دولة السلطان سليم خان بن بابر يدخان العثماني رسالة لطيفة ألفها في الرد على البرازي وقال فيها انه تقبل توبته ولا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المسلول وذكر في الحاوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة له سوى تجديد الايمان وقال بعض المتأخرين لا توبة له أصلا فيقتل حدا لكن الادب مع أنه لا يقتل بعد تجديد الايمان ثم قال وبالجمله قد تتبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه وندشأ غلطه في أول الرسالة اه وقد ذكرنا هذه من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح جامع الفصولين وسنه خلصت ما نلت من عندها ثم قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطئة ما في البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى نقلا عن كتاب الخراج للامام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافا للمجدد رحمه الله ثم قال في نور العين اه وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتي رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة بما حاصله ان المسئلة خلافية فقد

لا تعلق للمتداعين به فاذا قال منعني السلطان عن سماعها لا ينزع في ذلك واذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينه الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك واذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالشافعية من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه منه

(١)

قف على فتوى شيخ الاسلام أبي السعود في الساب



أقوله لقوله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الحديث قال في الأشباه والنظائر القاعدة السادسة الحدود تدبراً بالشبهات وهو حديث رواه السيوطي عزى إلى ابن عدى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أذفعوا الحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة أدرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيلهم فان الامام لا يخطئ في العفو وخير من أن يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً أدرؤا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقهاء الأئمة على أن الحدود تدبر بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالقبول اهـ منه

٢ مطلب ينصب القاضي  
للمفقود قيمياً يحفظ ماله  
٣ مطلب يبيع القاضي جارية  
المفقود

عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بأن الأولى أن ينظر إلى حال الشخص التائب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل بقول الحنفية في قبول توبته ويكتفى بالتعزير والحبس تأديباً وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغفر فلا يعتمد على توبته واسلامه ويقتل حداً فأمر السلطان جميع قضاة ممالكه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اهـ والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعد ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة ممالكه لا يبقى إلى اليوم لانهم ما تواوا وانقرضوا فلا بد لقضاة زمانه من أمر جديد لكل قاض حتى يتخذ حكمه بمذهب الغير ليكون نائباً عن السلطان بذلك الحكم وما اشتهر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويباع عليه حين توليته لا يكفي ذلك لان أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضائه مأمورين به بل لا بد لهم من أمر جديد حين توليهم فاذا ولي قاضياً في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسألة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والا فلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كما لو وكل أحد وكيلاً ببيع شيء بثمن معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكره نفسه ثانياً ولم يقيده بالثمن تكون وكالته مطلقة حتى يأتي بالتقييد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فاذا خصص قضاءه بزمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب تخصص والا فلا والقضاة في زماننا يؤمرون بالحكم بما صح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكر وفي رسم المفتي أن المقلد لا يتخذ قضاؤه بخلاف مذهب أصلاً فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الحنفى والحاصل أن هذا المقام من مداحض الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام وبعد ظهور النقل الصريح عن الأعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته الشريفة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والاهام لا يدنسها سب سباب من اللثام فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتل منة قول عن الامام فمع نقل خلافه يجب الاعراض عنه والاجام لما صرحوا به من درء الحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام أقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام أدرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله فان الامام لا يخطئ في العفو وخير من أن يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب نجام والانتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا فيما منه نهي وزجر فهذا ما تحرر مما تقررفاً حفظه والسلام

\*(كتاب المفقود)\*

٢ (سئل) فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوق عند من يقربها فهل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه ما لا وكيل له فيه (الجواب) نعم والمسئلة في الملتقى ٣ (سئل) في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه السري (الجواب) نعم وفي بيع قنارى الدينارى اذا



فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائباً بغيره فقود لا يملك بيعها  
 ١ (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيداً قيمياً عن عمر والمفقود لتعاطي مصالحه وهو أهل لذلك  
 وللمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرتها فهل ليس لابن ذلك (الجواب)  
 نعم الأبوجه شرعي ٢ (سئل) في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا تدري حياته ولا موته ولها ابن  
 عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي  
 الدخيرة ومدار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته في ماله ميتاً في مال غيره إلى أن قال  
 وبوقف نصيب المفقود إلى أن يظهر حاله اه باختصار ٣ (سئل) في مفقود مات أقرانه في  
 بلدته فهل يحكم بموته بوجهه الشرعي (الجواب) نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلده على  
 المذهب تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا بد من  
 القضاء بموته لأنه أمر محتمل ويوزع ماله على من يرثه ٤ (سئل) في التيم المنصوب عن المفقود  
 لحفظ ماله فهل لا يكون خصماً فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عتار (الجواب)  
 نعم قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصم فيما  
 يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عتار ورقيق ونحوه اه ٥ (سئل) في مفقود له  
 مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقرب بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل له أم رأيت شقة فآذا  
 نصب القاضي أمه قيمة عنه وكانت أهلاً لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وندله إلى أن يظهر  
 أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفاً ٦ (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب  
 وبنت حاضرة وللمتوفى ابن آخر بالغ نصبه القاضي قيمياً عن عمه الغائب لينبأ للعائب قدر  
 ما يخصه من مخلفات أبيه المتوفى فضبط له ذلك وصدر ذلك أدى ما كتم شأني منكم بأن قبض  
 القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بمنفعة وان كان الناصب حذراً بالجماديه ذلك كله  
 غلب الدعوى الشرعية وكتب حجة أفقي مفتي مذهبهم بحكم ما كتم مني وكتب  
 بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمونهما بعد موته شرعاً (الجواب) نعم ٧ (سئل) في أسير  
 في دار الحرب لا تدري حياته ولا موته وله عتار ومال في بلدته هل إذا نصب القاضي ابنه الأمانة  
 وكلاً تأخذ غلته من عتاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحاً  
 (الجواب) نعم هو غائب لم يدر موضعه إذا علم بالمكان ولو بعد لا يستلزم العلم به ما أي بالموت  
 والحياة غالباً فدخل من أسر العدو ولم تعلم حياته ولا موته كمال المصلحة وأوجه في البحر  
 غاية الإيضاح ٨ (سئل) في مفقود له حصه معلومة من دار له تيم في حرايتها وانتهادها  
 وليس للغائب مال تعمريه ويريد بيعها باذن القاضي ثم إن المثل ويحدثنا عن سدد رسل له ذلك  
 (الجواب) نعم ويبيع القاضي ما يخاف عليه الفساد من مال الميرد ٩ (سئل) في مفقود  
 يبيع مال المفقود والأسير من المتاع والرقيق والعتار إذا خاف عليه الغيبة أو رتب له بيعها بغيره  
 عباله ما وان باعها خوفاً الضائع فصارت دراهاهم أو ذنير عمن يبيعها بالمرئفة جامع  
 القصولين وفيه وله بيعها بالشفقة ولو فعل ففعل ولو باعها ضائعاً يبيعها بالمرئفة يبيع مال المفقود  
 وأرضه إذا كان ينقص بمضي الأيام وفي المحيط ولرباعه إذا لم يبارك في العلم بالمكان لكن  
 لا يرجع منذ سنين قنية مؤيد زاده ٩ (سئل) في رجل مات عن أخت لأمر عن أخ لأم مفقود  
 وعن أخ لاب وخاف تركه فكيف يفعل (الجواب) تقسم الدر بينهما إن لم يجب أحراجه  
 شرعاً من ستة أسهم للاخت لأم السدس منهم واحد والاخ الآخر يتردد بينهما في ذلك إلى أن

١ مطلب ليس لابن المفقود  
 معارضة الأبوجه شرعي  
 ٢ مطلب لا يرث بنت عمه  
 المفقود قبل ظهور أمر أبيها  
 ٣ مطلب يحكم بموته بموت  
 أقرانه في بلده وقدر تسعين  
 سنة

٤ مطلب ليس القيم خصماً  
 فيما يدعى على المفقود  
 ٥ مطلب ينصب القاضي أم  
 المفقود قيمة عنه وله أخذ  
 قرضه

٦ مطلب يصح نصب الشافعي  
 قيمياً عن غائب غيبة ليست  
 بمنفعة

٧ مطلب ينصب القاضي  
 ابنه الأسير وكلاً عنه

٨ مطلب للقاضي بيع عتار  
 المفقود والأسير إذا خيف  
 عليه الخراب

٩ مطلب يوقف ما ورثه  
 المفقود إلى أن يتبين حاله



## \* (كتاب اللقيط والقطعة) \*

١ (سئل) في صغير لقيط عمره سنة التقطه رجل حرم مسلم يتفق عليه ويريه ويريد رجل آخر أجنبي أخذه منه قهرا بغير رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما في التنوير وغيره ٢ (سئل) فيما إذا التقط رجل عبادة ووجدها في يد غيره هل يملك الخصومة ويده أحق (الجواب) الصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق كما في النهر عن السراج (فرع) ٣ قد ذكر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعني بغيره فتركه فقام به غيره حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب القطعة عند أجد والبيت يملكه ويرجع بما صرفه عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا إذا استأذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقده أنه يتفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر ومن أخرج متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه اهـ ولا شك عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا أن يأذن له القاضي أن يتفق ويرجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصریح في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب القطعة

## \* (كتاب الوقف) \*

رتبه على ثلاثة أبواب \* (الباب الأول) في أحكامه المتعلقة به من صحة وبطلان واستبدال وشروط وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان أحكامه اللفظية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك \* (الباب الثاني) في أحكام استحقاق أهله من ريعه واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع أنقاضه وأنجباره وقسمته وغصبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر وغير ذلك \* (الباب الثالث) في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك \* (الباب الأول) ٤٠ (سئل) في امرأة وقفت في مرض موتها وقضاء على شخص ثم على جهة برمتصلة وماتت منه عن ورثة لم يجزوا الوقف وخلفت تركته يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف إذا وقف المريض أرضه أو داره في مرض موته صح في كلها إن خرجت من ثلث ماله وإن لم يخرج وأجازته الورثة فكذلك ولا يبطل فيما زاد على الثلث اهـ ٥ (سئل) في وقف أهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في شيء من أمور موليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه ويبد كل واحد من الذرية تدر معلوم من غلته ينالونه من نظاره ثم مات شخص من الذرية لا عن ولد فهل يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه من غير تمييز ذكر على أن لا تقديم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كما في البرازية في الخامس والخبرية وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم من يموت عن غير ولد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ٦ (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين جيلا بعد جيل وأنه إذا مات أحد من مستحق ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه إلى الأقرب فالأقرب

١ مطلب ليس له أخذ اللقيط

من ملقطه

٢ مطلب الملتقط يملك

الخصومة

٣ مطلب فمين أعني جله

فأخذه غيره حتى عاد لحاله

٤ مطلب الوقف في مرض

الموت على الأجنبي من الثلث

٥ مطلب فقد كتاب الوقف

ولم يعلم كيف تصرف نظاره

ومات مستحق عقيم الخ

٦ مطلب في وقف تقادم أمره

وله رسوم في دواوين القضاة

الخ



١ مطلب لاعبرة بكتاب  
الوقف المنقطع الثبوت  
٢ قوله قالوا الخ هذا اذا لم يكن  
كتاب الوقف محررا في سجل  
القاضي المحفوظ والاعمل به  
استحسانا فان لم يكن سجل  
عمل بتصرف النظار الماضي  
وفي الفتاوى الخيرية اذا  
كان للوقف كتاب في ديوان  
القضاة المسمى في عرفنا  
بالسجل وهو في أيديهم اتبع  
ما فيه استحسانا اذا تنازع  
أهله فيه ولا ينظر الى  
المعهود من حاله فيما سبق من  
الزمان من أن قوامه كيف  
كانوا يعملون وان لم يعلم  
الحال فيما سبق رجحنا الى  
القياس الشرعي وهو أن من  
أثبت بالبرهان حقا حكم  
له به اه منه  
٣ مطلب وقف المشاع  
للقاضي ابطاله اذا لم يحكم  
بصحته  
٤ مطلب في صحة وقف  
المشاع على النفس  
٥ مطلب لا يصح وقف حصّة  
شائعة من الغراس على  
النفس  
٦ مطلب في وقف البناء على  
النفس اشكال لانه من كسب  
من مذهبين  
٧ مطلب في جواز الحكم  
الملفوق من مذهبين

الى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف أحد منهم الى بيته في نسبه الى  
الوقف حيث كان في أيديهم جيلا بعد جيل (الجواب) نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من  
الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف أحد منهم الى بيته في اتصال  
نسبه الى الوقف ١ (سئل) في وقف أهلي قديم يتصرف أطواره في ريعه بصرفونه للذكور  
من ذرية واقعه دون الاناث جيلا بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من  
طريق النلق من أيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلا معارض ولا منازع والا ن قامت امرأة  
من الذرية تطلب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها  
منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور  
فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوت شرعا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت  
(الجواب) نعم قال في الخاتمة رجل في يده ضبعة فباعها رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكافيه  
خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاة بذلك الصك ٢ قالوا ليس للقاضي  
أن يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالجهة والجهة هي البيعة أو الاقرار أو ما الصك فلا  
يصلح جهة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح منسوب يتعلق بالوقف لا يجوز  
للقاضي أن يقضي بالوقف ما لم يشهد الشهود اه ٣ (سئل) فيما اذا وقف زيد وأخته هند  
نصف دار لهما ما شاءتا يمكن قسمته ولم يفرزاه وأنشأه على أنفسهما ثم من بعده كل منهما على  
أولاده ثم وثم ولم يحكم حاكم بجهة الوقف في حادثة الشيوخ فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم  
يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه صح  
وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه فللحنفي المقلدان يحكم بجهة وقف المشاع وبطلانه  
لاختلاف الترجيح ٤ (سئل) في رجل له حصّة شائعة معلومة من دار معلومة فوقتها على  
نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة بر متصلة وحكم الحاكم بجهته وان كان مشاعا  
يقبل القسمة وان كان على النفس فهل صح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على  
جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الممكن فأجاز أبو يوسف وبه  
أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بناء على اختلافهما المتقدم فتقول تفرد بمعا على قول أبي يوسف واذا  
وقف احد الشريكين حصته من أرض جازا سعاف من فصل وقف المشاع وبصح عند أبي يوسف  
جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه ملحق من الوقف ٥ (سئل) فيما اذا وقفت عند حصّة شائعة  
لها في غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم وثم ثم على جهة  
بر متصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي  
يحتمل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنتول الا في أشياء مخصوصة  
عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشجر من قبيل المنقول كما صرح به في البئر والامام الاعظم  
أبطل وقف المنقول كما في الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند أئمتنا  
الثلاثة كما أفق بذلك العلامة الشيخ اسمعيل المنقي به منسني سابقا وموسطوري في فتاويه من  
الوقف وفي فتاوى الشامي ٦ وقف البناء دون الأرض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقفه على  
نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجاز أبو يوسف ومحمد ووقف البناء دون  
الأرض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به من كمال  
مذهبي وهو لا يجوز ٧ لكن الطرسوسي ذكر أن في منبة المنقي ما يبيد جواز الحكم المركب



من مذهبين وعلى هذا يخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصرف أو قاف كثيرة على هذا النمط حكم بها القضاة السابقون ولعلمهم بنوعه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت متقرة للاحتكاك نزلت منزلة ما لو وقف البناء مع الأرض من جهة أن الأرض يبدأ باب البناء يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يزعمهم عنها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده الخصاص هذا ما تحررتي من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اهـ ١ وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور مائة فإذا كان وقف الدراهم لم ير والاعن زفر ولم ير وعنه في وقف النفس شيء فلا يتأق وقفها على النفس حينئذ على قوله لكن لو فرضنا أن ما كما حنفيًا حكم بصحة وقف الدراهم على النفس هل ينقذ حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بصحة الحكم الملقق وبيان التلصيق أن الوقف على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكمًا ملغقًا من قولين كما ترى وقدمشي شيخ مشايخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدوري على عدم نفاذه ٢ ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكم في غوامض الأحكام أن الحكم الملقق باطل بإجماع المسلمين ومشى الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندًا في ذلك لما رآه في منية المفتي فليستظره من أراد اهـ (أقول) ورأيت بخط شيخ مشايخنا من لا على الترك كما في مجموعته الكبيرة ناقلًا عن خط الشيخ إبراهيم السؤالاتي بعد هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى الشلبي مائة أقول وبالجواز أفتى شيخ الإسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم يتفدو عليه العمل والله تعالى الموفق اهـ مارأيت بخطه عن الشيخ إبراهيم المذكور (وأقول أيضًا) قد يوجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالإجماع لأن المراد بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بصحة نكاح بلاولي بناء على مذهب أبي حنيفة وبلاشهود بناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملغقًا من أقوال أصحاب المذهب الواحد فانهم لا يخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه وانما نسبت إليهم لا إليه لاستنباطهم لها من قواعده ولا اختيارهم إياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدرا المختار بما لا يزيد عليه فأرجع إليه ويؤيده ما مر عن الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيًا مذهبه نافذ عند أبي حنيفة ولو عاد مدافسه رويان حيث قال مائنه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحو أو بالعكس وأما إذا حكم الحنفي بمذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الإمام فليس حكمًا بخلاف رأيه اهـ فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال مائنه ومتى أخذ المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة بعلم قطعًا أن القول الذي أخذه هو قول أبي حنيفة فإنه روي عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كأي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قولنا الأوهي رواية عن أبي حنيفة وأقسموا عليه أي أنا غلاظًا فان كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفسقة جواب ولا مذهب إلا كيفما كان وما نسب إلى غيره إلا جازا وهو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه اهـ ٣ (سئل) في مريض مرض الموت وقف فيه عقاره على أولاده ثم مات من مرضه المذكور

- ١ مطلب وقف الدراهم على النفس ملقق
- ٢ مطلب الحكم الملقق باطل بإجماع المسلمين
- ٣ مطلب وقف عقاره في مرض موته على أولاده ثم مات ولم يجزوه بطل الوقف



امطلب وقت دارها في  
مرضها على زوجها ولم  
تخلف غيرها ولم يجز بقية  
الورثة الوقف

عنهم ولم يجزوا الوقف المزبور ولم يحكم به حاكم شرعي يرى صحته فهل يكون الوقف المزبور غير  
جائز (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطلة فلا يجوز الوقف المذكور والله  
أعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على  
أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا يوجب  
الفساد لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي أن يحتاط في ذلك فليكتب  
في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا كان له  
وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن له وارث آخر من أول التاسع  
عشر من وقف التتارخانية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي  
ونسلمهم فالوقف على من لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده تجوز لكن  
لا يكون الكل لهم مادام واد الصلبي حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فما أصاب  
ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلبي فهو ميراث بين جميع ورثته حتى يشاركهم  
الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلبي فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى  
الباقى من ولد الصلبي فما أصاب الباقى من ولد الصلبي يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات  
كل من كان حيا عند موت الواقف اه من الفصل الخامس من وقف الخلاصة ففي مسئلتنا  
الوقف على الاولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث  
الا باجازه ورثته اه قال العلائي لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها  
الورثة بعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسئلتنا  
والحال أنهم لم يجزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق في  
المرض اعتاقه ومحاباته ووقفه وضماته وصية فتعتبر من الثلث اه ولا شك أن هذا في حق  
الاجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه  
لا يجوز لان الوصية للوارث لا تجوز اه ولصريح كلام شيخ الاسلام أيضا فحرم أن الوقف  
على الاولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازه الورثة واذا لم يجزوه فلا تجوز الوصية  
فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق (أقول) في البحر عن الظهيرية رجل وقف داره  
في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق  
يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يجزن أما اذا أجزن صار الكل وقفنا عليهم  
اه فعلم أن الثلث صار وقفنا في مسئلتنا وان لم يجز الاولاد لان نفاذ الوصية من الثلث لا يتوقف  
على الاجازة فتنفذ من الثلث وان كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث  
عند وجود وارث آخر منازع وأما الثلثان فلا تجوز فيهما الوصية وان كانت للوارث ولا منازع  
لان الشرع لم يجعل للموصي حقا فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا اجازة الوارث هذا ما ظهر لي  
في توجيه كلام الظهيرية وبه يعلم أن اطلاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظرا فقدر  
وأما كون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فسيأتي الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى  
١ (سئل) في امرأة وقفت دارها في مرضه وتها على بعلمها المستقرة في عصمته ثم من  
بعده على جهة بر وماتت عن ورثة لم يجزوا الوقف ولم يخلف غير الدار المذكورة فهل يتخذ  
الوقف من الثلث ويظل فيما زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن



ينجزه المريض بان يقول وقفت على كذا أو وصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة بين الوارث وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جهة بر حيث لم تترك غير الدار المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها ويطل فيما زاد على الثلث حيث لم تجزه الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاش بعلمها المذكور فإذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها لجهة البر المذكورة ثم وثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة في الخيرية من الوقف والخصاف والخاتمة والبحر وغيرها (سئل) في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناءه الثلاث ثم من بعدهن على أولادهن ثم على جهة بر لا تنقطع ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجة وأولادهن عصبة لم يجز والوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم (الجواب) يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلاث الثلثان وللزوجة الثمن والباقي لأولاد العلم العصبة الذكور تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فإذا ماتت صرفت غلته لأولادهن على ما شرطه الرجل (أقول) وههنا فائدة ذكرها في البحر بقوله ثم أعلم أنه لو وقفها في مرض موته ولا وارث له إلا زوجته ولم تجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الأسداس تكون وقفنا لما في البرازية من كتاب الوصايا مات ولم يدع إلا امرأة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل أن أجازت فكل المال له والأفالسدس لها والخمسة الأسداس له لأن الموصي له يأخذ الثلث وأبقى أربعة تأخذ المرأة الربع والثلاثة الباقية للموصي له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ ولا يخفى أن هذا حيث لم يخلف غير الدار الموقوفة (سئل) فيما إذا استدانته هند من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ورهنت عنده على ذلك جميع دارها المعلومة رهنا شرعيا مسلما ثم وقفت الدار وهي عسرة ثم باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسر علائق من الوقف وأما وقف المرهون فإن افتكه أو مات عن وفاء عاد إلى جهة الوقف وإن مات عن غير وفاء يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الأسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاذي على دفع ما عليه أن كان موسرا فإن كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا في الذخيرة والمحيط بحرم أوائل كتاب الوقف (سئل) في رجل عليه دينان رهن بأحدهما دار ليس له غيرها ثم وقفها قصدا للمماطلة وقيمتها تزيد على قدر الدين فهل ليس للقاذي تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين (الجواب) نعم (سئل) في رجل صحيح مديون ديننا مستغرقا إذا وقف وقفا على جهة بر لا تنقطع وسجله القاذي تسجيلا شرعيا ثم مات فهل ينقض وقفه لأرباب الديون أولا (أجاب) حيث صار الوقف سجلا شرعيا لا ينقض لذلك لأن الوقف تبرع ولم يشترط لصحته براءة الذمة من الدين المستغرق بالاجماع هذا إذا لم يكن محجورا عليه بسفه أو بدين على رأي من يراه ولا يثبت الحجر إلا بالقضاء كما صرحوا به قال في الأسعاف وإن لم يكن محجورا عليه يعني المديون يصح وقفه وإن قصد به ضرر غرمائه اهـ وصرح به غيره فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحيط دينه بماله لتعاقب حق الغرماء حينئذ بالعين وههنا بالذمة محضا وبني علمنا الأحكام على ذلك وأما إذا كان محجورا عليه فأطلق الخصاف أنه لا يصح وقال ابن

١. مطلب فيما إذا وقف المريض على بعض ورثته ولم يجز الباقيون
٢. مطلب وقف داره في مرضه وله زوجة فقط ولم تجز فلها الربع
٣. مطلب في بطلان وقف المرهون إذا كان الواقف معسرا
٤. مطلب عليه دينان وله دار لا غير فرهنها بأحدهما ثم وقفها للمماطلة لا ينقض الوقف في مقدار ما شغل بالدين
٥. مطلب في وقف الصحيح المديون والمريض المديون



الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم اهـ (أقول) قال  
العلائي في الدر المختار وبطل وقف راهن معسر ورض مدون بمسقط بخلاف صحيح لو قبل  
الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود سئل عن وقف على أولاده وهرب من  
الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار  
ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدرك العلائي بما في المعروضات وأقره وقد تبعه تليسه  
العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي في فتاويه سئل في رجل عليه دين لزيد وله دار ملك فقط لا يني عنها  
بتدريته وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين أجاب ليس للقاضي أن يتخذ  
هذا الوقف ويجبر الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا  
الوقف كما أفاده المرحوم المفتي الأعظم أبو السعود أفندي نعمة الله بنصرته اهـ ٢ (سئل) فيما  
إذا وصى رجل في مرض موته بمبلغ معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء في مكان مهيا لبنائه في  
طريق لبشر من المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه  
المذكور عن تركته يخرج المبلغ والكرم من ثلث ما فهل يصح (الجواب) نعم وقف عقاراً على  
مسجد أو مدرسة هيا كانا قبل أن يبينها اختلاف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف  
غلته إلى الفقراء إلى أن تبنى وإذا بنيت ردت إليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ٣ ونقل  
المؤلف عن جلد ماصوره سئل فيما إذا أنشأ رجل وقفه على مسجد سيعمره فإن تعذر السرف  
عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعده كانا  
لتعميره فهل يكون الوقف المزبور باطلاً وتقسيم الأماكن الموقوفة بين ورثة الواقف على الشريعة  
الشرعية أم لا الجواب الحمد لله ذكر في كتب الفتاوى رجل هيا موضعاً لبناء مدرسة وقبل أن  
يبنى وقف على هذه المدرسة قري بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصحته أفق الثاني  
الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معللاً بأن هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفق  
غيره من أهل زمانه بصحته ورجح بأن بعضاً من المسجد بل هو الأصل فيها قد كان موجوداً زمان  
الوقف وهو الموضع المهيا لبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يهيا موضعاً لبناء المدرسة  
فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو آخرى بما علل به الامام القاضى صدر الدين من  
البطلان والله أعلم كنبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه ٤ (سئل) فيما إذا رقت هند  
دارها منجزاً على أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم وثم ثم على جهة بر ولم يحكم بموجب  
الوقف حاكم شرعى حكماً شرعياً على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين ثم أقر  
أولادها فباعوا الدار بعد ما أطلق لهم قاضى القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكماً  
ببطلان الوقف أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكماً ببطلان الوقف حيث لم يحكم بلزومه  
حاكم شرعى بوجهه الصحيح الشرعى وأطلق القاضى للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره  
وأفتى بذلك التمرناشى والمولى أبو السعود والخير الرملى نقلاً عن الاعتبار وفي الامام اعلمية  
فيما إذا وقف زيد غراساً على نفسه ثم وثم ثم على جهة بر متصلة وحكم به حاكم حنبلى في غير وجهه  
خسب ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوقف مسجلاً محكوماً به فلما حكم أن يحكم بجهة  
البيع ولا يكون الحكم الذى لم يكن على الدعوى الشرعية مانعاً من ذلك اهـ وأفتى بذلك على  
هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن أفندي العمادى مفتى دمشق (أقول) وبصحة بيع غير  
المسجل أفتى ابن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفتى سراج الدين قارى الهداية الخ

١ مطلب القضاة ممنوعون  
من الحكم بوقف الهارب  
من الديون  
٢ مطلب وقف كرمه على  
سبيل سيعمر يصح ان كان  
هيا مكانه  
٣ مطلب وقف على مسجد  
سيعمره ومات ولم يعمر ولا  
هيا مكانه فالوقف باطل  
٤ مطلب في بيع الوقف  
الغير المسجل



لكنه قال في بجزءه ان هذا على قول الامام المرحوم أي من أن الوقف انما يتم بالقضاء وعلى قولهما الرابع المفتي به فان كان حقيقيا مقلدا لحكمه باطل لانه لا يصح الا بالبيع الصحيح المفتي به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تقريرا على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بجهته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمعمول على أن القاضي مجتهد أو سهو منه اهـ كلام البحر وأقره في النهروال المختار ويؤيده أن العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه ثانيا خلاف ما ذكره أولا كما نقلته في حاشيتي على البحر فراجعها وأما ما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفاً على النفس فلا بد له من حكم حاكم يراه (سئل) في قاعة فديعة عامرة محكمة البناء في محلة أمينة مرغوب في السكنى فيها وتوجر باجر المثل وأرضها مفروشة ببلاط قديم من عهد واقفها والآل أن يريد بعض مستحق الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعي ٢ وفي ذلك تغيير صيغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عمدة التناوي لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بل لا في غير المثمرة اهـ بجزء من البيع الناسد تحت قول الماتن وعلاو سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناظر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخير الرملي والحنوقي وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوق شرعي ٣ (سئل) في اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت بيعها وشالوها وعدم الانتفاع بها الا حطباً وفي بيعها وقطعها الحظ والمصلحة لجهة الوقف ثبوتاً شرعياً بعد دعوى شرعية فهل يجوز قطعها وبيعها (الجواب) نعم ٤ وفي فتح التدير وسئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يبيع بعضها ويبقى بعضها فقال ما يبيع منها فيسبيله سبيل غلها وما بقي فترول على حالها اهـ ٥ وفي البرازية وقال الفضلي وبيع الانجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضاً اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضاً لانه غلها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بجزء من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف وفي التارخانية ثبوت وقف على أرباب مسمين في يدمتول باع ورق اشجار التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلوراد المشتري قلع قوائم الشجر يمنع لانها ليست بمبيعة ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع القوائم كان خيانة منه اهـ من الفصل السابع وفيها قبل الفصل الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل قطعها لانها هي الغلة ببيعها والمثمرة لا يجوز بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف اهـ ٥ (سئل) في حبة ترقى - غير مثمرة يريد المشتري بيعها بثمر المثل قبل القلع لما رث فيه من الحبة للوقت فهل ذلك (الجواب) نعم ٦ وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المذكورة باقامة بيعة أخرى أن الغراس حين البيع كان مثمراً ٧ قد ترجح البيعة بكونها لمن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بينهما وبين الآخر فيه مثلاً لو باع الوصي داراً للصغير من رجل قائلاً انها متوجهة الى الخراب وتصرف المشتري فيها زماناً وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالعادة على المشتري بأن يبيع الوصي اياها باطل لان الدار كانت معمورة حين بيعها الرضى منه كان القول للصغير أعني قوله ان الدار كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقد وتقبل بيعة المشتري على أنها أي الدار كانت خربة وقت البيع لانه ثبت صحة البيع وبيعة الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لان تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا يحير له فتقبل بيعة المشتري ولا تقبل بيعة الغير كذا في فناء

- ١ مطلب لا يصح بيع بلاط مفروش في قاعة وقف
- ٢ مطلب لا يجوز للناظر تغيير صيغة الواقف
- ٣ مطلب يصح بيع اشجار الوقف اليابسة
- ٤ مطلب لو ربح بعض الشجر يباع دون الباقي
- ٥ مطلب لا يجوز بيع اشجار الوقف المثمرة الا بعد القلع بخلاف غير المثمرة
- ٦ مطلب لا تنقض البيعة على أنه يابس باقامة بيعة أخرى على أنه حين البيع كان مثمراً
- ٧ مطلب ترجح بيعة مدعى صحة العقد



البرازيمو الفتاوى الصغرى وغيرهما اهـ وكذا الوبايع المنولى أشجار الوقف وقلعة وادعى  
 أهل الوقف أنها كانت مئمة وقال يابسة واجبة القلع فبعد الهلاك بقبل قوله بيمينه فبرائة  
 نفسه من الضمان وكذا بينته عند تعارض البينتين كذا في هامش القول لمن في البيوع  
 ١ وفي الخيرية المصرح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعى وفيها  
 نقلا عن الكافى من كتاب الشهادات اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد اهـ فى المسئلة بعد  
 ثبوت الشاى وعدم الانتفاع والحكم بصحة البيع كيف تسمع بينة المستحق وينقض القضاء  
 وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشباه من الدعاوى أى بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى  
 ٢ (سئل) فى دار موقوفة على الذرية سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها  
 بعض معالم الوقف فهل يلزمه اعادة ما غيره الى ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى ابن  
 الشلبى يرفع أمر الشخص المذكور لولى الامر فبأمره يهدم بناءه واعادة الوقف على ما كان  
 عليه ويؤتبه على ذلك التأديب الزاجر له اللائق به وينابولى الامر أيد الله به الدين رقع الطاعة  
 والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل اهـ وفيها جوابا عن سؤال آخر لشيخ الاسلام نور الدين  
 الطرابلسى جميع ما غيره يلزمه اعادة الى ما كان عليه وهدم البئر وقلع الاشجار وتغيير النول  
 واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه عمارة ما تلف بسبب البئر والسقي واجرة ما انتفع به اهـ  
 ٣ وقال سراج الدين قارى الهداية فى فتاواه ينظر القاضى فى ذلك ان كان ما غيره الى ما كان عليه  
 لجهة الوقف وأكثر ريعا أخذ منه الاجر وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما انتفع فى العمارة  
 ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعا ألزم بههدم ما صنع واعادة  
 الوقف الى الصفة التى كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اهـ والمسئلة المذكورة فى الخيرية  
 من كتاب الاجارات وفي فتاوى الكازرونى نقلا عن الخافى فى جواب سؤال مائة وطلب  
 يهدم ما غيره بصفة عين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة الى آخر ما حرره ٤ (سئل) فى ناظر  
 وقف باع جاما وقف لا احتياجه الى الترميم مع مساعده الوقف من رجل ذى قدرة وشوكة  
 فاشتراه منه وقلع الحمام وبني مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور ولا وبعد ذلك  
 فما يلزم عليهما (الجواب) أما الناظر فلزمه العزل وأما ذو القدرة فيلزمه قلع ما بناه وضمان تيمية  
 ما قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحمام فإنه لا قدرة فى مقابلته قدرة الله تعالى لاحد من  
 خلقه فتاوى أبى السعود من الوقف ٥ (سئل) فى أنقاض الوقف المسئلة على تجار  
 وأخشاب مكسرة ملقاة فى أرض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وعدم الانتفاع بها الوقف رباعها  
 المنولى بسبب ذلك من رجل يثن هو ضعف ثمن المبل الثابت ذلك مع الخافى اهـ لاوقف بالبيعة  
 الشرعية فهل يكون البيع جائزا أم لا (الجواب) مسئلة بيع أنقاض الوقف مصرح به فى كثير  
 من المعترات من جملة ذلك صاحب الهداية فإنه قال ما نهى من بناء الوقف وأتمه سرفه اهـ  
 فى عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أه مسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فبالا ليد من  
 العمارة لىبقى على التبايد فيحصل مقصود الواقف فان مست الحاجة اليه فى الحال صرفه فافها  
 والا أمسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر اعادة عينه الى  
 موضعه بيع وصرف ثمنه الى المرمية صرفا للبدل الى مصرف المبدل ولا يجوز أن يقسمه يعنى  
 النقص بين مستحق الوقف لانه جزم من العين ولاحق للموقوف عليهم فيه وانما حقهم فى المنافع  
 والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اهـ وقد حصل بما ذكره الجواب والله أعلم بالجواب

١ مطلب لا تنقض الدعوى  
 بعد انفصالها على الوجه  
 الشرعى  
 ٢ مطلب اذا غير الساكن  
 بعض معالم الوقف يؤمر  
 باعادته الى ما كان عليه  
 ٣ مطلب ان كان ما غيره اليه  
 أنفع للوقف يبقى والأمر  
 بهدمه واعادته الى ما كان  
 عليه  
 ٤ مطلب فى ناظر وقف باع  
 جاما وقف الخ  
 ٥ مطلب فى بيع أنقاض  
 الوقف



وأجاب قارئ الهداية عن وقف انهم لم يكن أسهل من بيعه ولا يمكن لجارته وتعميره هل تباع  
 أنقاضه بقوله إذا كان الأمر كذلك صح بطلان البيع الحاكم ويشترى منه موقوفه مكانه فان لم يمكن  
 رده الى ورثة الواقف لأن وجوبه لا يصرف الى الفقراء (سئل) في تحابة جارية في وقف  
 أهل البيت فباع بها وضعت على الغلة وليس في الوقف غير ذلك حتى يعمر بها وأنت الضرورة  
 إلى الاستبدال به بطريقه الشريعي بما فيه من الحظ والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليشتري بها  
 داراً أخرى أكثر نفعا وأدريعا وأحسن صفعا فهل للقاضي أن يفعل ذلك بوجهه الشرعي  
 (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي  
 حنيفة أو أصحابه أجاب الاستبدال إذا تعين بأن كان الموقوف عليه لا ينتفع به وعة من يرغب فيه  
 ويعطى بدله أرضاً وداراً هاربع يعود تنفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول  
 أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأن كان الوقف ربيع ولكن يرغب شخص في استبداله  
 أن أعطى بدله أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف  
 والعمل عليه والأفلا يجوز له قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة مانصه  
 ورأيت بعض الموالى يميل الى هذا ويعتمده وأنت خير بان المستبدل إذا كان قاضي الحنة  
 فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدناير والله الموفق اه ٣ وقد أفتى  
 بجواز الاستبدال بالنقود إذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة  
 الخير الرملي وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحيم اللطفي والمحقق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم  
 من العلماء الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال  
 في الدر المختار وفيها أي في الاشياء لا يجوز استبدال العامر الا في أربع قلت لكن في معروضات  
 المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر بأن يصير بأمر  
 السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة اه فليحفظ اه ٤ (سئل) في دور متعددة معلومات من قبل  
 واقفيها المتعددين المختلفين بيعت دار منها بيعا حكما بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم  
 يرى ذلك وحكم بصفته بثن معلوم قبضه نظار الوقف ليشتروا به عقار ابدله والا أن احتاجت  
 بقية الدور للتعمر الضروري ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور مدة  
 مستقبله باجرة مججلة تصرف في التعمر ويريد النظر الاستدانة على الدور باذن القاضي العام  
 لاجل التعمر المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمر من ثمن الدار المذكورة  
 (الجواب) نعم لان ثمنها صار وقفا بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في  
 فتاوى اللطفي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدهم معلومة استبدال  
 صحيحا شرعيا وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف  
 عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشتري بها ما يكون وقفا  
 مكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض يملك ذلك ويستوفي من غلة الوقف  
 بعد العمارة ليشتري بها ما يكون وقفا كالاول ولا تكون ملكا للموقوف عليهم ولا ارثا ومسئلة  
 الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج الى ديانة ٦ ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف  
 لا الناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اه فقطضاه  
 جواز صرف البدل في عمارة الوقف فأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المالك والله  
 أعلم (أقول) وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بأنه يعمر من مال الاستبدال ولا يستدين حيث

- ١ مطلب اذا انهدم الوقف ولم يمكن تعميره تباع أنقاضه الخ
- ٢ مطلب في استبدال الوقف بالنقود
- ٣ مطلب يجوز الاستبدال بالطلب اذا بيعت دار الوقف بيعا حكما هل يعمر بثنها بقية دور الوقف
- ٥ مطلب يعمر الوقف من مال الاستبدال
- ٦ مطلب ولاية قبض دراهم الاستبدال للمتولى دون الناظر والموقوف عليهم



كان في الوقف سائل لعدم الضرورة اه ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا يصرف ريع  
وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله من حوادث الوقف ا ولو كانت البيئة الشاهدة  
بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهدوا مثلاً بان الدار سائغة للاستبدال لانهم دأبوا  
وحكم القاضي بشهادتهم ويعت كذا كثر شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة آن الاستبدال  
الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها آن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان  
قال قضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة  
مالوجاه حيا بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم خيرية من الوقف ومثله في فتاوى  
السليبي والشيخ اسمعيل ٢ (سئل) في ناظرين على وقف أهل استبدالين مائة جارية  
في الوقف المبرقوم من رجل استبدل اشريعيا مستوفيا لشرائط الشرعية مع ثبوت الحفظ والمصلحة  
في ذلك للوقف محكوم ما يصح ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعيتين فهل يصح  
ذلك وان كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه (الجواب) نعم قال في البحر في  
أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان في بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول  
والدين وأما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وإياها أن  
تنهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقصر على الصحة الامام فخر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة  
كما في الاشباه من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في المحدث يصح وان لم يكن في ولايته  
والمسئلة منصوص عليها في أدب القاضي الخصاص ٣ (سئل) فيما اذا كان لنصراني دار معلومة  
فوقها في صحته منجزا على قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من بعدهم على القساقس وان  
تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صك فهل يجوز الوقف ويكون لفقراء النصارى  
(الجواب) يجوز الوقف المذكور ٤ قال الامام الخصاص في وقف أهل الذمة قلت انما نقول ان  
قال جعات داري هذه صدقة موقوفة تجري غلتهما على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من  
قبل أنه انما يصرف في هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقفاً على فقراء النصارى انى أجز ذلك  
وكذلك لو عزم ولم يخص فقال تجري غلة صدقتي هذه على الفقراء قال هذا جائز ٥ قلت فما تقول  
لو جعل الذمي أرضه صدقة موقوفة فقال تنفق غلتهما على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة  
كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على  
الفقراء والمساكين ولا تنفق على البيعة من ذلك شيء ٦ قلت وكذلك ان قال تجري غلة هذه  
الصدقة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين الذين في  
بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذمي على الكنيسة  
أو البيعة فهل يجوز أجاز الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان  
والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز اه ٧ (سئل) في ذمي مريض مرض الموت  
وقف داره على نفيه الذميتين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه المزبور بعد ثلاثة  
أيام عنهما وعن زوجة وأخوين شقيقين لم يجزوا ذلك فهل يكون الوقف غير جائز (الجواب) نعم  
قلت وكل وقف وقفه الذمي فجعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكائس وبيوت  
النيران والاسراج فيها وممرتها أليس ذلك باطلا قال بلى اه خصاف من باب وقف الذمي  
ومثله في الاسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان أجنبياً  
والوراث لا يجوز الا باجازه الورثة ولم يجزوا ذلك في مسئلتنا ٨ (سئل) في ذمي وقف وقفاً على نفسه

١. طلب بينة الاستبدال  
اذا كان يكذبها الحس  
فالحكم بها باطل

٢. مطلب يصح الحكم  
بالاستبدال وان لم يكن في  
ولاية القاضي

٣. مطلب في وقف الذمي على  
القساقس ثم على فقراء  
النصارى

٤. مطلب الوقف على فقراء  
بيعة كذا صحيح وكذا على  
فقراء النصارى

٥. مطلب وقف أرضه على  
بيعة كذا ثم على الفقراء  
يصرف الى الفقراء

٦. مطلب الوقف على الرهبان  
والقسيسين باطل

٧. مطلب في ذمي مريض  
مرض الموت وقف داره  
على نفسه الخ

٨. مطلب في وقف الذمي على  
نفسه وذريته ثم على  
الحرمين



وعلى ذريته فاذا انقرضوا فعلى الحرمين الشريفين بشرط أن لا يجوز إلا عقد بعقد ولا يتجأه  
ولا يجعل بماله الاضرورة ثم ان الواقف أجبر من آخر ويجعل لست سنين كل سنتين عقد وحكمه  
حنبلي ثم فرغ عن الوقف فهل بالقراغ لا ولاده يفسخ الايجار ويضيع مال المستأجر وهل  
له حبس الوقف حتى يستوفي ماله (أجاب) وقف الذي على نفسه صحيح ١ وأما على أهل الحرمين  
الشريفيين فمدلول كلامهم أنه لا يجوز لأن وقف أهل الذمة لا يجوز إلا اذا كان قربة عندنا  
وعندهم حتى لو جعل دار مسجد المسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لأن ذلك  
قربة عندهم الا أن يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشريفين ويلغى قوله على  
أهل الحرمين ويكون آخره للفقراء بناء على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤبدا وإن لم يذكر التأييد  
وأما الاجارة المذكورة فان حكمها كما يراها بعد تقدم دعوى ارتفع الخلاف وهذا الجواب  
لم أتله من تحت يدي على ورقة السائل لعدم جزمي به والله تعالى أعلم فتاوى الكاظمي  
من الوقف عن الخانوق ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة وممرمة وسراج واذا خربت  
واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون  
الغلة لالاسراج أو للفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة منها شيء اه اسعاف من باب  
أوقاف أهل الذمة فتأمل فلعلة يفسد ما قاله الخانوق من قوله الا أن يقال الخ وفي الخصاص  
من الباب المزبور أقصم من هذا وأصرح فراجع ٢ (سئل) في امرأة ذميمة لها حصة معلومة  
في دار وقف الحصة المزبورة في صحتها منجزا على فقراء أهل الذمة وفقراء بيعة كذا وحكمها كما  
حنفي بصحة الوقف ولزومه حكما شرعيا فهل يكون الوقف المزبور صحيحا (الجواب) نعم صح وقف  
الذي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم كما لو وقف على أولاده أو على فقراء أهل الذمة فانهم جاز  
الصرف الى كل فقير مسلم أو كافروا ان خصص فقراء أهل الذمة اعتبر شرطه كما نص عليه الخصاص  
بجر من الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز لكونه قصد الصدقة اسعاف من باب  
أوقاف أهل الذمة ٣ (سئل) فيما اذا أنشأ ذميا وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته  
الخ وهل وانحصر ريعه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في ريع الوقف  
مستحقا له ولا يحرمه وشرط الواقف النظر للارشاد صحيح يتولاه أرشدهم من الذرية دون غيره  
(الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه ٤ قال المؤلف ثم اني  
سئلت عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للارشاد فالارشاد من ذريته الموقوف عليهم وهل  
وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة مسلمة عفى أرشد  
الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا ثبتت أرشادهم بالوجه الشرعي تولى النظر على الوقف المزبور  
الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور ٥ (سئل) فيما اذا وقف زيد حصته وهي  
النصف من جواميس على أولاده وذريته ولم يحكم بالوقف كما يراه ثم باع الحصة من آخر فهل يصح  
البيع دون الوقف (الجواب) نعم يصح البيع والوقف غير صحيح ٦ (سئل) فيما اذا كان لزبد  
غراس قائم في أرض الوقف فأقر أنه وقفه على ابني أخيه ولم يسلمه الى المتولى ولا لهما ولا جعل آخره  
لجهة بر لا تنقطع ولا حكم به كما شرعى أصلا فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح (الجواب)  
نعم لان الغراس من المنقول كما في البحر ٧ (سئل) في رجل وقف جاموسا في بلد لم يتعارفوا وقفه  
ولا تعاملوا به فاذا صار من واحد أو اثنين هل يعد ذلك تعاملأولا واذ لم يعد تعاملأهل الوقف  
المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم (الجواب) اذا كان في بلد تعورف ذلك

١ مطلب وقف الذي لا يجوز  
الا اذا كان قربة عندنا  
وعندهم

٢ مطلب وقف الذي على  
فقراء أهل الذمة وبيعة  
كذا صحيح

٣ مطلب وقف الذي على  
أولاده فأسلم أحدهم لا يسقط  
حقه من الوقف

٤ مطلب اذا كانت المسلمة  
أرشد ذرية الواقف الذي  
تتولى النظر

٥ مطلب وقف حصة من  
جواميس ثم باعها صح  
البيع

٦ مطلب وقف غراسا ولم  
يسلمه الخ لا يصح

٧ مطلب وقف الجاموس  
في بلد لم يتعارفوا فيه وقفه  
لا يصح



يجوز ولا خلاف في أن في الفتاوى العينية من الفصل الثاني من كتاب الوقف شئ من حنفية  
 عن وقف بقرعة على الوفاة ليشرب من لبنها أبناء السبيل لا يجوز لأنهم غير متعارفين حتى لو كان  
 فيه موضع متعارف ذلك يجوز استعماله اهـ وفي الخلاصة وقف بقرعة على يعطى ما يخرج من  
 لبنها وسببها أبناء السبيل قلنا ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم بجواب أن يكون  
 بخاترا اهـ زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقا لأنه جرى التعارف في ديار المسلمين  
 بذلك اهـ فاعتبر بعض المشايخ التعامل مطلقا في ديار المسلمين والذي عليه غالب المشايخ أن  
 التعامل يعتبر في كل بلدة فإذا كان في بلدة يتعامل به يجرى في تلك البلدة وان كان في بلدة لا يتعامل  
 به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ١ ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم أنه لا يكفي صدورهم  
 واحد أو اثنين لأنه ليس بغالب ٢ قال العلامة ابن الهمام في التحرير في بحث الحقيقة ان  
 التعامل هو الأكثر استعمالا اهـ وبما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم باب ١٠ (سئل)  
 فيما اذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للسوأم السابقين تصرف به أصلا  
 فقام رجل من الذرية يكلف الناظر التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف وهل ليس له ذلك  
 (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل إثباته على تلفظ  
 الواقف به ٤ قال في الخاتمة وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكره في الأئمة السرخسي  
 رحمه الله تعالى أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الإمام  
 الأجل الأستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى اهـ وأفتى بذلك الم وغيره ٥ (أقول) في فتاوى الشيخ  
 اسمعيل سئل فيما اذا كان لزيد وظائف في وقف ومشروط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل  
 اذا اعترف الناظر أن هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يومر باعطاء معلوم  
 الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اهـ ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي  
 قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر بإحضار كتاب الوقف  
 ليعمل بما فيه اهـ والظاهر أنه يلزم بذلك اذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلنا  
 عن الشيخ اسمعيل وحيث قد يحمل ما في مسئلتنا على ما اذا لم يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل  
 ٦ (سئل) فيما اذا كان لزيد عقار فقال اذا امت فمردت عقارى على جهة كذا ثم باعده فهل يصح  
 بيعه (الجواب) حيث علقه بموته فلا يزول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في انه رفيع لم  
 بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذ حكمه  
 حكم الوصية فيصح بيعه ٧ وقال في التارخانية ولا يجوز تعليق الوقف بالاضافة الى وقف الا اذا  
 أضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولو رجع عنه صح رجوعه ٨ (سئل) فيما اذا كان يذيد  
 أرض معلومة ستصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولمورثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة  
 والآن قام ناظر وقف أهلى يعارضه فيها مدعى جريانه في الوقف المزبور مستندا في ذلك إلى رد  
 ذكره في كتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا لمن قبله من تظاار الوقف وضع يد عاها  
 لجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من معارضة زيد فيها ويعمل بوضع اليد  
 والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى  
 لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم ٩ لان حجج الشرع الشريف ثلاثة البينة والقرار والنكول  
 وكتاب الوقف انما هو كاعنقه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا  
 ١٠ ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف ١١ (سئل) في امرأة وقفت وقفا وشرطت

قوله لا يجوز هكذا في الاصل  
 الذى بأيدينا ولعل قبله  
 سقطا والاصل فاجاب  
 أو نحوه اهـ معجبه

١ مطلب لا يكفي التعامل  
 من واحد أو اثنين  
 ٢ مطلب التعامل هو الأكثر  
 استعمالا

٣ مطلب لا تثبت الشروط  
 بمجرد ذكره في كتاب الوقف  
 المنقطع الثبوت  
 ٤ مطلب لا تجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات  
 بالتسامع

٥ مطلب اذا اعترف الناظر  
 بكتاب الوقف يومر بالعمل  
 بالمشروط فيه

٦ مطلب اذا علق الوقف  
 بموته له بيعه ويلزم بعد  
 الموت من الثلث

٧ مطلب لا يجوز تعليق الوقف  
 بالوقت الا اذا أضافه الى  
 الموت فهو وصية

٨ مطلب يعمل بوضع اليد  
 والتصرف لا بكتاب الوقف  
 المنقطع الثبوت

٩ مطلب حجج الشرع ثلاثة  
 ١٠ مطلب لا ينزع شئ من يد  
 أحد الا بحق ثابت معروف

١١ مطلب يسطل الوقف  
 باشتراط بيعه







ويعزل ١ (سئل) فيما اذا وقتت هند حصّة مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قابضة للقسمة على نفسها ثم وثق ذلك لدى حاكم حنفى ولم يحكم بحصته ما كرهها بوجه الشرعى فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم ٢ (سئل) في امرأة وقتت ببلغا معلوما من الدراهم على ولدى بنتها فلان وفلان وقفها صحيحا منجزا مسلما للمتولى مسجلا محكوما بحصته وجعلت آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزا (الجواب) نعم وأفتى بذلك مفتى الدولة العلية المرحوم على أفندى وفي الثانية من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضائها على الوجه الذى وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة كالدراهم اهـ ومثله في الدرر عن الخلاصة عن الأنصارى وكان من اصحاب زفر اهـ ٣ (سئل) في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كما شرح بذلك العلامة الأكل في خزانته وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم . امام خطيب والمؤذن بهر

٤ (سئل) في مدرسة معلومة جعل واقفها الها اماما وجعل له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقدار من الشمع يوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي قاضل الشمع المرقوم مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الناضل بعده مدة رالآن قام بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في أخذه قاضل الشمع المذكور مع ثلث الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم بعث شمعاً الى مسجد في شهر رمضان فأحرق وبقى منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذه من غير تصريح الاذن في ذلك فله ذلك اهـ قيسية من مفرقات الوقف ٥ (سئل) في بناء دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع منسكاً بقول الامام اللهم فعارضه المتولى في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول الصاحبين وحكم المالكة بحصته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضى لم يصادف قول شمس من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كما في المأق لا قول ابن سينا اهـ حقه الوقف المتقول لان بايوسف مع محمد بن يوسف المولى من الشرع لا يملكه بل يملكه على ما في قوله تعالى لا يملكه فأنسكهم ما في قوله اصل بالاجماع وعبرة بالمتن في قوله لا يملكه قوله لا يملكه في ذلك ٦ (سئل) في رجل تدرّس في غراس وقف فيه مائة دينار ووقفه في دار الوقف الا أن الدعوى على الرجل بجريان الغراس في الوقف وتصرف المصارف فيه لجهة الوقف واقامة بينه عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه ويسته وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم ٧ (سئل) فيما اذا كان لاخوين عقار وقفاه على نفسيهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم وثق شرطاً أنه مادام كل منهما حياً له أن يدخل في الوقف ويخرج من شاء ومات أحدهما لاخوين عن بنات ثلاث وماتت أحدهما عن أولاد فأخرج الواقف الحي أولادهما من الوقف ثم جعل لهم حصّة مفرزة معلومة من ربيع الوقف ويريد الأولاد الخروج أن ينفذوا ما فرزه الواقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الإخراج فهل ليس لهم ذلك والإخراج صحيح (الجواب) نعم ٨ (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه كان مؤذنه حياً

١ مطلب لا يصح وقف حصّة مشاعة منقولة لم يتعارف وقفها

٢ مطلب يصح وقف النقود ٣ مطلب يدخل المؤذنون في الوقف على مصالح المسجد

٤ مطلب للامام أخذ قاضل الشمع حيث جرى العرف به ٥ مطلب في وقف البناء على النفس

٦ مطلب تسمع الدعوى في الوقف وإن مضى نحو عشرين سنة

٧ مطلب وقفها وشرطاً لهما الإدخال والإخراج فأخرج أحدهما يصح

٨ مطلب وقف على مؤذن جامع كذا يدخل كل من اتصف بهذا الوصف



(١) مطلب يجوز بيع انقاض الوقف اذا ائتمروا به (٢) مطلب مسجد افتقر أهله وتداعى الى الخراب (٣) مطلب رباط خرب في بعض الطرق ولا يتنفع به المتبرع (٤) مطلب بيت بنى مسجد ١٢١ أو بئر الى مسجد آخر أو بئر أخرى اذا عدم الانتفاع به

(٥) مطلب وقف على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان (٦) مطلب ذكر الشيء لا ينفي ماعداه (٧) مطلب وضع اليد حجة قاطعة (٨) مطلب تعيين الأولاد بالعديتني من عداهم من الأولاد قوله وكتب على صورة دعوى ماصورته الخ هكذا وجد في بحر نسخة شيخنا المنقح التي بخطه وانت على علم بان هذا لا ارتباط له بما قبله ولا مناسبة بينهما تظهر كما لا يخفى والذي ظهر لي أن محل هذا بعد نحو ورقة من هذه النسخة عقب قول شيخنا المنقح فتنبه آخر كلامه بعد جواب العمادى عن السؤال الاتي بعده هذا ليكون استشهاده على جواب العمادى عنه حيث ان السؤال الاتي بعدها مذكور فيه أن اولاد الميت اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف الخ وقد رأيت في نسخة شيخنا المنقح المذكورة بيضا بعد قوله هنا في آخر كلامه فتنبه فكأنه والله اعلم انما تركه بيضا ليكتب فيه السؤال الاتي وجوابه للمؤلف وما قاله هو بعد المؤلف العمادى في جوابه

الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبقية الثلاثة ما يخصه وقررهم القاضى في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للأذان ولم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدا منحه وصايل اطلق وقال على مؤذنى الجامع المذكور فهل يدخل البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسطورة في الخيرية من الوقف (١) (مثل) في انقاض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها اذا باعها فانظره بثن معلوم من الدراهم هو ثمن المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف (٢) أهل مسجد افترقوا وتداعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يساع الخشب باذن القاضى ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام ابى شجاع (٣) في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا تتنفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اهـ (٤) وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بترينيت بالآجر في قرية تغربت القرية وانقرض أهلها وعند هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر من تلك البئر أي يجوز أن يؤخذ الآجر من تلك البئر وينفق في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا بانه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فالطريق في ذلك أن يتصدق بها على فقير ثم الفقير يتفق في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو أراد القاضى أن يتفق من غير هذا الطريق لا بأس به اهـ (٥) وكتب على صورة دعوى ماصورته انا أنا لمن شرط الواقف فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد أولاده الموجودين فهذا يعنى سائر أولاده الموجودين وقوله وهم فلان وفلان (٦) فذكر الشيء لا ينفي ماعداه فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا أتتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا الآية مع أنه تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا صحابة إلا أحدثكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين مع أنه ورد أشياء كثيرة انها من أكبر الكبائر وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيكون معناها أن اولاده الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أى لا موجود له من الأولاد غيرهم فعبد الرحمن المذكور لا ينكر بقية اهل الوقف أنه ابن ابن الواقف فيكون بمقتضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صونا لكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سيحدث له من الأولاد أو ما عجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الواقف فهذه اشياء لا ينفي استحقاقه اذا كان واضح اليد وندى مرقا بصفة من الوقف (٧) فان وضع اليد حجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بدار بق المصادقة وقدمات المصادقون فبطلت المصادقة وابرأهم للحجج المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبس الرجن الى اثبات كونه كان واضح اليد ومتصرفا قبل المصادقة (٨) (أقول) أول كلام المؤلف يوهى أن تعيين الأولاد بالعد لا ينفي من عداهم والمنقول خلافه ففي أوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مانصه ولو قال على ولدي زيد

(١٦) ل الحامديه ثم بعد ذلك يذكر ما نقله هنا عن العمادى بقوله وكتب أى المؤلف العمادى على صورة دعوى ماصورته الخ استشهاده كما قدمنا لكنه لم يفعل ذلك لضيق البياض المذكور عن ذكر جميع ذلك تأمل والله تعالى أعلم لكن كان عليه رجه الله اذا كان الامر كما قلنا أن ينه على هامش نسخته أن محل هذا الذي ذكرته عن المؤلف اعنى العمادى وما نقلته بعده الخ بعد آخر قولي



وهم فلان وفلان فعد خمسة أنفس ومن بعدهم على القراء كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين  
 سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولد زيد ولا من يحدث لزيد من الولد من مات من هؤلاء الخمسة كان  
 سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من يموت منهم كان سهمه للمساكين  
 اهـ ومثله في الاسعاف وغيره (١) (سئل) في عقار وقف بيد أخوين مات أحدهما عن أولاد  
 اختلفوا مع عمهم في شرط الواقف المسمى أن شرط الواقف بطن بعد بطن وانهم لا يستحقون في  
 حياة المذكور حصة وأولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصة أيهم  
 وكل برهن على ما اتعاه فأي البيتين أولى (الجواب) بينة مدعى الوقف بطن بعد بطن أولى كما  
 صرح به في الدرر والقنية وغيرهما (٢) والوقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد  
 الميت ثم الحى برهن على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف  
 واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن أولاد الاخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا  
 فبينة مدعى الوقف بطن بعد بطن أولى كذا في القنية درر من آخر الوقف (أقول) ولعل وجهه  
 ما قالوا ان البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الاطلاق ولذا اذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم  
 بأن الوقف على الذرية يصرف الى الجميع بالسوية كما مر فالتى تثبت التقييد تثبت خلاف  
 الظاهر فترجح لانها تثبت الزيادة فعها زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باحداهما (٣) والافلو  
 سبقت احداهما وقضى بها تلغى الاخرى لما قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باحداهما  
 لغت الاخرى فتنبه (٤) (سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصة  
 معلومة فيها فوقها على نفسها ثم من بعدهما على جهة برمتصلة وسلمها المتول وصدر ذلك  
 منهما في صحتها فهل يكون الوقف جائزا (الجواب) نعم ولو كانت الارض بين رجلين  
 فتصدق باها جلة صدقة موقوفة على المساكين ودفعها دعما الى قيم واحد جازا اتفاقا لان  
 المانع من الجواز عند محمد هو الشيوخ وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا وجودهما  
 معاً منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل القيم واحد او سلمها معا جازا اتفاقا لعدم  
 الشيوخ وقت القبض اسعاف (٥) (سئل) في رجل وقف كتابا من كتب التفسير على زيد  
 ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة برمتصلة وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع  
 عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في البحر تحت قول  
 الماتن ومنقول فيه تعامل وجواز النقيض أو اللبس وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية  
 اهـ (٦) (سئل) في بستان جاري وفتن له حائط محيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان  
 وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته وللوفقين غلة فهل يجبران عليها  
 (الجواب) نعم (٧) قال في البحر قلا عن الخصاص اذا امتنع يعنى الناظر من العمارة وله أى  
 للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من يده خيرية اوائل الوقف (٨) (سئل) في  
 واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك جائزا (الجواب) نعم  
 ويجبر شرط المنفعة والولاية لنفسه يعنى جاز للواقف عند أى يوسف ان يشترط ابتاعه من وقفه  
 وتولية لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقة أى من وقفه ولا يحل  
 ذلك الا بالشرط فعلم أنه مشروع (٩) الا أنه لو لم يكن آمينا فالتقاضى عزله ولو كان شرط الواقف  
 أن لا يعزله أحد لا يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن النقرء ولو صار عدلا بعد  
 لا تنتقل الولاية اليه كذا في المحيط شرح المجمع لابن مالك (١٠) (سئل) في قدور نحاس

فتنبه في آخر كلامي بعد  
 جواب المؤلف عن السؤال  
 الذي بعده هذا والظاهر أنه  
 ترك التنبيه على هذا في  
 هامش نسخته نسيانا أيضا  
 لا شغاله بغيره والله سبحانه  
 اعلم اهـ أحد

- (١) مطلب بينة مدعى الوقف  
 بطن بعد بطن أولى من بينة  
 مدعى الاطلاق
- (٢) مطلب أحد المستحقين  
 ينتصب خصما عن الباقي
- (٣) مطلب اذا تعارضت  
 البيتان وسبق القضاء  
 باحداهما لغت الاخرى
- (٤) مطلب وقف دارهما على  
 نفسها يصح
- (٥) مطلب يصح وقف الكتب
- (٦) مطلب اذا كان للوقف  
 ربيع يجبر الناظر على تعميره
- (٧) مطلب اذا امتنع عن  
 العمارة يخرج منه يده
- (٨) مطلب يجوز جعل غلة  
 الوقف والولاية عليه لنفسه
- (٩) مطلب اذا كان الواقف  
 غير أمين يعزل عن التولية  
 وأن شرط أن لا يعزل
- (١٠) مطلب يصح وقف  
 القدور النحاس وليس لهم  
 بيعها



موقوفة وقفها زيد على ذريته قام رجل من المستحقين بالشاظر ببعضها بدون وجه شرعي  
 فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (١) (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف  
 وقفه على جهات بر معينة وجعل فاضل الوقف لذريته وأن يكون توجيه جهات البر المذكورة  
 لتولي الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث من غيرهم  
 فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على ما شرط الواقف (٢) وفي  
 غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذي رأيناه في الخيرية من جهة  
 الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما إذا كان موقفا على ميراث عينها وسماها الواقف أنه  
 لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية فلم نره إلا أن مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما إذا  
 وقفه على أبواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن الاسعاف (٣) (سئل) فيما  
 إذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته بقدم الاقرب اليه فالأقرب  
 فئات واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقه وأخ لاب فلن تول حصته (٤) (الجواب) للاخ الشقيق  
 لانه أقرب اليه دون الاخ لاب قال الخصاص في باب الرجل يقف الارض على اقرب الناس منه  
 فان قال أقرب الناس الى أومني وذكر بعد كلام مانصه قلت فان كان للواقف ثلاثة اخوة  
 متفرقين قال فالغلة لأكبرهم لا ييه واهمه (٥) قلت فان كان له اخ لاب واخ لام قال الغلة لهما جميعا  
 لان الاخ من الاب قرابته منه باية والاخ من الام قرابته منه بامه (٦) وليس يكون الوقف على  
 قدر حال الموارد ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتفع كسر مع الواقف في رحم والاخ من الاب  
 قد ارتفع كسر مع الواقف في صلب الاب فليس واحد منهما باقرب اليه من صاحبه اهـ (٧) ثم  
 إذا لم يقيد الواقف الاقربية لا الى الواقف ولا الى المتوفى ينصرف الى المتوفى كما في فتاوى المولى  
 الهمام الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادي من كتاب الوقف (أقول) ووجهه ظاهر فان من في  
 درجة المتوفى كلهم في القرب الى الواقف سواء بخلاف قرمهم الى المتوفى فان قرابة أهل درجته  
 منه تتفاوت كالاخوة وأولاد العالم ونحوهم (٨) والاصل استعمال فعل التفضيل فيما يتفاوت  
 فكان انصرف الأقرب الى المتوفى أولى تأمل وقد أفاد الشيخ اسمعيل تقديم ذى الجهتين على ذى  
 الجهة وان كانت احدى الجهتين من غير أهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت فيه الاقربية  
 الى المتوفى فوجد أولاد عمه وابن عمه بانية هو ابن عم المتوفى والعلم المرور ليس من أهل الوقف  
 فأفتى بتقديم ابن العمه المذكور وان كان العلم المذكور من غير أهل الوقف وسأى الكلام  
 في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربية الى الواقف لا الى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره  
 الخصاص من استواء الاخ لاب مع الاخ لام هو قولهما وأما عند أبي حنيفة فانه يبدأ بالاخ لاب  
 كما في الاسعاف وذكره الخصاص أيضا وظاهر الخصاص ترجيح قولهما (سئل) من طرابلس  
 السام فيما إذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة ارباع ذلك على ولده محمد ثم من  
 بعده على أولاده ثم وثم على الفريضة الشرعية للذ كمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد  
 أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الأقرب  
 فالأقرب الى الواقف الى أن قال والربع الرابع يكون وقفاً على من يحدث للواقف من الاولاد ثم  
 على أولادهم ثم وثم والحكم في هذا كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن  
 غير ذرية من أولاد الواقف عاد نصيبه الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فإذا انقرضت ذرية  
 الواقف فعلى جهة بر عينها هذا نص كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن امه واخته

- (١) مطلب اذا وقف على جهة بر معينة والفاضل لذريته فهل يصرف مال البر الى فقراء الذرية
- (٢) مطلب شرط الواقف كنص الشارع
- (٣) مطلب في مسائل شروط الوقف اللفظية
- (٤) مطلب الاخ الشقيق أقرب من الاخ لاب
- (٥) مطلب الاخ لاب والاخ لام سواء في القرب
- (٦) مطلب القرابة في الوقف ليست على حال الارث
- (٧) مطلب اذا لم يقيد الاقربية تنصرف الى المتوفى
- (٨) مطلب يقدم ذوا الجهتين وان كانت احداهما من غير أهل الوقف



وخاله الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه في الربيع من عود نصيب من مات من ذريته  
عن غير ولد ولا أسفل منه إلى أقرب الناس إلى الميت من أولاد الواقف بأصل الشرط الأول في  
الثلاثة أربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى الأقرب فالأقرب  
إلى الواقف فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون اخته وخاله (١) (الجواب) متى  
ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما عندنا لأنه ناسخ كافي الدر المختار آخر الوقف  
وذكره في الأشباه في قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ونقله الكازروني عن الخصاف  
فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون اخته وخاله لكونها أقرب إليه منهما (٢) قال  
في الاسعاف ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل إلى أقرب الناس مني أو قال إلى  
ومن بعده على المساكين إلى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الغسلة لأمه دون أخوته لكونها  
أقرب إليه منهم اهـ ومثله في الخصاف والذخيرة البرهانية (٣) (سئل) في وقف أهلي ثبت من  
شرط واقفه تصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فماتت امرأة  
من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا بن مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ربيع الوقف  
لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) حيث شرط الواقف أن من مات عن  
ولد فنصيبه لولده ينتقل نصيبها من ربيع الوقف لابن ابنتها المزبورين حيث لم يكن لها ولد لبطنها  
ولم يقد دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن للأنثى فإن لم يكن ولد  
الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كما في الدرر والأشباه وغيرهما وقف على ولده أو أوصى لولد زيد  
لا يدخل ولده إن كان له ولد لصلبه (٤) فإن لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد  
البنات فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن إليه لأن اسم  
الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد أما إذا وقف على أولاده دخل النسل كذكر الطبقات  
الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والافعال ولد مفردا وجمعاً حقيقة في ولد الصلب  
أشباه والله تعالى أعلم (أقول) في مسئلة الوقف على الأولاد بلفظ الجمع كلام سياقي قريباً  
(سئل) في واقفة وقفت وقفاً على جهات مبرات ومهمافضل من المبرات المذكورة يدبرف  
لأولاد أخيها خليل الذكر والأنثى سواء فمات أخوها خليل عن أولاده الثلاثة وهم عيسى  
وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم ماتت خديجة  
عن أولاد أولاد أولاد أماتهم في حياتهم ثم مات أولاد أولادها عن أولاد والموجودون  
الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفصل  
من ربيع الوقف المزبور بعد المرات المذكورة عثمان بن خليل بمفرده (الجواب) نعم كما سرح  
به في الاختصار شرح المختار بقوله (٥) ولو قال وقفت على أولادى يدخل فيه البطون لعموم اسم  
الأولاد لكن يقدم البطن الأول فاذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترط جميع البطون على  
السواء قريتهم وبعدهم اهـ (٦) وأما إذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات  
الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والافعال ولد مفردا وجمعاً حقيقة في الصلب  
أشباه من قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها العلامة المقدسي لـ كـه يحتاج إلى  
تحرير فان في الراية ما يخالفه ظاهراً فإنه قال ولو وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء فمات  
بعضهم يصرف إلى الباقي وإذا ماتوا يصرف إلى الفقراء ولا يصرف إلى ولده اهـ وأجاب  
المؤلف بان بين الكلامين فرقا فان الذي في الأشباه وقف على أولاده فقط وأما ما في البرازية فاذ

(١) مطلب إذا ذكر الواقف  
شرطين متعارضين يعمل  
بالتأخر منهما

(٢) مطلب الأم أقرب من  
الأخوة

(٣) مطلب شرط أن من مات  
فنصيبه لولده فوجد ولد ابن  
استحق

(٤) مطلب ان لم يوجد ولد  
الصلب استحقه ولد الولد

(٥) مطلب قال وقفت على  
أولادى يدخل فيه البطون  
لكن يقدم البطن الأول  
خليل

عيسى عثمان خديجة  
حسن أولاد  
محمد أولاد

أولاد  
(٦) مطلب وقف على أولاده  
دخل النسل كله



بجعل آخره للفقراء فيسئل حتى يولد الصبي ويغيبه الفقراء ولما ماتي الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كما فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التناقض (أقول) وفيه نظرقان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لان كل وقف لابد أن يكون مؤبدا ويكون ما له الفقراء وان لم يصرح بلفظ التأييد على قول أبي يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به ويأتي عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشياء (سئل) من قاضي الشام في محرم سنة ١١٤٩ في اذ وقف زيد وقف على نفسه ثم من بعده على أولاد أخيه رمضان هما علي وشعبان وعلى خضر أغا سوية بينهم ثم من بعده على وشعبان المذكورين على أولادهما المذكورين دون الاناث ومن بعد خضر أغا على أولاده وأولاد أولاده المذكورين والاثاث على القريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين اعلاء على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم سم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك الى ولده أو ولد ولده أو الاسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم سم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا باجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على مصارف ومصالح الحرمين الشريفين همامكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة والسلام وعين بركات ومات الواقف المرقوم وآل الوقف لشعبان وعلى وخضر أغا المذكورين أعلاء ثم مات خضر أغا المرقوم عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف على بنصيبهما من ربع الوقف لكونه في درجتهم وأقرب اليهما مدة تزيد على أربعين سنة هو وأولاده وذريته لا تنقل ذلك اليهم عن ذكر حتى انحصر في الاناث من ذرية علي المذكور وهن فقراء قام الا أن متولى وقف الحرمين يريد نزاع الوقف من أيديهن بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤل الوقف للحرمين مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (١) (الجواب) الحمد لله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤل الوقف للحرمين الشريفين مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بمقتضى ما ظهر لان من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف (٢) قال في الاسعاف في باب الوقف على أولاده النسل الولد ولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكر كورا كانوا أو اناثا اه وقد شرط الواقف المذكور انقله للحرمين الشريفين اذ لم يبق لهم نسل فع وجود النسل لا ينتقل عملا بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الاصول في بحث الحروف ان على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يمشركوا بالله شيئا وذكر بعده أن على للشرط حقيقة وفي شرح المناد لابن ملك كلمة على تدل على الشرط حقيقة الى أن قال فيحمل عليه اذا أمكن اه (٤) والشرط اذ تعقب جملة متعاطفة متصلا بما فانه للكل كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بخره من شتى القضايا ومثله في المنع وذكره المحقق العلامة العصفري في شرح مختصر المنتهى اصول جلال العرب العلامة ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن

- (١) مطلب لا يؤل الوقف  
للحرمين مادام احد من نسل  
الواقف المذكور
- (٢) مطلب النسل الولد ولد  
الولد أبدا ما تناسلوا
- (٣) مطلب على تستعمل  
للشرط
- (٤) مطلب الشرط اذ تعقب  
جملة متعاطفة كان للكل



قاسم العيادي الشافعي في حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البيضاء وتضمن عبارته وقد قبل الامام عن الحنفية موافقتنا على عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخر لفظا فهو متقدم تقدير او قال أيضا قبله ان توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اه فيكون قول الواقف على أنه راجعا للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر وبساعة ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التنصيص والمآكل في أولاد علي وشعبان كما هو دأب الواقفين اذا أرجعناه لأولاد خضر فقط ويؤكد ارجاعه لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم ويعضده تصرف النظار السابقين من علي وذريته المدة المذكورة بصفة خضرة ١ ففي الفتاوى الخيرية لا يحمل فعل النظار على المخالفة أي لشرط الواقف لانه فسق يبعد عن المؤمن اه (٢) وهو أيضا أقرب الى غرض الواقفين الذي يصلح مخصصا كما في حاشية الاشياء للعلامة ابراهيم بيدي زاده ناقل ذلك عن التقويم (٣) وفي الاشياء من قاعدة اعمال الكلام أولى من اهماله اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فالاعطاء أولى لانه لا شك أنه أقرب الى غرض الواقف اه (٤) وقوله المذكور دون الاناث خاص بأولاد علي وشعبان الصليبين فقط لانه وصف الاولاد به على ما أفق به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى من أنه اذا وقف على أولاده فقط بحمل على أولاد الصلب ومثله في الخانية وعبارتها رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ما نوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد اه ويوافقه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتنفيد المذكورة مختص بأولاد علي وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فأدخلهم بقوله على أنه (٥) أو يقال على أن شرط متأخر ناسخ للأول لما ذكر الامام الجليل الخفاف في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فذلك أعلم اه وفي حاشية بيدي زاده الشروط اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب والعمل بالاخير منها وسواء في ذلك الواو وثم كما هو ظاهر لا غبار عليه وان أرخينا العنان وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد كما في الاشياء والاختيار وان كان قولنا مخالفا لما في المشاهير المعتمدة من عدم دخول النسل كله وقوله على أنه أي مع ملاحظة صفة الذكورية في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بها وقد انقروا فقول لا يؤل أيضا للحرمين الشريفين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع الوسط (٦) وحكمه أنه للفقراء كما هو المشهور عندنا والمتطافر على السنة علماءنا ومع ذلك حيث انهن بصفة الفقير يجوز الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة وصلة ومقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثوابا واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله لا امرأة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما حين سألته التصدق على زوجيها لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلة اه (٧) ولا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشيء منكرة في سياق النفي فتعم الاموال والحقوق والاستحقاق فلا ينزع الوقف من أيديهن ويبقى معهن الى انقراض النسل فيعود للحرمين الشريفين هذا ما ظهر لنا بعد التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي وعليه اعتمادى \* ايضاح ما شتمل عليه الجواب مع تمامات في رسالة أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف

- (١) مطلب لا يحمل فعل النظار على المخالفة لشرط الواقف لانه فسق
- (٢) مطلب غرض الواقف يصلح مخصصا
- (٣) مطلب اذا تعارض اعطاء بعض الذرية وحرمانهم فالاعطاء أولى
- (٤) مطلب اذا قال على أولادى يحمل على اولاد الصلب فقط
- (٥) مطلب اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما
- (٦) مطلب منقطع الوسط للفقراء كما هو المشهور عندنا
- (٧) مطلب لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت



وشأننا في سياق الشئ فتم الأموال والنفوس في الدنيا والآخرى ووافقنا في عود الشرط الى الكل الشافعي رحمه الله تعالى (١) ففي فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رفعت اليه في عود الوصف بالذكورة الى جميع من تقدم من المتعاطفات أم يختص بالآخر بقوله يعود الى الجميع عملا بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخرية ثم رد على من خالف في ذلك وأطال فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقنا الحنبلي في شرح الاقناع فلو تعقب الشرط ونحوه جلا عاد الى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا أي في عود الشرط ونحوه لا يكل انه لا فرق بين العطف بالواو أو بالفاء أو بـم على عموم كلامهم اه ملخصا (٢) وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأفتى به على أفندي قوله أي صاحب الدرر والغرر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا مخالف لما في الخانية صريحا والخلاصة والبرازية وخرانة الفتاوى وخرانة المفتين والتفت نعم قال في الاختيار لو قال على أولادى يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيسه على السواء قريتهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضا ما يوافق (٣) وقد استفتى بعض العلماء من مولانا أي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فاجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة أخطأ فيها رضى الدين السرخسى في محيطة واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حق يطابق الكتب المعتبرة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الاقوال لا محالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه المذكور جعل الله سعيه مشكورا وعمله مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما ظنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الاقرب والابعد وأولا وآخر اه عزى زاده على الدرر ٤ (أقول) ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضا ما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهى لولد زيد لصلبه ولا ولادهم فاذا انقضى اوقافهم ساكن وان قال على ولد زيد وعلى ولده وأولادهم فلهم جميعا ولمن أسفل منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة النخذ الخ لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشباه معزيا الى فتح القدير ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا اه ويعد كل البعد أن يكون هؤلاء الائمة كلهم تواردوا على الخطا فالماسب التعبير بانه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة يتوقف القول بتصحيح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد من أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم (٥) (سئل) في واقف شرطى كتاب وقفه شروطها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا غيره وأنه بالمقتضى المزبور أدخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعلا صحيحا (الجواب) نعم (٦) (سئل) فيما اذا كان

(١) مطلب الوصف بالذكورة  
يعود الى جميع المتعاطفات  
عند الشافعية

(٢) مطلب وقف على أولاده  
ثم على الفقراء هل يدخل فيه  
أولاد الأولاد

(٣) مطلب في تخطئة ابي  
السعود لصاحب المحيط  
السرخسى وصاحب الدرر  
في ان لفظ اولادى يسم  
البطون كلها

(٤) مطلب الفرق بين ذكر  
الولد والاولاد مفردا وجمعا

(٥) مطلب اذا شرط الواقف  
لنفسه الادخال والاخراج  
دون غيره يصح

(٦) مطلب وقف على نفسه  
ثم على أولاده الموحودين  
فان أحدهم عن أولاد  
فليس لهم شئ



لرأى ملاك معلومة وقفها في صحته على نفسه ثم على أولاده المرحومين وهم فلان وفلان وفلان  
ثم على جهة بر لا تنقطع وقفاً صحيحاً فبات أحد الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد بن عمون  
أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد الواقف المرحومين بدون شرط من الواقف  
ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئاً مع أعماسهم المرحومين (الجواب) نعم (١) (سئل) فيما إذا  
شرط واقف في كتاب وقفه الثابت المضمون نقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل  
يعمل بشرطه وتنقض القسمة (الجواب) نعم (٢) (أقول) تنقض القسمة بانقراض الطبقة في  
الوقف المرتب وإن لم يشترط الواقف كما سنوضحه (٣) (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه  
شروطاً منها أن من مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً واستحق ذلك  
المتركة ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه فبات ابنه الواقف  
في حياة أبيه عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابن بنسبه المتوفى في حياته ويريد  
أبو القاصرين مطالبة الناظر بما خص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب)  
يستحقان ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولوالدهما مطالبة الناظر بذلك عملاً بشرط  
الواقف المذكور (أقول) قد أفق بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن السلي في فتاواه  
المشهورة ورد على من أفق بخلاف ذلك زعمانه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئاً في حياة  
الواقف حتى تستحق ولداً أو غفل عن كون المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها  
وسأفنى تمام الكلام على مسئلة الدرجة الجعيلة هذا وقد وقعت في زماننا حادثة التتوي في رجل  
وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل  
استحقاقه وترك ولداً قام مقامه الخ فبات الواقف ثم اخته المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات  
في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد ابن المذكور شيئاً أم لا أجاب  
بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بلا لكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لا حقيقة  
ولا حكماً لأنه غير مستحق ولا بعرضة أن يصير مستحقاً لكونه يباح حين الوقف فلم يدخل فيه أصلاً  
لأن أهل الوقف من كان حياً عند الوقف ومن سيوجد بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه  
فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه إذا استحقاق له بل ليسوا من أهل الوقف أصلاً كما بينهم  
والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولو قال على ولدي وعلى  
أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ما تناسلوا وكان له أولاد وقدمات بعضهم عن أولاد قبل  
الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لأنه لا يصح الاعلى  
الأحياء ومن سيحدث دون الأموات وقد نسبته إلى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم  
بعود الضمير إليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولدي ولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولده من  
مات قبله لقوله على ولدي وولدي ولدي ولده من مات قبله ولده له - وأصله أنا إذا قال على  
أولادي وأولادهم بالإضافة إلى ضمير العينة يختص بأولاد الأحياء المذكورين ألا لأن الوقف  
لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف أولاد الميت قبل صدور الوقف وإذا قال أولاد أولادي  
بالإضافة إلى ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت من أولاده لأنهم أولاد أولاده لكونهم نسباً إلى  
نفسه ففي حادثة التتوي لما قال ثم على أولاد أختي اختص بالأحياء منهم دون من كان قد مات  
قبل الوقف لأن الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على أولادهم عاد الضمير إلى المذكورين أولاً  
وهم الأحياء لما قلنا فأولاد ابن أخته الميت ليسوا من أهل الوقف أصلاً نعم لو قال ثم على أولاد

(١) مطلب إذا شرط نقض  
القسمة يصح

(٢) مطلب تنقض القسمة  
بانقراض الطبقة وإن لم  
يشترط الواقف

(٣) مطلب في الدرجة  
الجعيلة يستحق الولد ما كان  
يستحقه أصله أن لو كان حياً



أولاد أختي دخلوا بحقوقهم والتمسوا على أبيهم (سئل) إذا كان له ولد وولد له أم أمه دار  
معلومة جارية في ملكها فما حقوقها على نفسها أيام حياتها ماتت من بعد عنها فهل زوجة زيد بنت  
هند المذكورة وعلى اختها المأهولة على ابن أخيها فإلان بينهما للأقايم وثم لم على جهة بر لا تنقطع  
فئات زيد فهل يصرف نصيب زيد إلى الفقراء إلى أن تموت هند (الجواب) نعم فإذا ماتت هند  
يصرف إلى ما شرطنا (٢) (سئل) في وقف أهلي فقد كُتب وقفه ولم يعلم شروط واقفه غير أن نظاره  
تصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى  
من الزمان فماتت امرأة منهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولها ابن أخت من المستحقين فهل إذا  
ثبت تصرف نظاره كما ذكر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الأخت  
وحده (الجواب) نعم (٣) (سئل) في وقف أهلي موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الإناث  
حسب ما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من  
الإناث لأخيهما وأختها من أولاد الذكور دون أولاد الإناث فإن لم يوجد لها أخ وأخت فله غيرهم  
من أولاد الذكور دون أولاد المتوفاة ودون أولاد الإناث وماتت امرأة من أولاد الذكور  
عن أولاد ذكور وإناث ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف ولها أخ لاب من أولاد الذكور  
المتناولين ومن أهل الوقف جماعة غيرهما من أولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظر بعد ثبوته  
ويصرف نصيب المتوفاة المذكورة لأختها المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في وقف  
أهلي ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده  
فماتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنة ماتت في حياتها فهل ينتقل نصيبها من  
ريع الوقف لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) (٤) نعم حيث لم يكن لها ولد  
لبطنها ولم يقم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في شيء فان لم يكن  
ولد الصلب أو البطن استحققه ولد الابن كما في الدرر والأشباه وغيرهما (٥) (أقول) يعلم منه أن  
الواقف إذا قال فنصيبه لولده أو ولد لولده ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فلو كان المتوفى  
له ولد وله ولد وله ولد أيضا لاشي لولد الولد وبه أفتى العلامة الشلبي ووافق جماعته من علماء عصره  
كما هو مبسوط في فتاواه (٦) (سئل) دينا إذا أثبت باطرا وقف أهلي أمه ما ورن قبلهما  
يصرفون غلة الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الإناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه  
أخوين يتبعان حصه آلت البهمن أمهما المتلقية ذلك عن أبيها وكتب بذلك حجة ثم أثبت  
الأخوان بوجه أحد الناظرين المدكورين أن الناظرين السابقين قبلهما كانا يصرفان  
غلة الوقف لأولاد الذكور والإناث وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة  
فبأى التبتون يعمل (٧) (الجواب) أن اثبوت الثاني غير صحيح لوجوه الأول كون الدعوى  
بوجه أحد الناظرين بدون حضرة الآخر ولا رأيه وقد صرح في الجوهرة باشتراط رأى الآخر  
ولم يوجد (٨) الثاني ان البينة اذا تضمنت نقض تضاد كما صرحوا به (٩) الثالث أن المقضى  
عليه لا تقبل منه البينة قال في التارخانية من العشرين في الدعوى متول ذو يدبرهن على الوقف  
فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج فلو برهن المتولى على الوقف لا تسمع وبه يفتى  
اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضا عليه مع من يدعى تلقى الوقف  
من جهته اه الرابع أن البينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران  
والقول لمدعى التعميم على الذكور والإناث وهما المدعيان لانهما متمسكان بالأصل وهو الاطلاق

(٢) مطلب يعمل بتصرف  
النظار في دفع نصيب الميت  
عن غير ولد لكل المستحقين  
(٣) مطلب يعمل بتصرف  
النظار في الصرف لاولاد  
الذكور دون الاناث الخ  
(٤) مطلب حيث لم يكن ولد  
الصلب أو البطن يستحق  
ولد الوالد

(۵) مطلب انما يعطى ولد الوالد  
حمت لا ولد

(٦) مطلب فيما اذا أدى  
النظار أنه وقف على اولاد  
الذكور الخ

(۷) مطلب الدعوى على  
احد الما طرين لا تصح

(۸) طلب الیئنه اذا ضمنت  
نقض قضاء تردّ

(٩) مطلب لا تسمع بينة المتولى على أنه وقف بعد القضاء عليه للخارج بما للمكة







في قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يهل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقربيه  
اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن أنت خبير بأن هذا ظاهر لو لم يذكر الواقف الدرجة  
اذ مع ذكرها يلزم الغناء هذا الشرط بالكيفية اذ كل من في الدرجة مستوون في القرب اليه فيترج  
ما قاله جده الموقوف من المصير الى أن يراد بالاقربيه زيادة القوة في قرابة الولادة أيضا كما في قرابة  
الاخوة لان اعمال الكلام أولى من الغناء لكن ينبغي تخصيص ذلك بمعاينة الطبقة الاولى من  
قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع الالتزام  
المذكور بان ذي جهتين هذا ما ظهر لشيء القاصر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شرط  
واقف وقف أهلي في كتاب وقفه الثابت المضمون شروطا منها أن من مات من الموقوف عليهم عن  
غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ريع الوقف الى من معه في درجته وذوي طبقته من أهل  
الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفي فمات رجل من الموقوف عليهم اسمه ابراهيم عن غير  
ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آل اليه عن أمه زين المتوفاة المستحقة من الوقف وفي  
درجته وذوي طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جملتهم أبوه أحمد بن كاتبة المستحقة المتوفاة  
عنه ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوي طبقته الجماعة المذكورين  
البعض منهم أولاد أولاد خال وخالة كاتبة أم أحمد المزبور والبعض أولاد أولاد أم أحمد جده  
أحمد المزبور ولا جد المزبور أولاد أخت من أهل الوقف أنزل درجة منه ماتت أمهم عنهم في حياة  
أحمد يزعمون أن نصيب أحمد من ريع الوقف يعود اليهم لا قرينتهم لا جدوان كانوا أنزل درجة  
منه بهذه الصورة الواقف القاضي فتح الدين المالكي

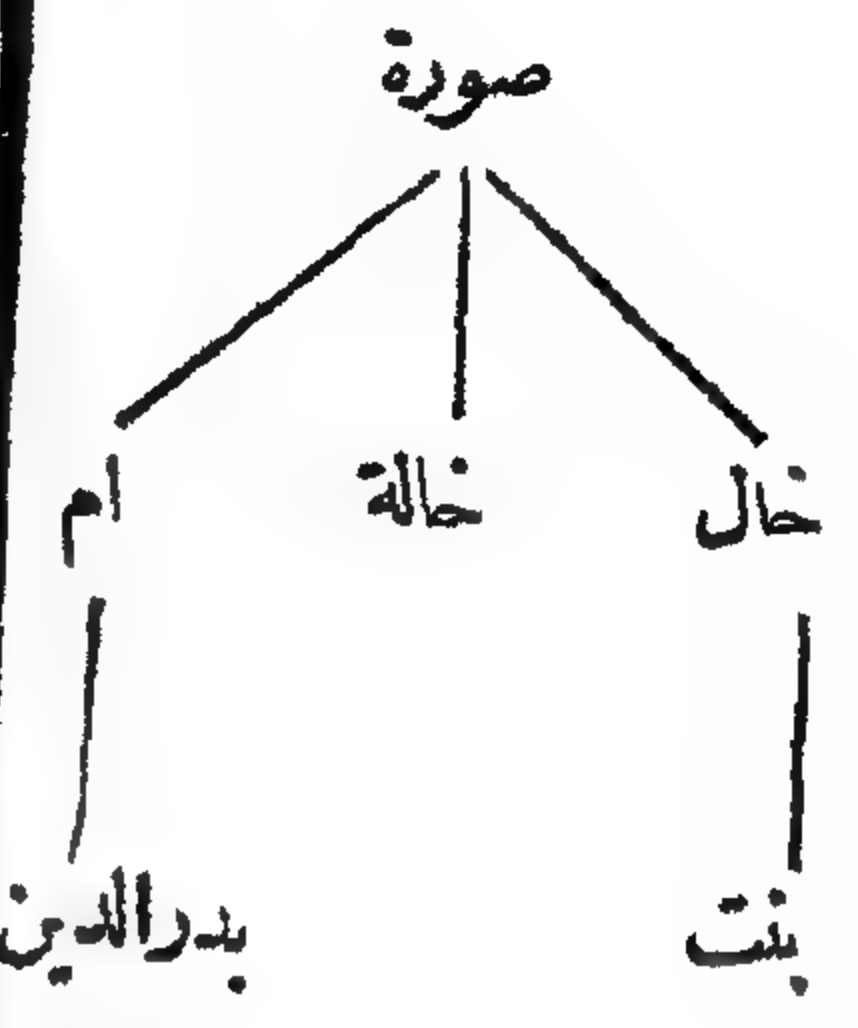
### جد المفضل

خليفة	.....	جد المفضل	نسب
عقيد			
حسن	---	بدر الدين	ام هاني
		نفي الدين	علي
طاهر	عجم الدين	احمد نصره الست	ابراهيم
	علي	نعم الدين	ام هاني
	ناصر الدين	نفي الدين	زيب
		أكبر عثمان فاطمه فاطمه احمد	ابراهيم
		محمد كرم طاهر	ابراهيم بن دين

فهو هل يعود نصيب ابراهيم من ريع الوقف لآبيه احمد ثم تعود حصه احمد مع ما آل اليه من ابنه  
ابراهيم المذكور للاقرب من أهل درجته وهم أولاد أولاد خال وخالة كاتبة أمه دون أولاد أخته  
وغيرهم من أهل الدرجة المذكورين أم لا (الجواب) نعم عملا بشرط الواقف أن من مات عن



غير ولد له غيره من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقيم في ذلك الأقرب  
 فالأقرب إلى المتوفى فقد شرط الأقربية بعد الامتواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة  
 (أقول) وحاصله أن حيث شرط الأقربية من أهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم أقرب للمتوفى  
 من بعض ووجد أيضا في أنزل منها من هو أقرب نسبا للمتوفى من الجميع قدم الأقرب من أهل  
 الدرجة وإن كان الأنزل منه أقرب نسبا لئلا يلغوا اشتراط الدرجة والواقف قد اعتبر الأقربية  
 في أهل الدرجة لا مطلقا وسيأتي سؤال في ذلك أيضا قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جوابا  
 للشيخ محمد ابن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى موافقا لما ذكرنا صورته فيما إذا شرط واقف  
 أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقصد  
 الأقرب فالأقرب فإن مستحق يدعي بدر الدين ويده ثلث عن غير ولد وله بنت خال وكل  
 منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي  
 فقه من أراد به خيرا في دينه ووقفه لخير مسائله وراعيه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
 بلا خلاف في حينه وعلى آله واصحابه الذين ميزوا من غت الشيء منه صلاة دائمة إلى يوم  
 نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلف جوابا من نسب إلى العلم نفسه ولم يخش التجري على  
 النارجين يحمل رسمه فكتب أولا أنه ينتقل ما بيده لخالته لكونها أقرب وغفل عن اعتبار  
 الدرجة والطبقة قبل الأقربية وهذا خطأ لا يصدر مثله عن له أدنى بانية ولو علم شرعا معناه  
 واشتقاقها لغة ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب  
 سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال بسند واضح ثم يلعبني أنه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق  
 فذكر أشياء ينكرها من شمر رائحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما لا يليق فأقول الحق  
 المسئلة وبالله التوفيق أن أريد بالدرجة والطبقة المساراة في النسب إلى الواقف وهو (١) الرا  
 فالحصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قاله فقير ذلي اللطف الخفي محمد بن  
 البهنسي الحنفى حامدا مصليا مسلما (أقول) ووجه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث أنه أعده  
 الحصة لبنت الخال لكونها في الدرجة وإن لم يكن معها أحد في درجتها لم يعط الخالة مع أن  
 أقرب نسبا للمتوفى لأن الواقف اعتبر الدرجة أولا ثم الأقربية فيها والخالة أعلى درجة فلا تع  
 وإن كانت أقرب حيث وجد في الدرجة أحد وإن انفرد والحاصل أنه (٢) حيث شرط الوا  
 الانتقال للأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسبا فيها سواء وجد معه فيها غيره أ  
 وسواء وجد من هو أقرب نسبا منه في غيرها أعلى منه درجة أو أنزل أولا ثم تفسر الدرجة  
 ذكر لا ينافي ما مر عن فتاوى جده المؤلف من أنه إذا لم يقيم الأقربية تصرف إلى المتوفى لا  
 الواقف لأن هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنهم مساواة المتوفى في النسب إلى الوا  
 وذلك في بيان المراد بالأقربية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه إذا وجد في  
 المتوفى جماعة يساؤون في النسب إلى الواقف وقد أطلق الواقف الأقربية يقدم من  
 الجماعة المساوين له في الدرجة من هو أقرب نسبا ورجا إليه لا إلى الواقف (سئل) أين  
 المسئلة التي قبلها فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسه  
 وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والإناث على الفريضة الشرعية للذك  
 حظ الانسين ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وإن  
 بطنا بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من توفي منهم أجمعين عن ولد أو



- (١) مطلب الرابع ان  
 الدرجة والطبقة المساواة  
 في النسب إلى الواقف  
 (٢) مطلب حيث شرط  
 الأقربية في الدرجة يعطى  
 لمن فيها وإن انفرد أو وجد  
 في غيرها من هو أقرب منه



أو نسل أو عقب عادم كان جازيا على ولد له من غير ولد ولا نسل ولا عقب عادم كان جازيا على المتوفى نال من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب ويسسوى فيه الإخ الشقيق والإخ لأب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف ثم على ولده ثم على ولد له ثم على نسبه عقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة بر متصلة بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو إبراهيم بن زين عن غير ولد ولا أسفل منه وله نصيب في ربع الوقف آل إليه عن أمه زين المزبورة وأقرب من في درجته من جهة أمه المزبورة أبوه أحمد بن كاتبة المستحقة المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته مسارون له في الطبقة السابعة التي من جهة أبيه فلم يعود نصيبه في الوقف الآتلي إليه عن أمه زين المزبورة (الجواب) يعود نصيبه من الوقف الآتلي إليه عن أمه زين المزبورة لا يسه المزبور لكونه أقرب من في درجته إليه عملا بشرط الواقف المذكور ولا يعود لأولاده عنه المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى عملا بقول الواقف الطبقة العليا منهم تجب السفلى وبقوله في ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقد أفنى المرحوم العلامة العم محمد العمادى على سؤال رفع إليه (١) في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه بما ملخصه ان ما آل إليه من الاستحقاق من جهة أبيه يعود لمن هو معه في درجته من جهة أبيه وما آل إليه من الاستحقاق من جهة أمه فلم يعود معه في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثا مفيدا فقال لان كل واحد من النصيبين آل إليه من جهة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير ولد لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلو أعطينا جميع ما آل إليه من الاستحقاق لأهل الدرجة العليا دون من كان مساويا له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل الدرجة الأخرى من غير تخصيص يقتضيه كلام الواقف وإهمال ما دل عليه صريح كلامه مع امكان العمل به وأعمال الكلام أولى من إهماله وكذلك لو خصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضا حرمان إحدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء ومتى احتمل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو أقرب الى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولوقلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع امكان أعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساويا للمتوفى فيها وكذلك في أهل السفلى والأعمال أولى من الإهمال فما آل إليه من جهة الدرجة العليا يعود لمن كان مساويا له فيها من أهل الوقف وما آل إليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان مساويا له فيها من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول نختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع أهل الدرجتين لان لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولان المضاف يعم كما صرحوا به في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى كل

(١) مطلب فبين له درجتان  
درجة من جهة أبيه ودرجة  
من جهة أمه



أمر الله تعالى وقرئوا عليه بالوحي لوليداً ووقف على ولده ولزيد وله أولاد كور وانات كان  
 لكل منهما في أواخر الأشباه قبيل الدعاء رفع الطاعون فكذايم في مسئلتنا وليس في كلام  
 الواقف ما يخص أحداهما حيث وجدنا ولا ما يمنع إرادتهما معاً اللغة ولا اصطلاحاً ولا ما يقتضي  
 تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد المتوفى وللفظ ما من أدوات العموم فقول الواقف  
 وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جازياً عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع  
 ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصيص بعضها  
 ببعضه تخصيص بلا مخصص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة درجة واحدة وقلنا  
 أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعدموته إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك الدرجة  
 على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق  
 الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال الأولى من الإهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى  
 الدرجتين بنصيب الأخرى فأنما يرد لوسلنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها  
 وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لـنصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة  
 عوده إليه بعدموته لأنه خرج عن كونه نصيباً بعد صيرورته نصيباً ولو بقي نصيباً بعد انتقاله  
 إليه لزم أنه لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم  
 عليه إهمال كلام الواقف بالكلية ويلزم عليه أشياء أخر تطهر لمن تدبر نعم إذا رتب الواقف بين  
 الطبقات وشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى فحينئذ يقال باختصاص الطبقة العليا من  
 طبقتي المتوفى بما في يده كله من أي طبقة كان ذلك منتقلاً إليه عملاً بشرط الواقف لأنه حينئذ  
 يمكن العمل بشرط ترتيب الطبقات وبشرط انتقال نصيب من مان إلى من في درجته في هذه  
 الصورة وإن كان الشرط الثاني ناسخاً للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان  
 للمتوفى درجة واحدة وفوقه درجة والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسألة من له درجتان  
 متفاوتتان ومات لأحد ولد مع شرط الواقف عود نصيبه إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من  
 في درجته سواء كان نصيبه أصلياً أو آتلاً إليه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم  
 الترجيح إلا إذا كان الوقف مرتباً بنسب مشروطاً فيه حجب الطبقة العليا للسفلى فحينئذ ينتقل  
 نصيبه للعليا من درجته كما في مسئلتنا في دفع نصيب إبراهيم لابنه أحمد لكونه في الدرجة العليا  
 والله سبحانه وتعالى أعلم (١) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصيبه  
 على ابنته واخته والنصف الثاني على فقراء النقشبندية المقيمين بمدينة دمشق وبين التلمذة له  
 وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد  
 من الفقراء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بمشقر وجه ولا بيت  
 ولا تعلق أصلاً وله بنت تطالب بالتولي بنصيب أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم  
 (٢) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفاً على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وعلمهم ومات  
 فادعت امرأة أنها من تلامذة زيد وطلبت حصة من ربيع الوقف لكنهم ليسوا بالنصر من  
 عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقف على أولاد زيد وهم فلان وفلان  
 وعددهم خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد تفرق الدخول بالتعيين والعد  
 كذا في أواخر وقف الخيرية (٣) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده  
 على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسألهم وأعقاهم على

(١) مطلب وقف على فقراء  
 كذا المقيمين بمدينة دمشق ليس  
 لمن غاب عنها شيء  
 (٢) مطلب قال ووقف على  
 أولادى وهم فلان وفلان  
 الح لم يدخل من لم يعد لهم  
 (٣) مطلب فى المرتب بنم  
 لا يعطى أحد من أهل  
 السفلى مادام أحد من أهل  
 العليا

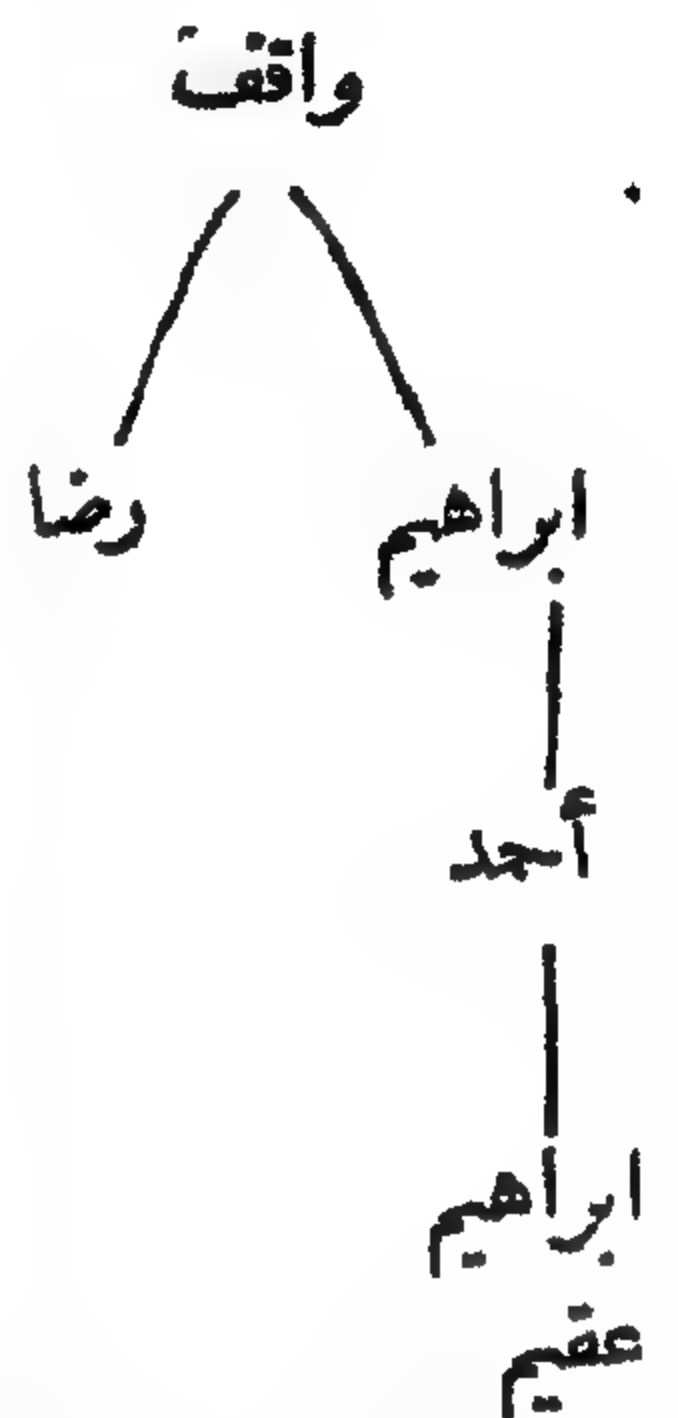


الشرط والترتيب المعينين للعلاء ومات وتطرفا الميراث على وفق شرطه من  
 حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لأهل الطبقة السفلى شيء  
 مادام واحد من العليا (الجواب) نعم (١) (سئل) في وقف أهلى من قب بتم للذكور مثل حظ  
 الاثنتين ومن شرطه أن مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من ربع الوقف لمن هو في درجته  
 وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب اليه ثم ماتت امرأته من الموقوف عليهم عن غير ولد  
 ولا أسفل منه وليس في طبقته ولا في الطبقة التي فوقها أحد في الطبقة التي تلي طبقته جماعة  
 من أهل الوقف ليس منهم أقرب اليها من ابن أخيها وبنت اختها لا يها فهل يعود نصيب المرأة  
 اليها للذكور مثل حظ الاثنتين (الجواب) نعم (٢) (سئل) في وقف أنشاء واقفه على نفسه  
 ثم من بعده على بناته لصلبه الاربع وعلى اولاد ابنه ابراهيم للذكور مثل حظ الاثنتين ثم من بعدهم  
 جميعا على اولادهم وعلى اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم وثم على أن من مات  
 منهم عن ولد أو ولد ولد رجع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه  
 رجع نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف ثم على جهة بر متصلة ثم مات  
 الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم ماتوا عن اولاد ثم ماتت الآن امرأة من الذرية  
 الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف  
 عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم اولاد اختها  
 وأولاد أولاد بنتي عمه ايها فلن يرجع نصيبها من ربع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف  
 المذكور اولاد ابنه ابراهيم في درجة اولاده وطبقتهم وأولادهم كذلك ورتب الطبقات بتم  
 وجعل نصيب من مات عن غير ولد لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يكن في طبقة المرأة  
 المذكورة أحد فيرجع نصيبها من ربع الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي  
 هي أعلى الدرجات وهم اولاد اختها واولاد أولاد بنتي عمه ايها والله تعالى اعلم (أقول) في كونه  
 يعود الى أعلى الدرجات فقط كلام مستعرفه وقد نبه المؤلف بقوله حيث جعل الواقف الخ  
 على أن اولاد أولاد بنتي عمه ايها في درجة اولاد اختها وان كانوا من ذرية ابراهيم ابن الواقف  
 وفي ذلك تنبيه على دفع ما رآه بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في نظير هذه  
 الحادثة ان اولاد ابن الواقف انزل درجة من اولاد الواقف وكذا اولاد اولاد ابن انزل من اولاد  
 اولاد الواقف وهذا كذا حتى ان من مات من اولاد الواقف أو اولاد اولاده عن غير ولد فنصيبه  
 لمن في درجته منهم ولا شيء لاولاد ابن الواقف أو اولاد اولاد لعمه انهم انزل طبقة باعتبار ايهم  
 ولا شبهة في انه زعم فاسد منشؤه اشتباه الطبقة النسبية بالطبقة الاستحقاقية فان اولاد ابنه  
 من حيث النسب انزل طبقة من اولاده ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث  
 الاستحقاق ثم رتب كذلك في اولادهم واولاد اولادهم (٣) وفي فتاوى العلامة ابن السلي عن  
 المحقق ابن الغرس صاحب الفتاوى البدرية المعبر طبقات الاستحقاق الجعلية لا طبقات الارث  
 النسبية وربما كان الاقرب طبقة ابعد نسبا والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة  
 وهذا أقرب نسبا واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون مناط الاستحقاق  
 الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما أجرل عبارته اه  
 ما في فتاوى الشهاب ابن السلي ثم لبت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على اولاده  
 وعلى رجل آخر أجني أدخله معهم ثم على اولادهم وأنسالهم ما يضطر الى أن يجعل ذلك

- (١) مطلب في المرتب بتم  
 اذا لم يوجد في الطبقة ولا في  
 التي فوقها احد يعطى لمن  
 يليها
- (٢) مطلب جعل اولاد  
 ابنه في درجة اولاده
- (٣) مطلب المعبر طبقات  
 الاستحقاق الجعلية لا طبقات  
 الارث النسبية



الاجنبي في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجنبي في درجة أولاد الواقف نظرًا إلى الطبقات الاستحقاقية العملية التي جعلها الواقف ولو كان باعتبار الطبقات النسبية لزم استخراج ذلك الاجنبي وأولاده من الوقف أصلاً فهل هذا الاعتاد ظاهر وقد عقد هذه المسئلة بحسب حافل من أعيان الأفاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرداً في غلطه ولم يزل إلى الآن زائداً في شططه نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه متجزاً على ولده إبراهيم وعلى بنته رضا ما دامت حية بلا زوج للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا تزوجت سقط حقها وإذا تأملت عادتها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً ثم من بعد ولده إبراهيم المذكور على أولاده وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة المذكور دون الإناث على أنه من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة فإذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشرع فإذا انقرضت عصبات الواقف وخلت الأرض منهم كان ذلك وقفاً على مصالح الحرم الشريفات إبراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه إبراهيم ثم مات إبراهيم ولم يعقب فهل يؤل الوقف إلى عصبات الواقف (١) (الجواب) لا يؤل الوقف المذكور لعصبات الواقف لأن الواقف شرط عوده لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقرضوا مع وجود رضا المذكور وشرط في نصيب من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوي طبقة ولم يوجد أحد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا يؤل للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا لرضا لكونها ليست في درجة المتوفى بل يؤل للفقراء فقراً أخذ رضا حصته ما وهي الثلث مدة حياتها ومن بعدها لأولادها لأن قوله على أنه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للاول والثلاث للفقراء كما ذكر إلى انقراض رضا وذريته فيؤل الوقف جميعاً إلى عصبات الواقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فإذا انقرضا فعلى أولادهما أبداً ما تأسلا وإذا انقرض أحد الولدين وخلف ولد يصرف نصف الغلة إلى الباقي والصف الآخر إلى الفقراء بجر ونحوه في الخانية والخلاصة والبرازية والتسارخانية وأفقي بذلك الخانوتي والعلامة الخيرية الرملة رحيم الله تعالى هذا إذا كانت رضا غير فقيرة وأما إذا كانت فقيرة فيصرف إليها حصّة المتوفى أيضاً مع حصتها لأنها بنت الواقف وذرية الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لأنها صدقة وصلة لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق (أقول) وقوله ومن بعدها لأولادها الخ أفقي بمثله الخيرية الرملة في قناوة حيث أعطى أولاد بنت في وقف مشروط فيه إعطاء أولاد الظهور ثم قال فإن قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون (٢) قلت قد تقرر أن الواقف إذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أنه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليقدمه وله الأجر الوافر وما أبرزت هذا الجواب إلا بعد النظر في كلام الأصحاب والخذل المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى أعلم اه كلامه (٣) وأقول أيضاً العمل بالمتأخر من الشرطين المتعارضين إنما هو حيث لم يمكن العمل بهما معاً وهو في مسئلتنا ممكن بأن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ إلى إبراهيم وأولاده ونسله دون بنت الواقف وهو رضا المذكور لما دل عليه مخرج كلام الواقف من أنه



- (١) مطلب في منقطع الوسط  
 (٢) مطلب إذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما  
 (٣) مطلب العمل بالمتأخر من الشرطين إذا تعذر العمل بهما معاً



ليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً فهذا هو الأصل في الوقف بشرطه العام المتأخر بعوده  
إلى إبراهيم ونسله دونهم وأحياناً فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الواقف الذي هو صريح في  
كلامه وقد قال في الخيرية قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن  
الغرض يصلح مخصصاً اهـ فليستأمل وانظر أيضاً ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في واقفة  
أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد  
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه أبداً ما تناسلوا وداً ما يقوا على  
الفريضة الشرعية فماتت الواقفة وآل الوقف إلى زوجها ثم مات زوجها عن ابنين وبنت ثم  
مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها إلى  
شقيقها أم إلى أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف بنم فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود  
لأولادها مادام شقيقها موجوداً قال الإمام الخصاصي في باب الرجل يجعل أرضه صدقة  
موقوفة لله عز وجل على ذرية زيد أبداً ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز  
ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا كانت للمساكين اهـ ونقل في الاسعاف في باب  
الوقف على الأولاد أو أولاد الأولاد أو الأولاد الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال على  
ولدي ثم على ولد ولدي ثم واهـ وقال بطنا بعد بطن يداً بما دأبه الواقف ولا يكون للبطن الأسفل  
شيء ما بقي من الأعلى أحد اهـ وفي فتاوى قاضيخان والخلاصة والبرازية ما يؤيد ذلك (أقول)  
وهذا حيث لم يجعل الواقف نصيب من مات عن ولده فإن شرط ذلك أخذ الولد نصيب أبيه مع  
أهل طبقة أبيه كما هو ظاهر (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على  
نفسه ثم من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بمفرده ثم من بعده على أولاده الذكور دون الإناث  
ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده نظير ذلك ثم على أنساله وأعقابهم شبه ذلك على  
أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن  
ولد أو ولد أولاد أو نسل أو عقب عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن مات منهم ومن  
أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد  
نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف الذكور دون الإناث يقدم في ذلك  
الأقرب فالأقرب إلى المتوفى الخ وبعد انقرض ذرية ولده المزبور يعود ذنت وقنا شرعياً على من  
يوجد من أولاد الإناث الذكور أيضاً دون الإناث والحكم فيهم كالحكم في أولاد ولد الواقف على  
الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقرضوا بأجمعهم فعلى جهة برعينا ثم مات عبد الرزاق  
عن ثلاث بنات لهن أولاد ذكور فلم يعود ريع الوقف المذكور (الجواب) الذي  
ظهر لنا من هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه  
يرجع لأولاد عبد الرزاق الذكور وأما البنات فانهن خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك بامعان  
النظر وبالله سبحانه التوفيق (أقول) يعني أن قوله على أن الخ لو عاد إلى عبد الرزاق وأولاده  
لكان ريع الوقف لبناته المذكورات دون أولادهن المذكور مع أن البنات خارجات في صدر  
كلام الواقف وهذا مخالف لما أفتى به المؤلف نفسه في مثله رضى المقدمة قبل ورقة حيث جعل  
المتأخر ناسخاً للأول مع تصريح الواقف بأنه ليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً لكنه مؤيد لما  
قلناه هناك والظاهر انتقال الريع إلى أولاد البنات المذكورين دونهن كما ذكرنا عاد قوله  
على أن الخ إلى عبد الرزاق أيضاً لأن الواقف لم يجعل للنات في وقفه حظاً مطلقاً في جميع

مطلب الغرض يصلح  
مخصوصا

مطلب حيث رتب بتم يعود  
الى شقة هالا الى اولادها

مطلب صنعة الوقف المرتب  
أن يقول الأقرب فالأقرب  
أو يعطف البطون بسم أو  
يقول بطننا بعد بطن

مطلب وقف على أولاده  
الذكور ثم قال على أن من  
مات منهم الخ فهل يدخل  
الاناث



الطبقات حيث قسدا بالذكور في الطبقة الاولى ثم قيدا ايضا به فيما بعده بقوله كذلك وقوله تطهير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيدا به بعده ايضا في الشروط فلا تثنى البنات عبد الرزاق بعدموته ثم ينتقل لاولادهن الذكور اخذ من قول الواقف و بعد انقراض ذرية ولده على من يوجد من اولاد الاناث الذكور والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن من مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته المتساولين ريعه يقدم في ذلك الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى فانت امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجته اسوي اولاد ابن خاله أمها المتساولين ولها اولاد أخت متساولون أنزل منها بدرجة فلان يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة (١) (الجواب) يعود نصيبها الى اولاد ابن خاله أمها المتساولين المرقومين لكونهم في درجتها ومن ذوى طبقته وليس في الدرجة غيرهم دون اولاد أخت المتساولين وان كانوا اقرب اليها عملا بما دل عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كتبه محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الاقربية وقد علم تساوى اولاد ابن خاله أمها في الترتيب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم كتبه الفقير حامدا للعمادى المفتى بدمشق الشام (سئل) فيما اذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا منها أن الوقف متصل الاستداء والوسط والانتفاء فاستدأوه على الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود نصيبه وقفنا على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على أنسائه وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا ولدا أو نسلا أو عقبا عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفنا على من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحقى الوقف المزبور ذكوراً واناثاً عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنرفع بعض مستحقى الوقف مع بعضهم لدى قاذى القضاة بحضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصة من مات عقيم على من في درجته وذوى طبقته فطلب بعضهم توزيعها للذكر مثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسألهم الحاكم المتداعى لديه أهكذا شرط الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فأجابوا بأنه هكذا شرط الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشئ مما وقع النزاع فيه الآن وأبرزوا كتاب الوقف فوجدناه مطابقاً لما ذكرناه من الشروط المذكورة فتأمل له وعترفهم أنه ليس ثم شرط مناقض لا قول الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناسخاً للاول أو مستقلاً بنفسه ليس تابع للاول بل هو ناظر للاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم وثم للذكر مثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فقد أجابوا أولاً ثم فصلوا وبينوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظاً فهو مقدم تقدير اوليس بشرط مناقض للاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخاً بل شرط متمم للاول ومبين لطريقة توزيعه مع ملاحظة للذكر مثل حظ الانثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل بمنزلة جملة واحدة ويكن جملة أيضاً على أنه بمعنى مع فيستمر الوصف المذكور ملاحظاً في جميع ذلك

(١) مطلب يعطى الاقرب من أهل الدرجة اذا شرطه الواقف وان كان الابعد درجة أقرب نسبا



فحكم الحاكم بأنه يوزع نصيب من مات من غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل  
الوقف للذكر مثل حظ الأنثيين وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكما وأمر اشرعيين  
بالتماس شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل عضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم والحالة  
هذه (١) (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم على الفريضة  
الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم شرط أن من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فإذا مات  
أحدهم عقيما وفي درجته ذكور وأنثى يوزع نصيب المتوفي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
وان ترك الواقف التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لأنه انما يقسم بالسوية لو لم  
يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جله ذلك  
قسمة نصيب المتوفي عقيما على أهل درجته فينسحب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله  
على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في  
فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا مما حاصله أن زيدا ملك  
عمر الاجنبى ارضا ليقفها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمر ووقفها على زيد ثم على أولاده  
الخمس وعدهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه  
لمن في درجته ثم على أولادهم ونسلهم بطنيا بعد بطن فمات زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت  
ثم ماتت البنت عقيما وفي درجتها أولاد أعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن  
ينتقل نصيبها للأقرب الى الواقف وهو الرجل الاجنبى الذى جعل واسطة لانقطاع الوقف في  
حصتها عملا بقضية شرط الواقف في الاولاد ويحتمل أن ينتقل لمن في درجتها وهم أولاد أعمامها  
تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا لطراده بل للقريضة  
وهي الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف في مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له  
واذ ريته ما لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال نصيب المتوفي عقيما الى  
من في درجته انما ذكر في أولاد زيد الخمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسلهم لكن لما عطف  
أولادهم عليهم اشترى كوا في الشرط المذكور فصار منسجبا على الجميع تسوية بين المتعاطفين  
للقريضة المذكورة وهي كون التسوية بينهما هي الغالب وكون غرض الواقف الاتصال وعدم  
الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى  
الأقرب الى الواقف عند الشافعية ففي ذلك تأييدا لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم عامر ٣ لا يقال  
يخالف ذلك ما في أواخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية مما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على  
نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكور  
المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة بر فمات  
الواقف وماتت بنته رهجة عقيما ومات ولداه شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف  
فأجاب بأنه يقسم على أولاد المذكورين المستويين في الدرجة ولا يفضل الذكر الاثني فيهم اذ شرط  
التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فبقى مطلقا وفيه يستوى الذكر والانثى  
اه لاننا نقول ان اشتراط التفاضل في مسئلتنا المارة مذكور في أولاد الواقف وأولادهم  
ونسلمهم فينسحب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان نصيب من مات عقيما اذ هو ممن  
شملهم الشرط كما هو بيانه بخلاف ما في الخيرية فان الشرط لم يذكر الا في أولاد الواقف فقط ثم  
أطلق في أولادهم ٤ والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل ولم يشترطه فلا

- (١) مطلب قال على أولادى  
ثم وثم على الفريضة الشرعية  
يكون نصيب أهل الدرجة  
مقسوما كذلك بالسوية  
قوله ملك عمر الخ انما صنع  
ذلك حيلة لان عند الشافعية  
لا يصح وقف الرجل على  
نفسه فوهب الدار لعمر و  
ليقفها على زيد وأولاده  
اه منه  
(٢) مطلب وقف على أولاده  
على أن من مات عقيما فلن  
في درجته ثم على أولادهم  
الخ  
(٣) مطلب وقف على أولاده  
على الفريضة الشرعية ثم  
على أولادهم الخ فالقيس  
للاول فقط  
(٤) مطلب الاصل في باب الوقف  
القسمة بالسوية الا اذا اشترط  
التفاضل



بعدل عن الاصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوى بين المتعاطفين قتامل وقلة  
أفتى بتطير ما في الخيرية شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السايحاني واستشهد بما في الخيرية ١  
ثم اعلم أن في مسئلة الخيرية تنبيه على فائدة سنية وهي أن قول الواقفين على الفريضة الشرعية  
معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين في غير هذا الموضع أيضا وأفتى به أيضا  
الشيخ اسمعيل كما هو مسطور في فتاواه وكذا شيخ مشايخنا السايحاني وكذلك اجد المؤلف  
عبد الرحمن أفندي كما سنبه عليه في محله وكذا أفتى به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة  
الشهاب أحمد الشلبي الحنفى والعلامة الترنش والامام البلقيني الشافعي والشهاب أحمد الرملي  
الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا يكادون ينهمون غيره ولذا  
يرد فون هذا اللفظ في أكثر المواضع بقولهم للذكر مثل حظ الأنثيين تنصير يحاجعنا المراد  
ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضا ولكان الصواب أن يرد فوه بقولهم سوية بين الذكر  
والأنثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسع أصلا بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناه المفاضلة  
بين الذكر والأنثى سواء صرح بعدها بأنها للذكر مثل حظ الأنثيين أولا ومن جهل ذلك فليسأل  
العوام فضلا عن الخواص ٢ وقد قال في الاشباه والنظائر في قاعدة العادة محكمة نقلا عن وقف  
فتح القدير أن ألقاظ الواقفين تبنى على عرفهم اه فمأفتى به ابن المنقار وألف فيه رسالة من  
أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وإن تبعه من أهل عصره بعض الاخيار وأقره في الدراخنتار  
وقد أوضحت ذلك في رسالة مهمة تلزم مطالعتها لكل ذي همة فان فيها من الكشف عن هذه  
المدلهمة ما يزيح عن الفؤاد غمعه وهمه والله تعالى الحمد (٣) (سئل) فيما إذا أنشأ واقف وقفه  
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة محمد ومحمود ومحموظ وعلى من سيحدث له من  
الاولاد الذكور سوية بينهم ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جاريا عليه على أولاده الذكور  
والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين مدة حياة الاناث ومن مات  
من الاناث عاد ما كان جاريا عليها من ذلك على اخوتها واخواتها دون أولادها ثم على أولاد  
أولاده كذلك ثم على أنسائه وأعقابهم وذرياتهم نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد  
أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير  
ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف  
يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب منهم الى المتوفى الخ فبات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة  
الذكور عن أولاد الذكور واناث ثم مات الذكور والاناث عن أولاد وذرية ذكور  
واناث فهل يدخل أولاد الاناث مع أولاد الذكور في هذا الوقف بمقتضى قوله آخر اعلى أن من  
مات منهم أجمعين الخ أولادهم يدخلون بينوا الى الجواب بما يظهر لكم من الصواب (الجواب)  
الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الاناث يدخلون لان الواقف عم آخر  
فقال على أن من مات منهم أجمعين ٤ لماذا ذكره الفقهاء رحمهم الله تعالى أنه اذا ذكر الواقف عبارتين  
متناقضتين فان أمكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجب المصرا له فان لم يمكن يعمل  
بالتاخر منهما ويكون ناسخا للاول ٥ وقالوا أيضا اذا تعارضت عبارتان في كلام الواقف احدهما  
تقتضى حرمان بعض الموقوف عليهم والاخرى تقتضى عدمه فالاقرب الى مقاصد الواقفين أنهم  
لا يقصدون حرمان أحد من ذريتهم فيترجح الكلام الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد  
الواقفين غالبا فكان الواقف يرجع عن الشرط الاول لما لم يزل منه حرمان بعض ذريته فعم بقوله

١ مطلب قولهم على الفريضة  
الشرعية معناه المفاضلة  
لا القسمة بالسوية  
٢ مطلب ألقاظ الواقفين  
تبنى على عرفهم  
٣ مطلب وقف على الذكور  
ثم قال على أن من مات منهم  
عن ولد الخ دخل الاناث  
٤ مطلب اذا أمكن الجمع بين  
المتناقضين وجب والا يعمل  
بالتاخر  
٥ مطلب قدّم ما يقتضى  
الاعطاء على ما يقتضى  
الحرمان لان الحرمان ليس  
من مقاصد الواقفين غالبا



على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولادهم على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم  
عم بقوله على أن من مات منهم وأكذلك بقوله أجمعين فيعمل به لأنه متأخر والعمل يكون  
بالتأخر كما صرحوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن جعل الثاني على الأول لأن  
الضمير في قوله منهم راجع إلى ما تقدم المؤكد بقوله أجمعين والمتقدم المذكور وبنايات المذكور  
فرجع الأمر إليهم أيضا فيدخل في ذلك أولادهم وإن أرجعنا الضمير إلى المذكور فقط تصح  
للكلامين فيحتاج إلى شيء يدل عليه وليس هنا شيء يدل عليه من الجملة الثانية فبقى شرطان  
متناقضان فيعمل بالتأخر منهما وهو داخل أولاد المذكور والآخر جميعا كما دل عليه قوله  
أجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الحانوتي رحمه الله تعالى في بعض فتاويه بقوله وأما أن  
نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عمهم بالذرية فيعمل به أيضا لأنه  
متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه ويشهد لما ذكرنا  
ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ماداه وأ  
أحياء يجري ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى ينقرضوا فإذا انقرضوا تكون  
الغلة لولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكل ما حدث الموت  
على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولده أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي  
أو وولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقف وجاريا مجراهم كان الوقف جائزا  
وتصرف غلته لما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل نصيبه إلى ولده على ما شرطه  
ثانيا من انتقاله إلى ولد ولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه متأخرا مفسرا اه  
ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا الآن عما ذكر في السؤال من  
الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (٣) (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي شروطا  
منها أن من مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات  
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف  
يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ثم مات منهم رجل عقيم والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته  
وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الأصلي والآل إليهما بشرط  
الواقف فقام أولاد ابن الخالة يعارضون البنيتين في نصيب الرجل المتوفى المزبور والآل  
لأنهم مازا عيين أنه ينتقل إليهم بموته فهل لا ينتقل إليهم ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم أقول  
مقتضاه أنه لا ينتقل إليهم شيء أصلا من النصيب الآل عن الرجل إلى بنت خالته بعد موتها  
وإن كان أولاد ابن الخالة مساوين لها تين البنيتين في الدرجة وفي الأقربية إلى الرجل المنتقل  
عنه ذلك النصيب لأن ما آل عنه إلى بنت خالته صار يسمى نصيبا فينتقل مع نصيبها الأصلي  
إلى بنتها ويشكل انتقال ما آل إليها إلى بنتها بما في شرح الأشباه للبيري حيث قال في القاعدة  
التاسعة مانصه وههنا دقيقة أخرى وهي أن النصيب المنتقل بشرط فيه أن يكون  
المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الواقف الأول حتى لو مات الابن المنتقل إليه نصيب أبيه  
لا ينتقل هذا النصيب إلى ابنه لأنه ليس بنصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو الذي  
استحققه أبوه من الوقف بنفسه فتأمل فقد جهله الكثير من أهل العصر اه لكن فيه نظر فإن  
غالب الانصباء في الأوقاف المشروط فيها انتقال نصيب من مات إلى ولده ثم إلى ولد ولده إنما  
تكون بطريق الانتقال من الأب إلى ابنه ثم منه إلى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقض القسمة بانقراض

- ١ مطلب العمل بالتأخر من الشروط
- ٢ مطلب العام قطعي يعارض الخاص عندنا
- ٣ مطلب هل ينتقل إلى الابن نصيب أبيه الأصلي والآل إلى الأب أو النصيب الأصلي فقط



كل طبقة عليا على ما يأتي بيانه ومشكلة الانتقال الى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الاصلى الا ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت المضمون شرط واقفه في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه الى زيد الذي هو اقرب من يساويه في درجته وضم زيد ذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه عن أصوله فهل اذا مات زيد أيضا عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه بكونه اقرب درجة لمن يلي زيدا في اقربية الدرجة من الميت الاول عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لا اقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في درجته أفقتونا مأجورين الجواب لا يكون الاقرب من يساوي زيدا في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله وأما النصيب الذي تلقاه بكونه اقرب درجة من الميت الاول فيكون لمن هو اقرب اليه درجة بعد زيد عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فثبت مات زيد انتقل ذلك النصيب لمن هو اقرب من الميت الاول بعده لانا لو جعلناه لا اقرب من يساوي زيدا في درجته لزم الغاء قول الواقف فالاقرب ونص الواقف كنص الشارع قال أبو بكر الخصاصي رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرابته الاقرب فالاقرب ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على المساكنة فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها الاقرب قرابة منه واحدا كان اقربهم أو أكثر من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا اقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم اه وقال أيضا في الباب المذكور فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم فالاقرب قال الوقف جائز فاذا جاءت الغلة أعطى اقربهم الى الواقف فان مات اقربهم وهو الذي كان يأخذ الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب وأعطى الغلة لاقربهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد المفتي في طرابلس الشام عنى عنه (وأقول) وفي هذا نظر ظاهر وما استدلل به من كلام الامام الخصاصي لا يفيد مدعاه بيان ذلك أن من استحق شيئا من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه من جهة أصوله أو آل اليه من أهل درجته فجميع ما استحقه زيد المذكور وما آل اليه يسمى نصيبه وجاريا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى المتوفى الاول عملا بقول الواقف عادما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شمله قول الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامة والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عائد على كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى أول متوفى والا لزم اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بأن ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم الاقرب الى آخر الدهر وبلغني فيمن سواه وأيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جاريا عليه الى زيد لكونه اقرب اليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي زيدا في القرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الغاء قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب زيد فيقول اني ولده على ما شرط الواقف







في الجميع أولاد الذكور على أولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الامن كان أبوه من ذرية  
الواقف ولا يستحق معه من كان أبوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف \* الصنف الثالث يكون  
الوقف بين ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد  
انقراض أولاد الذكور ثم ذكر بقية شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ  
ومقتضى ذلك ان أحد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوية لان الجميع الا  
من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من ذرية الواقف  
وهذا صادق على أحمد بن شرف الدين فقط وأنه لا يستحق معه من كانت أمه من ذرية الواقف  
وأبوه أجنبيا وذلك صادق على وادي زليخا ونبوية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا  
الصنف الثاني والشروع في شروط الصنف الثالث من قوله على أنه من مات منهم الخ لانه راجع  
الى الثالث كما ذكرنا أولا وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور لانهم  
المتحدث عنهم وهم أقرب مذكور ولتنظيم جميع الشروط في سلك الصحة والسداد والالزام أن  
تكون الشروط السابقة لغوا خاليا عن المراد ولا شك ان اعمال الكلام مهما أمكن أولى من  
اهماله كما هو مقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى  
لطف ربه الخفي عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفى (أقول) قد جعل الصنف الثالث مقابلا  
للسنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنها بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية  
ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان  
الظاهر ان يقول بدله بالسوية فدل على تغيرهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناها المقاضاة  
كما بينا عليه قبل ذلك (١) (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على أولاده  
وذريته مرتباً بين الطبقات يتم على الفريضة الشرعية على أنه من مات منهم عن ولد فنصيبه  
لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عادما كان جارياً عليه من ذلك على من معه في  
درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب  
المذكورين ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته  
أحد من أهل الوقف وله في الدرجة السفلى أولاد أخت ثلاثة ذكور وثلاث اناث وابناخ  
اثنان والكل لا يورث ليس له أقرب منهم فهل يعود نصيبه اليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه اليهم  
والحالة هذه في شرح المنهاج للرمل في شرح قوله وان مصرفه أقرب الناس رجلاً اثارنا فيقدم  
وجوباً ابن بنت على ابن عم ٢ ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف  
ثم الأقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما في  
مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان  
ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خيرية من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن تكون الغلة  
لبنت البنت لانها أقرب اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه بواسطة وان كان الميراث له دونها  
لان الوقف ليس من قبيل الميراث ٣ ولو قال على أقرب قرابة منى وكان له أبوان وولد لا يدخل واحد  
منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة اسعاف من فصل الوقف على قرابته وأقرب الناس في  
مستلثنا أولاد أخت وابناخ والكل لا يورث ليس له أقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لانك قد  
علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة ففي الدرجة والرحم هم سواء مع ان  
الارث لا يورث الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله أعلم (أقول) لكن اذا فقد الدرجة

١ مطلب في الأقرب فالأقرب

الى المتوفى

٢ مطلب المراد بالأقرب قرب

الدرجة والرحم لأقرب الارث

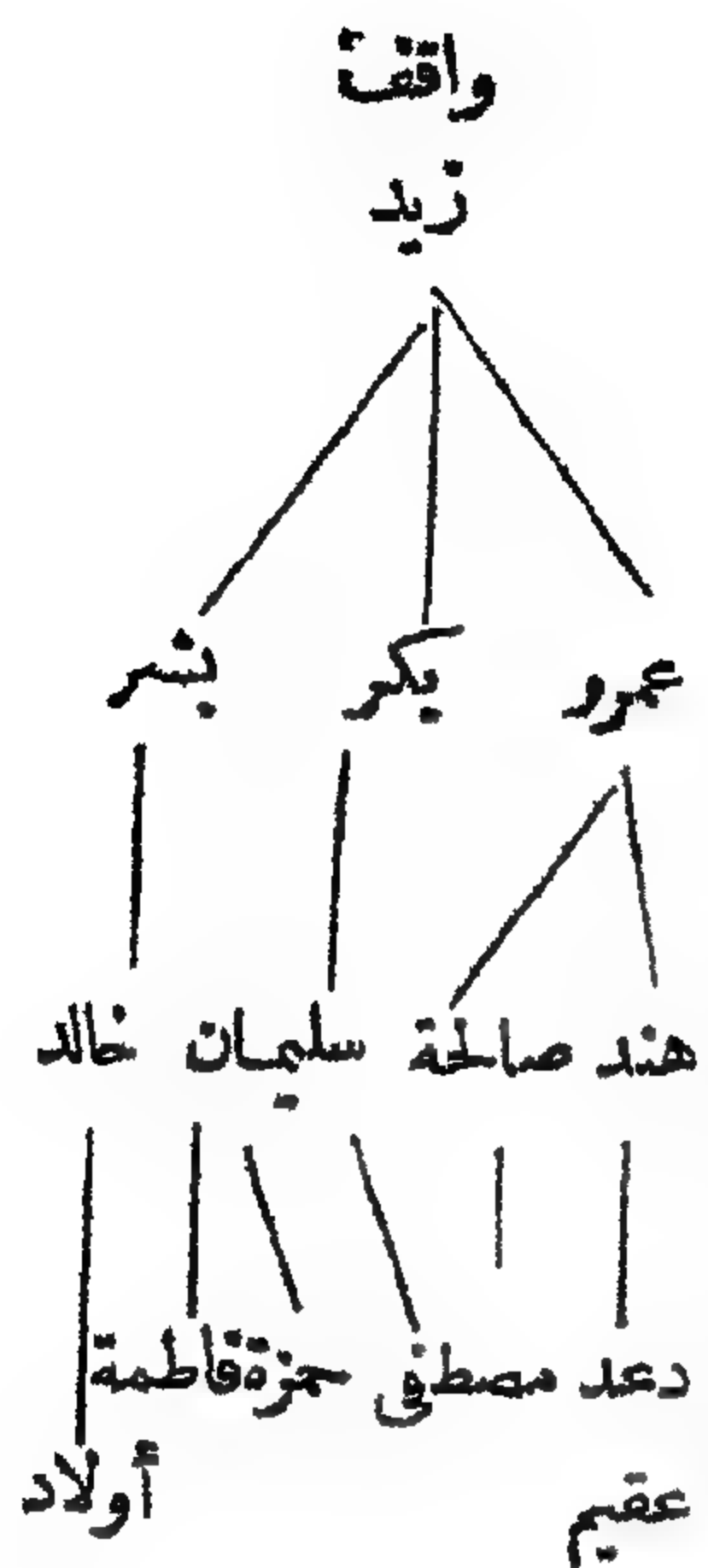
والعصوبة

٣ مطلب لا يدخل الوالدان

والولد في قوله على أقرب

قرابة منى





مطلب لفظ الذكور قيد  
للمضاف

ففي بقاء اعتبار شرط الإلزامية كلاً لم يستعمل بعد الأثر في الوقف من تبين الطبقات  
بهم من شروطه أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد لولد ولا ولد لولد ولا عقب عاد  
نصيبه من ربح الوقف إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب  
فالأقرب إلى الميت في وماتت إلا أن أجراً من المستحقين عقيم وفي درجتها جماعة منهم رجل يدعى  
منصطفى بن سليمان وابن صالح وله اتصال من جهتها إلى الواقف وهو ابن حالة المرأة المزبورة  
وابن ابن عم أمها والرجل أخوان هما حمزة وفاطمة مع بقية أهل الدرجة هم أولاد أولادهم أمها  
فلن يعود نصيب المرأة المزبورة (الجواب) يعود نصيب المرأة المذكورة إلى ابن خالتها مصطفى  
لكونه في درجتها وأقرب الموجودين إليها ككتبه الفقير محمد العمادى المقتى بدمشق الشام  
الجواب كما به العلم المرحوم أجاب ككتبه الفقير حامد العمادى المقتى بدمشق الشام عنى عنه فلو كان  
له أخوان أو اختان أحدهما لأبويه والأخر لآبويه يبدأ بمن لأبويه ثم بمن لآبويه وحكم أولادهم  
حكمهم ما سعاد من فصل في بيان الأقرب من قرابته وتما فيه (أقول) هذا هو المشهور  
المعمول به من ترجيح الأقرب على غيره من أهل الدرجة حيث شرط الواقف كما هنا وبذلك أفق في  
الخيرية وعليه فما وقع في الخيرية أيضاً في محل آخر من كتاب الوقف حيث شارك بين جميع أهل  
الدرجة فالظاهر أنه ذهول منه عن اشتراط الأقرب في الواقع في سؤاله والالزم العاشر شرط الواقف  
فتبين ثم رأيت في أنفع الوسائل للإمام الطرسوسى أن أبى يوسف لم يعتبر لفظ أقرب في التقديم بل  
سوى بينه وبين الأبعد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الأخ الشقيق والأخ لأب في  
وقف اشتراطه الأقرب فالأقرب ثم قال وكان قاضى القضاة تقي الدين الشافعى السبكي قد تحدث  
معى وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو  
وجه عندنى في مذهب الشافعى وأجد وفى الجلة فإنه ضعيف لأنه يلزم منه الغاء صيغة أفعل بلا  
دليل والغاء مقصود الواقف من تقديم الأقرب وهو مشكل اه ملخصاً (سئل) فيما إذا  
وقف رجل وقفاً على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على أولادها وأولاد أولادها الذكور دون الإناث  
ثم ثم الخلفات الواقف وبنته فاطمة وانقرضت أولادها وأولاد أولادها فهل يكون لفظ  
الذكور قيد الأولاد أولاد فاطمة فيدخل الذكور منهم سواء أدلى بذكر أو بآثى أو يكون قيداً  
لأولاد فاطمة وأولاد أولادها فلا يدخل من أولاد أولادها من يدلى بآثى (الجواب) اعلم أن  
القيد المذكور أعنى به لفظ الذكور قيد للمضاف فيدخل جميع الذكور سواء ادلى بذكر أو بآثى  
كتبه الفقير إبراهيم المقتى بدمشق المحروسة عنى عنه طلب الجواب وطابق الصواب ككتبه  
الفقير محب الدين عنى عنه ما أفاده العلامة أعلاه هو الحق بتوفيق الله كتبه أحمد بن يونس  
الفيشاوى الشافعى (أقول) أفق العلامة ابن نجيم بخلاف هذا حيث قال فى الاشياء والنظائر  
من الوقف وقعت حادثة وقف على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم من بعدهم على أولاد الأمير  
فلان ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور  
خاصة دون الإناث فإذا انقرض أولاد الذكور صرف إلى كذا فهل قوله من الذكور قيد للإناث  
والإناث حتى لا تستحق آثى ولا ولد آثى أم هو قيد فى الإناث دون الآباء حتى يستحق الذكور ولهم  
أولاد الإناث أم هو قيد فى الآباء دون الإناث حتى يستحق ولد الذكر ولو كان آثى فأجبت بأنه قيد  
فى الآباء دون الإناث لأن الأصل كون الوصف بعدم تعاطفين للآخر كما صرحوا به فى باب المحرمات  
فى قوله تعالى من نسائكم إلا التى دخلتم بهن بعد قوله تعالى وربائبكم وأمهات نسائكم ولان



الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون إلى آبائهم **ذكورا** كانوا أو **إناثا** وتخصيص أولاد الإناث ولو كانوا **إناثا** لكونهم ينسبون إليه بقريته قوله بعده فإذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أبناء الذكور ولا أبناء الأولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيدا في الآباء والأبناء ووافق بعض الحنفية قرأت الإمام الأسنوي في التمهيد نقل أن الوصف بعد الجمل يرجع إلى الجميع عند الشافعية وإلى الأخير عند الحنفية وإن محل كلام الشافعية فيما إذا كان العطف بالواو وما يتم فيعود إلى الأخير اتفاقا اه مافي الاشياء والنظائر وحاصله انه جعل الوصف المذكور قيدا للمضاف إليه في قول الواقف اولاد اولادهم فيدخل فيه جميع الذكور والإناث من أولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف إلى الأخير قال المحقق ابن الهمام في التحرير انه الأوجه والحاصل أن لفظ الذكور يحتمل أن يكون قيدا للمضاف فقط أو للمضاف إليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الأحكام كما علم من صدر عبارة الاشياء والاول أفق به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفق به صاحب الاشياء ولم يعول أحد منهم على كونه قيد للسكن من المتضايقين وقدمشي عليه العلامة ابن حجر في فتاواه ونقله عن الولي ابن زرعة عملا بقاعدة الشافعية في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالأخير بلا فرق بين العطف بالواو و **ثم** وتقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضا لكن هذه القاعدة إنما يظهر جريانها في المتعاطفين دون المتضايقين وقد اختلف كلام علماءنا في مسئلة الوصف بالذكورة هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيدا للمضاف إليه فقط فلم أره لغير صاحب الاشياء ففي أنفع الوسائل عن وقف هلال البصري مأنه قال قلت أرأيت أن قال علي ولدي وولد ولي الذكور قال فهي لمن كان ذكر من ولده وولد ولده قلت والذكور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على ولي وولد ولي الفقراء أني أعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور والفقراء واحد اه فقد جعله قيد للمضاف المعطوف وكذا جعله قيدا للمعطوف عليه حيث خصه بذكر أولاده لصلبه وبذكر أولاد أولاده ولو كانوا أولاد بنات ولو جعله قيد للمضاف إليه كما في الاشياء لسكان للذكور والإناث من أولاد الذكور وما قيل أن هذا لا ينافي مافي الاشياء لأنه مبني على رواية دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر لأن قول هلال فهي لمن كان ذكر من ولده وولد ولده صريح في كونه جعله قيد للمضاف المعطوف والمعطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذكور من ولد البنين والبنات سواء فعدم دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذكور يقي قيد للمضاف في عبارة هلال كما لا يخفى على ذوي الكمال وفي الاسعاف ولو قال علي ولدي وولد ولي الإناث يكون للإناث من ولده دون ذكورهم والإناث من ولد الذكور والإناث وهي فيه سواء اه فهو صريح أيضا في أنه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف إليه وهو صريح أيضا في أنه قيد للمعطوف عليه أيضا ونقل المؤلف عن جواهر التناوي رجل وقف عقارا وجعل ولايته إلى نفسه مادام حيا ثم إلى ولده فلان ما عاش من بعده إلى الأعز الارشد من أولاده فانها منصرفة إلى الابن دون الواقف لأن الكفاية تنصرف إلى أقرب المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث أحداها إذا وقف على زيد وعمرو ونسله ان الهاء

مطلب فيما أجاب به صاحب  
الاشياء من جعله الذكور  
قيدا في الآباء يعني المضاف  
إليه  
مطلب الأوجه عود الوصف  
إلى الأخير

مطلب الكفاية تنصرف  
إلى أقرب المكنيات وعليه  
ثلاث مسائل



تنصرف الى عمرو ونفسه كذا اذا قال والله اعلى ووالدي الذي كور أن الذكور راجعة الى ولد الوالدون ولد الصليب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقفت على بن زيد وعمرو انه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه اقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه فتحرر رأته في جعل الوصف قيد للمتعاطفين معاً وللمعطوف فقط بخلاف مشي على الاول هلال وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما هو ويظهر لي ان الواجهة الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق احد منهم من ريع الوقف الا اذا كانوا ذكوراً وقد صرح ائمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلاً بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وعمرو ونسله وبها صرح الخصاص ايضاً واما جعل الوصف قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشياء فلم اره لغيره والقول بأن الوصف للاخير من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يوثق به للتعريف او التخصيص لانه بخلاف المعطوف فانه مقصود بذاته كالمضاف نعم قول الاشياء ولان الطاهر الخ قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله انما هو عند الخلوعن القرينة اللفظية او الحالية حيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف او الضمير والاستثناء ونحوه للمتعاطفين او المتضايين او لواحد من كل منهما اتبعت كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا الحل فانه مهم ولم أر من اعتنى بتحريره من علماءنا والله اعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسئلة الاستثناء حيث ذكرناه للاخير الدليل ومن ذلك ما في الخيرية حيث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولادهم المذكور الى ان قال فاذا انقرض الذكور فعلى اولاده الاناث واولادهن الخ ثم حدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له من الاولاد راجع الى حسن لانه اقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف ام هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه راجع الى الواقف ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المأم بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى الواقف مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرر في شروط الواقفين انه اذا كان اللفظ محتملان يجب تعيين احد محتمليه بالغرض واذا ارجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه اقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا غاية ظهوره غنى عن الاستدلال له اه فقد أرجع الضمير الى غير الاقرب عملاً بالقرينة ومن ذلك أيضاً ما في فتاوى الشيخ اسمعيل فيمن وقف على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه خضر ثم على اولاده ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على نسله وعقبه يستوى فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى فاذا انقرضوا فعلى جهة بر متصلة فبات خضر عن بنه مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنها محمد ثم مات محمد عن اولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولدها أحمد وبكري ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكري عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها فخرى فهل لفخرى بنت عائشة

مطلب الضمير في قوله على  
ولده وعلى من سيحدث له  
لواقف الاولاد  
مطلب اذا كان اللفظ محتملان  
يجب تعيين احد هما بالعرض





وفلانة بنت بكرى شئ مع سليمان أم لا أجب يكون الوقف وقف ترتيب مادام أحسن من أولاد  
 أولاد أولاد خضر موجودا وسليمان المرقوم من أولاد أولاد خضر فيخص بغلة الوقف  
 عملا بتم ولا استحقاق لغير بنت عائشة ولا فلانة بنت بكرى ~~لكن~~ كونهما في طبقة النسل  
 والعقب وقول الواقف يستوى فيه الذكر والأنثى والطبقة العليا والسفلى قبل الآخر الذي  
 هو درجة النسل والعقب والقيد وصفا كان أو جالا أو غيرهما إذا وقع في حيز العطف بتم المقيدة  
 لترتيب الطبقات كان للآخر كما ذكره العلامة ابن نجيم في الأشباه وغيره وهذا يدفع التعارض  
 بين قول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين المتعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد  
 أجب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البعلبي كما رأيته في فتاواه  
 فهذا أيضا فيه بيان المراد بالقريظة وهي عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يجعلوا قوله  
 يستوى فيه الذكر والأنثى والطبقة العليا والسفلى ناسخا للترتيب المستفاد من ثم يجعلها  
 للترتيب في الذكر فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا إلى جميع ما تقدمه  
 فيكون ريع الوقف بين سليمان ونخري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى ويرشحه ما من من أنه إذا  
 كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي إعطاءه ترجيح الثاني لأن  
 الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخصاص في ذيل مسئله قلت فقد شرط الامرين  
 جميعا فلم أعلمت الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال  
 تجري غلة هذه الصدقة على ولدي لصلي فاذا انقرضوا سككت للمساكين ثم قال بعد ذلك  
 في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي لصلي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله  
 ابداني أردت نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولده عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض  
 آخرهم اه وكذا يقال هنا ان الشرط الاخير يفسر عن مراده بتم انها ليست لترتيب الطبقات  
 وكون القيد للآخر قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد يعين ارجاعه للنسل لانه  
 لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لتأكيد المراد لا نأقول ان  
 الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلا متعاطفة بتم المقيدة للترتيب تكون  
 بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيها بتم مقدما على  
 الخامس والخامس على السادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح الواقف  
 بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الخانية ونصه ذكر هلال في وقفه  
 اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء  
 الا أن يدكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولدي أو  
 يقول بطنا بعد بطن حينئذ يبدأ بمبدأ الواقف اه زاد في الاسعاف ولا يكون البطن الاسفل  
 شئ ما بقي من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا  
 صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم أيضا ويشترك في غلة  
 الوقف الطبقة العليا ومن دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة بتم أو  
 قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبا فيقدم البطن الاول على من يليه  
 والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني  
 والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله  
 الى أن ظفرت بعبارته الخانية المذكورة والله تعالى الجسد ثم رأيت التصريح به في صورة فتوى

مطلب انما يعمل بالشرط  
 الاخير لانه يفسر عن المراد

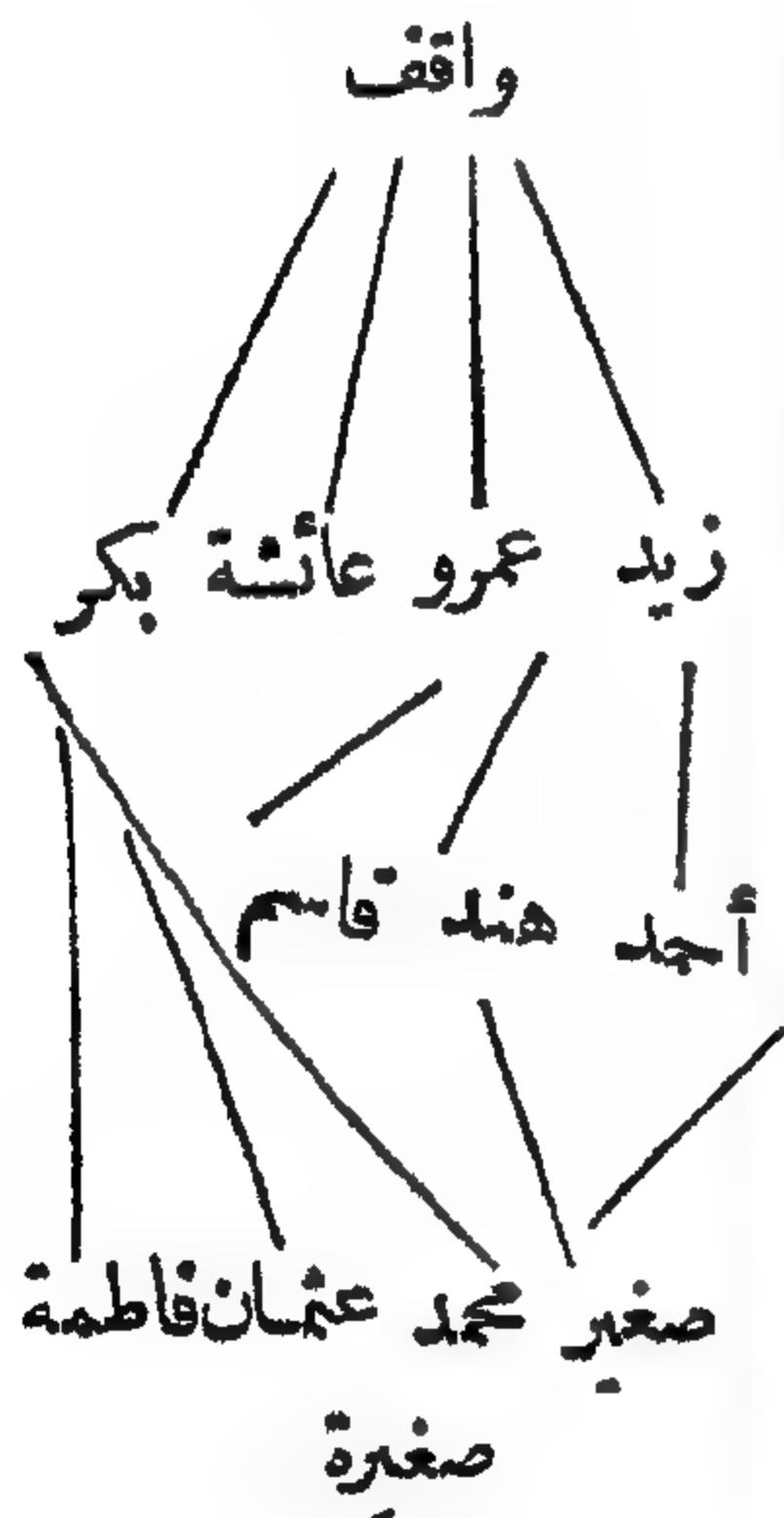
مطلب اذا عطف البطون  
 الثلاثة بتم كان الوقف  
 مرتبا دائما



منقولة عن خط شيخ الإسلام محمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب حيث قال والنسل  
 في كلام الواقف من طرف بكلمة ثم الترتيبية فكان الترتيبية ثابتة إلى آخر البطون له فاعتنم هذه  
 القائدة ثم بعد كتابي لهذا المحل ما يتبعها من الخيرية بخط المرجوم الشيخ يحيى التاجي صورة  
 فتوى مشيئة القنوي السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم وعطفه للنسل بشئ يضام مع  
 اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها الشيخ خير الدين بأنه رجع الواقف عن الترتيب  
 بقوله يستوي الخ فهذا عين ما قلناه والله الحمد والمنة (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ثم  
 من بعده على أولاده الستة وهم حسين و إبراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من  
 بعدهم على أنساليهم وأحقابهم وذريتهم وبعد الاقراض فعلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة  
 المنورتين وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن أولاد  
 ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والسك فقرء فهل يصرف نصيب المتوفين اليهم  
 جميعا (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء وإذا انقرض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم إلى  
 أولادهم (أقول) هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات إلى الفقراء مادام منهم  
 واحد ولا يصرف نصيبه إلى الباقي منهم وفي الخاتمة رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخره  
 للفقراء مات بعضهم قال هل يصرف الوقف إلى الباقي فان ماتوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد  
 الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد  
 منهم فانه يصرف نصيبه إلى الفقراء بخلاف المسئلة الأولى لانه في الأولى وقف على أولاده وبعد  
 موت أحدهم بقي أولاده وههنا وقف على كل واحد وجعل آخره للفقراء فإذا مات واحد منهم كان  
 نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتب بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو وولد أو ولد  
 أو أسفل منه فنصيبه لولده أو وولد أو أسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد أو ولد أو ولد أو ولد  
 أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب  
 فالأقرب إلى المتوفى زيادة عما يده ثم على واد من انتقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات  
 صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته جده لا يه ابن  
 الواقف وبنت الواقف وخاله ابن الواقف وكلهم متناولون وماتت صغيرة من أولاد الواقف  
 ولها استحقاق في الوقف آل اليها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف  
 المذكوران وعمها وعمتها ولدا ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين  
 إلى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب  
 المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف  
 عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحدهم من أهل الوقف دون خال الصغير ودون عم  
 الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولاد (الجواب) الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير  
 والصغيرة المزبورين إلى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية  
 أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين  
 لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف كتبه الفقير عماد الدين عفي عنه الحمد لله وحده من تمت  
 الكون أسعد التوفيق والعون جوابي كما أجاب به شيخ الإسلام العماد بقع الله تعالى بعلمه  
 العباد إذا وجه لا تقال ما كان لهما الخال والعم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وبجوتهما  
 لا عن أحدهم من طبقتهم رجع استحقاقهما لأصله الواقف ورثه والله سبحانه أعلم كتبه الفقير

مطلب وقف على أولاده  
 وسماهم ثم على أولادهم  
 فن مات منهم صرف نصيبه  
 للفقراء

مطلب في الفرق بين ما إذا  
 وقف على أولاده ولم يسمهم  
 وبين ما إذا سماهم وعدهم



مطلب فيما إذا لم يوجد  
 في الدرجة أحد



خير الدين بن أحمد الحنفي الأزهرى حامداً مصلحاً مسلماً (أقول) هذه الحادثة بعينها ألف فيها العلامة الشربلاني رسالته المسماة بالانقسام بأحكام الانقسام ونسب نسيم الشام ورد فيها على مفتي الشام والظاهر أنه عماد الدين المذكور لأن الترتيب يتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باسقاط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسيأتي تمام الكلام على ذلك (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعد وفاته على أولاد ابنه فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلي ونور الدين ومنصور سوية بينهم أربعاً ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الإناث ثم على أولادهم ككذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم شبه ذلك الذكور دون الإناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن ولداً تنقل نصيبه من ذلك لولده ثم للأسفل منه الذكور دون الإناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد ولا تنقل نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقرضت أولاد الذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الإناث وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور ثم على جهة بر لا تنقطع فانقرض الآن أولاد الذكور والموجود الآن من أولاد الإناث من الموقوف عليهم ذكور وإناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم أم للذكور والإناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد الذكور أن يعطى للذكور دون الإناث وجعل الحكم في أولاد الإناث كالحكم في أولاد الذكور يعود الوقف المذكور للذكور سوية بينهم دون الإناث عملاً بشرطه المذكور والله أعلم (أقول) رأيت في هذا المحل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم الغزي السايحاني رحمه الله تعالى ما نصه قوله دون الإناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الإناث وأولادهم وذرياتهم وأيضاً كيف يعطى الفرع وينع الأصل أو أخواته مع عموم لفظه فضلاً عن صريحه نعم يحمل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من مات وقد صرح هو وغيره أن غرض الواقف بصلح مخصوص انتهى وحاصله أن الحكم في قول الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عموم وقد وقع في نظير هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى الخيرية سئل فيما إذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني إبراهيم ثم من بعد إبراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنساله وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثى يستقل به الواحد منهم إذا انفردوا يشتركون فيه الاثنان فافوقهما فان مات إبراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أخوته لآبيه ذكراً أو إناثاً بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين أعلاه فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً على الزاوية الفلانية إلى أن قال مات الواقف ومات ابنه إبراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم أخوة لاب قساولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف إلى الزاوية المزبورة بانقراض أخوة إبراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم ولا أجاب الأقرب إلى غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة إبراهيم لأمرين الأول الأقرب إلى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فإنه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم اللفظ والعام يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا ذلك

مطلب وقف على أولاده  
ثم على أولادهم وبعد  
انقراضهم على أولاد الإناث  
والحكم فيهم كالحكم  
في أولاد الذكور

توله كيف يعطى الفرع  
الخ أي لو خصص بالذكور  
من أولاد الإناث لزم عليه  
أنه لو وجدت امرأة لها ابن  
وبنت أن يعطى الابن فقط  
دون أصله أي أمه ودون  
أخته وهو بعيد اه منه  
مطلب لفظ الحكم عام



في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قولوا الصلح فجميع مع اقرار أو سكوت أو انكار كل ذلك جائز بقوله تعالى والصلح خير فانه باطلا ~~في~~ ولها يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو مناد في مسئلتنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم لهذين الامرين اللذين هما غرض الواقف واقادة اللفظه والحق أحق بالتابع والله أعلم اه ما في الخيرية ورأيت بهامشها بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي البعلبي ناقلا عن العلامة الشيخ يس البقاعي الحنفي ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ يخالفه ما أفتى به المرحوم يحيى أفندي مفتي الديار الرومية والعلامة الشيخ حسن الشربلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من المذاهب الاربعية في عصرهما وعصر من قبلهما ووردوا الوقف بعد موت الاخوة للزوجة لا لاولاد الاخوة ووردوا الحكم المعين أعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما وجعلوه بيا نال ذلك وقيد آله ورجوعه الى مستحق موجود دون غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص ورجوعه الى هذا متيقن لوجوده في لفظه والى اولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعول عليه اه ولا يخفى على من أمعن النظر في هذا المقام اتجاه كل من الكلامين والترجيح لاحدهما على الآخر صعب ولكن ذكر العلامة البيري في شرح الاشياء انه متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر (مثل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة نفيسة بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنفلة وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على اولاده وأولاد اولاده وأنسأله وأعقابه على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفاً شرعياً على اولاد أخي الواقف المرقوم حسن أعاً وهم كاتبة وصفية ومروية ورجة سوية بينهم ثم من بعد وفاة كل منهم على اولادها وأولاد اولادها وأنسأله وأعقابه بالذكراً مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر متصلة ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنفلة وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا عقب وبقيت نفيسة لا غير فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أخماس لنفيسة خمس واحد والاحساس الاربعة تصرف للفقراء واذا كانت بنات أخي الواقف فقراء أو احدهن فهن أحق بذلك من الفقراء الاجانب (الجواب) نعم (أقول) قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت يصرف الكل الى بنات أخي الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف وأولادهم وأعقابهم فادام أحدهن موجودا لا تستحق بنات أخي الواقف شيئاً ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه يصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات أخي الواقف فقراء يصرف اليهن لصفة الفقر بطريق الاولوية لا الاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في أبواب البر لو قال هي صدقة موقوفة في أبواب البر فاحتاج ولده أو ولد ولده أو قرابته يصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم من أبواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه من الغلة لانه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ورحم محتاجة فيكون ولده وقرابته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضي أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجز به

مطلب الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

مطلب متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر

مطلب وقف على جماعة ثم على اولاد أخيه فمات بعض الجماعة فنصيبه للفقراء حتى يموت الكل فيصرف لاولاد الاخ

مطلب في منقطع الوسط يصرف نصيب من مات الى الفقراء

مطلب اذا وقف في أبواب البر فاحتاج ولده يصرف اليه على وجه الاولوية



عليه وإن سئل هل يندم كون فعل الأول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه ونحوكم ورثته  
 بكمه أن كانوا أقارب الواقف وكذا جبر الواقف أن كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن  
 يعطيهم من الغسالة ما يرى اهـ لكن قيد ذلك في الخاتمة بأحد شرطين حيث قال رجل وقف  
 في صحته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من  
 سائر الفقراء بأحد شرطين أن يصرف البعض اليهم والبعض إلى الأجنب أو الكل إلى ورثة  
 الواقف في بعض الأوقات لأنه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن الناس أنه وقف عليهم  
 فربما يتخذونه ملكا اهـ (مثل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بشئ شروطها أن  
 من مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف إلى من  
 هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف قلت رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته  
 وذوى طبقته الموقوف عليهم أخوا وجماعة آخرون البعض منهم متساول والبعض غير متساول  
 لحجه بأصله فهل يعود نصيب الرجل المتوفى المزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين  
 ولا يختص بذلك أخوا المذكوران عملا بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى  
 عن غير ولد ولا أسفل منه من ريع الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخوا  
 المذكوران عملا بشرط الواقف المذكور لأن المراد من أهل الوقف من له حق ما حالا أو مالا  
 والله أعلم بالصواب كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بالشام عفى عنه الجواب كما به العلم المرحوم  
 أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكازرونى عن الخانوقى ضمن سؤال أجاب من مات  
 عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخ ولا أخت انتقل ما كان له إلى كل من هو في طبقته وذوى  
 درجته عملا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لأنه متأخر عن قوله الطبقة العليا  
 تحجب الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو المصرح به ويستحق ذلك جميع  
 من في طبقته سواء كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجوبا بأصله عملا بقول الواقف انتقل  
 إلى من هو في درجته وذوى طبقته المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجته وذوى طبقته لأن  
 كلامهم مضاف والأصل فيه أن يعم وأما قول الواقف مضافا إلى ما يستحقه فليس قيد الدفع  
 استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وإنما هو لدفع توهم من يتوهم أن من كان منهم له  
 استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا اكتفاء بما له من الاستحقاق السابق فدفع ذلك  
 بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق من ذلك الميت الذى  
 مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا ومما يدل على أنه ليس قيد  
 احترازا أنه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل  
 حصة ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا إلى ما يستحقه فعلم أنه ليس قيد احترازا  
 بل لدفع التوهم كما يباه اهـ ملخصا (أقول) وحاصله أن الإضافة في قول الواقف مضافا إلى  
 ما يستحقه عند مكانها أى على تقدير أن له استحقاقا ويؤيده ما فى الاسعاف مما حاصله أنه لو قال  
 للذ كرمثل حظ الاثنين ولم يؤجد الاذ كور فقط أو اناث فقط يقسم بينهم أو بينهن بالسوية  
 لأن المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اهـ ويأتى قريبا ما يفيد ذلك من وجه آخر وهو أن  
 الاستحقاق يشمل النصيب المقدر (سئل) في وقف من شروطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل  
 منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك  
 الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أو لاديه عن غير ولد ولا أسفل

مطلب إذا شرط انتقال  
 نصيب الميت لأحد ولد إلى  
 من في درجته ولم يذكر  
 الأقربية انتقل لجميع أهل  
 الدرجة الأقرب والأبعد  
 مطلب المراد من أهل الوقف  
 من له حق ما حالا أو مالا

مطلب فيما إذا وجد في  
 الطبقة محجوب بأصله



منه هو صالح بن عبد الله وليس في ذوقه شيء من المحبة هو محرم لكنه محبوب بأبيه محمد  
المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول)  
رأيت بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على التركمان أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته  
الفقهية الكبيرة ما حاصله إذا كان في الدرجة جماعة غير متناولين فقط محجوبون بأصولهم  
فالحكم فيهم أنه ينتقل حصة المتوفى إليهم لأن أعمال الكلام أولى من أهمله والمحجوب بصدده  
الاستحقاق فتسميته من أهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السيوطي واختاره في الاشباه  
وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما إذا كان في درجته متناول ومحجوب فاختلف  
الاقتناء فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحجوب المتناول منهم المولى عبد الرحمن افندي العمادي  
ومحمد افندي المعبد المقتبان بدمشق لأن المتناول من أهل الوقف حقيقة والمحجوب من أهل  
الوقف مجازا وأعمال الحقيقة أولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار إلى المجاز إلا إذا لم يمكن العمل  
بالحقيقة ولم تكن الحقيقة موجودة أي بأن لم يكن في الطبقة إلا المحجوب وأفتى البعض  
بمشاركة المحجوب للمتناول منهم العلامة الكواكبي وتاج الدين الحنفي الأزهرى ومحمد بن شاهين  
الحنفي لعموم من والدرجة في قول الواقف لمن في درجته وذوى طبقته لأن المضاف يعم والأصل  
فيه أن يعم المتناول والمحجوب والعموم في الاوقاف حجة بخلاف ذكره البلقيني رحمه الله تعالى  
في الدلالات والعام عند الحنفية قطعي كالحاصل اه وأقول أيضا قد يقع في بعض عبارات  
الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين أو المتناولين من ريعه ولا خفاء حينئذ في عدم دخول  
المحجوب ورأيت بخط منلا على المذكور أيضا نقلا عن التحفة لابن حجر المكي الشافعي من أصل  
أحكام الوقف اللفظية مانصة فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه إلى من في درجته  
من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لا تأكيد فيحمل على وضعه المعروف  
في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل إليه نصيبه  
ولا يصح حمله على المجاز أيضا بأن يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لأن قوله من أهل الوقف كاف  
في إرادة هذا فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وأنه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب  
العمل به ويقع فيه اللفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل  
يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا لقريته وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي أن ينقل  
اجماع الأئمة الأربعة عليه أو يختص بالحقيق لأنه الأصل والقراء في ذلك ضعيفة وهو المنقول  
وعليه جماعة كثيرون أيضا ويؤيد الأول قول السبكي الأقرب إلى قواعد الفقه واللغة أن  
ذا الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال وإذا كان  
موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل إذا التوقف على انقراض غيره انما هو اخذه لادخوله  
في الموقوف عليهم وعلى هذا أفتيت في موقوف على محمد ثم على بنيه وعتيقه فلان على أن من  
توفيت منهم ماتكون حصتها للآخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن  
الآخرى وفلان بأن لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبة  
خشى أنه ربما انفرد مع احدهما فيناصفها فأخرج ذلك بقوله على أنه الخ وبين أن احدهما  
متى انفردت مع العتيق لم تناصفه بل تأخذ ضعفه وينت في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما لم  
يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم رأيتني ذكرت في بعض  
الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظر القصد الواقف أنه لا يحرم

مطلب فيما إذا وجد في  
الطبقة محبوب بأصله

مطلب العموم في الاوقاف  
حجة بخلاف  
مطلب فيما لو قيد الدرجة  
بالمستحقين والمتناولين  
مطلب التأسيس خير من  
التأكيد

مطلب لفظ النصيب  
والاستحقاق هل يعم النصيب  
المقدر مجازا لقريته أولا

مطلب المحجور بغيره يسمى  
موقوفا عليه فيكون له  
نصيب بالقوة بل بالفعل



مطلب الحقيقة لا تنصرف  
عن مدلولها بمجرد غرض  
لم يساعده اللفظ

مطلب على مسألة الحاجة  
أكبر التي وقع فيها اضطراب  
بين العلماء الأكبر  
مطلب انتقال نصيب من

مات عن ولده إلى ولده خاص  
بالنصيب بالفعل لا بالقوة  
وفيه معترك عظيم بين العلماء

أحد من ذريته أو على ما بالفعل لأنه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف  
عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرته في كتاب سوابغ المدد  
أن الراجح الثاني وهو الذي رجع إليه شيخنا يعني القاضي ذكر ما بعد افتائه بالاول ورد على السبكي  
وآخرين ومنهم البلقيني اعتمادهم الاول اه وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر  
موافقا لما عليه أهل الافتاء من علمنا الحنفية أنه إذا قيد الواقف بالمستحقين لا يدخل المحجوب  
بأصله وأن لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحقيقي لا يدخل فيه ما بالقوة إلا إذا دل عليه دليل  
وعلى هذا الوفاق الواقف في شروطه على أن من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه أو انتقل ما كان  
يستحقه إلى ولده أو ولد ولده الخ خاص بمن مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق  
لا يقوم ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما أفتى به في الخيرية في غير موضع ونقله في أواخر  
كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ أمين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال وفي المسألة معترك عظيم  
واضطراب طويل الخ نعم لو شرط الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه فينبغي أن يقوم  
مقامه فيما كان ينتقل إلى أبيه لو كان أبوه حيا على ما فيه من الكلام الآتي في الدرجة الجعلية  
وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة أكبر المذكورة في الفتاوى التاجية  
للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فليذكرها تيمما للفائدة قال في الفتاوى  
التاجية سئلت من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ ع ما إذا أنشأت الواقعة وقفها على نفسها  
مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة أكبر  
والثلاث على أولادها بنتها على جلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة أكبر  
يكون الثلث على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على أنسائها وأعقابها للذكر مثل حظ الأنثيين  
ويكون الثلثان من بعد وفاة أولادها بنتها المذكورين على أولادهم ثم على أنسائهم وأعقابهم للذكر  
مثل حظ الأنثيين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه إلى ولده وولد ولده ومن مات عن غير  
ولد ولا ولد عاد نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته ماتت بنت الواقعة الحاجة أكبر قبل موت  
أمها الواقعة وخلفت الحاجة أكبر ابنا وبنتا ثم ماتت الواقعة فهل يرجع نصيب الحاجة أكبر إلى  
ولديها المذكورين أولا فأجبت لا شك في انتقال الثلث الموقوف إلى ولدي أكبر المذكورين  
لكن لا بطريق التلقين عنها أذهي حين الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الراجح في المسألة  
من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولاد الواقعة وأولاد أولادها عن ولد إلى ولده  
خاصا بالتساؤل بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين  
العلماء مبني على ما ذكرناه بل باعتبار دخول أولاد أكبر في أعداد الموقوف عليهم ونعمول قول  
الواقفة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة أكبر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد  
من مات قبل الاستحقاق في الوقف عملا بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم أن استحقاق  
أولاد أكبر الثلث الموقوف محل اتفاق ممن يقول باختصاص النصيب بما هو بالفعل ومن يقول  
بشموله لما هو بالقوة أيضا وغير خاف أنه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحق الثلثين  
الموقوفين في ذلك أصلا لأن كلا منهما وقف مستقل لا دخل لأحدهما مع الآخر فافهم والله أعلم  
اه ما في الفتاوى التاجية ورأيت بخط أخي مؤلفها الشيخ يحيى التاجي على الهامش أن أخاه وضع  
في مسألة أكبر رسالة سماها رفع الجدال والشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورأيت  
بخطه أيضا اجوبة للعلماء في ذلك فنها ما اجاب به مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الحنفي



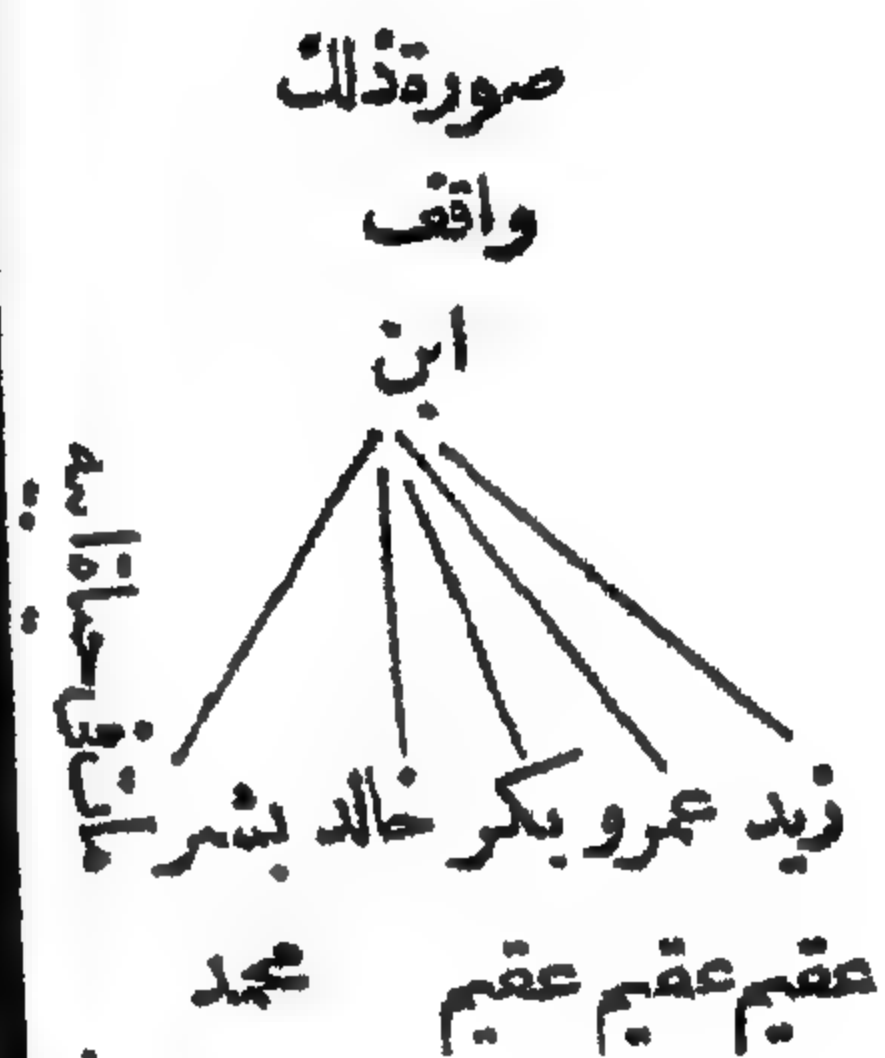
الازهرى بمثل ما مر وكذا الباب العلامة احمد الذي انكر ان يكون مقتى حلب الشهباء وذكر  
صورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسمعيل الحائث انه حيث ماتت اكا بر في حماة  
والدها فلا شيء لها وموت امها بعدها لا يكون لولدها شيء بل يصرف الثلث الى الفقراء ثم ذكر انه  
رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغنى النابلسي المقتى بدمشق الشام والى الشيخ  
عبد الفتاح السباعي المقتى بمدينة حصن فكتب بالموافقة للشيخ اسمعيل (سئل) في وقف اهلى  
مرتب بتم على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولده فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل  
ولا عقب فالى من في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فانحصرت ريعه  
في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته  
احد ولا في الطبقات التي فوقه احد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من مستحقى الوقف وليس  
فيهم اقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه للسيد خليل فقط (الجواب)  
نعم حيث كان الوقف مرتبا بتم ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها احد من اهل الوقف  
فينتقل نصيب السيد محمد من ريع الوقف المذكور لاهل الدرجات وهي الدرجة التي تلي درجته  
فقد قامت الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الاقربيه  
وليس في اهل الدرجة المذكورة اقرب الى المتوفى من السيد خليل المذكور فيختص به وحده  
دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب  
الى المتوفى ولان مراد الواقف بقوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لاقرب  
الارث والعصوبة فان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقفين بالصرف بسببه ومفهوم ايضا من  
قول الواقفين يقدم الاقرب فالاقرب وفي التعويل على غيره الغاظ اظهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار  
الاقربيه التي هي الداعية الى الشفقة ومزيد الرحمة والى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الاقربيه  
أوفق لغرضهم المعبر عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف يصلح مخصصا هذا ما ظهر لى  
بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علماءنا المحققين والله الموفق وبه استعين (أقول) انما  
سمى درجة السيد خليل أعلى الدرجات لان فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد  
ليس فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى  
الدرجات وما أفتى به هنا فيه كلام يأتي قريبا (سئل) في وقف أهلى أنشأه الواقف على نفسه  
ايام حياته ثم على أولاده ابداما تناسلوا على الفريضة الشرعية مرتبا بين البطون بتم على أنه من  
مات منهم عن ولداً وأسفل منه فنصيبه لولده أو الأسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل فنصيبه لمن  
معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات  
قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترل ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه  
المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات  
مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي ابن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود  
حين موته من أهل الوقف رجل واحد من معه في درجته وذوى طبقته هو محمد بن زليخا بنت سلمة  
ابنة الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت أمهما  
قبل الاستحقاق في حياة أبيهما المستحق وانتقل اليهما بموته نصيبهما المفروض لهما من استحقاق أبيهما  
أن لو كانت موجودة ويريد أن يشار كما محمد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلف في ذلك  
فمنهم من ذهب الى ما قاله السبكي ٢ من أنهما يشاركان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من أهل

مطلب مات عقيما وليس  
في درجته ولا في التي فوقها  
أحد بل في التي تليها ينتقل  
نصيبه الى الاقرب ممن فيها  
مطلب على تحقيق مسألة  
الدرجة الجعلية

٢ قد اشتبه الامر على  
السائل لان السبكي قائل  
بعدم المشاركة والسيوطي  
رد عليه وقال بالمشاركة كما  
يسطه في الاشباه اه منه



طبقة ومنهم من ذهب الى ما قاله السيوطي وحققه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار  
 اليه محشي الاشباه العلامة الشيخ علي المقدسي من الحنفية من أن محمدا يختص بذلك دونهم ما  
 وأن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لئلا يلزم الجمع بين المتضادين  
 واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل  
 صريح الكلام أيضا على اعطائه فيه كما اذا مات المتوفى أبوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان  
 أعطينا نصيبه أهل طبقة وأهل طبقة أبيه معاجعنا بين الحقيقة والمجاز وان أعطينا أهل  
 واحدة منهم مادون الأخرى فان كانت طبقة تكون أهملنا المجازية وقد كافر ضناه من أهلها وان  
 كانت طبقة أبيه نكون أهملنا الحقيقة بعد أن حكمنا بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف  
 فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقتها وأعملنا الكلامين بحسب الامكان وقلنا ان غرض  
 الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوه حيا  
 لتلقاه عن أبيه وأمه تشبه الولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولو قلنا  
 بخلاف ذلك لزم أن ثبت للمشبه قدر ازاد على المشبه به اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له  
 هذا المعنى اه فأي القولين عليه يعول وهل يعتمد الثاني أم الاول أقتونا ما أجورين أنابكم  
 الله الجنة بمنه وكرمه آمين أقول لم أر للمؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن ترتيب السؤال  
 على هذا المنوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن شرح الاقناع  
 الحنبلي مانصه قائدة لوقال علي أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفل وآل الحال في  
 الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا دخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل واستحق ما كان  
 أصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فافحص الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة  
 أولاد مات أحدهم في حياة والده وترل ولدا ثم مات الرجل عن أولاده الأربعة وولد له ثم مات من  
 الأربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي أربعة أخماس ربع  
 الوقف وولد أخيه الخمس الباقي أفقي به البدر محمد الشهاوي الحنفي وتابعه الناصر الطبلاوي  
 الشافعي والشهاب أحمد البهوتي الحنبلي ووجهه أن قول الواقف علي أن من مات منهم قبل  
 دخوله في هذا الوقف الخ مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه  
 الى من مات من اخوة والده عن غير ولد بعد موته بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول  
 الواقف علي أن من توفي منهم عن غير ولد الخ اذ لا يمكن اقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو  
 الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل جل اللفظ على حقيقته وفي ذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل  
 منهما في محله وذلك أولى من الغاء أحدهما اه شرح الاقناع الحنبلي من الوقف قبل فصل  
 والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده للذكر مثل حظ الانثيين أقول وللعلامة الشيخ حسن  
 الشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة وذكر الافتاء بذلك عن الجماعة الماتين في عبارة شرح الاقناع  
 وعن الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعي والشيخ محمد  
 المسيري الحنفي والشهاب أحمد بن شعيبان الحنفي والشيخ زين بن نجيم الحنفي وغيرهم ونقل  
 نصوص عباراتهم وكر على كل واحد منها بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ علي  
 المقدسي أنه خالفهم وأفتى بان الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فباخذ ما كان يأخذه أبوه من  
 أصوله ومن فروع أصوله فباخذ ولد الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقناع  
 نصف الوقف مثل عمه لا خمسة قال وقد أفتى بذلك طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان





وقالوا انهما في القسمين سواء لان لفظ مقام في قول المؤلف لم يضاف وقد صرح جوابان  
المضاف يعم وكذا لفظ ما في قوله ما مكان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام اصله  
ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه  
اخوته في حصة أبيهم وكذا في حصة من مات منهم عقيم فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لا  
في حصته التي استحقها أبوه ولو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الامام الخصاص الذي أذعن  
لفضله أهل الوفاق والخلاف على أن العبرة للاخير من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن  
من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك أفق الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشباه عن  
السيوطي خلافا لما زعمه السائل حيث ذكر أن السيوطي قائل بالاول كما مر في السؤال لكن  
لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعة مشوا على ما في شرح الاقناع كما سمعت على  
أن المحقق الشيخ عليا المقدسي قد وافقهم في حاشيته على الاشباه ورد على السيوطي بما مر  
في السؤال من قوله لتلا يلزم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الاقتناء عليه جمهور أهل الاقتناء  
وان كان ما علل به المقدسي للمقال فيه محال أعرضت عنه خشية التطويل والاملال بقي  
هناشيء لم أر من نبه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا وهو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب  
من مات عن ولد أو ولد إلى ولد أو ولد واده ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله  
كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيد له ابن وبنت ماتا في حياته قبل  
استحقاقهما شيء وخلف الابن خمسة أولاد والبنت ثلاثة ثم مات زيد المذكور عن أولاد ابنه  
وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم نصيبه بين جميع أولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم عملا  
بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد إلى ولد أو ولد واده فيقسم بينهم اثمانا  
لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد ويقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونهما حيين ثم  
يعطى ما أصاب ابنه إلى أولاده وما أصاب بنته إلى أولادها لقيام أولاد كل مقام أصله عملا بالشرط  
الثاني فيقسم نصيب زيد في الصورة المذكورة من ثلثين للابن كسار على مخرج النصف وتباين  
عدد الرؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث  
لم يشرط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي ظهر لي  
الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا أنه لا يلغى واحد منهما لما كان الجمع بينهما يجعل  
الثاني مخصصا للعموم الاول بمن مات عن ولد واده فقط ترجحا للمتأخر من الشروط كما هو الاصل  
عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في  
الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد واده معناه أنه ينتقل نصيبه إلى ولده ان كان له ولد وإلى ولد  
ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي  
فشرط الشرط الثاني وهو أن من مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه يشاركه عمه في نصيب  
جده بان يقسم على الطبقة الاولى ويشرع الميت منها حيا واحدا كان أو أكثر فما أصابه يعطى  
لولده واحدا كان أو أكثر وأما اذا لم يوجد ولد صلي أصلا بل وجد أولاد أولاد فقط مات  
اصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفروع عملا  
بالشرط الاول اذا لا حاجة إلى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لخرجوا وهما  
لم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى اعلم ثم اعلم أن صاحب الاشباه  
ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني



مطلب مهم في مسألة  
نقض القسمة

القول (١) بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره المؤلف فليست عرض له تسمية القسمة لكثرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البطون يتم او بالفاء لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة اولاد مثلاً فيقسم الوقف بينهم فاذا مات احدهم عن اولاد انتقل نصيبه اليهم عملاً بالشرط المتأخر وهكذا اذا مات اولاده عن اولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد هو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى اولاده لو كان له اولاد وانما تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع اهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية او مفاضلة بين الذكور والانثى ويحرم من كان من اهل الطبقة الثالثة والرابعة ولا يختص احد بنصيب ابيه لان اهل الطبقة الثانية صاروا الآن مستحقين بانفسهم عملاً بقول الواقف ثم على اولاد اولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على اهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد الى ولده الى أن تنقضى الطبقة الثانية فنقض القسمة ايضاً وتقسم الغلة على اهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بنقض القسمة السراج البلقيني من محققي الشافعية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت قديماً فافقت بهذا فيها ووافق عليها أكابر العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح بها في اوقاف الخصاف وفيه الجزم بما أفتيت به اه كلام البلقيني وأقره المحقق ابن حجر في فتاواه وأوضحه وقال قد تبعه على ذلك السيد السهمودي ونقل عبارة السيد المذكور وقد نقل في الاشباه القول بنقض القسمة عن الامام السبكي والجلال السيوطي وقال افتى به بعض علماء العصر اخذ من كلام الامام الخصاف ثم اعترضهم بانهم لم يتأملوا كلام الخصاف ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين البطون يتم وبين ما اذا كان بالواو فنقض القسمة في الاول دون الثاني وأطال في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلماء في حواشي الاشباه وغيرها كالمقدسي والبيروني والخير الرملي والجموي وقد بسط المسئلة الامام الخصاف وكذا صاحب الاسعاف وأفتى بذلك ايضاً الخير الرملي في عدة مواضع ولكنه غفل عن ذلك في موضع وكذا أفتى بذلك العلامة الشهاب احمد الشلبي الحنفي في فتاواه فنقض القسمة بانقراض الطبقة الثانية وقسم على اهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرم من كان يستحق من اهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث أفتوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح والصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح عبارة الخصاف ولا أعلم احداً من مشايخنا خالف في ذلك بل وافقه على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر أن ما في الاشباه غير صحيح حتى ألف العلامة المقدسي رسالة في الرد عليه ذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع رسائله فلنذكر حاصلها مما يوضح المسئلة مع ترك التعرض لرد كلام الاشباه فانه مبسوط في الحواشي وذلك أن العلامة المقدسي سئل في شخص وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فضل فعلى من يوجد من اولاده كوراً أو اناثاً بالسوية بينهم ثم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم ابداً الطبقة السفلى على أن من مات وترك ولداً أو ولداً ولداً أو أسفل انتقل نصيبه اليه ومن مات لاهن ولداً أو أسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى من في درجته فان لم يكن في درجته غيره فالى اقرب الطبقات الى المتوفى وعلى أن من مات قبل استحقاقه لشيء وترك







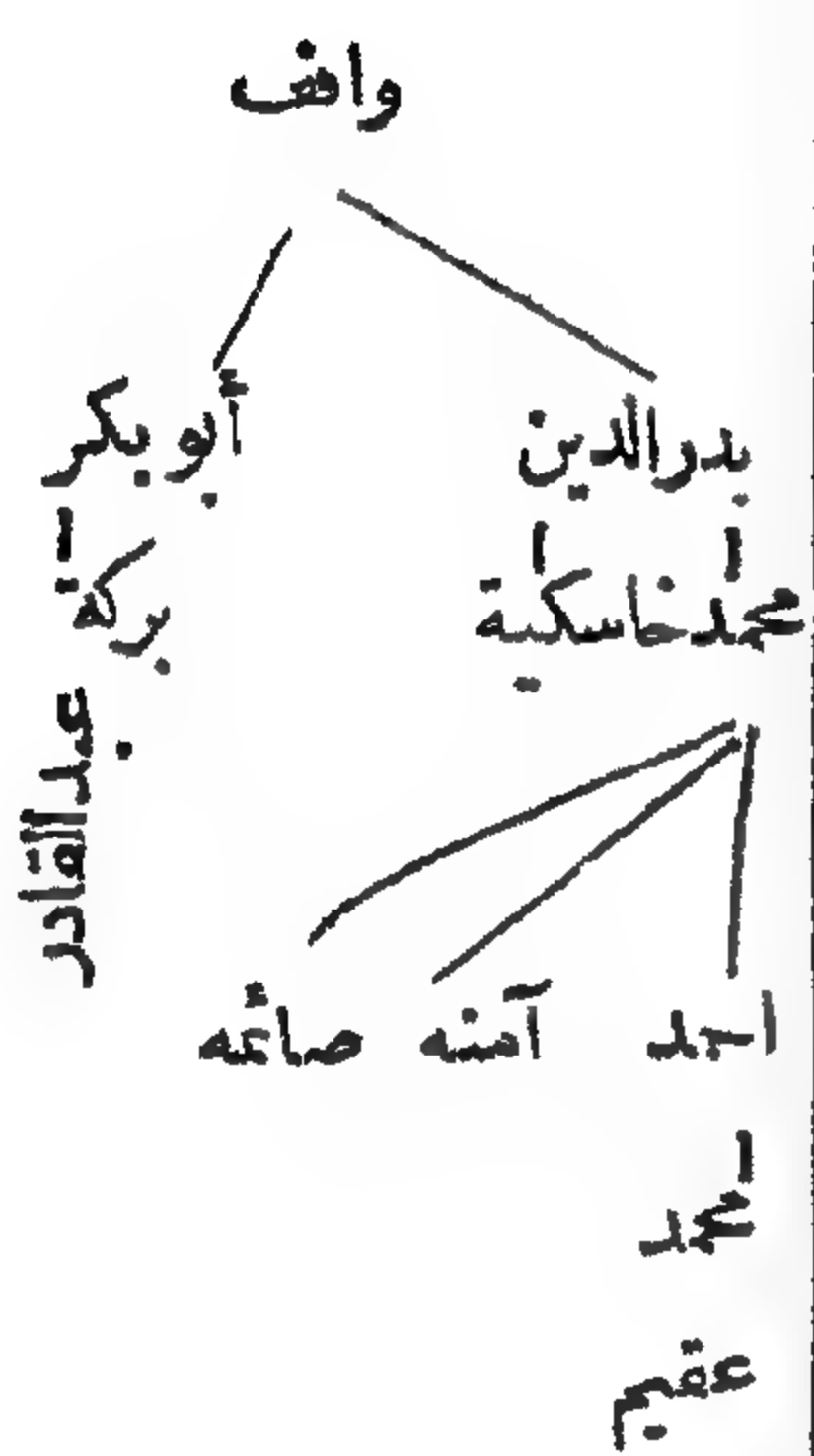
وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات رجل منهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي أعلى من درجة المتوفى عمه شقيق والده وعمه لأمه من أهل الوقف المستحقين المتساولين لريعه فلم تنتقل حصته المتوفى (١) (الجواب) تنتقل لعم المتوفى الشقيق لكونه أقرب إليه \* (ما قول العلماء رضي الله عنهم) \* فيما إذا كان الوقف على الذرية مرتبا بين الطبقات بتم (٢) ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملا بالترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه الحمد لله نعم مختص من في الدرجة العليا بالغلة الوقف كتبه فحج الدين العزى الشافعي عني عنه الحمد لله وبه ثقتي الجواب كذلك في مذهب الإمام مالك والله أعلم بما هنالك وكتبه الفقير أبو القاسم المالكي عني عنه (أقول) المنصوص عليه عندنا في الاسعاف وغيره أنه إذا سكت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف الغلة أي فيقسم على جميع المستحقين من الغلة كما ذكر تحقيقه قريبا ثم أعلم أن ما أفتي به المؤلف في هذا السؤال وقبله من بقاء اعتبار الأقربية حيث فقدت الدرجة موافق لما أفتي به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصارا ونقل المؤلف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعي في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بتم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات امرأه منهم اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي انزل منها أحد وفي الطبقة التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقربهم إليها خالتها آمنة وفي الطبقة التي هي أعلى من آمنة جماعة أيضا خالتها أقرب منهم فلم ينتقل نصيبها (٣) الجواب ينتقل نصيبها من ريع الوقف لخالتها فقط عملا بقول الواقف الأقرب فالأقرب دون من في درجة خالتها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الأقربية في الدرجة حيث تعذرت الدرجة لفقدائها ألغى قوله لمن في درجته وبقي قوله الأقرب فالأقرب فيجب أعماله صوتا له عن الانعفاء أعمالا لشرط الواقف ما أمكن إذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الأعمال كذلك ولو أعطى نصيب المتوفاة عن غير ولد لخالتها التي ليست في درجته أو لمن شارك خالتها في درجتها مع عدم الأقربية فيهم لا لغنا قوله الأقرب فالأقرب أيضا مع إمكان أعماله بتقديم الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها ودون من هو أعلى درجة من خالتها المذكورة والترتيب بتم لا يشعر بإعطاء من هو أعلى درجة من المتوفى نصيب المتوفى فضلا عن كونه يقتضيه أذ علو الدرجة ونزولها لا دخل له في الترتيب بتم مع قوله على أن من مات منهم الخ لا ترى أنه في صورته الوقف المذكورة في السؤال لو مات أحد أخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن الابن يرث نصيب أبيه المنتقل إلى أبيه من أبيه عملا بقول الواقف على أن من مات منهم الخ منع وجود عم أبيه الذي هو أعلى منه في الدرجة فعلم أنه لا دخل في الدرجة مع الترتيب بتم بعد قوله على أن من مات منهم الخ وهذا ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيرها فإنه أطال في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي (أقول) نقل المؤلف عن ذلك سؤالا آخر في وقف مرتب بتم على أن من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه إلى من في درجته من

(١) مطلب لم يوجد في طبقته أحد في الدرجة الأعلى منها  
عم شقيق وعم لأم  
(٢) مطلب فيما إذا لم ينص الواقف على حكم من مات عن غير ولد

(٣) مطلب فيما إذا قال لمن في درجته الأقرب فالأقرب ولم يوجد في الدرجة أحد



أهل الوقف المتناولين به يقدم الأقرب في ذلك إلى المتوفى فالأقرب في مراتبهم شخص عقيم وليس في درجته من المتناولين أحد في أعلى الدرجات من المتناولين رجل اسمه زين الدين بن أحمد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى إلى زين الدين المذكور ويخصص به زيادة على ماله من أصل الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه إلى زين الدين المزبور ويخصص به لكونه وحده أعلى الطبقات من أهل الوقف كتبه الفقيه محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف وبمثل ما أفق أحمد أفندى المهمندارى والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الخسلى والعلامة الفقيه الشيخ عبد الغنى البابلسى معللين بما عمل به كما رأيت بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى مخالف لما أفق به الخليلي ووجه ما هنا أن قوله يقدم الأقرب في ذلك إلى المتوفى فالأقرب قيد لأهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يبال أنه يجب أعمال شرط الواقف ما أمكن ولا شأن أن المقيد إذا اتفق انتهى القيد ويؤكد كونه قيد اقوله الأقرب في ذلك فان اسم الإشارة راجع إلى الدرجة فالخاص لا يحصل أنه قيد للشرط لا شرط مستقل تأمل (أقول) ووجه المخالفة أنهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور أقرب من غيره بل أعطوه لمجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على عدم اعتبارهم الأقربية حيث فقدت الدرجة فعود نصيب المتوفى لمن في أعلى الدرجات وإن كان تحت من هو أقرب إلى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف إلى العاء الأقربية حيث فقدت الدرجة وقد أفق بذلك أيضا وقال وأفق بمثل شهاب الدين أفندى العمادى والخير الرملى والذى أفق به شهاب الدين أفندى في وقف مرتب بنم على أن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الأقرب فالأقرب إليه فمات شخص منهم اسمه محمد عن غير ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف أربعة أي المتوفى المذكور وهى خاسكية بنت بدر الدين ابن الواقف وعمتا المتوفى وهما آمنة وصائفة بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر ابن بركة بنت أبي بكر ابن الواقف فأجاب بأنه ينتقل نصيبه إلى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى أحد يعود إليه ولم يذكروا الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط منقطع الوسط فرجع الحكم إلى أصل الوقف المرتب المقتضى لأن يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السنبلى ولا شأن أن خاسكية أعلى درجة من المذكورين فلا جرم أنها اختصت بنصيب محمد المذكور كتبه الفقيه شهاب الدين العمادى ولا يخفى أن هذا مخالف لما أفق به أولا كالعلامة الخليلي فقد ناقض المؤلف نفسه حيث أفق باعتبار الأقربية المشروطة ثم أفق بالعائم وقد منا قبل أوراق ما نقله المؤلف عن العلامة عماد الدين حيث أفق بالعائم أيضا راعى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات ووافق على ذلك الشيخ خير الدين وقد ما أن العلامة الشرنبلالى رد على مفتى الشام عماد الدين أفندى ابن العلامة عبد الرحمن أفندى العمادى المذكور في رسالة سماها الابتناء بأحكام الأحكام ونشق نسيم الشام (١) فلذا كرم حاصلها ثم ندكر ما يتلخص في هذه المسئلة فنقول ذكر الشرنبلالى جواب الشيخ عماد الدين الذى قد سماه قبل أوراق وهو أنه ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف إلى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المسماة من لفظة ثم دون حال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف (٢) ثم قال الشرنبلالى قلت هذا الجواب خطأ نقلًا وعقلا أما نقلًا فبما قاله الامام الحصارف ان كان الواقف ذكر حل من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضين على ما شرط من ذلك والانظرنا إلى من كان موجودا



- (١) مطلب في رد الشرنبلالى على من أفق بالعاء الأقربية حيث فقدت الدرجة
- (٢) مطلب إذا لم ينص الواقف على حصة الميت تقسم العله كلها على المستحقين الموحدين



يوم تقع القسمة فقسمتنا العلة بينهم وأسقطنا منهم الميت (١) الآن يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لورثته اه كلام الخصاص فقد صرح بخطا ذلك المجيب لانه ان كان معتمدا على عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف في نص الواقف فلا وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحدا من المستحقين وان كان معتمدا على بيان نقل فلا وجود له (٢) وأما خطوه عقلا فانه لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين بدرجة علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الادنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب بأصله لا غيره ولا قائل بحجرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاء وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه اليه بوجود مساو له في طبقته كاخ وابن عم فينتفي المشروط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الاقتطاع فريحت الى العمل بتم وأجريت الترتيب الذي ذكرته فنقول في رده الطبقة تكون طبقة استحقاق جعلية لا طبقة ارث نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الخلال لابن أخته والعم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي ومخلصه أن الواقف حيث رتب وقفه بين الطبقات بتم وشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الاقرب فالاقرب منهم ولم يوجد في درجة المتوفى أحد ينتقل نصيبه الى الاقرب اليه من أي درجة كانت ولا يلغى اشتراطه الاقربية وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من أهل الافتاء بدمشق الشام وأقول أيضا التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفريقين

فألقى نحو ما أقول السمعاء \* واجمع حواشي الكلمات بجعا

- (١) مطلب من مات بعد طلوع الغلة فسهمة لورثته  
(٢) مطلب الترتيب بتم لا يوجب اختصاص الدرجة العليا بنصيب من مات عقيما  
(٣) مطلب تحقيق مهم في مسألة ما اذا فقدت الدرجة مع اشتراط الاقربية فيها

(٣) واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاجبة للتي تليها ثم شرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ به هذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الواقف مختص بالطبقة العليا ثم بالتي تليها وهكذا الا اذا مات أحد عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فقد أدخل ولد المتوفى أو أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسخا عموم ترتيبه السابق باستثناءه اللاحق ونظيره قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثالث فان كان له اخوة فلامه السدس اذا المعنى والله تعالى أعلم فلامه الثالث الآن يكون له اخوة فاذا اتفق أن يكون له اخوة كان لها الثالث المفروض لها عند عدم فرع الميت ففي مسئلتنا اذا مات ميت لا عن ولد وليس في درجته أحد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم بكاقي غلة الوقف ولا يختص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا أو غيرها حيث قيد الواقف الاقرب بكونه من أهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لمطلق الاقرب بل لاقرب خاص فاعطاه للاقرب من غير درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه فتعني الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لعت



الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتساولين من ريع الوفاة كما قلنا ولا يختص به أهل الطبقة العليا  
 فقط خلافا لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن الامام الخصاصي فيما مر آتينا  
 من انه يسقط سهم الميت وتقسيم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاصي أيضا في باب  
 الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرني هذه صدقة موقوفة على ولدي  
 وولد ولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن  
 حتى ينتهي ذلك الى آخر البطون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي  
 وأولادهم فنصيبه مردود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على  
 أحد من ولدي وولد ولدي ونسلهم وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا نسل ولا عقبا كان نصيبه  
 راجعا الى البطن الذي فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف (١) قلت فان لم يكن بقي منهم  
 أحد قال يرجع ذلك الى أصل الغلة ويكون لمن يستحقها اه كلام الخصاصي واختصره في  
 الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه منها  
 راجعا الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يترك في سهم من يموت عن  
 غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة وجاريا مجراها ويكون لمن يستحقها ولا  
 يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسلهم أبدا اه واختصره العلائي  
 في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه  
 أحد أو سكت عنه يكون راجعا الى أصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقيا اه فهذه النقول  
 صريحة في انه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما لو  
 سكت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه أنه لو وجد جماعة متساولون في خمس طقات  
 مثلا وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقيما الى أهل الطبقة التي فوقه فمات من أهل  
 الطبقة الثانية رجل عقيما فنصيبه لأهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد فنصيبه لأهل الثالثة  
 والرابعة والخامسة ولا يختص به أهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الآن وهو ناص في مسئلتنا  
 وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لأهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه أحد دون أحد  
 بل يسقط سهمه وتقسيم الغلة بتمامها على المستحقين بقدر انصائبهم كأن هذا المتوفى لم يوجد  
 فيهم وليس في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات المستفاد بتم أو بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى  
 الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تجب التي تليها سوى أولاد من مات من أهل العليا  
 فيشاركون أعمامهم ومن في درجة أعمامهم وكذا الوما هؤلاء لا ولد عن أولاد في الطبقة  
 الثالثة يشاركون أهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين  
 الجميع فكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم  
 ميتا سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرط انتقال  
 نصيب ذلك الميت الى أحد فحينئذ ينظر فان كان ذلك الا أحد وجودا دفع اليه نصيب الميت  
 من الغلة وصار كأنه لم يميت والابقت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الاحياء ولا  
 يقتضي الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يختلفه في  
 نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف  
 وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان  
 يأخذه أبوه والواقف انما شرط دفع نصيب أبيهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لزم زيادتهم

(١) مطلب اذا قال من مات  
 عن غير ولد فنصيبه لمن  
 فوقه ولم يوجد فوقه أحد  
 رجع نصيبه الى أصل الغلة



على أبيهم لانا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوهم في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما أما كنت تدفعها لاولاده فكذا اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنقول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان بمجرد فهمه فقدأوضحنا لك ما يخالفه وان كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدي به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي أذن عن بفضل أهل الوفاق والخلاف وصار عمدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر

أولئك ابائي فحسني بمن لهم \* اذا جعنا يا جري المجمع  
والخاص أن الوقف اذا كان مرتباً بغير مرتب وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لأهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشروط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف الغلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كما قدمناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فتارة يقول لمن في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك انه جعل الاقرب قديماً في أهل الدرجة حيث فقدت الدرجة لغت الاقرب لانه اعتبر الاقرب في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلاً مما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمتبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضاً مطلقاً ولكن يحتمل أن يراد تقديم الاقرب مطلقاً بقريته قطعه عما قبله بقوله يقدم وكان الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقرب عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى أن صله أفعال التفضيل أعني لفظ الاقرب محذوفة تقديرها منهم والضمير فيها عائد الى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فقوله في ذلك إشارة الى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه إشارة الى النصيب أي يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشرع لا يلاحظ هذا المعنى فاعتبر الاقرب في حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقديرها منهم أي من أهل الدرجة كما قلنا ولو قدرتها من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد وفي درجته جماعة وفي غيرهما رجل اقرب اليه من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الاقرب اليه دون أهل درجته ولم ير أحداً قال بذلك أصلاً فتعين الغاء اعتبار الاقرب في حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى الى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافاً لما ذهب اليه الجماعة المذكورون لانه مخالف للمنقول (١) فان قلت قد أفتى الخير الرملي في فتاواه بما تقدم عن الجماعة المذكورين وعمله بقوله للانقطاع الذي صرحوا بأنه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح اهـ فهذا يقتضي أن ما نقلته عن الخصاص وغيره خلاف الاصح فلم يبق لك مستند على دعواك قلت لم أر أحداً من أهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف الى الاقرب للواقف وانما قالوا يصرف الى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكأنه سبق قلبه في ذلك أو اشتبه عليه مذهبه بمذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخيرية حيث قال والمنقطع

(١) مطلب في حكم الوقف المنقطع



وسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتطابق على السنة علمنا  
قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر في منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب  
شافعي فالمشهور أنه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف اهـ ولا يخفى عليك أن مسئلتنا  
لهذه ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف وإذا  
ال في الاسعاف يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شيء الا بعد انقراضهم  
ي المستحقين لقول الواقف على ولدي ونسلهم أبدا اهـ والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن  
لعمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الاول (١) وصورته ما في الخاتمة لو قال أرضي صدقة  
وقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وان  
حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده الى هذا الولد ثم قال ولو قال أرضي صدقة  
وقوفة على بني وله ابنان أو أكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة فنصفها  
والنصف للفقراء الخ فالمثال الاول منقطع الاول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع  
الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تنقرض الذرية أو الجماعة الموقوف  
عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة حقها من البيان فلنكف عنان القلم  
فيها عن الجريان (٢) (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ثم على  
أولادهم وأنسالهم وأعقابهم للذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المعينين أعلاه  
ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة  
فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء مادام أحد من العليا (الجواب) يعمل بما  
ذكر (سئل) في واقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان  
ثم على اولاده ثم على اولاد أولاده ثم على اولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على الفريضة  
الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت  
البنت عن الابن الثاني وعن اولاد فهل يعود نصيبها الى شقيقها أم الى اولادها (الجواب)  
حيث رتب الوقف بثم فيعود نصيبها الى شقيقها ولا يعود الى اولادها مادام شقيقها موجودا  
(٣) قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد  
على الاقرب فالاقرب أو قال على ولدي ثم على ولد ولدي ثم وثم أو قال بطن بعد بطن يبدأ بما بدأ  
به الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شيء ما بقى من البطن الاعلى أحد اهـ ومثله في الخاتمة من  
باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله في الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة الخیر الرملي  
عن مثل هذا بقوله لا شيء لاولاد اولاد الواقف مادام أحد من اولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى  
لترتيب الاستحقاق بثم مؤكدا له بقوله الطبقة العليا تحجب السفلى الخ والمسئلة أيضا في  
فتاوى الخانوقى في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما لفظه أن الوقف  
المذكور تجري أجوره ومنافعه على السادة الاشراف بنى أبي الجن الحسيني وعلى اولادهم  
وذريتهم من اولاد الظهور دون اولاد البطون والآن مات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد  
وله أخت شقيقة وبقيت مستحق منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصه الميت  
المذكور تعود على أخته المذكورة أو عليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من أهل الوقف  
حيث أطلق الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أفتونا  
(٤) (الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذكور بين جميع مستحق الوقف

- (١) مطلب الوقف المنقطع  
ثلاثة أقسام منقطع الاول  
ومنقطع الوسط ومنقطع  
الآخر
- (٢) مطلب في الوقف المرتب  
بثم
- (٣) مطلب اذا ذكر البطون  
الثلاثة ثم قال الاقرب  
فالاقرب أو عطف بثم أو قال  
مرتب الطبقات
- (٤) مطلب اذا لم يرتب بين  
البطون تقسم الغلة بين  
الجميع بالسوية  
واقفة  
زوجها
- ابن
  - ابن
  - بنت
- عقيم  
أولاد



من أولاد الظهور بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد وأخت الميت تأخذ أسوة واحد منهم  
والحالة هذه والله أعلم كتبه الفقير يحيى البهنسي الحنفى عفى عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو  
الجواب كتبه أحمد بن يونس الفيشاوى الشافعى الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه  
وتعالى أعلم بالصواب كتبه الفقير أحمد بن على الوفاى الحنبلى عفى عنه فى واقف وقف وقفه على  
نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده ونسله ووقفه الذى ذكر  
مثل حظ الاثنين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول فى الوقف يستحق  
فى غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم  
وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة خير الدين الرملى (١) (سئل) فيما إذا  
شرط واقف وقف أهلى أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد عاد نصيبه من ريع الوقف الى  
من هو فى درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم فى ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى ثم مات  
الآن شخص من الموقوف عليهم عن غير ولد وترك أمًا حاملًا من عمه العصبية الذى هو من جملة  
الموقوف عليهم ثم وضعت الحامل بنتا بعد شهر من موت الشخص المزبور ومن طلوع الغلة وليس  
فى درجة الشخص أقرب اليه من أخته المزبورة التى كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه  
لاخته المزبورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر (٢) (سئل) فى وقف آخر  
مشروط فيه كما ذكر قبله فوات من الموقوف عليهم امرأة وليس فى درجتها وذوى طبقته سوى  
جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متساولين لغيرهم بأصولهم والكل فى القرب اليها سواء  
فبعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد ابن عمه أمها والبعض أولاد بنت عمه أمها والبعض  
بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتساولين من أهل طبقة أعلى من طبقته يزعم أن  
نصيبها من ريع الوقف ينتقل اليه دون أهل طبقته المذكورين فلن ينتقل نصيبها من ريع  
الوقف (الجواب) ينتقل من هو فى درجتها وذوى طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا  
فى القرب سواء عملا بشرط الواقف ولا شئ للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (٣) (سئل)  
فما إذا وقف زيد وقفه منجزا على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من  
الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم وثم على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الى آخر  
ما ذكر فى كتاب وقفه فإذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفه على من يوجد من أولاد الواقف وأنسأ لهم  
والحكم فيهم كالحكم فى أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقرضت ذرية محمد والموجود  
الآن من ذرية الواقف ولدا ابنة هما أحد وأبوالصفاء وابنة بنت ابن الواقف هم مادر ویش  
وسليمان فهل تنقل غلة الوقف لولدى ابن الواقف أحد وأبوالصفاء دون درویش وسليمان  
(الجواب) ينتقل لأحد وأبوالصفاء دون درویش وسليمان عملا بقول الواقف الحكم فيهم  
كالحكم فى أولاد محمد وأولاد محمد الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذى فيهم الى أولاد  
الواقف والحالة هذه والله أعلم (أقول) لقائل أن يقول بأن يقال الغلة الى جميع الأربعة الموجودين  
من ابني ابنة وابني بنت ابنة المذكورين عملا بقول الواقف عاد وقفه على من يوجد الخ فان لفظة  
من عامة تشمل الجميع والترتيب انما يعتبر بعد الدخول فى الوقف لان المرتب لا بدله من مرتب  
عليه والأربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى  
أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم اعطائهم والعطف انما يكون  
بعد المعطوف عليه فيدخل الأربعة المذكورون فى الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم وثم

(١) مطلب مات وفى درجته

حمل ولد بعد شهر

(٢) مطلب إذا استوى أهل

الدرجة قربا تشاركوا

وقد مواعلى الأقرب من غير

الدرجة

(٣) مطلب إذا قال فاذا

انقرضوا فعلى من يوجد من

أولاد الواقف ووجد جماعة

مختلفوا الدرجات



فيتحقق الترتيب بعد دخولهم أما قبله فلا يتحقق وعلى المؤلف حفظ المعنى الحاصل من العطف  
بتم وهو تقديم كل طبقة عليا على التي تليها فانه حكم العطف بتم فقول الواقف والحكم فيهم الخ  
معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الرمي الكبير الشافعي سؤالا  
حاصله فبين وقف على أولاد الظهور مرتباً بتم وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم  
ثم وشم على الشرط والترتيب فبات أولاد الظهور ووجد من أولاد البنات جماعة مختلفو  
الدرجات فأجاب بانتقال الوقف الى أقرب الدرجات الى الواقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف  
فتأمل (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم  
على أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم  
عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه الى من هو معه في درجته وذوي طبقته ثم على جهة  
برمتصلة فبات الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في  
جماعة من النسل والعقب من ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أخيها ما عن  
أولاد فهل يدخل أولادهما في النسل ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في  
الاسعاف النسل الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكرًا أو أنثى أو أنثى أو أنثى أو أنثى (أقول)  
هذا الجواب يحتاج الى بيان زائد فلا بأس بإيراده على عادتنا في هذا الكتاب من الاتحاف بفرائد  
القوائد وهو أن دخول أولاد المرأتين المذكورتين مبني على مسئلتين قد طال فيهما الجدال  
وكثير القيل والقال أما المسئلة الأولى فهي (١) ما اذا شرط الواقف في الوقف المرتب انتقال  
نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع  
في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولد الى ولده أم لا وقع نظره في الفتاوى الخيرية  
فأجاب بقوله لا شيء لأولاد أولاد الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكرًا كان أو أنثى لترتيب  
الاستحقاق بتم مؤكداً بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن  
من مات منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ  
المفتون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفتى برهان الدين الطرابلسي الحنفي في مثله باستحقاق أولاد  
الميت مع وجود من بقي من أولاد الواقف قال لمفهوم القيد المذكور عن تسميته بمعلوميته  
أولغفلة الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اه  
ولا يخفى ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت  
هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه أن الاستحقاق عند الأولاد لا يكون  
لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده والاصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة  
الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد دولد الواقف مع أولاده اصله  
كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصاري أفتى بما أفتيت في واقعيتين وأنه  
لا يرجع استحقاق الميت الى أولاده مع ما ذكر قال وان أفتى به أي يرجوع الاستحقاق لأولاد  
الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى عملاً بمفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق  
عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق  
الميت لأخيه للشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس الى الواقف  
اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرمي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ  
ولي الدين العراقي والله أعلم اه ما في الفتاوى الخيرية ولا يخفى عليك ما في ذلك أما أولا فقوله

(١) مطلب فيما اذا شرط  
نصيب المتوفى عن غير ولد  
وسكت عن نصيب المتوفى  
عن ولد



(١) ان المفاهيم غير معمول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس كيف وقد  
 صرحوا بان مفاهيم الكتب حجة وهو نفسه قد صرح بذلك ايضا في موضع آخر وقولهم شرط  
 الواقف كمن الشارع لا يخرج من كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والا لزم انه لو قال  
 وقفت على اولادى الذكور مثلاً ان يلغى مفهوم تقييده بالذكور ويحكم بشاركة الاناث معهم  
 لدخولهم في لفظ الاولاد وكذا يلزم ان يلغى تقييده انتقال نصيب العقيم الى اهل درجته ونحوه  
 ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ثانياً فقوله ان مفهومة الخ تقول هو كذلك لكن  
 قد صرحوا بان غرض الواقف يصلح مخصوصاً وهذا المشرط انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى  
 اهل درجته علم ان غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده لانه الموافق لا غرض الواقفين  
 ولذا ترى عامة من يصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالاً بعيداً لان الحمل على  
 اقرب المحتملات أولى فعلم ان ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ ولي الدين  
 العراقي والشهاب أجد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمثلها أفتى التمرناشي صاحب التنوير وقد  
 رأيت تأليفاً مستقلاً في هذه المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد في  
 العمل بمفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح  
 الروياني في بحره ووالده وأقرهما الاذري وأفتى به الامام السبكي والولي أبو زرعة البلقيني  
 وغيرهم ورد على شيخه القاضي زكريا وأطال في ذلك وأطاب مراجعته فاتفق هؤلاء الاثمة وتؤيد  
 لما أفتى به البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه وقفاً  
 على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به الخير الرملي وهي اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن  
 بعدهما على المساكين على ان مات منهم ولم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما فما مات  
 أحدهما وترك ولداً يرجع نصيبه للفقراء لا للباقي منهما لان شرطه ان لا يترك ولداً ولا ولد الميت  
 لان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت اه ملخصاً فلم يعتبر بمفهوم قول الواقف من مات منهم  
 ولم يترك ولداً الخ اذ لو اعتبره لا عطي نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المسئلتين بان الاولاد في  
 مسئلة الخصاص ليسوا من اهل الوقف أصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه  
 المساكين فاذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاء شرط الواقف وادخال من ليس من اهل  
 الوقف في الوقف بخلاف مسئلتنا فان الاولاد فيها من اهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من  
 اعتباره مفهوم كلامه شيء من المحذورات بل في اعتباره اعمال غرضه كما تقررناه ولو كان غرضه  
 انتقال نصيب الميت الى درجته وان كان له ولد كما أفتى به في الخبرية لم يقيده بقوله من مات عن  
 غير ولد بل كان يقول من مات مطلقاً هداً ما طهر لانه همي السقيم وفوق كل ذي علم عليم ، وأما  
 المسئلة الثانية (٢) فهي انه هل يدخل اولاد البنات في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في  
 نحو الاولاد والذرية وقد كنت عازمة على أن أضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب  
 فاستغيت عن ذلك بما احرره مما أقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل  
 ثم قال بعدما أطال في القول ما حاصله ان في دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد واولاد الاولاد  
 اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص وهلال يدخلون وفي طاهر الرواية لا يدخلون وعمله  
 القنوي وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي التجريد  
 للمكرمانى وكذا لفظ الاكل والخمس وأهل البيت المحكم فيهم واحد ولا يدخل اولاد البنات قال  
 ونظمت ذلك في بيتين وهما

(١) مطلب في قولهم ان  
 المفاهيم غير معمول بها  
 عندنا  
 (٢) مطلب في تحقيق مسئلة  
 دخول اولاد البنات في  
 الوقف على الاولاد والنسل  
 أو العقب أو الذرية



آل وأهل وأولاد كذا عقب <sup>١</sup> فقل وجنس كذا ذرية حصروا  
فلا تدخل أولاد البنات قفل \* فمما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال علي أولادى وأولادى ولادى وأولادى ولادى ولادى  
ان أولاد البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان  
تعليق الاصحاب يرتد ذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم  
كونهم منسوبين الى آبائهم دون أمهاتهم اه ملخصا وذكر العلامة البيرى في قاعدة الاصل  
في الكلام الحقيقة ان الذي شبه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون أولاد  
البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله علي ولدى وولد ولدى قال في  
المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في  
التجسس وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفى وقال وهو الذي يقتضى به وأما ما قاله ابن  
كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو بحث منهما ولا يعول عليه عند المتأهله لما قاله نقله  
المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقرر عند المشايخ (١) أنه متى اختلف في مسئلة  
فالعبرة لما قاله الاكثر والاكثر على عدم الدخول وما قاله الخصاص مخالف لظاهر الرواية  
الا أن عندنا قراض أولاد الاولاد يفتى بدخول أولاد البنات كما في خزنة الاكمل ووقف هلال  
اه ملخصا لكن في الحاشية ما ملخصه لو قال علي ولدى فالغلة لولد الصلب ذكر أو أنثى لان اسم  
الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه  
وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ  
هلال وذكر الحصاص عن محمد انه يدخل أيضا والصحيح ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون  
الى آبائهم لا الى آبائهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيما لو قال  
أهل الحرب آمنوا على أولادنا ان أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولو قال صدقة موقوفة على  
ولدى وولد ولدى يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيه ولا يقدم ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه  
ولد البنت قال هلال نعم وقال علي الرازى اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولو قال  
على أولادى وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول أولاد  
البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال أهل الحرب آمنوا على أولادنا لا يدخل  
فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسى لان ولد الولد اسم لمن ولد ولده وانته  
ولده في ولده ابنه يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال علي ولدى فان ولد البنت لا يدخل في  
الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الابن لانه نسب اليه عرفا وعن محمد ان ولد  
الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا اه ما في الحاشية ملخصا ومسل في الاسعاف ومقتضى ما نقله  
عن شمس الأئمة انه اذا أتى بالبطن الثاني كقوله علي أولادى وأولادى ولادى لا خلاف في دخول  
أولاد البنات واما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة حيث قال  
والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف على أولادى وأولادى لا يدخل أولاد البنات  
رواية واحدة اه لكن ذكر الطرسوسى عن كثير من كتب المذهب التصريح بأن ظاهر  
الرواية عدم الدخول في ذلك وعبارة ابن الشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب  
الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولادى وأولادى لا يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية  
واحدة ثم نقل عن السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الروايتين وكذا

(١) مطلب متى اختلف في  
مسئلة فالعبرة لما قاله  
الاكثر



ذكر الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اه كلام ابن الشحنة وأقره عليه الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالة ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى بخلافها قال فيها في المسئلة اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المفتي به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشلبي ما نصه ورد على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد أو أولاد الأولاد وتسلمهم وعقبهم أم لا يدخلون فذكر ذلك لقاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فخرج إلى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له إن الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي إن عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغي الافتاء بما اختاره مع التنصيص على اختياره والله الموفق اه والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المفتي به مطلقاً سواء كان بلفظ الجمع كأولادى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على البطن الأول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافاً إلى البطن الأول المضاف إلى ضمير العائد على الواقف كأولادى وأولاداً ولادى أو العائد على الأولاد كأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وأما على ما قاله الخصاص فإنهم يدخلون في جميع ما ذكره وعلى ما قاله على الرازي أن ذكر البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف إلى ضمير الواقف كولدى وولدولدى لا يدخلون وإن ذكره بلفظ الجمع المضاف إلى ضمير الأولاد كأولادى وأولاداً ولادهم دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الأول رواية واحدة وإنما الخلاف في البطن الثاني مطلقاً وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تليد الإمام محمد وصحبه في الخاتمة مستدل بما في السير وقد قالوا إن الإمام قاضيخان من أجل من يعتمد على تصحيحه لأنه فنيه النفس وقالوا أيضاً إن السير الكبير للإمام محمد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الإمام محمد والسير الكبير آخرها تصنيفاً فيه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال إن ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الأولاد إنما هو في الأمان فدخلوا للاحتياط بخلاف الوقف لأننا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الإمام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا أيضاً في أولادى أعني البطن الأول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فعلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وإنى لا أعجب من القول بعدم الدخول فإن الولد أصله من الولادة ويتصف بها كل من الأب والأم ولذلك سمي بالدين ولكن حقيقة الولادة إنما هي من الأم فكما يكون الولد ولداً لأمه كذلك يكون ولداً لأمه بل هي أحق بذلك لما قلنا فأولاد الشخص كل من ولده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه ولداً به لكونه ينسب إليه وإن لم يكن مولوداً له بخلاف ولدنته لا تتقاء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإنه للذكور والآنث من أولاد الصلب وأولاد الابن دون أولاد البنت فإذا كان كل من ولد لرجل أو امرأة يسمى ولده حقيقة ذكراً كان أو أنثى فكذلك كل من ولد لهذا الولد يسمى ولداً له كذلك فيدخل في قوله أولاداً ولادى كل من أولاد الابناء وأولاد البنات



حقيقة اذ لا شك أن البنت من أولاده فوالدها ولد ولده حقيقة وتكون ولدها ينسب لآبائه لالهها ولا لا بيها لا يخرجها عن كونه يسمى ولدها والالزم أن لا يدخل في الوقف على أولاده فاعلم أن الوجه الوجهية دخولهم فيه بلا خلاف كما ذهب اليه هلال والخصاف اللذان عليهما المعول في مسائل الاوقاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومشى عليه شمس الائمة السرخسي الذي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوب من البثرونا هيئ به من امام وقد صححه فقيه النفس قاضيخان ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه قديما وحديثا حتى لو فرضنا أنه لا رواية في الدخول أصلا ينبغي أن يبقى بالدخول لما في الاشياء عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم أن العرف واختلاف الزمان معتبر في تغير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الامام له ان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو حلف لا يتغدي فالغدا في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حمل اليمين على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنية وغيرها أنه ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركا العرف أي فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هناك والعرف في مسئلتنا موافق لنص القرآن العظيم كما تلونا ولوضع اللغة كما قررنا ولظاهر الرواية كما نقلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك انهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم أن قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي جنح الى رواية الدخول ووافقه العلامة الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسي والعلامة البيري نظرهما على مجرد الرواية قالاما قالوا ولو لحظنا ما قلناه لما خالفناه لان ما استند اليه من النقول مبني على ما اذا لم يتعارف خلافه لما قلناه ولما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لا نالوجنا كلامه على اللغة وخالفنا عرفه لكأن الزمان بما يقصده كالو أوصى لصهره مثلا وفي عرفه أن الصهر اسم لزوج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والفقهاء كل ذي رحم محرم من عرسه فلوجنا الصهر عليه لزم دفع المال الى غير من أراد الموصي ومثله الوقف وفي الحاشية ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فعلم أن ما قالوا انه ظاهر الرواية المفتي به لا يخالف ما قلناه والذي يغلب على ظني أن هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ويرتضيه كل فقيه نبيه فاعتنم هذا التحرير الذي لا تكاد تجده في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب وحيث آتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو أنفع الوسائل من درر القلائد وفرائد الفوائد وآتيناهم بأسمائهم وحررنا منها أجل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوي الدراية والمجد لله رب العالمين

\*(الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف وبيع أنقاضه وأشجاره وقسمته وغصبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكناه وأرباب الشعائر وغير ذلك)\*



(١) (سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة في وقف متصرف فيها بماله من المعلوم المعين بموجب مستندات بيده بطريق التلقين عن أبيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة بلا معارض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللاً بأن برأيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها أربع عثمانية لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (٢) (سئل) فيما إذا وقف زيد مسجداً ووقف له وقفاً وشرط ما فضل من مصالحه لذريته ثم بعد مدة وقف مكاناً آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور إلى عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد المتولي أخذ الزائد من بقية وقف المسجد الأول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الأول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحدوا وقف لا يجوز له صرفه إلى ذلك (الجواب) نعم كما في البرازية وغيرها والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف (٣) (سئل) في رجل باع حصة معلومة من دار معلومة من زيد بثمن معلوم قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه (الجواب) لا تسمع دعواه الوقف بعد إقدامه على البيع (أقول) أفتى بذلك الخير الرملي وفي المسئلة اختلاف صحيح وتفصيل مبين في الخيرية وغيرها وفي الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الأصح خلافاً لما صوّبه الزيلعي اهـ وكتبت في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على الأصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لكلاً لا تأخذ به تارخانية وبه أي بالقول نأخذ وهو الأصح عمادية تقبل البيعة وإن لم تصح الدعوى خلاصة وبرزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقبضه في البحر بما إذا برهن أنه وقف محكوم بزمومه والافلالان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه أفاده في المنع قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقفت اهـ ما كتبه أي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم وفي الفتاوى الخيرية أيضاً أجاب لا تسمع دعواه ولو كان إذا أقام البيعة اختلفوا في قبولها والأصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والأصح ما قدمنا أنه الأصح وإذا ثبت كونه وقفاً وجبت الأجرة له في تلك المدة لأن منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اهـ (٤) وقوله وجبت الأجرة له أي وجبت أجرة مثل الوقف على المشتري وإن كانت سكاه بتأويل ملك لأن عدم لزوم الأجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعدل للاستغلال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماعيلية من عدم لزوم الشاري الأجرة في الوقف ضعيف والمعتمد ما مر كما صرح به في البحر فتدبر ثم أعلم أن قبول البيعة مقيد بما إذا كان الشاهدان لم يؤخر اشهادتهما بعد العلم بالبيع فلو أخرها باعذر لم تقبل لنفسقهما بالتأخير كما أفتى به المؤلف في كتاب الشهادات أخذاً بما في الأشياء وغيرها من أن شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته (٥) (سئل) فممن اشترى داراً من زيد بثمن معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركه وظهر أن البائع وقف الدار على أولاده وذريته وقفاً صحيحاً بموجب كتاب وقفه الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع نظار الوقف وإقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالثمن في التركة المزبورة

- (١) مطلب يعمل بتصرفه في الوظيفة بمعلومها من القديم  
(٢) مطلب اتحدوا وقف واختلفت الجهة لا يصرف فاضل ريع أحدهما إلى الآخر  
(٣) مطلب لا تسمع دعواه بعد البيع أنه وقف عليه  
(٤) مطلب إذا ظهرت الدار وقضا وجب على الشاري أجزائها  
(٥) مطلب اشترى داراً ثم ظهر أنها وقف له الدعوى بذلك



فهل لذلك (الجواب) نعم ولو ادعى المشتري على بائعه أن الأرض التي بيعت له وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والاول أصح كما في القصول الحمادية وفي الخلاصة تقبل وإن لم تصح الدعوى هو المختار اه معين المفتي من الوقف وقد أفتى بذلك العلامة الخير الرملي فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه (١) (أقول) حاصل ما في الخبرية قبل آخر الوقف بنحو كراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري تسمع على البائع أن كان هو المتولى والافعل المتولى وإن لم يكن له متولى فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائعه اه وظاهره أن الذي يقيم البينة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يفيد ما في الخبرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى التجنيس والنسفية ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض حاملة لغراس فباعها مع الغراس من عمرو بثمن معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري إلا أن أن الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل عليك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا عليك المشتري هذه الخصومة (أقول) أي لأن البائع ليس هو المتولى وانما له محاصمة المتولى فإذا أثبت على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا آنفا وبه يظهر أنه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع نظار الوقف (٢) (سئل) في متولى وقف بر دفع أرض الوقف لزيد لغرس فيها ولم يعين لذلك مدة ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولى الأرض لعمرو وأذن له أن يغرس فيها أغراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الأغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو فيها على المنوال المزبور فهل تكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسئلة في الثانية والخيرية من الوقف وهي شهيرة (٣) (سئل) في امرأة وقفت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة بر لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستغلال وللناظر إيجارها بأجر المنزل من شاء (الجواب) نعم (أقول) وسيأتي في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها (٤) (سئل) فيما إذا ادعت هند على ناظر وقف أهلي لدى حاكم شرعي بأن لها استحقاقا في الوقف قدره كذا بمقتضى أنها خديجة بنت محمد بن شهاب ابن أحمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر وتبين أنها ليست ابنة محمد هذا وأن اسم أبيها يوسف بن محمد الحريري المحلي وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجرته وسمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وثبت في وجهها بالبينة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأنها حوت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك واسقطت دعواها واعترفت أنها حوت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعي فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها (الجواب) نعم (٥) (سئل) فيما إذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة اتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذ للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (٦) (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات وحواليت يؤجرها الناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة ويطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الاشياء

(١) مطلب انما تسمع دعوى المشتري بأنها وقف على البائع لو كان متوليا والا فعلى المتولى

(٢) مطلب دفع أرض الوقف لرجل ليغرس فيها ولم يبين مدة ثم دفعها لآخر وبين المدة تصح الثانية دون الاولى

(٣) مطلب عند الإطلاق يكون الوقف للاستغلال

(٤) مطلب ادعت استحقاقا لكونها فلانة بنت فلان وكتبت حجة ثم ثبت أنها ليست بنت فلان

(٥) مطلب للوصي مطالبة الناظر باستحقاق القاصرة

(٦) مطلب لهم طلب استحقاقهم مما قبضه الناظر مشاهرة ومياومة



(١) (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف فيه يتناوله من ناظر الوقف آيل اليه ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى النظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وشبوت نسبه للواقف فهل اذا أثبت المستحق ما ذكر بوجهه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه المزبور (الجواب) نعم (٢) (أقول) وأفتى بمثله الشيخ اسمعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسوا الناحية جهل الحال يعمل بتصرف الناظر السابقين ويؤمر الناظر بإعطائه اهـ

لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو والده وجده متصرفون في أربعة قرار يربط لا يثبت به المدعي اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق (٣) فيكون كمن ادعى حق المرور أو رقة الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الفتاوى أن الشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اهـ ما في الخيرية ويؤيده ما في الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من التارخانية واذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعي أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلاناً كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضي حجة اهـ فليتأمل في ذلك فان سداب التصرف القديم يؤدى الى فتح باب خلل عظيم (٤) (سئل) فيما اذا غير المستأجر طائفة من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيره الى ما كان عليه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة وستأتى ان شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقدمت بعض الكلام عليهم في الباب الاول عن فتاوى قارئ الهداية والمفتي أبي السعود وغيرهما فراجع (٥) قال المؤلف رجل استأجر حانوتاً وقفاً على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان المستأجر لا يزيد في اجرة الحانوت على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحانوت معطلاً في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد هو في الاجرة خانية من الاجارة في اجارة الوقف (٦) (سئل) فيما اذا أجر متولى الوقف عقاراً الوقف من آخر باجرة معلومة من الدراهم هي دون اجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة (الجواب) لا يؤجر الوقف الا باجر المثل فاجارته بغبن فاحش غير جائزة (٧) قال الحانوتي في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل اذا نابه نأبه أو كان ديناً اما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف ذلك لما فيه من تعريض نزول اجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقاً لربعه بانفراده وكان ناظر اليه له أن يؤجر بدون أجر المثل اهـ (أقول) وسأتى في الباب الثالث نقل المسئلة مع بيان مالوا دعى الناظر في أثناء المدة أن الاجرة دون اجرة المثل وقت الاستئجار (٨) (سئل) في مستأجر حانوت جارية في وقف بر من متولى الوقف مدة شهر معلوم باجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها

- (١) مطلب له أخذ استحقاقه الجارى في تصرفه من قديم  
(٢) مطلب في اثبات دعوى الاستحقاق بالتصرف القديم  
(٣) مطلب لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر  
(٤) مطلب اذا غير المستأجر معالم الوقف تلزمه إعادة ما غيره  
(٥) مطلب أراد المستأجر أن يبنى على الحانوت غرفة الخ  
(٦) مطلب اجارة الوقف بغبن فاحش لا تصح ولو كان الوقف على شخص واحد  
(٧) مطلب في شرط جواز اجارته بدون أجر المثل  
(٨) مطلب اذا قبل المستأجر الزيادة يكون أولى من غيره



المستأجر المذکور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم (١) (سئل) في مصينة وقف جارية في نواجر زيد وعمر وبدون أجرة المثل بغبن فأحش ولهما عليها من صدق معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثة وضجوا أيديهم مع عمرو على المصينة واتفقوا بها مدة فأحرق بعضها ثم باعوا بعض أنقاضها وعمر وأبالباقى وبأنقاض جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعى ويريد المتولى محاسبتهم بقيمة ما باعوه من النقص من مريضهم السابق وتلك ما بنوه بالانقاض الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع حيث أضر قلعه بالوقف ومقاصصهم بتمام أجر المثل في مدة اتقاعهم واتقاع مورثهم من مريضهم السابق فهل له ذلك وكل من الصرف والبناء غير صحيح (الجواب) نعم (٢) (سئل) في أرض معلومة جارية في أوقاف بر وفي مشتمسكة زيد ونواجره من أربابها بالوجه الشرعى فغرس زيد فيها غراسا معلوما في مدة نواجره بغير اذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضر بالأرض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس في الاراضى المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمسكة المسكة (٣) (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكنتها امرأة مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها بتمام أجرة المثل في المدة المزبورة بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (٤) (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكانهم في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (٥) (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة وأمر اثنين ونصفها الآخر في وقف عليهم من قبل جددهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها مدة معلومة بالغلبة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولا أجرة وتريد المرأتان مطالبتهن بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لهما ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجراء هو مثله في البرازية وصور المسائل وصرة الفتاوى (٦) (سئل) فيما اذا كان له نقد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأة وللهند المزبورة زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعى وقد دفعت الناطرة له نقد قدر استحقاقها من الوقف في المدة المزبورة وتريد الناطرة مطالبة زوج هند بأجر مثل الدار في المدة وإيجارها من الغير بأجر المثل فهل لهما ذلك (الجواب) نعم (٧) (سئل) فيما اذا حث زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها وعمر وبلا اذن الناظر ولا وجه شرعى ونبت الزرع ولم يدرك وقلعه لا يضر بالأرض فهل يؤمر عمر وبقلعه (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها ونبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها فظننا فزرعها بها شيئا آخر لا يضمن المالك اذا فعل ما يفعله القاضى من فصولين ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر بقلعه (٨) وفي فتاوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها فآخذ منه لا يفرق على أهل الوقف بل يصرف الى

- (١) مطلب استئجار المصينة بدون أجر المثل وتعميرها بلا اذن لا يصح  
(٢) مطلب للمستأجر غرس الاشجار وله الاستبقاء لاسيما اذا كان له مشتمسكة  
(٣) مطلب للمتولى الرجوع عليها بتمام أجرة المثل  
(٤) مطلب لو سكنوا في أكثر من حصتهم قلشرب يكهم أخذ الأجرة في المستقبل  
(٥) مطلب الوقف اذا سكنه أحدا بالغلبة يجب فيه الاجر  
(٦) مطلب سكن مع زوجته المستحقة في دار موقوفة للاستغلال لزمه أجر المثل  
(٧) مطلب غصب أرضا وزرعها ونبت فلناظر الوقف أمره بقلعه  
(٨) مطلب اذا ضمن الغاصب نقصان الأرض فآخذ منه لا يفرق على أهل الوقف الخ



فرضه لان حقهم في الغلة لافي الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة (١) وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت شيئا ليس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فاعما نحو الغراس والبناء أمر القاضي الغاصب برفعه وقلعه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد ان يفعل ويضمن القيم أو القاضي قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يؤجر الوقف ويعطى من اجرة عمادية من العاشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصولين من ١٣ (٢) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية اشباه (٣) (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف المشروطة سكناهم في عدة مساكن منها تزيد على حقه المشروط له مدة معلومة بدون اذن الباقيين ومنعهم الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه مرارا وامتناعه من ذلك والآن يريدون مطالبته باجرة المثل فيما سكنه وشغله زائدا على حقه المشروط له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (٤) (سئل) في اراضي قرية معلومة جار بعضها في وقف أهلي وعشرها جار في تيمار عمر ووعليها قسم معلوم يتناوله التيماري المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغا من الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم اراضي الوقف ورد ما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (٥) (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف أهلي تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حامله لبناء جار في ملك زيد وأخته بالوجه الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المحاكاة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر المثل بغبن فاحش ويريد الناظر مطالبتهما بتام أجر المثل بعد ثبوت بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (٦) (سئل) في اجارة دار اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) (٧) دار اليتيم كدار الوقف وهي لا تؤجر أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ (اقول) وفي الجوهرة وعلى هذا أرض اليتيم وأقول قد أفتى صاحب البحر بالحاق عقار اليتيم بالوقف وكذا تليذه الشيخ العلامة الغزي وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلمته أنه كما يصان الوقف بصلان مال اليتيم عن دعوى الملك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجبة له المصلحة بالنهي عن قربانه فليكن عليه المعول (٨) وأقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فأمل خير الدين على البحر من كتب الاجارة وفي فتاوى الكار روني من الاجارة تقبلا عن فتاوى المرشدي فمن سؤال وأما كون أراضي بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة لم أجدهم من صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة أو كثرت الخ اه فقتضاه أنه جزم بان أرض اليتيم لا تؤجر الا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز اجارتها مطلقا يخالفه ما مر عن الشيخ خير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرملي كما يعلم ذلك من عباراتهم (اقول) وأيدت ذلك في حاشيتي رد المختار على الدر المختار أول

(١) مطلب اذ اراد الغاصب

فيها ما ليس بمال اخذ منه

بجائنا والآخر برفعه الا اذا

أضر بالوقف فله قيمته

(٢) مطلب منافع الغصب

لا تضمن الا في ثلاث

(٣) مطلب اذا سكن بالغلبة

في أزيد من حصته فعليه

الاجر

(٤) مطلب أخذ التيماري

القسم ودفع حصة الوقف

دراهم ليس له ذلك

(٥) مطلب تجب اجرة المثل

في الارض المحتكرة

(٦) مطلب في اجارة دار اليتيم

مدة طويلة

(٧) مطلب دار اليتيم كدار

الوقف لا تؤجر أكثر من سنة

(٨) مطلب عقار بيت المال

كعقار اليتيم



الاجارات بما في دعوى التثنية من أن أرضي لبيت المال بترت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة (سئل) (١) فيما إذا كان لزيد واجته عند دار معلومة له ثلثاها ولها ثلثها فوقها من حيزا على جهة ثم على جهة برمتصلة وشرطا للولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجة زيد وكتب بذلك صلح ثم آجر زيد الدار من عمر ومدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم حيث شرطا فيها السكنى لهما والمسئلة في البحر وغيره من المعترات وستأتى (سئل) (٢) في أرض صغيرة جارية في وقف وفي مشتمسكة زيد وله فيها أشجار قائمة فأتت عن زوجة واخت لها ابن بالغ أخبرها أن الأرض سليخة ليس فيها أشجار ووضع يده عليها ثم ماتت أمه عنه وعن اخت طلبت منه حصتها من الأشجار وضبط ما قابلها من الأرض بأذن المتولى فهل لها ذلك (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لاخته ووضع يدها على ذلك وعليها الجرة مثل ذلك بلجهة الوقف (٣) ولها أيضا وضع يدها إن كان في وسطها شجران كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسناة والجدول كما في الحاشية وقد أفتى بذلك العلامة الكازروني من الاجارة (سئل) (٤) في متول آجر حوائت الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهمل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المفتى به كما أفتى به المهمندارى (سئل) (٥) فيما إذا آجر المتولى بسنتين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة مستطرة غير نالسة لعقد اجارة لزيد قبلها باجرة معلومة وأذن المتولى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين بلجهة الوقف ومهما يصرفه يأخذه من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي أفتى مفتي مذهبه بطلان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا (الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة (٦) وكذا ما في ضمنها اذا لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها (٧) قال في الاشباه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن وبني عليها فروعا الى أن قال وقالوا كما في الخزانة (٨) لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم تصح وأذن للمسته آجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد وكان منتطوعا نقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها اهـ (سئل) (٩) فيما إذا عين واقف في كتاب وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة فهل يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجره أكثر من سنة (أجاب) نعم وإن خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ اسمعيل عن البحر في ناظر وقف آجر عقار الوقف بالنقد مدة معلومة مستقبلة باجرة مججلة وقبض من المستأجر بدل النقد المزبور أسبابا معينة فهل يكون الناظر مشتريا لنفسه وعليه ضمان مال الوقف دون المستأجر (أجاب) نعم من فتاوى أجدافندي المهمندارى نقلا عن فتاوى ابن نجيم المنتخبة (سئل) (١٠) في ناظر وقف أهلى آجر أرض الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضها له ولمستحقى الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنسخ الاجارة بعزل الناظر كما في المنع والعلائي (١١) وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انقضاء عقدى الاجارة والمساقاة في ثلثي مزرعة وانحارهما بموت الناظر بدحكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الحثي له قال في الاسعاف ولودع الناظر الأرض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف ما لو مات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه اهـ (سئل) (١٢) في قطعة أرض وقف استأجرها زيد من المتولى

(١) مطلب اذا وقف وشرط

السكنى له لا يصح ايجاره

(٢) مطلب له أشجار ومشد

مسكة في أرض وقف

تنتقل لورثته بعده

(٣) مطلب وكذا لو كان

في وسطها شجران الخ

(٤) مطلب آجر الحوائت

سنتين بلا شرط الواقف

لا يصح

(٥) مطلب الاذن بالغرس

(٦) مطلب الاذن بالغرس

في ضمن الاجارة الطويلة

فاسد

(٧) مطاب اذا بطل الشيء

بطل ما في ضمنه

(٨) مطلب آجره غير الناظر

وأذن له بالعمارة فمرفه هو

منتطوع

(٩) مطلب اذا لم يرفع

في استجاره سنة يؤجره

القاضي أكثر وإن خالف

شرط الواقف

(١٠) مطلب لا تنسخ

الاجارة بموت الناظر ولا عزله

(١١) مطلب لا يبطل عقد

المزارعة والمساقاة بموت

الناظر

(١٢) مطلب اذا خيف من

المستأجر على رقبه الوقف

تنسخ الاجارة



مدة معلومة بأجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولي بأجرة المثلثة الثانية فأنكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فطلب أن يستأجرها من المتولي وخيف على رغبة الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث تين أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف ولو كان مستأجرًا يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخصاف (١) ولوتين أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اسعاف (سئل) (٢) في رجل استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخير الرملي (أقول) في هذه المسئلة كلام أوضحته في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم (سئل) (٣) فيما اذا كان لزيد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة بناء بماله لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المرتب على الارض وهو أجر المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد رفع الحانوت بدون وجه شرعي فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) (٤) في خان معلوم جاري وقف أهلي وفي تواجريه من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد زيادته وادعى انها اضرار وبرهن على دعواه الوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعت فتثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد بأجرة المثل والافان كانت اضراراً وتعتا لم تقبل اشباه من الاجارة وتماه فيه (سئل) (٥) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرتها مبلغاً معلوماً من الدراهم والآن يدعى الناظر أن المبلغ المذكور دون أجر المثل يغبن فأحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجر المثل فهل القول له في ذلك بيمينه واليمينه على الناظر (الجواب) نعم قال في الخبرية من الاجارة القول قول المستأجر ان الاجارة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر اليمين اه وفيها وصريحوا فاطبة بأن القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة اه (سئل) (٦) في دار جارية في وقف وفي تواجريه من ناظرها مدة معلومة بأجرة كذلك وفيها نخلة ممتدة تصرف زيد بثمرتها في المدة بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعي فهل يلزمه للوقف مثلها بعد البوت حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم ثمار الخنل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلاً بمنى عمادية وستأق عبارتهما فصلة في الغصب ان شاء الله تعالى (سئل) (٧) في أرض وقف حاملة لعراس وبناء جار بين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الارض المزبورة فهل يلزمه أجر مثلها خالية من البناء والعراس وان أبي يؤمر بالقلع حيث تستأجر بأكثر مما يدفعه (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكف وتركه في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه بحر (سئل) (٨) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها المدرس مدرسة الواقف واحتاجت التعمير السروري

- (١) مطلب تين أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف يفسخ القاضي الاجارة
- (٢) مطلب للمستأجر استبقاء العراس بعد مضي المدة بأجر المثل
- (٣) مطلب ليس للمتولي رفع الحانوت من الارض المحكرة بلا وجه شرعي
- (٤) مطلب يقبل برهان المستأجر أن الزيادة اضرار وتعت
- (٥) مطلب القول للمستأجر بيمينه أن الاجر أجر المثل وعلى الناظر اليمين
- (٦) مطلب اذا تصرف المستأجر بثمرة الدار المستأجرة بلا مساقاة لرسته
- (٧) مطلب يجب أجر مثل الارض خالية من البناء والعراس وان أبي يقطع
- (٨) مطلب تعمير الدار المشروطة للمدرس على من له السكنى الخ



ويريد المدرس إيجارها وأخذ أجرتها لنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان  
 أنى أو عجز عن إيجارها ثم ردها بعد العمارة إلى من له السكنى رعاية الحقين (الجواب) نعم ولو  
 كان الموقوف دارا فعمارة على من له السكنى ولو متعدد من ماله لامن الغلة إذا الغرم بالغنم درر  
 ولم يزد في الأصح يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أنى من له السكنى  
 أو عجز لفقره عمر الحاكم أى أجرها الحاكم منه أو من غيره وعمرها بأجرتها كعمارة الواقف ولم يزد في  
 الأصح إلا برضا من له السكنى زيلعى (١) ولا يجبر إلا على العمارة ولا تصح إيجارته من له السكنى  
 بل المتولى أو القاضى ثم ردها بعد التعمير إلى من له السكنى رعاية الحقين علائق على التنوير  
 (سئل) (٢) في وقف أهلى له ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقاره من إيجار  
 وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل زرعه ولم يدفع لجهة الوقف شيأ ولم  
 يكن فيها قسم معروف فكيف الحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف  
 وغيرهما للناظر لا للمستحق والزرع للزارع وعليه أجرة مثل الأرض لجهة الوقف (سئل)  
 (٣) فيما إذا استأجر أحد المستحقين دار الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة بأجرة معلومة إجارة  
 شرعية فهل يصح ذلك (الجواب) نعم ولو أجر القيم ممن يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف  
 عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف (سئل) (٤) في رجل ادعى على آخر أرضا في يده أنها  
 موقوفة عليه من جهة أبيه فأنكر المدعى عليه وقال هى ملكى وحقى وتصلح على مال من ذلك  
 فهل يصح ذلك (الجواب) لا يصح لان المصالح يأخذ بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير  
 كال معاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز له أن يبيع الوقف بعوض لان  
 الأصل عند أصحابنا أن الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فلهذا ان كان الوقف ثابتا  
 فلا تبدل به لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا يأخذ بدل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على  
 حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير ادعى وقفية أرض ولا يثبت له فصالحه  
 المنكر لقطع الخصومة جاز وطاب له لو صادقا وقيل لا اه قائله صاحب الاجناس لانه يبيع معنى  
 ويبيع الوقف لا يصح علائق فتأمل (أقول) مقتضى ما في التنوير اعتماد جواز الصلح لكن يجب  
 تقييده بما إذا عجز مدعى الوقف عن استرداده (٥) ففي البحر عن الخانية لو استولى على الوقف  
 غاصب وعجز المتولى عن استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح  
 على شئ ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقفاً على شرائط الأولى لانه حينئذ  
 صار بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين (سئل)  
 (٦) في رجل أذن لمستأجر حانوته بتعمير ما يحتاج اليه فعمر المستأجر بأذنه في الحانوت عمارة يرجع  
 معظم منفعتها للمالك الآن ويريد الرجوع على المالك بتطير ما أنفق في التعمير بالوجه الشرعى  
 فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي القنية قال المالك أو القيم لمستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها  
 بأذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر  
 وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا مال يشترط الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم  
 به أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شئ يرجع معظم منفعتها على المستأجر جوى  
 على الاشباه من الوقف ومثله في البحر والمنع وغيرهما (سئل) (٧) في الموقوف عليه الغلة اذا  
 أجر دار الوقف بدون تولية أو اذن قاض فهل تكون إجارته المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم  
 والموقوف عليه الغلة لا يملك الإجارة لا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على

- (١) مطلب لا تصح إجارته من له  
 السكنى بل المتولى أو القاضى  
 (٢) مطلب زرع بعض  
 المستحقين فالزرع له وعليه  
 أجرة مثل الأرض  
 (٣) مطلب يصح استئجار  
 أحد المستحقين دار الوقف  
 (٤) مطلب لا يصح الصلح  
 عن دعوى أرض الوقف  
 (٥) مطلب استولى على  
 الوقف غاصب وعجز المتولى  
 له أخذ قيمته أو الصلح الخ  
 (٦) مطلب اذا عمر المستأجر  
 بالأذن يرجع بلا شرط الرجوع  
 الا فيما يعود معظم نفعه  
 عليه  
 (٧) مطلب الموقوف عليه  
 الغلة لا يملك الإجارة بلا اذن  
 متول أو قاض



ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين شرح التنوير للعلائي (سئل) (١) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد ما يحتاج للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز عمرها الحيا كم باجرتها ثم ردها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسته في شرح التنوير والعلامة الشرنبلالي رسالة في ذلك سماها تحقيق السؤدد باشتراط الربيع واستحقاق سكنى الولد (٢) وقال فيها واذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف وتوهم الورثة برفعها فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيمته ليس له ذلك الا برضا الورثة واصطلاحهم على شئ فان كان الميت عمره بالاجرة طائها وجصصها وأدخل فيها الجذوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولورضى به المستحق الا للسكنى لمنافيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحمل الضرر لاختصاصه به ويقال للذي صار له السكنى الا ان شئت فاعط الورثة قيمة من متهم الساعة فتكون له فان أبى أو حرت فأعطى الورثة قيمة من متهم من اجرتها ثم ترد بعد المدة للمستحق فان كانت المرممة التي رمتها الميت ليست قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالجص ومثل الاثارة في الارض وسقى النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كمن غصب ثوبا وقصره لم يستحق أجره أو يأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا وكن آثارا أرض غيره ليس على صاحبها شئ اه (٣) واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالي في الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم في بحره وصاحب التارخانية وفتح القدير وأما من له الاستغلال هل يملك السكنى فنقل في التارخانية أنه يملكها وهو الذي صححه ورجحه الفاضل المزبور في الرسالة نقلا عن المعبرات ومن جعلها أوقاف الخصاص اه وفي التارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أبدا ما تناسلا أو أرادوا السكنى ليس لهما حق السكنى اه (٤) قال الجوى في حاشيته هذا صريح في أن الواقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للغلة لا للسكنى وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ وبالعيون تلحظ اه (أقول) وهو صريح أيضا في أن من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذي في البرازية ومثلي عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القدير وتبعه في البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلالي وفي شرح الرهبانية عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكناها بنفسه قال أبو بكر الاسكافي له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال في النظم الوهباني ومن وقف دار عليه فإله \* سوى الاجر والسكنى فما تقر اه

(سئل) (٥) في دار وقف تصرف نظارها في ايجارها وتوزيع اجرتها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة للسكنى ولم يصدقها الناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكلف الى ذلك فان عجز فللناظر ايجارها (الجواب) نعم (سئل) (٦) فيما اذا وقف زيد داره على ذريته للسكن والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وأفتى بذلك الخير الرملي (سئل) (٧) في دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد أن تسكن زوجها معها

- (١) مطلب العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة  
(٢) مطلب بنى من له السكنى ثم مات فالبناء لورثته  
(٣) مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال وفي عكسه خلاف  
(٤) مطلب اذا أطلق الواقف الوقف كان للغلة لا للسكنى  
(٥) مطلب ادعى أنها موقوفة للسكنى يكلف الى اثبات ذلك  
(٦) مطلب اذا وقف على ذريته للسكن والاستغلال يعمل بالشرطين  
(٧) مطلب اذا كان في الدار حجر ومقاصير فللمرأة أن تسكن زوجها معها



(١) مطلب في دار صغيرة موقوفة على سكني فيها حجر ومقاصير موقوفة على أولاد الواقف ليس لغيرهم سكناها من نساء الرجال ورجال النساء

(٢) مطلب من له السكنى له أن يعير لأن يؤجر فان أجرة فهو غاصب الخ

(٣) مطلب من سكن دار الوقف بأهله وأولاده فأجرة المثل عليه

(٤) مطلب من سكن مدرسة تغلبا يلزمه أجرة المثل

(٥) مطلب تعدى على مسجد فجعله بيت قهوة يلزمه أجرة المثل

(٦) مطلب لا يجوز إيجار بعض المسجد للضرورة

(٧) مطلب خرب بعض المدرسة فللمتولى إيجار بعض عقاراتها مدة مستقبله لتعميرها

(٨) مطلب لا يوضع الجذع على جدار المسجد ولو من أوقافه

فهل لها ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر (١) (مثل) في دار صغيرة موقوفة على سكني ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثر أولاد الواقف ويريد أن يسكنوا نساءهم معهم والانات أن يسكن أزواجهن معهن فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكناها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر (٢) (سئل) فيمن جعل له الواقف السكنى هل إذا أجرة تكون الأجرة أم للوقف (الجواب) من له السكنى ليس له أن يسكن غيره إلا بطريق العارية دون الإجارة لأن العارية لا توجب حقاً للمستعير لأنه بمنزلة ضيف ضاف بخلاف الإجارة فإنها توجب حقاً للمستأجر وهو لم يشرطه هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصباً بإجارته وقد نصوا أن الغاصب تكون الأجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يرد لها الجهة الوقف وهذا نظير ما إذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجرة تكون الأجرة له كذا في فتاوى الكازروني والاسعاف والبحر وفي الحاوي الزاهدي سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجرة المثل عليه (أقول) وأفتى في الاسعافية بأنه ملك الأجرة ملكاً خبيراً وإنه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اهـ (٣) (سئل) في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعباله وأشغل أما كتبها بذلك مدة بالتغلب بلا إجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي وطالبه متوليها بأجرة مثلاً مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعاً (الجواب) نعم إذا منافع الغصب غير مضمونة إلا أن تكون وقفاً أو مالاً يتم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الحداد عبد الرحمن العمادي والعلم المرحوم محمد العمادي وأفتى بذلك أيضاً (٤) فقيه النفس الخير الرملي قائلاً نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ علي بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اهـ والله أعلم (٥) (سئل) في مسجد له متول أجرة قطعة منه لرجل لبني فيه داراً بلا ضرورة داعية لذلك شرعاً فهل يكون إيجاره المذكور غير صحيح ويهدم ما بنى (الجواب) نعم حيث لا ضرورة داعية إلى ذلك وأما إذا كان هناك ضرورة بان احتياج للعمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتى الخير الرملي عن الناطقي وحيث كان الناظر مصلحاً لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال إليه الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم الجواز قائلاً بان المسجد إذا قبل بانه توجب منه قطعة للعمارة يؤدى إلى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الأحوال إلى أن يفتح من الأول فإن كان مسجد اتقام فيه الصلاة فإذا أوجر يفتى بعرضه أن يصير اصطبلًا أو لسكنى الناس فكان التغيير إلى حالة أزرى من الحالة الأولى فالتصرف في الأوقاف باعتبار الاعظم لها لا باعتبار الأدنى اهـ فحيث لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم ما بنى (سئل) (٦) في مدرسة خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل يعمر منه ما خرب منها ولها عقارات معلومة موقوفة عليهم أو يريد متولى وقفها إيجار بعض العقارات مدة معلومة مستقبله بأجرة مجله يصرفها في تعميرها الضروري فهل له ذلك (الجواب) نعم (٧) (سئل) في رجل وضع جذوع بيته على حائط مسجد تعدى وطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وإن كان من أوقافه اهـ ثم قال غن بن ييتا على جدار المسجد وجب



هدمه ولا يجوز أخذ الاجرة اهـ (١) (سئل) فيما اذا كان لز يدغراس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعي في أرض بستان وقف فباعه من عمر وثم قلعه عمر ووغرس مكانه غراسا لنفسه بلا اذن ناظر الوقف ولا وجه شرعي فما حكم غرسه (الجواب) حيث كان غرس عمر والمذكور لنفسه بلا اذن الناظر فللناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فان أضر تملكه الناظر بأقل القيمتين للوقف من روعا وغير منزع بمال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليترص الى خلاصه كما في الاشياء وغيرها (أقول) هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال صاحب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اهـ كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدر المختار بقى الكلام فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد أن يغرس يستأذن من ناظر الوقف حتى أنه لو غرس بلاذنه ينازعه ويخاصمه في ذلك اذا لم يكن مشروطا في عقد التواجر وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا كالمشروط شرطامع أنهم شرطوا الصحة اجارة الارض ببيان ما يزرع فيها أو يغرس أو تعميم الاذن بان يزرع أو يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل (٢) (سئل) في أرض وقف حامله لغراس جاري ملك زيد وفي مشد مسكته وتواجره بالتعاطي من مدة تزيد على خمسين سنة وفي كل سنة يدفع ما عليها الجهة الوقف فغرس فيها أشجارا بماله لنفسه بلا اذن المتولي فهل له ذلك ويكون الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أراضي قرية عليها في كل سنة مال مقطوع يدفعه أهلها للمتسلم على القرية على طريق الخراج الموظف من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في أراضي القرية السليخة وغيرها بالبيع والشراء فاشتري رجل عدة قطع من الأراضي وبني ببعضها تسكية ووقف الأراضي الاخرى على التسكية ويدفع نظار الوقف في كل سنة لمن فوضت اليه القرية الخراج الموظف كما كان قبل شرائه لها وتصرف النظار بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والا أن يريد من فوضت اليه القرية مطالبة زراع الأراضي الجارية في الوقف بالقسم لجهته زاعما أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف المزبور صحيح وليس لمن فوضت اليه القرية مطالبة الزراع بالقسم وانما له المبلغ المعين على الأراضي المزبورة (الجواب) نعم (أقول) وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الحسرية وأما الأراضي التي حازها السلطان ليت المال ويدفعها للناس مرارعة لا تباع فلا شفعة فيها (٣) فاذا ادعى راضع اليد الذي تلقاها شراء أو اربا أو غيرهما من أسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤتي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم اهـ وهذا يقع في بلادنا كثيرا أيضا ويغلط فيه كثير فجاءه الله خيرا على هذا التنبيه قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالفلاحين والفصل والخراج واجرة السكن واجرة المثل في الكرم وغيره يؤيد ما أفتينا في دعوى من خصوص بستان الجعبري وحوار تعلا الجاري ذلك في وقف الجامع الاموي ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جدتهم فما قاله الواقف في كتاب وثقه انه وقف وحبس جميع القرية الفلاينة المستقلة على أراضي كذا وكذا ودمنة عامرة برسم سكني فلا حيا ويحيط

(١) مطلب في الغراس بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي

(٢) مطلب غرس في أرض رية في تواجره وفي مشد مسكته فالغراس له

(٣) مطلب اذا ادعى ذواليد أن الارض الخراجية ملكه فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان

(٤) مطلب في حكم غراس الفلاحين وتعميرهم البيوت في قرية الوقف



بها ويجمعها كلها حدودا ربيع وذكروا ثم ان الفلاحين سكنوا القرية غرسوا أشجارا وكروما  
وعمروا بيوتا بلا اذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله في الوقف مع جميع ما حوته  
الحدود الاربعه من جبل وسهل ووعر وهل يلزم الفلاحين اجرة السكنى وهل لهم ان يعمر واقدرا  
زائد اهل سكنهم ويلزمهم اجرته أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحها اذنا لهم في  
السكن بلا اجرة واذا كانوا يدفعون كل سنة قدر ايسر ايرعون انه خراج عن الكروم والاشجار  
فهل يكون قبض المسكن قين لذلك رضامنهم عن اجرة الارض الحاملة لهذا الغراس أم لهم  
مطالبتهم بأجرة المثل عن المدة الماضية ومحاسبتهم بما قبضوا (الجواب) ليس للفلاحين بالقرية  
المدكورة أن يغرسوا أو يبنوا فيها من غير اذن شرعي فان فعلوا فن له ولاية الاذن شرعا مخيران  
شاء ابقى ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح بلجهة الوقف وان شاء قلعه مجانا وما كان داخلا  
في حدود القرية المدكورة حتى الدمنة فهو داخلة في الوقف وجار عليه حكمه فليس لاحد  
سكاه ولا احداث عمارة به غير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في الدمنة المدكورة انها  
برسم سكنى فلاحها انما هو وصف لها لا شرط واذا كان كذلك فعليهم اجرة السكنى بلجهة  
الوقف واجرة مثل ما أشغلوها بالعمارة به غير طريق شرعي ولا تسقط الاجرة منهم بما ليدفعونه مما  
مما يسمنونه خراجا بل عليهم اجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل  
يقام هذا عليهم من اجرة المثل ويستوفي الماضي منها كتبه عمر بن الصيرفي الشافعي ثم ذكر  
المؤلف جوابا نحوه وفي آخره كتبه أبو الفضل الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما  
الدمنة فانها من جملة الرقف وليس قوله برسم سكنى فلاحها اذنا لهم ولا فرق في ذلك بين أن  
يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كتبه محمد بن حنيفة الحسيني الشافعي ثم ذكر  
نحوه أيضا وفيه والدمنة داخله في الوقف وليس لاحد أن يعمر قدر زائد اذنا على مسكنه وفي آخره  
كتبه محمد بن النسخ المالكي ثم ذكر نحوه الاول وفيه والوقف شامل لكل ما ثبت فيه الملك  
للووقف قبل وقفه مما هو داخلة في الحدود فيستحقه الموقوف عليهم كتبه ابراهيم بن أبي شريف  
الشافعي ثم ذكر جوابا آخر للناظر على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الارض ومنعهم من  
أن يغرسوا شيئا فيها الا بطريق شرعي وله أن يقلع ما غرس غير طريق شرعي مجانا ولا يجوز لاحد  
أن يحسم العارس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله أعلم كتبه زكريا بن محمد الانصاري  
الشافعي جوابي كما أفاده شيخ الاسلام واضح خطه أعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطراباسي  
الحنفي ثم ذكر أجوبه أخرى من ذلك (سئل) (١) فيما اذا كان لهند غراس قائم بالوجه الشرعي  
في أرض وقف محتكرة وهي واضعة يدها عليه بطريق الارث من أقاربها المصير في قبليها من  
مدة تزيد على خمسين سنة ويدفعون الحكر المرتب على الارض بلجهة الوقف بلا معارض ثم  
باعت حصة من الغراس من زيد وتر يدبيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد أخذ شيء  
من غن المبيع ويرغم أن البيع يتوقف صحته على اذنه ويكافئها الى اظهار كتاب احرام يشهد  
لها ولمن قبلها بالملكية فهل البيع المزبور صحيح ولا يتوقف صحته على اذنه وليس له تكليفها  
(الجواب) نعم (سئل) (٢) في قرية جارية في أوقاف برمتعددها زراعي يرعونها ويدفعون  
أجر مثلها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب مسندات شرعية والا أن يتسعون من دفع ذلك  
متمسكين بحجة بأيديهم متضمنة أنهم ترافعوا الذي قضى شرعي مع أحد المتولين على الاوقاف  
وذكروا أنهم دفعون كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عترف أن القديم

- (١) مطلب لا يحتاج الى اظهار  
كتاب احرام في غراس  
الارض المحتكرة ولا يتوقف  
البيع على اذن الناظر ولا  
شيء من الثمن  
(٢) مطلب المعتبر في أرض  
الوقف أخذ الا تقع من اجر  
المثل أو القسم المتعارف



يترك على قدمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره دون أجر المثل يغيب فاحش  
 فهل يكون التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراشي الوقف أخذ الانع للوقف من أجر  
 المثل او القسم المتعارف (الجواب) نعم (سئل) (١) فيما اذا كان يبدد أرض جارية في وقف  
 مسجد يررعها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زلطة واحدة لجهة الوقف هي دون أجره مثلها يغيب  
 فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولي الآن أخذ قسم الزرع من الخمس حسما  
 يؤخذ من الاراضي المجاورة لها هو أنفع للوقف فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم أما في  
 الوقف فان فيه تجب الحصة أو الاجرة بأى وجه زرعها أو سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى ذلك  
 استقر فتوى عامة المتأخرين فصولين من ٣٢ (سئل) (٢) فيما اذا قبض ناظر الوقف أجره عقار  
 الوقف منجدة عن سنة كذا واقسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز  
 ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض استحقاقا وفي الظهيرية وغيرها من الكتب فان  
 عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذي  
 مات حصة من الاجرة بقدر ما عاش ولكن استحسن ولا تنقض القسمة وكذا على هذا الشرط تجوز  
 الاجرة اهـ ومثله في خزانة المفتين يرى على الاشباه من الوقف (٣) ولومات بعض الموقوف عليهم  
 قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات  
 الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة منجدة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في القياس وقال  
 محلل غير اني استحسن اذا قسم المنجدة بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لا أرى  
 القسمة واجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد أقوام امروا  
 أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أسماءهم اليهم وأخرجوا الدراهم على عددهم  
 فمات واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اهـ (أقول) ومنه يعلم حكم  
 الامانات الواصلة لاهالى مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل  
 اليه وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته بقيد الله أعلم اهـ يرى على الاشباه من الوقف (سئل) (٤)  
 فيما اذا أقر الموقوف عليه أن زيد او عمر يستحقان ربيع الوقف دونه وصدقاه على ذلك وكتب  
 بذلك حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر (الجواب) نعم (سئل) (٥) فيما اذا تصادق  
 مستحقو وقف أهلى مع جماعة أجنب غير مستحقين في الوقف بانهم يسحقون من ربيع  
 الوقف الحصة وقدرها سبعان وثلاث سبع من سبعة اسباع وكبب للمصنف مئة ثم  
 مات اثنان من الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولد ويرى أن حصة أولاد الميتين أن حصة أولادهم  
 مع حصة الباقيين من ربيع الوقف تنقل اليهم فهل لا تنقل اليهم بالمصادقة المذكورة  
 (الجواب) نعم (٦) قلت فان كان الواقف جعل أرضه عذبة موقوفة على زيد ثم من بعده  
 عن المساكين قال الوقف جائز فاذا أقر زيد لهذا الرجل هذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة  
 الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المتبرع  
 وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد خصاف  
 من باب الرجل الموقوف عليه يقترب بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) (٧) فيما اذا تصادق  
 ناظر وقف مع جماعة من مستحقيه على أن ربيع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب  
 وآخرين من ذرية لواقف لكل واحد حصة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت  
 دونها اذ كثر مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه (الجواب) نعم

- (١) مطلب تجب في الوقف  
 الحصة أو الاجرة  
 (٢) مطلب اذا قسمت الاجرة  
 المنجدة بين الموقوف عليهم  
 ثم مات بعضهم قبل الاجل  
 لا تنقض  
 (٣) مطلب ما وجب من الغلة  
 الى موت المستحق لورثته وما  
 وجب بعد موته لجهات الوقف  
 (٤) مطلب اقرار المستحق  
 أن فلا نأيسه في الربيع  
 دونه يصح  
 (٥) مطلب اذا مات المصدق له  
 لا تنقل الحصة الى اولاده  
 (٦) مطلب اذا مات المصدق  
 بطلت المصادقة وانتقلت  
 الحصة لمريعه  
 قوله أقرب به هكذا في الدخ  
 وصوابه بها كما لا يخفى اهـ  
 مصححه  
 (٧) مطلب اذا مات المصدق له  
 لا تنقل الى اولاده



ينقلها ما في الخصاص المتقدم وبمسئله أفتى الخبير الرمي ~~بأنه~~ الناحي والتاريخانية ومثله في  
 لأشياء من الوقف لأن الاقرار بحجة قاصرة اه (١) وفي الاشياء أقر الموقوف عليه بأن فلانا  
 يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربيع ودونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من  
 أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على ان الواقف يرجع عما شرطه وشرط ما أقر  
 به المقر ذكره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره اه (أقول) وفي آخر الاقرار من التنوير  
 والدر المختار (أقر المشروط له الربيع) أو بعضه (أنه) أي ربيع الوقف (يستحقه فلان ودونه  
 صح) وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو أسقطه للاحد لم يصح وكذا  
 المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهنا وفي الساقط لا يعود  
 فراجع اه وعبرة الدر المختار في الوقف بعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب  
 الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو أقر المشروط له الربيع أو النظر أنه يستحقه فلان ودونه صح  
 ولو جعله لغيره لا وسيجيء آخر الاقرار اه (٢) (وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة  
 الخصاص المقدمة أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلولومات المصدق  
 تبطل المصادقة وتنقل الحصة المصدق عليها الى من بعده ممن شرطه الواقف لأن اقراره بحجة  
 قاصرة على نفسه ولومات المصدق له لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى  
 المصدق لاقراره بأنه ليست له فترجع الى الساكنين لعدم من يستحقها ثم ان الخصاص فرض  
 المساكنين موقوف عليهم بعد زيد المصدق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد  
 ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكنين فاذا تصادق زيد مع عمرو على أن غلة الوقف بينهما ثم  
 مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذريته ولو كان الميت عمرا المصدق له رجعت  
 حصته الى المساكنين لا الى زيد لما قلنا ولا الى ذريته لأن استحقاقهم بعدموته للترتيب بهم  
 فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوط (٣) وصورتها كما في الاسعاف وغيره لو وقف على  
 ولديه هذين ثم على أولادهما أبدا ما تناسلوا فأت أحدهما عن ابن يصرف نصف الغلة الى  
 الولد الباقي منهم والنصف الآخر الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى  
 أولادهما لأن مراعاة شرطه لازمة وهو انما جعل لأولادهما بعد انقراض البطن الاول  
 فاذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء اه نعم اذا كان أولاد زيد فقراء يصرف  
 اليهم لفقرهم على ما مر بيانه في الباب الاول (٤) بقى أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من  
 أن الاقرار بالنظر كالقرار بالربيع يقتضي أن المشروط له النظر لو تصادق مع آخر على أنه  
 يستحق نصف وظيفة النظر مثلا يؤخذ بان اراده مادام حين فلولومات المصدق فالحكم ظاهر  
 وهو أن المصادقة تبطل وتنبت وظيفة النظر كما هي المن بعد عن شرطها الواقف وأمالومات  
 المصدق له فهي مسئلة تقع في زمانا كثيرا وقد سئنا عنهما مرارا ولم نرفقها تقلا صريحا والذي  
 يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضا كمالومات المصدق اذ لا يمكن أن يقال هما با تقال حصة  
 النظر الى المساكنين اذ لاحق لهم في وظيفة الطرفين القول بطلان المصادقة ولا يمكن  
 لا تعود الحصة الى المصدق مؤاخذه له باقراره وانما وجهها القاضي لم أراد من مستحقها من  
 أهل الوقف لانا سمعنا الاقرار بناء على أن الواقف يرجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر كما مر عن  
 الاشياء وحديثه صريح كأن الواقف شرط النظر لهما واذا مات أحد الناظرين المشروط لهما  
 أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا هذا ما ظهر لي والله اعلم (٥) (سئل) فيما اذا كان لزيد قدر

(١) مطلب اقراره بان فلانا  
 يستحق معه يصح في حق  
 المقر دون أولاده

(٢) مطلب المصادقة تبطل  
 بموت المصدق لا بموت المصدق  
 له تنقل الحصة للفقراء

(٣) مطلب مسئلة منقطع  
 الوط

(٤) مطلب في بيان المصادقة  
 على وظيفة الناظر



(١) مطلب تضاد فاعلي غلة  
الوقف مدة معلومة ثم  
تصادق مع آخر لا تصح  
الثانية

استحقاق معلوم في وقف جده فأقر زيد في صحته بأن القدر المزبور من غلة وقف جده لعمره و  
في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولزمه الاقرار له بذلك وتصادقا على ذلك تصادقا  
شرعيا مقبولا منهم مالم يبدى بينة شرعية ثم بعد ذلك أقر زيد المزبور بأن غلة الوقف المرقوم لبكر  
في المدة المرقومة ولم يصدق عمره المقر له الاول ولا أجازة فهل يكون الاقرار الاول معتبرا دون  
الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفته ولزمه  
الاقرار له به قال الرضا بذلك وجعلته كائن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك  
ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها عشرة أشهر كذا من سنة  
كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته ولزمه الاقرار له به قال الرضا  
ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك ردت الغلة الى  
من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يمت المقر ولكن السنون العشر انقضت قال ترجع  
الغلة الى المقر له أبدا مادام حيا فاذا مات ردت الى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل  
الموقوف عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلة الى المقر له هكذا  
رأيت في غير هذا الموضع عزيا للخصاف وصك كذا رأيت في نسختي كتاب أوقاف الخصاف  
ثم راجعت نسخة أخرى فرأيت كذلك وهو مشكل اذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي  
يقتضيه النظر خلافه كما لو أقر رجل بألف مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الاصل ترجع  
الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظ له وأن لفظه من زيادة النسخ بقرينة قوله  
ترجع والاقوال تبقى لأن الغلة في المدة كانت للمقر له لم تخرج عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما  
خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعد هالان الاقرار مقيد بهما ويحتمل أن يقال ان الحار  
والجور وفي له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائد على الشخص الاخر المقر له أي  
الذي أقر له هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الجار  
والجور ونائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المذكورة فتأمل والله  
تعالى أعلم (١) (تنبيه) قال العلامة البيري بعد عبارة الاشباه المارة اغتر كثير من  
أهل العصر بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط  
مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاف أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن  
فلان هذا دوني ودون الناس جميعا بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته له ولزمه الاقرار له بذلك  
قال نعم أصدقته على نفسه وألزم ما أقر به هذا الرجل مادام حيا لجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد  
وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن الصادق  
لو علم أن المقر انما أقر بذلك لا خذشي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبدل الوقف ان  
ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاف وهو الاقرار  
الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله اهـ كلام البيري ملخصا والى ذلك يشير ما مر عن الدر  
المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه لاحد لم يصح (٢) وفي اقرار الاسماء ليلية في امرأة أقرت  
بأن فلانا يستحق ريع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه ببلعا  
معلوما فأجاب بأنه باطل لانه بيع الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم  
لو أقر المشروط له الريع أنه يستحقه فلان درته يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقتضي بطلانه فان  
الاقرار بعوض معاوضة (٣) قال المولى مسئلة في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف

(٢) مطلب لا يسقط الحق  
بمجرد الاقرار خلافا لما اغتر  
به كثير من أهل العصر  
(٣) مطلب المصادقة على  
الاستحقاق ببدل باطل  
(٤) مطلب أثبت أنه وقف  
جده ثم أقر أنه لا حق له فيه  
سقط حقه وحده



جده على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بها وبجده أنه المذموم بأنه لا حق له في الوقف المزبور فهل يطل القضاء المذكور (الجواب) يشترط إقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ريع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الإسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لأن هذا محض إقرار لا إسقاط حق والله أعلم (١) (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة بأخذ مما في الثانية بأن الاستحقاق لا يسقط بالإسقاط وبه أفتى الخیر الرملی كما في فتاواه آخر كتاب الوقف فيبتعين جل ما أفتى به المحقق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه محض إقرار أي أن إقراره بأنه لا حق له في الوقف ليس إسقاطا حتى يلغو بل هو مجرد إقرار متضمن أنه يبطل في دعواه فيؤاخذ به وحده والله تعالى أعلم (٢) (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذكور فهل يسوغ لهم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين ذلك وليس للناظر أن يتدخل شيئا عند عدم الاحتياج كما في الأشياء أو آخر كتاب الوقف وعبارتها فقد استقدنا أن الواقف إذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر امتثال قدر ما يحتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على القول المختار للفتية وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يتدخل لها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخل لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف إنما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم إذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخل لها عند الاستغناء فعلى هذا يدخل الناظر في كل سنة قدر العمارة اه وتامه فيها قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث هو القول المعتمد المختار للفتوى في المذهب كما في جامع المضمرة اه جوى (٣) (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفرادش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعمير ضروري وذهل الوقف لا تنفي بالصرف للجميع وإذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف شرط الواقف أو لم يشترط الا اذا كان مما لا يمكن تركه عمدا لضرر بين كالا امام ونحوه فيعطى معها (٤) وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فإنه لا يعطى زمن العمارة اذالم نف بالصرف للجميع مع العمارة (٥) (سئل) فيما اذا ضاق ريع مدرسة وللمدرسة مدرس ومتول وكاتب ومعمد وتار حديث وقارئ ما يسرف كيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالميا فيقدو كانت تعطى بغيره اذ لا بد له من دفع له المشروط له ولا يكون المدرس من أرباب الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف والمتولى من أرباب الشعائر والكاتب من أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقيةهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفتى المهندارى وفي الفتاوى الرحمة (٦) سئل في وقف مسجد عام ضاق ريعه عن أرباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن وغيرهم وعن أرباب وظائفه فمن يقدم أجاب يقدم أرباب الشعائر الذين هم أقرب إلى العمارة اذا باشروا العمل المشروط ويسدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية ويصرف إليهم ما شرط ثم إلى المباشرين كما

(١) مطلب الاستحقاق  
لا يسقط بالإسقاط

(٢) مطلب لهم طلب  
استحقاقهم اذا لم يشترط

الواقف تقديم العمارة ولم  
يكن الوقف محتاجا للعمارة

(٣) مطلب الامام والمؤذن  
والفرادش ملحقون بالعمارة

فلا يقطع عليهم  
(٤) مطلب ما ليس في قطعه

ضرر بين لا يعطى زمن العمارة  
(٥) مطلب في أرباب الشعائر

ومن يقدم منهم  
(٦) مطلب فيما اذا ضاق ريع

المسجد عن أرباب الشعائر



(١) مطلب فيما اذا شرط  
الوقف لكل قدرا  
معينا وضاق الربيع عن  
الصرف الى الكل

نص الواقف من سائر أرباب الشعائر كالمثولي ثم من أرباب الوظائف كافي البصر عن الحماوى  
القدسى وفي الاشياء ايضا اه وفي فتاوى الكازرونى عن الحماونى (١) سئل هل يقدم  
الامام والمؤذن في الصرف على مؤتب الايتام وعلى الايتام مع أن الواقف عين لكل قدرا أجاب  
هذه المسئلة لم تقف على من نص عليه الا بعض من الخفية ونصه والذي يتدأ به من ارتفاع  
الوقف عمارته ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة  
يصرف اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح لكن قيد هذا  
الكلام بعد ذلك بقوله هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شئ يصرفه اليه بعد  
عمارة البناء اه ففتضى كلامه ان التقديم المذكور لأرباب الشعائر محله اذا كان لغیر معين  
كما لو وقفه على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير تعيين أما اذا عين وجعل لكل شخص  
قدرا معلوما فلا يقدم أحد ويدل على ذلك قوله يصرف اليهم الى قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك  
تعيين انما يصرف لهم ما هو المعين والله اعلم اه وقوله بعض من الخفية مراده صاحب الحماوى  
ولم أر أحدا حرره هذا التحرير الحسن فعليك به فانه نفيس جدا (أقول) حاصل هذا أن تقديم  
بعض أرباب الشعائر على بعض انما هو فيما اذا لم يعين الواقف لكل واحد قدرا حينئذ يقدم  
من هو أعم مصلحة أما اذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم بعض على بعض لا يتأتى  
فيما اذا كان ربيع الوقف يكفي الجميع بل فيما اذا ضاق عنهم وحينئذ فلا بد من تقديم بعض  
على بعض سواء كان الوقف معينا أولا فقدم من هو أقرب الى العمارة أى من يلزم من قطعه  
تعطيل المسجد كالامام والمؤذن ونحوهما وكذا مدرس المدرسة التي تعطل بانقطاعه بخلاف  
مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد ذلك سؤالا مع جوابه للشيخ قاسم الدنوشى وفيه  
بيان أن قول الحماوى هذا اذا لم يكن معينا الخ راجع لقوله يصرف اليهم قدر كفايتهم لا الى  
أصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام  
على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رفع العلماء الاسلام الأئمة الاعلام سؤال على لسان أهل  
الحرمين الشريفين والمقامين المتيفين وهو ما يفيد موالياتنا مشايخ الاسلام أدام الله تعالى  
الاتقياد اليهم والاستسلام في واقف شرط في كتاب رقفه خطيبا واماما ومؤذنين وبوابين  
وخدمة ومدرسين من المذاهب الاربعة وطلبة وقراء أو غير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور  
انه اذا ضاق ربيع الوقف عن المصارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمين الشريفين  
والحال أن الواقف عين لكل من المذكورين قدرا معينا وشرط للحرمين الشريفين قدرا  
معينا فهل اذا ضاق ربيع الوقف على الحكم المذكور تقدم جهة الحرمين بشارط لهم عملا  
بالشرط المذكور أو يلغى هذا الشرط ويسوى في هذا الوقف بين جميع المستحقين من أهل  
الحرمين وغيرهم أم تقدم أرباب الشعائر بشارط لهم وان شرط الواقف تقديم الحرمين  
أفتونا مأجورين أثابكم الله تعالى الجنة آمين (الجواب) الحمد لله رب العالمين رب زدنى علما  
قال فى الحماوى القدسى من كتاب الوقف ما لفظه الذى يتدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط  
أولا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم  
قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى فى كتابه المسمى  
بالاشباه والنظائر من كتاب الوقف ظاهر هذه العبارة أن المقدم فى الصرف الامام والمدرس  
والوقاد والقراش ومن كان بمعناهم تعبيرة بالكاف وطاهاها يفيد أيضا تقديم من ذكرناه



ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه بطلان كالعامة ولو شرط الواقف استواء العمارة  
 بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم أى العمارة عليهم فكذا هم اه ما ذكره الشيخ رحمه  
 الله تعالى فعلى مقتضى ما أفاده من أن عبارة الحاوى تفيد أن أرباب الشعائر يقدمون على  
 غيرهم من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب أن يقال تقدم أرباب  
 الشعائر في هذا الوقف المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء أرباب الشعائر بغيرهم لا يحرم  
 أرباب الشعائر بالكلية ومع ذلك ألغى شرط الاستواء فالغاوة في حالة قد يحرمون قيم بالكلية  
 وهي حالة شرط تقديم أهل الحرم عليهم بتقدير أن لا يفضل شيء لأرباب الشعائر عليهم بالاولى  
 (١) ثم توقف فيما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض مشايخنا اطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه  
 قال لا نسلم أولاً أن يقاس حكم أرباب الشعائر على حكم العمارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة  
 شعائره ليس كاتظامه ببقاء عينه لنقاس عليه ألا ترى الى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم  
 العمارة على غيرها وان شرط تأخيرها من قولهم لاننا لو اعتبرنا شرطه أدى ذلك الى اضمحلال  
 العين الموقوفة فيعود الامر على ما قصد من الوقف بالابطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذى  
 ذكره في الاشباه من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الواقف  
 الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياس مع الفارق وبتقدير تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة  
 الحاوى وجعلها دليلاً على ما ادعاه مع أن الظاهر من تمة كلامه يناهى ما ادعاه الشيخ وتمة  
 عبارة الحاوى هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على  
 شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء اه كلام الحاوى والظاهر من هذه التمة أنها قيد راجع  
 لاصل المسئلة فيفيد كلام الحاوى أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة  
 مخصوصة وهي ما اذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى لكل مستحق أما اذا عين لكل قدر ما عين فلا  
 يصلح أن يكون كلام الحاوى دليلاً على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه  
 (٢) ويمكن أن يجاب عن التوقف الاول بأن يقال ان المنظور اليه في تقديم أرباب الشعائر على  
 غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه وانما هو من حيثية اشتراكهما  
 في عموم النفع بالنسبة الى بقية المستحقين وان تفاوت النفع بين العمارة وأرباب الشعائر فلا  
 اشتراك في عموم النفع بالنسبة الى الغير اشتراك في هذا الحكم وهو تقديمهما على الغير وان شرط  
 الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم واذ اتأملت كلام الحاوى القدسي وجدته شاهداً  
 على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثانى بأن اسم الإشارة الواقع في تمة كلام الحاوى  
 وهو قوله هذا اذا لم يكن معينا الخ ليس راجعاً لاصل المسئلة ليكون قيداً لها وانما هو راجع لاقرب  
 مذكور في كلامه وهو قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان محمل تفويض أمر  
 الصرف للمتولى اذا لم يشترط الواقف قدر ما عين لكل مستحق أما اذا عين فانه يتبع شرطه  
 وقد أفصح عن هذا الامام الزاهد في كتابه فنية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس  
 والمتعلم والامام مانصه الاوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا القيم أن  
 يفضل البعض ويحرم البعض اذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وكذا الوقف على الذين  
 يختلفون الى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم  
 البعض اذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى كل واحد اه فهذه العبارة وهي قول صاحب الفنية  
 اذا لم يعين الخ ازال اللبس وأوضحت كل تخمين وحس هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما قدمناه

١ مطلب فيما يجنبه بعضهم  
 في كلام صاحب الاشباه  
 في جعله الشعائر كالعمارة

٢ مطلب في الجواب عن كلام  
 الاشباه وبيان معنى كلام  
 الحاوى القدسي



من أن المنظور اليه من جهة المعنى في وجه تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع  
الحاصل من انتظام مصالح المساجد بقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين  
الوقف قدرا معيناً للكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف تنويع أمر الصرف للمتولى فإن غرض  
الوقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدرا معيناً وبين ما إذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه  
العبد الفقير الواقف باللفظ الخفي قاسم الدنوشي الحنفى في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩  
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وآله (سئل) في دار جارية في وقف  
أهلى وحيطانها مكلسة من زمن واقتها ثم سقط كلسها ويريد الناظر إعادة من أجرتها على الصفة  
التي كانت عليها من زمان واقتها وتزيد الأجرة به فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بالمسئلة الخافى  
كما نقله عنه الكازرونى في كتاب الوقف وبسطه في البحر أيضاً قبيل الورق والنوافل وفي الخبرية  
من الوقف أيضاً في دار الوقف المعدة للاستغلال إذا خرب صهر يجهها المعدل الاشتية هل يجب  
عمارة من أجرتها أجب نعم يجب عمارة من أجرتها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الإوقاف  
على الصفة التي كانت عليها من الوقف (٢) حتى قالوا البياض والحجرة في الحيطان أن لم تكن في  
زمنه لا تفعل ولا تفعل اهـ (٣) (سئل) في الناظر إذا عمر في دار الوقف عمارة غير ضرورية  
وغير لازمة نحو دهان ونقش ومصب بدون حظ ومصالحة ولم يكن الوقف فعل مثل ذلك ولم يكن  
في ذلك أحكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك  
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وإنما تستحق العمارة عليه بقدر ما يبقى الموقوف  
على الصفة التي وقفه إلى أن قال (٤) وبهذا علم أن عمارة الإوقاف زيادة على ما كانت العيين  
عليه زمن الوقف لا تحوز الأبرضا المستحقين (٥) وظاهر قوله بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة  
منع البياض والحجرة على الحيطان من مال الوقف أن لم يكن فعله الوقف وإن فعله الوقف فلا  
منع وبعملة أفتى الخير الرملى (٦) واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها  
عمارة ولم يكن الناظر أذن له في شيء منها فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في  
ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور أى بالأجرة أم لا (فأقول) أفتى سيدى الجدى  
شيخ الاسلام محب الدين بان العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها  
لجهة الوقف بقيمة ما قلاوعة أو يكلف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فينفع الانفع  
لوقف والله الموفق لسان الحكم من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات (٧) (سئل)  
فيما إذا أذن متولى وقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف بعمير ما كان ضروريا ويرجع  
معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصداً له على الوقف فعمير المستأجر  
ذلك وصرف عليه من ماله مبلغاً من الدراهم مصرف المبل ويريد المستأجر الرجوع على الأذن  
بما صرفه بالأذن الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نقلها عن الفتية وغيرها (٨) وفي  
فتاوى الشيخ السمعيل ما نصه العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة  
الضرورية لازمة له أن ثبت في وجه الناظر الآن على الوقف بعد دعوى صحبة شرعية اهـ  
(٩) (أقول) وتفيد في السؤال بقوله ما كان ضرورياً ما في فتاوى الشيخ السمعيل أيضاً في جواب  
سؤال أن الأذن لزيد من قبل الناظر وإن ما يصرفه على العمارة المزبورة يكن مرصداً له على  
الدار غير معتبراً بكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلاً فعلى هذا تكون العمارة المزبورة  
ملكاً للمعمير يصح بيعها اهـ فتأمل ولم يقيد المؤلف هنا الرجوع بما إذا كان المعمير بأذن

(١) مطلب يعاد كاس الدار  
إذا كان من زمن الوقف  
(٢) مطلب البياض والحجرة  
في الحيطان لا تفعل إلا إذا  
كانت زمن الوقف

(٣) مطلب إذا عمر الناظر  
عمارة غير ضرورية لا تحسب  
له

(٤) مطلب زيادة العمارة

على ما كان زمن الوقف  
لا تحوز الأبرضا المستحقين

(٥) مطلب لا يفعل البياض  
والحجرة من مال الوقف الخ

(٦) مطلب إذا عمر المستأجر  
بلا إذن فالناظر مخير

(٧) مطلب له الرجوع على  
الناظر بمرصده الذي عمر به

بأذنه

(٨) مطلب العمارة الغير  
الضرورية لا تلزم الوقف

٩ مطلب إذا لم يقيد العمارة  
بالضرورية تكون ملكاً  
للمعمير



القاضي لان الظاهر ان اذن المتولي يكفي لان ذلك كله غير بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس  
ذلك استدانة على الوقف كما سيأتي تحريره في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة  
(سئل) فما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمر الضرورى ولم يكن في الوقف مال حاصل  
تعمر منه ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مستقبله بأجرة مجمله تصرف في تعمرها فأذن ناظره  
لزيد تعمرها من ماله ومهمها يصرفه بوجهه في مال الوقف بعدما أذن القاضي العام للناظر المرقوم  
بذلك فعمر زيد من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب حجة شرعية  
فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في خان جار في وقف بروفي  
تواجر زيد عن متوليه مدة سنة بأجرة معلومة تحل عليه في نصف السنة قد حلت الأجرة واحتاج  
الخان للتعمر الضرورى وامتنع المتولى من تعمره منها ويكلف زيد تعمره من مال نفسه ليجعل  
له مرصدا على الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم  
المتولى تعمرها من مال الوقف حيث له مال موجود (سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ  
معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفا باذن المتولى في تعمرها الضرورى بطريقه  
الشرعى فدفعته هندا لهما باذن المتولى لدى حاكم شرعى حكم بصحة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن  
القاضي موافقا مذهبه ثم أقربت لدى ينة شرعية أن المبلغ المذكور لزوجهما يزيد يستحقه دونها  
لاحق لهما معه فيه وان اسمها في صك الدفع عارية وصدة قهازيد على ذلك فهل يعمل باقرارها المزبور  
بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها  
في كل سنة بمحمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة و يأخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار  
كانت في تواجر جدمورته وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من أجرها زائدا على ما يدفعه لجهة  
الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد المزبور الموروث له عن جده والبعض صرفه في تعمرها  
في المدة كل ذلك بدون أجارة لهما من ناظر الوقف ولا اذن منه في التعمر ولا وجه شرعى ويريد  
الساطر تكليفه برد الزائد لجهة الوقف والحال أن الأجرة أجرة المثل أو مقاصته به من المرصد  
بعد ثبوته فهل لناظر ذلك ولا ربح للمرصد ولا يحسب له ما صرفه في التعمر بدون اذن شرعى  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار  
وقف ثابت له بوجه شرعى ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وترثه حبس المجاور  
لاستيفاء مرصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعمرها  
الضرورى باذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمر  
الضرورى ولا مال في الوقف ولا من يستأجرها بأجرة مجمله فأذن ناظره لزيد بتعمرها والصرف  
عليها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعدما أذن القاضي العام للناظر بذلك فعمر زيد وصرف ماله  
معلوماً أنه بوجه الناظر لدى نائب القاضي غيب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة  
وتقويمها فحكم بصحة ذلك وألزم الناظر بدفع المبلغ لزيد فدفعه له باذن النائب ليرجع بذلك في مال  
الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته  
شرعا (الجواب) نعم (سئل) في باء وقف أذن لزيد المساجر دار الوقف المزبور بان يعمر  
فيها قصره ثم رجع عن الاذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناظر من الخط والمصلحة لجهة الوقف وعاد  
زيد بالنهي والرجوع عن الاذن فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعى ويريد الناظر أن  
يكلفه رفعه حيث لا ينزعه بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم اذ لم يضر رفعه بالوقف وان

مطلب في اثبات المرصد  
والتعمر باذن الناظر  
مطلب في دفع المرصد لصاحبه  
باذن المتولى

مطلب أقرت بأن المبلغ  
المرصد لزوجهما لاحق لهما  
معه فيه

مطلب لا ربح للمرصد ولا  
يحسب له ما صرفه في التعمر  
بلا اذن  
مطلب لصاحب المرصد  
حبس الدار لاستيفاء مرصده  
مطلب في اثبات المرصد  
لناظر  
مطلب أذن له بالعمارة ثم  
نهاه فعمر قصره يكلف  
برفعه



ضرر تملكه الناظر لجهة الوقف منزوعا من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليتر بص الى خلاصة (١) (سئل) في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قناة ماء مختصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أراضيها وبيوتها في وقفين وتيمار لكل حصة معلومة في ذلك فتمهدم بعض البيوت واحتاجت القناة للتعزيز فهل يكون تعمير ما تهدم من البيوت وتعزيزيل القناة على جهات الاوقاف والتيمار بحسب الحصر (الجواب) نعم (٢) (سئل) في بستان مشتمل على جدر قدعية محيطه به وحق شرب جار ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر وتحتاج جدره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيزيل طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ما ذكر على جهة الوقف دون مستأجره (الجواب) نعم (٣) (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في توأجر رجل ساكن فيها به مرها من أجرتها ويريد المتولى بيع الشجرة لأجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من أجرتها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالشجرة كذا في البحر عن الظهيرية (٤) (سئل) فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) ويأتي تمام ذلك في أوائل الباب الثالث (٥) (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال منحصر ريعها في زيدا ناظرها وأختها وأخويه فتم ما يأتى مع أخوته على أن يسكن زيدواختها في دار معينة منها ويسكن كل أخ من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيدواختها وكافة تعميرها تريد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (٦) (سئل) في علو جار في ملك زيد وتحتة سفلى جار في وقف برفق كسر بعض أخشاب السفلى فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (٧) (سئل) في وقف بروقه واقفه على مبرات عينها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكن لذريته فدفع الناظر المبرات لمستحقها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصدقت الذرية على أن الحارة المزبورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصديقهم بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (٨) (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في نواجره ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجرة عن أولاد فانفسخت الاجارة ويريد المتولى تكليف أولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت اجرة المثل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كآته بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصد من الاجرة قد صار به المرصد مقسطا وموجلا وقد أفتى في الفتاوى التاجية في مثل هذه الصورة بأن المتولى يجبر على دفعه حالا اذا طلبه المستأجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اه لكن أفتى الشيخ اسمعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بأنه ليس للمستأجر أخذه حالا حيث رضى بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليستأمل (سئل) في دارين موقوفتين

(١) مطلب تعمير بيوت القرية وتعزيزيل قناتها على جهات الاوقاف والتيمار بالحصر

(٢) مطلب التعمير والتعزيز والنصب على الوقف دون المستأجر

(٣) مطلب لاتباع شجرة الوقف لأجل التعمير بل توأجر الدار وتعمير

(٤) مطلب اذا استدان للعمارة بمراجعة لارجوع له بالمراجعة

(٥) مطلب تنابوا على السكنى في دور الوقف وتعميرها من مالهم الا ما زاد على اثني عشر قرشا

(٦) مطلب تعمير أخشاب السفلى الوقف على الوقف لأعلى صاحب العلو

(٧) مطلب يعمل بتصديق الذرية الناظر على عمارة الوقف

(٨) مطلب للناظر أن يقتطع جميع المرصد من جميع الاجرة



للسكنى لا لالاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اعارة ماله من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل  
له ذلك (الجواب) (١) نعم لمن له حق السكنى في الدار أن يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة  
لان العارية لا توجب حق للمستعير وهو بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة كما في الاسعاف  
والبحر وغيرهما (٢) (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم ساكنون فيها  
فسافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن  
ياخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة زاعماً أنهم سكنوا جميع الدار ويريد أيضاً ايجار حصته  
من الآن وقبض أجزائها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (٣) (سئل) فيما إذا كان لزيد قدر  
استحقاق معلوم في وقف أهلي فغاب عن بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته  
ولاموته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من  
مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في درجته وتقديم الاقرب للمتوفى وفي درجة زيد جماعة من  
الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو أقرب للمتوفى من غيرهم فهل إذا شهد عدلان بموت أقرانه  
ببلدته يقضى بموته وينتقل نصيبه من ريع الوقف للأقرب اليه من أهل درجته (الجواب) نعم  
والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه في بلدته على المذهب كما في التتوير وفي البرازية تسعون سنة  
قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (٤) (سئل) في بيع الحصة الشائعة من العراس المستحق للبقاء  
في أرض الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا  
(الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي مفتي السلطنة  
العلية سابقاً وكذلك العلامة التمرناشي وغيره وهو المعتمد كما حرره العلامة قاسم (أقول) سيأتي  
الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (٥) (سئل) في أن يجازي ثمة يانعة جارية في وقف جامع  
قائمة في أرض الوقف تعمدر رجل وقلعها وتصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم  
قلعها ويعزر بعد ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) حيث قلعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بأرضها يوم  
قلعها لأنه أتلف غير المسمى إذا الشجر والخشب والخطب من ذوات القيم كما في العمادية والفتاوى  
الهندية (٦) وللحاكم تزيده بما يليق بحاله لأنه تعاطى معصية لا حد فيها قال في الاشباه وكل  
معصية ليس فيها حد مقدرفها التعزير برجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره بخير صاحب الدار  
إن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لأنه أتلف عليه شجرة قائمة وطريق  
معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن فضل ما بينهما خاتمة من  
الغصب رجل قطع أشجار انسان في كرمه بضمن القيمة ويعرف ذلك بأن يقوم الكرم مع الانجار  
المقلوعة ومع الانجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما برازية (٧) (سئل) في جماعة  
تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بلا مانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم  
بالغون مقيمون في المدة الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير  
عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف  
سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني (٨) (الجواب) نعم لان دعوى  
الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي في نفس الوقف المستثنى بالسمع إذا الاستحقاق ملك  
لمن يستحقه فتكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه تجوز هبة المستحق  
استحقاقه بعد قبضه لأنه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الاشباه من القول في الملك وغلة  
الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات

(١) مطلب يجوز للموقوف  
عليه سكنى الدار اعارتها  
لا اجارتها

(٢) مطلب اذا سافر من له  
حق السكنى باختياره ليس  
له أجرة حصته

(٣) مطلب اذا حكم بموت  
المفقود بموت أقرانه في بلدته  
ينتقل نصيبه للأقرب

(٤) مطلب في بيع الحصة  
الشائعة من العراس في  
أرض الوقف

(٥) مطلب من قلع أشجار  
وقف ثمرة يضمن قيمتها  
ويعزر

(٦) مطلب كل معصية ليس  
فيها حد مقدرفها التعزير  
مطلب دعوى الاستحقاق

من غلة الوقف لا تسمع بعد  
خمس عشرة سنة

(٧) مطلب دعوى الاستحقاق  
من غلة الوقف لا تسمع بعد  
خمس عشرة سنة

(٨) مطلب الاستحقاق ملك  
للمستحق



المالكة الى أن قال والوقف قال العلامة الحوى المراد منافع الوقف والافريقة الوقف لا تملك  
عندنا لأن الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معينا  
اهـ (سئل) (١) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أطل  
المستحق بهادته على الناظر وقبل كل منهما الحوالة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة  
(الجواب) نعم (سئل) (٢) في مستحقة في وقف أهلى ماتت في أثناء السنة بعد ما قبض نطار  
الوقف ريعه وأجوره وعلى المستحقة المزبورة دين لامها فهل ما يخصها من ذلك يصير ميراثا عنها  
فينقضي به دينها (الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الإجارة يكون  
ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت  
الإجرة معجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أنى استحسن اذا قسم المجهل بين  
قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى لأردا القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف  
وفي فتاوى الكازرونى عن الحانوتى سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذى  
يؤجر على الاقساط فأجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضي  
القسط أو عند تمامه يأخذ ما استحق له من ذلك في مسئلة ان كان موجودا في وقت تمام القسط  
المعلوم قال ان العبرة لوقت ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزرعها  
لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادرالك القسط فهو  
كادرالك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط  
ومن لا فلا (أقول) هذا اذا مات والله أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب قدر استحقاق في  
وقف أهلى تحت يد الناظر على الوقف ولزيد ابن عم مستحق في الوقف يريد تناول حصصة الغائب من  
الناظر بدون وكالة عنه ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) (٣) نعم ويبقى ذلك تحت يد  
الناظر الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه  
شرعى كما هو مقرر (سئل) (٤) في دار تسعة قرار يطم منها مال لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيدا مع  
ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضى والوجه الشرعى فهل تكون المقاسمة صحيحة (الجواب) نعم  
(٥) ولو اقتصم الشريكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف جاز  
ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان  
كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا  
يصير وقفنا اسعاف من فصل المشاع (سئل) (٦) في قسمة أرض الوقف بالتراضى بين مستحقه على  
طريق التهاين والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والاسعاف  
وفتاوى الشلبي وغيرها (سئل) في قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تملك هل تكون غير  
صحيحة (الجواب) نعم (٧) في أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف قسمتها بينهم قسمة  
جبر واختصاص فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما  
في البحر عن الخصاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعا شمول على هذا فلا ينافى  
ما في الاسعاف لو قسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون  
شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أبى منهم بعد ذلك ابطاله اهـ  
لجمله على قسمة التهاين كما حرره الخير الرملى في حاشية البحر (سئل) (٨) فيما اذا شرط واقف وقف  
أهلى أن لا يقسم ولا يهايا به فقسم ولى صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوايه

(١) مطلب احالة المستحق  
على الناظر صحيحة اذا كانت  
دراهم الاستحقاق في يد  
الناظر

(٢) مطلب فيما لو مات المستحق  
قبل تمام السنة قبل قسمة  
الغلة أو بعدها

(٣) مطلب مال المستحق أمانة  
في يد الناظر فلا يدفع لغيره  
بغيره

(٤) مطلب قسمة الوقف من  
الملك صحيحة

(٥) مطلب في حكم التعديل  
في قسمة الوقف والملك

(٦) مطلب قسمة الوقف  
بالتهاين والتناوب جائزة

(٧) مطلب لا يقسم الوقف  
قسمة تملك واختصاص

(٨) مطلب شرط الواقف  
أن لا يقسم ولا يهايا به



قسمة حفظ ثم باع الصغير وشيئا من ثمنه ويؤخذ القيمة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ليس بثبوت الرد له بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علمت أن ثمنه من أن لكل من أبيهم بعد ذلك إبطاله (سئل) (١) في عقارات موقوفة يستحق ريعها جماعة واقفوا على قسمتها بينهم قسمة مهايأة ثم ماتوا عن أولاد انتقل نصيبهم إليهم ويريد الأولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك وللناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) (٢) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظره ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مساهمة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب) (٣) نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة معجلة مدة تأتي وقبضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجله أو لا يدفع لهم إلا ما مضى سنة بسنة فأجاب الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين معجلا وإنما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازروني من الوقف نقلا عن فتاوى الحانوتي في رجل له تدراس استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظر على الوقف المزبور يؤجر ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مساهمة ويطلب الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له تدراس استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسمعيل من الوقف (أقول) قيد بقوله بعد قبضه واستحقاقه لأنه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وإن كان الناظر قبض الأجر معجلا وهو ما أفتى به العلامة المقدسي آنفا (سئل) (٤) في دارى وقف متلاصقتين لكل منهما باب قديم على حدة فسدت الناظر باب أحدهما وفتح لها بابا من الدار الأخرى وجعلهما دارا واحدة بلانقع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) (٥) في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق أجرة أن لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) (٦) فيما إذا كان لهند قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي ماتت عن ابن وبنت وضعا يدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والآن ظهر لهما ابن ابن مات في حياتهما وله استحقاق في نصيبها يطلب الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لا على الناظر لعدم تعديه بعدم علمه وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (أقول) وسيأتى بقية الكلام على ذلك في الباب الثالث ثم الطاهر أن فرض المسئلة فيما إذا اعترف المتناولان باستحقاقه أو كان لذلك المدعى عذر مسوغ لسماع الدعوى والافتقار أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل) (٧) فيما إذا كان لهند القارئة وظيفة قراءة ما تيسر قراءته من القرآن العظيم واهداء أبواب ذلك لواقف مدرسة كذا بما لها من المعلوم بموجب تقرير شرعي بطريق الفسراغ من أيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تقرير أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة ثم انكسر لها عند المتولى نحو سبع سنوات مباشرة القراءة فيها ويمتنع من دفع ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) (٨) فيما إذا كان لجماعة استحقاق قرار يطمع معلومة في ريع وقف أهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل

- (١) مطلب تقاسم الوقف  
قسمة مهايأة ثم ماتوا  
فلاولادهم تقضها  
(٢) مطلب له طلب معلوم  
وظيفته بعد الاستحقاق  
من المشاهرة  
(٣) مطلب لا يجبر على دفع  
الاستحقاق معجلا إذا قبض  
الأجرة معجلة  
(٤) مطلب سداب إحدى  
الدارين وجعلهما دارا  
واحدة ليس له ذلك  
(٥) مطلب ليس للممتنع من  
السكنى أجرة  
(٦) مطلب من أثبت أن له  
استحقاقا فطلبه على من  
تناوله لا على الناظر  
(٧) مطلب لهند طلب معلوم  
وظيفتها في قراءة ما تيسر  
(٨) مطلب لهم أخذ ما يخصهم  
بقدر قرار يطمع



سنة دراهم معلومة دون ما يخص الحصة المزبورة ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر القرار يبط  
المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) (١) في مستأجر خانوت وقف مضت مدة اجارته  
فقفل الخانوت وعطلها وامتنع من تسليمها للجهة الوقفية زاعماً أن له كذا وكذا من صداع عليها  
صرفه بأذن الناظر وأن له حبسها من غير أجر حتى يدفع له من صدعه فهل يلزمه أجره مثلها في مدة  
تعطيلها (الجواب) نعم منافع الغصب استوفاهما أو عطلها فانها لا تضمن عندنا الآن أن يكون  
وقفاً أو مال يتيم أو معدلاً لاستغلال تنوير الأعمار (٢) وفي البرازية من الاجارة قبيل مسائل  
العدر مانصه وفي الاجارة الطويلة اذا انقضت بقي المستأجر محبوساً بمال الاجارة كما في موت  
أحد المتعاقدين اه ففاد عبارتها أن الحبس بمال الاجارة لأنه يحبس عين الوقف ويعطلها فافهم  
(أقول) هذا المقادير ظاهر من العبارة بل الظاهر منها أن الباء للسببية لا للبديهة أي  
له حبس المأجور لاستيفاء مال الاجارة الذي يحله (٣) قال في التنوير في مسائل شتى آخر كتاب  
الاجارة فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلم يجز حبس المبدل حتى يستوفي مال البدل اه وفي  
جامع الفصولين ما حاصله أنه لو استأجر بيتاً ولو بعقد فاسد فان قبضه ومات المؤجر فله حبس  
البيت لاجر يحله وان لم يقبضه فلا اه وائس في ذلك كما ما يدل على لزوم الاجارة في مدة الحبس  
نعم قد يقال بلزوم أجر المثل في الوقف لما علمت من ضمان منافعه ولا يلزم من كون الناظر  
ظالم بالعدم دفع المجل للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور  
ملكاً فافهم

\* (الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل و فراغ  
وايجار وتعمير واستدانة واقرار وقبض وصرف ونحو ذلك) \*

(سئل) (٤) في الصالح النظم من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق  
يعرف هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك  
الذكر والانثى وكذا الاعمى والبصير وكذا المحدود في قذف ان تاب ويشترط للصحة عقله وبلوغه  
بحر (٥) وقد أفتى بعدم صحة ان يكون الصغير ناظر اعلی الوقف العلامة ابن السلي رحمة الله كما في  
فتاويه في كتاب الوقف قائلاً نعم يصح الاسناد للأنثى حيث كانت متصفة بما ذكر وأما الاسناد  
للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لان النظر على  
الوقف من باب الولاية والصغير يولي عليه لقصوره فلا يصح أن يولي على غيره والله اعلم اه لكن  
في الاشياء ما يناقضه فإنه قال في أحكام الصبيان ويصلح وصياً وناظراً ويقيم القاضي مكانه بالغاً  
الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذكر ابن وهبان قوله وناظر او كأن  
صاحب الاشياء الحق بالوصي لاستواء الناظر والوصي في غالب الاحكام على ان البيرى في حاشية  
الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصياً خلاف المشايخ وذكر عباراتهم وعبرة البحر عن الاسعاف  
ولو أوصى الى صبي تبطل في القياس مطلقاً وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيراً فاذا كبر تكون  
الولاية له اه وذكرت في حاشيتي على البحر عن أحكام الصغار للامام الاسترغيني عن فتاوى  
رشيد الدين أن القاضي اذا فوض التولية الى صبي يجوز اذا كان أهلاً للحفظ ويكون له ولاية  
التصرف كما أن القاضي يملك اذن الصبي وان كان الولي لا يأذن وكذلك التولية اه فقوله يجوز  
اذا كان أهلاً للحفظ أي بأن يكون عاقلار بما يفيد التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان

(١) مطلب عطل خانوت الوقف  
تلزمه الاجارة

(٢) مطلب اذا انقضت  
الاجارة ليس له حبس المأجور  
بمال الاجارة

(٣) مطلب اذا حبس المأجور  
لاستيفاء المصد أو الاجارة  
المججلة فهل عليه أجره أو لا

(٤) مطلب في بيان الصالح  
للنظر

(٥) مطلب في حكم وصاية  
الصبي ونظارته والانتى



صغيرا لا يعقل وما تقدم من البحر من اشتراط بلوغه يحمل على القياس فتأمل ثم قال المؤلف  
 (١) ولو شرط النظر للارشاد فالارشاد من أولاده فاستويا اشتراكه أفتى المولى أبو السعود معللا بان  
 أفعال التفضيل يتنظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر (٢) وفي النهر عن الاسعاف شرطه لافضل  
 أولاده فاستويا فلا ستم ولو أحدهما ورع والآخر أعلم بأمور الوقف فهو أولى إذا أمن خيانتها  
 وكذا لو شرطه لارشادهم كافي أنفع الوسائل علائق على التنوير من فروع الوقف (٣) ولو أتي  
 أفضلهم فلم يلبه استحسننا قوله لأن أفعال التفضيل الخ ذكره السبعاوى عند قوله تعالى إذا تبعث  
 أشقاه علائق على الملقى ولو استويا رشدا وكان أحدهما عالما فإنه يقدم هل يستوى الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون كذا أفتى الشيخ اسمعيل (مسئلة) (٤) رجل وقف وقفا وشرط فيه النظر لمن يصلح  
 من الذرية قُتبت صلاح واحد منهم وحكم له بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حكم آخر صلاح امرأته منهم  
 وحكم لها بالنظر فهل يشتركان أو تقدم المرأة الجواب إذا شرط الواقف النظر لمن يصلح من الذرية  
 ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكم له بالنظر فلا حق للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا  
 يظن اختصاص ذلك بصيغة أفعال التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضا لان الحق إذا ثبت لواحد لم  
 ينتقل الى غيره ولم يتعد (٥) بل لو شرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالاصح والارشاد وثبتت  
 الاصلاحية والارشادية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان  
 العبرة بمن فيه هذا الوصف في الابداء لا في الانشاء والالم يستقر نظرا لاحد وتظهر ذلك اذا قلنا  
 لا تنعقد امامة المفضول مع وجود الفاضل فذلك في الابداء لا في الدوام ومقصود الواقف  
 تفويض النظر الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والالاءى الى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا  
 صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة ما يؤدي الى فساد الوقف فالاولى حل ما في كلام  
 الواقف على النكرة الموصوفة لاعلى الموصولة وحينئذ لا عموم فانها نكرة في الاثبات فلا تعم بل  
 لو فرض فيها عموم كان من عموم البدل لا من عموم الشمول حاوى السيوطى من الوقف (أقول)  
 ما ذكره علماءنا مخالف لهذا ففى البحر عن الاسعاف ولو صار المفضول من أولاده أفضل ممن كان  
 أفضلهم تنتقل الولاية اليه بشرطه اياها لا أفضلهم فيستطير في كل وقت الى أفضلهم كالوقف على  
 الاقرب فالاقرب من ولده فإنه يعطى الاقرب منهم واذا صار غيره اقرب منه يعطى الثانى ويحرم الاول  
 اه وفي السادس من التتارخانية ولو لولى القاضى أفضلهم ثم صار فى ولده من هو أفضل منه  
 فالولاية اليه اعتبارا بشرط الواقف اه ورأيت التصريح بذلك أيضا فى أوقاف الخصاف  
 وسنحقق المسئلة بما لا مزيد عليه (٦) (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلى نظرو وقفه للارشاد  
 فالارشاد من الموقوف عليهم وتولى الارشاد منهم نظر الوقف وثبتت ارشاديه بالوجه الشرعى ثم  
 فوض النظر وأسندته فى مرض موته لزوجته الاهل للنظر العدل الكافية بمصالح الوقف الرشيدة  
 وهى من جملة الموقوف عليهم المستحقة بالفعل لبعض ريعه وقررها قاضى القضاة فى وظيفة  
 النظر فادعى واحد من الموقوف عليهم أنه ارشاد منها وطلب النظر فى ذلك فهل يكون التفويض  
 الصادر من الارشاد المزبور فى مرض موته لزوجته المزبورة صحيحا ولا يخرج عنها وان أثبت  
 المزبور الارشادية أم لا (الجواب) حيث صدر التفويض فى مرض موت الناظر الارشاد المزبورة  
 لزوجته المرقومة الرشيدة يكون صحيحا اذ حكم ذلك الوصى المختار للواقف لانه شرط النظر  
 للارشاد وقد ثبت ارشادية المفوض المذكور فقد صار مشروطا للنظر من قبل الواقف وقائما  
 مقامه حيث فوض النظر للمذكورة فقد اختارها والمختار اذا اختار آخر فقد صار مختارا للواقف

- (١) مطلب شرط للارشاد  
 فالاشد فاستويا اشتراكا  
 (٢) مطلب استويا فى الفضل  
 فلا ستمهم  
 (٣) مطلب لو أتي الافضل فلم  
 يلبه  
 (٤) مطلب شرط النظر لمن  
 يصلح من الذرية فصلح واحد  
 لا يعزل لصلاحية الآخر  
 ولا يشاركه  
 (٥) مطلب اذا ثبتت الارشادية  
 لواحد ثم صار غيره أرشد  
 فلا تنتقل اليه عند الشافعية  
 (٦) مطلب فى الثابت  
 الارشادية اذ فوض واسند  
 فى مرضه لغيره ثم مات  
 فثبت آخر ارشادية هل  
 يقدم على المفوض اليه أم لا



مطلب لا يصح التقويض  
في الصحة

بعد موت المختار ولا يخرج النظر عنها وان أثبت الغير الارشدية الابحانة ظاهرة قال في البحر  
اذا مات المشرط له بعد الواقف فان القاضي نصب غيره بشرط في المحتجب أن لا يكون المتوفى  
أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي غيره اه وقال في الاشياء سئلت  
عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لما حكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم  
أولا فاجبت بأنه اذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التقويض وان في مرض  
موته لا ينتقل مادام الموصى له باقيا لقيامه بمقامه اه وفي حاشية البيهقي ليس للقاضي أن يعزل  
وصى الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس للقاضي ولاية التجز على العدل الرشيد  
وكذا من مقام مقامه فينفذ كما في الولو الجسة اه وفي البرازية المسماة بالوجيز وان مات القيم  
وقد أوصى الى أحد فوضي القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن للقيم أن يفوض الى  
غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي والوصي أن يوصي الى غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه  
في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التقويض على سبيل العموم اه وقال في الذخيرة  
البرهانية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيه بمنزلة  
وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولى اذا أراد أن يفوض الى غيره  
عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللوصي أن يوصي الى غيره اه وفي المنظومة المحببة

لو فوض الناظر للغير النظر \* يصح مطلقا اذا كان استقر  
تفويضه له بشرط الواقف \* وليس في ذلك من مخالف  
أو لم يكن شرط فان في صحته \* فوضه ذل وفي سلامته  
ما صح ذا وان يكن قد فوضا \* في مرض الموت صح ما قدمضي  
فالفعل في الصحة صاح اسنى \* لئلا يكتفى في هذه يستثنى اه

ومثله في صرة الفتاوى نقلا عن القنية والتقفة وقد أفتى بصحة التفويض في مثل هذه القضية  
وان أثبت الغير الارشدية كل من المرحومين الوالد والعم والجد المحقق عبد الرحمن العمادي  
وغيرهم من المنتسبين روح الله ارواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم (أقول) اذا كان  
الواقف شرط النظر للارشد ثم فوض الارشد لغير الارشد كان ذلك مخالفا لشرط الواقف الذي  
قالوا فيه انه كنص الشارع فكيف تصح مخالفته في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفله الصغير كما يقع  
كثيرا مع وجود الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة ولاية الصغير  
ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقول سوى ما في الاشياء تصرح بما ادعاه  
اذ ليس فيه ما تصرح به بأن الواقف شرط النظر للارشد ولا أن المفوض فوض لغير الارشد وأما  
ما في الاشياء ففيه دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه محشيه الجوى فقال بل يجب أن ينتقل  
للمحكم لانه لو فوض الاخر لاخر وهكذا يفتوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد  
لما قلنا ويؤيده أيضا ما في فتاوى الخافقي فيمن شرط النظر للارشد من ذرية ففرغ الارشد  
لزواج ابنته ومات فأجاب بأنه ينتقل لمن بعده عملا بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى  
الشيخ اسمعيل الحائلي اذا شرط الارشدية تفوض الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت  
خبرته بولي القاضي الارشد لان التقويض المخالف لشرط الواقف لا يصح اه ورأيت في  
مجموعه شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزي السائحي أن بخطه نقل أولا ما في  
الاشياء وقال انه درج عليه اقتناء الشام ثم رده بما قدمناه عن حاشية الجوى وعن الاسماعيلية



ثم قال ونقل سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره عن وقف هلال وجه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده لزيد فأوصى عبد الله لبكر ومات يكون النظر لزيد ولا يشاركه بكر قال يعني سيدي عبد الغني وهذا نص على رد جواب صاحب الاشياء فاجاب عنه بعضهم بأنه يحمل ما في هلال على سالة الصحة فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره بان مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن افتاء الشام بأنه محمول على ما اذا كان المفوض اليه أرشد لان المفوض الارشدي يفعل الاصلح وأما اذا فوضه لغير الارشدي فقد خالف شرط الواقف والاصلح اه (يقول الفقير) أما نص هلال فيجري على اطلاقه ولا ينخصه جواب صاحب الاشياء المقدوح فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الواقف على أنه تقدم أن الناظر اذا لم يراع شرط الواقف ينزل بعزل القاضي فكيف يهدر شرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف ان الارشدي مختار الوانف فاذا اختار غير الارشدي صار غير الارشدي مختاراً فيكون مختاراً ممنوعاً لانه تعليل عقلي مخالف لاطلاق المنقول عن هلال ولان الواقف اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشدي مختاراً له وأيضاً لو كان كل مختار الناظر مختاراً للواقف ما كان ينزل اذا لم يراع شرط الواقف والعجب من حمل نص هلال على حال الصحة وعدم الحمل في افتاء الشام على النظر الذي يملكه المفوض وهو كونه للارشاد اه كلام الشيخ ابراهيم الغزي أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقبول تحقيق قدأوضح اللبس وأزال كل تخمين وحدث وقد أيد ما تلتناه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تلحظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزي المذكور ما نصه في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشاد من ذريته ثم أقام ابنه المعلم ناظر في حياته وبعد موته بلا مشارك له ومات أقام ابنه الآخر يدعي أرشديته على الابن الناظر وأثبتها وطلب الحكم له بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالموذن والامام والمعلم وان كانوا أصلياً اه ولا تغفل عن قوله المشروط وان كان أصلياً وفي البحر التوليعة تخالف سائر الشروط بان لا التغيير فيها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث ان الواقف له التفويض لغير الارشاد بخلاف الناظر (١) (سئل) في ناظر وقف مرض فقوض وأسند نظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة بمقتضى التفويض والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذكورين والتصرف المذكور في المدة المذكورة غير صحيح (الجواب) نعم كما في الاشياء (٢) (سئل) فيما اذا نصب القاضي امرأة من مستحق الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها في ذلك زاعماً أنه أحق منها لكونه ذكراً وأرشد منها والحال أنها أمينة أهل للنظارة كافية بمصالح الوقف ولم يستترط الوانف النظر للارشاد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه (الجواب) نعم يمنع حيث الحال ما ذكر الایوجه شرعي ولا عبرة بزعمه المذكور والاثبوت لا تمنع الرشد (٣) (سئل) في ناظر وقف شرعي حصل له داء الفالج فاقعد في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه وبجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فاخرجه القاضي عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلين من مستحق الوقف اخراجا ونصب شرعيين فهل صح كل من الاخراج والنصب المذكورين (الجواب) نعم لان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة ويجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى

أي لان هلالاً قال فأوصى  
عبد الله لبكر ومات اه  
منه

- (١) مطلب فوض النظر في  
مرضه لابنه ثم عوفي لم يصح  
التفويض
- (٢) مطلب اذا لم يشترط  
للارشاد يمنع المعارض  
والاثبوت لا تمنع الرشد
- (٣) مطلب اذا حصل للناظر  
فالج صح للقاضي اخراجه  
ونصب غيره



القاضي المصلحة في عزله لتعطل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله (١) قال في النهر وينزع المتولى لو خائفاً أي يجب على الحاكم نزعها إذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزاً نظر الوقف اهـ ومثله في الدر المختار عن الفتح وفي البرازية فإن كان في نزع مصلحة يجب عليه إخراج دفعه للضرر عن الوقف وإن شرط أن لا ينزعه أحد فشرطه مخالف للشرع اهـ وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لأنه يخل بالمقصود وكذا تولية العاجز لأن المقصود لا يحصل به (٢) (سئل) في ناظر أمين على وقف أهلي طرأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصالحه يريد بعض المستحقين عزله بمجرد العمى فهل يصلح العمى ناظرًا ولا يعزل (الجواب) نعم كافي الأشباه (٣) (سئل) في ناظر وقف بعث مع جاني الوقف إلى بعض مستحقه استحقاقه في الوقف والجاني يدعي الإيصال والمستحق ينكر وصوله إليه من يد الجاني فهل يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بيمينه لأنه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى أنه لا يسقط حقه عن الناظر (الجواب) نعم لما في فتاوى الانقروى عن شرح الطحاوي للسبكي وكذا في الثلاثين من وكالة التارخانية (٤) ونص عبارتها وإذا دفع رجل إلى رجل مالا ليس دفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه إليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعي الدفع إلى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان والقول قول المأمور له أنه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليمين عليهما جميعاً وإنما يجب على أحدهما لأنه لا بد للأمر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب اليمين له على الذي كذبه ودين الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وإن نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وإن صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه إليه فان حلف برئ وإن نكل لزمه ما دفعه إليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة إلى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اهـ ومثله في وكالة الأشباه مع حاشية البيري ولسان الحكم ز الخانية وفتاوى ابن نجيم من الوكالة وفتاوى قارئ الهداية من الدعوى (٥) (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف فهل للعادي إقامة قيم عنه إلى أن يتقدم (الجواب) نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه من النفع للوقف والمسئلة في الخيرية عن الاسعاف (٦) وأجاب قارئ الهداية عما إذا لم يعين الناظر لأحد بأنه إذا مات عن غير وصي فالنظر للحاكم وإن مات عن وصي في تركته فالوصي مسكلم في وقته (٧) (سئل) في ناظر استدان لأجل ضرورة في الوقف مبلغاً من الدراهم بأذن القاضي ثم عزل عن الناظر ويرغم أنه استدان المبلغ مما يجتبه مقتضى أنه اشترى من الدار شيئاً يسيراً بمبلغ زائد عن أصل الدين وأن له الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال نفسه (الجواب) نعم والمسئلة في التارخانية والخيرية والبحر وغيرها وفي الحاوي الزاهدي قال أهل البصرة للقيم إن لم تدم المسجد العامري كن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وإن حاله بعض أهل المحلة وليس له التأخير إذا أمكنه العماره فله هدمه ولم يكن فيه غلة للعماره في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً يسيراً يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة اهـ (أقول) هذا مخالف لما في الأشباه حيث قال وهل يجوز للمتولى أن يشتري متاعاً أكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العماره ويكون الربح على الوقف (الجواب) نعم

(١) مطلب ينزع المتولى الخائن أو العاجز

(٢) مطلب يصلح العمى ناظرًا ولا يعزل

(٣) مطلب دفع الناظر مع الجاني استحقاق رجل

فانكر الرجل الوصول

فالقول للجاني في براءة نفسه

(٤) مطلب في تفصيل

مسئلة المأمور بدفع المال

إذا قال دفعته

(٥) مطلب غاب الناظر

فالقاضي نصب قيم عنه إلى

حضوره

(٦) مطلب إذا لم يعين ناظرًا

ومات عن وصي صار الوصي

ناظرًا

(٧) مطلب لا تلزم المربحة

الوقف بل يضمنها الناظر



كما حرره ابن وهبان اه وتبعه في هذا المختار. قال الرملي في حاشية البحر الا ان يقال لما يلزم الاجل في مسألة القرض بقي شراء اليسير بمن كثير فتجسس ضرراً على الوقف فلم تلزمه الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسألة شراء المتاع وبيعه للزوم الاجل في جملة الثمن اه وكتبت فيما علقته على الدر المختار عن البيري أن منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم عن تقدمه ثم ذكر ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يقتضيه اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكر ما مر أيضاً وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث مخالف للمنقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (١) (سئل) في ناظر وقف أهلى ثقة قبض أجرة دارى الوقف وصرف بعضها في عمارتها وترميمها الضرورىين اللازمين مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكاظمي عن الحائري القول قوله مع يمينه كما في الاسعاف وقيل كما في القضية ان كان معروفاً بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسمعيل بأنه يقبل قوله من غير يمين ويكتفى منه بالاجال ولا يجبر على التفسير شيئاً أه وفي الحاوي الزاهدي من كتاب أدب القاضي أن الوصى بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قبل يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به الخ (٢) (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٥٣ في صرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوظائف هل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولاً (الجواب) الذي صرحوا به أنه يقبل قوله فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا يمين لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به التمر تاشي رحمه الله تعالى وقال واختلفوا في تحليفه واعتمد شيخنا في الفوائد أنه لا يحلف اه (٣) قال العلامة الخير الرملي في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف الناصبي اذا أجزر الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فصاعت أو فرقته على الموقوف عليهم فانكروا فالقول قوله مع يمينه اه وفي حاشية الحاوي على الاشباه في باب القضاء والشهادات والظاهر من كلام صاحب القضية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعي عليه شيء معين وفيما ليس هناك منكر معين مع كلام فراجع ان شئت وفيها أيضاً من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الخير الرملي ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يكون الناظر معروفاً بالحيانة كما ذكرنا زماننا اه (٤) وأفتى المولى أبو السعود بأنه اذا كان مفسداً مبذراً لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناظراً اه لكن في حاشية الاشباه من كتاب الامانات (٥) قال بعض الفضلاء أنه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التامل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت يده أم لا لم أره صريحاً لكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكه وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصى لو ادعى بعدم موت اليتيم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلموه بأنه أسنده الى حالة منافية للضمان (٦) وقد صرحوا بأن

- (١) مطلب يقبل قول الناظر الثقة بيمينه وقيل بلا يمين  
(٢) مطلب في قبول قول الناظر في الدفع للمستحقين وأرباب الوظائف  
(٣) مطلب الفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان  
(٤) مطلب ان كان الناظر مفسداً مبذراً لا يقبل قوله بصرف مال الوقف بيمينه  
(٥) مطلب في قبول قول الناظر بعد العزل  
(٦) مطلب المتولى كالوكيل في مواضع



المتولى كالموكل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالأول وقال محمد الثاني ومما هو صريح في قبول قول الموكل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكاله وكالة عامة بأن يقوم بأمره ويتفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالب به الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد الخروج من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة اهـ هذا صريح في قبول قوله في دعوى الاتفاق ولو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج عنه كونه أميناً ينبغي أن يقبل قول الموكل بقبض الدين أنه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اهـ ما في الجوى ويستتبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالموكل في قبض الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لأنه بالقبض صار المال في يده وديعة فتصدق بهم له بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل لزمه المال وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه مادام ناظر ولم يذ كر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما يرى في الكتاب والله الموفق للصواب (١) وأما قبول قوله بعدم موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذا يقبل قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة خالفت الظاهر اهـ وأما في دفعه لأرباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود افندى العمادى مفتى السلطنة العلية عن سؤال رفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للخطيب أو الامام أو المؤذن هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه (٢) فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استاجر أجيرا لمصلحة المسجد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزى التمرناشى في فتاويه بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اهـ وقال المولى عطاء الله افندى في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا افندى عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى أجرة لا بد للمتولى من اثبات الاداء بالبينة والافهى صله وعطية يقبل في أدائها قول المتولى مع يمينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوير المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التمرناشى المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير أن علماء على الافتاء بخلافه اهـ قلت فالمد كورفي الاسعاف والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحى وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لاعلى المرتزة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابن التمرناشى المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العلائى في شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية أخى زاده من العارية بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانياً من مال الوقف اهـ فليحفظ قال العلامة الخير الرملى في حاشيته على البحر والجواب عما تسد به العمادى أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة

(١) مطلب في قبول قوله  
فعدم موت المستحقين  
(٢) مطلب لا يقبل قوله  
في الدفع لأرباب الوظائف



والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براحتة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلائنة لتعديده فافهم اه (قلت) تفصيل المولى آتى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلا في عمارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهي مثلها وقول العلماء فمحول على الموقوف عليهم من الاولاد لا ارباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالأجرة لا محالة وهو كانه أجير فاذا اكتفينا بين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما تظار هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامور اعتمدى (١) (سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفى من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من أهل الوقف فادعى رجل آخر من مستحقى الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور ويطالب الناظر بما خصه من ذلك في السنين الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على المتناولين لذلك لا على الناظر (الجواب) نعم اذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبته به مع عدم الضمان وقد أفتى بذلك الخير الرملى في الوقف والعلامة الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل نقلا عن نقد المسائل من أنه اذا دفع للجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذا من مسألة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع الدائن عليه والاعلى القابضين الخ اذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء (أقول) تأمل فيما أجاب به وعن دفع المناقاة فإنه لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ يحيى ابن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية فرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب ان دفع للجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذا من مسألة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع الدائن عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في القنية لوقضى بدخول اولاد البنات بعدمضى سنين فإنه يظهر حكمه في المستقبل لا في الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لا بدخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سؤال آخر نحو ما مر ثم ذكر الجواب بمأنه الذى وقفت عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسألة انه اذا برهن على القرابة يرجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظيره وهو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي للمعروم الرجوع على الناظر لتعديده أو على المستحق لاخذه ما لا يستحقه والناظر هنا لم يتعد فتعينت الجهة الاخرى ومما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصى اذا وفى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع عليه وانما يشارك والله أعلم وبمثل ذلك أفتى الخير الرملى أيضا وهذه المسئلة تقع كثيرا فلتحفظ فانها مهمة (٢) وأفتى المهمندارى في أخ دفع لاخته نصف الوقف ظانا أنه بينهما أنصافا فظهر أنه أثلاث بأن له الرجوع عليها بما قبضته (٣) (سئل) فيما اذا احتاسب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من غلة

(١) مطلب فيما اذا أثبت رجل أنه من المستحقين هل يرجع على الناظر أو على المستحقين

(٢) مطلب دفع لاخته النصف فظهر أن لها ثلث الوقف يرجع

(٣) مطلب ليس للمستحقين نقض المحاسبة مع الناظر بلا وجه شرعى



الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصدق بعد ثبوته شرعا وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الشيخ اسمعيل أيضا (١) (سئل) فيما إذا كان زيد متوليا على وقف برؤوف في كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بعرفة القاضي بموجب دفتر محض بامضائه والآن أخذ شخص التولية عن زيد ويكلف زيد أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية ثانيا فهل يعمل بدفاتر المحاسبة الماضية المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر المحاسبة الماضية بالمضاء للقضاة ولا يكلف إلى المحاسبة ثانيا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه محمد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير حامد بن علي ابن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذا وجد بخطوطهم رحمهم الله تعالى (٢) (سئل) فيما إذا وكلت هند الناظرة على وقف معلوم زيد في تعاطي مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها في لوازم الوقف ومهمات اللازمة مصرف المثل في مدة تحمله فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره (أقول) وسيأتي تمام الكلام عليها وأخر هذا الباب (٣) (سئل) فيما إذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشباه وأما البناء في أرض الوقف فإن كان الباني المتولي عليه فإن كان بمال الوقف فهو وقف وإن كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له اه (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر مانصه سئل خاتمة المحققين الخير الرملي عن رجل بنى في أرض الوقف بغير مسوغ شرعي فما حكمه أجاب أن كان الباني هو المتولي فإن كان من مال الوقف فهو وقف وإن كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر فإن أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لمافيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لمافيه من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وأفتى كثيرون بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وإن كان الباني غير المتولي فإن بنى للوقف فهو وقف وإن لنفسه أو أطلق رفعه إن لم يضر بأرض الوقف فإن أضر فالحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الأحكام مستوفاة في هذه المسئلة اه (٤) (سئل) فيما إذا غرس ناظر وقف أهلي في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به جدي العلامة عبد الرحمن العمادي كما رأيته بخطه (أقول) فيه ما علمته مما تقدم أنفع عن الخير الرملي من أنه يكون متعديا وفي جامع النصولين ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف اه قال في البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه زرع ينبغي أن يكون

- (١) مطلب يعمل بدفاتر المحاسبة الماضية من القضاة  
(٢) مطلب يقبل قول وكيل الناظر بيمينه حيث لا يكذب الظاهر  
(٣) مطلب فيما إذا بنى الناظر لنفسه في أرض الوقف  
(٤) مطلب فيما إذا غرس الناظر لنفسه في أرض الوقف





خيانة يستحق بها العزل إلى الآن يحمل على ما اذلت من قبل دفع الأجرة للمستحقين تأمل  
(١) (سئل) فيما إذا كان زيد مقرراً في إمامة جامع معين بموجب نداء سلطانية مباشرة أو يتناول  
معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والآن أبرز زعمو وزارة مقدمة التاريخ متضمنة  
لتوجيه الإمامة له ورفع زيد عنها من أكثر من سنة وقام يطالب زيد بمعلوم الوظيفة قبل ذلك  
وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمرو من ذلك ولا يستحق المعلوم من التاريخ المزبور (الجواب) نعم  
قال في الأشباه من قاعدة المشقة تجلب التيسير وقضاعزل الوكيل على علمه دفع العرج عنه  
وكذا القاضي وصاحب وظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسمعيل (٢) ما يأخذ الناظر هو بطريق  
الأجرة ولا أجرة بدون العمل بجرع عن الخيانة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات  
المشروط عليه فيها العمل لا يأثم عند الله تعالى غاية أنه لا يستحق المعلوم اه بجرع (٣) وفيه  
أيضا لا يستحق الامن بأمر العمل اه وفي الأشباه وقد اختلف كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا  
معاليم الوظائف من غير مباشرة اه (سئل) في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة  
تقرير يسهده وهو عدل أمين كاف بمصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه  
في النظر بدون وجه شرعي زاعماً أنه قرر في وظيفة النظر بمقتضى أن الواقف شرط لوقفه ناظراً  
ومتولياً من الذرية مستنداً في ذلك لكتاب وقف يسهده منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة  
تقرير الناظر المذكور أنه مقر في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان  
الناظر قد جمع بين الوظيفتين والحال أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفتي تولية ونظر منفردا  
كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من زمن الواقف إلى الآن (٤) بل التصرف في وظيفة  
النظر وحدها وليس هناك وظيفة تولية ولا تصرف بها أحد أصلاً من القديم إلى الآن فكيف  
الحكم (الجواب) حيث كان التصرف المذكور المدد المتطاولة على المنوال المزبور يمنع  
المعارض في ذلك سيما وقد بنى أمره على شغور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود (٥) ولا يجوز  
عزل صاحب وظيفة ما بغير حجة والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به  
فروعهم خيرية (٦) (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفا وجعل له متولياً وناظراً أي مشرفاً عليه فهل  
يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين (الجواب) لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون  
متولياً وناظراً لأنه يلزم على ما ذكره الناطق انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأى  
اثنين ونظرهما تصرفاً ولم يرض بواحد كذا في الخيرية وغيرها (سئل) في وقف له ناظر ومتول  
بموجب شرط واقفه في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوباً من  
قبل المتولى ولا وكيلاً عنه ولا مأذوناً من طرفه ويريد المتولى التصرف في الوقف وحده بدون علم  
الناظر ولا رأيه ولا اطلاعه فهل ليس له ذلك ٧ و ٨ (الجواب) في الفتاوى الخيرية القيم والمتولى  
والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد بذلك فروعهم المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من  
كان من أهل الفقه وعرف أصلاً أحدهم وشمله اسم الفقهاء اه (٩) وفي الأشباه عن الخيانة  
ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لأحدهما الانفراد اه وفيها من الوكالة الشيء المفوض لاثنتين  
لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين اه وشعوه في التنوير فإن الواقف اعتمد على  
رأى اثنين وعملهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفتى بذلك كثير من العلماء وان قلنا أنه أي الناظر  
بمعنى المشرف ففي أدب الاوصياء لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه  
(١٠) وفي الخيرية من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستق من الوصية وأن مسائله تنزع منها

- (١) مطلب لا يعزل صاحب الوظيفة الا بعد علمه بالعزل
- (٢) مطلب ما يأخذه الناظر هو بطريق الأجرة
- (٣) مطلب لا يستحق المعلوم الامن بأمر العمل
- (٤) مطلب اذا كان التصرف من القديم بوظيفة التطرف قطليس لا آخر أن يصير متولياً أيضاً
- (٥) مطلب لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بلا حجة
- (٦) مطلب اذا شرط في وقفه متولياً وناظراً فلا يجمع واحد بينهما
- (٧) مطلب لا يجوز تصرف المتولى بدون علم الناظر
- (٨) مطلب القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد
- (٩) مطلب ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لأحدهما الانفراد
- (١٠) مطلب الوقف يستق من الوصية ومسائله تنزع منها



وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى إمالة نظر إليه اه وفيها وقد صرح جواباً بأنه لا يجوز  
تصرف الوصى إلا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى  
المشرف وهما ما أوكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد  
بالتصرف بدون علم الناظر وإطلاعه على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما إذا كان الناظر منصوباً من  
قبل المتولى فيكون وكيلاً عنه أو ماذوناً من قبله وفعل الوكيل والمأذون ينفذ على الموكل والآذن  
والله سبحانه الموفق (أقول) لا يخالف هذا ما نقله المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشلبي من الوقف  
من القسم الثاني (١) ونصه نعم لو زيد المذكور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف  
المذكور إذا لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفتين أذلاً معارض في القيام  
بالوظيفتين المذكورتين بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد ضبطاً فان الغالب أن مباشر الوقف  
انما يعتمد فيما يضبطه على ادلاء الجباية والله أعلم اه لان هاتين وظيفتين متباينتين بخلاف  
النظر والتولية فانهما بمعنى واحد كما علمته فاذا شرط الواقف ناظرًا ومتوليًا فكأنه شرط وظيفة  
النظر لا اذفة للتولية لشخصين فلا يجوز أن يفرد بها واحد لخالفه شرط الواقف لان مقصوده  
اجتماع رأى شخصين في تعاطي اموال الوقف وليس رأى الواحد كراهى الاثنان فليس مقصوده  
تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد  
الوظيفتين سواء اجتمعتا في شخص واحد أو في شخصين كما لو شرط وظيفة امارة وأذن فقام بهما  
واحد لحصول مقصود الواقف وقد نقل في البحر أن للمتولى أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد  
بأجر المثل اه وسأني قريباً ما يؤيده أيضاً (٢) (سئل) في نظار وقف بر يعارضون متوليه في  
التصرف في اموال الوقف الا باذنهم ولم يعلم أن نظارتهم بشرط الواقف فهل ليس لهم ذلك الآن  
ثبت نظارتهم بشرط الواقف (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ الامام عجل (٣) (سئل) فيما اذا  
سكنت هند في دار موقوفة للاستغلال عدة سنين بالتغلب بلا اجارة ثم طالبها الناظر بالاجرة  
فامتنعت بلا وجه شرعى فادعى عليه بذلك لدى حاكم شرعى وألزمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك  
مبلغاً دفعه من مال الوقف لابلده من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك (الجواب)  
نعم كما في الخيرية (٤) (سئل) في متولى وقف أهلى عمر في الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها  
من مال الوقف. صرف المثل فلم يصدق المستحقون وشكوا عليه للحاكم والتمسوا الكشف  
والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعمير والترميم والمحاسبة على  
ايراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كما التمسوا فاذا العمارة المذكورة ثابتة في محالها كما قرره  
المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعى وكتب بذلك حجة برعية ودقيرمضى بامضاء القاضى وغرم  
الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) (٥) صرح  
علماء نازحهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف بآمانة لا يدعدوان حيث اخذ منه المبلغ  
المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفع الاخذ عن اخذه فللناظر احتسابه على الوقف ٦ وفي البحر  
وكبير من الكتب للقيم صرف شئ من مال الوقف الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص  
الوقف من أيدي ذوى الشوكة خيرية من الوقف ومشله في القضية من باب تصرفات القيم وفيها  
أيضاً وقد صرح علماء نازحهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف بآمانة لا يدعدوان قال في الذخيرة وان  
باع الارض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده آمانة (٧) وأخذ  
القاضى وأعوانه المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علماء المتأخرين عن قضاة زمانهم

- (١) مطلب يجوز الجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة
- (٢) مطلب ليس للناظر معارضة المتولى الا اذا ثبت نظارته بشرط الواقف
- (٣) مطلب للناظر احتساب ما غرم من مال الوقف على الوقف
- (٤) مطلب فيما اذا شك المستحقون على الناظر للمحاسبة والعمارة فغرم من مال الوقف
- (٥) مطلب يد الناظر عن الوقف بآمانة لا عدوان
- (٦) مطلب للناظر صرف شئ من مال الوقف لكتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاصه
- (٧) مطلب أخذ القاضى وأعوانه كأخذ اللصوص الخ



تسموا باسم القضاة وهما باسم اللصوص أحق فلا يضمن حيث لم يكن دفعه والله أعلم يجوز الأخذ على نفس الكتابة ولا يجوز الأخذ على نفس المحاسبة لأن الحساب واجب عليه بحر من تصرفات الناظر (سئل) (١) في ناظر وقف أهلي منع دعوى زيد وعمر واختصاصهما بكامل ريع الوقف لانفرادهما في الدرجة العليا وأثبت أنه بين جميع ذرية الواقف المتناولين لذلك بموجب حجة وصرف بسبب ذلك مائتي قرش وثلاثة قروش ونصف واقتطع منها مائة من مال الوقف ويريد اقتطاع بقية ما يدعى صرفه وأثبت بالينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع (الجواب) الغلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفة ملك لأربابها موروثة لهم والدعوى التي صرف لأجلها متعلقة بالغلة وليست لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريكه في الغلة التي هي ملك له ولهم (٢) وإذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع إلا بمسوغ شرعي قال في جواهر الفتوى ابن ونبوت ورنادار أفادني مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع أه فلا رجوع له عليهم إلا أن يقولوا له شيئاً يوجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لأنه ليس لدفع غائلة عن الوقف ولا جلب منفعة فانه يبقى على حاله سواء ثبت أنه للمدعي أو للمنع عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف (٣) على أنه ان كان صرفه من ماله لا امر متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع إلا باذن القاضي كما صرح بذلك في البحر وغيره وهذه الدعوى ليست لدفع صائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أنها لفلان وفلان ولا دخل للوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع بمصارفه بسبب ذلك لا في مال الوقف ولا على المستحقين إلا بوجه شرعي والله أعلم (٤) (سئل) فيما إذا كان لوقف أهلي ثلاثة نظار تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم بدل عن بعض عقارات الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحقو الوقف على النظار بأن لهم حصصة في المبلغ وطالبوهم بتقسيمه عليهم فترافعوا مع النظار بخصوصها لدى حاكم شرعي فنعهم الحاكم وكتب به حجة شرعية وغرم النظار من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك (الجواب) نعم كما مر (٥) (سئل) في جامع له متول وإمام وخطيب مات بعضهم وعجز البعض وظهر خيانة من البعض فقرر القضاة الوظائف متعاقبة على رجل أهل ومحل ومستحق لها بشهادة أهل الجامع وعرض الأمر إلى السلطان نصره الرحمن فقرر الوظائف على الرجل المرقوم بأوامر سلطانية فهل يكون التصريح المذكور صحيحاً (الجواب) نعم (أقول) وصر قبل نحو ورقة نقل المسئلة (٦) (سئل) في ناظر وقف أهلي مقرر في وظيفة النظر بموجب صلح من قبل قاض شرعي لم يجعل له شيئاً في مقابلة عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئاً وعمل في الوقف فهل يستحق أجره المثل إذا عمل في مقابلة عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر وأما بيان ماله فإن كان من الواقف فله المشروط ولو كان أكثر من أجره المسل وان كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختلفوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي فنقل في الغنية أولاً أن القاضي لو نصب قياماً لم يعين له أجره فسعى فيه سنة فلا شيء له وثانياً أن القيم يستحق أجره مثل سعيه سواء شرطه القاضي أو أهل المحلة أجر أو لا لأنه لا يقبل القوامه ظاهراً إلا بالجر والمعهود كالمشروط اهـ ووفق الخير الرملة في حواشيه بحمل القول الأول على ما ذكره في كس معهودا (٧) (سئل) في الناظر إذا حال المستحقين على الخواص والبيوت وهم يأخذون الأجرة من السكان فهل يستحق معلوم ذلك

(١) مطلب في عدم رجوع الناظر بمصارفه لمنع مدعي غلة الوقف

(٢) مطلب إذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع إلا بمسوغ شرعي

(٣) مطلب ما صرفه من ماله لا امر متعلق بعين الوقف ليس له الرجوع به إلا إذا صرفه باذن القاضي

(٤) مطلب له احتساب ما غرمه لدفع الدعوى على مال الاستبدال

(٥) مطلب يصح تقرير رجل واحد متولياً وأما ما وخطيباً

(٦) مطلب نصبه القاضي ناظر ولم يجعل له شيئاً فله أجر مثل عمله

(٧) مطلب إذا حال الناظر المستحقين لا يستحق معلوماً لذلك



أولاً (الجواب) لا يستحق معلوماً لذلك والحالة هذه والمسئلة في الاشباه من الامانات ومثله في البحر وغيره (١) (سئل) في الناظر اذا اراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظير عمله وهو قدر أجر مثله ويعارضه بقية المستحقين زاعمين أن له عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئاً له أخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) في ناظر وقف أهلي جعل له القاضي عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف اذا كان ذلك قدر أجر مثله كما في الخلاصة والبرازية (٢) والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر معلوم ويؤيده أن صاحب الولوالجية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف قال قدر أجر مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضي جعل له عشر أي التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الاغراض الفاسدة الخ يرى زاده على الاشباه من القضاء (أقول) (٣) وكتبت في حاشيتي على البحر عن حاشية الخير الرمل عليه بعد كلام مانصه فكرر أن الواقف ان عين له شيئاً فهو له كثيراً كان أو قليلاً على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضي أجر مثله جاز وان عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وبمثله صرح في الاشباه في كتاب الدعوى وان نصبه القاضي ولم يعين له شيئاً يتظر ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجره المثل لان المعهود كالمشروط والا فلا شيء له فاعتنم هذا التحرير فانه يجب اليه المصبر لانه المفهوم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اهـ (سئل) فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا تعاطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك (الجواب) نعم (٤) ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشباه من الامانات وفيه العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل اهـ (٥) (سئل) في ناظر الوقف الاهلي اذا مات مجهلاً غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم كما في التنوير وشرحه (أقول) هكذا اطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول ان قاضي خان قيد ذلك بمتولي المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة الميرى أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وتركت وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم يكن هو القيم الا أن الاخوين آجرا جميعاً فكذلك وان آجر الحاضر كانت الغلة كلها له في الحكم ولا يطيب اهـ كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشباه من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اهـ وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شيء في يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حرره شيخ مشايخنا ملا علي التريكاني رحمه الله تعالى الثاني أن الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكر بحثاً أنه يضمن اذا طالب به المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما اذا لم يطالب فان محموداً وعرفاً بالامانة لا يضمن والا ضمن وأقره في البحر على نقيضه

- (١) مطلب للناظر أخذ العشر اذا عمل
- (٢) مطلب الصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله
- (٣) مطلب تحرير مفيد فيما يستحقه الناظر على عمله وما لا يستحقه
- (٤) مطلب وكيل الناظر لا أجر له الا بالشرط
- (٥) مطلب في حكم الناظر اذا مات مجهلاً غلة الوقف



ضمائه بالطلب أي فلا يضمن بدونه أما به فيضمن وهو ظاهر وفيه أفق الشيخ اسمعيل الخائف لأنه صار متعديا بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في ذواهر الجواهر أنه يضمن وإن لم يطالبه المستحق لأنه لما مات مجهلا فقد ظلم وقبده بجناحا إذا لم يمت فجأة أما إذا مات على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات بمرض ونحوه وأقره العلائي في الدر المختار وكتب فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فجأة انما يظهر لو مات عقب قبضه الغلة تأمل والحاصل أن المتولى إذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بأن لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها لا يضمنها في تركته مطلقا كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمائه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمائه لو كانت الغلة لمسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها هل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تقييد قاضيان أو إذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كما يحسنه الطرسوسي أو إذا كان موته بعد مرض لا فجأة كما يحسنه في الزواهر فلي تأمل وهذا كله في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يأتي قريبا (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بخصته وهو تحت يد امرأة منهن ناظرة عليه فماتت عن تركته مجهلة له ولم يوجد في تركتها هل تضمنه في تركتها (الجواب) نعم الناظر لو مات مجهلا لمال البديل ضمنه كما في الاشياء أي لثمن الأرض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علائي على التنوير من الابداع (سئل) في دير له اوقاف تحت يد رايه الناظر الشرعي فهل الناظر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده وللناظر بعده بينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل إذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعلومة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد مقسرا في وظائف عمل مشتملة على امامة وولاية وغيرهما من وظائف العمل بماله من المعلوم المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وباشر ذلك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من المعلوم بحسب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كما في الاشياء وأنفع الوسائل (سئل) فيما إذا وقف زيد عقاراته على ذريته فزعم رجل منهم أنه مقرر في وظيفة عمل في الوقف المزبور مستند في ذلك أن ذلك كرهما في براءة بيده ويطلب متولى الوقف بمعلومهما عن مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة أصلا والمتولى ينكر وجود الوظيفة في الوقف فهل على تقدير ثبوتها لا يستحق معلومهما في المدة المذكورة (الجواب) نعم في البحر لا يستحق الامن بانشر العمل وفي الاشياء وقد اعتر كبر من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومرتمامه وفي فتاوى الشافعي القول قول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لا يهملهم ولهم أخذ من ريع الوقف إذا ثبتت الوظيفة في شرط الواقف وإذا أنكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لأنه أميز فكذا ورثته والله أعلم اه (فائدة) \* أفق علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي السلطنة السليمانية بأن أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانهم من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية الاشياء قبل قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطي في رسالة النقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضور بأنه أفق جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزملكاني وابن عدلان وابن المرجل

مطلب مات الناظر مجهلا  
للدراهم الموقوفة ضمنها

مطلب هلك ناظر الدير  
وعين غلة الوقف تحت يده  
تقبل بينة الناظر بعده على  
ذلك

مطلب اذا عزل يستحق  
من المعلوم بقدر ما عمل

مطلب اذا لم يباشر وظيفة  
العمل لا يستحق المعلوم  
مطلب القول للورثة في  
عدم وصول المعلوم لا يهملهم  
وكذا في ان المورث باشر  
الوظيفة

مطلب أوقاف الملوك  
والامراء لا يراعى شرطها  
لانها من بيت المال



وابن جماعة والاوزاعي والزركشي والبلقيني والاسنوي وغيرهم بأن هذه ارسادات لا أوقف  
 حقيقة فالعلماء المتزلين أن يا كوا منها وان لم يباشروا وظائفهم اه وفي شرح الوهبانية ما يأخذه  
 الفقهاء من المدارس لأجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى يأخذها بل اعانة لهم على  
 حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب اشتغال او تعليق جاز أخذهم الجامكية  
 معين المفتي من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علمائنا أن من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة  
 والعلماء وطلبهم والمقتين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعوا ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وذكرفي  
 مال الفتاوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو ألفي درهم ان أخذها في  
 الدنيا والا يأخذ في الآخرة من رسالة السيد أحمد الجوى فيمارتب وأرصد بأوامر الوزراء  
 المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا عن مبسوط نخر الاسلام بنص وادامات  
 من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتزاز الاسلام كاجراء الامامة والتأذين وغير ذلك مما  
 فيه صلاح الاسلام والمسلمين وللميت أبناء اعون ويقومون حق الشرع واعزاز الاسلام كما  
 يراعى ويقيم الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لاغيرهم لحصول مقصود الشرع  
 وانجبار كسر قلوبهم والامام مربى خلف الموتى باذن الشرع والشرع أمر ببقاء ما كان  
 على ما كان لابناء الميت لاغيرهم اه قلت هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر  
 والروم المعمورة من غير تكريم من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغارا على وظائف آبائهم مطلقا  
 من امامة وخطابة وغير ذلك وامضاء ولى التقرير الفراع لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا  
 مرضيا مقبولا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد  
 أفتى بجواز ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين يعول على افتائهم والله أعلم بيري زاده على  
 الاشياء من كتاب القرائن (سئل) فيما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل  
 يولى أحد من الاجانب مع وجود الذرية (الجواب) مادام أحد يصلح للتولية من اقارب الواقف  
 لا يجعل المتولى من الاجانب كما في التنوير من الوقف (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا من  
 قبل القاضى في وظيفة قراءة ما تيسر من القرآن العظيم وهو مباشر لها ومتصرف في معالومها  
 فأنهى عمره للقاضى أنها شاغرة عن مباشر فقررها عليه بناء على انها المخالف فهل لا عبرة للانهاء  
 المخالف (الجواب) نعم كما في الخيرية وفي الاشياء ليس للامام أن يخرج شيئا من يدا أحد الا بحق  
 ثابت معروف اه وفي الخيرية في رجل عزل عن وظيفة بجنحة وولى رجل غيره شهد أهل  
 المحلة بعد الله وعفته ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جنحة هل ينعزل  
 أولا وللقاضى ابقاؤه على التولية أجاب قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب  
 وظيفة ما بغير جنحة وللقاضى ابقاؤه على وظيفته اه وفيها في رجل مات فقر القاضى  
 في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان أمر الميت فقرره في وظائفه بناء على شغورها  
 بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة لتقرير القاضى أم لتقرير السلطان مع أنه انما  
 قرر بناء على ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضى أجاب العبرة لتقرير القاضى لا لتقرير السلطان  
 بناء على ما انتهى اليه كسئلة الوكيل اذا أنجز ما وكل فسه ثم فعله الموكل خصوصا لم يوجد من  
 السلطان تنصيص على عزل المقرر قال الصادر منه مبنى على أمر تبين خلافه فلا يصح اه ولا  
 يجوز للقاضى عزل الناظر المشروط بلاخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا كذا في الاشياء  
 لكن قال بيري زاده ينبغي أن يقيد بما اذا لم يكن فيه فائدة للوقف أما اذا كان عزله خيرا

مطلب من له حق في ديوان  
 الخراج كالمقاتلة والعلماء  
 يفرض لاولادهم تبعوا الخ

مطلب تعطى وظيفة  
 الميت لابنه

مطلب مادام أحد يصلح  
 للتولية من اقارب الواقف  
 لا يجعل من الاجانب  
 مطلب لا عبرة للانهاء  
 المخالف

مطلب لا يجوز عزل  
 الناظر ولا صاحب وظيفة  
 ما بغير جنحة

مطلب قرر القاضى  
 في وظائف ثم انتهى رجل  
 الى السلطان انها شاغرة  
 فقرره فالعبرة لتقرير  
 القاضى كسئلة الوكيل

مطلب اذا كان في عزل  
 الناظر المشروط خيرا للوقف  
 يعزل



الوقف عزله كما في جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز الخطأ النظر لغير المشروط له إذا قبله بلا  
أجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك إلا بأجر لم يشترط في الوقف حيث كان فيه نفع الوقف  
ويؤيده قول المؤلف يعني صاحب الاشياء فيما يأتي ويتعين الافتاء في الوقف بما هو الاتفع  
والاصلح للوقف كما في الحاوي القدسي ورأيت في الذخيرة مانعة ويختار في الوقف ما هو الاتفع  
والاصلح للوقف اه ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحاوي الحصري ناقل عن وقف  
الانصاري فان لم يمكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته الا برزق ويفعل واحد ضيرهم  
بغير رزق قال ذلك الى القاضي يتطرق في ذلك ما هو الاصلح والاحسن اه (سئل) فيما اذا  
ادعى ناظر وقف على رجل بأن تقريره في قراءة ما تبسر يحدث أحدثه الناظر الذي قبله وأنه غير  
شرعي لعدم مشروطة التوجيه له فهل اذا ثبت الاحداث وعدم مشروطة التوجيه له يعمل  
بتقريره أولا (الجواب) اذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره لان القاضي ليس له الاحداث  
بدون مسوغ شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والولو الجية وغيرهما بان القاضي اذا  
قرر قرأ اشبال المسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للقرأش تناول المعلوم اه وحيث  
لم يكن مشروطا للمتولى توجيهه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير الوظائف للقاضي  
لا للمتولى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز  
بخلاف ما اذا شرط الواقف كما صرح به في البحر أخذ بما في الفتاوى الصغرى (أقول) ذكر في  
البحر أن تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح  
المصلحة ظاهرة ثم نقل ما مر عن الذخيرة ثم قال فان قلت في تقرير القرأش مصلحة قلت يمكن  
خدمة المسجد بدون تقريره بان يستأجر المتولى فراشاله والممنوع تقريره في وظيفة تكون حقا  
له ولذا صرح قاضيخان بان للمتولى أن يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستفيد منه عدم  
صحته تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة  
المرتبات بالاوقاف بالاولى اه كلام البحر قد بدبر ثم هذا كله في غير اوقاف المولود والامراء  
لانه لا يراعى شروطها كما مر قريبا عن المولى أبي السعود (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفا على  
جهة بر وجعل فيه وظائف وشرط توجيهها وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية  
ففرغ زيد عن وظيفته لعسر وبموجب تقرير قاض وبراءة عسكرية فوجهها متولى الوقف  
المشروط له ذلك لبكر وعرض بذلك للدولة العلية فوجهها السلطان عز نصره لبكر المزبور وصدر  
أمر شريف بعدم العمل بالتقرير المذكور والبراءة العسكرية المرقومة فقام عمرو يعارض بكرا  
في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والامر الشريف  
السلطاني (الجواب) نعم (أقول) ومثله في الخبرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه  
على أن تقرير الوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فأجاب ولاية القاضي في تقرير الوظائف  
متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اه  
(سئل) فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف أجدا ففرغ عن النظر في مرض موته لعمره  
المستحق في الوقف الاهل لذلك لدى قاض قرر في ذلك قام بعض المستحقين الا أن يعارض عمرا  
في ذلك أنه قرر في الوظيفة عن محلول زيد بعد وفاته فهل يقدم التفويض ويمنع المعارض  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارات له بعضها في بلدته  
المزبورة وبعضها في دمشق وشرط التولية على الجميع لذريته فتولوا كذلك واحدا بعد واحد

مطلب يتعين الافتاء بما  
هو الاتفع للوقف

مطلب ليس للناظر  
احداث وظيفة بلا شرط  
الواقف

مطلب تصرف القاضي  
في الاوقاف مقيد بالمصلحة

مطلب للمتولى أن  
يستأجر خادما للمسجد

مطلب يعمل بتوجيه  
المتولى المشروط له ذلك دون  
توجيه القاضي

مطلب ولاية القاضي في  
تقرير الوظائف متأخرة  
عن الناظر المشروط له  
التقرير من الواقف

مطلب يقدم تفويض  
الناظر في مرض موته على  
تقرير القاضي

مطلب للمتولى الغائب  
أن يقسم رجلا مقامه



ومن عادتهم أنهم يقيمون مقامهم رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة بحدتهم بعد  
أن ينهوا ويعرضوا أمرهم لحضرة السلطان عز نصره ويلتمسوا منه نصب الرجل فيما ذكر  
فيه نصبه بموجب برائه شريفة فتولى وقف دمشق رجل بموجب برائه سلطانية بعرض متولى  
الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرره قاضي القضاة بدمشق على ما ذكر لثلا  
تتعطل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك  
(الجواب) نعم لأن الناظر التصرف في الوقف بما فيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولى  
المشروط له النظر للسلطان دام ملكه أن يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق  
فأقامه السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة عن المشروط له  
بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا تصحيا للكلام وصوناه عن الإلغاء فيكون  
عرض المتولى المشروط له ذلك كآته قال وكلت في أقامته عن ذلك وقد مثل صدر الشريعة  
في التوضيح للاقتضاء بنحو اعتق عبدك عن ياف فصار كآته قال بع عبدك مني ياف وكن وكيل  
في الاعتاق فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرر القاضى في ذلك لكون الناظر غائبا  
صونا للوقف عن الضياع قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضى مقامه رجلا إلى  
أن يقدم فاذا قدم رد إليه اه والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل  
يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشره فهل للقاضى إقامة قيم على الوقف بغيبة  
ناظره إلى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه (الجواب) نعم  
والمسئلة في الخيرية من الوقف نقلا عن الاسعاف (سئل) فيما إذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ  
على الوقف وأقر له به هل يكون إقراره صحيحا أولا (الجواب) إقراره على الوقف غير صحيح قال  
في دعوى البرازية لا ينفذ إقرار المتولى على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية إقرار  
المتولى على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوقى من الاجارة والتصادق  
غير صحيح لانه إقرار منه على الوقف وإقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي الفتاوى الخيرية  
من الوقف نكول الناظر وإقراره على الوقف لا يصح اه (سئل) فيما إذا أقر الناظر أنه موصل  
من زيد بآجرة دار الوقف الجارية في توأجره فيما مضى إلى سنة كذا فهل يؤخذ بإقراره  
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أقر ناظر وقف أهلى منحصر ريعه فيه وفي جماعة من ذرية  
الواقف بان هذا الاجنبية تستحق من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وأنهم من أهل الوقف  
وهم يشكرون ذلك فهل إقرار الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقتطاع شئ عليهم من  
استحقاقهم من ريع الوقف بدون وجه شرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى متولى وقف  
بر على زيد متولى وقف بر آخر وقفه عمر وبأن وقف عمر وجارى وقف البر المزبور فأقر زيد بدعوى  
المدعى فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أقر ناظر وقف أهلى بان مستأجر حانوت  
الوقف يستحق على الحانوت المزبورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعمیرها ولم يثبت ذلك  
بالوجه الشرعى فهل يكون إقراره على الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية  
(سئل) فيما إذا أقر المشروط له النظر في الوقف أن فلا نا يستحقه دونه وصدقه فلان فهل يكون  
الإقرار صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كتاب الإقرار أقر المشروط له الريع أنه يستحقه  
فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا اه وذكره في الاشباه في  
مواضع (أقول) ومرة الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثانى (سئل) فيما إذا وقف زيد

مطلب في دلالة الاقتضاء  
مطلب يقيم القاضى رجلا  
مقام الناظر الغائب الى  
حضوره

مطلب اذا غاب الناظر  
فالقاضى اقامة قيم عنه  
مطلب اقرار الناظر على  
الوقف ونكوله لا يصح  
مطلب أقر الناظر أنه موصل  
بالآجرة يؤخذ بإقراره

مطلب اقرار الناظر بان  
هذه الاجنبية تستحق كذا  
وكديه المستحقون لا يسرى  
عليهم

مطلب اقرار الناظر بان  
الوقف جارى وقف آخر باطل  
مطلب اقرار الناظر بان  
المستأجر يستحق على  
الحانوت كذا باطل

مطلب اقرار الناظر المشروط  
أن فلا نا يستحق النظر صحيح



لداره على نفسه ثم على بناته الأربع ثم على الموقوفين ثم على أخويه على  
أن مسكنهم عيناً منها مشتركة بينهم أثلاثاً ثم مات عن بناته الميرورات ويريد أخواه أخذ حصتها  
من المسكن بمقتضى المصادقة المذكورة وأقراراً خيم بذلك فهل يكون إقرار الناظر على الوقف  
بعين من أعيانه غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه أن من مات  
من الموقوف عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ريع الوقف إلى ولده أو الأسفل منه  
واعترف ناظر الوقف بذلك وتصرف الناظر المعترف بذلك والآن أنكر الناظر المعترف  
أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ بإقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره (الجواب) نعم  
يؤخذ بإقراره الموافق لشرط الواقف ولا عبرة لانكاره (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهل  
نظر وقفه للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم وتولى الارشاد منهم نظر الوقف وثبتت أرشديته  
بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة النظر المزبور لبعض الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض  
عاماً فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح (الجواب) نعم في رجل آل إليه النظر الشرعي  
على وقف جده وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له أن يأذن لأحد أن  
يتحدث عنه على الوقف المذكور بقية حياته أم لا وهل له أن ينزل لأحد عن النظر أم لا (الجواب)  
لشيخ الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستنيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن  
النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم يعزل ووافق شيخ الاسلام الحنبلي والدميري المالكي والحنفي  
فتاوى الطرابلسي من الوقف جمع شهاب الدين أحمد الشهير بالشلبى (أقول) وفي الاسماعيلية  
جواباً عن سؤال نظير سؤالنا المذكور وفيه اشتراط الارشادية مانصه إذا لم تكن المرأة المقروغ  
لها معادلة للمرأة الفارغة في الارشادية وفي كونها من ذرية الواقف لا يصح فراغها لها ولا تقريرها  
في النظر وإن عزلت نفسها لم تنعزل ولها الطلب بعد العزل اهـ ومقتضاه أن المقروغ له لو ساوى  
الفارغ في الارشادية وفي كونه من الذرية يصح الفراغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البرازية  
والمنظومة المحبسة وغيرهما أن الناظر إنما يصح تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا إلا  
إذا شرط له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية مانصه سئل فيما لو شرط  
الواقف النظر لنفسه ثم من بعده للارشاد من الموقوف عليهم ومات فنصب القاضي أحدهم ناظراً  
والحالة أنه صبي والارشاد فيهم امرأة هل تستحق النظر الآن دونه أولاً أجاب حيث انتظم أفعال  
التفضيل المعترف بلام الجنس الذكر والأنثى الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأفتى به شمل المرأة  
الرشيدة فتستحق النظر وحدها إن لم يساوها أحد في الرشاد المذكور أو معه والرشاد المذكور في  
القرآن العظيم كونه مصحفاً ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب  
البحر فيه إن الظاهر صلاح المال وهو حسن التصرف اهـ ولا يخفى أن الرشاد بالمعنى الأخير  
يقبل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله أعلم اهـ (سئل) فيما إذا ثبت زيد في وجه عمرو  
أنه أرشد منه في نظراً وقاف أجداً هما بالبيئة الشرعية المزكاة وقررت في النظر عن رفع عمرو بعد  
اعترافهما بشرط الواقفين الارشادية ثم ادعى عمرو الآن أنه أرشد من زيد فهل يقبل بينته أم لا  
(الجواب) حيث أثبت زيد أرشديته في وجه المدعى بالبيئة المزكاة وحكم له بها وقررت في ذلك ولم  
يصدر منه بعده ما يوجب عزله يحكم ببقائه مالم يوجد المزيل ولا تقبل بينة المدعى بما ذكره لأن الحق  
إذا ثبت لواحد لم ينتقل إلى غيره ولم يتعدده قال في الاشباه من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع  
دعواه ولا بينته إلا إذا ادعى تلقى الملك من المدعى أو التناج أو برهن على إبطال القضاء كما ذكره

مطلب اقرار الناظر على  
الوقف بعين من أعيانه غير

صحيح

مطلب يعمل بإقرار الناظر

الموافق لشرط الواقف

مطلب إذا فرغ الثابت

الارشادية في صحته عن

وظيفة النظر لغيره لا يصح

مطلب المشروط له النظر

لو عزل نفسه لم يعزل

مطلب المرأة إذا كانت

رشيدة أولى من الصبي

مطلب معنى الرشاد في

الوقف صلاح المال وهو

حسن التصرف

مطلب فيما إذا أثبت زيد أنه

أرشد من عمرو ثم ادعى عمرو

أنه أرشد منه

مطلب المقضى عليه في

حادثة لا تسمع دعواه ولا

بينته الخ



مطلب أي بينة سبقت  
وقضى بها لم تقبل الأخرى  
مطلب فيما إذا ثبت الإرشدية  
ثم صار غيره أرشداً منه

العمادى اه وفيه أيضاً منه أي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الأخرى اه وفي الكافي الشهادة  
إذا تضمنت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد وفي  
حاوى السيوطى من الوقف لو شرط الواقف بصيغة أفعل التفضيل كالأصلح والأرشد وثبتت  
الإرشدية والأصلحية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لأن  
العبرة لمن فيه هذا الوصف في الاستدعاء لا في الإثناء والالم يستقر نظر للاحد اه (أقول) تقدمت  
عبارة السيوطى بأبسط من ذلك أول هذا الباب وكتبتنا عقبها عن البحر والخصاف والتأخرانية  
أنه إذا صار المفضول أفضل تنقل الولاية اليه وكأن المؤلف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل إلى  
مذهب الغير ومعلوم أن مذهباً لا يقضى على مذهب ووجه مذهبنا وهو الأعدل أنه يلزم على  
ما مر مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع فيما لو أثبتت امرأة مثلاً أرشدية على صبي  
ثم بلغ الصبي وصار عالماً عارفاً بأمور الوقف يباشرها بنفسه قادراً على تحصيل غلاته تقياد بنا  
أفضل منها من كل جهة فكيف يقال إنها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقضياً عليه في  
حادثة فجوابه أن هذه مادة أخرى لانه قضى عليه في حالة عجزه وعدم رشده وهذه حادثة أخرى  
على أن ما عزاها إلى حاوى السيوطى قد اعتمد خلافه العلامة ابن حجر كما رأيت في فتاويه تابعاً في  
ذلك للرويانى من أئمتهم ثم نقل فيها عن الإمام السبكي تفصيلاً فقال لو شهدت بينة بأرشدية زيد ثم  
أراد آخر أن يثبت أرشدية فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن  
صدقهما تعارضاً ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وإن طال فقتضى المذهب أنه يحكم  
بالثانية إن صرحت بأن هذا أمر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبنا أنه  
إن كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها أرشد أكثر كالأن أفعل التفضيل  
ينتظم الواحد والآخر كما مر وإن كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين إذا تعارضتا  
وسبق الحكم بأحدهما لغت الثانية وأما إذا طال الزمن فكذلك إلا إذا شهدت الثانية بأن  
صاحبها صار الآن أرشداً من الأول فتهبيل وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتنم هذا التحرير المفرد  
(سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة أذان في جامع كذا بما لها من المعلوم المعين من وقف الجامع  
بموجب تقرير قاض شرعى ففرغ عنها لدى قاض شرعى لآخرين قررهما فيها وأعطاهما حجة  
تقرير وباشراهما مدة والآن قام عمرو يعارضهما فيها زاعماً أن زيدا صاحبها الأول كان فرغ له  
عنها قبلهما لدى جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعى فهل يعتبر الفراغ الصادر للآخرين  
فقط (الجواب) العبرة للفراغ الصادر من زيد للآخرين المذكورين بين يدي القاضى الذى  
قررهما في ذلك دون ما يزعمه عمرو من الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من  
الحقوق بالاسقاط مانصه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة  
ولم يكونا بين يدي القاضى الآن الشيخ قاسم في فتاواه أفق بسقوط حقه بالفراغ لغيره وإن لم يقرر  
الناظر المنزول له ولم يستند إلى نقل وخولف في ذلك اه ونقل ذلك السيد أحمد في حواشى  
الاشباه وأفق بذلك الخير الرملى (سئل) فيما إذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمرو بمبلغ  
معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم إن السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على  
تيماره كما كان ويريد عمرو الآن الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذى دفعه له فهل يسوغ لعمرو  
ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المزبور ولم يقبل  
السلطان عز نصره فراغه وأبقاها عليه والمسئلة في الخيرية من الوقف في مواضع ثم قال فيها لأن

مطلب لا عبرة للفراغ بلا  
تقرير قاض

مطلب من أسقط حقه من  
وظيفة لم يسقط وكذا من  
فرغ عنها عند غير قاض  
مطلب له الرجوع بسدل  
الفراغ إذا لم يقبل السلطان



مطلب في حكم الاعتياض  
بالمال عن الوظائف  
والتيارات

مطلب بدل الفراغ لو جعله  
الدافع من المجازاة أو أبراء  
منه لا يرجع به

مطلب لا رجوع له ببذل  
الفراغ بعد الإبراء العام  
وان لم تجبه البراءة السلطانية

مطلب فراغ بلا عوض  
عن عثمانية ثم مات ليس  
لورثته أخذه

مطلب لا تصير الوظيفة  
شاغرة مع التوكيل

مطلب التقرير المبني على  
الانتهاء المخالف غير معتبر

مطلب في الاستنابة في  
الوظائف بالاجرة

مطلب هل يكون المعلوم  
بتمامه للنائب أم للأصيل

مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكرها في الاشياء وأطال فيها الخشي (أقول) ظاهر تقييد المؤلف  
الرجوع بالحينية المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره  
السيد أجد الجوى محشى الاشياء أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لأنه  
رشوة وأن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم السكنا استخراج صحة ذلك من فرع  
ذكره السرخدي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرملي عن والده أنه أفق  
بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخيرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لان القائل بمجوازه  
بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته  
على الاشياء الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لأنه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض  
عنه كالاغتياض عن حق الشفعة اهـ وأما اذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه ابراء  
عام أو ابراء منه خاصة فلا قائل بالرجوع اهـ ما في الخيرية من الوقف ملخصا ثم ذكر فيها أول كتاب  
الصلح فرعا عن البرازية وغيرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز النزول عن التيارات  
وان المنزول له يرجع بمادفع كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه الخورأيت بخط بعض العلماء  
عن فتاوى شيخ الاسلام على افندي مفتي السلطنة ما وافقه ونصه بالتركية (زيد برجامعه  
خطيب اولان عمره خطا بقى كندويه فراغ اينك ايجون ايكوز غروش ويروب عمرودخى خطا بقى  
زيد فارغ ايلسه زيد مبلغ من بوري عمرودن استرداده قادر اولورمى (الجواب) اولور اهـ)  
(سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن وظيفة كانت عليه بعوض معلوم من الدراهم دفعه  
عمروله ثم أبرأ زيد ابراءا تاما لى بينة شرعية ومضت مدة والا نريد عمر والرجوع ببذل  
الفراغ على زيد متعللا بعدم مجي براءة له ما وان الغير أخذها فهل اذا ثبت ابراء العام  
المذكور ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن عثمانية  
معلومة في جوامك العسكرية بين بغير عوض وأجز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفراغ عن  
ورثة يكلفون عمرا بلا وجه شرعى أن يدفع لهم مبلغا من الدراهم عن العثمانية فهل لا يلزم عمرا  
ذلك الا بوجه شرعى (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمرا ذلك (سئل) في ناظر شرعى  
على وقف أهلى سافر من دمشق بعد ان وكل رجلا من مستحقى الوقف أهلا للقيام عنه بمصالحه  
وكالة شرعية عامة أثبتت نفس الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وأنهى  
اليه أن وظيفة النظر المزبورة شاغرة عن مباشريها وطلب منه أن يقرره فيها اشغورها  
فقرره فيها بناء على انها المخالف لما في نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم  
(الجواب) لا تعد الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما والمنهى هو الوكيل على  
أنه بمجرد السفر لا يصير شاغرة وحينئذ فالنظرير المبني على الانتهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعى  
(سئل) فيما اذا كان زيد مؤذنا أو كاسا في مسجد قرية فأقام عمرا نائبا عنه في ذلك مدة معلومة  
وجعل له نظير ذلك اجرة معلومة وباشرها عمر وفي المدة المزبورة ويريد مطالبته بالاجرة بعد ثبوت  
ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ونسألها في البحر والخيرية (أقول) ذكر العلامة البيري  
عن المفتي أبي السعد أن الاستنابة تصح فيما يقبلها كالتدريس والافتاء لا فيما لا يقبلها كطلب  
العلم واقراءه وذلك بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه فتصح الى  
زوال العذر لا لأن المعلوم تمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه الا أن يتبرع به النائب عن  
طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شيء من الخوف والحياء اهـ وأقره البيري والذي حرره



في الجهر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل  
الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئا فالظاهر أنه يستحقه لانها جارة وقد وفي  
العمل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن  
وصرح الخصاص بان للقيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن يجعل له من معلومه شيئا وكذا في  
الاسعاف اه وبهذا أفق الخير الرملي ولعل يحمل ما مر عن المفتي أبي السعود ما اذا أتاه ولم  
يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقرر في الوظيفة قد أقامه مقامه فيستحق  
معلومها كالمقرر فيها أصالة بخلاف ما اذا جعل له اجرة معينة من معلومه فليس له أن يزيد من ذلك  
فليتأمل ثم لا يخفى أن هذا كله اذا كانت الاستئابة بعذر شرعي والا فلا يستحق شيئا وليس من  
العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الأهلية لا يصح تقريره فيها فلا يستحق شيئا  
كما حرره في أواخر الفن الثالث من الاشباه وحينئذ فلا تصح انابة غيره ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم هذا ورأيت سؤالا أجاب عنه المؤلف تعالجه ولم يثبت في الفتاوى وقد رأيت  
في مجموعة من لا على الترك كما في أمين فتوى المؤلف ونصه فيما اذا كان المؤذن في جامع مرتبات  
في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية يباشرونها للواقفين المذكورين وجعل جماعة  
من المؤذنين لهم ثوابا يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق الثواب المباشرون  
للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير  
عبد الرحمن عني عنه الجواب كما به جدي المرحوم أجاب والله الموفق للصواب كتبه مفتي  
دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور عفا الله عنهم آمين وأجاب  
مولانا حامد افندي عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلاه بما لفظه حيث شرطها الواقفون  
المذكورون لمباشرة يستحق الثواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة  
دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اه مارأيت بخط من لا على (سئل)  
فيما اذا كان لآخوين وظيفة عمل معلومة في جامع كذا بماله من المعلوم المعين من جهة الواقف  
بموجب تقرير القاضي العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما  
مباشران لها ومتصرفان بها وبمعلومها يقبضانه من المتولين واحدا بعد واحد هما ومن قبلهما  
بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلا معارض وتولى الوقف الآن رجل قام يعارضهما  
في الوظيفة ويكفهما اظهار براءة تشهد لهما بذلك زاعما أنه لا يكفي تقرير قاضي البلدة فهل يكفي  
ويمنع من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما ذكر ومعهما تقرير شرعي يمنع المتولى  
المذكور من معارضتهما في ذلك الا بوجه شرعي (سئل) في وظيفة معلومة في وقف وجهها  
السلطان أعز الله أنصاره لجماعة معروفين ببني القديسي بموجب براءة شريفة سلطانية ودفاتر  
خافانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعين أحدا  
منهم فيشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما اذا كان لزيد مسكة  
في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان ومات لآعن ولد فهل دفع أرض الوقف  
مفوض الى متوليها وأرض الوقف لا تورث (الجواب) نعم كما أجاب بذلك في الخيرية من الوقف  
(سئل) فيما اذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة فبات الصبي المذكور فقير قاضي  
البلدة الغير المفوض له التوجيه أخويه الصغيرين في التولية المرقومة ثم عرض للدولة العلية  
بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرقومة لرجل مسحق من أهل العلم

مطلب اذا شرطت المرتبات  
للمؤذنين المباشرين فلا شيء  
للاصلاء

مطلب يكفي التصرف  
القديم في الوظيفة ولا يكلف  
الى اظهار براءة

مطلب وجه السلطان  
الوظيفة لبني فلان اشتراك  
فيها جميعهم

مطلب اذا مات من له مشد  
المسكة لا عن ولد دفع أرض  
الوقف مفوض الى متوليها  
مطلب يعمل بتوجيه  
السلطان دون القاضي الغير  
المفوض له التوجيه



والصلاح قام الا نولى الصغيرين يعارض الرجل المذكور في ذلك متمسكا بمجرد تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره ويمنع وليهما من معارضة الرجل بذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن خليلي قرغ عن وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر القاهرة ووجهها قاضي مصر الى المقر وخلفه فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه اجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطا بذلك ولا في ولايته ما موراه لا يعتد بتوجيهه كما انه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة قاض يملك التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذي وظيفة في مدرسة يكلف متوليا دفع معلوم وظيفته من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها الى يده فهل يمنع من تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه والقول له بيمينه في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقفت هند دارها على خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما يسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه لها ثم على جهة بر متصلة ثم ماتت وصار أخوها ناظرا على الوقف وصار زيد المزبور خطيبا وامامها بالجامع وتناول من ريع الوقف من الناظر المزبور جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر وصار ابن أخيه ناظرا مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيدا من جهة الامامة والخطابة من ريع الوقف بلا وجه شرعي فهل يؤمر بدفع ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد الدعوى على متولى وقف بر بأنه مقرر من القسائي في وظيفة بوابة في الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق معلومها من ريع الوقف وقدم في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتعمير ضروري والغلة لا تفي بالكل واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومرت تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباشر هل يكون من أرباب الشعائر التي تتقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كما في البحر وشرحي للعلائي (سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخرها للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وايس للناظر أن يدخر لها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشباه في أواخر كتاب الوقف (سئل) فمين دفع للمستحقين وأخر العمارة الضرورية هل يضمن واذا قلتم بالضمان هل له الرجوع على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرملي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليه صورته سئل فيما اذا صرف المتولى الى المستحقين وأخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا اجاب لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الحاشية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم لو صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه يتظر انه ان لم يكن في تأخير المرممة الى الغلة الثابت ضرر بين يخاف خراب

مطلب ليس لذي وظيفة  
طلب معلومه من مال  
المتولى قبل حصول الغلة  
والقول للمتولى بيمينه  
مطلب يلزم الناظر دفع  
ما يخص زيدا من جهة  
الامامة والخطابة من ريع  
الوقف  
مطلب دعوى صاحب  
الوظيفة بعد ثلاث وثلاثين  
سنة لا تسمع  
مطلب لا يقطع على أرباب  
الشعائر ويلحقون بالعمارة  
مطلب الناظر المباشر من  
أرباب الشعائر  
مطلب ليس للناظر أن  
يدخر الغلة للعمارة عند عدم  
الاحتياج

مطلب فمين دفع للمستحقين  
وأخر العمارة الضرورية  
هل يضمن وهل يرجع عليهم



الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في ثالث المرممة  
ضررين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فضل شيء يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره  
انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين فاذا اتقرر  
هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعزول بمادفع المستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة  
من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف  
في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على إطلاقه ومن قائل بفتح الرجوع عليهم  
مادام المدفوع قائما لاهالك أو مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا  
لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح  
النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه  
على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دينان فبان خلافه  
يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بدله والله أعلم اه ما في الخيرية قلت وقد ألفت في ذلك  
رسالة بطلب شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله افندي سلمه السلام سميتها اختلاف  
آراء المحققين في مسألة الرجوع على المستحقين فراجعها ان شئت فانها مفيدة اه كلام  
المؤلف (أقول) وفي عبارة الخيرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة ما اذا دفع للمستحقين  
مع وجود العمارة الضرورية وصارضا منافعهم هل يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم فقال  
في البحر بحثا ينبغي أن لا يرجع وقال في النهر يرجع لو قائما لاهالك لانه هبة وقال المقدسي  
في شرح الكنز ينبغي أن يرجع أي مطلقا لانه لم يدفعه تبرعا فصار كما لو دفع لزوجه نذقة  
لا تستحقها لنشوز أو غيره له الرجوع عليها وهذا الذي حققه الخير الرمي في حاشية البحر وحاصل  
الكلام حينئذ انه اذا دفع للمستحقين وأخر العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان  
عليه ولا يرجع له على أحد وان كانت ضرورية يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف  
المذكور والذي ينبغي ترجيحه الأخير اذ لاحق للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية  
فهى كسئلة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرمي في الحواشي والله أعلم (سئل) في متولى  
وقف عمر فيه ثم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارة فهل يضمن ما صرفه من الغلة لتغير  
العمارة لتكون الدين مقدما على نصيب المستحقين ولا حق لهم في الغلة الا بعد أداء الدين أم لا  
(الجواب) يضمن المتولى ما صرفه من الغلة لتغير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله  
أعلم كتبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه اذ لاحق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى  
العمارة كما في الاشياء من الوقف قوله اعطى المستحقين نصيبهم أي سهامهم مما لاحق لهم فيه  
وهو الغلة الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج  
الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للضمان عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت  
مما هو موقوف عليهم مستقادم وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون  
مؤبدا وصدقة مخلدة وبدون الصرف لعمارة يفوت ذلك بخراجه فاذا لم يخف هلاكه خوفا ينافي  
ساع الصرف الى المستحقين قطعاً من تحريرات الشيخ ابراهيم السؤالاتي رحمه الله تعالى  
(أقول) مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فآجره الناظر عقار  
الوقف بأجرة أذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقى الاجرة ويدفعها  
للمستحقين كما هو الشائع في زماننا انه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين

مطلب من دفع شيئا ليس  
بواجب فله استرداده

مطلب اذا صرف المتولى  
الغلة الى المستحقين وعلى  
الوقف دين ضمن اذ لاحق  
لهم في الغلة الا بعد أداء  
الدين

قوله أحمد المفتي هو المهمندارى  
الحلبى اه منه  
مطلب فيما اذا كان على  
الدار مرصد ودفع الناظر  
بعض الاجرة للمستحقين



مطلب التعمير ودفع  
المرصد مقدم على الدفع  
للمستحقين

وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الأجرة من المرصد حتى تحصل رتبة الوقف من الدين  
أو يصرف ما يقبضه في العمارة اللازمة ويوافقها في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في دار  
وقف عليها مبلغ مرصد لجماعة صرف في عمارتها الضرورية والاحتياج الدار إلى التعمير  
ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذي عليها من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون  
يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة إلى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذي عليها  
مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اهـ فليتأمل فيما هو الشائع  
في زماننا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت  
أيضاً ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا من لا على التركمان بخطه ونصه في ناظر وقف ولا أحد  
مستحقه على رتبة ذلك الوقف مبلغ مترتب فصرف الناظر الغلة على المستحقين مدته من غير إذن  
حاكم ثم ادعى عليه بعض المستحقين بأن ذلك الصرف لم يصادف محلاً لكون المستحقين لاحق  
لهم في الغلة مع وجود الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهداثنان عند حاكم بأنه  
مأذون له بالدفع من قبل قاض وأحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة  
لا تقبل منه لكونه شهد لفرعه ولعود المنفعة عليه أم لا (الجواب) الوقف مادام محتاجاً إلى  
العمارة كان المتولى ضامناً بالدفع إلى المستحقين ولو أمره القاضي كما في الأشباه فاذا زال الاحتياج  
فلا ضمان عليه ككتبه الفقير محمد المفتي بمدينة حلب عني عنه أعني به المتولى محمد افندي  
الكواكبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اهـ ما رأيته بخط منسلا على رحمه الله تعالى  
(سئل) فيما اذا قبض متولى وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلومة ومات مجهلاً  
وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة أخرى تلى الاولى وطالبه أرباب وظائف الوقف  
بالمسكسر لهم من جواهرهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة  
التالية للاولى طائلاً ومه لهم من غلة السنة الثانية وجوبه ولم يشترط الواقف صرف ربيع سنة  
في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الرجوع عليهم بتظير ما دفع لهم ومحاسبتهم به عما  
يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وللشيخ خير الدين في فتاويه كلام  
ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع إلى المستحقين وخيف ضررين أنه يرجع به قائماً ويضمن بدله  
مستملكاً لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصبح الوجهين  
ففي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده الا اذا  
دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد صرح حوايان من ظن أن عليه ديناً فبان  
خلافه رجوع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع ببذله اهـ وفي الخبرية أيضاً لا يجوز صرف ربيع  
سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشلبي اهـ (سئل)  
عن متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة إليها هل تثبت خيانه بذلك ويجب  
اخراجها أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانه بذلك ويجب اخراجها فقد صرح في البحر بأن  
امتناعه من التعمير خيانه وصرح في البرازية بأن عزل القاضي للخائن واجب عليه فتاوى  
الخيرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرة الوقف يبرأ عن الضمان  
لانه أدى الواجب إلى محله ومصرفه ولو جاء بمثل ما أنفق في حاجته وخلطه بدراهم الوقف صار  
ضامناً للباقي لانه صار مستهلكاً فلو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الوقف  
محيط السرخسي من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشلبي من اثناء كتاب الوقف

مطلب فيما اذا دفع  
للمستحقين عما قبضه الناظر  
الاول

مطلب من ظن أن عليه  
ديناً فبان خلافه رجوع بما  
دفعه

مطلب لا يجوز صرف ربيع  
سنة في سنة الخ

مطلب امتناعه من التعمير  
خيانه وعزل الخائن واجب  
مطلب أنفق دراهم الوقف  
في حاجته ثم أنفق مثلها في  
الوقف برئ



مطلب يفسق الناظر  
بتقديم الصرف على العمارة  
الخ  
مطلب اذا صار الناظر  
فاسقا لا يقبل قوله الابينة  
مطلب اذا ثبتت خيائته في  
وقف هل يعزل من الاوقاف  
مطلب اذا باع الناظر عقار  
الوقف يعزل أو يضم اليه ثقة  
مطلب اذا ادعى الناظر أن  
دار الوقف ملكه يعزل  
مطلب اذا قطع الناظر  
أشجار الوقف الغير اليابسة  
يستحق العزل  
مطلب الناظر بالشرط اذا  
ثبتت خيائته في مال الوقف  
يعزل وينصب أمين  
مطلب اذا أتلّف الناظر  
مال الوقف فللحاكم محاسبته  
مطلب اذا شرط الواقف  
الولاية لنفسه وهو غير  
مامون فللقاضي عزله  
مطلب عزل المتولي الخائن  
واجب على القاضي  
مطلب اذا آجر بغن فاحش  
أو ممن يخاف منه على  
الوقف فسخ القاضي العقد  
وعزله الخ

جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناظر بتأديه على عدم العمارة وتقديمه الصرف  
عليه أو تهافته في استخلاص الريع وضياعه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون  
مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن انصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار  
بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الابينة ويرجع عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم  
اه (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف ثبتت خيائته في وقف منها  
فهل يعزل عن الكل (الجواب) ما وجدت الاثنية في ذلك لكنهم قالوا اذا ثبتت الخيانة فقد  
ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه  
لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجز  
لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكروا الانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحذور في القذف  
اذا تاب لانه أمين اه والله سبحانه أعلم (أقول) ثم رأيتني كتبت في حاشيتي على البحر في كتاب  
الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ نقلا عن خط شيخ مشايخنا من علماء  
التركمان مانه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على أوقاف  
عديدة وثبت فسقه بسبب خيائته في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله  
ان الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بدمعة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام  
أبي السعود العمادي المفسرون نصه في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت  
خيائته في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا (الجواب) لا بد من ذلك البتة اه  
بحر وقفه اه (سئل) في ناظر وقف باع به ض عمار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالما بكونه  
وقفا فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون خيانة منه يعزل بها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه ثقة كما في  
البحر والقنية وغيرهما (سئل) في ناظر وقف أهلي أنكر حر يان دار معلومة في الوقف أنها للوقف  
و ادعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره يصير بذلك خائنا ويخرج الوقف من يده  
(الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولي الوقف لو انكر المتولي الوقف و ادعى أنه  
ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده لصيرورته خائنا بالانكار اه وبمثلها أفق العلامة ابن نجيم كما  
في فتاويه من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع أشجار بستان الوقف اليابسة الغير الشالبة ولا  
اليابسة وباعها بلا وجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي يستحق العزل (الجواب)  
نعم وأفقي الشيخ اسمعيل بمثل ذلك بر وقفك مشروطية أو زره متوليسي زيدك مال وقفه خيائتي  
ثابتة اولسه حاكم زبدي عزل ايدوب بر بنه بر متدين كسنيه متولي نصب ايتمه قادر اولورمي  
الجواب اولور (على افندي) بر وقفك متوليسي زيدك مال وقفه خيائتي احتمالي اولغله حاكم  
محاسبه سني كورمكه قادر اولورمي الجواب اولور (على افندي) ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه  
وكان الواقف غيره مامون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده نظر الفقهاء كما له أن يعزل الودي  
وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضي أن يخرجها من يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف  
للشرع فيبطل هداية من الوقف واستفيد منه أن للقاضي عزل المتولي الخائن غير الواقف  
بالطريق الاولى وصرح في البرازية أن عزل القاضي المتولي الخائن واجب عليه من وقف البحر  
في شرح قوله وينزع لو خائنا وفي أوقاف الناصحي الواقف أو المتولي اذا آجر بما لا يتغابن فيه أو  
ممن يخاف منه على الوقف فسخ القاضي العقد وأخرج القائم بأمر الوقف عن الولاية ان لم يكن  
مأمونا فان كان سهوا منه فسخ العقد وقرره على الولاية يرى على الاشباه من القضاء قبيل من



مطلب اذا لم يراع شرط الوقف

يعزل

مطلب المتولى لا يعزل

بالحيانة والتقصير بل يستحق

العزل

مطلب ينعزل الناظر

بالجنون المطبق اذا دام سنة

مطلب لو طعن أهل الوقف

في أمانة الناظر لا يخرج منه

الحاكم الا بجنانة ظاهرة

وان رأى ادخال غيره معه

أدخله وأبقى له معلوم النظر

مطلب اذا أذن للساكن

أن يعمر الدار مع حصول

مال في الوقف وبلا اذن

القاضي لا يصح

مطلب استدانة الناظر

للووقف بلا اذن القاضي

لا تصح

مطلب اذا أنفق من ماله في

مهمات الوقف بعد الاشهاد

وأذن القاضي له الرجوع

مطلب ادعى المتولى أنه

استدان بأذن القاضي

لا يقبل

مطلب الانفاق من ماله

ليس باستدانة

مطلب الاستدانة منحصرة

في القرض والشرع بالنسيئة

مطلب فيما اذا أذن لآخر

في الدفع للمستحقين قبل

مجيء الغلة هل هو استدانة

مطلب الناظر اذا عمر

الوقف من مال نفسه ليرجع

له الرجوع ديانة لكن لو

ادعى لا يقبل

مطلب انفاق الناظر من

ماله ليس من الاستدانة

سعى في نقض ماتم من جهته \* (فروع) \* اذا لم يراع شرط الوقف فانه يعزل بعزل القاضي وهذا  
اشارة الى أنه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متى وفى بتقليد القاضي امتنع عن  
العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليقيم آخر مقامه فانه لا يعزل بالحيانة والتقصير بل  
يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن تقاضى ما على المتقايين زمانا فانه يأثم فان عسر بعض  
المتقايين لا يضمن المتولى الكل من جواهر الفتاوى منح من آخر الوقف قال في الفتح ويعزل  
الناظر بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النظر اه والظاهر أن هذا في  
المشروط له النظر أما منسوب القاضي فلا نهر ولو حل بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي  
والاخذ والاعطاء فله الاجر والافلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرج منه الحاكم الا  
بجنانة ظاهرة وان رأى أن يدخل معه رجلا آخر فعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل  
للمتولى من غلة الوقف (سئل) في متولى وقف اذن لساكن دار من دوره أن يعمر فيها من ماله  
بطريق الاستدانة على الوقف ومهما يصرفه فيما يقتطعه من أجرته في المستقبل مع وجود مال  
حاصل في الوقف وبدون اذن من قاضي القضاة فهل تكون الاستدانة المزبورة غير جائزة  
(الجواب) نعم ونقلها في المحرم مفصلا (سئل) فيما اذا استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من  
الدراهم لأجل الوقف بلا اذن القاضي ويريد أخذه من غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)  
نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف الا بأذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك قال في البحر  
المعتمد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بأمر القاضي جاز والا  
اه (سئل) فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه  
الضرورة بمصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما أشهد عليه بنسيئة شرعية أنه صرف  
ذلك بنسيئة الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه وانما اده لى  
حاكم شرعى فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم (اقول) قال في البحر المتولى لو ادعى  
أنه استدان بأذن القاضي هل يقبل قوله بلاينة الطاهر لا وان كان المتولى مقبول القول لما أنه  
يريد الرجوع في الغلة وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستدان القاضي  
يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما أنه بغير الاذن متبرع وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان أنه لو  
أنفق من ماله أو أدخل جذاعه في الوقف لا يكون من باب الاستدانة لانها منحصرة في القرض  
والشرع بالنسيئة وعلى هذا فلو صرف المتولى للمستحقين من ماله لا يكون من الاستدانة وله  
الرجوع لكن قاضيان قيده بالانفاق على المزمة وقيده في جامع الفصولين بان يشهد أنه أنفق  
ليرجع فوقع الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زمانا في ناظر اذن  
لإنسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيئ الغلة ليرجع به اذا جاءت الغلة هل يكون من  
باب الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه  
فله الرجوع ان قلنا بارجوعه اه أى ان قلنا بارجوعه في مسئلة تصرفه من ماله على المستحقين  
كفا في الانفاق على المزمة وكتبت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الخانوتي  
مانصه الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع  
في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كفا  
من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضى أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والا لما  
جاز الا بأذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحيث لم يكن من الاستدانة فلا مانع أن يكون الصرف



مطلب الاستدانة للصرف  
على المستحقين لا تجوز

مطلب اذا عمر المستاجر  
باذن القيم يرجع عليه

مطلب عمارة ما دون الناظر  
كعمارته

مطلب اذن للمستاجر  
بالعمارة ثم مات يرجع على  
ورثته وهم على الوقف  
مطلب الوقف لازمة له

٣ قوله فعلى المستاجر اجر  
المثل أى لان الاجارة  
الطويلة الزائدة على سنة  
فاسدة اه منه

مطلب يرجع المستاجر  
من المتولى بما أنفق به باذنه  
في غلة الوقف

مطلب اذا أنفق المستاجر  
من غير المتولى باذنه فلا  
رجوع له لا على المؤجر  
ولا في غلة الوقف

مطلب اذن لحصرى أن  
يكسو المسجد وعزل يلزم  
الناظر الثانى دفعه من ريع  
الوقف

على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لا يجل  
الصرف على المستحق لا تجوز وانما جوز وهما لا بد للوقف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه  
كلام الخاتون والحاصل أن اتفاق المتولى من ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على  
اذن القاضي لانها منحصرة في الاستقراض والشرع بالتسيئة والظاهر أن اتفاق ماذونه  
كانفاقه لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضي أيضا وتقدم أول الباب الثانى عن القنية  
ما حاصله انه اذا عمر المستاجر باذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع معظم  
منفعتها على المستاجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع باذن القاضي وأفتى  
بما فى القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كما رأيت في فتاويه وكذا أفتى به العلامة  
الخبر الرملى حيث سئل في عمارة جارية في وقف تهدمت فأذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من  
ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فالحكم في ماله  
الذى صرفه باذنه على عمارتها أجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق وتوجب  
الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه  
قولين وعمارة ماذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوى الزاهدى بالرجوع  
وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اه فلم يقيد أيضا باذن القاضي  
مع تصريحه بما استظهرناه من أن فعل ماذونه كفعله وما ذاك الا لكون ذلك كله ليس من  
الاستدانة كما قررناه ويظهر من ذلك انه اذا أذن للمستاجر بعمارة الدار الضرورية ليكون  
ما أنفق من صداعلى الدار وجهة الوقف يكتفى بذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلى وهذا  
خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليست أمثل في ذلك وفي الفتاوى الخبرية سئل فيما لو أذن  
متولى الوقف للمستاجر فى الصرف على مر مته ليكون ديناً على جهة الوقف فصرف ما لا معلوما  
ثم أجره المتولى لاخر بعد انقضاء مدة المستاجر الاوّل قطلب دينه فاعتذر المتولى بأنه لا مال  
لوقف تحت يده فأذن للمستاجر الثانى أن يدفع اليه دينه ليكون ديناً على جهة الوقف كما كان  
للاوّل فدفع ومات المتولى فهل للمستاجر الثانى الرجوع بما دفع للمستاجر الاوّل على المتولى  
الجديد فى مال الوقف الذى تحت يده أو فى تركه المتولى الاوّل وترجع ورثته على الثانى فى مال  
الوقف أجاب المصريح به أن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيم لا يثبت الدين فى الوقف اذ  
لازمة له ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه فى الرجوع عليهم فى  
تركة الميت ثم يرجعون فى غلة الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اه ملخصا ومما يؤيد ذلك  
أيضا ما نقله المؤلف بقوله أجر منزلا اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كأن وقفه عليه  
والدموعلى أولاده أبدا ما تناسلوا فأنفق المستاجر فى عمارة هذا المنزل بعض النفقات بأمر المؤجر  
فان لم يكن للمؤجر ولاية فى الوقف كأن غاصباً ولم يكن على المستاجر الا المسمى وذلك للمؤجر  
يتصدق به وان كان له ولاية فى الوقف فعلى المستاجر أجر المثل ٣ فى المدة التى كانت فى يده لا عبرة  
بما سمى من قليل الاجر فى السنين الاول ويرجع المستاجر بالذى أنفق فى غلة الوقف ان كان للمؤجر  
ولاية فى الوقف والافه متطوع فيما أنفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا فى غلة الوقف لانه اذا لم  
يكن للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى  
الكبرى للصدر الشهيد سن الاجارة فى ناظر على مسجد وللمسجد وقف فأذن الناظر لحصرى أن  
يكسو المسجد ويكون ثمن الحصر من ريع الوقف فنقل وعزل الناظر ثم تولى ناظر وهو الى



الا ناطر والحال ان الناطر الاول لم يتناول من ربيع الوقف شيئا فهل يلزم الناطر الثاني  
تخليص حق الحصري لان حقه معلق ببيع الوقف أم يلزم الناطر الاول الجواب للشيخ ناصر  
الدين اللقاني يلزم الناطر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه له من ربيع الوقف ولا يلزم ذلك  
الناظر الاول حيث عزل ووافقه سيدي الجدد والشيخ تقي الدين الحنبلي نعمدهم الله تعالى  
برجته فتاوى الشلبي من الوقف (أقول) لكن قال في البرازيه قيم المسجد اشترى شيئا لمؤنة  
المسجد بلا اذن الحاكم بما له لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره أنه لا رجوع له  
مطلقا لا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء رفع الى القاضي أولا وسواء برهن على  
ذلك أولا وذكروا في البحر قبل ذلك عن الحانية قيم الوقف اذا اشترى شيئا لمؤنة المسجد بدون اذن  
القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن يتفق على المرممة من ماله كالوصي في مال الصغير  
وان أدخل المتولي جندا من ماله في الوقف جاز وله أن يرجع في غلة الوقف اه وكتب الرملي  
في حاشيته قوله وفي الحانية الخ أقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا شهد عند الاتفاق أنه أنفق  
ليرجع على الوقف يرجع اه وسيأتي ذكره منقولا عن جامع الفصولين اه كلام الرملي فأقاد  
جل ذلك على ما اذا لم يشهد وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من  
ماله في عمارة الوقف فلا يشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا لا يوافق ما في البرازيه أيضا  
من قوله قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت  
ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولي اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك  
فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك أيضا يحمل كلام البرازيه السابق الا أن يدعى  
الفرق بين الشراء والاتفاق في المرممة فليست أم (سئل) في وقف برفيه وظائف ليست من  
الشعائر وهي مقررة على أرباب اجماله من المعلوم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولي  
الوقف أجور عقاراته عن سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف سلفا وغاب ولم يدفع لأرباب الوظائف  
شيئا من علاقتهم عن السنة المذكورة وله وكيل في الضبط فقط بكنهه أرباب الوظائف المذكورة  
الى الاستدانة على الوقف لاجل دفع معاليمهم أو بقية أجور العقارات المذكورة سلفا عن  
سنة ثلاث وأربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه  
شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم وانما قد في السؤال بأنها ليست من الشعائر لان  
الناظر في الشعائر يستدين قال في البحر لكن وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام  
والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك فيكون باذن القاضي فقط أولا الظاهر أنه يستدين  
لهؤلاء باذن القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد الخ اه ولا يجوز صرف  
ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في ترابته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا  
الحلي في فتاواه خيرية ضمن سؤال طريل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان متولي الوقف  
دراهم للعمارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
كما في البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) وقد ناسم الكلام عليه أو اتل هذا الباب  
(سئل) فيما اذا عمر الناطر من ماله طبقه في دار الوقف تبرع الوقف فهل يصح ذلك (الجواب)  
نعم وهي مسئلة وقف البناء لجهة وقف الارض وهو صحيح كما في العلائي وغيره (سئل) في قطعة  
أرض جارية في وقف بر ليس فيها بناء ولا داخله في توأجر أحد يريد متوليها أن يبنى فيها بمال  
الوقف للوقف لما فيه من الخط والمصلحة لجهة الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في

مطلب لا يكلف وكيل  
الناظر بالاستدانة لدفع  
معاليم من ليس من الشعائر  
مطلب يستدين الناطر  
لأرباب الشعائر باذن القاضي  
مطلب لا يصرف الناطر  
ربيع سنة في سنة بلا شرط  
واقف أو اذن سلطان  
مطلب اذا استدان للعمارة  
بمراجعة ليس له احتسابها  
على الوقف  
مطلب عمر من ماله طبقه  
في دار الوقف وألحقها بالوقف  
يصح  
مطلب للمتولي أن يبنى  
في أرض الوقف بمال الوقف  
للوقف



ناظر وقف أهلى يؤجر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز لناظر ذلك (الجواب) نعم آجر  
الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا آجره من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه  
للتهمة ولا تظرمها اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لوتقيل المتولى  
الوقف لنفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفى العقد إلا إذا قبله من القاضى لنفسه فحينئذ يتم  
لقيامه باثنين اسعاف من باب اجارة الوقف (سئل) فى ناظر وقف أهلى انحصر ربيع الوقف  
المزبور فيه نظرا واستحقاقا آجر أراضى الوقف المزبور مدة معلومة بأجرة المثل اجارة صحيحة من  
له عليه دين وقاصصه بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم قياسا على  
ما قاله فى البرازية فى الوصية من أن الوصى لو باع مال الصغير من له عليه دين يصير قاصصا إذا  
الوقف والوصية أخوان لاسيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه  
بغفره والحالة هذه وبمثل أفق الكازرونى من آخر الوقف وقال العلامة الشلبى فى فتاويه من  
أوائل الوقف فى جواب عن سؤال نظير ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقا للأجرة كلها وتمت  
المدة والدين من جنس الاجرة فلا خفاء فى صحة التقاص بالاتفاق وان كان مستحقا لبعضها ووقع  
التقاص بها فالتقاص صحيح أيضا عند أى حنفية ومحمد ورجهما الله تعالى ويضمن الناظر وقال  
أبو يوسف لا يصح التقاص صحيح أيضا عند أى حنفية ومحمد ورجهما الله تعالى ويضمن الناظر وقال  
الى أن قال فهذا كما ترى صريح فى صحة ابراء الناظر المستأجر عن الاجرة وصحة التقاص مبينة  
على جواز ابراء كما صرح الزيلعى به آنفا فقد وضع بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب أه  
(سئل) فى ناظر وقف آجر عقار الوقف من آخر بدون اجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون  
الاجارة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم وإذا آجر القيم الدار باقل من أجرة المثل قدر  
ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة لو سكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغ ما بلغ على ما اختاره  
المتأخرون من المشايخ رجعهم الله تعالى وكذلك إذا آجر اجارة فاسدة اذ خيرة من الوقف فى ١٤ ولا  
يؤجر الوقف الا بأجر المثل فلا يجوز وينسب بالاكل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انتضاء  
المدة وتنسخ الاجارة كما فى فتاوى قارى الهداية لا ينقصان يسيرا وإذا لم يرغب فيه الا بالاكل كما  
فى الاشباه شرح الماتنى للعلا فى تحت فصل اذا بنى مسجدا داره سبله أجرة مثلها خمسة وما كان  
يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظفر القيم بحال الساكن فلا أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه  
الى مصرفه قضاء وديانة حاوى الراهدى من الوقف من فصل تصرفات القيم (سئل) فيما اذا  
آجر ناظر وقف بستان الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعى ثم ادعى الناظر  
على المستأجر حين الاستئجار بأن الاجارة المزبورة بدون أجرة المثل بغبن فاحش وان هذا الرجل  
يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعا وانه آجر الرجل بالزيادة المزبورة فأجابه زيد بأنه استأجره بأجرة  
مثل له وان الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت فأنكر الناظر والرجل ذلك فأحضر زيد عشرة  
أنفار شهدوا فى وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد هو أجره مثل البستان  
المزبور بغبضة وافرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هى زيادة ضرر وتعت فقبل  
شهادتهم الحاكم الشافعى بعد التزكية وحكم بصحة الاجارة المذكورة وبكونها آجر المثل  
وبكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم نسخ الاجارة المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة  
ذلك فى المدة وبعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها حكى شريعيا وافقاه مذهبهم مستوفيا شرائطه  
وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفى حكم بصحة الاجارة ولزوده اوعدم

مطلب ليس لناظر أن يؤجر  
الوقف من نفسه أو ابنه  
أو أبيه  
مطلب تقبل المتولى الوقف  
من القاضى لنفسه يجوز  
مطلب اذا آجر الناظر  
وقاصص بالاجرة من دينه  
يصح

مطلب يصح ابراء الناظر  
المستأجر عن الاجرة وكذا  
التقاص بها  
مطلب اذا آجر الناظر بغبن  
فاحش لا تصح الاجارة

مطلب ظفر القيم بحال  
المستأجر له أخذ تمام أجر  
المثل منه  
مطلب فيما اذا آجر الناظر  
ثم ادعى أن الاجارة دون  
أجرة المثل



انفسا خها بزيادة ولا يغيرها وانفذ حكم الشافعي الملة كونه حجة جادة ودعوى شرعية وشهادة  
مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناظر المذكور ان الاجارة المزبورة  
بدون أجر المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا قبل ينقض بشهادتهم الحكم  
الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا (الجواب) الاجارة بدون أجر المثل بغبن فاحش غير  
جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح  
به في الاشياء قال فان كان اضرارا وتعت لم تقبل اه أي هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في  
أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده اما ان يشهدوا أن الاجارة وقعت حين العقد بدون أجر  
المثل أو انه زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة  
الشهود كما صرحوا به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعاها حين الايجار من زيد  
وحكم بحجة الاجارة من حاكين حنفى وشافعي وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة  
متى تضمنت نقض قضاء ترد وينسب الاثبات بانها أجر المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل  
وان كان الثاني أعني زيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل متعنت أو رغبة راعب لا تقبل كما  
اذا زادت بأقل من نصف ما استأجر وأما اذا كانت الزيادة في نفسها الغلاء سعرها عند الكل  
فقهر وایتان قال في لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متولى الوقف اذا أجر أرض الوقف  
بأجرة مثله يجوز فان ازدادت أجرة مثلهما بتغير سعرها وكثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد  
ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب  
العقد ثانيا على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره اللؤلؤي وفي أدب القضاء للامام السروجي  
ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي أجرة المثل حالة العقد وان  
زادت بدرة والبدره عشرة آلاف درهم وفي الخانية والاسعاف رجل استأجر أرض وقف  
من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات  
الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينقض الاجارة بنقصان الاجر لان  
أجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر التغير بعد  
ذلك اه وفي حاوى الحصيري لا ينقض لان العقد صح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة  
السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال مولانا ان زادت زيادة فاحشة كان للمتولى أن  
يفسخ الاجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجر به أولا لان الاجارة تنعقد ساعة  
فساعة حيث وجدت المنفعة فكأنه أجر منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع  
اذا تغير سعر المبيع اه وفي الذخيرة واذا زاد أجر مثلهما بعد مضي مدة فعلى فتاوى سمرقند  
لا يفسخ العقد وعلى رواية شراح الطحاوي يفسخ ويجدد العقد وحكى الباقراني في شرح الملتقى  
تصحیح كل من الروايتين وفي المنع اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد للمتولى فسخها  
وعليه الفتوى وبالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كافي الصغرى وكذا في الفوائد الزينية اه  
ومثله في الاشياء وقال العلائی ولو ادعى رجل أنها بغبن فاحش بأن أخبر القاضي ذو خبرة أنها  
كانت كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد أنها بأجر المثل والابان كانت  
اضرارا وتعت لم تقبل وان كانت لزيادة أجر المثل فالتحار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع  
فالقاضي والمستأجر أحق ان قبلها ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة أجر  
المثل وادعى أنها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان زاد أجر المثل بنفسه من غير أن يزيد أحد

مطلب لا تقبل الزيادة اذا  
ثبت أنها ضرر وتعت

مطلب لا عبرة لكثرة  
الشهود

مطلب اذا تضمنت الشهادة  
نقض قضاء ترد

مطلب ينسب الاثبات بانها  
أجرة المثل مقدمة على أنها  
دون أجر المثل

مطلب اذا كانت الزيادة  
من متعنت أو من راعب  
لا تقبل كالزيادة بأقل من  
النصف

مطلب اذا زاد أجر المثل  
في أثناء المدة ففي فسخ  
الاجارة روايتان

\* (فائدة) \* البدره عشرة  
آلاف درهم

مطلب الزيادة الفاحشة  
مقدارها نصف الذي أجر به  
أولا



مطلب في حكم الحنبلي  
بعدم قبول الزيادة

مطلب بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا  
في النسخ واصل الظاهر حذف  
كلمة كانت أو زيادة أنها قبلها  
فليتأمل اه معجمه

مطلب في مضي التنفيذ  
مطلب ليس للناظر الجديد  
مطالبة المستأجر بما قبضه  
منه الناظر الاول

قال المتولي فسخها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى اشباه معزيا للصغيري اه  
وفي فتاوى الخانوقى في جواب سؤال مانصه حيث حكم الحنبلي بعدم قبول الزيادة لكون  
الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تغير أجرة المثل بعد وقوع الدعوى في  
خصوص ذلك امتنعت الزيادة الخ وفي حاشية البيري وقد سئل نور الدين على الطرايلى عما لو  
حكم حاكم ب صحة اجارة الوقف وان الاجرة أجرة المثل بعد ان أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة  
أنها دون أجرة المثل فهل يعمل بينة بطلانها أم لا أجاب بينة الاثبات مقدمة وهي التي قد  
شهدت بأن الاجرة أجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب بذلك ناصر الدين  
اللقاني المالكي وأجيب النجار الحنبلي اه والحاصل أنه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات  
الناس كاهم وزيادة السعر تقبل وان شهد الشهود حين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكروا  
والظاهر أن المراد بشهادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم  
الحاكم الشرعي وأما اذا كانت بحادثة ودعوى وحكم من حاكم شافعي يرى أن الزيادة لا تقبل  
وحكم بعدم قبولها ونفذ الحاكم الحنفى حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور  
الخلاف (أقول) يعنى أن الحنبلي أو الشافعي لو حكم بعدم قبول الزيادة المعارضة بحادثة  
مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنعت الزيادة كما مر عن فتاوى الخانوقى ولا سيما  
اذا نفذ حكمه حاكم حنفى وأما اذا حكم الحنبلي وقت العقد ب صحة الاجارة وبأن الاجرة أجرة  
المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لانها حادثة أخرى لم يجز فيها حكم حاكم بعد دعوى  
ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعي بفسخ الاجارة الطويلة فحكم ب صحتها وعدم فسخها ثم مات  
المستأجر مثلاً للحنفى فسخها بالموت مالم يحكم الشافعي بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن  
الغرس وبما قررناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنبلي  
بالصحة لانه غير صحيح اه أى منع حكم الحنبلي المذكور لقبول الزيادة غير صحيح فقول من نظر  
فيه بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف فيه نظر فتدبر وقد صرح الخانوقى في فتاواه بمثل ما فى فتاوى  
ابن نجيم وتماثل ذلك فى حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه اذا ادعى الناظر عدم صحة  
الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا يقبل منه مالم يبرهن على ذلك فان برهن المستأجر  
أيضا على أنها أجرة المثل قدمت بينته لانها مثبتة وان حكم حاكم ب صحة الاجارة وبأن الاجرة أجرة  
المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا يبينه الا اذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت فى نفسها فان أقيمت  
الدعوى لدى حنفى فسخها وجدد العقد ثانيا بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا  
أجرها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعي أو حنبلي وحكم بالغاء الزيادة المعارضة وبعدم فسخ  
الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفى فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لا يرتفع  
الخلاف قال المؤلف نقلا عن جده المرحوم عبد الرحمن افندى العمادى التنفيذ احكام الحكم  
الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقا عليه وهو أن يكون بعد  
خصومة من مدع على خصم اه (سئل) فيما اذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات  
الوقف ثم مات وتولى النظر غيره قام يطالب مستأجره بدفع الاجرة ثانيا فهل ليس له ذلك  
(الجواب) ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحا  
معمولا به شرعا ولا يلزم المستأجر أن يعطى أجرتين للناظرين وبمثلها أفق الجدل (سئل) فى وقف  
أهلى من مستحقه ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون فى عقار من ايجار وقبض وغير ذلك



مطلب ولاية التصرف  
لناظر الزرع والزراع وعليه  
أجرة المثل

مطلب اقالة الناظر مع  
المستأجر بدون مصلحة  
لا تجوز

مطلب يصح قبض الناظر  
الاجرة سلفاً

مطلب أجر ائتمان مدة  
تالية وقبض الاجرة ثم عزل  
ليس لناظر الثاني مطالبة  
المستأجر

مطلب لناظر أن يبقى مال  
الاستبدال تحت يده ولا  
يلزمه كفيلاً ولا أن يدفعه  
بالمراجعة

مطلب لا تصح الكفالة  
بالامانة كمال الوقف

مطلب اذا تعدى الناظر  
على مال الاستبدال لاشئ  
على المستبدل

مطلب لو لم يتجر الوصي  
بمال الصبي لا يجبر عليه

مطلب حيث عرف المتولى  
بالامانة يقبل قوله ويكتفى  
منه بالاجال

مطلب ان كان متهماً  
لا يكتفى منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر  
أمره أن يكذبه الظاهر تزول  
الامانة فلا يصدق بيمينه

بدون وكالة عنه ولا اذن شرعي وتزول من غير دليل منهم أو من استغل زرعه ولم يدفع بلجهة الوقف  
شياً ولم يكن فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف لناظر لا تعبده والزرع لزاعه وعليه أجرة مثل  
الأرض بلجهة الوقف (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أجر حرام الوقف من زيد مدة معلومة  
بأجرة المثل لدى حاكم شرعي حكم بصحة الاجارة ثم قايل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمرو  
بدون الاجرة الاولى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون الاقالة المزبورة غير صحيحة  
(الجواب) حيث قايل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المقابلة والاجارة بالغبن  
الفاحش غير جائز (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض أجور أقلام الوقف من مستأجر بها  
سلفاً عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أجر  
متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها من المستأجر سلفاً  
للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحاً (الجواب) نعم (أقول) لينظر فائدة  
التقسيد بالضرورة ولعلها تكون واقعة الحال كذلك أو لكون المدة طويلة فانه يجوز إيجار دار  
الوقف أكثر من سنة لمصلحة كما في الدراختار وحينئذ فله قبض الاجرة سلفاً حيث صحت الاجارة  
فلا ينأمل هذا وفي الاسماعيلية في ناظر أجر خان الوقف سنة تالية لمدة المستأجر بأجرة حاله قبضها  
منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الجديد أخذ الاجرة من المستأجر فأجاب اذا ثبت قبض  
الاول الاجرة فقبضه صحيح وليس لناظر الثاني أخذها من المستأجر ثانياً اه فأقاد جواز  
قبض الاجرة سلفاً مطلقاً حيث لم يقصد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح  
قبض الاجرة حيث شرط تعجيلها على المستأجر وهي واقعة الفتوى في زماننا (سئل)  
فما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي  
عنده ليشترى به عقاراً للوقف بدل الاول فقام بعض مستحق الوقف يكلف الناظر الى كفيلاً  
يكفله بالمبلغ المذكور أو يكتبه الناظر على نفسه بالمراجعة أو يدفعه له وبقية المستحقين ليدفعوه  
بالمراجعة فهل لا يكلف الى ذلك بدون وجه شرعي ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقاراً للوقف  
(الجواب) نعم ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحانوتى من الكفالة  
وبمثله أفتى الشيخ الرملي في فتاواه وسئل العلامة الرذلي اذا لم يصرف الناظر المستبدل المال  
المستبدل في عقار أو تعدى عليه أو ضاع من يده أو غاب به هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل  
الناظر ضمان أو خسران أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم  
بسبب فعل الناظر خسران وبدفعه البذل خرج عن عهده وبقي في عهدة الناظر الخ اه  
لو لم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجبر على التجارة قال لا مجمع الفتاوى (سئل) في متولى وقف  
معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية  
فما لا يكذبه الظاهر وحلف على ذلك وتعدرت تفاصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل  
قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة  
يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفى منه القاني بالاجال ولا يجبره على التفسير  
شأفاً وان كان متهماً يجبره القاضي على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يجبره ولكن يحضره يومين  
وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر ولا يكتفى منه باليمين كذا في الحاوى الزاهدى والبحر عن  
القنية وبمثله أفتى التمر تاشي وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه الآن  
يدعى أمره أن يكذبه الظاهر حينئذ تزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق بيري على الاشباه



وعلى هذا لو ظهرت خيانه ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثرة الوقوع فلتحفظ (أقول) ومن تمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه (سئل) فيما إذا أذن متولى وقف برجل الجاني الوقف في قبض أجور حوائت الوقف ودفعها المستحقين من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعزير عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لأرباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد المتولى ما دفعه له الجاني ومطالبه بذلك فهل الجاني الأمين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكذبه الطاهر (سئل) فيما إذا كان زيدا مقرر في وظيفة جباية في وقف برجل الجاني براءة سلطانية وتقرير قاض شرعي ويتصرف بها من مدة مديدة قام المتولى الآن يزعم أن دفع المستأجرين الأجرة للجاني غير صحيح وأن له الرجوع بها عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولى المزبور (الجواب) نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستأجرين هلا ليا وخرأجيا ووظيفة الجاني مات المتولى والجباية يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يئنه لهم فانهم يصدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم أن الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفه الشرعية أو تسليمه الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما فينبغي أن لا يصدقان لان كلا منهما أجبر مشترك للوقف والاجبر المشترك انما يصدق بيمينه عند لا عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجبر المشترك عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه ولزم الضرر للوقف ينبغي للقاضي أن يعمل بمذهبهم نظرا للوقف فتأمل من القول لمن للمولى عبد الحليم افندي أخى زاده (سئل) فيما إذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده (الجواب) نعم قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشرة ناقلا عن خزانة الاكل لومات الواقف وأوصى الى رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصي في كله عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يتخذ بما خصه اهـ (سئل) فيما إذا وقف زيد عقاره معلوما منجزا على الحرمين الشريفين وشرط وظيفة النظر لعمر وودريته ثم مر بعدهم لمتولى الحرمين الشريفين مات الواقف وعمره وتصرف بوظيفة النظر المزبور رجل من ذرية عمر وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور مخالفا لشرط الواقف فهل ليس لمتولى الحرمين معارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى تنقضي ذرية عمر والمذكور عملا بشرط الواقف المزبور لانه كنص الشارع في وجوب العمه وفي المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الأسباب (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٧ إذا مات متولى الوقف مجهول الغلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكر لوقف آخر منكسر عما سنين ويريد متولى طلبه من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركه المتولى المتوفى (الجواب) الحكر المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى المتوفى شيء من ذلك كذا أفق المرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا المتولى المذكور مات مجهول الغلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية وغيرها وعبارتها

وكل أمين مات والعين تحصر \* وما وجدت عينا فديننا تصير  
سوى متولى الوقف ثم مفاوض \* ومودع مال الغنم وهو المؤمن

(أقول)

مطلب الجاني الأمين  
يصدق باليمين

مطلب قبض الجاني  
الأجرة من المستأجرين  
صحيح

مطلب ادعى الجاني تسليم  
الغلة للمتولى في حياته  
يصدق باليمين

مطلب الجاني والمتولى  
أجبر مشترك عندهما فينبغي  
للقاضي أن يعمل بمذهبهما  
اذا لزم ضرر الوقف

مطلب نصب الواقف  
وصيا ولم يذكر الوقف صار  
وصيا في أوقافه وأمواله  
وأولاده

مطلب وقف على الحرمين  
وشرط النظر لعمر وودريته  
فليس لمتولى الحرمين  
معارضتهم

مطلب فيما إذا مات المتولى  
مجهولا وعلى الوقف حكر  
لوقف آخر

مطلب لا يضمن المتولى  
بموته مجهول الغلات الوقف



(أقول) وقد منابقية الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج إليه الوقف من العمارة في المستقبل فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر الممسوك للعمارة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العمارة ولم يقيد عند الحاجة إليه لأنه حينئذ يجب على الناظر إمساك قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف للعمارة على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف بحال لا يغفل فيؤدي الصرف إلى المستحقين من غير ادخار شيء للتعمير إلى خراب العين المشروط تعميرها أولاً كما في الأشياء قال محشيته الجوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هو المعتمد المختار في المذهب كما في جامع المصنرات (أقول) ومرفى هذا الباب ما لو لم يشترط الواقف تقديم العمارة (سئل) في ناظر أهل للنظارة ولاية قاض وأكده ببراءة سلطانية فأنهى جماعة أنها شاغرة وأتوا بفرمان بنص مخالف فهل يمنعون باعتبار أنها هم المخالف للواقع أم لا (الجواب) نعم يمنعون فإن عزله وأعطاهم بناء على ما أنهوه وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبنى عليه مشله وحدث بنى على ما أنهوا فالظلم والتعدي من الأخذين ومنسوب القاضي والسلطان حيث كان أهلا للولاية ليس لاحد رفعه بغير جحقة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الحاشية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشباه والعلاني في شرح التنوير وأفتى بمثله العلامة الخبير الرملي مفصلاً كما هو مذكور في فتاويه من الوقف (أقول) ومرفى ذلك (سئل) فيما إذا قرر القاضي هندا في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلى بطريق الفراغ من أمهات المقررة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهندا أهل لذلك وكتب لها حجة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعا (الجواب) نعم (أقول) يقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن النظر فراجعها متأملاً (سئل) في ناظر وقف أهلى أمره القاضي العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور مفلسا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور (الجواب) نعم فإن قلت إذا أمر القاضي القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشرعى أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا بضمن القيم اهـ مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا من في عياله ولا اقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد لياخذه عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اهـ بجر من الوقف (سئل) في وقف له متولى ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه ومعرفة بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلى يكون الوصى أولى باسالة المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه اهـ كذا نقله الشيخ خير الدين عن الحاشية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الحاشية ويقول الفضلى يفتى اهـ وأنت على علم بان الوقف يستق من الوصية ومسائله تنزع منها كما نقله الشيخ خير الدين فمافى فتاوى الرحيمى من أن المتولى لو أجره باجرة المثل اجارة شرعية تنعقد ولا يملك

مطلب للناظر أن يمسك  
قدر ما يحتاج إليه الوقف  
من العمارة في المستقبل  
حيث شرط الواقف تقديمها

مطلب لا يعتبر الانهاء  
المخالف للواقع

مطلب فرغت لبنتماعن  
النظر وقررها القاضي

مطلب اذا أقرض الناظر  
مال الوقف بأمر القاضي  
لا يضمن

مطلب ليس للمتولى ايداع  
مال الوقف ولا اقراضه الا  
لو أحرز

مطلب ليس للمتولى  
التصرف بدون اذن المشرف  
أى الناظر

مطلب الوقف يستق من  
الوصية



الناظر معارضته لانه في زماننا معنى المشارف فيه نظر وفي البحر قال في الخاتمة وقف له متول  
ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مقوض الى المتولي والمشرف  
مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القسدير اه  
(أقول) وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاملة لغراس حصة منه  
جارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقيته غراسه ذلك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض  
البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه بلجهة الوقف وأخذ أجر منابت الشجر من الرجل  
بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر  
وقف أرسل رجلا لحيابة مال الوقف من مستأجرى أقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرين  
ودفعه الى امرئ ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل  
يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوي  
وشرحه للاسيدي جاني وإذا دفع الرجل الى رجل ما لا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه  
الامر في ذلك والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه  
لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب اليمين عليهما جميعا وإنما يجب على أحدهما لانه  
لا بد للامر أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر فتجب اليمين على الذي كذبه دون الذي صدقه  
فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الا تخبر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض  
وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر دينه وان صدق الا تخبر أنه لم يقبضه وكذب المأمور انه  
يحلف المأمور خاة بالله لقد دفعته اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك  
لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على  
هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وأدعى أنه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة  
وأنكر صاحب الوديعة الامر فالقول قوله مع يمينه انه لم يأمره بذلك ولو كان المال مضمونا على  
رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فأمر صاحب الدين أو المغصوب منه بان يدفعه الى فلان  
فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق  
المأمور على الدفع الا باليمين لان في ذلك ابراء نفسه من الضمان الا اذا صدقه الامر في الدفع  
فحينئذ يبرأ ولا يصدقان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الامر  
المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه  
الضمان وان نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب السليبي من أوائل الوكالة  
وكذا في مجموعة الانقروى (سئل) في وكيل شرعي عن تطار وقف أهلي في مباشرة أمور الوقف  
من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغليها وفي سائر أمور الوقف فباشروا وكيل  
ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه  
لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانة باذن القاضي  
حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستعجلة باجرة معجلة وفي ذلك  
مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد بثوته شرعا فهل له ذلك (الجواب)  
نعم المعتد في المذهب أن ماله منه بد لا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جاز  
والا لاجر من بحث الاستدانة وفي أوائل الخيرية من الوقف ما نصه قد تقر رخصة وكيل ناظر  
الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا عم له اه والمسئلة في الخاتمة والقنينة والنصولين وفيها  
وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع

مطلب مهم للمصطلح  
أرض البستان مع حصة  
الوقف من الشجر وأخذ  
أجرة منابت شجر الشريك  
مطلب يقبل قول رسول  
الناظر في الدفع الى الناظر  
المعزول  
مطلب القول للمأمور بدفع  
الدين وللدائن بعدم قبضه  
منه

مطلب في دعوى المودع  
دفع الوديعة الى رجل بأمر  
المودع  
مطلب في دعوى المديون  
أو الغاصب الدفع الى رجل  
بالامر

مطلب اذا وكل الناظر  
وكيلا في مباشرة أمور الوقف  
فصرف ما لا بد منه له الرجوع

مطلب للناظر الاستدانة  
فيما لا بد منه بأمر القاضي  
مطلب يصح توكيل  
ناظر الوقف مطلقا وناظر  
القاضي اذا عم له  
مطلب اذا ناب الوقف نائبة  
لدفع شئ من مال الوقف



مطلب يمنع المتولى من  
تكليفهم بأن الغراس  
موضوع بوجه شرعى بعد  
تصرفهم من القديم

مطلب يقبل قول الناظر  
الامين باليمين فيما لا يكذب  
الظاهر

مطلب للمتولى الرجوع  
بمادفعه للمستحق من ماله  
زيادة على قدر استحقاقه

مطلب ليس للمتولى المعزول  
قبض الغلات والاجور واذا  
لم يباشر التولية لا يستحق  
معلومها  
مطلب تصرف أحد الناظر  
بدون رأى الباقي لا يصح

مطلب أقرأ أحد الناظرين  
أن فلانة تستحق كامل  
النظر يسرى اقراره على  
نفسه فقط

مطلب للناظر التصرف  
في امور الوقف بدون حضور  
المستحقين

مطلب للناظر تناول العوائد  
القديمة المعهودة

لا ضمان عليه الخ (سئل) فيما اذا كفى أرض وقف غراس قديم جار في وقف آخر وأهله  
متصرفون فيه ويدفعون المتولى الأرض أجرها وطلابهم متولى الأرض باثبات وضعه بوجه شرعى  
فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد  
تصرفهم ودفع اجرة المثل بلجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفق به  
الشيخ عبدالرحمن العمادى كتبه الفقير أحمد المفتى بدمشق الشام عفى عنه الحمد لله جوابى  
كذلك كتبه الفقير أبو المواهب الحنبلى عفى عنه الحمد لله جوابى كذلك كتبه الفقير حامد بن  
على بن ابراهيم بن عبدالرحمن العمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه (سئل) فى ناظر  
وقف أهلى ثقة قبض غلال الوقف وصرف بعضها فى ثمن بزرو غراس لأرض الوقف وغيرها من  
اللوازم الضرورية للوقف مصرف المثل فى مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فى ذلك فهل يقبل  
قوله بيمينه فى ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير حامد العمادى عفى عنه الحمد لله جوابى كذلك  
كتبه الفقير محمد بن الغزى المفتى الشافعى عفى عنه الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف  
أبو الفتح الحسينى المالكي المفتى بالشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الحنبلى  
المواهبى المفتى فى الشام (أقول) ومراوئل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) فيما  
اذا كان لزيد وظيفة فى وقف بماله من المعلوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقرر فيها براءة  
سلطانية ودقاتر الوقف شاهد بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة فى عدة  
سنتين على حساب ثلاثة عشر عثمانيا طائنا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة عثمانية  
ويريد المتولى الرجوع عليه بالزائد الذى دفعه من ماله فى المدة طائنا أنه يستحقه فهل له ذلك  
(الجواب) نعم (أقول) ومراوئل الكلام على هذه المسئلة فى هذا الباب عند مسائل الاستدانة  
(سئل) فى متولى وقف عزل وتولى على الوقف غير براءة سلطانية وتقرير قاض وللوقف  
غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والاجور للمتولى المنصوب حال دون المعزول واذا  
لم يباشر المعزول وظيفة التولية لا يستحق معلوم التولية (الجواب) نعم (سئل) فى ثلاثة  
أنفار متولين على وقف برآجر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من الباقي  
ولا اجازة فهل تكون الاجارة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم فى دار وقف أهلى لها  
ناظران فتح مستأجرها بابا باذن من أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف  
أحدهما بدون اذن الآخر باطلا\* الجواب حيث كانا شريدين واقما بتقرير من القاضى  
أو بامر سلطانى فلا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والحالة هذه كتبه الفقير على  
العمادى عفى عنه (سئل) فيما اذا كانت هند مقررة فى نصف وظيفة نظر وقفى جديها  
فلان وفلان فوكلت شريكها زيدا فى النظر وفى تعاطى امور الوقفين فاقرا الوكيل المزبور  
أن دعدا المستحقة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة ولم تصدقه الموكلة على ذلك فهل  
يكون اقراره عن نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة (الجواب) نعم (أقول)  
ومر تمام الكلام على هذه المسئلة فى الباب الثانى (سئل) فى وقف أهلى له ناظر أمين وجماعة  
مستحقون لرعيه يعارضون الناظر المزبور فى التصرف فى امور الوقف من قبض وصرف  
وايجار وتعمير وغير ذلك زاعمين أنه ليس له ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل يعنون من  
معارضته فى ذلك ولا عبرة برعيهم ولا يشترط حضورهم واطلاعهم (الجواب) نعم (سئل)  
فى وقف أهلى له مستحقون وناظر وفى ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها كل من كان



ناظر على الوقف بسبب سعيهم في امور الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بموجب ذفات الوقف  
الممضاة بامضاء القضاة هل لناظر تناولها كما جرت به العادة القديمة (الجواب) نعم (أقول)  
تقدم أن لناظر أخذ العشر حيث كان قدراً أجر مثل عمادوا الفليس له أخذ الزائد الا اذا شرط  
له الواقف شيئاً فهو له مطلقاً وهذه العوائد كانت مثل العوائد التي يأخذها النظارة في زماننا  
كالذي يأخذونه من المستأجر ويسمونه خدمة فهي في الحقيقة تكمله لاجرة المثل لانهم  
يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مثلاً حتى يأخذوا الخدمة لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق  
وفي الدر المختار عن فتاوى العلامة التمر تاشي ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلاً  
ويجب صرف جميع ما يحصل من غنائم عوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب  
على الحاكم أمر المرتشي برد الرشوة على الراشي غيب الدعوى الشرعية اهـ

### \* (كتاب البيوع) \*

(سئل) في رجل باع آخر عدة من الغلايين ولم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع  
فهل البيع المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بيع المعدوم كما في البيع الفاسد  
من التنوير وغيره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو داراً معلومة ثم اختلفا فقال  
المشتري اشتريتها باءات وقال البائع بعثها وفاء فلما قول منهما (الجواب) القول لمن يدعي  
البات بيمينه واليمين على مدعي الوفاء لانه يدعي خلاف الظاهر واليمين على مدعي خلاف الظاهر  
قال في الحاشية في أحكام البيع الفاسد وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعاً باءاتاً كان  
القول لمن يدعي البات واليمين على مدعي الوفاء اهـ (سئل) في دار معلومة ذات بيوت  
متعددة مشتركة بجمعها بين زيد ورجلين لكل منهم حصّة معلومة شائعة فيها باع زيد بيتاً معيناً  
منها من زوجته بثمن معلوم فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم وللشريك ابطاله  
قال في البرازية في مسائل بيع المشاع دار بين اثنين باع أحدهما بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن  
الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت  
معين فلا آخر أن يطله اهـ ودشله في الحاشية والعمادية معللين بتضرر الشريك بذلك عند  
القسمة وأفتى الردي رحمه الله تعالى بعين المسئلة (سئل) فيما اذا كان لز يد طبقة ومربع  
جاريان في ملكه بالوجه الشرعي كائنتان في دار مشتركة بينه وبين اخوته فباعهما زيد المزبور  
من عمرو بيعاً باءاتاً شرعياً بثمن معلوم مقبوض فهل صح البيع (الجواب) نعم ولا ينافي ذلك  
ما أفتى به الخبير الردي لان ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهما المبيع كله ملك محتص بالبائع  
(سئل) في مرض مرض الموت باع فيه جاريته وربيع دار له من زوجته الوارثة له المستقرة  
في عصمته حين البيع بثمن معلوم هو دون عن المسبل بعين فاحش وأقر بقبضه منها حين البيع  
وكان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكلف ودشقة بسبب المرض  
المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ونه عن زوجته وعن اخوة أشقاء لم يجزوا  
البيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح كل من البيع والاقرار المذكورين والحالة هذه  
(الجواب) نعم لا يجوز الا باجارة الورثة وتصديقهم قال في العمادية مريض باع من وارثه شيئاً  
وأقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان  
قيامه عن تكلف ودشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكره قاضيان

مطلب ليس للمتولى زيادة  
على ما قرره الواقف ويجب  
صرف الغنائم والعوائد لمصارف  
الوقف

### \* (كتاب البيوع) \*

مطلب بيع ما ليس في ملكه  
باطل

مطلب القول للمدعي البيع  
البات واليمين على الوفاء

مطلب باع بيتاً معيناً من  
دار ذات بيوت كلها مشتركة  
لا يصح

مطلب باع نصيبه من بيت  
معين فلشريكه الآخر أن  
يطله

مطلب باع بيتين محتصين به  
كائنين في دار مشتركة صح  
البيع

مطلب بيع المريض في  
مرض موته من وارثه  
واقرار باستيفاء الثمن لا يصح



في وصايا فتاواه (سئل) فيما كان له من أموال لا يورث من مرض الموت وصار غالب حاله الضنى ولزوم القرائش وقياسه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن أقر بقيضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن أولاده المذكورين فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين إلا بإجازة بقية الورثة والحالة هذه (الجواب) البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أي حنفية إلا برضا الورثة وإن كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير إجازة الورثة في مرض موته ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن إذا كان فيه غبن أو محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ وإتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت كما في العمادية وأما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو بقيض دينه من ثمن أو غيره فباطل إلا أن تصدق الورثة كما هو مصرح به في المعسرات (سئل) فيما إذا باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المعلومة من جماعة معلومين أجنبى عنه بثمن معلوم هو ثمن المثل فأصوه به عما يستحقونه في ذمته من جهة دين شرعى استدانه منهم قبل تاريخه باعترافه بذلك وبقائه في ذمته وليس عليه دين غير المبلغ المقاصص به لامن دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولادين لزمه في الصحة ومات من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلا في اقرار المريض بدين لأجنبى نافذ من كل ماله لا أثر عمر رضى الله عنه ولو بعين فكذلك إلا إذا علم تملكه لها في مرضه فيتقيد بالثلث ذكره المصنف في معينه وأثر الارث عنه ودين الصحة مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف بينة أو بعبائة قاض قدم على ما أقر به في مرض موته ولو المقر به ووديعة وعند الشافعي رحمه الله تعالى الكل سواء والسبب المعروف ما ليس تبرع كنكاح مشاهد بمهر المثل أما الزيادة فباطلة وإن جاز النكاح عبائة اهـ بلفظه ومشله في شرحه على الملتقى وفي العمادية من أحكام المرضى من كتاب البيوع المريض الذي عليه دين يحيط بماله إذا باع عبائنا من أعيان ماله من أجنبى بغبن يسير لا تصح المحاباة عند الكل أجازت الورثة أم لم يجزوا ويقال للمشتري أن شئت فبلغ تمام القيمة وإن شئت فأسخ البيع وإن لم يكن عليه دين يجوز إذا كانت المحاباة بقدر الثلث اهـ بلفظه وذكر شيخ الاسلام من باب مزارعة المريض على سبيل الاستشهاد ومثله شراء المريض من وارثه وقال ألا ترى أن مريضا لو اشترى من وارثه بعبائة الشهود وأعطاه الثمن كان جائزا إذا لم يكن فيه محاباة كما لو اشترى من أجنبى قال ثمة الوارث أنما يخالف الأجنبى في الاقرار وأما فيما ثبت بعبائة فالوارث والأجنبى فيه سواء ولم يذكر في المسئلة خلافا فهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل اهـ من الفصل ١٦ من تصرف المريض من بيوع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية سئل في مريضة باعت لابن بنتها المحجوب عن أرثها بابن عمها وبناتها قيراطا وسبعة أثمان قيراط ثمانية قروش ثم ماتت عن ذكر فالحكم أجاب لولم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع وإن كانت المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لأن وفاة الدين مقدم على المحاباة وإن لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من الثلث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية لأجنبى والله أعلم (سئل) في امرأته هادء سعال طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة فراش فباعت فيه زوجها حصة معلومة من عقار بثمن معلوم مقبوض لدى بينة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره

مطلب البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز ولو بمثل القيمة

مطلب بيع المريض لأجنبى واقراره له فيه يصح

مطلب اقرار المريض بدين لأجنبى نافذ من كل ماله الخ

مطلب لا تصح المحاباة في بيع المريض المديون بعبائة من أجنبى بغبن يسير  
مطلب شراء المريض من وارثه بدون محاباة جائز

مطلب باعت زوجها وبها داء سعال لم تصر به ذات فراش يصح



فهل يكون البيع والقبض صحيحين (الجواب) نعم والمقعد والمفلوج الذي لا يزاد منه  
كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح  
كما في فتاوى قاضخان وذكر في أو آخر هذا الفصل من فتاواه المسلول إذا طلق امرأته وقد طال  
ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديماً فهو بمنزلة  
المريض وان كان قديماً فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة من منة وليست بقاتلة وذكر في العدة  
كذلك وقال الا اذا تغير حاله حينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان  
كان يربح برؤم بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر الهندي اني  
ان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص مرة ويزداد أخرى يتظر ان مات بعد ذلك بسنة  
فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر العراقي عن أصحابنا أنه يتظر ان  
كان يصلي مضطجعا فهو كالمرضى وتكلموا أيضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالحه قال  
مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالحه وحوائجه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح  
وقال مشايخنا اذا عجز عن القيام بمصالحه خارج البيت يعتبر مريضاً وفي وصايا الجامع الصغير  
المقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهبته من جميع  
المال وذكر ابو العباس الصغاني في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد  
أو المفلوج اذا وهب في أول ما أصابه ثم مات في أيام تكون الهبة من الثلث لان العلة لم تصر عادة  
وذكر قاضخان في الجامع الصغير صاحب السل والدق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون  
في حكم المريض لان الانسان قلما يتناول عن قليل مرض فادام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير  
صاحب فراش لا يعد مريضاً عند الناس عمادية من أحكام المرضى من كتاب الطلاق لمخصا  
(أقول) وكتبت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار مانصه وفي المعراج وسئل صاحب  
المنظومة عن حدم مرض الموت فقال كثرت فيه أفعال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول  
الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لاحتاجها داخل الدار  
لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصحة الزيلعي قلت  
والظاهر أنه مفيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يتحقق منها الموت كالفاالج ونحوه وان صيرته  
ذا فراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشروح هنا  
اه (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالديون فباعها الورثة من عمرو باذن  
القاضي والعمراء بمن المتل وأدوا به الديون للعمراء فهل صح البيع (الجواب) نعم (سئل)  
في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بمن فيه غبن فاحش  
وهبه منه ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يجزوا ذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين  
فهل يكون ما ذكر وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في التوير في كتاب الوصايا  
اعتناقه ومحاباته وهبته ووقفه وضماته وصية فيعتبر من الثلث اه (سئل) في المريض  
مرض الموت اذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش بخمسمائة ولا مال له سواها ثم مات  
من مرضه المربور عن ورثة لم يجزوا ذلك فهل يكون محابياً بخمسمائة فينفذ المحاباة بقدر الثلث  
ثم يقال للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئاً واما أن تفسخ  
(الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من بيع المريض (سئل) في امرأة لها دار  
جارية في ملكها أرضا وباءت نصفها شائعاً من جماعة معلومين بمن معلوم يعاباتها فهل صح

مطلب بيان الصحيح من  
الاقوال في حدم مرض الموت

قوله ما جرى الخ اي من أن  
الامراض المزمنة كالفاالج  
يست مرض موت اه منه  
مطلب بيع الورثة تركته  
لمت المديون باذن القاضي  
والعمراء صحيح

مطلب بيع المريض من  
اجنبي بغبن فاحش وهبة  
لثمن له يعتبر من ثلث ماله  
مطلب يصح بيع نصف  
لدار مشاعاً



مطلب بيع الفضولي نصف  
الدار المشتركة

مطلب نقول نفيسة في  
حصة بيع المشاع

مطلب الحصة الشائعة من  
الغراس والزرع لا يجوز بيعها  
مطلب اختلاف في بيع  
الحصة الشائعة من العمارة  
والصحيح الجواز

مطلب في بيع الحصة من  
البناء لغير الشريك

مطلب بيع الحصة  
من الشجر لغير الشريك  
غير صحيح

البيع المذكور (الجواب) نعم يكفي العمدانية بائع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين  
ينصرف البيع الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المحيز وهو قول  
أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين  
نصفها فان ثم يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى نصيبه أما بيع الفضولي  
انصرف الى النصف الشائع فاذا أجاز أحدهما صححت اجازته في ربع الدار فضول العمادي  
من ٢٤ في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع بعد كلام  
الى أن قال قال الوجه الاول وهو بيع المبيع من أجنبي على صنفين أما ان كان الكل له فباع  
النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في الموضع أجمع هكذا ذكر الصدر  
الشهيد في كتاب الشيوع وأجمعوا على أن بيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من  
بيوع التارخانية ونقل التمر ناشئ في قتاواه من باب الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع  
وفي البحر من باب الاجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد اجارة المشاع الا من شريكه بعد بسط  
الكلام الا ترى أن هبة الشائع لا تجوز ويبيعه يجوز اه فتحرر أن بيع الشائع جائز من الشريك  
ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزرع وقال العلامة قاسم في رسالته  
في مسائل الشيوع سئلت عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت عن بعض  
من يزعم العلم بالفقه أن ذلك غير جائز فقلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف  
في بيع الحصة الشائعة من العمارة والصحيح الجواز قال جمال الاسلام في قتاويه أرض بين  
رجلين أثلاثا والزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من أجنبي  
صح في الأرض دون الزرع وقال ثوب بينهما باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يجزه شريكه لزم  
في نصيب البائع ومثل ذلك في العبد المشتركة وقال باع نصف خشبة مقموعة أو نصف عمامة  
مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر قال وأما بيع نصف العمارة مشاعا ففيها اختلاف الروايتين  
والمشايخ والجواز أصح وأرفق اه قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة للوالي قالوا الآن  
العمارة للبقاء فاشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن  
شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز اه ما في الرسالة وفيها فوائد (سئل)  
في بيع الحصة الشائعة من البناء والأرض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) قال  
في قتاوى التمر ناشئ من باب الشركة وفي شفعة خواهر زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء  
مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء  
بدون الأرض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق وأما اذا كان بغير  
حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان بغير حق كان القلع مستحقا  
ومستحق القلع كالمقوع ولو كان مقوعا حقيقة جاز وهذا في غالب القتاوى (أقول) قد علمت  
أنفا أن الجواز أصح وأرفق ويأتى تمام الكلام عليه (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة  
في أراضى وقف سليخة ونصف غراس شائع جاز نصفه الاخر في ملك عمرو قائم بالوجه الشرعى في  
بعض الاراضى المزبورة فباع المشد المزبور مع نصف الغراس المزبور من زيد الاجنبي بدون إذن  
عمرو والشريك ومتولى الوقف ولا وجه شرعى فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم  
كما أفق به التمر ناشئ والجد عبد الرحمن العمادي والوالد والعم وهو المعتمد كما قرره العلامة قاسم  
في رسالته وكذا في أنفع الوسائل (أقول) وبه أفقى المرحوم الشيخ اسمعيل في مواضع من قتاواه



واضطرب الاقناع من الشيخ خير الدين فاقتى أو لا بأن يبيع أحد الشريكين حصته في الغراس في الأرض المحتكرة من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفتى به ابن نجيم في نحو ذلك وأفتى ثانيا بخلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد يبيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك فاسدا كما صرح به علماء وناطقة اهـ (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبدو صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم كافي البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل (سئل) في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والأصلح من الشريك هل يكون جائزا (الجواب) ببيعة ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة (سئل) فممن باع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا زال المانع (الجواب) نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالباع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خاتمة في فصل يبيع الثمار والزروع زرع بين رجلين أو ثمار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الادراك لم يجز لأنه لا يمكنه تسليمه إلا بضرر صاحبه لأنه يجبر على القلع للعمال وفيه ضرره ولو باع بعد الادراك جاز لا لعدم الضرر أنفع الوسائل (سئل) فيما إذا كان لزيد وجماعة ثمرة تفاح مشتركة بين الجميع لزيد نصفها وللجماعة الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شائعاً من رجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبدو صلاحها فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد زرع غير مدرك فباع حصته منه معلومة بدون الأرض بثمن معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث كان الزرع غير مدرك فالبيع المذکور فاسد فلولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من إنسان بدون الأرض إن كان الزرع مدركا يجوز وإن لم يكن مدركا لا يجوز لأن هذا البيع يتضمن إلحاق الضرر بالبائع في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسدا كببيع الجذع في السقف وإذا لم يجز بيع نصف الزرع فلولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا لأن المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل الخ وتقدم نقلها عن الخاتمة (سئل) فيما إذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه الآخر تبع للأرض جاز في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو بثمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجز وإن من شريكه يجوز وإن بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وإن باعها مجله يجوز اهـ ومثله في أنفع الوسائل (أقول) قد حرر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعدما أطال في سرد النقول ما حاصله الذي تحررنا من هذه النقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمبطحة المشتركة والثمرة بغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فلو رضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حل الأول على ما إذا كان قصد المشتري إجبار الشريك على القلع لأنه لا يجبر على تحمل الضرر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لأنه يطالبه المشتري بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبيعه وهو النصف الآخر فصار كببيع الجذع في السقف وحل الثاني على ما إذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله إلى الادراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لأن فيه ضررا وإنسان لا يجبر على

مطلب بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها من أجنبي لا يصح

مطلب بيع الحصة من الثمار والزروع بعد الادراك يجوز  
مطلب بيع الحصة من الثمار والزروع قبل الادراك لا يجوز

مطلب إذا كان الزرع كله له فباع نصفه إن مدركا جاز والا فلا

مطلب باع نصيبه من الزرع من أجنبي أو من أحد شركائه لا يجوز وإن من كلهم جاز

مطلب تحرير مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع والثمرة والغراس والبناء



يحمل الضرر وان رضى به اه ثم ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز الى وقت  
 الادراك والالم يجب الى ذلك نظر الشريك فان طلب هو والبائع النقض فسخ البيع لانه فاسد  
 مستحق الفسخ وان سككت الى وقت الادراك انقلب جائز الزوال الملتصق وأما بيع هذه  
 المذكورات من الشريك كأرض بينهما وفيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع  
 لشريكه بدون الأرض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تحمل  
 على ما اذا كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقلع كبيع رب الأرض من الأكار حصته من الزرع فلا  
 يجوز لانه يكلف الأكار القلع فيتضرر أما لو باع الأكار حصته من الزرع أو الثمرة لرب الأرض  
 فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع يطالبه بالقلع ليقرغ نصيبه من الأرض ولا يمكنه  
 ذلك الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه الخ فتلخص أنه ان باع من  
 شريكه الذي لا حق له في الأرض لا يجوز على المختار وأما بيع الحصة من الغراس المشتركة من  
 الاجنبي أو الشريك فان كانت الأرض لهما فلا يجوز بيع أحدهما حصته من الآخر بدون  
 الأرض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيرهما بأن غرسا بحق فان بمناسبة وباع ممن له الأرض  
 جازا ومن الشريك الذي لا أرض له لا يجوز وان باجارة لا يجوز بيعه لامن شريكه ولامن أجنبي  
 وان كانت الأرض لأحدهما فان باع رب الأرض لشريكه لا يجوز أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة  
 من البناء فان الأرض لهما وباع أحدهما نصيبه من الأرض والبناء جاز من الشريك وغيره وان  
 باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي لا يجوز وان من شريكه ينبغي عدم الجواز سواء كانت  
 الأرض للبائع أو للمشتري وان كانت لغيرهما بأجرة فان أجز البائع نصيبه من الأرض من  
 المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن البائع تكليف المشتري  
 القلع وان باعارة لهما مدة معلومة فان باع بعد مضىها صح والا فينبغي جريان الرويتين وان بغصب  
 يصح البيع من الشريك والاجنبي لانه مستحق للقلع فكان كالملقوع حقيقة والحاصل اذا رفع  
 الى القاضي بيع حصة من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء المذكور مستحق للبقاء  
 في القرار عمل فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع  
 وحكم به وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حرره الامام الطرسوسي في هذه  
 المسائل في كتابه أنفع الوسائل ونازع فيما في القنية من أن في جواز بيع العمارة مشاعا اختلاف  
 الرويتين والمشايع والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعارض ما نقله القدوري عن الاصل وصاحب  
 البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القنية اختيار فتوى  
 لبعض المشايخ وأما اختلاف الرويتين فهو في الشريك أما في الاجنبي فلا الخ وقد نقل  
 ابن حزة النقيب في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسألة بيع الحصة من البناء على  
 التفصيل المار وقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البحر اه (أقول) أيضا الحاصل أن المناط  
 في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم صريحا ودلالة وعليه فما  
 آمن فيه الضرر جاز بيعه وما لا فلا ففي بيع الحصة من الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه يصح ولو  
 من الاجنبي بلا اذن الشريك اذا ضرر على الشريك لو طلب الشاري القطع ومثله الشجر المعد  
 للقطع بعد بلوغه أو ان القطع كالخور والصفصاف ففي الخانية والولوالجيسة اذا باع نصيبا له من  
 مشجرة بغير اذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان  
 المشتري لا يتضرر بالقسمة وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمة وعلى هذا حكم الزرع



اه لكن البيع قبل الادراك وكذا بيع الثمار قبل التضييع فيه التفصيل المار الذي اقمه  
الطرسوسي توفيقا بين عباراتهم وكذا في مسألة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع في زماننا أن  
البناء انما يكون في الارض المحتكرة وفي أراضي القرى السلطانية فاذا كانت الارض الحاملة  
للبناء جارية في توابع الشريك في البناء وباع أحدهما حصته من الآخر بعد ايجاره حصته من  
الارض المحتكرة وفراغه عن مشد مسكته في الارض السلطانية ورفع يده عنها يجوز البيع  
اذ لا يدلل البائع على الارض حتى يكلفه القلع وأما بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص عليه في عدة  
كتب أنه لا يجوز البيع معللا بأنه لا يمكن تسليمه الا بنقض البناء وفي ذلك ضرر لكن ظاهر كلام  
القنية المار جواز مطلقا ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم ويؤيده أيضا أنه  
لا فرق بين الحصة من البناء والحصة من الثوب أو العبد وقد قال شيخ مشايخنا ملا علي التركاني  
بعد نقله عبارة القنية وغيرها بيع الحصة الشائعة من العمارة يجوز على الاصح لانها اشبهت  
الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى في زماننا بدمشق والعلامة قاسم ثبت ثقة اه وفيه جواب  
عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه على القنية وحاصل الجواب أن الناقل لا اختلاف  
الرواية في ذلك ثقات والمثبت مقدم على النافي والله أعلم وأما الشجر فالغالب فيه أيضا أن يكون  
قائما محترما في أراضي الوقف أو بيت المال بالاجرة فاذا باع الشريك من شريكه وأجر حصته  
من الارض والتزم الشاري بما عليها الجهة الوقف أو بيت المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما  
البيع من غير شريكه بلا اذنه فلا يجوز لكن نقل في أنفع الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من  
أجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك المشتري انقلب البيع الاول جائزا  
لان المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من الاجنبي باذن الشريك فالذي  
عليه الافتاء في زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف وما وفق به الطرسوسي اخذ من  
قول قاضيان لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز بيع الشريك هل له أن لا يرضى بعد الاجازة قال  
له ذلك لان قلعه ضرر والانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه وقاضيان ذكر ذلك  
في مسألة المبطحة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والثمرة أيضا فاذا أجاز الشريك البيع  
من الاجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القلع أو القطع له أن لا يرضى بعد ذلك فيفسد  
البيع ما لم تنضج الثمرة او يدرك الشجر أو ان القطع لعدم الضرر حينئذ وهذا كله اذا لم يبق للبائع  
يد على الارض والا لم يصح البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره بالتقريع وأما لو كان الجميع  
للبيع ولا شريك له فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الارض الا اذا ادرك الزرع فينقلب جائزا كما  
مر في كلام المؤلف وظاهره انه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم فيفسد  
الجواز فيه ووجهه ان البناء شبه رقة الارض في كونه معدا للبقاء لا يقصد قلعه ورفع بخله  
الزرع والظاهر ان الغراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلا وأجره  
نصف الارض لدى حاكم يرى اجارة المشاع وكم بذلك او فرغ له عن نصف مشد لو كانت  
الارض سلطانية فانه يصح كما يظهر من تعليلهم بالضرر لانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له يد على  
أرض الحصة المبعة من الغراس واذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر  
عن الآخر بالقسمة لان قسمة الغراس ممكنة فاعتنم هذا التحرير المستطاب فانك لا تجد في غير  
هذا الكتاب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء دار قائم بالوجه الشرعي في  
أرض وقف بطريق الحاكمة فباعه من عمرو بيعا شرعيا بثمن معلوم مقبوض فهل يكون البيع

(١) مطلب لا يتوقف بيع بناء  
الدار على اذن المتولي



المزبور صحيحا نافذا ولا يتوقف على اذن متولي الوقف (الجواب) نعم (سئل) في غراس  
 مشترك بين زيد وعمرو والبالغين وأخيهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لكل منهم حصّة  
 معلومة فباع البالغان حصتهما من بكر بيعاتنا شرعا باذن الوصي المذكور وأجازته لذلك فهل  
 يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والوصي  
 كالمالك وفيه أيضا الوصي قائم مقام الموصي (سئل) في مشجرة حور بالمهملّة جارية في وقف  
 أهلي يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الاشجار  
 أو ان قطعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لاسيما والمشجرة لم تبلغ أو ان قطعها والمستلّة في  
 البحر من البيوع (سئل) فممن باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم يفسخ البيع حتى  
 ادرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا زال المانع (الجواب) نعم كما صرح به قاضيان  
 (سئل) فممن باع نصيبه من الغراس القائم في ارض وقف من احد شركائه بلا تصديق ولا  
 اذن من بقية الشركاء بموجب صلح ولم يحكم بحصته حاكم يراها فهل يكون البيع المزبور غير جائز  
 (الجواب) نعم قال في انفع الوسائل عن الخمانية اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه  
 من أجنبي لا يجوز واذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد  
 شريكيه لا يجوز وان منها جاز اهـ (سئل) في مشجرة بين زيد وعمرو لم تبلغ أو ان قطعها يريد  
 زيد بيع نصيبه منها بلا اذن شريكه بغير الارض ويكلف شريكه الى بيع نصيبه منها معه فهل ليس  
 له ذلك وبيعه نصيبه كما ذكر فاسد (الجواب) نعم ليس له ذلك وبيعه نصيبه كما ذكر فاسد حيث لم تبلغ  
 أو ان قطعها تضر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين (سئل) فيما اذا  
 كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفعه له عمرو متاعا مقصبا بفضة بثمان معلوم من  
 الدراهم قاصده زيد به من دينه المزبور وجهل كون الثمن زائدا على ما في المبيع من الفضة أو  
 مساويا أو أقل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في الدر المختار والاصل أنه متى  
 بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بتقديم جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جهل  
 بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط اهـ (سئل) في رجل اشترى من أخته زوجا ساور  
 ذهب زنتها كذا مثقالا وساعة فضة وعقصة فضة وخنجر فضة بموتها بالذهب بثمان معلوم من  
 القروش الفضة مقسطة عليه في أقساط معلومة وتسلم المبيع وتصرف به واستهلكه فكيف  
 الحكم (الجواب) البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فانه يشترط التقابض في  
 المجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف (سئل) فيما اذا كان لزيد خاتم ذهب فباعه من عمرو  
 بثمان معلوم من الدراهم مقسطة عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئا من الدراهم في  
 المجلس فهل يكون البيع باطلا (الجواب) نعم فلو تجانس أي النقدان شرط التماثل والتقابض  
 والاشترط التقابض أي وان لم يتجانسا يشترط التقابض قبل الافتراق دون التماثل بجر ملخصا  
 ثم قال فان تفرقا قبل القبض بطل اهـ ونسأله في البحر والنهر والمنع وغيرها (سئل) فيما  
 اذا كان لزيد مقسم معروف من دار معلومة وأمتعة وأواني نحاس وزنار فضة وحلق ذهب وسيف  
 فولاذ معلومات فباعها من ابنه البالغ بثمان معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم  
 والامتعة والاواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة  
 مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بيته شرعية وكتب بذلك صلح شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد  
 ثبوته شرعا (الجواب) نعم وتقدم نقلها في بيع المفضض والمزركش (أقول) مما يناسب ذكره

مطلب بيع الحصّة من  
 الغراس باذن وصي اليتيم  
 الشريك صحيح  
 مطلب بيع الحصّة من  
 المشجرة قبل أو ان قطعها  
 لا يجوز

مطلب باع نصيبه من الغراس  
 من أحد الشركاء بلا اذن  
 الباقي لم يجوز وكذا الزرع

مطلب في بيع المقصب  
 والمزركش

مطلب بيع الفضة بالفضة  
 نسبة غير صحيح

مطلب بيع خاتم ذهب بفضة  
 نسبة باطل



مطلب في علم الثوب أو  
الشاش من الذهب أو الفضة

هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم من الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا مسكين واستنبط عدم الاشتراط من قولهم ان ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن الا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة بيع امة في عنقها طوق فضة وبيع سيف محلى تتخلص خلته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيهما بالافتراق من غير قبض ما يقابلهما بأن دخول الطوق والخلية ليس على وجه التبعية لان الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم للخلية أيضا وان اتصلت به فكانت الخلية من مسماه بخلاف علم الثوب فانه ليس من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابله حصة من الثمن اهـ ملخص الكنى يشكل عليه مسئلة المفضض والمزركش الا أن يفرق بأن ما في ذلك مقصود بالشراء كالطوق والخلية وبأنه ليس شيئا آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بتقل المسئلة في الذخيرة واذا باع ثوبا منسوجا ذهب بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر وفي المتن بالنون أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اهـ وقال في التارخانية وفي البقالى ان في اعتبار الذهب في السقف روايتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياثية ولو باع دارا في سقوفها ذهب بذهب في روايه لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب فانه لا يعتبر لانه تبع محض اهـ فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تبع محض وتام الكلام على هذه المسئلة فيما علقته على الدراختار فرأجعه (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار مشتركة بينها وبين أخيها المزبور بثمن معلوم على شرط أن تسكن الباتعة فيها مدة فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهرا أو دابة على أن يركبها البائع يوما يكون فاسدا خاتمة من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من آخر فوة مغيبة في الأرض معلوما وجودها فيها بثمن معلوم ويريد ردها اذا رآها أو بعضها فهل له ذلك (الجواب) بيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية ان شاء رده وان شاء أخذه وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى كما في شرح المجمع والتنوير ومثله في البحر اهـ وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في الأرض كالفجل والبصل والخزرو والقلقاس واذا قلعه البائع فله المشتري الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله اذا اشترى شيئا مغيبا في الأرض فهو شراء مالم يره وحكمه أن للمشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بلازم في حقه فان لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضى وان شاء فسخ وان رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع وأجاب أيضا بأنه يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار اذا رآه بازالة قشره ان شاء أخذ وان شاء رد فان قلع شيئا منه من الأرض بطل خياره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وبصل مدر كاتا بتا في أرضه معلوما وجوده فيها شراء صحيحا ونسلم المبيع وقلعه من أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه للبائع ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه خسر فيه فهل لا عبرة بتعلله (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبائع ولا عبرة بتعلله المذكور لان بيع ما أصله غائب اذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح المجمع الماكي عن الخاتمة وكذا في شرح التنوير للعلائي من البيع الفاسد (سئل) في رجل باع عدة ألأجات

مطلب باعت دارا على شرط  
أن تسكنها مدة فسد البيع

مطلب يجوز بيع المغيب  
في الأرض كالفجل والبصل  
وله الخيار

مطلب بيع ما أصله غائب  
اذا ثبت وعلم وجوده جائز  
مطلب بيع المعيدوم غير  
جائز



مطلب اذا كان البيع  
بثمن المثل ثم وعده برّد المبيع  
اذا ردّ الثمن لا يجب الوفاؤه

مطلب بيع الوفاء حكمه  
حكم الرهن في جميع  
الاحكام هو الصحيح

مطلب اذا مات المشتري  
وفاء فورثته تقوم مقامه  
مطلب يبطل البيع بهلاكه  
قبل القبض

مطلب بعث رجلا يقبضه  
فقبضه فهلك يهلك من مال  
المشتري

مطلب اذا باع الصبي ولم  
يقبل انى بالغ ثم قال لم اكن  
بالغاصدق

مطلب قال كنت صبيا  
وقت البراءة فالقول له وكذا  
القرار

مطلب بيع الاب مال طفله  
من الاجنبي على ثلاثة اوجه

حالي كونها غير موصوفة طرده ولا في ملكه كقولك يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لانه بيع  
معدوم (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء دار معلوم فباعه من عمره وبعها باشرعا بثمن معلوم هو  
ثمن المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك شهد عليه عمر والمشتري انه ان دفع لزيد ثمن المثل بعد مدة كذا  
يكن بيعه مردودا عليه ومقالا فيه وان لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحق له في بيعه ومضت المدة ولم  
يدفع زيد ذلك لعمر ومات عمر وعن ورثته باعوا المبيع من بكر وسلموه منه فقام زيد يكلف بكرا  
رد المبيع له بالثمن متمسكا بالاشهاد المذكور فهل ليس لزيد ذلك (الجواب) بحيث كان البيع  
بثمن المثل والاشهاد المذكور بعد البيع المزبور فهو وعدم من المشتري فلا يجبر على رده والمسئلة  
في الخيرية من البيع ومثله في التمر تاشي والبرازي (سئل) فيما اذا كان له ندفلاحة باعها  
من اخيه بثمن معلوم فيه غبن فاحش وأطلقت البيع ولم تذكر الوفاء الا ان المشتري عهد اليها بعد  
البيع لدى بيعة شرعية انها اذا وفيت له مثل ثمنه يفسخ معها البيع ثم مات عن ورثته قبل ايفائها له  
مثل الثمن وتريد ايفاء الورثة مثل الثمن واستردا مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل  
له ذلك (الجواب) نعم ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام على  
ما عليه الاكثر كما في الخيرية والحاي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط  
البرازي فيه الاقوال الى أن قال واذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اه  
(سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عمره وبعها عمر وبهية بثمن معلوم  
وهلك عند البائع قبل تسليمها للمشتري بأففة سماوية فكيف الحكم (الجواب) يبطل  
البيع بهلاكه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمر وبدينه والمسئلة في البرازية (سئل)  
فيما لو اشترى شيئا وبعث رجلا يقبضه فقبضه وهلك فعلى من يهلك (الجواب) يهلك من  
مال المشتري لان المأمور لما قبض بامر قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع  
(سئل) في صبي باع شيئا ولم يقل اني بالغ والآن قال اني حين البيع لم اكن بالغ فهل يصدق  
(الجواب) نعم وفي متفرقات يبيع الذخيرة صبي باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك لم اكن  
بالغ فان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده ووقته اثنتا عشرة سنة وهذا حقيقة  
أخرى وهو انه يشترط بعد بلوغه اثني عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله أحكام الصغار  
للاسترواشني في مسائل البيوع ادعى الاقرار في الصغير وأنكره المقر له فالقول للمقر لا سنده الى  
حالة معهودة منافية للضمان القول لمن في الاقرار المدعى عليه جاء بخط البراءة فقال المدعى  
كنت صبيا وقت البراءة فالقول له لانه أسنده الى حالة منافية للضمان القول لمن في الدعوى صبي  
باع واشترى وقال انا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست ببالغ لم يلتفت الى قوله ولو كان ابن  
احدى عشرة سنة ثم قال لست ببالغ صدق جامع الفتاوى من البيوع (سئل) فيما اذا كان لصغار  
نصف علوجا بقبضه في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للنفقة ويريد أبوهم بيع  
جميع العلوج بثلث المثل فهل له ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وفي الخانية بيع الاب مال  
طفله من الاجنبي على ثلاثة اوجه لان الاب اما عدل أو مستور أو فاسد ففي الوجهين الاولين  
يجوز عقده ولوعقار او ينسر الغن فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان للاب شفقة وافرة  
ولا معارض له فالظاهر أن مباشرة على الخيرية فتتخذ فلوا دعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد  
البلوغ ضياعه أو الاتفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق بيمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز  
بيعه العقار الا بأن يكون بضعف القيمة لمعارضة الفساد ظاهر الشفقة فمالم تظهر الخيرية لا يتخذ



فللصغير تقضه بعد البلوغ وهو المختار وتنام مسائل بيع الاب في أدب الاوصياء من البيع الاب  
المبذر المفسد المتلف اذا باع أرضا لولده الصغير وانفق عنها على نفسه أما بيعه فبأن تثبت أصل  
الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الثمن اليه وينزعه القاضي من يده ويسلمه الى ثقة يتفقه  
بالمعروف جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين وغيرهما يخالفه من  
أن بيع الاب عقارا صغيرا إذا كان مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة اللهم الا أن يحمل على  
الضعف فتأمل (أقول) هماروايتان نص عليهما في أحكام الصغار للاستروشي وذكر أن الفتوى  
على الثانية أي المذكورة في الفصولين وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته  
والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا باع عقارا صغيرا بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز ولو محمودا  
عند الناس أو مستورا ولو مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب  
المفسد لا يجوز بيعه الا بضعف القيمة أو لحاجة الصغير أو لدين الاب وفي العروض حكم الاب  
والوصي واحد فلو باع الاب أو الوصي عرض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد  
الشروط الثلاثة اهـ والمفهوم من عامة عباراتهم أن الاب لو غير مفسد لا يحتاج بيعه عقارا صغيرا  
الى مسوغ من المسوعات التي ذكروها في بيع الوصي ونقل الجوى عن الخانوقى التسوية بينهما  
في اشتراط المسوعات المذكورة وفيه نظر لخالفته لما يفهم من كلامهم كما ترى الا أن يوجد نقل  
صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لمعتوه وصى شرعى وحصه  
قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جار بقبضته في ملك اخوته فباعها وصيه المذكور من اخوته  
بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى قاض شرعى ثبت لديه بالينة الشرعية الحظ  
والمصلحة في البيع المزبور وأن الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالبيع وحكم  
القاضي بجملة البيع المذكور فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لمريض ابن كبير  
له ابن صغير فقال بعت الصغير بستان كذا بثمن قدره كذا ولم يقبل للصغير أبوه المزبور في المجلس حتى  
مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حيث لم يقبل أبوه  
يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم أبى  
الاب ثم الى وصيه ثم القاضي الخ تنوير (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقفا على اجازة  
المستأجر أو مضى مدة الاجارة (الجواب) نعم يتوقف البيع على اجازة المستأجر في أصح  
الروايات وان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجارة نفذ البيع كذا في الخانية وغيرها (سئل)  
في رجل رهن داره المعروفة عند زيد رهن شرعيا مسلماتم باعها من بكر بدون اذن المرتهن كيف  
الحكم (الجواب) يكون البيع موقفا على اجازة المرتهن أو قضاء الدين أو الابرأ منه بيع  
المرهون غير نافذ في حق المرتهن وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر ويفتي بان بيع  
المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق  
المستأجر والمرتهن لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أو تمت الاجارة لزم البيع ترزية من  
الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس عنب قائم بالوجه الشرعى في أرض  
وقف جار مشد هافي تصرفه فباع ربع الغراس من هند وفرغ لها عن ربع المشد وصدق متولى  
الوقف على الفراغ ثم وضع زيديده على الجميع وتصرف بثمرته ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم  
المبيع لها بدون وجه شرعى فهل يمنع من معارضتها ويؤمر بتسليمها المبيع ويلزمه مثل  
ما تصرف به من العنب حيث لم يتقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قدّم المؤلف عن العماديه أنه

مطلب يصح بيع وصى  
لمعتوه

مطلب اذا باع بستانه من  
ابن ابنه الصغير ولم يقبل أبوه  
الصغير في المجلس لم يصح  
مطلب بيع المأجور موقوف  
على اجازة المستأجر أو مضى  
مدة الاجارة

مطلب باع حصه من  
غراس العنب



مسئلة شري ما باع باقل مما باع

مطلب اذا ضم الوقف الى الملك صح البيع في الملك

مطلب ارسل اليه قطن اعلى السعر الواقع المعلوم فهو بيع

مطلب بعث الى دائمه حنطة من دينه على السعر الواقع المعلوم فهو بيع بالتعاطي

مطلب ادعى الشاري بعد القبض أنه وجده ناقصا

مطلب لا يسمع قول القباني وحده ما لم يشهد معه آخر

لو كان الزرع كله فباع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدر كاجاز والا فلا الخ  
وعليه لزوم الضرر كما مر وقد منسأ أن الظاهر أن الغراس كالنبه وأن الضرر يزول بالايجار  
والقراغ (سئل) فيما اذا اشترى زيدا ثمنى عشر شاشا من عمرو ويثن معلوم من الدراهم وقبضها  
ثم باعها من بكر يثن معلوم وقبضها بكر ثم باعها من عمرو وصاحبها يثن معلوم أقل مما باعها به فهل  
تكون البياعات المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل في آخر باب العيب شري ما باع باقل  
مما باع من الذى اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزد ولم  
ينقص بعيب والثمن الثانى من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بالقبض نسيئة سنة ثم اشتراه نسيئة  
سنتين فهو فاسد فلو باع بالدراهم فاشترى بالدنانير لم يجز استحسانا وإذا انتقل الى آخر يبيع أو هبة  
فاشتراه من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى باكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه  
خلاصة من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا كان لزيمه مشد مسكة في اراضى وقف  
حامل بعضها لغراس جار في ملكه فباع الغراس والارض معا من عمرو ويثن معلوم من الدراهم  
فهل صح البيع في الغراس بحصته من الثمن دون الارض (الجواب) حيث ضم الملك وهو  
الغراس المذكور الى الوقف وهى الاراضى المذكورة يصح بيع الغراس دون الارض كما في  
قاضيخان وغيره (سئل) فيما اذا قبض زيد من عمرو ومبلغا معلوما من الدراهم ووعده أن يعطيه  
قطن بالسعر الواقع ثم ارسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسال وكان السعر معلوما ومضت مدة  
غلا سعر القطن فيها بعد ما تحاسبوا وتساقط اعلى ثمن القطن بالسعر الواقع أولا والا ن يزيد زيد  
مطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثانى بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت ما ذكر  
من التوافق على السعر الواقع ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم كما أفق به التمر تاشي والخير الرملى  
وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتبى معزيا الى النصاب (سئل) فيما اذا استدان جماعة من زيد مبلغا  
معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدرا معلوما من الحنطة ثمنها أقل من  
الباقى بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالحنطة ثم طال بهم بيقية مبلغه وامتنع من احتساب  
الحنطة من أصل الدين زاعما أنه نظير صبره عليهم مدة فكيف الحكم (الجواب) تكون الحنطة  
المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتحسب بسعرها الواقع المذكور من أصل  
الدين كما في المجتبى والقنية ولا عبرة بالزعم المذكور ولزيد مطالبه الجماعة بعد ما ذكر بيقية دينه  
والحالة هذه والمسئلة في الحسرية مفصلة بتقولها وموضحة بدلائلها الى أن قال والاصل أنه بيع  
بالتعاطي (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمرو دينه عليه فدفع له عمرو مقدار معلوما من القطن  
قيمه أقل من الدين فهل يكون بيعا بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر بينهما معلوما (الجواب)  
نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من الارز وادعى بعد قبضه أنه وجده ناقصا ولم  
يقروا الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض  
بيمينه (الجواب) نعم لانه هو المنكر وهذا اذا لم يكن النقصان من الهواء أو نقصا تا يكون بين  
الوزنين فان كان كذلك فلا شئ على البائع والحالة هذه كما في النوازل والخلاصة والبحر وأفقى  
بذلك قارئ الهداية والخير الرملى وسئل قارئ الهداية اذا اشترى شخص مكيلا أو موزونا  
فأحضر البائع القباني ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسليمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل  
تسمع دعواه فاجاب اذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد  
عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه بيمينه ولا يسمع قول القباني وحده الا اذا شهد معه آخر أنه



مطلب اشترى غزلا فوجده  
ناقصا له الردان صدقه البائع  
انه كان رطباً خفيف

قبض جميع العقود عليه وهو كذا وكذا اه (سئل) في رجل اشترى من آخر غزلاً ثم طال  
من الغزل فوزته بعد أيام فنقص وكان رطباً خفيفاً فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة  
(الجواب) نعم وفي الخاوي الزاهدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلاً من  
فوزته بعد أيام فنقص فان كان رطباً خفيفاً فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا  
فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الفيلق ابر يسماً ثم ظهر ذلك يرجع  
بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اه (أقول) والظاهر ان هذا فيما اذا كانت رطوبته غير أصلية  
أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعد عيباً فلا ينافي ما مر من أنه اذا كان النقصان من الهواء  
فلا شيء على البائع لعله على الرطوبة الأصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما اذا  
ساوم زيد من عمرو سلعة فقال عمرو أبيعها بتسعة وقال زيد لا آخذها الا بثمانية وكانت السلعة  
وقت المساومة في يد عمر والبائع فدفع عمرو السلعة الى المشتري وقال مجيزاً ببيعها بثمانية تصرف  
كيف شئت فتصرف بها زيد بناء على ما ذكر من الاجازة فهل تكون السلعة بما قال المشتري  
من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في الذخيرة رجل ساوم رجلاً ثوباً فقال البائع  
أبيع به بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذها الا بعشرة فان كان الثوب بيد المشتري حين ساومه  
فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت  
المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقل البائع شيئاً فهو بعشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع  
الثوب الى المشتري اه ومثله في التارخانية والولولجية (سئل) هل يدخل الجمل في بيع  
أمه تبعاً (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض  
المبيع وهلاكه فهل القول للمشتري مع يمينه ولا تخالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية  
وغيرها (أقول) الصواب ان القول للبائع مع يمينه وعبرة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في  
شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل  
مع يمينه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخالفا عند أي حنيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري  
وقال محمد بن الحسن ويفسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك  
المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه يفسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا أي في مقدار  
الثمن هكذا ذكر في المبسوط اه فعلم ان قول الهداية فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان  
اختلفا في الاجل الخ بل الى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان  
اختلفا في الاجل أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان القول للمنكر أو في الثمن بعد هلاك  
المبيع أمر محمد بن الحسن بالتخالف والفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري اه قوله أو في الثمن أي  
لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول للمنكر صريح في ان القول  
للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذكر في البحر عن النهاية أن التقيد ببعض الثمن  
اتفاق اذ الاختلاف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر  
الدعاوى اه (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على  
المشتري الى أجل معلوم وقسط باقيه أقساطاً معلومة ثم مات البائع في اثناء مدة التأجيل  
والتقسيط فهل يبقى كذلك ولا يحل الثمن بموته والحالة هذه (الجواب) بموت البائع لا يحل  
الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل كما في البرازية والاشباه (سئل) في أشجار جارية في ملك  
زيد وفي مساقاة عمر ومنه بالوجه الشرعي فباعها زيد وهي مثمرة من بكر فهل يكون البيع

مطلب قال المشتري لا آخذها  
الا بعشرة فدفعه له البائع  
فهو رضى بالعشرة  
مطلب يدخل الجمل في بيع  
أمه تبعاً  
مطلب اذا اختلفا في قدر  
الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه  
فالقول للمشتري

مطلب لا يحل الثمن المؤجل  
بموت البائع ويحل بموت  
المشتري

مطلب بيع الأشجار المساقاة  
عليها يتوقف على اجازة  
المساقاة



مطلب بيع الدين غير صحيح  
مطلب اذا فسد البيع  
فالمشتري أحق بحالة المبيع

مطلب هلاك المبيع في يد  
البائع يبطل البيع  
مطلب اشترى بقرة على أنها  
تجلب كذا فالبائع فاسد  
مطلب لا يدخل الثمر في بيع  
الشجر  
مطلب باع داره من ابنه  
الغائب لا يصح

مطلب باع صبرة على أنها  
مائة قفيز بمائة درهم وهي  
أقل أو أكثر الخ

مطلب فسد شراء ما باع  
بالاقل قبل نقد الثمن

مطلب المقبوض على سوم  
الشراء بعد بيان الثمن  
مضمون بالقيمة  
مطلب المقبوض على سوم  
الشراء انما يضمن اذا كان  
الثمن مسمى

موقوف على اجرة عمرو (الجواب) نعم كما في القصة (سئل) في أحد الدائنين اذا باع نصيبه  
من الدين الذي على يده من شريكه فهل البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما في الاشياء من القول  
في الدين وأفتى به المهنداري (سئل) اذا انقسخ عقد البيع بعد موت البائع لفساده وكان  
المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لجماعة وتركته لاني بجميع ديونه فكيف الحكم  
(الجواب) يكون المشتري أحق بحالة المبيع من سائر الغرماء كالمهرن كذا في البحر وأفتى به  
المهنداري (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد وفي نوبتهما من شريكه  
فباع زيد حصته من آخر ولم يسألهما ولم يقبض منها فباعت عند زيد ويرغم عمرو وأنه الرجوع  
عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لان هلاك المبيع بائنا لا بخيار الشرط  
في يد البائع يبطل البيع كما في البرازية وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة على أنها  
تجلب كذا رطل فهل يكون البيع فاسداً (الجواب) نعم كما في الخانية (سئل) في رجل باع  
غراس كرمه المثمر من البيع من آخر فهل لا يدخل الثمر في البيع (الجواب) نعم لا يدخل  
لقلوله عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع الا أن يشترطه المبتاع والمسئلة في التنوير (سئل) فيما  
اذا قال رجل بعث دار من ابني الغائب ثم بلغه خبر البيع بعده وتأييه فقبل فهل يكون  
البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث عبدى هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه  
الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت أيه فالبيع المزبور غير منعقد  
(سئل) فيما اذا كان لزيد قدر من القلي موضوع في بيت من قرية قباعة من عمرو وعلى أنه  
أربع مائة قنطار كل قنطار يكذا فذهب عمرو لقبض المبيع فوجده مائتي قنطار لا غير بعد ما دفع  
عن الكل لزيد ويريد أخذ الاقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثلث الباقي فهل له ذلك  
(الجواب) نعم وان باع صبرة على أنها مائة قفيز بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري  
الاقل بحصته ان شاء أو فسح لتفرق الصفقة وكذا كل مكيل وموزون ليس في تعيظه ضرر  
وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين علائق من البيوع (سئل) فيما اذا باع زيد جارية من  
عمرو ببيعاً باتاً شرعياً بثلث قدره ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد ما تسلمها عمرو ومضى شهران  
طالب زيد عمرو بالثلث فباعه الجارية سلمية بمائتين وخمسين قرشاً ودفع عمرو لزيد خمسين قرشاً  
بقيمة الثمن الذي اشتراها به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل  
مما اشترى قبل نقد الثمن والثلث متحد يكون البيع الثاني فاسداً ولزيد مطالبة عمرو بقيمة الثمن  
الاول والله أعلم وفسد شراء ما باع بنفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حكم ككواريه بالاقل  
من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه  
بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى شرح التنوير للعلائي  
من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا ساوم زيد من عمرو دابته المعلومة وقبضها على سوم  
الشراء بعد ما بين عمرو ومنها وهلك عند المساوم فهل تكون مضمونة بالقيمة (الجواب)  
المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت كما في النهر ولو شرط  
المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كما في العلائي في خيار الشرط (سئل) فيما اذا  
استام زيد من عمرو رأس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند المساوم فهل يكون غير مضمون  
(الجواب) المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضموناً اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه  
ابو الليث في يوع العيون فإنه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيتته اشترت به بعشرة فهالك



فانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة فروق الاشياء للشيخ عمر بن  
 نجيم المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن والافهوامانة والفرق انه اذا بين ثمناعلم  
 انه لم يرض بيده الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض مأذون فيكون امانة اه (أقول) وأما  
 المقبوض على سوم النظر فغير مضمون مطلقا كما في الدرا المختار أى سواء ذكر الثمن أولا  
 وصورته أن يقول هاته حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيرى ولا يقول فان رضيته أخذته كذا في  
 النهر (سئل) في رجل اشترى من زيد أربعة أجمال من الشعير والكر سنة المطحونين المسمى  
 عرفا بالمعبول بثمن معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح  
 (الجواب) لا يصح بيع منقول قبل قبضه كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس  
 غراس زيتون من شريكه في الباقي وسلمه منه وتصرف المشتري به نحو عشر سنين والآن يدعى  
 الرجل أنه كان فضوليا وأن البيع له بغيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم كما أفتى به  
 الخیر الرملى (سئل) في رجل رهن داره من زيد دين وقال له ان لم أوفك الدين الى وقت كذا  
 يكن في مبيعك ثم أجز المرتهن الرهن من الراهن باجرة معلومة دفعها للمرتهن ويريد الرجل  
 أن يحاسب المرتهن بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح  
 (الجواب) نعم والمسئلة في الرهن من الفتاوى الخيرية (سئل) فيما اذا كان لزيد دين  
 معلوم من الدراهم بدمعة عمر وقد دفع لزيد قدرا معلوما من الخنطة وقال خذ له حاسبك به من دينك  
 بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكر انما فاقأخذه وقبله كما ذكر فهل يكون ذلك بيعا بالدين  
 بالسعر يوم الاخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا في صحتها وسلامتهما  
 ثم بعد شهر مرضت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وجنيته أرضا وغراسا وثلث بيتا لوجه  
 الشرعى وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثة غيرها فهل لا يرثها والبيع المزبور صحيح  
 (الجواب) نعم والمسئلة في بيع الخيرية وفي البدائع من العدة (سئل) في رجل باع أرضا  
 سليخة له من آخر بثمن معلوم من الدراهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل  
 البناء في بيع الأرض بلا ذكر (الجواب) نعم كما نص عليه في الكنز وغيره (سئل) في  
 رجل باع دارا من آخر بثمن معلوم وابن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فادعى ابنه أن  
 الدار ملكه فهل تكون دعواه بملك غير مسموعة (الجواب) حيث باع وابنه حاضر  
 يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمسئلة في التنوير من شتى الوصايا ومثله في الملتقى والكنز وأفتى  
 به الرملى (سئل) فيما اذا كان لزيد قطيع معز فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة  
 فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما صرح بذلك في بيوع البحر (سئل) في  
 رجل اشترى من آخر فرسا على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير  
 صحيح (الجواب) متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الخانية وعبارتها في  
 فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة  
 وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز اه ومثله في البرازية وأفتى بذلك التمر تاشي وسئل  
 قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيبا فأجاب يستحلف  
 البائع فان حلف برئ وان نكح ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدارا  
 معلوما من القطن بثمن معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفلسا قبل نقد الثمن  
 والقطن موجود عنده فهل يكون البائع أسوة للغرماء (الجواب) نعم كما في آخر بيع التنوير

مطلب المقبوض على سوم  
النظر لا يضمن

مطلب لا يصح بيع المنقول  
قبل قبضه

مطلب باع ثم ادعى أنه فضولى  
لا يقبل

مطلب قال ان لم أدفع لك

الدين الى وقت كذا فالرهن

في مبيعك لا يصح البيع

مطلب دفع لدا أنه خنطة

بسر البلد المعلوم فهو بيع

مطلب طلقها ثلاثا ثم باعته

في مرضها فالبيع صحيح

مطلب يدخل البناء في بيع

الأرض بلا ذكر

مطلب باع وابنه حاضر

لا تسمع دعوى الابن

مطلب بيع عشرين من

هذا القطيع غير معينة

ليس بصحيح

مطلب باع فرسا على أنها

حامل فسد البيع

مطلب اشترى جارية على

أنها بكر فظهرت ثيبا

مطلب مات المشتري مفلسا

والبيع موجود عنده فالبايع

أسوة للغرماء



وغیره (سئل) فيما اذا كان لزید کرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بثمن معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة أشجار غير شجر الكرم موضوعة فيها للقرار يزعم البائع أنهم لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم وإن لم تذكر (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر (سئل) في رجل باع آخر ثمرة خيار برزأقلها دون الأكثر فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع (سئل) فممن باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلائي من البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان لجماعة زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من أجنبي بدون إذنهم ولا إجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا في حصته ودون حصته شركائه (الجواب) حيث كان مشتركا بينهم وملكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لأجنبي في حصته البائع صحيحا دون حصته شركائه والله سبحانه وتعالى أعلم لأن المشترك في الابتداء كمنطة اشتريها كانت كل حصة مشتركة بينهما بخلاف الخلط والاختلاط فإن كل حصة مملوكة لا تخلف إذا باع نصيبه لأجنبي لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيستوقف على إذنه بجزء من كتاب الشركة ملخصا (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو حصة معلومة بثمن معلوم وأقالها الكيل فهل تكون أجرة الكيل على البائع (الجواب) نعم لأنه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة ككيل وعد ووزن وذرع على بائع وأجرة وزن ثمن ونقده على مشتر تنوير من كتاب البيوع (سئل) في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال إذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لأنه هو العاقد حقيقة وتجب على البائع الدلالة لأنه فعله بامر البائع هكذا أجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يضاف إلى العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليهما فعليه عمانية من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلائي من البيع (سئل) في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم إن المشتري رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ذكر في الصغرى دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع وأورد بعيب بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وإن انفسخ البيع لأنه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عمله عمانية من أحكام الدلال (سئل) في دلال قال له زيد أعرض دارى على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلا طلب شراءها بكذا فلم ير ضريدا وأعرض عن بيعها وأجرها من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة بتفاصيلها في جامع الفصولين من الأحكامات آخر الكتاب (أقول) وفي نور العين سئل بعضهم عن قال لدلال أعرض أرضي على البيع وبعها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم إن دلالا آخر باعها فللدلال الأول أجر بقدر عمله وعنايه وهذا قياس والاستحسان لأجره إذا أجر المثل يعرف بالتجارة والتجار لا يعرفون لهذا الأمر أجر أو به ناخذ وفي المحيط وعليه الفتوى اهـ (سئل) فمن اشترى فاسدا ثم باعه لغيره يباعه يباعا باصحا

مطلب يدخل الشجر في  
بيع الأرض بلا ذكر  
مطلب بيع ثمرة خيار  
دون الأكثر غير صحيح  
مطلب بيع جلد الحيوان  
وهو حي فاسد  
مطلب باع جميع المشترك  
بغير الخلط والاختلاط من  
أجنبي يصح البيع في حصته  
مطلب أجرة الكيل على  
البائع

مطلب في أجرة الدلال

مطلب ليس له مطالبة الدلال  
بالدلالة إذا رد المشتري المبيع  
على البائع  
مطلب إذا انفسخ المبيع  
لا تسترد الدلالة  
مطلب إذا لم يتم البيع لأجر  
للدلال

مطلب إذا اشترى فاسدا  
وباعه لغيره يباعه صحيحا  
والفسخ



وفساد به غير الا كراهه فهل تفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ (الجواب) نعم فان بائعه أي باع  
المشتري المشتري فاسدا يباع صحيحا بائعا غير بائعه وفساده به غير الا كراهه تفذ البيع الفاسد شرح  
التنوير ومثله في الملتقى (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته بأن المكان القلاني لعمره ثم ادعى  
زيد أن الاقرار المزبور صدر منه لعمره على سبيل التلجئة والمواضعة وفسرها واقام بينة شرعية  
عليها وعمره ينكر ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها (الجواب)  
نعم وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول مدعي  
التلجئة الا بينة ويستخلف الاخر وصورة التلجئة أن يقول الرجل لغيره اني أبيع دارى منك  
بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط  
فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التلجئة اذا قبض  
المشتري العبد فأعتقه لا يتقذا عتاقه ولا يشبه المشتري من المكروه لانه في الحكم بمنزلة البيع  
بشرط التحارل لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كما لا يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة  
بان يقول لاخر اني أقر لك في العلانية بما لي وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى  
لا يملكه المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الاخر أنه جد  
فالقول للمدعي بالجد وعلى الاخر البينة من الثامن من يوع التنازخانية (سئل) فيما اذا كان  
لزيد فرس لهاء مرفباع الفرس من رجل بثمن معلوم ولم يأت بالمهر محل البيع فهل لا يدخل المهر  
في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح  
بذلك في البحر وفصيل الناقة وقلو الرمكة وبحش الاتان والعجل للبقرة والعجل للشاة ان ذهب به  
مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا يخرج من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه  
وفرق في الظهيرة فقال ان العجل يدخل والحش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع العجل  
ولا كذلك الاتان اه (أقول) قال الخير الرملي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام الخ  
هذا صريح في أن الام لو كانت غائبة هي وولدها وباعها سائكا عنه لا يدخل لفقد الشرط  
المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل اه (سئل) في رجل باع ثمرة كرمه البارزة من زيد فقال  
زيد انها تخسرفة مال البائع بعها فان خسرت فعلى قباها ويرغم أنه خسروا أنها تلزم البائع فهل  
لا تلزمه (الجواب) نعم قال المشتري انه يخسرفه فقال البائع بعه فان خسرفه فعلى فباع لا يلزمه  
شيئ بزازيه من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير  
بثمن معلوم شراء صحيحا ووزنه بنفسه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقر بقبض جميع المبيع لدى  
بينه شرعية ومضت مدة ثم ادعى انه نقص كذا دراهم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره المزبور  
(الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للقابض لانه  
المنكر الى أن قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا الا اذا  
سبق منه اقرار بقبض مقدار معين كافي صلح الخلاصة اه ومثله في البحر بأبسط عبارة ومثله  
أفتى علامة فلسطين الشيخ خير الدين (سئل) فيما اذا باعت هند ابنتها عدا البالغة أمتعة  
معلومة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعد قبل أداء الدين عنها وعن ورثة  
وتركة فهل يحل الدين بموتها ويقدم على الارث (الجواب) نعم في البزازية بموت البائع لا يحل  
الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل (سئل) في الاخرس اذا باع بالاعياء المعروف منه هل يكون بيعه  
صحيحا معتبرا (الجواب) اعفاء الاخرس فيما ذكر معتبرا كما صرح حوايه والمسئلة في شتى الفرائض

مطلب ادعى أن البيع كان  
تلجئة لا يقبل الا بينة  
مطلب صورة التلجئة في  
البيع

مطلب كما لا يجوز البيع  
بالتلجئة لا يجوز الاقرار  
بالتلجئة  
مطلب لا يدخل المهر مع  
الفرس في البيع اذا لم يذهب  
به معها الى محل البيع

مطلب اذا قال له البائع ان  
خسرت فعلى لا يلزمه شيء  
مطلب اذا أقر بقبض جميع  
المبيع ثم ادعى النقصان  
لا تسمع

مطلب بموت البائع لا يحل  
الثمن المؤجل وبموت المشتري  
يحل  
مطلب بيع الاخرس بالاعياء  
المعروف صحيح



مطلب باع رطبة ويقول  
على أن يتركها حتى تدرك  
لا يجوز  
مطلب البيع بلا ذكر الثمن  
قاسد

مطلب القول للمشتري  
في مقدار ما قبض إذا لم يقر  
باستيفاء ما وقع عليه العقد  
مطلب اشترى ملكا ووقف  
صح في الملك بحصته  
مطلب اشترى بزر قطن  
على السعر الواقع في آخر  
السنة فهو قاسد

مطلب ان لم أدفع لك الدين  
عند حلول الاجل يكن كذا  
ملكالك لا يصح  
مطلب اذا اشترت لنفسها  
فلا عبرة لزعم ابنها أن الشراء  
له لكونها أخذت بعض  
الثمن منه

مطلب يصح بيع حق المرور  
والشرب تبعا  
مطلب وطئ جارية زوجته  
وجلبت لها بيعها  
مطلب جهل المشتري مقدار  
الحصة المبيعة يمنع الجواز

من التنوير والملتقى والكثرة والاشباه من أحكام المسائل (مسئل) فيما إذا كان لز يد رطبة  
ويقول مزروعة قباعها من عمرو بن مكنون معلوم على أن يتركها إلى الأبد فهل يكون البيع المزبور  
غير جائز (الجواب) نعم باع زرعاً وهو يقبل على أن يقطعه أو يرسل دابته فيه جاز البيع  
وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول خائصة من فصل بيع الثمار  
والزروع (سئل) في امرأة باعت لابنها البالغ أرضاً حاملة لغراس وسكتت عن ذكر الثمن  
فهل يكون البيع المزبور فاسداً (الجواب) نعم ولو باع شيئاً وقال بعثك بغير ثمن أو قال بعثك على  
أن لا ثمن له كان البيع باطلاً ولو باع وسكتت عن ذكر الثمن كان فاسداً كما في فاضل خان في البيع  
الباطل (سئل) فيما إذا كان لز يد مقدار من الورد اليابس موضوع عند عمرو في مخزنه على  
سبيل الأمانة قباعه من عمرو على أنه كذا فنظراً فوزنه عمرو فوجده ناقصاً عما قال له زيد والحال  
أن عمر لم يقر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول  
عمرو يمينه (الجواب) حيث قال لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض  
فالقول قوله لأنه قابض إذا لم يعلم أنه انتقص من الهواء ولم يكن النقصان مما يجري بين الوزنين  
كما صرح بذلك ابن نجيم في بخره من البيوع (سئل) فيما لو باع داره الملك ووقف  
فكيف الحكم (الجواب) هذه مسألة بيع ملك ضم إلى وقف وهو صحيح بحصة الملك  
فقط خلافاً لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقد رده صاحب البحر (سئل) في رجل  
اشترى من آخر بزر قطن معلوماً على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون  
البيع المزبور فاسداً وعلى المشتري رده مثله حيث لم ينقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن  
مجهولاً فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رده مثله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن  
تفسد البيع صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الخبير الرملي وكون حب القطن مثلياً  
صرح به في التتار خائصة من الشركة وسيأتي نقل ذلك في الغصب ان شاء الله تعالى  
(سئل) فيما إذا كان لز يد واخوته نصف معصرة وباقيها الرجل فاستدان زيد من الرجل  
مبلغاً من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له ان لم أدفع لك دينك عند حلول الاجل يكن سدس  
المعصرة ملكاً في مقابلة دينك ثم حل الاجل ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل أن الحصة  
المذكورة دخلت في ملكه بمجرده هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه  
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقسمها معلوماً من دار بن مكنون معلوم  
ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن أن المقسم المذكور له لكون بعض الثمن من ماله أخذته أمه  
منه فهل يكون الشراء لها ميراً ثاعها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان  
لجاعة طريق ماء معلوم مع حقه من الماء الجاري إلى دورهم فباعوا منه حصته معلومة بحقها  
من الماء المعلوم من رجلين بيعاً شرعياً بن مكنون معلوم فهل يكون البيع صحيحاً (الجواب) نعم  
ويصح بيع حق المرور والشرب تبعا كما في الخائصة (سئل) في رجل وطئ جارية امرأته  
بلا وجه شرعي وجمعت منه ولم تصدقه المرأة على ذلك وترى يدعيها لمن شاعت فهل لها ذلك ولا  
تكلف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولت جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظننت حلها لي  
فلا حسد ولا نسب إلا أن يصدق فيهما وان ملكه يوم اعتق عليه تنوير وشرحه للعلاء  
(سئل) فيما إذا كان لز يد حصتان في دارين فباع الحصتين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري  
مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك



مطلب بيع ما أصله غائب  
إذا ثبت وعلم وجوده جائز

مطلب بيع الشعر بالشعر  
متفاضلاً لانسئته فاسد

مطلب باع جميع ما يملكه  
صح أن علمه المشتري ولا يضر  
جهل البائع بمقداره  
مطلب اشترت حصة شائعة  
من غراس بلا إذن الشركاء  
ثم فسخ البيع تضمن ما استهلكته  
من الثمرة

مطلب يدخل الدرج في بيع  
الدار

مطلب يجب تسليم البيع  
في المكان الذي كان فيه  
وقت العقد لا في مكان العقد  
مطلب اشترى داراً في بلد  
أخرى وخلي البائع بينه  
وبينها لا يصير قابضاً لم تعض  
مدة يتمكن من الذهاب  
إليها

قال بيع غير جائز لأن جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بصلاً مدركاً  
ناشئاً في أرضه معلوماً وجوده فيها شراء صحيحاً وتسلم المبيع وقلعه وباعه بعد ما دفع بعض ثمنه  
فهل يلزمه دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت  
وعلم وجوده صحيح كما في شرح الجمع الملكي ناقلاً عن الخيامية والمسئلة في شرح التنوير  
للعلاني من باب البيع الفاسد (سئل) في رجل باع شعيراً من آخر بشعر متفاضلاً لانسئته  
في الذمة ومضت المدة والآن قام يطلب الثمن من المشتري ويكلفه أخذ المبيع فهل ليس للبائع  
ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع في صحته من ابنه البالغين  
عقارات في بعضها أمتعة وأغنام وخيل وبقر وحصص معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله  
بيعاً بائناً شرعياً مسلماً بثمن معلوم أبرأ ذمتهم منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغين أبرأ  
شرعياً مقبولاً لدى حاكم شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعاً  
والبيع المزبور صحيح نافذ (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع  
ما يملكه من تقود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب أن علم المشتري بجميع ما يملكه البائع  
صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا أخرجك جميع  
مالى في هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل أحداها هذه الثانية الدار  
الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجوالق وكل وجه على وجهين أما أن يعلم المشتري  
بمافى هذه المواضع أو لا يعلم أن علم جاز والافنى القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جائز اه  
(سئل) في امرأة اشترت من آخر حصة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض وقف  
بالوجه الشرعي بدون إذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بثمره الحصة مدة ثم حكم حاكم  
بفساد البيع لعدم اجازة الشركاء وتصديقهم بعدم استهلاك ذلك فهل تضمن ما استهلكته  
من الثمرة (الجواب) نعم لأن الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخيرية  
من البيع الفاسد ومثله في البحر والفصولين وغيرهما (سئل) في درج الدار المتصل بها اتصال  
قرار هل يدخل في البيع (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل البناء والمساكن والسلم  
المتصل والسرير والدرج في بيعها اه (سئل) فيما إذا كان لزيد نصف أغنام معلومة  
موضوعة في ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرو ووهما  
بدمشق بثمن معلوم مقبوض ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة وتحتت تاجاً ونقلت إلى نواحي حمص  
وجاءه والآن طلب عمرو من زيد تسليم المبيع له في المكان الأول الذي كانت فيه وقت العقد  
فهل له ذلك ويكون نصف النجاج تابعاً للمبيع (الجواب) نعم كما اقتضاه ما في الفصل الرابع  
من يوع الذخيرة حيث قال الأصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه حيث كان  
المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا  
حتى أنه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السواد يجب تسليمها بالسواد ومن الناس  
من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهندية في الفصل السادس نقلاً عن المحيط  
وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر داراً يبلد وها يبلد أخرى وبين البلدين مسافة  
يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلمه فهل يصح ذلك  
وتكون التخلية كالتسليم أجاب إذا لم تكن الدار بحضرتهم أو قال البائع سلمها لك وقال المشتري  
تسلمت لا يكون ذلك قبضاً ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها



والاغلاق فحينئذ يكون قابضا وفي مسئلنا ما لم يحل منه يمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اهـ (سئل) فيما اذا ارسل زيد رجلا لعمره وان يرسل له قدرا من الحرير فأرسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بدون اذن من زيد وعمره ولا اجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع يغيب فاحش وتعدرا استداده من مشتريه فهل يضمن البائع مثله لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي فلو سلمه فملك فللمالك أن يضمن أيهما شاء فأيهما اختار ضمناه برئ الآخر (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمره وخبر البيعة ثم طالبه بالثمن فقال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل البيع بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمقمة وهي دفع اليه قمقمة وقال ادفعها الي من يصلحها فدفعها ولم يعلم الي من دفعها لم يضمن كمن وضع الوديعة في بيته ونسيها وقد هلكت لم يضمن مؤيديه وفيها أيضا دفع الى دلال ثوب البيعة فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حانوت وضعت يضمن برأيه اهـ (سئل) فيما اذا باع زيد قمقمة معلومة من عمره وهما بدمشق الشام بثمن معلوم القدر من القروش الفضة الغير المشار اليها وأطلق الثمن وماليتها ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري الثمن على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد (الجواب) نعم وان أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقد البلد فان استوت مالية النقود ورواجها صبح البيع ولم يدفع ما قدر به من أي نوع كان فيدفع المشتري أي نوع شاء وان اختلفت رواجه استواء المالية أو اختلفا فيها فن الأروج في بلده لانه معلوم عرفا وهو كالمعلوم شرعا وان استوى رواجه لا ماليتها فسد البيع للجهالة ما لم بين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به البائع لارتفاع المقدس قبل تفرقه فالمسئلة رباعية شرح الملتقى للعلائي (سئل) فيما اذا كان لزيد بقرة معلومة فباعها ببقرة زوجته من عمره وتسليمها عمرو وبقيت عنده مدة وتجت عنده تاجا قامت الآن زوجة زيد تدعى أن البقرة لها فهل لا تسمع دعواها (الجواب) حيث كانت حاضرة حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسئلة في شتى الفرائض من التسيير والملتقى والكنز وغيرها وعبرة المنع باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً وبناء فلا تسمع دعواه اهـ وقد أوضح المسئلة في الخيرية من الدعوى فراجعها (سئل) فيما اذا أقبض زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو ومن غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زيو فافتردها على عمرو بغير قضاء ويريد عمر ردها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في البحر من خيار العيب (أقول) وسيأتي لهذه المسئلة من يديان في باب الخيارات (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مسكنه المعلوم شراء شرعيا بكل حق له وللمسكن المزبور شرب معلوم فهل يدخل الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب الانحواكل حق بخلاف الاجارة أي لا تدخل الثلاثة في بيع الارض أو المسكن الا بذكر كل حق ونحوه (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو قطعة أرض معلومة للاستطراق من ذلك اداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شراء شرعيا بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعا (الجواب) نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الارض بلاذكر لكونه متصلا بالقرار فيدخل تبعا الخ بجر (سئل) فيما اذا كان لزيد

مطلب اذا سلم الفضولي  
المبيع فهلك فللمالك تضمين  
أيهما شاء

مطلب اذا قال الوكيل  
بالبيع بعته من رجل  
لا أعرفه وسلمته ولم أقدر  
عليه يضمن

مطلب اذا باع وهما في  
دمشق ليس له أخذ الثمن  
على حساب معاملة حلب

مطلب باع بقرة ببقرة  
زوجته لا تسمع دعواها  
أنها لها

مطلب تسمع دعوى  
الاجنبي الا اذا تصرف  
المشتري زرعاً وبناء

مطلب اذا ردت عليه  
الدراهم بغير قضاء له ردها  
على الاول

مطلب لا يدخل الشرب  
في بيع المسكن أو الارض  
الا بنحو كل حق له

مطلب يدخل البناء في  
بيع في الارض تبعا

مطلب يكفي في البيع  
بالتعاطي الاعطاء من أحد  
الجانين



دار معلومة جارية في ملكه فساومه عمرو على أن يبيعهما منه فأجابته وراضيا على ثمن معلوم دفعه عمرو في المجلس بينا البائع ثم ذهب عمرو قبل أن يتسلم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحا ويكنى الاعطاء من أحد الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البديلين شرط فيه أو أحدهما كاف خلاف أفتى الخواص بالاول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وهو المختار عندي واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز الا اذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على أن يثبت بقبض أحد البديلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع أن تسليم المبيع يكتفى لا يتقى الاخر الخ نهر تحت قوله ويلزم أيضا تعاط ومثله في البحر والنهر والمنع وشرح الملتقى (سئل) فيما إذا كان لزيد تابع أرسله الى تاجر عنده بضاعة ليأق لها بها بعد أن يقومها ففعل التابع ذلك وجهه الزيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخبر من البيع (أقول) ويأتى قريبا تمام الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن مثلها يباعا تاشريعا ثم ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل غنما يرده المبيع المزبور لذي بينة شرعية فهل حيث كان البيع بثمن المثل يكون البيع بائنا لارها (الجواب) نعم (سئل) في معتقل اللسان اذا باع بأشارته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه اذا أقرب بالاشارة أو طلق بها أو باع أو اشتري يجعل ذلك موقوفا فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستندا والافلاو على هذا التزوج بالاشارة لا يحل له وطء الزوجة لعدم نفاذ لكنه اذا مات بحاله حكما بنفقائه فيسوغ لهما أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يفيد من من شتى الفرائض وتمام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشباه وغيرها (سئل) في بيع المأجور اذا أجاز المستأجر ووصل اليه ما يؤق له من الاجرة فهل يتخذ البيع وينزع المأجور من يده (الجواب) نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا اذن المستأجر يتخذ في حق البائع والمشتري لافي حق المستأجر فلو سقه حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا للاتزاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه اشترى دارا في اجارة انسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارةك فقال مبارك بارف هذا اجارة من يسوع القنية في البيع الموقوف (سئل) فيما إذا كان لزيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمرو بقطعة أرض مثلها بيع مقايضة يباعا تاشريعا مسلما لذي بينة شرعية فهل صح البيع المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين أخوين مناصفة باعاه من رجل بثمن معلوم واستثنى امره المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية ولو قال أبيعك هذه الدار الا طر يقامنها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بجر من البيع تحت قوله ولو استثنى منها ارطال معلومة صح

قوله ومثله في البحر والنهر  
الظاهر أن قوله والنهر سبق  
لانه قد عزم المسئلة الى  
بركاترى اه أحد

طلب لا يطالب الرسول  
بالثمن  
مطلب حيث كان البيع  
بثمن المثل لا يصير البيع  
بيع وقاء بمنزلة الرهن  
مطلب اذا باع معتقل اللسان  
بأشارته المعهودة ومات على  
عقلته يجوز

مطلب اذا أجاز المستأجر  
البيع نفذ  
مطلب اذا أخبر المستأجر  
بالشراء فقال مبارك فهو  
أجارة  
مطلب يصح بيع المقايضة  
في الاراضى  
مطلب باع مسكنا واستثنى  
عمره يصح



(سئل) فيما اذا عارضت بينة الصحة والمرضى في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى مفصلة (سئل) في رجل باع دابة بحضور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكوته لا يكون رضا كما صرح به في الاشياء (سئل) في رجل له جارية ولدت منه يريد بيعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولدت امة من السيد لم تملك وأفاد بقوله لم تملك أنه لا يجوز له بيعها ولا هبتها ولا اخراجها عن الملك بمجرد من الاستيلاء (سئل) فيما اذا كان لرجل ابن قديم في اموره ومصروفه ونعاطى مصالحه مدة فاخذ الابن من التجار عروضا بمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الآن أرباب العروض يطالبون الرسول بذلك قائلين انابنا هاهنا منك وعتها عليك وقال الرسول كنت رسول والدي ولا تمن لكم على فهل يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر وفي الدرر من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه ككلام المرسل (أقول) وكذا أفنى في الخيرية وعز ذلك الى الخلاصة وغيرها ثم قال وعبرة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي البك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعتهامنك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال الخ (وأقول) أيضا سند كوفي الباب الا في الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى وجد نفسا اذا لم يتوقف فاذا لم يضاف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء المرسل بل يقع للرسول في مسئلتنا اذا كان المشتري اضاف العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان والى هذا يشير قول الخانية كنت رسول زوجي البك وكان البيع على وجه الرسالة فقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافا الى المرسل وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر اضافة العقد الى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الو كالة عند قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ مانصه ولو ادعى أنه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن قال قول للمشتري والبينة على البائع اليه أشير في بيوع الخانية وشرطه الاضافة الى مرسله اه أي شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى مرسله ولو اضافه الى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله الحمد (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقدارا معلوما من البصل من عمرو ثم خسر فيه ويريد الرجوع على عمرو والبائع بما خسره زاعما أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلا (الجواب) نعم لانه اما ضمن لما يخسر كما قال بعضهم انظر الى قوله على لانها للوجوب فلا يجوز كما لو قال لرجل باع في السوق فاخسرت فعلى الخ زيلعي من الكفالة وفي شرح التنوير للعلائي لانه اما ضمان الخسران أو وكيل مجهول وذلك باطل اه وهذا ملخص ما في الزيلعي وغيره ومسئلة بايع في السوق صرح به في الخانية بقوله رجل قال لاخر بايع فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على لاتصح الكفالة (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمدعي الصحة بيمينه (الجواب) نعم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعي الصحة والبينة بينة الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعي الفساد في صلب العقد بان ادعى

مطلب بينة الصحة مقدمة  
على بينة المرض  
مطلب سكوت المالك عند  
بيع الفضولي لا يكون رضا  
مطلب لا يجوز بيع ام الولد  
مطلب لا يطالب الرسول  
بالثمن لانه معبر وسفير

مطلب القول للرسول انه  
كان رسولا والبينة على البائع

مطلب ضمان الخسران  
باطل  
مطلب بايع فلانا على أن  
ما خسرت فعلى لا يصح

مطلب القول لمدعي الصحة  
والبينة على مدعي الفساد



أنه اشترى بالف درهم ورطل من خروالا آخر يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد خاتمة من أحكام البيع الفاسد والمسئلة في الاشهاد من الدعوى (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا بثمن معلوم من الدراهم وخلي المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وقال له خلعت بينك وبينه وصدر ذلك لدى بيته شرعية وحاكم شرعي فهل يكون البائع قابضاً للثمن (الجواب) نعم قال في التجريد وتسليم المبيع والتمن أن يحل بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بإسقاط مما هنا وكذا في المنع (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقداراً معلوماً من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وتصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسداً وعليه رد مثله حيث المثل وجود (الجواب) نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذ به فلان فان علم في المجلس صح والابطال شرح التنوير للعلاق من فصل بيع الفضولي (سئل) فيما اذا كان لامرأة أمتعة وغراسات فباعت ذلك في حقها من ابنتها اليتيمة بثمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه ابراءاً شرعياً مقبولاً من عمها الوصي الشرعي عليها المباشر عقد الشراء المزبور لها لدى بيته شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة يزعم أن البيع كان في المرض والوصي يدعى أنه في الصحة فهل اذا أقام بيته تقدم بيته الصحة (الجواب) نعم رجل كان صالحاً ففسد وجرح القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شاة فقال المشتري كنت اشتريته قبل الجرح عليك وقال لا بل بعد الجرح على قال قول قول المحجور عليه لأن البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال وان أقام البينة فالبينة بينة المشتري لمعنيين أحدهما أنه ثبت الصحة وبيته مثبت الصحة أولى والثاني أنه ثبت التاريخ قال وكذا لو أطلق عنه الجرح ثم قال اشتريته مني في حالة الجرح وقال المشتري اشتريته منك بعد الاطلاق قال قول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى أمر احاداً فيضاف الى أقرب الاوقات انقروى من ترجيح البينة عن مختصر شرح أدب القضاء في آخر باب الجرح واذا تعارضت بيته الصحة والمرض فالبينة الصادرة من الزوجية انه كان في صحته مريحة لانها المدعية والورثة ينكرون والبينة للمدعي لا للمنكر صرح به غير واحد من علماءنا خيرية من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقف واذا تعارضت البيتان بيته كونه في الصحة وبيته كونه في المرض قدمت بيته الصحة صرح به غير واحد من علماءنا الخ وصي باع شاة فدعى الورثة على المشتري أن الوصي باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بيته انه كان وصياً وقت الشراء فبيته المشتري أولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ حاوي الزاهدي من فصل البينتين المتضادتين (سئل) في رجل اشترى رقيقة وعقد نكاحه عليها ووطئها ولم يحمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له ندين يتيمنان في حجرها اشترت لهما مالاً لبدلتهما منه كالنفقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزاً منهما (الجواب) حيث كانتا في حجرهما ما يكون شراً وهذا لك جائزاً منهما واقعا موقعه الشرعي (سئل) فيما اذا كان لقاصرة يتيمة حصّة معلومة في دار معينة ولها مال وحصّة في أوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصي الشرعي عليها الناظر على الاوقاف المزبورة والحصّة تبقى بنفقتها وكسوتها ويريد أخوها

مطلب التخلية بين الثمن  
وبائع قبض

مطلب تباعا على سعر  
الناس ولم يعلم السعر في  
المجلس فسد  
مطلب القول للمحجور انه  
باع بعد الجرح والبينة للمشتري  
أنه قبله  
مطلب بيته الصحة أولى  
من بيته الفساد

مطلب تقدم بيته أن  
المبيع في الصحة على أنه في  
المرض  
مطلب البينة للمشتري  
أن الوصي باعه قبل العزل

مطلب له بيع جاريته التي  
عقد نكاحه عليها ووطئها  
ولم يحمل منه

مطلب يصح شراء الام  
لا يتم في حجرها ما لا بد لهم  
منه

مطلب ليس للوصي بيع  
حصّة القاصرة في دار اذا  
كان لها مال يكفيها



مطلب فيما لو نقصت قيمة  
الدراهم أو غلت قبل نقد  
الثن

مطلب يصح بيع الحصة  
الشائعة من البناء بأجازة  
الشركاء أو بحكم حاكم يراه

مطلب بيع الرهن موقوف  
والمشتري بالخيار

مطلب باع الفضولي وهلك  
المبيع فللمالك أن يضمه  
أو يضم المشتري

مطلب له الرد بخيار العيب  
والقول له بأنه هو المبيع  
مطلب فيما إذا اطلع على عيب  
وكان البائع عاباً له الرد إذا  
حضر

بيع حصته في الدار المزبورة بدون مسوغ ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملته البلدة التي  
وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها الآن رائج في  
التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع (الجواب) حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهي  
رائجة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها لعمرو والبائع قال في الجوهره قيد بالكساد لأنها  
إذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيخان في فصل  
قبض الثمن ولو اشترى شياء بدراهم ينقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في  
التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شياء بالفلوس الرائج فكسدت قبل القبض وقدم  
وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا أنه انقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا  
ذلك وعن أبي يوسف أنه أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه  
قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية (سئل)  
فيما إذا كان لزيد حصة شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض محتكرة  
وباقية في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها إذا أجاز الشركاء  
أو حكم بها حاكم يرى صحتها من غير الشريك (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على  
هذه المسئلة ونظائرهما (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بئنا معلوما شراء شرعيًا مسلمًا بثمن  
معلوم مقبوض ثم ظهر أن المبيع منتهن عند بكسر مسلمة فهل يكون البيع موقوفًا على  
إجازة المرتين والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فك الرهن أو رفع الامر للقاضي ليفسخ البيع  
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقدار معلوم من الثمن وتسلمه عمرو منه ثم  
باعه عمرو من بكر وسلمه له بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي وتصرف به بكر ولا أن يريد  
زيد أن يضم بكر قيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر في باب بيع  
الفضولي فلو سلمه فهلك فللمالك أن يضمه أو يفسخه ما اختار ضمته برئ الآخر لان في  
التضمن تملكه منه فإذا ملكه من أحدهما لا يمكن عليه من الآخر فاذا اختار تضمين المشتري  
بطل البيع لان أخذ القيمة كإخذ العين ويرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار  
تضمين البائع ينظر ان كان قبض البائع مضمونًا عليه نفذ بيعه بالضمن لان سبب ملكه تقدم  
عقده وان كان قبضه امانة فأنما صار مضمونًا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ بيعه بالضمن  
لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمين البائع ووجهه  
انه سلم أولاً ثم صار مضمونًا عليه ثم باعه فصار كالمغصوب كذا في البرازية اهـ

#### \* (باب الخيارات) \*

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدرًا معلومًا من العلك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف واحد  
منها فقط فوجده جيدًا ثم فتح الباقي منها فوجد ما فيه رديًا معيبًا ويريد فسخ البيع في الباقي  
فهل له ذلك والقول له بيمينه ان هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه (الجواب) نعم له رده بخيار العيب  
كافي البحر وغيره والقول للقباض مطلقًا بيمينه قدرًا أو صفة أو تعيينًا كما في شرح التنوير عن  
الفتح (سئل) فيما إذا اطلع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مال كها البائع فاطعمها وأمسكها  
ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل يردّها عليه اذا حضر ويرجع بنقصان العيب اذا هلك



(الجواب) نعم اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فأطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا برده ولو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك وفي الخاوي القدسي أنه اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضا وهو غريب والمعتمد أنه على التراخي بحرم من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه هلك على المشتري ثم المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور المسائل عن فصل العيوب من يوع الخائفة (سئل) في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على عيب قديم به بعد غيبة بائعه فهل يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري (الجواب) نعم ظهر عيب بعثري البائع الغائب وأثبتته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائعه لان القضاء على الغائب بلا خصم يتقضى على الاظهر علائق عن الدرر (أقول) ومثله في البرازية وفي القضاء على الغائب كلام يأتي ان شاء الله تعالى في القضاء وذكر فيما علقته على الدرا المختار قال الرمي في حاشية البحر وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت أخذها في الذخيرة في آخر النفقات أنه لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يفتى عليه ديانة بان ينفق عليها ولا يجبره القاضي اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نطوحا يهجم على الناس لينطحهم ولا يتقاد للعرث ولا لغيره وقد كان كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع بعد ثوب ما ذكر فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الاصل النخس عيب وهو بالنون والحاء المعجمة الطعن وفي جواهر الفتاوى بلفظ الرمح وفيه أيضا النطح عيب من لوازم القضاة والحكام من القسم الثالث رجل اشترى بقرة على أنها لا ترح ولا تطح فولدت فاذا هي تنطح وترمح فاراد ردها ليس له ذلك لانها لما ولدت لم يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى (أقول) قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة عيب حادث لم يكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اهـ ونعامة فيما علقناه على الدرا المختار (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا بثمن معلوم فوجد بها عرجا قديما كان عند البائع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يوجد ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه (الجواب) نعم ولو اشترى جارا فوجده أعرج فعالجه فعلم أنه قديم لم يملك الرد لانه لما اشتغل بالمعالجة فقد رضى بالعيب جواهر الفتاوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع هذا عارض يزول بيومين فدفع له دارهم ليتعهدا ففعل ولم تبرا وطهر أن العيب قديم فاراد ردها ليس له ذلك لانه لما عالجه بعد علمه بالعيب سقط حق الرد (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بواييج وجزمات في وعاءين وقبضها ولم يرهما ثم باع بعضا منها ويريد الان ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لانه يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله كما صرحوا بذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة معلومة بثمن معلوم على أنها تحلب كذا رطل من الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لان الناس يريدون الغلة فيما يستقبل خائفة (سئل) في قرى اشترى من آخر بقرة فوجدها لا تحلب ومثلها يشترى للحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقرة للحلب فوجدها لا تحلب فله أن يردها لولا اشتراك اللحم كما في الذخيرة كذا في التجنيس والمزید وفتاوى الكركي والولوالحبة

مطلب ذهب بالجل ليرده  
على البائع فعطب في الطريق  
يرجع على البائع بنقصان  
العيب  
مطلب أثبت العيب عند  
القاضي فوضعه عند عدل  
حتى يحضر البائع الخ  
مطلب في نفقة الدابة حين  
وضعها عند عدل  
مطلب وجد الثور نطوحا  
فهو عيب

مطلب اذ ولدت الدابة عند  
المشتري ثم وجد بها عيبا لم  
يكن له ردها  
مطلب وجد الجار أعرج  
فعالجه فعلم أنه قديم لم يملك  
الرد  
مطلب باع بعضها ثم اراد رد  
الباقى بخيار الرؤية لم يكن  
له ذلك  
مطلب اشترى بقرة على أنها  
تحلب كذا فهو فاسد

مطلب اشترى بقرة للحلب  
فوجدها لا تحلب له ردها



وهذا فيما اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرق ولو جرد الزيادة المتفصلة من الأصل إلا الرجوع بالنقصان لما مر الخ لزام القضاة وفي التصاوي اشترى بقره فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشترى الحلب فله الرق لان المعروف كالمشروط وان كان يشترى اللحم لا ترده ذخيرة (سئل) فيما اذا باع زيد دابته من عمرو بثمن معلوم على أنه ان تقدمتها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم ينفذه الثمن فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم فان اشترى على أنه ان لم ينفذه ثلثه الى ثلاثة أيام فلا بيع صح والى أربعة فلا فان تقدم في الثلاثة جاز تنوير من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما أن لا يبين الوقت أو يباو قنا مجهولا بان يقول على أنه ان لم ينفذ أياما أو يباو قنا معلوما وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه الصور كلها فاسد إلا أن يتقدم في الثلاث لما قلنا وان يباو قنا وهو ثلاثة أيام أو دونه فإنه يجوز منح (سئل) فمن اشترى من زيد جلاب ثمن معلوم على أنه ان لم ينفذه ثلثه الى ثلاثة أيام فلا بيع ولم ينفذ في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كما في النهر عن الخاتبة ولو باعه على أنه ان لم ينفذ الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صحيح واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يقصد أنه ان لم ينفذ في الثلاثة ينفسخ قال في الخاتبة والصحيح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة نفذت عقده ان كان في يده من خيار الشرط (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو كرما معلوما بثمن معلوم من الدراهم وأتمرو غنما في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون أن مورثهم لم ير المبيع زاعمين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم خيار الرؤية يبطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيه وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد بحال تناولها أو لم يتناولها انقروى من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط خاتبة ومثله في خزانة المفتين لكن في بيري على الاشباه من كتاب الفرائض وفي شرح الجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورث اه (قلت) ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموصوعة لنقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سلمية ومكثت عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع بينه وعلى المشتري البينة (الجواب) حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والافله تخلف البائع بالله بعته وسلمته وما به عيب فان نكل رده لا وحلف كما في القول بان (سئل) في رجل باع من آخر عدة جمال وأمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انهم ايساويان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين أنهم ايساويان أكثر بقدر العشر في الجمال ونصف العشر في الامتعة وفيه غبن فاحش ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتعير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا رد بعين فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية ويفتى بالرد فقبا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غره أي غر المشتري البائع وبالعكس أو غره الدلال فله الرد والا فلا وبه أفتى صدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما ألتفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علائق على التسوير من المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهداية اذا اشترى بثمن فيه غبن فاحش وكان البائع غره بأن قال أعطيت فيه كذا فاشتراه بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمته فليس له الرد وان تبين

مطلب المعروف كالمشروط  
مطلب باع على أنه ان لم ينفذ  
الثمن الى عشرين يوما فلا بيع  
فسد البيع

مطلب باع على أنه ان لم ينفذ  
ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع  
فسد البيع

مطلب يبطل خيار الرؤية  
بحدوث الثمرة في يد المشتري  
أو وكيه

مطلب خيار الرؤية لا يورث  
وكذا خيار الشرط

مطلب القول للبائع ان  
العيب لم يكن عنده لو مما  
يحدث مثله في المدة

مطلب للبائع الفسخ بخيار  
الغن الفاحش والتعير  
من المشتري

قوله فيرد مثل ما ألتفه قال  
الشيخ العلائي بعده بقي  
لو كان قيمته أله اه أي  
فيجتمل أن يقال يرد الباقي  
وقيمة ما تصرف فيه أولا يرد  
شيأ ويرجع بقدر الغبن اه  
منه



مطلب الحبل في الجارية  
عيب لا في البهائم

مطلب في دعوى الحبل  
يرجع الى النساء وفي الداء  
الى الاطباء

مطلب في أدنى مدة ظهور  
الحبل

مطلب اخبرت امرأة  
بالحبل وأخرى بعدمه صحت  
الخصومة

مطلب يزول عيب الحبل  
بالولادة فلا رد ولا رجوع

مطلب اذا وطئها المشتري ثم  
رأى بها عيبا لم يردّها ورجع  
بالنقصان

كذب البائع فيما أخبره (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية فوجدها حبلية فهل له ردها  
(الجواب) نعم له ردها بعيب الحبل والحبل عيب في الجارية لا في البهائم والنسكاح في الجارية  
واللام عيب عيني على الكنز ولو اشترى الجارية وقبضها ثم قال انما لا تحيض قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء  
فإن ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى بها القاضي النساء فإن قلن هي حبلية يخلف البائع أن  
ذلك لم يكن عنده وإن قلن ليست بحبلية فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الثبابة وفي دعوى  
الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا  
شهد أنه قديم وفيما لا يتطرا اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخر  
ما روي عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي  
يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق  
الخصومة ولا يرد بشهادتهن خينة من فصل العيوب رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرد ما لم  
يدع ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء ويشترط اثنان وفي الحبل الى  
النساء ويكتفي بالواحدة وارتفاع الحيض لا بأحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى سبب الحبل  
عن محمد روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى  
وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم الخ خلاصة من  
العيوب ثم قال ولو اخبرت امرأة أنها حبلية وامرأة أو أكثر أنها لا حبل بها صحت الخصومة ولا  
يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فالقاضي يختار من  
لها بصيرة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى تبين جلهما ان أنكره البائع والنفقة على  
المشتري لانها ملكه كما في جواهر الفتاوى ويزول عيب الحبل بالولادة على رواية كتاب السوء  
فاذا قبضها فوجدها حاملا فولدت فلا رد ولا رجوع الا أن يبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كما في  
الذخيرة لو ازم القضاة من القسم الثالث في تعداد العيوب (أقول) وسنذكر بعد أوراق أن  
العيوب اربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بكر افوطها وأزال  
عذرتها ومضت مدة ولا يدعى أن بها جنونا قديما كان عند البائع ويريد ردّها به فهل ليس له  
ردّها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو  
مسمها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها مطلقا أي سواء كانت بكر أو ثيب نقصها الوطء أو لا لان كلا  
منهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا قبلها البائع أي رضی بأخذها لان  
الامتناع كان لحقه فاذا رضی زال الامتناع هكذا في كثير من المعصيات ويعود الرد بالعيب  
القديم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم  
يرده لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود الممنوع بزوال المانع منع  
العقار (أقول) ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صرح به في الخائنة أيضا وشي عليه في الدرر  
ولكن ذكر في الخائنة أيضا في موضع آخر شرائها على أنها بكر ثم قال انها ثيب وقال البائع انها بكر  
فالقاضي يرى بها النساء ان قلن بكر فالقول للبائع بلا يمين وان قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فإن  
وطئها المشتري فعلم بالوطء فلو زايها كما علم أنها ليست بكر يلا بئث فله الرد والالزمتة الجارية ولا  
يردها اه ثم رأيت في نور العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثبابة بالوطء يمتنع الرد ثم  
قال فليتأمل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني بموافقة لما هو المذكور في كثير من



المعتبرات كما مر عن المنع تأمل ثم على القول بأن له الرد بزمه أرض الوطء إذا القول بالرد بلا أرض  
مخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التحرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن  
أمير حاج عن المبتدئ حيث نقل عنه حكاية القولين المارين عن العجاية وانهم اتفقوا على ان  
الوطء لا يسلم للمشتري مجازا فن قال يردها ولا يردها شيئا فقد خالف أقاويل العجاية وكفى بهم  
حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريحا والنخعي يقولان لو بكر اردوها ورد معها عشر قيمتها  
ولو ثيبا رد معها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من  
ثمنها وبه قال ابن سيرين والزهرى والثوري واسحق ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي  
لو ثيبا ردوها ولا يردها شيئا ولو بكر افند مالك يردها مع ما نقص الاقتضاض وعند الشافعي  
لا يردها بل يرجع بنقصان العيب اه ملخصا ثم قال ابن أمير حاج وحكي ابن قدامة عن أحمد في  
الثيب روايتين لا يردها كما قال أصحابنا ويردها بلا شيء كما قال مالك والشافعي اه فعلم من هذا  
أن مذهب أصحابنا عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب  
والظاهر أن المراد به أبو يوسف تليذا ما منا النعمان وهو مؤيد لما تقدم عن منح الغفار فاعتنم هذا  
التحرير فإنه من منح الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية  
وأقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم  
ظهرت حاملا فنفي كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتخلق الولد في أربعة  
أشهر فإن ادعى المشتري الحمل أريت للنساء فإن قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها  
الأوليس بها حمل فإن حلف برئ وإن نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الأول اه وقوله ردت  
عليه يعني ان رضى بأخذها ليوافق ما مر عن المنع والرد رقتدبر (سئل) في رجل اشترى من آخر  
مقدارا من الحديد ليتخذ منه آلات مخصوصة وجعله في الكور ليحرق به النار فوجد به عيبا ولا  
يصلح لتلك الآلات فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقصان ولا يرده كذا في الحاوى الزاهدى  
فما يمنع الرد بالعيب (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قديما  
كان عند البائع ثم ركبته مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يـكون الركوب رضا بالعيب  
(الجواب) ركوبه له الحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا اطلع  
فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وإن طالت المدة اه (سئل) في رجل اشترى  
من آخر جارية ثم وجد بها ككيات على ظاهر بطنها عن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك  
(الجواب) حيث كان الكي عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب يسوغ  
له ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبرازية وغيرها (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو  
جارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضى به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك  
(الجواب) حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعا له ردها بذلك حيث لا مانع هنالك (سئل)  
فما اذا اشترى من آخر عبدا فأبقى من عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع اباقه عنده فكيف  
الحكم (الجواب) الا باق عيب يوجب الرد على البائع الا اذا أبقى من المشتري الى البائع في  
البلدة ولم يختلف عنده فإنه ليس بعيب كما في التنوير وشرحه للعلائي وفي الخلاصة والبرازية  
الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أى بالعيب فيمتنع الرد وهذا اذا ثبت  
اباقه عند بائعه ثم عند مشتريه اذا أنكره البائع كما صرح حوايه وفي فتاوى قارئ الهداية  
لا تقبل بينته بالعيب مادام أبقاها ثابتة مونه وأقام بينته أنه كان أبقى عند البائع بعد البلوغ

مطلب اذا جعل الحديد في  
الكور فوجد به عيبا يرجع  
بالنقصان ولا يرده  
مطلب الركوب بعد رؤية  
العيب رضاه  
مطلب الكي عن داء عيب  
مطلب اذا رضى بعيب ثم  
ظهر عيب آخر له الرد به

مطلب الا باق عيب الا اذا  
أبقى الى البائع الخ  
مطلب الاستخدام بعد العلم  
بالعيب رضاه

مطلب لا تقبل بينته بالعيب  
مادام أبقاها



مطلب وجد في البغل عيبا  
قديم وهو في السفر الخ  
مطلب وجد بها عيبا في  
السفر فملاها فهو عذر  
مطلب الحزن في الدابة عيب  
مطلب اشترى برز بطيخ  
فزرعه فلم ينبت

مطلب يصح البيع بشرط  
البراءة من كل عيب  
مطلب اشترى فرسا معنقة  
الجنس ثم ظهر أنها من جنس  
آخر ردى له الرد  
مطلب اشترى فرسا على أن  
سنة فظهر أنه سنتان له  
الرد  
مطلب اشترى سمورا على  
أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل  
له الرد  
مطلب اشترى مداسا من  
السحتيان على أن بطاته  
من السحتيان  
مطلب اشترى عبدا على  
أنه خباز أو كاتب فكان  
بخلافه بخير

رجع حينئذ بنقصان العيب وإن كان أبق عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبق عند المشتري بعد  
البلوغ لا يرجع بشئ لاختلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بغلا  
وسافريه ثم وجد به عيبا قديما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فأمضى السفر ولم يوجد منه  
بعد رؤية العيب ما يدل على الرضا به فهل له رده (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي  
على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر  
وهو يخاف في الطريق فأمضى السفر لا يكون رضا بالعيب اهـ ومثله في التتارخانية والبرازية  
(أقول) وفي البحر عن فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فملاها فهو عذر اهـ (سئل) فيما إذا  
اشترى زيد من عمرو ومهرة فوجد بها عيبا قديما عند البائع هل له ردها به (الجواب) الحزن على  
وجه لا تستقر ولا تنقاد للراكب عند العطف والسريع كما في البحر فثبت كان قديما ولم يوجد  
من المشتري ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر (سئل)  
في رجل اشترى من آخر برز بطيخ وزرعه فلم ينبت فهل ليس له الرجوع بثمنه (الجواب) ليس  
له الرجوع على بآئعه بمجرد عدم نباته لانه يكرن بأسباب أخر ما لم ينبت أنه فاسد عنده وإذا ثبت  
يرجع عما أدى حيث لا مال له وإن كان له مالية بأن صلح لشيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي  
وقيل لا كبر القطن إذا لم ينبت كذا فتى الشيخ الرملي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة في  
الفصولين والعمادية وصرة الفتاوى وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا ثبت أنه كان معيبا يرجع  
بنقصان العيب (سئل) في رجل باع آخر قد را معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن  
معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع ويزعم أنه وجد به عيبا يريد رده به بلا وجه شرعي فهل  
ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم خلافا للشافعي لأن  
البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم إفضائه إلى المنازعة ويدخل فيه  
الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد ومالك رحمه الله بالموجود  
كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث نهر اهـ علائق على  
التنوير (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنها معنقة الجنس وهو  
جنس مشهور بالجودة بثمن معلوم ولم توصف بذلك لما اشتراها بهذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر  
ولا تساوى هذا الثمن وبين الثمنين تفاوت فاحش ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكر بالوجه  
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى قارئ  
الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر البائع أنها من نسل خيل فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم  
تبين كذبه هل له الرد أم لا فاجاب اذا اشتراها بناء على ما وصف له بثمن ولم يصفها بهذه الصفة  
لا تشتري بذلك الثمن والنفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوى ما اشتراها به له الرد إذا تبين  
بخلاف ذلك اهـ وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا على أن سنة فظهر أنه سنتان فاجاب ان  
كان كبر السن أو صغره مما ينقص قيمة المبيع ويعد عيبا عند أهل الخبرة رده والا فلا والله أعلم  
اهـ ولو اشترى سمورا على أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل أو اشترى وشقا على أنه نافع فاذا هو ظهر  
ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن القفا غير الظاهر في الرغبة والقيمة وكذلك النافع وغيره من  
لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب وفي المحل المذكور اشترى مداسا من السحتيان على أن  
بطانتهما من السحتيان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن البطانة تتبع  
الظاهرة وهي وصف مشروط فقوانه يوجب الخيار اهـ وفي الزيلعي ولو اشترى عبدا على أنه



مطلب باع شاة على أنها  
حامل أو تحاب كذا فسد  
البيع  
مطلب باع ثوبا على أنه  
هروى فاذا هو بلخي فالبيع  
فاسد

مطلب اذا ظهر المبيع  
من جنس آخر بطل البيع  
وان اتحدا مع فوات  
الوصف مع وخير

قوله الوذاري بفتح الواو  
وكسرهما واجماد الذال ثم  
راء مهملة نسبة الى وذار  
قرية من قسرى سمرقند  
والزنديجي براى ثم نون ثم دال  
مهملة ثم ياء ثم جيم نسبة الى  
زندنة بفتح الزاى والنون  
الاخيرة والجيم زيدت على  
خلاف القياس اه منه  
مطلب اشترى حبشية  
فظهرت زنجية له الرد  
مطلب اشترى خمسة  
جلود صفقة وقبضها لرد  
المعيب وحده

خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بـ ~~بشكل~~ الثمن أو تركه لأن هذا وصف من غوب فيه مستحق  
بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التخيير لانه لم يرص به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل  
أو محلب كذا وكذا رطل حيث يفسد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط  
الفاسد اذا لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل أنه لبن أو اتفاخ حتى لو اشترط أنها حاوب أو لبون  
لا يفسد لانه وصف ولو قال يخبز كذا اصاعا أو كذا قدر افسد ما ذكرنا اه وفي البحر ولو اشترى  
ثوبا على أنه هروى فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزائن الفتاوى (اقول) ولعل  
وجهه أن الهروى والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروى فظهر أنه بلخي ففسد  
البيع لعدم وجود حقيقة المعقود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه  
صحيح لوجود الحقيقة ويتخير لفوات الوصف وكذا الفرس في مسئلتنا ويدل على ذلك ما في البيع  
الفاسد من البحر عند قول الكنز فيما لا يجوز بيعه وأمة تبين أنه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا  
باع كـ ~~كشافا~~ فاذا هو نجيحة حيث ينقد البيع ويتخير والفرق أن الإشارة مع التسمية اذا اجتمعا  
ففي مختلفي الجنس يتعاقب العقد بالسمى ويظل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه  
وينقد لوجوده ويتخير لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذكر  
والانثى من بنى آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو  
المعتبر دون الاصل كالخل والدبس جنسان والوذاري والزنديجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد  
أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسئلة الكتاب اى الكنز باطل لعدم المبيع والجنس  
في الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهما  
فاحشا بلا نظر الى الذاتى قال في فتح القدير ومن المختلفي الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت  
فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلا على أنه ياقوت أحر فظهر أصغر صرح ويخبر كما اذا باع  
عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب اه ما في البحر ملخصا وفي فتح القدير واعلم أنه اذا شرط في  
المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة وينت  
للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خيرا مما شرطه وضابطه  
ان كان المبيع من جنس المسمى ففيه الخيار والشياب اجناس أعنى الهروى والاسكندرى  
والمروى والكنان والقطن والذكر مع الانثى في بنى آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس  
واحد والضابط خش التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع (سئل)  
فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة اثواب من الثياب القطنى على أنه هندی فظهر انه عجمي  
وبينهما تفاوت فاحش ويريد زيردها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم (اقول) مقتضى  
ما فرزناه آنفا أن البيع باطل لا يصح مع التخيير تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو  
جارية على أنها حبشية فظهر انها زنجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن ويريد زيردها على  
البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشتراها بئنا على ما وصف له بثمن لو لم يصفها بهذه الصفة  
لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمين فاحش وهي لا تساوى ما اشتراها به له الرد اذا تبين  
بخلاف ذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة جلود جاموس صفقة واحدة بثمن  
معلوم وتسلم الجلود ثم وجدوا احدها معيوبا ويريد رد المعيب فقط بمحضته من الثمن سالما بعد  
الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى الجلود المذكورة صفقة واحدة وقبضها  
جميعها ثم ظهر بواحد منها عيب له رد المعيب فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبيدين



مطلب فيما لو وجد  
بعض المبيع عيبا وهو  
كيلي أو وزني

مطلب وجد جذوع  
الدار منكسرة له الرد بخيار  
العيب

مطلب اشترى فروا  
ثم ظهر به عت له رده

مطلب ما أوجب نقصان  
الثلث عند التجار فهو عيب

مطلب العت في القرو  
عيب

مطلب بسل الحرير ثم  
وجد به عيبا امتنع الرد

ورجع بالنقصان

مطلب بسل الحرير  
والجلود مانع من الرد وكذا

جعل الحديد في الكور  
قوله فانه يرجع بالنقصان

ولا يرده أي لا يرد ما أدخله  
في النار أو لو كان منه شيء

لم يدخله النار فانه يرده  
ويرجع بنقصان ما دخله

النار كما يعلم مما قررناه آنفا  
والله أعلم اه منه

صفقة واحدة وقبض أحده أو وجد به أو بالآخر عيبا أخذهما أو ردهما ولو قبضهما مرة المعيب فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون بيعا بالحصصة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصصة بقاء وهو جائز كما تقرر في كتب الاصول اه ومثله في الملتقى والكنز وغيرهما من المعترات (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من اللك الذي يصبغ به ثم وجد به عيبا يرد المبيع به بعد ما صبغ بعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفة ويرد الباقي على بائعه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة جزم على أنه من دباغ غزوة فألقى اثنين في الماء فبان انه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج يرد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الايريسم اذا اطلع على عيب بعد بله رجوع بالنقص ولا يرد لانه عيب برازية من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل واشباهها (أقول) ذكر في متن التنوير وشرحه للعلاء أنه لو قبض كيليا أو وزنيا ووجد بعضه عيبا له رد كله أو أخذه بعيبه لانه كشي واحد الخ أي بخلاف القيمي كثيرا عبيد صفقة كما مر قريبا من أن له رد المعيب فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أن له رد الباقي مع أن اللك من المثليات لا القيمات لكن كتبت فيما علقته على الدرا المختار أن ما في التنوير محمول على ما اذا لم يتصرف ببعض المبيع أما اذا تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كما في مسئلتنا فاما أن يكون تصرفا بنحو البيع مما فيه اخراج عن ملكه أو بغيره كالأكل ونحوه ففي الاول يرد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني الا أنه يرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حررته في المسئلة من الخانية وغيرها وتامه هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعها منكسرة ويرد الدار بخيار العيب فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد أحد جذوعه منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمة الاصل لو ازم القضاء من باب دعوى الدور والاراضي (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فرو ثم ظهر بها عت قديم ينقص الثمن عند التجار ويعتونه عيبا ويريد يرد بها بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد بعشره ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن وأورده تنوير وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة منح فهو عيب شرعا ملتي وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كز ولا شك أن العت في القرو ينقص الثمن فهو عيب فريده قال في البرازية في الثالث من كتاب الرهن وان اتقص الرهن عند المرتهن ذاتا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف وبسقط ثلثه ارباع الدين لان كل ربع من القرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه اه (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير وبعد ما قبضه وبله بالما وجد به عيبا قديما كان عند بائعه ينقص ثلثه نقصا فاحشا عند تجاره ويريد الرجوع على بائعه بنقصان عيبه بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد البيل لا يرد ويرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البيل والبيل عيب فيمنع الرد اه وس العيب الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحرقه في النار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرده كما في



مطلب الرد بخيار العيب  
على التراخي

مطلب لو كان العيب  
مما يحدث مثله في تلك المدة  
فالقول للبائع الخ  
مطلب ظهر على الدار  
عوارض سلطانية له ردها

مطلب ظهر أن أرض  
الدار محتكرة له فسخ البيع  
مطلب ظهر أن شرب  
الأرض على ناوقة له الرد  
مطلب ادعى رجل  
مسيل ماء في الدار وأثبتته  
فالمشتري بالخيار  
مطلب ليس له ردها  
بمجرد قولها إن بها عيبا  
مطلب ما لا يعرفه إلا  
الاطباء يقبل فيه قول واحد  
أولا بد من العدد  
مطلب لا يقبل قول  
الطبيب الذي

القضية وفيه أيضا بل الجلود عيب حادث ببيع الرثبة وكذا الأبريسم بحر (سئل) في الرد  
بخيار العيب بعد رؤيته هل يكون على التراخي (الجواب) خيار العيب بعد رؤيته العيب  
على التراخي على المعتمد فلو خاصم ثم ترك ثم خاصم فله الرد ما لم يوجد مبط كدليل الرضا كذا  
في التنوير وغيره (سئل) في رجل اشترى جارية فوجد بها سعالا فاحشا قديما عند البائع  
يريد ردها به فهل له ذلك (الجواب) نعم والسعال القديم هو ما كان عن داء أما المعتاد فلا كما في  
الفتح وهو المراد بكونه قديما لأن دوامه يدل على الداء ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب  
ان فحش والا فلا منعه ومثله في الملتقى ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب  
لم يكن عنده لأنه حادث في حال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخليفه  
بالله بعته وسلمته وما به العيب فان نكل يرد له لا لو حلف القول لمن (سئل) في رجل اشترى دارا  
ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانية ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم  
كما أفتى به الخیر الرملی وفي نهج النجاة عن التتار خانية اشترى أرضا أو دارا على أنها حرة من  
النواب فاذا طوّل المشتري بالنواب له أن يردّها على البائع حيا وعلى ورثته بعده وانه (سئل)  
في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه من البناء فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم  
المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم والمثله في الخيرية من  
البيع بنقلها رجل اشترى أرضا أو كراما فظهر أن شربه كان على ناوقة أي ميزاب توضع على ظهر  
نهر أو موضع آخر كان له أن يردّها لأن ذلك يعد عيبا عند الناس خانية من فصل العيوب رجل  
اشترى دارا وقبضها فادّعى رجل فيها مسيل ماء وأقام اليانة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء  
أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردت خانية من فصل فيما يرجع بنقصان العيب (سئل) في رجل  
اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه طهر بها عيب قديم كان عند البائع مستندا  
في ذلك لمجرد قولها وقول طبيب ذمي وأن له ردها بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له  
ردها بمجرد ما ذكر قال في النصولين الثاني ما لا يعرفه إلا الأطباء كذات جنب وسل وجي قديمة  
ونحوها فعلى القاضي أن يريه واحدا منهم والاثنان أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال  
بعضهم يريه مسلمين عدلين لأنه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كالشهادة ومثله في العمادية وأجاب  
قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بمعرفة الأطباء قيل انما يثبت بقول عدلين من الأطباء  
وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب بالنساء اكتفى بقول  
امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذمي الطبيب في قدم العيب وحدوثه اذا لم يكن  
بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فأجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم  
ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يقبل قول  
الاطباء من أهل الكفر أي في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كذب لوازم القضاة والحكام  
لخصي أفندي وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تخليف البائع فراجع ان شئت  
وفي البحر من العيب ثم ألم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الأمة وبين قولهم والمرجع في الحبل  
الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لان محل اعتبار قول الأمة انما هو لاجل انقطاع الدم  
لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري أنه عن حبل رجعا الى  
قول النساء العالمات بالحبل لتوجه اليمن على المانع وان عين أنه عن داء رجعا الى قول الاطباء  
الى ان قال نقلا عن الخانية لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد



ابن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع الخيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يريها القاضي للنساء ان قان هي حبل يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخانية وأن الحبل ثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبل القبض وأن المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا يرد بقولهن بل لا بد من تحليف البائع كافي الزيلعي والمنع وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع قان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه ينكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاص في قول أبي يوسف ترد من غير يمين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النواذر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صمقي افندي عن نقد الفتاوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة به ثبت العيب في حق الخصومة لافي الرد في طاهر الرواية اه وبهذا ظهر أن ما في البحر عن فتح القدير ومثله في النهر من أنه ثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقولهم في كتاب الشهادة ان نصابها فيما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه تقبل شهادتها في حق توجه الخصومة على البائع لافي حق الرد كذا حررته فيما علمته على البحر وبهذا ظهر جواب حادثة الفتوى فمين اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها امرارا فوجد هارثةا وأخبرت النساء أنها رتقاء فأجبت بأنها لا ترد ولكن يحلف البائع فان نكل رجع المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشرتها مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وحدها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكرأ أو لا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمسها بشهوة ويرجع بالنقصان الا أن يقول البائع أنا قبلها اه ونحوه في الخانية وكذا في البحر عن الظهيرية وفي القنية قال أبو القاسم اشتراها على أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها ثيب فان زايها بلا لبث فله الرد والارزاقه ثم رزق وقال الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه والله تعالى أعلم والحاصل أن العيوب أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث من له كاصبع زائدة يعغى القاضي بالرد بلا تحليف الا اذا ادعى البائع رضا المشتري أو البراءة عنه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو يحدث في مثلها فانكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ما له حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كدق وسل وحي قدعية يقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين اثباته عند البائع فيرد عليه اذا لم يدع الرضا به كافي الزياحي وقاضيخان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع ما لا يعرفه الا أهل الخبرة كالباق وسرقة وبول في الفراش وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسمع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ما سرق أو ما أبق أو ما جنى أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا الا فلا ولولا يئنه للمشتري على عيب في يده فعندهما

مطلب الحاصل أن  
العيوب أربعة أقسام



يحلف البائع انه ما يعلم انه سرق عند المشتري أو أبق أو جن أو بال في فراشه ولا يحلف عند أي حنيفة إذا لم ين تنوجه بعد صحة الدعوى والينة على العيب شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وتقام الكلام على هذه الاقسام مبسوط في جامع الفصولين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجعهما (سئل) فيما اذا بيع عرض بعرض مقايضة ثم وجد باحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار العيب وينتقض البيع في الباقي (الجواب) نعم باع العرض بالعرض ثم استحق أحدهما أو وجد به عيبا فانه ينتقض البيع في الباقي كما في الذخيرة من آخر الفصل الثامن اه لو ازم الحكم اشترى عبدا بثوب وتقايضا ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رده وقد عجز عنه فيلزمه رده قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت من السيد او اعتقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقروى عن محيط السرخسي (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا بثمن معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعدما اطلع على عيب قديم به كان عند بائه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك استحسانا عندهما وعليه الفتوى اذا لم يصدر منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلائي من باب خيار العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ارطال من الغزل المسمى بالمغزولة فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطبا فيس فهل له الرد ان صدقه البائع في الرطوبة (الجواب) نعم اشترى غزلا من فوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطبا فيس فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الفيلق ابر يسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حاوى الزاهدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو ألابتين بثمن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا اذا ظهر أنهما أقل من الذرع المزبور فهل للمشتري ان شاء أخذهما بكل الثمن أو تركهما (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وغيرها (أقول) وكذا لو اشترى منها بناء على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصا عن الذرع المعتاد كما أفق به العلامة الشيخ اسمعيل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا لم يره ويريد فسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) لو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية (سئل) فيما اذا باع زيد من عمرو بضاعة وزينة من جنس واحد في وعاء وأرى عمر اقدر اجيد منها فرأى الباقي منها أرى ويريد ردها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى شيئا قد رأى بعضه أو لم يره منه شيئا فاشترى ثم رأى بعضه فان كان مما فيه الانعوج كالكيلى والوزنى فرؤية بعضه كروية كله في ابطال الخيار الا أن يجرد ما بقى مخالفا لما رأى الى شرط فيثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد أو عدة مختلفة بعد أن يتحد الكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة الاجناس والاصناف فيالم يترك كل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار اذا رأى الباقي وجعله كالعديد المتفاوت بان يرضى الكل أو يرد الكل ولو اشترى جماعة من العديد المتفاوت كالعبيد والحواري البقر والدم والسياب في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحدا منها فله أن يرد الكل أو يسلك الكل ولو اشترى ثيابا في عدل ورأى طي الكل ولم ينشرها وليس منها موضع قصود يقصد بالرؤية

مطلب بيع عرض بعرض  
فوجد باحدهما عيب يرد  
به وينتقض البيع في الباقي

مطلب مات الحصان بعد  
ما رأى فيه عيبا قديما له  
الرجوع على البائع  
بالنقصان

مطلب اشترى ارطالا  
من الغزل ثم بعد أيام جف  
ونقص له الرد ان صدقه  
البائع

مطلب وجد ناقصا بعد  
ما نسجه رجع بالنقصان  
بخلاف ما اذا باعه

مطلب اذا ظهرت الالاحة  
ناقصة أخذها بكل الثمن  
أوردها

مطلب للمشتري الفسخ  
قبل الرؤية

مطلب فيما اذا رأى البعض  
دون البعض

مطلب اشترى أجناسا  
متفاوتة فرأى الجميع الا  
واحدا منها فله الخيار



كك العلم والطراز ونحوهما أو كان ثوباً واحداً فرأى ظاهره ولم ينشره بطل خياره في هذه كلها إلا أن يجذبها منها مخالفاً لظاهرها الشرقي ثبت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوباً ذا علم فرأى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان العكس لا خيار له ولو اشترى شيئاً مغيباً في الأرض كالجزر والبصل والفوم فله الخيار إذا رأى جميعه وإذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كما في الثياب وقالوا إذا قلع شيئاً منه يستدل على الباقي ورضى به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو قلع المشتري شيئاً منه أو قلع جميعه بغير إذن البائع لزمه الجميع بمجمله الثمن لادخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع إني أخاف أن قلعت لا ترضى به وقال المشتري إني أخاف أن قلعت لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فأيهما تطوع بالقلع جاز وإن نشأ فسخ القاضي البيع بينهما شرح القدروري المسمى بالينابيع من باب خيار الرؤية وتعامه في البحر والنهر (سئل) في رجل اشترى من آخر بندقية على أنه بالخيار إلى يوم وتساها فحدث بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد (الجواب) نعم قال في الكنز ويقبضه يهلك بالثمن كتعبه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما إذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره أن زال المرض في الأيام الثلاثة وأما إذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد (سئل) في رجل اشترى من آخر ثدياً من اللوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختياره والباقي منه كذلك ويريد رده فله من الثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف أغانم معلومة ولم يرها و وكل زيداً بقبضها ورأها زيد ويرغم الرجل أن له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها وكيلاً بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل (الجواب) نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كالموكل بالقبض بالقبض أي قبض المبيع مسقط خياره وقالوا هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد الوكيل بالقبض لأنه لو وكل رجلاً بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقاً كذا في الخاتمة إلى آخر ما ذكره الشارح ابن ملك والمسئلة في المتون وأطال فيها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكيلاً عن قبض ما اشتريته وما رأيته كذا في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيلاً في قبض المبيع أو وكتك بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولاً عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل لفلان أن يدفع المبيع إليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتبت فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في الفرق بين الرسول والوكيل قال الرسول لا يبدله من إضافة العقد إلى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد إلى الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فإن الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيلاً والرسول رسولاً وحاصله أنه يصير

مطلب فيما إذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض كالجزر والبصل له الخيار إذا رأى جميعه

مطلب إذا حدث العيب في مدة الخيار ومضت المدة لزم البيع

مطلب وجد بعض اللوز مرراً له رد الباقي

مطلب نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل

مطلب الفرق بين الوكيل والرسول

مطلب الرسول لا يبدله من إضافة العقد إلى المرسل بخلاف الوكيل



مطلب الامر والاذن وكيل

مطلب لا يكون الامر  
وكيلا الا اذا دل على الانابة

مطلب اذا باعه بما قام عليه  
ثم ظهر للمشتري خيانة له  
اسقاط قدرها من المسمى

مطلب اذا رد عليه المعيب  
بالتراضى ليس له رده على  
بائعه

مطلب وجد بعض الدراهم  
زيوفا فردها على الدافع  
بالرضا فللدافع ردها أيضا  
مطلب في تحرير مسئلة ما اذا  
وجد القابض بعض الدراهم  
زيوفا

وكيلا بالفاظ الوكالة ويصدر رسولا بالفاظ الرسالة وبالامر لكن صرح في البدائع أن الفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا وتكيل ويؤيده ما في اللؤلؤ الجنية دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان تو كيلا وكذا اشترى بهذا ألفا جارية وأشار إلى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للمأمور الا اذا زاد على أن أعطيك لأجل شرائك درهمين لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اهـ وأفاد أنه ليس كل أمر تو كيلا بل لابد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين أحدهما بخمسة وعشرين قرشا والآخر بثلاثة وعشرين قرشا فباعه ما زيد من بكر تولية بستين قرشا ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية باثني عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم فان ظهرت خيانتة أي خيانة البائع في مراجه باقراره أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو بنكوله أي نكول البائع عن اليمين وقد ادعاه المشتري هذا هو المختار وقبل لا يثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة مناقض فلا تتصور بينته ولا نكوله والحق سماعها كدعوى العيب وكدعوى الخط فانها تسمع أخذه بكل الثمن أو رده وله الخط في التولية يعني عند ظهور خيانتة فيها وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيه ما وقال محمد بخير فيه ما الخ قوله وله الخط أي اسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بتسعة وقبضه ثم قال لا اشترى به بعشرة ووليتك بما اشترى به فاطلع على ذلك وبيان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشترى بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قباله من الربح وهو درهم ويأخذ الثوب باثني عشر درهما اهـ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيد اباعها من بكر وتسليمها بكر ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضى من غير قضاء القاضي ويريد زيد الا أن ردها على البائع الاول فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك باع ما اشتراه فرد عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله في الكنز والمتون (سئل) فيما اذا قبض زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو ومن غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زيوفا فردها بكر على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير قضاء فله أن يردها على الاول اهـ (أقول) وقد أفتى بذلك أيضا الخير الرملي تبع المال في فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تحريرا حسنا العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وحاصله انه ان كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا ثم جاء ليرد منه شيئا لم يقبل منه لتناقضه وينبغي أنه لو اختار تحليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلله القاضي فاذا نكل يردّه عليه وان لم يقر القابض بما ذكر وانما أقر يقبض دراهم مثلا فالقول له مع اليمين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذي يردّه زيوفا وهي ما يقبلها البعض دون البعض أو بهرجة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر وأما اذا كانت سنوقة وهي التي نحاسها أكثر بمنزلة الزغل فلا يقبل قوله بعدما أقر يقبض الدراهم لتناقضه لان السنوقة ليست من جنس الدراهم بخلاف الزيوف والنهرجة اهـ ملخصا ومقتضاه أنه لو لم يقر يقبض حقه ولا يقبض الدراهم بل سكت حتى قبض



مطلب ركوب الدابة رضا  
بالعيب

مطلب رأى العيب ولم يعلم  
انه عيب فان كان ظاهرا  
لا يخفى على الناس لا يرد

مطلب شري قنار كسبه  
ورم الخ

مطلب استحق بعض الدار  
المبيعة بعد القبض بخير  
المشتري بين أخذ الباقي  
أو الرد

مطلب اشترى نصف فرس  
من شريكه فيها فوجد بها  
عيبا لردّه

مطلب رأى بالحمار عيبا  
قدما بعدما حدث به عيب  
آخر ليس له الرد ويرجع  
بالنقصان

مطلب أصاب الثمر صقعة  
بعد البيع ليس له الرد  
مطلب موتة الرد على المشتري

له رد الاستوقفة لعدم تناقضه أصلا والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المداينات عن القضية برهن  
القاضي عبد الجبار إذا أخذ من دينه دينار فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في  
الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو داوى عيب مشريه ليس له الرد اه  
وعلى هذا لو دفعه الى دائئه أو شري به شيأ بعد علمه بعيبه ليس له الرد أيضا وهذه تقع كثيرا فلتحفظ  
(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو قنار شرا فصححها ثم سافر بها وركبها ثم رجع ويريد ردها  
على البائع بعيب قديم قدر أنه قبل ركوبها وسفره بها فهل يكون ركوبه رضا بالعيب (الجواب)  
نعم إذا ثبت رؤيته للعيب قبل ركوبه وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردها (سئل)  
فما إذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم لا تتركه  
ردها عليه بذلك العيب فهل ليس له ردها (الجواب) نعم كما في الاشياء والهدايا (أقول) هذا  
إذا رأى العيب عالم بأنه عيب لما في جامع الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم  
أنه عيب ثم علم ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كعور وشلل لا يردو يعلم منه مسائل كثيرة  
وفي الخاتمة أراد شراء أمة فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب لردّها لأن  
هذا مما يشتبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب  
المحيط شري قنار كسبه ورم فقال البائع انه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فشراه على ذلك  
فظهر قدمه لا يرد وكذا لو شراه على انه حديث فظهر قدمه وفي الخاتمة هذا إذا لم يبين السبب فلو  
بينه فظهر كونه بسبب آخر فله الرد إذا العيب يختلف باختلاف السبب اه واستشكل صاحب  
نور العين كلام الخاتمة بمسئلة الامة التي بها قرحة بانه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بان  
حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بانه عيب فلا يخلو إما أن يكون ظاهرا لا يخفى  
على الناس أولا فان كان ظاهرا فليس له الرد والا فلا يخلو إما أن يكون البائع بين سببه أولا فان لم  
يسين السبب فالمشتري الرد وان بينه فان ظهر له سبب آخر فله الرد أيضا والا فلا فإذا رأى في  
الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لانه مما يشتبه اذ ليست كل قرحة عيبا وفي  
مسئلة الورم قد بين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الامر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي  
من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي  
فتدبره (سئل) فيما إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يخير المشتري في الباقي ان شاء  
ردى به بخصته من الثمن وان شاء رده (الجواب) نعم كما في التنوير وسيأتي في الاستحقاق  
(سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو ونصفين فاشترى زيد من عمرو ونصفه منها بثمن معلوم  
فوجد بها عيبا قد عاين سمونه بجلال لم يره حين الشراء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته  
ويريد رده المبيع بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من  
آخر جارا فظهر به عيب قديم بعدما حدث عند المشتري عيب آخر فهل يرجع بنقصان القديم  
وليس له الرد به (الجواب) نعم قال في متن الوقاية فان ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده آخر فله  
نقصانه لا رده الا برضا بائعه ومثله في التنوير والكز والمجمع وغيرها (سئل) في رجل اشترى  
من آخر ثمرة بستانه البارزة بثمن معلوم شرا فصححها ويريد الا أن رد المبيع على بائعه زاعما أن  
بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كانت  
الثمرة موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحالة هذه والصقعة الساقط من السماء  
بالليل كانه ثلج وقد صقعت الارض وأصقعت بضمها وأصقعتها الصقيع قاموس (سئل) فيما



إذا اشترى زيد من عمرو قدرا معلوما من التصادر له جمل وموتة وسافر به من دمشق إلى حلب ثم رجع وزعم أنه وجد به عيبا يوجب الرد ويردته على بآعه والزامه بموتة جله فهل تكون موتة الرد على المشتري (الجواب) نعم وجد بالمبيع الذي له جمل وموتة عيبا وردته قوة الرد على المشتري بجر (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو أرضا معلومة بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول الدلال أن المبيع يساوي الثمن المزبور وتبين أن في المبيع غبنا فاحشا في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغبن الفاحش بتغير الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ومرة الكلام على تغير البائع أيضا بنقله وبأق قريسا بتغير المشتري للبائع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو شيئا ولم يره ويريد فسخه قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الأصح بجر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منبرما (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو جلا ثم ظهر أن به عيبا قديما كان عند بآعه وهو قوله الأكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وقوله الأكل عيب كما في الخلاصة وغيرها ومثله في الدرا المختار وفي البحر قلة الأكل في البقر عيب (سئل) في المغبون غبنا فاحشا إذا غره المشتري فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم وفي تبين الكثر وقالوا في المغبون غبنا فاحشا له أن يردده على بآعه بحكم الغبن وقال أبو علي النسفي فيه روايتان عن أصحابنا ويقتى برواية الرد فقا بالناس وكان صدرا لاسلام أبو اليسر يقتى بأن البائع أن قال للمشتري قيمة متاعى كذا أو قال يساوى كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه له الرد بحكم أنه غره وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيما كان والصحيح أنه يقتى بالردان غره والافلا اه وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارى الهداية منح (سئل) فيما إذا كان لزيد دار ورثها من أبيه ولم يرها فباعها من عمرو بثمن معلوم بيعا شرعيا ويزعم البائع الآن أن له استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا في الملتقى ومثله في التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة نوافج مسك على أنها مملوثة من المسك ففتحها فوجد فيها ترابا فاحشا محتلطابه ويريد ردها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين الأخذ والرد وقال أبو يوسف يرد الرصاص بحسابه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يخط من الثمن بقدر الرصاص وفي فتاوى قاضيهان من فصل العيون جعل أبو يوسف جنس هذه المسئلة أصلا فقال ما يساع في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يساع في قليله يميز كثيره ويساع في الحنطة وأمثالها قبل التراب فلا يميز كثيره والرصاص في المسك لا يساع في قليله فيميز كثيره ويساع في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه ففي مسئلتنا المسك محتلط بكثر من التراب فلا يميز التراب وزدته بحسابه من الثمن لعدم إمكان تميزه بخلاف الرصاص فإنه يمكن تميزه ويرد الرصاص بحسابه وأما إذا كان التراب في المسك قليلا فليساع في قليله ومسئلتنا داخل تحت قول قاضيهان ويساع في قليل التراب فلا يميز كثيره فتلخص أن ما يمكن تميزه بغيره وتردته بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تميزه فلا يميزه ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تميزه فتأمل ثم رأيت في الخاتمة من فصل خيار الرؤية ما عباره وإذا اشترى ناقة مسك فأخرج المسك منها لم

مطلب له الرد بخيار الغبن  
القاحش بتغير الدلال

مطلب إذا اشترى ما لم يره  
فله فسخ البيع قبل الرؤية  
مطلب قلة الأكل في الدابة  
عيب

مطلب للبائع فسخ البيع  
بالغبن القاحش مع التغير

مطلب كما يكون المشتري  
مغبونا مغرورا فكذلك  
البائع  
مطلب ليس للبائع خيار  
الرؤية  
مطلب وجد في نوافج المسك  
ترابا له الرد

مطلب يساع في الحنطة  
ونحوها قليل التراب



مطلب لابد من اثبات  
الاباق عنده وعند البائع

مطلب له خيار الرؤية وان  
رضى به قبلها

مطلب اذا ظهر المبيع  
مرتبهنا فالبيع موقوف  
والمشتري بالخيار

يكن له أن يرد خيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه يتعيب بالاخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له  
أن يرد خيار الرؤية والعيب اهـ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بالغسة بثمن  
معلوم ثم أبقت الجارية عنده ويريد ردها على البائع بعيب الاباق وعمرو يشكر ذلك ويكلفه  
اثبات اباقها عنده أيضا ليرتله المبيع فهل لعمره ذلك (الجواب) نعم من وجده بعشرية  
ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن أو رده كالأباق والبول في الفراش والسرقة وكلها  
تختلف صغرا وكبرا تنوير قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الحالة بأن ثبت اباقه عند بائعه ثم  
مشتريه كلاهما في صغره أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادثا  
كعبد حرم عند بائعه ثم حرم عند مشتريه ان من نوعه له رده والافلا عيني اهـ وحقيقه العلامة  
العيني في شرح الكنز (سئل) فيمن اشترى مالم يره فهل يجوز له رده اذا رآه اذا لم يوجد ما يطله  
وان رضى قبلها (الجواب) من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان  
شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه اهـ وكذا اذا قال  
رضيت فله الخيار اذا رآه كافي الهداية وغيرها وهذا اذا لم يوجد ما يطله (سئل) فيما اذا اشترى  
زيد من عمرو بيتا معلوما شرعا بثمن معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر أنه مرتبه عند بكر مسلمان  
له فهل يكون البيع موقفا على اجازة المرتبه والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فك الرهن أو يرفع  
الامر الى القاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم

#### \* (باب الاقالة) \*

#### \* (باب الاقالة) \*

مطلب ترد الاقالة بالرد

مطلب اقالة الوكيل بالشراء  
لا تصح بخلاف وكيل البيع  
قبل قبض الثمن

مطلب تصح الاقالة بالتعاطي  
مطلب لابد في قبول الاقالة  
من اتحاد المجلس

(سئل) فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند بالغمة من عمرو وكما معلوما بثمن معلوم  
من الدراهم وتصرفت هند بالسكرم مدة ثم ان والدها قال عمر من بيع السكرم و رده و له الثمن  
بدون اذن من ابنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المزبورة ولم تجزها  
فهل ترد الاقالة بردها (الجواب) نعم ترد الاقالة بالرد وقد أفتى بمثل هذه العلامة القمري تاشي  
كما في فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر  
بقوله لا يملك الوكيل بالشراء الاقالة اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة ويضمن وهذا اذا لم يقبض  
الثمن فلولا قبضه ثم قال تصح كما في شرح الجمع لابن ملك والقوائد الزينية (سئل) فيما اذا  
اشترى زيد من عمرو ثمرة كرم عن عبد مدركة بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد أن الثمن كثير  
وطالب من البائع رد الثمن له فرضى وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع بعض الثمن لزيد وذلك  
على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا وجه شرعي فهل يلزمه رده له  
(الجواب) نعم وتصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح برأيه علائي (أقول) ولا  
بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه أو قبضه فور قول المشتري أقلت  
كافي التنوير وشرحه وكتبت فيما علقته عليه عن المنع أن مما يتفرع على اشتراط اتحاد المجلس  
ما في القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن  
فخبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا يفسخ لانه ليس من ألفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس  
في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اهـ ما في المنع قلت ويتفرع عليه ما في القنية أيضا  
اشترى جارا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدخله في اصطبله فجاء البائع بالبيطار فبذغه فليس بفسخ  
لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس اهـ فليحفظ فان أمثال ذلك



مطلب اجره مما في نواجره  
ثم تقابل مع الناظر تنسخ  
الاولى والثانية

مطلب تقايلا ثم اشتراه ثانيا  
قبل تقابض المبيع يصح

مطلب اذا لم يعلم البائع  
بالعيب وقت الاقالة كان  
له الخيار

تقع كثيرا وتختفي على كثير (سئل) في عقار وقف أجره ناظر الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر ثم أجره مما في نواجره من عمرو وتسلمه ثم تقابل زيد مع ناظر الوقف عقد التواجر مقايلا صحيحة شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتنسخ الاولى والثانية (الجواب) نعم تنسخ الاولى والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرة المستأجر اذا أجره من غيره أو دفع الى غيره من اربعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ينسخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا لعقد الشراء مقايلا شرعية ولم يتقابض المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو ثانيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقايلا والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا المبيع ولم يتقابض حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخاتمة ومثله في متن التنوير (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا وقبضها فتعيبت الفرس عند زيد ثم تقايلا المبيع بالثمن الاول بلا علم عمرو بالعيب ويريد عمرو رد الاقالة بسبب ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان بان تعيبت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بأفة سماوية فان تقايلا بمثل الثمن الاول أو سكتا عن ذكر الثمن الاول تجعل الاقالة فسحا عنده غير أن البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الاقالة وبمثله أفتى العلامة الخیر الرملی کافی فساويه من الاقالة

### \* (باب الاستحقاق) \*

(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بنى المشتري فيها بناء ثم استحققت بالينة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويريد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع على البائع بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلمه اليه لانه غره فيرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيا يوم يسلم ذلك اليه كما في الخاتمة والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بقيمة ما مبنيا قائما يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا فخصها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلم اليه فصولين أيضا (أقول) تقييده بالرجوع بالقيمة يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كاجرة الفعلة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى ككرا كما سيأتي (سئل) في رجل اشترى من آخر دابة فأنفق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (الجواب) نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أنفق شرح التنوير للعلائي عن القنية ومثله في مجموعة الانقروى عنها (سئل) فيما اذا اشترى زيد حمارا من عمرو وبثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحمار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به وقدمات البائع ولزيد يئسه تشهد أن الحمار نبت عند بائع بائع فلان في ملكه فهل تسمع بينته المذكورة ويطلب الحكم السابق بالاستحقاق وان لم يثبت الرجوع بالثمن على ورثه عمرو

### \* (باب الاستحقاق) \*

مطلب اذا استحققت الدار  
بعد ما بنى رجوع على البائع  
بالثمن وقيمة البناء مبنيا

مطلب له الرجوع بقيمة  
ما يمكنه تسليمه لا بنحو  
الخصص والطين ولا بما أنفق  
من نحو أجور الفعلة

مطلب لا يرجع بما أنفق  
على الدابة

مطلب يطل الحكم  
بالاستحقاق بأشياء التناج  
عند البائع أو بائعه



(الجواب) اذا قال بائع من باعه حين رجع عليه بالثمن ان لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه ويطل الحكم ان اثبت كذا في الدرر وغيره فتسمع بينة زيد المذكور ويطل الحكم المزبور وان لم يثبت رجع بالثمن على ورثته عمرو والله اعلم استحق بملكه مطلق وطلب ثمنه فبرهن بائعه انه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان بحضرة المستحق ولو غاب بائع البائع لانه ينتصب خصما عن بائعه (أقول) ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاء مستحق واستحقه فقضى القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا ذكر المسئلة في بيع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع ومشى في شرح المجمع الملكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالينة (أقول) ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في الكنز وغيره وعاله الشراح بقولهم لان مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع اه فظاهر المتون والشروح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدينار بئمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى الساج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة حتى يطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما أفق به الطير الرمي في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على الساج وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغيبة المستحق اختلف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار بنهم الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفق بقرعانة وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الاخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه ملخصا من العمادية من الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختار صاحب المنظومة والطيا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق برزازية من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته (أقول) اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة المستحق وخالفهما نقل البرازية قال ظاهرا أنه انقلب الأمر على البرازية فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله

• طلب برهن البائع أنه نتج  
في ملك بائعي يقبل لو بحضرة  
المستحق  
مطلب اذا قضى بالاستحقاق  
يرجع بالثمن على بائعه  
والبائع على بائعه وان دفع  
الثمن بلا الزام القاضي

طلب أراد البائع أن يبرهن  
أنها نتجت عنده هل تشترط  
حضرة المستحق والداية  
أم لا



في المحيط فانهكس المراد لا تعكس نقول الخلاق في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط وإذا أفتى به الخير الرملي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بأنه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتمى بحضوره وهو الارفق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلامعينا من آخر شراء شرعيا بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجمل منه فتعرف على الجمل زيد وادعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون اثبات بالبينه ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وينبى الرجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينه أما اذا كان باقرار المشتري أو بنكوله فلا (أقول) نقل في نور العين حيلة للرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهاكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على المستحق أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقدهلك في يدك فأد إلى قيمته فبرهن الاخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اه وظاهر تقييده بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويستردّها من الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بأنها للاخذ فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقضه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لئلا اذا اقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار المشتري أو بنكوله لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغا أمالو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المستحق على المشتري وأخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فأد ثمنه إلى فدفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لانفساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقي فروع هذا الباب هنالك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمر والخارج يدعيها على الرجل بالنساج ويريد المشتري اقامة البينة على عمر والمدعي انها تاج فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري انها تاج فرس بائعه على عمر والخارج أولا (الجواب) نعم ترجح وان برهن خارج وذو يد على النساج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجabin وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قاتلا وفي دعوى النساج من المتداعين بينة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من قتاويه أيضا البينة في النساج لذى اليد وبرهان المشتري على تاج بائعه كبرهان بائعه (سئل) فيما اذا اشترى زيد حصّة من طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمر حصّة في المسع وطلب من المشتري غلة الحصّة المستحقة في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مسحق فليس له أن يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعلا اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به

مطلب اذا دفعه للمستحق  
بلا بينة ليس له الرجوع  
على بائعه بالثمن  
مطلب في حيلة رجوع  
المشتري على البائع بالثمن  
لو دفع العين للمستحق بلا  
حكم

مطلب استحققت الدار  
باقرار المشتري ليس له أن  
يرهن على أن الدار ملك  
المستحق

مطلب دفعه للمستحق بلا  
حكم ثم أخذ الثمن من البائع  
فالبائع أن يبرهن على  
المستحق أنه له مع غيبة  
المشتري

مطلب ترجح بينة المشتري  
على النساج عند بائعه

مطلب اذا استحققت  
الطاحونة فليس للمستحق  
طلب غلتها من المشتري  
مطلب اذا سكن المعد  
للاستغلال بتأويل عقد  
أو ملك فلا يلزمه اجرة



المتأخرون من وجوب أجرة المثل في غصب عقار الوقف أو اليتيم أو المعدل للاستغلال لانا نقول  
 قيدوا ذلك في المعدل للاستغلال بما اذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب  
 الثاني من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فتنبه (سئل) في جماعة اشترى واكرم غيب  
 وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا رجلاين أثبتاه باليئنة الشرعية لدى القاضي وحكم  
 لهما به وطلبا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق الجماعة في تعمير  
 الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران (الجواب) نعم قال في جامع  
 الفتاوى يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي  
 وبناء الحيطان وممراته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اهـ وبمثله أفق الشيخ  
 خير الدين في فتاويه وأيضا أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور  
 المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاويه (أقول) ولينظر الفرق بينه وبين ما مر  
 في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفق كما قد مناه  
 وكذا لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كما مر أيضا ولم يظهر لي وجهه فليستأمل ثم رأيتني  
 ذكرت فيما علقته على الدراختار أن هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو  
 اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعد فيه للبحث مجال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل)  
 فيما اذا اشترى زيد من عمرو بستانا مع أرضه وحق شربه المعلوم من الماء بئنا معلوم وبعد  
 مات سلمه منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقف بر وأخذه المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع  
 بنقصان الشرب (الجواب) نعم رجل اشترى أرضا بشربها فاستحق الشرب قبل القبض  
 قال محمد بن يحيى المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا المسيل وان استحق  
 الشرب بعد ما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو زرعاً فان المشتري يرجع  
 بنقصان الشرب والمسيل خاتمة من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى من آخر  
 جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بئنا معلوم من الدراهم  
 دفعاه للبائع وقبضا المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار  
 ان شا آردا ما بقي ورجعا بجميع الثمن وان شا آأمسكا ما بقي ورجعا على البائع بئنا المستحق  
 (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو قيمي بخير المشتريان كما ذكر والمسئلة في التنوير من  
 باب خيار العيب (سئل) في امرأة اشترت من آخر دارا معلومة بئنا معلوم ثم بعد  
 مات سلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي ان شاعت رضيت بمحصته من  
 الثمن وان شاعت ردت (الجواب) نعم قال في الدراختار من خيار العيب استحق بعض  
 المبيع فان قبل القبض خير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خير في القيمي لافي غيره لان  
 تبعض القيمي عيب لا المثل اهـ وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم  
 استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان المعقود عليه شيئا  
 واحدا مما في تبعضه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار  
 في الباقي ان شاء رضي بمحصته من الثمن وان شاء ردت اهـ وفي فوائد صاحب المحيط سئل  
 بعض الفقهاء عنى اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر ثم استحققت  
 الاشجار هل لها حصة من الثمن قال لا كما في ثوب الغلام والجارية وبرذعة الحمار فانها تدخل تبعا  
 وما يدخل بطريق التبعية لاحصة له من الثمن الى أن قال وهذا اذا لم يذكر البناء والاشجار في

مطلب اذا استحق الكرم  
 يوضع من غلته ما أنفق  
 المشتري في عمارة

مطلب اذا استحق شرب  
 البستان بعد القبض يرجع  
 المشتري بالنقصان

مطلب اذا استحق بعض  
 المبيع القيمي بخير المشتري  
 مطلب استحق بعض الدار  
 بعد القبض فالمشتري  
 بالخيار

مطلب اذا استحق ما يدخل  
 في البيع تبعا كالاشجار  
 للارض فلا حصة له من الثمن



البيع حتى دخلت تبعا وتماه في الخلفاء (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصته في دار فاشتريت الورثة حصته معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا اذ ذاك بشراء والدهم فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم التناقض فيما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرحوا به اشترى دار الابن الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستحجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض الا أن هذا تناقض فيما طريقه طرق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله افسدى عن التنازع المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قاسموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لا تفرد الموصى بالرجوع (سئل) فيما اذا اشترى زيد حارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطلب زيد من عمرو ثمنه فادعى أنه اشترى الحار من خالد وأثبتته وخالد ادعى شراءه من بشر وأثبتته وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل أنه نتاج جارته كل ذلك ادى حاكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعى عليه بالثمن حيث أثبت الرجل أنه نتاج جارته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا ويطلب الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره \* (فرع) \* قسمت الدارين اثنتين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلاهما يجبر على القسمة بخلاف الدارين فانهما ان اقتسما هما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

مطلب التناقض في محل الخفاء عفو

مطلب اذا ثبت التنازع بطل الاستحقاق

مطلب اقتسام دارا فبني أحدهما ثم استحققت حصته لا يرجع بقيمة البناء ولو اقتسما دارين يرجع

(باب السلم)

مطلب تصح الكفالة بالمسلم فيه

مطلب لا يجوز السلم في أواني الزجاج الا أن تكون مكسرة أو لا تتفاوت

\*(باب السلم)\*

(سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف قطار من السمن البقرى سلما صحيحا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمرا بجميع المسلم فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بأمره ثم حل الاجل وغاب بكر وألزم زيد خالد بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الى آخر ما ذكره الخاتوني في فتاواه وكذا العلائي على التنوير والخير الرملي من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح به في التنوير من باب كفالة الرجلين (سئل) في السلم في الزجاج المكسر (الجواب) قال في الخلاصة ولا خير في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت كالتابق والمكاحل عددا وفي الاواني المتخذة من الخزف ان بين عددا يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازية والبحر وفي الصغرى



عن الأصل ولا خير في السلم في الزجاج إلا أن تكون مكسرة وزناً معلوماً فيجوز وكذلك جواهر الزجاج فإنه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فأما الأواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها إلا بذكر العدد ولا بذكر الوزن قال شمس الأئمة السرخسي إلا أن تكون شيئاً معروفاً يعلم أنه لا يتفاوت في المالبية كالمكاحل والطباقات فإن آحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقارورات وكذا في الكيزان الخزفية إذا بين نوعاً لا تتفاوت آحاده اهـ تارخانية (سئل) في السلم في الفحم (الجواب) صرح في منع الغفار نقلاً عن جواهر الفقاوى بأنه لا يصح السلم في الدبس وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الأمثال لأن النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم إليه الأداء رأس مال ذلك المسلم عليه فتاوى الخيرية (أقول) يعني أن الفحم كذلك لأن النار عملت فيه فكان قيمته لا مثلياً وبه صرح في الدر المختار في آخر باب السلم حيث قال قلت وسبى في الغصب أن الرب والقطر والفحم واللحم والابخر والصابون والعصفر والسرقة والجلود والصرم ومخلوط برّ بشعر قمي فليحفظ اهـ (سئل) فيما إذا أسلم زيد عمراً مبلغاً معلوماً من الدراهم على قدر معلوم من المكيالات وقد حل الأجل ويريد عمرو أن يعوّضه عن المسلم فيه بشيء من المواشي فهل لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بشيء غير جنسه (الجواب) نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه بخلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره اهـ ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اهـ كثر قال في البحر والحاصل أن التصرف المنقضي شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء إلا أن في الهبة والابراء يكون مجازاً عن الأقالة فيرد رأس المال كلاً أو بعضاً ولا يشمل الأقالة فإنها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الرديء وبالعكس اهـ (سئل) فيما إذا أسلم زيد عمراً مبلغاً معلوماً من الدراهم على غرارتي قمح معلومتين سلماً شرعياً مستوفياً شرائطه ثم قبل قبضهما من عمرو باع زيد إحدى الغرارتين من عمرو بخمسة عشر قرشاً وباعه الأخرى بعشرين قرشاً إلى أجل معلوم ويريد عمرو أن يدفع لزيد الغرارتين ويطلب البيع فيهما فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز التصرف للمسلم إليه في رأس المال ولأرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بخويع وشركة وعمر ابحة وتولية ولو عن عليه حتى لو وهبه منه كان أقالة إذا قبل وفي الصغرى أقالة بعض السلم جائزة علائق على التنوير أي لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مدفوت له فلم يجز اهـ (سئل) فيما إذا دفع زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم سلماً على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس لزيد الرأس مال السلم (الجواب) إذا كان السلم فاسداً يجب على المسلم إليه رد المال لأنه في يده كمغصوب والمغصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لأرب السلم شراء شيء من المسلم إليه برأس المال بعد الأقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بكم الأقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا أسلماً أو رأس مالكم الأسلم حال قيام العقد أو رأس مالكم حال انقضاءه إلى أن قال وقيد بكون السلم صحيحاً لأنه لو كان فاسداً أجاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وأجاز الاستبدال في السلم الفاسد إذا رأس ماله في يد البائع كمغصوب فصح استبداله اهـ (سئل) في السلم في القوة هل يصح ويؤمر المسلم إليه بدفع المسلم فيه وإن غلا السعر عن

مطلب لا يجوز السلم في الفحم

مطلب لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بخلاف جنسه

مطلب لا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه

مطلب إذا فسد السلم وجب رد رأس المال فقط

مطلب لا يجوز شراء شيء من المسلم إليه برأس المال بعد الأقالة في السلم الصحيح بخلاف الفاسد

مطلب يصح السلم في القوة لأنها مثلية



وقت العقد (الجواب) ثم حيث أمكن ضبط صفتها ومعرفة قبورها كما يؤخذ من الكنز وغيره والظاهر أن الفوق مثلية كما يؤخذ من تعريف المثلث والقيمي الذي جعلته نقلا عن الاعتبار كما سيأتي إن شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت والله الحمد التصريح بأن الفوق مثلية في فتاوى العلامة الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل) في السلم في الشحم إذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الآلية وشحم البطن جائز وزنا كذا في البرازية والخلاصة (سئل) فيما إذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الخنطة والشعر والسمن مع بيان سائر شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالمسلم فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البرازية وفتاوى الخافوق (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومقدار معلوم من الذهب والفضة سلما على مقدار من الدراهم المسماة بالريال مؤجلا إلى أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصح في المكيل والموزون سوى النقدين لأنهما أثمان فلم يجز السلم فيهما خلافا لما لك اه والمسئلة في المتون وأوصحها في البحر والزيلعي (سئل) في السلم في البصل إذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا بحر ويجوز السلم في الثوم والبصل كيلا لا عددا ذكرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعله من العددات المتفاوتة ذخيرة

مطلب السلم في الآلية  
والشحم جائز  
مطلب تصح الكفالة برأس  
مال السلم وبالمسلم فيه  
مطلب لا يجوز السلم في  
النقدين

مطلب يجوز السلم في الثوم  
وبالبصل

#### « (باب القرض) »

(سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل إلى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والنهر يتأجل عليهما لان الدين واحد وفي شرح التنوير للعلائي ومن حيل تأجيل القرض كفالته مؤجلا فيتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر نقله قبيل باب القرض عن تلخيص الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتائية ولو كفل بالقرض فأخر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل وفي فتاوى الكازروني نقلا عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الكفالة بالقرض إلى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا أجاب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك المرحوم وقال في أنفع الوسائل قلت فتحررنا من هذا أن الكفالة بالقرض إلى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت إلى ما قاله الحصري في التحرير إذا كفل بالقرض إلى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتب يرتد ذلك ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره وإذا دار الأمر بين أن يفتى بما قاله الحصري وحده أو بما قاله القدوري وكل الأصحاب فليفتى بما قاله القدوري وبقيّة الأصحاب ولا يفتى بما قاله الحصري ولا يجوز أن يعمل به اه (أقول) وذكر صاحب البحر في كتاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا إلى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير القرض لما في التاترخانية وإذا كفل بالقرض مؤجلا إلى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل إلى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه إلى الذخيرة ثم عزاه إلى العتائية لو كفل بالقرض فأخر عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل ويخالفه ما سرح به في تلخيص

#### (باب القرض)

مطلب في الكلام على  
مسئلة تأجيل القرض  
بالكفالة



الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في تأجيل القروض وللطرسوسي في أنفع  
الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر وذكرت فيما علقته عليه أن بعض الفضلاء نقل  
عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع  
فكفل به رجل إلى سنة فهذا على وجهين إن أضاف الكفيل الأجل إلى نفسه بأن قال أجلي  
ثبت الأجل في حق الكفيل وحده وإذا لم يضاف الأجل إلى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي به  
الطالب ثبت الأجل في حق الكفيل والأصيل جميعا اه فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق  
والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وإنما النزاع في تأجيله عن الأصيل أيضا  
والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القدروري على مختصر الكرخي وشرح  
التكملة والمحيط وخراته الأكل وغيرها أنه لا يتأجل عن الأصيل لأنه وجب عليه بالاستقراض  
والقرض لا يقبل الأجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لأنه وجب بسبب الكفالة وهي  
ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يحمل ما في  
الهداية كما قدمناه عن البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم  
لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير للحصري الذي هو شرح تلخيص  
الجامع الكبير فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفتى به قارئ الهداية وعم المؤلف وأشار إلى  
ترجيحه صاحب البحر في كتاب الكفالة مخالفا لما مشى عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف  
كتب في محل آخر ولو كان المال حلا فكفل به إنسان مؤجلا بامر المكفول عنه فإنه يجوز  
و يكون تأجيلا في حقهما في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الأصيل  
ووجل في حق الكفيل كذا في كفاية تحفة الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فإن  
كفل ولم يذكر الأجل يجب على الكفيل كما وجب على الأصيل حالا أو مؤجلا منية المقتي اه  
من مجموعة الانقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الرواية تأجيلا في حقهما فكيف يعدل عنه  
ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بأن الفتوى على قول محمد وذكر في المنية أنه الاستحسان  
كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسي فيه ما فيه اه (أقول) كلام  
الطرسوسي في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية تصريح بذلك فيحمل على غير  
القرض كما قال في البحر توفيقا فليستأمل (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما  
من الدراهم إلى أجل معلوم عراجحة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من  
المراجحة التي جرت بينهما إلا بقدر ماضى من الأيام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين  
كذا في شرح التنوير وبمنزله أفتى مفتي الروم أبو السعود افندي قضى المديون الدين المؤجل  
قبل الحلول أو مات قبل موته فاخذ من تركته لا يؤخذ من المراجحة التي جرت بينهما إلا بقدر  
ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين قنية وبه أفتى المرحوم أبو السعود افندي مفتي الروم  
وعليه بالرفق للجانبين علائق على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما إذا كان لزيد بذمة  
عمرو مبلغ دين معلوم فراجحه عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون حل الدين  
ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجحة شيء أولا (الجواب) جواب المتأخرين  
أنه لا يؤخذ من المراجحة التي جرت المبايعة عليها بينهما إلا بقدر ماضى من الأيام قيل  
للعلامة نجم الدين أفتى به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا  
أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجحة إذا ظنت الورثة أن المراجحة تلزمهم

مطلب إذا قضى الدين قبل  
حلول الأجل لا يؤخذ من  
المراجحة إلا بقدر ماضى  
من الأيام

مطلب لا يؤخذ من  
المراجحة إلا بقدر ماضى من  
الأيام



مطلب المراجعة على ظن  
بقاء الدين لا يلزم

مطلب عليه رد مثل  
القرض ولا يجبر المقرض  
على قبول الثمن  
مطلب اذا انقطع المثل  
يجبر المقرض على التأخير

مطلب قال للعامل ازرع  
في أرضي يسدرك على أن  
الخارج بيننا نصفان صح  
والبذر قرض  
مطلب استقرض دراهم  
ثم غلا سعرها فعليه رد  
مثلها

مطلب استقرض جماعة  
دراهم لا يطالب احدهم  
بكلها بل بحصته فقط

مطلب التوكيل بقبض  
القرض صحيح

فراجهو عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك  
المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باق في تركه مورثهم ثم بان  
خلافه فلا يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخر ~~لان~~ المراجعة  
بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى  
وهذه المسئلة تطير ما في القنية قال برمز بكر خواهر زاده كأن يطالب السكفيل بالدين بعد  
أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تسين أنه قد أخذ  
فلا شيء له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله الموفق (سئل)  
في مسلم اقترض من ذمي قدر ما معلوما من الخنطة والشعر وتسلمه منه في سنة كذا ومضت  
مدة والا نريد المسلم دفع ثمن ذلك على سعره يوم القرض للذمي بدون وجه شرعي والمثل موجود  
فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن (الجواب) نعم  
وفي بيوع الامالي رجل استقرض من آخر شيامن السكيلي أو الوزني فاقطع عن أيدي الناس  
قال يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحديث عند أي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي  
الناس يجري مجرى الهلاك ومن مذهب أي حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بهلاك العين  
فاذا بقي الحق في العين ولو جود العين مدة معلومة يجبر على التأخير الى وقت الادراك ليصل اليه  
عن حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل استقرض من آخر شيامن الفواكه  
كثيلاً أو وزناً فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه الفلوس اذا كسدت لان هذا ما  
يوجد فيجبر صاحبه على تأخيره الى أن يجي إلا أن يتراضيا على قيمته ذخيرة ملخصا من الفصل  
التاسع في القرض (سئل) فيما اذا كان زيد وعمرو شريكين في أراض معلومات مناصفة  
فبذر زيد الاراضي قحاش وشعير من عنده باذن شريكه وأمره ليرجع على شريكه بنصف ذلك  
والآن ينهم زيد أن له الرجوع على شريكه عمرو وبثن البذر يوم بذره فهل ليس لزيد الامتثل فحه  
وشعيره (الجواب) نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي يسدرك على أن  
الخارج بيننا نصفان فاللزارة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضاً للمزارع على  
رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخيرية من المزارعة وفيها أيضاً اذا وجد  
الاذن بالزرع مشترك كما يصير الاخر مستقرضاً فتحصل الشركة اهـ (سئل) في رجل استقرض  
من آخر مبلغاً من الدراهم وتصرف بها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها (الجواب) نعم ولا  
ينظر الى غلاء الدراهم وخصصها كما صرح به في المنع في فصل القرض مستقداً من مجمع الفتاوى  
(سئل) في ثلاثة أنار استقرضوا من رجل مبلغاً معلوماً من الدراهم سوية وتسلموه منه  
ولم يكفل كل منهم الاخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل  
والحالة هذه ليس له مطالبة بشيء زائد عن حصته (الجواب) نعم عشرون رجلاً جاؤا  
واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له أن يطلب منه  
الاحصته وحصل به ذاروا به مسئلة أخرى أن التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح  
التوكيل بالاستقراض بجر قبيل باب الربا (سئل) فيما اذا كان لزيد وابنه الصغير أمتعة  
معلومة فزها عند عمرو وبين استدانه منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل يكون  
كل من الرهن والامر بقبض الدين صحيحاً حيث كان الرهن مقبوضاً (الجواب) نعم التوكيل  
بقبض القرض صحيح كما صرح به الاتقوى عن وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور كما



شرح جوابه والله سبحانه أعلم

\*(باب الصرف)\*

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا انها رائجة في التجارات فهل على المشتري رد ثمنها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي رائجة في التجارات فعلى زيد المشتري رد ثمنها للعمرو البائع كما في الجوهرية وقاضيجان والخلاصة والبرازية اشترى شيأ بدراهم نقدا المدفوع بتقده حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة وبرازية ولو اشترى شيأ بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيأ بالفلوس الرائجة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالسكاد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية جوهرية من الصرف والعلامة الشيخ محمد التمر تاشي صاحب السنور رسالة في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها (أقول) وقد كنت أيضا جعت في هذه المسائل رسالة سميتها تنبيه الرقود على مسائل النقود ونلخصت فيها رسالة التمر تاشي المسماة بذل الجهود وزدت عليها أشياء تقرمها عين الودود ويكمد بها الجاهل الحسود وحاصل ما حررته فيها أن الدراهم اما أن لا تروج واما أن تنقطع واما أن تزيد قيمتها واما أن تنقص فان كانت كاسدة لا تروج يفسد البيع وان انقطعت بان لا تجد في السوق ولو وجدت في يد الصيارفة أو في البيوت فقبل يفسد البيع أيضا وقبل تجب قيمتها في آخر يوم الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلت فقبل ليس للبائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل وقبل تجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي غلب غشها والفلوس ويفهم منه أن الدراهم الخالصة أو المعلوبة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر أنها اذا غلت أو رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الا رد المثل الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كالذهب الفلاني أو الياقوت الفلاني اما اذا لم يعين نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من أوضحه ولا من تعرض له أصلا ووجه اشكاله أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش فيقول بمائة قرش مثلا ويريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لان القرش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المبالغة فمنها بقرش ونوع بترش ونوع باكثر أو بأقل والقرش في العرف اسم لقطعه خاصة من الفضة المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية وحيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أربعون مصرية واذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من أنواع النقود الرائجة المختلفة المالبسة سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقرش هي أو ما يساويها من بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه وتدل في العنية في باب المتعارف بين التمار كالمزوط عن فتاوى أب الفضل

\*(باب الصرف)\*

مطلب اشترى بضائع بمعاملة البلد ولم يدفع حتى نقص قيمتها

تحرير مهم في مسألة غلاء الدراهم ورخصها



الكرمانى أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون سلعة بدينار ثم يتقدون ثلثي دينار محمودية أو ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجري على المواضع ولا تبقى الزيادة ديناً عليهم ونقل أبيض عن علاء الدين الترجمانى لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف إلى ما يتعارفونه اهـ فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر في زماننا ورود الأمر السلطاني بتنقيص سعر بعض النقود الرائج فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنجي مثلاً فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول برد المثل لأن المثلية إنما تعلم حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المالة وكذا رخصها الذي ورد الأمر به متفاوت فبعضها أرخص من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر شديد فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلاً صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال إن الخيار وقت البيع كان للمشتري فيسبق له الآن لا نقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع فإنه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الأنواع الآن متساوياً بلا ضرر لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كنا نختاره قبل الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الاتفق لنفسه والاضرر على البائع قلنا لا خيار إذ لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولما لم أجد نقلاً في خصوص مسئلتنا هذه تكلمت مع شئني الذي هو أعلم أهل عصره وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فحزم بعدم التخيير وجئنا إلى الاقتضاء بالصلح في مثل هذه الحادثة حتى نتجنب نقلاً في المسئلة لأنك قد علمت مما قدمناه أن المنصوص عليه هو مسئلة ما إذا غلب الغش على الدراهم وكان الشراء بنوع خاص منها دون ما اصططح عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يبقى بالصلح على دفع المتوسط في الضرر دون الأعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حررته في تلك الرسالة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا اشترى زبد أقشة معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشاً ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعة مصاري كل قرش سبعة وأربعون مصرية فضة معاملة البلدة المعلومه وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستمين منها بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاحاً بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رائجة في التجارات كما صرح بذلك في الجوهرة والبرازية والخلاصة وفي فتاوى العلامة النسلي في جواب سؤال إن غلت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وإن نودي عليها بالكساد ومضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من المصاري المعالومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصاري ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الديون تقضى بامثالها (سئل) فيما إذا كان لزيد عند عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة باعها له بأذنه فأذن زيد له بأن يصرف المبلغ المربور بريالات معلومة فصرف له بذلك كما

مطلب له مثل الثمن الذي وقع عليه العقد

مطلب استقرض مصاري ثم رخصت فعليه رد مثلها



مطلب التوكيل بالصرف  
جائز

مطلب لا يجوز البراء عن  
بدل الصرف قبل قبضه

مطلب في بيع خاتم مفضض  
ونحوه الى أجل من غير  
قبض قدر الفضة حالاً في  
المجلس

أذن له ثم تصرف عمرو بالريالات المزبورة بدون إذن من زيد ويريد يدمط ابنته بمشعل الريالات  
المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفي متن القديري من  
باب الوكالة مانصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل  
العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل اهـ (سئل) فيما اذا باع وكيل شرعي عن هند المريضة مرض  
الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بثمن معلوم من القروش الصحيحة وأبرأ بالوكالة  
عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم اقترقا عن المجلس من غير قبض وماتت  
الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفاً باطلاً والبراء غير جائز (الجواب)  
حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفاً باطلاً لأنه يشترط فيه التقابض ولم يوجد  
ولا يجوز البراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض  
الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى القسح فلا يصح البراء منهما كما في البحر والنهر  
والسراج الوهاج وغير ذلك من المعبرات (سئل) فيما اذا اسدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً  
من الدراهم الى أجل معلوم وباعه عمرو خاتماً مفضضاً بستة قروش مؤجلاً الى الاجل المذكور  
وسلمه الخاتم والحال أن الفص لا يخلص منه الا بضرب ثم حل الاجل وأخذ عمرو دينه من زيد  
ويطالبه بثمن الخاتم فهل ليس له ثمنه (الجواب) نعم ومن باع سيفاً محلياً بثمن أكثر من قدر  
الحلية جاز وحراده اذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بمنزلها والزيادة بالنصل  
والجائل والجفن وان كان مثلها أو أقل لا يجوز لانه ربا وان كان بخلاف جنسها جاز كيف  
كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الاقتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهماً والحلية  
عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي حصة الحلية وان لم يعينها جلالاً لتصرفه على العجة وكذا  
اذا قال خذها من ثمنها لان قصده العجة وقدير اذ بالاثني أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما  
اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة نقد وعشرة نسيئة فالنقد حصة الحلية  
لما تقدم فان اقترقا لاعتن قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تخلص الا بضرب كخزع  
في سقف وان كانت تخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عنق الجارية  
وقس على هذا جميع أمثالها شرح المختار في مسئلتنا باع الى أجل معلوم ان لم يكن  
فيه قبض والفص لا يخلص الا بضرب فالبيع باطل في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة  
(أقول) وقد منافي البيوع ما يدخل في المبيع تبعاله كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه  
ثمة فراجع

### \* (كتاب الكفالة) \*

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المحتلم  
في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقربها بعد البلوغ فاقرارها باطل  
(الجواب) نعم والمسئلة في العمادية وغيرها وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال  
شارحه العلائي فلا تقدم من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال  
فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر افاق ولم يبلغ الحلم كان باطلاً فلا يتوقف على  
اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يحجزها حال وقوعها فاذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فاقارره  
باطل لانه أقر بكفالة باطلة الخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد دابة من عمرو وبثن معلوم دفعه للبائع

### \* (كتاب الكفالة) \*

مطلب كفالة المراهق باطلة  
مطلب مجرد قوله أعرفه  
لا يكون كفالة



وتسلم المبيع ثم قال ليكرأ تعرف هذا البائع فقال ليكرأ نعم أعرفه وان ظهر أنه سارقها أمسكه لك  
وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرتته عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره  
للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فقام زيد يكلف بكر الحضار البائع أو دفع  
الثمن له بدون وجه شرعي متعللا بقول بكر المذكور أعرفه الخ وأنه بذلك يلزمه ما ذكر فهل يجرد  
ما ذكر لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم لأنه ليس من ألقاظ الكفالة ولا يشعر بالكفالة رجل باع من  
رجل شيئا بتعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيء هكذا ذكره وهو  
الصحيح وهو رواية الأصل وذكر مشايخ سمرقند أن الضمان على المعرف والصحيح ظاهر الرواية  
وعام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى منح الغفارت تحت قول المتن ولا  
تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه (أقول) وفي فتاوى الحنفية في ضمن سؤال ملخصه فيما إذا  
تعهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال إلا مني وجوابه للعلامة المقدسي  
بان هذا التعهد وعد بأن يحضره ومثل هذا ليس من ألقاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال إلا  
منى يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بعرفته  
اه (سئل) في رجل كفّل زيدا المديون قائلا لدايته أن لم يعطك زيد دراهمك في الشام فانا  
ضامن لما عليه من المال فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم الذهاب الذي لك على فلان أنا  
أدفعه أو أسلمه إليك أو قبضه منى لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الزوم كضمنت أو كفلت  
وهذا إذا ذكره منجزا أما إذا قاله معلقا بأن قال ان لم يؤده فلان فانا أدفعه إليك ونحوه يكون  
كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة برأية (سئل) فيما إذا  
كفل أحد شريكي العنان ديناً مشتركاً بينهما فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم لا تصح  
الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التنوير والكنز وغيرهما (سئل) فيما إذا كفل  
زيد عمرا عند بكر بدين شرعي استدانه عمرو ومن بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن عمرو ثم مات  
الكفيل عن ورثة وترك قبل استيفاء بكر الدين من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل  
بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية كفل عن انسان بمال عليه  
الى سنة يجب عليه مؤجلا وان كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا  
يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (سئل) في رجل كفل نفس  
آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل يمهله الحاكم مدة ذهابه  
واياه فان ذهب ولم يحضره حبسه (الجواب) نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهله الحاكم  
مدة ذهابه واياه فان مضى ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به ملتقى وان غاب  
غيبه لا تدري لا يطالب به لظهور عجزه كافي النهر وغيره وفيه أيضا وهل يلزمه ذكر السرخسي  
أنه يلزمه كذا في التارخانية فان اختلفا فان كانت له خرقة معروفة أي موضع معلوم للتجارة  
فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فلا كفيل فان أقام الطالب بينة أنه في موضع  
كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره  
ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا أن يقول ان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين (سئل) فيما  
إذا كان لزيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو طالبه به فقال أبوه لا تطالبه دينك عندي وقبل زيد ذلك  
فهل يكون الاب كفلا فيطالب به (الجواب) نعم لان عندا إذا استعمل في الدين يراد بها  
الوجوب كما في الخاتمة ونصها وكذا إذا كفل بنفس رجل على أنه ان لم يواف به فعنده له هذا المال

مطلب أنا أدفعه أو أسلمه  
السك لا يكون كفالة ما لم  
يكن معلقا مثل ان لم يؤده  
فانا أدفعه الخ  
مطلب لا تصح كفالة  
الشريك بدين مشترك بينهما  
مطلب للدائن أخذ دينه  
من تركه الكفيل

مطلب يمهله الكفيل  
بالنفس مدة ذهابه واياه  
فان مضى ولم يحضره حبس

مطلب دينك عندي كفالة



لان عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب اه وبمثلها أفق الخير الرمي بقوله نعم يكون  
 كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه بقريته الدين تكون كفاية  
 وأشار له الزيلعي بقوله مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وصرح  
 قاضيان بان عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبته بالدين  
 وجبسه والله أعلم اه وأما ما أفق به الشيخ اللطفي من عدم لزوم تبعاله في البحر فقد تعقبه  
 صاحب النهر فتأمل ولا تعجل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة  
 دعوى قد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله دينك عندي هل يكون كفيلا بذلك أم لا أجاب  
 اللطفي وصرح به في البحر وأفق به انه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به في الخانية  
 والتارخانية والنهر وأفق به الخير الرمي أنه يكون كفيلا بذلك فكان هو المعتمد وبه أفق مولانا  
 محمدا فندي العمادي مفتي دمشق الشام (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما  
 من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مسلمتين لعمر ووكفل بكر  
 زيد ابالمبلغ المزبور عند عمر و ثم حل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمر و وطلب منه الرهن فهل  
 لاسييل له على الرهن (الجواب) نعم كما في التارخانية والانقروى نقلا عنها وعن العنانية  
 وكذا في صور المسائل وعبرة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى  
 الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقضى بعض  
 الورثة دين الميت الذي وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء  
 الدين (سئل) فيما اذا قال زيد الذي لعمر والذي بايع أخى وكلما بايعته فعلى ثمنه وقبلوا ذلك  
 لدى بينة شرعية ثم باع أخاه المزبور رأسة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد عمر ومطالبة زيد  
 بالثمن المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد بثوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم  
 وتصح أيضا بقوله ما بايعت فلا نفعي فاذا بايعه كان عليه ما يجب بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد  
 أخرى لا يلزمه شيء في الثانية ذكره في البحر عن الامام أيضا وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف  
 أنه يلزمه كاه كذا في الفتح وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما  
 الخ نهر ولو قال ما بايعته اليوم فهو على قباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالكان جميعا وكذلك  
 اذا قال كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في  
 المتون والشروح (سئل) فيما اذا استأجر زيد مكانا وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام يكلف  
 المؤجر بدفع مبلغ من الدراهم زاعما أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخذ منك جرعة أكن قائما  
 بها يعني من خصوص المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا ذكر وأنه يلزم المؤجر بسبب مقالته المزبورة  
 والحال انه لم يسم الذي يأخذ الجرعة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للجهول فهل لا يلزم المؤجر  
 ذلك (الجواب) حيث كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسا نا بعينه فالكفالة لا تصح ولا  
 يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمهما الله تعالى لو قال لا آخر ما غصبك  
 فلان أو ما سرقك فاني ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فانه ضامن  
 فهو باطل حتى يسمى انسا نا بعينه عيني على الكثر ولا تصح بجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لو  
 قال كفلت رجلا أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برئ شرح التنوير  
 للعلائي عن البرزاية وفيه أيضا والمدعي وهو الدائن مكفول له والمدعى عليه وهو المدينون مكفول

مطلب المعتمد أنه يكون  
 كفيلا بقوله دينك عندي

مطلب اذا قضى الكفيل  
 الدين فلا سبيل له على الرهن

مطلب اذا قال كلما بايعت  
 فلا نفعي ثمنه لزمه

مطلب لا تصح الكفالة  
 بجهالة المكفول له

مطلب بيان المكفول له  
 والمكفول عنه والمكفول به



عنه ويسمى الاصيل أيضا والنفس والمال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل اه أقول  
ومراد العلائق بقوله وبه المكفول به اذا كان نفسا اذ كفالة المال المجهول صحيحة كما في متن  
التنوير (سئل) فيما اذا ضمن لرجل معين دينه على آخر قطهر الدين لرجل آخر غير المضمون  
له فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح (الجواب) نعم لان العلم بالمكفول له شرط كما في فتاوى  
الكازروني نقلا عن الخافقي وقال في التنوير ولا تصح بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة  
المكفول له اه ومثله في الدرر وغيره (سئل) في رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فانه  
آمن فسلكه فأخذ اللصوص أمتعة زيد فقبض زيد من الرجل الا امر قيمة أمتعته بناء على أنه  
غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء  
أن مجرد الغرور لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئا ليس بواجب عليه ويريد الرجوع على زيد  
بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم لان الغرور لا يوجب الرجوع  
فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ اللصوص لاضمان فان زاد وقال فان أخذ  
مالك فأناضامن فسلكه فأخذماله كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجهول هنا ومع هذا  
جوزوا الضمان كذا في الذخيرة (أقول) قال في الدرر بعدما مر وصار الاصل أن الغرور  
انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للغرور  
نصا حتى لو قال الطحان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى  
الماء والطحان كان عالما به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة ما ضمن  
السلامة بحكم العقد وههنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه (سئل)  
فيما اذا قال رجل لا آخر بايع فلانا فبايعته فعلى قبايعه بتمن معلوم وتلف الثمن عنده ويريد  
مطالبة الكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وبما بايعت فلانا فعلى وما  
غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية أي ان بايعته فعلى لا ما اشتريته لما سمي أن الكفالة بالمبيع  
لا تجوز وشرط في الكل القبول ولودلالة بأن بايعه أو غصب منه الحال علائق عن النهر  
(سئل) فيما اذا قال زيد مخاطبا لجماعة معلومين من أهل سوق كذا ما بايعتم عمرا أنتم  
وغيركم فهو على فهل يلزم زيد ادين من خاطبهم دون غيرهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
كفل أسيرا ببلغ من الدراهم عنده من أسره بأمره فداء واقفك نفسه وحبس الكفيل بذلك  
ويريد مطالبة الأسير بذلك وحبسه به فهل له ذلك (الجواب) نعم وصح ضمان النواثب ولو بغير  
حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكارف له الرجوع  
على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وابن المصنف وابن كمال وقيدته شمس  
الائمة بما اذا أمر به طاعة فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكمل الى آخر  
ما ذكره العلائق في شرح التنوير وفي المنع ولا يطالب الكفيل أصيلا بعالم مكفول به قبل أن  
يؤدى الكفيل عنه أي عن الاصيل لانه انما التزم المطالبة فان لوزم أي لوزم الكفيل من جهة  
الطالب لازمه أي لازم هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أي صار  
الكفيل محبوسا بحبس هو أي المكفول عنه اذ لم يلحقه ما لحقه الامن جهته فيجوز بمثله اه  
بنوع اختصار (أقول) مسئلة صحة ضمان النواثب من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح  
والذي صححه فقيه النفس قاضي خان الصحة كما في المتون واعتمد الخير الرمي في فتاواه عدم الصحة

مطلب لا تصح بجهالة  
المكفول عنه ولا بجهالة  
المكفول له

مطلب له الرجوع بما دفعه  
ظانا أنه يلزمه فبان خلافه

مطلب اسلك هذا الطريق  
فانه آمن لا يضمن الا اذا قال  
فان أخذ مالك فأناضامن

مطلب الغرور انما يرجع  
اذا حصل الغرور في ضمن  
المعاوضة أو ضمن الغار  
السلامة

قوله لانه ثمة ما ضمن السلامة  
بحكم العقد الاظهر اسقاط  
قوله بحكم العقد لانه في  
مسئلة اسلك هذا الطريق  
بدون قوله فان أخذ مالك لم  
يضمن السلامة أصلا  
لا بحكم العقد ولا بالتصريح  
فتنبه اه منه

مطلب ما بايعتم زيدا أنتم  
وغيركم فعلى لا يلزمه دين  
غيرهم

مطلب يصح ضمان فكل الأسير  
مطلب يضح ضمان النواثب  
ولو بغير حق



معللاً بأن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره وذكر جوابه فيما علقته  
على البحر بما رأته بخط بعض العلماء مما حصل له أن المراد من صحة الكفالة به الرجوع الكفيل  
على الأصل لو كانت الكفالة بالأمر وليس المراد أنه يضمن لطالبها الظالم اهـ ولعمري أنه  
تنبيه حسن وبه يندفع قوله أن الظلم يجب اعدامه لأن ذلك لو قلنا برجوع الظالم على الكفيل  
أما على ما قلنا من صحته برجوع الكفيل على الأصل فلا بل فيه رفع الظلم لأنه لو لا الكفيل  
يحبس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وعقاره بثمن بخس أو يلجئه إلى بيعه  
أو الاستدانة بالمراجعة ونحو ذلك كما هو مشاهد وبالكفالة يرتفع كل ذلك والله أعلم (سئل)  
فيما إذا قال زيد لعمر وادفع إلى بكر كذا مبلغاً من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على  
فدفع عمر والمبلغ المزبور لبكر وكان عمر وخليطاً زيدا لا عمر ويريد عمر الرجوع على زيد  
بالمبلغ المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال الإمام الجليل نفع الدين قاضيان في فتاويه  
من الكفالة بالمال رجل قال لا آخذ من فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا أنها لك على  
فدفعها للمأموران كان خليطاً لا عمر يرجع عليه بما آذاه وإن لم يكن خليطاً لا يرجع وقال  
أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد والزوجة وابن الأخ  
في عياله أو أجيده أو شريكه شركة عنان كذا في الأصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع إلى  
فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لأنه لم يدفع  
إليه على وجه يجوز دفعه خاتمة من مسائل الأمر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد أوضح  
المسألة غاية الإيضاح في الذخيرة في ١٨ (سئل) فيما إذا أذن جماعة معلومون لزيد بأن يقوم  
بصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر  
ما يدفعه في ذلك وسرف بمقتضى الأذن فيما ذكر عنهم مبلغاً معلوماً من الدراهم ويريد الرجوع  
عليهم بنظره بعد ثبوت الأذن والصرف وقد مر ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وفي النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم ما لا يتفق في هذه  
المؤونات ففعل فالقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمر أن شرط  
الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع بتأخيه في كتاب الوصايا وفي كل موضع  
يثلث المدفوع إليه المال مقابلاً بملك مال فإن المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والأفلا  
فلو أمر غيره أن يتفق عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المفتي  
وفيها ومما وافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال  
بعضهم بوجوب الرجوع إذا شرطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير شرطه وهو الأصح  
ولو قال عوض عن هبتي أو أطمع عن كفارتي أو آذ زكاة مالي أو هب فلان عني ألفاً لا يرجع بلا  
شرط الرجوع كما في البرازية وذكر في السراج الوهاج ضابطاً آخر أن الواجب الذي سقط  
عن الأمر بدفع المأموران كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لأنه لو رجع  
لرجع بأكثر مما أسقط وإن كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اهـ وقيد هذا في الخلاصة  
بما إذا قال ادفع مقدار كذا إلى فلان عني فلو لم يقل عني أو أدفعه فاني ضامن فدفع المأموران  
كان شريك الأمر وأخليطه وتفسيره بأن يكون بينهما في السوق أخذوا وعطاءوا ومواضعة فانه  
يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الأمر  
وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا إذا لم يقل

مطلب المأمور بدفع المال  
يرجع إذا كان خليطاً

مطلب أذنوا لزيد بدفع  
ما يترتب عليهم من مغارم  
عرفية وشرعية

مطلب وقعت لهم مصادره  
فأمر وارجلان يستقرض  
لهم الخ



اقض عنى فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذكر في التنوير أصلاً آخر  
 في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بأدائه  
 مثبتاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا لا بشرط الضمان فلو أمر المدينون رجلاً بقضاء  
 دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء دارى  
 أو قال الاسر اشتري فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع كقالة الخانية مع أنه لا يطالب بهما لا بحبس  
 ولا بملازمة فتأمل اهـ شرح التنوير (أقول) وفي الخانية ذكر في الاصل اذا أمر صيرفياً  
 في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على  
 الامر في قول ابى حنيفة فان لم يكن صيرفياً لا يرجع الا أن يقول عنى ولو أمره بشراؤه أو بدفع  
 الفداء يرجع عليه استحساناً وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالك  
 على عيالى أو فى بناء دارى يرجع بما أنفق وكذا لو قال اقض دينى يرجع على كل حال ولو قضى نأية  
 غيره بأمره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اهـ والحاصل أنه اذا قال اقض دينى  
 أو نأيتى أو اكفل لفلان بألف على أو اتقده ألقا على أو اقض ماله على أو انفق على عيالى أو فى  
 بناء دارى يرجع مطلقاً بشرط الرجوع أولاً قال عنى أولاً وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا وكان  
 المأمور صيرفياً أو خليطاً لا أمره أو فى عياله والأفلام لم يقل عنى أو على أى ضامن بخلاف ما لو  
 قال هب لفلان عنى ألفاً أو اقضه ألفاً أو عتقه عنى أو كفر عن يميني بطعامك أو أدركه مالى  
 بمالك أو أبيع عنى رجلاً أو أعتق عنى عبداً عن ظهاري فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور  
 خليطاً أو قال عنى فجملة هذه المسائل أربعة أقسام الاول ما يرجع به المأمور مطلقاً الثانى  
 ما يرجع ان كان صيرفياً أو خليطاً أو فى عياله الثالث ما يرجع ان قال عنى الرابع ما لا رجوع  
 فيه الا بشرط الرجوع وقد تلخصت هذا الحاصل من كلام الخانية ومما مر عن الخلاصة فهذه  
 المسائل منصوص عليها في الخانية والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول المارة لكونها غير  
 ضابطة وكذا الاصل الذى ذكره العلائق في هذا الباب وهو من قام عن غيره بواجب بأمره رجع  
 بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط أيضاً لانه لا يشمل  
 الامر بالاتفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النأية ولشموله الواجب الاخرى كالامر  
 بأداء زكاته ونحوه وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة انساناً بان يكفن الميت فكفن  
 ان أمره ليرجع عليه كفاً أنفق في بناء دارى وهو اختيار سمس الاسلام وذكر السرخسى  
 أن له أن يرجع بمنزلة أمر القاضى وفيه عن الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاءه ولم يقل عنى أو قال  
 اقض فلاناً ألفاً ولم يقل عنى ولا على أى ضامن لها أو كفىل بها فدفع فلو كان المأمور صيرفياً لا أمر  
 أو خليطاً رجع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما أخذوا إعطاء أو مواضعة على أنه متى  
 جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الامر اجماعاً اذا الضمان بين  
 الخليطين مشروط عرفاً اذا العرف أنه اذا أمر شريكاً أو خليطاً بدفع مال الى غيره بأمره يكون  
 ديناً على الامر والمعروف كالمشروط وكذا لو كان المأمور فى عيالى الامر او بالعكس يرجع  
 اجماعاً وان لم يقل على أى ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأفاد التعليل بالضمان عرفاً أن ما جرى  
 به العرف في الرجوع على الامر يرجع وان لم يكن ضابطاً ولا فى عياله ولذا اثنوا الرجوع  
 للصيرفى فليحفظ (سئل) فيما اذا قضى زيد دين عمره لدايته بدون اذن عرويه ريد الرجوع  
 على عمرو بما قضاؤه عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك (الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره

تحرير مهم في مسألة رجوع  
 المأمور على الامر

مطلب أمره الوارث بان  
 يكفن الميت

مطلب في معنى الخليط \*

مطلب المعروف كالمشروط

مطلب اذا قضى دين غيره  
 بلا أمره لا يرجع



مطلب اذا عامل الدائن  
وأجل الى أجل آخر بلا  
حضور الضامن انفسخ عقد  
الضمان

مطلب اختلاف الصك  
بمنزلة اختلاف السبب

مطلب الحوالة بشرط  
الضمان كفالة

مطلب يبرأ الكفيل اذا  
أحال المدينون دائنه على آخر  
مطلب اذا فسح عقد  
المداينة الاول ثم عقدا آخر  
بطلت الكفالة

لا يكون له حق الرجوع عليه عمادية من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفلى والعلو المتفرع  
لا يرجع على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه (سئل) في رجل أدان رجلين مبلغا معلوما  
مؤجلا الى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فأدى أحدهما ما عليه بالتمام وأدى  
الآخر البعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها وزاده عشرين قرشا وأجل ذلك الى أجل  
معلوم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الاول بالمائة  
والعشرين المذكورة فكيف الحكم (الجواب) عقد الضمان انفسخ بمضي العقد الاول  
ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه أعلم لو سقط دين  
الطالب عن البائع بسبب من الاسباب اما بفسخ المداينة التي جرت بين البائع وغيره أو بإبراء  
الغريم عن دينه أو بقضاء البائع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل  
١١ واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ  
أو شيئين في مسئلة اضافة الاقرار الى سبب وبعين هذا الجواب أفق العلامة المحقق المرحوم  
عبد الرحمن افندي العمادى وسئل في المدينون اذا أحال رب الدين دينه على مدينون له برضاه  
وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان ويطلب أيا شاء قال في الخاتمة رجل له على رجل مال  
فقال الطالب للمدينون أحلني بما لي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن  
يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة  
بشرط عدم براءة المحيل كفالة اه والله سبحانه أعلم وبمثلته أفق العلامة سراج الدين المشهور  
بقارئ الهداية في فتاويه (أقول) انما ذكر عبارة الذخيرة ليقين عليها مسئلة اختلاف الصك  
في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة  
المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الاسباب تبطل الكفالة فكذا تبطل لو اختلف الصك لانه  
بمنزلة اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذا في المسئلة المسئول عنها قد اختلف الصك  
فتبطل الكفالة هذا مراد المؤلف في نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسئلة  
الخاتمة انما هي فيما اذا أقر رجل بألف عند الشهود بصك ثم أقر بألف بصك آخر فهما ألفان لان  
اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من الالفين وأنت خير بأن  
هذا لا يدل على أن تغيير الصك بكتابة صك آخر في مسئلتنا يبطل الكفالة لان الصك الاول لم يبطل  
كما في الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسح المداينة الاولى ثم جددناها  
في صك آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين كما أفق به المؤلف  
فيما يأتي قريبا فافهم (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله  
بذلك بكر فأحال عمرو زيد بالمبلغ المزبور على خالد حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ  
الكفيل (الجواب) نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل إشارة الى براءة كفيله فاذا أحال  
الاصيل الطالب برئنا كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من  
الدراهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فاجله عمرو الى أجل آخر معلوم وفسحنا  
عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجديد كفالة والآن يريد عمرو والدعوى على بكر بما  
عاقده عليه ثانيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفيل بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد (الجواب)  
حيث فسح عقد المداينة الاول لا يكون كفيل بما عقده ثانيا بدون كفالة ونقلها ما هو قريبا  
عن الذخيرة (أقول) ظاهره أنه بمجرد مضي الاجل الاول وتجديد أجل آخر بدون فسح صريح يتبقى



مطلب الكفالة بتسليم  
المبيع جائزة

مطلب ان لم يعطك فانا  
ضامن فطالبه فقال لا أعطيك  
لزم الكفيل

مطلب اشتروا أمتعة وكفل  
كل منهم الثمن فللبائع  
مطالبة أحدهم بجميعه

مطلب أجر وأذن له في  
العمارة ثم استحققت الدار له  
الرجوع للغرور

مطلب الغرور لا يوجب  
الرجوع الا في ثلاث الخ  
مطلب له مطالبة الاصيل  
والكفيل

مطلب دفعوا لكفيلهم  
بعض الدين ليدفعه للدائن  
فبات قبل الدفع لهم  
الرجوع في تركته  
مطلب اذا دفع الدين  
لكفيله ليس له استرداده

الكفالة قينافي ما أفتى به أو لا تأمل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مقدار معلوم من قشر  
القنب بثمن معلوم شرعياً ثم كفل بكر بتسليم المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة  
بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه للمشتري مادامت العين باقية كما صرح بذلك في  
الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمرو مالك عليه فأنا ضامن بذلك  
فتقاضى زيد عمر أجماله عليه فقال عمرو لزيد لا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه  
وفي المنتقى رجل قال لا آخرا ن لم يعطك فلان مالك عليه فأنا لك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى  
يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومثله  
في الخلاصة (أقول) ظاهره أنه اذا طالبه ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا  
يلزم الكفيل الا بعد موت الاصيل تأمل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من رجلان آخران من عمرو  
أمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجلاً الى أجل معلوم وكفل كل منهم الثمن لعمر وكفالة  
شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن ويريد عمرو مطالبة  
زيد بجميع الثمن بالاصالة والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في  
فصل كفالة المال من الخيانة (سئل) فيما إذا كان لزيد دار جارية في ملكه فأجرها من عمرو ومدة  
معلومة باجرة معلومة آذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي  
وصرف عمرو ما آذن له زيد بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركه وله عتيق  
أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل ايجار زيد لها من عمرو وقبيل اذنه له في صرف  
بعض الاجرة كما ذكر ويريد عمرو الرجوع في التركة المزبورة بالباقي له من مصرفه ومما قبضه منه  
زيد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم في كفالة الاشياء الغرور  
لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ (أقول) يخالف هذا ما مر  
في أواخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانه الناطر من أن  
المؤجر اذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستأجر متطوعاً فيما أنفق به باذن المؤجر فتأمل  
(سئل) في امرأة كفنت ابنها بمبلغ دين شرعي بذمته لزيد كفالة شرعية مقبولة لدى بيعة شرعية  
ثم حل أجل الدين ويريد زيد مطالبة كليهما جميعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر للطالب  
مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام  
الذمة الاولى لا البراءة عنها (سئل) فيما إذا كفل زيد جماعة عند عمر ومبلغ دين شرعي كفالة  
شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضاً منه لزيد الكفيل ليدفعه  
لعمر وعلى سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمر وعن ورثة وتركه تجهلاً لذلك وتريد  
الجماعة الرجوع في تركته بتظير البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى المطالب  
الكفيل اى لوقضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب اى المكفول له  
لا يسترده المكفول عنه منه اى من الكفيل لانه تعلق به حق القابض على احتمال قضاء الدين  
فلا يترجع منه مادام هذا الاحتمال باقياً بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال  
الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى مالاً للكفيل بل  
هو أمانة في يده واكس لا يكون للاصيل أن يسترده من يد الكفيل لانه تعلق بالمؤدى حق  
الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن دمه ما لم يقص دينه شرح السكت للعيني من  
الكفالة في فصل في مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدرا من الدين ليدفعه



لعمرو على سبيل الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه له الرجوع في تركه الكفيل لانه امانة  
مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما اذا طالب زيد من عمرو أن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل  
عمرو بكر الحاضر عن حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يزد على ذلك فأدانه المبلغ المزبور فهل  
لا يصير كفيلًا بمجرد قوله المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استقرض زيد من عمرو  
مبلغا معلوما من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على سمن معلوم الوزن سلما  
شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكر  
مالا ودية ويريد عمرو الا أن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا  
فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الحنفية الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع ومن  
نقل صحته الوالد على كثرة في آخرباب السلم عن شرح التكملة والتصريح بالنقل عزيز وان كان  
هو داخلا في قولهم تصح الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكازروني من الكفالة (سئل)  
فيما اذا كفل زيد أباه عند عمرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه الى عمرو في موضع  
يمكن مخاصمته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيما اذا أبرأ  
صاحب الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءته لا توجب براءة  
الاصيل (الجواب) نعم والمسئلة في الجوهرية وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط برئ وان  
لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء اه (سئل)  
في الكفيل بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدي الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا  
(الجواب) ليس له المطالبة قبل أن يؤدي (سئل) في الكفالة بتسليم الامانات هل تجوز  
(الجواب) نعم وتجوز أي الكفالة بتسليمها أي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت  
قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس درر (سئل)  
في حال مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة فباع زيد نصفها من شريكه عمرو بثمن معلوم من الدراهم  
وكفله بكر بالثمن المزبور عند زيد بالمال والدية ثم استحق المبيع بوجهه الشرعي وحكم بذلك  
فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور (الجواب) نعم وقالوا واستحق المبيع يبرأ الكفيل بالثمن  
ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه بعيب بقضاء أو بغيره أو بخيار رؤية ان شرط برئ  
الكفيل الا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن  
الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط ما تعلق من الغريم به فلا يسرى  
عليه وقيد البراءة في التارخانية بما اذا رد المبيع على البائع فان لم يرد له أن يطالبه المشتري  
بالثمن حتى يردّه نهر تحت قوله وصح لو ثمننا ومثله في البحر والمنع (سئل) فيما اذا اشترى زيد  
من عمرو دابة بثمن معلوم من الدراهم مقبوض بيده وضمن بكر الثمن لزيدان استحققت الدابة  
ثم ان الدابة استحققت من يديده وحكم له بالرجوع على بائعه بالثمن بوجهه الشرعي ويريد زيد أن  
يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا  
استحق المبيع قبيل القضاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق مالم يقض  
بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل درر (أقول) وفي هذا  
مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقدمنا الكلام على ذلك ههنا فراجع (سئل) فيما  
اذا كفل زيد لعمرو جميع ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل تكون

طلب لا يصير كفيلًا بمجرد  
وله هو ناس ملاح

مطلب الكفالة بالمسلم  
فيه صحيحة

مطلب اذا سلم المكفول  
بنفسه الى دائنه في موضع  
يمكن مخاصمته يبرأ الكفيل  
• مطلب يصح ابراء الدائن  
الكفيل عن الكفالة  
واخرجه منها ولا يبرأ  
الاصيل

مطلب الكفيل لا يطالب  
الاصيل قبل أن يؤدي عنه  
• طلب الكفالة بتسليم  
الامانات جائزة

مطلب اذا استحق المبيع  
برئ الكفيل عن الثمن

مطلب في ضمان الدرك



مطلب تصح الكفالة مع  
جهالة المال

مطلب تكفل رجل لا ولم  
يكفل كل منهما صاحبه

مطلب تكفل رجل لا وكفل  
كل منهما صاحبه

مطلب فيما اذا كفلا معا  
أو على التعاقب

مطلب قال ما يابعتني فعندي  
لا يضمن ما هلك بلامبايعه

مطلب الكفيل بلا اذن  
ليس له الرجوع

مطلب عليه دينان بأحدهما  
كفيل فالقول له مغ يمينه في  
تعيين الدفع

مطلب ان راح لك شيء عنده  
من الثمن فهو عندي يلزمه

مطلب ليس له مطالبة المدين  
بكفيل ثان

الكفالة المزبورة صحيحة (الجواب) ثم قال في الدر المختار ومثل للجهول بأربعة أمثلة بما لك  
عليه الخ يعني أنها تصح بجهالة المال (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم  
ثم بضاعة اشتراها منه وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كل من بكر وخالد متعاقبا ولم يكفل كل من  
الكفيلين صاحبه فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ويرى أن له الرجوع على خالد  
بتظير ما أدى لزيد فهل ليس لبكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بالف  
فأدى أحدهم برئوا جميعا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفلا عن صاحبه  
فإذا هاء أحدهم رجوع المؤدى عليهما بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالالف  
هذا اذا ظفر أي المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجوع عليه بالنصف ثم رجوعا على الثالث  
بالثلث ثم رجوعا جميعا على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجوع عليه  
بجميع الف قال أبو يوسف اذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء  
فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمرة كذا في محيط السرخسي الفتاوى الهندية وسئل  
المؤلف عن تظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقبا ثم كفل كل عن صاحبه بأمرة فأدى أحدهما  
الدين كله فهل له الرجوع على الآخر بنصف ما أدى (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وفي  
نور العين قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كفلا بالف يطالب كل واحد بثلث الف وان كفلا  
على التعاقب يطالب كل واحد بالف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والتمرتاشي  
اه (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند عمرو وكل  
من بكر وخالد كفالة شرعية بالاذن الشرعي ويريد عمرو مطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق  
الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت مما نقلناه آتفاعن نور العين الفرق بين ما اذا  
كفلا معا وعلى التعاقب فتنبه (سئل) فيما اذا قال ذمي لا تخربايع فلان الذمي ومهما يابعتني  
عندي فصار الاخر يابيع فلانا ويستوفي الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم ببلدة كذا فاشاع على  
طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته معه أصلا فقام صاحبه يكلف  
الذمي القائل المذكور دفع قيمة القماش له زاعما أنها تلزمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك  
والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة  
عمرو طالبه الورثة به فامتنع من دفعه لهم زاعما أنه كفل زيدا المذكور عند ذمي بدين استدان زيدا  
من الذمي أكثر من دين زيد المستقر بذمة عمرو وأن له دفع ما بذمته للذمي بسبب الكفالة المزبورة  
والحال أن الكفالة المزبورة صدرت بدون اذن من زيد فهل يلزم عمرو دفع دين زيد لورثته  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو دينان معلوما القدر من جنس واحد غير أن  
أحد الدينين بكفيل والاخر بغير كفيل فدفع عمرو لزيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي  
الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون الاخر وفي التعيين فائدة له فهل يكون  
القول قوله مع يمينه (الجواب) نعم القول قول الدافع مع يمينه (سئل) فيما اذا طلب زيد من  
عمرو أن يبيعه قدرا من الحرير وقال له بكر بعه فان راح لك شيء من الثمن عنده فهو عندي فباعه  
عمرو والحرير بثمن معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمرو فهل يلزم بكر ادفع  
نظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم عن آلات حرقه وجعل  
الى أجل معلوم بكفالة عمرو وقام يكلف زيد ادفع الثمن حالا قبل حلول الاجل أو يحضره كفلا آخر  
متعللا بان ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصمته بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له



مطلب اذا قصد المديون  
السفر قبل حلول الاجل  
لا يلزم بكفيل

قوله فريد السفر هكذا في  
النسخ ولعله في مريد السفر  
بني الجارة وليجوز اه

مطلب الكفيل بالامر له  
الرجوع  
مطلب قال مهما حصل من  
ضرر بسبب الاصطبل فانا  
ضامن لا يصح  
مطلب ان عاب عن المص  
فعلى الدين الذي لك عليه  
مطلب تصح كفالة  
أبي الزوج بمؤخر المهر

مطلب اذا كفل بالقرض  
المؤجل هل يتاجل على  
الكفيل فقط او عليهما  
مطلب لا يلزم بكلفة الالزام

ذلك (الجواب) نعم وأفتى قارئ الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بانه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين ان أردت فاتخرج معه فأذا حل الاجل طالبه بدينك (أقول) وفي الخلاصة وأجمعوا أن الدين المؤجل اذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي المستقرب الدين لو قال للقاضي ان مديوني يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي المحيط لو أفتى بقول الثاني فريد السفر في سائر الديون باخذ كفيل كان حسنا رفق بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط وفي القنية ليس للدائن مطالبة المديون بالكفيل قبل الاجل ورمز لا سخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية له ذلك اه فحضر أن المعتمد فتوى قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الافتاء به لان المفتي يفتي بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السايحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق ظاهر اذ لو أمر بالسفر معه الى حلول الاجل ربما ينقأ أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه نقله عن المنظومة المحببة مستدر كابه على ما قبله ويؤيده افتاؤهم بقول أبي يوسف بكفيل الزوج بنفقة شهر اذا أراد السفر فبقا بالزوجة كما يشير اليه كلام المحيط والله أعلم (سئل) في رجل كفل زيدا بامرء عند عمرو وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمرو وبعد حلول أجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق لزيد أمتعة من دار ملاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فانا كافل وضامن له فهل لا يضمن عمرو ذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أي لما مر من أنها لا تصح بجهالة المكفول له ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غاب عمرو عن المصرف على الدين الذي لك عليه ثم غاب عمرو عن المصروفات المرأة عن تركه قبل استيفاء زيد دينه ويريد الرجوع في تركها بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية ثم راجعها فطالبتة بمؤخر صدقها فكنده أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها مطالبتة بذلك بعد ثبوتها شرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر عن الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه فقول المؤلف هنا ولها مطالبتة بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفل آخر عند زيد بدين معلوم ثم طالبه زيد به وألزمه به لدى القاضي فطلب الرجل من زيد أن يمهله به فأبى الا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الالزام فدفعه له ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كلفة الالزام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

\*(كتاب الحوالة)\*

(سئل) فيما اذا كان لزيد دين شرعي على عمرو فاحاله عمرو على بكر بدين عليه لعمرو وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته (الجواب)

\*(كتاب الحوالة)\*  
مطلب هل تبطل الحوالة  
بموت المحيل



فعم ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحال من المبال من المحال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة  
فالمحال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحال بالحوالة وكذا الوقيدي به الذي على المحال  
عليه لومات قبل الاستيفاء يتساوى المحال مع سائر الغرماء بزاوية وخلاصة ومقتضاه بطلان  
الحوالة بموت المحيل وهو المصرح به في الحاوي الزاهدي وعبارته مات المحيل تبطل الحوالة  
حتى لا يختص المحال بماله على المحال عليه بل أسوة لغرمائه لأنها تملك الدين من غير من هو عليه  
وهو غير جائز إلا أنها جاوزت الحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة إلى تركته وعن زفر خلافة  
وان توى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى انتهت  
وهي مسألة عجبية ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن  
يقيد هابدين له عليه أو ودبعة أو عين في يده ودبعة أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها  
بواحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بأن قبلها متبرعا والكل جائز  
لأنه في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين  
أو العين وللحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه إن كانت برضاه وإن كان الدين مؤجلا في  
حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه  
لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحال على مثال الراهن بخلاف  
المطلقة فإنها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولومات المحيل قبل قبض المحال  
كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء  
لغيره لأن المحال لم يملكه بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه وإنما وجب بها في دين في ذمة  
المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن لأنه ثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتين بعد  
موت الراهن مديونا بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار المحال من غرماء المحال عليه وإذا قسم  
الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان  
عليه وتماه في البحر وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض المحال الخ  
خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار ويبدل عليه قوله كان الدين والعين المحال بهما بين  
غرمائه فقوله المحال بهما دليل على أن المراد به المقيدة بقدرته قوله لأنه مال المحيل وكذا قوله  
لاستحقاق الدين فإنه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطلقة لأنها لا تنقيد بين ولا عين وكذا قول  
الولوية ولومات المحيل وعليه ديون تحاص غرماءه فيما على المحال عليه ولا يسلم للمحال إلا  
ما قبض قبل الموت لأن ما على المحال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على أن المراد  
المقيدة وفي الجوهرة وأما إذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة  
المحيل عن المحال عليه إلا أن يوتى فإذا أدى سقط ما عليه قصاصا ولو تبين براءة المحال عليه من  
دين المحيل لا تبطل أيضا ولو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صح الإبراء الخ والحاصل أن  
الحوالة المطلقة تبرع كما مر وإذا كان المحال عليه مديونا للمحيل لا تنقيد بينه ولذا كان للمحيل  
مطالبته قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لأن المحال لم يبق من غرمائه بل صار  
من غرماء المحال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى  
مطالبة المحال على المحال عليه وإن أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا جرح على  
القواعد الفقهية فإني البرازية والخلاصة مشكل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو أقمشة  
معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الدمة أحال به البائع على بكر حوالة شرعية مقبولة برضا الكل

مطلب الحوالة نوعان مطلقة  
ومقيدة

مطلب أن كان الدين مؤجلا  
في حق المحيل تأجل في حق  
المحال عليه الخ  
قوله ولومات المحيل أي في  
المقيدة كما يأتي التنبيه عليه  
اه منه

قوله وإذا قسم الدين الخ أي  
في صورة المقيدة والمراد به  
الدين الذي وقعت الحوالة  
مقدمة به وقوله بحصة الغرماء  
أي الحصة التي شارك فيها  
الغرماء أي لا يرجع على المحال  
عليه بالحصة التي أخذوها  
من الدين المحال به وقوله  
لاستحقاق الدين عليه لقوله  
لا يرجع اه منه

مطلب تبطل الحوالة إذا رد  
المبيع بالعيب القديم



في الحوالة وكذا اذا جهل الحال وأما اذا كذبه وأخذ يشبهه من المديون رجع المديون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

\*( كتاب القضاء )\*

\*( كتاب القضاء )\*

مطلب حيلة اثبات الدين  
على الغائب

(سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان له بذمة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا وان عمر المزبور كفيل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فاقر عمرو بالكفالة المزبورة وأجازها زيد المذكور وأنكر عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بينة شرعية في وجهه عمرو وشهدت بان المبلغ المزبور بذمة بكر الغائب فحكم الحاكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لزيد على عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب (الجواب) حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكرنا وأجازها المتدعي شفاها يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لان الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحيلة تشرح بها في البحر والمنح والبرازية والعمادية وغيرها (سئل) هل يصح حكم الحاكم لآبيه وابنه أم لا (الجواب) هذه المسئلة أجاب عليها الأئمة الأربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحمد بن محمد القدوري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم لآبيه وولده وزوجته باطل اهـ وهي دقارة في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له على المختار اهـ قال شارحه التتائي كابنه وأبيه وزوجته ونحوهم اهـ وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في التحفة تحت قول المنهاج ولا يتفد حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لانهم أبعاضه فكانوا كنفسه اهـ وقال العلامة الشيخ موسى الجاوي في كتاب الاقناع في مذهب الامام الجليل المحدث الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات موانع الشهادة ستة أحدها قرابة الولادة فلا تقبل من عمودي النسب بعضهم لبعض من والدوان علا ولومن جهة الام ولدوان سفل من ولد البنين والبنات (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتضررت من ذلك لعدم المفق وغير ذلك فرفعت أمرها للقاض حنبلي فقضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه بالينة الشرعية موافقا لمذهبهم مستوفيا شرائطه فهل يتفد قضاؤه (الجواب) يتفد في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفتى المؤلف كذلك بنفاذ قضاء الحنبلي على الغائب فيما دعت اليه ضرورة من دعوى دين لزيد بذمة العائب وبأخذه من مال الغائب الذي تحت يد شريكه من جنس الدين (سئل) في الدعوى على العائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير مسموعة ولا يقضى عليه (الجواب) نعم (أقول) قال في متن التنوير وشرحه للعلائي لا يقضى على غائب ولا له أي لا يصح بل ولا يتفد على المفتي به بجر الابحوصور نأبيه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بالانائب يتفد في أظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خيار العيب وقيل لا يتفد بوجه غير واحد وفي المنية والبرازية وجميع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في النسخ توقفه على امضاء قاض آخر الخ وكتبت فيما علقته على الدرا المختار أن ما في الفتح

مطلب لا يصح حكم الحاكم  
لآبيه وابنه في المذاهب  
الأربعة

مطلب طلقها وغاب عنها  
فأبى طلاقها حاكم حنبلي  
يتفد

مطلب يتفد قضاء الحنبلي  
على الغائب في أظهر  
الروايتين عندنا  
مطلب لا يقضى على غائب  
ولاله



على الغائب

٤ قوله ويلاحظ الحرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين مثلاً لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يجز عن احضاره أو عن أن تسافر إليه هي أو وكيلها بعده أو لمانع آخر بأن كان لا يرزى أحد بالوكالة وكذا المديون لو غاب عن البلد وله بقدر في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمأن قلب القاضي وغلب ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا للمفتي أن يفتي بجوازه دفعا للحرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه الخ اه منه

مطلب ادعى على ثلاثة أنهم مع آخرين غصبوه كذا سمع على الحائرين فقط

مطلب القضاء يقتصر على المفتي عليه الا في خمسة

مطلب لا ينتصب أحد خصما عن أحد الا في مسألتين

مطلب لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الحاضر ينظر الخ

مطلب اذا حكم بخلاف الشرع لا يتخذ

مطلب قاض في الجنة وقاضيان في النار

ليس قولاً بالتأويل هو القول الثاني كما في البحر والفتاوى ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي قوله قبله لا يقضى على غائب لانه في القاضي الحنفى كما حرره في البحر بقوله اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضي شافعيًا أو حنفيًا لا يراه أو خاص بمن يراه والظاهر أنه في حق من يراه لا جماع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي إلى آخر ما أطال به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسى في شرح نظم الكنز بتصریح صاحب القنية بأنه في حق الحنفى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد لا يتخذ الفتوى على الأول لانه اذا رفع لا آخر لا يتقضاه اه ونحوه في حاشية الخير الرملى وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله أقول قد اضطربت آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندي أن يحتاط ٤ ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازاً أو فساداً صيانة للحقوق مع أنه مجتهد فيه ذهب إلى جوازه الاثمة الثلاثة وفيه عندنا روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه يراعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه ملخصاً وارضاءاً في نور العين فينبغي التعويل عليه وقال العلامة الخير الرملى في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الحرج والضرورة يجب اعتبار عدم إمكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق (سئل) فيما اذا ادعى زيد الناظر على ثلاثة أنفقار أنهم وبقيّة أهالي قرية كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته الجارية تحت نظارته بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى إلى غير المحكوم عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى إلى غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المفتي عليه ولا يتعدى إلى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرّية الأصلية والنسب وولاء الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى إلى الكافة كما في الحاشية وقال أيضاً لا ينتصب أحد خصماً عن أحد قصد ابغى وكالة ونيابة وولاء الا في مسألتين أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصماً عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعلق طلاق نفسها بنكاح غيرها ورهنت أنه تزوج فلانة فني قبول هذه البيّنة روايتان والصحيح أنهم لا تقبل اذ نكاح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصماً في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للمدعى به على الحاضر ينظر ولم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصماً عنه لا لودائره بل ينفع ونضر اه (سئل) فيما اذا ترفع زيد مع عمرو عند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتاً بزيادة حكم القاضي بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق لعمرو بخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) اذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا يتخذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار أى قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الجوى في حاشية لاشياء قال في العناية



القضاء بالحق من أقوى القرائض وأشرف العبادات بعد الإيمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل (سئل) فيما إذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا يتفد الحكم المذكور (الجواب) القضية مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا يتفد حكمه ولا يلتفت إليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الإسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما إذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا فائدة في أعادتها فلو كان فيها فائدة كما لو جاء المدعي بدفع صحيح فإنها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا خلع السلطان وولي السلطنة غيره ولم يخلع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنصوب ولم يقرهم فهل تكون قضاة المخلوع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينعزلون بخلعهم حتى يعزلهم المنصوب أعز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسي في أنفع الوسائل في مسئلة الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف نقلا عن المحيط والبدائع وهداية الناطق وبعبارة المحيط من باب موت الخليفة والقاضي مانصه ولومات الخليفة أو خلع وولي غيره بأن اجتمع الناس على خلعهم والاستبداد به وله قضاة وولاية لا ينعزلون بموته أو خلعهم لأنهم يعملون للمسلمين نصبوا لمصالحهم فكان نوابا عنهم في تقليد هؤلاء المسلمون على حالهم فتبقى نوابهم على حالهم وكذا لومات والى المدينة وله عمال لا ينعزلون لأنهم نصبوا لمصالح أهل المدينة فكان نوابا عنهم اه وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي عن القضاء الا في شيء واحد وهو أن الموكل اذا مات انعزل الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنعزل قضاة ولا تبه ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانه نائب القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينعزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزانة المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشباه واذا عزل القاضي ينعزل نائبه واذا مات لا والفنوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعمامة اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشباه قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال الجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالبasha مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما إذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرا رسولا ليحضر عمرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو قد قدم فهل تكون أجرة بكر على زيد أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المدعى المذكور هو الاصح كذا نقله في البحر عن البرازية وأما إذا كان متمردا ففي الخانية على المتمرد هو الصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلائق والخانية والبرازية من القضاء (سئل) فيما لو قضى شافعي بصحة بيع المدبر المطلق وحكم بذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه عالما بالخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل يتفد أم لا (الجواب) نعم يتفد حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من

مطلب القضية مأمورون  
بالحكم بعد التعديل  
والتزكية

مطلب متى فصلت الدعوى  
بالوجه الشرعي لا تنقض  
ولا تعاد

مطلب اذا عزل السلطان  
أومات لا تنعزل قضاة

مطلب الخليفة نائب عن  
المسلمين في تقليد القضاء  
والولاية

مطلب كل ما ينعزل به الوكيل  
ينعزل به القاضي الا في شيء  
واحد الخ

مطلب اذا استخلف القاضي  
نابا باذن الامام لا ينعزل  
نائبه بعزله أو موته أو موت  
الامام

مطلب قضاء الباشا مع وجود  
القاضي المولى من قبل  
السلطان غير جائز

مطلب أجرة المحضر على  
المتمرد

مطلب يتفد حكم الشافعي  
بييع المدبر المطلق



القضاء امضاؤه والحالة هذه فلا يباع المدبر بخلاف الشافعي فلو قضى ببعده نفذ وهل يبطل  
التدبير قيل نعم نعم لو قضى يبطلان ببعده صار كالختر علائق من باب التدبير ولو فوض الى غيره  
ليقضى على وفق مذهبه نفذ اجماعا برأية (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا فانكروه  
فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرأه العام منه بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم  
(الجواب) نعم يقبل لا مكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء  
(سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحصص معلومات فائدت في أراضى وقف معلومة  
وعدة من بقر ومشتة مسكة في أراضى وقف معلومة فباعا ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بن  
معلوم ولم يبين ثمن كل من المبيعات وصدر ذلك ادى حاكم حنبلي حكم بصفحة البيع المذكور  
وكتب بذلك صل ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والمعدوم  
وهو مشتة المسكة ولم يبين للمعدوم ثمن وأن أراضى الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تسمى  
مسكة في مذهب الامام أحمد بن حنبل حسبما أفق بذلك كله مفت حنبلي معتد في ذلك على  
صحيح نقول مذهبه وحكم حاكم حنبلي يبطلان البيع المذكور وبعدم العمل بالصل المذكور  
مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته  
شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيدا لعل على عمر و فقال مالك على ثني قط  
ولا أعرفك ثم برهن عمر على الابرأه فهل لا تقبل لتعذر التوفيق (الجواب) حيث زاد كلمة  
ولا أعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير (سئل) في فقير ذي  
عمال وحرقة يكتسب منها ويتفق على عياله من كسبه ويفضل منه شيء وعليه دين لجماعة  
يكفونه بلا وجه شرعي الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل يس لهم ذلك بل يأخذون فاضل  
كسبه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ الاسلام  
عماد الدين افندي العمادى عنى عنه فيما اذا كان على رجل ديون ثابتة لجماعة ولا يملك شيئا  
وله قدر استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين  
أرباب الديون المزبورة بحسب ديونهم الجواب نعم وكتبت عليه الجواب كما به عم الوالد  
أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد المديون تيمار مشتمل على قرى ومن ارض لها غلات تقي  
بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها شيء ويمتنع من أداء دينه منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف  
الفاضل المذكور لادينه (الجواب) نعم (سئل) في مديون امتنع من أداء الدين حتى حبس  
في حبس القاضى والحال أن له عقارا وغيره يمكنه الوفاء من ثمنه اذا باعه الا أنه متمرّد متعنت  
في بيع ذلك فهل يبيع القاضى عليه حيث كان الحال ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
مات عن تركة مستغرقة بديون عليه باعها الورثة بدون اذن من القاضى فهل لا ينفذ بيعهم  
وللغرماء نقضه (الجواب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم  
اذا الدين لغيرهم والله أعلم وفي فتاوى الانقروى عن القسنة تركة مستغرقة بالدين وجاء غريم يدعى  
دينا على الميت فانما تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائده  
النكول الذى هو اقراره والوارث لو أقر بالدين والتركه مستغرقة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين  
في حق غريم آخر وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهوم (سئل)  
في رجل مات عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبية وخلف تركة فجعل  
القاضى نصيب الغائب من التركة تحت يد الأخت المزبورة لحفظه في حرز مثله الى رجوع الاخ

مطلب لو فوض الى غيره  
ليقضى على وفق مذهبه  
نفذ اجماعا  
مطلب دعوى الابرأه بعد  
الانسكار مقبولة  
مطلب حكم الحنبلي ببيع  
مشتة المسكة في أراضى  
الوقف باطل  
مطلب اذا قال لا أعرفك  
لا تسمع منه دعوى الابرأه

مطلب عليه ديون لجماعة  
فلهم أخذ فاضل كسبه  
لاجبيعه  
مطلب يوزع الفاضل عن  
نفقته من استحقاقه على  
أرباب ديونه  
مطلب له تيمار وعليه ديون  
يصرف الفاضل عن نفقته  
منه الى ديونه  
مطلب للقاضى بيع عقار  
المديون اذا تمرّد وتعت  
مطلب ولاية بيع التركة  
المستغرقة بالدين للقاضى  
لا للورثة  
مطلب اليينة في التركة  
المستغرقة انما تقبل على  
الوارث ولكن لا يحلف



وهي أمينة فقام ابن العمير برفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعي فهل ليس له ذلك  
 (الجواب) نعم وللقاضي ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عمادية من الفصل الخامس عن  
 فتاوى رشيد الدين وفيه أيضا وهذا تنصيص منه على أن للقاضي أن ينصب قميما لحفظ مال  
 الغائب اه وفي الفصولين برمز فـ للقاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا ويكتب  
 في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضي  
 الايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه الحفظ فقط ومنه استقيد جواب الحادثة المسؤول عنها  
 وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا  
 عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصي عن  
 الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثاني على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى  
 ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اه كلام خير الدين وللقاضي  
 أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان  
 والده مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من يقضي في المجتهدات  
 (أقول) وذكر في البحر أن للقاضي قبض دين غائب من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله قبض  
 مغصوبه من غاصبه وان له ولاية اقراض ماله وله ولاية بيع منقوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم  
 مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله ايقاد ديون الغائب بماله بالخصص وبيع ماله لا يفاديه اه اذا كان  
 دينه ثابتا عندده وجع مسائل كثيرة فيما يملكه القاضي لم يجمعها غيره جراه الله تعالى خيرا  
 فراجعها عند قول الكزوكه التقليد لمن خاف الحيف وان أمنه لا (سئل) في رجل توفي  
 عن تركه ولا وارث له ولز يدبذمته مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصيا  
 في الخصوص المذكور وأثبت زيد مبلغه بالبينة المزكاة وحلف على بقاء المبلغ بذمة المتوفي  
 فحكم القاضي له بالمبلغ بعد جحود الوكيل المذكور ذلك وكتب به حجة شرعية فهل يعمل  
 بمضمونها بعد ثبوتها شرعا (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر لو لم يكن للميت وارث فامدع  
 للدين على الميت نصب القاضي وكيل للدعوى كما في أدب القضاء الخصاص وظاهره أن وكيل بيت  
 المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتب عليه عن الخير الرملي أنه يجب تقييده بما اذا وكره  
 السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكره بأن يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع وهذا المسئلة كثيرة  
 الوقوع ويتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى الملك في الأرض وكذلك المقاطع  
 المسمى بلغتهم تيماريا اه (سئل) فيما اذا كان يسد زيد عقار موروث له ولعمرو والغائب  
 عن مورثهما فلان فادعى ناظر وقف على زيد بجزيان العقار في الوقف وأثبت دعواه بالبيينة  
 الشرعية ثبوتها شرعا الى حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى  
 على عمرو (الجواب) بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت  
 وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كما في  
 في العمادية (أقول) وفي البحر انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده  
 وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت اه ونظام بيان ذلك  
 مبسوط فيه فراجع عند قول الكزوكه ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولاخ له غائب الخ (سئل) فيما  
 اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضي ولم يلتفت  
 لمضمون الامر الشريف وسنح عمر من معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور وكتب له حجة بالمنع

مطلب للقاضي ولاية ايداع  
مال الغائب

مطلب للقاضي نصب  
الوصي اذا كان الوارث غائبا

مطلب للقاضي أن يبعث  
مال الغائب اليه اذا خاف  
الهلاك

قوله وله أن يأخذ مال اليتيم  
هكذا في النسخ ولعل الاولى  
أن يقول مال الصبي كما  
في المطلب لأن اليتيم من  
الآدميين من لا أب له كما هو  
معلوم اه مصححه

مطلب للقاضي أخذ مال  
الصبي من والده المسرف  
المبذر

مطلب ما يفعله القاضي  
في حق الغائب

مطلب مات ولا وارث له  
وعليه دين نصب له القاضي  
وصيا

مطلب القضاء على بعض  
الورثة قضاء على كلهم



مطلب القضاء بتقييده  
بالزمان والمكان وبعض  
الخصومات

مطلب هل العبرة بقاضي  
المدعى أو المدعى عليه

تحرير مهم فيمالو كان في  
البلدة قاضيان واختلف  
الخصمان

مطلب الحكم على أحد  
الورثة البالغين حكم على  
الجميع  
مطلب اذا كان الورثة  
غائبين أو صغارا ينصب  
القاضي وصيا ويثبت الدين  
الخ

فهل لا يعمل بها الكونه مجموعا من سماعها (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده  
بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا ولي القضاء رجلا  
واستثنى خصومة أو رجلا معيناً صح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع  
حوادث فلان حتى أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا يتفقد اه وفي البرازية  
قلد السلطان رجلا للقضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا يتفقد قضاء  
القاضي على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقعت الخصومة بين  
المتداعين فالمدعى يريد أن يخصمه الى قاض منهما والمدعى عليه يريد ألا تحرفلن يكون الخيار  
(الجواب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية وبمثلها أفتى العلامة ابن  
نجيم صاحب البحر والشيخ الحانوتي والعلامة الرملی كما في فتاويه وقال في البحر وهو باطل لانه  
شامل لما اذا أراد المدعى قاضي محله المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضي محله المدعى ولما اذا  
تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى عليه  
مالكيًا مثلاً ولم يكونا في محلتهم فان الخيار للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا اه  
(أقول) وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار أول كتاب الدعوى وكتبت فيما علقته عليهما  
أن التحرير في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسي وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح  
قول محمد بن العبرة للمدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما  
بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العمادى في الفصول وكذا لو كان أحدهما من أهل  
العسكروا الآخر من أهل البلد فأراد العسكرى أن يخصمه الى قاضى العسكرى فهو على هذا أى  
هذا الخلاف ولا ولاية لقاضى العسكرى على غير الجندى فقوله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا  
أما اذا كان كل منهما ما ذونا بالحكم على أى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وعسكرى  
وغیرهم كما في قضاة زماننا فينبغى التعويل على قول أبى يوسف لموافقته لتعريف المدعى والمدعى  
عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبها عند أى قاض أراد وما ذكره بعض المتأخرين  
لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه عن العلامة  
المقدسى هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية ومثله قوله  
في المنح ان كل عبارات أصحاب الفتاوى يفسد أن فرض المسئلة التى وقع فيها الخلاف بين أبى  
يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو  
لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند أى قاض أراد الخ  
فقوله كل قاض في محله أى مامورا بالحكم على أهل محله فقط فاعتنم هذا المقام فإنه قد كان بعيدا  
على كثير من الافهام وسئل العلامة قارى الهداية عن شخص ادعى بحق في تركه ميت له أولاد  
بالغون وأطفال وأقام بينة فهل ينفذ الحكم على الجميع فاجاب اذا أقام بينة على أحد الورثة  
البالغين ثبت الدين في حق الكبار والصغار وسئل أيضا عن رجل توفي وعليه ديون وورثته  
غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فاجاب الميت اذا كانت تركته في بلدة  
موتة وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغار فالقاضي  
ينصب وصيا عن الميت ويثبت عن الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلافهم وان لم تكن الغيبة  
منقطعة لا تسمع بينتهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصى ويثبت الدين  
عليه ويقضى دينه بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتالوا



• طلب فيما اذا غاب المدعى  
 عليه بعد الشهادة قبل الحكم  
 مطالب يسوي القاضي  
 بين الخصمين ولو مسلما ودميا  
 مطلب الصحيح أن قول  
 القاضي ثبت عندي حكم  
 منه  
 • طلب انما يحكم بالصحة  
 اذا ثبت ملكه لما وقفه أو  
 باعه أو آجره  
 مطلب اذا أخبر حاكم حاكم  
 بقضية لا يكفي اخباره بلا  
 شاهد آخر  
 مطلب اذا شهد القاضي  
 بما لا يجوز عنده فله أن  
 ينقضه  
 مطلب اذا قصد المدعى  
 الذهاب الى قاض آخر بعد  
 الدعوى له ذلك  
 مطلب اذا طلب المشهود  
 عليه تأخير الحكم ليحيى  
 بالدفع يمهله ثلاثة أيام  
 مطلب فيما اذا حكم  
 الزوجان شافعيًا بحكم  
 بطلان الطلاق المضاف  
 ونحوه  
 مطالب فتوى الفقيه للجاهل  
 بمنزلة حكم القاضي

بدلونيهم على أحد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضا اذا ادعى شخص على  
 آخر بحق فأنكر فاقام عليه بينة شهدت له فتسحب المدعى عليه قبل القضاء فطلب المدعى من  
 الحاكم الحكم عليه ليذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجاب الى ذلك وان طلب أن يكتب له كتابا  
 الى قاضي البلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضي بشروطه المذكورة  
 في كتاب القاضي الى القاضي وسئل أيضا اذا اتحاكم مسلم وذمي بين يدي قاض هل يسوي بينهما  
 قساما وجاوسا فأجاب نعم وسئل أيضا عن الحاكم اذا قال ثبت عندي ذلك هل هو حكم فأجاب  
 الصحيح أن قول القاضي ثبت عندي حكم منه وسئل أيضا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف  
 غريمه أن لا يشكوه الا من الشرع فابى الغريم الحلف فأجاب ليس للقاضي أن يجبره على الحلف  
 وانما ينهيه عن التعرض له من غير الشرع فاذا نهاه ثم شكاه من غير الشرع اذ به وغرمه جميع  
 ما غرم بسبب الشكاية وسئل أيضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت  
 ملك الواقف أو البائع أو المورج وحيازته أم لا فأجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه  
 أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه اما ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك  
 لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسئل أيضا اذا أخبر حاكم حاكم بما يقضيه هل يكفي  
 اخباره ويسوغ للحاكم العمل به أم لا فأجاب لا يكفي اخباره بل لابد معه من شاهد آخر وسئل  
 أيضا عن حنفي تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالمسلم الحال مثلا وكتب بهامسطورا وكان  
 قاضيا اتحاكما اليه فهل يسوغ له الحكم بابطال تلك القضية أم لا فأجاب اذا علم ما لا يجوز على  
 مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه له أن ينقضه ان لم يره لاما نفع من ذلك وسئل أيضا اذا  
 ادعى شخص على شخص عند حاكم بدعوى وأحضر بعض بينة شهدت ثم علم المدعى أن ليس له  
 خلاص عند مذهب هذا القاضي فقال المدعى أنا رفعت طليبي عن خصمي في هذا الوقت يقصد  
 بذلك الذهاب الى قاض آخر هل يجيبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فأجاب نعم  
 ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه القاضي من ذلك لان المدعى اذا ترك  
 يترك وسئل أيضا هل يشترط لقاضي الشرع الاعذار للخصم وان أعذر اليه فسوف من وقف الى  
 وقت آخر ما الحكم فيه فأجاب اذا شهد الشهود بحق وزكوا والخصم لم يسدد دافعا شرعا حكم  
 القاضي وان طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليحيى بالدفع يمهله ثلاثة أيام فان لم يجبي بالدفع  
 قضى عليه (فروع) رجل حلف بطلاق امرأته أن تزوجها قتر وجهها وحكمار جلا ليحكم بينهما  
 في الطلاق المضاف فيكم بطلان اليمين اختلف المشايخ فيه ذكر في الجامع الصغير أنه  
 لا ينتد حكم المحكم فيها وذكر في صلح الاصل وغيره من الروايات أن حكم المحكم فيما بين  
 المتحاكمين في المجتهدات بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر  
 الخصاص أن حكم المحكم في المجتهدات جائز الا في الحدود والقصاص وذكر شمس الاثمة الحلواني  
 أن حكم المحكم في المجتهدات نحو الكليات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن  
 أصحابنا قال الآن هذا مما يعلم ولا يفتى به كي لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى  
 عن أصحابنا رجمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روى عنهم أنه لو استفتي صاحب  
 الحادثة عن هذا فقيها فافتاه بطلان اليمين وسعه أن يسكها فان تزوج أخرى بعدها وقد كان  
 حلف بلفظ كل امرأة أتزوجها فاستفتي فقيها مثل الاول فافتاه بصحة اليمين ووقوع الطلاق  
 المضاف عليها فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي



المولى أو حكم المحكوم إلا أن الفرق بين حكم القاضى وحكم المحكم أن حكم المحكم فى المجتهدات  
 إذا رفع إلى القاضى إن كان موافقا لرأيه أمضاه وإن كان مخالفا أبطله وليس للقاضى أن يطل  
 حكم قاض آخر فى المجتهدات وفى فتاوى العلامة الخافى إذا حكم القاضى بدفع المال لو كـ  
 امرأة ثم حضرت الموكلة وقالت انما وكتته فى الخصومة لافى القبض فهل يكون حكم الخفى  
 بدفع المال متضمنا لاثبات الوكالة بالقبض أجاب قالوا انه لا يكتفى بقول الموثق وذلك بعد تقدم  
 دعوى صحيحة بل لابد من ذكر تفصيل الدعوى التى ترتب عليها الحكم ويشترط فى تفصيل  
 الدعوى أن يذكر فيها أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل  
 بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال اليه اه استأجر ابلا إلى مكة  
 ذاهبا وجا بيا ودفع الكراء ومات رب الدابة فى الذهاب حتى انفسخت الاجارة فللمستأجر أن  
 يركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكراء إلى مكة فإذا أتى مكة ورفع الامر إلى القاضى فرأى أن  
 يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة إلى المستأجر جاز فعلى هذا الورهن رجل عينا بدين وغاب المديون  
 غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر إلى القاضى حتى يبيع الرهن بدين المرتهن ينبغي أن يجوز كما  
 إذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل نقده الثمن غيبة منقطعة جاز للقاضى أن يبيع المبيع  
 ويوفى الثمن للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس هل لنائب القدس الشريف بالرملة أن  
 يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره  
 الله تعالى يفوض للقضاة الاستنباط ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضى من قاض  
 مولى من قبل الامام يملك اقامة الجمعة وعند التقويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن  
 السلطان فوجد الشرط على أنه فى الحقيقة كانه كتب قاضى القدس إلى قاضى دمشق اذ كل  
 نائب قائم مقام مستنبيه كما صرح حوايه فى بحث الاستنباط فظهر جواز الكتاب من نائب القاضى  
 إلى نائب القاضى المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب المحضر من المفتى  
 ما هو الخلل فى المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالاثم على الكاتب لا على المفتى برأية  
 قبيل كتاب الشهادة التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه  
 يكون الحكم متفقا عليه من خط العلامة التحرير الشيخ عبد الرحمن أفندى العمادى اختلفت  
 الروايات فى القاضى اذا ارتشى أو فسق ينزل أم يستحق العزل اختار البخاريون أنه لا ينزل  
 وبعضهم قالوا ينزل قال شيخنا وامامنا جال الدين البزدوى أنما تحير فى هذه المسئلة لا أقدر أن  
 أقول تنفذ احكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجرأة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ  
 احكامهم لان أهل زماننا كذلك فلو أقيمت بالبطلان أدى ذلك إلى ابطال الاحكام أجمع يحكم  
 الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشرعية ديننا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا  
 الاسم والرسم جواهر الفتاوى فى قاض حكم فى مسئلة تختلف فيها على قول موافق لمذهب  
 أبى يوسف ومحمد مخالف لمذهب أبى حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على  
 أن المفتى به قول أبى حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم لا غيره نقضه الجواب الاصل أن العمل على قول  
 أبى حنيفة ولهذا يرجح المشايخ دليله فى الاغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويجيبون عما  
 استدل به مخالفه وهذا أمانة العمل بقوله وإن لم يصرح حوا بالفتوى عليه اذ الترجيح كصريح  
 التصحيح لان المرجوح طامع بمقابلته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتى والقاضى عن قوله الا اذا  
 صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غير أبى حنيفة

مطلب لا يكتفى بقول الموثق  
 وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة

مطلب استأجر الدابة إلى  
 مكة فمات صاحبها فللقاضى  
 بيعها الخ

مطلب اذا غاب الرهن  
 غيبة منقطعة ينبغي أنه  
 يجوز للقاضى بيع الرهن  
 مطلب لنائب القاضى أن  
 يكتب لنائب قاض آخر  
 نقل الشهادة

مطلب تعلم الكاتب من  
 المفتى الخلل فاصلحه فالاثم  
 عليه لا على المفتى  
 مطلب تعريف التنفيذ  
 مطلب اذا ارتشى القاضى  
 أو فسق هل ينزل أو يستحق  
 العزل

مطلب يحكم الله بيننا  
 وبين قضاة زماننا الخ  
 مطلب فيما اذا حكم القاضى  
 على قولهما وترك قول الامام  
 مطلب الاصل أن العمل  
 على قول الامام الا اذا رجع  
 خلافة



لا يحبس عليها (الجواب) لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما إذا امتنع المدينون عن وفاة الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا وعقارا يمكنه الوفاء منه إلا أنه مقرر من حيث في بقائه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله لوفاء دينه فإن أبي باع عليه ويوفي الدين أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويبيع القاضي ماله إن امتنع ويقسمه بين غرمائه بالحصص نيابة عنه اهـ وسئل قارئ الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وإن كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وإن كان المبيع في يده كالمترهن يحبس الراهن وإن كان الرهن في يده اهـ ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين وله مال ظاهر شرعي يهب ويوقف ويباع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فأجاب إذا كان الأمر كما ذكره القاضي أن يقضى في هذه المسئلة بقول صاحبه ويباع عليه أمواله ويقضى بهادينه جبراً عليه كأن لم يرض وله أن يحجر عليه من هذه التصرفات فإذا قضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحبس فأجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل إذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكيف المدينون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي إذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدته يراها القاضي بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لا يظهره يسأل عن حاله ممن له خبرة فإن أخبره بعجزه خلى سبيله سواء كان خصمه حاضراً أو لا لكن إذا كان خصمه غائماً يتوثق منه بكفيل أن تيسر والأفلا وسئل إذا أراد حاكم حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السكن هل له ذلك فأجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ (سئل) في رجل أبي أن ينفق على زوجته وولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يحبس (الجواب) نعم يحبس إذا أبي أن ينفق عليها كافي التوفير وغيره (سئل) فيما إذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج للقاضي احبسها معي فإن لي موضعاً في الحبس والحال أنها غير مخوفة عليها كما مع أمها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأة إذا حبست زوجها فنقل الزوج للقاضي احبسها معي فإن لي موضعاً في الحبس لا تحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروى عن قاضي لا مش أنه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة رأى في ذلك وهي صيانتها عن الفجور اهـ وفي مال الفتاوى إذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزائن الفتاوى استحسن بعض المتأخرين أن تحبس معها إذا كانت مخوفاً عليها اهـ قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار إليه العلائي لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة من زيد بمهر معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تهجيلة لا يهابدون وجه شرعي فهل يحبس على المجل (الجواب) نعم قال في الدراختار ويحبس المدينون في كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعقد درر ومجمع وملتقى مثل الثمن ولو لمنفعة كالاجرة والقرض ولو لدخلى والمهر المجل وما لزمه بكفالة ولو بالدرك أو كفيل الكفيل وإن كثروا برازية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافاً للفتاوى قاضيان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى بجر فليحفظ اهـ وقال في المنع وقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتون لانه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتقدم ما في المتون كما في أنفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اهـ وأجاب في الخيرية بقوله للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وإن تزوجت يوم ولدت ويحجر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب

مطلب إذا تعنت المورس  
يا امره القاضي ببيع ماله  
فإن أبي باعه عليه

مطلب للبائع حبس المشتري  
على الثمن ولو المبيع في يده  
كالمترهن

مطلب إذا ألتف المدينون  
أمواله فللقاضي أن يحجر عليه

مطلب للقاضي الحكم بعلمه  
في الرجل المعسر

مطلب إذا ظهر للقاضي  
اعساره له إطلاقه من  
الحبس

مطلب العبرة في مكان الحبس  
لصاحب الحق  
مطلب إذا أبي أن ينفق على  
زوجته يحبس  
مطلب لا تحبس المرأة مع  
زوجها إلا إذا كانت مخوفاً  
عليها

مطلب يحبس إذا امتنع من  
دفع مجل الزوجة ولو صغيرة  
مطلب ما في المتون والشروح  
مقدم على ما في الفتاوى  
مطلب يحجر الزوج على دفع  
المجل لأبي الصغيرة ويحبس  
فيه



مطلب لا يحبس في دين ولده  
الا اذا أئى من الاتفاق عليه

مطلب لا يحبس أحد الابوين  
والجدين

تحرير مهم في حبس كفيل  
الاب

مطلب يؤبد حبس الموسر  
عنده وعندهما يباع ماله لادينه

مطلب بينة اليسار مقدمة  
على بينة الاعسار

بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقد مضى كذا في الباب فيه واذ كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم اه (سئل) في الأب اذا أئى الاتفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا (الجواب) لا يحبس الأب بدين ولده الا ان أئى من الاتفاق عليه كذا في الملتقى وغيره (سئل) هل يحبس الوالد في دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد في دين ولده كما صرح به في الملتقى وغيره من الكتب المعتمدة ونكر الوالد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا الاقصاص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يحد بقذفه ولا يصدق اتمه الميتة كما في البحر من الحبس وقال في محيط السرخسي من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين والجدتين الا في النفقة لولدهما لقوله تعالى وصاحبهم في الدنيا معروفا وليس الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة تجب ابتداء للولد ولا يجوز ان يعاقب ابتداء بتفويت حق على الوالد كالفصاص اه (أقول) بقي ما اذا كان للابن على أبيه دين بكفالة أجنبي عنه باذنه فحبس الابن الكفيل فهل للكفيل حبس الاب أخذ من قولهم اذا حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر انه لا يحبس لما يلزم من حبسه حبس الاصيل وهو ممتنع وقد ألف رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخير الرملي أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذ مما في القهستاني ثم رد عليه بقوله ولا يغتر به لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدينه الذي ثبت عليه أو سيثبت على قول من يجعلها ضمنا في الدين وعلى قول من يجعلها ضمنا في المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه أجنبي فيما ثبت له عليه تأمل اه كلام الخير الرملي ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما في القهستاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيلًا عن أحد الابوين أو الجدتين فانه ان حبس لم يحبسه به يشعر قضاء الخلاصة اه وأنت خير بان ما في القهستاني مسئلة أخرى غير ما نحن فيه لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للدائن وما في القهستاني فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما اذا كان لزيد الاجنبي بذمة عمرو دين وقد كفل ابن عمر وأباه بذلك الدين فاذا أراد زيد الاجنبي أن يحبس الكفيل وهو ابن عمرو فليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل بدين فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثيرين حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد من المولى تعالى على باظهار الفرق المذكور وأوضحته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة (سئل) في مديون محبوس ثبت لدى القاضى يساره بينة شرعية فهل يؤبد حبسه (الجواب) نعم يؤبد حبس الموسر حتى يوفى دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يباع ماله لادينه ويقولهما يفتى كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب الحجر (سئل) في بينة اليسار هل تقدم على بينة الاعسار واذا شهدت بينة اليسار على أنه موسر قادر على وفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بينة اليسار مقدمة ويكفى ما ذكره الله أعلم ولو أقام المديون بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في المنع وبينه يساره أحق من بينة اعساره بالتبطل عند التعارض لان اليسار عارض والينة للاثبات الخ (أقول) فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى



الاعسار بعد ويرهن فانه يقبل لاثباته امر احادنا كما افاده في فتح القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث ظن ان مراده تقديم بينة الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر محترف بالزراعة يتفق منها على عياله وعليه ديون لجماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أرباب الديون أنه يتخص بجميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون بما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم بالخصص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم وإذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون بفضل كسبه يقسم بينهم بالخصص ملتي (أقول) هذا إذا أراد الدائن أخذ فاضل كسبه وحده بل أرضا المديون أما إذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صحيح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشئ إلا إذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما إذا مات كما يعلم مما سياتي في كتاب المداينات وكتاب الحجران شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا حبس القاضي رجلا بدين شرعي عليه لا خرو من مرض في الحبس مرضاً أضناه ولم يجده من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كما في المنع (سئل) في المديون المعسر إذا كان له أمتعة بيت ضرورية يحتاج إليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بمادونها فهل لا يباع ذلك لديه (الجواب) نعم لا يباع ذلك لديه حيث الحال ما ذكر والمسئلة في المنع والخيرية (سئل) في فقير يخدمه عليه نفقة ماضية لا بئته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها (الجواب) نعم (سئل) في المديون إذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى يوفيه (الجواب) نعم

\*(مسائل شتى)\*

(سئل) في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم (الجواب) ان انهدم السفل بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه ولذي العلو ان يبني حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع صاحب السفل من بنائه ليتوصل الى حقه اذا لا وصول الى حقه الا به وله أن يمنع صاحب السفل من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما أنفق على السفل بالغاما يبلغ ان يبني باذنه أو اذن القاضي لان اذن القاضي ككاذبه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يفتي والایرجع بقيمة البناء يوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه وقد ذكرت هذه المسئلة في قاضيجان ومنية المفتي وشرح الكنز للعيني وغيره وأفتى بذلك الخیر الرملی وغيره (سئل) في سفل هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولزید جاره حق الاستطراق والمرو والانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعدي به بالهدم (الجواب) نعم وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفل سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله اذ فوت عليه حقا بالملك فيضمن كما لو فوت عليه ملكا اه وظاهره أنه لا جبر على ذي العلو وظاهره ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما إذا بنى صاحب السفل سفله وطلب من ذي العلو بناء علوه فانه يجبر ولو انهدم السفل بغیر صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ بجر من شئ القضاء

(أقول)

مطلب يأخذون فضل كسبه  
يقسم بينهم بالخصص

مطلب اذا مرض في الحبس  
مرضاً أضناه ولم يجده من  
يخدمه يخرج بكفيل

مطلب له أمتعة بيته و ثياب  
ضرورية لا يباع لديه

مطلب لا يحبس على نفقة  
ولده الماضية

مطلب اذا أراد السفر بعد  
حلول الدين فللدائن منعه

\*(مسائل شتى)\*

مسئلة السفل اذا انهدم  
وامتنع صاحبه من بنائه

مطلب اذا هدم صاحب  
السفل سفله يجبر على بنائه

تحرير مهم في أنه هل يجبر  
صاحب العلو على إعادة علوه



(أقول) وكتبت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين سماه ثانيا  
 لأنه ذكر أول عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله ويحمل الأول أراد به  
 ما في الفتح الذي قدم صاحب البحر عبارته وهي وإن هلك أي الجدار المشترك وأراد أحدهما  
 البناء وأبي الآخر أن كان أس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر  
 الشريك وإن كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه إن لم يوافق الشريك أنفق على  
 العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات الفضلي لو هدم ما امتنع أحدهما يجبر  
 ولو أنهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه إن فعل ذلك بقضاء  
 والا فبنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اهـ وأنت ترى عدم المخالفة بين الكلامين فإن كلام  
 الفتح في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين إلا بئانه فلذا أجبر كل  
 منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون  
 العلو فواجه كون صاحب العلو يجبر لأن سقف السفل لصاحب السفل فلا ضرر عليه في ترك  
 صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الذخيرة السفل إذا كان لرجل وعلوه لاخر فسقف السفل  
 وجذوعه وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفل غير أن صاحب العلو مسكنه في ذلك اهـ  
 والهراذي ما يوضع فوق السقف من قصب وغريش اهـ وإذا كان كل ذلك لصاحب السفل  
 فلا يجب شيء منه على صاحب العلو (سئل) فيما إذا كان لزيد علوه كنيف قديم راكب  
 على حائطه وعلى سطح جاره وهو ومن قبله من ملأ العلو متصرفون في الكنيف على الوجه  
 المذكور من قديم الزمان إلى الآن بلامعارض ويريد الجار الآن أن يكلفه رفع الكنيف  
 متعللا أنه ينزع على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه  
 (الجواب) نعم (سئل) في سفل عليه علو زيد فتكسر بعض أخشاب السفل فهل يكون  
 تعميرها على صاحب السفل بلا جبر (الجواب) نعم (سئل) في ذي حرفة متقن الحرفة  
 يشتغل في حانوته على حدة يريد بقية أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة  
 ويكونوا معه في حانوت واحد وهو يأبى إلا الشغل وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك  
 (الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما إذا كان زيد محترفا بجراحة بشلاحة الصوف  
 مصانعة فكبر وعجز ويريد أن يباشر الحرفة بصناع يشتغلون فيها ويكون هو معلما عليهم وهو  
 متقن لها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل يمنعون من معارضته في ذلك الأبوجه شرعي  
 (الجواب) نعم (سئل) في بيطار استأجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليباشر صنعته  
 فيها ويريد البيطار الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه الأبوجه  
 شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان طائفة العلبة يشترون الدفوف المعدّة  
 لذلك من أربابها ويصنعونها علما يبيعونها للناس فيما مضى من الزمان إلى الآن بلامعارض  
 والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف وشراؤها من أربابها وبيع  
 شيء منها لأرباب الحرفة المذكورة والتجبر على الباقي بدون وجه شرعي فهل من أراد البيع  
 والشراء لا يمنع بدون وجه شرعي ولا تجبر في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد  
 مجرى ماء مطر في داره خاص به فهل يمنع جاره عمرو من إجراء أو ساخه فيه (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في دار جاره يباطن أرض الدار من قديم الزمان فامتلا  
 الآن ترابا أو ساخا أو أراد إصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والجار يمنع فهل

مطلب فيما إذا هدم  
 الحائط المشترك أو أنهدم

مطلب سقف السفل  
 وجذوعه وهراديه وبواريه  
 وطينه لصاحب السفل

مطلب له كنيف على سطح  
 جاره ليس للجار منعه

مطلب تعمير أخشاب  
 السفل على صاحب السفل  
 بلا جبر

مطلب لا يجبر على أن  
 يشارك أهل حرفته

مطلب إذا كان صانعا له  
 أن يعمل معلما

مطلب له أن يسكن بيطارا  
 بلصق بيطار آخر

مطلب ليس له أن يشتري  
 جميع الدفوف ويحجر على  
 الباقي

مطلب ليس له إجراء أو ساخه  
 في مجرى جاره الخاص به

مطلب له مجرى ماء في دار  
 جاره فإذا صار له صلاحه يقال  
 للجار ما أن تتركه أو تصلحه  
 بمالك



مطلب له مجرى ماء في دار  
هند انهدم بعض المجرى  
عنه اصلاحه دون اصلاح  
ما أفسده

مطلب ليس لهم اجراء  
فائضهم في مجرى . طرأهل  
المحلة بلا اذنهم

مطلب ليس له أن يبنى  
طاحونا في النهر المشترك

مطلب اذا رحل القروي  
من قريته لا يجبر على العود  
اليها

مطلب يضمن العواني  
ما أخذ الحاكم من المشكو  
عليه

مطلب اذا آجر الناظر  
باجرة المثل ووهبه المستاجر  
شيئا اختص به

مطلب ليس لهم احدث  
سياق المالح فوق سياق الخلو

مطلب لا يلزم صاحب  
الفائض تكليس البركة

مطلب ليس له اجراء سرابه  
الى جنينة جاره

مطلب له بالوعة مجرى الى  
جنينة جاره ليس للجارسدها  
ويبقى القديم على نده

يقال للجار ما أن تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بما لك (الجواب) ثم يقال له ذلك  
والمسئلة منقولة في البحر من شتى القضاة فراجعها ان رمت (سئل) فيما اذا كان لزيد  
مجرى ماء في أرض دار هند من قديم الزمان انهدم بعض المجرى وصار الماء يجري الى أرض دار  
هند وحيطانها وتضررت من ذلك وتريد منه اصلاح المجرى ومنع الضرر عنها فهل تجاب الى  
ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخرب بعض أرض  
القوم لاصحاب الاراضي ان يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض خلاصة  
من الشرب (سئل) في جماعة أحدتوا في دورهم بركا وأجر وفائضها في مجرى مطر مشترك  
بين أهل محلة بلا اذنهم وتضرر أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البركة من اجراء فائضهم فيه  
فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين  
من قديم الزمان يريد رجل أن يبنى طاحونا فوق طاحون زيد بدون اذن منه ولا من الجماعة  
وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك الا باذنهم (الجواب) نعم (سئل) في قروي  
رحل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وصوب باشي القرية يكلفانه العود اليها  
والسكنى به بآدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروي المذكور على  
ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقدس أسمائه كما أفقئ بذلك  
كثير من العلماء الاعلام روح الله أرواحهم وقد ألق في ذلك العلامة التقي الحصني قدس الله  
سره رسالة وقد قال نبينا أفضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد  
بلاد الله والعباد عباد الله فحسما أصبت خرافا قم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير  
والمؤمن أو يرتضيه يسكن أي البلاد أراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله  
سبحانه أعلم وسئل السراج فارئ الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والحجاب  
فغرم مبلغا للنقابة وأعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض  
يخلص الحقوق وعادل المدعي عنه وشكاه من غيره وغرم المدعي عليه أفقئ المتأخرون أن  
للمشكي أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض  
الظلمة وأغراهم عليه حتى غرم ما لا للظلمة هل يلزم المتسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص  
ورفعه الى ظالم وعادة الظالم أن من رفع اليه وتعاون عليه عنده أن يأخذ منه ما لا مصادرة  
يضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا هو المقتضى به أفقئ به المتأخرون من علمائنا  
رحمهم الله تعالى (سئل) في ناظر وقف آجر أرض الوقف من زيد باجرة المثل ووهبه زيد  
مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد مستحق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم  
بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في سياق ماء حلوسيل  
وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سياق السيل وفي رفعه  
نفع تام له فهل يرفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له ندى بركة ماء في دارها يجري  
اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فستزيد الفائض وامتنع من قتبه الا أن تكلس له  
هند بركته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من  
الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمه ذلك (سئل) في رجل أحدث سراب ماء لداره  
وأجره على جنينة دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجاب  
الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطرها



مطلب ليس له أحداث  
شبايك يشرف منها على  
حريم جاره

مطلب ليس له سد عين  
القرية الوقف باذن التيماري

مطلب عمر مجرى ماء فنز  
منه حائط الجار لا يجبر على  
تحويله

مطلب لا يلزمها تسقيف  
النهر

مطلب ليس لذي السفل  
أحداث مدقة للتياب

مطلب له أن يجرى من  
بركته فائضا إلى بركة له أخرى  
بعد ما أذن لجاره بأجر فائض  
منها

مطلب له بناء طبلة محاذية  
لقمرة الجار وان قلل ضوءها

مطلب يمنع من البناء على  
الجدار المشترك وسد القمرية  
بالكلية

مطلب يمنع من التصرف  
في ملكه بما يوهن بناء جاره  
أو يكون ضرره يينا بالجار

مطلب له عمل مدخنة في  
مطحنه

وأوساخها ثم يخرج ذلك إلى الجنة يزيد من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض ويكلفه  
زيد سد البالوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصر الهماشبايك وباب وأحدث مشرفة أيضا  
وصار يشرف من ذلك كله على حريم جاره ومحل جلوسهن وقرارهن أذا صعد ذلك وطلب الجار  
سد الشبايك والباب ومنعه من الصعود للمشرفة فهل يجاب الجار إلى ذلك (الجواب) نعم  
(سئل) في أراضي قرية جارية في وقف و تيمارات وفيها عين ماء يجري منها الماء إلى بعض  
الأراضي لسقيها وسقي دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان إلى الآن فعند رجل من  
زراعتها وسد العين وطمها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التيماريين وفي ذلك  
ضرر على أهالي القرية وجهة الوقف وبقية التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل عمر مجرى ماء في محل له حق التعمير فيه ونز منه حائط جاره  
وطلب الجار تحويله فهل لا يجبر على تحويله (الجواب) نعم لا يجبر على تحويله (سئل) في  
نهر مشترك بين جماعة يجري مأواه في داره نديريدون تكليفها باسقاط النهر من مالها بدون وجه  
شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ذي سفلى أحدث فيه مدقة للتياب  
تضر بالعلو وتسقط أوانيها من محلها فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له  
بركة ماء أذن لجاره عمره وبان يجرى من فائضها إلى داره ففعل عمره وكذلك من غير عقد اجارة  
شرعية على المجري ويريد زيد الآن أن يجرى من فائض بركته حصه إلى بركة له أخرى ويعارضه  
عمره في ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جدار مشترك بين زيد وعمره  
فاصل بين دارهم مأواه فيه قريتان للضوء فعمر زيد في داره طبلة محاذية لأحدى القمرتين بحيث قلل  
ضوءها ولم يسدها بالكلية من غير ركوب على الجدار ولا اعتماد عليه ويعارضه الجار في ذلك فهل  
يمنع الجار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في رجل بنى جدارا على جدار مشترك بينه  
وبين حاره لكل منهما عليه جذوع وبنى في داره بناء مدبه ضوء قرية جاره بالكلية بدون أذنه ولا  
وجه شرعي وتضرر الجار بذلك فهل له منعه من ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه  
الدر المختار ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر ينافي منع من ذلك وعليه  
الفتوى بزازية واختاره في العمادية وأفني به قارئ الهداية اهـ وأفني أيضا بذلك الشيخ  
الامام الاجل برهان الأئمة وبه يفى كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة نقلا عن كتاب الحيطان  
للصدر الشهيد وفي حواشي الاشباة ليبري زاده مانصه له التصرف في ملكه وان تضر جاره في  
ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان أضر بغيره  
ما لم يكن ضررا يينا وهو ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية  
وهو ما يمنع الخواص الأصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اهـ (أقول) وقد رواسد الضوء  
بما يمنع من الكتابة فينتد اذا كان له شبا كن أو قريتان فسد ضوء احدهما مع امكان الانتفاع  
بالاخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر إلى غلقه لبرد ونحوه والله أعلم  
(سئل) في رجل يريد أن يبنى في مطبخه مدخنة مقدار نصف ذراع ويعارضه في ذلك جاره ولم يكن  
في ذلك ضرر بين فهل له بناؤها (الجواب) نعم حيث لم يكن الضرر يينا (سئل) فيما اذا كان لزيد  
طبقة لها ثمان قريات وأربع شبايك منها ثلاث قيات وشباك من جهة الشرق والباقي من جهة  
القبلة والشمال فبنى جاره عمرو من جهة الشرق طبقة يينا وبين طبقة زيد نحو ذراع فعارضه



مطلب بني طبقة بنها وبين  
قاري جاره فهو ذارع له ذلك  
مطلب له استطاراق من  
بستان جاره من قديم الزمان  
لا يمنع منه

مطلب حدة القديم مالا  
يحفظه الاقران الا كذلك  
مطلب يعمل بوضع اليد  
والتصرف القديم بعد  
الثبوت

مطلب لاعتبر بتعلله يمنع  
الشمس عن طبقته

مطلب لا يمنع من الشبايك  
على الشارع

مطلب لا يمنع من فتح قريتين  
للضوء دون النظر

مطلب لا يمنع من طاقة  
قديمة تشرف على قصر  
ورواق ليسا محل قرار  
النساء

مطلب ليس لذى العلو أن  
يبني بناء يضر بالسفل يقينا  
مطلب ليس للناظر منع  
مجرى الجارى ولا أخذ حكر  
عليه حادث

مطلب أجرى أو ساخه  
على بئر زيد بلا اذنه ثم باع  
زيد داره فللشارى منعه  
مطلب ليس له احداث  
بركة فوق السراب المشترك  
بلا اذن بقية الشركاء

مطلب يمنع من بناء فرن  
للخبز الدائم لصيق دار الجار  
مطلب تعزيل المجرى على  
الجماعة وعلى جهة وقف  
الجامع

زيد في ذلك زاعما أنه يقل ضوء طبقته بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم يمنع  
من معارضته حيث بني في ملكه ولم يضر جاره ضررا يمتد (سئل) في رجل له جنيته لها استطاراق  
من بستان زيد يبرم منه هو وأبوه من قبله من قديم الزمان ويريد زيد الآن منعه منه فهل اذا ثبت  
تصرفه المذكور بالوجه الشرعى على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له ويبقى القديم  
على قدمه (الجواب) نعم وحد القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك (سئل) فيما اذا كان لزيد  
مشفرة على ظهر ايوان عمر ومتصرف فيها هو ومن قبله بالنوم عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان  
بلا معارض ويريد عمر والا أن منعه من التصرف المزبور فهل يعمل بوضع اليد والتصرف على  
الوجه المذكور بعد الثبوت شرعا ويبقى القديم على قدمه ويمنع عمر ومن معارضته في ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بني زيد في داره طبقة فعارضه جاره في ذلك متعللا بأنه منع  
الشمس عن طبقة تجاهها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل له طبقة في داره لها ثلاث شبايك مطلات على الشارع فقط يريد هدمها واعادتها كما  
كانت فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في إعادة الشبايك المذكورة بلا وجه شرعى فهل ليس له  
معارضته في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له قاعة رفيعة البناء ملاصقة لدار جاره ففتح  
في أعلاها بالقرب من سقفها قريتين للضوء فقط ليس فيهما اشراق على حريم الجار الا بالصعود  
اليهما بسلم عال قام جاره الا أن يكلفه سد ههما بدون وجه شرعى فهل يمنع الجار من ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة فيها طاقة قديمة مقابلة لقصور ورواق حادين  
في دار جاره عمرو يفصل بين الطاقة وبين القصور والرواق عدة دور للجيران وطريق قائم دمت  
الطبقة وأعادها زيد مع الطاقة كما كانت فقام جاره عمرو ويكلفه سد الطاقة زاعما أنها تشرف  
على القصور والرواق المذكورين والحال أنهم ليسا محل قرار نساءه وجلسه بل محله سفلى  
الدار والمساكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعى (الجواب) نعم (سئل)  
في ذى علو يريد أن يبني في علوه بناء يضر بالسفل يقينا فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من قديم الزمان الى الآن بلا  
معارض ولا منازع قام الا أن ناظر الوقف يريد منعهم من ذلك أو يدفعوا له في كل سنة شيئا من  
الدراهم محركة عن ذلك بدون وجه شرعى ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار الوقف شيء من ذلك  
فهل يمنع من ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره  
مجرى لمياه أو ساخها وسلطه على بئر جاره الخاص به الكائن في داره المعد لمطر الدار بدون اذن الجار  
ثم بعد ثمان سنين باع الجار داره من عمرو وحصل من المياه ضرر بالدار وحيطانها ويريد عمرو  
المشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم المياه عن بئرهم فهل يجاب عمرو الى ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) في رجل بني في داره أس بركة ماء ركب به على سراب أو ساخ قديم مشترك بينه وبين  
جماعة آخرين بدون اذن من بقية الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه شرعى وحصل من ذلك ضرر  
لبقية الشركاء وطلبوا منه رفع ما بناه فهل يجابون الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
يريد أن يبني لصيق دار جاره زيد فرنا للخبز الدائم ويتضرر من ذلك جاره ضررا يمتد فحاشا فهل  
يمنع الرجل من ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجامع معلوم وجماعة معلومين مجرى  
أو ساخ قديم تجري فيه أو ساخهم أو ساخ الجامع فاحتاج المجرى الى التعزيل والترميم اللازمين  
وفي ذلك مصلحة للجماعة فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورة وعلى جهة وقف الجامع



المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيها إذا كان المزبور جارياً في ملكه مشقة على داخل وخارج  
وفي الخارج بركة ماء يجري فأتضها في مجرى قديم بباطن الأرض وينزل في مجرى قديم مشترك بينه  
وبين جماعة يريد زيد الآن أن ينقل البركة المزبورة من الخارج إلى الداخل ويجري فأتضها كما  
كان في القديم إلى المجرى القديم من غير أحداث شيء في المجرى المزبور فهل له ذلك (الجواب)  
نعم له ذلك (أقول) إن كانت البركة في الداخل تصير أقرب إلى المجرى القديم مما كانت عليه  
في الخارج ولم يكسر حافة المجرى القديم المشتركة فلا مانع من ذلك وأما إذا كانت بالعكس وكان  
القائض ومجره ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لأنه إذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي من  
الزمان إلى تعمير يلزمهم زيادة كلفة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية  
وشروحها في باب الشرب بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رحي في ملكه بان كان  
حافقاً للنهر وبطنه ملكاً له فله ذلك إن لم يضر بالماء وصورة الضرر بالماء بأن يقوم الماء حتى يصل  
إلى الرحي في أرضه ثم يجري إلى النهر من أسفله لأنه يتأخر وصول حقهم إليهم وينقص أه فتدبر  
ذلك (سئل) في خان موقوف مشتل على بيوت وبركة ماء قديمة يجري إليها الماء من قائض  
بركة في دار زيد الجار يريد زيد تحويل بركته المزبورة إلى مكان آخر من داره ونسرب لبن على  
أسطحة بيوت الخان وتكليف ناظر الوقف إلى تعمير سياق جديد لبركة الخان من البركة التي يريد  
تعميرها كل ذلك بدون رضا الناظر ولا مصلحة للوقف ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف  
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضى قرية تيمارية لها زراع يزرعون  
بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة لتيماريها والبعض منها مخرج قديم معطل فعهد رجل وكسره  
وحرثه ويريد زرعه جبراً بلا إذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل له مشقة مسكة في أرض سليخة تيمارية تؤدي ما عليها لجهة التيمارين عشرين  
سنة حتى مات عن ابن قاصر فوض له التيماري مشقة المزبور وتصرف وصيه في الأرض  
سنتين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيمارين ثم وجه التيماري المشد فيها لرجل آخر ويريد  
الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان  
متصرفاً في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك وينع من المعارضة في ذلك  
(سئل) في حصة معلومة من مزرعة معينة جارية الحصة في وقف أهلى وعلى المزرعة قسم معلوم  
يؤخذ من زراعتها عشر لتيماري فتناول التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا إذن  
من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد حق  
القرار المعبر عنه بمشدة المسكة في أرض سليخة جارية بتمامها في تيماريه وفقرغ زيد عن المشد  
المزبور لكرهه بدون إذن من التيماري ولا إجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون  
موقوفاً على إذن التيماري (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما إذا فرغ عن مشد لا آخر  
بعوض معلوم لدى قاض حنبلي حكم بصدقه الفراغ وأن صدر بدون إذن المتكلمين على  
الأرض حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه وأنفذ حكمه حاكماً حنبلي وكتب بذلك حجتان فهل  
يعمل بمضمونها (الجواب) حيث الحال ما ذكر يعمل بمضمون الحجتين المذكورتين بعد  
ثبوت شرعاً والحكم المذكور ماض على الصحة لا ينقض (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف  
معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الأوقاف  
زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها والحال أن أخذ القسم أنفع لجهة الأوقاف

مطلب له أن ينقل بركته من  
الخارج إلى الداخل ويجري  
فأتضها كما كان في القديم

مطلب ليس له نقل البركة  
التي فيها قائض بركة الخان  
ولا ضرب اللبن على بيوت  
الخان

مطلب ليس له زرع مرج  
لقرية بدون إذن تيماريها

مطلب مات صاحب المشد  
فوجهه التيماري لولده ثم  
وجهه لا آخر يمنع الآخر

مطلب ليس للتيماري ضبط  
ما خص حصة الوقف من  
القسم

مطلب بتوقف الفراغ عن  
مشدة المسكة على إذن التيماري

مطلب يصح الفراغ عن  
المشد بلا إذن المتكلم على  
الأرض إذا حكم به حنبلي يراه

مطلب يلزم الزراع القسم  
المتعارف حيث كان أنفع  
من أجر المثل لجهة الوقف



مطلب اذا زرع أحد التمارين قطعة من قريتهما فله شريكه الاخر أخذ القسم منه

مطلب اذا قضى الدين قبل حلول الاجل لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب من دفع شيئا على ظن وجوبه عليه ثم تبين خلافه فله الرجوع بتقدير ما دفع

\* (كتاب الشهادة) \*

مطلب بينة البيع أولى من بينة الرهن

قوله فيما اذا أقام المدعي الخ هكذا بخط والذي المؤلف المنقح والذي يتبادر الى الذهن أن مقيم البينة انما هو المدعي عليه على اقرار المدعي بانه استأجر الشهود الخ يؤيد ما ذكرنا عبارة المطلب التي بخط سبدي الوالد أيضا كما ترى علاه الدين ابن المؤلف عن عنهما مطلب برهن على أن المدعي أقر أنه استأجر الشهود يقبل

مطلب اذا أشار الشهود الى الارض المبيعة ولم يذكروا الحدود تقبل مطلب تقبل شهادة الرقيق لرفيقه

مطلب تقبل شهادة الاخ لاخته

مطلب لا تقبل شهادة الاجير الخاص مباومة

لما استأجره

من أجر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعهما لجهة الاوقاف (الجواب) نعم (سئل) في شريكتين في تيمار قرية عليهما قسم من الربيع بموجب الدفتر السلطاني زرع أحدهما قطعة منها لنفسه يذره وعماله ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم الغلة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما لو قضى المديون الدين قبل حلول الاجل لدا منه فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب) نعم كما في التنوير والمنع عن القنية وأفتى بذلك أبو السعود العمادى والحنوتى وغيرهما (سئل) فيما اذا كان زيد يدفع لعمر وفي كل سنة مبلغا من الدراهم ظانا أن ذلك حق عمر والمدفوع له ومضى لذلك سنون وهما على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمر وبل حق زيد الدافع ويريد زيد الرجوع على عمر بتقدير ما دفعه له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (كتاب الشهادة) \*

(سئل) فيما اذا ثبت أحد المدعين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن (سئل) فيما اذا أقام المدعي بينة على اقرار المدعي عليه بانه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) فيما اذا باع زيد لعمر وقطع أراض ثم أنكر البيع فهل اذا حضر الشهود عندها وشهدوا على أعيانها وأشاروا اليها يكتفى بذلك عن بيان الحدود وتصح الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسمعيل (سئل) في شهادة الرقيق العدل لرفيقه في طريق الحج هل تقبل بالوجه الشرعي حيث لا مانع هنالك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاخ العدل لاخته وزوج اختها العدل لها بطلاق زوجها الهاهل تقبل اذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجير خاص مباومة لمستأجره فهل لا تقبل شهادته له للتممة (الجواب) نعم والمستأجر في البحر والتنوير (سئل) في شهادة التابع لمتبوعه كالخادم الذي يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعد ضرر واستأذنه ذم رهن نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع باهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم كالخادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه أجير خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجر كذا في تبين الكثرة ومثله في العلائق والدرر وفي المنية عن نجم الأئمة لا يشهد له خادمه وكتابه ومشرقه ورعيته والمتكلم في أحاديث الرعية وقسمه النوائب وكذا ركب بحر الهند لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك مالا (سئل) في امير كبير ادعى فشدها خدامه وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهامة الانقروى في فتاواه نقلا عن الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) فيما اذا ثبت

حلف

مطلب شهادة خدام الامير له لا تقبل

مطلب لا تقبل شهادة التابع لمتبوعه



مطلب شهادة أهل الصناعات  
جائزة لعدولا

مطلب الصناعة الدينية  
لاتسقط العدالة

مطلب في شهادة العدو  
على عدوه وبيان العداوة  
والخصومة الدينية

حلف رجل بطلاق ثلاث نسوة لم يثبت له بطلان حلفه من كون فتعلل المشهود عليه  
بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حر قسما في الدين وبين بقية الشهود والمزكين  
خصومة بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على قمار ولحق فكيف الحكم (الجواب)  
الحمد لله تعالى أما تعلل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاقا فلا يعتبر بعينه كونه عدلا كما  
صرح به في النسخة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة إذا كانوا عدولا ثم قال وعمامة  
العلماء يقولون المجوز العدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أى من مسقطات العدالة  
الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والصبيح القبول ان كان عدلا اه فثبت أن  
شهادة الحلاق صحيحة إذا كان عدلا وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصاما يعني أعداءه  
فان تركمة العلانية شهادة ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح الملتقى  
وغيره فإذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بانهم أعداء على عداوة دينوية وأثبت دعواه بوجهه  
الشرعي فقد بطلت تركمتهم وبقى الشهود بلا تركمة ولا يحكم بشهادتهم قبل التركمة كما في الدرر  
وغيره والعدو من يفرح بحزنه ويحزن لفرحه كما في البحر والخصومة إذا جرت بين المدعى والمدعى  
عليه بغير حق فهي دينوية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه  
ولا يكون ذلك قادحا في عدالة المدعى عليه انه عدوه ما لم يثبت المدعى انه عدوه كما في البحر  
ونقل في القنية أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن  
نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه ففي الحادثة المسؤول عنها رجا انه فسق بها إذا  
العداوة جرت بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار ولعب محررين شرعا ولكن المتأخرون  
على الأول من الاطلاق سواء فسق بها أو لا والحديث الشريف شاهد لما عليه المتأخرون  
كما رواه أبو داود ومرفوعا لا تجوز شهادة خائن ولا ذئبي غمر على أخيه والغمر الحق ذو يمكن حمله على  
ما إذا كان غير عدل بدليل أن الحق قد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخير الملى  
في فتاواه فتحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا  
في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دواة في الكتب اه  
فإذا أثبت المدعى عليه العداوة ثبوتها شرعا على الوجه المذكور فتجوز الأحكام المذكورة من  
عدم صحة أداء الشهادة والتركية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحترمين شرعا  
وسبب الحقدانهم ممن يفرحون بحزنه ويحزنون لفرحه هذا ما ظهر لنا مما ذكره أثبتنا  
روح الله أرواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (أقول) وفي البحر عن ابن  
وهبان قد يتوهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه حقا أنه  
يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرت نعم لو خاصم  
الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالأوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل  
فيه ونحو ذلك لانه اذا اختلفا في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر لما بينهما من  
الخصامة اه قال صاحب البحر ويدل له ما في فتاوى قاضيخان من باب ما يطل دعوى المدعى  
رجل خاصم رجلا في دار وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان  
عدلا اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر بخصامة في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته  
الا إذا ادعى أنه دفع له كذا التلاي شهد عليه وطلب الرد وأثبت دعواه بينة أو اقرار أو نحوه كقول  
فحينئذ بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرح حوايه اه وفي فتاوى العلامة التمر تاشي

مطلب لا ينفذ القضاء  
بشهادة العدو على عدوه

مطلب لا تثبت العداوة  
بمجرد دعوى أحدهما بحق  
على الآخر



صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة الدينيّة بينهما بهذا القدر حتى لو شهدا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدينيّة تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقتل الولي (سئل) في شاهدین شهدا بشيء على رجل لدى قاض شرعي طلب منه الرجل تزكيته ما فلم يصغ له وحكم بشهادتهما قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا يتخذ الحكم المذكور (الجواب) القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فثبت حكم قبله لا يتخذ حكمه ولا يلتفت إليه حيث كان المال مذكور وفي الفتاوى الرحمة أفتى مفتي الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام مع الله بحياته الا نام أن القضاة ليسوا مولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا عارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحته منهما فأى البينتين أولى بالقبول (الجواب) البينة بينة من يدعي الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعلمه السرخسي بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة الفساد أكثر اثباتاً فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتاً ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا فاسداً لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد يتحقق حل الوطء لا يثبت النسب اه وفي ترجيح البيّنات والخائنة واقعات الناطقي والتارخانية فروع تؤيد ذلك (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمن منهما (الجواب) القول لمدعى الصحة بيمينه (أقول) المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحل أو غيره فيبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اه وكتبت فيما علقته عليه عن ترجيح البيّنات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد شرطاً فاسداً وأجلاً فاسداً كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعي الفساد لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بالف درهم ورطل من الخمر والاخر يدعي البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة أيضاً والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد مشتمل الاحكام اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد داراً من عمرو والاجنبى ثم شهد عمرو والعبد لزيد بحق له على الغير هل تقبل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركه ادعى زيدار ثا فيها وطلبه بمقتضى أنه أخ للمتوفى لأب وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة والبنت غيره فهل تقبل بينته وله أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدل (الجواب) نعم واذا شهدوا بكونه وارثاً ولم يقولوا لا نعم له وارثا غيره فان كان بمن يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفي وارث آخر لم يثبت بالشهادة ولا بما أقيم مقامها من تلوم القاضى وان كان بمن يرث على كل حال نظر القاضى واحتياط ثم قضى له بأكمله وذكر أن القاضى يحتاط ويتلوم زماناً قدر ما يقع في غالب رأيه أنه لو كان له وارث آخر لظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشيء وكذا الطحاوى في مختصره وقد رد ذلك حول الان الغيبة قد تمّت الى الحول قبل هذا قولهما وما ذكر في المبسوط

مطلب الشتم والقذف  
يصلح سبباً لثبوت العداوة

مطلب ورد الامر السلطاني  
بمنع الحكم قبل تزكية  
الشهود

مطلب تقدم بينة مدعى  
فساد النكاح على مدعى  
الصحة

مطلب اختلف المتبايعان  
فالقول لمدعى الصحة  
والبينة بينة مدعى الفساد

مطلب استأجر داراً من  
رجل ثم شهد له بحق على آخر  
تقبل

مطلب في الشهادة في الميراث  
مطلب اذا لم يقولوا لا نعم  
له وارثا غيره فنتبه تفصيل



مطلب لا بد في شهادة الميراث  
من بيان طريق الوراثة

مطلب يشترط في سماع  
بينه الارث احضار الخصم  
الخ

مطلب ادعى أنه ابن عمه  
لا بد أن يذكر اسم الاب  
والجد

مطلب برهن المدعى عليه  
أن جد الميت فلان آخر غير  
ما أثبتته المدعى لا يقبل

مطلب اذا شهدت المخدرة  
على شهادتهم مارجلين يصح

مطلب اذا خالفت الشهادة  
الدعوى ثم أعيدت لا تقبل

قول أبي حنيفة لأنه لا يرى التقدير بالاجتهاد إذا لم يكن فيه نص ولا إجماع بل هو موكول إلى رأى من ابتلى به وهما يثبتان المقدار بالاجتهاد كما قال في التعزير: هيئط السرخسي وفي الأقضية: شهد أباه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا تعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة له والاخوة والعمومة لا خلاف في الأسباب وكذا إذا قال المولاه لان المولى مشترك فإن قال هو مولاه أعتمقه ولا تعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل وكذلك في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقوط التلوم عن القاضي والشرط في سماع هذه البيئة احضار الخصم وهو ما وارث أو غير الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لا فرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكرا برأيه في العاشر من كتاب الدعوى شهد أن هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا تعلم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع إليه ومدة التلوم مقفوضة إلى رأى القاضي تارخانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لايه وأمه وشهد الشهود ولم يذكر اسم الام أو الجسد لا تقبل لأنه لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لأنه ذكر محمد في الكتاب من ادعى أنه أخوه لايه وأمه وأقام البيئة تقبل ولم يشترط ذكر الجسد وقال شمس الأئمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجسد وغيره وأما إذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجدة عمادية من السادس رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحته أن يفسر فيقول عمه لايه وأمه وأولاه لايه وأولاه وأن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البيئة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فإن شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه وأمه وأولاه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان رجل ادعى أرنا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام بيئة على النسب وذكر الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البيئة أن جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البيئات للاثبات لا للنفي وبيئة المدعى عليه قامت للنفي وهو ليس بخصم في اثبات جد المدعى خانية (سئل) في امرأة مخدرة أشهدت على شهادتها في حق رجلين عدلين بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي بطريقه الشرعي هل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) ونقلها في متن التنوير (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة واتفقنا هل تقبل أم لا (الجواب) اذا كان الشهود ثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقنا تقبل اه وبمثلها أفق الخبير الرملي وغيره وفي حاوي الزاهدي من الشهادة ش أقام الشهادين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعادوا في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل هذا اذا كان اتفاقهما بلا تلقين من أحدهما ولا لا تقبل اه وفي جواهر الفتاوى من الشهادات شهد على وجه فيه خلل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج إلى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اهمالا لان الظاهر أن لا شهادة عنده الا على ما شهد أولا وانما زاد ثانيا لتلقين انسان تزويرا واحتمالا فلا يقبل استدلالا بما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شهادتي ان كان عدلا تقبل شهادته فقوله لم يبرح دليل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هدا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية (أقول) ما ذكره من عبارة الجامع الصغير حرم به أصحاب المتون قال في



الجور وقيد بقوله ولم يبرح أي لم يفارق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك بلحوا أنه عزه الخصم بالنسبة  
ويجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد في الكافي بعمل الهداية  
بأن يكون موضع شبهة كالزيادة وللنقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام  
مثل أن يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وإن قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا وعن أبي  
حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في الكل والظاهر الاول وعلى هذا وقع الغلط في ذكر  
بعض الحدود أو في بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لانه قد يتسلى به في مجلس القاضي اه وقوله  
والظاهر الاول أي التقيد بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم أن ما في البرازية ليس  
على اطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (سئل) فيما إذا ادعى زيد على بنتي هند المتوفاة  
عنهما بأنه ابن ابن عم أمهما المذكورة وأقام شاهدين شهد أحدهما بان المدعى ابن ابن عم المتوفاة  
بمقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة ديسة بنت سليمان بن يونس  
الديري وأن والد ديسة وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدهما يونس المذكور وشهد  
الشاهد الثاني بان بنتي المتوفاة المدعى عليهما أقرتا عندهما بان المدعى ابن عم والتهما ديسة فكيف  
الحكم (الجواب) قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين  
مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر  
من الشهادات أما أولا فلان الشاهد الاول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم  
والتهما وأسقط ابنا وأما ثانيا فلان الاول شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع  
الفصولين لو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه آذاه والآخرون الدائن أقرب قبضه لا تقبل لان  
أحدهما شهد بالفعل والآخرون بالقول اه وفي فصول الاستروشن من الفصل الخامس عشر  
لو ادعى الغصب وشهد أحدهما أنه آذاه والآخرون على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية  
ثم وجد بها عيبا وأراد أن يردها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد  
الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخرون على اقرار البائع لم تجز هذه  
الشهادة لانهم ما شهدوا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى  
الصغرى إذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه أما في زمان أو مكان أو إنشاء واقراء وكل  
منها لا يخلو عن أربعة أوجه أما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل  
كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كببيع أو ره فلا يمنع قبولها  
مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه فالشهادة  
بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون بالولادة وهي فعل فعلي هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين  
حيث شهد أحدهما على الفعل والآخرون على الاقرار وهما أمران مختلفان على انه انما يرث اذا  
ثبت نسبه وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقرار والاقرار لا يثبت به النسب قال في  
التنوير في اقرار المريض وان أقر بنسب على غيره كالأخ والعم والجد وابن العم لا يصح الاقرار في  
حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه  
اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار أيضا حتى يصح اقرارهما في حق نفسهما على أن الشاهدين  
لم يذكر أنه ابن ابن عم المتوفاة لا يوين أولاب أولام ولم يذكر أن لا وارث لها غيره مع انه يشترط  
ذلك قال في العمادية والبرازية نقلا عن الحاشية وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر أنه عمه لا به  
أولامه أولهما ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيرها ويشترط ذكر

مطلب اختلاف الشاهدين

مانع من قبولها

مطلب شهد أحدهما بالاداء

والآخرون بالاقرار بالقبض

لا تقبل

مطلب شهد أحدهما بالعيب

والآخرون باقرار البائع به

لا تقبل

مطلب اختلاف الشاهدين

لا يخلو عن أوجه

مطلب الشهادة بالنسب

شهادة على الفعل

مطلب الاقرار لا يثبت به

النسب

مطلب لا بد أن يقول ابن عم

لاب أولام أولهما وأن يقول

لا وارث له غيره



لا وارث له غيره لا سقط التلوم عن القاضى وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره  
 اه وفي الخاتمة في فصل دعوى المالك بسبب وتقدير مدة التلوم مفوض الى القاضى وقدّر  
 الطحاوى مدة التلوم بالحول قيل ما ذكره الطحاوى قول أبي يوسف ومحمد وأما أبو حنيفة فانه  
 لا يرى التقدير اه ومعنى يتلوم أى يتحرى زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر كما فى الوجيز فتخص  
 من جميع ما ذكرناه انه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة الشاهدين المرقومين حيث  
 اختلفوا والحالة هذه والله أعلم (سئل) فى الشهادة بالنسب بالسماع بطريقها الشرعى اذا قال  
 الشهود اشتهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهد أن شهادته بالتسامع هل تقبل ويحل للشاهد الشهادة  
 اذا أخبر به عدلان أو عدل وعدلته ان اعتمادا على اخبارهم (الجواب) نعم الشهادة بالنسب  
 جائزة وتقبل كما صرح بذلك فى غالب كتب علماء تارخهم الله تعالى وذلك استحسان لانه يختص  
 بمعاينة اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض  
 الاعصار فلم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدنى الى الخرج وتعطيل الاحكام وهى اما بالشهرة  
 الحقيقية وهى أن يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب بأن هذا فلان بن فلان الفلانى  
 فيسعه حينئذ أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع منهم العدالة ولقطة الشهادة وهذا عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى واما بالشهرة الحكمية بأن يشهد عنده عدلان عن شئ بهما ويضع فى قلبه  
 صدقهما فيسعه أن يشهد وهذا عند الاماميين لانه أقل نصاب يفيد العلم الذى يبنى عليه الحكم فى  
 المعاملات ويشترط فيهما العدالة ولقطة الشهادة وذكر فى فصول العمادى أن الفتوى على  
 قولهما وما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه سرح فى الخلاصة لكن فى الهداية والدرر  
 والزيلعى والحدادى وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل وامرأتين فى ذلك ورواية بشر عن أبي  
 يوسف أنه يجوز له أن يشهد اذا سمع من واحد ثقة كما فى شرح القدورى للاقطع ويشترط أن  
 لا يكون باستشهاد صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما  
 صرح به فى البحر ويشترط أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أما لو قالوا لم نعاين  
 ولكن اشتهر عندنا تقبل كما فى الخاتمة والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزيلعى ثم  
 ينبغى أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبل كما ينبغى لشيء فى يد انسان يطلق له الشهادة  
 واذا فسر لا يقبل اه أما لو قالوا اشتهر عندنا كما فى السؤال فهو مقبول قال فى الخلاصة ولو  
 شهدوا بالشهرة فى هذه الفصول وقالوا لم نعاين ولكن اشتهر عندنا تقبل ومثله فى الخاتمة والبرازية  
 وكثير من الكتب وأفتى بذلك الحسير الرملى رحمه الله تعالى وقال فى البحر وشرط فيها للقبول فى  
 النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه  
 لا يسعه أن يشهد وان كان الرجل غريبا لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين  
 عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الحصاف وهو الصحيح اه (سئل) فى رجل غاب عن دمشق  
 بلدته الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى العاتب دين لجماعة أخبر  
 الأخت المزبورة رجل انه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهورا تزعم الأخت وأصحاب  
 الديون أنه ثبت موته بمجرد الاخبار المذكورة فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك  
 (الجواب) نعم واذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أما ان أطلقا الشهادة اطلاقا  
 ولم يبين شيئا أو قالوا لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فى الوجه الاول تقبل شهادتهما فى الوجه  
 الثانى ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بخلاف وان كان موته مشهورا ذكر

مطلب فى قبول الشهادة  
 بالنسب بالسماع

مطلب غاب الى الحجاز وتزعم  
 اخته أنه مات



في الأصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغياثية هو الصحيح وان قالوا تشهد أن فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهم ما هكذا ذكر في الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل اذا صرح بالسماع وكذا الشهادة على الملك اذا أقر بالسيد كمن رأى عيناً في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك حل له أن يشهد بالملك لدى البدول وشهد عند القاضي وقال ان هذه العين ملكه لاني رأيتها في يده يتصرف فيها تصرف المالك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا اذا قال دفناه أو شهدنا جنازته تتارخانية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة برأية والنسب والنكاح يخالف الموت فإنه لو أخبره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صور المسائل وأما في الموت فإنه يكفي فيه العدل ولو أتى هو المختار إلا أن يكون المخبر متما كوارث وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح الملتقى للعلائي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد أو صلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبله اذا لا يدفن الا الميت ولا يصلى الا عليه درر آخر الشهادات (أقول) وفي التنوير وشرحه الدر المختار وان فسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بمعائنة السدردت على الصحيح الا في الوقف والموت اذا فسرنا وقال فيه أخبرنا من نثق به تقبل على الاصح خلاصة بل في العزيمة عن الخانية في التفسير أن يقول شهدنا لانا سمعنا من الناس أمالوا قال لم يعين ذلك ولكنه اشترع عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اه وكتب فيما علقته عليه أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أثق به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن النبايع انه منه وكتب أيضاً نقلاً عن خط شيخه شايخنا من لا على التركاني أن ما في التوير تبعاً للدرر من استثناء الوقف والموت مخالف لاطلاق عامة المتون وقد أفتى بخلافه في الفتاوى الخيرية وفتاوى على افندي مفتي الدولة العثمانية (سئل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بما لم يعين الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله أن يشهد به اذا أخبره به من يوثق به استحسنانا دفعا للبحر ونعطي الاحكام اه وهذه المسألة مستفيضة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على أولاده من غير أن يتعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواتف وأنه قال للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشترطها هو أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تسمع فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اه (سئل) فيما اذا ادعى ورثة عمر وعلى زيد أن المورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا أو أنه باق في ذمته وطالبوه به فأجاب بأنه دفع منه مقدار كذا في موضع كذا المورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأنكروا ذلك فأحضر للشهادة كلاً من فلان وفلان فشهدا بأنه دفع له ذلك في الوقت المزبور فأحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفنه فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه مبطل في دعواه فما يلزم الشاهدين وما يلزم زيد (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس عدلت شهادة الزور الاشر بالالله تعالى وتلاقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من

قوله وعن أبي يوسف أنه تقبل الخ لعله لا تقبل فاتراجع عبارة التتارخانية اه منه

مطلب لا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة  
مطلب الشهادة بالتسامع على أصل الوقف مقبولة (نظم هذه السنة بعضهم فقال)

افهم مسائل ستة واشهد بها من غير رؤياها وغير وقوف نسب وموت والولاء وما كبح وولاية القاضي وأصل وقوف لكن أبطل هذا الناظم مسألة الدخول بلزوجة المذكورة في المتون بمسألة الولاء وفي كونهما من هذه المسائل خلاف بين الامام السرخسي وشيخه الامام الحلواني كما في البحر اه منه  
مطلب صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف



مطلب في حكم شاهد الزور

مطلب في تعزيز المدعى اذا  
أقر أنه مبطل في دعواه

مطلب اذا ظهر أنهم شهداء  
زور الاضمان ولا تعزيز على  
المزكين  
مطلب لا ينقض القضاء  
برجوع الشاهد بعد الحكم  
في مجلس القاضى ويضمن  
نصف المال

مطلب في قولهم القضاء  
بشهادة الزور يتقضى باطنا

مطلب يضمن الشاهد اذا  
رجع سواء قبض المدعى

المال أولا  
مطلب ما في المتون تصحيح  
التزامي والتصحيح الصريح  
أقوى

الاوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا حدنكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين قال ويجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا قال وشهادة الزور وقول الزور فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا ليته سكت أى شفقة عليه وقال فى الملتقى ومن علم أنه شهيد زور ايشهر ولا يعزروا عندهما بوجع ضربا ويحبس وقال فى التنوير ظهر أنه شهيد زور وعزرت بالتشهير وقال فى شرحه من ظهر أنه شهيد زور بأن أقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي عزرت بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وحبسه مجمع وفى البحر ظاهر كلامه أن للقاضى أن يستخيم وجهه اذا رآه سياسة اه وقال فى صدر الشريعة ومن أقر أنه شهيد زور ايشهر ولم يعزروا وقد قيل ان وضع المسئلة فى الاقرار لان شهادة الزور لا تعلم الا بالاقرار ولا تعلم بالبينة (أقول) قد تعلم بدون الاقرار كما اذا شهد بعت زيدا وبأن فلانا قتله ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال فضى ثلاثون يوما وليس بالسماعة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اه وأما المدعى فانه قد ارتكب كبيرة باقراره أنه ارتكب الكذب وقد أدى المدعى عليه فى دعواه عليه فيعزروا قال فى التنوير وغيره وعزركل مرتكب منكر او مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بغمز العين قال فى شرح التنوير وأشارة لانه كبيرة كما يأتى فى الحظر فرتكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها فيها التعزير أشباه اه والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم اذا شهد شاهدان فى حادثة وزكاهما اثنان فظهر أنهم شهداء زور فهل على من زكاهما ضمان أو تعزيز أجاب لا ضمان ولا تعزيز على من زكاهما (سئل) فيما اذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته فى مجلس القاضى بعد الحكم وقال انه شهيد زور فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزروا بما يليق به (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لان الشاهد اذا رجع فى مجلس القاضى بعد الحكم لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه يناقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه ترجيح كلامه الاول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا فى الظاهر وأما فى الباطن بأن علم أى المدعى أنه لاحق له فى ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور ينقض ظاهرا وباطنا عند أى حنيفة رجه الله تعالى فذلك فى العقود والقسوخ دون الامالة المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد به للمشهود عليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة العيني فى شرح الكنز لان التسبب على وجه التعدى سبب الضمان كخفر البئر وقد تسبب للاتلاف تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على المباشر وهو القاضى لانه كالمجا الى القضاء وفى ايجابه عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وتعذر استيفاؤه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال أولا به يفتى كذا فى التنوير والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمانه فى الهداية والملتقى والوقاية والكنز والدرر بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله لكن المعتمد الاول دون الثانى الذى عليه المتون لان ما فى المتون تصحيح التزامي والتصحيح الصريح أقوى وعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا معتبرا يعنى عند القاضى لا ييطل القضاء لكن ضمنا المال الذى شهدا به هو قول أبى حنيفة الاخير وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقضى له المال الذى قضى به أو لم يقبض اه وفى البرازية والذى عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضمان قبض المدعى



المالي أولا اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه القتوى وبه يفتى من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرات والذي استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الأول والمفتى به قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد ولعله رجوع عن قوله الأول فكان على الثاني المعقول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه أنه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حرره ابن السكال عزز بالتشهير قال في السراجية وعليه القتوى وزاد الامامان ضربه وجبسه كذا في الجمع وفي البحر وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يسخر وجهه ان رآه سياسة وقيل ان رجوع مصر اضرب اجماعا وان تأبى لم يعزرا اجماعا وتفويض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح كيف لا وقد ارتكب كبيرة من الكبر قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا تزول قدماؤه حتى يوجب الله له النار رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الشهادة على المحجبة بنكاح أو توكيل هل تصح وما طريق صحتها (الجواب) نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره علماء نازحهم الله تعالى فمن ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه للعلائي ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بأن لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أي القائلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه القتوى جامع الفصولين اه ومثله في الدرر والعمادية والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أنها فلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه القتوى كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر زاده كذا في التارخانية وفي الدرر يشترط رؤية شخصها لا وجهها وقال في الخيرية بعد ما نقل المسألة وما هو الصحيح وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها وأما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهم ما ولو قالوا تحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى اقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوها كذا في التارخانية وغيرها اه والله سبحانه أعلم في شهادات القاضي ظهير الدين اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها لكن لا نعرف أسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدل ولا يبعث معهما المدعى والمدعى عليه وأمينه لتقف الشهود على الحدود بحضور أمين القاضي فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى يرجعون الى القاضي ويشهد (٢) الامينان أنهما وقفوا وشهدا بأسماء الحدود فحينئذ يقتضى القاضي بالدار التي شهدا بها شهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال (سئل) فيما اذا صادقت امرأة مع امها أنها اشترت من امها المذكورة بشحانة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية تحمل شهود مضمون الحجة الشهادة عليها بتعريف زوج المرأة وابنها ثم ماتت المعرفان المذكوران والا أن أم المرأة تنكر البيع فهل يلزم ابنتها اثبات الشراء بشهادة بينة عارفة بامتها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث تحملوا الشهادة عليها وهي متنبئة أم لا (الجواب) يكتب في ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة الى الاثبات بشهادة بينة أخرى وتصح الشهادة على المرأة المتنبئة عند التعريف كما في جامع الفصولين والاشباه وتصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كما في المحيط واختاره النسفي كسبه الفقير عبد الرحمن

مطلب شاهد الزور يعزز  
بالتشهير

مطلب مهم في الشهادة على  
المرأة المحجبة وطريق صحتها

مطلب شهدا على امرأة  
ولم يعرفا أنها هي المدعى  
عليها الخ  
مطلب اذا عرف الشهود  
الدار بعينها ولم يعرفا أسماء  
الحدود

(٢) قوله الامينان ينبغي  
الافراد هنا موافق ما قدمه  
من قوله وأمينه بالافراد  
كما لا يخفى اه علاء الدين

مطلب تصح الشهادة على  
المتنبئة عند التعريف

مطلب يصح تعريف من  
لا يصح شاهد الها كالزوج  
والابن



العمادى ومن خطه نقلك وبشهادة أبيه ورأيت في الخط الجدل العلامة الشيخ  
عبد الرحمن العمادى بما صورته فيما إذا كتب في صك بيع أن زيد أبا مع لعمه أصالة عن نفسه  
ووكالة عن أخيه الثابتة وكالته عنه بأشهادة فلان وفلان حصتهما المعلوماتين في قاعة وبستان  
بمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثته وبجندت أخت زيد تو كيلة في ذلك فهل يكلف  
ورثة المشتري إلى اثبات تو كيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صك البيع المذكور (الجواب)  
الحمد لله نعم يكلف ورثة المشتري إلى اثبات تو كيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صك البيع  
المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها  
في غيرو وجه خصم قال في الكافي لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اهـ والله أعلم  
الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي وبخط الشيخ عبد الرحمن المذكور جوابا  
عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بضمونها وإن كانت تلك الشهادة عن معرفة  
بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بأنهما وكلناه بقبض مالهما في  
ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأهdy الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فان لم يشهدا  
بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود (سئل) فيما إذا شهد شاهدان  
على براءة ذمة زيد من مال معلوم لعمر و واختلفا في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة  
أم لا (الجواب) نعم تكون شهادتهما مقبولة لأن الإقرار بما يعاد ويكرر كمانص على  
ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه أعلم وفي الفتح وغيره لا يكلف الشاهد إلى بيان  
الوقت والمكان شرح الملتقى للعلاء وفي البرازية ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان  
فقالا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفاه اهـ وفي البحر عن الكافي وإذا اختلف الشاهدان في الزمان  
أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض  
والبراءة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وإن اختلفا في الجناية والغصب والقتل والنكاح  
لا تقبل والاصل أن المشهود به إذا كان قولا كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في  
الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول مما يعاد ويكرر وإن كان المشهود به فعلا  
كالغصب ونحوه أو قولا لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهدان فعل  
وهو شرط فاختلفا فهما في الزمان والمكان يمنع القبول لأن الفعل في زمان أو مكان غير الفعل  
في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اهـ وفي الأقضية وإذا شهد شاهدان على إقرار رجل  
بدين أو إبراء من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لأن الإقرار  
مما يعاد ويكرر فيكون عين الأول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما من المحيط البرهاني  
في ٢١ (سئل) في رجل ادعى على جماعة ما لا معلوم فأجابوا بأنهم دفعوه له من مدة خمسة  
أشهر وأنه أقرب استيفائه منهم في التاريخ المزبور وأقاموا بينة بطبق ما أجابوا به غير أن الشهود  
ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسئلة مع  
كثرة التنقير والتفحص عنها لم نجد نقلا صريحا فيها غير أن ما وجدنا ما يستأنس لذلك وهو ما نقله  
العلاء في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدان ونصه قال في الفتح وغيره لا يكلف الشاهد إلى بيان  
بيان الوقت والمكان اهـ ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسئلة لا يحتاجان إلى بيان  
التاريخ اهـ وفي الانقروى عن القاعدية في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة  
لا يحتاج إلى اثباتها أو نقصان كذلك فإن ذلك لا يمنع قبولها اهـ وفي الخيرية عن الفصولين

مطلب لا عبرة بشهادة  
شهود الوكالة بلا خصم  
حاضر

مطلب في اختلاف  
الشاهدين في الزمان

مطلب لا يكلف الشاهد  
إلى بيان الوقت والمكان

مطلب في الاختلاف بين  
الدعوى والشهادة من حيث  
الزمان

مطلب الشهادة لو خالفت  
الدعوى بزيادة أو نقصان  
ما لا يحتاج إلى اثباته لا يمنع  
قبولها



لا يكلف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ~~تصكر~~ موتركه  
ويخرج منه مسائل كثيرة اه وفي الانقروى عن المنتقى شهدا على اقرار رجل بمال الا انهما  
اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة  
لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولو على الاقرار بالبيع أو الايقاع  
واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهمما القاضي عن الزمان والمكان فقالا لان علم تقبل  
لانهم لا يكلفان به برازية فيقتضى ما يلوح من النقول المذكورة أن الاختلاف الواقع بين  
الخمس أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم (أقول) دعوى دفع المال من قبيل دعوى  
الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان  
أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان  
والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البحر عن فتح القدير لو ادعى الشراء  
وأرخه فشهدوا له بلا تاريخ تقبل لانه أقل أى لان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو  
كان للشراء شهران فأرخوا شهرات تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى الشراء  
منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقبله لا اه أى لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به  
منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه أكثر مما ادعى لاثبات الشهود زيادة المدة بخلاف ما قبله لانه  
أقل فكان بمنزلة ما إذا أرخ وشهدا مطلقا تامل وحيث كان مانعا في الشراء وهو قول فالظاهر أنه  
يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الا أن يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيرها فليست أم  
(سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسمائة قرش فاجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك  
وأى بشاهدين شهدا انه أوفاه ستمائة قرش فردا القاضي شهادتهما لكونهما باكثر مما ادعى ويريد  
عمرو الا أن اقامة بينة شرعية تشهد له بطبق ما أجاب به فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر  
الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى به كان المدعى مكذهم فقبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقبل  
تقبل للاتفاق فيه اه ومثله في العلائق (سئل) فيما اذا شهد رجلان أن العائث طلق امرأته  
فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشترط حضور الزوج (الجواب) الشهادة على الطلاق  
يشترط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية كما صرح بذلك القمى في فتاويه وفيه أيضا اذا  
شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج  
حاضرا تقبل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما اذا قالوا  
لامرأة الغائب ان زوجك طلقك أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها حل لها أن  
تزوج بآخر وذكر في دعوى الدخيرة اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته ثلاثا لا تقبل  
شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل عمادية من الخامس في القضاء على العائث  
ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البرازية في الخامس عشر (سئل) في الشاهد اذا  
توقف في اقرار المدعى عليه وقال لأعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته  
أم لا (الجواب) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القبول لجواز التسيان  
ثم التدرك كما في الدرر وأقره المصنف علائق من الدعوى وذكر في شرح الطحاوى أن المدعى اذا  
قال ليس لي بينة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي  
قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان  
التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكنا

مطلب اذا شهد الشهود  
باكثر من المدعى به تبطل  
وبالاقبل تقبل

مطلب يشترط للشهادة على  
الطلاق حضور الزوج

مطلب تصح الشهادة بالطلاق  
بطريق الحسبة

مطلب شهدوا بالطلاق على  
حاضر والمرأة غائبة تقبل

مطلب اذا قال الشاهد  
لا شهادة لي ثم شهد فالاصح  
القبول

مطلب قال المدعى ليس لي  
بينة ثم جاء بشهود تقبل



مطلب شاهد الطلاق  
يفسقان بتأخير الشهادة

مطلب لا يشترط تعيين المال  
في شهادة اليسار

مطلب شهدا بأن العقار  
المبيع وقف كذا لا تقبل بان  
آخر اشهادتهما بلا عذر  
مطلب شاهد الحسبة اذا  
آخر شهادته بلا عذر لا تقبل

مطلب فيما اذا لم يذكر  
الشاهد اسم الاب والجد

مطلب المعتبر التعريف  
لا تكثير الحروف

مطلب الشهادة على المرأة  
المجهولة من غير معرفة ولا  
معرفة غير معتبرة

مطلب لا يكتفى بتعريف  
الواحد

نسبنا ثم ذكرنا حوله القتل (سئل) في شاهد ذي طلاق آخر اشهادتهما مدة شهر ونصف بلا  
عذر شرعي مع مشاهدتهما للزوجين وانهما يجتمعان اجتماع الزوجين فهل يفسقان بتأخير  
الشهادة وترة شهادتهما (الجواب) نعم (أقول) وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير  
(سئل) فيما اذا شهدت بينة على يسار مديون وقالوا في شهادتهم انه موسر قادر على قضاء الدين  
فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كما في الخانية (سئل) فيما اذا باع زيد عقاره  
المعلوم من عمره وتصرف به عمر ومدة مديدة ورجلان معا يمان مشاهدان لذلك كله ومطلعان  
عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة بان العقار وقف كذا وقد آخر اشهادتهما بلا عذر شرعي  
ولا تأويل فهل حيث كان الامر كما ذكر لا تقبل شهادتهما (الجواب) شاهد الحسبة اذا آخر  
شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته كما في الاشياء وغيرها وقعت حادثة في  
غرة محرم سنة ١١٥٠ هي أن رجلا ضرب بندقية في سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأة  
وقتلتهما من ساعتها ثم كشف عليهما من طرف القاضي كما ذكر ثم دفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها  
على قاتلهما فشهدت الشهود بطبق ما ادعوا وذكروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا  
المكشوف عليهما من طرف القاضي اذ ذاك أصابتهما البندقية كما ذكر وفي الدعوى غير أنهم لم  
يذكروا اسم أبيها وجدها فسألني القاضي هل يشترط ذكر الشهود اسم أبيها وجدها أم لا فكتبت  
ما صورته الحمد لله تعالى وان كانت الشهادة على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبه الى جده  
فلا يكتفى ذكر اسمه واسم أبيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بأن لا يشاركه  
في المصر غيره فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه  
فقط أو بلقبه وحده كني جامع الفصولين وملتقط كذا في التنوير وشرحه للعلاق من الشهادة  
وقال في المنع فالخاصل أن المعتبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اه وقالوا في ثبوت  
هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا اشاهدان برؤية الهلال وقضى القاضي بها  
ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فانظروا حفظكم الله تعالى الى  
قولهم قاضي بلدة كذا ولم يذكروا اشتراط اسم أبيه وجدته لانه لا يلتبس بغيره اذا قضى في ذلك  
الوقت واحد الاثنان كما هو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم  
المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لا ثنتان فلا لبس ولا اشتباه (سئل) في الشهادة  
على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعاً أم لا (الجواب)  
الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً الا اذا عرفها رجلاً وقال لا نشهد أنها فلانة بنت فلان  
فحينئذ حلت الشهادة بالاتفاق كما أفق بذلك التمر تاشي وغيره والله سبحانه الموفق وصورة جواب  
التمر تاشي الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً ولا يكتفى بتعريف الواحد قال في العمادية  
ولو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة  
الواحدة والرجل الواحد لا يكتفى ولو عرفها رجلاً وقال لا نشهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء  
الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانها مبنية بالله تعالى معنى  
ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة اذا أخبر جماعة لا ينصور نواطوهم على الكذب  
وعندهما اذا أخبره عدلان أنها فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفوائد  
الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح  
التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الا وزجسدي وظهير الدين المرغيناني رجما



الله تعالى اه (أقول) وحاصله أن تعريف المرأة المجهولة أن كان من واحد لا يكفي وإن كان من اثنين فإن كان يلفظ الشهادة بأن قالنا شهد أنها فلانة بنت فلان كفي اتفاقا ولا يأن أخبرا أنها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عندهما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب وعندهما يكفي أخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقال لا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لأنه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الحسبر الرملي في حاشيته على البحر عن معين الحكام للطرا بلسي مثل ما نقله المولف هنا عن التمرناشي ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكام هو المعتبر لما ذكره من العلة اه أي بقوله لأن في لفظ الشهادة من التأكد ما ليس في لفظ الخبر الخ (سئل) في شهادة الرجل لام زوجته بدین لها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل (الجواب) تقبل شهادة لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل (سئل) فيما إذا شهدوا على شهود المدعي قبل التعديل على أقرارهم بأنهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعي على أقرارهم بأنهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لأنه جرح مجرد قبل التعديل على ما اعتمد في المصحح تبعا لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا خسروا وأدخله تحت قولهم الدفع أسهل من الرفع كما ذكره العلائي ومسئلة قبول الشهادة على الجرح المجرد دقارة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل (الجواب) نعم إذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة النحاس وهو الدلال الا إذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف (سئل) فيما إذا كان لزيد بنت أخ وبنت زوجة بالغتان عاقلتان فشهدتا له مع رجل آخر بشراء طبقة من عمرو هل تقبل حيث لا مانع شرعا أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادتهما وفي القنينة تقبل شهادة الريب (سئل) فيما إذا مات زيد عن أولاد فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا بينة لي سواهما فأنعه الحاكم المتداعي لديه من ذلك وعترفهم بأن الدار تكون ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بينة تشهد له بمذعاه فهل تقبل لا مكان التوفيق (الجواب) تحديد الدار لازم قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهورا الا إذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكر أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الجدات لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوي أن المدعي إذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعي بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في روايته لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لأن التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكننا نسينا ثم تذكرنا اه ومثله في العمادية (سئل) فيما إذا أقام المدعي بينة على أقرار المدعي عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) في شهادة المستحق فيما

مطلب تقبل شهادته لام امرأته  
مطلب شهدوا على اقرار شهود المدعي بأنهم شهدوا بزور قبل التعديل تقبل قوله ومسئلة قبول الشهادة الخ الذي بخط سيدى الوالد في المسوطة وقبول الشهادة باسقاط لفظ مسئلة والظاهر أنه سقط من قلبه سهوا كما لا يخفى فقلت للكاتب أن يلحقها بالاصل اه علاء الدين  
مطلب تقبل شهادة الدلال العدل

مطلب تقبل شهادة الريب لزوجه أمه

مطلب يشترط تحديد العقار في الشهادة ولو مشهورا الا إذا عرفه الشهود

مطلب قال المدعي لا بينة لي أو قال الشهود ما لنا شهادة الخ  
مطلب أقام بينة على اقرار الخصم بأنه استأجر الشهود تقبل



مطلب لا تقبل شهادة  
المستحق فيما يرجع الى غلة  
الوقف

مطلب شهد واعم متولى  
الوقف أن هذه الارض من  
قريتهم تقبل

مطلب تصح الشهادة على  
وقف مكتب وللشاهد صبي  
في المكتب الخ

مطلب تجوز شهادة الناظر  
في وقف تحت نظره

مطلب جاء المدعى بشاهد  
واحد ثم جاء بآخر تقبل

مطلب تقبل شهادته لام  
امراته وأبيها ولزوج بنته  
ولامرأة ابنه وأبيه واخت  
امراته

مطلب تقبل شهادة الذمي  
على مثله لمسلم

مطلب فيما اذا ادعى مسلم  
وكافر على تركه كافر وأقام  
بينه من أهل الكفر

مطلب اذا طلب المدعى  
عليه تخليف الشاهد لا يجاب

يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لان له حقا في المشهود به فكان  
داخلا في شهادة الشريك لشريكه فهو تطير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدلين مشترك بينهما  
كما صرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم المرحوم على أفندي  
(سئل) في شهادة الاخ العدل لاخته في دعوى متعلقة بوقف برأخوه متول عليه هل تقبل  
(الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاخته والمسئلة في المتون بل في فتاوى التمرناشي من الشهادة  
شهد واعم متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جملة أراضى قريتهم تقبل اه  
(أقول) ما ذكره عن فتاوى التمرناشي لا ينافي ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة على  
الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل  
في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر وذكر عدة مسائل تقبل  
الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب  
وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من  
أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على  
أبناء السبيل فالمعتمد القبول في الكل قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي  
في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخير الرملي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف  
تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه وهذا ما أفتى به العلامة التمرناشي  
كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض  
أنهم من أراضى قريتهم لا تقبل وأجاب عنه التمرناشي بحمله على قرية مملوكة والله أعلم (سئل)  
في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المدعى بشاهد آخر عدل هل تقبل (الجواب) نعم  
اذا كمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه  
العصبي وزوج بنته وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كما في الخلاصة وتقبل لام امرأته  
وأبيها ولزوج ابنته ولا امرأة أبيه ولا اخت امرأته وفي البرازية تقبل لابويه من الرضاة ولمن  
أرضعته امرأته ولا لام امرأته وأبيها (سئل) في شهادة الذمي العدل على ذمي مثله بحق لمسلم  
هل تقبل (الجواب) نعم كما في الملتقى وغيره من المتون اذا مات الكافر فجاء مسلم وكافر  
وادعى كل واحد منهما ديناً فأقام كل واحد منهما بينة من أهل الكفر قال في الكتاب أجرت  
بينه المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن  
التركة تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوى الانقروى عن التارخانية والمحيط وتعام المسئلة  
فيها وفي حاشية الخير الرملي على البحر (أقول) في الذخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام  
مسلم شهوداً من النصاري على ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك ندفع الالف  
المتركة للمسلم ولا يتخاصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتخاصان والخلاف راجع الى أن بينة  
النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لافي حق اثبات الشركة بينه وبين المسلم  
وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من اثبات الشركة  
والمخاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المدعى عليه اذا طلب تخليف الشاهد  
هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يخلف قال في المنع من أواخر كتاب  
الدعوى ولو طلب المدعى عليه تخليف الشاهد لا يجب عليه اليمين أو المدعى أنه لا يعلم أن الشاهد  
كاذب لا يجيبه القاضي لانا أمرنا بكرام الشهود والمدعى لا يجب عليه اليمين لاسيما اذا أقام



مطلب تحليف الشهود  
أمر منسوخ

مطلب تصح شهادة الوارثين  
بدين على الميت

مطلب اذا أقر الوارث  
بالدين يؤخذ كله من نصيبه

مطلب يصح شهادة  
الوارثين على الوصية

مطلب اذا أقر شهادته على  
الطلاق خمسة أيام لا تقبل  
مطلب تجوز الشهادة  
على الطلاق حسبة بلا  
دعوى  
مطلب الشهادة على حد  
الزنى ونحوه تبطل بتقادم  
العهد

البينة وفي القوائد الزينة معزيا الى التهذيب وفي زماننا لما تعذرت التزكية بغلبة الفسق  
اختار القضاة تحليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب  
الكردي اعلم ان تحليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى  
القاعدي وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاة بتحليف الشهود يجب على العلماء أن  
ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضاةك أمرا ان أطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى  
وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها اه منع من الشهادة (سئل) فيما اذا مات  
رجل عن تركه وورثه آقراثنان منهم بدين لزيد على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهما بذلك  
حتى شهد بذلك الدين عند القاضي لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم  
تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فقرا وارثاه بدين لانسان على الميت فلم يعطياه ولم  
يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي لرب الدين ثبت الدين عليهما وعلى  
غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما  
قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البزازية مات الرجل عن ورثة فقرا وارثاه بدين على الميت  
لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في  
حصة من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان  
قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهما يريدان أن يحولا بعض  
مالزمهما على باقي الورثة فكانت جر مغنم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على  
نصيبهما باقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما قلت الديون تقضى  
من أيسر الاموال قضاء وحصة من أيسر الاموال قضاء لانكار سائر الورثة الدين وعدم البينة  
للمدعي اه (أقول) ما ذكره البزازی من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية  
قال العلامة التمرناشي في فتاواه اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو  
ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقرار قبيل فصل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين يلزمه  
كله وقيل حصته واختاره أبو الليث اه وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فانه يلزمه حصته  
اتفاقا كما في العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل  
المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع  
الورثة لانه لاتهم في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقر ولم يشهدا ألزمهما بالحصص في نصيبهما  
لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغیر صفة العدالة لا تكون حجة على  
غيرهما وانما هي حجة عليهما (سئل) عن شهود شهدوا باقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد  
شهر والخال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهم أولا (الجواب) لا تقبل  
شهادتهم بعد أن أخوا خمسة أيام من غير عذر ان كانوا عالين بانهما يعيشان عيش الأزواج  
والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بها من معين المفتي في كتاب الشهادة  
شهدوا بالحرمة المغلظة بعدما أخوا وشهادتهم خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالين بانهما  
يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بان الشهادة على حد الزنى  
وما أشبهه من الحدود الخالصة تبطل بتقادم العهد عند علما نائم لم يقدروا التقادم تقدير  
صريحاً وظاهر ما في الجامع الصغير يشير الى أن ستة أشهر وما فوقها متقادم وقد روى في رواية  
الاصل أن الشهر وما فوقه متقادم وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقها متقادم وعن أبي يوسف



أنه قال جهدنا بأبي حنيفة حتى بين في ذلك مدة فأبى وقال هو على قدر ما يرى الامام من المحيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحر والاشباه وحققه محشي الاشباه السيد احمد الجوى وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسقان بتأخير شهادتهما وتردولا يحكم بها (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لابن ابنة بمثل نصيب ابنته ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزبور رجع عن وصيته المزبورة بشهادة أبى الزوجة المزبورة وشهادة زوج احدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع (الجواب) شهادة أبى الزوجة لبنته والزوجة لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر قال في الاشباه الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية (سئل) فيما اذا باع زيد سلعة معلومة من جماعة من أهل حرفة لاهل سبيل الشركة لكل واحد منهم قدر اعلوا منها بثمنه المعلوم ثم دفع بعض المشترين ثمن سلعته التي اشتراها لنفسه لدى بيته من أهل الحرفة المذكورة كورين وزيد البائع يمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشترين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول شهادتهم لرفيقهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة المشترين (الجواب) نعم تقبل حيث اخل على هذا المنوال والله أعلم (سئل) في شهادة محلول اللحية هل تقبل أم لا (الجواب) لم أجد نقلا صريحا في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان حلق اللحية يخل بالمرءة فيمنع القبول والا فلا قال في المنع ما يخل بالمرءة فيمنع قبولها والمرءة أن لا يأتى الانسان بما يعتذر عنه مما يخصه عن مرتبته عند أهل الفضل اهـ ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المرءة الذين والصالح اهـ أقول ظاهر كلام المؤلف يفيد عدم جرمه بكون ذلك الفعل مخالفا لمرءة وفي البحر عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدر اهـ فعلى هذا فان كان ممن يعتادون الحلق ولا يعدونه رذيلة بينهم لا يخل بمرءة فتقبل شهادته لكن قد يقال ان الادمان على الصغيرة مفسق كما في البحر وقد ذكر العلائي في الدراخنا من الحظر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شعر رأسها تمت ولعنت وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحية والمعنى المؤثر النسب بالرجال اهـ وقال العلائي في كتاب الصوم قبيل فصل العوارض ان الاخذ من اللحية وهي دون القبضة كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال لم يحج به أحد وأخذ كلها فعل يهود الهنود ومجوس الاعاجم اهـ حيث أذن على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يعدونه فادعوا للعدالة والمرءة فكلام المؤلف غير محقق (سئل) فيما اذا باع زيد عمرا لمكالا ثم اختلف المتبايعان فادعى البائع فساد البيع بوجهه الشرعى وادعى الغبن الفاحش والتغريب والمشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فأى بينة مقدمة منهما (الجواب) بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة المساد أولى من بينة الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البيئات (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين انهما ازيد من مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث بن اثنى عشرة سنة وله بينة بذلك فأى بينة تقدم (الجواب) اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلائي

مطلب الشهادة اذا بطلت  
في البعض بطلت في الكل

مطلب اشترى جماعة من  
أهل حرفة سلعة ثم شهدوا  
لواحد منهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة محلول  
اللحية  
مطلب في تعريف المرءة

مطلب لا يباح الاخذ من  
اللحية وهي دون القبضة

مطلب بينة الغبن وبينة  
الفساد أولى من بينة العكس

مطلب اذا تعارضت بينة  
الحدوث والقدم فأى بينة  
تقدم



مطلب حد القديم مالا  
يحفظه الناس الا كذلك

مطلب الاصل في ترجيح  
البينة هو كونها مثبتة خلاف  
الظاهر

مطلب بينة اليسار مقدمة  
على بينة الاعسار

مطلب بينة الامانة أولى  
من بينة الشراء

مطلب بينة الاكراه  
في الاقرار أولى من بينة  
الطوع ان اتحد التاريخ

في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكسيف اه وعبارة البرازية  
من الحيطان حد القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم  
والآخر على الحدوث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تفيد اه وعبارة القنية  
في باب البينتين المتضادتين يح له كسيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه  
أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعي أنه محدث بم القول في هذا قول مدعي القدم لكونه  
متسكبا بالاصل اه ونقل في الخاوي الزاهدي بالحرف مع لا بقوله فالبينة بينة من يدعي أنه  
محدث لانها تثبت ولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة الخجج والبيانات ان الاصل في ترجيح  
البينة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذا البينة انما شرعت لاثبات  
أمر حادث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى  
أعلم (أقول) ان بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء والكسيف لما ذكر من  
التعليل الموافق لما ذكر من التأصيل فان الحدوث أمر عارض والقدم أصل فلذا كان القول  
قول مدعيه وحينئذ فكون البينة لمدعي الحدوث جارية على القواعد الفقهية والاصولية لاثباتها  
خلاف الاصل بلافق بين الكسيف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والخواوي على ما في البرازية  
والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقا بل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر  
العلائي في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق نقلا عن البرجندي أن الاصل فيما  
جهل حاله أن يجعل حديثا لوفى طريق العادة وقديما لوفى طريق الخاصة اه ومثله في  
القهستاني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول  
لمدعيه والبينة للاخر على التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والخواوي ولعله  
قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاد المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة حسنة وهي أن  
الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ  
أما لو أرفقا لاسبق تاريخا أريج كما جزم به أصحاب المتون وغيرهم فاعتنم هذا التحرير (سئل)  
فيما اذا تعارضت بينة اليسار مع بينة الاعسار فأيهما تقدم (الجواب) بينة اليسار أحق  
بالقبول من بينة الاعسار عند التعارض لان اليسار عارض والبيانات شرعت للاثبات (سئل)  
فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فأيهما تقدم (الجواب) تقدم بينة الصحة قال في  
التنوير وبينة كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل أو مجنوناً  
(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومقدار معلوما من البن بشئ معلوم وتسلم البن وقبله بعد  
اطلاعه على غيبه ورضي به والا أن يدعي أن البن أمانة عنده فهل يكلف الى اثبات الامانة فان  
عجز يتيق على الشراء (الجواب) نعم لان بينة الامانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البيئات  
أقول هذا اذا كان للبايع بينة على الشراء والا فالقول لمدعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالبينة  
لأنه منكر للبيع فيما يظهر لي وان لم أره الا أن فليراجع (سئل) في بينة الاكراه في الاقرار هل  
تكون أولى من بينة الطوع ان أرفقا واتحد تاريخهما (الجواب) نعم وبينة الاكراه أولى من  
بينة الطوع يعني لو أثبت اقرار انسان بشئ طائعا فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك  
الاقرار فبينة الاكراه أولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العمادية وعليه  
الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الاقرار طائعا وبرهن على ذلك  
وبرهن المدعي عليه أن ذلك الاقرار كان بالكره فبينة المدعي عليه أولى وان لم يورخا وأرفقا على



مطلب بينة الاكراه انما  
تقدم على بينة الطوع عند  
التعارض وهي ثلاثية

مطلب تقدم بينة بيع الوفاء  
على بينة بيع البات

مطلب تقدم بينة مدعى  
فساد النكاح

مطلب تقدم بينة الخارج  
أن البناء في حائوت الوقف  
ملكه

مطلب تقدم بينة الخارج  
بانها ملكه على بينة ذى اليد  
بانها وقف

مسأل مهمة يرجح فيها  
احدى البيتين على الاخرى

التعاقب في بينة المدعى أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الاكراه انما تقدم على  
بينة الطوع عند التعارض وأما اذا لم يحصل التعارض في بينة الطوع أولى فتكون المسئلة  
ثلاثية وهي اما أن يؤرخا أولا فان كان الاول وهو ما اذا أرخا فاما أن يتحدد التاريخ أو يختلف  
فان كان الاول في بينة الاكراه أولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا في بينة  
الطوع أولى اه (سئل) فيما اذا تعارضت بينة بيع الوفاء مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة  
بيع الوفاء (الجواب) نعم كافي قاضيان وغيره (سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعى  
فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهما فأيها ما تقدم (الجواب) البينة بينة  
مدعى الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز والله السر خسي في المحيط بان الصحة ثابتة  
بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينته أكثر اثباتا فكانت أولى وفي  
جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد  
لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة  
الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد  
يتحقق حل الوطء لا بثبوت النسب اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف بيده  
حائوت الوقف بان البناء الموجود بها القائم بارضاها الجارية في الوقف ملكه بناء له وكي له فلان في  
الارض المذكورة وادعى المتولى بانه بناءه بمال الوقف للوقف بعد انهم ادعوا بناءها الاول الذي كان  
للخارج المذكور وأقام كل بينة على دعواه فأيها ما تقدم (الجواب) تقدم بينة الخارج لانها  
أكثر اثباتا على ما عرف كافي جواهر الفتاوى ولان البناء مما يعاد ويكرر كافي الخلاصة والبرازية  
وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذى اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كافي  
الملتقى والمنع والبصر والدرر والزيلعي وغيرها رجل في يده أرض فادعى رجل عليه أنها ملكه ورثها  
من أبيه وأقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف وأقام البينة قال علاء الدين بينة مدعى الملك  
أولى لانه خارج وبينة الخارج أكثر اثباتا على ما عرف فكان أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده  
غصبها فقال المدعى عليه وقف وأقام البينة قال بينة الخارج أولى كما اذا ادعى الوقف اه  
جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (أقول) قد ذكر المؤلف هنا مسائل متفرقة في ترجيح البيئات  
فموسنين مسئلة وعزاها الى فتاوى يحيى افندي مفتي الروم ثم ذكر مسائل ذكرها العلائي في آخر  
باب الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للمفتي عند المراجعة بسهولة  
ورأيت في كتاب تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف  
فقصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ بجاء تلخيصا  
حسنا وبجزء عبارة واقصرت منه على ما فيه من ترجيح احدى البيتين على الاخرى وقصدت  
ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فأقول \* (نكاح) \* بينة  
الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعيا نكاح امرأة بينة رذالبكر النكاح عند تزويج وليها أولى من  
بينة سكوتها وبينة الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة ردها بينة زيدا أنها امرأته أولى من  
بينتها أنها امرأة عمرو المنكر بينة المسلم أولى من بينة النصراني اذا أقام بينة نصرانية على نكاح  
نصرانية بينة فساد النكاح أولى من بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان  
شهد مهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباهاز زوجها وهي بالغسة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها  
كانت قاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه بينة الزوج



قوله بينة الزوج أنها أبرأته  
من المهر وأولى لان بينة المرأة  
على الاقرار قد بطلت باقرار  
الزوج به لما ادعى البراءة  
ولم تبطل بينة البراءة وكذا  
في دعوى الدين وكذا البيع  
والاقالة فان بينة الاقالة  
أولى لبطلان بينة البيع  
باقرار مدعى الاقالة وينبغي  
أن يحفظ هذا الاصل فانه  
يخرج به كثير من الوقعات  
كما في القضية اه منه

في متاع النساء انه ملكه أولى من بينة المرأة بينة الصحة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في  
الصحة وورثتها في المرض بينة المرأة أنها أبرأتها من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا  
شرط بينة الزوج أنها أبرأتها من المهر وأولى من بينة المرأة أنه كان مقرا به الى الآن بينة المرأة أنه  
تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته انه مات في صفر \* (طلاق) \* بينة المرأة انه كان عاقلا وقت  
الخلع أولى من بينة الرجل انه كان مجنونا والاصل في ذلك أن بينة كون المتصرف عاقلا أولى من  
بينة كونه مجنونا بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عدتها أولى من بينة المرأة انه مات وهي على  
نكاحه وهو الصحيح \* (نفقة) \* بينة المرأة أنه موسر فعليه نفقة الموسرين أولى من بينة الزوج  
أنه معسر بينة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المقروض أو زمانه لانها تثبت الزيادة بينة  
الزوجة أن الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بينة الزوج أنه من الكسوة أو المهر خاتية  
وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان موسرا أولى  
من بينة الاب الاعسار بينة الابن الزمن أن زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بينة زيدا أن رجلا آخر  
هو أبو الزمن بينة الظئر المشروط عليها الارضاع بنفسها أنها أرضعت الصبي بلبنها قلها الابرا أولى  
من بينة أبيه أنها أرضعته بلبن شاة \* (عتق) \* بينة الامة أنه أعتقها قبل الولادة فولد لها حر أولى من  
بينة السيد أنها ولدت قبل الاعتاق بينة البنت أن أبي مات حرا اصل أولى من بينة المدعى انه  
كان عبدا فاعتقته وولاه أولى بينة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بينة العبد لاثباتها  
الزيادة بينة الامة انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة انه كان مختلط العقل  
بينه مدعى فساد الكتابة أولى من بينة مدعى صحتها بينة المكاتب أن الكتابة على نفسه وماله أولى  
من بينة المولى أنها على نفسه فقط \* (وقف) \* بينة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن ذو اليد  
أنها وقف عليه والقيم أنها وقف على المسجد بينة مدعى الوقف بظنا بعد بطن أولى من بينة مدعى  
الاطلاق بينة الخارج على الملك أولى من بينة المتولى ذي اليد على أنه وقف وبه يفتى بينة الخارج  
أنها وقف على مطلق أولى من بينة ذي اليد أن بائعي اشتراها من الواقف الا ان أثبت ذو اليد تاريخا  
سابقا على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد وبينة الصحة  
أولى ان كان الفساد لمعنى في المحل أو غيره \* (بيع) \* بينة مدعى فساد البيع أولى من بينة الصحة  
اتساقا ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين بينة مدعى الفساد أولى أيضا ولو لمعنى في صلب  
العقد كالشراء بالف ورطل خمر في ظاهر الرواية بينة مدعى البيع كرها أولى من بينة مدعيه طوعا  
في الصحيح بينة الدائن ان الورثة باعوا عبدا من التركة المستغرقة أولى من بينتهم أن البائع  
مورثهم بينة مدعى البيع وفاء أولى من بينة مدعيه بآنا بينة المشتري على الاقالة أولى من بينة  
البائع على البيع لبطلان الثانية باقرار مدعى الاقالة بينة ذي اليد أني بعته هذا العبد بالقيين  
أولى من بينة أحدهما أني اشتريته منك بالف بينة أني بعته كذا يوم كذا في مكان كذا أولى من  
بينة الآخر أني لم أكن ذلك اليوم في ذلك المكان بينة ذي اليد أن فلانا أودعني الدار أولى من  
بينة الخارج على الشراء من ذي اليد بينة من بلغ فادعى أن الوصي باع كذا بغير أولى من بينة  
المشتري وقال كثير بالعكس بينة المشتري أن أباه باعها مني في صغر كذا أولى من بينة الابن انه  
كان بالغ او قبل بالعكس بينة المشتري أنك بعته مني بعد بلوغك أولى من بينة البائع انه قبله  
لا ثباتها العارض بينة المشتري اجازة المالك بيع الفضولي أولى من بينة المالك الرد لانها  
ملزمة بينة الخارج أني اشتريته من أبيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذي اليد أن أباه مات



منذ عشرين سنة بينة الجارح اني اشتريته من أهلك أولى من بينة ذي اليد أنه ملك أبيه الى حين موته بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر الثمن أو قدر المبيع بينة البائع في الثمن و بينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد بالقين وقال المشتري بل بعث العبدان بالقين فبهم البائع بالقين والمشتري بعبدان بينة الصحة أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شراء صحيحا والاخر فاسدا بينة ذي اليد أن زيدا قال لاحق لي في الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعي الشراء من زيد بينة الجارح على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذي اليد أنك شريته مني ثم تقايلنا بينة البائع أني بعثتك الجارية بهذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع بالف بينة البائع أولى فيما لو اشترى زيد منه عبدين فهلك أحدهما ورد الآخر بعيب ثم اختلفا في قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك في يد البائع بينة من ليس له الخيار أولى فيما لو كان الخيار لأحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة وبينة مدعي النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بينة قرب السلم أولى فيما لو اختلفا في قدر المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو زرعه بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا في رأس المال أو في مضي الاجل لاثباتها الزيادة بينة المؤرخ أو السابق تاريخا في دعوى الشراء من ثالث أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة ذي اليد أنها تحت في ملك بائعه أولى من بينة الجارح النتائج في ملك بائعه \* (شفعة) بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو قال اشتريت البناء ثم العرصة فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائها جميعا عند الثاني وقال الثالث بالعكس بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع أنك اشتريتها من زيد أولى من بينة المدعي عليه أن عمرا أو دعنيها \* (اجارة) بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة ليركبها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة الى نصفه بينة الراعي أنك شرطت على الراعي في هذا الموضع الذي هلكت فيه أولى من بينة صاحبها على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر منه الخانوت طائعا أولى من بينة الآخر على الاكراه (أقول) تقدم في البيع أن بينة مدعيه كرها أولى في الصحيح فلعن هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد مصراعي باب الدار فادعاه كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر أنها كانت في يد الآخر هذه المدة بينة المؤجر أولى في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر المدة بينة راكب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتني لأحفظ لك السكان بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له اركب استأجرتني لأبلغها الى فلان \* (هبة) بينة مدعي الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة البيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه الا اذا أرخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق بينة مدعي نكاح الامة أولى من بينة مدعي الهبة أو الصدقة أو الرهن ما لم يسبق تاريخ الآخر أو يكن أحدهما زائدا والآخر خارجا وفي المسئلة بحث يطلب من الاصل بينة الوارث أن المورث وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخر في المرض \* (عارية ووديعة) بينة المعير أنها هلكت بعدما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير أنه ردها اليه بينة المودع أن رب الوديعة

قوله بينة من ليس له الخيار أولى الخ صورته ادعى صاحب الخيار اجازة البيع في مدة الخيار وادعى الآخر نقضه وادعى الاول النقص وادعى الآخر الاجازة فالقول قول الاول والينة بينة الآخر أعني من ليس له الخيار اه منه



عزلت من الو كالة يتبعضها أولى من ينة الو كسل بالقبض ينة الخارج على الملك أولى من ينة  
 ذى اليد على الايداع بعد قوله هو فى يدى ما لم يقل أو لانه فى يدى وديعة ينة المودع على الرد أو  
 على ضامعيا عند أولى من ينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس ينة مدعى الايداع عند  
 ذى اليد أولى من ينة ثالث على ملك مطلق ينة ذى اليد أن فلانا أو دعنيها أولى من ينة آخر أنى  
 اشترىتها منك (غصب) ينة المالك على الاتلاف أولى من ينة الغاصب على الرد إلى المالك  
 ينة الغاصب أن المغصوب مات عند المالك أولى من ينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند  
 الثانى بالعكس ينة الغصب فيما فى يد آخر أولى من ينة ثالث الملك المطلق ينة أن ذا اليد غصب  
 الجارية منه اليوم أولى من ينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعى عليه قيمتها الثالث فى  
 قياس قول الامام وفى قياس قول أنى يوسف هى الثالث ولا ضمان خاتمة (جنابات) \* ينة  
 الموت من الجرح أولى من ينة الموت بعد البركة فى الدرر والقنية وفى الخلاصة بالعكس وبه أفتى  
 المولى أبو السعود أفندى ينة أنه قتل أباه يوم كذا أولى من ينة الخصم أن أباه كان ميتا ذلك اليوم  
 ينة أنك أحررت صبيًا بضرب جارى فمات أولى من ينة الآخر أن الجارى لأنه نفي مقصود  
 (اقرار) \* ينة أنه أقر لوارثه فى الصحة أولى من ينة أنه أقر له فى المرض ينة الاقرار بكرها أولى من  
 ينة الاقرار طوعا ينة المقضى عليه بالدار أن المدعى أقر قبل القضاء بان لاحقه فيها أولى ولربانه أقر  
 بعد القضاء لا يبطل القضاء ينة أن الميت كان أقر أن لاحق فى الدار أولى من ينة الوارث  
 الارث (صلح) \* ينة مدعى الصلح عن كره أولى من ينة مدعيه عن طوع (رهن) \* ينة الرهن  
 أولى فمما لو اختلفا فى قيمة الرهن بعد هلاك ينة الراهن على عدم الرد أولى من ينة المرتهن أنى  
 أخذت المال ورددت الرهن ينة المرتهن فى تعيين الرهن أولى من ينة الراهن ينة الراهن أولى  
 فيما لو ادعى كل منهما عملا كه عند الآخر ينة المرتهن انك رهنتمنى الثوبين أولى من ينة الراهن  
 أنه رهنه أحدهما ينة الراهن أن العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من ينة المرتهن  
 انهما مثل نصفه ينة الراهن أنه رهنه سلبا قيمته عشرة أولى من ينة المرتهن أنه رهنه معيبا قيمته  
 خمسة ينة السرا من زيد أولى من ينة الرهن منه الا اذا أرخ الا تحرقط أو كان تاريخه أسبق  
 وينة ذى البدل كانت العين فى يد أحدهما أولى فى ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج (مزارعة) \*  
 ينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر فى قدر المشروط بعدم انبت وينة الآخر  
 أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدم انبت أيضا ينة رب الارض أولى فيما لو قال بعد انبات  
 شرطت لى نصف الخارج وقال الا آخر عشرين قفيرا ينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم  
 تخرج الارض شيئا أى لا ثباتها عدم لزوم أجرة الارض ينة مدعى الصحة أولى من ينة مدعى  
 الفساد باشتراك أقفزة معينة ينة رب الارض والبذر فى شرطت لك النصف وعشرين قفيرا  
 أولى من ينة الآخر لى شرط النصف فقط (مضاربة) \* ينة القابض أن المال قرض أولى من  
 ينة الدافع أنه مضاربة أو بضاعة وينة الدافع أن المال قرض أولى من ينة القابض أنه مضاربة  
 ينة المضارب أولى فيما لو اختلفا فى قدر المشروط من الربح ينة رب المال أولى فيما لو اختلفا  
 فى التخصيص بتجارة أو بيع بنقد و عدمه ينة المضارب أولى فى المضاربة الخاصة اذا اختلفا فى  
 التجارة ينة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكر الآخر قبضه  
 ينة المضارب أنك شرطت لى الثلث أولى من ينة الآخر على الثلث الا عشرة ينة المضارب  
 أنك شرطت لى مائة أو لم تشترط لى شيئا فلى عليك أجرة المنسل أولى من ينة الآخر شرط النصف



\* (شركة) \* بينة الآخر أولى فيما لو أمر أحد الشريكين رجلاً بشراء عبد وإنه اشتراه قبل  
 تفرقهما حتى يكون للشركة وبرهن الآخر أنه بعده ليكون للآخر وحده وبينة غير الآخر  
 أولى فيما لو برهن الآخر أن الشراء بعد التفرق ليكون العبد له خاصة بينة الخارج على شركة  
 المفاوضة مع الميت أولى من بينة الورثة أنه ترك المال ميراثاً بلا شركة \* (قسيمة) \* بينة من يدعي  
 بينة يد آخر أنه وقع في قسمة أولى من بينة الآخر \* (دعوى) \* بينة البراءة أولى من البينة على  
 المال إن لم يورخاً وأورخ أحدهما فقط أو أورخا سواء بينة المطلوب على أنك أقررت بالبراءة أولى  
 من بينة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة وبينة الطالب أولى إن قال أنك أقررت  
 بالمال بعد دعوى اقرارى بالبراءة بينة الأسبق تاريخاً أولى فيما لو ادعى مالك عين في يد ثالث  
 أو في أيديهما وكذا لو أورخ أحدهما فقط والآخر بينهما بينة الخارج أولى إذا ادعى ذوالبد النجاج  
 ونحوه لا يتكرر بجزء الصوف وحلب اللبن أو أورخا وتاريخه أسبق فينته أولى بينة الخارج  
 أولى في دعوى النجاج إن أورخا ووافق سن الدابة تاريخه بينة الخارج أيضاً أولى فيما إذا برهن على  
 النجاج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشراؤها من فلان لأنه إذا باع ثم اشترى كان ملكاً حادثاً  
 فيسقط دعوى النجاج ونحوه بينة من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى النجاج على ثالث  
 ذى يد وإن لم يوافق أحدهما فيبينهما بينة مدعى النجاج خارجاً وصاحب يد أولى من بينة مدعى  
 الملك بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعنده وبرهن الخارج  
 على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن  
 ذواليد كذلك بينة مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهما ولو في يد ثالث  
 فلمدعى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى من بينة  
 المدبون على الاعسار بينة الاقرب تاريخاً أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر  
 وبرهن الآخر أنها في يده منذ جعة أو الساعة بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده  
 منذ عشرين سنة وبرهن الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذواليد منه بينة الخارج  
 إن قاضي كذا قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على النجاج خلافاً لمحمد بينة  
 الشراء أولى فيما إذا برهن على ذى اليد شراؤها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أى من زيد  
 وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه وإن ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبينهم أرباعاً بينة  
 الأسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن أن الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثاً لى  
 وبرهن آخر أنها كانت لعمر والميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثاً لى بخلاف ما لو أورخ الموت  
 قنصف بينهما وبلغى التاريخ بينة الابن أن فلان قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه  
 تزوجها يوم الاحد بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لأن وقت الموت لا يدخل في القضاء  
 بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا يسه مع ذكر النسب أولى من بينة المدعى عليه أن  
 الميت فلان آخر أو أن أباه أقرب في حياته أنه أخو فلان لأنه لا يسه بينة المسلم أولى فيما لو أقام  
 مسلم ونصرانى شهوداً نصرانى على دين في تركته نصرانى فيبداً بين المسلمين وقال الثانى يتحصان  
 وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهوداً نصرانية على عبد فى يد نصرانى حى وعن الثانى أنه ينصف  
 بينهما وبين المسلم أولى أيضاً فيما لو مات نصرانى له ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو  
 كافرة على موته مسلماً وبرهن الكافر على موته كافر فيقضى بالارث للمسلم ويصلى على الميت  
 بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى إذا قضى عليه بالارض والبناء بينة المدعى



عقوله أن أبالك أقرب بأنه ملكي أولى من بينة مدعي الارث من أبيه الا اذا برهن المدعي أنك أقرب منه  
ملك أي فيستعارض الدفعان وتبقى بينة الارث بلا معارض بينة الورثة أن سن المدعي ثمان عشرة  
سنة أولى من بينة المدعي أنه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة بينة المرأة أنها كانت حلالا وقت  
الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حراما قبل موته بسنة بينة من يدعي أن الكنيف في طريق  
العامه محدث أولى من بينة صاحبه أنه قديم بينة البائع على التناج بحضرة المشتري والمستحق  
منه أولى من بينة المستحق على التناج بينة ذي اليد أولى فيمالي وادعي أن أباه بن الدار وتر كها ميراثا  
له وبرهن الخارج على مثل ذلك بينة مدعي الارث من جدته أولى من بينة ذي اليد أنه كان الجدة  
ابن غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أجني في اثبات ملك الغير بينة من يدعي زيادة الارث أولى فيما  
لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا بينة مدعي البنوة أولى في حق الارث فيمالي  
برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضي بنسب  
الكل والميراث للابن فقط \* (شهادات) \* بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه لم يقل أو لم  
يفعل بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حي الا اذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق  
بينة الجرح أولى من بينة التعديل بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح أو الملك بينة  
الحرية الاصل أولى من بينة الرق \* (مأذون) \* بينة العبد أو الصبي المأذون على ما أقربه من غضب  
أو ودعة أو محاربة استهلكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه في حال الاذن \* (حجر) \*  
بينة المشتري أولى فيمالي وقال اشتريت منك حال صلاحك وبرهن المحجور أنه حال الحجر  
\* (سرقة) \* بينة ذي اليد أن المتاع ملك فلان ورثته من أبيه سند سنة ثم اشترى به منه أولى من بينة  
الخارج أنه سرق منه منذ شهر بينة الخارج أن الحمار ملكه سرق منه منذ شهر أولى من بينة ذي  
اليد أنه ملكي وفي يدي منذ سنة \* فهذا جلة ما تلخصته من كتاب تعارض البيئات للبغدادى وقد  
بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنيت بها عما ذكره المؤلف ٤ لكن ذكر المؤلف مسألة عن  
المتنقى أبي السعود لم تتقدم وهي بينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا موصرا الى  
الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن الذخيرة فراجعها (فروع) ذكرها  
المؤلف مفرقة فجمعتهما الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضى ولو قال المدعي عليه الشاهد  
كاذب وأراد تحليف المدعي ما يعلم أنه كاذب لا يحلفه عمادية في ١٦ \* رجل عليه ألف لرجل  
فادعي أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال  
بالاستيفاء لا تقبل خاتمة ادعي دينه بسبب قرض ونحوه وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا كما  
في عين ادعاء بسبب وشهدا بطلاق والصحيح أنه يقبل (أقول) والفرق بين العين والدين أن العين  
يتمثل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير المدعي بسبب  
مكذبا بالشهوده بالملك بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافتروا واقعات قدرى عن  
الفصولين في ١١ رجل كتب على نفسه صكا بحق وقال اشهدوا على بمافي الصك جازاهم أن  
يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجوز حتى يقرأه عليهم سراج ومن أراد استقصاء  
هذا المحل فعليه بالخاتمة من فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب  
لو أقام المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم  
فسقة أو زنادقة أو استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل  
أو زورا وأن ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو أقام البينة

عقوله لكن ذكر المؤلف الخ  
حيث قال ادعي وصية  
وأنكرها الوارث فبرهن  
الموصى له فادعي الوارث  
الرجوع قبل لا يسمع وقيل  
يسمع وهو الاصح لانه مما  
يحتج لعل الموصى أوصى ثم  
رجع ولم يعلم بها الوارث  
فانه كسر فلما أخبر ادعي  
الرجوع والتناقض في مثله  
لا يضروا لوبرهن على جحد  
الموصى الوصية يقبل على  
رواية كون الجحد رجوعا  
لا على رواية أنه ليس برجوع  
يقول الحقيير الطاهر أن  
الرواية الاولى هي الاصح  
والاولى اذ تقدم أن جحد  
ماعد النكاح فسخ له اه  
منه

مطلب اذا أنكر الشاهد  
لا يحلفه القاضى  
مطلب شهد أحدهما  
بالايفاء والاخر على الاقرار  
لا تقبل  
مطلب ادعي بقرض وشهدا  
بطلاق تقبل  
مطلب كتب على نفسه صكا  
وقال اشهدوا على بمافي  
جاز  
مطلب فيما يقبل من الشهادة  
على جرح الشهود وما لا يقبل



مطلب في شهادة اهل  
السجن والصبيان في الملاعب  
والنساء في الحمامات  
قوله لان العدل الخ علة  
لميس الحاجة الى قبول  
شهادتهم وقوله والشرع  
شرع الخ جواب عن تلك  
العلة وبيان لنفي الحاجة  
واعدام القبول وينبغي  
قبولها من السجن لو لمظاوما  
اه منه

مطلب في شهادة الدائن لمديونه  
وبالعكس

مطلب شهدا أن هذا الغلام  
مدره محتلم تقبل

مطلب البينة على خلاف  
المشهور والمتواتر لا تقبل  
مطلب اذا تواتر عند الناس  
عدم كونه في ذلك المكان أو  
الزمان لا تسمع الدعوى

مطلب الشهادة التي يكذبها  
الحس لا تقبل

مطلب فما اذا لم يعرف  
الشهود شيئا مما فرض عليهم

مطلب لا يجوز القضاء بظاهر  
العدالة

أنهم زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أنهم عبيد أو محدودون في قذف أو أنهم شركاء في المشهود  
به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا زورا أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال  
ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين والصحيح قولنا لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت  
الحكم لان الجرح حرام لمناقضه من اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الا أن يتضمن  
حقا للشرع وهو اقامة الحد أو حق للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا  
فان قال المدعى عليه اني قد صالحت هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن  
لا يشهدوا على تب هذا المال فاذا شهدوا فعليهم أن يردوا على ما أخذوا وأقام على ذلك  
بينته قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقا له فيصح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل  
محيط السر خفي \* شهادة اهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما  
يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة  
اليه ٣ لان العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يلاعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام  
النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب عما يستحق به  
الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير مضافا اليهم لا الى  
الشرع برأية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمديونه الحى وان كان مقلسا  
ولا تقبل لمديونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمديونه الحى اذا كان مقلسا وفي البرازية  
شهادة الغريمين اذا كان الدين الذي عليه مال هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات  
شهدا أن هذا الغلام مدره محتلم قبل ذلك ولو قالوا رأينا محتلم قبل ذلك من متفرقات شهادات  
التأخرانية أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة فهما سواء لان شهادة كل شاهدين علة  
تامة لو صولها الى حد النصاب الكامل وتعامه في شروح الهداية البينة اذا قامت على خلاف  
المشهور والمتواتر لا تقبل وهو أن يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب  
كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاوي وفي البرازية في شهادة النفي الى أن قال قال في المحيط ان  
تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى  
بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الشاهد بالضرورة والضرورية مما لا يدخلها الشك اه  
وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقف الخيرية ونصه من الشهادة التي يكذبها  
الحس لو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهدوا مثلاً بأن الدار  
سائغة للاستبدال لانهم ادعوا حاكمهم القاضي بشهادتهم ويعت كما ذكرتم شهدت اخرى لدى  
حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بأن عمارتها أو ان  
الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل  
اذهومبنى على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بوفاته أما اذا لم تكن كذلك  
فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الجدي في فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى أخرى  
من الأئمة سئل العلامة المرشدى ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل  
يجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدر فيهم عدم  
معرفتهم بفروع الاسلام والايمان كازروني لكن في الخانية من فصل من لا تقبل شهادته  
لفسقه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة  
ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه



مطلب الرأي الى القاضي في  
سؤال الشاهد عن الايمان  
ان اتهمه

مطلب علم فرائض الصلاة  
وواجباتها شرط قبول الشهادة  
مطلب من ترك الاشتغال  
بالفقه لا تقبل شهادته

\*(كتاب الوكالة)\*

مطلب الوكيل بالبيع اذا  
قبض الثمن ومات مجهلا يضمن

مطلب الوكيل بالبيع  
له قبض الثمن

مطلب القول قوله في أنه  
أخذه على طريق الرسالة  
ولا عن عليه

مطلب الفرق بين الوكيل  
والرسول

مطلب في معنى قولهم القول  
قول الرسول بيمينه

مطلب اذا وكل الصغير رجلا  
في أموره فأجاز وصيه جاز

وفي الاشياء الرأي الى القاضي في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه  
قال محشية العلامة البيري هذا قيد لا بد منه لما قال في يتيمة الدهر فأما اذا كان سؤاله ليصل الى  
مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته  
اه (أقول) وفي فتاوى العلامة الخانوق سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة  
والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب تعلم هذا القدر من العلم  
فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه  
وعبارة البحر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

\*(كتاب الوكالة)\*

(سئل) فيما اذا كان لز يد عقار فوكل عمرا في بيعه وقبض ثمنه فباع عمرو ذلك العقار بثمن  
معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمرو والوكيل عن ورثته وترك مجهلا لثمن المزبور  
ولم يوجد الورثة لا تعلمه ويريد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك  
(الجواب) نعم والمسئلة ما خوذت من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في  
عشرة على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تسعة اخرى  
كانت له العلائق في شرحه والمسئلة في معين المفتي أيضا من كتاب الوديعة وغيرها (سئل) في  
الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن (الجواب) نعم قال في التنوير وحقوق عقد لا بد من اضافته  
الى الوكيل كبيع واجارة واصلح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض  
ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه  
(سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرو والقصاب على أن يدفع لزيد في كل يوم قدرا معلوما من اللحم  
الضأن وصار زيد يرسل ابن أخيه ياتي بذلك من عند عمرو ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو  
بطلب رسوله المذكور بثمن اللحم متعللا بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي أنه أخذه منه  
على طريق الرسالة ولا عن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطلب بثمنه (الجواب)  
نعم (أقول) قدمنا في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل  
لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب  
الخيارات بورقة أن الرسول اذا لم يصف عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع  
للمرسل لان الشراء متى وجد نفذ لم يتوقف فاذا أضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له  
ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة العقد الى نفسه تنافي الرسالة  
وحينئذ فقولهم القول قول الرسول بيمينه واليمين على البائع معناه لو أنكر اضافة العقد الى  
نفسه وادعى اضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا أو أرسلني لتبعه كذا فالقول  
له لانه منكر لزوم العقد عليه واليمين على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب  
فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) في يتيمة عمرها ست سنوات وكنت رجلا في المصادقة مع فلان  
على انه يستحق معي حصة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يجز وصيه بذلك  
فهل تكون الوكالة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم  
رجلا في أموره فأجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) فيما اذا كان  
لامرأة دعوى على امرأة اخرى وكل منهما من الخدرات فوكلت كل منهما وكبلا عنها فهل تصح



الوكالتان (الجواب) نعم تصح دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وأفتى به الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا بقوله تسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم عصبة غائب له وكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآثره منها واثبات نسبه اليها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وان وكل رجلا بتقاضي كل دين له أو وكله بكل حق بالخصومة في كل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا تصرف الوكالة الى القائم والحادث استحسانا والقياس أن ينصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف الى الحادث بعد التوكيل لان التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلتك بقبض كل دين لي وكلتك بالخصومة بكل حق لي في مصر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل دون الحادث بعده الا أنهم تركوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفرا يوكل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء من حقوقه فلما كان العرف صرفنا الوكالة الى الكل وهذا نظير من وكل انسانا بقبض غلاته كان وكيله بالواجب وبما يحدث وانصرفت الوكالة الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في الخرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكالة بالشرط وقد ذكر الكازروني نقلا عن الطوري سؤالا صورته عن انسان وكل آخر في جميع أموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فأجاب يملك ذلك ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو وكله بقبض دين له على فلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد خواهر زاده اذا وكله بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين له على فلان اه تمام هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور (سئل) في الوكيل العام هل يملك التبرع (الجواب) لا يملك التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين بصير وكيل في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك فيه يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكر الناطقي أن قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعتاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات لافي الهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأقمك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة يتظر أن كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة قالوا كالة باطلة وان كان الرجل تاجرا متجارا معروفة تنصرف الوكالة اليها خائفة وفي حاشية المحوى على

مطلب الوكيل العام له  
المطالبة بالآثر

مطلب الوكيل العام لا يملك  
التبرع



الاشياء والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعناق والهبة والوقف على  
 المفتى به وينبغي أن لا يملك الأبراء والخط عن المدينون لانهم ممن قبيل التبرع فدخل تحت قول  
 البرازي أنه لا يملك التبرع وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء  
 معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملك كماله لانه لا يملك الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض  
 الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك  
 قبض الدين واقتضائه وايضا والدعوى بمحقوق للموكل وسماع الدعوى بمحقوق على الموكل  
 والا فإرير على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصوصة لافي العام  
 اه (سئل) في ناظر الوقف الاهلي من قبل القاضي اذا عم له ووكيل رجلا في تعاطي مصالح  
 الوقف فأتلا وكتك بكذا على أتى متى عزلت فأتى وكيل أو كلما عزلت فأتى وكيل وقبل ذلك  
 فما الطريق في عزله في الصورتين (الجواب) الطريق في عزله في الصورة الاولى أن يقول عزلت  
 ثم عزلت وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن الوكالة المنجزة كما  
 صرح به في شتى التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق في عزله أن يقول عزلت عن  
 الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة وقبل يقول كلما وكتك فأتى معزول والا لوجه  
 والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر فيما يدعي له لاعليه في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس وفي  
 دفع مبلغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل بدين له  
 على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذكور (الجواب) حيث  
 وكاه فيما له لاعليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذكور قال في الدرر اذا وكل  
 في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيل فيما يدعي على الموكل جاز فلو أثبت  
 المال له ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اه ومثله في  
 التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل بدين يستحقه في ذمة  
 موكله فأجابه الوكيل بأنه وكيل في القبض والمطالبة لافي الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له  
 لاعليه الجواب القول قوله في ذلك مع عيئنه لان المال الذي في يد الوكيل وديعة ولا يجب على  
 المودع أن يقضى ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال للدائن بقبض  
 دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيلا به اه وفي فتاوى الرحيمي في جواب سؤال أجاب  
 حيث كان وكيله لاعليه لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم يأذن له الا  
 بدفع المال الميري لا يملك أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضا (سئل) في رجل وكتك أخته في  
 بيع نصيبها من دار معينة بثمن كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة  
 سنة قامت الآن تطالبه بالثمن وتشكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في  
 الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة (الجواب) نعم وفي الذخيرة قال محمد رجة الله تعالى في الجامع  
 رجل أمر رجلا أن يبيع عبده ودفعه اليه فقال بعته من فلان بألف درهم وقبضت الثمن  
 فهلك عندي أو قال دفعته الى الا حر وكذبه الا حر في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن  
 فالقول قول الوكيل في براءته وبرائة المشتري لانه أمين سلط على بيع العبد من جهة الموكل  
 وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله كالثابت بالبينة ولو  
 ثبت اقراره بالبينة لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اه وأفتى العلامة الشلبي بان القول  
 قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن

قوله لان ذلك الخ الاشارة  
 الى الاختصاص المفهوم  
 من قوله ولا يختص أى أن  
 اختصاص صحة الاقرار  
 بمجلس القاضي انما هو في  
 الوكيل بالخصوصة فلو أقر  
 في غير مجلس القاضي لا يصح  
 كما في التنوير بخلاف الوكيل  
 العام اه منه  
 مطلب في طريق عزل  
 الوكيل وكالة دورية  
 مطلب وكاه فيما له لافيا  
 عليه

مطلب القول قول الوكيل  
 بيمينه في دفع الثمن الى موكله



الضمان وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالته بهذه المسألة لو قال الوكيل  
بالبيع يعت وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندى أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عما هو  
مسلط عليه فيقبل قوله فيه لانه مؤتمن من جهته وان رد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن  
للمشتري لانه أقرب باستيفائه ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في تقي الضمان عن نفسه لاني  
ايجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى الترنشني من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا  
بان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل يبيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا  
ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال  
قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع الميمن لانه أمين أخبر عن تنقيذ الامانة وقال في الحاوي  
القدس والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا يقبض الثمن فقال  
الوكيل قبضت فضاغ أو دفعت الى الآخر فخذ ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ  
المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب قاطبة أن العزل لا يخرج  
الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال لمخضه أن زيدا  
وكل عمرا في قبض محصولات قري وفي قبض ديونه الثابتة في الذم فادعى بعد عزله اني قبضت  
تلك محصولات والديون ودفعتها الى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه بينة تشهد له بذلك فهل  
يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بدون بينة حيث ان الموكل حتى والعزل لا يخرج الوكيل  
عن كون المال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما اذا كان زيدا وكيلا  
شرعيا عن أخته في شراء بستان معلوم وفي ايجاره وقبض أجوره وباشر ذلك كله في مدة سنين  
حتى ماتت أخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل  
يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخبير الرملي  
فتوى مطولة نافعة في أوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جملتها قوله اعلم أنه متى ثبت قبض  
الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد  
القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة  
نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت  
وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتمده فانه مفرد اه فالخاصل  
كما في رسالة الشرنبلالي المسماة بمنة الخليل في قبول قول الوكيل أن سراية قوله على موكله  
ليبرأ غريمه خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت  
براءة الغريم الا بينة بيمينها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول  
الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في حياة موكله أو بعد موته ودعواه هلاله ما قبض في يده كدعواه  
الا بصل مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد الوكيل أمانة بمنزلة الوديعة والأمين لا يخرج عن  
كونه أميناً بموت الموكل فتأمل وتتمام التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل  
قارئ الهداية عن رجل قال لا آخر أعطني من صندوق خسين ديناراً فأعطاه ثم بعد مدة ادعى  
أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الاخر من ماله فأجاب القول للوكيل مع يمينه  
انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله (سئل) في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح  
ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقراراً من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحاً  
ولا يصير بالتوكيل مقرار قبل الاقرار من الوكيل كذا في التنوير من الوكالة والبحر والمنع وغيرها

مطلب يقبل قول الوكيل  
في الدفع الى الموكل بعد موته

مطلب التوكيل بالاقرار  
صحيح



مطلب الوكيل بالشراء  
إذا دفع الثمن من ماله له  
الرجوع به على الموكل

مطلب ليس للموكل قبض  
الثمن

مطلب يقبل قول الوكيل  
في الصرف من مال الموكل  
فيما لا يكذبه الظاهر

مطلب في المأمور بالاتفاق

وفي البرازية مانصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل  
وعن الطواويسي معناه أن يوصى بكل بالخصوصة ويقول خاصم فإذا رأيت طرف مذمة أو عار  
على فأقر بالمدعى يصح اقراره على الموكل اهـ (سئل) في الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من  
ماله إلى البائع وأراد الرجوع بتظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه  
الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به الا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه  
الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في الخاتمة اهـ وفي البرازية وكله ليشتري له عبداً فقال  
اشتريته ونقدته الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فربما يحضروني شكر قبضه  
الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن إلى الوكيل فإذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع  
الموكل إلى وكيله بالموثوق اهـ ومثله في الخيرية وفي الدرر من الوكالة للوكيل بالشراء  
الرجوع بالثمن على أمره إذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن إلى بائعه أولاً اهـ (سئل)  
فيما إذا أرسل زيد لعمر وقد را معلوماً من الجواز وأمره ببيعه فباعه عمر ومن جماعة معلومين  
بثمن معلوم قبضه منهم وعاب عمر وقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعماً أنه وكله بالبيع بشرط  
أنه لا يقبض الثمن فهل ليس لزيد ذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عمر وصحيح (الجواب) نعم قال  
في المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنح وفي البرازية وجامع  
الفتاوى وكله بشرط أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اهـ وفي التنوير وشرحه  
للعلاني والمشتري الإباء عن دفع الثمن للموكل وإن دفع له صح ولو منع نهى الوكيل استحساناً  
ولا يطالب الوكيل ثانياً لعدم الفائدة اهـ الوكيل بالبيع إذا كان المشتري عليه دين على  
قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصاً على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي  
يوسف لا يصير قصاصاً خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان المشتري دين على  
الموكل بالبيع قالوا إن الثمن يصير قصاصاً على الموكل من المحل المزبور وذكر الخصاص رجل له  
على رجل دين يماطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان أحدهما أن يتوكل صاحب الدين عن  
غيره في شراء عيين من مديونه فإذا اشتري الوكيل يصير الثمن قصاصاً بما كان للوكيل على  
مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه والثانية أن  
يوكل صاحب الدين رجلاً ليشتري له شيئاً من مديونه فإذا اشتراه يصير قصاصاً بما كان للموكل  
على البائع من المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدية (سئل) في رجل وكل زيدا وكالة عامة  
منفوضة إلى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فتعاطى ذلك مدة وصدقه على القبض  
وكذبه في بعض المصارف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذبه الظاهر (الجواب) نعم والمسألة في  
الخيرية من الوكالة مفصلة فأرجع إليها فانهم مفسدة جدا (سئل) فيما إذا دفع زيد جاريته  
لعمر وأذن له أن يصرف عليها النفقة في كل يوم كذا مصرية ويرجع بتظير ذلك عليه وصار  
ينفق القدر المذکور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركه ويريد  
عمر والمأذون له الرجوع في تركه إلا أن بتظير ما صرفه بآذنه بعد ثبوت الأذن والصرف وقد ر  
المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل لعمر ذلك (الجواب) نعم سئل أبو حامد عن وكل رجلاً  
وكالة مطلقة على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئاً في الاتفاق  
ولكن أطلق له ثم إن الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب  
عليه أن يبين فقال إن كان ثقة يصدق فيما قال وإن اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة



الاتفاق الا اذا ذكر خراجا ولم يكن للصغير ضيقة مخرقة وسئل عنها على بن أحمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان اراد الخروج من الضمان فالقول قوله من وكالة بتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر (أقول) علل هذا في الفتاوى الخيرية بانه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل ينكر والبينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعى الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين (سئل) فيما اذا بعث المديون مبلغ الدين مع رسوله لانه فهلك مع الرسول فهل يهلك على المديون (الجواب) نعم بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه أشباه من الوكالة (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا في استئجار طاحونة وقف فاستأجرها له من ناظر الوقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقابلته غير صحيحة ويبقى المأجور بيد الموكل الى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور (الجواب) الوكيل بالاستئجار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا كذا في وكالة العتائية والتأخرائية ومثله في فتاوى الانقروى من الوكالة عن العتائية والمحيط البرهاني (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم ووكله باقراضه من رجل معين وبيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمر وذلك والان يدعى عمر وانه يستحق ثمن السلعة فهل يكون ثمنه لزيد دون عمرو (الجواب) نعم وصح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض بزازية والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهلك باقيه ويريد الموكل مطالبة الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل بالبيع اذا باع فيها الا امر عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتمة من فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به فان تقاضى وقبض ثمنها فها هو الا يقال أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي واعلم أن حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحسانا وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال وأما اذا كان وكيل باجر فحق الدلال والسماز والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازية والتسوير من المضاربة والبحر من الوكالة (سئل) فيما اذا أرسل زيد لعمر والمقيم بدمشق مقدارا من الحرير ليبيعه له ويشترى له بالثمن أمتعة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجاء زيد بدمشق وطالب عمر بالثمن الحرير متعللا بانه يضمن قيمته حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل الخ وفي يوع العدة رجل غاب وأمر تلميذه أن يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع التلميذ وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه انعام ما تبرع به عمادية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل قارئ الهداية عن الوكيل في بيع ثمرة أو قبض دين اذا

مطلب بعث الدين مع  
رسوله هلك عليه

مطلب الوكيل بالاستئجار  
لا يملك الاقالة بعد القبض

مطلب يصح التوكيل  
بالاقرض وبيع السلعة  
مراجعة

مطلب اذا باع الوكيل فيها  
الموكل عن تسليم المبيع  
قبل قبض الثمن لا يصح نهيه  
وصح لو نهاه عن البيع قبله

مطلب اذا كان وكيل باجر  
كالدلال يجبر على استيفاء  
الثمن



مطلب الوكيل بالشراء اذا  
خالف أمر الموكل يقع  
الشراء له

مطلب الوكيل ببيع الرهن  
لا يعزل بالعزل

مطلب التوكيل بالاستقراض  
باطل لا الارسال به

مطلب التوكيل بالاقرض  
صح

مطلب الوكيل بالبيع لائلك  
الشراء لنفسه بل يبيع من  
غيره ثم يشتري منه

مطلب وكله بشراء نوع  
من الجوخ ولم يبين الثمن يصح

تجاوز حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلقت الثمرة واستحبا المدينون فاجاب لا ضمان على الوكيل في  
شي من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف  
أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في البرازية الوكيل بشراء شيء بعينه اذا  
خالف يقع الملك له اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوفاً على اجازة المالك  
والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له ولا تعمل فيه اجازة المجيز من أوائل وكالة القاعدية انقروى وفيه  
ايضا وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة الامر وما كان  
خلافا في الشراء يكون مشتريا لنفسه الا اذا كان الوكيل صبيا أو عبداً محجورا أو مردافه  
موقوف من أو اخر وكالة التتارخانية وفي هامشه وفي العاشر من وكالة التتارخانية عن التجريد  
وما كان خلافا في الشراء لزم الشراء للوكيل ولا يتوقف على اجازة من اشتراه الا اذا لم يجد نقداً  
على الوكيل كالصبي والعبد المحجور (سئل) فيما اذا وكل الراهن المرمي ببيع الرهن عند  
حلول الاجل فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالعزل (الجواب) نعم تكون  
الوكالة لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكماً والمسئلة في التنوير من باب عزل الوكيل  
(سئل) في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلا (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض  
باطل لا الارسال للاستقراض كما في الدرر (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بأن يقرض مال زيد  
من آخر فأقرضه عمر ومنه ثم ان المستقرض فروم يوجد ويرغم زيد أن مبلغ القرض يلزم الوكيل  
فهل يكون التوكيل صحيحاً ولا يضمن الوكيل (الجواب) نعم التوكيل بالاقرض صحيح  
خفي وكله باقرض مال الموكل وهلك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال في الدرر قبيل باب الوكالة  
بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاقرض صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه اه وتقدم  
نقله عن البرازية (سئل) في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل لا يملك ذلك (الجواب)  
الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه فبيعه من غيره ثم يشتريه منه كذا في البحر عن البرازية في  
فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرو  
على أن يشترا كلاً ويشترى بأمته يسافران بها الى الحجاز مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهما من  
البلدة الى الحجاز واحتاج زيد الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك  
وعنده قدر من البن فدفعه لعمر وليبيعه بثمن يأخذه ويعقده الشركة بينهما ويشترى به وبمال  
عمرو أمتعة لاجل الشركة ويسافرا بها مع الحاج وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالنقد  
لا بالنسيئة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة  
وتركة وطلب ورثة زيد عن البن من عمرو فامتنع قائلاً انه باعه الى أجل يحل بعسخر وج الحاج  
من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة هذه (الجواب) نعم فان الوكيل بالبيع اذا باع  
بالنسيئة الى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علماء نازحهم الله تعالى اذا لم  
يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد وأما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع  
بالنسيئة كذا في الذخيرة وقال الاتقروى عن منية المفتي وفي المنتقى عن الامام الثاني أن الوكيل  
انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزلها للبيع  
لم يملك البيع نسيئة وبه يفتى فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فائض اه وفي الخاتمة  
وعليه الفتوى وفي التمهة قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي الخلاصة قال أبو الليث الفتوى  
على قول أبي يوسف (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بشراء جوخ معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى



مطلب في الوكيل بالبيع  
إذا أودع المبيع عند أجنبي  
هل يضمن

له عمرو ذلك بثمان مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور عن مثله ويريد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت ما ذكر بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم أمره بشراء ثوب هروي أو أمره بشراء فرس أو بغل صح التوكيل لأنه لم تبقى الجهالة بعد إعلام الجنس إلا في الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سمي غنماً أو لا أي وإن لم يسم لأنه يبين جنس الثمن يصير معلوماً عيني على الكثر ومثله في التنوير والدرر والزيلى وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند أجنبي بدون إذن الموكل أولاً وإذا ملك ايداع المزبور وهلك بعد مفارقتها هل يضمن أولاً (أقول) لم أرجو إيا المؤلف عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى الكازروني أرسل مع آخر دراهم يشتري بها أمتعة فاشترها وأرسلها له ولم يأذن له في إرسالها مع غيره هل يضمن أجاب الوكيل متعدي دفع العين إلى أجنبي فيضمن القيمي بقيمته والمثلي بمثله إذا هلكت العين إلى أن قال الوكيل لا يودع اهـ (أقول أيضاً) وفي وكالة الحروكيل البيع لو دفع المبيع إلى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كما في البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير إذنه وإن كان أصيلاً في الحقوق الخ وكبت فيما علقته عليه أنه ينبغي تقبيل الضمان بما إذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت العادة بدفعه إلى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لأنه بمقتضى العادة يكون ما ذونا بذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما إذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم إلى بعض بضاعة يبيعها ويبحث بثمان مع من يختاره ويعتقد أماته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهاراً شائعاً فيهم وباع المبعوث إليه البضاعة وأرسل غنما مع من اختاره منهم على دفعات متعددة وأنكر المبعوث إليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وإن لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا بدله من اليمين أجاب القول قوله يمينه إذ له بعثه مع من يختاره ويراه أميناً لأنه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالارسل مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راحمنا بحج لبيكر خواهر زاده جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يبعثون الكرايس إلى من يبيعها لهم في البلد ويبحث باثمانها اليهم بيد من شاء ويراه أميناً فإذا بعث البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه أميناً وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اهـ وقد عضد بقولهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض إلى غير ذلك من كلامهم اهـ ما في الخيرية ولكن انظر ما يأتي في القروع في آخر هذا الباب (سئل) في الوكيل إذا لم يكن ضامناً دين موكله هل لا يحبس يمينه (الجواب) نعم لا يحبس وفي وكالة الاشباه ولا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة إلا أن ضمن وسئل قارئ الهداية هل يحبس الوكيل بدين وجب على موكله إذا كان للموكل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل من إعطائه سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً فأجاب انما يحبس الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفلاً له ولا فلا يحبس فيه زاد الشيخ في هذا الجواب في مكان آخر وإن صدقه فيما ادعاه من الدين لأن هذا القرار على الغير فلا يعتبر اهـ وأيد محشى الاشباه السيد أحمد الجوى ما أفق به قارئ الهداية بنقل من الحاشية ونقله في نهج النجاة أيضاً فقد تحرر من هذا أنه إذا كان للموكل مال تحت يد وكيله ولم يأمره بدفعه لا يحبس وإذا أمره بدفعه وامتنع منه يحبس (أقول) وهذا خلاصة ما حرره الخیر الرملی فی حاشيته على المنع ووفق به بين عباراتهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار قال المؤلف وأفق قارئ الهداية بأنه

مطلب لا يحبس الوكيل  
بدين موكله إلا أن ضمن  
أو كان للموكل تحت يده  
مال وأمره بدفعه



إذا أذن المديون الوكيل بأن يعطى رب الدين وغائب فأدعى الوكيل أنه لا مال عنده لمؤكلة هل يلزمه  
 بين فاجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى دين وكله بقبضه منه وان أنكر أن الموكل له تحت يده  
 شيء لا يلزمه شيء ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للنصم والوكيل بقبض الوديعة أو العين ليس  
 بنصم (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ دين بذمة عمرو فأدعى بكر أنه وكيل زيد بقبض الدين  
 من عمرو فصدقه عمرو على ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والا أن يريد عمرو استرداد المبلغ من بكر  
 فهل ليس له عمر وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل  
 الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه  
 الدين ثانيا ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكالة  
 ودفعه اليه على ادعائه كالدقائق ومثله في التنوير وزاد فيه وفي الوجوه كلها الغريم ليس له  
 الاسترداد حتى يحضر الغائب اهـ ومثله في المتون وسئل قارئ الهداية فيما اذا ادعى  
 المديون أنه أقبض الموكل دينه فاجاب: أنه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستحلف الوكيل  
 انه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المديون الوكالة وطلب الوكيل  
 تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان نكل المديون ألزم بدفع الدين وان تحلف لا يلزمه شيء (سئل)  
 في رجل يدعى الوكالة عن امرأة خرساء طرشاء فهل تصح وكالتها مع كونها موصوفة بهذه الصفات  
 المذكورة أم لا (الجواب) اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة بنهومة فتوكيلها  
 صحيح فتاوى الشلبي من أوائل الوكالة (سئل) فيما اذا بيعت زيد لعمر والمقيم ببلدة كذا  
 دراهم ليشتري له بها بضاعة معلومة الجنس لا بعينها ولم يكن سعرها معلوما فاشترها عمر وله بمن  
 فيه غبن فاحش فهل لا يتفد الشراء المزبور على زيد (الجواب) حيث لم يعين له ما يشتريه  
 فاشتره بغبن فاحش لا يتفد الشراء المزبور على زيد وفي معين المفتى لو اشترى بغبن يسير تفد  
 وبالنحاش لا وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يعين ما يشتريه فان عين تفد على الآخر كما  
 في الهداية وفي العناية هو قول عامة المشايخ وتماه في البحر ولو سمي له الثمن فاشترى باكثر  
 لا يتفد الا الوكيل بشراء الاسير فانه يلزم الا امر المسمى في الواقعات نهج النجاة من الوكالة  
 وفي الدرا المختار وتفيد شرائه مثل القيمة وغبر يسير وهو ما يقوم به وتقوم وهذا اذا لم يكن سعره  
 معروفا فان كان سعره معروفا بين الناس كخبز ولحم وموز وجب لا يتفد على الموكل وان قلت  
 الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتى بغيره ومثله في الكنز والملتقى (سئل) فيما اذا أرسل زيد  
 المقيم ببلدة كذا مع عمرو المكارى صرة محتومة فيها دراهم ليوصلها اليك فوجدتها بكر ناقصة  
 عما قال زيد فهل القول قول بكر في ذلك (الجواب) القول قول القابض بيمينه وتقدم ذلك  
 في كتاب البيع بقوله (سئل) في امرأة تباشر بنفسها بعض أجور وقتها ولم يكها وتشتري  
 أمتعة من رجال أجاب وتريد أن توكل أجيبا في دعوى على رجل راعمة أمها من المخدرات  
 والرجل لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الصحيح الجسد المقيم  
 في البلد اذا أراد أن يوكل وكلاءه ليدعي بحق على الآخر هل للمدعي عليه أن يابى حتى يحضر  
 الخصم فيدعي بنفسه (الجواب) قد أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الخير الردي بما  
 صورته صرح علما وناقطة متونا وشروحا بأن الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم  
 الا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا بمدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدرة ووجه ذلك أن الجواب  
 مستحق على الخصم وهذا يستحصره والسام متقاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه بتضرره

مطلب فيما اذا ادعى أنه  
 وكيل عن الغائب في قبض  
 دينه

مطلب في صحة توكيل  
 الاخر من الاطرش

مطلب اذا اشترى الوكيل  
 بغبن فاحش لا يتفد الشراء  
 على الموكل

مطلب القول للمكارى  
 في مقدار الصرة

مطلب ليس له أن يوكل  
 بالخصومة الا برضا الخصم



فستوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعية والحنابلة وصدر الشريعة  
وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر  
لأسماء في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم وقال في الملتقى وغيره وصح أي التوكيل بالخصومة  
في كل حق برضا الخصم للزومها إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم  
أو غائباً بمسافة سفر أو مريداً للسفر أو مخدرة غير معتادة للخروج إلى مجلس الحكم (سئل)  
في امرأة وكلت آخر ليزوجهما من زيد الكف لها وفي قبض مهرها فزوجها لوقبض مهرها  
ثم ماتت عن زوج وورثته يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في  
حياتها فصدقته الورثة في القبض وأنكروا الدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه  
(الجواب) نعم وأجاب العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله إن كان الموكل  
فيه قبض وديعة ونحوها من الأمانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض  
دين وأقرت بقبض الورثة بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن  
أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله إلا بيمينه وإذا لم يقم يمينه رجعت الورثة بحصته منه على  
المدينون ولا يرجع المدينون على الوكيل لأن قوله في براءة نفسه مقبول لا في إيجاب الضمان على  
الميت الخ اهـ (سئل) في أهالي قرية معلومة أقاموا زيدا وكيلاً عنهم ليتعاطى أمورهم  
ويشأهم مصالحهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغاً معلوماً من الدراهم  
وقدراً من الخنطة والشعر وتعاطى زيد ذلك ويريد مطالبتهم بأجرة مثله فهل له ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في تقاضي دينه الذي بدينه فلان وقبضه وشرط له على ذلك  
أجر معلوم في مدة معلومة وتقاضاه فهل يستحق الأجر بالشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك  
ووقت له وقتاً وبشرط ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الأشباه من كتاب الأمانات وفي البرازية  
في نوع التوكيل بالأقراض والاستقراض والقبض والتقاضي وإن وكله بقبض دينه وجعل له  
الأجر لا يصح إلا إذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالقاضي إن وقت جاز اهـ (سئل) فيما  
إذا وكل ناظر وقف زيداً بتعاطى أمور الوقف ولم يشرط له أجرة على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة  
وطلب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كان وكيلاً ولم يشرط له  
أجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره أمانة لا أجر له إلا الوصي والناظر فيستحقان بقدر  
أجرة المثل إذا عملاً إلا إذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان إلا بالعمل فلو كان الوقف  
طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخائسة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر  
في المسقف إذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط أشباه من كتاب الأمانات  
(سئل) في جماعة استأجرهم زيد لحصد زرعهم المعلوم بأجرة معلومة وشرعوا في الحصاد  
وعجزوا عن إتمامه فوككوا زيدا بأن يأتي لهم بمساعد بأجرة فتأتى لهم بجماعة بالأجرة  
وساعدوهم حتى أتموا الحصاد فهل تكون أجرتهم على الوكيل وهو يرجع بذلك على  
الجماعة الأولى (الجواب) يطالب الوكيل بالاستئجار بالأجرة كالوكيل بالشراء كذا  
في وكالة البحر فطلب أجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم  
(سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في عمل معلوم هو بيع أمتعة معلومة لزيد وجعل له أجر على  
ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضي الثمن من المشتري (الجواب) حيث  
كان وكيله باجر يجبر قال في الأشباه من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن أما

مطلب فيما إذا مات الموكل  
وآدى الوكيل القبض  
والدفع إليه

مطلب أقام أهل القرية  
زيداً وكيلاً عنهم ليتعاطى  
أمورهم وجعلوا له أجر الخ  
مطلب وكله بقبض دينه  
وجعل له أجرة صح إن وقتاً

مطلب لا يستحق الوكيل  
أجرة إلا بشرط

مطلب الوكيل بالاستئجار  
يطالب بالأجرة وهو يرجع  
على الموكل  
مطلب الوكيل باجر يجبر على  
استيفاء الثمن كالدلال  
والسمسار



مطلب لا يثبت التوكيل  
بشهود مضمون الصك  
والحجة

مطلب لا عبرة بالحجة ما لم  
تثبت الوكالة

مطلب لا يجوز اثبات  
الوكالة والولاية بلا خصم  
حاضر  
مطلب الوكيل يقبض  
الدين يملك الخصومة

مطلب رسول التقاضي  
يملك القبض لا الخصومة

إذا كان باجر كالدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيدي وفي  
الصغرى لأن من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا وتعام بسطه في حاشية الاشياء  
للسيد الجوى فراجعها (سئل) في صك كتب فيه أقر زيد وجماعة من أهالي قرية كذا  
فزيد بالاصالة عن نفسه وبألو كالة عن جماعة آخرين من أهالي القرية بشهادة فلان وفلان  
والجماعة الاولون عن انفسهم وأن عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغا قدره من الدراهم كذا  
مؤجلا الى كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعي لم يثبت التوكيل المذكور اذ فيه في وجه خصم شرعي  
ثم حل الاجل وطلب عمر والمبلغ من الاصلاء والموكلين وهم يجحدون التوكيل في ذلك فكيف  
الحكم (الجواب) حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون  
الصك المرقوم في ثبوت التوكيل بل لا بد من اثباته بوجهه الشرعي والحالة هذه والله أعلم ورأيت  
مكتوبا بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي في نسخته العمادية ما جواب الائمة الحنفية  
في حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في القبض والابراء الا في ذكرهما  
فيه بشهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلين المذكورين عن ربيع  
حصتهما من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القابض المذكور ذمة الدافع  
المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه فاذا طعن الخصم في مضمون  
هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسالهما القاضي عن  
مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة ويعضها من غير معرفة ما كتب فيها  
أم لا (الجواب) لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن  
معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلين بينة عادلة بانهما قد وكتاهم بقبض  
مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأهdy الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهما  
لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى  
عبد الرحمن افندي المذكور في جواب سؤال نعم يكلف ورثة المشتري الى اثبات توكيلها ولا يكفي  
في ذلك شهود مضمون صك البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الحمد لله  
الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه  
خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه  
ومن خطه المعهود نقلت (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم بذمة عمرو فأت عمرو عن  
تركة وورثة فوكل زيد بكذا بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها  
بعد الثبوت الشرعي وله قبضه (الجواب) نعم والوكيل يقبض الدين يملك الخصومة والوكيل  
يقبض العين لا يملك الخصومة الخ عني على الكنز وفي تصحيح العلامة قاسم قوله والوكيل  
يقبض الدين وكيلا بالخصومة عند أي حنفية وقالوا هو رواية عن أي حنفية ليس بوكيل  
بالخصومة وعلى قول الامام المحبوبي في أصح الاقاويل والاختيارات والنسفي والموصلي وصدر  
الشرعية وقيد بقبض الدين لان الوكيل يقبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة فيها بالاجماع  
قاله في الاختيار وغيره اه (سئل) في رسول التقاضي هل يملك قبض الدين (الجواب)  
نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالخصومة رسول التقاضي يملك القبض لا الخصومة اجماعا  
بحر اه (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا في بيع تتن معلوم له وأن يشتري بثمنه بئنا معلوما وقال  
لا تبعه الا بمحض فلان فباعه بغير محضه واشترى به غير ابن فهل يكون غير جائز (الجواب)



نعم والمسئلة في الخبرية أو قال في الخاتمة من فضل التوكيل بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاه  
عن البيع إلا بشهود أو بالاعتراف فلا تملك البيع بغير شهود أو بغير محضر فلان اهـ (سئل)  
في رجل له بناء دار قائم في أرض وقصوكل زيد ابيعه فباعه زيد من امرأة بثمن معلوم والآن يدي  
زيد أن البناء ملكه فهل إذا ثبت ما ذكر لا تسمع دعوى الوكيل بذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى  
الخاتون في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصي وعبارتهم هم  
أن من أقر لا نسان بعين فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية وكذا  
لو ادعى لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر أنه وكله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير متناقضا والدين  
في هذا الحكم كالعين فعلم به سدا أن التناقض من الوكيل أو الوصي مانع من الدعوى منهما  
فيما وقع فيه التناقض ولم يمكن فيه التوفيق اهـ (سئل) فيما إذا طمع الوالي في أخذ مبلغ  
من المال من جماعة معلومين ظلموا وطلبه منهم فاختنى بعضهم وأخذ الوالي المبلغ من رجل ظاهر  
منهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على المختفين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك  
(الجواب) نعم قال في البرازيقي من كتاب الوكالة طمع الوالي في أخذ أموال جماعة من التجار  
فاختنى بعض فاخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقتسموه عليكم بالخصومة ليس لهم الرجوع على  
المختفين شرعا فاما أمر المروءة فظاهر (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب مبلغ من الدراهم  
بذمة رجلين بموجب تمسك فادعى أخوزيد أنه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منهم فصدقه  
ودفعه له بعدما أبرز لهما التمسك المزبور ثم حضر الغائب ولم يصدق أخاه في التوكيل المزبور  
وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمر أن يدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل  
ان باقيا في يده (الجواب) حيث دفع الدين للوكيل بدون اثبات وكالة بل صدقه عليه  
يؤمر أن يدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده وبمنزلة ان استهلكه والله أعلم  
ادعى أنه وكيل للغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه إليه فان حضر الغائب فصدقه فيها  
والأمر الغريم بدفع الدين إليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكا وان ضاع لا الا  
إذا ضمنه عند الدفع أو قال له قبضت منك على أني أبرأتك من الدين تنوير من باب الوكالة  
بالخصومة والقبض (سئل) فيما إذا دفع زيد دراهم لعمر وليدفعها إلى بكر فادعى عمرو  
الدفع وأنكر زيدو بكر فهل يصدق بيمينه أم لا (الجواب) قال في الاشباه من الامانات  
المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا  
كافي فتاوى قارئ الهداية اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) في جماعة دفعوا لجماعة آخرين  
مالا وأذنوا لهم بدفعه لزيد وأخذ رجعة منه بوصول المال إليه فدفعوا له وأخذوا الرجعة بذلك  
وضاعت والآن أنكر زيد قبض المال من المأذون لهم وكذبهم الاذنون أيضا فكيف الحكم  
(الجواب) القول للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر زيد القبض  
فالقول قوله بيمينه أيضا والله أعلم وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع إلى آخر مبلغا وأمره بدفعه  
لزيد وأن يأخذ من زيد رجعة أن المبلغ وصل إليه ففعل ذلك وادعى المأذون ضياع الرجعة  
منه وأنكر زيد القبض فهل القول قول زيد مع يمينه أم قول المأذون مع يمينه أم لا (الجواب)  
القول قول المأذون في أنه دفع إلى زيد مع يمينه وان أنكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه  
أيضا فاصل الجواب أن المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أنكر اليمين  
تقوم عليه وإذا شرط على المأذون أن لا يدفع إلا بشرط الاشهاد على زيد واحضار رجعة

مطلب تنهاه عن البيع  
الإشهود أو الاعتراف فلا  
لا يملك البيع بدون ذلك  
مطلب باع بالوكالة ثم ادعى  
أنه ملكه لا تسمع

مطلب صادر الوالي التجار  
فاختنى بعضهم ليس لهم  
الرجوع على المختفين  
مطلب فيما إذا دفع الدين  
للكيل بدون اثبات وكالة

مطلب وكله بدفع دراهم  
إلى زيد فهل يصدق بيمينه  
في الدفع

قوله المأذون له الخ أي ان  
كان لزيد ودبعة عند عمرو  
فأذن زيد لعمره بدفعها إلى  
بكر فالقول لعمره في الدفع  
وان كان الذي عند عمرو  
غصبا أو دينًا لا يكون  
القول قول عمرو في الدفع  
لأنه يدعى براءة ذمته عن  
المضمون هنا بخلاف الاول  
اهـ منه

مطلب فيما إذا أمره بدفع  
المال لزيد وأن يأخذ منه  
وصولا



مطلب قال لا تدفع المال  
حتى تأخذ الصك فدفعت قبله  
ضمن

تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون حاسماً ولا ينفعه  
قوله أشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض والله أعلم اه  
أعطاه ألقا ليقضى به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفعت قبل أخذه ضمن برازية  
من الوكالة (أقول) قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين إلا بمحضرة فلان ففعل بلا محضرة  
ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضرة أو قال لا تدفع إلا بشهود فادعى دفعه  
بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فإذا حلف لم يضمن كذا في كافي  
الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفعت بغيرهم لم يضمن اه ما في البحر وبه علم أن قول قارئ الهداية  
ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت الوثيقة الخ فيه نظر لأن ذلك إذا لم يحلف الوكيل أما إذا حلف  
فإنه ينفعه تأمل ثم إن كلام البحر يفيد الفرق بين لا تدفعه إلا بشهود بإدانة الحصر وبين  
ادفعه بشهود بدون حصر فيضمن في الأول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا  
التنصيص لكن ما ذكره في البحر لم يستند فيه إلى نقل وهو مخالف لما في التتارخانية عن المحط  
مما حاصله أنه إذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل بعه بخيار فإنه يلزمه سواء أ كده  
بالنفي أو لا وإن كان يضرمثل بعه بالف نسيئة فباعه بالف حال جاز ولا يلزمه شرطه مطلقاً وإن  
كان يتقاع من وجه دون وجه مثل بعه في سوق كذا فهذا إن أ كده بالنفي يلزمه والأفلا كما حررته  
فبما علمته على البحر في أوائل كتاب الوكالة عند قول الكثر وبايقائها واستيفائها (سئل)  
في وكيل متولى وقف وكل آخر في إيجار عقار الوقف فآجره من زيد والحال أن المتولى لم يأذن  
لو كيله بالتوكيل ولم يعمه فهل تكون الإجارة غير صحيحة (الجواب) حيث لم يأذن له موكله  
ولا فوض إلى رأيه ذلك وله أجازة فالإجارة المذكورة غير صحيحة كما صرح بذلك في التنوير وغيره  
(سئل) فيما إذا وكل زيد عمراً في قبض معلوم وظيفته من آخر وفي اتفاقه على زوجة الموكل  
وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء وغاب زيد وبشر عمر وذلك ثم وكل عمرو  
ابنه البالغ في ذلك ومات عمرو وعن ابنه المذكور فهل يكون كل من التوكيلين صحيحاً  
ولا ينغزل الابن بموت أبيه (الجواب) حيث أذن له أن يوكل من شاء فوكل ابنه فقد صار  
الثاني وكيلاً عن الأول فلا ينغزل بموت أبيه كما في البحر (سئل) فيما إذا وكل زيد عمراً  
في قبض معلوم وظيفته من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي إيصال ذلك  
إليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم مات عن تركه مجهلاً لذلك فهل يضمن الوكيل  
ذلك في تركته (الجواب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته إلا ببرهان لأنه قد تقررت تركته  
الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا في الفتاوى العلامة الخیر الرملی سقى الله روحه  
الرجة والرضوان في عرصات الجنان (سئل) في معنوه وصى شرعي وللمعتوه مال فوصى  
الوصي المزبور رجلاً في الاتفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة للضرورة وصرف على  
ذلك مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب)  
نعم يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه لأن الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه  
في أمور اليتيم كما في الانقروى وأدب الاوصياء والمعتوه بمنزلة الصبي كما في الانقروى وفي البحر  
من شتى القضاء نائب الناظر ككهو في قبول قوله فلوا دعى ضياع مال الوقف أو تفرقة على  
المستحقين وأنكر وأقال القول له كالأصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فإنه لا يمين  
عليه كقاضي اه والوصي كالناظر لأن الوصية والوقف أخوان يستقي كل منهما من الآخر

مطلب فيما إذا خالف  
الوكيل شرط الموكل

مطلب ليس للوكيل أن  
يوكل إلا بأذن أو تعميم

مطلب وكيل الوكيل  
بالأذن لا ينغزل بموت الوكيل  
الأول

مطلب يضمن الوكيل بموته  
مجهلاً

مطلب يقبل قول وكيل  
لوصي بيمينه

مسلب "وصى له أن يوكل  
غيره

مطلب نائب الناظر ككهو  
في قبول قوله لكن مع اليمين



كما صرحوا به وفي الخبرية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه  
 (سئل) في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهى عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل  
 قبض الثمن فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لو وكله بالبيع ثم نهى عن البيع حتى  
 يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتية  
 (سئل) في امرأة قروية وكلت زوجها زيدا في شراء أرض معينة من أختها هند وكالة مقبولة  
 منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة (الجواب) الوكيل بشرأى بعينه إذا اشتراه  
 لنفسه بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج  
 عن الوكالة وهو يملك أخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتية  
 من فصل شركة العنان فيقع شراء الأرض المذكورة للمرأة المزبورة (سئل) فيما إذا أرسل  
 زيد خادمه لعمر والتاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو يطالب  
 الخادم بثمنها والخادم يقول كنت رسول زيد ولا ثمن لك على فهل ليس لعمر وذلك والقول قول  
 الرسول في ذلك (الجواب) إذا ثبت أنه رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه  
 (أقول) اثبات كونه رسولا غير لازم بل مجرد قوله كنت رسولا يكفي وهو معنى قوله والقول قوله  
 بيمينه وهذا إذا لم يشترا الخادم من التاجر بإضافة العقد إلى نفسه بل أضافه إلى المرسل أو قبض  
 بدون عقد أصلا على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد إلى نفسه ثم ادعى أنه رسول لا يصدق كما  
 قدمنا (سئل) في رجل دفع لقتال مقدار معلوم من الحرير وأذن له أن يدفعه إلى امرأة  
 معلومة لتسكب الحرير ففقد من عندها ويريد الرجل تضمين القتال مثل حريره فهل لا يضمنه  
 حيث كان مأذونا بدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من  
 الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه عمرو وليكره دائن زيد من دين بكر فدفعه عمرو لبكر ثم رد بكر من  
 ذلك دينار على عمرو وليرده على زيد زاعما أنه خارج فأنكر زيد أنه دينار واثم عمر الرسول  
 بأنه بدل دينار بهذا الرسول ينكر فهل القول لعمر والرسول بيمينه (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما إذا بعث زيد أجيره إلى زوجة زيد ليأتي له بصرة من عندها فجاءه الأجير للزوجة  
 وأخبرها بذلك فاعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج إليها فيما ذكر ومضت مدة والآن  
 الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول  
 أنه رسول في ذلك (الجواب) لا ضمان على الرسول كما ذكره أئمتنا الفحول إذ هو سفير غير  
 ضمين وما على الرسول إلا البلاغ المبين والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى\* (فروع) الرسول  
 أمين والعين في يده أمانة فإذا ادعى رد العين إلى صاحبها وادعى الموت أو الهلاك يصدق مع  
 يمينه بالاتفاق إلا أن يكذبه الطاهر من الخاتية كذا في التارخاتية رجل له على آخر دعوى فأراد  
 المدعى عليه أن يسافر فوكل وكيلًا بطلب المدعى ثم عزله لا ينزع الا بحضرة الخصم لتعلق حق  
 الغير بهذه الوكالة جواهر الفتاوى من الباب الخامس وفي المحيط قال الوكيل بالبيع بعته  
 من رجل لا أعرفه وسلمته إليه لم أقدر عليه فضاع الثمن عنده أفنى المرغيناني بأن الوكيل  
 ضامن وذلك صحيح لكن عليها بأن قال لانه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح  
 لان له ذلك وان نهى الموكل عنه فبدونه أولى أن يكون له ذلك ولو دفعه الوكيل إلى رجل ليعرضه  
 على من أحب فهرب به الرجل ولم يقدر عليه أو تلف عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه أفنى  
 المرغيناني أيضا وأفنى الشيخ النسفي وشيخ الاسلام عطاء بن حرة السغداني بأنه لا يضمن لان

مطلب الوصية والوقف  
 أخوان  
 مطلب فيما إذا نهى عن  
 البيع حتى يقبض الثمن  
 مطلب إذا اشترى الوكيل  
 الأرض لنفسه يقع الشراء  
 للموكل

مطلب القول قوله في أنه  
 كان رسولا عن زيد ولا ثمن  
 عليه

مطلب أذن للقتال بدفع  
 الحرير إلى امرأة تكبه ففقد  
 من عندها لا يضمن القتال

مطلب القول للرسول بأنه  
 لم يدل الدينار

مطلب الرسول أمين  
 فيصدق إلا أن يكذبه  
 الظاهر

مطلب أراد السفير فطلب  
 خصمه أن يوكل رجلا ليس  
 له عزله في غيبة الخصم  
 مطلب إذا قال الوكيل  
 بعته من رجل لا أعرفه  
 وسلمته يضمن

قوله وان نهى الموكل أي نهى  
 بعد البيع أما قبله فلا كما مر  
 قبل نحو سبعة أوراق اه  
 منه



البيع غالباً لا يتأتى إلا على هذا الوجه فيطلق له فيه والاول أصح لما ذكره المرغيناني لأنه ليس له التسليم إلى أحد قبل البيع اهـ (أقول) لقائل أن يقول ان كونه لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن اذا كان بدون اذن من الموكل أمالو كان بالأذن الصريح فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك اذا كان معروفاً عادة بأن كان ذلك الشيء انما يباع مع الدلال ولم يكن الوكيل دلالاً قادراً واكله . مع علمه بذلك كان اذا منعه بذلك عادة والمعروف كالمشروط كما مر نظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليستأمل ومثله ما في الخاتمة لو أرسل الراعي كل بقرة في سكة ربه افضاعت قبل أن تصل إلى ربه لا يضمن اذ ليس عليه ادخالها في منزل ربه عرفاً والمعروف كالمشروط اهـ وكلمة من تطير والله تعالى أعلم وهذا آخر الجزء الاول من الاصل الذي هو فتاوى العلامة المرحوم حامد أفندي العمادى وقد فرغت من تلخيصه وتنقيحه وتحريره وتوضيحه باقل من نصف الاصل مع زيادة القوائد الفريدة \* والتحريرات

السديده \* على وجه الصواب \* مما لا يوجد في غيره هذا الكتاب \*

وذلك في ليلة الاربعاء لسبع وعشرين خلون من شهر

رمضان سنة ١٢٣٦ ألف ومائتين وست وثلاثين

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا

محمد النبي الامى وعلى آله

وصحبه أجمعين

آمين

م

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى اوله كتاب الدعوى

٢٥ ر ٢٠

العلم







\* (فهرسة الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية) \*

١٨٤ كتاب المزارعة	٢ كتاب الدعوى
١٩٠ كتاب المساقاة	٤٣ كتاب الاقرار
١٩٨ باب مشقة المسكة	٥٣ باب اقرار المريض
٢١١ كتاب الذبائح	٦٢ كتاب الصلح
٢١٣ كتاب الشرب	٦٥ كتاب المضاربة
٢٢٢ كتاب المدائيات	٦٩ كتاب الوديعة
٢٢٨ كتاب الرهن	٨٠ كتاب العارية
٢٤١ كتاب الجنائيات	٨٤ كتاب الهبة
٢٥٨ فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها	٩٣ كتاب الاجارة
٢٦١ كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في	١٤٣ كتاب لا كراه
الطريق وماية ضرره الجيران ونحو ذلك	١٤٦ كتاب اخبر والمأذون
٢٧٩ كتاب الوصايا	١٥٣ كتاب نعتب
٢٨٩ باب الوصي	١٦٥ كتاب شفعة
٣٠٩ كتاب الفرائض	١٧٠ كتاب التهمة
٣٢٠ مسائل وفوائد شتى من الخطر والاماحة	١٨١ فصر في مرامت لو اردة على انقري
وغير ذلك	ونحوها

\* (تمت)



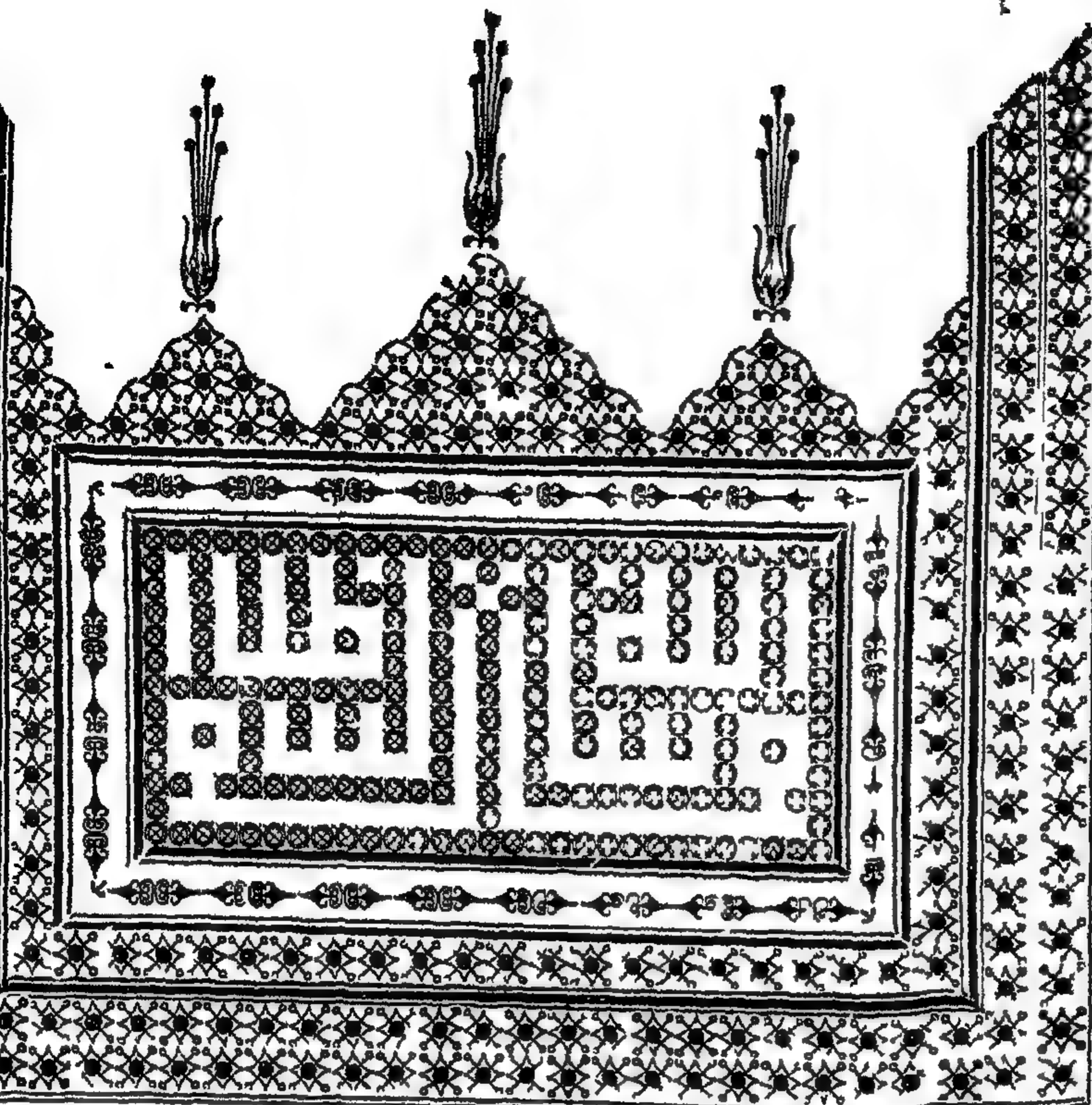
الف ٢٢

(الجزء الثاني)  
من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى  
الحامدية تأليف الشيخ الامام العلامة البحر  
التحرير الفهامة سيدنا ومولانا السيد محمد أمين  
الشهير بابن عابدين رحمه الله تعالى و قدس  
روحه ونفعنا به والمسلمين  
والحمد لله رب  
العالمين  
آمين



\* (الطبعة الثانية)  
(المطبعة السكرية الميرية بولاق مصر المحمية)  
\* (سنة ۱۳۰۰ هـ تحريه)





(بسم الله الرحمن الرحيم)

\* (كتاب الدعوى) \*

\* (كتاب الدعوى) \*

مطلب الابرء العام في ضمن  
عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب بينة الخارج بان  
النساء ملكة أولى من بينة  
المتولى  
مطلب ترجيح بينة الخارج  
في دعوى البناء بخلاف  
النتاج

مطلب في اثبات الدابة  
المنقودة

(سئل) في الابرء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى (الجواب) لا يمنع الدعوى به كما في  
الاشياء معزى بالبزاية (سئل) فيما اذا ادعى خارج على متولى وقف ذى يد على حانوت الوقف  
بان البناء الموجود بها القائم بأرضها الجارية في الوقف له بناءه وكيهه فلان له في الارض المذكورة  
وطالبه برفع يده عن البناء المزور فأجاب المتولى بان البناء لجهة الوقف بناءه هو بمال الوقف  
للووقف بعد انهدام بنائها الا قول الذى كان للخارج المذكور وأقام كل بينة شرعية على دعواه  
فهل تقدم بينة الخارج (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم بينة الخارج لانها أكثر اثباتا على  
ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء يعاد ويكرر كما في الخلاصة والبزاية وغيرهما وبين  
الخارج أولى من بينة دى اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يسكرر كما في الملتقى والمنع  
والبحر والدور والزيلعى وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البينة  
نم داره يقضى بها للمدعى لان البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتاج فيبقى به  
نم خارج اه (أقول) وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البيئات  
لتى ذكرتها مخصصة من كتاب الشيخ غام البغدادى وأن هذا هو المفتى به وقد صرح في البحر في  
اول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواف  
وذ كرم ذلك مسائل فراجعها فاشتر على الالسنة ان بينة الوقف مقدمة ليس على اطلاقه  
وهو على خلاف المفتى به (سئل) فيما اذا سرق لز يد دابة معلومة نم وجدها بيد عمرو فادعاها  
لدى القاضى بمقتضى انها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها فقدت منه منذ كذا



وأجاب عمرو بأنه ابتاعها من رجل سماه ويحتمل دعوى زيد فأنشأ زيد دعواه على الوجه المذكور  
بالينة الشرعية في وجهه عمرو وحكم له القاضي بعدم حلف زيد بالله أن الدابة المذكورة لم  
تخرج عن ملكه ببيع ولا بهبة ولا بوجه من سائر الوجوه الشرعية وانها باقية في ملكه الى يوم  
تاريخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً وموقعه الشرعي (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة  
بلا معارض ولا منازع وعمره مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ولا منعه من  
الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويترك في يد  
المتصرف لان الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل  
الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المدعي غائباً أو صدياً أو مجنوناً وليس  
لهم اولى أو المدعي عليه أمير اجائر يخاف منه كذا في الفتاوى العتبية وقال في البحر عن  
المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان  
ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض  
زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد  
وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر  
بطل حقه الا أن هذا مهور فلا ينقضه قضاء قاض فان رفع الى قاض آخر فإن الساني يطل  
قضاء الاول ويجعل المدعي على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم سنين ولم تطلب المهر المقروض  
كذا في قاضيان جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن في حاوى الراهدى من الدعوى  
ان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضى الموقوفة والمسبلة وما يحتاج  
في بقاءه الى الانفاق والمرة الى أن قال لكن أفق المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها  
لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير الامور أوسطها وكون كلها مستوية في ملك الله تعالى  
اه وارجع الى الحاوى في هذا المحل فان فيه فوائد جمة وقد أفق العلامة شيخ الاسلام ومفتي  
الانام عبد الله افندي المفتي العام بالممالك العثمانية على سؤال رفع اليه بمصورته في بعض  
عقار في يد زيد تصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد  
موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والا أن قام متولى وقف يريد أن يدعى عليهم بان ذلك  
العقار من مستعلات الوقف وأتى بينة تشهد بدعواه فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من  
يد الورثة بتلك الشهادة أجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عنى عنه وفي هذه الصورة اذا  
سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفع  
حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجاب لا ينفع حكمه ولا تعتبر حجته ويعزى كتبه  
عبد الله الفقير عنى عنه اه ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المدة المزبورة قال  
في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع  
ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه والله  
سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى (أقول) والحاصل من هذه القول أن الدعوى بعدم منى  
ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترك بلا عذر من الاعذار المارة لان تركها  
هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً كما مر عن المبسوط واذا كان المدعي ناظراً  
أو مطلعاً على تصرف المدعي عليه الى أن مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد ٣٦ سنة الا أن يكون  
المدعي غائباً أو صدياً أو  
مجنوناً لا اولى لهما الخ

مطلب مهم في مسئلة عدم  
سماع الدعوى بعد ثلاثين  
سنة أو بعد الاطلاع على  
التصرف



مطلب باع ملكه وقرسه  
حاضر لا تسمع دعوى  
القريب بعده

الخلاصة وكذا الوصية المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس  
بقيده وأنه لا تقدر بمدة مع الاطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار  
في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرههما من أقاربه  
حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلقه في السكوت والملتقى وجعل  
سكوته كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبي فان سكوته ولو جارا لا يكون رضا  
الا إذا سكت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً أو بناءً فحينئذ لا تسمع دعواه  
على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة اهـ وقوله لا تسمع دعواه أي دعوى الاجنبي  
ولو جارا كما في حاشية الخيرات على المنع وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى  
فقد جعلوا في هذه المسئلة مجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى القريب ونحوه كالزوجة  
بلا تقييد باطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في السكوت والملتقى وأما دعوى الاجنبي ولو جارا  
فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لابد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمدة  
ولا بموت كما ترى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما في  
الحاوي الراهدى وغيره فتأمل ثم ان ما في الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قيد  
بالنسبة الى الاجنبي ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة  
التقييد ببيع هي الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبائع لا تسمع دعواه إذا سكت  
عند البيع بخلاف الاجنبي فإنه لا تسمع دعواه إذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع  
لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما  
صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة محرر في حواشينا  
المختار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة العزى صاحب التنوير ما يؤيد  
ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت في دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه  
والرجل المذکور يتصرف في البيت المزبور هدماً وعمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة  
المذكورة فهل ذ ادعى البيت أو بعضه بعدما ذكر من تصرف الرجل المذکور في البيت هدماً  
وبناءً في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اهـ فانظر  
كيف أعني بمنع سماعهما من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي  
خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعدم مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع  
على التصرف ليس مبنياً على إبطال الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى  
مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أثر به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكماً بطالاً لم يلزمه ويدل على  
مقابلة تعليلهم للمنع بقطع التزوير والحيل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط  
بتهديم المان ثم رأيت استدراجاً بمقالة في البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس أيضاً مبنياً  
على المنع السلطاني كما في المسئلة الآتية بل هو حكم اجتهادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتنم  
تحرير هذه المسئلة فإنه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب (سئل) فيما إذا كان  
لزيد ثلثا دار معلومة جار ثلثها الآخر في ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف في ثلثها بطريق الملك  
مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن أولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة  
تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن قام بكر  
يدعي ثلثا من الثلثين المزبورين انه كان لبيه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه

مطلب في عدم سماع الدعوى  
بعد خمس عشرة سنة لهم  
استدعى

المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على أولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلدة واحدة وأولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكورة غير مسموعة (الجواب) نعم تكون غير مسموعة للنهي السلطاني والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان يدعى حانوت معلومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلامعارض ولا منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحانوت المزبورة نحو اثنتي عشرة سنة على الوجه المذكور والآن قام ذي آخر يعارض الورثة في الحانوت المذكورة مدعي أنها كانت لعمته الهالكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة والمدعي المذکور بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا يمنع من الدعوى مانع شرعي أصلا فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة دارسا كنيين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلامعارض لهم والآن قام رجل يدعى عليهم بحصة في الدار وهم ينكرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلامانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم لا تسمع إلا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها (أقول) مقتضى ما مر عن الخلاصة والولولة الجدية كما قررناه آنفا عدم السماع مع الاطلاع على التصرف بناء وزرع ونحوهما بدون منع سلطاني لكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لوسم القاضي الممنوع هذه الدعوى لكونه معزولا عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال إن كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفقد عدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضا وإن لم يكن ممنوعا من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فتادل (سئل) فيما لو منع السلطان عز نصره قضائه في جميع ولايته أن لا يسمعوا دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب فإذا ادعى أحد بعد هذه المدة ولم يمنع مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا ينفذ حكمه (الجواب) نعم كما أفتى بذلك كثيرون من العلماء النحارير منهم الوالد والعلم والعلامة الجدد والفهماء ابن نجيم والمدقق الخبير الرملي والمحقق الشيخ محمد الغزالي التمرناشي وجوابه نظما صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة \* للعزل فيها وهو أمر مشتهر

ومحمد العزّي قال جوابه \* يرجو الثواب من العزيز المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي المالكي (سئل) في رجل يريد الدعوى على زيد بميراث أمه المتوفاة من أكثر من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيدا ولم يدع بذلك ولا يمنع مانع شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها ٣ أشباه وفيها الحق لا يسقط بتقادم الزمان قذفاً أو فصاصاً أو حفاً العبد كذا في لعان الجوهرة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد الحوي بعد هذا المحل بورقين أخبرني أستاذي شيخ الإسلام يحيى أفندي

٣ قوله ويجب عليه سماعها  
أي يجب على السلطان لأنه  
إذا كان لا يسمع سماع القاضي  
لها لكونه ممنوعاً يجب على  
السلطان سماعها لئلا  
يضيع حق المدعي وفي بعض  
نسخ الأشباه ويجب عليه  
عدم سماعها فالضمير حينئذ  
يعود على القاضي الممنوع  
أه منه

مطلب في سماع دعوى  
الميراث بعد خمس عشرة سنة



تعريضها الدعوى المتعلقة  
بالميراث اذا تركت بعد  
شرعي خسين سنة فهل تسمع  
بلا امر عال الجواب تسمع  
اذا كان العذر قويا اه منه  
تعريضها اذا تركت دعوى  
الارث بلا عذر شرعي خمس  
عشرة سنة فهل لا تسمع  
الجواب نعم لا تسمع الا اذا  
اعترف الخصم بالحق اه  
منه

مطلب اذا نهى السلطان  
قضائه عن سماع دعوى  
لا يستمر ذلك أبدا الخ  
مطلب القاضي وكيل عن  
السلطان

مطلب القول قول القاضي  
في أنه منعه السلطان عن  
سماع الدعوى أو لم يمنعه

الشهير بالتقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوادعوى  
بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ومقتضى ما أفق به العلامة الخير الرملي  
أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجدت بعد  
خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولا أجاب نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعنه  
انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف  
والغائب ومن المقرر أن الترتك لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبه  
والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبه الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبه المدعى والمدعى عليه  
اه كلام الخير الرملي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في  
المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الجوى وقد كتب أحمد افندى المهمندارى على  
ثلاثة أسئلة بأنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفق به العلامة أبو السعود  
افندى وصاحب البيت كما قيل ادرى فهذه صورته \* (ميراثه متعلق بالي التمشيل بعذر شرعي  
ترك اولئان دعوى بلا امر استماع اولنورى الجواب اولنور عذر قوى وليحق) فقيدها كما ترى  
بالعذر وهذا في سائر الدعاوى وكتب أحمد افندى المهمندارى على سؤال آخر انها لا تسمع  
وصورته فمن تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون  
دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه  
غير مسموعة الا بأمر سلطاني والحالة هذه اه (اون بشيل بغير عذر شرعي ترك اولئان ميراثه  
متعلق دعوى بلا امر استماع اولنورى الجواب خصم حتى باقى ايدو كنه معترف دكل ايسه  
اولئان أبو السعود افندى) (أقول) وقد صرح العلائى قبيل باب التحكيم باستثناء الوقف  
والارث ووجود العذر الشرعي ثم قال وبه أفق المفتى أبو السعود اه وعليه فتسمع دعوى  
الارث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا على عن فتاوى على افندى مفتى الروم عدم سماعها وصورته  
(اون بشيل سنة بلا عذر ترك اولئان ميراث دعواى بلا امر مسموعة اولورى الجواب اولئان  
اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبد الله افندى فقد اضطرب كلامهم كما ترى  
في مسألة الارث والظاهر أنه تارة ورد امر مع استثنائها وتارة بدونه وبقي هنا شئ قد منابعضا  
منه في باب الردة والتعزير وهو أنه اذا امر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك السلطان وولى  
غيره يحتاج الشئ الى امر جديد ليحجرى على قضائه ما جرى على قضاة الاول وقد رأيت ذلك  
في فتاوى الخير الرملي حيث قال في كتاب أدب القاضي مانعه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن  
سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا  
بل اذا أطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو ولى غيره وأطلق له ذلك يجري على إطلاقه  
فيسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له قاضيا  
وليس له تقصى بين الناس جزله سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة  
عند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله  
فاذا خصص له تخصص واداعى تعيم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والانتخاص  
واذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لان وجوب سماع  
الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فاذا قال منعتنى السلطان عن سماعها لا ينزع  
في ذلك واذا قال أطلق لى سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية

بعد الحكم عليه لحصمه فيتعين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية  
في ذلك واذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان  
ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه  
الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين  
وحينئذ فاذا كان سلطان زمانا نصره الله تعالى نهى كل قاض ولاه عن سماع دعوى الميراث  
المذكورة أو غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لزمهم ذلك ولا يتخذ حكمهم اذا خالفوا وكذا  
لونهى البعض دون البعض فيلزم من نهام وأما بدون النهى فالقضاء مطلق فيصح حكمهم في  
جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يمض عليها ثلاث وثلاثون سنة فحينئذ لا تسمع الدعوى كما مر  
عن المبسوط فان قلت قد صرحوا بأن القاضي لا ينزل بموت السلطان أو خلعه كما مر في كتاب  
القضاء وعلوه بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاة والمسلمون على حالهم فلا ينزل  
القاضي بموت النائب يعني السلطان فهذا يدل على أن القاضي يبقى بعدموت موليه على حاله فاذا  
كان موليه نهاه عن شيء بقي نهيه بعدموته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضي الذي نهى عن  
شيء ثم مات موليه وليس كلاما منافيه وانما الكلام في قاض آخر ولاه السلطان الآخر ولم ينهه عن  
شيء فهذا القاضي الجديد لا يكون منهيا بنهى السلطان السابق لانه ليس منصوبا من جهته على  
أن السلطان الواحد اذا نهى قاضيا وأطلق لقاض آخر لم يكن القاضي الآخر منهيا بنهى سلطانه  
للقاضي الاول فان قلت قد ذكر العلامة الجوى في حواشى الاشباه انه قد علم من عاداتهم يعني  
سلاطين بنى عثمان نصرهم الرحمن انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره  
باتباعه اه قلت الذى يظهر لى أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقرر ما فعلوه ويمشى  
على قانونهم الذى رتبوه ويأمر بما أمروا به وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك أن يصير قضاة  
مأمورين أو منهيين بمجرد توليته لهم تولية غير مقيدة بشيء من ذلك وانما يلزم منه انه اذا تولى  
قاضيا يقول له وليتك كذا أو أنهالك عن كذا حتى يكون جارية على قانون من قبله كما اشتهر عنه انه  
حين تولى القاضي يأمره في منشوره باتباع أصح الاقوال من مذهب أى حنيفة كعادة غيره  
من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضي بخلاف الأصح لا يتخذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ  
وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون من قبله فالظاهر نفوذه ولزوم اتباعه  
حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمى السقيم وفوق كل ذى علم عليم (سئل)  
فما اذا ادعى أخوات زيد عليه بحصته من دار أبيهن المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معترف  
بأن الدار مخلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعى عليه مقرا  
تسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفق بذلك العلامة أبو السعود  
العمادى وصورته (يكرهى ييل مقدارى ترك اولئان دعوى خصم مقرا وليحقق استماع اولئورى  
الجواب اولئوراه) (سئل) فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة  
ولم يدع زيد عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك مرارا فى غير مجلس القضاء ويريد زيد  
الآن الدعوى عليه بذلك متعللا بانه ما ترك الدعوى فى المدة المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا  
(الجواب) قال فى المنع من كتاب الدعوى وشرطها أى شرط جواز الدعوى مجلس القاضي  
فلا تصح الدعوى فى مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه ومثله فى الدرر  
وقال فى البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هى والشهادة الابن يدى الحاكم اه فقتضى

مطلب اذا كان المدعى  
عليه مقرا تسمع الدعوى  
ولو طالت المدة

مطلب اذا ادعى فى أثناء  
المدة عند غير القاضي لا تعتبر  
دعواه

مطلب شرط الدعوى مجلس  
القضاء



المطلب إذا ادعى عند  
القاضي من اراقى كل سنتين  
وثلاث ولم تفصل ومضى  
خمس عشرة سنة تسمع  
الدعوى

مطلب تسمع دعوى الغائب  
مسافة القصر وان طالت  
المدة

مطلب لا تسمع دعوى مشد  
المسكة بعد مضي المدة  
الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر  
اذا بلغ دون بقية الورثة  
البالغين

مطلب يعمل بوضع يد  
الناظر في المدة الطويلة  
ولا يكف الى اظهار حجة  
احتكار واحترام

مطلب لا تسمع دعوى  
الوقف بعد مضي ثلاث  
وثلاثين سنة

هذه القول المعبرة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتعاليه بآني ما تركت في المدة المزبورة لعدم  
شرط الدعوى وهو كونها عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فإنه قد تكرر السؤال عنها  
بل صريح فتوى شيخ الاسلام على افندي انه اذا ادعى عند القاضي من اراقى ولم يفصل القاضي  
الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة  
الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمرو ايله بر مقدار اربعة متعلق دعوا سي اولمغه زيد  
هرايكي اوج سنه ده بر كرم مبلغ مزبوري قاضي حضورنده دعوى ايدوب لكن دعوا لري فصل  
اولمغوب بروجله اون بش سنه مرورا يلسه حالازيد مبلغ مزبوري عمرو دن دعوى ايلسه  
عمراون بش سنه مرورا يتمك ايله دعوا ل مسموعه اولما زيد يوزيدي دعوا دن منعه قادر اولور  
الجواب ارلماز) (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن حاضر في بلدته وعن أولاد غيره غائبين  
مسافة القصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضر يده عليها كلها بلا وجه شرعي ومضى لذلك مدة  
أربعين سنة ومات الآن عن أولاد وتركه يدهم ثم حضر اخوته ويريدون الدعوى على أولاد  
أخيهم بما يخصهم من تركه أيهم بالوجه الشرعي فهل يسوغ للاخوة الغائبين ذلك (الجواب)  
نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة (سئل) فيما اذا كان بيد  
زيد وأخيه عمرو مشد مسكة في أرض وقف سليخة يزعمانها في كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة  
الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عمرو والا الآن قامت أخت  
زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه في مشد الأرض المزبورة مدعية أن لها بعضه ارثا عن أبيه والكل  
في قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسمع (سئل) فيما اذا  
ترك الورثة الدعوى على زيد بن لورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر بلغ  
الآن رشيدا ويريد الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين  
للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) في بناء حوانيت جارية في وقف أهلي قائم بالوجه  
الشرعي في أرض وقف بر محتكرة ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة  
الوقف ويدفعون محمكة الأرض وهي أجرة مثلها للمتولين على وقف البر من مدة تزيد على سنتين  
سنة الى الآن بلا معارض ولا منازع لهم في ذلك والا الآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف  
الأهلي اظهار حجة احتكار واحترام تشهد لجهة الوقف الأهلي بذلك فكيف الحكم  
(الجواب) يعمل بوضع يد ناظر الوقف الأهلي المذكور بعد ثبوته في البناء المذكور لجهة  
الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم الى ما ذكر بعد مضي المدة المرقومة الا بوجه شرعي  
اذ لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل  
بوضع اليد ولا يكلف الى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستدل به على  
ملك اليد وذكروا عدة الفقهاء السراج الحانوفي انه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى  
اثبات ما بأيديهم بالبينه ولو كان فيهم ذلك لما بقي ملك في يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف  
المدد المتطاولة دليل الاستحقاق طاهرا وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله  
العلامة ابن نجيم في اشباهه انه لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف كتبه الفقير  
محمد العمادي المفتي بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي  
الشافعي والشيخ عبد القادر التغلي الحنبلي (سئل) في رجل يسه دار بطريق الشراء  
مصرف به من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض والا الآن قام ناظر وقف يدعي



جریان حصه منها فی الوقف ونوالید منکر لذلك وهما فی بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعی فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة (الجواب) نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى (سئل) فی رجل يدعی علی آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد علی عشرين سنة ولم يمنع مانع شرعی فهل تكون دعواه غیر مسموعة (الجواب) اذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعی عشرين سنة لا تسمع دعواه كما افتی بذلك المولى شیخ الاسلام علی اقتدى مفتی السلطنة العلیة كما هو مسطور فی فتاویہ المشهورة (سئل) فیما لو منع السلطان لصره الله تعالى قاضی بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا فی اسلامبول فهل یعمل بمنعه (الجواب) نعم (سئل) الرحیمی فیمین ادعی علی آخر بدار وقف انهما ملكه بالارث وكان قد مضى علی ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قریب الواقف یعلم بالوقف وهما فی بلدة واحدة (أجاب) لا تسمع دعواه بدون أمر شریف وعلی تقدير ورود الامر بالسماع فالذى یقتضیه الفقه انه یمنع أيضا حیث وقف الواقف وسلم وقریه حاضر یعلم كما اذا باع وهو حاضر یعلم قطعاً لا طماع الفاسدة اهـ (سئل) فی امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد علی عشرين سنة ثم مات عن ورثة وتركه فجاءت تدعی أن لها بذمته مؤخر صدقها والورثة ینكرون ذلك ولم یمنعها من الدعوى بذلك مانع وهم فی بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غیر مسموعة للنهی السلطانی (الجواب) نعم (سئل) فیما اذا كان لزيد وعمر وغراس كرم معلوم جار فی ملكهما واقف فی ارض وقف بالرجح الشرعی وهما واضعان یدهما علیہ ومتصرفان به یدفعان ما علی ارضه لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد علی خمس وعشرين سنة بطریق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما فی ذلك ولا فی شیء منه والا ن قامت امرأة تدعی حصه فی الغراس والكل فی بلدة واحدة ولم تدع علیهم ما قبل ولا منعها من الدعوى بذلك مانع شرعی وهما ینكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتمنع من معارضتهما (الجواب) نعم (سئل) فی صك حاصل ما فیہ ان زیداً عمر فی دار كذا الجارية فی وقف كذا وفی نواجره من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف فی ذلك مبلغ اقدره كذا واثبتته فی وجه النظار المذكورین لدى حاکم شرعی بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعمیر والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد علی عشرين سنة ویرید زید الدعوى علی النظار بالمبلغ مستند الاصل المزبور فهل لا تسمع دعواه حیث لم یدع قبل ذلك ولا منع من الدعوى مانع شرعی للسمع السلطانی أم لا (الجواب) نعم لا تسمع دعواه حیث الحال علی هذا الموال للمنع السلطانی والله تعالى أعلم (سئل) فی ارضین متلاصقتین ینصل بینهما نهر صغیر یسقی ما ویسقی غیرهما جارية احدهما فی وقف زید والاخری فی وقف عمرو وكل منهما حامله لغراس قائم بها وبجھاقتی النهر من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفین متصرف فی ارض وقفه وغراسها فوضع باطرو وقف زید یدیه علی حافة النهر وغراسها التي فی جهة الارض التانية زاعماً انهما تابع لارض وقف زید ولم یسبق له ولا من قبله من نظار وقفه وضع ید ولا تصرف فی ذلك أصلاً ولنظر وقف عمرو بینة عادلة تشهد بجریان ذلك فی وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه وس قبله من النظار متصرفون فی ذلك لجهة وقف عمرو فهل اذا أقامها تقبل وترفع یدنا ووقف زید عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) فی بستانین كل منهما جار فی وقف أهلی یفصل بینهما مجرى ماء یسقى ارض البستانین وغیرهما ونظاراً أحدهما واضعون یدیهن ومتصرفون فی مسناة انجرى من الجهتین وفی الغراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد

مطلب لا تسمع دعوى  
القصاص بعد عشرين  
سنة

مطلب اذا منع السلطان  
قاضياً من سماع دعوى  
فلان الا فی اسلامبول یصح  
منعه

مطلب اذا ترك القریب  
الدعوى خمسة عشرة سنة  
بلا عذر لا تسمع وان ورد  
أمر سلطانی بسماعها

مطلب طلقها ومضى خمس  
عشرة سنة ثم ادعت بمؤخرها

لا تسمع

مطلب تصرف فی الغراس  
مدة تزيد علی خمس وعشرين  
سنة لا تسمع الدعوى بعدها

مطلب لا تسمع دعوى  
المرصد بعد عشرين سنة

مطلب لیس له وضع یدیه  
علی مسناة جاره المتصرف  
من قديم



واحد الى الاخر لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسئلة التي جهة البستان الاخر  
 سياج قديم فاصل بين المسئلة والبستان والاخر يدعى ناظر البستان الاخر ان المسئلة تابعة  
 لبستانه مع الغراس القائم بها استعلا بكونها في جهته ويكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا  
 لمن قبله وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلاً ولم يصدق الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف  
 بعد ثبوتها (الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة  
 بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب  
 (سئل) في مسئلة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسئلة اشجار لا يعرف غارسها  
 فالقول لمن من ارباب الارضين (الجواب) قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسئلة بين ارضين  
 احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسئلة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن  
 الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة ولا يحتاج في امسالك الماء الى المسئلة  
 كان القول في المسئلة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسئلة قوله  
 كانت الاشجار له مالم يقيم الاخر اليمنه وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسالك الماء الى  
 المسئلة كانت المسئلة وما عليها من الاشجار بينهما اهـ ومثله في البرازية في كتاب القسم في  
 نوع نقض القسمه فصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع تالة انسان وغرسها  
 وريها فهي للغراس بالقيمة نهر بينهما ادعيا اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا  
 فان كان في موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مشترك فيبينهما برازية من المزارعة (سئل)  
 في قطعة أرض جارية في وقف اعلى ومحتكرة لجهة وقف بر بالوجه الشرعي ولو وقف البرد منسنة ماء  
 بقساطل في الارض المزبورة يجري فيها الماء لوقف البرد فضعف ماؤها الاصل فاستأجر المتولى  
 لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف مجرى ماء وأراد أن يجريه ويضمه في القساطل المزبورة  
 للخط والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة  
 ويمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم قاسارية به بركة ماء يجري اليها  
 من فائض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء  
 المزبور ومجره ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد على ثمانين سنة بلا معارض والا فان قام متولى  
 وقف الحمام بكنههم دفع حكر عن الماء ومجره للوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله  
 من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس بيده مستند شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم  
 الملاك ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كانت هند وصبا على ابنها اليتيم  
 فأبرأت عمه اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصله عن نفسها وكان لليتيم حقوق وأعيان عند عمته  
 وتريد أتمه الدعوى بها على عمته بطريق الوصاية عليه وأخذها له منها بالوصاية عليه بعد الثبوت  
 فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم واذا أبرأ رجل عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا بالوكالة  
 او الوصاية يقبل برازية من الدعوى (سئل) فيما اذا ساق زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة  
 معلومة مسافة شرعية وانقضت مدة المسافة فقام عمرو يدعى حصه معلومة في الغراس المزبور  
 المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة  
 (الجواب) لا يـ ذلك بعد المسافة المذكورة أفق بذلك الشيخ الخانوقى وأجاب في ضمن سؤال  
 بقوله استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد  
 ذلك للتناقض الخ اهـ وأفق بمثله العلامة الشيخ اسمعيل مفتى دمشق سابقا كما هو مسطور في

مطلب يعمل بالتصرف  
 القديم في مسئلة المجرى من  
 الجانبين

مطلب في مسئلة بين ارضين  
 عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب نهر بينهما ادعيا  
 اشجاره

مطلب للمعتكر اجراء ماء  
 آخر في القساطل الموضوعة  
 في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من طلب  
 حكر على مجرى ماء الفائض  
 اذا لم يسبق له ولا لمن قبله  
 تصرف في ذلك

قوله واضعون وقوله بعد  
 ذلك ومتصرفون هكذا في  
 النسخ بالرفع ولعل الاصول  
 واضعين ومتصرفين بالجر  
 صفة لجماعة المجرورين في اهـ  
 معجبه

مطلب ابرأه عن الدعاوى  
 ثم ادعى ما لا بالوكالة او الوصاية  
 يقبل

مطلب لا تسمع دعواه في شيء  
 من الاشجار بعد مساقى عليها





مطلب يعمل بحدود  
الارض بالتصرف لان وضع  
اليد والتصرف حجة قاطعة

مطلب تسمع الدعوى بعد  
عشرين سنة اذا كان الخصم  
مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح  
للزوجين فالقول فيه للحي  
منهما

مطلب اذا قضى عليه  
بالنكول ثم أراد أن يخلف  
لا يلتفت اليه الخ

مطلب القول للحي في  
الصالح لهما

هامش فتاويه (سئل) في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف يرتبطه من القبلة قطعة  
أرض جارية في وقف أهلي يورثها ناظرها من جماعة ويحدها نظارها من الشمال بالمزرعة  
المذكورة غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعه  
ومتصرفون فيه من الربع المذكور إلى محل معلوم في الأرض من قديم الزمان إلى الآن بلا  
معارض والآن قام ناظر الأرض يعارض في ذلك مدعيًا أن حده أرضه الشمالي وراء المحل  
المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع أراض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن التصرف  
القديم للمتولين على ربيع المزرعة في حدها إلى المحل المزبور وبأخذون قسم الزرع كما ذكر ولم  
يسبق لنظار وقف الأرض وضع يد ولا تصرف شرعي بما يدعيه من الحده المذكور المجاوز للمحل  
المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الاخر حيث  
الحال ما ذكر (الجواب) حيث كان المتولون واضعي ايديهم ومتصرفين بربع المزرعة  
المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان إلى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد ثبوته  
شرعًا لأن وضع اليد والتصرف حجة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الأرض المذكورة  
ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف ذلك (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن  
وخمس بنات وخلف تركه وضع الابن يده عليهن نحو عشرين سنة وهو قارب ذلك ويريد البنات  
الدعوى عليه بمحضتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصتهن (الجواب) تسمع دعواهن  
عليه بذلك حيث كان مقرًا بذلك وترفع يده عن حصتهن (سئل) في رجل مات عن زوجة  
وعن اولاد بالغين من غيرها اختلفوا معها في شيء معين صالح للزوجين فلما القول من الفريقين  
(الجواب) القول في ذلك للزوجة مع عيبتها قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما  
واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي (سئل) فيما اذا ادعى زيد على  
عمر ولدى القاضى ببلغ دين معلوم وطالبه به فأجاب عمر وبأن أصل المبلغ كذا وأنه دفع لزيد  
كذا وكذا اذا ادعى قدر الدين فطلب من عمر واثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعى على عدم  
قبضه ما ذكر وطلب منه اليمين مرارًا فنكل ولم يخلف فنفعه الحاكم من معارضة عمر وبسبب  
المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا وموقعه الشرعي (الجواب) نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد  
أن يخلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومتى  
حكم القاضى على المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك عينه لان الحكم بالنكول  
بمنزلة الحكم بقراره والقاضى اذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك إلى انكاره  
كذلك اذا حكم بنكوله شرح ادب القاضى للخصاف من باب النكول عن اليمين (سئل) في  
رجل مات عن اولاد بالغين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه امتعة على حدة فاختلقت  
احدهما والاولاد مع الاخرى في متاع البيت التي هي فيه والامتنعة مما يصلح للزوجين فهل  
يكون القول لهما بيمينها في ذلك حيث لا يمينه للباقيين (الجواب) اذا مات احد الزوجين  
واختلف وارثه مع الحي منهما في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما بيمينه في ذلك حيث  
لا يمينه للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت  
شقيقة وابن عم عصبية وخلف تركه فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بذمة الميت وأثبتته باليمين  
الشرعية لدى القاضى في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الأخت ثم صدق لها الوكيل المزبور  
على ذلك وأقر به والآن يدعى الوكيل بالوكالة أن الزوجة كانت أبرأت ذمة الزوج من المبلغ



قبل تصديقه وإقراره فهل حيث صدق وأقر أن الدين باق في التركة لا تسمع دعواه المزبورة  
 (الجواب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد إقراره المزبور للتناقض كما صرح بذلك في جامع  
 الفصولين وفي فتاوى الأنقروبي عن القنينة ت التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه  
 من أقر عين لغيره فكذلك لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية قس  
 ودعي أقر به ثم ادعاه للصغير لا تسمع (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثته وترك تركة تحت أيديهم  
 فادعى عمرو ديناً له بدينه زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم شرعي وأقام شاهدين شهداه  
 بذلك لدى الحاكم المذکور فحكم له بذلك وأمر المدعي عليه بدفع الدين لعمرو من التركة فدفع له  
 بعضه من غير تحليف عمرو عين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وادعى على عمرو بأن دعواه  
 على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفوع لكونه أخذه بغير عين فهل يكون الدفع المذکور  
 غير واقع موقعه الشرعي لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذکور قبل الاستحلاف الشرعي  
 (الجواب) نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعبرات أن القاضي يستحلف الطالب  
 حتى قال في الخلاصة عن أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً  
 على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد  
 أداه اليك عنه ولا قبضة قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا  
 عندك به ولا بشئ منه رهن اه رعله الصذر الشهيدان المين ليست للوارث ههنا وانما هي  
 لتركته لأنه قد يكون له غريم آخر أو موصى له فالحق في هذا في تركته الميت فعلى القاضي الاحتياط  
 في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلف اه حيث أجمعوا على تحليفه وذكر والله لا يدفع  
 إليه المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرأطها حتى يتخذ حكمه بالدفع  
 والقاضي مأمور بالحكم بأصح الأقوال من مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله  
 تعالى فإذا حكم بغير الأصح لا يتخذ حكمه لأنه معزول عنه لأن التولية حصرية فكيف وقد  
 أجمعوا على التحليف وأما ما قيل أن القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما  
 المقلد فانه متى خالف معتمد مذهب لا يتخذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كما بسطه  
 التمرناشي في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة إذ بعض الورثة يكون خصماً عن الميت  
 كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا الاعلام روق الله تعالى روحهم بدار الاسلام \* (تمة) \*  
 قال في البحر ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف  
 احتياطاً اه قال العلامة العزى التمرناشي (أقول) ينبغي أن لا يتردد في التحليف اخذاً  
 من قواهم الديون تقضى بأمتالها لا بأعيانها وإذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال  
 العلامة الخبير الرملي في حاشيته على البحر (أقول) قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين  
 على الميت احتياطاً لا احتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما  
 في مسئلة دفع الدين فتدشيدوا على حقيقة الدفع فإتي الاحتمال المذکور فكيف يقال ينبغي  
 أن لا يتردد في التحليف فتأمل اه (أقول) وكلام الرملي هو الاوجه كما لا يخفى على من تنبه  
 (سئل) في امرأة تركت دعواها الارث من أبيها على أخيها مائة ست وثلاثين سنة بلا مانع شرعي  
 وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الآن (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى  
 لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعي غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً وليس لهما  
 ولي أو المدعي عليه أميراً جائراً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العنابية

مطلب التناقض يمنع  
 الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه  
 مطلب لا يصح دفع الوارث  
 قبل عين الاستظهار  
 مطلب أجمعوا على أن من  
 ادعى ديناً على الميت يحلف  
 من غير طلب الوارث والوصي

مطلب لا يتخذ القضاء  
 بالدفع قبل عين الاستظهار  
 قوله حصرية أي أن تولية  
 القضاء في زماننا محصورة  
 بالحكم بالأصح المذکور  
 لا اشتراط السلطان نصره الله  
 تعالى ذلك على جميع قضائه  
 اه منه

مطلب القاضي المقلد  
 لا يتخذ حكمه إذا خالف  
 معتمد مذهب

مطلب الدعوى على بعض  
 الورثة صحيحة

مطلب إذا ادعى أنه دفع  
 للميت دينه وبرهن هل  
 يحلف

مطلب لا تسمع الدعوى  
 بعد ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق تاريخا

مطلب لا تقبل البيعة على الشراء من الغائب حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها

مطلب تقدم بيعة ذي اليد في دعوى النتاج بشروط

مطلب برهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه مطلب أراد البائع اثبات النتاج بعد الاستحقاق هل يشترط حضرة المستحق

(سئل) في خارج ذي يد على ثور تنازع فيه كل يدعى شراءه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخا (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وغيرهما وان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا اخرج تاريخ أحدهما اسبق فينشد بحكمه وان برهن خارجان على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد غير ذي يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق الخ تنوير الابصار من دعوى الرجلين وبمثله أفق الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة قالو كان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا اخرج تاريخ ذي اليد اسبق فينشد يقضى له اه وفي المنع ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا الى خزانة الاكمل (أقول) هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس راعى الميسوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة اما بملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه واما بملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه اه ثم روى لفتاوى القاضي ظهير الدين ادعى ارثا وورثته من أبيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أو مالو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع وملك اه (سئل) في رجل اشترى من زيد فرسا معلومة بثمن معلوم والآن قام عمرو والخارج يدعيها من الرجل بالنتاج ويريد المشتري إقامة البيعة على عمرو والمدعى المزبور انها نتاج فرس بائعه فهل ترجح بيعة المشتري انها نتاج فرس بائعه على عمرو والخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله أفق الشيخ خير الدين نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه اه ومثله في البحر (أقول) ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن خزانة الاكمل حيث قال لو أقام البيعة أن هذه الدابة نتجت عنده أو نسج هذا الثوب عنده أو أن هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا الوشهود وانها بنت أمته لانهم اعلموا بان نسب اه وبه أفق العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم اعلم ان قولهم ان ذا اليد أولى في دعوى النتاج مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أمالو ادعى عليه انك غصبته مني أو أودعته عنده أو أجرته منك فادعى ذو اليد النتاج قدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزيلعي وشرح الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدرا المختار فتبته لذلك (سئل) في رجل اشترى من عمرو وبغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى يدعى النتاج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها نتجت عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة حتى يطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما أفق به الخير الرملي كما هو مذكور في فتاوا من الاستحقاق موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا لقول اظهر واشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة أيضا فتأمل ولا تبطل هذا ما اظهر للعبد الضعيف (أقول) وقد منا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق



مطلب برهنا على النتائج  
ولم يوافق سنة تاريخهما  
يقضى به لدى اليد

مطلب اذا اقرب بشراء  
الدابة تندفع دعواه النتائج

مطلب لا تسمع دعوى  
الموقوف عليه الا باذن  
القاضي او كونه متوليا  
مطلب المستحق لا يملك  
الدعوى ولو الوقف عليه  
فقط

مطلب لا بد لقبول الشهادة  
على الغائب من ذكر اسمه  
واسم ابيه وجده  
مطلب الدعوى على غير ذي  
اليد لا تسمع  
مطلب الخصم في اثبات  
النسب خمسة

فراجع (سئل) في ذي يد وخارج برهنا على نتائج جل ولم يوافق سنة تاريخهما فهل يقضى به  
لدى اليد (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من دعوى الرجلين (سئل) في ذي يد على معزة هي  
نتائج معزته تجت عنه وله بيعة على ذلك ادعاه خارج بالملك المطلق وأقام كل بيعة على دعواه  
فهل يقضى بينة ذي اليد (الجواب) نعم ادعيا النتائج فانه يقضى بينة ذي اليد وكذلك اذا  
ادعى ذو اليد النتائج والاخر ملكا مطلقا وهذا اذا لم يؤرخا فان أرخا قضى لصاحب اليد أيضا  
الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج  
عمادية من الفصل الثامن ونظام الفروع فيها ومثله في التنوير وغيره (سئل) في رجل ادعى  
على آخر النتائج فقال المدعى عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا  
لدعوى المدعى ان اقام البيعة أم لا (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادية في الفصل  
السابع في التناقض في الدعاوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم  
يده عليها فطالبته زوجة المتوفى بتدريس ميراثها فان ثبت لدى قاض خنبلي أن المتوفى وقفها على  
أولاده الاربعة ثم على أولادهم ثم وثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظرا على الوقف ولا  
مأذونا له بالدعوى بل من القاضى العام وان الشهود لم يذكر واسم جسد الواقف المزبور في  
الشهادة بل ذكروا اسمه واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرف بهما وذكروا صناعته التي يشارك فيها  
غيره ولم يعرف بها لا محالة ثم ترافعوا لدى قاضى القضاة فأنفى حكم الخنبلي المذكور ورحمكم  
بجريان الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل  
بمضمونها والحالة هذه (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لوادعاه باذن القاضي  
يصح وفاقا وبغير اذنه فبغيره روايتان والاصح انه لا يصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما  
في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية  
واحدة ومستحق غلة الوقف لا يثبت دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على  
رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ويقتى بأنه لا يصح لان حقه الاخذ  
لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصومة بلا اذن  
القاضى جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العمادية في الفصل العاشر والبرازية  
من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار الموقوف عليه الغسلة أو السكنى لا يملك  
الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على  
ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب  
من ذكر اسمه واسم ابيه وجده واسم ابيه والصناعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون  
في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) في صغيرات عن ام  
او ثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان على وكيل عمتي الصغير انهما ابنا ابن عم له  
وطلبا هما بقدر ما خصهما من تركته فانكر الوكيل نسبهما له وأتى بشاهدين شهدا في وجه  
الوكيل المرقوم انهما ابنا ابن عم الصغير ولم يذكر في شهادتهما انهما ابنا ابن عم لا بواين أو لا ب  
أولام ولم يزكيا قبل الحكم ولم تكن التركة في يد العمتين المزبورتين ولم تكونا خصما في اثبات  
النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وفي الاشباه من كتاب القضاء  
الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق  
كما في التهمة اه والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت

مطلب ادعى انه عم الميت  
لا بد أن يفسر انه لا يسه  
أولامه

مطلب انما تقبل دعوى  
النسب بشروط

مطلب ينبغي الاحتياط في  
الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا انقاد للبيع  
لا تقبل دعواه حرية الاصل  
بدون بينة

مطلب باع داره وقرية حاضر  
لا تسمع دعوى القريب  
مطلب تترك الدار في يد  
المتصرف قطعاً للاطماع  
الفاصلة

أوعلى الميت بزانية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح  
على غير ذي اليد اه باختصار وفي الثانية رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط  
لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا يسه وأمه أو لايه أو لامي و يشترط أن يقول وهو وارثه  
ولا وارث له غيره عمادية من أواخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرحيمية سئل في رجل يدعى  
على وصي صغار أنه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا أقامها أولا  
الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشروط  
أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البحر بعد بسط  
الكلام وحاصل ما ينبغي هنا أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به  
الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن ينسب الشهود الميت والمدعى لبنوة العمومة  
حتى يلتقيا الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه ولا وارث له غيره كما صرح به فاضحان ولا بد أن  
يكون الأب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذا الخصام فيه  
والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه  
الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا  
الزمان ومن المعلوم أن ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاة الا يحكموا بالشهادة المزكاة  
فلا يصح الا بشهادة غير مزكاة كما هو ظاهر والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الشيخ  
عبد الرحيم من فصل دعوى النسب (قال المؤلف) قلت هذا مناقض لما ذكره في الطهيرية  
والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد الذي التقيا اليه وقد مثل له في الطهيرية مثالا  
ولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده لكن أفق الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره  
المحقق في فتاويه وأظن أن الرحيبي اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره  
اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجد نفذ وأنه ظن أن  
الدعوى على الجد الذي التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذي يلبون ارضه فتنبه  
(سئل) في جارية اشتراها رجل من سيدها بثمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب  
بها الى منزله منقادا للرق والبيع والتسليم ساكتا واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن  
أراد بيعها فزعمت انها حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل  
ذكر الامام رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله اني حر  
الاصل بدون بينة وتفسير الانقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا بأبي ويسكت  
أما السكوت عند البيع لا يكون انقياد للبيع لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا  
في أحكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حر لا يقبل  
عمادية في الفصل الرابعين ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه  
انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان بزانية من الحادي عشر من الدعوى (سئل) في رجل  
تصرف في دار معلومة زمانا تصرف الملاك في أملاكهم من غيره عارض له في ذلك ولا في نبي عنه  
ثم باعها من زيد وباعها زيد من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة وللرجل  
قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشي من الدار والكل في بلدة  
واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي قام الآن ورثته يريدون الدعوى بشي من الدار فهل  
تكون دعواهم بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد



المتصرف قطعاً لا طماع الفاسدة لان السكوت كالأفصاح قطعاً للتزوير والحيل والمسئلة  
 في كثير من المعتربات كالنوير والكنز والملتقى في مسائل شتى آخر الكتاب والبرازيلية  
 والولوية وعبارتها رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع  
 ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد المتصرف لان الحال شاهد اه لا سيما  
 بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى الانقروى  
 مفصلة وكذا في الخبرية في كتاب الدعوى في عدة أسئلة (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وأم  
 وابن قاصر وخلفت تركته قامت الام الآن تدعى بأن لها أمتعة معلومة في التركة دفعتها لابنتها  
 على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى  
 مانع شرعي وانزوج ينكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بيد هندا أمتعة معلومة متصرفه فيها من مدة سنين بلا  
 معارض ولها أم ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق يعارضانها في الامتعة ويدعيان انها لامها وهي  
 تنكر وتدعي أن الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني أخيها الاثبات (الجواب) نعم  
 (سئل) في قروى اختلف مع زوجته في بقرة وتاجها في بيته ولا يئنه لها فهل يكون القول له  
 في ذلك بيمينه (الجواب) نعم لان المواشي مما يصلح لهما كما في البحر والمنع والقول له في الصالح  
 لهما (سئل) فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة فقط  
 كلاسور الذهب وغيرها وما يصلح لهما كالتقود وغيرها فالقول لمن في القريقين (الجواب)  
 القول للزوجة في ذلك بيمينها وأجب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق لانه مما  
 يصلح لهما كما في البحر (سئل) فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن  
 زوجة وبنت منها وترك داراً كانا كنين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهما يدعيان  
 أن نصف الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هندی أن كامل الدار لوالدته هند ولا يئنه فهل  
 القول في ذلك لورثة الزوج مع ائمين (الجواب) نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول  
 ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد كافي لسان الأحكام ومثله في الخبرية تقلا عنه (سئل)  
 في رجل طلق زوجته ثلاثاً واختلفا في بيت ساكنين فيه ولها يئنه تشهد بجريان البيت في  
 ملكها فهل يقضى بيمينها (الجواب) البيت للزوج بيمينه كافي البحر الا أن تقيم البيئنة فيقضی  
 بيمينها لانها خارجة قول في لسان الأحكام من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثاً أو بئناً  
 فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزالتيدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق  
 أو بعده وأما ما قاله القائلون قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول  
 ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي البقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام  
 الورث فيما راكلاً مورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك  
 كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتهم ما لم يخلفوا أو قال في البحر تحت قول الكنز وله  
 فيما يصلح لهما مثل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة الرفاف وهو  
 خلاف المتعارف في الفرش ونحوها ولهذا قال في خزانة الاكمل لو ماتت المرأة في ليلتها التي  
 زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج  
 والطنافس والقماقم والاباريق والصناديق والفرش والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجهز مثلها  
 الا أن يكون ارجل بعزراً بجارية جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما

مطلب تصرف زماناً في أرض  
 لا تسمع دعوى من كان يرى  
 تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى  
 العارية بعد خمس عشرة سنة  
 مطلب ماتت أمها فادعى  
 ابنا الآخر أن الامتعة لامها  
 وهي تنكر فالقول لها  
 مطلب القول للزوج في  
 الصالح لهما كالمواشي  
 مطلب اختلفت مع ورثة  
 الزوج في أمتعة البيت

مطلب اذا ماتا فالقول لورثة  
 الزوج

مطلب اختلفا في البيت بعد  
 الطلاق فهو له بيمينه الا أن  
 تبرهن

فأقول له إذا كان الاختلاف ليله الزفافي فاقول لها الجريان العرف غالباً من أن القرش وماذ كرم من الصناديق والخسدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماد الفتوى الآن يوجد نص في حكمه ليله الزفافي عن الامام بخلافه فيتبع اه كلام البحر ملخصاً (سئل) في رجل متزوج بأمرأة ويدهما عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبلها أقام الابن الآن يدعي بان العقار ملك لايه والبنت انه لامها ولا يئنه لكل منهما فهل يكون العول للابن المزبور في ذلك بيمينه (الجواب) حيث لا يئنه فأقول للابن في ذلك بيمينه وترث البنت المذكورة منه قيراطاً واحداً والمسئلة في الخيرية عن لسان الحكماء (أقول) لم يبين في السؤال العقار المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان في متاع البيت فأقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اه وقال في البحر أيضاً ومراهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهباً وفضة كما سأتى في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه بقوله بعده وما يصلح لهما القرش والامتعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في الكافي وبه علم أن البيت للزوج الا أن يكون لها يئنه وعزاه في خزانة الاكل الى الامام الاعظم اه كلام البحر وذكر في البحر أيضاً انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالاجنبيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في متاع البيت فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما علقته على البحر أن الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجاً عن سكاهما فيقسم بينهما فيتعين تقييد العقار في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليأتنا (سئل) في ابن كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مختلف عن أيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب مستقل يختص بما نشأه من كسبه وليس للورثة مقامته في ذلك ولا ادخاله في التركة (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهم ما متحدة يعينه بتعاطي أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لايه ولا شيء له فيه (الجواب) نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لايه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعبر له في أموره وأحواله وصنعتهم ما متحدة ولا يعرف للابن مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرزخ وجمع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الردي اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أيهم كنهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعيه لنفسه قال انما يقع يكون للاب وللبنير التياب التي عليهم لا غير الخ من القوز لمن في كتاب الدعوى (أقول) وفي الفتاوى خيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموال ومات هل هي نواله خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل

مطلب اذا اختلفا في غير  
متاع البيت فهما كالاثنين

مطلب اذا كان للابن كسب  
على حدة ثم مات أبوه اختص  
بما اكتسبه  
مطلب اذا كان في عيال  
أبيه وصنعتهم ما متحدة فما  
اكتسبه لايه  
مطلب الابن اذا كان في  
عيال الاب يكون معياله  
فيما يصنع



مطلب ما اكتسبه الابن  
يكون لايه بشروط

مطلب مدار الحكم على  
ثبوت كونه معيناً لايه

مطلب لو غرس شجرة فهي  
لايه

مطلب اذا كان ابنه و اخواه  
في عائلته فكسبهم له

مطلب اذا انكر الاجارة  
يخلف وكيفية تخليفه

مطلب ليس له طلب الاجارة  
اذا كان المرتب على بعض  
غير معلوم من الدار  
مطلب في داره قطعة غير  
معلومة يدفع عنها الوقف  
كذا الخ

مطلب انقول نادافع لانه  
أعزم بجهة الدفع  
مطلب اذا كان ما يدفعه  
بطريق المرتب فالقول قوله

بنفسه وأما قول علماء ثناب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال  
يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشروط منها اتحاد  
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أي به فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن  
للاب وانظر الى ما علوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عياله لا يكون معيناً له  
فيما يضع فمدار الحكم على ثبوت كونه معيناً له فيه فاعلم ذلك اهـ وأجاب الخبير الرملي عن  
سؤال آخر بقوله حيث كان من جملة عياله والمعينين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكده  
وتعبه فهو ملك خاص لايه لاشي له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالسكسب جملة أموال  
لانه في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لايه نص عليه علماء ونازحهم الله  
تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ وأجاب أيضاً عن سؤال آخر بقوله  
ان ثبت كون ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم في جميع ما يقعونه اليه وهم معينون له فالمال  
كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه وليتق الله فالحزاء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا به سدا  
الوصف بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركوا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال  
وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثاً يبقين  
والحكم دائر مع عتله بأجاء أهل الدين الحاملين لحكمته (سئل) في رجل ادعى على آخر  
اجارة حانوت فانكر خصمه ذلك ويريد تخليفه على ذلك فهل له تخليفه وكيف يخلف  
(الجواب) نعم له تخليفه وكيفية تخليفه ما في ١٦ من العمادية في مسائل الاستحلاف  
لو ادعى اجارة ضيعة أو داراً أو حانوت أو عبداً أو ادعى من اربعة في الارض أو معاملة في نخل فانكر  
المدعى عليه يخلف على الحاصل بالله ما يذكرون بين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم  
في هذا العين المدعى ولله قبلك حق بالاجارة التي وصف اهـ (سئل) فيما اذا كان بيد ذمين  
دار معلومة عن أبيهما المتصرف فيها قبلهما بطريق الشراء بموجب حجة متضمنة انه مرتب على  
بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان لجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها لجهة  
الوقف من أكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور يكلف الذمين المزبورين  
الى بيان البعض المزبور واستجاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئاً من ذلك بل يدفعون  
العرشين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى تكليفهم الى ما ذكر (الجواب) نعم  
ليس له ذلك والله تعالى أعلم والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد  
المتطاولة اهـ (سئل) فيما اذا كان بجهة وقف قطعة أرض داخل دار زيد وهي غير معلومة  
وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلاثي غرث أجرة عنها ويأخذ بذلك وصولاً من قديم الزمان  
قام الآن ناظر الوقف يكلف زيد الى استجار أرض معلومة من أرض الدار زاعماً انها هذه  
وزيد شكر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعي فهل يكلف الناظر الى ذلك (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا كان بيد جماعة بساتين معلومة وهم متصرفون فيها بطريق الملك من مدة تزيد  
على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبلغاً من الدراهم على بستانه لجهة وقف أهلي من قبل  
هذه المدة الى الآن بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه بطريق المرتب ويرغم ناظر الوقف أن  
أرض البساتين كلها اجارية في الوقف المزبور بمجرد أخذه المبلغ المذكور من ملاكها وليس بيده  
مستند شرعي يشهد بما زعمه فهل لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين (الجواب) نعم لا عبرة  
بمجرد زعمه والقول في ذلك لادافعين ان دفعهم بطريق المرتب لانهم مملكون وهم أعلم بجهة الدفع

مطلب دفع لابنه مالا فاراد  
أخذه صدق في أنه دفعه  
قرضا

مطلب ترك الدعوى ثلاثا  
وثلاثين سنة لا تسمع دعواه  
مطلب في العمل بالصكوك

مطلب قالوا الكتاب على  
ثلاث مراتب

كما صرح بذلك في البرازية والقصولين وقتاوى الخافوتى وغيرها والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا  
فاراد أخذه صدق انه دفعه قرضا لانه مملك دفع اليه دراهم فقال له أنفقها ففعل فهو قرض  
كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكنس به ففعل يكون هبة لان قرض  
الشوب باطل لسان الحكم في هبة المريض وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب  
الدرهم أقرضتك وقال القابض لا بل وهبتني كان القول قول صاحب الدرهم من تكاح الخانية  
رجل ادعى على ميت ألقا قبرهن وارثه أن الاب أعطى ألقا قبيل والوارث يصدق في أن الاب  
أعطاه بجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيسه  
للمملك (سئل) في دار معلومة جارية في وقف بر والمتولون على الوقف متصرفون بها واضعون  
يدهم عليها ويؤجرونها ويقبضون أجرها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض  
والآن قام ناظر وقف أهلى يدعى انها جارية في الوقف الاهلى مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب  
الوقف الاهلى ولم يسبق له وضع يدولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلامانع  
شرعى والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) نعم قال في المبسوط  
ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك  
الدعوى يدل على عدم الحق طاهرا اه ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم  
التصرف بذلك قال في الخانية رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضر صكافيه  
خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضى القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضى أن  
يقضى بذلك الصك لان القاضى انما يقضى بالحنة والحنة هي البينة أو الاقرار وأما الصك فلا يصلح  
حجة لان الخط يشبه الخط اه (أقول) انظر التوفيق بين ما في الخانية وما في فتح القدير من قولهم  
يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي  
الخصاف لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضى الذى قبله ذكر وقوف في ايدي الامناء  
فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي  
والملتقى آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب \* مستبين مرسوم وهو أن  
يكون معنونا أى مصدر بال عنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به  
العادة فهذا كالنطق فلزم حجة \* ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار  
أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه كالنية والشهادة عليه  
والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين  
الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول أظهر \* وغير مستبين كالكتاب على الهواء  
أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شئ من الاحكام وأن نوى اه ومثله في الهداية  
وقتاوى قاضخان وحاصله أن الاول سريع والثاني كثرة والثالث لغو وسئل قارئ الهداية  
عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خط يده بذلك وأنكر المدعى عليه هل يحلفه القاضى  
انها ليست خطه أم على عدم الاستحقاق أو يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك  
وبجد أنه خطه يحلف على أنه ليس بخطه لانه أنكر الكتابة أو يستكتبه القاضى فاذا كتب وقال  
أهل الخبرة هما واحد أره الحق وان اعترف انه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به  
قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه  
المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلانى ان في ذمتي لفلان بن فلان الفلانى كذا كذا



فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود وفيه معتبر فيسبح من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه أما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسطور هل يحلف انه ما كتب عليه أم على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسئلة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون التجربة الخ فأفاد أن عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير واذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وان أفتى قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لان قاضي خان من أجل من يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيري الى أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قدمناه عن الاسعاف من أن ذلك استحسان واستثنى أيضا في الاشياء تعالما في قاضي خان والبرازية وغيرهما خط السمسار والبيع والصراف وجرم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشحنة وكذا الشرنبلالي في شرحه وأفتى به التمر تاشي صاحب التنوير ونسبه العلامة البيري الى غالب الكتب قال حق المجتبي حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزائن الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اه ما قاله البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري يدي ان لقلا على أفت درهم كان هذا اقرارا ملزما لاه (قلت) ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي الى القاضي حيث قال رضى الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراآت ودفترياع وصراف وسمسار الخ وكتبت فيما علقته على الدر المختار نقلا عن شيخنا المحقق حجة الله البعل التاجي في شرحه على الاشياء مانصه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخافاني المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به وللعلامة الشيخ علاء الدين الحصكفي شارح التنوير والملتقى رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنا من انه يعمل بكتاب الامان ونقل جزم ابن الشحنة وابن وهب بالعمل بدفتري الصراف والبيع والسمسار لعله آمن التزوير كما جزم به انبازي والسرخسي وقاضي خان وان هذه العله في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهاليها حين نقلها اذ لا تحرق أو لا يابذن السلطان ثم بعد اتفاق الجهم الغفر على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتري ميني فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى أمكنتها المحفوظة بالختم

مطلب يستثنى خط  
السمسار والبيع والصراف  
فانه حجة عرفا

مطلب في العمل بالدفاتر  
السلطانية

قالا من من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر أن  
المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيعة وبذلك يبقى مشايخ  
الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبد الله افندي وغيرها فيحفظ اه ما نقلته من شرح شيخنا  
المذكور رجه الله تعالى فالخاصل أن المدار على اتقاء الشبهة ظاهرا وعليه فما يوجد في دفاتر  
التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب  
فيه على سبيل التجربة والهزل يستعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال  
الناس اذ غالب بياعتهم بلاشهود فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وأتمه بلج كانه له  
في البرازية وكفى بالامام السرخسي وقاضيجان قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستثناة من  
قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا يرد ما من من انه لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه  
تعليهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مسئلتنا منتفية واحتمال أن التاجر  
يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيد جدا على أن ذلك الاحتمال موجود ولو  
كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى اننا حيث قلنا بالعمل بما  
في الدفاتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزانة الاكمل وغيرها أما فيما على الناس فلا  
ينبغي القول به فلو ادعى بمال على آخر مستند الدفاتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت  
في زماننا حادثة سئلنا عنها في تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وانه  
مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفاتر فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي  
في الجواب انه لا يقضى عليه بالمال لكونه ليس خطه بل هو خط كافر ولو كان الدفاتر ليس تحت  
يده فيحتمل أن الذي كتبه بعدموت التاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما اذا كان دفتره  
بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الحانفي سؤال الا حاصله فيما  
يكتبه التجار على أجالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن الجمل ملك  
صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضع اليد على الجمل فلا كلام  
في أن وضع اليد دليل الملك بلاينة ولا عبرة حينئذ بمجرد الكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه  
وان لم يكن هناك وضع يد فالاصل أيضا أن الجمل لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالبينة الشرعية  
انها لغيره اه (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له بالاتفاق  
منه على أولاده آخرين صغار وعلى أمتهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدرا معلوما  
نفقة المثل في مدة غيبته أي به المحتملة لذلك والظاهر يصدقه فيها ثم حضر الاب ويريد احتساب  
ما أنفق على أبيه من مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والاتفاق وقدره بالوجه الشرعي فهل له ذلك  
(الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص اذن لآخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله  
الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأنكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك  
أجاب ان كان المال الذي تحت يده أمانة فالقول قول المأمور مع يمينه وان كان مغصوبا أو دينالم  
يقبل قوله الابينة والله تعالى أعلم (سئل) هل تقبل البينة لو أقامها المدعي بعدعين المدعي  
عليه (الجواب) تسمع البينة وتقبل على ما عاين الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير  
وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة لو أقامها المدعي بعدعين المدعي عليه عند  
العامة وهو الصحيح اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو مالا فجاب بالانكار فأثبت ذلك  
زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو انه أبرأ منه فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل

مطلب في دفاتر التجار

مطلب حادثة الفتوى في  
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التجار  
على الأجال من العلامة هل  
تدل على الملك

مطلب فيما اذا أذن لآخر  
بالاتفاق بماله تحت يده

مطلب تقبل البينة لو  
أقامها بعدعين المدعي عليه  
مطلب أنكر المالك ثم  
ادعى الأبراء أو الألفاء يقبل  
ولو بعد القضاء عليه



قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الإيفاء أو الإبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أقر زيد بأن بذمته لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم وثبت إقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية وحكم عليه بذلك ثم قام الآن يدعى إيفاء بعض المبلغ المزبور قبل الإقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم في الاتقوى من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية وإن ادعى الإيفاء قبل الإقرار لا تقبل (سئل) فما إذا ادعى جماعة على زيد بمبلغ معلوم من الدراهم تستحقه مورثتهم فلانة فأعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ للمورثة قبل موتها ويحلف على ذلك فهل تقبل بينته ويحلف (الجواب) نعم تقبل بينته ويحلف لما في خزنة المفتين لو ادعى الإيفاء بعد الإقرار بالدين فإن كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الإيفاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الإيفاء قبل إقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى التمرناشي من الدعوى مفصلا وفي المحبسة من الدعوى

مطلب أقر بالمال ثم ادعى الإيفاء قبله لا يقبل

لو ادعى ديناً عليه فأقر \* ثم ادعى الإيفاء بعد ذلك الخبر  
لم تستمع دعواه للتناقض \* إلا إذا ادعى بدفع عارض  
كأن يقول كل دفعي بعد أن \* أقرت بعد برهة من الزمن  
أو قد دفعت عقب التفرق \* عن مجلسي فعند ذلك صدق

مطلب يصح إثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل حق في الختم ثم استخلفني  
مطلب تقبل بينة المملوك على أن يئسه الأول كان أعتقه

مطلب التناقض لا يمنع دعوى الحرية

(أقول) هذه النقول دالة على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب السؤال الذي قبله (سئل) فيما إذا باع زيد ثلثي داره المعلوم من ابنته البالغة وثلثها من زوجته ببيعها ناشرياً بثمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه أبرأه شرعياً في صحته وجواز أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن تركته مستغرقة بالدين وثبت البيع والإبراء المذكوران بالبينة الشرعية بثبوتنا شرعياً في وجه غريم الميت فهل يكون الإثبات شرعياً صحيحاً (الجواب) نعم إذا ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان مكان دفعاً صحيحاً حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعى بحضرة برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات (سئل) فيما إذا ادعى المديون الإيصال فأنكر المدعى ولا بينة له فطلب بينة فقال المدعى اجعل حق في الختم يعني أحضر حق ثم استخلفني فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مملوكاً الغائب بثمن معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنده أياماً ثم إن المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمراً أعتقه حين كان مملوكاً له في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل (الجواب) نعم ولو باع عبداً ودفعه إلى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به إلى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا إقرار منه بالرق لأنه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعاً إلا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لأنه يسمى في نقض ما تم من جهته إلا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال أطلق الحرية فشمّل الأصلية والعارية نظراً حال العلق فإن الولد يجلب صغيراً من دار إلى دار ويقر المولى بالاعتاق الخ بحجج الراجح من الاستحقاق ومثله في الدرر وتتمام فروع المسئلة في الحادي عشر من



مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد المساومة  
مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد الإبراء العام

مطلب اذا أثبت أن تاريخ  
ما ادعى به متاخر عن تاريخ  
الإبراء يقبل

مطلب لا يستحق كذا  
ولا غيره بحمل القول فيه  
للمبرئ

مطلب الإبراء عن الدعوى  
يدخل فيه الإبراء عن  
الأعيان

مطلب أبرأه عن الدعاوى  
ثم ادعى عليه ارثا عن أبيه  
يصح أن يعلم موته وقت  
الإبراء

مطلب اذا قال لا دعوى لي  
قبله ولا خصومة لا تسمع  
دعواه بعده الا في حق حادث  
مطلب أقرانه لا يستحق  
عليه حقا ولا عينا لا تسمع  
دعواه عليه ولا يمين عليه الخ  
مطلب يدخل في قوله لاحق  
لي قبله كل عين ودين وكفالة  
وجناية واجارة وحبس

من البرازية في دعوى الرق والحرية (سئل) في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه (الجواب) نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وسلامته أنه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عمرو حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأه من كل حق ودعوى شرعية قام زيد الآن يريد أن يدعى على عمرو بشئ سابق على تاريخ الإقرار والإبراء العامين ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كما في الخاتمة والبرازية والعمادية وغير ذلك من الكتب المعتمدة وبه أفق العلامة الخانوقى والشربلاني رسالة في ذلك سماها تنقيح الأحكام في حكم الإقرار والإبراء الخاص والعام وأجاب قارئ الهداية اذا لم يثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متاخر عن تاريخ الإبراء فالقول قول المنكر مع يمينه والله تعالى أعلم وأجاب عن المكاس اذا شهد أنه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا فتمسك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة بأن القول قول المدعى مع يمينه أن الذي ادعى به غير المكس وإن قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لأنه هو الجمل والمبرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الخانوقى مانصه فبين أبرأه ما هل له دعوى بشئ سابق أم لا أجاب حيث أبرأه ما مشتملا على الإقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الإقرار بعدم الاستحقاق على وجه التوقيف بل وقع بلفظ الإبراء عن المال أو عما في ذمته فإنه لا يدخل فيه الإبراء عن الأعيان إلا أن يكون بلفظ الإبراء عن الدعوى كما سألني عن الفصول نقلا عن قاضيخان والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع في المساومة وفي العدة أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى ما لا بالارث ان كان موت مورثه قبل الإبراء صح وتبطل الدعوى وإن لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الإبراء عن الدعاوى ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذي ذكره بقوله وإن لم يعلم بموت مورثه فكانت وصلية فيقتضى أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الإبراء سواء علم المبرئ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك ما أكثر من كثر من كثر في الرابع عشر في دعوى الإبراء والصلح جواب الشرط ولم يجعل أداة الشرط وصلية حيث قال أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ارثا عن أبيه ان كان مات أبوه قبل الإبراء لا تصح الدعوى وإن كان لا يعلم موته وقت الإبراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذي هو جواب الشرط ولم يجعل الاداة وصلية كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادية مانصه وفي دعوى فتاوى قاضيخان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعاوى في هذه الدار يصح ولا يبق له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئا منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في فتاوى قارئ الهداية سئل اذا أقر شخص أنه لا يستحق على فلان حقا ولا عينا والله تعالى لما مضى من الزمان وإلى تاريخه ثم ادعى المقر بدعوى ماضية فطلب بينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لأن المبرئ بعد صحة الدعوى وقال في المدسوط كما نقله عنه في البحر في صلح الورثة ونصه قال في المدسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لأنه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا ملك



لي في هذا العين كما في البحر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتمدة  
 خصوصا ما نقله في العمادية عن قاضيخان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على  
 تلك النقول المعتمدة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لو مات عن ورثة وقسموا التركة  
 بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ارثا عن الميت تصح  
 دعواه لان هذا مناف لما قدمناه عن البرازية والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم  
 ادعى مالا بالارث فان كان قد علم بموت المورث صح وتبطل الدعوى فأخذ منه انه لا تسمع  
 الدعوى ولو ادعى ارثا حيث علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام القنية بقولنا أولا اذا  
 وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الاقرار بانه لا يستحق عليه حقا مطلقا الخ لان  
 هذا من باب الاخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الابراء وكذا ما ذكره في القنية وغيرها  
 بقوله سمع وبني الميت اذا دفع ما كان في يده من تركة الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه  
 انه قبض تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا  
 من تركة والدي وأقام بينة قبلت بينه لانه يمكن أن يكون جوابه انه لم يحصل الاقرار على العموم  
 المطلق بل انما عم في تركة والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم يأت بالعموم مطلقا  
 ولذا قال قاضيخان وغيره في الوصية أشهد اليتيم على نفسه انه قبض من الوصي تركة والده الخ  
 ولم يعم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر لي وقد جعل في الاشباه والنظائر لابن نجيم ذلك  
 مستثنى من الابراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا ضمان الدرك ثم قال  
 وأما اذا أبرأ الوارث الوصي ابراء عاما وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الابراء العام بأن يكون  
 العموم مطلقا لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى جعلها من المستثنيات لانه يشك على  
 جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلاصة في أول هذا الكلام من انه لا تسمع  
 الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث الا أن تخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصي  
 دون الوارث تمل (قلت) وذلك كما حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعم  
 بأن يقول أية دعوى كنت أو ما يفيد ذلك لما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي  
 المسئلة ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه وأقر انه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع  
 وحمل اقراره على الدعوى الأولى لا اذاعم وقال أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ومما يدل على  
 أن المراد بالعموم ما هو عم من قوله أية دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع  
 فيما يشترط تبضه ما نصه ادعى دينا أو عينا على آخر وصالحه على بدل وكتاب بذلك وثيقة الصلح  
 وذكر فيها صالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه  
 من الوجوه ثم جاء المدعى يدعي عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كانت المدعىة مثلاً امرأة  
 ادعت دارا وبحري الحال كما ذكر ثم جاءت المرأة تطالب من المدعى عليه ديناً بالمهر لا تسمع لان  
 البراءة عن الدعوى ذكرت مطابقة أي عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من  
 أن يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدتاري تأدل فان المراد بالعموم أن يأتي بشيء زائد  
 على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك مفيد للعموم لانه  
 يفيد معنى أية دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لان المصريحين  
 بعدم سماع الدعوى بعد الابراء العام المطلق هم المصريحون بسماعها بعد ابراء الوارث وغيره  
 لكن في محال مختلفة فالاول هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقعاً بين كلامهم أجمعين (أقول

مطلب اذا أبرأ الوارث عن  
 الدعاوى ثم ادعى الارث هل  
 تسمع

مطلب فيما اذا قبض تركة  
 والده من الوصي وأشهد على  
 نفسه انه لم يبق له منها قليل  
 ولا كثير ثم ادعى شيئا

مطلب ادعى دعاوى  
 معينة ثم أقر انه لا دعوى له  
 عليه ثم ادعى حقا آخر  
 تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى الكفالة بعد ابراء العام

مطلب باع عبدا ثم ادعى انه كان أعتقه والعبد لم يدع

مطلب تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في مواضع

مطلب المعتمد لا تقبل الشهادة بدون الدعوى في حرية الاصل  
مطلب لا تجوز دعوى الحسبة في حرية العبد بخلاف الامة  
هكذا يبايض بالاصل

مطلب الاستيداع يمنع دعوى الملك

مطلب لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة

وسياتي في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شام من التركة بعد الاقرار بالاستفتاء (سئل) فيما اذا اقر زيد في صحته وسلامته لدى بينة شرعية انه لا حق له قبل عمرو من الحقوق الشرعية مطلقا ثم اراد الان الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في ابراء العام المذكور الكفالة كما في المبسوط والخلاصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم ابراء والاقرار الخاص والعام وبمثله أفتى الشيخ خير الدين ناقلنا عن المبسوط (سئل) فيما اذا باع زيد رقيقه البالغ من عمرو بيعا بائنا شرعيا بمن معلوم من الدراهم والرقيق منقاد للرق والبيع قام البائع الان يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يدعه فهل دعوى العبد شرط في العتق العارض (الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشباه من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمدا اهـ بقوله والمعتمدا أى لا تقبل الشهادة على الصحيح كما في العمادية يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتمدا (أقول) نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف إنما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد أنه حر الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية أمة فهي شهادة بحرية القرح ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه الجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كما في العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اهـ وفي الاشباه من الدعوى أيضا الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسئلة الخ وفي فتاوى الخانوقى جوابا عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية لسيده يكون عبدا له وسواء كان هناك بينة أم لا ولا عبرة بقول المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا ثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامة وأما اذا رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا أقام بينة تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله أنا عبد ثم دعواه الحرية واقامة البينة لانه في دعوى الحرية كما في الفصل الرابعين من العمادية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند ابنتها البالغة ذناناير معلومة فتسلمتاهما وحفظتهما اليها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى حصه في اوديعة ملكها غير الارث فهل يكون ماذكر مانعا من دعواها (الجواب) نعم الاستيداع يمنع دعوى الملك كما في الدرر وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وتركه مستغرقة بين عليه جماعة ويريد بعض الورثة أداء بعض دينه ليقبى له من التركة شي بحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم وجاز لاحد الورثة استخلاص العيز من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العمادية وأفتى بمثله الخير الرملى من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاز الغريم وادعى الدين فاخضم هو الوارث والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين



مطلب ليس له الدعوى على  
وكيله بما أخذه من الناس  
من المسمى رسومات بل  
الدعوى لهم

مطلب اذا زارع على الارض  
وساقى على الغراس لاتسع  
دعواه الملكية فيهما

مطلب اذا أجر نفسه ليعمل  
في الكرم كان اقرارا انه  
ليس ملكه

مطلب برهن على مديون  
مديونه لا يقبل

مطلب دفن الاب معها  
أمتعة يضمها  
مطلب اذا ترك حقه من  
الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز البراءة عن  
الاعيان

وكذا لا حد الورثة اذا امتنع الباقي ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولا يحدون  
ينصب وصيا يبرى على الاشياء قبيل الكفالة (سئل) فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عند  
حاكم عرف فصار يكتبها ويأخذ دراهم من الناس غير شرعية مسمومة بالرسومات ويدفعها  
آخر السنة لوكله ويزعم موكله انه قبض دراهم من الناس أزيد مما دفعه له ويريد الدعوى عليه  
بذلك وأخذه منه بدون وجه شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لأن  
الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذ كر سبب وجوبها والمال  
المدعى ليس بواجب على المدعى عليه المدعى حتى يحكم الحاكم به للمدعى بعد ثبوتها وذ كر سبب  
وجوبه أذ هو مال الناس فحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان  
أصلا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيلا عنهم وهو ليس له أن يدعى حصة عن  
أربابه لما في الاشياء أن لنا شاهد حصة وليس لنا مدعى حصة وقد أفتى بمنزلة في دعوى المستنيب  
في الحصول العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى نقلا عن شيخه العلامة الشمس الخانوق  
رحمهما الله تعالى (سئل) فيما اذا كان لز يد أرض حامله لغراس فزارع عمر عليها مدة من اربعة  
شرعية بعدما ساقا على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والا ن قام عمرو يدعى  
أن الغراس والارض له فهل لاتسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم لاتسمع والله تعالى أعلم في  
فتاوى الخانوق استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي بالغيط لاتسمع دعواه الملكية  
في شئ من الاشجار بعد ذلك للتساقض واذا لم تصح الدعوى لاتسمع البيضة على التملك لما في  
الفصل السابع من الفصول لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجرة نفسه مني ليعمل في الكرم  
يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه اه وفي العمادية من السابع لو أقام  
المدعى عليه بينة أن المدعى أجرة نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من  
المدعى انه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الارض  
من اربعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة معنى كالمزارعة (سئل) فيما اذا كان  
لز يد مدة عمر ومبلغ دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو بذمة بكر دين أيضا يريد زيدا أخذ دين عمرو  
من بكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي الاقضية  
لو أقام البينة على مديون مديونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع  
في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم (سئل) في امرأة ماتت عن أب وزوج وابن  
صغير منه فدفن الاب معها أمتعة من أمتعتها بدون إذن الزوج وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب  
حصة الزوج والابن (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة  
اذا شهد عليه قبل قسمة التركة المشتملة على أعيان معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه  
وأبرأ ذمة بقية الورثة منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك (الجواب) الارث  
جبري لا يسقط بالاسقاط وقد أفتى به العلامة الرملي كما هو محرر في فتاواه من الاقرار نقلا عن  
الفصولين وغيره فراجع ان شئت (سئل) فيما اذا كان لز يد جل عند عمرو وعلى سبيل الامانة  
فقال زيد لعمرو وأبرأتك عن الجل فهل يكون البراء المزبور غير صحيح (الجواب) البراءة عن  
الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلاق والبرازية من  
الدعوى وقد حققه الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام والبيرى في حاشية الاشياء في القول  
في الدين وفي لسان الحكم من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المتبع البراءة عن الاعيان



مطلب ذوي بيت من دار كذا  
بيوت في حق ساحتها

مطلب يقسم الشرب على  
قدر الاراضي

مطلب المستأجر لا يصلح  
خصما في اثبات الملك المطلق

لا يصح اه وتعلم القول الذي فيه (سئل) في دار مشتملة على بيوت ومساكن وساحة مملوكة  
للارتفاق لزيد فيها بيوت ولعمرو فيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما نصفين (الجواب)  
نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفين تنوير من دعوى الرجلين  
(أقول) وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كافي التنوير أيضا فعند كثرة  
الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الاتفاقيات بالساحة فانه لا يختلف  
باختلاف الاملاك كالمرو في الطريق كذا في شرح الكنز للزيلعي والحاصل انه اذا وقع  
اختلاف أصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يئنة تقسم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له  
بيت من تلك الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مثلا لان ارتفاع صاحب البيت بالساحة  
كارتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من  
الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضي ولا يئنة فانه يقسم الشرب بينهم على قدر  
الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة الى الشرب أكثر من  
احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم عملا بالظاهر فان الظاهر أن كل أرض لها شرب  
يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كالمالك كانت دار  
مشتملة على عشرة بيوت مثلا لو اخدم منها بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعوا في ساحتها تجعل  
الساحة بينهما نصفين لتساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة  
رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسما تسعا بينهم ويبقى النصف  
للسريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء يبيع شريكه وكذا  
لومات الشريك الاول صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه  
مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فمات عن ورثة تكون  
الساحة على قدر وارث كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا  
ما ظهر لي تفقها ولم أراه منقولاً صريحا ولكن القواعد تقتضيه والله تعالى أعلم (سئل) في  
المستأجر هل يصلح خصما في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة أولا (الجواب) لا يصلح  
خصما في ذلك لما في التهمة المستأجر لا ينتصب خصما في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة  
عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر لا يكون خصما المدعي  
الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك  
العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسي والبرزدوي الى أن المستأجر الثاني ينتصب  
خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو قنوي ظهير الدين كذا في شرح النظم الوهباني  
ونقل عن الصغري أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البرازية من  
قوله وفي فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الاجر  
غائبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه فكان خصما لكل من يدعي حقا فيه وكذا الرهن اذا  
أخذ الرهن وباعه المرتهن بخاصم الشاري وان غاب الرهن لما قلنا اه لكن نقل بعده  
ما وافق ما عن الصغري حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر شيئا فادعى ثالث أن البائع كان آجر  
منه أو رهنه البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبرهن عليه الآن قبل فليتامل عند  
الفتوى من مخلصا من باب فسخ الاجارة (أقول) والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول أن  
المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن يدعي عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارتها



أو اشتراها والثاني أن المشتري من غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر العين أو ارتبها من المالك قبل الشراء وينبغي في الأول اعتماد عدم السماع لظهور علقته وهي أن الدعوى لا تكون الأعلى مالك العين أي والمستأجر مالك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري يدعى الملك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشرنبلالي مقتصر عليه (سئل) هل تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن أم لا (الجواب) قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب فافق جامع الفصولين يشترط وما في الخانية لا يشترط وعبارتها لو رهن رجل عندا انسان عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام اليينة على الرهن قبلت بينته وإن كان الراهن غائبا ويأخذ العين من يد المشتري ويسلم إلى المرتهن لما قلنا اه وقد نص الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيخان من أهل الترجيح لكن في قاضيخان في فصل دعوى المنقول أنه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرملي في فتاواه وبالله تعالى التوفيق (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيماريين وواعنعون اليدها من قديم الزمان لجهة التيمار المزبور والآن قام تيماري آخر يريد الدعوى على زيد بأنهم جارية في تيماره بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد (الجواب) نعم إذا التيماري لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسوغ الدعوى عليه أو له كما أفق بذلك العلامة الحانوتي والخير الرملي رحمه الله تعالى (سئل) في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودفتر سلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الرعاء لجهة الرعامة المرقومة قام ناظر وقف أهلي يدعى عليه أنها جارية في وقفه بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له عقارات معلومة باعها في صحته من زوجته بثمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها بآثاره من العقارات فأثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعي حكم بعمه البيع ومنع المدعي المزبور من ذلك ثم قام الابن الآخر الادعى أنه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع ففي المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاهاميراثا عنه تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاهاميراثا منه تسمع لا مكان توفيقه بأن يقول اشتريته وعجزت عن اثباته فورثته ظاهرا ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعذر توفيقه اه (سئل) فيما اذا تعددت القضاة في بلدة ووقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب قاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعي عليه أم لا (الجواب) العبرة في ذلك للمدعي عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فان طلب قاضيا يجاب إلى طلبته كما في فتاوى التمر تاشي وفتاوى الحانوتي والخير الرملي وبمثله أفق الشيخ اسمعيل فقال العبرة لقاضي المدعي عليه على ما عليه الفتوى كتبه فقير ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام ومن خطه المعهود ونقلته والمسئلة في البحر وشرح التنوير للعلائي من أول كتاب الدعوى

مطلب هل تشترط حضرة  
الراهن والمرتهن في دعوى  
الرهن

مطلب التيماري لا يكون  
خصما

مطلب الزعيم لا ينتصب  
خصما للمتولى بلا اذن  
سلطاني

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى  
الارث تقبل وبعبكسه لا

مطلب تعددت القضاة في  
بلدة فالخيار للمدعي عليه

وصورة فتوى الخانوقى سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه أجاب بعضهم بأن الخيرة  
 للمدعى عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسى بما نصه الذى وقعت عليه اذا كان  
 قاضيان فى مصر كل منهما فى محلة على حدة ف وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما فى محلة  
 والاخر فى محلة أخرى فالعبرة لقاضى محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد  
 أطلق صاحب البرازية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه فى المصر قاضيان و وقعت  
 الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة لقاضى المدعى عند الثانى وعند  
 محمد لقاضى المدعى عليه وعليه الفتوى اه وعبارة بعضهم ولو كان فى البلدة قاضيان كل واحد  
 منهما فى محلة على حدة ف وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى  
 والمدعى يريد أن يخصمه الى قاضى محله والاخر يأبى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد  
 والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم (أقول) قدمنا فى كتاب القضاء تحرير  
 هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه قد أمر كل منهما  
 بالحكم على أهل محله فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على كل  
 من حضر عنده فينبغى التعويل على قول أبى يوسف من أن العبرة للمدعى الخ ما قدمناه فراجع  
 (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له بذمته مبلغا معلوما من الدراهم فأنكر عمرو ودعواه ثم ان  
 زيدا اثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد بمبلغه المزبور منه ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومبطل فى  
 دعواه هذه حتى أنك أقررت بذلك لدى بينة شرعية ويريد عمرو والآن اثبات اقراره المزبور  
 واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل  
 مالا وقضى بالمال للمدعى بالبينه ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء واذا قال  
 المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكى لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكى وهذا  
 لان قوله ليس ملكى يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال اتفاه من الاصل بخلاف قوله  
 لم يكن ملكى من العاشر من قضاء التارخانية برهن على قول المدعى انما يبطل فى الدعوى أو  
 شهودى كذبة أو ليس لى عليه شئ صح الدفع درر من آخر الدعوى ومثله فى العمادية ادعى  
 رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه أنك أقررت فى حال جواز اقرارك أن لا دعوى لى ولا خصومة  
 لى عليك وأثبت ذلك بالبينه تسمع وتدفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار  
 لكن الاصل أن الموجب والمسقط اذا تعارضيا يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد  
 الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول او لم يتصل عمادية من أواخر السابع (سئل) فيما اذا مات  
 زيد عن ورثة بالغين وخلف حصه من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان و فلانة ثم طهروا بين  
 أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من ورثة فلان و فلانة فى حال صغر المصدقين وانه خفى عليهم  
 ذلك فهل يكون التناقض فى محل الخفاء عفو او لا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اشترى  
 دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك  
 الدار من رجل وسألها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى  
 الدار على المشتري فقال المشتري فى الدفع أنك متناقض لان الاستئجار اتراف أن الدار ليست  
 ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فى هذا والصحيح أن هذا  
 لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض فيه الا أن هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض فى  
 مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله افندى عن التارخانية المديون بعد قضاء الدين

مطلب برهن على قول  
 المدعى انما يبطل أو شهودى  
 كذبة

مطلب تعارض المسقط  
 والموجب يجعل المسقط  
 آخر

مطلب التناقض فى محل  
 الخفاء عفو



مطلب برهن المديون بعد  
القضاء على الأبراء يصح

مطلب ليس المراد حصر  
ما يعني فيه التناقض بل  
ما كان مبنياً على الخفاء يعني  
فيه التناقض

مطلب اختلف الناظر مع  
المستأجر في خواص المصبغة  
المتصلة بالقول للناظر

مطلب الأبراء العام انما  
يمنع اذا لم يقر بعد بيان العين  
للمدعي

مطلب اذا برهن على  
الإيفاء بعد الجحود يقبل  
مطلب جحد الأمين الأمانة  
ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل  
الايينة

مطلب خمسة الدعوى

مطلب له الرجوع بما دفعه  
بأذنه إلى فلان وان لم يصدقه  
بالأذن

لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل انخلع  
يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصي له بالمال ثم ادعوا  
رجوع الموصي يصح لا تفرد الموصي بالرجوع انقروى عن التنازعانية قال في الكنز من  
الاستحقاق التناقض يمنع دعوى المالك لا الحرية والنسب والطلاق قال في البحر لان مبنياها على  
الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على العلوق والطلاق والحرية يتفردهما الزوج  
والمولى الى أن قال وليس المراد حصر ما يعني فيه التناقض بل المراد أن ما كان مبنياً على الخفاء  
قانه يعني فيه التناقض فمن ذلك ما في الظهيرة اشترى دار الابن الصغير من نفسه الى آخر ما تقدم  
(سئل) في خواص مصبغة وقف ملتصقة بأرضها بالسنة مات صبا عنها عن ورثة اختلفوا مع  
ناظرها يدعون انها ملك مورثهم وبنائهم والناظر ينكر فهل القول للناظر (الجواب) حيث  
كانت في الارض ملتصقة بالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخيرانى عن  
هذه المسئلة بقوله لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ما حرره في فتاويه من  
الدعوى (سئل) بما حاصله ان امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيدا بان لها عنده حطباً عنته  
فأقام الورثة بينة على انه حين طلقها جرى بينها وبينه ابراء عام وأن كلا منهما ما اقر بأنه لم يبق له  
عند الاخر حق مطلقاً وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيدا المزبور اقر بعد ذلك  
الابراء والاقرار بأن الحلى المذكور عنده للمدعية على طريق الأمانة فهل تسمع هذه الدعوى  
بعد الاقرار المذكور (الجواب) نعم تسمع قال في الاشياء عن البرازية ان الأبراء العام انما يمنع  
اذا لم يقر بأن العين للمدعي فان اقر بعد بيان العين للمدعي سلمها اليه ولا يمنع الأبراء اه وبه  
جزم الشرنبلالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الأبراء العام (سئل) فيما اذا ادعى زيد على  
عمرو بقدر معلوم من الخطة وجد عمرو ذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو  
على انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا (الجواب) نعم يقبل قال في التنوير  
وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعى على  
انه عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الإيفاء والابراء ولو بعد القضاء أى الحكم  
بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرضاً او ديعة او عارية او قبض  
مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم  
ادعى الرد لا تقبل الايينة لانه بالجحود خرج عن ان يكون اميناً اه (سئل) في ذى يدعى  
دارسا كن فيما بطريق الاجارة من زيد العائب ادعى عليه خارج أن الدار له بملك مطلق فهل اذا  
برهن ذواليد أن زيد العائب آجره ائنه تندفع الخصومة أم لا (الجواب) نعم اذا برهن ذواليد  
أن زيد العائب آجره ائنه تندفع خصومة المدعى الا اذا كان معروفاً بالحيل والمسئلة شهيرة  
بخمسة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذواليد هذا الشئ أو دعيه فلان العائب أو أعاريته  
أو آجرنيته أو رهنته أو غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف  
رجه الله فبين عرف بالحيل لا تندفع به وبه يؤخذ ملحق (سئل) فيما اذا برهن زيد على الرهن  
من عمرو الغائب ولم يعرف بالحيل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه  
فهل تندفع عنه خصومة المدعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه استأجر  
منه شقة مخنة من مكة الى الشام بما كاه ومشر به ولم يتناول معه على أجرها وطالبه بمائة  
وحسة وعشرين قرشاً أجرة مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشاً دفع له



مطلب عدم التصديق  
لا يكون تناقضا

مطلب التصديق اقرار  
الافى الحدود

مطلب من سعى في تقض  
ماتم من جهته لا يقبل

مطلب من اقربعين لغيره  
لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا  
لغيره بوكالة أو وصاية

مطلب آجر الناظر بستان  
الوقف ثم اتعاه ارثا عن  
والده وانه انما آجره ظنا منه  
انه جار في الوقف

مطلب التصديق اقرار

مطلب لا عذر لمن أقر

مطلب اقر الناظر بارض  
في يده انها وقف بصح

مطلب أقربشئ ثم ادعى  
الخطأ لم يقبل

منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمد آغا المتوفى بخمسين قرشا فلم يصدق على ذلك  
وأنا كرفا حضر شاهدين شهدا يطبق جوابه فقام المدعى بطالب وصى محمد آغا الميت بالخمس  
قرشا المذكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه الخمسين قرشا أم لا  
(الجواب) عدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون المبلغ آجر مثل الركوب  
وقيمة الأكل في القمي والشرب وثبوت قبض محمد آغا لذلك في وجه وصيه بعد مجوده لذلك وشروط  
الشهادة على الميت ذكر الأب والجد واليمين وغيره ثم تركية الشهود والله تعالى أعلم  
(جواب سؤال) \* اذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا تسمع  
دعواه بشئ مما باعه وصدق عليه لسعيه في تقض ماتم من جهته وهو البيع المذكور وللتناقض  
بسبب تصديقه لان التصديق اقرار الافي الحدود كما في الشرح في دعوى الرجلين اشباه من  
الدعوى وفي الحادي عشر من يوع البرازية من سعى في تقض ماتم من جهته لا يقبل الافي  
موضعين الخ وفي فتاوى الخاتوني من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل  
أو الوصي اه وفي الاتقوى عن الفصولين ت من واقعات الناطق التناقض يمنع الدعوى  
لغيره كما يمنع لنفسه فج الفقيه أبو جعفر من أقربعين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك  
أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٠ بمحاصله أن زيدا الناظر  
على وقف جدته فلانة آجر الحصة المعلومة من البستان معلوم باجرة معلومة لجهة الوقف المزبور  
واستمر على ذلك سبعا وعشرين سنة وفي كل سنة توزع الاجرة المزبورة مع بقية ريع الوقف  
على مستحق الوقف قام الآن يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه وملك اخوته الغائبين  
ارثا عن والدهم وانه كان ضبط الحصة لجهة الوقف ظانا أنها للوقف والحال انها لم توجد محررة  
في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جريانها في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه  
اثبتوا في وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب حجة فكيف الحكم الشرعي (الجواب)  
الذي ظهر لنا في هذا المسئلة بعد التبع والتفكير علم في الكتب المعتمدة أن ايجار زيد بناء على  
انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جريانها في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في  
الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرار الافي الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه  
وقد اعترف صريحا بجريانها في الوقف المزبور في الحجة المتضمنة لكونها موروثة عن أبيه ولا  
عذر لمن اقر كما صرحوا به قال في الاسعاف اذا أقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة  
ولم يزد على ذلك صح اقراره وتصير وقفا على الفقراء والمساكين لان الأوقاف تكون في أيدي  
القوام عادة فلم يصح اقرار من هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير  
الخصاف لصحة اقرار الرجل بارض في يده أنها وقف بامستقلا وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى  
الجهل بكونها ملكا لهم حين الايجار فلا تسمع حين اقراره المذكور كما في الاشباه نقلا عن اقرار  
التتمة وفي فتاوى الامام الجليل قاضي خان لو ادعى الوقف أو لافي الدار ثم ادعى انها له لا تسمع اه  
ومثل في العمادية وفي الاشباه من كتاب الاقرار اذا اقربشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخانية  
وفيها أيضا من أحكام الجهل مانصه وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع  
الاثم لا الضمان اه هذا ما اتضح لنا من كتب ائمتنا الاعلام (أقول) لم يتعرض المؤلف  
للكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا انظارا على  
لوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضا بجريان الحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة



دعواهم في المدة الزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة أخيهم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملاً باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان من الجارى في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو فأعترف عمرو بوضع يده عليها الكونه شراها من بكر المذكور منذ ثمانية أيام بثلاثين قرشاً وأنكر كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فأحضر زيد بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف الحكم (الجواب) يشترط أن يذكر المدعى أنها بيد المدعى عليه بغير حق ويطلب احضارها أن أمكن ويشير إليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وإن تعذرا حضارها بهلاكها أو غيبتها ذكر قيمتها كما في متون المذهب وإذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة المودع في دعوى الودعة ففيه اختلاف المشايخ كما في العمادية والبرزازية والانقرابية والله سبحانه أعلم (سئل) في ذي يد على دار ادعى عليه زيد بها لانه كان أقربه بها ويريد نزعهما من يده فكيف الحكم (الجواب) أن جعل زيد اقرار ذي اليد سبباً للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وإن لم يجعل الاقرار سبباً للملك بأن ادعى أنها ملكه وهذا أقربه بها تصح دعواه وتقبل بينته كذا في النصولين كذا أفق المهنداري وأفق أيضاً بأن من أثبتت أنها مستحقة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيئاً يستحقه غير المدفوع اليه على ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده لعدم علمه بالمستحق وإلها مطالبته به شرعاً مع عدم الضمان والله أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد متصرفاً في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب صك ثم صدقه عمرو على جريانها في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحاً يعمل به (الجواب) نعم ومن أقربين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لأن التصديق اقراراً في الحدود كما في الاشباه قبل الوكالة وهذا بخلاف ما لو أقر أن لا ملك له فيه فإنه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو وصاية فإنه يسمع كما في نور العين من الفصل المذكور لأن اقراره أن لا حق له فيه أو أبرأه لا ينافي أنه لغيره (سئل) في امرأتين باعتهما دارهما من رجل بيعاً بائناً شرعياً بمثل معلوم وكتب بذلك صك متضمن لكونهما باعتهما هوجار في ملكهما وأطلق تصرفهما الشرعي والآن تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما (الجواب) لا تسمع دعواهما المزبورة لأن من سعى في نقض ما تم من جهته فسدعه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين عن امرأة باعته داراً ثم ادعت أنها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضبيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن اقدامه على البيع اقرار منه وإن أراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وإن أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقاة البينة أن الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحقق لنفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أي للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والخداع ببيع الوقف واظهار البائع أنه ملك ثم انعطافه

مطلب لا بد في دعوى الاستحقاق من احضار الدابة وإن تعذر يذكر قيمتها  
مطلب ادعى دار الكونه أقربه بها لا تصح الدعوى  
مطلب اذا لم يجعل الاقرار سبباً للملك تصح الدعوى  
مطلب اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول الغلة لا على الناظر

مطلب من أقربين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب أبرأه عما ثم ادعى عليه بوصاية أو وكالة تسمع

مطلب فمين باع ثم ادعى الوقف

مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته فسدعه مردود عليه

مطلب تقول في مسئلة دعوى الوقف بعد بيعه

عليه بدعواؤه الزامه بأجرته لمدة وضع يده عليه ورثته تستغرق اضعاف ثمة فيجب عدم القبول  
 حسم المادة الفساد والله تعالى أعلم اهـ وأفتى قارئ الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه  
 وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف فيه قبل لا تسمع دعواه ولا ينتهيه لانه تناقض  
 في دعواه لان بيعه دليل على انها ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقبل  
 تسمع البيعة لان الوقف حق الله تعالى فلا تشترط فيه الدعوى فتسمع البيعة لانها بيعة حسنة  
 والله أعلم وأجاب المتراشي صاحب التنوير بقوله اختلف مشايخنا في ذلك قال بعضهم تقبل  
 لان الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه تأخذ  
 واعتمد في فتح القدير انه ان ادعى وقفا غير مسجل لا تسمع وان ادعى وقفا محكوما بلزومه تقبل والله  
 أعلم وأجاب أيضا المشايخ اختلف في ذلك والمختار القبول (أقول) وانظر ما كتبناه على هذه  
 المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ واخت  
 شقيقين وخلفت تركته ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح  
 للزوجين ولا يئس لهم فالقول لمن من الفريقين (الجواب) اذا اختلف الزوجان في متاع  
 البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل بيمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة بيمينها وما يصلح لهما فهو  
 للرجل بيمينه وهذا قول الامام الاعظم والهمام المقدم السابق في حلية الاجتهاد وعليه في ذلك  
 الاعتماد قال الامام الاسدي جاني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي  
 والمحبوبي وغيرهما ومشت عليه أصحاب المتون الموضوعات للمذهب الصحيح المعنون بالترجيح  
 واذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 تعالى في الصالح وله ولهما لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كل مورثين اذا اختلفا بأنفسهما  
 وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكر فكذلك بعدهم وتهمما كذا في  
 لسان الحكم وأفتى بذلك العلامة الهمام محترم مذهب النعمان الخبير الرمي عليه رجة الرحيم  
 الرجن والله سبحانه المستعان (سئل) فيما اذا وكل زيد المتولى على وقف وكيلا في الدعوى  
 على عمر والمتولى على وقف آخر فوكل عمرو وكيلا آخر لاستماعها فحضر الوكيلان بمجلس  
 الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي قام زيد الا ان يدعى عدم صحة الدعوى  
 بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه (الجواب)  
 نعم وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمه الله تعالى وبمثله  
 أفتى الشيخ اسمعيل (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركته مشتملا بعضها  
 على أو ان معلومة تزعم ان زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة  
 ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والافهسي مورثة تقسم بينهم على  
 الفريضة الشرعية (الجواب) حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك زوجها المتوفى المذكور  
 ثم ادعت انه ملكها ذلك فعليها اثبات دعواها بالبيعة الشرعية وان لم يثبت فهي مورثة عنه  
 تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف  
 الزوجين من باب التحالف مانصه وفي البدائع هذا كما اذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشهرام  
 فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الاتقان الباطني ببيت الابلية  
 اهـ وكذا اذا ادعت انها اشتريته كافي الخانية ولا يخفى انه لو رهن على شرائه كان كقرارها  
 بشرائه منه فلا بد من بيعة على الانقار اليها به بينة ونحو ذلك ولا يكون استماعها بمشريه

قوله منه أو من غيره متعلق  
 بالوقف لا بدعوى أي دعواه  
 انها موقوفة من جهته أو  
 من جهة غيره تناقض اهـ  
 منه

مطلب فيما اذا مات الزوجان  
 فاختلف ورثتهما

مطلب تصح دعوى الوكيل  
 على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن  
 زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استماع  
 المرأة بما اشترته زوجها  
 ورضاه كالدلالة على انه  
 ملكها ذل



ورضاه بذلك دليلا على انه ملكه كذلك كما تشهده النساء والعوام وقد اقيمت به الشهادة  
 (سئل) في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بر وفيه غراسات جديدة  
 ومستجدة جار بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على اربعين سنة بلا  
 معارض ولا منازع ثم مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من عمرو بمعرفة متولى الوقف  
 المزبور وتصديقه ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشلوه ثم بعد سنتين ادعى المتولى  
 المذكور على عمرو بجريان جميع الغراس الموجود في الوقف مستحبا من زمن الواقف وان  
 له بينة تشهد بذلك وذكر عمرو ان له بينة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والمستجدة بمقتضى  
 غرسه لها هو وزيد ورثته وأثبت عمرو ذلك بالبينة العادلة المزكاة وحكم الحاكم لعمرو  
 بالحصصة الجارية في ملكه من ذلك لان بينة العارض والحدوث مقدمة على بينة الاستصحاب ومنع  
 المتولى وجهة الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل  
 عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور وجريانه جميعه في الوقف فكيف الحكم  
 (الجواب) حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف المذكور  
 في وجه المتولى المزبور وجري التصرف بذلك المدة المزبورة وزال القديم جميعه الذي فيه  
 وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله بغراس  
 قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة كما صرح بذلك في العمادية  
 وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التي هي مقدمة على بينة القدم كما  
 صرح به البغدادى وحكم به فلا ينقض الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دونه كما صرح به  
 في الاشباه عن الهداية اذ القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن وأي بينة سبقت وقضى به الم تقبل  
 الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترداه والدعوى متى فصلت  
 مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم \* ادعى عبدا وأقام بينة على اقرار ذى  
 اليد أنه للمدعى تقبل بينته ويقضى بالعبدة اعتبار الاقرار الثابت بالبينة بالثابت عيانا عمادية  
 من السادس عشر وان كانوا معروفين بالعبدة فلا ينقض الحكم السابق الثابت بشهادتهم  
 اذ القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهادتهم  
 مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة الاولين بالقضاء من آخر وقف الخيرية له كني في  
 طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى انه  
 محدث ترجح البيئات البغدادى تقدم بينة العارض على البينة المثبتة للاستصحاب فتاوى الشيخ  
 اسمعيل ولو أقام البائع بينة انى بعته فى صغرى وأقام المشتري بينة انك بعته بعد البلوغ فيبينة  
 المشتري اولى لانه يثبت العارض فبينة من البيتين المتضادتين (سئل) فيما اذا كان لزيد قيراط  
 من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمرو فاقرب بأن القيراط المذكور  
 والمائة قرش المذكورة لزيد بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثة  
 وأقام بكر بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم (الجواب) حيث بين اقراره انه من  
 جهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الخير الرملى ناقلا عن جامع الفصولين في خليل  
 المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه فملكها كما صححها ولم يبين انه ملكه  
 بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم رمر لشروط الحاكم اكتفى في مثل هذا  
 بقوله وهبت له هبة تحيجه وقبضها ولكن ما أفاده في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه

مطلب حيث ثبت حدوث  
 الغراس في وجه المتولى  
 وقضى بذلك فلا تسمع دعواه  
 بعده بالقدم

مطلب القضاء يصان عن  
 الالغاء ما أمكن

مطلب أى بينة سبقت  
 وقضى به الم تقبل الاخرى

مطلب الثابت بالبيننة  
 كالثابت عيانا

مطلب تقدم بينة الحدوث

مطلب تقدم بينة العارض

مطلب لا تسمع دعوى  
 التملك ما لم يبين انه بعوض  
 أو بلا عوض

فإذا كان التملك هبة بين فهة المشاع الذي يقبل القسوة باطلا لا سجا وهو غراس وأيضا من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد لافي الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب في مرض الموت وإن كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتقتصر إلى القبض ولم يوجد اه (مثل) فيما إذا كان زيدا عمارة حوانيت معلومة تجارية في ملكه ومبلغ من صدم معلوم من الدراهم على دار معلومة تجارية في وقف كذا ذلك ذلك جميعه من أولاده القاصرين بالولاية عليهم وأشهد أن لاحقه لهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشدين وأدعت الورثة عليهم لدى حاكم حنبلي حكم بصحة التملك للقاصرين وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة تملك البناء دون الارض وحادثه دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعا أو هبة وحادثه دعوى تملك الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكما شرعيا مستوفيا شرائطه بعد الدعوى من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة ائتي مقفى مذهبه بصحته وأنفذ حكمه حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمون الختتين بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذي يدبان من الجارى تحت نظارته ثلاثة أرباع اراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه شرعى وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذواليد بتجريان نصف الجميع في الوقف المزبور وأنكر جريان الربع المدعى به في وقف المدعى لجريانه في وقف ذي اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبيننة الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتداعى لديه لجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقعا وموقعه الشرعى وإذا أقام ذواليد بينة لا ينقض الحكم السابق بها لأن بينة الخارج اولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأضحوا لنا الجواب بنقل كلام الاصحاب ولكم جزيل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك يكون حكمه واقعا وموقعه الشرعى لأن بينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينة الخارج اولى اه ومثله في التنوير والدرر والنقاية والخلاصة وغيرها الاسماء الخارج مدع وذواليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى واليمين على من انكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلم قال في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما تأسألت مسئلة ومن المعلوم أن القضاء لذى اليد قضاء تركه لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة ومن المقر أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة ابن نجيم في بحره من باب دعوى الرجلين والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفتح على ذلك فروعا فلا تقبل بينة ذى اليد وبينة الخارج اولى كما صرح به في الهداية ولا ينتقض الحكم المزبور لو أقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا فاجاب وأجاد ولا عظم فائدة أفاد بقوله لا ينتقض الحكم السابق باقامة بينة ذى اليد المذكور اذ البينة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقامة بينة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تصمت الشهادة نقض قضاء ترده

مطلب اذا حكم الحاكم  
الحنبلي بتقليد المرصد  
والبناء يصح

مطلب بينة الخارج مقدمة

مطلب دعوى الوقف من  
قبيل دعوى الملك المطلق

مطلب من صار مقضيا  
عليه لا تسمع دعواه بعده



وبينة ذى اليد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بان  
القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أى على الناس كافة أو يختص بالحديج المقتى به أنه جزئي ولكن  
قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبينته لم تفد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبيعة  
المفيدة المثبتة خلاف الظاهر ولتأمله جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء  
بالملك إذا صار ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بأنه ملكه كما قلنا وهذا لا توقف فيه لمن غمس  
رأس خنصره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البيعة لو أقامها المدعي بعد عين  
المدعي عليه أولا (الجواب) تسمع البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير  
وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم إذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل  
حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البيعة على وفق دعواه فإن وجدها أقامها وقضى له  
بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعونهم بعد اليمين ويقولون يترج جانب صدقه باليمين  
فلا تقبل بيعة المدعي وهذا القول ليس بشيء لأن عمر رضى الله عنه قبل البيعة من المدعي بعد عين  
المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن تترد من البيعة العادلة اهـ (سئل) في  
يمين المدعي عليه هل هي حق المدعي فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلا طلب المدعي  
(الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المدعي لما في التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضي  
ويكون بريئا فهو باطل اهـ لكن بطلب المدعي فإذا طالبه به يجيبه أى المدعي عليه أو القاضي  
بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت  
ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على  
أرضي كنت لابي وقال الكندي غي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة  
والسلام للحضرمي ألك بينة قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يسألني على  
ما حلف عليه وليس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله  
عليه وسلم ما الذي حلف على مال لياكله ظلم اليقين الله تعالى وهو عنه غير راض اهـ فجعل  
اليمين حقه بصريح إضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فلك يمينه وانما جعل  
اليمين حق المدعي لأنه يزعم أنه أتوى حقه بانكاره فشرع الاستحلاف حتى لو كان الامر كما زعم  
يكون اذاعة بطلان ادعائه وهو مشروع كالقصاص وهو أعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة  
تبرع الزيار بلاقع وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اهـ  
نكس نقل في البرزخية أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع  
أى الرقب العيب يحلف المسنري بالله ما رزيت بالعيب والشفيع بالله ما أبطلت شفيعتك والمرأة  
إذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجا شيئا ولا أعطاك النفقة  
والرابع يحلف المسلم بالله ما بيعت وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي  
بالدب الرسي والوارث بالله ما استوفيه من الديون ولا من أحد أدام اليك ولا قبضه لك قابض  
بأمره ولا أبرأه منه ولا شيأ منه ولا أحلت به أحد ولا عمد له ولا بشي منه رهن (سئل) هل  
يحوز ايماف بالطلاق والعتاق أم لا (الجواب) قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعتاق  
ناردين اهـ وهو ما روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر  
يريد ان يملك به قال ان الله نهاكم أن تحلفوا بأيمانكم فمن كان حائفاً أى يريد الحلف فلا يحلف  
الا بيمينته ورواه البخاري ومسلم وأحمد وفي لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب القضاء بالوقف  
كالقضاء بالملك

مطلب تقبل البيعة لو أقامها  
المدعي بعد عين المدعي عليه

مطلب هل اليمين حق  
المدعي أم للقاضي

مطلب يستحلف بلا طلب  
في أربع مواضع

مطلب اجمعوا على أن من  
ادعى ديناً على الميت  
يطلبه القاضي لا طلب  
أولاد

مطلب من يبرر التحليف  
باليمين

من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت . ومن أبى هريزة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون رواه النسائي وأما جعل الحلف بالله فقط لأن في الحلف تعظيماً للمحلف به وحقيقة العظمة لا تكون إلا لله تعالى فلا يضاهاى به غيره وظاهر هذه الأحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن عينا قال في البحر ولم أره صريحا اه وقال في الهداية وقيل في زماننا إذا ألع الخصم ساغ للقاضي أن يحلف بذلك أى بالطلاق والعناق لقله المبالاة باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وإن أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجب القاضي إلى ذلك لأن التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم يجوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي الخطر والاباحة من التتارخانية والفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والإيمان الغليظة لم يجوزه أكثر مشايخنا وأجازه البعض فيفتي به أن مست الضرورة وإذا بالغ المستفتي في الفتوى يفتي بأن الرأي إلى القاضي اه وفي الخلاصة فإن مست الضرورة يفتي بأن الرأي إلى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا يتفد قضاؤه اه فتلخص من هذا كله أن للقاضي أن يحلفه بالطلاق والعناق عند الحاح الخصم وأنه يفتي بجواز ذلك إن مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضى بالنكول عنه ولو قضى به لا يتفد قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا إن نكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكل عما هو منتهى عنه شرعا ولو قضى به لم يتفد قضاؤه اه لكن فيه اشكال لأن فائدة التحليف القضاء بالنكول فإذا لم يجز القضاء بالنكول عماد كركيف يجوز التحليف به ولعله مفرع على قول الأكثر من أنه لا تحليف بهما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به لأن التحليف إنما يقصد لنتيجته وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء العظام يسان عن اللغو كما أشار لذلك في البحر والمنع اه (سئل) فيما إذا ثبت قلع المتولى لغراس الوقف وأزالته وأعداه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالحادثه الشرعية بوجهه الشرعي في وجهه المتولى ومضت مدة ثم بعدها ادعى وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم (الجواب) تكرير القلع والنصرف به بعد ثبوت قلعها وأعداه أو لا مستحيل وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك في كتب علماء سائر جهات الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بمئة عمرو وقعه زيد السفر وله زوجة فأذن له مروا أن يدفع له من الدين ما يحتاجه من النفقة وسافر فدفع عمرو لها شئ من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذبه زيد والروجة في ذات واعترفا بوصول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو الابسية (الجواب) نعم لا يدل الإيمنة حيث كان المال ديناً في ذمته والله أعلم إذا دون له بالدفع إذا أذاعه وكذابه فإن كانت أمه فأقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارى الهداية ومن الثاني ما إذا أذن المورج المسأجر بالتعير من الأجرة فلا بد من البيان من إصابات الأشباه (سئل) في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد

مطلب دعوى المسخيل باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت

بالوجه الشرعي لا تنقض

مطلب إذا ادعى المأذون

بالاتفاق أو الدفع يصدق

أن كان المال أمانة وإن كان

ديناً في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا فصلت

مرة هل تنقض وتعاد



(أقول) ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه أولاً أو جاء بدفع صحيح أو جاء بينة بعد عجزه عنها فأنها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخير الرملي في أو آخر كتاب الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال ما نصه يتطرق في دعوى المدعى أن كان اتى بهامع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولاً وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يسمع دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذواليد على النتاج يحكم له به اهـ فإذا كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا يطل بينة ذى اليد في الحق بالملك المطلق وأن حكم القاضي له بظاهر اليد المغنية له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لأقضاء استحقاق فنقول إن أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لأنها عين الأولى حيث لم يقيم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولاً لعدم إقامتها فما أتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت إليه ولا يسمع منه إجماعاً اهـ كلام الخير الرملي رحمه الله تعالى وفي البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه إلا أن يبرهن على إبطال انقضاء أن ادعى ذوالأثر وبرهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشراء من مورد المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالاداة فبرهن على نتاجها عنده اهـ وهذا يفيد أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما إذا كان فيه إبطال القضاء وينبغي تقييده أيضاً بما إذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقر قبل الدعوى أنه لا حق له في الدار لا يطل الحكم لجواز التوفيق بأن شراء بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا لم يطل الحكم بالخيار يشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم إذا شك بدفع الحكم ولا يرفعه اهـ لكن ينبغي أن يكون هذا مبنياً على القول بأن إمكان التوفيق كافٍ أما على القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع النصولين وقال أنه الأصوب عندي وأقره في نور العين أنه إن كان التناقض ظاهراً والتوفيق خفياً لا يكفي إمكان التوفيق ولا يكفي الامكان ثم أيده بمسئلة في الجامع وهي لو أقر أنه له فكت قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ يقبل لا مكان التوفيق بأن يشترطه بعد إقراره ولأن البينة على العقد المبهمة تفيد الملك للحال اهـ وأعلم أنهم ذكروا في خمسة الدعوى أن الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذى اليد ولم يدع ذواليد أن فلاناً الغائب أودعه عنده أو ادعى وإن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك بالإيداع ولا برهانه عليه قال في البحر إن هذا يخالف لقولهم أن الدفع بعد الحكم صحيح إلا أن يخص من الكل اهـ وأجاب في نور العين بأن هذا الفرع له مبنى على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتامه فيما علقته على البحر فاعتبر هذه التوائد الفرائد (سئل) فيما إذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد

مطلب يصح الدفع ودفع  
الدفع قبل الحكم وبعده  
مطلب حكم الخارج  
بانتاج ثم برهن ذواليد على  
انتاج يسمع  
مطلب المقضى عليه لا تسمع  
دعواه إلا أن يبرهن على  
إبطال القضاء  
مطلب لو أتى بالدفع بعد  
الحكم لا يقبل في بعض  
المواضع  
قوله قبله متعلق بشرائه اهـ  
منه

مطلب هل يكفي إمكان  
التوفيق

قوله على العقد المبهمة أى  
الذى لم يؤرخ اهـ منه  
مطلب إذا قال أودعني  
فلان بعد ما أثبت الخارج  
الملك المطلق لا يقبل  
مطلب فمين أحمد فضل الله  
وذكر في براءة وظيفته السيد  
أحمد فادعى أن له أمين



وظيفة في وقف وقيد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى  
الوقف بوظيفته فأثكرها زاعما أنه قيد اسمه في البراءة السيد أحمد فهي لرجل آخر فذكر فضل الله  
بأن له اسمين أحدهما السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد إثبات ما ادعاه بالبينه الشرعية  
فهل له ذلك ويجوز تعدد الأسماء (الجواب) نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال  
في التتارخانية في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لحوازا أن يكون له اسمان وفي  
صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم  
جده أحمد لا تطل الدعوى لحوازا أن يكون لجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من  
الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع  
بالبثن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية  
التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عترفها بذلك التعريف ولأنه يجوز أن  
لها اسمين اه فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخيرية من  
العشر والخارج سئل في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية  
والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا الجواب لا يوجب  
خلافا فتعدد الأسماء جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الأمر  
ما هو نافذ ولا يستدر له بمثل ذلك في التعريف لأن الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين  
كما هو ظاهر (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب دار مرهونة من قبله عند عمرو وبين شرعي ثابت  
لعمره وبذمة زيد فبيعت الدار بثمن معلوم قبضه المرتهن عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين  
والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم بصفحة البيع وأجاز له موافقا مذهب مستوفيا شرائطه  
وأفنى مفت شافعي بصفحة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدة تزيد  
على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وترافع معه لدى حاكم حنفى  
منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع حجة ومضت مدة والآن  
قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك  
(الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) في عقار معلوم جار في جهة وقف بر والمتولون  
على الوقف واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة وقف البر من مدة تزيد على أربعين سنة  
بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف الاول لدى  
نائب محكمة بحريان العقار المذكور في الوقت الآخر وحكم نائب المحكمة لجهة الوقف الآخر  
بالعقار المزبور بشهادة بينة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار جاريا في جهة  
الوقف الاول ويعد ضرر المدة المزبورة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعي  
عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف الآخر بان الحكم المزبور  
صدر بشهادة البينة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعد ضرر المدة المزبورة بلا مانع غير  
مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى المزبور وجهه وقنه من معارضة  
الوقف الاول في العقار المذكور وحكم بجهة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به حجة  
شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد سؤره بالوجه الشرعي (الجواب) نعم لأن الدعوى لا تسمع بعد  
ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن المبسوط ولأن البينة على خلاف المشهور المتواتر  
لا تسمع ولا تقبل (سئل) فيما إذا كان لزيد استحقاق معلوم في وقف أعلى غيات لا عن تركه

مطلب يجوز تعدد الاسم  
مطلب غلط الاسم لا يضر

مطلب الغلط في الاسم  
لا يمنع الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار  
المرهونة في غيبة الراهن  
لدى شافعي ثم باعها المشتري  
يصح

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد ٣٣ سنة ولا تقبل  
البينة على خلاف المشهور  
المتواتر  
مطلب لا يلزم الابن وفاء  
دين أبيه من استحقاقه  
المتنقل اليه عنه



مطلب باع حصة الايتام  
بسلام وصاية ثم بلغوا الهسم  
أخذها من المشتري وأخذ  
أجرة مثلها  
مطلب ليس للتيماري أخذ  
رسم الطاحونة وان كان  
زعم انه في براءة اذ لم يسبق  
له ولا لمن قبله أخذ ذلك

مطلب قال المدعي لي بينة  
غائبة ومطلب بين خصمه  
يحبس وتقبل البينة اذا  
حضرت  
مطلب ادعت انها دفعت  
لعمامة زنار او هي تنكر  
فان بدت من لا تبات  
مطلب تسمع دعوى الام  
العارية حيث لعرف مشترك

مطلب رأى من يبيع وهو  
ساكت لا يكون رضا  
عندنا

مطلب ليس له استيفاء  
دينه من مديون مديونه  
مطلب ادعى أن بعضه  
رهن وبعضه ربا تسمع  
مطلب ليس بمطالبة عمهم  
يجز حصة من المعصرة  
ان استغنى رلومات لهم  
رجوع في تركه

وله ولد انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمرو يدعي دينه اليه بدينه زيد ويكلفه والله تعالى  
من استحقاقه الذي استحقه بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك  
(سئل) فيما اذا كان لايتام حصة معلومة في طاحونة ارتاعن أبيهم فباعها عنهم بدون وصاية  
عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بهما زيد واستوفى منفعتهم لمدة حتى بلغ الايتام رشيدين  
ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة باجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوت  
ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طاحونة مشتركة بين  
جهات وقف وميرى جارية في توأجا آخرين وتصرفهم بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة وصى  
على أولادها الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الايتام ويسمى  
ذلك رسما زاعمة أن يبدل الايتام قيسار بموجب براءة محررة بأخذ شيء معلوم في كل سنة يسمونه رسما  
من أرباب أماكن ومرسوم من جلة الأما كن اسم الطاحونة المزبورة وان الايتام يستحقون  
المبلغ لتيمارهم رسما على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لأبيهم ما وجدوا قبلهما دفع  
شيء للمرأة ولا لوالد الأولاد ولا لغيرهم من التيمار بين السابقين قبله فهل ليس لها ذلك (الجواب)  
نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بمخصص لسماع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها  
عليها بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال المدعي لي بينة غائبة عن المصرمدة سفر ومطلب بين  
خصمه فهل يحلف وتقبل البينة اذا حضرت (الجواب) نعم (سئل) في امرأة دخلت الحمام  
ثم خرجت منه وادعت على الحامية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زنارا والحامية تنكر ذلك  
وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها  
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنات وأب وأم وخلقت تركه باعها  
زوج بحضور الأب والأم ثم قبضه فقامت الأم تدعى أن لها في التركة أمتعة معينة دفعتها  
لها حين التجهيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلدتهم ما مشترك ولها بينة عادلة على ذلك  
ويرغم الزوج أن يسكوها حبر البيع رضائهم امانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة  
بزعم الزوج (الجواب) نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر  
وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضا لما في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولو رأى  
لمالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضائهم (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب  
دين بدينه عمرو وقام بكر يكلف عمر ادفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه  
شرعي زاعمة أن له دين على الغائب وأن له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بدينه عمرو فهل ليس  
بذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة أقروا على أنفسهم بمال لزيد وأشهدوا  
بذلك ثم بعد ذلك أقروا دعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل  
تسمع دعواهم وتقبل بينتهم (الجواب) نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقرب مال في صل وأشهد  
عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اه  
(سئل) في معصرة ديس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو نصفين فمات زيد عن  
ولاد فوضع عمرو وأخوه يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها لمدة بلا اجارة ولا أجرة  
لخمس ولاد أخيه حتى ماتت عن ورثة وتركه ويريد أولاد زيد الرجوع في تركه عمرو باجرة مثل  
الحصة في المعصرة عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم  
لهم ذلك (أقول) انما سوغ لهم الرجوع ان كانوا اصغارا في مدة استيفاء عمهم الشرع من منفعة



المعصرة المشتركة لما قرر أن منافع الغصب غير مضمونة عندنا إلا في ثلاث وهي أن يكون وقفا  
أو مال يتيم أو معدا للاستغلال لكن المعدل للاستغلال انما تضمن منفعته اذا لم يسكن بتأويل ملك  
أو عقد فلو سلمه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن القصول العمادية  
ونصه بتأويل بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الا بران كان معدا للاستغلال  
لأنه سكن بتأويل الملك اه ففي مسئلتنا حيث كان الأولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب  
لهم شيء على الشريك لأن سكناه كانت بتأويل الملك وان كانوا صغار اقلهم الابرة من حيث كونه  
مال اليتيم لا من حيث كونه معدا للاستغلال بل ذكر في الدرا المختار عن القنية أن المعدل  
للاستغلال اذا سكنه الشريك لا يضمن ولو لیتيم لكن المعدل الاول كما حررته في رد المختار على  
الدرا المختار فتنبه لذلك (سئل) في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه ولحقهم خسران  
بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد ما قال له السابقون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلينا بقدر حصتنا  
فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل مات عن ابن وبنات بالغين وخلف دارا وضع الابن المزبور يده عليها مدة خمس عشرة سنة  
فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لهن متعللا بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة  
لا تسمع مع اقراره بأن الدار مختلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك (الجواب) نعم تسمع  
(سئل) في بكر بالغة ظهر بها حبل وسئلت عنه فقالت من زيد وزيد ينكر ولم يصدقها على ذلك  
فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه (الجواب) نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها  
(سئل) فيما اذا ركب زيد على حائط جاره مجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبلغا من  
الدرهم ليبقى الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقطت الجذوع ومنع زيدا من اعادة ما ويريد  
زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذه منه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع به (سئل) فيما  
اذا كان لهند وابن أخيها الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات  
متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هنداً الى دفع ما على نصيب الغائب في الدار من  
الغرامات بدون وجه شرعي فهل ينعون من ذلك (الجواب) نعم لأن ما كان من الغرامات لحفظ  
الاملاك فهي على الملاك بحسب أملاكهم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو والاصل عن  
نفسه والوكيل عن والدته بان من الجارى في ملك المدعى والمنقل اليه بالشراء من مدة تسع سنين  
من فلان بئس كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجده الآن سيد المدعى  
عليه وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده وموكلته على البغل المزبور لجريانه  
في ملكهما معتضين ان المدعى عليه وشقيقه بكر اكانا ثناعاه من مدة تسع سنين وخمسة اشهر  
وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بئس كذا ثم تقدم من يدأخيه بكر ثم مات بكر وانحصار به فيه  
وفي أمه الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وأمه الموكلة البغل المزبور بيد رجل وأثبت جريانه  
في ملكهما لدى حاكم شرعي حكم لهم به بعد حلفهما على ذلك اليمين الشرعي بموجب حجة  
شرعية بتاريخ كذا وأبرزهما من يده وتسلط بها وأنكر جريانه في ملك المدعى المزبور وأنكر  
المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه واذا أقامها بأبيهما يعمل  
(الجواب) يقضى بالبغل المذكور لمن يثبت سبق الشراء كما في الملتقى والخلاصة والبرازية  
والتنوير وعبارته وان برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج على  
ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المنع مانعه ثم اعلم ان البينة

مطلب لحقهم خسران لدفع  
المدعى فغرم أحدهم بانهم  
له الرجوع

مطلب تسمع دعوى البنات  
بحصتهن بعد ١٥ سنة  
اذا اعترف الاخ بأن الدار  
مختلفة لهم

مطلب ادعت انها حبلت  
من زيد الاجنبي وهو ينكر  
لا تصدق عليه

مطلب وضع جذوعه على  
حائط جاره ودفع له دراهم ثم  
منعه من وضعها له الرجوع  
بالدراهم

مطلب لا يلزم هنداً دفع  
غرامات شريكها في الدار

مطلب في دعوى بغل  
تنازعه ذو يد خارج وكل  
يدعى شراءه من شخص وأرخا

مطلب يقضى بالبغل لمن  
يثبت سبق الشراء

مطلب لا بد ان يشهدوا انه  
اشترأها من فلان وهو  
يملكها



على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انها اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البقرة عزياً الى خزائن  
الاكمل والله سبحانه أعلم (أقول) ما في المتع قد مننا الكلام عليه في هذا الباب نقلاً عن نور العيز  
فراجعه (سئل) فيما اذا كان لز يد مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفع الأرض لعمر  
لزرعها وعمر ونفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرعها وعمر وفي عدة سنين ودفع ما عليها للجهة  
الوقف وغيره والآن قام زيد يطالب عمر بأجرة الأرض زاعماً آتته يستحق أجرتها في المدة المزبورة  
فهل لا يستحق ذلك (الجواب) نعم لا يستحق ذلك (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين أزيد  
من مائة سنة وان لها يئنة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من مائة سنة سنة وله يئنة بذلك  
فأى البيئتين تقدم (الجواب) اذا تعارضت يئنة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة يئنة  
القدم أولى وفي ترجيح البيئات البغدادى عن القنية يئنة الحدوث أولى وذكر العلائق في شرح  
الملتقى أن يئنة القدم أولى في البناء ويئنة الحدوث أولى في المكشيف اه وقال في الحاوى  
الزاهدى له كني في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البيئنة  
فالبيئنة يئنة من يدعى أنه محدث لانها ثبت ولاية النقص ثم رقم لكتاب آخر القول في هذا قول  
المدعى بالقدم لكونه متمسكاً بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيئات أن الاصل في ترجيح البيئنة  
على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذا البيئنة انما شرعت لاثبات أمر  
حادث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا يئنة الحدوث تقدم والله أعلم (أقول) وحاصل  
ما في الحاوى أن يئنة الحدوث أولى لاثباتها أمر أعارضاً وهو خلاف الاصل اذا الاصل عدم  
العروض وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من أن البيئنة لاثبات خلاف الظاهر  
لان الظاهر لا يحتاج الى البيئنة واذا حيث عدت البيئنة يكون القول لمدعى القدم وظاهر كلام  
المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والخلاصة وهو ظاهر لموافقته للقواعد كما قدمناه في كتاب  
الشهادات وقد مننا ما في شرح الملتقى حكاية لقول من متعارضين لاجمع بين القولين اذ لا فرق  
على ما قدمناه بين المكشيف والبناء وقد مننا أيضاً قولاً ثالثاً في المسئلة وأن المؤلف أقاد أن ذلك  
كاه حيث لم يورخا فان أرخا قدم الاسبق تاريخاً كما جزم به أصحاب المتون وغيرهم والله أعلم  
(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف تركته مشتملة على ديون له بدم جماعة  
معلومين وعلى أعيان معلومة اقسم الورثة الاعيان وبقيت الديون بدم الجماعة لم يسقطها  
الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيأ منها وكتبوا بالاقسام حجة متضمنة للبراء العام بينهم بأن  
كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقاً مطلقاً من التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون  
المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل في البراء  
المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل يحترف بعصر برز الشمس يستخرج دهنه ويبيعه  
وهو متقن لحرفته ويكلفه أهل حرفته أن يكون شريكاً معهم في ذلك جبراً بلارضاه ولا وجه  
شرعى فهل يمنعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم  
دعوى على ابن زيد البالغ يكلفون زيداً احضار ابنه بلا كفالة منه له ولا وجه شرعى فهل لا يلزم  
الاب ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه احضار ولده الابوجه شرعى (سئل) فيما اذا كان لرجلين  
مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصداً على حمام وقف مصروف في تعميره الضروري بالوجه  
الشرعى ومحكوم بصحته فدفع ذلك لهما رجلاً من مالهما باذن متولى الوقف والقاضى ليكون  
لهما مرصداً على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضت مدة والا آن يريد

مطلب له مشد مسكة في  
أرض أذن لز يد بزرعها ليس  
له على زيد أجرة  
مطلب في دعوى الحدوث  
والقدم  
مطلب القول لمدعى القدم  
والبيئنة يئنة الحدوث

مطلب اقسم الورثة اعيان  
التركة ثم تباروا ببقى الديون  
بينهم على الفريضة الشرعية  
مطلب يكلفه أهل حرفته  
ان يشاركهم لا يجبر على  
ذلك  
مطلب لا يكلف الاب احضار  
ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المرصد  
لصاحبه باذن المتولى  
والقاضى ليس له الرجوع  
على القابض



مطلب مات لآعن وارث  
وعليه دين لزيد ابنته زيد في  
وجه وصي نصبه القاضي  
له أخذه من التركة

مطلب شرط صحة الدعوى  
العلم بالمدعى عليه  
مطلب اذا لم يعلم الضارب  
لا تصح الدعوى على جميع  
الضاربين  
مطلب أثبتت المبلغ في وجه  
وكيل هند المنكر ثم  
ادعت الموكلة البراءة تسمع  
دعواها

مطلب قال ما كان لك على  
شيء قط ثم ادعى الایفاء  
أو البراءة تسمع

الادعاء المذکور ان الرجوع على القابضين بغير المبلغ المدفوع وأخذه منهما بدون وجه  
شرعی فهل یسألهم لذلك (الجواب) نعم لیس لهم ما ذلک الا یخرج شرعی (سئل) فیما اذا مات  
زید لآعن وارث ظاهر وخلف تركه فادعی عمرودینا قدره کذا من الدراهم له بذمة زید لم یأخذه  
من زید بعد ما نصب القاضي وصیا لسماع الدعوى المذکورة وأقام عمرودینة عادة شهدت له  
بطبق دعواه المزبورة فی وجه الوصی المذکور وحلف على ذلک الحلف الشرعی بعد جود الوصی  
لذلک وحکم له القاضي بذلک ویرید عمرودینا أخذ ذلک من التركة فهل یسوغ له ذلک (الجواب)  
نعم (سئل) بما حاصله أن ورثة زید المقتول ادعوا على جماعة خمسة أبقار معلومین بأنهم ضربوا  
ببندقین فأصابا أحدهما مہر زید المذکور فی خاصرته الیمنی وخرجت من الیسری وضربوه  
أیضا بسکین فی صدره فمات من ذلک من ساعتہ ولا تعلم الورثة من ضربہ من الجماعة وجاؤا  
بشاهدین شهدا کذلک وأنہما لا یعلمان من ضربہ منهم ویعلمان انہما مات من الضرب الحاصل  
من بین الخمسة أبقار المذکورین فكیف الحکم (الجواب) شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى  
عليه وتعیینہ لنصب الحکم علیه فحیث لم یعلم الضارب ولم یعیین لا تسمع الدعوى على جميع  
الضاربین کما أفتی بذلک الخیر الرملی وصورة ما أفتی به فی جماعة یضربون بالبندق حول مطهر  
أصابت ببندقه وجهه صغیر قبضعته ولم یعلم الضارب فالحکم أجاب حیث لم یعلم الضارب ولم یعیین  
لا تسمع الدعوى على جميع الضاربین حیث لا یتصور الضرب منهم بأجمعهم لان ذلک محال والله  
سبحانہ أعلم (سئل) فیما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها بان لها بذمة بعلمها والد الموكلة  
مبلغا من الدراهم قدره کذا وانہما مات والمبلغ باق فی ذمتہ وبرهنت وحلفت على ذلک بعد انکار  
الوكیل المذکور وحکم لها بذلک ثم بلغ الموكلة أن المدعیة أبرأت ذمة بعلمها المزبور فی مرض  
موتہ ابراء عامما من کل حق ودعوى وطلب ولها بینة عادة بذلک فهل اذا أقامت تسمع وتمنع  
المدعیة من دعواها المزبورة أم لا (الجواب) قال فی التنبیرومن ادعی على آخر ما لا فقال  
ما کان لك على شیء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى علیه على القضاء أى الایفاء  
أو البراءة ولو بعد القضاء قبل برهانه اه ادعی علیه ألفا قرضا فأنکر فأنکر فأنکر فأنکر فأنکر فأنکر فأنکر  
فبرهن الطالب على الدین والمطلوب على الایفاء أو البراءة یقبل لامکان التوفیق ولو زاد ولا  
أعرفک لا یسمع لعدم امکان التوفیق وعن القدوری یسمع أيضا لجواز صدور الایفاء أو البراءة  
من بعض وكلائه کما یکون للاشراف وان قال لیس لك عندی ودیعة تسمع دعوى الرد والهلاك  
لوضوح التوفیق لانه یمکن أن یقول لیس لك عندی ودیعة لانی رددتها أو هلكت فعلى هذا فی  
مسئلة الدین التی ذکرنا عن الجامع الصغیر ینبغی أن یفصل الجواب ویقال ان قال لیس لك على  
تسمع دعوى الایفاء ولو قال ما استدنت منك لا لعدم امکان التوفیق برأیة فی الخامس عشر  
من کتاب الدعوى

### \* (کتاب الاقرار) \*

### \* (کتاب الاقرار) \*

مطلب اقتسموا تركه  
مورثهم وأقر كل منهم أنه لم یستحق  
قبل الآخر حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعیة اقرارا شرعیا صدر منهم فی صحتهم وجواز  
أمرهم الشرعی لآدی بینة شرعیة ومضت مدة فهل یكون الاقرار المزبور صحیحا یعمل به بعد  
ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى أحدهم على الآخر بشیء سابق على الاقرار المزبور (الجواب) نعم

(سئل) فی جماعة اقتسموا تركه مورثهم على الفریضة الشرعیة وأقر كل منهم أنه لم یستحق  
قبل الآخر حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعیة اقرارا شرعیا صدر منهم فی صحتهم وجواز  
أمرهم الشرعی لآدی بینة شرعیة ومضت مدة فهل یكون الاقرار المزبور صحیحا یعمل به بعد  
ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى أحدهم على الآخر بشیء سابق على الاقرار المزبور (الجواب) نعم



(أقول) سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة (سئل) في رجل قال لأجله أن لا يبيع  
 من عندي فانت بريء من الدين الذي لي عليك ويريد ألا أن أخراجه فهل لا يصح تعليق الإبراء  
 بالشرط (الجواب) نعم لا يصح قال في الكتر قبيل الصرف ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح  
 تعليقه بالشرط البيع والقسمة إلى أن قال والإبراء عن الدين أه ومثله في المتون والشروح  
 (سئل) في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بنقته اقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز  
 أمره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدته مات عنها وعن ورثة غيرها فهل يعمل باقراره المزبور  
 بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم يعمل به حيث كان في الصحة (سئل) فيما إذا اشترى زيدا دارا من  
 ملا كها بن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صك ثم أقر في صحته لدى بينة شرعية أنه  
 اشترى المبيع المزبور لاخته فلانة وإن الثمن من مالها وإن اسمه في الصك المزبور عارية لاحق له  
 معها في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
 أقر في صحته وجواز أمره الشرعي أن المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتسب باسمه بنقته فلان  
 بموجب صك لفلانة وإن اسمه في صك الدين عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا (الجواب)  
 نعم (سئل) فيما إذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا إلى أجل  
 معلوم ثم حل الأجل ودفع زيد المبلغ لأبيه والآن قام أخ لزيد يكلفه دفع نظير المبلغ زاعما أن  
 الأب قد أقر أن الدين المذكور الذي له للأخ فهل يكون قبض الأب صحيحا (الجواب) نعم يكون  
 قبض الأب صحيحا وليس للأخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة  
 التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم إلى المقر له برئ خلاصة  
 لكنه مخالف لما مر أنه إن أضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم وإذا قال في الخاوي القدسي  
 ولو لم يسلطه على القبض فإن قال واسم في كتاب الدين عارية صح وإن لم يقله لم يصح قال المصنف  
 وهو المذكور في عامة المعترات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائق على التنوير من  
 الاقرار والذي مر هو قوله عند قول الماتن جميع مالي أو ما أملكه هبة لا اقرار فلا بد لصحة  
 الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل أنه متى أضاف المقر به إلى ملكه كان هبة أه  
 فتلخص من هذا أن قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لأن ولاية القبض له على ما في  
 الخلاصة إن صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لأنه يشترط فيه التسليم أذهوبة وأيضا عليك  
 الدين ممن ليس عليه الدين باطل إلا أن يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين  
 باقيا له وولاية قبض دينه له لا غيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في صحته بابان زيدا  
 ابن ابن عمها عسبة لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه  
 فهل يرثها زيد المزبور (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعد إيرتها زيد المقر له  
 والمسئلة في كتاب الاقرار من الملتقى (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم  
 الذي عليه في صحته وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية وقبل ذلك منها وتصادق على ذلك  
 والآن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد  
 ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) فيما إذا أقر زيد في حال صحته وجواز أمره الشرعي لدى  
 بينة شرعية أن جميع ما كان داخل داره المعلومه ملك لزوجه فلانة لاحق له معها في ذلك  
 وصدقته بذلك والآن مات زيد عن الزوجة وعن أخت تعارضها في جميع الامتعة الموجودة  
 في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح (الجواب) نعم ما في يدي من قليل

مطلب تعليق الإبراء  
 بالشرط لا يصح  
 مطلب أقر في صحته لزوجه  
 بدين يصح  
 مطلب أقر بأن الدار لاخته  
 وإن اسمه في الصك عارية

مطلب أقر بأن الدار باسم  
 فلانة وإن اسمه في صك  
 الدين عارية

مطلب إذا أقر بأن الدين  
 لفلان فولاية القبض للمقر

مطلب يصح الاقرار  
 بالوارث حيث لا وارث  
 معروف

مطلب أقر في صحته لزوجه  
 بجميع ما في داره يصح



أو كثير من عبد وغيره أو في حانوتي صح لانه عام لا يجوز له ان يقر في البراءة وذكر في الجامع رجل قال ما في  
يدي من قليل أو كثيرا أو عبدا أو غيره لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له  
وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلقا في عبدي يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم يكن كان القول  
قول المقر وكذا لو قال جميع ما في حانوتي خاتمة من الاقرار وسئل الحانوتي فيمن أشهد على نفسه  
بجامعة أن جميع ما بعزله الكائن بحلة كذا من الامتعة ملك لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه  
ودون كل واحد ولم يحط علم الشهود وقت بحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا  
ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجامعة المذكورون  
يشهدون لها أولن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم  
بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فاجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة  
بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لان قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال  
في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوا بامانصه ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره أو ما في  
حانوتي صح لانه عام لا يجوز له ان يقر في قاضيخان اه (أقول) نعم لو أنكرت ورثة الزوج أن  
هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم لقيامهم مقامه وكان على الزوجة اثبات  
ذلك كما علم مما مر عن الخاتمة (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن لي بدمتك كذا من  
الدرهم قرضا فقال عمرو انك أبرأتني من القرض المزبور فادعى زيد بأن البراء المزبور صدر  
بينهما على سبيل التلجئة وفسرها وأقام بينة عليها فهل تقبل بينته (الجواب) نعم اذا ادعى أن  
ما صدر بينهما ماذكر كان بطريق التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بينة على طبق مدعاه تقبل  
بينته بطريقها الشرعي ثم كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا آثراني  
أقر لك في العلانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع  
وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جدد فالقول للمدعى الجدد على  
الآخر البينة من الثامن من يوع التتارخاتية ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة  
وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقبله على  
وجه الاستهزاء والقول لمنكر الاستهزاء بيمينه والظاهر أنه على نفي العلم لانه على فعل الغير من  
حاشية البحر للغير الرمي من باب دعوى الرجلين (سئل) فيما اذا كان لزيد بدمته عمرو دين وبه  
رهن فبات زيد عن ورثته وتركه ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة لعمرو هذاردنك  
فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير هذا فقال عمرو لم يبق لي قبله شيء والا لأن يدعى عمرو أن له عنده  
حليا معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم واذا أقر  
الرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس  
والقصاص وحد القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالثلث والاجرة أو وجب بدلا عما ليس  
بمال كالمهر وأرش الجناية وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما  
دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لاحق لنكرة في موضع النفي  
والنكرة في موضع النفي تعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كما تستعمل في الامانات  
تستعمل في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة أعم  
وأجمع من هذه الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال  
وهذا بخلاف ما لو قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فإنه يتناول

مطلب أقر بجميع ما في يده  
لفلان ثم اختلقا في عبدي  
أنه كان في يده أولا فالقول  
للمقر

مطلب لا يجوز الاقرار  
تلجئة والقول لمن يدعى الجدد

مطلب اذا ادعى انه أقر  
مستهزئا فالقول لمنكر  
الاستهزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان  
يدخل فيه كل حق مال  
أو ليس بمال

مطلب ليس في البراءة كلمة  
أعم وأجمع من هذه الكلمة  
مطلب لاحق لي عنده  
لا يتناول المضمون



الامانة ولا يتناول المضمون لان عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان  
وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو بري مما لي  
عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو بري مما لي عنده فهو بري عن كل شيء  
أصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك وأقام بيته فان أرخ وكان التاريخ  
قبل البراءة لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التاريخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته  
وان لم يورخ بل أبهم الدعوى ابهاما فالقياس أن تسمع دعواه ويحمل ذلك على حق واجب له  
بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو أقر أن فلانا بري قبله ولم يقل من جميع حتى ثم قال  
انه بري من بعض الحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب  
الدين برئت من ديني على فلان كان هذا ابراءاً للمطلوب كالأضاف البراءة الى المطلوب بان قال  
هو بري من ديني وكذا لو قال هو في حل مما لي عليه ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا  
براءة عن الامانات لاعن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد  
حللته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فحاله مالكة من  
كل حق هو له قبله قال أغنى بلي التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين فاعمة كذا في القنية  
هنديفة من الباب الثالث أبرأت جميع غرماي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين وقال  
الفقيه وعندى انه يصح برأيه من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره  
الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمرو وليكروا أن اسمه في صدك الدين عارية وتصادقا على ذلك تصادقا  
شرعيا الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وأما تعليق الدين من  
غير من هو عليه ففاسد كما في شرح المجمع وغيره وقيد في الحاوي القدسي بما اذا لم يسلطه عليه  
أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو لعمرو ولم يسلطه على القبض  
ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح فتاوى القمري ناشي من الاقرار  
ضمن سؤال (سئل) في رجل قال لزوجته وهما في الصحة ان جميع مالي سوى الامتعة التي  
على يدي لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة  
غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي أو ما أملكه أي لزيد فهو هبة لا اقرار واذا كان  
كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يحتج الى ذلك قال في الخانية من أوائل  
كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر  
الاسكافي رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز  
الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا اه والاصل في ذلك انه  
ان أضاف المقربة الى ملكه كان هبة لأن قضية الاضافة تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار  
لا انشاء فيكون هبة يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار  
كما تقدم لأن الاضافة فيه اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ منح العفار من الاقرار وتتمام فروع  
المسئلة فيها ومثله في الدرر (سئل) في امرأة أقرت في صحتها ان جميع ما هو داخل منزلها  
لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون  
الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته  
جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من أسباب  
الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خانية من فصل فيما يكون اقرارا

مطلب اذا ادعى بعد الابراء  
فان أرخ بتاريخ قبل البراءة  
لا تسمع دعواه وان بعدها  
تسمع وان لم يورخ لا تسمع  
مطلب لو قال برئت من  
ديني يبرأ مثل قوله هو بري  
من ديني

مطلب ليس لي معه شيء  
براءة عن الامانات لاعن  
الدين

مطلب التحليل يقع على ما في  
الذمة لا على عين فاعمة

مطلب أبرأت جميع غرماي  
لا يصح وعند الفقيه يصح  
مطلب الدين الذي لي بذمة  
عمرو وليكروا اسمي في الصدك  
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي  
لزوجتي فهو هبة فلا بد من  
التسليم

مطلب جميع ما يعرف بي  
أو ما ينسب الي لفلان فهو  
اقرار

مطلب الاصل ان أضاف  
المقربة الى ملكه كان هبة  
مطلب أقرت بجميع ما هو  
داخل منزلها لابنها الصغير



رجل أقر في صحته وكال عقله أن جميع ما هو داخل منزله لأمراته غير ما عليه من الثياب ثم مات  
الرجل وترك ابنا فادعى الابن أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم الصغار إن علمت المرأة أن جميع  
ما أقر به الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها أن تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وإن علمت  
أنه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور (سئل) فيما  
إذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لبيته شرعية أن أخته فلانة تستحق  
الحصة وقد رها كذا من الحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من غرة  
زيتونهما البارزة وصدقته أخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب)  
نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة الخ  
خاتمة من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل من ربيع أرض أو كراها أو أجرة غلام أو نحو ذلك  
مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر أن لزيد في هذا القصب المزروع  
النصف وعلى المقر القيام بمصالحه إلى حين الكبر ثم في السنة الثانية أخلف القصب ونبت قصب  
آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر إنما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة  
فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع (سئل) في جماعة أقرت في صحته بأن للاحق لهم مع فلانة  
وفلانة الاختن في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على أشجار فواكه وزيتون مخرجين  
الاشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهم فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون  
ثلثا الاشجار وثمرها للاختين (الجواب) نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها  
خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو بشيئين ومثله في شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما  
يدخل في البيع تبعا (سئل) في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة لشقيقتها في صحته وجواز  
أمرها الشرعي اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا  
(الجواب) نعم وصح اقرار المأذون بعين يده والمسلم بخمرو بنصف داره مشاعا تنوير الابصار  
وفي الخاتمة ذكر في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد  
جازا قراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدي هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز  
ولا يلزمه بهذا الاقرار شئ قالوا إن أضاف المال إلى نفسه أو لا بأن قال عبدي هذا فلان يكون  
هبة على كل حال وإن لم يصفه إلى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المنتقى  
رجل قال دارى هذه لولدى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وإن قال  
هذه الدار للاصغر من أولادى فهو اقرار وهو لثلاثة من أصغره لم يصف الدار إلى نفسه  
وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه  
(سئل) فيما إذا أقر زيد اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي إن لاحق له مع زوجته  
هند في جميع بناء الخانوت المعلوم ولا في جميع ما حوته الخانوت من القماش المعلوم وإن ذلك  
كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد  
واضع عايدته على جنينة معلومة مشتهلة على غراس فادعى عليه ناطرو وقف أهلى بأن الجنينة أرضا  
وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن  
أرض الجنينة جارية في الوقف المرقوم وإن غراسها ملك له فهل يدخل الغراس تبعا ويكون كله  
للمقر له (الجواب) حيث أقرت أرض الجنينة جارية في الوقف يكون كله للوقف المقر له  
ولا يصدق المقر لفلان الغراس تابع للأرض والله أعلم وههنا أصلا أن أحدهما إن ادعى قبل

مطلب الاقرار بنصف غلة  
البستان أو العبد صحيح  
مطلب اقرار بنصف القصب  
ثم أخلف فله الاصل  
والفرع

مطلب اقراره بشجرة عليها  
ثمر كان له الشجرة بثمرها

مطلب قال عبدي هذا  
لفلان يكون هبة وإن قال  
هذا المال لفلان يكون  
اقرارا

مطلب قال دارى هذه  
لولدى الاصغر يكون باطلا  
الخ

مطلب أقر في صحته لزوجته  
بناء خانوت وما فيها من  
الاقشة يصح

مطلب إذا أقر له بالأرض  
يدخل الغراس



٩ تفريع على الشق الاول  
من الاصل الاول اه منه  
مطلب اذا قال بناؤها  
وأرضها فلان كان البناء  
والارض للمقرله  
٨ قوله الان الاقرار بعد  
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار  
المناسب أن يقال الآن  
الدعوى قبل الاقرار لا تمنع  
صحة الاقرار اه منه  
٤ تفريع على الشق  
الاول من الاصل الاول  
أيضا اه منه  
مطلب قال أرضها لي  
وبناؤها فلان فهو كما قال  
٧ تفريع على الشق الثاني  
من الاصل الاول اه منه  
مطلب قال أرضها فلان  
وبناؤها لي فهما للمقرله  
مطلب قال أرضها فلان  
وبناؤها فلان آخر فهما  
للاول  
٥ تفريع على الاصل الثاني  
اه منه  
مطلب قال بناؤها فلان  
وأرضها فلان آخر فهو كما  
قال  
مطلب فيما اذا قال هذا  
الخاتم الأفصه فانه لك الخ  
مطلب أقرانه لا يستحق  
قبله حقا لا تسمع دعوى  
الكفالة السابقة  
مطلب أقر أحد الورثة  
بالدين يؤخذ منه ان وفي  
ماورثه به

الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح والثاني  
ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا ٩ فنقول اذا قال بناء هذه  
الدار لي وأرضها فلان كان البناء والارض للمقرله لانه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى لنفسه  
فلما قال وأرضها فلان فقد جعل مقررا بالبناء للمقرله تبع الاقرار بالارض لان البناء تبع  
للارض ٨ الان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار ٤ وان قال لي وبناؤها فلان  
كانت الارض له وبناؤها فلان لانه لما قال أولا أرضها لي فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء  
أيضا لنفسه تبع للارض فاذا قال بعد ذلك وبناؤها فلان فقد أقر فلان بالبناء بعدما ادعاه  
لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون فلان البناء دون الارض لان الارض ليس بتابع  
للبناء ٧ وان قال أرضها فلان وبناؤها لي كان الارض والبناء للمقرله بالارض لانه لما قال  
أولا أرضها فلان فقد جعل مقررا بالبناء فلما قال وبناؤها لي فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره  
والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال أرضها فلان وبناؤها فلان  
آخر كان الارض والبناء للمقرله الاول لانه جعل مقررا للمقرله الاول بالبناء فاذا قال وبناؤها فلان  
جعل مقررا على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز  
٥ وان قال بناؤها فلان وأرضها فلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولا صح اقراره للمقرله  
لانه اقرار على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبع الاقرار  
بالارض فيكون مقررا على غيره وهو المقرله الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح وفي المنتقى  
اذا قال هذا الخ تخلى الأفصه فانه لك أو قال هذه المنطقة لي الاحلية فانها لك أو قال هذا السيف  
لي الاحلية أو قال الاجالة فانه لك أو قال هذه الحبة لي الابطانها فانها لك والمقرله يقول هذه  
الحبة لي قال قول قول المقر بعد ذلك يتظر ان لم يكن في نزع المقر به ضرر للمقر يؤول بالزرع  
والدفع الى المقرله وان كان في الزرع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقرب به فله ذلك وهذا قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته  
وجواز أمره ان شرعى انه لا يستحق قبل عمره وحقا مطلقا وأبرأ ذمته والا أن يريد الدعوى على عمرو  
بكفالة سابقة على اقرار المزبور فهل اذا ثبت اقراره لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم كافي  
الخيرية فتلا عن المنسوخ (سئل) فيما اذا كان لزيد الذي بذمة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم  
فهلك عمرو عن ورثته وتركه طائفة زيد ورثته عمرو به ينه المزبور فقرأ أحد الورثة بالدين ومحمد الباقر  
ووفى ما ورثه به وقد قبضه زيد من المقر وان كان يريد المقر استرداده منه بغير وجه شرعى فهل  
ليس له ذلك (جواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقرب بالدين للمدعى به على  
مورثه وجده ان يكون يلزمه ان ين كنه يعنى ان وفي ماورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته  
واختاره أبو الميثد دفع للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم  
انه لا يحل أن ين نصيبه بمجرد قراره بل يقضاء القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر  
كذ في شرح التنوير تعالى اذ أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا  
كما هو ظاهر الرواية فتاوى التمر تلتشى من الاقرار (أقول) الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء  
به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضا قبل القضاء كما أفتى به المؤلف  
لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضى أو بقضاء القاضي وانما توقف  
على القضا عند امتناعه لتصحيح شهادته مع آخر بما أقرب به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره



مطلب أقرباء الورثة  
بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقرباء الورثة  
بوارث آخر قاسمه ما بيده

مطلب صالح الوارث وأبراً  
إبراء عما ثم ظهر شيء من  
التركة هل تسمع دعواه

مطلب البراءة أمام عامة وأما  
خاصة بين خاص أو عام  
أو بعين

مطلب الإبراء لشخص  
مجهول لا يصح وإن لمعلوم  
بصح ولو بمجهول

لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن  
عم عصبية وخلف تركته فاقسموا ما بينهم ثم إن الزوجتين أقرتا الجماعة معاومين أن المورث  
أوصى لهما بثلث ماله والعم منكر ذلك فكيف الحكم (الجواب) إذا ثبتت الوصية بأقرارهما  
فقط والعم منكر يسرى أقرارهما عليهما فيؤخذ منهما ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في  
العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال وإذا مات  
وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله  
وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان  
يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماء نازحهم الله تعالى لأن المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث  
ذلك في يده وثلثه ما في يده فإما كان أقراراً في يده قبل وما كان أقراراً في يد غيره لا يقبل  
فوجب أن يسلم إليه ثلث ما في يده اهـ (سئل) في امرأة ماتت عن أخت وابن عم عصبية  
وخلفت تركته فأقر ابن العم بان زيدا ابن عم عصبية له في درجته فهل يستحق نصف حصته  
المقر (الجواب) نعم وارث معروف أقرب وارث آخر قاسمه ما بيده على موجب أقراره إذا أقر  
باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب إذ فيه تحميل النسب على الغير فلو أقر بأخر  
بعده فلو صدقه المقر له الأول اقتسموا ما بيده بحسب ما أقر ولو كذبه فلو دفع للأول بقضاء فلا  
يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي يده  
فيضمن ويدفع إليه حقه من الكل لأنه مختار في التسليم وقد أقر بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين  
في ٢٩ وفيه مات وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ وأنكر الآخر فالمقر يعطى الآخر المقر له  
نصف ما بيده في قول أصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده (سئل) فيما إذا صالح أحد الورثة  
وأبراً إبراء عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على  
نفسه في حصته منه (الجواب) نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الأقرار وفي  
السادس من صلح البرازية قال تاج الإسلام وبخط صدر الإسلام وجدته صالح أحد الورثة  
وأبراً إبراء عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول  
تجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا اهـ وقد أفق به الخير الرملي وقال  
وحيث ثبت الأصح لا يعدل اهـ (أقول) ما أفق به الخير الرملي قدرته معاصره العلامة  
الشرنبلاني في رسالة سماها تنقيح الأحكام في الأقرار والإبراء الخاص والعام وهي رسالة حافلة  
بسبب فيها الكلام وأوضح بها المرام وقال إن البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء  
سابق عليها عينا كان أو ديناً عبرات أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة أمام عامة يبرأ بها من العبن  
والدين كلاهما أو لأحد دعوى أو لأخصومة في قبل فلان أو هو بريء من حتى أولاد دعوى إلى عله  
أو لا تعلق إلى عليه أو لا استحقاق عليه شيئاً أو ليس له معه أمر شرعي أو أبرأته من حتى أو ممالي قبله  
وأما خاصة بدين خاص كأبرأته من دين كذا أو بدين عام كأبرأته ممالي عليه بدين عن كل دين  
دون العين وأما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وإن  
كان الإبراء عن دعواه فهو صحيح ثم إن الإبراء لشخص مجهول لا يصح وإن لمعلوم يصح ولو عن  
مجهول فقوله قبضت تركته موري كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو بريء إبراءاً عاماً  
ولا خاصاً بل هو أقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى علي  
رجل ديناً صحيحاً لا احتمال وجوبه بعد الأقرار وفيه أيضاً قول الرجل هو بريء ممالي عنده أخبار



عن ثبوت البراءة لا إنشاء وفي العمادية قال ذو اليدليس هذا الى أوليس ملكي أولا حق في نفسه  
أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاء أحد فقال ذو اليدليس قال قول له لان الاقرار بمجهول  
باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ ومثله في الفيض وخزانة المفتين  
وفي الخلاصة لاحق في قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحدث اهـ وفي الاصل  
فلا يدعى ارثا ولا كفالة نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودعة أو ميراثاً أو عبداً  
أو داراً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اهـ فهذا علمت الفرق بين أبرأتك أولاً حق في قبلك  
وبين قبضت تركه مورثي أو كل من لي عليه دين فهو موري ولم يخاطب معنا وعلمت بطلان فتوى  
بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثا ابراء عام لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة  
البرازية أي السابقة فأصلها معزول الى الخط ومع ذلك لم يقيد الا براءة فيها بكونه لمعين أولاً وقد علمت  
اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور في المتون  
والشروح في مسئلة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لارواية فيه كيف  
وقد قال قاضيخان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان  
المراد به الصلح والابراء بنحو قوله قبضت تركه مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله  
لارواية فيه أيضاً لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة  
دعوى ذي اليد المقربان لملك في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة  
البرازية الابراء لمعين فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور  
الفتاوى المعتمدة كالحانية والخلصة فيقدم ما فيها وأما ما في الاشباه والبحر عن القنية افترق  
الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع دعاوى وللزوج اعيان قاعة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى  
لان الابراء انما ينصرف الى الدين لا اعيان اهـ فحتمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله  
أبرأتها عن جميع دعاوى مما لي عليها فيخص بالديون فقط لكونه مقيداً بما لي عليها ويؤيده  
التعليل ولو بقي على طاعره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصريح بعموم  
البراءة لكل من أبرأ أبرأ عاماً وفي القنية لو أبرأ بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وان  
لم يحكم بصحة الصلح اهـ وفي الحاوي الحصري أبرأه عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح اهـ  
وفي جمع النصولين أبرأه عن جميع دعاوى فادعى عليه ما لا بالارث فلومات مورثه قبل ابرائه  
لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية هذا  
خلاصة ما حرره الشربلالي في رسالته المذكورة وقدم من المولى تعالى على عبده الحقير عند  
الوصول الى هذا التحل بتحرير رسالة حميتها اعلام الاعلام بأحكام الراء العام وفقت فيها بين  
عبارات متعارضة ودفعت ما فيها من المناقضة والذي تحررت في هذه الرسالة في خصوص  
مسئلتنا أن الابن إذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له منها قليل  
ولا كثيراً الاستوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثاً لي ولم  
أقبضها فهو على حجته وتقبل بينته كما نص عليه في آخر أحكام الصغار للاستروثني معزيا للمنتقى  
وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى  
معزيا الى المنتقى والحانية والعناية مصرحين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار  
لمجهول كما ادعاه الشربلالي ومن نص على ذلك التصريح أيضاً العلامة ابن الشحنة في شرح  
الوديانية وذكر ابلوب عن مخافة هذا الفرع لما أطبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد

الابراء العام بأن الظاهر أنه استحسان ووجهه أن الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالباً فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثناة من ذلك العموم الذي أطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة واثباته لهم فإنه لا تسمع دعواه خلافاً لما أفتى به الخبير الرملي مستنداً الى ما لا يدل له كما أوضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالخاصل الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها ولا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وأبالر دعواه اهـ ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فبعد إذا بلغ وأقرب بالاستيفاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فإنهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذروا بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة فعليه بتلك الرسالة ففيها الكفاية لذوى الدراية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أم وأخت شقيقة وخلعت تركته مشتملة على أمتعة وأوان أشهدت الأخت المزبورة على نفسها بعد قسمة بعضها أنها أسقطت حقها من بقية ارث أختها وتركتها لمتها المزبورة فهل لا يصح الاسقاط المذكور (الجواب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط (سئل) فيما إذا أقر رجل لابنه بشيء وثبت عند الحاكم أنه أقر في صحته وسلامته وحكم القاضي ب صحة الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض آخر ومات المقر فادعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو مختل العقل ويقول ان له بينة على ذلك فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا (الجواب) لا تسمع هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت انه حكم شرعي كتبه الفقير معرفة الله عني عنه (أقول) هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفياً شروطه بأن ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا الشيء له وان أباه أقر له بذلك فأنكر الابن أو من يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره المزبور في حال اختلال عقله فأثبت الابن بالبينة أنه في حال الصحة والا فجرد الكتابة في الصلح بأنه أقر له في حال صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكماً نعم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة أولى كما مر في الشهادات (سئل) فيما إذا كان ليتيم حانوت جارية في ملكه وفي نواجر زيد بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع أجرها لوصيه المزبور كل يوم وجرى على ذلك مدة تزيد على خمس سنوات قام زيد الآن يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استخاره اقراراً بأن لا ملك له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم وكذا الاستيلاء والاستيداع والاعارة والاستيهاب والاستيجار ولوسن وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية للتناقض شرح التنوير للعلائي من الاقرار (أقول) كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير ما نصه قال في الشرع بلالية كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونها اقراراً بالملك لذي اليد ففيه روايتان على رواية الجامع يفيد الملك لذي اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادة الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويتنى على عدم افادته ملك المرعى عليه جواز دعوى المقر به العيره هـ وتنقل الساجحاني عن الانقروى أن الأكثر على نصحيح ما في الزيادات وأنه ظاهر الرواية اهـ (قلت) فيفتي به لترجحه بكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح (سئل) فيما إذا قال رجل لجماعة ان طلق زوجتي يكن لها عندي كذا من الدراهم ويريد الان طلاقها

مطلب الارث جبري  
لا يسقط بالاسقاط

مطلب اذا ثبت أن الاقرار  
في الصحة لا تسمع دعوى انه  
في المرض

مطلب الاستيلاء والاستيداع  
اقرار بملك ذي اليد



مطلب تعليق الاقرار  
بالشرط غير صحيح

مطلب تعليق الابرار بالشرط  
لا يصح الا بشرط كائن

مطلب اذا اقر بحق ثم ادعى  
انه اقر كاذبا يحلف المقر له

مطلب اذا باع العقار بثمن  
معلوم من أحد ورثته وأقر  
بقبضه ثم مات عن ورثة  
آخرين ينكرون ذلك

مطلب ابراه من الدين ثم  
أقر له به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفالج  
المتناول صحيح

مطلب أقر على نفسه وعلى  
أخيه وأخوه ساكت لا يلزمه

فهل اذا أطلقها لا يلزمه دفع المال (الجواب) نعم لأن تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح كما في  
التون والبحر (سئل) في مستأجر يستأجر أبراً مؤجره من دين له عليه على أن يؤجره البستان  
مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من إيجاره ويريد المستأجر مطالبة دينه فهل له ذلك  
(الجواب) نعم ففي الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح  
تعليقه بالشرط الى أن قال والابراء عن الدين أي لأنه تعليق من وجه حتى يرتد بالردوان كان فيه  
معنى الاسقاط ويكون معتبراً بالتمليك فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علقه بكائن كقوله ان  
كانت الشمس طالعة فأنت بري من الدين لقولهم ان التعليق به تجيز الخ نهر (سئل) في  
ذممة هلكت عن زوج وبنت عنه وأخ وأخت شقيقتين ذمتين وخلفت تركته فأقر الاخ والاخت  
انهما قبضا من الزوج ما خصهما بالارث من اختهما الهالككة ثم ادعى انهما كانا كاذبين في  
الاقرار المزبور وأنهما لم يقبضا شيئا من تركتها فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في  
اقرارهما (الجواب) نعم أقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له  
على أن المرام كان كاذبا فيما أقر به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه كثر من شتى الفرائض  
فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعممه في الملتقى بقوله ولو أقر بحق اه  
وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه ادعى انه لم يكن  
رأه وأردده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع اني أقررت بذلك ولم أكن رأيت  
المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة به فان حلف لم يلتفت  
الى انكار المشتري وان نكل فلم يشتري ارد اه وأجاب أيضا بذلك في الخيرية بجواب نظما  
(سئل) فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بثمن معلوم أقرت بقبضه منه ثم ماتت عن ورثة  
طلبوا تحلف زيد المزبور أن مورثهم هند لم تكن كاذبة في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك  
ويحلف زيد كما ذكر (الجواب) نعم (أقول) قال في صدر الشريعة ومن المسائل السكينة الوقوع  
انه أقر ثم ادعى انه كذب في اقراره فعند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن  
يفتق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادي وارث  
المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحلف  
لأن الورثة ادعوا أمر الوقر المقر له يلزمه فاذا أنكر يستحلف اه وفي الزيلعي يحلف وعليه  
انفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخدال والخيانات وهو يضرر والمدعي لا يضره اليمين ان  
كان صادقا فصار اليه اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لامرأة ذممة أخيه زيد  
مبلغ معلوم من اديهم فأبرأته منه ومن كل حق ابراء عما شرعيا مقبولا من زيد ثم أقر زيد  
بالمبلغ المزبور لها فهل يكون اقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء (الجواب)  
نعم أقر بالدين بعد الابراء منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود (أقول) وهذا بخلاف  
الاقرار بالعين بعد ان ابرأه خصمه ابراء عما فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما أقر به من العين  
لا مكان تجدد الملك فيها مؤاخذه له باقراره وتصحيح الكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة  
لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح  
الاحكام (سئل) في المفالج اذا بقي كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير  
حاله فأقر فيه لبعض ورثته بعين وبدين معلومين لدى يمينه شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو  
بنزلة الصحيح في ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها في البيوع (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته



بأن عليه وفي ذمته وقمة أخيه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ليكره وكان عمرو حاضرا معه في مجلس  
الاقرار ساكتا فام بكرا لا أن يطالب عمر بالمبلغ المذكور زاعما أنه يلزمه بسكوته فهل ليس له  
مطالبته به ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون غيره  
(سئل) فيما إذا أقر زيد عمرو بمبلغ معلوم من الدراهم دين عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه  
فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم يؤخذ باقراره المذكور في هذه الحالة وإذا أقر  
بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كافي الخاتمة الا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم  
الوقوع فإنه لا يقع كافي جامع النصولين والقنية اشباه من كتاب الاقرار يعني لا يقع بيانة وبه  
صرح في القنية من آخر الاقرار ومثله في العلائق (سئل) فيما إذا برهن على قول المدعي  
انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره  
في فصل الاستشراء قبل كتاب الاقرار (سئل) فيما إذا أقر رجل في مرض موته بارض في يده  
انها وقف كيف الحكم (الجواب) ان أقر بوقف من قبل نفسه فن الثلث كريض يقربعتق  
عبد له أو يقرباته تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته  
جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى (سئل)  
في رجل أقر في صحته أن بذمته لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها ثم مات عنها  
وعن ورثة آخرين فهل صح اقراره (الجواب) نعم قال في التنوير والاقرار للرضيع صحيح وان  
بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة كالاقرار (سئل) في امرأة أقرت في صحتها أن جميع  
ما هو داخل منزلها لابنتها الصغيرة وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وما وعن ورثة  
آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة  
(سئل) فيما إذا كان لزيد حصة معلومة في ربيع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمرا  
يستحق الحصة المزبورة مدة معلومة دون وجه صحيح شرعي اقرارا سرعيا لذي بينة شرعية  
فهل يكون ربيع الحصة المزبورة للمقر له مادام المقر حي في المدة المزبورة (الجواب) يصح الاقرار  
المذكور والمسئلة في الخصاص (أقول) وبسطنا الكلام عليها في كتاب الوقف (سئل) في ذمي  
هالك عن ورثة وتركته مستغرقة بديون عليه لجماعة معلومين وله دين على ذمي مثله يزعم أن الهالك  
أبراه عن الدين المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون البراء غير جائز (الجواب) نعم  
كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة (سئل) فيما إذا كان لا يتم مبلغ معلوم من الدرهم بنقمة  
عهم ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ  
لم يجب بعقد الام فهل يكون البراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذكور غير واجب  
بعقد الام الوصي المرقومة فأبرأه غير صحيح وفاقا لانها بمنزلة الوكيل بالتبض وهو لا يملكه  
ولانه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كافي أدب الاوصياء وغيره

#### (باب اقرار المريض)

(سئل) في رجل باع من آخر صكرا - انه معلوم في صحته وسلامته - فمات ثم اشتهر بانه يدين معلوم من  
الدراهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري بينة شرعية وأوصى بباقي  
الثمن بأن يدفع له ابنه زيد وما قد لا يتفق عليه ومات عن وارث له دين عليه ولا مال له سوى ذلك  
فهل يكون اقراره باستيفاء الثمن من غيره صحيحا (الجواب) نعم (أقول) ويأتي نقل

مطلب أقر ثم ادعى الغلط  
والخطأ لا يسمع

مطلب برهن على قول  
المدعي انه مبطل في الدعوى  
يقبل

مطلب أقر في مرضه بارض  
في يده انها وقف الخ

مطلب الاقرار للصغير  
بالدين صحيح

مطلب أقرت بان جميع  
ما في منزلها لابنتها الصغيرة  
وصدقها أبوه

مطلب أقر بربع حصة  
من الوقف بأنه يستحقها  
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين  
مستغرق لا يصح ابرأه  
مديونه في مرضه

مطلب اذا أبرأت الام  
أوصى مديون الا يتم عن  
دين لم يجب بعقد الام يصح

(باب اقرار المريض)\*

مطلب باع في الصحة وأقر  
في مرض موته باستيفاء  
أكثر الثمن



مطلب لا يصح اقرار المريض  
بقبض دين له على وارثه

مطلب لا يجوز ابراء المريض  
وارثه وكذا الاجنبي ان كان  
المريض مديونا

قوله الكفيل لعله الاصيل  
اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في الجوهرية  
واعلم ان تبرعات المريض  
تعتبر من الثلث كالهبة  
والعتق والتدبير ونحوها فيما  
لا يتغابن فيه والابراء من  
الديون واشباه ذلك اه منه

المسئلة قريبا (سئل) فيما اذا كان لامرأة بنتة زوجها زيد مبلغ معلوم من الدراهم بسبب دين  
ومهر معلوم مؤجل فافتت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عنه وعن  
ورثة لم يجزوا الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز (الجواب) نعم ولوللمريض دين  
على وارثه فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته أولا على المريض دين أولا مرضية أقرت  
بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته أو معتدة لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جامع  
الفصولين (سئل) في مرضية مرض الموت ابرأت فيه زوجها من دين لها بنتة ومن مؤخر  
صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها المذكور عنه وعن ابن بنت من غيره لم يجزوا الابراء  
المذكور فهل يكون الابراء غير جائز (الجواب) نعم قال في التيسير ابرأوه مديونة وهو مديون  
غير جائز أي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا أولا  
للثمة اه مريض ابرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتساله به  
على غيره وجاز ابرأوه الاجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيل عنه فلا يجوز اذ يبرأ  
براءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأوه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء منه  
اذ فيه راءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع اقراره ابرأه فلان في صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك  
انشاء للعالم فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فملك الاقرار به وهو أن اقراره  
وارثه لم يجز حكاية ولا ابتداء وللاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اه وما عزا  
لى اجماع نقله في ابتداء أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاء للعالم يخالف لما مر  
اتفقا من قوله وجاز ابراء الاجنبي اللهم الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان  
وارثا وبصورة كون الوارث كفيل لثلاثين لاجنبي ففي اطلاق كلامه تطرأ ويكون في صحة ابراء  
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه ما في  
الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فلعل في هذه المسئلة روايتين أو أحد  
ما في الكنايين سهو والظاهر أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم (أقول) يؤيد ما في جامع  
النصولين عن اجماع لوله عليه ألف درهم قرض او ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات يصدق وبمثله  
لو باع في مرضه أو قرض فمات ولا مال له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر فيه بقبضه فلو لم  
يكن دين عليه يصدق لا لوله عليه دين الخ ثم ان الذي يظهر لي في الجواب عن مسئلة الابراء المارة أن  
الابراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى انه تبرع بلا عوض وقد سرحوا بان تبرع المريض من  
الثلث فقوله فيما مر وجاز ابراء الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يملك انشاء للعالم أي من كل  
ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به في الجوهرية حيث قال وان قال  
المريض قد كنت ابرأت فلان من الدين الذي عليه في صحته لم يجز لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا  
استدركها الزمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكما بوجودها في الحال فكانت من الثلث اه  
ولله الحمد ~~لكنه~~ مخالف لقوله فيما مر وللاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه  
وسند كرفي جواب السؤال الا في تمام الكلام على ذلك \* ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات  
نظايرها متناقض منها ما مر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا اقر باستيفاء دين الصحة في  
المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أولا اه ومثله في الولو الجية فهذا أيضا مخالف لما مر من  
قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضا لو أقر بقبض دين له كان  
في المرض صدق من الثلث ويخالفه ما في الخاتمة لو باع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي

ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة ايضا من قوله ولو اقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لو عليه دين صحة والا جاز اه فقوله والا جاز يقتضي أن يصدق من كل المال لمن الثلث فقط قال في نور العين ولعل في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحد قوليه سهو والله اعلم اه وقد علمت قوله المار الطاهر أن هذا أي تصديقه من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخ مشايخنا السايحاني وفي البدائع فان اقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان اقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق ويتقدم من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر في العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام السايحاني ومن خطه نقلت. وأراد بالتهمة ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وأنه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية البري عن التارخانية اشهدت المرأة شهودا على نفسها لانه لا يثبت ذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه بمال لبعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يفتي أن المراد الاشهاد في حال الصحة اذا اقرار في المرض للوارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به حيث سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد المقر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله ما اذا اقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قديما يكون بطريق الابراء أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا المقام ويأتي قريبا فيه مزيد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مريض مرض الموت اقر لاجنبي بفرض معلومة لم يعلم تملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركه فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من عليه دين الصحة فاقر في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصبا يقدم دين الصحة عمادية عين في يد رجل فأقر به الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحل للمقر له وان اراد المقر بهذا الاقرار تملكه قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك خاتمة اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله باثر عمر رضى الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتقيد بالثلث ذكره المصنف في معينه فليحقق علائي على التنوير وعبارة معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر الرجل في مرضه لغير وارث فإنه يجوز وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الآن يصدق الورثة وهكذا في عاقبة الكتب معتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في النصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء اقراره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث لمال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال ان اراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وخوفي الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي اقر به ماله وانما قصد خراجه في صورة لاقرار حتى لا يكون في ذمتهم منه ظاهرة على المقر كما يقع لبعض أنه يصدق على فقير فيقرصه بين الناس واذا خلا به وهبه منه أو لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم اين في الجسد بوجهه اه وأما حكاية فقهي على

مطلب في اقرار المريض  
للاجنبي



قوله بعض علماء عهدنا الخ  
هو العلامة شيخ الاسلام  
على المقدسي فان هذا  
الجواب له اجاب به على سؤال  
من التمرناشي صاحب  
التنوير كما نقله الخير الرملي  
في حاشية الفصولين اهـ

مطلب مهم في تحقيق اقرار  
المريض لاجنبي حكاية  
وابتداء

المريض اذا وهب في مرض  
الموت ولم يسلم حتى مات  
بطلت الهبة لان الهبة في  
مرض الموت في معنى  
الوصية ولو واجية اهـ منه

حققة الاقرار به هذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وبما يشهد الصحة  
ماد تركنا من الفرق ما صرح به صاحب القنية في فصل اقرار المريض وتبرعائه أقر الصحيح بعبد  
في يديه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره  
متردد بين أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ  
في المرض قال فهذا كالتنصيب على أن المريض اذا أقر بعين في يده للاجنبي فانما يصح اقراره  
من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما حتى أسكن جعل اقراره اظهرا فاذا  
علم تملكه في حال مرضه فاقراره لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث المعنى اهـ  
قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف ما أطلقوه في مختصرات  
الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان أحاط بماله والله سبحانه أعلم  
اهـ كلام معين المفتي لصاحب التنوير (أقول) حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لاجنبي  
صحيح وان أحاط بكل ماله لكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما اذا علم أن  
ما أقر به انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بانه ملك فلان الاجنبي  
دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقرب الشئ لغيره اضرا لوارثه  
فاذا علم ذلك تقيد بثلث ماله وهو معنى قول النصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لـكن  
انت خير بان المعتمد أن الاقرار اخبار لا تملك وان المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر برضاه  
لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو بيع أو هبة وان كان يحكم له بانه ملك بناء  
على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المتردد كادب في اقراره  
وانه قصده ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر  
الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا حيث صدقناه في اقراره في  
ظاهر الشرع لم نصادف من كل ماله وان أحاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشروح نفاذا لاقرار  
للاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في القنية شئ من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث  
الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي  
في المرض وصية لكنه يشترط فيه التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرحوا به  
وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي أو ما املكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال  
شارحه والاصل انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المنع أقر لا حرج بعين ولم  
يضفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا أو تملك كما ينبغي الثاني فيراعى  
فيه شرائط التملك اهـ فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يضاف المقر به الى  
ملكه أو لم يكن معلوما بانه ملكه والاصل الثاني بس كلامهم وكتبت هنا فيما علقته على  
التنوير عن وصايا النماية مانصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سادس دارى لفلان فهو وصية  
ولو قال لنلان سدس في دارى فقرار لانه في الاول جعل سدس دار جميعها مضاف الى نفسه  
وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي سماه لفلان وانما  
يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لنلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان  
انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها له فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف  
درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اهـ فعلى  
هذا يمكن من ماذكر على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاحل

على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا الكلام أيضا حيث أضاف ما اقرب به الى نفسه كقول له داري  
أو عدي لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقر فانه  
حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك  
كما في المتن والشروح لكن بهذا التقرير يظهر لك أن ما ذكره في معنى المقتى عن القنية  
لا يمكن حمله على التملك لان اقراره وهو صحيح بعد في بدأ به بأنه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه  
ما اشترط لجعله تملك كالهبة أو وصية لانه انما علم تملكه في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه  
ملكاً وقت الاقرار وازادته الى نفسه حتى يمكن جعله تملكاً بطريق الهبة أو الوصية لا يقال  
يصح اقراره وان لم يكن في ملكه لقولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوكه للغير ويلزمه تسليمه الى  
المقر له اذا ملكه برهة من الزمان لنفاذه على نفسه كما في التنوير وشرحه لانا نقول هذا في الاقرار  
على سبيل الاخبار الذي ينقد من كل المال وكلام القنية مبني على انه انشاء تملك ابتداء ولذا  
قيد نفاذه بكونه من الثلث اللهم الا أن يقال ان اقرار هذا الابن كان اخباراً في حل صحته لكنه  
لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعاً في المرض  
فتقيد بالثلث لوضوح القرينة الدالة على انه أراد التبرع به للمقر له لانه منع نفاذه في وقت  
الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فنقد تبرعاً والتبرع في المرض يتقيد  
بالثلث هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في توجيه عبارة القنية فتأمل والذي يظهر لي  
في تأويل عبارة الفصول العمادية غير ما مر وهو أن المراد بها الاقرار بالابراء عن الدين يعني اذا  
أقر المريض انه أبرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكايته بان يسند الابراء الى حال الصدقة ويقول  
قد كنت أبرأه عنه وأنا صحيح ولذا ابتداء بان يقصد ابراءه عنه الآن وأما الاجنبى فانه اذا حكى  
انه أبرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أي تصد بذلك الاقرار انشاء الابراء  
الآن لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن  
جامع الفصولين والبدائع اذا أقر انه أبرأ فلاناً في صحته من دينه لم يجوز اذا علمك انشاء له الحال فكذا  
الحكاية الخ وقد مر من الجوهرة التصريح بان المراد لم يجوز أي من كل المال وانما يجوز من  
الثلث وعليه فلا فرق في اقراره ببراء الاجنبى بين كونه حكاية أو ابتداء حيث ينقد كل منهما من  
الثلث فقط بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ في الفصول العمادية  
من التفصيل مخائف لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقديمه في البدائع والجوهرة  
لكونهما من الشروح فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه  
لاخيها الغير الوارث لها بمبلغ معلوم من الدراهم وان ذلك لم يثبتها له من جهة قرض اقترضته  
منه وماتت عن أولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقرار بالمدكور وان لم يجز الوارث  
(الجواب) نعم تقر بين غير وارث يجوز وان شأط وان لو ارث الا أن يصدق له الورثة  
أو يبرهن بزنية اقراره بين لاجنبى نافذ من كل ماله وآخر الارث عنه ودين الصحة وماله في  
مرضه بسبب معروف قدما على ما اقرب به في مرض موته ولو ودية والسبب المعروف كسكاح  
مشاهد بغير المثل ويصح شاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثل في الملتقى اذا اقرار الرجل  
في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته ودين نرسته في مرضه بأسبب معلوم فدين الصحة  
والدين المعروفة لأسباب متقدمة حايطة ومثل في النجس (سئل) في مريض مرض الموت  
أقر فيه بأن في ذمته زوجته كذا من المهر مؤجلاً لها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة

مطلب أقرت لاختي لغير  
الوارث بين يصح

مطلب أقرت لزوجتي بمؤخر  
مهرها يصح



غيرها لم يصله وأعلى ذلك وخلف تركه وهي ممن يؤجل لها مثل المبلغ المذكور فهل يكون  
 الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة مذكورة في نكاح جامع الفصولين آخر الكتاب  
 وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الخير الرملی (أقول) وفي الباب الثالث من اقرار  
 البرازية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد  
 الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر  
 فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان  
 الظاهر أنها استوفت شيئا ثم قال في البرازية أقربه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها  
 وله ورثة آخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان  
 الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اهـ (سئل) فيما اذا  
 ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن أولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها  
 ولها مبلغ دين معلوم بتمت زيدا ثم ماتت اثنان من الاولاد المزبورين عن جسد لا يدعى أن المرأة  
 أقرت في صحتها أن الدين المزبور لا ولادها الا آخرين وأن اسمها في صد الدين عارية ولا يثبت له على  
 الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض موتها فهل يكون القول  
 للزوج بيمينه في ذلك أم لا (الجواب) البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه  
 في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى أقرب أوقاته كما أفتى به الخير الرملی في كتاب البيوع من  
 فتاواه حيث أجاب بان البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه  
 اذا الحاد يضاف الى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل) في مريضة باعت أمتعة معلومة لها من  
 أجنبي بعبايات شرعية بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن مثلها ثم أقرت في مرضها المزبور باستيفاء  
 ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد منا اختلاف  
 العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل يتقدم من الثلث أو من الكل وأن الذي في الخاتمة  
 نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بثمن المثل اذ لو كان فيه محاباة نفذت من الثلث وبقوله  
 ولم يكن عليها دين لما قدمناه من أنه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو مال  
 لا يصدق في حق غرماء الصحة (سئل) في امرأة أقرت حال تلبسها بالمحاض أن لفلان الاجنبي  
 بذمتها مبلغا معلوما من الدراهم لذي بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار  
 المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة في اقرار الخاتمة والانتقوى ونهج الباءة (سئل)  
 في رجل باع في مرض موته حصة معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين عنه بثمن  
 معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال للشريكين اما أن تمام القيمة  
 أو تنسخا البيع (الجواب) قال في العمادية من أول باب البيع مانصه المريض الذي عليه  
 دين محيط بماله اذا باع عينا من أعيان ماله من أجنبي بغبن يسير لا تصح المحاباة عند الكل أجازت  
 الورثة أو لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ عام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن  
 عليه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اهـ فحصل بما ذكرنا الجواب وقد أفتى العلامة  
 الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع (سئل) في مريض مرض الموت باع  
 فيه لا بده دارا معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والاقرار المزبوران غير صحيحين  
 الا أن تجيز الورثة (الجواب) نعم (أقول) أطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمّل ماله  
 كان بثمن المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفا قال في الفتاوى الخيرية

مطلب البينة على مدعى  
 الاقرار في الصحة والقول لمن  
 يدعيه في المرض بيمينه

مطلب باعت في مرضها  
 وأقرت بقبض الثمن ولادين  
 عليها يصح من كل المال

مطلب أقرت في حال تلبسها  
 بالمحاض لاجنبي بدين يصح

مطلب في بيع المريض بعبايات  
 فيه محاباة

مطلب باع لابتته وأقر  
 بقبض الثمن لا يصح الا  
 باجازه بقبض الورثة

مطلب يتوقف بيع المريض  
 من وارثه على اجازة بقبض  
 الورثة



مطلب لا يصح اقرار المريض

بقبض دينه من وارثه

أو كفيل وارثه الخ

قوله وكل رجلا أي وكل

المريض رجلا صحيحا

والضيمر المستتر في باعه

للرجل الوكيل وفي أقر

للموكل اه منه

مطلب يقبل قول المريض

بقبض وديعة أو عارية

أو مضاربة له عند وارثه

قوله لا يصدق الخ لا يقال ان

اقراره هنا ليس اقرارا بشئ

من ماله لوارثه لان المال

للموكل لانا نقول لما كان

الوكيل ترجع حقوق العقد

اليه فكأنه صار ماله على

انه قد يقر بالقبض المذكور

ثم يموت فيدعي الموكل أن

وكيله قبض الثمن ثم مات

مجهلا فيأخذ الموكل من

التركة فيصير في آخر الامر

اقرارا لوارثه بماله بهذا

الاعتبار هذا ما ظهر لي

فتأمل اه منه

مطلب في اقرار المريض

لوارثه بصعة النفي

مطلب قال لوارثه لم يكن لي

عليك شئ جاز قضا لادبانه

قوله اذ فيه براءة الكفيل

كذا رأيت في جامع الفصولين

تأمل اه منه

قوله لا يصح أي من كل ماله

بل يصح من الثلث كما قدمناه

عن الجوهرة أولا يصح ان

كان عليه دين محبط بماله كما

يأتي بعده في عبارة التتارخانية

اه منه

من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطها ميتا عوض مهر مثلها  
لم يجوز البيع من الوارث لم يجوز في المرض ولو بتمن المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر  
المختار في باب بيع الفضولي انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن  
الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في صحته  
وكذا لو أقر بقبضه من أجنبي تبرع عن وارثه \* وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه من وارث  
موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان  
المريض هو الوكيل وموكله صحيح فاقرا الوكيل انه قبض الثمن من المشتري أي الذي هو وارث  
الموكل ومحمد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان  
فاقرا الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فمرضهما  
أولى \* مريض عليه دين محيط فأقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح  
اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه  
(سئل) فيما اذا أقر في حال مرضه أن لاحق له مع زوجته وأولاده منها في جميع الدارين  
الكائنين في محل كذا وأنهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح شرعي وأن لاحق له مع بنته  
من جهاز وقماش وأوان وصيني ولحف وفرش وأنها تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل  
زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل به بعد ثبوت مضمونها ويكون  
الاقرار صحيحا (الجواب) نعم والاقرار المصداق بالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة أو في المرض  
على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب والله أعلم كتبه الفقير على العمادى المقتى بدمشق  
الشام الجواب ما به المرحوم الوالد أجاب روح الله تعالى روحه في غرفات الجنان وأسبغ عليه  
سحاب العفوان كتبه الفقير حامدا للعمادى المقتى بدمشق الشام (أقول) هذا الجواب غير  
محرر وفي اطلاقه نظر كما سيظهر فتدبر (سئل) في مريض مرض الموت أقر فيه انه لا يستحق عند  
زوجته هند حقا وأبرأته من كل حق شرعي ومات عنها وعن ورثة غيرها له تحت يدها أعيان  
وله بدمتها دين والورثة لم يجوزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم مريض له على وارثه  
دين فابراه لم يجوز ولو قال لم يكن لي عليك شئ ثم مات جاز اقراره قضاء لادبانه ولو قالت مريضة ليس  
لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به  
بخلاف المسئلة الاولى لجواز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض  
أبرأ وارثه من دين له أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتساله به على غيره وجاز ابرأؤه  
الأجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيل عنه فلا يجوز اذ يبرأه منه ولو كان الأجنبي  
هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأؤه من التلث ولم يجوز اقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة الكفيل  
اه وقال في الحاشي القديسي واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح ابرأؤه للعريم فانه يقول  
ليس لي عليه دين ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع هذه المطالبة الدنيا لا المطالبة الآخرة  
اه وقال في التتارخانية معزيا الى العيون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وأثبتته  
وأبرأه لا تجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أولا  
ولو أنه قال لم يكن لي على هذا المطالب شئ ومات جاز اقراره في القضاء الخ مع من باب اقرار  
المريض وعبارة الشارح العلائي مع المتن وابرأؤه مدونه وهو مديون غير جائز أن لا يجوز ان كان  
أجيبا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مدينا أولا للثمة وحيلة صحته أن يقول



لاحق لي عليه كما أفاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يشمل الوارث وغيره صحيح قضية  
لادبانية فترتفع به مطالبة الدنيا لا الآخرة حاوي الا المهر فلا يصح على الصحيح برازية أي تظهور  
أنه عليه غالب المخ انتهت عبارة العلائي (أقول) حاصل هذه القول أن إبراء المريض لوارثه غير  
صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا إقراره بالتصديق الورثة الا اذا كان مصدرا بالنفي كقوله لم يكن لي  
عليه شيء فإنه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قال العلامة  
البيروني في حاشية الاشباه حيث قال عند قول الاشباه وهي الحيلة في إبراء المريض وارثه (أقول)  
هذا اذا كان على الوارث دين لا عين وفي الوارث الحيلة من الحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات  
لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى إقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان  
الدين على الوارث لا يجوز إبراءه اهـ وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقر أن يكون لهم  
تحليف المقر له هنا على قول أبي يوسف المتني به من أن المقر لو ادعى الكذب في إقراره تحليف المقر  
له وكذا لو ادعى ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشباه استتبط من مسئلة  
الإقرار المصدرا بالنفي جواب ما يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقربان الامتعة الفلانية  
ملك أيها لاحق لها فيها قال وقد أجب فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا  
الإقرار منها بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الإقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال  
هذا فلان فليست أتل ويراجع المنقول اهـ واقره على ذلك الشيخ محمد العزى في منح الغفار  
وكذلك العلائي في الدراخمار والعجب منه مع قول شيخه الخير الرملي في حاشيته على الاشباه ان  
كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بان إقرار المريض بعين في يده لوارثه لا يصح  
ولاشك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهر باليد اذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها  
إقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه  
من صور النفي لتمسك الداعي فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال  
وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأقرباء عدم الصحة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين  
ابن عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي  
رد على المؤلف أي صاحب الاشباه كدمه وكذلك الشيخ محمد العزى على هامش نسخته الاشباه  
والنظائر فقد ظمرا الحق واتضح والله الحمد والمنة اهـ كلام الخير الرملي وتبعه السيد الخوي  
في حاشية الاشباه وكذلك رد عليه العلامة جوي زاده كما رأيت منقولا عنه في هامش نسختي  
الاشباه ورد عليه أيضا العلامة البيروني وقال بعض كلامه عليه فلا يصح الاستدلال  
لمقت ولا قاض بما أتى به من صحة الإقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانه لان  
الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك لجميع ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه  
وانما تصدح ما نال باقي الورثة فأي تهمة بعده هذه التهمة يا عباد الله اهـ وكذا رد عليه العلامة  
الشيخ اسمعيل الحائث مفتي دمشق الشام سابقا حيث سئل فيمن أقر في مرضه أن لاحق له في  
الامتعة المعلومه مع بنته وملكه فيها ظاهر فاجاب بأن الإقرار باطل على ما اعتمد المحققون  
ولو مصدرا بالنفي خلافا للاشباه وقد أنكروا عليه اهـ وكذا رد عليه شيخ شيخنا السائمانى  
وغیره والحاصل كما رأيت منقولا عن العلامة جوي زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت  
فهو إقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخير الرملي  
المتقدم وصرح به أيضا في حاشيته على المصح وأطال في الرد على الاشباه فان قلت ذكر في الدراخمار

عن الاشياء أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البنت  
 هذا الشيء لا في اقراره بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة  
 التي له عند واره لان صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في  
 ثلاث لو أقربا تلاف وديعته المعروفة أو أقرب قبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث  
 بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو سال الشركة  
 أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ما يشار البعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو أقرب  
 بقبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها  
 كاقرار بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين  
 محيط فاقرب بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند واره صح اقراره لان الوارث لو ادعى  
 رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد  
 اقراره بامانة عنده لو ارثه بل المراد ما قلنا فتنبه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن النقول  
 مصرحة بأن اقراره لو ارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء  
 المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستعني عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي فوكل  
 المريض واره بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا أقرب بقبضه  
 منه فقد أقرب بقبض ما كان له أمانة عنده لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع  
 الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها أودع أباه ألف درهم في مرض  
 الاب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت أقرب باهلا كه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري  
 ما صنع كانت في ماله فاذا أقربا تلافه فأولى اه وقوله عند الشهود قيد به لتكون الوديعة  
 معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة فيدل على انه لو أقرب باهلا كذبه وديعة لو ارثه  
 ولا يثبت على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلل حيث قال  
 بخلاف اقراره له أي لو ارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي وديعة  
 لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاك وديعة  
 معروفة فانه جائز فاعتمد هذه النبريات المفيدة والفوائد الفريدة (سئل) في مريض مرض  
 الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثة فهل يصح ذلك (الجواب) اذا  
 قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا لاقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته بينة على هذا  
 المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار  
 ومثله في البرارية والتنوير (سئل) في مريضة مرض الموت أقربت فيه لهنند الاجنبية  
 بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدقته على ذلك لدى بينة شرعية وماتت المقررة من  
 ذلك المرض عن زوج وورثة يرعون عدم صحة الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة حامل دمه وعن أبوين وأخت شقيقة  
 ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه حصة شائعة من داره من ابنته وزوجته المزورتين بثمان  
 أقرب بقبضه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل يكون كل من البع والاقرار غير جائز  
 (الجواب) نعم قال في الاشياء أقرب في مرضه بشي فقال كس فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار  
 في المرض من غير اسماد الى زمن الصحة اه (سئل) في مريض مرض الموت وكل فيه  
 أجنبي في بيع أمتعة له من أجنبي بثمان معلوم هو عن المثل فباعها الوكيل كذلك يباعا باشرعا

مطلب الاقرار للوارث  
 موقوف الا في ثلاث

مطلب قال لم يكن لي على  
 هذا المطلوب شيء يصح  
 مطلب اقرت في مرضها  
 لاجنبية بمسكن من دارها  
 يصح

مطلب قال كس فعلته  
 في الصحة فهو بمنزلة الاقرار  
 في المرض  
 مطلب باع المريض من  
 اجنبي ثم الاجنبي من وارث  
 المريض يصح





والأخوين ابراهيم من الطرفين لدى بينة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والابراء  
 صحيحا (الجواب) نعم وذكر شمس الاسلام التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أى يطله رب  
 الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة بزانية من السادس في صلح الاب  
 والوصى وفيها من المحل المرقوم قال قلت للشافعي ما قولك فبين مات عن ابنين وديون له وعليه  
 وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لا بينهم بينهما على حالها  
 والذي على أبيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح  
 باطل اه قى المسئلة المفتي به اله دين (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم  
 القدر بذمة زيدا طالبه به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون  
 اقرارا منه بالمال المرقوم (الجواب) نعم كافي الاشياء والتنوير طلب الصلح والابراء عن  
 الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنوير الابصار من كتاب  
 الصلح (سئل) فيما اذا كان لورثة رجل دين موروث لهم عنه بذمة زيدا فقبض بعضهم قدر ائنه  
 ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك (الجواب) اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه  
 الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي التنوير من الصلح (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين  
 معلوم من الدراهم بذمة عمرو وقتصالحا على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن  
 اقراره وتراض ونعم بكر عمر افي ذلك عند زيد ضمنا شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيدا مطالبة  
 بكر الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلا في الصلح  
 الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ لبعض حقه وحط لباقيه لامعاوضة  
 للربا وحينئذ فيصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة  
 وعن ألف جياذ على مائة زيوفا ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا  
 فلم يجز نسئنه اه والمسئلة في المتون وهنا قد صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان  
 بدل الصلح فما ذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمر ابا الصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين  
 يدعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا الآن  
 يضمنه الوكيل فيؤاخذ بضمانه المخوقداً وضح صدر الشريعة والمسئلة في الدرر وغيرها والله أعلم  
 (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو وقتصالحه عمرو عن المبلغ المذكور  
 على مقدار معلوم من الحنطة والشعير مؤجل ذلك المقدار على عمرو الى أجل معلوم وأفرقا قبل  
 القبض فهل بطل الصلح (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وفصول العمادى وغيرهما قال  
 في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدود على أحد التقدين أو الكيلي أو الوزني كالتمر  
 والحديد لا يشترط قبض بل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير قبض بل  
 الصلح شرط ان كان ديناً بينين والا لا اه وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كرت حنطة على  
 عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة  
 اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض  
 العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقى  
 خمسة ففترقا صح في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعنى لو صالح عن  
 عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جازوا الا فلا لما عرفت اه وفي العمادية  
 من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المدعى ديناً فصالح على مكيل

مطلب لا يصح التخارج  
 اذا كان على الميت دين

طلب الصلح عن المال اقرار  
 بالمال بخلاف طلب الصلح  
 عن الدعوى

مطلب الدين المشترك اذا  
 قبض احدهم بعضه شاركه  
 الآخر فيه أو اتبع الغريم

مطلب يجوز الصلح على  
 بعض الدين والكفالة به

قوله يدعيه على آخر هكذا  
 عبارة التنوير وشرحه  
 والصواب أن يقال يدعيه  
 عليه آخر ليناسب قوله لزم  
 بدله الموكل اه منه

مطلب اذا صالح عن دين  
 على حنطة لم يقبضها بطل  
 الصلح



أو موزون مشار إليه في المجلس أو في البيت يصح ولا يبطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لانه  
لم يوجد الاقتراق عن دين بدين فلو كان المكيل أو الموزون بغير عينه يبطل بالاقتراق عن دين بدين  
اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى رحمه الله تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض  
المتقدمين من أصحابنا رجهم الله تعالى اذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على  
جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افتراق لم يجز ذلك الا في خصله وهي أن المرأة اذا صالحت من  
الدراهم على كذا من من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه مافي العمادية (سئل)  
فيما اذا أقر زيد بان في ذمته لعمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة تحنان بينهما ثم  
صالح زيد عمرا إلى مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمرو بدل الصلح قبل  
التفرق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا (الجواب) حيث صالحه عن دراهم  
على دنانير مؤجلة يكون غير صحيح والمسئلة في الملتقى (سئل) فيما اذا مات رجل عن أولاد  
بالغين وقاصرين وخاف فلاحه باعها البالغون ووصى القاصرين من زيد بمن معلوم مقبوض  
ثم بلغ القاصرون رشدين وادعوا أن في ثمن حصتهم غيبنا فاحشوا وصالحهم المشتري عن ذلك  
بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل  
ليس لهم ذلك (الجواب) نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببدل الصلح  
وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان أراد المصالح أن يختص  
بالبديل فيه أيضا فالجيلة فيه أن يهبه الغريم قدر دينه وهو يبريه عن دينه هذا اذا كان البديل  
من خلاف جنس المبدل منه والا لاجيلة للاختصاص حاوى الزاهدى ومثله في شرح ابن الملك  
وفي الخانية من فصل الصلح عن دعوى العقار رجلان ادعيا أرضا ودارا في يد رجل وقالاهي لنا  
ورثناها من أينا فبعد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن  
الاخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فدأى عن المين  
في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي  
يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه على أن في مسئلتنا دعوى البالغ لا تسمع في  
الغن الفاحش بدون التغرير فكيف يشارك القاصرين اذ دعواهم مسموعة في الغن الفاحش  
(سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراءا عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل  
تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير  
من الصلح وبه أفتى الخير الرملی (أقول) في المسئلة كلام طويل قدمنا بعضه في كتاب الدعوى  
وكتاب الاقرار فراجع (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركة  
مشتملة على دراهم فضة وحصص غراسات وغيرها ثم ان الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة  
على مبالغ معلومة من الفضة المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز  
(الجواب) نعم وفي مختصر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بجمال  
أعطوه اياه والتركة عقار أو عروض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة فضة  
وغيرها فصالحوه على فضة جاز ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل  
والباقي بمقابلة غيره من الاجناس ويشترط قبض ما بازاء الفضة وان كان ما أعطوه مثل نصيبه  
من الفضة أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء  
كان ما أعطوه قليلا أو كثيرا الا أن القبض شرط في المجلس وان كانت ذهبا وفضة وغير ذلك

مطلب صالحه عن دراهم  
على دنانير مؤجلة فالصلح  
باطل

مطلب صالح عن عين  
مشتركة ليس لشريكه أن  
يشاركه فيه

مطلب صالح أحد الورثة  
وأبرأ ابراءا عما ثم ظهر شيء  
من التركة الخ  
مطلب صالحوا الزوج  
على أقل من نصيبه من  
الفضة التي في التركة لا يجوز

مطلب ضاع الحمل مع الاجير  
فصالح صاحبه على شيء ثم  
وجد الحمل فله صاحبه أخذه  
وبطل الصلح

مطلب الصلح مع المودع  
بعد دعوى الهلاك لا يصح

مطلب ادعى مالاً فصالحه  
ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل  
الصلح

مطلب اذا صالح وبرا  
صاحبه ثم ظهر بطلان  
الصلح فله إعادة الدعوى

\* (كتاب المضاربة) \*

مطلب ليس للمضارب أن  
يعتق

مطلب اذا مات المضارب  
ولم يوجد مال المضاربة فيما  
خلف عادين في تركته

مطلب اذا ادعى ورثة  
المضارب انه رد المال والربح  
لا يقبل

مطلب اذا مات المضارب  
مدينوناً ومال المضاربة مال  
معروف قرب المال الحق

بماله

فصالحه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان مثل  
نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح (سئل) فيما اذا استأجر يدي من  
عمرو دابة ليحمل عليا اجلا معلوما من الاقشة من دمشق الى مدبنة كذا اجارة شرعية وجعل  
عمرو الحمل المزبور عليها فني أثناء الطريق فقد الحمل من غير تقصير منه ثم ان عمرو اصالحه عن ذلك  
بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الحمل المذكور عند بكر ويريد زيدا لا أن دفع المبلغ  
المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال  
المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسئلة فكتبت اليه ايها الطالب لنقل  
هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشباه الصلح عقد يرفع النزاع فلا  
يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه فاذا ظهرت الوديعة عند آخر يرد البديل  
ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد وقال في البرازية من الصلح ادعى على انسان  
مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح  
ادعى مالا فصالحه ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل الصلح اه وفي حاشية الاشباه للبيري من الصلح  
مانعه وفي التنية لو ظهر أن المدعى مبطل في دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشباه أيضا  
لدعى مالا فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر اه  
ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه النقول المعتبرة أن للاجير الرجوع في البديل  
الذي دفعه والمستأجر أخذ ماله ممن هو عنده بوجهه الشرعي لأن للناس أخذ ماله انما وجده  
كما هو معلوم لا يجزئه أحد فاذا دفع المستأجر للاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى المنقول  
وأراد أخذ جله لعله بفساد الصلح الذي جرى بينهما فأى مانع يمنعه منه وقد أنعم الله تعالى على  
هذا العبد الفقير أتى ما أفتيت في مسئلة الابعد تحقق المنقول كما أتى بذلك مامور ومسؤل واذا  
جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر  
أن الصلح وقع باطلا بفتوى الأئمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لا تصح دعواه للبراء السابق  
والختار أن تسمع لأن هذا ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بجمع الفتاوى

\* (كتاب المضاربة) \*

(سئل) فيما اذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم اعتقه بدون اذن رب المال ثم علم رب  
المال بالعتق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح العتق ام لا (الجواب) لا يصح العتق (سئل) في مضارب  
مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عادين في تركته (الجواب) نعم اذا مات المضارب  
ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال  
المضاربة فيما خلف عادين في تركته علائق في أواخر المضاربة اذا مات اضارب وادعى ورثته انه  
دفع المال والربح هل يقبل منهم أجاب قارئ الهداية بأن المضارب اذا مات ولم يبين لزمه ذلك في  
تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا بيينة تشهد أنه ردّه الى المالك او تشهد أن  
المضارب قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك اه (سئل) فيما اذا مات المضارب  
وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال احق برأس ماله وحصته من الربح  
(الجواب) نعم كما شرح بذلك قاضيخان والذخيرة البرهانية (سئل) فيما اذا هلك شيء من

(٩) في - الحامدية



مطلب يصرف الهالك  
الى الربح

مطلب اذا فسدت المضاربة  
فله اجر مثل عمله

مطلب اعطاء بضاعة على  
سبيل الشركة

مطلب اعطاء بضاعة على  
سبيل المضاربة فسدت

مطلب دفع عرضا وقال بعه  
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

مال المضاربة فهل يصرف الهالك الى الربح (الجواب) نعم وما أي كل شيء هالك عن مال  
المضاربة فن الربح أي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال اصل فيصرف الهالك الى التابع  
كما في العفو في الزكاة شرح الكثر للعيني وهي مسئلة المتون (سئل) في المضاربة اذا فسدت  
بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يزداد على المشروط (الجواب) نعم قال في التنوير  
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط  
(أقول) قوله مطلقا معناه ربح أو لا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لا أجر له وقوله  
بلا زيادة على المشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له اجر مثل عمله  
بالغاما بالغ ومحل الخلاف ما اذا ربح والا فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح  
المعدوم وتعامه في القهستاني (سئل) فيما اذا سافر زيد ببضاعة فاصدا الحجاز وفي أثناء الطريق  
دفعها للعمرو ودكر أن ذلك على سبيل الشركة ليتعاطى عمرو بيعها في محل كذا ومحل كذا  
ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكره ثم حاول بيعه نصفها ثم باعها في المحلين  
المذكورين وخسر اربعا واشترى بضائع غيرها ورجع فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية  
المذكورة وامتنع من دفعها لزيد دون وجه شرعي فهل ترفع يده عن البعض المذكور من  
البضاعة المرقومة الثانية وله اجر مثله على زيد (الجواب) نعم أما عدم انعقادها شركة فلما  
في الملتقى من الشركة ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالdraهم والدنانير أو بالفلوس النافقة عند  
محمد وبالتبر والنقرة ان تعادل الناس بهما ولا يعلمان بالعروض الا أن يبيع نصف عرضه بنصف  
عرض الآخر ثم يبيع الشركة اه ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد  
الايجاب والقبول كما في التنوير ولم يكن من عمرو شيء مطلقا الدراهم ولا دنانير ولا عروض ولا  
غيرها فاني تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر لمن عمل في المشترك لانه لا يعمل شيئا لشريكه  
الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا  
لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة  
الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كما في البحر لعدم  
المال منها بل من أحدهما وأما اجرة المثل فلجهالة الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه في  
هذه المسئلة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (أقول) والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة  
فتجب فيها الاجرة قال في اللؤلؤ الحية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له  
مجانا بل ابتغى لعملا عوضا واذ لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والربح لرب المال وكذا لو لم  
يربح له اجر مثل عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجير في الاجارة الفاسدة متى عمل  
لستحق اجر المثل حصل الربح من عمله أو لم يحصل اه (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو بضاعة  
على سبيل المضاربة وقال لعمرو بيعها ومهما ربحت يكون الربح بينهما ثلثة فباعها وخسر فيها  
فهل تكون المضاربة المزبورة غير صحيحة ولعمرو اجر مثله (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى  
فتفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على  
فلان واعمل به مضاربة جازت لانه أضافها الى الثمن اه (أقول) وفي الخاتمة رجل دفع لآخر  
عرضا وقال بعه واعمل بثلثه مضاربة بنصف الربح فباع باحد النقيدين وتصرف بالثلث جازت  
المضاربة لانه أضافها الى الثمن لا الى العروض وان باع العروض بمكيل أو موزون جاز البيع  
والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند

مطلب اذا هلك المال برا  
أو بجر في المضاربة المطلقة  
لا يضمن

مطلب القول للمضارب في  
دعوى الهلاك في المضاربة  
الفاسدة كالصحيحة

مطلب القول لمدعي  
المضاربة والبينة لمدعي  
القرض

مطلب اذا حصل ربح  
فتقاسمها ثم هلك بعض  
المال يترادان الربح

مطلب نفقة المضارب اذا  
سافر في مال المضاربة لو صحيحة

مطلب سافر المضارب بماله  
وماله أو بمالين لرجلين  
فالنفقة بالحصصة

قوله مما استثنى أي في قولهم  
العمل على الاستحسان الا  
في مسائل اه منه

مطلب القول للمضارب  
في الاطلاق

مطلب القول للمضارب في  
الهلاك بميمنه

مطلب اذا مات المالك والمال  
عروض انعزل المضارب  
وله بيعها دون السفر بها

أي حنيئة لانها صارت منطاقة الى العروض (سئل) في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق  
أو نهب منه مال المضاربة برا أو غرق بجر بلا تعدد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لضمان عليه  
(الجواب) نعم لضمان عليه والحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بمكان أو زمان أو  
نوع البيع ولو فاسد ابتعد ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا أو بجر أو الإبضاع  
علائي على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياح في المضاربة الفاسدة  
مع عيئنه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المال في يده أمانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر  
الطحاوي فيه اختلافاً وقال لضمان عليه في قول أي حنيئة وعندهما يضمن كما في الآخر  
المشتركة اذا هلك المال في يده القول لمن عن البدائع (سئل) فيما اذا قال رب المال أقرضتك  
وقال المدفوع اليه لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل يقبل بينة رب المال على القرض  
(الجواب) القول قول مدعي المضاربة لأن رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا على أنه  
أخذ المال بأذنه والبينة لرب المال كما في الخمانية وغيرها (سئل) فيما اذا حصل ربح في مال  
المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة  
قبل أن يقبض رب المال شيئاً منه فكيف الحكم (الجواب) يترادان الربح لياخذ المالك  
رأس ماله وما فضل فهو بينهما وإن نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها  
(سئل) في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشرابه وكسوته  
وركوبه في مالها (الجواب) اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة فطعامه وشرابه وكسوته  
وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً كذا ذكره  
العلائي عن ابن ملك أما اذا عمل في مصر ولد فيه أو اتخذ داراً فنفقته في ماله (أقول) وياخذ  
المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال أن كان ثمرة ربح فان استوفاه وفضل شيء اقتسماه  
وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترب بالصحيحة عن الفاسدة لانه فيها أجبر  
فلا نفقة له كمستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الآخر خلاف علائي وتقدم في الشركة عن  
الخير الرملي أن وجوبها للشريك في مال الشركة استحساناً فيكون العمل عليه لانها ليس مما  
استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله وماله أو بمالين لرجلين فإنه ينفق بالحصصة كما ذكره العلائي  
أيضاً عن المجمع (سئل) فيما اذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرق فادعى انه مأذون له  
بالتكرار وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف الحكم (الجواب) اذا ادعى رب المال  
التقيد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع عيئنه ما لم يقم رب المال بينة على التقيد كذا  
أفتى قارئ الهداية (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومائة قرش مضاربة ليشتري بها غنماً وهلك  
مال المضاربة بدون تعدد منه ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع عيئنه (الجواب)  
نعم كما أفتى بذلك الخير الرملي وفي فتاوى الانقروى عن وجيز السرخسي القول قول المضارب  
الهلاك مع عيئنه اه (سئل) في مال المضاربة الصحيحة اذا مات رب المال بعدما اشتري به  
المضارب عروضاً فهل ينزل بموت رب المال ويباع العروض لينقصد المال ولا يملك المسافرة بها  
لانتهاء العقد (الجواب) نعم وينزل بعزله ان علم به والا فان علم بالعزل ولو حكم كوت المالك  
ولو حكم والمال عروضاً باعها ثم لا يتصرف في غناها شرح التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك  
لأن له حقاً في الربح ولا يهرأ بالقدفيسبت له حق البيع ليعظم ذلك عيني وموت رب المال  
ينزل علم أو لا فلا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع المشتري ليقدم المال ولا يملك المسافرة لانتهاء



مطلب الخسران على رب المال

مطلب القول للشريك والمضارب في الربح والخسران ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلاً  
مطلب فيما إذا ادعى على الشريك أو المضارب خيانة وطلب يمينه

مطلب فيما إذا ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك  
مطلب إذا ادعى دفع بعض مال المضاربة إلى المالك يصدق بيمينه

مطلب ليس له خلط مال المضاربة بماله إلا بالاذن

مطلب إذا جرى العرف في البلد أن المضاربين يخلطون الأموال لا يضمن

مطلب أجرة الحانوت في مال المضاربة

مطلب أعطى المضارب من مال المضاربة شيئاً إلى ظالم طمع في أخذه كله لا يضمن

العقد بخلاف النهي عنهما مع بقاء العقد برأية (سئل) فيما إذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعته وما صرفه فقال لا أعلم حساباً وانما باعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اه من كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه أنه ما خانه في شيء وأنه أداء الأمانة هل يلزم فأجاب إذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فإن حلف برئ وإن نكل ثبت ما ادعاه وإن لم يمين مقداراً فكذلك الحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يمين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لأن نكوله كالأقرار بشي مجهول والبيان في مقداره إلى المقر مع يمينه الآن يقيم خصمه بينة على أكثر والله أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر مبلغاً معلوماً من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم دفع عمر وليكبر بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالأولى بدون إذن ولا وجه شرعي وعمل بكفر فيه فهل يضمن عمر (الجواب) نعم ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني فإذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أو لا على الظاهر لأن الدفع ايداع وهو يملكه فإذا عمل تبين أنه مضارب فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول وللأول الربح المشروط تنوير وشرحه للعلاءي (أقول) إذا عمل الثاني فالمالك مخير بين تضمين الأول رأس ماله أو الثاني فإن ضمن الأول صحمت المضاربة بين الأول والثاني وكان الربح على ما شرطاً وإن ضمن الثاني رجع بما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب للثاني ما ربح دون الأول كذا في البحر (سئل) في المضارب إذا ادعى دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بيمينه (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في المضارب إذا نهى رب المال صريحاً عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله وهل يضمن بالخلط (الجواب) نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله إلا به أي بأذن المالك أو بإعـمـل برأيك فينبذ يجوز له المضاربة بالخلط أما المضاربة فلا أن الشيء لا يضمن مثله فلا بد من التنصيص عليه أو التفويض المطلق وأما الخلط فلا أن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في الملتقط أنه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضاربين يخلطون الأموال والملاك لا يهنون عنه وغلب هذا التعارف فإنه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع إلى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان أو فواضة ولا أن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له أن يدفع إلى غيره مضاربة ويشاركه بماله بمال المضاربة خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز (سئل) فيما إذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت لحفظ مال المضاربة فهل تكون أجرة الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك يستاجر البيوت لحفظ الأموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما إذا أعطى المضارب شيئاً من مال المضاربة إلى جائر طمع في أخذه كله غصباحي كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم ولو مر على العاشر وأخذ العشر باجباره لا يضمن وإن أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا إذا صانعه

بشيء من المال لأنها أعطى باختياره إلى من لاحق له قيد فيضمنه كالأول تلقه أو أعطى الاجنبي قال  
مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان  
طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لأنهم أقصد الإصلاح إذا أعطوا البعض لتخفيض الكل جائز  
وأصله قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه  
مالو وقع في بيته حريق فناول الوديعة إلى اجنبي لا يضمن برأية وصى مربي مال اليتيم على جائز  
وهو يخاف أنه إن لم يبره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا  
المضارب إذا مر بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وإنما هو قول محمد بن سلمة  
وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث أنه كان يجوز للأوصياء المصانة في أموال اليتامى واختيار  
ابن سلمة ووافق لقول أبي يوسف وبه يفتى واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة  
من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل  
الثامن من كتاب الوصايا

### \* (كتاب الوديعة) \*

### \* (كتاب الوديعة) \*

مطلب إذا أقر بالوديعة  
ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

(سئل) فيما إذا أودع زيد عند د عمرو الجبال أمتعة معلومة وهم في طريق الحج الشريف  
ووصلا إلى دمشق فطلبها منه فأقر بها ثم ادعى أنها ضاعت قبل الإقرار فهل يكون ضمانا  
للتناقض (الجواب) نعم وفي العيون إذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند أ خا صاحبها  
عند أ فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل إقراره أو بعده فإن قال قبل  
إقراره يلزمه الضمان للتناقض لأن قوله اطلبها عند أ إقرار منه أنها ضاعت فإذا قال ضاعت  
كان تناقضا وإن قال ضاعت بعد الإقرار لا يضمن لأنه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله  
في البرازية وأفتى بمنزلة الخبر الرمل (سئل) في ذممة حرقها كب الحرير دارها خارج المدينة  
في محلة غير آمنة دفع لها زيد حرير التكبة على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دار ابنتها  
الكائنة في محلة آمنة داخل المدينة أحفظ من دارها فخالف أمره وكبته في دارها مع عدم  
المانع من ذلك فسرق من دارها فهل حيث كان الأمر كما ذكر يكون التقييد مفيدا فتضمن قيمة  
الحرير لزيد (الجواب) نعم قال في الملتقى وإن أمر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن أه  
وفي شرح الجمع المسمى أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره حفظ في بيت آخر منها  
مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار يعني لو أمره بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى  
يضمن لأنهما مختلفان في الحرز غالبا فيفيد التقييد أه والمسئلة في التنوير وغيره أيضا  
(سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو والمسافر بحرا ووديعة ليدفعها الشريك فلان ببلدة كذا  
فوضعها عمرو داخل سبت فيه أمتعة له وسار في سفينة حصينة فانخرقت السفينة وشعر ركبها  
بمعاينة الهلال فارموا بأنفسهم إلى القوارب وكذلك عمرو ولم يسعه غير ذلك ولم يمكنه أخذ الوديعة  
معه ولا نقلها السفينة أخرى فهل كمت مع السبت وما فيه من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل  
حيث كان الأمر كما ذكر لا ضمان على عمرو للوديعة (الجواب) نعم لا ضمان عليه بخلاف  
ما إذا تمكن من الحفظ بنقلها منه إلى مكان آخر فتركها فإنه يصير ضمانا كما في العمادية والذخيرة  
البرهانية وجامع الفتاوى \* نددت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك  
ولا ضمان عليه فيما نددت بالاجماع إن كان الراعي خاصا وإن كان مشتركا فكذلك عند أبي حنيفة

مطلب أمره بالحفظ في  
دار حفظ في غيرها ضمن

مطلب إذا غرقت السفينة  
ولم يمكنه نقل الوديعة إلى  
غيرها لا يضمن

مطلب إذا نددت البقرة  
وخاف على الباقي الضياع  
ولم يلحقها لا يضمن



وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ  
 اذا ترك لغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كما لو دفع الوديعة الى أجنبي حالة الحر يق  
 فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كي لا يضع الباقي  
 وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ  
 لاضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت  
 فراقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر  
 وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث  
 مكارم جل كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب بالحمار قال ان كان  
 لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو حمله أخذ اللصوص الحمار والكرايس  
 فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الحاوي وجامع الفتاوى عن  
 الوري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها  
 بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقائع (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر  
 المسافر في البحر أمانة ليس دفعها الشريك في مصر فوضعها عمرو في جيبه وركب في سفينة  
 مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها فطلع عمرو وشابه  
 وألقاهم مع الامانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها الى مكان آخر وألقى بنفسه في البحر  
 خوفا من الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الامانة مع السفينة فهل لاضمان على  
 عمرو والحالة هذه (الجواب) نعم كما في الذخيرة والعمادية (سئل) في فرس مشتركة بين زيد  
 وعمرو ونصفين وهي تحت يد زيد فجاءه دوشوك وانترعها قهرامن يد زيد ودفعها لبكر فوضع بكر  
 يده عليها حتى هلكت عنده ويريد عمرو ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب)  
 نعم لقولهم ولو أودع الغاصب المقتصوب ثم هلك في يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع  
 قال في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلارضامالكة اه والمسئلة  
 في كتاب الوديعة من التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) فيما اذا دفع ذي مثل له وها في  
 التمس أمتعة معلومة ليحملها على دابته الى حلب بأجرة معلومة فتسلم المدفوع له الامتعة  
 وحملها على دابته ثم دفعها لغيره ليحملها بـ. ون اذن صاحبها وفارقه فضاغت هل يضمن قيمتها  
 المدفوع له الاول (الجواب) نعم لان صاحب الجمل رضي بيده لا بيد غيره وصار كودع أودع  
 ولا يضمن مودع المودع كما في التنوير وغيره وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد  
 ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في  
 النصولين ونور العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى فبات الدافع  
 فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه  
 وصى الميت ولو كان الدافع حياً ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الآخر في عياله فلا ضمان  
 عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييع الوديعة (سئل) في مودع أودع الوديعة عند آخر  
 فهلكت قبل مفارقتها فهل لا يضمن (الجواب) نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدفع  
 مالم يفارقه اه وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد  
 مفارقتها وان قبلها الا ضمان (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو ومقدار معلوما من الشعير  
 وتسلمه عمرو ثم دفعه لبكر الاجنبي بلا اذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمرو ام مثل الشعير حيث

مطلب احترق بيت المودع  
 فلم ينقل الوديعة الى مكان  
 آخر مع امكانه يضمن  
 مطلب طرح الامانة في  
 السفينة وسبح في البحر  
 خوفاً من الاسر والقتل  
 لا يضمن

مطلب غصب دابة وأودعها  
 عند آخر فلما لكت تضمين  
 أيهما شاء

مطلب جل المكارى الجل  
 مع غيره بلا اذن يضمن  
 مطلب لا يضمن مودع  
 المودع

مطلب بعثها مع ابنه وليس  
 في عياله ان بالغاً يضمن  
 الباعث

مطلب فيما اذا دفع له دراهم  
 ليوصلها الى فلان ثم مات  
 الدافع

قوله الاخر أي الذي أعطاه  
 المودع الدراهم اه منه  
 مطلب أودع المودع الوديعة  
 وهلك بعد مفارقتها  
 ضمن وقبلها :



المثل موجود ويريد عروالا أن تضمن بكم بمثل ما ضمن بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة إلى الأجنبي ولو دفعها فهلك في يد الثاني قبل أن يفارق الأول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وإن هلك بعد المفارقة فالأول ضامن بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا إذا كان الدفع إلى أجنبي بلا عذر فإن كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى إذا احترق بيت المودع وأخرجها من ساعتها ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسانا ذخيرة وذكر شمس الأئمة الحلواني إذا وقع في بيت المودع حريق فإن أمكنه أن يتناولها ببعض من في عياله فتناولها أجنبيا يضمن وإن كان لا يجذبها من الدفع إلى الأجنبي لا يضمن وذكر شيخ الإسلام الحريقي إذا كان غالبا وقد أحاط بمنزل المودع فتناول الوديعة جارا له لا يضمن استحسانا وإن لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في القسوى تناخانية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار إن شاء ضمن المودع الأول وإن شاء ضمن المودع الثاني فإن ضمن الأول لا يرجع على الثاني وإن ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الأول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن إذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور \* (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة إلى أجنبي بلا عذر فله المالك أن يضمنه فقط بل يرجوع على الثاني إذا استهلكها وعندهما له أن يضمن أي شاء فإن ضمن الثاني يرجع على الأول وأجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فله المالك تضمين أي شاء لكن إن ضمن الثاني يرجع على الأول بما ضمن إن لم يعلم أنها غصب كما في القهستاني عن العمادية (سئل) في امرأة ادعت أنها أودعت عندهند أمتعة معلومة ثم طالبتها فأجابتهند أنها بعد تسلمها الامتعة أودعتها عند ابنها زيد الغائب يومئذ عن البلد بلا إذن المدعية وأن ابنها المذكور دفعها للعمرو الحاضر المنكر ذلك فهل حيث دفعت هند الامتعة المزبورة لابنها بلا إذن يلزمها ضمان ذلك (الجواب) قال قاضيخان للمودع أن يدفع الوديعة إلى من كان في عياله إذا لم يكن المدفوع إليه متهمًا يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما يضمن الوديعة وكذا أودعت المرأة الوديعة إلى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع إذا دفع الوديعة إلى من يعول المودع لا يضمن اه فعلى هذا إذا كان ابنها في عياله ولم يكن متهمًا يلزمها الميم أنها دفعتها لابنها المذكور ويسئل المدفوع إليه ماذا صنع ويجعل كأنه نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيسمل في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين أتلّفهما من في عيال المودع ضمن المثلّف صغيرا أو كبيرا لا المودع اه المودع إذا قال دفعت الوديعة إلى ابني وأنكر الابن ثم مات الابن فورث الأب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن خاتمة في فصل فيما بعد تصديق الوديعة (سئل) فيما إذا دفع زيد بغلة لرجلين ليوصلاه ويسلماه إلى أبي زيد بمشق فحملاه مقدارا من الزيت على وجه الاستعمال فأنحل ومات بسبب التحميل فهل يلزمهما قيمته (الجواب) نعم هلك الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي الزاهدي أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فوقه إن كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق معرفة ذلك أن يتظران كان في الحب شيء فنحو الماء والدقيق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وإن كان الحب

مطلب ليس للمودع دفعها إلى أجنبي بلا عذر

مطلب احترق بيت المودع فوضعها في بيت جاره لا يضمن  
مطلب مودع المودع إذا استهلك الوديعة ضمن أجماعا

مطلب الحاصل في مودع المودع ومودع الغاصب

مطلب للمودع دفعها إلى من في عياله إذا لم يكن متهمًا  
مطلب أتلّفها من في عيال المودع يضمن المثلّف لا المودع

مطلب قال دفعها إلى ابني وأنكر الابن ثم مات وورثه أبوه كان ضمانها في تركه الابن

مطلب استعمال الوديعة بلا إذن يضمن

مطلب أودع عند آخر طبقا فوضعه على رأس الخاية يتطرح



مطلب دفع له دراهم  
ليدفعها الى اخري صدق في  
انه دفعها في حق نفسه  
مطلب يضمن المودع موته  
مجهلا للوديعة

مطلب اذا لم توجد الوديعة  
في التركة وقال الوارث أنا  
أعرفها وفسرها وقال  
هلكت لاضمان

مطلب وجد بعض الوديعة  
في التركة دون البعض

تحرير مقيد فيما اذا مات  
المودع

جافاً وكان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالاً ذخيرة من فصل ما يكون مضجعة  
للوديعة وما لا يكون (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغاً من الدراهم ليدفعه لي بكر قد دفعه  
له ثم مات بكر عن ورثة طالبوا زيد بالمبلغ فقام زيد يطالب عمر به وعمر يدعي ايصاله لي بكر فهل  
يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين  
بذمة عمرو وفسافر زيد وله زوجة وأذن لعمر وأن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته  
فادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد والزوجة في ذلك واعتراها وصول قدر دونه فهل  
لا يقبل قول عمرو اليمين (الجواب) نعم لا يقبل قوله اليمين حيث كان المال ديناً في ذمته  
(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو وخلف قضية وسلمه منه لدى ينة شرعية ثم مات عمرو عن  
تركة قبل ردة الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضامناً في  
تركته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو ومبلغاً معلوماً من الدراهم  
وتسلمه عمرو ثم ان عمراً مات عن ورثة وتركته ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمرو بها  
فقال الوارث أنا علمت بالوديعة المزبورة وهي كذا وكذا وقد هلكت وأنا نكر زيد ذلك فهل  
يصدق الوارث في ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث أنا علمت بالوديعة وأنا نكر  
الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا أعلمها وقد هلكت صدق هذا ومالو كانت  
الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فعليه اليمين الا في مسائل ليست هذه منها  
(سئل) في مودع مات عن ورثة وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها ويعرفونها  
وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لاضمان (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر لاضمان في  
التركة كما صرح بذلك في البرازية والمنح والانقروى لومات المودع مجهلا ضمن يعنى اذا  
مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف مات لم يضمن ولو قال الوارث  
أنا علمتها وأنا نكر الطالب لو فسر لها بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدق لكونها عنده كذا  
في العدة وفي الذخيرة قال ربه مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلكت  
بعد موته صدق ربه هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة  
جامع الفصولين (أقول) يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا فسر لها وقال هي كذا  
وكذا لا يجرد قوله كانت قائمة ومعروفة فليست أملاً هذا وفي حاشية السيد الجوى على الاشباه  
سئل العلامة عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندي ورقة بالخانوت لفلان ضمنها دراهم لا أعرف  
قدرها مات ولم توجد فأجاب بأن هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان  
ولم تعرف الأمانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام الجوى وليتظر ما وجه التأمل (سئل)  
فيما اذا أودعت هند عند شقة قتها عدد عشرين قرشاً ثم ماتت دعد مجهلة عن ورثة فوجد بعض  
الدراهم وفقده بعض فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود (الجواب) نعم  
والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان أوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان  
في تركة وان لم يوص فلا يخلو ما أن يعرفها الورثة أولاً فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة  
ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو ما أن تكون موجودة أولاً فان  
كانت موجودة وثبت انها وديعة اما يمينه أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه  
الحالة مات مجهلا فصارت ديناً في تركة أصحاب الديون صاحبها الآن هذا عند عدم وجودها أما  
عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد في تركة دين في التركة وصاحبها كسائر

مطلب تقبل اليئنة من  
المالك على قيمة الوديعة  
والا فالقول للورثة

مطلب ادعوا أن المورث  
رد الوديعة الى المالك وانها  
كانت قائمة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما اذا اودعه  
كيسافيه دراهم ثم ادعى  
الزيادة  
مطلب فيما اذا اجر زيد  
بالوكالة عن أبيه الخ

مطلب اذا نهبت الوديعة  
من دار المودع لا يضمنها

مطلب اذا مات الجدي مجعلا  
لا يضمن  
مطلب في قاصرة من بنات  
الدم الخ

غرماء الصحة وان وجد بعضهما وفقد بعضهما فان كان مات مجعلا أخذ صاحبها الموجود ورجع  
بالمفقود في التركة والا أخذ الموجود فقط وان مات وصارت دينافان كانت من ذوات الامثال  
وجب مثلها والافقيمتها فليكن بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى  
التمرتاشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله اذا أقام المودع يئنة على الابداع وقدمات  
المودع مجعلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر حاله الورثة فضمنها في تركته فان أقام  
يئنة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن له يئنة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع يئنتهم  
ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لم يضمنها فلا يبرؤن بمجرد قولهم من غير يئنة  
شرعية على أن مورثهم ردها اه وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته انه  
ردها الى مالكه أو أنه تلاف منه وأقاموا يئنة على انه قال ذلك في حياته تقبل يئنتهم وكذلك  
ان أقاموا يئنة انه حين موته كان المال المذكور قائما وأن مورثهم قال هذا المال لفلان عندي  
وديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع  
بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته اه (أقول) وفي قوله أو قرض تطران حمل على  
أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطالبا بيبده واذا هلك يهلك عليه بعد قبضه الا  
أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضع عند الميت أمانة فليتامل هذا وفي حاشية الاشياء  
للبيروني عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعدم موته اذا قال ضاعت في يده ورثي فان كان هذا  
في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا اه (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو  
حقبة فيها أمتعة ثم ادعى زيد أن فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال عمرو لا أدري ما كان فيها  
فكيف الحكم (الجواب) لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها وضعها فحينئذ  
يخلف فان حلف بري وان نكل ضمن قال في جامع الفصولين اودعه كيسافيه دراهم ولم يزنها  
عليه ثم ادعى الزيادة أو اودعه زنبلا فيه أشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع  
لا أدري ما كان فيه يبرأ بلا يمين حتى يدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ لو حلف والا ضمن اه ومثله  
في العمادية والخانية وقد أوضح المسئلة التمرتاشي في فتاويه من الوديعة (سئل) فيما اذا اجر  
زيد بالوكالة عن أبيه الناظر على وقف جده فلان بستان الوقف من عمر ومدة معلومة بأجرة  
معلومة قبضها الوكيل من عمرو ولم يدفعها لابييه حتى مات عن ورثة وتركه ولم يبين الاجرة  
ولم توجد فهل يضمنها في تركته (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات مجعلا مال موكله يضمن  
لانها داخله تحت قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه  
منها (سئل) في الوديعة اذا نهبت من دار المودع بالقوة والقهر والغلبة من جماعة ذوي شوكة  
مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حوز مثلها فهل لا يضمنها المودع (الجواب) نعم لانه مكره  
والمودع اذا أكره لا تلزمه كما ذكره الخبير الرملي في أول الوديعة من فتاويه ولانه أمين والقول  
قوله بيمينه ولانها لا تضمن بالهلال مطلقا كما في التنوير (سئل) في الجد أبي الاب اذا مات  
مجعلا للمال ابنة ابنة اليتيمة فهل لا يضمنه في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشرنبلالي  
في حاشية الدرر وشرح الوهبانية أن الجد اذا مات مجعلا لا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه  
الى شرح الجامع الوجيز (سئل) في قاصرة من بنات الذم خطبها رجل ذمي من أبيها فاجابه  
الى ذلك وبقيت عند أبيها سنين فوهب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم  
وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرها مجعلا للمال المذكور



فهل يكون غير ضامن له في تركه (الجواب) حيث لم يبينه ولم يخلطه بما له لا يضمن في تركه  
 والمسئلة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعة فراجعها ان  
 شئت (أقول) قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسئلة حيث أفتى أولاً في أب قبض  
 مهر بنته الصغيرة ومات مجهلاً بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تنقلب  
 مضمونة بالموت عن تجهيل الأبي مسائل منها الأب اذا مات مجهلاً مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه  
 عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن واذا خلطه بما له  
 يضمن والأب اذا مات مجهلاً يضمن وقيل لا يضمن اه فتكرراً في المسئلة قولين والذي يظهر  
 أرجحيته عدم الضمان لأن الأب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الأب  
 أولى وقد نقل في الوصي أيضاً قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الأب كثر من العلماء  
 فاذا تقرر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات أبيها الخ اه ما قاله الرملي  
 ملخصاً ثم أفتى في سؤال آخر عقيبته تطيرسؤاله الاول بأنه صار ديناً لها ككما صرح به في جامع  
 الفتاوى وهو ظاهر كلام الخانية وجامع الفصولين أما كلام الخانية فلعدم استثناء الأب في  
 مسئلة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا فقه قال رافع المنشي وضمن الأب بموته  
 مجهلاً وقيل لا كوصي فساقه بصيغة التمريض ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصاً  
 من بني القلاحة يأكلون مهوور مولياتهم ولونهم واعن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ناظر  
 الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لئلا يتوقف  
 عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي ملخصاً فانت ترى كيف مشى أولاً على عدم ضمان  
 الأب ورجحه ثم عكس ثانياً مشيراً الى الفرق بين الأب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لئلا  
 يتوقف عن الولاية أي اذا علم أنه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بان يصير وصياً خوفاً من  
 الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الأب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور  
 بسبب ضمانه وانت خبير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصير منه فتضمنه بتقصيره لا يلزم منه  
 المحذور المذكور على أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهالون على تحصيل الولاية قصداً  
 منهم الى أكل أموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقليل ما هم من اين يلزم المحذور وحينئذ  
 فالوجه التسوية بين الأب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي  
 مع ما علمته من حالهما يكون عدم الضمان في الأب أولى لمزيد شفقه ولا سيما وقد اقتصر عليه  
 كثير من العلماء ومثله الجدة كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس  
 والعشرين وضمن الأب لو مات مجهلاً وقيل لا كوصي يقول الحقير الظاهر أن القول الثاني  
 أصح اذا الأب ليس ادنى حالاً من الوصي بل هو أوفى حالاً من الوصي فينبغي اتحادهما حكماً اه  
 نعم ان كان الأب ممن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتضمنه اذا مات مجهلاً  
 طاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لبنته فليكن التعويل على هذا  
 التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى استبدل عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم  
 من الدراهم بوجهه الشرعى ثم مات مجهلاً للمال المزبور فهل يكون ضامناً في تركه (الجواب)  
 نعم يضمن كما صرح بذلك في الاشباه عن الخانية والمسئلة في الدر المختار من الوديعة (سئل)  
 فيما اذا دفع زيد لعمرود درهم معلومة وأمره بدفعها الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان  
 المأمورات مجهلاً لما قبضه من الدراهم المزبورة فهل تكون ديناً في تركه (الجواب) نعم

مطلب يضمن الناظر بموته  
 مجهلاً للمال الاستبدال  
 مطلب يضمن المأمور بالدفع  
 اذا مات مجهلاً

مطلب اذا وضع الدراهم  
في جيبه ثم فقدت لا يضمن  
مطلب وضعها في حانوته  
وهي حرز مثلها فسرقت  
لا يضمن  
مطلب قام من حانوته الى  
الصلاة فضاعت الوديعة  
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على  
باب الحانوت ان كان يعقل  
الحفظ لا يضمن  
مطلب الحاصل أن العبرة  
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع  
دراهم الوديعة مع ثيابه عند  
الناطور

مطلب في رجل اودع صرة  
من الشال عند آخر فوضعها  
المودع في الاصطبل هل  
يضمنها

مطلب في تحقيق المراد  
بالحرز هنا وانه مخالف للحرز  
في السرقة

(سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو أربعين ديناراً فوضعها عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تعدد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير ضامن (الجواب) نعم قال في العمادية وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس الفسق فسرقته منه لا يضمن وهكذا كرقى العدة اهـ (سئل) في رجل اودع عند آخر جوخة وأذن له ببيعها فوضعها الا آخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعدد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم سرقت من حرز مثلها بلا تعدد ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وفي الانقروى من الوديعة سوقى قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها الا ضمان عليه لانه غير مضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظون الا أن يكون هذا ايداعاً من الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد ما يدل على الضمان فليستأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين وفي البرازية قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على بابه ابنه صغيراً فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اهـ وقال قبيله والحاصل أن العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحاً وعلق الشبكة على بابه ونام في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا يعتد اضاعة في اليوم واليلة اهـ (أقول) الذي يظهر في مسألة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبياً او لا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير مودع قصد ابل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد ما تقدم رامن الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ على كل حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اهـ وفي جامع الفصولين أيضاً دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ يعنى قاضيان ضمن لا بداع المودع وقال حط يعنى صاحب المحيط لانه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بايداع قصدي اهـ وفيه في ضمان الاجير المشترك والخاص رامن اللذخيرة قرية عادتهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربهها ولا يسلمها اليه ففعل الراعى كذلك فضاعت بقرة قبل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل لولم يعتد ذلك خلافاً يبرأ اهـ والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفاً لا يعتد خلافاً لانه يكون ماذوناً به عادة وقد مننا نحو هذه المسئلة في كتاب الوكالة وهو ما لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن الى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الخير الرملى (وأقول) أيضاً بقى هنا مسئلة ذكرتها فيما علقته على الدر المختار في حادثة وقعت في زمنا وسئلنا عنها وهي رجل اودع عند رجل صرة من الشال غالية الثمن فوضعها المودع في اصطبل داره فسرقت من الاصطبل هل يضمنها أو لا والجواب مبني على معرفة المراد بالحرز في البرازية ولو قال رضعها بين يدي وقت ونسيتها فضاعت يضمن ولو قال رضعها بين يدي في داري والمسئلة بمجالها أن مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرة النقدين يضمن ولو كانت مما بعد عرصتها حصناله لا يضمن اهـ ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره انه يجب حرز كل شيء في حرز مثله لكن ذكر العلائق في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر المذهب أن كل ما كان جزاً للنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل اهـ والظاهر أن ما ذكره من ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لان المعتبر في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحرزات والمعتبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في داره



الحصينة تخرج وكانت زوجته غير أمينة يضمن مع أنه لو سرقها سارق يقطع لأن الدار حرز وانما  
ضمنها التقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من  
عبياله أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع أنه لا يقطع سارقها فلو  
اعتبرنا في الوديعة الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة  
ما أطبقوا عليه في هذا الباب من أن المدار على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما  
لا يوضع فيه أمثالهاتقصير في الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحرز  
هنا حرز كل شيء بحسبه وإن كان المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر  
بلا نقل مع أن النقل الصريح يخالفه كما علمت وبه يظهر جواب الحادثة المذكورة والله تعالى  
أعلم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو ووديعة معلومة ثم انها ضاعت من عند عمرو ووجدت  
عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخصم ويدعي بذلك يأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما  
(الجواب) نعم وقد أجاب الحنفى بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البحر الرائق  
عن الولوالجية رجل التقط لقطعة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك  
الرجل فرق بينه وبين الوديعة اه فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اه ونقل المسئلة  
في لقطعة التنوير وعزاها العلائى الى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح  
أن له الخصومة لأن يده احق اه يعنى للملتقط الخصومة أيضا وفي الخاتمة من كتاب اللقطه  
رجل التقط لقطعة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف  
الوديعة فإن في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطه الثاني كالاول في ولاية  
أخذ اللقطه وليس الثاني كالاول في اثبات البدع على الوديعة اه (سئل) فيما إذا كان لزيد ودية  
عند عمرو فوكل زيد بكر في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها  
طلما مع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الآن أن يضمن عمر اقيمتا بعد ثبوت ما ذكر  
شرعا فهل له ذلك (الجواب) حيث طلبها الوكيل فمنعها منه ظلما يضمن قال في النقاية وشرحها  
للعلامة القهستاني فان حبسها أى امسكها المودع بعد طلب ربها ولو حكما كالوكيل على ما في  
المضمرات الخ اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن القاعدية وكذا في  
شرح التنوير للعلائى لكن في المنع وقيدنا بنفسه لانه في موضع ثقة عن التجنيس انه لو طلبها  
بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الخاتمة رجل أودع عند انسان ودية وقال في السر من  
أخبره بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع  
حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اه لكن في الخلاصة المالك اذا  
طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضا  
فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان من غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب  
الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه  
يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع اذا طلب  
الوديعة فقال لا أدفع الا للذي جاء بها ولم يدفع الى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى  
القاضى ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب نجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق  
من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل أن  
يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى انه

مطلب اذا ضاعت الوديعة  
فالمودع المخاصمة والدعوى

مطلب اذا طلب الوديعة  
وكيل المالك فمنعها منه  
ضمن

مطلب قال من جاء بعلامة  
كذا فادفعها اليه فجاء رجل  
بالعلامة فلم يصدقه لم يضمن  
قوله يضمن الخ أى فقد صار  
عاصبا بالمنع عن الوكيل ولم  
يحدث له ايداع جديد لعدم  
قدرة الوكيل على انشائه  
بخلاف المالك وعبرة جامع  
الفصولين لانه لا يملك الايداع  
فيضمن لو لم يدفع مع قدرة  
الدفع لغصبها اه منه



لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع  
 يصح كذا في فتاواه اهـ من منع من الايداع قال العلامة خير الدين الرملي بعد ما نقل هذه العبارة  
 عن المنع في حاشية البحر ما نصه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزيا الى القاضي  
 ظهير الدين انه لا يضمن في مسألة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة  
 كما هو ظاهر ويترأى الى التوفيق بين القولين بان يحصل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل  
 انشاء الوديعة عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة  
 وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدي الى المودع بنفسه واستبقاها  
 على الايداع الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا للذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في  
 أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أي وأدفعها  
 لك في غير هذه الساعة فإذا فارقها فقد أنشأ الايداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي  
 جاء بها فإنه استبقاء للايداع الاول لانشاء ايداع فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله  
 تعالى الموفق اهـ كلام الخير الرملي وفي التارخانية من الفصل السادس وسئل عن  
 المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحض من المودع فانه انتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه  
 بالدفع اليه فامتنع ثم هلكت هل يضمن فقال نعم لان الانابة الثابتة بالمعينة فوق الثابتة بالبينة  
 ولو ثبت التوكيل بالبينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فهنا أولى قيل له وهل يفترق  
 الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته  
 فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اهـ فالخاصل  
 انه اذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما اذا منعها  
 عن الوكيل ففيه اختلاف ففي الخلاصة والقاعدية والوجيز والتارخانية والحاوي الزاهدي  
 والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنع وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير الى ما عليه  
 الاكثر خصوصا والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة ففي مسئلتنا منع المودع الوديعة  
 من الوكيل ظلما ولم يقل له لا أدفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للايداع الاول وقد  
 جعت هذه النقول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب (أقول)  
 ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدرا المختار أيضا  
 وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبني على  
 خلاف ظاهر الرواية كما نبه عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التارخانية المتقدمة آنفا تفيد  
 تفصيلا في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتا  
 بالمعينة أو بالبينة أما اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر  
 هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضا ومقتضى ما مر عن الحاشية من قوله جاء رجل  
 وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة لا ضمان انه لو صدقه يضمن فيخالف  
 مسألة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيدا احترازا فلا مفهوم له وهذا ان جل على  
 انه رسول وكذا ان جل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين  
 للخير الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولا  
 ويضمن بالدفع قال الزاهدي في حاويه راعنا فيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن  
 لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح



لأنه عند ذلك كالتصريح بالوكالة لو احدث بعينه وهو الجاني تلك العلامة وأما استماعه ذلك  
من جني فنادر وإن كانا عند ذلك يمكن فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك  
أو يمكن يمكن فيه لأحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهم لا يريانه فالوكالة باطلة والدفع  
مضمن اهـ هذا ما نقله الرملي (قلت) كثيراً ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث  
رجلاً بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الأول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال إن هذا  
لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك  
إذا قال لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لأنه منكر  
فيضمن المودع قتلاً والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده وديعة  
فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) هذه المسئلة على وجهين أن كانت  
امرأته أمينة لا يضمن لأنه غير مضيع وإن كانت امرأته غير أمينة متهمة يضمن لأنه مضيع كذا  
في الوقائع الحسامية ومثله في العمادية عن الخانية (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو  
نصفين وهي تحت يد زيد فخا ذوشوكه وانتزعها قهراً من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكريده عليها  
مدة حتى هلكت عنده ويريد عمرو ومطالبة بكريه بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم  
لقول فقهاءنا ولو أودع الغاصب المغصوب ثم هلك في يده ضمن أيا شاء من الغاصب والمودع قال  
في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما مودعه فلقبضه منه بلا رضا مالكة اهـ والمسئلة في وديعة  
التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) في رجل أرسل أكديشاً لشريكه ليرعاه في القرية فدفعه  
شريكه الذي في القرية إلى أجيره الخاص مساهة الساكن معه فخا ثور وضرب الاكديش  
فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكديش فهل لا رجوع  
عليه بشئ (الجواب) نعم لما في الخانية وله أن يدفع إلى أجيره الخاص وهو الذي استأجره  
مشاهرة أو مساهة يسكن معه (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد باذن  
شريكه عمرو فبعثها زيد على يده الصغیر الذي في عياله ليسقيم فأخذها رجل من يد الابن  
وماتت عنده فقام شريكه عمرو يطالب زيد بقيمة حصته منها زاعماً أنه متعدي في الدفع إلى ابنه  
المزبور فهل لا مطالبة له بذلك (الجواب) حيث بعثها مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته شريكه  
والله أعلم وفي التجنيس المودع إذا بعث الوديعة على يد ابنه والابن ليس في عياله أن كان بالغاً  
يضمن وإن لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الجاهل ومثله في الفصولين (سئل) فيما  
إذا دفع زيد بضاعته على سبيل الأمانة لعمرو وليوصلها للبكر لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر  
إلا في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ النصارى البضاعة بالقهر  
والغلبة والحال أن في البحر مركب مغفر موجود ميسرة لا مشقة للركوب فيها فهل يضمن  
عمرو (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو بقيمة الوديعة المذكورة كما إذا  
أمره بحفظها في دار فوضعها في دار أخرى لأن الأصل كما في الدرر أن الشرط انما يصح إذا كان  
مفيداً والعمل به ممكناً والنهي عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار أخرى مفيداً لأنهما  
يختلفان في الأمن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما إذا أمره أن يضعها في بيت  
معين من دار أو صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لأن البيتين قلما  
يختلفان في الحفظ فالمتكمن من الاخذ من أحدهما متمكن من الاخذ من الآخر فصار  
الشرط غير مفيد وتعدرا العمل به فلا يعتبر وكذلك تعيين الصندوق فلا يفيد لأن الصندوقين

مطلب إذا كانت امرأته  
غير أمينة يضمن

مطلب للمالك تضمين  
الغاصب أو مودع الغاصب

مطلب لو دفع الوديعة إلى  
أجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الوديعة مع  
ابنه الصغير لا يضمن

مطلب أمره بالركوب في  
مركب مغفر فركب بها غيره  
يضمن

مطلب الأصل أن الشرط  
انما يصح إذا كان مفيداً  
والعمل به ممكناً



في بيت واحد لا يتقاولان ظاهرا الا ان يكون في البيت أو المستند وقخل ظاهرا فينتد يقيد  
الشرط ويضمن بالخلاف اه وقال لا تقروى عن شرح الطحاوي الاصل ان كل شرط يقيد  
اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يقيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو  
اه (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو خنجر في طريق الحج فأخذهم عمرو ووضع تحت رأسه  
حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لضمان عليه في ذلك (الجواب) نعم ولو نام ووضع الوديعة  
تحت رأسه أو جنبه فصاعت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام  
السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا أما اذا نام مضطجعا  
يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا أو مضطجعا كذا ذكره  
في الذخيرة وذكر في العدة لو نام واضعا جنبه على الارض فصاعت الوديعة يضمن وان نام قاعدا  
لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٢ (سئل) فيما اذا اودع زيد  
عند عمرو وديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه  
خوفا من ضرره فهل لضمان عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الا الصغير ولو أخذ الوديعة أجنبي  
والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه دفعه لخوفه من  
ضرره وغارته لم يضمن انقروى (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر فحاس ليبيعه له فعرضه  
على البيع فلم يشتريه أحد فرده عمرو على زيد ثم جحد زيد ووصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو  
بيمينه (الجواب) نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر كما نقلوه وفي الاشياء  
كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر  
ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو أقام البيينة على ذلك قبلت  
عيني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة أو هلا كهها ومات  
قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير بزايمة من القضاء (سئل) فيما اذا  
أودع زيد عند عمرو ألاجنتين فوضعهما عمرو في حانوته ثم أخذهما بكر لينظر اليهما وحوّلهما  
من موضعهما بدون اذن منهما ثم طالبه عمرو بهما فزعم انه ردهما الى محلّهما وزيد عمرو  
ينكر ان ردهما الى محلّهما فهل يضمن بكر قيمتهما زيد (الجواب) نعم أما أولا فلما صرح به  
الامام الجليل قاضيان في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فأتت قال يضمن في  
رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطق الصحيح انه على قول أبي  
حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه  
انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر أيضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه  
اه وأما ثانيا فلانه متعد من أول الامر بعد البه ما بغير اذن شرعي وفي العمادية من أواخر  
جناية الدواب ضمن مسئلة لان غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اه (سئل) فيما اذا  
كان لرقبي وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق  
وطلب الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم في الحائنة  
آخر كتاب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا  
أو محجورا فلوان المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز اه (أقول) حاصله  
انه ليس للمولى أخذها من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح نظير الموكل ليس له  
أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ وفي البحر عن الخلاصة ومنعه منه وديعة عبده

مطلب وضع الوديعة تحت  
رأسه ونام لا يضمن

مطلب أخذ الوديعة أجنبي  
ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع  
باليمين في رد الوديعة للمالك  
مطلب كل أمين ادعى اصال  
الامانة الى مستحقها قبل قوله  
مطلب ادعى رد الوديعة  
أو هلا كهها ومات قبل أن  
يحلف لا يحلف وارثه  
مطلب حول الاجنبي  
الوديعة عن محلّها بلا اذن  
ضمن

مطلب اذا دفع وديعة العبد  
لمولاه لا يضمن الا اذا كان  
مديونا



لا يكون ظملاً لأن المولى ليس له قبض وديعة عبده ما ذونا كان أو محجوراً ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لاحتمال أنه مال الغير وديعة فإذا ظهر أنه للعبد بالبينة فحينئذ يأخذ اهـ (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو صندوقاً مقللاً فيه أمتعة له فوضعه عمرو في بيت من داره حرزاً له فدخل نخل في الصندوق وأفسد بعض الأمتعة بدون تعد من عمرو ولا تقصير فهل لضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة أفسدها القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلما علم ربها ثقب القارة برئ لا لولم يعلمه بعدما علم ولم يسده وفي العدة لو كانت شيئاً من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف المودع عليها الفساد يرفعها إلى القاضي ليبيعهها ولولم يرفع ولم يحتل ادفع ذلك لم يضمن اهـ وفي الظهيرية الإنسان إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن اهـ نهج النجاة وفي الوهبانية

وتارك نشر الصوف صيغاً فعتل \* يضمن وقرض القار بالعكس يؤثر  
إذا لم يستد الثقب من بعده علمه \* ولم يعي الملاك ما هي تنقر

(سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فأذن له زيد بإرسالها إليه مع رجل أمين يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القافلة والأمانة بالقهر والغلبة ولم يمكن دفعهم ويريد زيد أن يضمنها عمراً فهل حيث كان الأمر كذلك لضمان على عمرو (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عبده عند عمرو فأبى العبد من عند عمرو بدون تعد منه ولا تقصير في حفظه فهل لضمان عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو وجاراً على سبيل الأمانة فربطه عمرو وبجبل مع دابة أخرى على شط نهر وأبعد عن محل آخر حتى غاب عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الجار في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه (الجواب) حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

### \* (كتاب العارية) \*

(سئل) في رجل استعار ثوراً من آخر استعارة مطلقة ليحراث عليه فهل عندده في حالة استعماله من غير تعد منه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لضمان عليه (الجواب) نعم ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير فإن كان العقد مطلقاً لا يضمن سوا مهلك في حال الاستعمال أو في غيره عمادية من ضمان المستعير (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو وجاراً ليركبه إلى قرية معينة استعارة مطلقة ليحصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه يعيد الجار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد نهبه الأعراب مع عدة جيران أهل القرية بالغلبة والقهر بدون تعد من زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على دفعهم ولا على رده منهم ويرغم صاحبه أن زيداً يضمنه بمقتضى أنه شرط عليه ضمانه فهل لضمان على زيد ولو صدر الشرط (الجواب) نعم قال في وديعة التنوير واشتراط الضمان على الأمين باطل بهيقي اهـ وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لأن اشتراط الضمان على الأمين باطل وبه نأخذ اهـ وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وإن التزم الضمان عند الهلاك (سئل) في رجل استعار من آخر عدلاً معلومة ليتفجع بها ثم مات قبل أن يردّها لصاحبها مجهلاً لها ولم توجد في تركته فهل يكون ضامناً لها في تركته (الجواب) نعم لأن العارية أمانة كفاية العلائق والأمانات مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو حصانه ليركبه أربعة أيام إلى قرية معينة فركب إلى القرية

مطلب دخل النمل في الصندوق وأفسد بعض الأمتعة لا يضمن

مطلب فيما إذا كانت الوديعة يخاف عليها الفساد وصاحبها غائب

مطلب قال المودع أرسلها مع رجل أمين ففعل لا يضمن  
مطلب أبق غبداً الوديعة لضمان على المودع  
مطلب دفع لعمرو وجاراً على سبيل الأمانة فقصر في حفظه حتى سقط في النهر يضمن

### \* (كتاب العارية) \*

مطلب لو هلك الدابة في يد المستعير والعارية مطلقة لا يضمن

مطلب لا يضمن المستعير وإن شرط عليه الضمان

مطلب إذا مات المستعير مجهلاً يضمن

مطلب يضمن المستعير بمجاوزة المكان ولا يبرأ بالعود



مطلب تكون العارية  
موقنة نصا ودلالة

مطلب لو عين طريقا فسلك  
آخر لا يضمن ان كانا على  
السواء

مطلب لو أمسك الدابة  
بعد الوقت ضمن وان لم  
يستعملها بعده

مطلب للمستعير أن يركب  
في الرجوع بخلاف المستاجر  
مطلب القول للمعير في الايام  
أو المكان أو ما يحتمل عليها  
مطلب القول للمعير في  
تقييد الانتفاع بالعارية  
مطلب أخذ الدابة متغلب لم  
يضمن المستعير  
مطلب العارية أمانة

مطلب بنى في دار أبيه بأذنه  
فالبناء له ويكون كالمستعير  
مطلب اذنه بالبناء في  
الارض الميرية ثم رجع قبل  
البناء له ذلك

مطلب للناظر الرجوع عن  
الاذن للغرس قبل الغرس

المذكورة وتجاوزها الى قرية أخرى بعيدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع قائلاً ان الحصان قد هلك  
معه في القرية الاخرى بعد مرور الايام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان لصاحبه (الجواب)  
حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقنة بوقت ومقيدة بمكان معين فامسكه بعد الوقت  
وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العمادية في الفصل ٣٢ العارية  
لو كانت مقيدة بالمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه وفي فتاوى القاضى ظهير  
الدين اذا كانت العارية موقنة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون  
العارية موقنة نصاً ودلالة حتى ان من استعار قدوماً لكسر الخطب فكسره وأمسك حتى  
هلك يضمن اه ومثله في الفصولين استعار ثورا ليكرب أرضه وعينها فكرب أرضاً أخرى  
فقطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في السكاب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة  
ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر بتلك المسافة كان ضامناً وكذا لو أمسك في بيته ولم  
يسكرب حتى عطب لعدم الرضا من المالك بالامسك وكذا في الاجارة اذا أمسك ولم يذهب  
(أقول) ينبغي أن لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة أو أرخى منها كمالواستأجر دابة للعمل  
وسمى نوعاً مخالفاً لا يضمن مثل المسمى أو أخف كذا في جامع الفصولين ولو عين طريقاً فسلك  
طريقاً آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعداً وغير مسلول ضمن وكذا اذا تفاوتا في الامن  
عمادية استعار قدراً للغسل الشباب ولم يسلمه حتى سرق ثيلاً ضمن برأية من الرابع من العارية  
العارية لو موقنة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو  
المختار جامع الفصولين للمستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك  
عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها موضعاً ليس له أن يخرج بها من المصر اه وفي القول بان  
عن البدائع ولو اختلف المعير والمستعير في الايام أو المكان أو فيما يحتمل عليها فالقول قول المعير  
لان المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله مع المين  
دفعاً للثمة وفي فتاوى قارى الهداية اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى  
المعير انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعير في التقييد لان القول  
له في أصل الاعارة فكذا في صفتها اه (سئل) في رجل استعار من آخر دابة ليركبها الى مكان  
معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متغلب وأخذها منه بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه  
بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير (الجواب) نعم لان العارية أمانة كما تقدم  
والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر كما في العمادية من ضمان  
الراعى وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الدابة اجنبى والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار  
ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه لخوف من ضرره وغارته لم يضمن (سئل) في رجل بنى  
بماله لنفسه قصراً في دار أبيه بأذنه ثم مات أبوه عنه وعن ورثة غيره فهل يكون القصر لبنائه  
ويكون كالمستعير (الجواب) نعم كما سرح بذلك في حاشية الاشباه من الوقف عند قوله كل من  
بنى في أرض غيره بأمره فهو مالكها الخ ومسئلة العمارة كثيرة ذكرها في الفصول العمادية  
والفصولين وغيرها وعبارة المحشى بعد قوله ويكون كالمستعير فيكلف قلعه متى شاء (سئل)  
في قطعة أرض ميرية اذن المتكلم عليه الزيد أن يبنى عليها بناء ولم يبن بعد ويريد المتكلم عليها  
الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه من البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الشيخ اسمعيل  
الحائك سئل فيما اذا اذن ناظر وقف لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراساً ولم يغرس بعد ويريد



مطلب حق سر دابا في دار  
جاره باذنه ثم باعها الجار ولم  
يشترط بقاءه فللمشتري رفعه

مطلب لورثة الاذن رفع  
البناء

مطلب قال له المعير ابعثها مع  
من شئت فبعثها مع من ليس  
في عياله لا يضمن  
مطلب فيما اذا جاء رجل الى  
المستعير وقال اني استعيرتها  
من مالكها وامرني ان  
اقبضها

مطلب استعار أرضا ليزرعها  
لم تؤخذ منه قبل أن يحصد  
الزرع

مطلب فمن استعار بورا  
فذبحه مدعيها الاياس من  
حياته

الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل  
الغرس (سئل) في ذي حفر سردابا له في دار جاره عمرو والذي باذنه ثم باع عمرو داره من بكر الذي  
ويطلب بكر الا ان رفع السرداب والخال انه لم يشترط وقت البيع بقاء السرداب فهل له ذلك  
(الجواب) نعم رجل استأذن جاره في وضع جذوع له على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت  
داره فاذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له  
ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فينتهذ لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل في البيع  
من غير ذكر ومثله في البرازية من القسمة والاشباه من العارية وراجع حاشية السيد أحمد  
(أقول) وكذا الوما لا اذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان اذن له مورثهم كما في أول  
كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقاءه لان الارث جبري لا يتقيد بالشرط بخلاف  
مسئلة البيع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث  
أن يامر برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاحد ورثته ببناء محل  
في داره ثم مات فلباق ورثته مطالبته برفعه ان لم تقع القسمة ولم يخرج في وقته وفي جامع  
الفصولين استعار دارا فبنى فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يؤمر  
الباني بهدم بنائه واذا فرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن اه (سئل) فيما اذا  
استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمرو اذا وصلت الى المكان المزبور ابعثها مع  
من شئت فبعثها زيد على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق من غير تعد ولا تقصير فهل  
يكون زيد غير ضامن (الجواب) نعم استعار دابة للعمل الى مكان كذا وقال له المالك ابعثها  
مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق لم يضمن حاوي الزاهد في وفي التحرير  
البرهاني رجل جاء الى المستعير وقال اني استعيرت الدابة التي عندك من فلان مالكها وامرني  
أن اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير  
غنا من ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد صدقه أو لم يصدقه ولم يكذبه  
أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان اذا ادعى  
المستعير انه فعله باذن المعير وهو يجحد يضمن المستعير الا أن تقوم له بيعة على الاذن عمادية  
(سئل) فيما اذا استعار زيد من زوجته أرضا ليزرعها فزرعها حنطة بعد ما حرثها وأذنت له  
بزرعها ونبت الزرع وتريد الا ان رفع يده عنها وأخذها منه قبل أن يحصد الزرع فهل ليس لها  
ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع  
وقتها أولا اه ومثله في الدرر (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو جارا ليحمله بنفسه ولا  
يعيره من غيره فحمله ثم أعاره من بكر فحمله بكر ومات عنده ويريد عمرو وتضمن زيد قيمة الجار بالوجه  
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وبضمن لمعنيين الاول حيث استعاره للتحميل فحمله ثم أعاره  
قال في التنوير وشرحه للعلائي ومن استعار دابة أو استأجرها أو طلقا بلا تقييد يحمل ماشاء ويعير  
له أي الحمل ويركب عملا بالاطلاق وايا فعل أولا تعين مراد او ضمن بغيره ان عطبت حتى لو ألبس  
أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي اه والثاني للنهي قال في الخلاصة فلو قال  
لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا ومثله في البرازية (سئل) في مستعير ثور ذبحه مدعيها  
الاياس من حياته وذلك بدون اذن من صاحبه ينكر الاياس من حياته ولا يئنة  
للمستعير على دعواه فكيف الحكم (الجواب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح

بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته تربى وقال للذابح لا تربى قال بينة على الذابح  
واليمين على المالك واذا عجز عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في  
قدر القيمة بيمينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم والمستله في  
الخيرية من ضمان الاجير مصدره في حراث والجامع بينهما الامانة لان الاجير أمين والمستعير  
أمين (سئل) في رجل استعار من آخر بهيمة وتسلمها ودخل دارا وأبقاها في السكة وغيرها  
عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها صاحبها (الجواب) نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان  
المستعير اذا دخل المستعير لبيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك يضمن سواء ربطها  
أو لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب  
عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى فصولين اهـ (سئل) فيما اذا استعار زيد  
من عمرو جلا ليحمل عليه قدرا معلوما من الحنطة فحمله أزيد منه وعلم أن الجمل لا يطيق ذلك  
فهلك الجمل بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له  
ذلك (الجواب) نعم استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمله خمسة عشر مختوما  
فهلك فان علم أن هذه الدابة لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان  
علم أنها تطيق ضمن ثلث قيمتها وتوزع الضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف  
ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم حنطة فطحن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه  
لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى الاذن فبعد ذلك استعمال الدابة بغير اذن مالكها فيصير غاصبا  
بخلاف الجمل لان حمل الكل عليه ما يوجد مرة واحدة وهو في البعض مأذون وفي البعض مخالف  
فتوزع الضمان عمادية (سئل) في العارية الموقته اذا أمسكها بعد الوقت مع امكان  
الرد وهل يضمن (الجواب) نعم العارية لو موقته فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد  
ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا أو دلالة حتى ان من استعار  
قدوما إلى كسر حطب فكسره فامسك ضمن ولو لم يوفت فصولين وان قيده بوقت أو نوع  
أو بهما ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله أو خير علائ العارية لو كانت مقيدة بالمكان فخاوزه  
يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها الى ذلك  
المكان يضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة  
أو استأجرها ليحمل عليها حنطة فحمل شيئا أخف من الحنطة أو أسهل على الدابة يضمن كذا في  
شرح النجاشي عمادية (أقول) قوله آخر اضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لان عبارة  
جامع الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر  
وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا  
بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها ليحمل بها خفيرا اهـ وكذا ذكر المسئلة في نور  
العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو أقصر وقوله وكذا لو أمسكها في بيته لان المخالفة فيهما الى  
خير لا الى شرف كان الظاهر أن لا يضمن فيهما اهـ (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة  
ليركبها الى مكان معين ففي أثناء الطريق أو دعها عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك  
فذهب زيد وعبد عمرو بأذن عمرو ليأتيها به فقتلها من بكر وتسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له  
بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور بقضاء الله تعالى وقدره ويرغم عمرو أن يزيد يضمن قيمتها  
فهل يكون غير ضامن لها (الجواب) نعم قال الاسدي جاني في شرحه على الجامع الصغير

مطلب دخل داره وترك  
الدابة في السكة وغيرها عن  
بصره يضمن

مطلب استعارها ليحمل  
عليها قدرا معلوما فحمله أزيد  
منه الخ

مطلب العارية الموقته لو  
أمسكها بعد الوقت ضمنها

مطلب لو جاوز المكان المقيد  
يضمن ولا يبرأ بالعود



مطلب للمستعير أن يودع

للمستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقهاء أبو الليث والشيخ الإمام محمد بن الفضل من واقعات اللامشي والمستعير أن يودع على المفتي به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا الأول بحر من العارية في شرح قوله ولا يرهن ولورد العارية مع أجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من أول العارية وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح المجموع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما يملك الإعارة وأما فيما لا يملك الإعارة لا يملك الإيداع (أقول) للمستعير الإعارة في موضعين الأول إذا استعار مطلقاً بان لم يعين المعبر منتقاساً أو كان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أو لا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما إذا عين منتقاساً وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقاً كما هو وهذا أيضاً إذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح أنه ليس له أن يعبر ولو استعاره مطلقاً لتعينه وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره له لم يكن له الإعارة مطلقاً لبقائه مودعاً والحاصل أنه يملك الإعارة فيما لا يختلف في المطلق والمقيدة وأنه ليس له الإعارة إذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الإعارة فيما يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل مما يختلف ولو في المطلق وكذا لو نهى عن الدفع إلى غيره كما يعلم من جامع الفصولين ففي هذه المواضع التي لا يملك فيها الإعارة لا يملك الإيداع بلا خلاف وإنما الخلاف فيما يملك الإعارة هل يملك الإيداع قيل نعم لأن الوديعة أدنى حالاً من الإعارة لأنها أحفظ بدون انتفاع فإذا ملك الأعلى ملك الأدنى وقيل لا لأنه أمانة وليس للأمين أن يودع استداماً وإنما ملك الإعارة لأنه مأذون بذلك لا طلاق الأذن بالاتفاق من المعبر وصحح هذا القول في النهاية كما نقل في التتارخانية ثم هذا كله إذا هلك المستعار قبل تسليمه إلى مالكه سلماً أم لو هلك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال فإنه قد سلم الدابة إلى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة إلى بناء عدم الضمان على القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم (سئل) في المعبر إذا طلب العارية من المستعير مراراً ففرض حتى هلك في يده ولم يكن عاجزاً عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها (الجواب) نعم يضمن حيث الحال ما ذكر

مطلب إذا منع العارية بعد الطلب يضمنها

\*(كتاب الهبة)\*

\*(كتاب الهبة)\*

مطلب القول لمدعي القرض دون الهبة

(سئل) فيما إذا دفعت هندل زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض فطال به بالمبلغ المزبور فقال أنك دفعت له هبة وقالت بل قرض فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك وعليه رد مثل القرض المزبور (الجواب) نعم دفع لا تخبر عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة فالقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع إليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال أصرفها إلى حوائجك ولو دفع إليه ثوباً وقال أكتسبه ففعل يكون هبة لأن قرض الثوب باطل لسان الحكم من الهبة (سئل) فيما إذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشيوع أرضاً وغراساً فوهبه من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذاً (الجواب) هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باظلة

مطلب هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باظلة

مطلب في تحقيق مسئلة  
أن الهبة الفاسدة لا تفيد  
الملك بالقبض

وهو ما يجبر القاضي فيه إلا على القسمة عند طلب الشريك لها لا تفيد الملك للموهوب له في  
المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا أو غيره فلو باعه الواهب صح لأن هبة المشاع باطلة وهو  
الصحيح كما في مشتمل الأحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تفيد الملك على ما في الدرر  
وغيرها والمسئلة مسطورة في التنوير أيضا (أقول) ذكر ذلك في التنوير لكن قال شارحه  
مستدركا عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم قال إن  
لنظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظ وبه يفتى أي بالقول بأفادتها الملك بالقبض  
أكدم من لفظ الصحيح أي في قول من قال الصحيح أنها لا تفيد الملك بالقبض فالحاصل أنها بما قولان صحيحان  
لكن الأول أصح لأنه معنون بلفظ الفتوى الذي هو آكد الفاظ التصحيح لأن القول الصحيح قد  
لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه أو لتغير عرف أو زمان أو نحو ذلك مما يقتضي الافتاء بخلافه على  
حسب ما يظهر لا هل الترجيح بخلاف لفظ به يفتى فإنه صريح في أن العمل عليه وأنه لا يفتى  
بخلافه فلذا كان آكدا لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى  
الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه  
فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيجان وروى عن ابن  
رستم مثله وذكر عصام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع أفادتها للملك عندها  
البعض أجمع الكل على أن للواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب  
قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم إذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة  
فاسدة لدى رحم محرم منه إذا الفاسدة مضمونة على ما حرر فإذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك  
كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارته بعدموته  
لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد إذا مات أحد المتبايعين فلورثته  
نقضه لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم إن من المقرر أن القضاء يخص فاذا ولي السلطان  
قاضيا له قضى بمذهب أي حنيفة لا يتخذ قضاؤه بمذهب غيره لأنه معزول عنه بتخصيصه فالتحق  
فيه بالرعية نص على ذلك علماء ونارحهم الله تعالى اه ما في الخيرية وبه أفتى في الحامدية أيضا  
والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن المبتغي بالغبين المجبة أنه لو باعه الموهوب له  
لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها إلا عند أداء  
العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف إذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه  
وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أي حنيفة اه وفي القهستاني لا تفيد  
الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت أنه  
ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وإن صرح بأن  
المفتي به خلافة لأنه إذا اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على أنه على القول الآخر  
يكون ملكا خبيثا كما صرحوا به ويكون مضمونا عليه كما مر فلم يجد نفع الموهوب له فاعتنم  
ذلك وانما كثرت النقل في هذه المسئلة لكثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس للزوم الضمان  
على قول الكل ورجاء الدعوة نافعة في الغيب اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن  
الشيوع إنما يمنع وقت القبض لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى  
لو وهب نصف دار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين  
وغيره (سئل) فيما إذا كان لزيد حصة معلومة في طاحونة وله عدة مواش وجيرو آلات



فلاحة وكتب معلومات لا تقبل القسمة فلك ووهب ما ذكر من ابنه البالغين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسليم وفرغ لهما عن مشد مسكته في أراضي وقف معلومة وصدر ذلك في صحته لادى بينة شرعية وصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازهم ومات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثة غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم بينة على ذلك وللابنين بينة تشهد بان ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى البينتين تقدم (الجواب) تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى بحيث كانت الهبة المذكورة كما ذكر في صحة وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة وبينه الصحة تقدم كما ذكره قاضيان بمائمه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عيناً من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير اه (سئل) فيما اذا وهب امرأة من أولادها حصّة من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا وردت صورة الدعوى سنة ١١٤٥ (الجواب) أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في المعسرات لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الأرض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصة اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو تخل فيها تردونه أى دون التمر اذا أمره أى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والجذاذ في التمر لان المانع للجواز الاشتغال بالملك المولى فاذا أذن المولى في النقض والحصاد والجذاذ ففعل الموهوب له زال المانع فخازت الهبة اه ونقله في المنع عنها وأقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في أرض أو غراً في شجرة أو حلبة سيف أو بناء داراً أو ديناراً على رجل أو قفيزاً من صبرة وأمره بالحصاد والجذاذ والقلع والنقض والقبض والكيل ففعل صح استحساناً ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه وفي التتارخانية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيباً في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو جائز اه وأفتى جدّ جدّي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان يريد عمارة قائمة في أرض الغير فلك زيد العمارة المزبورة لزوجه ولم يأذن لها بنقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد الدين عني عنه فليستظرفي مسئلتنا هل سلطته على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوماً اذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون متميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو فضلاً فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو طرفاً فيها مناع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الأرض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفتى مفتي الروم على افندي بمقتضى اطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرازية تنقل مثلاً في نور العن عن المنية ومثله في التتارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الأرض جائزة قال وفي الفتاوى عن محمد فمين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها واسلمها اليه اه هذا والموافق للمنون ما صرح عن

مطلب تصح هبة مشاع لا يقسم  
مطلب بينة الهبة في الصحة تقدم على بينة المرض  
مطلب لا تصح هبة البناء دون الأرض الا اذا سلطه الواهب على نقضه

مطاب في مسئلة هبة البناء دون الأرض على وجه التحقيق

الدرر لقول السكز وغيره تصح في محوزه مقسوم ومشاع لا يقسم قال في البحر قيدا محوز لان المتصل كالتمرة على الشجر لا تجوز هبته اه ومثله ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر في التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه معناه لا تتم ولا تلك الا اذا أذن له الواهب بالنقض ونقضه لانه بعد النقض صار محوزا مسلما ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وان لم يفد الملك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن قوله تصح في محوزه مقسوم معناه انها تملك بهذه الشروط لأن الصحة متوقفة على القسمة لانه لو وهب شائعا يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوقبضه مقسوما ملكه ولو كان شرطا للصحة لا حثيج الى تجديد العقد كما لا يخفى اه كلام البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آتفا عن التارخانية حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق فانه بالقبول تحقيق وبالله التوفيق وهذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لأن المانع للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسألة تجديد عماد الدين فلم يكن مانعا من الجواز كما هو صريح عبارة البرازية المتقدمة وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع عام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الى آخر ما ذكره فيها تفهيم العمدانية فتأمل ولا تجمل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف (وأقول) هذا اعتراض منه على ما أجاب به جد جده لان العمارة قائمة في أرض الغير لا في أرض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب وقد تضمن ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات فاضيل ان الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكنه الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمنع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بنصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمنع فظهر أن الأصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خير بان ما في الدرر وما في المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع للواهب أو لأجنبي ومسألة هبة العمارة دون الأرض ليس من قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالأرض بل هي قائمة عليها متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع النصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول لانا نقول المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعا في داره أو جوالقه بدليل تصريحهم بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارخانية والعمارة من هذا القبيل ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاغلا وأن المراد بالشاغل غير المتصل والالزم كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للخبر الرملی مانصه قوله تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الأرض

مطلب وهبه نخلة قائمة  
لا يكون قابضا حتى يقطعها  
ويسلمها



شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لا اتصالها بها اه فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاغلا ثم كتب الرملي على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضيخان الى آخر ما مر أن مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجرة أو زرع أو بناء في أرض ملك أو معارة أو مكتورة لا آخر أو مغصوبة وهبه لمن الأرض بيده لا تجوز الهبة وان كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها لأنهم صرحوا أن المانع في مثل الاتصال وجعلوه كالشائع اه ملخصا وحاصله أن ما مر عن الزيادات من أن هبة المشغول لا تصح الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له أيضا لان المانع هنا ليس كونه شاغلا لان الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ليس بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزء منه حتى صار كالمشاع لا تصح هبته الا بعد افرازه وبهذا ظهر لك أن هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب أو الموهوب له أو غيرهما وطهر أيضا صحة ما أجاب به جدد المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاعتنم هذه القوائد الفرائد (سئل) فيما اذا كان لهند غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فوهبته في مرض موته من أجنبي ولم تسلمه منه حتى ماتت فهل تكون الهبة غير صحيحة (الجواب) نعم لان هبة الانبجار بدون الأرض لا تجوز كما صرح به قاضيخان وغيره حيث قال هبة النخل بدون الأرض لا تجوز وفي التنوير لا تصح هبة لبن في ضرع وصفوف على غنم ونخل في أرض وتعرف نخل ولو فصله وسلمه جاز ومثله في الملتقى وغيره وفي البرازية وهب أرضا فيها زرع أو بقل أو نخل عليه تمر أو وهب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا أرض أو نخل بدون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الخيرية وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الأرض كهبة مشاع محتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلم ذلك فلو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض الامقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يوجد اه ومثله في البرارية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد ابان كبيران وأملكت تقبل القسمة وحصته في مشاع تقبل القسمة فلك جميع ذلك من ابنيه المذكورين سووية بينهما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك صدك ولم يحكم بذلك حاكم برامو يريد زيد الرجوع عن التملك واسترد ذلك من ابنيه المذكورين فهل له ذلك (الجواب) نعم وهب اثنان دارا الواحد صح لانهما سلماها جلة وقد قبضها جلة فلا شيوع وبقبله لا وهبة واحدة من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف من كل واحد منهما بدليل انه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فعلم انهما عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد وقال لا يجوز انظر الى انه عقد واحد فلا شيوع قيد بالهبة لان الرهن من رجلين والاجارة من اثنين جائزا اتفاقا وقيد الواهب بكونه واحدا لان الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما الآخر ما بعينه ونصيب الآخر لا آخر لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقيد بان يكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغير والآخر كبير والصغير في عياله لم تجز

مطلب هبة الاشجار بدون  
الأرض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب وهب في مرض  
موته ولم يسلم حتى مات  
تبطل وان كانت وصية  
مطلب في هبة واحد من  
اثنين

الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصه الصغير في النصف الاخر شائعا كذا في المحيط  
وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا اثلثا ولهذا اثلثاها لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد يجوز ان قبضه وعمر ادم بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كاليتم يجوز اتفاقا  
وقيد بكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فكل اثنين فقبضاها جاز كذا في قاضخان منع  
وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل  
الموصلى وبرهان الائمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أفقئ بذلك الخبر الرملي (أقول)  
فالخاصل انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر  
صغيرا في أن الهبة لهما لا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبعبكسه لا أي لا يصح هبة  
واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع  
في ذلك شيخه صاحب البحر وتبعهما العلافي فالمناسب الاطلاق كما أفاده الخبر الرملي في حاشية  
البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد ببيان  
الخلافي فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغيرا لخ الضمير في قوله والصغير في عياله أي  
عيال الواهب كما لا يخفى وبديل التعليل ومثله مالو وهب لابنين له أحدهما صغير كما في البرازية  
قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير  
محتاجة الى قبوله فسبقت هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار الكبير ويهبها منهما  
اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان معا وقت العقد فلم يتحقق  
الشروع وبهذا يظهر أنهم سألوا كانا صغيرين وكانا في عيال الواهب أو كانا ابنين له تصح الهبة  
لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لاحدهما على الآخر وتتمام ذلك فيما علقناه على البحر  
وقد ظهر لك أن ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال الواهب  
كما ذكرنا اذ لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافية كمسئلة الكبيرين ثم  
هذا كله اذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سألني عقب هذا فكان  
ينبغي تقييد الابنين في السؤال بالغنيين حتى تكون الهبة فاسدة وانما حققنا هذه المسئلة  
لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم (سئل)  
في امرأة وهبت في صحتها من شقيقها ووجدتها الفقيرين أمتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة  
لهما فهل صحت الهبة (الجواب) نعم لان الاثواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم  
وهبتها صحيحة كما نبه عليه في الحاشية وقد أفقئ بذلك الشيخ خير الدين الرملي وان وهب من اثنين  
واحد لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة  
والتصدق على الفقيرين جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدية من  
أواخر كتاب الدعوى ملخصا التصديق على الغني هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان  
ذكر لفظ الهبة تتارخية في أول الفصل الثاني عشر من الهبة انقروى والمسئلة في التنوير  
وغيره (أقول) وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في  
التتارخية عن المضمرات ولو قال وهبت منك هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة  
بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافقد ذكر في الاصل روايتين في الصدقة على قول  
الامام والصحيح رواية الجامع كافي جامع الفصولين وصحها في الهداية أيضا وعليها مشي أصحاب  
المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما كون الاثواب المختلفة مما

مطلب في تحقيق مالو وهب  
من اثنين

مطلب تصح الصدقة على  
فقيرين ولو بلفظ الهبة



لا يقسم هبة ما لا يقسم تصم ولو من غنيين ثانياً ما كون الموهوب لهما فقيرين وتكسبه وتحتسب  
 فقيرين تصم ولو كانت مما يقسم لانها صدقة كما صرحوا به من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة  
 على الغني هبة ووجه صحتها اذا كانت لفقيرين ما صرحوا به من أن الصدقة يراد بها وجه الله  
 تعالى وهو واحد فلا شيوخ والافقد صرحوا في المتن أيضاً بان الصدقة كالهبة لا تصح  
 في مشاع يقسم أي بأن يتصدق بفضله على واحد والحاصل انه لو وهب داره مثلاً التي تحتسب  
 القسمة من غنيين لا يصح للشيوع خلافاً لهما ولو تصدق بهما على فقيرين يصح اتفاقاً لما صرح  
 ولو وهب نصفها لواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوع والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن وبنت ولابنه ابن صغير عاقل عمز عمره عشرين سنواً فوهبه  
 جده داراً له وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم  
 والتسليم وأقرأت بذمته للصغير بقدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر  
 وخلف تركته تخرج الهبة والمبلغ المقربه من ثلثها وليس عليه دين أصلاً فهل تكون الهبة  
 والاقرار صحيحين (الجواب) نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم  
 بقبضه ولو عجزا يعقل التحصيل ولو مع وجود أبيه لانه في النافع المحض كالبالغ اهـ ومثله في الدرر  
 وأما الاقرار للصغير المزبور فلما في التنوير وشرحه للعلا في من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه  
 صحيح وان بين المقر سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقرار أو ثمن مبيع لأن هذا المقر محل لثبوت  
 الدين للصغير في الجملة أشباه اهـ (أقول) تقييده في السؤال خروج المقربه من الثلث غير لازم  
 لأن الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما مر في باب مع ما فيه من المباحث (سئل) في  
 امرأة وهبت في صحتها أمتعة معلومة من بنت ابنتها الصغيرة وسلمت الامتعة لابن الصغيرة وقبل  
 الهبة بايجاب وقبول شرعيين لدى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنتها المذكورة وعن زوج  
 يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة (الجواب) نعم وقد نقل المؤلف عبارات  
 على سبيل الاستطراد في مسألة ما اذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكر حاصلها على  
 وجه التحرير لكونها تقع كثيراً وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب  
 للصغيرة يجوز قبض زوجها لهما بعد الرفاف لتقويض الابن أمورها البه دلالة بخلاف ما قبل  
 الرفاف ويملكه مع حضرة الابن بخلاف الام وكل من يعولها غيرهما حيث لا يملك كون الابن بعد  
 موت الابن أو غيبة منقطعة في الصحيح اهـ ومثله في الجوهرية وبه جزم في البدائع وقال بعض  
 مشايخنا يجوز لهم أيضاً أن يقبضوا للصغير اذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احتراز أي صاحب  
 الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في عيال الجد أو الاخ أو الوالد أو الام فوهبه له  
 هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
 لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج وأبوا الصغيرة حاضر وكذا لو كان الصغير في عيال  
 أجنبي كان للأجنبي حق القبض خائفة واذ كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الام  
 أو الأجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه  
 يجوز فتاوى الصغرى كذا في أحكام الصغار للاستروتن ولو قبض من في عياله مع حضور الاب  
 قبل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي مشتمل الاحكام (أقول) فقد اختلف التصحيح كما ترى وأنت  
 على علم بما قاله العلامة قاسم من أن قاضخان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس  
 وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حضرة الاب لانه تقع محض للصغير ويشهد له صحة

مطلب تتم الهبة للصغير  
 العاقل بقبضه ولو مع وجود  
 أبيه

مطلب مهم في تحرير مسألة  
 ما اذا قبض هبة الصغير من  
 يعوله مع أبيه

قبول الصغير بنفسه إذا كان عمدا ولو كان الأب مستغفرا أو أيضا قد وجدت دلالة تفويض الأب  
 أمور الصبي إلى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الرقابة فليكن العمل على هذا القول  
 ولا سيما قد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد المفاظ التصحيح وفي الفقه يستأني عن المضمرات أنها المختار  
 والمضمرات من الشروح فانه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره حيث نقل  
 تصحيحه عن البرجندى مستدركا على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم (سئل) في مريض  
 مرض الموت له ديون بدم جماعة معلومين وعليه ديون لأربابها قوهب الباقي من ديونه بعد أداء  
 ما عليه من الديون لبنية وعوضاته عن ذلك طاقية سلمتها له ضمن الهبة ومات من ذلك المرض  
 عنهما وعن زوجته وعم شقيق لم يجز الوصية وترغم البنات جوارها بسبب التعويض المذكور  
 فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة بزعمهما (الجواب) نعم لامر منها تملك الدين لغير من عليه من  
 غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومجانته ووقفه وضمانه حكم الوصية  
 فتعثر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تصح إلا بإجازة بقية الورثة ومنها  
 أن الشيء إذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذا ما في ضمنها من التعويض وإن قلنا أن  
 التعويض بيع انتهت فبيع المريض للوارث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر  
 بأن هبة المرصد لا تصح لأن تملك الدين من ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر  
 والتنوير وغيرهما (سئل) فيما إذا كان لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم إن المرأة  
 وهبت دينها المزبور لم زيد ولم تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب)  
 نعم ذكر في الصغرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح إلا إذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه  
 جاز وذكر في العدة وإن لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق عليه هبة الدين  
 من غير من عليه الدين لا تجوز إلا إذا سلطه على قبضه وبصر كانه وهبه حين قبضه ولا يستحكم إلا  
 بالقبض وكذا الوهبه صوفا على غنم وسلطه على جزائه أو زرع غير محصود وسلطه على حصاده  
 وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمادية من الأحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث  
 في هبة المشغول في أو آخرها ولو وهب دينه له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه  
 جازت الهبة لما أن تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض (سئل) في  
 امرأة لها في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها أنها وهبت الزوجة والدها  
 والآن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تملك الدين من ليس عليه  
 الدين باطل إلا إذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسلط فتكون غير صحيحة وإن كان  
 خفي لم تقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام المرضى وهب  
 في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وإن كانت وصية لكنها  
 هبة حقيقة فتفتقر إلى القبض ولم يوجد (سئل) فيما إذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء  
 دار رحي قابلة للقسمة مشتملة على حجرين ومكانين للدواب وإذا قسمت لا تبدل المنفعة وتصير  
 طاحونتين منتفعابهما على السواء فوهبت ذلك في صحته لوالديها سوية فهل تكون الهبة  
 المذكورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من أجنبي إن احتملت القسمة  
 لا تجوز وإن لم تحتمل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أول القسمة عن الأصل  
 لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والكان الصغيرة وهذا إذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل  
 واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فإن كان بحال يبقى ينقسم اهـ ومثله في البزاية وخزانة

مطلب وهب في مرضه لبنته  
 ديونا لا يصح

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين من غير  
 من عليه الدين لا تصح إلا إذا  
 سلطه على قبضه فقبضه

مطلب الهبة في مرض  
 الموت وإن كانت وصية  
 فتفتقر إلى القبض

مطلب هبة نصف الطاحونة  
 المحتملة القسمة لا تصح



القتاوى حيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبسّل منفعتها بالقسمة وتبقى مستقاعها بعينها  
 فالهبة المذكورة غير صحيحة (أقول) هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور من  
 ولديها معاً ما لو وهبت الربع من احدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر تصح الهبة لأن ربع  
 الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمة وهذه حيلة صحيحة الهبة في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا  
 قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم أشتري فهل يكون القول للموهوب له مع يمينه  
 (الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن من أواخر الهبة (سئل) فيما اذا وهب زيد المريض  
 قطعة أرض وجاراً من عمرو والأجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك من هبته بعد موته وذلك  
 يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويطل الشرط (الجواب) حيث كانت الهبة تخرج من  
 ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل  
 بالشروط الفاسدة فهبة عبد على أن يعتقه تصح ويطل الشرط (سئل) فيما اذا وهب زيد عمراً  
 فرساً مهزولة هبة شرعية فعلقها وسقاها مدة شهر حتى سميت ويريد زيد الآن الرجوع به بيمينه  
 المذكورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويمتنع الرجوع بمحدث زيادة متصلة أراد بها الزيادة  
 في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجبال والاسلام والعلم وغيرها شرح  
 الجمع لابن ملك وقال الامام الجليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبداً  
 صغيراً فشب وصار رجلاً طويلاً لا يرجع الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وإن كانت  
 تنقص القيمة وكذلك لو كان فحيفاً فسمناً أو كان قبيحاً فحسن لا يرجع (سئل) فيما اذا وهب زيد  
 لأم ولده أمتعة معلومة في صحته ثم مات عنها وعن ورثة يطالبونها بالامتنعة المزبورة فهل لهم ذلك  
 والهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح  
 هبة المولى لأم الولد ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمعجور أملاً أو وصى لها بعد موته تصح  
 لعقها بموته فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهبة لأم ولده والقرار بالدين باطل بخلاف الوصية  
 لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة برأية قبيل السادس في تصرفات الوصي  
 (سئل) فيما اذا كان لزيد حصّة معلومة في فرس فوهبها في صحته لعمر وهبة شرعية مقبولة مسئلة  
 له باذن بقية الشركاء فمات وعوض عمرو زيد انظر ذلك مبلغاً معلوماً من الدراهم والحنطة فأناله  
 خذ هذا عوض هبتك وتجت الفرس عند الموهوب له نتاجاً ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع  
 فيها وفي النتاج فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم فان قال خذ هذا عوض هبتك أو بدله فقبضه  
 الواهب سقط الرجوع تنوير والحصّة في الفرس المزبورة ليست محتملة للقسمة وهبة المشاع الذي  
 لا يحتمل القسمة صحيحة كما في الخبرية تقلاعاً عن مبسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجع  
 ان رمت (أقول) وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجوع كل بهبته اه وكتبت فيما  
 علقته عليه عن الحواشي اليقينية فيه كلام لأن الأصل أن المعروف كالمفوض كما صرح  
 به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء فينبغي أن  
 لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم  
 فارقها فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يستردّها وأرادت المرأة أن تستردّ العوض فالقول  
 للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك وللرّاة أن تستردّها بعثته اذ تزعم أنه عوض للهبة فاذا لم يكن  
 ذلك هبة لم يكن هذا عوضاً فلكل منهما استرداد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين  
 بعثت أنه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها

مطلب القول للموهوب  
 له انه لم يشترط عوضاً

مطلب وهب من أجنبي  
 على أن يهبه من فلان صحت  
 الهبة وبطل الشرط

مطلب سمن الدابة يمتنع  
 الرجوع في هبتها

مطلب لا تصح الهبة لأم  
 الولد ولو في المرض بخلاف  
 الوصية لها

مطلب يسقط الرجوع  
 في الهبة بالتعويض  
 مطلب الأصل أن المعروف  
 كالمفوض

مطلب وهبت دارا تقسم  
من بناتها الاربع لاتصح

مطلب دفع لخادمه كسوة  
ليس له أخذها منه

وبطلت نيتها ولا يحق أن يعطى هذا ينبغي أن يكون في مسئلتنا اختلاف اه (سئل) في امرأة  
لها دار قابله للقسمة فوهبتها من بناتها الاربع أرباعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة  
(الجواب) نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها وصحت الهبة (أقول) الظاهر أن عدم  
الصحة فيما ذكر إنما هو حيث يمكن قسمة الدار أرباعا مع إمكان الاستماع بكل ربع على حدة فلو  
أمكن قسمتها نصفين مثلا لأرباعا فهي غير قابله للقسمة تأمل (سئل) فيما إذا اتخذ زيد لخادمه  
عمرو كسوة وسلمها له ولبسها على سبيل التملك ثم خرج الخادم من عنده ويريد زيد الآن أخذ  
الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للخادم (الجواب) نعم اتخذ لولده  
الصغير ثيابا ثم أراد أن يدفع إلى ولده آخر لم يكن له ذلك لأنه لما اتخذها تو بالولده الأول صار ملكا  
للاول بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره إلا إذا بين للاول عند اتخاذها أنها عارية لأن الدفع إلى  
الأول يحتمل الاعارة وإذا بين ذلك صح بيانه وكذا إذا اتخذ ثيابا لتلميذه فأبقى التلميذ بعد ما دفع  
فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا أن بين وقت اتخاذها أنها عارية يمكنه الدفع إلى غيره خاتمة من  
فصل هبة الوالد لولده والهبة للصغير (أقول) والتقسيد بقوله فأبقى التلميذ بعد ما دفع يفيد الفرق  
بينه وبين الولد الصغير من حيث أن التلميذ لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد  
اتخاذ الأب صارت ملكة لأنه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من  
التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم إن قوله أن بين وقت اتخاذها يفيد أنه لو سلمها  
لتلميذه ولم يبين أنها عارية ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه أنه جعلها في مقابلة خدمته فلا  
تكون هبة خالصة فلا يمكن الرجوع فيها والأفعال المانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة  
دعوى ما صورته حيث بين إقراره أنه بجهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الحير الرملي  
رحمه الله تعالى ناقل عن جامع الفصولين في خلل المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على  
محضر كتب فيه ملكة تملكها صحيحا ولم يبين أنه ملكة بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح  
الدعوى ثم رمز لشروط الحاكم اكتفى به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن  
ما أفاد في التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اه (سئل) فيما إذا مات زيد عن زوجة وبنت منها  
وعن أخ وأخت شقيقين وخلف تركته فوهب الأخت حصتها منها البنت أخيه قبل قسمة التركة وقبل  
علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلمه به ويريد ورثته  
المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

\*(كتاب الاجارة)\*

(سئل) فيما إذا كان بيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشقة مسكة ولا أشجار  
في وسطها وله في نواحيها أشجار على المسناة فقط يريد متولى الوقف المزبور إيجارها من غير زيد  
بأجرة مثلها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك (الجواب) نعم رجل استاجر  
أرضا فيها أشجار إن كانت الأشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه من أجرة  
فيها أشجار ولم يدفع الأشجار معاملة لا تجوز المزارعة وإن كانت الأشجار في نواحي الأرض على  
المسناة جازت الاجارة والمزارعة وإن كانت في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل  
التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وإن كانت الشجرة عظيمة لا يجوز  
لأن العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضرب الأرض وكذا لو كان في وسط الأرض

مطلب إذا كانت الأشجار  
على المسناة تجوز الاجارة



التي هي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة فان كانت في ناحية الارض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها تحت العقد وكذا الشجرة قاضخان في الابنية الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والحانوت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجر لان ثمة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اه من فتاوى الامام قاضخان أيضا (أقول) مقتضى هذا التعليل انه يصح ايجار الدار المشغولة بالاشجار لان الاشجار لا تخل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل بظل الاشجار لانه لا ينبت ماتحته ولذا تصح الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الارض على المسناة او كانت شجرة صغيرة او شجرتان في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا فتأمل (سئل) في بستان جاري وقف أجره وكيل عن ناظره من زيدة مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الغراس القائم بمدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقي للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكمكم حتى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان (الجواب) نعم كما صرح به الحانوتي في فتاواه حيث سئل عن ناظر أجر أرضا من جهات الوقف مشغولة على أشجار ونخيل وغيرها من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معهم على أن الاشجار النابتة في الارض فيها قديم وجديد فالقديم جميعه لجهة الوقف ورريع المستجد لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة للمستأجرين ولم تغير القديمة من المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة وانقضت مدة الاجار والمساقاة فأجر الناظر الارض المذكورة مدة تالية للمدة الاولى وساقى على ذلك جميعه أي جميع اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معهم على ذلك مع عدم معرفته وتمييزه لما ذكر صحيح أم لا الجواب الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز الا اذا كان في الارض أو في وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمساقاة غير صحيحة أيضا حيث لم تعين الاشجار التي وقعت المساقاة عليها والتصادق من الناظر أيضا غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم المساقاة ثم أوجرت الارض من المساقى فيجوز كما في البرازية من الاجارة في أول ورقة لان الاشجار صارت له استحقا فافلم تكن الارض مشغولة بغير حق المستأجر وهل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة قد تكلم عليه قارئ الهداية قبيل الآخر بنحو ورقتين وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين اه (أقول) ونقل في الدر المختار في أول كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانعه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو اليتيم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم فالنظر ظاهر في الاجارة لاني المساقاة فساد المساقاة الاولى لان كلا منهما عقد على حدة اه وكتبت هنا في حاشيتي رد المحتار عن فتاوى الحانوتي أن التنصيص في الاجارة على بياض الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة أما اذا تقدم عقد المساقاة بشروطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لا يكونها يجوز يسير لجهة

مطلب استأجر فارغا  
ومشغولا تجوز في الفارغ  
دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الارض  
على مساقاة الاشجار لا يصح

مطلب استئجار الارض  
المشغولة بالاشجار لا يجوز  
مطلب اقرار الناظر على  
الوقف لا يصح

مطلب هل يلزم من فسخ  
الاجارة فسخ المساقاة

مطلب لو قدم المساقاة على  
الاجارة لم تصح الاجارة



الوقف كان للعامل أجرة مثل عمله وهذا بالنسبة إلى الوقف وأما مصادرة المالك فلا يتطرقها إلى  
المصلحة كالأجر بدون أجر المثل اهـ **مطلب** نعم لو سكب ثلثي من حصة ذلك حيث كانت الأجرة  
وأقية بمنفعة الأرض وبقيمة الثمر ينصح كل من المسافة والأجرة وسألت في ذلك (سئل)  
في قطعة أرض سيطعة تجارية في وقف وفي مشقة مسكة زبدية لا يملكها ولا أصلا في نواحي  
الأرض على المسناة أشجار بعضها في ربح الوقف المزبور والبعض مملوك لزيد المتوفى يريد ناظر  
الوقف المزبور دفعها من أجرة للغير ويعارضه في ذلك ورثة زيد فهل لناظر ذلك وينعون من  
معارضته في ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن الخانية (سئل) في أجرة الدار من مؤجرها  
هل تكون غير جائزة (الجواب) نعم إذا أجرة من المؤجر لا يجوز وبطلت الأولى وقال الحلواني  
لا تجوز الثانية ولا تبطل الأولى لأن الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحة وهو الصحيح برأيه للمستاجر  
أن يؤجر من غير مؤجره ومنه أي من مؤجره لا أي لا يؤجره لأن الأجرة تملك المنفعة  
والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك هكذا علمه بعض الشراح وفي  
خلاصة الفتاوى قال في النوازل المستاجر إذا أجرة المستاجر من الأجر لا يجوز وبطلت  
الأجرة الأولى وقال شمس الأئمة الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الأولى لأن الثاني فاسد فلا  
يرفع الصحيح وهو الأصح اهـ **مطلب** في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهرة ما يخالفه (أقول)  
ووفق في الدر المختار بين ما في الجوهرة وما قبله بما فيه نظركم أو ضحكته فيما علقته عليه وكتبت  
فيه أن الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من أنه لا يرفع فاضحان له وقوله في المضمرات  
وعليه الفتوى وكتبت أيضا ما نصه وفي التتارخانية استاجر الوكيل بالأجر من المستاجر  
لا يجوز لأنه صار أجرة مستاجر أو قال القاضي بديع الدين كنت أفق به ثم رجعت وأفق بالجواز  
(أقول) يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استاجر الوقف من أجره له وقد وقف فيه بعض  
الفضلاء وقال لم أره تأمل اهـ (سئل) فيما إذا كان لهند دار تجارية في ملكها فأجرته من  
رجل مدة سنة بأجرة معلومة أجرة صحيحة ثم لحقه دين ثابت بالينة ولا مال لها غير الدار وتريد  
هند بيع الدار ووفاء الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الأجرة (الجواب) نعم  
والمسئلة في التنوير والملتقى وغيرهما وفي الاختصار والاصل فيه أنه متى تحقق عجز العاقد عن  
المضي في موجب العقد لا يضر يلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تفسخ به الأجرة دفعا للضرر  
اهـ وإذا أراد القاضي فسخ الأجرة لأجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه  
فتفسخ الأجرة وقال بعضهم يفسخ الأجرة أولا ثم يبيع هذا إذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن  
ولكن صاحب الدار أقرب الدين على نفسه وكذب المستاجر قال أبو حنيفة يصح الإقرار ويفسخ  
القاضي الأجرة بينهما بأقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح إقراره وهذه ثلاث مسائل أحداها  
هذه والثانية المرأة إذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذب الزوج صح إقرارها ويكون  
للغيرم أن يجلسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين إذا أقر ببعض ماله للرجل ينقب به أو لبعض ورثته  
عند أبي حنيفة يصح إقراره حتى يقضى القاضي بعسرته ويخرجه من الحبس قاضيان من فصل  
ما تنقض به الأجرة بقي أنه إذا اعترض شيء من الأعداء هل تفسخ بنفسها أو يحتاج إلى الفسخ  
وهل يحتاج فيه إلى فسخ القاضي أو التراضي خلاف طويل ذكره أئمتنا شروحا وفتاوى فليراجع  
ذلك في البدائع وغيرها (أقول) والذي حررته في حاشيتي رد المحتار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ  
وهو أن العذر أن كان ظاهرا لم يمتنع إلى القاضي والا كالدائن الثابت بأقراره يحتاج إليه ليصير

مطلب مات من له المند  
لا عن ولد فللناظر دفعها  
من أجرة

مطلب أجرة الدار من  
مؤجرها لا تصح  
مطلب أجرة المستاجر من  
المؤجر لا تصح الثانية ولا  
تبطل الأولى

مطلب لو استاجر الوكيل  
بالأجر من المستاجر لا يجوز

مطلب إذا لحق المؤجر دين  
ثابت بالينة له فسخ الأجرة  
وبيع المأجور

مطلب يصح إقرار المؤجر  
بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ  
الأجرة بالعدوان إلى القضاء أم لا



العدر ظاهر بالقضاء وقال قاضيان والمحجوبى القول بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ  
الدين الغزى بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتها في التوزيع فينبغي اعتماده وفي تصحيح العلامة  
قاسم ما يصححه قاضيان مقدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اهـ (سئل) في صلح من  
مضمونه استاجر زيد بماله لنفسه من عرو المتولى على وقف بكر على مسجد كذا فأجره ما هو جار في  
الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين بقريه كذا المدة ثلاث سنوات بأجرة معلومة ولم يتساقيا  
على غراس البستانين ولم يذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
(الجواب) نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقيا عليها  
في الخاتمة رجل استاجر أرضا فيها أشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة اهـ والثاني لعدم  
ذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا أجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب  
في الصك أجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أى جهة قالوا تكون فاسدة وفي  
الحجية والمتولى لو وقف أجرا \* لكانه في صكه ما ذكر

مطلب أجر بدون مساقاة  
لا يصح

مطلب اذا أجر الناظر ولم  
يذكر أنه متول من أى جهة  
لا يصح

من أى جهة تولى الوقفا \* ما يجوزوا ذلك حيث يلحق  
(أقول) الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصك لافي نفس العقد بل الصحيح حيث كان  
العاقبة في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذكر جهةها انها من الواقف أو من فلان القاضي لان  
الصكوك اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على  
هذا المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين  
لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فالأوثق أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى  
من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة الحاكم  
ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضي لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا  
كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في منشوره فصار حكم نائب القاضي  
فانه لا بد أن يذكر أن فلانا القاضي مأذون بالانابة تحررا عن هذا الوهم اهـ قال في البحر بعد  
نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول السلطان جعلتك قاضى القضاة كالنصب  
على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضي اهـ ولا يخفى  
أن قاضى دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظام يسمى قاضى القضاة في زماننا فيصح نصبه  
الوصى والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة  
صح ايجارهم وبقية تصرفاته والتنصيب على كونه تولى من جهة قاضى كذا انما هو لزيادة  
الاستيثاق بالصك كما افاده قوله فالأوثق أن يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذا رفع  
تصرفه الى قاض يحكم بمجرد ذلك التصرف اذا ثبت عنده كما لو أجر دارا مثلاً ثم أنكر الايجار  
وأثبت خصمه فانه يحكم بثبوت الايجار لا بعخته فانه لا يحكم بصحته ما لم يثبت عنده صحة توليته كما  
لو باع رجل داراً أو وقفها أو أجرها يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الايجار أما الحكم بصحة  
ذلك فائتمامه يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو نيابته عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن فتاوى  
قارئ الهداية حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك  
الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا أجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن  
له ولاية الايجار أو البيع لمبايعه أو ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شئ من ذلك لا يحكم  
بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اهـ فاعتمد هذا التحرير المفرد (سئل) فيما اذا كان

مطلب فيما اذا أجر المتولى  
ولم يذكر أنه متول من  
أى جهة

للمجاعة تيماريزه قرية ظهر أربع جارية في يديهم وأقطعهم بموجب برائة سلطانية بيدهم فأجروا ذلك جميعه لن يذو عمرو وللمدة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة المستوية والصيفية باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت لغير الزرع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهب مشيئته فياشر اقطعه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة مفتي مذهبهم بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بمضمون الحجتين المزبورتين بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف أهلي وفي استجار واحتكار زيد من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة فأت زيد في أثناء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الاجارة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنفسخ بموته كالأب والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اه وتماه في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقارا وأجره من آخر ومات في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أجاب تنفسخ الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى القمري سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رفعت القضية الى حاكم حنفي له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان الحاكم الشافعي حكم بموجب عقد هذه الاجارة يكون حكمه بالموجب مانعا للحنفي بانفساخها أجاب نعم للقاضي الحنفي أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حرره الشيخ بدر الدين بن الغرس في القواكه البدرية وان كان في سيف القضاة الكافي ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحنفي من ابطالها بالموت وان كان بالموجب يمنع من ذلك لان من موجبها الدوام والاستمرار للوارث لكن ينبغي التعويل على ما في القواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اه (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنفسخ الاجارة (فاجاب) اذا انفسخت الاجارة الاولى انفسخت الثانية على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرة المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره من اربعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ينفسخ وهذا أعم من صورة الاستفتاء فانها موضوعة فيما اذا انفسخت بموت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا فسخ ذلك أو غيره والله أعلم كازورني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجر عقارا من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره من آخر مدة تاجر وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقايل صحيح مبطل للإيجار الثاني أم لا أجاب نعم التقايل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم (أقول) ووجهه أن الاجارة بيع المنافع وهي تحدث شيئا فشيئا فالمستأجر يملك منفعة كل يوم بيومه فهي باقية على مالك المالك فصح التقايل بينه وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبله واذا انفسخت بالمقايلة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانفسخت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا وها بمشوق الشام لياقي عمرو وبعيال زيد على دوابه من مدينة حص الى دمشق باجرة معلومة جعلها له وذهب الى حص وشرع زيد في قضاء مصلحة له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العيال ولم يقلهم باختياره ويطالب

مطلب يصح حكم الشافعي  
بصحة ايجار الاقطاع لغير  
الزرع من رجلين نصفين

مطلب استأجر واستأجر  
بمجرى ماء ثم مات تنفسخ  
الاجارة بموته

مطلب استأجر عقارا  
وأجره من غيره ثم مات تنفسخ  
الاولى والثانية

مطلب تنفسخ الاجارة بموت  
المستأجر وان حكم شافعي  
بالموجب

مطلب المستأجر الاول  
اذا فسخ العقد ينفسخ  
العقد الثاني

مطلب استأجر ثم أجره  
ثم تقايل مع المالك انفسخت  
الاولى والثانية

مطلب استأجره ليجي له  
بعياله من حص فذهب ثم  
رجع لأجره



زيد ابنا لاجر الذي جعله فهل لا يلزم زيد اذ ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليحيى بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله أجره بحسابه لو كانوا معلومين أى بالعقد كما في البرهاني والافكله كما في الدرر والتنوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندواني ان المعلومين لو كانت مؤنة بعضهم ككلهم فله ككله لان الاجر مقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحدا منهم لم يستوجب شيئا اه قتيبه شرح الملتقى للعلائي من الاجارة (سئل) في رجل استأجر من آخر جالا معلومة ليحملها الى بلد كذا ثم بدله ترك الذهاب الى تلك البلدة لرأى ظهره فهل له فسخ الاجارة (الجواب) نعم وبداء مكثري دابة من سفرقائه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته أو طلب غريم له فحضر أو التجارة فافتقر وهو بالمدمم صدر بدله أى ظهره فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العناية منح من فسخ الاجارة (سئل) في متولى وقف أهلى أسكن دارا لوقف رجلا بلا أجر ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دارا لوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شئ على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطع اللطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دارا لوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين (سئل) في متولى أجر أرض الوقف لغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعى فهل تكون اجارته غير جائزة (الجواب) نعم كما في الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تفريعات على الاجارة الطويلة مانصه لا تجوز اجارة الارض بلارض المزارع (سئل) في دار مملوكة لجماعة سكنها بعضهم بعد ما استأجر واحصة الباقين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبتوا ساكنين بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم باجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين اجرة حصة الباقين (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما أو كانت معدة للاستغلال برازية (سئل) في امرأة توافقت مع رجل على أن يحملها في فردة محفة على جل ويقيم بها كلها ومشرى بها من دمشق الى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته له فأركبها وقام بها كلها ومشرى بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على اجرة مثل ركوب المورثة الى مكان موتها وقدر ما كلها ومشرى بها ومطالبته بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض مطهرة وقف جار في الوقف المزبور وفي احتكار جهة وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعميره مبلغا معلوما ويكلف ناظر الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الاخر من ذلك شئ (الجواب) نعم وعمارة الدار المستأجرة وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة (سئل) في جماعة استأجروا أرضا قريية موقوفة من متولى وقف مدة معلومة باجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويريدون مخاصمة المتولى لنفسه فسخ القاضي العقد فهل لهم ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وقل ماؤها

مطلب استأجر رجلا ليحملها الى بلد كذا ثم بدله تركه فسخ الاجارة

مطلب اذا اسكن المتولى رجلا دارا لوقف بلا أجر لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة الارض بلارض المزارع

مطلب سكن دار غيره بعد ما تقاضاه بالاجر يلزمه الاجر

مطلب استأجر محفة بما كلها ومشرى بها الى مكة ثم ماتت في الطريق الخ مطلب عمارة المجرى المحتكر على جهة وقفه

مطلب استأجر أرضا للزراعة فقل ماؤها الخاصة



وانقطع فله أن يخصم الأجر حتى يفسخ القاضي العقد بينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر  
(سئل) في رجل استأجر أرضاً تبارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع  
المطر وييس الزرع فهل سقط الأجر (الجواب) نعم وفي فتاوى الفضلي استأجر أرضاً فانقطع  
الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضاً فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الاتقاع بها  
ذخيرة في ١٥ استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تطرأ ولم يجد الماء للسقي فييس  
الزرع سقط الأجر استأجرها بشربها أولاً بزازية من نوع اجارة الأرض وبمشطه أفتى العلامة  
التمرتاشي ناقل ذلك عن الخانية وأفتى به قارئ الهداية أيضاً (سئل) في رجل استأجر زرع ماء  
مدة معلومة باجرة معلومة وتسليمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من  
الاتقاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الأجر عن بعض المدة المزبورة (الجواب)  
نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظر لميزرعها مدة  
معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعده إلا مدة يتمكن الرجل  
فيها من إعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجرة تلك المدة (الجواب) لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة  
بعدها لئلا يزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان  
الحكام والمحيط وغيرهما (سئل) فيمن أجرة مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة  
في المدة زاعماً أن رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك  
(الجواب) نعم وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت وهو شامل لمال  
اليتيم بعمومه اشباه من الاجارة ونقله العلائي عنه أيضاً (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل  
لا تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كما في الفتاوى والتنوير  
وغيرهما وتبطل الاجارة بموت الأجر والمستأجر عندنا خلافاً للشافعي ولا تبطل بموت الوكيل  
ولا بموت الأب والوصي ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خاتمة من أوائل كتاب الاجارة  
وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف لجهة الوقف  
عقارات وقف آخر (سئل) فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعي اذا أدخل المواشي في سكك  
القرية أرسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعي ذلك ولا يعتد ذلك خلافاً عندهم فصاعت شاة  
قبل أن تصل إلى صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة  
بينهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك  
فصاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل إلى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالمشروط كذا قال  
أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا لم يعتد ذلك خلافاً للاضمان عمادية من ضمان الراعي (سئل)  
في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان محتكرهما مع جميع ما يفيض من الماء إلى دارين  
معلومتين بموجب حجج احتكارات شرعية فاحد متولى المدرسة فائضاً والثا واحكر محجراً بقدر  
ثلث الماء لعمر وبدون اذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقارات  
جارية في وقف بر وفي تواجز زيد من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة هي دون أجر المثل  
بغبن فاحش ظاهر يشهد به الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن  
المتولى المزبور لزيد المستأجر بتعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه  
يكن من صداله على رقبة المأجور وصدراً لاستجاره والاذن الذي قاض حنبلي فعمر زيد في  
العقارات وصرف عليها مبلغاً معلوماً مع أن في الوقف المزبور ما لا حاصل لا يمكن صرف ذلك منه

مطلب اذا انقطع المطر  
وييس الزرع سقط الأجر

مطلب اذا زاد ماء الطاحون  
فمنعه عن الاتقاع مدة سقط  
الأجر  
مطلب اذا هلك الزرع ولم  
يبق مدة يتمكن من اعادته  
لا أجر عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ  
الاجارة بزيادة الأجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة  
بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر  
استأجر بمال الوقف لجهة  
الوقف

مطلب ادخل الراعي  
المواشي في سكك القرية  
فصاعت شاة لا ضمان عليه  
مطلب ليس للمحكر محجري  
الماء احداث فائض آخر

مطلب أجر الوقف بغبن  
فاحش يشهد به الحس  
والمعاينة



حال صدور الاستحجار والاذن وبعدهما وانتفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونه باعنه فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل اه وفي الجرحان اجارة الوقف لا تجوز الا باجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومساquite به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصد المزبور ولا عبرة بمجرد زعم المستأجر المذكور حيث الحال ما ذكر (أقول) حيث كانت الاجارة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كما مرقى كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسمعيل وسيأتي سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالغراس باطل اذا فسدت الاجارة وعمله المؤلف فيما سيأتي بان الشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبيه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سنذكره (سئل) في رحي ماء جارية في تواجرج رجل من أصحابها فانقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أى للمستأجر ولاية الفسخ لانها تنفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبعبق يقوت النفع به كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع ماء الأرض لان كلاهما يقوت النفع فيثبت خيار التسخ ولوانقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجرة حصته لانه بقى شئ من المعقود عليه فاذا استوفاه لم يمتد حصته زيلعى (أقول) كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتى رد المحتار على الدر المختار مانصه فاولم يفسخ حتى عاد الماء لم يمتد ويرفع عنه من الاجر بحسابه قيل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرحي صالحا لغير الطحن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التارخانية عن القدورى ان كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بحصته اه ونحوه ما في الزيلعى ما تل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعى من أن عليه من الاجرة حصته أى حصته بيت الرحي مبنى على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن بقرينة التعليل وعليه يحمل كلام القدورى والافه ومخالف الرواية الاصل الذى هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتبت فيما أيضا أن الانقطاع غير قيد لما في التارخانية أيضا واذا انتقص الماء فان فاحشا فله حق الفسخ والا فلا قال القدورى اذا صار يطحن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطقى لو يطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدورى ولولم يرد حتى طحن كان رضامنه وليس له الرد بعده اه ما في التارخانية اه (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مثل حصته الايتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والمسئلة في فتاوى الترتاشى من الشركة ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكازورنى في رجل تزوج أم يتيمين وسكن في دارهما

مطلب للمتولى مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل

مطلب اجر فاسد اواذن بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب له فسخ الاجارة بانقطاع ماء الرحي

قوله والبيت الخ أى بيت الرحي بان كان يمكن الانتفاع به للسكنى أو لربط الدواب مثلا اه منه

مطلب اذا صار يطحن أقل من النصف له الفسخ فلولم يفسخ حتى طحن كان رضا منه

مطلب سكن دارا مشتركة بينه وبين ايتام تلزمه أجرة حصتهم



(١) مطلب يديم استعماله اقرباؤه بلا اجارة له اجر مثله ان كان ما يعطونه من الكسوة والثفاية لا يساويه (٢) مطلب اجارة الخان الوقف اكثر من سنة لا يطعم الا بحكم الحاكم يرضى ذلك (٣) مطلب اذا قسد العقد في بعضه فسدى كله (٤) مطلب اذا كانت الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا عرض على الاول ١٠١ (٥) مطلب اذا زادت الاجرة في أثناء المدة للناظر ايجارها من

آخر ان لم يقبل الاول الزيادة  
(٦) مطلب في قولهم  
المستاجر الاول احق  
(٧) مطلب اجر ارض اميرية  
يغيب فاحش له ايجارها من  
غيره بأجر المثل

٨ قوله ثم ان المتبادر الخ  
أقول كتبت بعد ذلك رسالة  
سميتها تحرير العبارة فمن  
هو احق بالاجارة وحاصل  
ما تحرف فيها أن قولهم ان  
المستاجر الاول احق انما  
ذكره في مسئلة ما اذا زادت  
أجرة المثل في أثناء المدة  
وأراد الناظر فسحها بسبب  
الزيادة فقالوا تعرض على  
المستاجر الاول ووجهه  
ظاهر فان المسوغ للفسخ  
هو الزيادة فثبت قبلها الاول  
زال السبب المسوغ مع بقاء  
مدة الاجارة فيكون الاول  
أحق من غيره وكذلك يكون  
الاول احق اذا انقضت مدة  
اجارته وكان له في الارض  
عمارة أو غراس وضعه بحق  
أو كان له فيه ماشية مسكة  
ورضى باستئجار الارض  
باجرة مثلها فإنه احق من  
غيره دفعا للضرر عن الجانبين  
كما أفقته به الخير الرملي وغيره

(١) (سئل) في تعيين استعمالهما قرييهما في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما  
ويستقيهما ويعطيهما بعض الاحيان دراهم وذلك قدراً أجرتهما ثم انما وطلباً منه أجر مثلهما  
فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم يتيم لأب له ولا أم أيضاً استعماله اقرباؤه  
مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من  
الكسوة والثفاية لا يساوي أجر المثل برأية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثلها أفقته  
الخير الرملي (٢) (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي نوأجر زید من ناظرى وقفه مدة ثلاث  
سنوات ولم يحكم حاكم بصحة الاجارة في حادثه المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة فحوثلت أجرته فهل  
يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم ولم تزد في الاوقاف على ثلاث  
في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجرها المتولى اكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدة (٣) لان  
العقد اذا قسد في بعضه فسدى كله فتاوى قارى الهداية ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل  
الخ علائق من الاجارة (٤) وان كانت العين وقفاً فان كانت الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا  
عرض على الاول اذ لا حق له اشباه من الاجارة (٥) (سئل) فيما اذا أجر زيد الناظر دار الوقف من  
عمرو مدة سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرته بازيادة معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤجر من  
الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها فبها والا تؤجر من الرجل (أقول) وقع  
في الحاوى القدسي أنها تنقض عند الزيادة الفاحشة وذكر في وقف البحر أن الدرهم في العشرة  
يتغاب الناس فيه بخلاف الدرهمين أى فهم ازيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال  
هى مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل البيرو وغيره عن الحاوى الحصري أن الزيادة  
الفاحشة قدر النصف فتأمل (٦) (سئل) في دار جارية في وقف أهلي أجرها الناظر من زيد مدة  
سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء السنة في أجرته بازيادة معتبرة هي أجره مثلها يوم الزيادة  
فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو الاحق بها والا أجرها من الآخر (الجواب) نعم  
(أقول) هذا مبني على أصح التصحيحين من أن الناظر له فسخ الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء  
المدة كما حرره في رد المحتار ٨ ثم ان المتبادر من عبارة الاشياء المارة أنفاً أن العرض  
على المستاجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف أما المالك لو أجر داره مثلاً من رجل ثم  
انقضت المدة فله ايجارها من غيره لان له عدم ايجارها أصلاً بخلاف الموقوف للغة فإنه لا بد من  
ايجارها فإيجارها من غير المستاجر الاول تعنت الا ان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الاول  
الزيادة فتؤجر من الآخر هذا ما ظهر لي تأمل بقى لو كانت صحيحة ومنعت المدة فأجرها ناظر  
الوقف من آخر قبل العرض على الاول وطلبها الاول هل له فسخ الاجارة لكونه احق بمعنى أنه  
لا يصح ايجارها لغيره أم لا لكون معنى كونه احق أنه أولى وان العرض عليه غير واجب لم أره  
صريحاً في كلامهم فتأمل (٧) (سئل) في مزرعة اميرية معلومة أجرها المفوض له أمرها

وهو مسئلة الارض المحتكرة التي نص عليها الخصاص كما نقله في البحر وأما فيما سوى ذلك فلم يؤجر الا ايجاراً ممن أراد بعد انتهاء المدة  
خلافاً لما شاع على السنة الناس في هذا الزمان من ان الاول احق لكونه ذا اليد وهذا على عمومه خطأ ظاهر ومن أراد الوقوف  
على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فإنها نافية للجهالة والمجد لله رب العالمين اه منه



من رجل مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة مثلها بغبن فاحش ثم زاد رجل آخر  
 في أجزائها زيادة معتبرة نحو نصف الأجرة المرقومة هي أجرة مثلها ويريد المتكلم عليها إيجارها  
 منه بأجر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قد تقرر أن أراضى بيت المال يسلك بهامسالك  
 أرض الوقف خيرية من العشر والخراج وفيها والحاصل أنه يجب مراعاة مصلحة بيت المال  
 كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيه وفيها أيضا نزل الامام الاعظم في مال  
 بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها أيضا للتماري اجازتها شرعا باجرة المثل كما صرح به العلامة قاسم  
 في فتاواه كأرض الوقف اه لكن في هذه الصورة يؤثرها التماري من زائد بالزيادة المزبورة من غير  
 عرض على الاول اذا الاجارة الاولى فاسدة لكونها بغبن فاحش وفي الفاسدة تؤجر من غير عرض  
 كما تقدم نقله وفي الخيرية أيضا من الدعوى ان أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف  
 المؤبدة اه (أقول) مقتضى هذا أن أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضى  
 الوقف واليتيم وبه يدفع ما في فتاوى الكازرونى عن فتاوى المرشدى من قوله وأما كون أراضى  
 بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجدهم صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة  
 كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضى جواز الاجارة مطلقا قلت المدة  
 أو كثر وأيضاً اتساعهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات يفسد جواز ذلك اه  
 وقد استدرك عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخير الرمل من كتاب الاجارة تحت  
 قول الماتن ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الى أن قال مانصه وأقول أيضا ومثل عقار  
 اليتيم عقار بيت المال فتأمل اه (سئل) في أما كن معدة للاستغلال مشتركة بين هند  
 وجماعة يدهم تلك الاما كن يؤجرونها ويأخذون جميع أجزائها لا أنفسهم بلا وكالة عن هند  
 في حصتها ولا اجارة منها ولا وجه شرعى ومضى لذلك مدة والآن تريد هند مطالبتهم باجرة نصيبها  
 واسترد اد ذلك مما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك (الجواب) نعم الغاصب اذا أجر ما منفعه  
 مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم  
 الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه اشباه من الغصب ومثله في العلائق (أقول) أصل المسئلة  
 في القنية وعبارتها ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر  
 يلزمه المسمى لا أجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض  
 على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد  
 على المالك وعن أبى يوسف يصدق به اه ما في القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل  
 المسمى للعاقدة يعنى الغاصب وأن رده على المالك أولى لكن كتبت في رد المختار مانصه بعد سوق  
 عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيرى الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما  
 على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أى ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل  
 أو دونه فلو أكثر رد الزائد أيضا لعدم طيبه له كما حرره الجوى وأقره السيد محمد أبو السعود  
 في حاشيته على الاشباه اه والحاصل أن ما في الاشباه والقنية مبنى على قول المتقدمين من  
 عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمفتى به عند المأخرين تحققه في الوقف ومال اليتيم والمعد  
 للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها أو عطلها فيضمن الشركاء في مسئلتنا  
 حصة هند فانه ذكر في متن التنوير تبعا للدرر أن منافع الغصب غير مضمونة استوفاء أو عطلها الا  
 في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدل للاستغلال ما لو سكن بتأويل ملك أو عهد كما في التنوير

مطلب أراضى بيت المال  
 كأرض الوقف

مطلب للتماري اجازتها  
 باجرة المثل

مطلب أراضى بيت المال  
 لا تؤجر أكثر من ثلاث  
 سنين كالوقف وأرض اليتيم

مطلب فيما اذا أجر بعض  
 الشركاء المعدل للاستغلال  
 بلا اذن البقية

مطلب تحرير مهم في حكم  
 اجارة الغاصب

وشرحه وهناتأويل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لا نقول هذا انما يريد لو كان  
الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مستلتنا بل أجروها واستوفوا  
بدل منافعها فتشاركهم هتد في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف  
في غير هذا المحل مسألة استطراذية عن حاوى الزاهدى أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر  
ثم حضر الآخر فله أن يشاركه فيما أخذ اه وذكرا أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى  
ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من آخر بأجرة معلومة أن أجرها لنفسه يكون  
حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب أن المالك أن أجاز في أول  
المدة فالأجرة له وإن أجاز بعد انقضاء المدة فالأجرة للغاصب وإن أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف  
أجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ماضى للغاصب وما بقى للمالك وإن اختلفا أنه أجاز في  
أول المدة لا يقبل قول المالك الا بينة ولو قال كنت أمرته بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى  
من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاث المستثنيات وأن قوله أن أجرها لنفسه أى أجرها من  
غيره لا جل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله ما لو أجرها للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا  
موافق لما ذكره في اجارة بيع الفضولى من الشروط ومنها قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة  
الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) فيما اذا انقطع ماء حمام وقف في تواجريه ولم يمكن جريانه  
وتعطل بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زبدي في مدة انقطاع مائه (الجواب)  
نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل الخائف وفي الحاوى الزاهدى برقم عك استدراكا لاجام فلا ينتفع  
به وهو بيد المستأجر سقط أجر هذه المدة ولا تبقى الاجارة اذا لم ينتفع به انتفاع الحمام وقيل يجب  
الاجر بقدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه (سئل) في أرض تيمارية جارية في تصرف  
زيد وفي مشد مسكنه حرنها جماعة يقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعى ويريد رفع يدهم عنها  
ويمتنعون من ذلك الا أن يعطيهم أجره الحرث فهل له ذلك وليس لهم مطالبته بأجرة (الجواب)  
نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد شريكه عمر في فلاحه معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل  
فيها العمل المعهود فعمل عمر في الفلاحه العمل المعهود وقام بطالب زيد بأجرة عمله فهل  
لأجرة له (الجواب) لأجر للشريك بعمله في المشترك كما في الكنز وغيره تحت قوله  
ولو استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له (سئل) في رجل استأجر من آخر جلالير كبه من دمشق  
الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب الجمل الى نصف الطريق وتفاخا الاجارة  
وركب على جمل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الاول بنصف الاجرة التي دفعها حيث  
استوى النصفان سهولة وصعوبة فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة  
(سئل) في أرض ميرية سليخة اذن وكيل السلطان عز نصره لزيد بأن يعمر فيها عمارة لنفسه  
ويجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجره مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لجهة الميرى  
لتعطيلها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل يحل ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان  
معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في  
وقف أهلى والباقي في ملك عمر وفاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم  
هى أجرة مثلها شرعا وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجره مثلها بغبن فاحش  
بالنسبة لحصة زيد في مدة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعى والا أن يريد ناظر الوقف المرقوم  
مطالبة الرجل بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية

مطلب اذا انقطع ماء الحمام  
سقط أجره  
قوله عك أى عين الأئمة  
الكرائيسى اه منه  
مطلب حرنوا تيمار زيد بلا  
اذنه لا أجرة لهم

مطلب لأجر للشريك  
يعمله في المشترك  
مطلب ركب الى نصف  
الطريق ثم تفاخا له الرجوع  
بنصف الاجارة الخ  
مطلب يصح ايجار الارض  
التيمارية للعمارة فيها  
مطلب للناظر المطالبة  
بأجرة المثل على حساب  
حصة الشريك المماثلة



متمثلتين فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكاظمي عن الخافقي سئل في بلدة سألته  
 للسلطنة ربعها والباقي للاوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار وبقية الاوقاف  
 عشرون نصفاً فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للاوقاف ما يؤخذ للسلطنة  
 أولاً أجب كون المتكلم على طين السلطان يأخذه هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل  
 لانه يجوز أن يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور اذا كان مماثلاً أو مما  
 يأخذه الشريك بشرط المماثلة وأن لا يكون فيهم ذو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن الشلي  
 التي جمعها حفيده أجب الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الاراضي  
 المجاورة لها من الجهات الاربع ووافقها الشيخ ناصر الدين اللقاني وسيدى الجدد وقاضى القضاة  
 ابن النجار بقولهم لا يكفون الى اثبات أجرة المثل ثانياً حيث كانت الحصة الاولى والثانية سواء  
 متمثلتين اه (سئل) في رجل استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات الخمس  
 ويوقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وبأجر  
 الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى انقضت وهزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى  
 الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعي فهل له  
 ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو ماعون فحاسب اجارة شرعية  
 وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل  
 لا يضمن زيد (الجواب) نعم لا ضمان عليه وفي مجموع النوازل العين المستأجرة أمانة اجاعا  
 أما العين في يد الاجير فعلى الخلاف برأيه وفي بيع أجناس الناطق قال أبو حنيفة كل شئ من لعله  
 مؤنة فاذا أوجر وانقضت مدة الاجارة كرجى اليد على أن يطحن فعلى الأجر أجرة الرد عليه  
 وأخذه وليس على المستأجر رده وما لا أجل له كالثياب والداية على المستأجر رده عمادية وفيها وان  
 استأجرت المرأة حلياً معلوماً الى الليل يبدل معلوماً لتلبسه فبسته أكثر من يوم وليلة صارت  
 غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعجلة فأما اذا حبسته للحفظ غير مستعجلة  
 لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لأن العين تقع أمانة في يدها فلا تصير مضمونا الا  
 بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعير اذا أمسك الثوب المستعار بعد مضى  
 المدة حيث يضمن لأن هناك وجد الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضى  
 المدة أما في الاجارة فلم يوجد الطلب لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال  
 ولا المنع فلا يجب الصمان اه (سئل) في رجلين استأجرا معا سوية من زيد طاحونة مع  
 عندها المعلومة لمدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل  
 يلزمهما اجرة ما استوفياه (الجواب) نعم وفي الخيرية أما لزوم أجر المثل فلا لأن الطاحونة معدة  
 للاستغلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيا للاجر كالدكاكين والمسقفات المعروفة  
 للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال أقيم مقام العقد الفاسد فيلزم العاصب أجر المثل للمالك  
 اه قال والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا أجعل وقال آجرت  
 الدار منك كما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحو كثلث أو ربع يجب أن يكون عند  
 أبي حنيفة على اختلاف مرفيعا اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي أن يجوز  
 في رواية لا في رواية الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون فاطبسة فساد اجارة المشاع  
 الامن الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال اه

مطلب ما يأخذه السلطان  
 لا يلزم كونه أجرة المثل  
 مطلب أجرة المثل تعلم من  
 الاراضي المجاورة المماثلة  
 أو مما يأخذه الشريك ان لم  
 يكن ذا شوكة  
 مطلب اثبات اجرة المثل  
 في حصة يكفي

مطلب استأجره ليؤم الناس  
 مطلب اذا حبس المأجور  
 بعد المدة بلا استعمال  
 ولا منع لا يضمن كالوديعة  
 بخلاف العارية

مطلب آجر منهما سوية فهو بمنزلة التفصيل

مطلب لم يجسد المكارى  
الحل وصدقه فله أجر الذهاب  
مطلب في ضمان الراعى  
الاجير المشترك

مطلب في تحقيق مسئلة  
ضمان الاجير المشترك

مطلب صباغ ضاع منه  
أثواب وهو مستور يؤمر  
بالصلح  
مطلب بيطار متقن لم يجاوز  
المعتاد لا يضمن

ما في الخيرية بنوع اختصار ولا يحنى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل (سئل) في مكارى استأجر منه زيد دوايه بأجر معلوم لتحميل جولاته لزيد من مكان كذا إلى مكان كذا فذهب المكارى إلى ذلك المكان ثم رجع قائلاً لم أجدها جولات وصدقه زيد على ذلك فهل له أجر الذهاب خالي عن العمل (الجواب) نعم ولو استعكرى دابة ليحمل من هناك جولاته فجاء المكارى وقال ذهبت فلم أجدها الحل قالوا ان صدقه المستعكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالي عن العمل رجل استأجر في المصد دابة لتحميل الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع إلى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل يظن في لفظ الاستعجار ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة إلى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة إلى البلدة انما كانت للحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشيء فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شيء لان هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل الدقيق خاتمة من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب ونعم هذه المسائل فيها (سئل) في أجير مشترك يرعى غنم الجماعة كل الذئب منها البعض هل يضمن أولا (الجواب) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سمرقند بالصلح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كان صالحاً خيراً يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستوراً يؤمر بالصلح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبمثلته أفتى الخير الرملى (أقول) الحاصل أن في المسئلة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والآخران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان ومحل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان بفعله فانه يضمن اتفاقاً سواء كان بالتعدي أو لا كتحريق الثوب من دقه معتاداً أو غيره واذا كان بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق العالب واللصوص المكابرين لا يضمن اتفاقاً ومحل الخلاف أيضاً في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير عملاً فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقاً كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه صحفاً مثلاً ليعمل له غلافاً فضاع المصحف فانه لا يضمن اتفاقاً كما في الجوهره ونعم بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاعتنم هذا التحرير فانك لا تجده مجموعاً في غيرها (سئل) في صباغ أجير مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لزيد دون تعد منه ولا تقصير وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصلح على النصف (الجواب) حيث كان مستور الحال يؤمر بالصلح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين (سئل) في بيطار متقن لحرقته دفع له زيدا كدبشه ليعالج رجله المصابة فعا لجها و قطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوزه ثم مات الا كدبش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب (أقول) والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تحرق الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتاداً أوضحه في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتصله من الدق بالاجتهاد فامكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف الفصد ونحوه فانه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف



ذلك بنفسه ولا ما يحمل من الجرح فلا يصح تقييده بالسلامة فسقط اعتباره <sup>في التهمة</sup>  
تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار (سئل) فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة اثواب بيض ليصبغها له  
صباغاً أزرق معلوماً بينهما فصبغها ردياً كيف الحكم في ذلك (الجواب) الحكم فيه ما ذكره  
في صرة الفتاوى عن الفتية بما نصح ولو صبغ ردياً لم يكن فاحشاً لا يضمن وان كان فاحشاً  
بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أبيض اهـ ومثله في البرازية (سئل)  
في قتل حرير أمين يعمل لواله احد دفع له رجل نصف رطل حرير ليقتله فسرقة من عنده بدون  
تعدته ولا تقصير فهل لاضمان عليه (الجواب) لاضمان عليه حيث كان أميناً مشهوراً  
بالامانة (سئل) فيما اذا فقد الجمل من المكارى في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الأجرة  
الابقدر ما حله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد قدراً من الحرير لقتال ليقتله  
فدفع القتال ذلك الحرير لتسوية يصنع فيه ما يسمى بكافغابت منهن واحدة بما معها من الحرير  
ولم يعلم مكانها وتعدرا حضارها فهل لاضمان على القتال في ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا دفع زيد لمكارى صرة دراهم ليوصلها الى رجل بحلب بأجرة معلومة فذهب بها المكارى  
مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبروا بقطع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر فخرج عليهم القطاع  
وأغاروا على بعض أجمال القافلة والجمل الذي فيه الصرة من غير تعد من المكارى ولا تقصير في  
الحفظ فهل لاضمان على المكارى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعاً  
ليبيعه فأودعه الدلال عند رجل أجنبي بدون إذن منه وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده  
فهل يضمن الدلال (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضخان الدلال اذا دفع الثوب الى من استام لينظر  
اليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن لانه مأذون في هذا الدفع  
ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن  
كما اذا أودعه عند أجنبي أو تركه عند أجنبي أو عند من لا يريد الشراء في بيوع الصغرى لو عرض  
الدلال على صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عمادية  
من ضمان الدلال وتعامه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضع في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق  
ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال  
السلعة وأخذ شيئاً لأجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد تعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد  
وفي الحاوى الزايدى هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من يتي أو كفى لا يضمن  
وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع  
لا ضمان عليه كما في فتاوى قاضخان وأفتى أيضاً فممن دفع له رقيقاً لينادي عليه فأخذه وتركه عند  
شخص للعرض لشرائه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس أن الدلال  
يدفع لمن يريد الشراء وأما الأخذ ان أخذه على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه يضمنها وان لم  
يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه (سئل) في راعي بقر جاء بالبقر الى القرية  
كما هو في عرفهم الجاري ثم ان واحدة منها ضاعت وينكر صاحبها بانها القرية فهل يصدق  
بيمينه أنه جاء بها الى القرية حيث كان العرف كذلك (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين  
زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاءها القرية (سئل) فيما  
اذا دفع زيد دواب له لعمر والراعي ليرعاها في مكان كذا فلم يرعها فيه ورعاها في غيره وخالف  
وهلك في ذلك المكان الا حرفه هل يضمن عمر وقيمتها ولا أجره (الجواب) نعم وذكر في اجارات

مطلب اذا صبغ ردياً  
فاحشاً يضمن

مطلب قتال مشهور  
بالامانة سرق الحرير من  
عنده لا يضمن

مطلب فقد الجمل في  
الطريق له من الاجرة بقدر  
ما حله

مطلب في كبايات الحرير  
مطلب لا يضمن المكارى  
اذا خرج عليهم القطاع

مطلب أودع الدلال عند  
أجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون  
صاحب الحانوت

مطلب يصدق البقار بيمينه  
أنه جاء بها الى القرية

مطلب اذا خالف الراعي  
في المكان يضمن



فتساوى صاحب المخطط الراعى اذ ارعى فى مكان لم يؤذن له الراعى فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها صار الراعى ضامنا ولا أجر له ان سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا وان سلمت يجب الاجر استحسانا وكذا ذكر فى الذخيرة واذا خالف الراعى فرعاها فى غير المكان الذى امره فعطبت ضمن الراعى ولا أجر له وان سلمت يجب الاجر استحسانا عمادية من ضمان الراعى فى ٣٢ (سئل) فيما اذا دفعت هند الدلالة أمتعة لتبيعها لها فباعت الامتعة من امرأة بمن معلوم من الدراهم باذنها وتزعم هند أن ثمن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل على الدلالة طلب الثمن واستيفاء ومن المستترة فقط (الجواب) نعم والبيع وهو الدلال الذى يعمل بالاجر والسهمسار بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسى معرب كذا فى المغرب يجبران عليه أى على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندى ومثله فى صدر الشريعة والعيني والدر المختار (سئل) فى قتال حر يأمين يعمل لاول واحد دفع له ذمى قدرا من الحرير ليفتله له فقتله ثم رده الى الذمى فأقر الذى بوصول البعض وأنكر وصول بعضه والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع يمينه فى ذلك (الجواب) نعم كما فى الانقروى (سئل) فى بيطار متقن لصنعتة وضع نعالا لدابة رجل بأمره ثم لما خلص من نعلها ماتت والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لضمان عليه (الجواب) نعم وأفتى المؤلف أيضا اذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن (سئل) فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاع منه شيء لبعض الناس بدون تعد منه ولا تقصير فى الحفظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شيء قيل يضمن عند أبى يوسف ومحمد لو ضاع من خارج الحجر لانه أجبر مشترك وقيل لا فى الصحيح وبه يفتى لانه أجبر خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه فى صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن نقب اللص فلا يضمن الحارس فى الاصح اذا الاموال المحفوظة فى البيوت فى يد مالكيها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لادخله جامع الفصولين فى ضمان الحارس وكذا فى ٢٤ من الذخيرة نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى برأيه فى ٦ لان أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للابواب ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى فى الهامش (أقول) كتبت فى حاشيتى رد المختار بعد ذكر ما هنا مانصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتى به نعم يشكل ما مر أنقاع التارخانية والذخيرة فى الراعى لو كان خاصا لا أكثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفترط فيضمن اه وفى المنظومة المحبة

وما على الحارس شيء لو نقب \* فى السوق حانوت على ما قد كتب

وليس يضمن الذى منها سرق \* انما الاجر الخاص ذاك يلحق

(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر ودابة ليدرس عليها الزبيب فى أيام معلومة فماتت فى أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها (الجواب) نعم وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فمات المتعاد فهل الحمار يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة كما فى الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله فى الكنز وغيره (سئل) فيما اذا دفع المكارى الحبل الى أجنبي ليس باجيره بدون اذن من صاحب الحبل ولا وجه شرعى فسرق الحبل

مطلب الدلال والسهمسار  
يجبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال يمينه  
أنه رد الحرير الى صاحبه

مطلب نعل الدابة ولم يجاوز  
المعتاد فماتت أو عرجت  
لم يضمن

مطلب استؤجر لحفظ خار  
فضاع شيء منه لا يضمن

مطلب فى حارس السوق

مطلب فيما اذا كسر قفل  
الدكان

مطلب هلك الحمار بلا  
تعد لا يضمن

مطلب دفع المكارى الحبل  
الى أجنبي يضمن



من الاجنبي ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ذكر في فتاوى  
الفضلى اذا دفع الى النساج غزلا لينسجه كرايا وادفع النساج الى آخر لينسجه فسرقة من بيت  
الآخر ان كان الآخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا الاول وكان  
أجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا  
دفع الوديعة الى أجنبي بغير إذن مالكيها عندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أبي  
حنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره  
القدوري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان  
الآخر أجيرا الاول فيما اذا أطلق له العمل أما اذا شرط عليه النسج بنفسه يضمن بالدفع الى  
الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادية من ضمان النساج وبمثلها أفق العلامة الخير الرملي  
(سئل) في رجل تناول من دلال ثوبا لينظر اليه على سوم النظر وقيمته ستة قروش فضاغ من  
يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعذره ولا تقصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) ان أخذه  
على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كما في النهر وان على سوم الشراء فان لم يتفقا على ثمن لا يضمن  
لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كما في العمادية والله  
أعلم (سئل) نجم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساومه صاحب الحانوت  
بثمن معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجده الثوب  
في الحانوت وصاحب الحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو يقول ما أخذته بل تركته  
عندك أيضمن الدلال أم صاحب الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه لانه أمين وأما صاحب  
الحانوت ان اتفقا على أنه أخذه صاحب الحانوت ليشتريه بماسمى من الثمن فقد دخل في ضمانه  
فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيمته وان لم يتفقا على ثمن لم يكن مضمونا عليه لان  
المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم عمادية من ضمان الدلال  
(سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا مدة معلومة بأجرة معلومة لرعى غنمه خاصة ولا يرعى غنم غيره  
فهلك من الغنم واحدة بدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة (الجواب)  
نعم (سئل) في دقاق قماش يعمل لاول واحد ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير  
في حفظه كيف الحكم (الجواب) حيث كان أجيرا مشتركا فان كان صالحا يبرأ بيمينه وان  
كان بخلافه يضمن وان كان مجهول الحال يؤمر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام  
أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى وأفتى به كثير من المتأخرين (سئل) فيما اذا استأجر  
زيد من مكار دابة ليحمل عليها كيسين فيهما نيل بأجرة معلومة فحمل المكارى الكيسين على دابته  
وفي أثناء الطريق انشق أحدهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض ما فيه بلا صرع من  
المكارى ولا تعد ولا تقصير منه فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها  
وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال كما اذا انقطع حبله وقال الفقيه أبو الليث في قياس  
قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لان ثمة التفريط كان من قبل الجمال حيث  
شد الحبل بحبل واه وهذا التقصير جاء من قبل رب الحقيبة حيث جعل ماله في حقيبة لا يستمكن  
ما فيها ويهناخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضا وفي فتاوى أبي الليث اذا  
استأجر مكاريا ليحمل له عصيرا على دابة الى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد  
العديين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية وخرج العصير

مطلب اذا دفع الحائك  
الثوب لاجيره لينسجه  
لا يضمن الا اذا شرط صاحبه  
نسجه بنفسه

مطلب أخذ الثوب من  
الدلال على سوم النظر فضاغ  
لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال  
الثوب لصاحب الحانوت  
فضاع وقال للدلال أنت  
أخذته

مطلب الراعي الاجير  
الخاص لا يضمن ما ضاع  
منه وله الاجر  
مطلب الاجير المشترك اذا  
كان صالحا لا يضمن ويبرأ  
بيمينه

مطلب اذا انشق العدل  
لا يضمن المكارى بخلاف  
ما اذا انقطع حبله

مطلب لو انشق العدل من  
رمى المكارى يضمن



مطلب فيما اذا ادعى القصار  
ردا لاثواب على المالك

فالمكارى ضامن للعصر ونقصان الرزق لان الهلاك كان يصنعه اه (سئل) في رجل دفع  
الى قصار اثوابا معلومة فادعى القصار دفعها الى الرجل وهو ينكر دفعها اليه فهل يصدق القصار  
اذا ادعى ردها بيمينه (الجواب) مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرد والله أعلم  
وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره إذا ادعى رده على الآخر  
لا يصدق الا بينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى يد الاجير  
المشترك يضمنان فأما من يرى يده يدا مائة رهوا بوجوه خفيفة رجه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى  
هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل عن الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا قال هلك العين  
أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن الخ اه (أقول) يظهر  
من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي  
على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف من اراء تبعه الغير الرمي أنه ان كان مشهورا بالامانة  
يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة والله أعلم (سئل)  
فيما اذا استأجر زيد عمرا لعمل له في فلاحتة المعلومة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مدة  
معلومة وجعل له نظير عمله دواب معلومة معينة فعمل عمرو كما ذكر ويريد الا أن مطالبة زيد  
بالاجرة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا كانت الاجرة حيوانا لا يتجزأ الا أن يكون  
معينا كما ذكره الاسدي جابى في شرح مختصر الطحاوى بجر كل ما صلح أن يكون ثمنافي البيع  
صلح أن يكون ثمنافي الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معينا محيط السرخسى ومثله في  
المنع عن البحر أيضا (سئل) فيما اذا أجز زيدا أرضه من عمر وأجارة شرعية فزرعها عمر قريبا  
وبطيحا وغير ذلك من الزرع الصيفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فاجر  
زيد الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمر وهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة (الجواب)  
نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كالأجر كان باجارة لا يجوز أن تؤجر مالم  
يستحصد الزرع الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير حق شرعي صحت  
الاجارة لان الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجبر  
صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه كافي فتاوى قارى الهداية  
واذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنتقل أجرة المثل فيلزمه ما استأجر به من غير زيادة ولا  
نقص فتاوى الكازرونى عن المرشدى ضمن سؤال ومثله في الخانية وغيرها (سئل) في مستأجر  
حانوت تحوّل عن صنعة الى غيرها ولم يتهبأ له العمل الثانى في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا  
في فسخ الاجارة (الجواب) نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثانى على ذلك الدكان لا يكون  
عذرا ولا فعذر وفي الولوالجية تحوّل عن صنعة الى غيرها عذروا ان لم يفلس حيث لم يمكنه أن  
يتعاطاها فيه (سئل) في أيتام لهم قدر نحاس معدل للاستغلال استعمله زيد مدة بلا اجارة  
ولا أجرة ولا وجه شرعى فهل يلزمه أجرة مثله للايتام عن المدة المذكورة (الجواب) نعم كما ذكره  
الانقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمل حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان  
معدلا للاجارة من الملتقط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فمما بينهم يجب ذلك والا  
يجب أجر المثل اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا ان تكون وقفا أو مال يتيم  
أو معدة للاستغلال حيث كان لا يتام ومعدلا للاستغلال يلزمه أجرة مثله (سئل) في رجل  
دفع ابنه الصغير الى حائك لأجاء ليعلمه السج فعلمه ثم اخلفا وطلب كل من الآخر أجرا

مطلب الحيوان المعين يصلح  
جعله أجرة في الاجارة

مطلب أجر الأرض المشغولة  
بزرع المستأجر لا يجوز مالم  
يستحصد

مطلب تحوّل عن صنعة الى  
غيرها عذر في فسخ الاجارة

مطلب ايتام لهم قدر  
نحاس استعمله زيد لزمه  
أجرته

مطلب دفع ابنه الصغير الى  
حائك ليعلمه السج وطلب  
كل أجرة ينظر الى العرف



ولم يشترط شيئاً فهل يتطرق إلى العرق (الجواب) نعم دفع غلامه إلى حائل مدة معلومة لم يجز له  
التسليم على أن يعطى الاستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط عليه أخذ أجر فيبعد تعلمه طلب  
الاستاذ من المولى أجر أو هو منه أي طلب المولى من الاستاذ يتطرق إلى عرف البلدة في ذلك العمل  
فإن كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى فبأجر  
مثل الغلام على الاستاذ وكذا دفع ابنه ذكره قاضيان درر قبيل الاجارة القاسدة ومثله  
في البرازية (سئل) في مستأجر حاثون ليتجر فيها فافتقر وأفلس وأراد فسخ الاجارة فهل له  
فسخها (الجواب) نعم وفي المنبع رجل استأجر حاثون ليتجر فيها فافتقر فهو عذر شرعي له أن  
يتقضى به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعد ارفاس مستأجر دكان ليتجر  
فيه اهـ (سئل) فيما اذا استأجر زيد من آخر دارا باجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل  
ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمسكها خراج العاصب بشفاعه ولا جاية ويريد  
المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك  
(الجواب) نعم كما في التنوير من الاجارة (سئل) في أرض تيمارية آجرها صاحب تيمارها وهي  
مشغولة بزراعة لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكر سنة لم يذكرفها شرائط  
السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل رجل  
استأجر أرضا فيها زرع أو قصب أو غيرهما مما يمنع من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع  
لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاضي ثم يبيع الأرض منه وإن كان لغيره  
يؤجر بعد مضي المدة ولو آجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما قرع وحصد ينقلب جائزا قال  
شيخ الاسلام المعروف بنحو اهرزاده في نسخته هذا اذا لم يدرك الزرع أما اذا أدرك بحيث لا يضره  
الحصاد يجوز ويؤمر الآجر بقلع الزرع خلاصة من الاجارة وإن كانت الاجرة مكبلا أو موزونا  
أو عدديا متقاربا فاعلامها بيان القدر والصفة ويحتاج إلى بيان مكان ايقاتها اذا كان لها اجل  
ومؤنة وإن لم يكن لها اجل ومؤنة لا يحتاج اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
لا يحتاج إلى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة  
لا يجب تسليمها عقب العقد فصارت نظير المسلم فيه وتعامه في الذخيرة من الفصل الاول وسئل  
قارئ الهداية هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا اردب غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت  
الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الأرض  
المستأجرة (سئل) في ناظر وقف آجر دارين جارين في الوقف من زوجته مدة معلومة باجرة معلومة  
لم يزد فيها على أجر مثلها ولم يحكم بصحة الاجارة كما يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة  
(الجواب) نعم (سئل) فيمن استأجر دارا باجرة معلومة من الدراهم ثم آجرها مما في نواجره من  
آخر بدنانيرا أكثر مما أسأجر هو به فهل تصح وتطيب له الزيادة (الجواب) حيث آجر بغير جنس  
ما استأجر تطيب له الزيادة والمسئلة في الخيرية وغيرها وهي شهيرة (سئل) في دار مشتركة بين  
زيد وجهة وقف لكل حصصة معلومة شائعة وهي محتاجة إلى العمارة فأجرها زيد وبعض  
مستحقها من أجنبي ولم يحكم بصحتها كما يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
(الجواب) نعم لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فأنفق  
لم يرجع على أحد وكان متطوعا قلت لأن الاجارة لما لم تصح فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبيل فن  
الحيل قال السيد الخوي أقول في الاسعاف لو آجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر

مطلب استأجر حاثون للتجارة  
فأفلس له فسخها

مطلب اذا غصب الدار من  
المستأجر لا يلزمه أجرة

مطلب آجر الأرض المشغولة  
بزراعة لا يجوز والحيلة أن  
يبيعه الزرع

مطلب اذا كانت الاجرة  
مكبلا أو موزونا يشترط فيها  
ما يشترط في السلم  
مطلب جعل اجرة الأرض  
من غلتها لا يجوز

مطلب آجر الناظر من  
زوجته بدون زيادة ولا حكم  
حاكم لم تصح  
مطلب اذا آجر بغير جنس  
ما استأجر تطيب له الزيادة

مطلب آجر الوقف ولم يكن  
ناظرا عليه واذن للمستأجر  
بالعمارة فأنفق فهو متطوع



مطلب يجوز ايجار المستحق  
اذا لم يحتج الوقف الى العجارة  
ولم يكن له شريك

مطلب استجار مجرى الماء  
مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب  
وبيعه تبعا للارض

مطلب اجر المتحصل من  
تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيمارى صحيحة

مطلب فى المقاطعة والالتزام

فى كل موضع يكون كل الاجراء بان لم يكن الوقف محتاجا الى العجارة ولم يكن معه شريك فيه جاز له  
ايجار الدور والحواليات اهـ ومنه يعلم ما فى كلام المصنف من الارسل فى محل التصيد وهو  
فى مقام التصنيف والفتوى غير سديد اهـ (أقول) وانما كان المستاجر متطوعا لان المؤجر  
ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه كما لم يصح ايجاره لكن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور فى  
ضمن عقد معاوضة يقتضى ضمان المؤجر هنا لما انفقه المستاجر والظاهر ان ما علل به فى الاشياء  
اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد لما فسد فكأنه لم يكن وفسد ما فى ضمنه لكن مقتضى هذا  
انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان الاجارة ان المستاجر يكون متطوعا بما يشاء  
او غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة وقد مر نظير موياقى لكن فى الفتاوى  
الحسرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بان المستاجر لا يؤمر بالقلع بل له استبقاؤه  
وان أبقى المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما الخ فراجعه وكذا أفتى الرملى فيما لو استاجر  
طبييا اجارة فاسدة بانه له أجر مثله وما انفقه فى ثمن الادوية وكذا أفتى غير واحد بانه لو دفع له فرسا  
يعلفها بحصة منها بان له أجر مثله وبطل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن الاذن لا يطل  
وان فسدت الاجارة فتأمل (سئل) فيما اذا استاجر زيد من ناظر وقف مجرى ماء معلوم الطول  
والعرض والعمق بحقه المعلوم من الماء الجارى ذلك المجرى مع حقه من الماء فى الوقف المزبور  
ليسقى به بستانه مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هى اجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجرز  
المجرى المذكور مع حقه من الماء من بكر مدة تستوعب مدته باجرة معلومة من الدراهم فهل  
تكون الاجارة تان صحيحتين (الجواب) نعم قال فى البرازية فى كتاب الشرب ولم نصح اجارة الشرب  
ايضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر أو باع مع الارض فحينئذ يجوز تبعا  
اهـ رجل استاجر أرضا بشرىها وحاجة المستاجر الى الشرب ليسوق الماء الى أرض له أخرى جاز  
خاتية من باب الاجارة الفاسدة (سئل) فى تيمارى أجر أراضى قرية معلومة جارية فى تيماره  
اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم  
(سئل) فى تيمارى أجر المتحصل من تيماره لا تحرق قبض المستاجر قدرا معلوما من متحصل  
تيماره فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض بيمينه (الجواب) نعم وقد  
أفتى بذلك الخبير الرملى مرارا كما هو مذكور فى فتاواه من الاجارة وتقولها كثيرة محصلها انها  
اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهى باطلة (أقول) والظاهر ان هذا اذا لم يستاجر الارض  
من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها لاختلاف العصور وما يصل من التيمار فلو احتال لذلك  
واستأجرها للزراعة كما يفعل فى زماننا نصح الاجارة بدليل مسئلة استجار الارض مقيلا ومر احا  
المذكورة فى وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيما اذا أراد المستاجر رعى الحشيش مثلا ثم رأيت  
فى الدر المختار فى أوائل كتاب الاجارة قال ما نصه اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهى  
صحيحة لان العبرة للمعاني وقد منها فى الجهاد اهـ فمن أقطعه السلطان أرضا يجوز أن يؤجرها  
لكن للزرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة فى مسئلتنا فللتيمارى أن ينعه من أخذ  
القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عز نصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى الكلا فانه  
مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستاجر متحصل التيمار من القسم والعشر ونحوه فللتيمارى  
الرجوع به عليه لا على الزراع لانه أخذ بذاته فهو كالوكيل عنه فصح قبضه فله الرجوع به عليه  
لا عليهم لان ما قبضه المستاجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجد من التيمارى هبة ولا ابراء



حتى تبرأ ثقة المستاجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة لا انما اذا لم  
تصح فظاهر وقد أفق المؤلف من ارايانه لا تصح اجارة القرية والارض لغير الزراع أصحاب مشد  
المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التاجي البعلبي تلميذ الشيخ  
العلائي قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصداً اما اذا  
كانت كذلك بان كانت اراضي القرية في أيدي مزارعين وانما استأجرها المستاجر المرقوم  
لما خذ ما يخصها من خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك علماء فاطمية اه  
وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفق من ارايانه لان هذه الاجارة المسماة  
بالمقاطعة والالتزام (سئل) فيما اذا استأجر زيدا اراضي معلومة للزراعة ومضى بعض مدة  
الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلاً فهل يكون ذلك عذراً في فسخ الاجارة (الجواب)  
نعم استأجر ارضاً ليزرعها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلاً كان عذراً وان لم يترك الزراعة ولكنه  
أراد أن يزرع ارضاً أخرى لا يكون عذراً ولو استأجر حانوتاً أو بيتاً ثم بدله السفر كان عذراً  
فاضيخان (أقول) كتبت فيما علقته على الدرا المختار انه لو كذب المؤجر في ارادة السفر يحلف  
المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخي والقنبري وقيل يسأل رفقته وقيل يحكم  
زيه وثيابه وقيل القول بنكر السفر (سئل) في حوائت وقف وضع رجل يده على أسطحها  
واستوفى منفعتها مدة بنشر الثياب ووضع سقالة من خشب لأجل ذلك ويريد ناظر الوقف  
مطالبته بأجرة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم استأجر سقفاً للجفف  
عليه الثياب أو بيت عليه يجوز بزاية من الاجارة في نوع الضياع والحانوت (سئل) في خانين  
معلومين جارين في وقف بر تحت تولية زيد بموجب براءة سلطانية وفي تواجرو من متولى الوقف  
مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى عمرو منفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور  
الخانين المزبورين من بكر مدة سنة كاملة اجارة منتظرة أولها بعد انتهاء مدة عمرو بأجرة معلومة  
من الدراهم فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم لما في متفرقات البيوع من المتون  
وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٢٦ قال  
في الفتاوى اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق  
وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكافي وأبي الليث واختيار صاحب المحيط الى أن قال  
وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أجرتك دارى هذه رأس الشهر بكذا كان اجارة في قولهم اه  
(أقول) الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد التعممين وأيد بأن عليه  
الفتوى كما في أواخر اجارات الدرا المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في ضمن جواب  
سؤال مانصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول دخول العقد  
وقبله اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر اليصنع له نشافى كان لزيد باللات من زيد ويبيعه  
على أن يكون لزيد نصف الربح الحاصل منه والربح بجهول وصنع عمرو وذلك ويريد زيد  
اخراجهم من المكان وأخذ النشاودفع أجر مثل عمل عمرو له فهل له ذلك (الجواب) نعم  
لان الاجارة بجهولة فتول الى أجرة المنزل بالغة ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير (سئل)  
في رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه باجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها أجرة المنزل  
فهل تكون الاجارة عليها لعلها (الجواب) نعم لانها العاقدة كما في البزاية (سئل) فيما اذا  
حرث زيد الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمتنع من تسليمها

مطلب ارادة السفر عذر  
في فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل  
سطوح الوقف لنشر الثياب  
أوليت عليه يجوز  
مطلب استأجر سطحاً لبيت  
عليه أو يجفف الثياب يجوز

مطلب تصح الاجارة المضافة

مطلب استأجره ليصنع له  
نشاويبيعه بنصف الربح  
لزمه أجر المثل  
مطلب استأجر منزل  
وتزوجت فيه فالأجرة عليها  
لا على الزوج



للمؤجر المرقوم حتى يسطيه قيمة حرة وكذا به قبل المثل (الجواب) ثم لانه لا قيمة للمنافع  
والسكراب وصف في الارض ومثله السكراب مذ كورة في من ارضه التنوير وقال ويسترضى  
دانة ولكن هذا اذا كان بالاذن وفي المسئلة المسؤول عنها غير اذن وذ كرها الخير الرمي قائلا  
لانه كلون الدابة (سئل) في رجل اذنت له أمه بأن يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن  
يعمرها فسكن في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه لها أجر المثل في المدة المزبورة (الجواب)  
نعم رجل دفع الى آخر دار ليسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط  
العمارة فيجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد آجره باجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر  
العمارة مجهول وان سكن وعرفانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب  
الاجارات (أقول) ومثل هذا ما ذكره في جامع القصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعمارة  
فارسية وعربها الخير الرمي في حاشيته عليه ونصه اتفقت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمر  
وصار يساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبته ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما اتفق  
فالجواب أنه يسقط مما أنفق قدر أجره السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه  
يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمره هو متبرع اه (وأقول)  
أيضا وجه كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جهل  
العوض وقت العقد وجب أجر المثل بالغامبلغ والمعمر غير متبرع لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى  
وبما نقله المؤلف ونقلناه أيضا علم أن ذلك ليس باعارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى  
الخيرية حيث أجاب في نظير هذه المسئلة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسئلة يجب  
التنبيه عليها الكثرة وقوعها في زماننا وقل من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة رجل  
استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في خانوتي فإلم أرد عليك دراهمك لا أطلبك باجرة  
الخانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض اليه ألف درهم وسكن الخانوت مدة فقال  
ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكره  
قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه اه ومثله في البرازية ونقل المسئلة في التتارخانية  
في متفرقات الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين  
وفي الكبرى قال نخر الدين وعليه الفتوى وفي الخانية رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض  
في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى  
أن يرد عليه الدراهم اه فثبت كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح  
باسقاط الاجرة وقت القرض أو قبله أو بعده ففي مسئلتنا الاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح  
باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في داره الا بمقابلته منفعة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب  
أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقد صرح في الاشباه وغيرها بأنه لو قال  
أجر نك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية اه وقد صرحوا بان الاجارة الفاسدة يجب فيها  
أجر المثل فاحفظ هذه المسئلة فانها مهمة لكن بقي ما اذا استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح  
له سكناها بما نفهل له أجره الظاهر لا وان كان ما أباح له السكنى الا لاجل القرض لان الرهن عقد  
آخر منافع لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض أحدهما على الآخر أفسده فلو آجر  
المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي  
الجزم بالـ كراهة التحريمية في مثل مسئلتنا لانه لو لم ياذن له الراهن بالانتفاع بالدار المرهونة

مطلب أسكنه في دارها  
بشرط أن يعمرها يلزم أجر  
المثل

مطلب دفع لداره ليسكنها  
ويعمرها

مطلب فيما اذا اتفقت مع  
زوجها على أن يعمر ويسكن

مطلب أقرضه دراهم  
وسكن في داره



مطلب زرع في أرض وقف  
بدون إذن صاحب المشد  
فعلية أجرة مثلها الجهة  
الوقف والزرع له

مطلب اذا زرع أرض  
الغير بلا إذنه اعتبر العرف  
مطلب برهن المستأجر  
على أن الزيادة ضرر وتعت  
يقبل

مطلب للقاضي فسخ الاجارة  
اذا خيف من المستأجر على  
أرض الوقف

مطلب لا يجبر الناظر على  
شراء القيمة ويترك الزرع  
بأجر المثل الى ادراكه

لم يقرضه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض جارية في وقف وفي مشد مسكة ثمروا من زرعها زيد  
بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام عمرو والمزبور يكلف زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع  
بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجرة مثل ذلك الجهة الوقف والزرع للزارع (الجواب) يلزم  
زيد أجرة مثل الأرض مدة تصرفه فيها الجهة الوقف والزرع للزارع وان كان غاصبا (أقول)  
انما يلزم الزارع أجرة مثلها الجهة الوقف ان لم تكن جارية في تواجرو صاحب المشد مالو كانت  
جارية في تواجروها تلزم المستأجر الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعة أو حيازة فلا تلزمه  
بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف مضمونة أما اذا أمكنه اخراجه بما ذكر فالمنافع تكون مملوكة  
له بعقد الايجار ونخرجت عن كونها منافع الوقف فعليه أجرها الجهة الوقف ثم ان كان يتيما  
أو وكالات الأرض معدة للاستغلال فله على الغاصب أجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي من  
القواعد وسند كفي كتاب الغصب تمام الكلام على المسئلة ان شاء الله تعالى (سئل) في أرض  
معلومة بقريه معدة للاستغلال زرعها زيد بغير إذن صاحبها عمرو واستغلها ولم يكن في القرية  
عرف من اقسام الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض  
(الجواب) حيث زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة أنصافا أو أرباعا  
اعتبروا الا فالخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل  
حال كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا  
معددة للاستغلال بغير استئجار يجب الاجر (أقول) وساقى في الغصب ان شاء الله تعالى تمام  
الكلام على هذه المسئلة (سئل) في مستأجر خان وقف من ناظره بأجرة المثل اذا جاء رجل  
وزاد عليه في الاجرة فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر وبرهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل  
يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة ضرر وتعت فاذا ثبت ذلك لا تقبل  
الزيادة المزبورة قال في الاشباه فان كانت اضرارا وتعت لم تقبل (سئل) في مستأجر أراضى  
وقف اجارة شرعية جدد جريان الاراضى في الوقف وأثبت الناظر حريتها فيه وتبين أن المستأجر  
يخاف منه على الاراضى فهل للقاضي فسخ الاجارة واخراج الاراضى من يده (الجواب) نعم  
كما ذكره الخصاص في باب اجارة الوقف (سئل) في بستان جاري في جهة وقف وفي تواجرو زيد  
من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض أراضى البستان زرع لزيد زرع في أثناء المدة وله فيه  
قائمة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد من ذلك ويكلفه الى شراء  
القيمة فهل يترك الزرع بأجر المثل ولا يجبر على اخذ القيمة (الجواب) يترك الزرع بأجرة المثل  
الى ادراكه وعلى زيد تسليم الأرض الحالية من الزرع للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة  
المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك بأجر المثل الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية كما مر  
شرح التنوير للعلائي (أقول) هذا اذا لم يكن له في الأرض بناء أو شجر مما ليس له نهاية أما  
لو كان فقد ذكر في القنية وتبعه في التنوير أنه تبقى الأرض بيده بأجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر  
وبه أفتى المؤلف كما يأتي ولنا فيه كلام سند كرهه قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها  
طويلة كالقصب كما نقله العلائي عن فتاوى ابن السبكي أما لو كانت غير طويلة كالفجل والخز  
والباذنجان فينبغي أن يكون كالزرع يترك بأجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضا عن حواشي  
الكنز للتمرتاشي ونقل أيضا عن البحر عن القنية أن المراد بقوله هم يترك الزرع بأجر أى بقضاء  
أو بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحدهما اه وكنت فيما علقته عليه عن الشربلالية أن هذا

مطلب يجوز للمستأجر  
الغرس ان لم يضر بلا صريح  
الاذن من المتولين

مطلب اذا مضت المدة وله  
غراس فله استبقاؤه باجرة  
المثل

تحرير مهم في مسئلة استبقاء  
البناء والغراس

لشروط في غير الثلاثة التي استثنى المتأخرون أعني الوقف ومال اليتيم والمعد لا استغلال لانها  
مضمونة ولو بالغصب (سئل) في اراض معلومة جارية في اوقاف وفي مشد مسكة زيد وتواجه  
من اربابها بالوجه الشرعي غرس زيد بها غراس في مدة تواجده بغير اذن من المتكلمين عليها  
والغرس لا يضر بالارض والا ن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبيقى الغراس بالارض  
بأجر المثل أولا (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض  
بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة والله سبحانه  
أعلم والمسئلة في البحر من الوقف وأفتى بها صاحب البحر في فتاواه وفي الخاتمة من فصل ما تنقض  
به الاجارة مانعه وللمستأجر ان يبنى بيتا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار اه (سئل)  
في ارض جارية في وقف أهلي وفي تواجده زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل وله فيها غراس  
قام فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن  
أجرة المثل وزيد يابى استجارها الا باجر مثلها فهل لزيد استجارها باجر المثل لا بالزيادة ولا توجب  
من غيره (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة استأجر ارض وقف وغرس  
فيها ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى  
الجانوى استجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه (أقول) ما أفتى به الموافق تبعا  
للتنوير قد أفتى به الخير الزملى قائلا وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر خصوصا والناس  
على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار  
اه لـ كنهه في الخيرية أفتى في موضع آخر بخلافه وقال يقلع وتسلم الارض لناظر الوقف  
كما صرح به المتون قاطبة اه ولعل ما أفتى به ثانيا محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر  
على الوقف لانه قال في حاشيته على المنح ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مفلسا أو سي  
المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم اه  
ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من أنه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي  
الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث  
لا ضرر على الوقف انما تبع فيه صاحب التنوير صاحب التمنية وهو مخالف لما في عادة المتون  
المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره أنه لا عبرة بما يقوله في القضية اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في  
المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون  
والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقلع البناء والغراس وتسليم الارض  
فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس  
اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وباعوها وما لم يقدروا على  
بيعه لا يستأجرونه الا بدون أجرة المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس  
واقتمار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارات على الله تعالى أبصارهم  
ياخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتنام ذلك في حاشيتنا رد المختار وللعلامة قنلى زاد  
رسالة في الاستبدال فراجعها فقد أقام فيها الطائفة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن  
قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن يتطرق في الاوقاف فان كان  
بحيث لورفع البناء والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها به  
الاجرة وقلما يضر ارفع بالارض فان العالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله



مطلب احتكار واحترام

مطلب في اثبات مرصده  
على حانوت واستجار هامة  
طويلة

مطلب اذا اذن للمستاجر  
بالترميم باطلاع المؤجر  
أو نائبه بخالف كان متبرعا  
مطلب استاجردار الوقف  
وهدمها وغير معالمها ينظر الخ

تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا استأجر زيدا ماله لنفسه من ناظر شرعي على وقف جده فلان فآجره وأحكره ما هو جاري في الوقف المزبور وذلك جميع أرض بستان سليخة معلومة آجارة واحتكارا لازمين للغرس والبناء والتعدي والاحترام لمدة معلومة طويلة بآجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى حاكم حنبلي ثبت لديه حين العقد بالبينة الشرعية أن الآجرة المرقومة آجرة المثل وأن في ذلك كمال الخط والمصلحة للوقف وحكم بصحة الاحتكار والتواجر ولزمه في حادثة المدة الطويلة حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستاجر أن يغرس ويبني في الأرض ما أحب واختار ومهما بينه ويغرسه يكن ملكا له وكتب بذلك حجة شرعية أفقي مفت حنبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصحة كل من التواجر والاذن وأنفذ الحكم المذكور حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بضمون المجتبيين بعد ثبوته بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبالغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولي الوقف في تعمير الحانوت وترميمها الضرورين حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استجار الحانوت مدة مستقبله بآجره معجلة تصرف في الترميم والتعمير ولوجود الخط والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولي الوقف بعد رجوعه لذلك لدى قاض حنبلي حكم لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور مرصده على الحانوت وان كان ذلك باذن المتولي فقط وبدون اذن قاضي القضاة حكما شرعيا موافقا لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى ثم استأجر زيد الحانوت من متولي الوقف مدة معلومة بآجرة من الدراهم معلومة هي آجرة مثلها وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولي الوقف مدة معلومة طويلة تالية للاولى بآجرة معلومة من الدراهم هي آجرة مثلها اذن له المتولي باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر ذلك أيضا لدى قاض حنبلي ثبت لديه بالبينة العادلة أن الآجرة آجرة المثل وان في ذلك كمال الخط والمصلحة للوقف وحكم بصحة الآجرة ولزمها وعدم انقضاءها بالزيادة في حادثة المدة المدة ثبوتها وحكم شرعيين موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنفي وكتب به حجة أخرى وأفقي مفت حنبلي بصحة الآجرة والتعمير والأرضاد وبقاء المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته وعدم انقضاء آجاريته بالزيادة والعمل بالمجتبيين فهل يعمل بضمون الجميع الأربعة المزبورة بعد ثبوته ويبقى المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته ولا تنفسخ آجاريته ويستحق المبلغ المزبور (الجواب) نعم حيث كان الحال على هذا الموال (سئل) في مستأجر طاحونة وقف أهلي اذن ناظر الوقف له أن يرمم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من مرمة وشراء حجر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقطع من الآجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقطع المستاجر شيئا يصرفه ويكون متبرعا به وكتب بذلك حجة ثم رمم المستاجر بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقطع شيئا من الآجرة بسبب ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشاه عفي عنه وكتبت الجواب كما به المرحوم العجايب وأفقي المهمندارى فيمن استأجر دار الوقف

وهدمها وغير معلوم بانها يتظر القاضي في ذلك ان كان ما غيرها اليه أنفع لجهة الوقف وأكثر ريعاً أخذ منه الأجرة وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقته في العمارة لا يحسب له من الأجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعاً لم يهدم ما صنعه وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق به كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البرازية قبيل العاشر من الأجرة وان قال له رب الدار ابن واحسب من الأجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكر الأجر فقال قول للدار وان أقرب البناء واختلفا في قدره واتفق جميع أهل الصنعة على قول واحد فقال قول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانتكار اه (أقول) قوله ثبتت الدعوى والانتكار معناه يتحقق كل من الدعوى والانتكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانتكار من أن اليئنة على المدعى والقول للمنكر وكتب المؤلف في غير هذا المحل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجزها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وطنسه مال الكاير جمع وهو المختار اه (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو وأرض لاماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمر والمجري المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور فغرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وأثمر وتصرف بذلك واتفق وانقضت مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الأجرة والا أن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار المجري بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل بقي غراس عمر وبلا ماء فيتلف ويبس ويتضرر عمر وبذلك فهل يؤجر المجري بحقه من الماء من عمر ورب الغراس لا من غيره (الجواب) اذا أي صاحب الغراس الاستأجر بأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور لانه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك بأجر المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالأولى أن يؤجر له تطبيقاً على مسألة الارض المحتكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للعلاء من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها وبى ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في القضية قال في البحر وهذا تعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه قال الخیر الرمي فالحكم باستبقائها أي الارض المحتكرة بأجر المثل أولى على مانص عليه الخصاص والراعي دفع الضرر لا سيما فيما يتلى الناس به كثيراً مع رعاية جانب الوقف بدفع أجر المثل خصوصاً اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر بأكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهنا الاشجار انما تمت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبه ولا ينتفع صاحب الماء بأكثر من أجر المثل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النهي عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشباه في قاعدة الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدي المرحوم عبد الرحمن افدى العمادى بمثل ذلك وهي بخطه المعروف المعهود فحمدت الله تعالى حيث وافق رأي المنقول في زيد استأجر من عمر والمتولى على وقف أهني

مطلب اختلاف المؤجر  
والمستأجر في البناء أو في  
قدره

مطلب استأجر طاحونة ثم  
أجزها وأذن له بالعمارة هل  
يرجع  
مطلب استأجر مجرى ماء  
وغرس عليه وانقضت المدة  
فلا يؤجر من غيره  
مطلب يجب القضاء والافتاء  
بما هو أنفع للوقف  
مسئلة الارض المحتكرة



فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقه زيد إلى أرضه وعمر الأرض ومجرى الماء وغرس على الماء  
غرساً في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الأرض وعلى الغراس والغلال أعشار الجانب مولانا  
ولي الأمر وجرى العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متول آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل  
اجنبي وأذن له في تسلم الماء الذي قام به الغلال من الأشجار المثمرة وغيرها فهل للمتولى أن يؤجر  
الماء لغيب مالك الغراس الأول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة بأجرة المثل خوفاً على اتلاف  
الأشجار وهل يمنع الاجنبي من ذلك ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زيد مع أنه منعه  
من تلك الزيادة التي يترتب بها الضرر أم شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته  
إلى ساعة القيام (الجواب) الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على  
المتولى تقديمه على غيره ويمنع من إضراره بتقديم الغير ولا سيما من شأن الأمر المطاع الواجب  
الاتباع والله تعالى الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه (أقول) لا ينافي هذا ما قدمنا قريفاً  
من عدم الجبر على الاستبقاء إذ لا شأن أن مواضع الضرورة مستثناة شرعاً وعرفاً نعم لو كان يخشى  
على ذلك من المستأجر بأن كان متغلباً أو منلساً أو سبى المعاملة أو لا يستأجر بأجر المثل لا يجبر  
المتولى على إيجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم إن ما ذكره هنا في السؤال بقوله ويضمن  
ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زيد لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبي  
إن كان تعدي على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعديده بسبب استجاره  
للمجري المذکور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض أشجار زيد أو كلها فلا يضمن كما ذكره  
المؤلف بقوله وإذا تلفت الأشجار بسبب انقطاع الماء لشيء عليه لما ذكره في الخاتمة في ضمان  
ما يتولد من المباح من كذب الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه  
الماء ففسد زرعها قالوا لشيء عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي اهـ (سئل) في رجل  
استأجر جماعة ليرجدوا له زرع المحصول في مكان كذا على أن يكون لهم في نظير أجرتهم حمل  
واحد من عشرين حملاً من الزرع فوجدوه كله ولم يدفع لهم شيئاً فهل يجب لهم أجرة مثلهم من  
جنس النقيدين لا المسمى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو حملاً ليركبه من  
مكة المشرفة إلى دمشق بأجرة معلومة من الدراهم وشرط زيد في صلب عقد الإجارة على عمرو أن  
يطعمه ويسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد المنفعة وأطعمه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل  
تكون الإجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل لركوبه ولا يزداد عن المسمى وينقص  
عنه (الجواب) نعم تكون الإجارة المزبورة فاسدة بالشرط المزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه  
لا يزداد عن المسمى لأن ما رضى باسقاط حقه ما حيث سمى الأقل وإذا كان أجر المثل ناقصاً عن  
المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كما في الدرر والتنوير وغيرهما (أقول)  
في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة المعمارى (سئل) في رجل دفع لآخر عتمة ليقوم  
عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها ولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالغاما بلغ  
(الجواب) نعم والمسئلة في الرحمة من الإجارة (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمرو وليعلفه  
ويريه بنصفه فرباه وعلفه مدة ثم باعه عمرو وجميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه  
شرعي ويريد زيد رفع يد المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر  
المثل لترتيبه ومثل علفه (الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي يعني المهنداري سئل في مهرة  
صغيرة باع المالك الثمن منها شائعاً لزيد يبيعها صحياً بثمن معلوم وسلم إليه المهرة وأمره بتربيتها

مطلب لصاحب الغراس  
قبول الزيادة ويمنع المتولى  
من إضراره بتقديم غيره  
عليه

مطلب منعه من إجرائه الماء  
حتى فسد زرعها لشيء  
عليه

مطلب في الإجارة الفاسدة  
يجب أجر المثل من النقيدين  
لا المسمى

مطلب استأجر جلام من  
مكة وشرط ما كاله ومشربه

مطلب دفع إليه عنه ليرعاها  
بجزء من صوفها ولدها

مطلب دفع حصانه لرجل  
ليعلفه ويريه بنصفه

والقيام بعلفها من ماله على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثمن الثاني تكسمة الربيع منها نظير  
التريية والعلف فتسلبها زيدور ياها وعلفها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الاول المشمول  
بالبيع الصحيح يكون ملكا للمشترى دون الثمن الثاني المجمول له نظير التريية والعلف ويرجع  
على البائع بما تاب حصته من العلف وأجرة التريية لا يزداد على قيمة الثمن المجمول في مقابلته  
الجواب نعم اه (أقول) رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحاني  
ما نصه قوله وأجرة التريية فيه نظرا لأن الشريك لا أجر له اه أي لأنه في هذه المسئلة شريك  
وليس للشريك أجر على عمله في المشترك بخلاف المسئلة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزداد  
على قيمة الثمن الخ لم يقيد به المؤلف في مسئلته المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى  
الرحيمية وفيها التصريح بأنه لا يزداد أجر مثله على المسمى ان كانت تسمية وبوافقه ما ذكره في  
المضاربة انها اذا فسدت فلا ربح للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر  
المسئلة في الدراخما في باب البيع القاسد بلا تقييد ونصها قلود دفع بزرا القز أو بقرة أو دجاجة  
لاخر بالعلف مناصفة فانخرج كله للمالك لحدوته من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل  
العامل عيني ملخصا اه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما هو يؤيده ما في الخاتمة وغيرها  
من انه يجب في جهالة المسمى كالأوبعض أجر المثل بالغاما بلغ أما اذا قسد العقد بحكم شرط فاسد  
ونحوه فلا يزداد على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين  
استاجر بيتا سنة بمائة على أن يرمه فعليه أجر المثل بالغاما بلغ اذا المرمية لما شرطت على المستاجر  
صارت من الاجرة فجهل الاجر اه واذا سمي له نصف الدابة مثلا في مقابلة تربتها وعلفها  
يكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لأنه قد جعل نصف الدابة أجرة للتريية ونمنا  
للعلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابله من الدابة وجهل ما يقابل أجرة التريية  
وحيث جهل المسمى يجب الاجر بالغاما بلغ لأن هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البدل فيهما  
فيجب أجر المثل بالغاما بلغ وبدل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من  
الاجارات ما نصه وفي فتاوى الفضلي لودفع الى نداف قباء ليندفع عليه كذا من قطن نفسه بكذا  
من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز اه وذكر قبله وفي الاصل رجل دفع الى السكاف جلدا  
ليخرزله خفين على أن يعلمها بنعل من عنده ويطنه ووصف له ذلك جاز وان كان هذا بيعا في  
اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز بمنزلة ما لودفع ثوبا الى  
خياط ليخيطه جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فان ذلك لا يجوز قياسا  
واستحسانا فكذا هذا الكثر في القياس في الخلف للتعامل وفي المنتقى عن محمد دفع الى خياط  
ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جائز فاسه على الخلف فصارت المسئلة روايتان ولو قال  
ظهارتها من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لأنه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا أن المدار على  
التعارف فلو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعليق فتأمل ومن ذلك ما ذكره  
في استئجار الكاتب لو شرط عليه الخبر جاز لا لو شرط عليه الورق أيضا (سئل) في رجل استأجر  
معمارا ليعمره كذا بالآت من المعماري بأجرة كذا فعسى ذلك فهل للمعماري اجرة مثل  
العمل وما انفق في ثمن الآلات (الجواب) نعم (أقول) رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا  
السايحاني بخطه ذكر هذا السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات  
ثلاثين وقيمة العمارة أربعين صارت العشرة أجرة فان كانت مثل أجرة المثل فيها وان كانت أجرة

مطلب استأجر بيتا على أن  
يرمه يلزمه أجر المثل مهما  
بلغ

مطلب دفع له قباء ليطنه  
بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوبا ليخيطه  
ويحشوه من عنده لم يجز  
مطلب في مشاركة المعماري  
على أن آلة البناء على  
المعماري



المثل أقل فله أجره المثل وان كانت أكثر فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كذا الحاجة  
مع المقوم باكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر الى قيمة البناء مبغيا والى قيمة الاكلات  
فالتفاوت بينهما يكون أجرة يستحقها المعمارى ان ساوت أجر المثل أو نقصت عنه والافله أجره  
المثل ولا يفتنى أن هذا لا يمكن اعتباره في مسئلة الحاج فتأمل على أن هذا التفصيل مشكل  
اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجر المثل بالغاما بلغ ويؤيده ما قدمناه آنفا عن  
جامع القصولين انه لو اسأجر بيتا سنة بمائة على أن يرمقه فعليه أجر المثل بالغاما بلغ وفي البرازية  
قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار دهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على أن ما يحتاج  
اليه منه ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع أجر المثل اه ومثله  
في الخلاصة بل مقتضى ما مر أنه لو تعوز في جاز كما مر نظائر قبيل هذا السؤال والله أعلم  
بحقيقة الحال (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فزرعها  
ثم أكل الفار جميع الزرع ولم يبق بعدها لك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه  
أجرة المدة المذكورة (الجواب) نعم وفي اللولو الجنية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم أصاب الزرع  
آفة فهلك أو غرقت من الماء فلم ينبت فعليه الاجرة لرب الارض تمامالا انه قد زرع ولو غرقت  
قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحط الفتوى  
على انه بعد هلاك الزرع اذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب  
الا اذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منع غاصب عنها اه لسان  
الحكام وحاصله انه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل أكل الجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من  
الزرع يلزم الاجرة لما بقي من المدة أيضا والا لا يلزم الا لما قبل أكل الجراد فانهم فان هذا  
التفصيل هو الذي عليه الفتوى (سئل) في رجل استأجر دارا فأنه ديم بيت منها هل له فسخ  
الاجارة (الجواب) نعم وفي الصعري اذا سقط حائط أو انه ديم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن  
لا يفسخ بغيبه الا بحر خلاصة وبرزازية انه ديم البيت المأجور فله الخروج وفسخ الاجارة خانية  
(أقول) فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤمر أحد منهم بما بنائه كما ياتي قريبا عن  
الدخيرة (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا جنيته معلومة وثلثها الا حرم ملك عمر وفاجر زيد ثلثه  
من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة حاكم يرى صحتها فهل تكون الاجارة فاسدة  
ويملك المستأجر الدعوى بفسادها وطلب الاجرة التي عملها للمؤجر سلفا (الجواب) نعم قال في  
المنظومة النسفية

مطلب اذا أكل الفار  
الزرع لا يجب تمام الاجرة

مطلب اذا انه ديم بيت من  
الدار له فسخ الاجارة

مطلب لا تصح اجارة المشاع  
من غير الشريك

مطلب يجب عليهم ما فسخ  
الاجارة الفاسدة

أجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمت واستبين

ورأيتهما مش العمادية بخط الجد عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضي خان الفتوى  
على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع ونقل الزيلعي أن الفتوى على قولهما في جوازها قال  
الشيخ قاسم في تحريجه ما نقله الزيلعي شاذ مجهول القائل اه والاجارة والبيع أخوان لان  
الاجارة عليك المنافع والبيع عليك الاعيان وقد قال في الدرا المختار في باب البيع الفاسد ويجب  
على كل واحد منهما أي من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري  
اعدا ما للفساد لانه عصية فيجب رفعها بجر واذا أصر أحدهما على امساكه وعلم به القاذي  
فله فسخه جبرا عليهم ما حقا للشرع نزازية اه (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرو على أن يعصر  
له زيبه ديسا ويزرع له فلاحتة حنطة وشعيرا وغيرهما ويعطيه أجرته كما يعطى الناس

ولم يسمي شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوماً متعارفاً وشرع عمرو في العمل المذكور  
للحال لا يزدولاً وأتم ذلك ولم يعطه زيد شيئاً فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوماً بان  
كان لا يزدولاً ينقص وعلم ذلك جازاً وعمرو طلبه (الجواب) نعم أما صحتها مع عدم ذكر المدة فلا نه  
عمل لو أراد أن يأخذ في العمل الحال يقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الثانية من الاجارة  
الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحتها مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوماً فلما  
في البرازية تكرار دابة بمثل ما تكرار به أصحابه ان لم يكن ما تكرار به أصحابه مثل هذه الدابة  
معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو معلوماً بان كان عشرة لا يزدولاً ينقص وعلم ذلك جازاً كما في البرازية  
من الاجارة الطويلة (سئل) فيما اذا أجر متولى وقف أرضاً لها ما يفضل عنها الرجل مدة طويلة  
بدون أجر المثل وأذن له بان يغرس في الأرض المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه  
فيها له ولم يجعل بلجهة الوقف شيئاً من الغراس وغرس المستأجر غراساً واحترمه لدى حاكم يرى  
ذلك فهل تكون الاجارة بدون أجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس  
للمستأجر دون جهة الوقف باطلاً ومتولى الوقف الآن مطالبته بقطع الغراس وتسليم الأرض  
فارغة أولاً (الجواب) نعم يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلاً ويسوغ للمتولى  
مطالبة صاحب الغراس بقلعه وتسليم الأرض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه  
الجواب ما به المرحوم الجدي شيخ الاسلام أجاز كتبه الفقير محمد الحمادي المقتي بدمشق الشام  
المجد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون أجر المثل لا تصح ويلزم المستأجر  
تمام أجر المثل ولان اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضاً وأكثر من سنة ان داراً لا تجوز  
كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فيمن أجر أرضاً موقوفة مائة سنة لواحد  
من المسلمين هل يجوز فأجاب

مطلب لا يلزم ذكر المدة  
فما يقدر على الاخذ في  
العمل به الحال  
مطلب تكرار دابة بمثل  
ما تكرار به أصحابه

مطلب يلزم المستأجر تمام  
أجر المثل

مطلب الاجارة الطويلة  
باطلة

مطلب الاذن بالغراس في  
الاجارة الفاسدة فاسد  
مطلب اذا بطل المتضمن  
بطل المتضمن

مطلب استأجر غراس توت  
لا يصح  
مطلب استأجر ملاحه  
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار  
على استهلاك العين

أفتى بطلان الاجارة معشر \* عن زهرة العلماء قطعاً لازماً  
وكذلك أفتى للتدين حسبة \* كي لا يكون بما أحرر ظالمًا اهـ

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون أجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن  
بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر  
بطل المتضمن كما في الاشياء قبيل الغار (أقول) انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس (سئل)  
في رجل استأجر غراس توت قائم في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق التوت مدة معلومة  
بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة  
الملاحه لجمع الملح فيها فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين  
وان أخذ المستأجر شيئاً من الملح فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أبيض عن رجل استأجر أرضاً  
مالحة لينتفع بها في جمع الملح منها بعد سقيها بالماء حتى ينقع الملح فأجاب اذا استأجر أرضاً  
ليسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينقع ملحاً فهذا الملح ملكه لانه انعقد من الماء  
الذي ساقه الى هذه الأرض بمكثه فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استأجر الأرض  
ليحبس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان كما اذا استأجر حوضاً  
أو صهريجاً للمياه ماء يحمله اليه وان كان الملح الذي يأخذه انما هو من أجزاء الأرض لا من الماء  
الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الأرض لانه من أجزاء الأرض فصارت كالطين والتراب  
ولا يجوز استئجار الأرض لذلك لانه استأجر على استهلاك العين والاجارة انما تنعقد على استهلاك



المنافع فإذا تصرف في ذلك من المتوابعين إلى صاحبه ما وضع يده عليه لا آخره ~~ولكن~~ ~~فهي~~ ~~المنفعة~~  
أجره دارا لا يتنفع بها خاصة فأجاب بأن له أن يتنفع بنفسه وبغيره لأنه شرط غير مفيد لأن السكنى  
أو الزراعة إذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره وإذا استأجرها مؤجلا  
وأجرها مجلا ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بما له على المستأجر الأول وإذا استأجر منه مصداقا  
أنه له أو غير مصدق يلزمه الأجرة ويجبر على دفعها إليه وليس له أن يطالبه بينة أنها ملكه  
مالم يتبين خلاف ذلك وإذا استأجر أرضا للزراعة وهي سجة لا يمكن زراعتها لا تصح هذه الأجرة  
وان استأجرها ليتنفع بها مطلقا ولم يعين زراعة صح فإذا غرم على أصلا حها ما لا ان اذن له  
مالكها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الأجرة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك  
لكن له ولاية ذلك كالناظر أو الوصي فان كان ما أذن به من مصالح الوقف أو مال الأيتام صح اذنه  
ويرجع في ريع الوقف أو مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع  
له على أحد اهـ من فتاوى قارئ الهداية وفيها اذا اختلف المستأجر والاجر فقال الاجر  
لتحملها قاشا وتركب بنفسك وقال المستأجر لاجلها وأركب من شئت فالقول للمؤجر مع يمينه  
الا أن تقوم بينة واذا اختلفا على وفاء العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول  
للمستأجر مع يمينه والبينه للاجير لانه يدعى الايفاء والمستأجر ينكر وفيها اذا غرقت السفينة  
أو انكسرت بغير صنع ربه الا ضمان عليه ولا أجر له وان كان يصنعه فالمالك مخير ان شاء  
ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه اجره بحسابه وان شاء في مكان الحبل ولا أجر له والملاح  
يستحق من الأجرة بقسطها وان تراضوا على الالتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ النفس وهم  
فيه سواء وسئل عن استأجر بسنا نامشاعا من أقوام متفرقين من ارا مختلفة فزرع وغرس  
ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفريق فهل يبقى الى حين فراغ بقية مدة الحصص  
فأجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشريك لا تجوز الا على قولهما فان حكم حاكم  
ببطلان اجازته فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة  
ايجاره ليس له أرض معينة يؤمر المستأجر بتفريقها فيسقى الى انقضاء جميع المدة لكن باجر  
المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم ببعثتها فللكل أن يطالبوه بالتفريق  
واذا لم تمض المدة وجب عليه أجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين فأجاب  
كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفسخ بموت الناظر  
المؤجر وان كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز اجارة الوقف بدون أجر المثل وان كان هو المستحق  
لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا  
الا أن يشترط لهم الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض وإذا أجزوا بولاية  
فليس لهم أن يؤجروا وهذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهسي اجارة فاسدة  
تنفسخ ويجب على المستأجر اجارة المثل لما تنفع فيه في المدة الا أن يحكم ببعثتها حاكم يرى جوازها  
واذا انقضت المدة تبقى مع المستأجر باجرة ملها الا ان تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ يؤمر  
الباني برفع بناءه اذا وجد من يستأجرها بأكثر مما يدفع الباني واذا مات المستأجر في أثناء مدته  
تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما عجل من الأجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن  
الدرك في الاجارة واذا استمر واعي الاتفايع بالعين المستأجرة فعليهم اجر المثل الى وقت الفسخ  
وفيها واجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا وأكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنفسخ

مطلب مستأجر الدار له ان  
يتنفع بنفسه أو غيره  
مطلب ليس للمؤجر الاول  
مطالبة المستأجر الثاني بما له  
على المستأجر الاول  
مطلب ليس للمستأجر  
مطالبة المؤجر بان الارض  
ملكه  
مطلب استأجر سجة للزراعة  
لا يصح  
مطلب اذا أذن الناظر  
للمستأجر بما فيه مصلحة  
لوقف رجع المستأجر بما  
غرم في مال الوقف والا فلا  
مطلب اذا ادعى الاجير العمل  
لا يصدق الا بينة  
مطلب استأجر سفينة  
فغرقت  
مطلب خافوا الغرق فالتقوا  
مافي السفينة  
مطلب استأجر بستانا من  
اقوام بعقود مختلفة ثم  
انقضت مدة البعض  
مطلب استأجر من اثنين  
فمات احدهما انفسخت  
في نصيبه  
مطلب لا تنفسخ بموت الناظر  
ولا يصح ايجاره بدون أجر  
المثل وان كان هو المستحق  
مطلب المستحق ليس له أن  
يؤجر الا أن يشترط له الواقف  
مطلب اجارة الوقف أكثر  
من ثلاث سنين لا تصح الا  
اضرورة عمارة



مطلب العقد اذا فسد في  
بعضه فسد في كله

مطلب غير معالم الوقف ان  
كان ما فعله أنفع فهو متبرع  
والأمر باعادة كذا كان

مطلب في معنى قولهم يجب  
اجر المنزل في القاسدة لا يجاوز  
المسمى

مطلب فيما اذا غصبت الارض  
من المستأجر

مطلب أجر ابنه الصغير من  
أمه لتستأنس به فتزوجت  
له فسخ الاجارة

مطلب انهدم بيت من الدار  
يرفع عنه من الاجر بحصته  
مطلب لا يكلف المؤجر ولا  
المستأجر بناء ما انهدم

مطلب استأجر حمار اولم  
يسم الراكب فعي الحمار  
في الطريق فوضعه عند آخر  
ليفق عليه لا يضمن

مطلب توافق معهما على  
أن يعيناه في البيع ولهما  
ثلثا الربح

مطلب دفع له ثوبا وقال بعه  
بعشرة وما زاد فيني وبينك

اذا لم يشترط الواقف شيئا وأما اذا شرط شرطا يتبع ولا يراه عليه الا ضرورة والعقد اذا فسد في  
بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة  
واحتيج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليفعل  
ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جدارا وقلعه ثم استأجر الارض من أربابها وبني  
فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الاتقاض وفيها وان استأجر دارا وهدمها  
وغير معالمها ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غير اليه انفع لجهة الوقف وأكثر ريعا أخذ منه الاجرة  
وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن  
أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعا ألزم بهدم ما صنع واعدة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد  
تعزيره بما يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة القاسدة أجر المنزل لا يجاوز  
المسمى فاجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا بأجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلاً أن  
مرمة الدار أو علف الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرمة والعلف على المؤجر  
فاذا استوفى المستأجر المنفعة في هذه الاجارة القاسدة فالواجب عليه أجر المنزل أما اذا فسد  
الاجارة بجهالة الاجرة بان استأجر شيئا مدة معلومة بشوب أو دابة ولم يسن جنس ذلك ونوعه  
فالواجب على المستأجر هنا أجر المنزل بالغاما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت  
الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع  
بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استوجرت  
له فله أن يفسخ الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا أجر ابنه الذي دون التميز  
لامه المطلقة مدة لتستأنس به فتزوجت فللاب فسخ الاجارة وأخذ منها الزوج ربحا يتضرر  
به الصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارئ الهداية (سئل)  
في رجل استأجر دار ووقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فانهدم بيتان منها ولم ينتفع بهما أصلا  
فهل يرفع من الاجرة بحصتهما (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة  
عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقبضها فانهدم بيت يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤخذ  
واحد منهما ببنائه اه ومثله في التارخانية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفيا بدأ من غلته  
بعمارة الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف (أقول) أما عدم مواخذة المستأجر بالبناء فظاهر  
وأما المؤجر فلا نه لا يجبر على اصلاح ملكه وينبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر  
عن الخلاصة والبرازية والخانية (سئل) في رجل استأجر حمارا من مكان الى آخر ولم يبين  
الراكب فقصر الحمار في الطريق وعي فوضعه عند زيدا وأعطاه عن علفه وأنفق عليه ومات  
في يده فهل لاصمان على المؤجر (الجواب) نعم في العمادية استأجر حمارا من كش الى بخاري فعي  
الحمار في الطريق فامر رجلا يتفق على الحمار وأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان أكثره لنفسه  
ضمن وان أكثره ولم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر ببضاعة فتوافق  
مع زيد وعمر وعلى أن يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن لهما ثلثاه نظير اجرتهم ما والثلث  
له وباعوها من جماعة فهل لهما اجر مثل عملهما (الجواب) نعم لجهالة المسمى قال في البرازية  
من الخامس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه  
بعشرة فلا أجر له وان ثعب وان باعه باز يدفله اجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة  
وعليه الفتوى والاجر مقابل بالبيع دون مقدماته كالسعي اه (أقول) مقتضى هذا انه



في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن يخالفه ما صرحوا به في المضاربة انما اذا  
فسدت تصيرا جارة فاسدة ويكون للمضارب اجر مثله وان لم يربح فتأمل (سئل) في رجل  
استأجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم دفعها له زيد وتسلم المأجور ثم مات  
زيد في أثناء المدة ويريد المستأجر حبس ما جوره لاجر عجله فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في  
جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وعجل الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فإراد  
المستأجر أن يحبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى ولو مقبوضا صححنا  
أو فاسدا فله الحبس لاجر عجله وهو أحق بثمنه لو مات المؤجر اهـ ومثله في الخائنة ومنية المفتي  
حاشية الاشياء للعموى من الاجارة (سئل) في متولى وقف أجر حائز الوقف من آخر بغير أجر  
المثل بغبن فاحش فهل يلزم المستأجر تمام أجر المثل (الجواب) يلزم المستأجر تمام أجر المثل على  
المفتي به كافي البحر وفي هذه الصورة اذا أخبر رجلا أن الاجارة انما بأجر المثل بدون شهادة  
في حادثة دعوى واثبات في وجه خصم شرعي ثم ظهر وتبين انه ابغبن فاحش فهل يكون الاخبار  
المذكور غير معتبر شرعا (الجواب) نعم (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من ناظره مدة  
طويلة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم بحجته الاجارة ولزومها بعد ثبوت أجر المثل لديه ثبوتا  
شرعيا والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام وإيجاره من غيره باجرة فيها زيادة على الاولى بما  
دون خمسها فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث أجره الناظر بأجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه  
بما ذكر (أقول) وبمثل ذلك أفتى الخير الرملي (سئل) في ناظر وقف أهلى انحصر ريع الوقف  
فيه نظرا واستحقاقا أجر أرض الوقف من رجل له على الناظر دين بأجرة معلومة قاصصة بها فهل  
تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث أجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل  
وقاصصة فالمقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصى لو باع مال  
الصغير ممن له عليه دين يصير قاصصا اذا الوقف والوصية اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف  
لا سيما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثله فتوى ذكرها  
الكازروني في فتاواه من الاجارة (مسئلة) العين اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر  
فيرجع بما عجله على من أجره وهو الناظر لان حقوق العقد راجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا أجر  
جهة الوقف ممن له عليه دين وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا الا لكون حقوق العقد  
راجعة اليه كالمكيل فان الناظر كالمكيل كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني (أقول)  
وقدم المؤلف نقل المسئلة أيضا عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه وأخر كتاب الوقف (سئل)  
فيما اذا كان لز يدبستان جار في ملكه فاجر من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم  
ان زيدا باع البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستأجر البيع ورضى به فهل تنسخ الاجارة وينفذ  
البيع في حق الكل (الجواب) نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا جازا باع  
المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو  
سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع  
نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع  
اعتبر رضاه بالبيع لنسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل ٣١ (سئل) فيما اذا  
قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت تطحن ولم يرد لها المستأجر  
حتى طحن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضامنه (الجواب) نعم في الخائنة في فصل ما يجب

مطلب له حبس المأجور  
لاجر عجله

مطلب يلزم المستأجر تمام  
اجر المثل

مطلب لا يعتبر الاخبار باجرة  
المثل بدون خصم شرعي  
مطلب لا تعتبر زيادة مادون  
الحبس في الاجرة

مطلب أجر الناظر وقاصص  
المستأجر بما عليه من الدين  
صح

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع نفذ في حق الكل  
وانسخت اجارته

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع يبقى المأجور في يده الى  
أن يصل اليه ماله

مطلب اذا قل ماء الطاحونة  
فلم يرد لها حتى طحن كان ذلك  
منه رضا



على المستاجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة انقطع ماؤها كان له أن يردّها فإن لم يردّها فإن لم يردّها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردّها فإن لم يردّها حتى طعن كان ذلك رضامنه وليس له أن يردّها بعد ذلك (سئل) في اجارة دار الوقف المعدة للاستغلال أكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) لم ترد الا اجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجزاها أكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الاجارة والمستلة في التنوير من الاجارة والوقف (أقول) هذا إذا أجزه غير الواقف أمالوا أجزه الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المستاجر بما بقي في تركه الميت كما في القسيّة لكن ذكر في الدر المختار في آخر باب الفسخ عن القبض وغيره لو أجز الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا يبطل لانه أجر لغیره اه ومقتضاه أن الاول قياس (سئل) في ارض جارية في اوقاف معلومة مشغولة بزراعة زيد الموضوع فيها بحق فأجزها التظار من آخر فهل تكون الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصد (الجواب) نعم وفي هذه الصورة إذا زعم المستأجر أن الزرع يترك في الارض الى أن يدرك من غير اجارة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر من زرع وقف مدّة معلومة باجرة معلومة أجرها من زيد مدّة تستوعب مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدّة وتجهّد لجهة الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاولى (الجواب) نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على من أجره ان كان موجودا والا ففى تركه مدّة ضبطه بعد الثبوت الشرعي (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر الخدمه ويخدم جماله من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر وذلك مدّة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيد وامتنع من استخدامه ويريد عمر ومطالبته باجرة مثله في مدّة استخدامه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شطر اجرة الطاحونة في بعض المدّة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد قطعت ارض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الارض بحدود أربعة وذكّر عدد ذرعها بحضور مستحق الوقف وتصديقهم قام الآن بعض المصدقين يعارضون زيدا في المأجور متعللا بان ذرعه أكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على الحدود بتمامه (الجواب) تكون الاجارة واقعة على الحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأفقي بذلك الخیر الرملی (سئل) فيما اذا كان لجماعة واختيهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف ويريد الجماعة استئجار الارض جميعها لانفسهم دون اختيهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الارض للجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلي حاملات لغراس جار في ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضى لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة تيمارين قرية ومن ارض معلومة جارية في تيمارهم واقطاعهم بموجب راعة سلطانية فأجزوا ذلك جميعه من زيد وعمر ولمدة سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض

مطلب أجز دار الوقف أكثر من سنة لغیر مصلحة لا تصح مطلب فيما لو أجز الواقف أكثر من سنة أو ثلاث ثم مات

مطلب اجارة الارض قبل انتهاء الزرع لا تصح ويترك فيها باجر المثل

مطلب استأجر من زرع الوقف وأجزها من آخر تلزم الاجرة الاولى ويرجع بها على الثاني

مطلب استخدام رجل مدّة باجرة وكسوة مجهولة ثم أخرجه فله أجر مثله مطلب له أخذ بقية مرصده من متحصل الطاحونة مطلب الاجارة تقع على الحدود بتمامه والذرع وصف لا تضر زيادته ولا نقصه

مطلب لا يصح ايجار البعض الشركاء في الغراس دون البعض

مطلب لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس مطلب في اجارة اراض تيمارية لغیر الزرع مشاعة لدى قاض شافعي



شافعي حكم بعمدة الاجارة وان صدرت لغير الزرع وكانت أقطعا ومن رجلين نصيب في حكم  
 الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجر المثل وكتب بذلك حجة آفتي  
 مفتي مذهب بالعمل بضمونها وأتقد حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل  
 بضمون الحجتين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤتب الاطفال  
 ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربيع أخذه أبوه منه فرارا من أن يعطيه الحلاوة  
 المرسومة ولم يشترط أجرا فهل يؤمر الوالد بتطيب خاطر المؤتب (الجواب) يؤمر الوالد  
 بتطيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في البرازية وصرح في التتارخانية نقلا عن المحيط  
 بأنه عند عدم الاستجار أصلا يجب أجر المثل وبمثله آفتي علامة فلسطين انخير الرمل (سئل)  
 في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع زيدا بنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن  
 ولم يذكر امدة ولا أجره فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بتسامه وطالب أباه بأجر المثل لتعليمه فامتنع  
 من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأن مادفعه للرجل من خيسية وحلوى عنداً وأتل بعض السور  
 المشهورة أجرتة فهل يلزم زيدا أجره مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتعلاه (الجواب) نعم  
 قال في الذخيرة ولا يجوز الاستجار على تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا تجب الاجرة على  
 فعل الاحتساب والفتوى في زماننا على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التواني في الامور  
 الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المرواة في الاغنياء أما في ذلك الزمان  
 قائما كره أصحابنا ذلك لقوة حرصهم على الحسبة ووفور عطائهم في بيت المال وكثرة المرواة في  
 التجار والاغنياء فكانوا مستغنيين عن الاجرة نصاب الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى  
 محمد بن الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل واحد  
 ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده ووداسوه فجميع ما خرج لأصحاب  
 البذر لانهم لم يسلموا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم وانما بذروا بذرا أنفسهم ذخيرة من  
 المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أو لابي أو لابي  
 ولم يسم شيئا من الاجرة وختمه يجب على الآخر أجر المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني  
 أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعا أما إذا  
 سمى اجرا لزم ما سمي لكن يأثم المستاجر والاجير ان عقدا أقل من أربعين درهما لخالفته النص  
 الآن يهب الاجير للمستاجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب  
 ما فوقه لنفسه فلا يأثم صرة الفتاوى من الاجارة عن الحاوي (أقول) أعلم أن عامة كتب المذهب  
 من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى  
 المتأخرون من مشايخ بلج تعليم القرآن فجوزوا الاستجار عليه وعلى ذلك في شروح الهداية  
 وغيرها بما مر وبالنسبة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال  
 وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسبة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحدا أو يضيع  
 القرآن فآفتي المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستجار على الاذان والامامة للعلّة  
 المذكورة لانهم من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان  
 الضرورات تبيح المحظورات وانفقوا كلهم على عدم جواز الاستجار على الحج لعدم الضرورة  
 لأن الحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور  
 درهم واحد يجب عليه رده الى الآخر فثبت أنه دفع الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز

مطلب يؤمر الوالد بتطيب  
 خاطر المؤتب

مطلب رجل نصب نفسه  
 لتعليم القرآن العظيم له  
 أجره المثل ما عدا الخيسية  
 والحلوى

مطلب الفتوى على جواز  
 الاجارة على تعليم القرآن  
 العظيم  
 مطلب زرعوا للمعلم أرضا  
 يبذرهم فالخارج كله لهم  
 لاله

مطلب قال للقارئ اختم لي  
 القرآن أو لابي

تحقيق مهم في حكم  
 الاستجار على التلاوة



الاجارة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجر مولى أن يصح عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية  
 الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام  
 اقرأ القرآن ولا تأكوا به الخ قال استئجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا الثلاثة أي  
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والفضالة والزهري  
 والحسن وابن سيرين وطاوس والشعبي والنخعي ثم أطال في الاستدلال فراجعه ولا شك أن  
 التساوية المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستئجار عليها  
 لأن الاستئجار يبيع المنافع وليس للتألي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولأن الاجرة  
 لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلا ليحتم له ختمه  
 ويهدي ثوابه الى روحه أو روح أحد من أمواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة  
 ولو علم حصوله للتألي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله  
 لأن شرط الثواب الا خلاص لله تعالى في العمل والقارئ بالاجرة إنما يقرأ لأجل الدنيا لا لوجه  
 الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقرأ له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك  
 حرفته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب  
 لا للميت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية معزيا للواقعات ويمنع القارئ للدنيا  
 والاخذ والمعطى آثمان وقال في الاختيار ومجمع الفتاوى وأخذني للقرآن لا يجوز لانه  
 كالاجرة وقال في الوالوجية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن  
 أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلة القارئ لأن ذلك يشبه استئجاره على قراءة  
 القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت التصريح بطلان الوصية  
 بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلاصة  
 والبرازية فاذا كانت الوصية للقارئ لأجل قراءته باطلة لانها تشبه الاستئجار على التلاوة  
 فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى  
 متفقة على بطلان الاستئجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون  
 للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ  
 لا ضرورة داعية الى الاستئجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يفتح  
 لهم باب التعليم بالأجر لذهب القرآن فأقتوا بجوازه ورأوه حسنا اهـ ولا شك أن المنع من  
 الاستئجار على التلاوة لا هدا ثوابها الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على  
 التعليم على أن أصل المذهب المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة  
 المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة وأصحابه لاقتوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز  
 مخالفين للمذهب الصريح ولو زالت الضرورة بأن انتظم أمر بيت المال وأعطى المعلوم ما كان  
 لهم فيه لم يسمع أحد من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج  
 عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستئجار على التلاوة المجردة التي لم تدع  
 ضرورة أصلا الى جواز الاستئجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن  
 الحاوي قول شاذ مخالف للمنقول في المتون والشروح والفتاوى والحاوي للزاهدي مشهور  
 بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله الزاهدي مخالف الغيرة  
 وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بحجته لما علمت من مخالفته لما في كتب المذهب



المشهوره فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه أصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط  
وان كان أصله للإمام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال مبسوط  
شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فالتظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت  
من كلام الامام محمد لتقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واراد بذلك الله أعلم  
بثبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساغ لهؤلاء الاعلام مخالفته وقد سمعت استدلال صاحب الهداية  
على المذهب بحديث اقرؤ القرآن ولان كوايه فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا  
بانه لو ثبت نصان أحدهما مبيع والآخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرهط الذين رقبوا الديغا  
بالفاتحة وأخذوا جعلوا فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب  
الله فعنناه اذ ارقبتم به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض أصحابنا وقال ان الرقبة بالقرآن  
ليست بقربة أي لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يبيع الثواب  
وأما قول صاحب الجوهرة ان المختار جواز الاستنجار على تلاوة القرآن فهو مخالف لكتب  
المذهب كما علمت والتظاهر أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستنجار على تعليم  
القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلمه من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه كثير من المتأخرين  
كصاحب البحر والعلائي وبعض محشي الاشباه وقد أسعناك نصوص المذهب فزال الاشتباه  
وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء العليل وبل الغليل في بطلان  
الوصية بالختمات والتهاليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوي في هذه المسئلة أربع  
رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريقة المحمدية وصرح  
بأن ذلك من البدع المحرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في  
آخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى أنه اذا مات يقرأه فلان وفلان  
سورة يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان  
ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فأجاب هذه الوصية  
باطلة ولا يصير القرن وقفًا ولورثه الموصى التصرف في بناء القرن يجري على فرائض الله تعالى قال  
في وصايا البرازية أوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشي قال الوصية باطلة وفي التتارخانية اذا  
أوصى بان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان  
القارئ معينًا أو لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا  
جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور  
الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم اه ما في الخيرية ملخصا وذكر نحو ذلك في حاشيته على البحر  
حيث قال أقول المقتضى به جواز الاخذ استحسنًا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما  
صرح به في التتارخانية الخ فهذا زبد الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضا مع قطع النظر عما  
يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهاليل من الغناء والرقص  
واللهو واللعب في بيوت الايتام ودق الطبول واقتلاق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل  
من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بجانب معشوقه بعد  
القاء العمائم وثقل الثياب ويظهرون أنواع الخلاعات والرقص بما يسمونه الكوشت  
والخرية وغير ذلك ويهيج بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك  
تذهل العقول ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يا كلون

الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخسرات الى روح من  
 كان سببا في اجتماعهم على هذه المنكرات ويلغوا غير مرة مشاهدة اللواط في بيت شيخهم  
 من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبائح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون  
 أنفسهم بأهل الحقيقة ويحملون الناس على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعودونه ويروون  
 له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة  
 جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان سكين مات ولم يوص بشيء  
 ولم ينتفع بماله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحملون الاحاديث الشريفة على غير  
 معانيها ومع هذا يعدون أنفسهم علماء الشريعة وأرباب الطريقة الحقيقة ولا حول ولا قوة  
 الا بالله (سئل) في مزرعة جارية في جهتي وقف وتياد وفي مشد جماعة زراعي زرعونها في  
 كل سنة هم ومن قبلهم ممن تاقوها عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتمار من مدة تزيد على  
 مائة سنة والآن أجرها المتكلمون عليهم من غير زراعيها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة  
 حاكم يراها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤجر من زراعيها أصحاب مشد (الجواب) نعم  
 (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظر به مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة  
 واستوفى منفعتها ودفع الاجر في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقضها وعطيلها مدة  
 وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعما أن له كذا قرشا مرصدا عليها صرفه باذن الناظرين  
 في تعيرها وأن أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وأن له  
 قفل الحانوت وتعطيلها بلا أجر حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه أجرة مثلها في مدة تعطيلها  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له نداء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي  
 ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف في كل سنة قرشا وثلاث قرش بطريق الحكر فيما مضى من  
 الزمان والآن يزعم الناظر أن أجر المثل في كل سنة ثلاثة قروش وهند تنكر ذلك قائلة ان  
 ما تدفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا بينة للناظر فهل يكون القول له في ذلك وعلى الناظر  
 اثبات ما ادعاه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة استأجرت دارا من مالها فسكن عندها  
 صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر  
 ما سكن (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من الاجارة الفاسدة (سئل) في امرأة لها مسكن  
 معلوم سكه رجل بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن  
 الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه أجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي  
 (الجواب) نعم كافي البرازية والعلائي وفي الحاوي برمنج طت امرأة سكنت بيت أختها  
 بغير رضاها سنين وكانت تقاضي عليها بالاجرة فعليها أجرة المثل اه (سئل) في رجلين استأجرا  
 بستان وقف مشتملا على غراس عنب وغيره تبعا لارضه مدة طويلة معلومة بأجرة معلومة من  
 من ناظر وقف بعد ما ساقاهما على الغراس في المدة على العنب اصاله والباقي بالتبعية يسهم واحد  
 من ألف سهم لجهة الوقف والباقي لهما ناظر عملهما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن  
 الاجرة المزبورة أجرة المثل وافية بمنفعتها وبقيمة الثمرة في المدة ثبوتنا شرعيا وحكم بصحة كل من  
 الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث  
 كانت الاجرة وافية كما ذكر مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بحكمه وانفذ  
 حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل عضون الحنفيين بعد ثبوتها (الجواب) نعم

مطلب الاجارة من غير  
 الزراع أصحاب المشد غير  
 صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف  
 وعطيلها مدة تلزمه الاجرة

مطلب القول للمحتكر  
 ان ما يدفعه أجر المثل وعلى  
 الناظر اثبات الزيادة  
 مطلب لها طلب نصف  
 الاجرة ممن سكن معها فيما  
 استأجرته بقدر ما سكن  
 مطلب طالته بالاجرة  
 فسكن بعده يلزمه أجرة  
 المثل

مطلب تصح اجارة البستان  
 والمساقاة على سهم من ألف  
 سهم اذا كانت الاجرة  
 وافية بذلك عند الشافعي  
 رجه الله تعالى



مطلب اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساقاة في وجه الناطق في حادثة عدم انفساخها بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة آتية مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل صحيح ذلك

مطلب في المعدل للاستغلال اذا سكنه أحد الشريكين لا يلزمه أجره مطلب ليس للشريك أجره حصته

مطلب ايجاره حصته غيره بدون اذنه غير جائز مطلب الحيلة في اجارة المشاع أن يؤجر الكل ثم يفسخ في البعض مطلب أجر من أحد الشركاء لم يجز

مطلب غصب جمالا معدة للاستغلال يلزمه أجر مثلها مطلب سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام يلزمه أجر المثل

مطلب أجر مخزن الزيد ثم أجره لعمر ومدة تالية لمدة زيد صحت الاجارة المضافة أيضا مطلب للمستأجر أن يسكن غيره باجارة وغيرها

(سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساقاة في وجه الناطق في حادثة عدم انفساخها بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة آتية مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل صحيح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند ورجلين لكل منهم حصه معلومة استعملها الرجلان وحدها مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا أجره ولا وجه شرعي فهل عليهم ما لهند أجر المثل لخصتها في المدة (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليهم ما لهند أجر المثل لخصتها (أقول) في هذا الجواب نظر فقد قدمنا أن المعدل للاستغلال اذا استعمله غاصب تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان بتأويل ملك أو عقد فلا تجب على الشريك لان له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المحل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشريك بغيبة صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والاعود ووضع الامتعة فيتعطل عليهم ما سافع ملكهما وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حافوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدلا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول العمادى من الفصل ٣٢ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين (سئل) في مزرعة جارية في وقف بر مناصفة أجر أحد متوالي الوقف منها خمسة عشر قيراط بدون اذن من متولى الوقف الآخر ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجاره أكثر من النصف غير جائز (الجواب) ايجاره حصته غيره بدون رضاه غير جائز (أقول) وكذا ايجار النصف غير جائز أيضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر أنه لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجز المتولى الآخر تنفسخ الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصفه لانه شيوخ طارئ قال في الدر المختار واحتراز بالاصلي عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كأن أجر في الكل ثم فسخ في البعض ثم قال وهو الحيلة في اجارة المشاع اه فتأمل (سئل) في داره شركه بين هند وأختها وأخها على سبيل الشيوع آجرت هند حصتها بالمعلومة لا ختها فقط دون أخيه ولم يحكم بالاجارة كماكم براها فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة (الجواب) نعم قال في الفصولير من الشيوع أرض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجر وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كما لو باشر الموكل (سئل) في حال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد احارة ولا استئجار ويريد الجمل مطايرته بأجرة مثلها مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصته في المدة المزبورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد خان معلوم جار في ملكه بالوجه الشرعي فأجر مخزن آمنه لعمر ومدة معلومة بأجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمره أجر المخزن المزبور من بكر مدة معلومة تالية لمدة عمره المزبور مضافة الى زمن مستعمل بأجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من مالكها اجارة شرعية فهل لزيد

مطلب أجر الوصي عقار  
اليتيم بدون أجر المثل يلزم  
المستأجر أجر المثل  
مطلب الاستئجار اقراراً بأن  
لاملك له في المأجور

مطلب اذا اراد المستأجر  
السفر فهو عذر في فسخ  
الاجارة

مطلب استحكر أرضاً ليديني  
فيها فئات قبل أن يديني  
انفسحت وليس لورثته  
البناء بدون اذن الناظر  
مطلب استأجر من النظار ثم  
أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم أجرة مثل  
الارض لجهة الوقف مادام  
أس بنائهم قائماً فيها

مطلب استحكر أرض الوقف  
للبناء ثم خرب البناء ولم يبق  
له أثر وضيقت المدة فلما تولى  
البناء لجهة الوقف

مطلب توافق مع أهل قرية  
على أن يقوم بمصالحهم  
بكذا من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف  
الغراس مع الناظر على أن  
يعمل فيه ويدفع كذا من  
الدراهم الخ

أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن حداً أو قصاراً أو ملحاً (الجواب) نعم (سئل)  
في عقار لا يتأجره ائتمهم الوصي عليهم من آخر بدون أجر المثل بغبن فاحش مدة معلومة وسكن  
به وانتفع فهل على المستأجر أجر مثله بالغام بالغ (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حائوت  
وقف من ناظره اجارة شرعية والا أن قام المستأجر يدعي أن الحائوت جارية في ملكه فهل اذا  
ثبت استئجاره يكون اقراراً بأن لملك له في المأجور فتدفع دعواه (الجواب) نعم كما في جامع  
الفصولين والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخبير الرمدلي أيضاً  
(سئل) في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم  
(الجواب) اذا اراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه أو لم يرد  
كما في القضية وغيرها فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الا بجر حلف المستأجر على أنه عزم  
على السفر ذكره الكرخي والقنوري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية مانصه فان قال  
المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكنه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول  
للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج  
معكم وهل استعداد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم  
بزيه وثمانية لان الرضى والسماحة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه (سئل)  
في رجل استأجر واستحكر قطعة أرض وقف سليخة من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة  
معلومة محكوماً بصحتها من حاكم يراها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئاً فهل  
انفسحت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض بدون اذن الناظر (الجواب) نعم (سئل)  
في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوماً بصحتها من حاكم  
يراهن أجر تاطبقة معلومة من الدار من واحد معين من النظار المرقودين المؤجرين فهل تكون  
اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى (الجواب) نعم لان الاجارة تمليك المنفعة والمستأجر  
في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تمليك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع  
الصحة كما في الاشياء والمنع والبرازية والخلاصة (سئل) في أرض جارية في وقف أهلى مشغولة  
ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ لجهة  
الوقف بطريق الحكر عن الارض وهو أجر مثلهما ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك لجهة الوقف  
يسون وجه شرعي متعللين بأن البناء خرب والحال أن أسه باق في الارض وهي مشغولة به فهل  
عليهم أجر مثل الارض لجهة الوقف مادام أس بنائهم قائماً فيها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا  
احتسك زيدة قطعة أرض موقوفة من متوليها مدة معلومة بأجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها  
حوائت لنفسه وتصرف فيها حتى انقضت المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له أثر  
فيها بالكلية فعمر المتولى مكانه حوائت للوقف بحال الوقف فقام زيد يعارضه في ذلك بدون  
وجه شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر يمنع من المعارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم بقضاء مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة  
ذلك كذا من الدراهم أجرة ولم يذكر والذلك وقتا والحال انه لو أراد زيد الشروع فيما ذكر حالاً  
لم يقدر لعدم وجود المصالح حين التوافق ثم باشر لهم زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصالح  
قريتهم ولم يدفعوا له شيئاً من الاجرة ويريد مطالبتهم بأجر مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
في بستان أرضه مشغولة بغراس نصفه جارية بالارض في وقف أهلى تحت نظارة زيد ونصفه



الآخر في ملك عمرو فوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الغراس ويدفع  
عمرو عن جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من الدراهم تطير العمل وتطير البجرة  
نصف الأرض الحاملة لخصه عمرو من الغراس ولم يبين مقدار البجرة العمل ولا قدر البجرة نصف  
الأرض بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو والمبلغ المذكور من  
الدراهم للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذكر ائمة للتوافق المذكور فكيف الحكم  
(الجواب) التوافق المذكور غير صحيح ولزيد أجر مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من الغراس  
وله طلب أجر مثل منابت نصف أشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمرو أن يحاسب زيدا  
بما دفعه عن جهة الوقف بآذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله تعالى أعلم  
(أقول) انظر هل يقال إن زيد الناظر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق أجره لأن الشريك  
إذا عمل في المشتركة لأجره وهناك نصف الغراس وإن كان لجهة الوقف لكن زيد الناظر هو الذي  
له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليأمل (سئل) فيما إذا استخدم زيد عمرا في أعمال  
شقي مدة من الزمان بدون اجارة ولا أجره وعمرو معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها  
فهل لعمرو طلب أجر مثل خدمته في المدة المزبورة (الجواب) نعم حيث كان معروفا بتعاطي  
الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كما في الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل تنزل  
منزلة الشرط الى أن قال وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول  
قوله والافلا اعتبارا للظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتاوى على قول محدود به يقتضي صرة الفتاوى  
من الاجارات (سئل) في محترفين حرفه معلومة استأجر امكان وقف معد النكاح الحرفه من ناظره  
اجارة شرعية بأجرة معلومة من الدراهم قبضها الساخر سلفا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفه  
في الأجور مدة ثم حصل عذر منعهما عن الانتفاع به والجري على موجب العقد ببقية المدة  
ويريدان فسخ الاجارة ومطالبة الناظر بما قبل بقية المدة من الاجارة المرقومة فهل لهما ذلك  
(الجواب) نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة ولسان الحكم (سئل)  
فما إذا أجرة زيد التيماري جميع العائله من قسم وعوائد عرفية وغيرها من عمر ولمدة سنة  
ليأخذ عمرو ذلك من فلاحي قرية التيماري في المدة بالاجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو  
فلم يأخذ عمرو من ذلك سوى ثمانية أكيال من الخنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب  
الاجرة المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من الخنطة لزيد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر  
زيد أراضي وقف من ناظره وعلى الأراضي عشر لتيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا  
يلزم زيد شيء منه (الجواب) نعم (سئل) في أراضي وقف معلومة لها قناة ماء تعطلت فعمد جماعة  
وجعه لولاها قناة أخرى أجر والهامة من نهر يقربها وزرعوا في الأرض زراعا لانفسهم كل ذلك  
بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الا أن ناظر الوقف رفع يدهم عن الأرض وتسليمها  
لجهة الوقف مع اجرة مثلها مدة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية  
مشتركة بين جهتي وقف وتيمار لزيد بن عمرو زيد أن له جسر الناظر على أن يؤجره حصص الوقف من  
القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على  
الوقف والناظر الآن لا يرضى بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيماري (الجواب)  
نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخوه البالغين فلاحه شقة على دار في قرية ومشد مسكة  
في اراض ميرية ووقف فوضع زيد يده عليها كلها فاتفق بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الأراضي

مطلب استخدمه في أعمال  
شقي وكان معروفا بتعاطي  
الخدمة بالاجرة وقيام حاله  
بها لزم اجر المثل  
مطلب ان كان الصانع  
معروفا بهذه الصنعة وقيام  
حاله بها فالقول له أي في أنه  
لم يعمل متبرعا فلا اجر  
مطلب تفسخ الاجارة بالعدو  
المانع عن العمل  
مطلب اجارة المتحصل من  
التيمار باطلة

مطلب عشر الاراضي  
التيمارية على جهة الوقف  
دون المستأجر  
مطلب عملوا قناة لارض  
الوقف وزرعوها فللناظر  
أخذ الارض واجرة المثل  
مطلب لا يجبر ناظر الوقف  
على الايجار من التيماري

مطلب لا أجره لمشد المسكة



لنفسه يبذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للمتكلمين عليه او دفع مغارمها في مدة سنتين  
والآن قام أخواه يكلفانه بلا وجه شرعي اجرة مشد المسكة بقدر حصتها في المدة المزبورة فهل  
لا يلزمه ذلك والزرع له (الجواب) نعم (سئل) في متولى مسجد أجر قطعة منه لرجل لينبئ  
فيها دارا من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعي  
ويهدم ما بنى (الجواب) نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعي حيث لا ضرورة داعية  
لذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بان احتياج الى العمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد  
اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتي الخبير الرملي عن الناطقي حيث كان  
الناظر مصححا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسي في انفع  
الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد اذا قيل بانه يؤجر منه قطعة للعمارة يؤتى الى تغيير عين  
الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان كان مسجدا اتقام فيه الصلاة فاذا أوجر  
يبقى بعرضه أن يصير اصطبل أو يسكنى الناس فكان التغيير الى حالة أزرى من الحالة الاولى  
فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاطرلها لا باعتبار الادنى آه بحيث لا ضرورة فالايجار  
المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيدا فلاحا فتوافق مع عمرو  
أنه يشارفها معه ويبذره زيدا في الفلاحة كذا غرارة من الخنطة تطير مشارفته ولم يذكر امدة  
للمشاركة فزرع زيدا بذره في أرضه وشارف عمرو والفلاحة معه بعض مدة فهل يكون الزرع لرب  
البذر وليس لعمر وفيه شيء وانما له أجر المثل مدة مشارفته (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر  
فلاحة من زيدا تنفع بهامدة الاجارة ثم حرثها بقره وعملها بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر  
تسلم فلاحته منه بعد انقضاء مدة الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعما انه يستحق قيمة حرثه  
المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم ترفع يده عنها وليس  
له مطالبة المؤجر بقيمة الحرث المذكور اذا لاقية للمنافع والكراب وصف في الارض (سئل)  
في رجل استأجر مزرعة تيمارية من تيماريها مدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة شرعية  
والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جارية في وقفه في غيبة المؤجر فادعى  
المستأجر الاستتجار وبرهن عليه وهو غير معروف بالحيل فهل تندفع الخصومة عنه (الجواب)  
نعم (سئل) في المؤجر اذا باع الدار المستأجرة ولم يجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه  
منها قبل تمام مدة اجارته فهل ليس للمشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات مستأجر  
حانوت وقف في أثناء المدة عن ورثة وانفسخت الاجارة بموته فآجر الناظر الحانوت من زيدا اجارة  
صححة فقام الورثة يعارضون زيدا زاعمين انهم احق بالاستتجار فهل يمنعون من المعارضة  
ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيدا أرضه من اربعة لعمر وعلى أن يزرعها عمرو  
ببهره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل كذلك فكيف الحكم (الجواب)  
المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الأرض اجر لشر كته فيه  
وعلى العامل اجر مثل نصف الأرض لصاحب الفساد العقد كما في التنوير (سئل) فيما اذا آجر ناظر  
وقف أهلى أرض الوقف من زيدا مدة معلومة طويلا باجرة معلومة لى حاكم شافعي ثبت له حين  
العقد أن الاجرة المثل ثبوتها شرعا بالبيعة الشرعية وحكم بصحة الاجارة وعدم انفساخها  
بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة ويرعم الناظر أن  
رجلا زادا في الاجرة وأن له فسخ الاجارة بالزيادة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمنا انه

مطلب أجر قطعة من  
المسجد بلا ضرورة لا يصح  
ذلك

مطلب شارفه في الفلاحة  
على أن يزرع له كذا الاشئ  
للمشارف من الزرع بل له  
أجر المثل مدة المشاركة

مطلب الكراب وصف في  
الارض لاقية له

مطلب المستأجر ليس  
بخصم لمن يدعى حقا  
مطلب ليس للمشتري  
اخراج المستأجر قبل تمام المدة  
مطلب اذا مات المستأجر  
ليس ورثته احق بالاستتجار  
مطلب دفع أرضه مع  
نصف البذر من اربعة  
فان الخارج بينهما ولا اجر له  
لعمله في المشترك  
مطلب فيما اذا حكم شافعي  
بصحة الاجارة وعدم انفساخها  
بزيادة الاجرة



اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فالمتولى فسحها وان مشى في الاسعاف والنجانية  
على خلافه فقد صححوا هذا القول بلفظ الفتوى كما ذكرنا وبلفظ الاصح ولفظ المختار فكان  
هو المعتمد به أفق الخير الرمي بقي هنا شيء وهو أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي  
بعدم الفسخ حكما صحيحا بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا  
كلام في انه ليس للقاضي الحق نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة  
الطويلة بأن ادعى المتولى مثلاً فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بحكمها وحكم أيضا  
في ذلك الوقت بأنها لا تنفسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فالعقبي نقض حكمه كما لو حكم بعدم  
فسخها بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكماً اذ لا يذلل بحكمة الحكم من الدعوى والمرافعة  
في الحادثة التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى  
الفسخ ويوجب المستأجر أو ورثته بعدمه ويترافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ  
مستوفياً شرائطه فيستدل لا يكون الحق نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما  
قالوا في الحكم بالموجب أي بان يحكم الشافعي مثلاً بحكمة الاجارة ويقول حكمت بموجب  
العقد وكان من موجه عنده عدم الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجه حكم بعدم الفسخ  
ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض في ليج البحر الرائق من كتاب القضاء (سئل) في مؤتب  
أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع له رجل أولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم  
القرآن العظيم ولم يذكر أجره ولا مدة فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له أجرة ولا  
الحلوى المرسومة عند ختم بعض السور ويريد المؤتب مطالبة الاب بالاجرة مثل تعليمه وبالحلوى  
المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في التنوير والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة  
الحلوى بفتح الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس السور من القرآن سميت  
بها لان العادة اهداء الحلوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اه (سئل) في أرض  
جارية في وقف أهلى زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعها وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه  
شرعى وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعى ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها  
ومطالبة باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وبيعها باجر المثل بلجهة الوقف وفي ذلك  
مصلحة بلجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث لم يكن للزارع فيها  
مشد مسكة فان كان له مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها (سئل) فيما اذا  
كان لزيد وعمر ومشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من زراعتها كما  
يؤخذ من الاراضى والقرى في نواحيها فآجر زيد نصف الارض المزبورة من عمر والمرقوم مدة  
سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر ويذره وبقره ويريد زيد أن يأخذ نصف  
الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذى زرعه  
وعليه بلجهة الوقف حصة من القسم الحاصل من الزرع (الجواب) نعم (أقول) يعنى أن  
على الزارع القسم المعهود في تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذى زرعه حيث كان  
ذلك قدراً بآجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف مشد  
المسكة الذى يستحقه لا يصح ايجاره لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض تابع لها  
لا قيمة له كما مر (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر وجار اليميل عليه جلا معلوم المقدار الى  
مكان معين ففي أثناء الطريق عبي الجار وعجز عن المضي ولم يمكنه السير أصلاً فذهب وترك الجار

مطلب مؤتب الاطفال له  
أجر مثله والحلوى المرسومة

• مطلب زرع أرض الوقف  
سنين وليس له مشد مسكة  
ترفع يده عنها

مطلب لهما مشد مسكة في  
أرض وقف فأجر أحدهما  
نصف الارض من الآخر لم  
يصح والزرع لزارعه وعليه  
القسم بلجهة الوقف

مطلب اذا عجز الجار عن  
المضى فتركه المستأجر  
لا يضمن

مطلب عجز الجار فتركه وترك  
المتاع لا يضمن أيضا  
مطلب عجز الجار فباعه  
لا يضمن

مطلب اذا عصف في السير  
حتى هلكت الدابة تضمن  
قيمتها  
مطلب فيما اذا عمر المستأجر  
بلا اذن المؤجر

مطلب يقيم استعماله رجل  
من اقاربه

مطلب اختلاف في القدر  
المصرف على العمارة  
يرجع الى اهل الصنعة

مطلب ركب حجر في  
الطاحونة المستأجرة  
مطلب بنى المستأجر أو  
غرس

مطلب استأجر طاحونة ثم  
أجرها من غيره وأذن له  
بالعمارة الخ

مطلب سكن مع زوجته  
في دار الوقف فالأجرة عليه

مطلب جاوز بالدابة الموضع  
المشروط يضمن

وضاع فهل لضمان على المستأجر (الجواب) نعم استأجر جارا الى بخارى ففعل فتركه فضااع لم  
يضمن فصولين ولو كان صاحب الجار مع الجار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الجار في الطريق  
فترك الجار والمتاع وذهب لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا الجار اذا عجز او عجز عن المضي  
فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره ببيعه  
لا ضمان عليه لافي الجار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده  
اعني فهو ضامن للقيمة عمادية من اجارة الدواب (سئل) في المستأجر اذا ساق الدابة سوفا  
شديدا غير معتاد وعنف في السير حتى هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها  
(الجواب) نعم قال في الفتاوى العنابية فان عنت في السير يضمن اجماعا ومثله في التارخانية  
والعمادية وفتاوى مؤيد زاده (سئل) في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوانا بالسقفة وكتبتين  
وقريتين من الزجاج ومصاب في حائطه كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له قلع  
ما عمله حيث لا يضرك لعله (الجواب) نعم وفي تجريد البرهان واذا اجتمع المستأجر الدار وفرشها  
بالايجر وركب فيها بابا أو غلقا أو جعل سمارا في بابها وأقربه الايجر وأراد المستأجر قلعها وذلك  
لا يضرك لعله وما يضرك لعله بالدار ليس له قلعها ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم  
يختصه مان عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) في يقيم استعماله رجل من اقربائه  
في أعمال ستي بلا اجارة ولا اذن فاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله بغن  
فاحش ثم بلغ رشيدا وطلب من الرجل تسكمله اجرة مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي  
البرازية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفق الخير الرمي (سئل) في دار مشتركة بطريق  
الملك بين زيد وعمر ونصفين فعمر زيد فيها عمارة باذن عمرو وأنفق فيها مبلغا ثم اختلفا فقال زيد  
أنفقت كذا وقال عمر وكذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم (الجواب) يرجع ذلك لاهل  
الصنعة فان جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى  
زيد البينة لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كافي البرازية والفتاوى  
الخيرية من الاجارة طحان ركب في الطاحونة حجر من ماله وحديد او شيئا آخر ونحو ذلك قالوا  
ان فعل ذلك بأمر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة  
وان فعل بغير أمره فان امكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان من كالا يمكن رفعه الا بضرر كان  
لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمعه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء  
أو غراسا ثم انقضت مدة الاجارة كان للايجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه  
من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يكن أمره ان يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تنقص به  
الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونه اجارة  
طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه ستأجر وطاحونه ليست له لا يرجع  
وان لم يعلم وطنه مالكا يرجع وهو المختار (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة  
معلومة بلا احارة ولا اجرة فهل يضمن اجر مثلها على الزوج (الجواب) نعم كافي البرازية  
والعلائق من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف باهله وأولاده  
وخدمه فأجر المثل عليه اه (سئل) في مستأجر جارا ليحمل عليه عينا من قرية كذا الى  
بلدة كذا فذهب بالجار الى بلدة اخرى ابعده من الاولى ومن غير طريقها فوقع الجار في الطريق  
تحت الحمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه (الجواب) نعم ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في



كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاجارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكانها لم يضمن في الاجارة ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر أقصر منه أو أطول يضمن وكذلك لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعاره له يضمن والمكث المعتاد فهو وكذا هذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتتمام المسائل فيها (سئل) في حمارين معدين للاستغلال بين زيد وعمر ونصفين أجر زيد واحد معينان من بكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر غصب وفي شركة الملك كل من شركاء الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة كما في التنوير وغيره والغاصب اذا أبر ما من نفعه مضمونة من مال وقف أو يتيمة أو معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشباه من الغصب قال العلامة الجوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من اجرة المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وأن كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم طيبه له وأما على قول من لا يرى تضمن اجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية يرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين الفتوى كما في الشروح (سئل) في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذاركبتها ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجنبي بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها لصاحبها (الجواب) نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة أو مع عبدها أو أجيره برئ بخلاف الاجنبي بأن كانت العارية بموقفه فمضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي والا فالمستعير يملك الايداع من الاجنبي تنوير عن العمادية ومثله في شرح الملتقى وشرح التنوير والمنع وفتاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمسئلة المستعير لما في العمادية ذكر في شرح عارية الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اهـ أمسك المستأجر بعد ضي المدة وتركه في دار غيره ضمن اذا الرد عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبه عنه تضيق فتاوى مؤيدية (أقول) وفيه كلام سند كرم قريبا (سئل) في رجل استأجر بهيمة من صاحبه بأجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فنام في الطريق ومقوده في يده فقطعه انسان وأخذ البهيم فهل لا ضمان على الرجل (الجواب) نعم وضعها المستعير بين يديه ونام فاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في الخضر والافلا فصولين من أنواع الضمانات من العارية الموقته وقد علم مما مر أننا عن شرح الطحاوي أن حكم الاجارة والاعارة واحد (سئل) في كحال متقن لحرقه أهل لها أمرته امرأة بعد اواة عينها الرمدة وكلها فصب الدور في عينها ولم يغلط فزعمت انه ذهب ضوءها وأنه ضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا ضمان عليه (الجواب) نعم الكحال اذا صب الدور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالحتان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنائات مجموع النوازل لو قال رجل لك كحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات

مطلب ذهب الى مكان آخر  
ولو أقصر أو أمسكها في بيته  
يضمن

مطلب أجر أحدهما الحمار  
المعد للاستغلال فلشريكه  
أخذ أجره حصته

مطلب اذا أبر الغاصب  
ما من نفعه مضمونة

مطلب في كل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة  
مطلب أمسكها بعد مضى  
المدة

مطلب نام مستأجر الدابة  
فسرقت

مطلب الكحال اذا صب  
الدور في عين الرجل

الخلاصة في الختام صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارة من نوع في الختام  
والبراز صيب الكمال الدرور في عين رمد فذهب ضومها لا يضمن كالتحان الا اذا غلط فان قال  
رجلان انه اهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان صوته رجل وخطاه رجلان  
فالخطى صائب ويضمن اه (سئل) في مستأجر دابة جمعت به ونفرت فهر اعليه بلا تعد  
منه ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو كان  
يصل في الصمراء فنزل عن الدابة فأمسكها فاقفلت من يده فلا ضمان لانه لم يضعها عمداً من  
ضمان المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آنفاً (سئل) فيما اذا  
استأجر زيد من عمرو بهيمة ليحملها من مدينة كذا الى قرية في يومه واليوم الذي بعده ذاهباً  
وجائياً ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فحملها وذهب بها الى قرية أبعد من قرته وأمسكها  
بعد اليوم الثاني المذكور اياماً ولم يردّها حتى نطعها ثور ورجحها وماتت من الجراحة فهل يضمن  
قيمتها (الجواب) ذكر في التجريد البرهاني ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك  
وعلى الذي أجز أن يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا كالعارية  
فان استأجرها من موضع الى المصرداها وجائياً فعلى المستأجر أن يأتي بها ذلك الموضع الذي  
قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي  
فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات  
في رد المستأجر ومثله في الفصولين (أقول) وفي جامع الفصولين أيضاً امر الى اجناس الناطقي  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل مال له مؤنة كرجي اليدفعلي المؤجر رده لا على المستأجر ومالا  
جل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم رمز لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه رفع  
اليد فقط وحكي عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولي الشافعي لسانه عقد يقصده به  
المنفعة يبدل فلا يجب على العاقد رده بعد رفع اليد الخ اه ومقتضى هذا ان في المسئلة خلافاً  
وان المعتمد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين  
عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامسالة بلا طلب  
وعلى هذا فما ذكره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح  
الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة وما لا فلا لأن يحمل ما في شرح  
الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد  
صرح في الفصولين في ضمان المستعير بان العارية لو موقفة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد  
ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصاً ودلالة حتى ان من استعار  
قدوماً لكسر خطباً فأمسكها ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضى ضمن في قولهم  
اذا أمسكها بعد المضى بلا اذن فصار غاصباً بخلاف المستأجر بعد مضى المدة اذ مؤنة الرد  
في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع يصير به غاصباً اه (سئل) في مستأجر دابة  
ليحمل عليها مقدار معلوماً من الزرع فحمل أكثر منه وهي لا تطيق فعطبت بذلك فهل يلزم  
المستأجر جميع قيمتها (الجواب) نعم كافي التسيير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز (سئل)  
فمن استأجر رأس جدر ووقف من ناظره ليضع عليها جذوعاً طويلاً معلومة بآجرة معلومة لدى  
حاكم شافعي حكم بصحتها بحواذنها الشرعية وكتب به حجة آفتى مفتي مذهب به بصحتها والعمل  
بمضمونها فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعاً (الجواب) نعم استأجر علو منزل ليبنى عليه لم يجز

مطلب في مستأجر جمعت  
به الدابة وضاعت لا يضمن  
مطلب كل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر  
رد الدابة بل على المؤجر قبضها  
من منزله الا اذا استأجرها  
من موضع كذا ذاهباً وجائياً  
فعلى المستأجر ردها الى  
ذلك الموضع  
مبحث مهم فيما اذا أمسك  
المستأجر الدابة بعد المدة  
ولم يردّها

مطلب يضمن اذا عطبت  
بحملها ما لا تطيق  
مطلب استأجر رأس جدر  
مدة طويلاً لدى شافعي

مطلب استأجر علو منزل  
ليبنى عليه



في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما من المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلو لرجل  
والسفل لرجل آخر فاجر صاحب العلو من رجل ليني عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة  
أخرى ان صاحب العلو اذا أراد أن يحدث في العلوشيا قال أبو حنيفة ليس له ذلك أضرب بالسفل  
أو لم يضرب فاذا لم يملك صاحب العلو احداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو  
والسفل لواحد فانه تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف  
وان كان العلو والسفل لواحد محيط برهاني في الخامس من الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد  
عمر الخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تعجيلها  
في العقد وقبضها اجارة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المانع  
من جهة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
استأجر من زيد جلا ليحمل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك  
اجرة شاشة بنديّة مشارا اليها فركبها حتى وصلا الى دمشق ويريد زيد مطالبة بدرهم زائدة  
على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو كانت شاشا أو عروضاً  
فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشر اليها فان أشار فهي  
كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) في رجل اشترى ثمرات بستان  
بارزة ثم قال لا تسخر اعمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعمل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله أجر  
مثل عمله (الجواب) نعم ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجهك بنتي فعمل فلم يزوجهما  
منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبهه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن  
علم انه ما يعمل الا طمعا في الزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معي حتى أفعلك في حقك كذا فأي  
جامع الفتاوى من الاجارة (أقول) ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع أن الاجارة فاسدة  
لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل بالغاما بلغ مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر  
فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد مناعن الاشياء وغيرها انه لو قال آجرك دارى بغير شيء  
فهى اجارة فاسدة لا عارية أى فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا اجارة لا بد لها من  
بدل لانها بيع المنافع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه  
اجارة بمعنى كما قد مناه فاذا الرزم أجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح  
بالاولى كما في مسئلتنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل  
حكمهما واحد وانما قيد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطلب الاجير في العادة منه اجرة  
أولانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غيرها هذا ما ظهر فتاؤه بامعان النظر (سئل)  
في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة استعملها زيدا مدة في غيبة شريكه  
عمر ويريد عمر والا أن مطالبة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس  
له ذلك ولو كانت الاباريق معتلة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعدل للاستغلال اذا سكنه  
بتأويل ملك أو عقد اه فهمنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والفصولين (سئل) في رجل به  
داء في طهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة ودأواه ويريد الطبيب  
اجرة مثله وما أنفق في ثمن الادوية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة  
(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرها فلما رآها لم تعجبه ويريد زيد فسخ الاجارة بخيار  
الرؤية فطال له ذلك (الجواب) نعم كما في الكز والتنوير من فسخ الاجارة وعبرة التنوير بفسخ

مطلب يجب الاجر بتمكن  
المستأجر من الانتفاع

مهمة كثيرة الوقوع اشترى  
ثمرات ثم قال لا تسخر اعمل  
معى ولك نصف الربح فهي  
اجارة فاسدة

مطلب اعمل معى في كرمى  
حتى أزوجهك بنتى  
مطلب اعمل معى حتى أفعلك  
في حقك كذا

مطلب استعمل اباريق  
قهوة في غيبة شريكه لا اجرة  
عليه ولومعدة للاستغلال

مطلب للطبيب اجرة مثله  
وما أنفق في ثمن الادوية

مطلب تفسخ الاجارة بخيار  
شرط أو رؤية



بجبار شرط ورؤية اه وتوضيحه في الدرر (سئل) في راي بقرا جبر مشترك بعث البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر اجنبي عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا ففقدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيعا فيضمن الراعي (الجواب) نعم وذكر في الذخيرة والراعي أن يبعث الأغنام على يد غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله لأن الردي من الحفظ وله أن يحفظ بيد من في عياله فكان له الردي من في عياله كالمودع فإذا هلك في حالة الرد فإن كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي خنفة وعند هاتين الحالتين لا يمكن النهر زعنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وإن كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط أن يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيعا والاجير يضمن بالتضيع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه إذا لم يكن في عياله كان الردي يده ويبدأ اجنبي سوا وليس له الردي بدأ اجنبي فكذا يبدأ من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ورجلا ليحمله له من دمشق الى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمر ووحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة فني أثناء الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الرجل منه فهل يضمن عمر والرجل (الجواب) نعم قال في العمادية فإن عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن وإن لم يكن مخوفا ولا يسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد الى عمر والمكاري أمتعة ليحملها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمر وأن في الطريق لصوصا فلم يلتفت وسار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال أن الناس لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ما ذكر يضمن (الجواب) نعم استأجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت الى ذلك وذهب وأخذ هذه اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو ضمان لانه في الفصل الاول ليس بمضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمادية من الفصل ٣٢ في انواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر والقروي دواب له ليرعاها في محل الرعي ويحفظها على المعتاد بنفسه باجرة معلومة فرعاها مدة ثم تركها ترعى وحدها من غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما (الجواب) نعم قال في فصول العمادي وفي مختصر القدوري لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف في عمله معناه اذا لم يكن متعديا بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منح والمتعدي هو الذي يفعل بالوديعة ما لا يرضى به المودع عناية اه من الانقروى (سئل) فيما إذا استأجر زيد من ناظر وقف ارض بستان الوقف بعد ما ساقاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على جرتم معلوم اجارة ومساقاة صحيحتين ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور الثمرة وعقد هاهنا هل تنفسخ الاجارة وتبطل المساقاة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس لها شرب من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تبع للارض من كل وجه (الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لانه نهاية

مطلب للراعي أن يبعث مع غلامه أو ولده الكبير الذي في عياله أو أجيره  
مطلب لا يضمن الاجير المشترك عنده  
مطلب لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفظ أو اجنبي أو ولده الكبير الذي ليس في عياله ضمن

مطلب اذا عين للمكاري الرفقة فذهب بلا رفقة والطريق مخوف يضمن

مطلب أخبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت وسار يضمن

مطلب الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي  
مطلب مات المستأجر في أثناء المدة تنفسخ الاجارة وتبطل المساقاة  
مطلب انقضت مدة الاجارة والزرع بقل يترك الزرع الى الادراك باجرة المثل



معلومة فامكن رواية الجانبين اذا انقضت مدة الاجارة كما صرح به في البحر والفتح والاشباه  
وغيرها والشرب في الاجارة يتبع الارض من كل وجه لان الاتفاق بالارض لا يتم بدونه فلم تجز  
اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كتاب الشرب وفي شرح الملتقى للعلاق  
من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض والدار لا بد من  
الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كما في الفتح اه وفي الهداية في فصل  
الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في النهر الخاص ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس  
لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله في المتون (سئل) في بيت  
موقوف ~~سكنه~~ زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فيه بحسابه لناظر  
الوقف آجره الناظر من عمرو بن بادة معتبرة مدة سنة ابتداء وهاجرة محترمة سنة كذا بعد انتهاء ذى  
الحجة الذى كان زيد يدفع اجرة بالتعاطى للناظر ويزعم زيد انه احق بقبول الزيادة المزبورة فهل  
لا عبرة بزمعه (الجواب) نعم حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة المزبورة (أقول) صرح في الدر  
المختار في أواخر باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول  
وتعامة فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الا ان يراد المدة  
الثانية التى آجرها الناظر من عمرو وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان  
المستأجر الاول احق وقد توقفت فيما مر في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم  
يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك  
ولم أر التصريح به في كلامهم فليراجع (سئل) فيما اذا استأجر زيد دابة عمر وليحمل عليها كذا من  
الحنطة الى مكان كذا فحمل عليها أكثر من ذلك حديد بدون اذن عمر وفعطت الدابة وماتت من  
ذلك ويريد عمرو أن يضمه قيمتها فهل له ذلك (الجواب) نعم وان استأجرها ليحمل عليها حنطة  
أو شعيرابوزن معلوم فحمل عليها البناء أو حديد يمثل ذلك الوزن يضم لان الحديد واللبن يكون  
ادق لظهر الدابة عمادية في رد المستأجر (سئل) في رجل احرق حصان دأرض مستعارة  
بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الحنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت  
الاحراق يذهب مثلها يمثل تلك النار الى الحنطة فهل يضم مثلها لزيد حيث لم ينقطع المثل بعد  
ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم احرق حصان دأرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شئ من  
أرض غيره لم يضم ان لم تضرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه  
فيكون مباشرا شرح التنوير للعلاق من شئ الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو  
آلات لهو ولعب يسمونها بالناقل والطاب والدلك لاجل اللعب بهامدة معلومة فهل لا تصح  
الاجارة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت  
مختورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه  
الاشياء وقال لا يضم ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء  
اعدت للمعصية فبطل تقومها كالخمر والفتوى على قولهم مال كثر الفساد فيما بين الناس اه  
والبيع والاجارة اخوان لان الاجارة بيع المنافع (أقول) وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة  
لعسب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أى كالمزامير والطبل فان كان الطبل لعب اللهو  
كطبل العزاة والعرس والقافلة يجوز كما في شرح الهداية للاتقاني (سئل) في مستأجر بستان  
من التسكيم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة اخرى وهو واضع يده على البستان من

مطلب الشرب في الارض  
يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه  
الى ارض له اخرى

مطلب تصح الاجارة بالتعاطى

مطلب هل العرض على  
المستأجر الاول لازم

مطلب جل حديد ابدل  
الحنطة يضم

مطلب احرق حصان دأرض  
فاحترقت حنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة  
اللهو

مطلب فيما اذا سكن المستأجر  
بعد المدة ولم يطالبه المؤجر



غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويمتنع من تسليم البستان اذا علم ان له فيه قيمة وحرثا  
 في بعضه ويكلف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال ان ذلك واقع في المدة الخالصة  
 عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤجر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر  
 ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة  
 (الجواب) نعم (اقول) اطلق في لزوم المستأجر اجرة المثل عن المدة الخالصة عن العقد وفيه  
 تفصيل فان كان البستان وقفا وليتيم أو أعده مالكه للاستغلال يلزم المستأجر أجرته عن المدة  
 المذكورة والا فان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا  
 والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الحائنة استأجر دارا او حاما أو أرضا شهرافسكن  
 شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والا لا به يفتى قلت فكذا الوقف ومال  
 اليتيم وكذا الوقف تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناه بعده (سئل) فيما اذا اجر  
 زيد خانوته المعلومة من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة  
 فلزم زيد ادبون لاربابها ثابته بالبينة الشرعية ولا مال له غير الخانوت ويريد فسخ الاجارة لبيعها  
 لوفاء ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار وتفسخ بعد لزوم دين  
 سواء كان ثابته ببيان من الناس أو بيان أي بينة أو اقرار والحال ان لا مال له غيره أي المستأجر  
 لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجلية تستغرق قيمتها اشباه اهـ ومثله في الملتقى  
 وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من أشجار الضياع المستأجرة شجرة فالمستأجر حق الفسخ ان  
 كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الاجارة بالعدر المستأجر اذا أخذ منه  
 الجباية الراتبة على الدور والخوانيت يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى  
 المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارات باذن الاجر يرجع بما أنفق وان لم يشترط الرجوع  
 صريحاً وكذا القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة  
 لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فرضي بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها المصلحة  
 المستأجر قنية حتى لو قال له الاجر ابن تنورا واحسبه من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنورا  
 لا يرجع قيم الوقف اذا أنفق في عمارة الوقف من ماله فان أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع  
 والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى لليتيم أو قضى دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون متطوعا  
 شرط الرجوع أو لا والوارث كالوصي كذا في الفصول من السابع اجرة الاديب والختان في مال  
 الصبي ان كان له مال والا فعلى أبيه واجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج  
 على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه قنية سئل العلامة الخانوتي  
 فمين جعل له الواقف السكنى هل له أن يؤجر واذا أجر هل تكون الاجرة له أم للوقف فاجاب من له  
 السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير  
 لانه بمنزلة ضيف أصافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوه  
 وعلم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارته وقد نصوا على أن الغاصب لو أجر المصوب  
 تكون الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا  
 نظير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجر تكون الاجرة له كما قدمناه اهـ وقد أفتى بذلك أيضا  
 الشيخ اسمعيل الحائلي المفتي وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى  
 الاجر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجره من غيره بغير اذن الحاكم جاز اهـ قال في البحر الرائق

مطلب للمؤجر بيع الخانوت  
 اذا لزمه دين ولا مال له غيره  
 مطلب اذا قطع المؤجر شجرة  
 مقصودة فلا مستأجر حق  
 الفسخ

مطلب المستأجر أو الاكار  
 اذا أخذ منه الجباية الراتبة  
 يرجع  
 مطلب اذا عمر المستأجر  
 بالاذن يرجع بلا شرط الرجوع  
 بخلاف التنوير والبالوعة  
 فلا بد فيهما من شرط  
 الرجوع أيضا  
 مطلب قيم الوقف اذا عمر  
 من ماله فان أشهد يرجع  
 مطلب اجرة الاديب والختان  
 في مال الصبي واجرة القابلة  
 على من دعاها  
 مطلب اذا أجر الوقف من  
 له السكنى أو من لم تصح  
 توليته هل الاجرة له أو للوقف  
 مطلب غاب المستأجر ولم  
 يسلم المفتاح



من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة القتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك صاحب الدار فافتيت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها وأما المتاع فيجعلها في ناحية إلى أن يحضر صاحبها ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي أخذاً بما في القضية اهـ ولو أن رجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على أن يؤجرا ذلك فزارق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة محيط البرهاني ويقسم الاجر بينهما على أجر مثل البغل والبعر كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تقبلا حولة باجر معلوم ولم يؤجرا البغل والبعر وجلا على البغل والبعر اللذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر مثلهما بخلاف الاول فاضحنا من الشركة الفاسدة اذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لغلان في عقد الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث علم انه وكيل لحقوق العقول من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن يباشر العقد وهذا هو المعقد الذي عليه المتون والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وان صرح بعضهم بأن الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وصرحوا بأن الوكيل لو باع وغاب ليس للموكل قبض الثمن كما في البحر من فتاوى الكازروني وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر حماما وقف من ناظره مدة ثم قبل مضي مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جملة ذلك الحمام المذكورة ثم أن مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جارية في ايجار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق حنفي فهل التصديق والحكم به مبطل لا يجاره مثبت لا يجار من استأجر الجميع أم لا الجواب التصديق الصادر من المستأجر الاول صحيح نفذت به الاجارة الثانية والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الاسلام الحنبلي القول في ذلك على ما أفق به سيدنا الشيخ واضع خطه أعلاه نفع الله تعالى بعلمه حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفق المرشدي بصحة الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطور في الكازروني من الاجارة فراجع اهـ أجرداره وبيت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت مجمع الفتاوى استأجر الحامى حلاقا أو دلا كاليخلق من دخل حمامه أو يدلكه لم يجز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المعقود عليه في الحال كمن استأجر حلاقا أو نساجا للجل أو النسج ولا قطن له ولا غزل له لا يجوز وكذا القزاز الذي يستخرج القز لعامة الناس اذا هيأ حانوته واستأجر اجراء مدة معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز أو الخياط هبأد كانه ليعمل الخياطة للعامة والخفاف ونحوهم اذا استأجروا اجراء مدة معلومة له هذه الاعمال لم يجز لما مر والاصل أن الاستأجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وتماهه في الحاوي الزاهدي \* استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان إلى منزله إلى الليل فركبها في الرجوع فعطبت لا يضمن استحسانا للعادة في الركوب فيكون هذا اذا دلالة وبه ناخذ ملتقط \* واذا ما كثر داراسة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار للمكثري ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدارا ما ينقل متاعه عنها باجرة مثلها ونحوه عن محمد ملتقط \* الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المسئلتين لافرق بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا خانية \* استأجر امرأته للخدمة لا يجوز الا أن تكون أمة الغير ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل بزانية من نوع المتفرقات

مطلب تقبلا حولة ولهما بغل وبعير  
مطلب اذا أقر المستأجر أن اسمه عارية

مطلب الاجارة بالتصادق تصح

مطلب أجريتنا ثم أجر الدار لا آخر تصح  
مطلب استأجر الحامى حلاقا أو دلا  
مطلب الاصل أن الاستأجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز

مطلب استأجر دابة للتحميل فركبها في الرجوع لا يضمن  
مطلب قال للمستأجر بعد انقضاء المدة فرغ الدار اليوم والافهى في كل يوم بدرهم يلزمه  
مطلب استأجر ابنه البالغ لأجر له وبالعكس له الاجر



مطلب اجر ملكه ثم وقفه  
تنفسح الاجارة

\* اجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفسح الاجارة لا تنقله الى مصرف آخر فالمتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجند عقد الاجارة مع الاول حاوى الزاهدى من فصل فيما تنفسح به الاجارة

\* (كتاب الاكراه)

(كتاب الاكراه)

مطلب اكراه زوجته  
بالضرب حتى تبرئه من  
مهرها لم تصح الهبة  
مطلب اقرب الكفالة مكرها  
لم يصح

(سئل) في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرب بامتلحاق حتى تبرئه من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه فابراة لذلك ومرضت بسبب الضرب المدكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح الابرء المزبور (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب ذكره في الكفر في مسائل شتى (سئل) في ذى شوكة أحضر زيدا وضربه ضربا شديدا وهدده بالقتل على أن يقربانه كقيل ابن أخيه عمرو بمال قدره كذا بذمته لاذى الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال أنه لم يقرب بذلك له توقع به القتل وهو قادر على الايقاع فاقر زيد بذلك خوفا من ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار (الجواب) نعم لأن الموضع التي تصح مع الاكراه عشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلو أكره بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو أجر ففسخ أو مضى اه وقد أفتى بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غاية ما هنا أن ما أفتى به في انشاء الكفالة وفي مسئلتنا اقرار بالكفالة (سئل) في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخانية (سئل) فيما اذا فقد له نداء متعة واتهمت زيدا بها وأكرهته وهددته بالحكام وبأخبارهم بذلك إلا أن يقر لها بمبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم يفعل ذلك وقعت به ما هدته به لقد رتها عليه وأن الحاكم ممن يأخذ بمجرد الكلام ويوصل الأذية له بقولها فدفع لها بعض المبلغ خوفا من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بذمته اقرارا كذا فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هندية ما دفعه لها (الجواب) نعم ونقل هذه المسئلة في الخيرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره حاكم سياسة ذو شوكة بأن يبرئهم من المبلغ وأخذ مستندات بالقهر والغلبة بعدما هدده بالحبس والوضع في الزنجير الحديد وغير ذلك مما يوجب غما يعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال أنه يفعل ذلك ان لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الابرء غير صحيح (الجواب) نعم قال في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه أو ابرأؤه كقبليه بنفس أو مال لأن البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفيعته اه (سئل) في رجل أقر لا خريمال بعد أن أكره على ذلك من ذى شوكة أكرهاه معتبرا فهل لا يصح اقراره (الجواب) نعم قال في الخيرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة الظهيرية اشباهه من الاقرار (سئل) فممن أجر أرضه بالا كراه المعبر شرعا ويريد الآن فسخ الاجارة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر الاول وهو ما يحتل الفسخ كبيعته

مطلب لا تصح الكفالة  
بالاكراه  
مطلب خوف زوجته  
بالضرب حتى وهبت مهرها  
لم تصح الهبة  
مطلب اتهمته بسرقة  
وخوفه بالحكام حتى  
يقر لها بكذافه وباطل

مطلب أمره ذو شوكة حتى  
أبرأ غرماءه بعد ما هدده  
بالحبس والزنجير لا يصح  
مطلب لا يصح مع الاكراه  
الابرء ولا السكوت عن  
الشفعة

مطلب لا يصح الاقرار  
مكرها

مطلب في اقرار السارق  
مكرها

مطلب اجار أرضه مكرها له  
الفسخ



وشرائه واجارته وصلحه وابرائه مديونه أو كفيله وهبته قاله اذا كره على واحدتها بالحدوث في  
 الاكراه خير القاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا بعدم  
 الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فتفسد بقواته الخ اه (سئل) في امرأة وكات بعلمها  
 في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة الا ان أخذ الدار  
 ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي السراجية كره  
 على التوكيل فوكل لم يصح تارخاينة وفي فتاوى عطاء الله افندي من الاكراه سؤال تركي  
 مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشتمسكة أرض لها بالاكراه المعتبر شرعا  
 فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أراضيها اذا كره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على  
 وجهين ان كان عقد الايطة الهزل مثل الطلاق والنكاح والعناق جاز العقد ولا يبطل بالاكراه  
 وان كان عقدا ييطة الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز ويبطل وسواء  
 كان الاكراه بشي يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود  
 والاكراه وان كان بالحس والضرب فانه يفوت الرضا شرح الطحاوي للاسيدي ثم قال عطاء  
 الله افندي مانصه والتوكيل من العقود التي يبطلها الهزل فلا يصح واذا لم يصح فيكون الزوج  
 فضولي في فراغه فلها أن لا تجزئه وتأخذ أرضها (أقول) يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق  
 فقد صرح في متن التنوير بصحته مع الاكراه وقال في شرحه للعلائي وما في الاشياء من خلافه  
 فقياس والاستحسان وقوعه اه وكذا قال في نهج النجاة انه أي ما في الاشياء مخالف لما في  
 الكتب المعتمدة كالخائفة والبرازية والمجتهبي والبحر وتبين ~~الكتاب~~ كثير في حمل ما في الاشياء على  
 اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس هذا منها وعبارة  
 الزيلعي في التبيين ولو كره على التوكيل بالطلاق أو العناق فوقع الوكيل وقع استحسانا  
 والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله وجه  
 الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل ينعقد مع  
 الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف  
 الوكيل اه وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد  
 لم يمنع انعقاده وانما أوجب فسادا لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث  
 لا يفسد بالشروط الفاسدة فينعقد بفساد ومقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق والعناق  
 وغيرهما استحسانا وعلى هذا ما تقدم عن التارخاينة وفتاوى عطاء الله افندي مبني على  
 القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع الاكراه فكذا التوكيل به بخلاف نحو  
 البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والالزم أن يكون للوكيل مزية على الاصيل في  
 باب الاكراه أما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تجرى عليه الاستحسان على اطلاقها  
 فليتامل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صحتها  
 لان النكاح نفسه يصح مع الاكراه كالطلاق والعناق فكذا التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ  
 صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشياء وقال ولم أره منقولا اه وخالفه الخير الرملي  
 في حاشيته على المنع وقال والظاهر أن سكوتهم عنه لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس  
 اه أي فلا يصح ~~لكن~~ الخير الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح  
 أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه

مطلب لا يصح التوكيل  
مكرها

مطلب اذا كره على  
عقد من العقود فهو على  
وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح  
مع الاكراه

مطلب أكرهها زوجها  
على رهن دارها لا يصح  
الرهن  
مطلب الزوج سلطان  
زوجته فيتحقق منه الاكراه  
مطلب أكرهه على بيع  
زيتونه فله تضمين المشتري  
قيمة الثمر

مطلب البيع مكرها يفيد  
الملك عند القبض لانه بيع  
فاسد

مطلب في زوائد المبيع  
فاسدا

مطلب اذا هلك المبيع كرها  
يضمن

مطلب شرط الاكراه قدرة  
المكره على ايقاع ما هدد به

مطلب يصح الاكراه من  
غير السلطان

مطلب منعها أبوها عن  
الزفاف وضربها حتى باعته  
أو وهبته لا يصح

عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى غلبة الاستحسان تجد في النكاح فيكون حكمهما واحدا  
تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الاوجه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم  
معلومة ورهنت امرأته زيد دارها عند عمرو وبطريق الاكراه المعتبر شرعا من زوجها زيد المزبور  
فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج  
سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كما في البرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع  
الاكراه لان ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر (سئل)  
فيما اذا اشترى زيد من عمرو أثجار زيتون بالاكراه المعتبر شرعا وتصرف زيد بثمن تمامته ويريد  
عمرو الآن فسخ البيع والغاء وتضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد  
ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الكز وشرحه للعيني ويثبت به أي  
بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض للفساد أي لاجل الفساد لكونه فاسدا  
لان مقتضى العقد الفاسد ثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أي يثبت بالبيع  
أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر الباعثات الفاسدة لان ركن البيع وهو  
الايجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات  
الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح بالعبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكا فاسدا عند  
القبض وبذلك صرح في كتب الاصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعا فاسدا  
نرجع الى زوائد المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة  
متولدة تضمن بالتعدي لادونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع  
ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري  
لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أي حنيفة ويمثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع  
لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يقتضيان في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه  
ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمر الزيتون في مسئلتنا منفصلة متولدة فتضمن  
بالتعدي لادونه فللبائع تضمين زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا  
تفصيلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد ثوره  
من عمرو بالاكراه المعتبر شرعا من بكر ومات الثور عند عمرو ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا  
المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره للبائع على البيع  
لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه  
بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكز والدرر وغيرهما (سئل) فيما اذا كان  
المكره غير قادر على ما هدد به هل يكون اكراهه معتبرا أم لا (الجواب) شرط الاكراه قدرة  
المكره على ايقاع ما هدد به كما في الملتقى وغيره (سئل) في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا  
أكره عمرا وهدده بالقتل وكان قادرا على ايقاع ذلك وحمله على ابرائه من مال معلوم فأبرأه خوفا  
منه فكيف الحكم (الجواب) اذا كان الشهود المذكورون عدولا وزكاهم جماعة وكانت  
الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذ يصدر  
من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهمداری رحمه الله تعالى (سئل) في بكر  
بالغة منعها أبوها عند ارادة دخول زوجها بها الا أن تبيعه دارها التي كان باعها منها فيما مضى  
وأن تهب له أمتعة معلومة وضر به ما فعلت حين لم تجد بدا من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينقض



مطلب أكره أباه على  
أن يرثه من دينه لم يصح

\*(كتاب الحجر والمأذون)\*

مطلب إذا اشترى عبد  
شأنه مولاة مخيرين أن يجيزه  
أو يفسخ

مطلب العبد وما يده ملك  
لمولاه

مطلب في تفسير المعتوه وهو  
كالصبي العاقل

مطلب تصرف الصبي  
والمعتوه ثلاثة أقسام

مطلب من يحصل له صرع  
إذا تصرف في حال أفاقته  
يصح

مطلب فمين بلغ غير رشيد

فيها ولا يثبتها (الجواب) نعم كما أتى بذلك الخبير الرمي رحمه الله تعالى (سئل) في رجل  
عليه دين لا يسه طلب من الأب أن يرثه منه فامتنع الأب فصوب نحوه سندقة حجرية وهدده بقتله  
بها أن يرثه وهو قادر على ذلك وتحقق الأب من إيقاع ذلك أن لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل إذا  
ثبت ذلك فالأبرأ غير صحيح وللأب مطالبة الابن بدينه (الجواب) نعم

\*(كتاب الحجر والمأذون)\*

(سئل) في رقيق محجور بعقل البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولاه مخيرين  
أن يجيزه أو يفسخه (الجواب) نعم (سئل) في عبد رقيق محجور بيده دابة وهو جار في ملك  
جماعة معلومين فهل يكون العبد وما يده لمولاه المذكورين (الجواب) نعم الحجر هو منع  
عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغر ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لأنه  
مكلف محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حقه  
شرح الكنتل العيني (سئل) في رجل مسنّ معتوه في ذمته ديون لزوجاته وله أولاد صغار  
وبكار ولا وصي له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فأقروا وهو بهذه الحالة أن جميع  
ما يعرف به وينسب إليه فهو لابنه فلان الصغير فهل يكون إقراره المزبور غير صحيح (الجواب)  
نعم حيث كان معتوهاً فأقراره المزبور غير صحيح \* العته اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه  
يشبه تارة كلام العقل وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم  
مختلط الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون وهو كالصبي العاقل  
في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي منع وتصرف الصبي والمعتوه أن كان نافعا  
كالأسلام والالتهاب صح بلاذن وإن ضارا كالطلاق والعنق لا وإن أذن به وليهما وماترددين  
نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على الاذن فإن أذن لهما الوصي فهم في شراء وبيع كعبد مأذون  
والشرط أن يعقلا البيع سالب الملك والشراء جالبه تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن  
يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر (أقول) وهو ظاهر بجملة حاله أي  
والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلاً غبن فاحش وأن  
الواحد فيها يسير فإن ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقل كصبي دفع إليه رجل كعباً وأخذ به ثوبه  
فانه إذا فرح به ولم يعرف أنه مغبون لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما إذا لم يعرف الغبن اليسير  
من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلاً عن الصبيان  
وبهذا التقرير اندفع ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش يختص بحذاق التجار فينبغي  
أن لا يعتبر هذا الشرط اه فاعتنم بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام  
كما أوضحناه في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم ينيق  
بقية الشهر فإذا أقرأ ورهن أو فرغ عن تيساره في حالة أفاقته هل يكون ذلك صحيحاً منه  
(الجواب) نعم لأن المجنون في حالة أفاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره (سئل) في صغيرة  
يتيمة بلغت غير رشيدة سفينة مبدرة ووثقت ذلك عليها بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر  
عليها ولا يسلم مالها إليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة (الجواب) حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم  
إليها مالها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الإمام رحمه الله تعالى لأن المنع كان لرجاء التاديب  
فإذا بلغت ذلك السن ولم تتأدب انقطع عنها الرجاء غالباً فلا معنى للحجر بعده وعندها لا يدفع



اليها المال ما لم يؤنس منها الرشد فينتدب دفع اليها مالها لانهم ايربان الحجر على الحر بالسفه قال في  
التنوير وشرحه وعندهما يحجر على الحر بالسفه والغفلة به أي بقولهما يفتي صيانة لماله اه  
فتلخص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين  
سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدها واذا حجر عليها بالسفه والغفلة فعندهما لا يدفع اليها المال  
حتى يؤنس رشدها ٢ ففي الاول المفتي به قول الامام فانه قدمه في الملتقى والهداية وجرم به  
في التنوير والدرر وفي الثاني المفتي به قولهما كما في التنوير (أقول) والتلخيص المصنف في مسئلة  
من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس  
بمحجر لانه لا يرى الحجر على البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعدها  
يسلم اليه ماله وان لم يصبر رشيد الا انه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم  
اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه ثمرة الخلاف وتظهر الثمرة  
أيضا فيما لو دفع وصيه اليه المال بعدما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضمن عندهما لا عنده وظاهر  
المتون اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما نعم صرح  
غيرهم بترجيح قولهما بصحة الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والغفلة والدين فقد صرح  
في الخانية في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستاني انه المختار وهذا الصحيح صريح  
فيقدم على الصحيح الاتراحي كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه أصحاب المتون من انه  
لا يحجر على الحر تصحيح التزاي بمعنى أن أصحاب المتون التزموا ذكر الصحيح وهم في الغالب يعيشون  
على قول الامام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخانية من أن  
الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتراحي ثم اعلم انه ذكر في التناخانية انه  
لا خلاف عندهما في أن الحجر بسبب الدين يفتقر الى القضاء واختلفا في الحجر بالفساد والسفه  
فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد ثبت بحجر السفه اه ومثله في الجوهرة حيث قال ثم اختلفا  
فيما بينهما قال أبو يوسف لا حجر عليه الا بحجر الخاصكم ولا ينفلك حتى يطلقه وقال محمد فساد  
في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والثمرة فيما باعه قبل حجر القاضي يجوز عند الاول لا الثاني اه  
وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حرره في رد المحتار على الدر المختار فاعتنه  
(سئل) في يتيم بلغ رشيدا فطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي  
فهل اذا ثبت أنه بلغ رشيدا يؤمر الوصي بتسليم ماله (الجواب) نعم (أقول) في حاشية البيري  
على الاشباه قال في خزانه الاكل واذا أدرك اليتيم لم يجعل بدفع ماله اليه ولكن يتأني ويجتر به  
بشيء بعد شي فان وجد مصلحا دفع اليه ماله وان كان ما جنامفسدا تأني بينه وبين أن يأتي عليه  
خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع اليه شيئا  
من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختبار عندنا فان أنس منه رشدا دفع اليه الباقي والرشد هنا  
الاستقامة والاهتداء في حفظ المال واصلاحه اه وفي المنع عن الخانية يتيم أدرك مفسدا  
غير مصلح وهو في حجر وصيه حجر عليه القاضي أولم يحجر فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه  
وضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بانه مضيع تضيع فيضمن ولودفع اليه  
وهو صبي مصلح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصي  
بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وانه لو علم عدم  
رشده لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد بلوغه وأنكره الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال

٢ قوله فتى الاول أي في عدم  
دفع المال اليها حتى تبلغ  
خمس وعشرين وقوله وفي  
الثاني أي صحة الحجر بسبب  
السفه وعدم الرشد والحاصل  
أن الخلاف بين الامام  
وصاحبيه في مستثنين  
احدهما أن من بلغ غير  
رشيد هل يمنع عنه ماله مدة  
معروفة أم لا فعنده مدته  
خمس وعشرون سنة وعندهما  
لامدته معينة بل لا بد من  
استئناس الرشد وان صار  
شيخا والثانية أن هذا المنع  
هل هو حجر حتى لا تصح  
تصرفاته في أثناء المدة أم غير  
حجر فذهب الامام الثاني  
ومذهبهما الاول والمفتي به  
في المسئلة الاولى قول الامام  
وفي الثانية قولهما اه منه

تلخيص مفيد فيمن بلغ غير  
رشيد

مطلب التصحيح الصريح  
يقدم على الاتراحي  
مطلب اذا بلغ اليتيم لم يجعل  
يدفع ماله اليه



مطلب فيما اذا بلغ ولم يظهر  
حاله

اليه مالم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقى ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز ان يدفع اليه  
ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من اثبات رشده والذي يظهر لي الاول والالزم أن كل من بلغ لا تصح  
تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الاشياء للسيد محمد أبي السعود عن الولوالجية وكما يضمن  
بالدفع اليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الادراك اهـ ولعله محمول  
على ما اذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبذرا متلفا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أم لو كان قبل البلوغ  
رشيدا غير سفيه فلا كلام لانه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله  
قبل البلوغ أيضا فقتضى تعليل الخاتمة المارة نقاؤه لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله  
وقد صرح الأصوليون بأن السفه من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشيد وفي المتن فان بلغ  
الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فقيدوا ذلك ببلوغه غير رشيد  
ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ  
الاسلام الشلبي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشيد أو السفه وهل لو دفع اليه ماله  
ثم ظهر فسدا يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان  
أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اهـ الى أن قال فمن بلغ ولم يعلم من حاله سفه ولا  
رشد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشير اليه  
تعليل قاضيخان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفه وقت  
الدفع ولانه بالسفه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بمجرى القاضى كما قدمنا لكن الواجب على  
الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختيار اهـ فقد تحرر أن اثبات الرشيد انما يحتاج اليه  
عند جحود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أيضا حيث سئل فيمن بلغت وعليها  
وصى ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بجملة شرعية فان  
بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا فلا حتى يؤنس منها الرشيد اهـ ونقله عنه في الخيرية وأقره  
ويتعين جله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المنع للخير الرملى وهنأشئ لم أرهم  
ذكره وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهلك مع شدة الافتقار  
الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديده في المنع وكأنهم لم يذكروا ظهوره  
وأما اذا بلغ رشيدا فطلب ماله فنعته قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه  
بالاختيار فهلك لا يضمن الخ فاعتنم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارى  
الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى أبوه أو وصيه  
انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ  
عاقلا بجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور  
الا اذا جرح عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول والا فجميع تصرفاته نافذة على القول  
المفتى به (أقول) أيضا وفي هذا تأييدا لما قدمناه من أن الأصل الرشيد واحترز بقوله على المفتى به  
عن قول محمد بن انه يثبت الحجر بمجرد السفه وفيه دلالة على أن المفتى به قول أبي يوسف من أنه  
يفتقر الى القضاء تامل لكن اشتراط التنفيذ مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يجزى على الحر  
البالغ ورأيت في فتاوى التمرناشي صاحب التنوير جوابا عن سؤال بما نصه مذهب أبي حنيفة  
أنه اذا بلغ السفيه عاقلا بجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها الا اذا جرح عليه حاكم ونفذ حاكم  
آخر حكم الحاكم الاول قال الزاهد في شرحه لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء ولهذا لم يوجد

مطلب اذا ثبت رشده  
ومطلب ماله فنعته الوصي  
ضمن

مطلب اذا بلغ فادعى أبوه  
أو وصيه انه سفيه محجور  
لا يقبل



مطلب القنوى في الحجر على  
قول الصالحين

مطلب اذا ثبت اعساره  
وليس له الامسكن واحد  
بقدر كفايته لا يؤمن ببيعه

مطلب لو كان له كائن من  
حديد يباع ويتخذ من الطين  
مطلب اذا امتنع المدينون  
عن أداء الدين وله عروض  
وعقار يبيعهما القاضي

مطلب أقرانه بالغ وخلع  
زوجته صح ولا يقبل بخوده  
البلوغ بعد ذلك  
مطلب المراهق اذا أقرانه  
بالغ يقبل قوله

المقضى له والمتضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اه لكن  
قال في الخانية من كتاب الحيطان القنوى في الحجر على قول الصالحين فيكون هو المذهب المعول  
عليه فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى اعلم اه كلام القنوى  
رحمه الله تعالى (سئل) في مدينون معسر ثبت افلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة  
وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجزاء بما دون ذلك المسكن ويكلفه  
دائنه الى بيعه وأداء دينه من غنه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم واذا كان للمدينون ثياب  
يلبسها ويمكنه أن يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا  
يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتري بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن  
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه  
يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي  
عنده ما مال المدينون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضي  
وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كائن من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح  
الهداية فتاوى الهندي وتما فروع المسئلة في المنع والخيرية من الحجر وهي شهيرة (سئل)  
في المدينون الحاضر اذا كان له عروض وعقار وامتنع عن أداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما  
القاضي للدين (الجواب) نعم ولا يبيع القاضي عرضه وعقاره أي المدينون وهذا عند أي  
حنيفة خلافا لهما أي لابي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع القاضي ذلك ويوفي الدين وبه أي  
بقولهما يفتي كافي الاختيار وغيره وقال القاضي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي  
رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح كافي تصحيح الشيخ قاسم وفي تبين الكثر ثم عندهما يبدأ  
القاضي ببيع النقود لانها معدة للسلب ولا ينتفع بعينها فيكون بيعها أهون على المدينون فان  
فضل شيء من الدين باع العروض لانها قد تعدل للقلب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها  
فان لم يف ثمنها باع العقار لان العقار يعدل لاقتناء فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة  
وهذه احدي الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي ببيع ما يخشى عليه التوى من عروضه  
ثم ما لا يخشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالخا ص ل أن القاضي نصب ناظر ا فينبغي له أن ينظر  
للمدينون كما ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتما في  
المنع (سئل) فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق لدى  
بينة شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق فطلب الوديعة من زيد بدون وجه شرعي فهل  
ليس له ذلك والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خلع زيد المعترف بالبلوغ  
وبأن عمره أربع عشرة سنة زوجته هذا البكر البالغ من عصمته وعقد نكاحه بعد الخلوة  
الصحيحة بها على مؤخر صداقها المعلوم وهو ممن يحتمل مثله فهل يكون الخلع صحيحا ولا يقبل بخوده  
البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم (سئل) في بكر عاقله من ا هقة رشيدة بلغت من  
السن اثنتي عشرة سنة باعت شيئا من مالها من أخوها بن من معلوم من الدراهم لدى ماكم شرعي  
وقالت في مجلس الحكم أبا بالغة وهي بحال يحض من تلها والظاهر لا يكذبها وتسلم المشترى من  
المبيع وتصرفه نحو خمس سنين والا ن قامت تقول انها كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا  
ثبت ما ذكر لا يلتفت الى انكارها (الجواب) نعم اقرم ا هق بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو  
أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة



سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السمرقندي أن مرأهاً أقتر في مجلس بالبوغ  
في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضي بماذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام  
فقال وماذا رأيت بعدما استنقظت فقال الماء فقال أى ماء فان الماء يختلف قال المنى فقال وما  
المنى فقال آب مردان كد فرزند ازوقى بود قال على من احتملت على ابن أو على بنت أو على أتان  
فقال على ابن واستحي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلقن الصغير الاقرار بالبوغ  
من غير حقيقة وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا  
التفسير وكذا الجارية اذا أقترت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب  
السادس ومثله في حاوى الزاهدى من باب الحجر والمأذون (أقول) المشهور في كتب المذهب  
صحة الاقرار بالبوغ من الغلام اذا بلغ اثنتى عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ  
الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد أنه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقل  
الجوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قولهما أن يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنها وكذا  
قال في الشرنبلالية يعنى وقد فسر امامه علما بلوغهما وليس عليهما بين اه وأقره في الدر المختار  
والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط أن  
يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخيانة صبي أقتر أنه بالغ وقاسم وصى الميت  
قال ابن الفضل ان كان مرأهاً أو يحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مرأهاً أو يعلم ان مثله  
لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهره وتبين بهذا ان بعد اثنتى عشرة سنة اذا  
كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقتر بالبوغ لا يقبل اه (سئل) في مملوك محجور أبى من سيده من  
مكة المشرفة واصطحب رجلاً أتى به للشام وطلبه سيده منه فامتنع راعمان المملوك استأجر  
منه جلالاً ليركبه من مكة الى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة له فهل لا يلزمه ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مالاً بدون اذن سيدها وأتلفته وباعها  
سيدها ويريد أرباب الديون الدعوى عليها دينهم ومطالبته به فهل تؤاخذ به بعد العتق  
(الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالاً وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ  
به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر في حق سيده فيؤاخذ به بعد العتق لافي الحال  
والصبي ليس من أهل الالتزام برأية من المأذون (سئل) في عبد محجور تزوج امرأة وأقتر بدین  
لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته وبه مال لسيده  
وتريد زوجته أخذ ممتلكاتها من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له به من المال المزبور  
بدون اذن السيد ولا وجه شرعى فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلما في  
التنوير توقف نكاح قرن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجازت فذوان رد بطل  
اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من الحجر وصح طلاق عبد واقرار له في حق نفسه فقط لاسيما فلو  
أقر بمال آخر الى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن رقيقك الحاضر بالمجلس قوس  
جلى ببندقية فيها رصاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود من كاة ثم  
شهد أهل الخبرة بان قيمته وقتئذ سبعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك (الجواب) تشترط الدعوى  
على العبد بحضور سيده لاعلى السيد بحضور العبد قال في الاشباه من أحكام العبد لا تسمع  
الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فمعتبر يوم التلف قال في أواخر الاشباه  
من القول في ثمن المتسل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت

مطلب يشترط أن يكون  
ممن يحتمل مثله

مطلب استأجر العبد جلا  
لا يلزم سيده

مطلب استقرض العبد  
المحجور مالا وأتلفه يؤاخذ  
به بعد العتق والصبي  
لا يؤاخذ به أصلاً

مطلب في عبد قتل جلا  
لا  
مطلب تشترط الدعوى  
على العبد بحضور سيده

مطلب ما استهلك العبد  
يؤاخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنابة  
العبد على الآدمي وجنابته  
على المال  
مطلب مهم فيما إذا استهلك  
العبد مالا

استهلكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب الحجر لو استهلك العبد مالا فإنه  
يؤاخذ به في الحال محجورا أو ماذونا اه وفي التتارخانية من الكفالة ذكر المحبوبي في الجامع  
الصغير من مشايخنا من قال إذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤاخذ به في الحال فإن كان له  
كسب يوفي ذلك من كسبه وإن لم يكن تباع رقبته يدين الاستهلاك إلا أن يقضيه المولى اه وفي  
القنية من باب أمر الغير بالجنابة بر من بكر خواهر زاده عبد محجور حتى على مال فباعه المولى بعد  
علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس اه وفي  
التتارخانية من التاسع من الجنابات فرق بين الجنابة على الآدمي وبين الجنابة على المال ففي  
الاول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه وفي الحاوي القدسي  
في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلا خطأ واستهلك مال الآخر وحضر جميعا فإنه يدفع إلى  
ولي الجنابة ثم يتبعه الآخر فيبيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أو لابعه القاضي  
في المال الذي استهلكه فإن حضر ولي الجنابة بعد ذلك لم يسكن له شيء اه وما في البدائع من  
أن ضمان العبد بعد العتق لا يشكل عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال لما قال العلائي في شرح  
التنوير من الحجر أن الأصل فيه ذلك لكن أخر لعتقه لقيام المانع فتأمل اه (أقول) يعني  
الأصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكثر أن الرق ليس بسبب  
للحجر في الحقيقة الخ وإنما أخر النفاذ إلى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراعاة العلائي بذلك  
التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن السراج من أنه يؤاخذ به في الحال محمول على أن الأصل  
فيه ذلك وأن المؤاخذة في نفس الأمر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا  
التوفيق في غاية البعد على أنه لا يتأخر في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة  
القنية والحاوي القدسي لأن الدفع من كسبه أو بيع رقبته لا يكون بعد العتق وإيضاح أن الحجر  
إنما يؤثر في الأقوال دون الأفعال ففي المتن الحجر هو منع نفاذ تصرف قولي فهو وليس على أن  
التصرف القلي يتفقد في الحال وذلك كالأستهلاك فلا يتأخر إلى العتق كما مر عن السراج وغيره  
ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الخبير الرمي إلى النهاية والجوهرة والبرازية والخلاصة  
والولولجية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمنان في الحال فيباع  
أو يفديه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني  
 وغيره من حمل ما في البدائع على ما إذا طهر استهلكه باقراره لما في العاية إذا كان العصب طاهرا  
 يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب إلا بالعتق كذا قال الفقيه اه ويؤيده  
 ما قدمه المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله إذا استهلك المحجور مال غيره  
 عيانا يؤاخذ به في الحال فقوله عيانا أي بعيانة الشهود احترازا عما إذا أقربه المحجور فاعتنم هذا  
 التحرير (سئل) في رجل دباغ متقن لحرقته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود التي  
 يدبغها ممن رغب في شرائها بمن المثل ويريد ببقية أهل الحرفة الحجر عليه بذلك ومنعه من تعاطيها  
 فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لأن سبب الحجر الصغير والجنون والرق وعند الامام لا يحجر  
 الأعلى ثلاث مفت ما جن وطيب جاهل ومكارم فليس (سئل) في الصبي العاقل إذا باع من  
 آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على إجازته (الجواب) نعم إذا بلغ فأجازه  
 نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث أنه عاقل مميز  
 ويشبه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا ثبت للغير عليه

مطلب دباغ متقن لحرقته  
ليس لأهل حرقته الحجر عليه



تحرير مهم بالاصل عندنا ان  
العقد يتوقف اذا كان له مجيز  
حالة العقد والافلا

قوله ما يصلح أي لفظا يصلح الخ  
فإنه موصوفه لا نافية  
اه منه

ولا يهتلق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل في الضرر المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم  
الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون  
منعقداموقفا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو باع  
فأجازة نفذ عندنا خلافا لفرقة لان يتوقف على اجازة وليه فصار وليا بنفسه منح من المأذون  
ومثله في الدروال اصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد وان لم يكن له  
مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي  
فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي ولم يجزه والابطل كما هو المفهوم من العمادية وغيرها  
(أقول) الذي يظهر لي انه لا يطل وان لم يكن للصبي المذکور ولي لان المراد من قولهم اذا كان  
له مجيز حالة العقد أي من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض فلو عقد الصبي عقد اولي له  
يتوقف لان له مجيزا وهو القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلا للاجازة  
والافهوباطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتحقق لي ذلك طبق ما كنت أفهمه قال  
الامام الاستروشي في كتابه أحكام الصغار في مسائل النكاح مانصه وفي فوائده صاحب المحيط  
رحمه الله تعالى صفة زوجت نفسها من كف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على  
اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك  
البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية القاضي  
فانه لا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتهما بعد البلوغ اه فهذا صريح  
في انه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعي القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا  
للاجازة احتراز اعمال وطلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يطل وان كان له ولي خاص  
لانه لا يجيزه أي لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذا لا تصح اجازته ويدل عليه  
أيضا تمام عبارة العمادية في بيان الاصل المذکور وذكروا في جامع الفصولين أيضا في الرابع  
والعشرين فقال بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع  
وشراء وتزويج وتزويج أمته وكتابة قنه ونحوه فإذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام  
صبيًا ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجازته بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي  
امرأته أو خلعها أو حررقه مجانا أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قنه امرأة أو باع  
ماله محابة فاحشة أو شري شيئا أكثر من قيمته فاحشا أو عقد عقدا مما لو فعله وليه في صباه لم يجز  
عليه فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجيز لها وقت العقد فلم يتوقف  
على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة  
كقوله أو قعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتداء اه وكتب الخبر الرمي في حاشيته  
على قوله لو فعله وليه في صغره مانصه يدخل في الولي القاضي فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه  
أيضا وقد صرح بذلك ايضا في فتح القدير حيث ذكر الاصل المذکور وبيانه الذي نقلناه ثم قال  
وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقا ولا بالولي اذا لا يتوقف  
في هذه الصور وان قبل فضولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاءها اه فقوله بمن يقدر على  
امضاء العقد أفاد به أن المراد من له ولاية امضاءه من ولي خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان  
فضوليا أو وليا ولا مجرد وجود الولي سواء كان العقد قابلا للاجازة كالبيع بثمن المثل أو غير قابل  
كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا من لاعل التركاني على

جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل أن يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولاولى لها من كف وبهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها والمراد وجود ولى يملك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا قد ذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن الخانية وقال انها تفيد أن المراد ما هو أعم منها ولم يحترق المقام وقد علمت تحريره بعون الملك العلامة وأنه ليس المراد الاول لأن كون العقد قابلاً للاجازة لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولى خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كالأزواج الصغيرة نفسها في دار الحرب مثلاً بمهر المثل لم يتوقف على اجازته لأن هذا العقد وان كان قابلاً للاجازة لكنه لا مجيز له وقت صدوره وليس المراد الثاني أيضاً ان كان مراده الولى الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم من الاحتمالين وليس في كلام الخانية ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قررناه وعبارة الخانية هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بآخر قبل اجازة الصبي جاز الثاني لانها ملك القسح قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير يتظر ان كان النكاح في الصغر بمهر المثل أو بما يتغابن الناس في مثله يجوز النكاح لانه كان موقوفاً فينفذ باجازة الصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كثير لا يتغابن الناس فيه ولا صغيراً أباً أو جده فمكذلك لانها ملك النكاح عليه بمهر كثير فيستوقف عقد الصغير على اجازتهما فينفذ بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن للصغير أب أو جده جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اهـ وقوله لم يتوقف أى وان كان تحت ولاية قاض لانه لا يملك تزويج الصغير بغيب فاحش الا بالاب والجد فلا يملكه القاضي فيكون لا مجيز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح القدير مانصه فعلى هذا قوله ولا مجيز له أى ما ليس له من يقدر على الاجازة يطل كما اذا كان تحته أى تحت رجل حرة وزوجه الفضولى امة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة في دار الحرب اذ لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المجيز الذى يقدر على الامضاء حاله العقد لان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكمكم لم يكن تزويجه اليتيمة فكان كالمكان الذى في دار الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه أيضاً يتعذر تزويج الصغار فيه اللاتى لا عاصب لهن فوق باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز لا ينفذ أما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ وقوله أما اذا كان أى وجد سلطان أو قاض صريح أيضاً فيما قلناه من أن مرادهم بالمجيز من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا التحريم العديم النظر فانك لا تكاد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

قوله في دار الحرب قيد لقوله  
أو مجنونه أو صغيرة يتيمة اهـ  
منه

\*(كتاب الغصب)\*

مطلب غصب فرسا وباعها  
ومات عند المشتري ضمن

\*(كتاب الغصب)\*

(سئل) في رجل غصب فرسا وباعها من آخر وماتت عند المشتري ولم يجز المالك البيع ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذى كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمته له



ولم غصبها فهل للغاصب ذلك والقول له في ذلك (الجواب) نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القضي  
 يوم غصبه اجماعا اه وفي شرحه للعلائي عن البحر والقول للغاصب بيمينه وفي القول لمن عن جامع  
 الفصولين ولو ادعى انه غصب امته ولم يذكركم قيمتها تسمع دعواه ويؤمر برد الامه ولو هالكه  
 فالقول في قدر القيمة للغاصب اه (سئل) في رجل غصب قمح زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف  
 به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قمحه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك  
 (الجواب) نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعه والثن  
 له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب بالثن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم  
 يسلم لا يضمن برأية أو ائيل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة التمر تاشي المغصوب منه  
 مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب بأن غصبه وقيمه  
 أكثر وكان الثاني أملا من الاول فان الضمان على الثاني (أقول) قوله المغصوب نعت للوقف  
 وقوله بأن غصبه أي الغاصب الثاني والحال أن قيمته أكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب  
 الاول (سئل) في فرس مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد فاركها  
 ل بكر فركها بكر الى مكان بعيد كل ذلك بدون اذن من عمرو وكانت حاملا فولدت مهورا عند بكر قبل  
 انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك ومات المهور ويريد عمرو وتضمن زيد نقصان قيمة الفرس والمهور  
 فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهور (الجواب) نعم يضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة  
 ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم ينع به بعد طلبه والمسئلة في الخيرية من الغصب وفي  
 الانقروى عن العناية وان نقص المغصوب في يد الغاصب ولم ينجر نقصانه بوجه آخر ضمن  
 النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل ان كانت جارية فاعورت أو ناهدت الثديين فانكسر  
 نديها أو في غير بدنه مثل ان كان عبدا محترقا فانسى الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه  
 بالغصب وقد فات منه جزء أو ما اذا كان قد انجر نقصانه مثل ان ولدت المغصوبة عند الغاصب  
 فردهما وفي قيمة الولد وفاء بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافا لفر اه وفي  
 البرازية وان نقص المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير  
 حينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع  
 على أحد اه وفيها عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان يعيش مع العرج ضمن النقصان  
 وان كان لا يعيش أصلا ضمن القيمة كاقطع اه وفيها ضرب بقرة الغير فسقطت وخيف تلفها  
 فباعها من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب حمار غيره فعليه وضمن  
 ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن حاوي الزاهدي من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان  
 (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبا رجل منه واستعملها مدة بدون عقد  
 اجارة ولا استئجار ويريد الجمل مطالبته باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب)  
 نعم والمسئلة في التنوير وغيره من الغصب (سئل) فيما اذا كان لزيد العائيد دار جارية في ملكه  
 يدهند الحاضرة فاذنت لساكنها عمرو بتعمير حيطان بيوت فيها مع سقفيها وبالصرف  
 على ذلك من ماله ليحسبه من أجزائها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن العائيد ولا اذن  
 ولا اجازة منه ثم حضر وتذلل ولم يحجزه ولم يرض بدفع شيء لعمرو في نظير مصرفه ويريد عمرو قلع  
 عمارته حيث لا يضر القلع فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن ي أو غرس في أرض غيره بغير اذنه  
 أمر بالقلع والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه ان نقصت الارض به تنوير

مطلب القول للغاصب في القيمة

مطلب باعه الغاصب وسلمه للمشتري فالمالك يضمن أيهما شاء

مطلب ولدت الفرس مع الغاصب ونقصت قيمتها ومات الولد يضمن نقصانها فقط

مطلب نقص المغصوب بيد الغاصب ولم ينجر نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلب فيما اذا عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب مطلب اذا زال العيب يرجع الغاصب بما ضمن

مطلب غصب جالا معدة للاستغلال يلزمه أجرة مثلها

مطلب بني أو غرس في أرض غيره بلا اذنه أمر بالقلع والرد



من الغصب ومثله في الملتقى والدرر والكز وغيرهما وفي مسئلة البناء لم يكن على الارض بل على  
السقف والحيطان والحكم فيهما كذلك بدليل ما نقل في العمادية من أحكام العمارة في ملك  
الغير لو أن رجلاً بنى على السقف الاعلى في دار امرأته بامرها ثم أراد أن يرفع ذلك قال البناء  
للمرأة وليس له أن يرفعه فان كان بنى بغير امرها فله أن يرفعه ان كان لا يجب رفعه ضرراً في غير  
ما بنى قال والاصل أن من بنى في دار غيره بناءً وأنفق في ذلك بامر صاحبه كان البناء لصاحب الدار  
وللباني أن يرجع على صاحب الدار بما أنفق اه وقد أفتى العلامة الخبير الرملي كما في فتاويه  
من الغصب برفع البناء حيث أمكن بلا ضرر فبنى في ساحة غيره بغير أمره فراجع (سئل)  
في امرأة دفعت لزيد غرارة حنطة من مال زوجها عمرو في غيبته بدون إذن منه ولا وجه شرعي  
وزرع زيد الحنطة واستحصدت فهل تهـ تكون الحنطة ملكاً لزيد ويضمن مثلها عمرو  
(الجواب) نعم قال في الاختيار وإذا تعير المغصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر  
منافعه ملكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شياً أو ثقت طيعها وطمح الحنطة وزرعها  
وخبز الدقيق وجعل الصفر آنية والحديد سيفاً والبناء على ساحة وعصر الزيتون والعنب وغزل  
القطن ونسج العزل الخ ومثله في المتون والشروح والفتاوى وتعم تقاريع المسئلة في العمادية  
(سئل) في رجل هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه (الجواب)  
نعم في البرازية من العصب هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه (سئل) في  
رجل زيد دخل زرع عمرو فأخرجه عمرو عن الزرع وساقه وضربه بأجار كثيرة تعدياً فمات من ذلك  
ويريد زيد أن يضمن عمر أقيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجده في زرع أو كرمه دابة  
وقد أفسدت زرعته فبسمها فهلك ضمن ولو أخرجهما المختار أنه إذا أخرجهما وساقها يضمن  
وان أخرجهما ولم يسقها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير عمادية من جنابة الدواب  
والجنابة عليها وقد أفتى بئله العلامة الرملي في باب العصب عازياً بالمسئلة للخلامة والبرازية  
(سئل) في حانوت استأجرها زيد ووضع فيها شحاً وخطباً ليوقد به ما فرنه فاحترق الشح ليلاً  
بلا تعدد منه ولا من غيره وفي لزق الحانوت دار لعمرو ونخاف عمرو من وصول النار إلى داره فهدم  
حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زيدا قيمة الحائط الذي هدمه فهل ليس له ذلك  
(الجواب) حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها  
حتى انتقطع الحريق عن داره فهو ضامن إذا لم يفعل بأمر السلطان عز نصره كما صرح بذلك  
في خزائن الفتاوى في كتاب الضمان (سئل) في حائط قديم فيه باب من حجر جاري في ملك زيد فعند  
عمرو وهدمه بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد أن يأخذ النقص ويضمن عمر أقيمته  
نقصانه فهل له ذلك (الجواب) نعم من هدم يتنازل ضمن قيمته مبنياً لقيمة العرصه لأنها قاعة  
والعصب لا يجري في العقار جامع القسوين وفي حاشية الاشباه للعموى من العصب قوله من  
هدم حائط غيره الخ (أقول) في شرح النقاية للعلامة قاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فليجأ  
الخماران شاء ضمنه قيمة الحائط والتهتض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لان  
الحائط قائم من وجهه هالك من وجهه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه النقصان وان شاء مال  
إلى جهة الهلاك وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لان الحائط ليس من  
ذوات الامثال وطريق تضمن النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط  
فيضمن فضل ما بينهما اه (أقول) وهذا في غير الوقف كما في حاشية البيرى أي فلو هدم حائط

مطلب بنى في دار امرأته  
بامرها فالبناء لها

مطلب غصب حنطة  
وزرعها فالزراع له

مطلب هدم بيت نفسه  
فانهدم بناء جاره لا يضمن  
مطلب وجد في زرع دابة  
فان ساقها بعد ما أخرجهما  
ضمن والا فلا

مطلب احترق حانوت فهدم  
رجل داره لا يضمن صاحب  
الحانوت

مطلب فبنى هدم حائط غيره  
ضمن قيمته

مطلب الحائط ليس من  
ذوات الامثال



مطلب اذا هدم حائط الوقف  
أجبر على بنائه

مطلب تعلق رجل برجل  
وخاصمه فسقط من المتعلق  
به شيء ضمنه

مطلب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجلا حتى  
ضاع ماله لا يضمن

مطلب له أرض غير معدة  
للاستغلال بل يزرعها  
بنفسه فزرعها غيره بلا اذنه  
فالزرع للزارع  
مطلب غرس في أرض غيره  
يؤمر بالقلع  
مطلب زرع في أرض  
موقوفة يؤمر بقلعه حيث  
لا يضر بالوقف

الوقف مسجد أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فحين استأجر دارا وقف فيها مسجدا  
وجعلها ماما حونا أو قرا فاجاب بانه يتظر القاضي ان كان ما غيرها اليه أنفع وأكثر ريعا أخذ منه  
الاجرة وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع والا ألزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره  
بما يليق بحاله اه وتيامه في رد المختار (سئل) فحين تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق  
به شيء فضاء هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من  
أنواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين (أقول) وينبغي أن يكون  
القول للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أنكر السقوط أصلا لم يبرهن  
الا خروا كتب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وهي في أجناس الناطق الغصب عبارة عن ايقاع  
الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أما من غير فعل في المحل لا يصير  
غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع  
المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير اذا حبس رجلا  
حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال عن المالك يضمن وفي مبسوط الاسي جابي اذا حال بين  
رجل وأملا كه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول ضمن وفي المختلقات القديمة اذا  
وقف بجنب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأونح من هذا اذا قاتل صاحب  
المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في أول الجنس الذي قبل هذا عن العيون  
ما يخالف هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرعه ففقه انسان حتى فسد زرعه لا يضمن  
وكذا ذكر في العدة وفي فوائد عمى نظام الدين ختم ماء أرز آخر حتى هلك الارز هل يضمن أجاب  
شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبيد انجيد وكان أسناده انه يضمن فصول العمادية في ٣٣  
في أنواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين (وأقول) مقتضى هذه الفروع أن تقديم مسئلتنا  
بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط تأمل وأما لو قتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجه القول  
بالضمان فيه انه لما قتله فقد أزال يد مالكه عنه وصار يسه حكما فاذا تركه حتى تلف يضمنه تأمل  
(سئل) فيما اذا كان لزيد أرض يزرعها بنفسه ولا يدفعها من أربعة فزرعها عمرو ويذره  
حطبة بلا اذن مالكها المزبور واستحصد الزرع فهل الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل غرس في أرض آخر بدون اذنه ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرد (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا حث زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فعمره ووزرعها بدون  
اذن الناظر ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدركه وقلعه لا يضر بالوقف فهل يؤمر بقلعه  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه  
بدون اذنه ولا وجه شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه (الجواب)  
نعم (سئل) في رجل زرع حطبة في أرض جارية في ملك زيد بلا اذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع  
ولم يدركه ويريد زيد تكليف الرجل قلع زرعه المزبور فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يدرك الزرع  
فلما لك الأرض أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع  
فهو للغاصب وللمالك تضمينه نقصان أرضه ان نقصت الأرض بزرعته كما في جامع الفصولين  
وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه فان أبى يقلعه بنفسه وقبل  
التبات يخبر صاحب الأرض ان شاء تركها تنبت فيأمره بقلعه وان شاء أعطاها ما زاد البذر فتقوم  
بذورة بذور غيره له حق القلع ويغرم ويغرم بذورة فيضمن فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة

مطلب مهم في أرض وقف  
مشمسكتها الرجل زرعها  
آخر بلاذن فعليه أجرتها  
للمتولى للصاحب المشد

مطلب غصب أرض معدة  
للاستغلال فعليه أجرتها  
ان لم يكن في القرية عرف الخ  
مطلب زرع أرض غيره  
بلاذنه يعتبر العرف

رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاقول أصح منح من الغصب وذكره العلائي باختصار  
مقيد (سئل) في أرض وقف سليخة جارية في مشمسكة آخر فعمد زيد وزرعها في مدة معلومة  
واستغلها كل ذلك بدون اذن من متولى الأرض ولا من له المشد ولم تكن الأرض في اجارته في  
المدة المزمومة ويريد الناظر مطالبة زيدا بآجره مثل الأرض المزبورة مدة زرعها واستعماله  
فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه  
بمحضته من الخارج أو آجره زرعها دراهم وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام من أجاز يعطى ما هو  
المعتاد فيها على وجه المطلوب كما في فتاويه من المزارعة (أقول) الضمير في قول الشيخ خير الدين  
ليس له الخ عائد على المزارع فأن سؤاله هكذا سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها  
مزارع معتاد عليها وله يد سابقة في من أجازها بالحصصة المعمودة فيها إذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع  
ما عليه من الحصصة فهل لمزارعها أن يطالبه بمحضته من الخارج أو بآجره زرعها دراهم أجاب  
لا وان قلنا الخ والخامس أن المطالبة بالحصصة أو بالآجر ولو كمل السلطان أو المتولى الوقف لو كانت  
الأرض وقفا وليس للمزارع وصاحب المشد مطالبة بشيء من ذلك لأنه لا حق له في نفس  
الأرض فاحفظ ذلك فإنه يحق على كثيرين (سئل) في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال  
زرعها زيدا بغير أمر صاحبها عمرو واستغلها قام عمرو يطالب المزارع بمحضته من زرعها ولم يكن  
في القرية عرف من اقتسام العلة أنصافاً أو أرباعاً فهل يكون الخارج للمزارع وعليه أجره مثل  
الأرض (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض من جملة أراضي قرية معدة  
للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع من الزرع  
الشتوي فزرع عمرو الأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه العرف  
من الزرع (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير اذنه يعتبر العرف  
فان اقتسموا العلة أنصافاً أو أرباعاً اعتبروا والا فخرج المزارع وعليه أجره مثل الأرض وأما  
في الوقف فتجب الحصصة أو الأجر بكل حال فصولين اهـ (أقول) عبارة جامع الفصولين في الحادي  
والثلاثين ومن زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم رخص  
لفتاوى القاضى ظهير الدين زرع الاككار سنين بعد مضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه  
لا يكون مزارعة فالزرع كله للاككار وعليه تصدق بما فضل من بذره وأجره مثل عمله وهكذا كانوا  
يفتون بخارى وقيل لا يكون مزارعة وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان ربهامن  
لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على المزارعة فرب الأرض حصصة على ما هو عرف تلك  
القرية لكن انما يحمل على هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعها على وجه الغصب صريحاً  
أو دلالة أو على تأويل فان من أجز أرض غيره بلا اذنه ولم يجزه ربهامن وقدر زرعها المستأجر فالزرع  
كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الأرض معدة الا في الوقف تجب فيه الحصصة أو الأجر  
بأي جهة زرعها أو سكتها أعدت للزراعة أو لا وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اهـ  
وحاصله أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض غيره بلا أمره لا يكون غصباً بل  
يحمل على المزارعة وحصصة رب الأرض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول  
الثاني جواب الكتاب انه يكون غاصباً والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجره مثل  
عمله ويمكن جل هذا على ما اذا لم يكن عرف في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول  
الثالث أنه يكون مزارعة اذا كان صاحبها أعدها للاستغلال بان كان يدفعها مزارعة لغيره



ولا يزرعها بنفسه لأنه يكون قريته على أن الزارع إنما أخذها على وجه المزارعة على طرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزرع كله له وقوله لكن إنما يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما إذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الأرض إنما يتم إذا لم يعرف أنه زرعه على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ويوافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندي أنها ان معدة للزراعة وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الولاية جازا استخسانا وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر إلى العادة إذا لم يقر بأنه زرعه لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة ويألف من ذلك فينبذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو زرعه بتأويل بأن استأجر أرضا لغير المؤجر ولم يجزها ربحها وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لأنه زرعه بتأويل الاجارة اهـ ويؤيده ما في غصب الذخيرة قالوا في المعدلة للاستغلال يجب الاجر إذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها يحمل على الاجارة الا إذا سكن بتأويل ملك اهـ لكن المشهور وهو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعدلة للاستغلال الا إذا سكن المعدل للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة مانعه وفي الاشياء ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب فكذا مال اليتيم على المفتى به فتنبه اهـ وقول الفصولين الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر الخ أي يجب فيه الحصة ان كان ثمة عرف في أخذها مزارعة بحصة معلومة والا فلا اجر وقرله بأي جهة أي سواء كان غاصبا أو لا وذكر في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اهـ والطاهر رحمه الله على ما إذا لم يكن عرف أو على ما إذا كان الاجر أنفع للوقف لقواهم يفتى بما هو أنفع للوقف فالحاصل أن من زرع أرض غيره بلا اذنه ولو على وجه الغصب فان كانت الأرض ملكا وأعدتها ربحها للزراعة اعتبر العرف في الحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعددها للايجار والخارج كله للزارع وعليه أجره مثلها ربحها والا فان انتقصت فعله النقصان والا فلا شيء عليه وان كانت وقف فان ثمة عرف وكان أنفع اعتبر والا فاجر المثل وكذا لو كانت مال يقيم أو سلطانية فاعتنم هذا التحرير المفرد الجامع بين كلاهما المبدد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زيد يده عليها واستعملها واستوفى منفعتها مدة بلا احارة ولا أجرة قامت هـ مد تطالب به بأجرة مثلها مع المدة المزبورة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة (سئل) في حانوت ملك بين شريكين سكن أحدهما مدة بدون اجارة ولا أجرة وهي معدة للاستغلال فهل لأجرة عليه لشريكه (الجواب) قال في العمادية في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدلا للاستغلال لأنه سكن بتأويل الملك اهـ وبذلك حصل الجواب وذكر قبيله مانعه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين إذا سكن في دار الشركة ببيعة صاحبه ثم جاء الآخر يطالب بأجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمل ادلولم يجعل كذلك لمع كل واحد من

قف

على هذا الحاصل المفيد في  
مسئلة من زرع أرض غيره  
بلا اذنه

مطلب غصب أرضا معدة  
للاستغلال يجب الاجر

مطلب سكن أحد الشريكين  
في الحانوت المعدل للاستغلال  
لا يلزمه أجرة

الدخول والعقود ووضع الاستعانة فيتعطل عليهما ما نفع ملكهما وإنه لا يجوز وإذا كان هكذا صار الحاضر ما كافي ملك نفسه فلا يجب الأجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اهـ (سئل) في طاحونة ماء مشتركة بين الغني واليتيم لكل حصص معلومة فيها فاستعملها البائعان بالذخيرة مدة بلا اجارة ولا أجر حتى بلغ اليتيم رشيداً فطالب بهما الآن باجرة مثل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في بئر معدة لتخزين الغلال بالاجرة بين يتيم وبالغ أجرة البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصص اليتيم من الاجرة لوليه أم لا أجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصص اليتيم كما أفتى به المتأخرون الحساق له بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم اهـ ومثله في التمر ناشئة من الشركة (سئل) في حانوت معدة لصبغ الاثواب جارية في وقف أهلي وضع زيد فيها بعض آلة الصبغ كالمذوق والحلة وغيرهما وعطل الحانوت مدة بدون اجارة ولا أجر ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبه زيد باجرة مثله في المدة المزبورة بعد بثوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها فانها غير مضمونة عندنا الآن يكون المغصوب وقفاً ومال يتيم أو معدة للاستغلال الخ تنوير من الغصب (أقول) ومثله في الدرر والعجب من الشربلالي حيث قال في حاشية الدرر وليتظر فيما لو عطل اهـ فانه يقيد أنه لم يرمع مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفائها أو عطلها (سئل) في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا أجر ولا اذن وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لخصه أخويه (الجواب) نعم قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب استوفائها أو عطلها غير مضمونة الا أن تكون وقتناً ومال يتيم أو معدة للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد (سئل) في دار معلومة غير معدة للاستعمال مشتركة بين يتيمين وبالعين سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لخصه اليتيمين ولا أجر فهل يلزمهم اجرة المثل لخصه اليتيمين في المدة (الجواب) يلزمهم ذلك (أقول) الضمير في سكنوا عائداً على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال اليتيم ملحق بالوقف كما مر عن الخير الرملي وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمعدلة لا استغلال فقط كما أفاده شارحه العلائي وبيناه سابقاً (سئل) في دار جارية في وقف أهلي للاستغلال على زيد وأمرأتين فسكن زيد في كاسلها بالعلة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعي ولم يدفع لهما شيئاً من أجرتها فهل تلزمه اجرة مثل حصصهما مدة سكناه فيها (الجواب) نعم في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضاً ومثله في البرازية وصور المسائل والبحر والقنية وأفتى به خاتمة المحققين الخير الرملي وكذلك غيره ممن يعتمد على افتائه (سئل) في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا أجر فهل يلزمهم لجهة الوقف اجرة المثل مدة سكناهم (الجواب) نعم قال في العمادية وفي الفتاوى متولى الوقف اذا سكن دار الوقف بغير أجر ذكر دلال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانته للوقف عن أيدي الطلبة وقطعاً للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى اهـ ومثله في جامع النصولين والرحيمية (سئل) في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك الزوجة وأهلها مدة سنين بلا اجارة ولا أجر وليست معدة للاستغلال

مطلب طاحونة مشتركة  
بين يتيم وغيره استعمالها  
الشريك لليتيم اجرة حصته

مطلب اذا عطل الحانوت  
مدة يلزمه الاجر

مطلب تجب الاجرة لخصه  
اليتيم

مطلب سكن أحد المستحقين  
في دار الوقف بالعلة تلزمه  
اجرة

مطلب أسكنهم الناظر بلا  
اجرة فعليهم اجرة المثل

مطلب غصب دار اسكنها  
لا يلزمه اجرة



مطلب سكن دار اليتيم أو  
الوقف بأهله وأتباعه فأجر  
المثل عليه  
مطلب تؤخذ الأجرة من  
المتبوع

مطلب فيما إذا نقص  
المغصوب عند الغاصب  
مطلب فيما إذا كانت قيمة  
البناء أو الغراس أكثر من  
قيمة الأرض المغصوبة

مطلب من ذبح شاة غيره  
فأكلها بالخيار

فهل لا يلزمه أجره لهم (الجواب) حيث سكن غصباً ولم تكن الدار وقفاً ولا بيتاً ولا معجزة  
للاستغلال لا يلزمه أجره في تلك المدة المزبورة والله تعالى أعلم وأن نقص المغصوب عند الغاصب  
ضمن النقصان إلا إذا كان النقصان بفعل الغير فيستدعي خيراً المالك بين تضمين الغاصب ويرجع  
الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد برأية (سئل) في رجل سكن مع  
زوجه في دار وقف بدون اجارة ولا أجره حتى مات الرجل عنها وعن تركه فهل تؤخذ أجره الدار  
من التركة أو من الزوجة (الجواب) تؤخذ أجره الدار من تركه الرجل لأن الزوجة لأن الرجل  
متبوع والزوجة تابعة والأجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع  
المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اه  
وفي وصايا التنوير أهل الرجل زوجته الخ (سئل) فممن غصب أرضاً وفيها أو غرس وقيمة البناء  
أو الغراس أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض بقيمتها أم يؤمر بالقلع (الجواب) أجاب  
شيخ الاسلام على أفندي مفتي الروم أنه يؤمر بقلع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب  
فإن فيه سدياب الظلم والغصب وإن كان في المسئلة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود  
رحمه الله تعالى ومن القهستاني وعبارة القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصباً أو غرس  
شجراً كذلك أمر الغاصب بالقلع أي قلع البناء أو الشجر والردأي رد الأرض فارغة إلى المالك  
ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض وقال الكرخي أنه لا يؤمر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا  
أوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه أفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وأنه حسن ولكن  
نحن نقتي بجواب الكتاب اتباعاً لاشياخنا فانهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب كفي العمادية  
من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع الضمانات اه وفي هامش الانتروى مانصه ولا يفتي  
بقول الكرخي صرح به أبو السعود العمادي وقال في نور العين يقول الحقير عدم انقطاع  
ملك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخلاصة وعمامة المتون ولكن  
اختير في شروح الهداية وغيرها قول الكرخي وأعل الاقل قياس والثاني استحسان وهو الاولى  
لما ذكره الامام قاضيان في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين أن يملك الآخر بقيمته ونظائره  
كثيرة كدابة ابتعت لؤلؤة فلو قيمة اللؤلؤة أكثر فلربها أن يملك الدابة وكدابة أدخلت رأسها  
في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها إلا بكسر القدر لو قيمته بأكثر من قيمته فلربها أن يملكه بقيمته  
اه (قلت) ويمكن ان يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب بأن فعل ذلك في هذه المسائل  
أمر اضطراري لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري مقصود والذي  
أفتى به المولى على أفندي هو الاولى والاحرى في هذا الزمان لغلبة أهل الظلم والغاصبين ويشهد  
له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزياتي أي ليس لذى عرق ظالم  
وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من انما يقال صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها  
يفرق كل أمر حكيم ولأن الأرض باقية على ملكه اذ لم تصر مستأجرة ولا مغصوبة حقيقة  
ولا وجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتفريقه ردها إلى مالكها كما إذا شغل طرف  
غيره بالطعام ثم ذكر ما إذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما  
أفتى به المولى أبو السعود (سئل) في رجل مشترك بين زيد وعمر وذبحه عمر وبدون إذن من شريكه  
زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد تضمين عمر وقيمة حصته منه فهل لذلك (الجواب) نعم في الاصح  
قال في العمادية في الفصل ٢٢ ومن ذبح شاة غيره فأكلها بالخيار إن شاء ضمته قيمته أو سلمها إليه

وان شاء أخذها وغرمه النقصان وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية  
عن أبي حنيفة وروى عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاول اضع اه ومثله في التنوير من الغصب  
(سئل) فيما اذا غصب زيد شجرة زيتون لعمره وقلعها وغرسها في ملكه فنبئت وأدركت  
فهل تكون الشجرة المزبورة لزيد ولصاحبها عمر وقيمتها (الجواب) نعم ويلزم الغاصب  
التعزير الثلاثي بحاله الرادع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب نالة صغيرة فغرسها في ملكه  
فأدركت في أرضه فلصاحب النالة قيمة النالة ولا سبيل له على النخلة عندئذ لانها صارت تبعاً للأرض  
ولو غصب نالة ولم تزد فان لم تنبت فلا شك أنها ترد على المالك وان نبئت ولم تزد ينبغي أن ترد  
على المغصوب منه أيضاً لانه وضع المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الاسلام أبي اليسر  
رحمه الله تعالى عمادية في ٣٢ ومثله في النصولين والنالة صغار النخل قاسوس (سئل)  
في رجل عمد الى كرم آخر وقطع أشجاره ظلما وعدوانا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة  
ما قطعه قائما في أرضه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ المعجل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض  
وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عمادية وفيها أيضا قطع أشجار كرم  
انسان يضمن القيمة لانه أتلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار النابتة  
ويقوم موطوع الأشجار ففضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء  
دفع الأشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الأشجار ورفع من تلك  
القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه حصة الباقي وذكر الفقيه أبو الليث في فتاواه مسئلة قطع  
الأشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة الأشجار مقطوعة وغير موطوعة سواء فلا شيء عليه (أقول)  
فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار النابتة ألفا مثلاً وبدون الأشجار سبعة مائة كانت قيمة الأشجار  
قائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فان شاء المالك دفع له الأشجار المقطوعة وضمنه قيمة القائمة  
وهي ثلثمائة وان شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فان كانت قيمة المقطوعة مائة مثلاً ورفع  
عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائة وان كانت قيمتها مقطوعة وقائمة سواء واختار  
امساكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفصاف والخور بالمهمله فان قيمته قائمة وقت  
القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه فان قيمته قائمة صالحا للثمر أكثر من  
قيمه مقطوعا لا يصلح الا حطباً هذا ما ظهر لي في بيان هذا المتنازع فتم (سئل) فيما اذا وضع زيد  
يده على كرم غيب لعمره وتصرف بعنقه بطريق الغصب ولم يدفع لعمره منه شيئاً ثم رد الكرم  
لعمره وامتنع من رد مثل العنب الذي تصرف به فهل عليه رد لعمره وحيث لم ينقطع المثل  
(الجواب) نعم زوائد المغصوب مطلقاً أي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة  
كالولد والثمر لا تضمن الا بالتعدي أو المنع بعد الطاب لانها أمانة وحكمها هذا درر من الغصب  
ومثله في التنوير وغيره والعنب مثلي كفا في العمادية ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من  
ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه  
يرأى رد المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان  
الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر يخير الغاصب ان  
شاء أعطى مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمته حيث غصب الا أن يرضى المغصوب منه  
بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل خائفة في الغصب  
من الفصل الاول المغصوب لو قائماً بأخذ مال كسلب أو لافي كل الوجوه الا ان كانت بلدة

مطلب غصب شجرة صغيرة  
وغرسها في أرضه

مطلب قطع اشجار غيره لزومه  
قيمتها قائمة وعزير



مطلب العنب مثلي وكذا  
الزيتون مثلي مكمل مضمون  
بمثله

مطلب يجب المثل في المثل  
مطلب في تعريف المثل

مطلب اللحم والكثير  
والشمس والخوخ مثليات  
مطلب ثمار النخل كلها  
جنس واحد

مطلب العنب مثلي وكذا  
الزبيب

مطلب الخلد والدقيق  
والخالة والجص والنورة  
والقطن والصوف وغزله  
والتب مثليات

مطلب وكذا الكنان  
والابريسم والنحاس  
والصفر والرصاص والحناء  
والوسمة والرياحين اليابسة  
مطلب الماء والكافور مثلي  
مطلب الرمان والسفرجل  
والقناء والبطيخ قيمي

مطلب الفهم مثلي وكذا  
اللبن والزيت والزيتون  
والغزل المصبوغ  
تحرير مهم في بيان المثلي  
من القيمي

الخط لومة أقل من قيمة بلدة العصب فحينئذ المالك خيارا ثلاث رضى به أو أنظر أو أنظر قيمته  
مكان العصب يوم الخصومة جامع القصولين (مثل) فيما إذا كان لزيد وعمرو والاخوين غراس  
عنب وزيتون قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهو جار في ملكه ما نصفين فغاب زيد نحو  
ثمان سنين فتصرف عمرو بجميع ثمر الغراس المذكور لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا  
وجه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمرا مثل  
ما تصرف به من حصته أخيه زيد من الثمر المزبور (الجواب) نعم لان العنب مثلي كما في عامة  
الفتاوى خلافا لقوائد صاحب المحيط كما في العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله  
كما في الخيرية ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعتدوا  
عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين أجزائه يعتد به  
وما لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا حيث تخرجه الصناعة عن المثلية بجماله  
نادر بالنسبة الى أصله كالقمقمة والقدر والاريق يكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث  
لا تخرجه عن المثلية لبقاء كثرته وعدم تفاوته كالدرهم والدنانير المضروبة درر من العصب  
كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعضه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب  
كالخوز والبيض والفلاس ونحوها وذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب العصب ليس  
كل مكمل مثليا ولا كل موزون انما المثلي من المكيلات والموزونات ما هي متقاربة أماما هو  
متفاوت فليس بمثلي فكانت المكيلات والموزونات والعديدات سواء عمادية وذكر غير  
الاسلام في الجامع أن اللحم من ذوات الامثال والكثير والشمس والخوخ كلها من ذوات  
الامثال لانهم اعدى متقارب وفي شرح القدوري وثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه  
التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلا بمثل فأما بقية الثمار فكل نوع من الشجر  
جنس واحد والعنب مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر في عامة الفتاوى وفي فوائد  
صاحب المحيط وأحاله الى زيادات الفقيه أبي الليث أن العنب من ذوات القيم وفي الفتاوى الخلد  
والعصير مثليان وكذا الدقيق والخالة والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن وجميع  
أنواعه مثلي في اللحم اختلاف والكنان والابريسم والنحاس والصفر والرصاص والحديد  
والحناء والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والجند مثلي وفي موضع آخر انه قيمي وأما الماء ففي  
رواية أنه من ذوات الامثال وفي فوائد صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف والكافور مثلي والرمان والسفرجل والقناء والبطيخ مما تفاوتت آحاده فتكون من ذوات  
القيم وكل موزونين اذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا  
ويصير من ذوات القيم والسرقير من ذوات القيم وكذا الخطب وأوراق الشجر كلها والبسط  
والحصر والبوارى والادم والصرم والجلود كلها قيمات كالتياب والابرة والرياحين الرطبة  
والبقول والقصب والحشب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز السلم فيها ولا استقراضها أما  
الرياحين اليابسة التي تكال وتوزن فمضمونة بالمثل عند استهلاكها فيجوز السلم والقرض فيها  
من فصول العمادى الفهم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي حاوى الراهدى اللبن مثلي  
خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البيع الفاسد الزيتون مثلي خيرية قبيل الاقالة  
الغزل المصبوغ من ذوات الامثال يتيمة الدهر (أقول) قال صدر الشرع رجة الله تعالى علم  
انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعددي المتقارب مثليا مع أن كثيرا



قوله ليس المراد الخ أي لان  
ما يوزن عند البيع قد  
يكون فيه تفاوت بين  
أبعاضه كالإواني من  
النحاس والحلي ونحو ذلك  
فإنه إذا كان اثنان منها  
رطلا مثلاً لا يكون كل واحد  
منها مثلاً تأمل اه منه

من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقمممة والقدر ونحوهما فأقول ليس المراد بالوزن  
مثلاً ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنياً على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف  
بالصنعة فإنه إذا قيل هذا الشيء فقير بدهم انما يقال إذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثلاً  
وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كـ القمممة والقدر لا يكون مثلاً ثم ما لا يختلف  
بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلي إذا  
عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال  
فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فما وجد  
له المثل في الأسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من  
الكيل وأخواته فبنى على هذا اه ومقتضى هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت مثلي كـ ثوب  
كرباس نسج من غزل واحد فن أنلف ذراعاً من ذلك الثوب يضمنه بمثله من ذلك الثوب أو من ثوب  
آخر نسج من ذلك الغزل إذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به و مثله يقال إذا كانت الشقة مشتملة على  
عدة أثواب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها نسجاً أو غزلاً يعتد به أي  
من حيث الرغبة أو الثمن حتى يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا  
فهذا مثلي أيضاً لان المدار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكبلاً أو موزوناً  
أو عدد ديامتقار بالوزن كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه  
تحت العدد المتقارب فليس بخارج عن المثليات الثلاثة التي ذكرناها لان المراد بالعددي  
المتقارب ما ليس مكبلاً ولا موزوناً مما لا تتفاوت أفرادها فان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس  
والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالصنعة مع انه موزون فكذا انما هو الكرباس (قلت) المراد أن الدبس  
مثلاً يختلف من حيث الطبع فقد يكون هذا الدبس المطبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر  
طبخ في قدر آخر أما أجزاء ذلك الدبس الواحد المطبوخ كله جملة في قدر واحد لا تفاوت بين  
أجزائه فن أنلف من ذلك الدبس رطلا مثلاً يضمنه برطل من ذلك الدبس بعينه إذا وجد ولذا  
ذكر في العمادية ما حاصله أن الصابون قيمي لأن الدهن في هذا الصابون قد يكون أقل منه في  
الآخر حتى لو كانا على السواء بأن كانا من دق واحد يضمن مثله وعلى هذا انما نقله الشيخ اسمعيل  
الحائث مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصرافية من أن في الصابون قولين يمكن  
التوفيق فيه بينهما بما ذكرناه عن العمادية والله تعالى أعلم فاعتنم هذا التبرير المنير (سئل)  
في رجل له غراس ثوب مشاق أجره من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه ونصرف زيد  
بورق التوت في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من  
الورق واقتطاعه من الأجرة التي دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك (الجواب)  
نعم لأن أوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العمادية (سئل) في رجل أخذ في  
سفره من زيد قربتين مملوءتين من الماء ونصرف بهما وبما لوجه شرعي في مكان يعز الماء  
فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما (الجواب) نعم يلزمه قيمة القربتين ومائهما يوم أخذهما  
والماء قيمي على الأصح خيرية من الأجرة (سئل) فيما إذا كان لزيد بل دواب أخذه لائقائه  
في أرضه لأصلاحها واستكثار ريعها ووضعها في بيت عمره ونصرف عمره وفيه وأتلفه بدون وجه  
شرعي فهل يضمن قيمته لزيد (الجواب) نعم لأن السرقين من ذوات القيم كما نص عليه في  
العمادية (سئل) في رجل غصب زيتاً معلوم القدر لجماعة ونصرف فيه بلا إذن منهم ولا وجه

مطلب أجر غراس ثوب  
مشاق  
مطلب أوراق الاشجار كلها  
من ذوات القيم  
مطلب الماء قيمي على الأصح  
مطلب السرقين قيمي  
مطلب الزيت مثلي



مطلب اختلاف في عين  
المغصوب أو صفته أو قيمته  
فالقول للغاصب يمينه

مطلب تقبل بينة المالك أن  
القطن المغصوب قدره كذا

مطلب باع المودع الشعير  
يلزمه مثله

مطلب منعه من الاتقاع  
بالحصان المشترك في نوبته  
حتى هلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته  
في داره فربطها في بستانه  
ضمن

مطلب قاد المعزق ريبان  
كرم الغير ضمن ما أتلف

مطلب حرق على البقرة  
المشتركة بلا إذن شريكه  
ضمن

مطلب اتهمه بسرقة فقتله  
الحاكم

مطلب في ضمان الساعي

شرعي فهل يلزمه مثل الزيت له ثم حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم (سئل) في الغاصب  
إذا جاء بالحمار المغصوب وقال إن المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب  
بيمينه في ذلك (الجواب) نعم قال في متفرقات غصب البرازية جاء الغاصب بثوب وقال المغصوب  
هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المغصوب أو صفته أو قيمته  
فالقول قول الغاصب مع يمينه تارة خاتمة من الفصل الثاني في الغصب (سئل) فيما إذا كان لزيد  
قطن معلوم قائم في أراضى قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفه لنفسه بما بلا وجه شرعي  
ويرى عثمان أنه بلغ قنطارين ونصف قنطار ولزيد بينة عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفه من قطن  
زيد ثمانية قناطير فهل تقبل بينة زيد ويقضى بموجبها بالطريق الشرعي ويلزمه ما لزيد مثل  
القطن (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو وقدر معلوم من الشعير وغاب زيد  
فباع عمرو الشعير بلا إذن زيد ولا وجه شرعي وتعذر رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد ولم يجز  
البيع وطالب عمر برادتمثل شعيره والمثل لم يقطع فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في حصان  
مشارك بين زيد وعمرو لكل منهما حصة معلومة فيه وهو عند عمرو فطلبه زيد منه مرارا ليتقفع  
به في نوبته فغصه منه ظلمام قدرته على تسليمه له وبقي عنده أياما حتى حلك ويريد زيد تضمين عمرو  
قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبته  
فغصه منه ظلمام كما في التنوير من الوديعة (سئل) فيما إذا كان لزيد مهره دفعها لعمرو وليعقلها  
ويربطها في داره على أن يكون له ثلاثة قراريط منها خالف عمرو وربطها في بستانه وهو ليس  
حرم مثلها فسرقت من البستان ويريد زيد أن يضمه قيمة نصيبه من المهره فهل له ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) في راعي معزق قاديان من كرم آخر وسيدها فيه عمدا فأتلفت الكرم  
فهل يكون الضمان على الراعي (الجواب) حيث قاده الراعي قريبان من الكرم المذكور بحيث  
لو شاءت تناويع منه ضمن الراعي ذلك كما في الفصول العمادية في أنواع الضمانات وجامع  
القصولين نقلا عن فتاوى العتاني (سئل) في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد  
فأخذها عمرو وحرق عليها عدة أيام بدون إذن شريكه زيد ولا وجه شرعي فرضت وماتت بسبب  
ذلك فهل يضمن عمرو ونصيب شريكه منها (الجواب) نعم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة متاع  
فاشتكى عليه لحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمنثل هذه السعاية فقتل المتهم المذكور بدون  
وجه شرعي وللمتهم ورثة يريدون أن يقتصوا من الساعي المزبور فهل ليس لهم ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) فيما إذا كان بين زيد وعمرو شركة فتقاسماها وانفصل كل منهما عن الآخر فشكا زيد  
على عمرو عند حاكم سياسة مع وجود القاضي في البلد بعد قوله ان اشتكيت عليك وغرمت شيئا  
فأنا قائم به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي (الجواب) له  
الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما صرح به في جواهر الفتاوى  
والمسئلة في الكتب شهيرة وهذا إذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاية من تضمين السعاية وبالله  
الوفيق رجل سعى إلى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فلم يظلم أن يأخذ قدر  
الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من  
مشايخنا أن على الساعي ضمان ما هلك بسعائته وجعلوه بمنزلة المودع إذا دلف السارق على سرقة  
الوديعة صيانة لأموال المسلمين وذكر الامام عمر الحلبي ان كان السلطان معروفا بالظلم بصادر  
بسبب سعائته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه (قلت) لا حاجة إلى



هذا التقيد في هذا الزمان والقوى اليوم بموجب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه  
وان كان المذكور في النوازل عن أبي القاسم الصقار أن لا شيء عليه في الدنيا وانما عليه وزر  
في العقبى اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لاضمان على  
الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والقوى على قول محمد في زماننا جراحا لهم  
وصيانة لاموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع  
بل ارفع الى السلطان أو بمن يباشر الفسق ولا يمنع بنهيه أو قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم أنه  
وجد كثيرا فغرمه شيئا لا يضمن ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى  
بغير حق عند محمد زجره أي للساعي وبه يفتى وفي الحاشية ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال  
ان فلان مالا كثيرا وأنه وجد مالا أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو أنه يريد  
الفجور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للضمان  
اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا أنه لا يكون متطلما ولا محتسبا في ذلك فكذلك  
ولو قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه وفي العدة من قال عند السلطان  
ان فلان فرسا جيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب  
بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبده غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ  
المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي منح الغفار وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخير المكاس  
الذي يأخذ المكس من التجار وغيرهم بأن نخصه ما اشترى الشيء الفلاني أو أخفى الشيء الفلاني  
فخصر اليه وأخذ منه المكس هل يضمن ما أخذ المكاس أولا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذ  
المكاس حيث أخذه باخباره وفيها سئل عن الحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه بالضرب  
الليم بشكاية آخر له على سرقة اتهم بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي  
هل ديتة على من شكاه أو على الحاكم فأجاب ديتة على الحاكم اه قال في المنع وفي القضية راقا  
لنجم الأئمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأبى بقائه فضرب المشكوة عليه فكسر سنه  
أو يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية قهري وتسور جوار السجين فأصاب  
بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قيل اتفق بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولومات المشكو  
عليه بضرر القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسعايته لا تفضي اليه غالبا اه وهذا  
ما اعتمد عليه شيخنا يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن السعاية في  
الاموال خلاف اصول أصحابنا الخ اه \* (فائدة) \* في الحاوى قوم الدلال المتاع للخرانة السلطانية  
أو للاصرا بما لا يتعاب فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخير الرملى  
على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها عن غصب اللواحية رجل اتقددراهم رجل ولم  
يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهد أخطأ في اجتهاده وأما  
عدم الاجر فلانه لم يعمل مأمر اه

### \* (كتاب الشفعة) \*

(سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه أرضا وبناء وهي ملاصقة لدار هند وتريد هند بيع  
دارها فاذا باعها هل يسوغ لزيد أخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي (الجواب) نعم  
(سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وأرضا وبناء فاشترى بكر من زيد حصته المعلومة منها

مطلب لو سعى بغير حق يضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا  
يطالب بعد العتق  
مطلب يضمن الذي أخبر  
المكاس

مطلب مات المشكوة عليه  
من الضرب فديته على  
الحاكم لا على الشاكي

مطلب اذا قوم الدلال  
المتاع للسلطان بغير فاحش  
يضمن تمام القيمة  
مطلب لا ضمان على الصبر في  
اذا أخطأ في التقدير ولا أجر له

### \* (كتاب الشفعة) \*

مطلب ثبت الشفعة بالجوار



مطلب جهالة الثمن تمنع  
الشفعة

مطلب لا يسقط حق الشفع  
بقوله قبل البيع أنا بيع  
حصتي  
مطلب الشفعة على قدر  
الرؤس  
مطلب اذا اشترى أحد  
الشركاء فهو في الشفعة  
كواحد منهم

مطلب ياخذ الشفع بمثل  
الثمن لومثلياً والافقيته

مطلب لاشفعة في البناء

مطلب البناء لا يستحق به  
الشفعة

بثمن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشترى اليها بوجهل قدرها  
وضيعة في المجلس بعد قبضها ويريد عمر وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
لأن الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره  
(سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجماعة بطريق الملك لهند ربعها ولهم الباقي  
فباعوا حصتهم من الدار من زيد بثمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور علمها  
بالبيع ويرغم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع  
حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقار  
بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذه بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم  
أثلاثاً على قدر رؤوسهم (الجواب) نعم (سئل) في دار وقطعت أرض جاريات في ملك زيد  
وأخوات ثلاث وابن عمين لكل حصة فيها فباعا اختان وابن عمهما حصتهم من ذلك لا ختتما  
بثمن معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر  
رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم (الجواب) نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك  
تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخيرية من الشفعة فراجعها (أقول) وذكر  
الثانية في التنوير أيضاً باب ما ثبتت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي وثبت لمن شري  
اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً للدار  
شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً للدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبيان ذلك  
أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شريكيه فاشتراها منه  
لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك  
المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جاراً فقط فلا شفعة له لأن المشتري خليط فقدم على الجار  
وذكرها أيضاً في الفتنة فقال اشترى الجار داراً وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي  
بينهما نصفان لانهما شفعان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب ولم يسلم للشفيع  
الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت أثلاثاً ورابع فارباعاً ثم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري  
كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتماه في رد المختار (سئل) فيما اذا كان  
لزيد بيت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد بيته بثمن معلوم من أجنبي فهل لعمر وأخذه بمثل الثمن  
بشفعة الجوار (الجواب) نعم وانما قيدنا بمثله لقول الفقهاء الشفعة هي تلك البقعة جبراً على  
المشتري بما قام عليه بمثله لومثلياً والافقيته كما في شرح التنوير للعلائي وفيه من باب طلب  
الشفعة في الشراء بمثلي يأخذ بمثله وفي القيمي بالقيمة اهـ (سئل) في عمارة دار معلومة مشتركة  
بين زيد وهند فباع زيد حصته المعلومة منها من بكر بثمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة  
الخليط فهل لاشفعة في البناء (الجواب) نعم لاشفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما  
وفي فتاوى اللطفي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه  
فهل فيه شفعة أولاً أجاب لاشفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتنون  
وغيرها (سئل) في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لبناء دار مملوكة لزيد قائم في أرض  
وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له (الجواب) نعم والبناء والنخل  
لا يستحق بهما الشفعة عيني على الكزوفي الوهبانية

وما في بناء شفعة لا ولا به \* وأم القرى بالعكس بعض يقرر



أى لا شفعة بالبناء أى بسبب البناء ولا فى البيع (سئل) فى رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لدار جارية فى وقف أهلى قام المستحق الساكن فى دار الوقف المزبورة ببدأ أخذ الدار المبعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الجواب) نعم وفى الخبر لا شفعة فى الوقف ولا بجواره شرح المجمع لأبن مالك من الشفعة ومثله فى التنوير (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخوته مشد مسكة فى أرض وقف سليخة ففرض أخوته عن نصيبهم من ذلك لعمره وأجاز المتولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة فى ذلك فهل لا شفعة له (الجواب) نعم (سئل) فى الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط حقه منها لى بينة شرعية ثم أراد ألا يأخذ البيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفيعته (الجواب) نعم قال فى المنح ويطلبها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لأن إسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالإسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم لأنه لا يعذر بالجهل بالأحكام فى دار الإسلام اهـ (سئل) فيما إذا بنى المشتري فى الدار المشفوعة هل يأخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البناء أو يكلف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارغة أم لا. (الجواب) نعم له ذلك كما فى التنوير قال المصنف فى شرحه من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس مقول عن لوبنى المشتري وغرس أو يكلف الشفيع المشتري قلعهما أى البناء والغرس (سئل) فى قطعة أرض مشتركة بين زيد وجاعة فباع أحدهم حصته المعلومة منها من أجنبى وحين علم زيد بالبيع تلك المبيع بالشفعة فوراً بمثل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعى ولم يطلب البقية من الشراء ذلك فهل لزيد ذلك ومن لم يطلب عدداً (الجواب) نعم كما فى الخيرية (سئل) فى الشفيع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك إلا برضا المشتري لأنه يلحقه ضرر بتفريق الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لأعراضه ويقسم بين الباقيين على عدد رؤسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضراً والآخر غائبا فطلب الحاضر الشفعة فى النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفيعته لأنه يستحق الكل والقسم للمزاجه فإذا ترك فى شىء فيها وجد الأعراض فيه فسقط فى الكل لكونه لا يتجزأ وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفيعتهما ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف وللآخر أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعى (أقول) وفى صورة السؤال لا تبطل الشفعة لما فى الخانية قال للمشتري سلم لى نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفيعته فى الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليماً اهـ أى لا يكون تسليماً مسقطاً لشفيعته لكن مقتضى قول الزيلعى فإذا ترك فى شىء فيها وجد الأعراض فيه الخسقوطها وكتبت فى رد المحتار التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد أخذ البعض بعد طلب المواثبة والأشهاد لا تسقط أما لو طلب البعض ابتداء تسقط شفيعته فلا ينافى ما ذكره الزيلعى من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائى بعده مسائل الحيل واعلم أنه لو طلب الحصة فهو على شفيعته مانصه وفى التتارخانية وإذا كان المشتري واحداً والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذ هل يكون على شفيعته ذكر فى الأصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان بعد طلب المواثبة وطلب الأشهاد فى الكل فلو طلب فى النصف أو لا بطلت ٣ وقال بعضهم على إطلاقه أه قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح قبيل باب الطلب عن الزيلعى من أن شرط صحتها أن يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هناك

مطلب لا شفعة فى الوقف ولا بجواره  
مطلب لا شفعة فى مشد المسكة  
مطلب تسقط الشفعة بالإسقاط عند البيع لا قبله  
مطلب فيما لو بنى المشتري فى الدار المشفوعة  
مطلب من لم يطلب عدداً  
مطلب فيما لو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض

٣ قوله وقال بعضهم على إطلاقه أى قول الأصل يكون على شفيعته مطلق غير مقيد بما قبله القائل الأول من الحيل على ما إذا كان بعد طلب المواثبة وطلب الأشهاد لكن ينافى القول بالإطلاق قول الزيلعى أن شرط صحتها أن يطلب الكل فإنه يدل على أنه لو طلب البعض لا يبقى على شفيعته فيترجى بذلك قول القائل الأول بالحيل المذكور وهذا الحيل يؤيد ما وقفنا به بين كلامى الخانية والزيلعى اهـ منه



مطلب اذا لم يطلب تعد  
علمه طلب موثبة واشهاد  
بطلت شفيعته

مطلب في كنفية طلب  
الشفيع الشفيع

مطلب اذا سكت الشفيع  
لا تبطل شفيعته ما لم يعلم  
المشتري والتمن  
مطلب فيما اذا ترك طلب  
الخصومة اكثر من شهر

من التوقيف **ما كنفية (سئل)** فيما اذا لم يطلب الشفيع الشفيع فور علمه بالبيع طلب  
موثبة واشهاد ومضت أربع سنوات والآن قام يطلبها بعد علمه وتركه الطالبين المذكورين  
فهل بطلت شفيعته (الجواب) نعم وتبطل الشفيع بترك طلب الموثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس  
العلم بالبيع كما مر أو ترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموثبة لانه غير لازم  
كما مر قد ير شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يطلها وفي الدرر ويطلها ترك طلب الموثبة أو ترك  
الاشهاد عليه أي على طلب الموثبة قادر اعلم ما اه في مسئلتنا لم يطلبها في مجلس علمه بالبيع  
بلفظ يفهم طلبها وأيضا ترك الطالبين المزبورين وكل ذلك مما يطلها (أقول) عبارة الدرر مخالفة  
لعبارة شرح الملتقى واعلم أن الشفيع يطلب ثلاث مرات الأولى حين علمه بالبيع فوراً ويسمى  
طلب موثبة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كما في الهداية وغيرها  
وما في الدرر هو كما أوضحه في الشربلالية نعم يشهد به مخافة الجحود قال القهستاني يجب الطلب  
وان لم يكن عنده أحد ثلاثا تسقط الشفيع ديانة وليتمكن من الخلف عند الحاجة كما في النهاية  
ولا يشترط الاشهاد فيصير بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اه والمرّة الثانية أن يطلبها  
عند البائع لو العقار في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العقار ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير  
وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كما في النهاية  
وطاهر كلامهم ان الاشهاد شرط لكن قال في الخانية انما يسمى الثاني طلب الاشهاد لالكون  
الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند جحود الخصم اه ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند  
أحد هؤلاء لو وجد عند طلب الموثبة كفاه وقام مقام الطالبين كما ذكره العلائي والمرّة الثالثة أن  
يطلب عند القاضي ويسمى طلب تليك وخصومة وهل له مدة يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف  
يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برصاه لقوله في التنوير وتستقر  
بالاشهاد وتلك بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي وههنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في  
الخانية اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالأبكر  
اذا استؤمرت فسكت ثم علمت أن الأب زوجهما من فلان صح ردّها اه وبه افتى العلامة  
التمرتا شى رجه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سئل) في الشفيع اذا طلب الشفيع فور علمه  
وأشهد على ذلك بسعة ثم ترك طلب الخصومة والتليك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته  
(الجواب) نعم (أقول) يعني اذا أخره بعد الطالبين الأولين وما أفتى به المصنف هو طاهر المذهب  
وبه ينقضي كما في الدرر عن الهداية والكافي وبه أفتى المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزى زاده  
ومشى عليه في التنوير قال العلائي في شرحه وقيل يفتى بقول محمدان أخره شهراً بلا عذر بطلت  
كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليأمره بالاخذ أو الترك اه وظاهر  
كلام العلائي اعتماد الاول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجعه والقائل  
بأن الفتوى على قول محمد هو شيخ الاسلام وقاضيان في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير  
ومشى عليه في متن الوقاية والنقاية والخيرة والمعنى وفي الشربلالية عن البرهان انه أصح  
ما يفتى به قال يعني انه أصح من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحبيب  
والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال فقد أشكل ما في الهداية والكافي اه وقال في شرح  
الجمع وفي الجامع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال الناس في قصد الاضرار اه وبه  
ظهر أن افتاءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وتطأ أثره كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير

مطلب تبطل الشفعة  
بالمساومة بيعاً وأجارة

• مطلب اذا حضر الغائب  
ومطلب الشفعة قضى له  
بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة  
للصغير

مطلب اذا بلغ اليتيم له طلب  
الشفعة

مطلب للوصي طلب الشفعة  
للصغير

مطلب اختلاف الشفع  
والمشتري في قدر الثمن  
قدمت بينة الشفع

فقد شهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة سنين قصد الاضرار بالمشتري بعدما هدم وبني وطمعا  
في غلاء السعر وما تر من امكان رفعه للقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل أحد يقدر  
على المرافعة فلا جرم كان سده هذا الباب أسلم والله تعالى أعلم (سئل) في الشفع اذا ساوم  
الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفعته (الجواب) نعم تبطل بالمساومة بيعاً وأجارة كما ذكره  
في الملتقى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب واخوتهما بطريق الارث عن أبيهم  
فباع زيد حصته فيها من اخوته الحاضرين ثم حضر عمر والغائب ومطلب المبيع بشفعة الخليط  
بوجهه الشرعي فهل له ذلك ويقضى له بها (الجواب) نعم اذا حضر ومطلب مستوفيا شروط  
الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له بخبرة لو كان الخليط في المبيع غائباً يقضى  
بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالشك  
ثم اذا حضر ومطلب الشفعة قضى له بها منع عن شرح الجمع (سئل) في أبي الصغير هل له طلب  
الشفعة للصغير بوجهه الشرعي (الجواب) نعم وفي الاصل الوصي يطلب الشفعة للصغير  
ويقوم مقامه في لوازمها كالأب والجد الخ أدب الاوصياء وفي أحكام الصغار للإمام الاستروشنى  
ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذى يقوم بالطلب بالاختمن قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه  
وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أبو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من  
هؤلاء فهو على شفعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختر رد النكاح  
أو طلب الشفعة فأيهما كان أولاً يجوز ويطلب الثاني والجد له في ذلك أن يقول طلبتهما الشفعة  
والخيار فاذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون  
له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف  
تسليم الشفعة اذا سلم الأب والوصي ومن بمعناها ما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الأب والوصي شفعة الصغير صحيح  
عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير  
مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتما فروع المسئلة فيها (سئل) في عقار معلوم مشترك بطريق  
الملك بين زيد وأيتام لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العقار من أجنبي بثمن  
معلوم من الدراهم ثم بلغ اليتام رشدين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي فهل لهم الشفعة  
بشرطها الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان ليتيم أخ وصى عليه وحصة معلومة  
في دار جار بقتيم في ملك أمه واخته ورجل غائب لكل حصة معلومة في أرضا وبناء فباع وكيل  
الغائب نصيبه من أجنبي فباذر الوصي فور علمه بالبيع وتلك المبيع لليتيم بالشفعة بمثل الثمن لما  
رأى فيه المصلحة لليتيم وبقية الشركاء لم يطلبوا فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فقال المشتري بمائة وثمانين قرشا والشفيع يقول  
بمائة وخمسين قرشا والثلث منقود والدار مقبوضة وأقام كل منهما البينة على دعواه فهل  
تكون بينة الشفع أحق (الجواب) نعم وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن والدار  
مقبوضة والثلث منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكرو ولا يتحالفان وان برهنا فالشفيع أحق  
لان بينة ملزمة شرح التنوير للعلائي وأوضحه في المنع والدرر والمسئلة في المتون (أقول) ولعل  
قائدة التقيد بنقد الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف  
مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقيد بكون الدار مقبوضة والمتون خالية عن الصيدين



(سئل) في دار بيعت فلما علم الجار بالبيع أشهد عليه قوراينة شرعية وهو عند ذلك كان  
بالشفعة فهل ثبت له الاخذ بشفعة الجوار أم لا (الجواب) اذا طلب الجار المذكور عند  
القاضي الدار المذكورة طلب خصومة وتملك بعد ما طلبها طلب موثبة وطلب تقريرواشهاد  
بالوجه الشرعي يثبت له الاخذ بشفعة الجوار (سئل) في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق أخبر  
أنها بيعت بأربعة عشر قرشا فسلم الشفعة لاستكثار ثمنها ثم علم أنها بيعت بأقل ويريد أن يطلبها  
بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قيل للشفيع أنها بيعت بألف فسلم  
ثم ظهر أنها بيعت بأقل أو بربا أو شعر قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما يطلبها  
(سئل) هل الشفعة تختص بالدار أم لا (الجواب) لا تختص بالدار قال في الميع وشروطها  
أن يكون المحل محل عقار اسفلا كان أو علوا الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير  
المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلو وان لم يكن طريقه في السفل وخرج الشجر والبناء  
فانه من منقول لا شفعة فيه لا بعبية العقار انتهى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وهند  
مسايفة فباعت هند نصفها من شريكها زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل  
لأشفعة للجار مع وجود الشريك (الجواب) نعم وبدت أي الشفعة للخليط أي الشريك  
في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها ثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين  
معنى خصوصهم ما أن يكون الشرب من نهر لا تجري فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذا ثم  
أي بعد ما تسلمها ثبت لجار ملاصق ولو ذتيا أو مأذونا أو مكتبا درر (سئل) في دار معلومة  
جار نصفها في ملك زيد وربعها لعمرو وربعها الآخر لكرأرضاء وبناء فباع زيد وعمرو نصيبهما  
منها من أجنبي فسلم بكر وأسقط حقه من الشفعة وطلب الجار الملاصق الشفعة وأشهد بيته فور  
علمه بالبيع على البائع عند الدار وهي بيده انه تملك المبيع بشفعة الجوار ثم طلبها طلب تملك  
وخصومة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) في شرح الجمع لابن ملك اعلم أن كل موضع  
سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلبها حين سمع البيع وان  
لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له اه  
ومثله في الذخيرة

### \* (كتاب القسمة)

(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات  
ثم باع القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة  
وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمرو ولكل منهم  
حصة معلومة فيها فبني زيد وهند فيها بآلات منهن ما متقومة بعد هدمها وامتنع عمرو من دفع  
ما يخص حصته من ثمن الآلات وكلفتها وطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء  
في نصيبهما فيها والاهدم (الجواب) نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون اذن من عمرو وخرج  
البناء في نصيبهما فيها والاهدم وتدفع آلاته لهما والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب قارئ  
الهداية بقوله اذا لم يجزوا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وغرس بقى وان لم يقع فيه  
بل في نصيب الشريك قلعه وضمن ما نقصت الأرض بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات

مطلب له طلب التملك بعد  
الطلبين

مطلب اذا أخبر أنها بيعت  
بكذا فسلم ثم ظهر أنه بأقل له  
الشفعة

مطلب الشفعة لا تختص  
بالدار

مطلب اذا بيعت للدار  
لشريك لا شفعة للجار

مطلب اذا سلم الشريك  
مكان الجار الطلب

### \* (كتاب القسمة)

مطلب له قسمة حصته من  
الأراضي والغراسات

مطلب فمين بني في الدار  
بلا اذن شريكه ثم طلب  
القسمة

مطلب ان خرج البناء في  
نصيبه فيها والاهدم

مطلب في قسمة التركة  
المشقة على أعيان ودين

مطلب اذا طلب ذوالكثير  
القسمة وكان ينتفع بحصته  
يجاب

مطلب له المهايأة في الدار  
الغیر القابلة للقسمة ويجبر  
الاتي

مطلب لا يشترط للمهايأة  
ذكر المدة ولا تبطل بالموت  
ولكل نقضها ولو بلا عذر

مطلب تجوز المهايأة في  
الجنس الواحد وفي الجنسين

مطلب يجبر الاتي على  
المهايأة من حيث الزمان  
دون المكان

مطلب في المهايأة في المأجور

زيد عن ورثة فيهم أيتام لهم وصى وخلف تركته مشقة على أعيان ودين على رجل فاقسم الورثة  
مع الوصي الأعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين للأيتام والأعيان لهم ثم ظهر  
المديون معسرافهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) نعم الدين على وجهين أما على الميت  
أوله فإن له واقتسموا الدين والعين أن شرطوا أن يكون الدين لأحدهم فسدت وإن اقتسموا الدين  
بعد قسمة الأعيان أن غير مشروطة قسمته في قسمة الأعيان جازت قسمة العين لا الدين وإن على  
الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم أن الضمان مشروطا فيفسدت والا  
فإن ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة صححت القسمة إذا أتى وإن ضمن بشرط الرجوع أو  
سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت إلا أن يقضوا دينه بزيادة من كتاب القسمة من الثاني في  
دعوى الغلط فيها (سئل) في عقار قابل للقسمة مشتركين جماعة متعددين وإذا قسم بينهم بقي  
بعضهم وهو ذو الحصة الكثيرة منتفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الآخر  
منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذوالكثير المذكور قسمة حصته فهل يجاب إلى ذلك  
(الجواب) نعم يجاب ذوالكثير إلى ذلك حيث الحال ما ذكرنا في الملتقى وإذا انتفع كل من  
الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وإن تضرر الكل لا يقسم إلا برضاهم وإن انتفع  
البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الأصح اهـ ومثله في كثير من  
المعتبرات (سئل) في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو فطلب زيد  
المهايأة مع عمرو في سكناها بأن يسكن فيهما مدة بحسب حصته ويسكن عمرو أيضا مدة مثله فأبى  
عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يتهاميان فيها على الوجه المذكور ويجبر الاتي (الجواب)  
نعم قال في الخانية قبيل كتاب الإقرار بالمهايأة في الأموال المشتركة التي يمكن الاتقاع بهما مع بقاء  
عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت أحدهما ولا ينقرد أحدهما  
بنقضها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا ينقرد أحدهما  
بنقضها إلا بعذرا وبطلب قسمة عينها هذا إذا كانت المهايأة بغير أمر القاضي فإن كانت بحكم  
الحاكم لا ينقرد أحدهما بنقضها ما لم يصطلحا وتجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنسين  
الأن في الجنس الواحد كالدار الواحدة لو تهاميا بأنفسهما زمانا شهرا أو سنة أو يوما أو تهاميا مكانا  
بأن يسكن هذا طائفة من الدار والآخر الطائفة الأخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من  
الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على كل حال وإن طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان  
وأبى الآخر فإن القاضي يجبره وإن طلب المهايأة من حيث المكان روى الكرخي عن أبي حنيفة  
أن القاضي لا يجبر وفي الجنسين كالدار والأرض إذا تهاميا على أن يسكن هذا هذه الدار والآخر  
يزرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجره  
إن تهاميا بتراضيهما جاز وإن طلب أحدهما وأبى الآخر لا يجبر القاضي اهـ وتام ذلك فيها  
(أقول) لم يتعرض للمهايأة في المأجور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت في مجموعة شيخ  
مشايخنا السايحاني بخطه مانصه في مستأجر حصه من عقار يريد التهايلز وما على المالك  
أو المستأجر الآخر ليس له ذلك كما أفاده الخبر الرملی وأفاد في التنازخانية أن تهاميا للمستأجرين  
صحيح غير لازم وإن شرط على المؤجر أن لا أحدهما قدم الدار ولا الآخر مؤخرها فسد العقد اهـ  
مارأيت به بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهاميا للمستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر  
بعض عقار شائع على مذهب من يراه صحيح ولكن لا يكون على طريق الجبر وال لزوم إذا امتنع



مطلب في قسمة الاجناس  
المختلفة

مطلب الاقدام على الاقتسام  
اعتراف بأن المقسوم مشترك  
مطلب دعوى الجهل باطلا

مطلب قسمة الورثة الديون  
باطلة  
مطلب في قسمة الماء من  
الطالع

عنه أحدهما وإذا تراخى بينهما وصحح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسخ المهايأة ولو بلا عدو وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الفتاوى الهندية في الاجارات ما هو صريح في جواز المهايأة في جام مشترك بين رجلين أجر أحدهما حصته من ثلث وحكم بذلك حاكم فتهايا المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في أمتعة معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقسمة مشتركة بين زيد وورثة عمرو البالغين مناصفة يريد زيد قسمة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجب زيد إلى ذلك (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد إذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت إلى إباء الآخر برأية الثوب الواحد لا يقسم إلا بالتراضي ويقسم طولاً وعرضاً إذا كان بالرضا ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك إلا بالتراضي خلاصة ومثله في البرازية (سئل) في اخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعائلتهم واحدة تلقوا عن أبيهم غراسا وغيره فأخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا ويحملتهم غراسا آخر ثم اقتسموا الغراسين المزبورين بعدموت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في صحتهم وسلامتهم وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأه بعدموت أبيهم مختص بهما بمقتضى انهما الغراسان له ويرى أن القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة (الجواب) نعم إذا الاقدام على الاقتسام اعتراف بأن المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطلا عند أهل العلم فاطبة كما في الخيرية ونقل العلائي عن الخانية اقتسموا داراً ورثا ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناءً أو فخلالزعم انه بناه وغرسه لم تقبل بينته (أقول) كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن إياه كان جعل هذا الشيء المعين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا اه أي لان دعوى الجهل هنا عملاً لا يخفى والتناقض في موضع الحفاء عضو (سئل) فيما إذا كان لزيد ديون على جماعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة لبكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة مجرى ماء معلوم يجري إلى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه من فرض قديم إلى طالع آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخرج وينقسم أقساما معلومة يطلع أحدها إلى طالع آخر وينقسم إلى فرضين أحدهما الدار زيد فبني زيد الدار المزبورة مسجداً لله تعالى ويريد قسمة حصة المسجد المذكور من مجرى الطالع الكبير وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها ويعارضه في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل يجب زيد إلى ذلك ويمنع المعارض له (الجواب) نعم وإذا كان قناة أو نهر أو بئراً أو عيناً وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والقناة على الشركة ولو كان أنهاراً وآبار الأرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون والأراضي محيط البرهان من القسمة وفي النوازل كرم بين أربعة تشروحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الاربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه ماء

يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة يتعونه منه فان أراد أن يسوق في المجري المشترك  
 فلهسم منعه وان أراد أن يسوق في مجري خاص له لم يكن لهم أن يتعوه اذا كان شرب الحائط  
 المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب (أقول) في دلالة هذه النقول  
 على ما ذكره من الحكم نظر ظاهر أماما في المحيط فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القناة أو النهر  
 أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لأن فيها ضررا أي  
 لأن ذلك غير قابل للقسمة لانه لا يبقى متبقعا به بعد القسمة كما كان قبلها. نعم لو كانت اراض  
 متفرقة لها آبار أو عيون متعددة قسمت الاراضي مع الآبار والعيون بان يجعل لكل أرض بئر  
 خاص وأماما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه  
 في الارض المشتركة لان الماء الذي يرسوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فاذا كان  
 شرب ذلك الحائط من نهر ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى  
 الكرم المشترك وانما له اجراؤه في مجراه الخاص به والمسئلة المسؤول عنها انما هي قسمة الماء  
 من الطالع فنقول الذي يظهر من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة  
 بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه  
 مجري يسمى بسطا وهو مقسم من اربعة وعشرين قيراطا أقساما تسمى فروضا ينزل فيها الماء على  
 قدر الحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم  
 كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الاول تكون أصابعه أكبر من أصابع الثاني وكذا  
 الثاني أكبر من الثالث وهكذا لانه اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الاول مثلاً  
 يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فمن له اصبع من الطالع الثاني وأراد  
 أخذه من الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا باحداث فرض جديد في الحجر  
 المسمى بسطا من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين أصحاب المياه فيرجع الامر الى  
 قسمة نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون إذن الشركاء لانه تصرف  
 في المشترك ولانه قد تقدم انه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب وليس لاحد  
 من الشركاء في النهر أن يشق منه نهراً أو ينصب عليه رحي الارحى وضع في ملكه بان يكون  
 حاقفاً للنهر وبطنه ملكاً له كما ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفاً في المشترك بل  
 في خالص ملكه وحينئذ فلا يمكن أخذ ما يخصه بلا احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر  
 على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعيد كتابة هذا المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها  
 في طالع فيه بسط مقسم فروضاً منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها  
 الى طالع آخر في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لجيرانه ويريد زيد قسمة حصته  
 من الساقية المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا  
 احداث فعل في شيء مشترك لكون حاقى الساقية من حائطه المملوك له ولا يخفى انه حينئذ له  
 ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال ماضوته سئل فيما اذا كان لرجل  
 استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع يصل منه الماء الى منزله في دمنة مختصة به  
 من جملة فروض مستحقها في طالع بقرب منزله يصل اليه الماء من طوابع آخر أعلى منه وأقرب  
 الى الاصل يخالف بسط الماء فيه بسطه فيه فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو  
 الاصبع من الطوابع المذكورة التي فوق المقسم المذكور ويخرجه من مجراه القديم أو لا

مطلب حادثة الفتوى في  
 قسمة ماء الطالع



مطلب في قسمة التركة اذا  
كان فيهم غائب

مطلب الوزني لا تجوز قسمته  
بدون الوزن

مطلب في قسمة ساحة الدار  
مطلب ذويت في دار كذى  
بيوت في حق ساحتها

مطلب فيما اذا أقر بالاستيفاء  
ثم ادعى الغلط في القسمة

الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبغ الا من الطالع والمقسم الذي  
يجرى منه ولا يخرج منه ولا يجزئ منه من الطوالع التي فوقه لا اختلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك  
متعليا لا خذما كثر من حقه على أن الوضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه  
محمد بن هلال عني عنهما (سئل) فيما اذا كان لجماعة دار يدهم مشتركة بينهم بطريق الارث  
عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونهم الهيم  
وفيه غائب وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد ما فهل تقسم وينصب القاضي قابضا  
للغائب (الجواب) نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث  
غائب أو وصي قسم ونصب وكيل أو وصي ليقبض حصة الغائب والصبي ملحق من القسمة  
ومثله في التنوير وغيره من المتون (أقول) هذا اذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكر  
فلو أصلها الشراء فلا يقسم اذا كان فيهم غائب والفرق أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي  
بخلاف الشركة في الشراء ثم لو كان أصلها الميراث فجري فيها الشراء بأن باع واحد منهم  
نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع ولو كان أصلها الشراء فجري فيها  
الميراث بأن مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فينتظر في ذلك  
الى الاول كما في الوالدية والخانية هذا المختص ما حررناه في رد المختار على الدر المختار (سئل)  
في جماعة لهم بن معلوم مثالة يريدون قسمته بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب)  
نعم شريطة أن ينسأعنب أراد اقسمة تجوز قسمته بالوزن بالقبان وبالميزان وقال بعض المشايخ  
تجوز قسمته بالشريحة أيضا لقله التفاوت وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن  
اما بالقبان أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريحة لأنها مجازفة وقسمة التبن بالاجال ذكر  
في التوازل انه يجوز قال مولا نارجة الله تعالى لانه ليس بوزني خانية من فصل قسمة الاب والوصي  
(أقول) الشريحة بالشين المعجمة والجيم شيء من سعف يحمل فيه البطيخ ونحوه كما في القاموس  
(سئل) في دار مشتملة على ساحة سماوية وثلاثة مساكن منها مسكن جارتي وقف بتر ومسكن  
في ملك زير يد ناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة  
فهل تكون قسمة الساحة بينهم انصفين (الجواب) نعم وذويت من دار كذى بيوت  
في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يديها والبيوت الباقية في يد بكر فهي  
أي الساحة بينهم ما حل كونها انصفين لاستوائهما في استعمالها وهو المرور فيها والتوضي  
وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجلين  
وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة بينهما مناصفة واذا طلبا  
القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علما ونابأه اذا كان في يد انسان  
عشرة آيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه (أقول) قد منافي كتاب الدعوى تفصيلا  
وكلامهما في هذه المسئلة فراجع (سئل) فيما اذا ادعى أحد المتقاسمي دارا من نصيبه  
شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقر بالاستيفاء ويريد إقامة بينة شرعية على ذلك وقسمتها  
على قدر نصيبهما فيها فهل تقبل (الجواب) نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسمة أقر  
أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما أصابه في يد صاحبه  
وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الا بجهة اه ومثله في التنوير والكنز والقنوري  
والوقاية والمملقي وغيرها وعبرة الوقاية وشرحها الصدر الشريعة فان أقر أحد المتقاسمين

بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً لا يصدق إلا بحجة قالوا لا نه يدعى فسح  
القسمه فلا يصدق إلا بالينة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقض وفي المبسوط  
وقتاوى قاضيان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء  
حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اه  
ومثله في الدرر باوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقتر بالاستيفاء اما اذا  
أقتر بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب ٢ حيث تسمع دعواه اه  
ولعل ما في الخانية فيما اذا باشر القسمه بنفسه وأقتر بالاستيفاء حيث صدرت المسئلة بقوله رجلان  
اقتسما وما في المتن فيما اذا اقتسما وأقتر بالاستيفاء معتمداً في القسمه على قول الامين كما يقع  
في زمانا غالباً فتأمل فرعاً يفيد التوفيق أو أن ما في الخانية رواية وما في المتن رواية أخرى  
ويدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ فلعل اصحاب المتن مشوا على هذه  
الرواية وأنت على علم بأن ما في المتن مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية الاشباه  
من كتاب الجحر أن ما في المتن والشروح ولو بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى اه  
وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عصبه فالولاية للام مانصه المتن موضوعه  
لسان الفتوى اه (سئل) في كرم مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو اقتسما بينهما نصفين  
بالتراضى ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زهير يد الدعوى بذلك وتقض القسمه بعد الثبوت  
الشرعي ولم يقتر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك (الجواب) اذا ظهر غبن في القسمه فاحش ان  
كانت القسمه بقضاء القاضى تبطل عند الكل وان كانت بالتراضى اختلفوا فيه اذا القسمه  
بالتراضى أكد منها بقضاء القاضى فصحيح في الكافي والامام قاضيان سماع دعوى الغبن  
في القسمه بالتراضى وصحيح في الخلاصة وفي شرح أدب القاضى للامام الاسدي جابي عدم سماعها  
قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضى في الاصح قال شارحه  
في منحه بعد ما نقل الخلاف والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضيان وبه جزم اصحاب  
المتون وصححه اصحاب الشروح وبه أفتيت مرارا اه فيسوغ لزيد الدعوى بذلك وتقض  
القسمه لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقتر بالاستيفاء  
أو البراء وأما اذا أقتر بالاستيفاء أو البراء أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كما ذكر  
في نقد الفتاوى كما نقله الاقتصروى في فتاواه من القسمه (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٨  
فيما اذا تقاسما داراً ثم باع أحدهما نصيبه بحضور خصمه وتصديقه على صحة البيع وانه لا مطعن  
له فيه ثم ادعى غبناً فاحشاً في القسمه وأنه الا ان اطلع عليه وأن له أربعة قرار يربط أخذ اثنين وبقى  
اثنان في يد صاحبه فهل تسمع دعواه أولا (الجواب) قال في المحيط البرهاني التناقض فيما  
طريقه الخفاء عفو لا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها  
ونفقة عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها ثلاثاً قبل الخلع تقبل بينتها وان صارت  
متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الخلع وانما كان كذلك لان الزوج يتفرد  
بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فجعل التناقض فيه عفو اه  
ففي هذه المسئلة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضاً طريقه الخفاء أو لا  
مقتضى ما في القنية نعم وتسمع دعواه فانه قال راعى الى فتاوى برهان قسماً أرضاً مشتركة وأقتر  
كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك

٢ قوله الا اذا ادعى الغصب  
أى ادعى أن شريكه غصب  
منه بعد القسمه شيئاً من  
حقه الذى خرج له بالقسمه  
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ  
لان اقراره بالاستيفاء  
لا يناقض دعوى الغصب  
بعده اه منه  
مطلب ما في المتن مقدم  
على ما في الفتاوى

مطلب اذا ظهر غبن  
فاحش في القسمه ولم يقتر  
بالاستيفاء له نقضها

مطلب تقاسما داراً ثم باع  
أحدهما حصته بحضور  
الاخر ثم ادعى الاخر غبناً  
فاحشاً في القسمه  
مطلب التناقض في موضع  
الخفاء عفو



إذا كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اهـ واقتصر على ما ذكرناه من عدم اقراره بالاستيفاء فقد  
قال في التنوير وشرحه ولو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء بطلت  
اتصافاً ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصل لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها  
خلافاً للتصحيح الخلاصة وتسمع دعواه بذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان أقربه لا تسمع دعوى الغلط  
والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه اهـ ومثله في شرح المجمع والخاتمة وغيرهما  
وفي التنوير وشرحه أيضاً ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئاً وقع في نصيب صاحبه غلطاً وقد  
كان أقرباً بالاستيفاء أو لم يقربه لم يصدق الا ببرهانه أو اقرار الخصم أو كونه عن اليمين ولا  
تناقض لأنه اعتمد على فعل اليمين ثم ظهر غلطه اهـ فتلخص من ذلك أنه حيث ادعى الغبن  
الفاحش وأن حصته أربعة قرار يبط وإن ما أخذ من ذلك فهو قراطين والباقي في يد خصمه تسمع  
دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التخصيص والتقرير عليها في المعبرات  
وبالله سبحانه التوفيق (أقول) لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض مما طريقه الخفاء نعم  
تقدم الخلاف فيما إذا ادعى الغلط في القسمة بعدما أقرب بالاستيفاء هل تسمع دعواه وبرهانه أم لا  
وعلى القول بالسمع وهو ما عليه المتون لا حاجة الى كون التناقض هنا مما طريقه الخفاء  
فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتمل  
على قطع أراض مختلفة بالجودة والرداءة وقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً  
من الجانب الآخر وأجرة الرديئة تعدل نصف أجرة الجيدة ويريد كل من ناظري الوقفين  
المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجابان الى ذلك ويجعل  
الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين من الرديئة (الجواب) نعم قال في الذخيرة من الفصل  
الثاني قال محمد في الاصل وإذا كانت الدارين ورثة فاقسموها وفضلها على البعض  
لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل جائز وصورته إذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون  
ذراعاً قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً من الجانب الآخر أما لأجل البناء  
أو لمعنى من المعاني فاقسمها على أن يكون لأحدهما هذه العشرة وللآخر عشرون فهذه القسمة  
جائزة فاكتمل فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو المالية عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث  
الصورة بالذراعان اهـ وعليك بها فان فيها فوائد متعلقة بهذا المعنى (سئل) في دار مشتركة  
بين زيد وأمرأتين أثلاثاً فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء يزيد أن يرده  
عليهما بدله دراهم من عهده بدون رضاهما ولا تعذر تسوية وتريد المرأتان أن يكون عوضه  
من الارض ولا ترضيان بالدراهم فهل لهما ذلك (الجواب) نعم ولا تدخل دراهم ليست من  
التركة في القسمة الا برضاهم صورته دارين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء  
فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الارض  
فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يردها بالبناء من  
الدراهم الا اذا تعذر فحينئذ لا قاضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم  
في الدار لا في الدراهم فلا تجوز قسمة مال ليس بمشترك در من القسمة (سئل) فيما إذا كان بين زيد  
وعمر وطريق مشترك بينهما نصفين عمران فيه الى داريهما ويريد زيد قسمته وفي ذلك ضرر فهل  
حيث كان فيها ضرر لا يقسم (الجواب) نعم ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة  
البرازية انقروى من القسمة وتعام تفاريع المسئلة فيه (سئل) فيما إذا كان مسيل ماء مشترك

مطلب اذا كان الذراع من  
جانب يعدل ذراعين من  
جانب آخر تقسم كذلك

مطلب لا تدخل الدراهم  
في القسمة بدون رضاهم الا  
اذا تعذر

مطلب لا يقسم الطريق  
حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

بين زيد وعمر وقاراد زيد قسمته وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما  
 إذا مات زيد عن بنت وأخ شقيق وخلف بيتا وربيع غيطه حور وربيع جوزة وحصصه معلومة من  
 غراس كرمين فتوافقا وتراضيا لدى بنته شرعية على أن يكون البيت للآخ وبقيته مآذ كر للبنت  
 تطير حصص كل منهما من التركة بطريق القسمة وتسلم الآخ البيت وتسلم البنت الباقي وتصرف  
 كل منهما بما خرج له مدة والآن تريد البنت تقض القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك  
 (الجواب) حيث اقتسم ذلك بالتراضي والوجه الشرعي ليس لها ذلك إذا القسمة بالتراضي  
 أكد منها بقضاء القاضي (سئل) في دار صغيرة لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا  
 يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع والشراء فقال لها أما أن تستأجري حصتي  
 أو تنأجري حصتي أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة بحسب حصته فهل يأمرها القاضي  
 أن يختارا وجههما من الأوجه الثلاثة (الجواب) نعم (سئل) في معصرة معدة لعصر الزيت  
 مشحولة على عودين يعصر بكل منهما وعلى مطحين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى يثرين يوضع  
 فيهما الزيتون وهي مشتركة بين زيد وجماعة لزيد منها النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة  
 نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك  
 (الجواب) نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا إذا كان بحال  
 لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وإن كان فيقسم خراطة الفتاوى ومثله  
 في الخلاصة والبرازية (سئل) في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها  
 جبراً بدون رضا الباقين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يجاب  
 طالب القسمة إليها (الجواب) إذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب  
 القسمة لذلك ونقلها ما تقدم (سئل) في بستان مشترك أربعة أرباعاً أرضاً وغراساً بين أوقاف أربعة  
 لكل وقف ناظر يريد ناظر أحد الأوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه وإفرازه وهو قابل للقسمة  
 وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك حظ ومصلحة للوقف فهل يجاب الناظر المذكور إلى ذلك  
 (الجواب) نعم (سئل) في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين زيد  
 وجهة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وإفرازه والغراس  
 قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل يجاب الناظر إلى ذلك  
 ويقسم بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في دار مشتركة بين هند وجهة وقف لجهة  
 الوقف ربعها وله هند باقيها ويريد ناظر الوقف قسمة حصص الوقف وإفرازها من حصص الملك والدار  
 قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يجاب إلى ذلك (الجواب)  
 نعم لأن قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية  
 بقوله نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بعينها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة  
 الخ (سئل) في بستان معلوم مشترك بين جهتي وقنين أهليين لأحدهما عشرة قراريط والباقي  
 للوقف الآخ وكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريد أن قسمة البستان بين الجهتين وهو  
 قابل للقسمة وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين  
 ذلك (الجواب) نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه  
 مصلحة أجاب إذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وإن كانا تحت ناظر واحد يرفع الأمر إلى  
 الحاكم فينصب قسماً فيقاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد الواقفان أن يقتسما

مطلب القسمة بالتراضي  
 أكد منها بقضاء القاضي

مطلب دار لا تقبل القسمة  
 يأمرها القاضي الشرعاً بوجوب  
 من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة  
 القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دبس  
 صغيرة

مطلب في قسمة بستان  
 مشترك بين أوقاف أربعة

مطلب في قسمة الغراس  
 المشترك بين ملك ووقف

مطلب في قسمة الدار  
 المشتركة بين وقف وملك

مطلب قسمة الوقف من  
 الملك جائزة

مطلب في قسمة الوقف من  
 الوقف



مطلب فيما اذا احتاجت  
قسيمة الوقف من الملك الى  
دراهم التعديل

ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جازاه وفيه من  
فصل المشاع ولو قسم الشريكان وأدخل في القسيمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الوقف  
جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وأنه جائز  
وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك  
له ولا يصير وقفا اه (أقول) قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فان كان المعطى  
هو الوقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله انه اذا كانت الدراهم من  
الوقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ملكا له لان الوقف شروطا وكلاما  
لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد ذلك كما قالوا فيما لو اشترى مستغلا للوقف من مال  
الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم بمقابلته عين كذراع من أرض مثلا  
أما لو كانت بمقابلته وصف كالجودة والحسن فلا قال المولف رحمه الله تعالى وسئل قارى الهداية  
رحمه الله تعالى في رجلين وقفوا أرضا ثم مات أحدهما وطلب الآخر القسيمة هل تقسم أم لا فأجاب  
نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على  
جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضا عما اذا طلب المستحقون قسيمة الوقف بقوله ليس لهم أن  
يقسموا العين الموقوفة لان القسيمة انما تكون في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو  
المذهب وبعضهم جوز ذلك وأجاب عما اذا انتهت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسيمة  
النقض وأبى الآخر بقوله الانتاض ان أمكن قسمته بأن لم يحتج الى كسر وشق قسمت بطلب  
أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالتراضي والجدر الثامنة لا تهدم الا  
بالتراضي اه (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة فاقسمها قسيمة افراز وأقاما  
جدارا بين المقسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب خرج في مقسم عمرو يسكب منه ماء  
المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل  
ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط التسيل في البالوعة في القسيمة لدى بينة شرعية فهل ليس  
لزيد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما اذا كان لجماعة وزيد  
وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد وهند نصفها اقسموها مناصفة ولزيد وهند  
مسيل في حصة الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسيمة فهل حيث أمكن صرفه  
يصرف (الجواب) حيث لم يشترط في القسيمة صرف عنه ان أمكن والافسخت كما في التنوير  
وغيره (سئل) في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقاربهم طلب واحد منهم  
قسيمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم (الجواب) نعم (سئل) في دار معلومة مشتركة  
بين جماعة بطريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى منتفعا بحصته بعد القسيمة قسيمة حصته  
وافرازها فهل لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا ينتفع (الجواب) نعم لانه منعت في طلب  
القسيمة والقاضي يجب المتعنت بالرّد كما صرحوا به (سئل) في قسيمة أرض الوقف  
بالتراضي بين مستحقه على طريق التهاير والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم (سئل)  
في دار قابلة للقسيمة مشتركة بين زيد وجماعة لا يدرى بها والجماعة الباقي فطلب زيد القسيمة  
وتوافق الجماعة معه على ذلك ويرزعه الجماعة أن أجره القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون  
أجره القسام على عدد الرؤس (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاء قال في تصحيح القدوري قال الاسيبى ابى الصميص

مطلب اقتسما ولا حدهما  
مسيل في حصة الآخر  
مطلب لا يقسم الوقف قسيمة  
تملك

مطلب لا تقسم الدار بطلب  
ذو القليل  
مطلب تجوز قسيمة الوقف  
قسيمة مهاياة  
مطلب أجره القسام على  
عدد الرؤس



قول أي حنيقة وعليه مشى النسقي والمحجوب وغيرهما اهـ ومثله في شرح الملتقى للعلائي نقلا  
عن المضمهرات وعليه أقصر صاحب التنوير وبه أفق غير واحد (أقول) قال في الهداية وعنه  
إنهاء على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة الممتنع اهـ وظاهره اعتماد أنها على الجميع على  
عدد الرؤس مطلقا وبالاطلاق صريح في الدراختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء  
على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا اختلفوا فيه ملتقط من الديات  
(سئل) في دار ثلثها في ملك زيد وثلثها للعمرى واقتسموها قسمة شرعية وقال زيد بن حنيفة  
حاجزا بيننا ولكل منهما حريم أجنيات عن الآخر فكيف الحكم (الجواب) إذا كان  
أحدهما يؤذي الآخر ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء  
حائط بينهما ويخرج كل منهما من الشفعة بحصته بفعله القاضي للمصلحة كما في ٣٤ من فصول  
العمادى (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصى له وخلف دار فقط  
اقتسموها بينهم بلا وصاية على القاصر والحال أن للزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به وأثبتته  
فهل تصح دعواها وتقتض القسمة ولا تصح (الجواب) نعم (أقول) في الخاتمة أرض ميراث بين  
قوم اقتسموها وتقاوضوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البيعة بين علي الأب كانت  
القسمة والشراء باطلة وكذا إذا اشتراه غير الوارث اهـ واحترز بدعوى الدين عن دعوى العين  
فإنه لا تسمع لأن الاقدام على الاقتسام اعتراف بأن المقسم مشترك كما مر أوائل هذا الباب  
(سئل) فيما إذا قسمت الورثة تركة مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة  
ما يفي بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين (الجواب) نعم في قسمة الهداية إذا  
اقتسموا التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لأنه يمنع  
المالك فمنع التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شأنها ولأن القسمة مؤخره عن قضاء  
الدين لحق الميت حتى لا يمنع رد القسمة برضا الغرماء إلا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين فإذا  
قسمت حينئذ جاز لأنه لا حاجة إلى نقض القسمة في إيفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين  
أو وصية بالثلث أو بألف مرسله أو وارث آخر بعد القسمة ترد بموازنة من الثالث رجل مات  
وترك ميراثاً فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البيعة على الموت والميراث كما هو الشرط  
وعلى الميت دين لغائب فإن القاضي لا يقسم شيئاً من أجناس التركة وإن كان الدين أقل من  
التركة وسألو من القاضي أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس  
لا يفعل وهو قوله الأول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فإن فعلوا ذلك واقتسموا  
الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمة إلا أن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن  
الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة إلا أن يقضوا الدين وكذا  
لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خاتمة من فصل فيما  
يدخل في القسمة والمسئلة مبسوطة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الأشهاد وحواشيه وفي فتاوى  
الآنقروى أيضاً (أقول) كسبت في رد المختار مانصه (تمة) أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين  
له نقضها وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم إلا أن يكون بشرط براءة الميت  
لأنها تصير حواله فينتقل الدين عليه وتحل التركة عنه وهي الخيلة لقسمة تركة فيهادين كما بسط  
في البرازية وغيرها (سئل) فيما إذا كان لرجلين دين شرعي بدمية جماعة مشترك بينهما فاقسماه  
بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم وقسمة الدين لا تجوز

مطلب أربعة أشياء على عدد  
الرؤس

مطلب بناء الحائط بين

المقسمين على قدر الحصص

مطلب أنقسموا الدار وادعى

أحدهم ديناً في التركة

تسمع دعواه

مطلب إذا ظهر دين في التركة

ترد القسمة

٢ قوله أو بألف مرسله أي

مطلقة وهي غير الوصية

المقيدة كالوصية بالثلث

أو بعين من أعيان التركة

مطلب له أن يعزل من

التركة شيئاً للدين ويقسم

الباقى

مطلب أجاز الغريم قسمة

الورثة قبل قضاء الدين له

نقضها

مطلب إذا ضمن ما على الميت

برضا الغريم وشرط براءة

الميت صح ويصير حواله

مطلب الخيلة لتقسم تركة

فيهادين على الميت

مطلب قسمة الدين قبل

قبضه لا تجوز



لأنها لا تحقق قبل القبض لأن القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز  
ولو الحية من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطلة علائق من الصلح قبيل فصل  
التخارج قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درأ وأخر كتاب الصلح (سئل) في دار مشتركة  
بين هند وجماعة فاقسموها في غيبة هند بدون وكالة عنها ولا اجازة منها فهل تكون القسمة  
المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي المخ عن الخانية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير  
أمر القاضي وفي الورثة صغير أو غائب أو شريك للميت لا تصح الا باجازة الغائب أو ولي الصغير  
أو اجازة الصبي بعد البلوغ أو باجازة القاضي قبل ذلك اه وفي الحاوي الزاهدي من القسمة  
ثم قع أرض قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا أرضي لغبن فاحش فيها  
ثم أذن لحرثائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضا بتلك القسمة بعد مارتة قب أرض قسمت  
فلم يررض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترد بالرد اه طفل وبالع  
اقتسما شيئا ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجازة لتلك القسمة جواهر  
القتاوى من القسمة (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم  
المهاياة مع الباقي في سكاها في الزمان بقدر حصته فهل يتم ايون على الوجه المذكور ويجبر  
الآتي (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهاياة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا  
بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهرا وهذا شهرا وله الاجارة  
وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المهاياة لا بلعية  
القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لم يجبر واحد  
منهما على بيع نصيبه تناخانية من الفصل الثالث من القسمة (سئل) في معز مشتركة بين زيد  
وعمر ومناصفة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وافراره واذا قسمت ينتفع كل بصيبه بعد هاهل  
يجاب زيد الى ذلك (الجواب) نعم وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنسا واحدا كالغنم  
والابل والبقر والخنطة والشعر والثياب الهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة  
اذا طلب أحدهما القسمة وأبطل الآخر فان القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الاول من  
القسمة ومثله في البرازية (سئل) فيما اذا اشترى زيد وعمر ومقدار من البن نصفين واقتسماه  
بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه شيئا في يد عمر وغلطا وقد أقرب بالاستيفاء  
وعمر وينكر ولا يئنه لزيد فهل لا يصدق الالبحة (الجواب) نعم لا يصدق الالبحة كما صرح  
بذلك في قسمة التنوير وغيره (سئل) في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة  
انهدم بعض أبنيتها واحتاجت الى التعمير فابى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة  
وصرفت على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم من مالها مصرف المثل وتريد المرأة أن تؤجر الدار  
وتأخذ نصف ما أنفقت في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل يسوغ لها ذلك  
(الجواب) نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما بئنها وأبى الآخر فان القاضي يقسم  
الدار بينهما ولو كان مكان الدار رحي أو جام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم  
يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خانية من فصل قسمة الوصي والاب وفي الاشباه  
من القسمة المشتركة اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن  
ثم أجره ليرجع اه (أقول) أسقط من كلام الاشباه شيئا لا بد منه وهو قوله ليرجع بما أنفق  
لو بأمر قاض والافقية البناء وقت البناء اه كذا عزاء للاشباه في آخر قسمة الدرا مختار ونظمه

مطلب : اقتسموا الدار في  
غيبة الشريك لا تصح  
مطلب اذا حضر الغائب فلم  
يرض بالقسمة ثم زرع نصيبه  
لا يكون رضا

مطلب القسمة ترد بالرد  
مطلب طفل وبالع تقاسما  
شيئا ثم بلغ وتصرف الخ  
مطلب تجوز المهاياة ويجبر  
الآتي عليها

مطلب لا يجبر على بيع  
نصيبه

مطلب في قسمة المعز  
المشتركة

مطلب أقرب بالاستيفاء ثم  
ادعى الغلط لا يصدق الا  
بجحة

مطلب في المشتركة اذا  
انهدم وأبى أحدهما  
العمارة



ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله

وخذ من فقبا بالاذن منه كما \* وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

مطلب في السفل اذا انهدم

أي خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو بالاذن الحاكم والاختذ قيمة البناء وأصل  
المسئلة مذكور في الذخيرة في السفل اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفل بغير صنع لا يجبر  
صاحبه على البناء ويقال لذي العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل لنفعك فاذا بناه باذن  
القاضي أو امر شريكه يرجع بما أنفق والاقبضية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار  
للقنوي فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا هدمه بصنعه فانه  
يؤخذ بالبناء لتفويته حقاً استحق وليصل صاحب العلوان نفعه اه وتقل ابن الشحنة هذا  
التفصيل في الجدار أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم شموله للسفل والجدار وغيرهما مما  
لا يقسم والله تعالى أعلم وسياتي تمام ذلك في كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى  
(سئل) في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصة معلومة فيها يريد أحدهم جمع نصيبه منها  
في مكان واحد وبقيّة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة (الجواب) نعم واذا مات  
الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من  
كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وان قال أحدهم للقاضي اجع نصيبى من الدارين  
أو الارضين في دار واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضي كل دار وكل أرض على  
حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحب الرأى الى  
القاضي ان رأى الجمع جمع والا فلا خاتمة من القسمة

مطلب لا تجمع حصة  
الاراضى في أرض واحدة  
بلا رضا الباقي

فصل في الغرامات الواردة  
على القرى ونحوها

\* (فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) \*

مطلب ليس لاهل القرية  
ادخال المزرعة الخارجة عن  
قريتهم في غرامات قريتهم

(سئل) في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرية كذا غير تابعة للقرية  
وللمزرعة زراع يزعمونها في كل سنة ويدفعون ما عليها للجهتي الوقف والتيمار وهسم سا كنون  
في القرية المزبورة ويدفعون مع أهلها ما ينوبها من المعارم المتعلقة بالانفس والمعارم المتعلقة  
بالاملاّلة التي فيها والاّن قام أهل القرية المزبورة يكلفون زراع المزرعة المذكورة بدون وجه  
شرعى الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاّلة وان كانت غير تابعة لها  
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تكليف  
الزراع المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى  
كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أجد العامرى المفتى الشافعى (سئل) فيما اذا كان  
لجماعة معلومين قاطنين بدمشق مشد مسكة أراض معلومة من أراضى قرية وقف لكل واحد  
أفدنة معلومة منها يدفع ما عليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب  
ما يده من الافدنة والاّن قام أهل القرية المزبورة يكلفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ  
معلوم من الدراهم زاعمين أنهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل  
ليس لاهالى القرية ذلك وموثة الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم  
(سئل) في قروى عمر بماله لنفسه بيوتاً أحدثها في أرض سليخة لزيق بيوت القرية فقام أهل  
القرية يكلفونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليها شيئ  
من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذاك بل حدثت بعد ذلك فهل

مطلب موثة الضيف على  
المضيف

مطلب ليس لاهل القرية  
أخذ عوارض على البيوت  
المحدثّة



ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لذيقي قاطنين بدمشق أملاك في قرية من قراها ويدفعان ماعلى الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك أسوة أهالي القرية والا ن قام أهالي القرية المزبورة يكلفون الذميين بلاوجه شرعى الى السكنى معهم في القرية ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذميين بما ذكر ولا يلزمهما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهما سا كنان بدمشق (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل سا كن بدمشق وله أملاك في قرية من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد بشئ من ذلك شرعا ولما حكم الشرع رفع ذلك ومنعه فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحسين الابدان فعلى عدد الرؤوس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره هذا التعليل الخبير الرملى في فتاويه ومن لم يكن سا كفى القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة بتحسين الابدان شئ لان بدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الخليل نقر الدين قاضيخان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة أهل قرية غرهمهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤوس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحسين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحسين الابدان تقسم على عدد الرؤوس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اه بحروفه ومشده في قسمة الذخيرة والتارخانية وكذلك في التجنيس وفتاوى الانقروى والولوالجيسة والاشباه وغيرها من الكتب المعتمدة النعمانية (سئل) في قرية يزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشده مسكة ويرد على تلك القرية كلف وأعشار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا (الجواب) ما أصاب تلك الاراضى من مال وقف أو قسم شرعى يجب عليهم دفعه للوقف أو العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما أصابهم منه بعد زرع جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردين عليهم فلا يلزمهم من كلفتهم شئ لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره مما يؤخذ ظلما وغرامة فمن تمكن من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على دفعه من غير ضرر يلحقه أعظم منه فليدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه لا تقريره واحكامه واذا لم يتمكن ذلك فما كان منها لتحسين الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضى التى مع أهاليها والتي مع أهالي القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحسين الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤوس السا كنين بالقرية دون أهالي القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤوس ورؤسهم ليست في القرية حتى تحصن بذلك بل يجب عليهم ما يرد على قريتهم السا كنين بها لحفظ الرؤوس ولا شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم كذا أفق به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من المعتمبرات حتى قالوا ان من تولى قسمة بين المسلمين فعدل فهو مأجور ولا يفسق حيث عدل وان كان الاخذ بالاختطام هكذا ذكره مجمل ولم أر أحد تعرض للتفصيل غير المرحوم والذى على افندى العمادى فانه كتب على سؤال رفع

مطلب ليس لأهل القرية أن يجبروا من خرج من قريتهم على العود اليها

مطلب في غرامات القرى ما كان لحفظ الاملاك فعلى قدر الملك الخ

مطلب من لم يكن سا كفى القرية لا يلزمه غرامة الانفس

مطلب ما كان لتحسين الابدان لا يدخل فيه النساء والصبيان

مطلب من تولى قسمة الغرامات فعدل فهو مأجور

مطلب في بيان ما يخص  
الابدان وما يخص الاملاك  
من الغرامات

قوله بحسب أملا كههم أى  
يؤخذ منهم بقدر أملا كههم  
لاعلى قدر الرأس اهـ منه

الیه فی ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة بقاعدة مستحسنة فی بیان ما يلزم الملاك منها على حسب  
أَمَلَا كههم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرأس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤسهم  
ما عدا النساء والصبيان فالقاعدة أنه إذا قطعنا القرية عن إضافة الملاك إليها فلا يبقى فيها  
الادور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبيل بيوت التركمان والاكراد والعربان قلاية يوزع  
عليهم الا ما يطلبه السلطان دام ملكه كالعوارض والصرصار والقيام بالضيف بحسب  
ما عندهم الاعلاف الدواب كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم قسمة لا يزرعون ولا يستغلون  
ويوزع عليهم أيضا جرعة ما يتممون به من القتل أو عدم مدافعة ليلا أو نهارا وكذا السرقة إذا  
جرموا بها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ الوالى من المشاهدة كل شهر يوزع على  
رؤس أهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبن والشعير والدجاج  
والحطب والذخيرة فهو على الملاك جميعا بحسب أملا كههم اللهم أصلح ولاية أمورنا ووفقهم  
للعدل وعلى الاسلام توفنا والله الهادى وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم (أقول) حاصله أن  
ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار أملا كههم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم أملاك  
كالاعراب والاكراد ممن لا عقار لهم فهو على الرأس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملا كههم  
كالتبن والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم  
ذلك لكن قولهم لتخصين الاملاك أو الرأس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو  
الدراهم لتخصين الاملاك وأخذ نحو التبن والشعير لتخصيص الرأس على أن غالب الغرامات  
الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم  
وعدوان فان غالب مصارف الوالى وأتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل  
السلطان حفظه الله تعالى الواردين بأوامر أو نواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى  
ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لا عوانه  
وحواشيه من أعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقسمونه  
على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلا يؤخذ منه ما يخصه أو من له  
ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيا وكذا يجعلون منها شيئا على رقاب  
الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذى هو أحد الأقوال  
الثلاثة المارة عن الخائصة في السؤال السابق وهو قول أبى جعفر لا يظهر في هذه الغرامات  
المذكورة لانها لا تخص الابدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره  
والظاهر أن ما يؤخذ من جرعة القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو لحفظ الابدان لتركهم  
النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ الدية من عاقلة القتال وما يؤخذ لاجل العساكر التى يعينها الامير  
الى بعض القرى لدفع الاعراب واللصوص عن زروعهم ومواشيهم انما هو لحفظ الاملاك  
ولكن هذا كله يؤخذ زائدا على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التى ذكرناها فثبت  
جهل الحال ولم يعلم أن ذلك لحفظ ابدان أو أملاك أو علم انه مجرد ظلم فالمناسب العمل بأحد  
القولين الاخيرين وهو أن ذلك كله على الرأس أو على الاملاك وقد ذكرنا ضيخان القول  
بقسمة الغرامات على قدر الاملاك أو لا وعادته أنه يبدأ بما هو الاشهر كما ذكره في خطبة فتناواه  
فيكون هو الارجح وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على  
القدن أو على ساعات الشرب والله تعالى أعلم



## \* (كتاب المزارعة)

## \* (كتاب المزارعة)

لواحد أرض وبذر	لا آخر عمل وبذر	لواحد أرض وبذر	لا آخر بقر وعمل
فاسد	جائز	جائز	فاسد
لواحد أرض فقط	لا آخر عمل وبقر وبذر	لواحد أرض وعمل	لا آخر بقر وبذر
جائز	فاسد	فاسد	جائز
لواحد بذر فقط	لا آخر أرض وعمل وبقر	لواحد عمل فقط	لا آخر أرض وبقر وبذر
فاسد	جائز	جائز	فاسد
لواحد بقر فقط	لا آخر أرض وبذر وعمل	لواحد بقر فقط	لا آخر أرض وبذر وعمل
فاسد	فاسد	فاسد	فاسد

وتنظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة \* والأرض والبذر هذا الجائز الكامل  
وما عدا ذى الثلاث اللات قد ذكرت \* فغير جائزة إذ حكمها باطل  
(أقول) وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت  
أرض وبذر كذا أرض كذا عمل - من واحد ذى ثلاث كلها قبلت  
والبذر مع بقر أولا كذا بقر \* لا غير أو مع أرض أربع بطلت  
وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الأربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة  
أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والحصر في هذه السبعة مبني على أن بعض الأربعة من  
واحد والباقي من آخر أمالو كان بعضهم من واحد والباقي منهم فهي أكثر من سبعة كما لا يخفى  
وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين  
وكذا في الخلاصة بعد ذكره الأوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل من أربعة على  
أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالأربعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه  
أجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحدا فكذا إذا كان اثنين اهـ أى كل

وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين قفيا اذا كان البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الارض فيه من ثلث والبقر والعمل من ثلث ومنه ما في الخاتمة لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عدت في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لو احدى الارض لثان والبقر لثالث والعمل لرابع أو البذر والبقر لو احدى الارض لثان والعمل لثالث أو البذر والارض لو احدى البقر لثالث والعمل لثالث وتتمام الكلام فيه فراجعوه ووجه ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما والباقي منهما أو كان كل واحد منهما بعضهما والباقي منهما ولم أر ذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه من أربعة الى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا تفسد والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الارض أجر لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافعه الخوذ كذا في إضافي من التنوير في هذه الصورة الارض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر من أحدهما وعلل فسادها بأن فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الارض للعامل كما في الخاتمة وكانها اعارة ابتداء ثم تصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا أوجبوا على العامل أجر نصف الارض فتأمل والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثيرا في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر والبقر والبذر من أحدهما ما لو جود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرملي لذلك ضابطا فقال قال في البرازية ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اهـ وبه تستخرج الاحكام مثلاً اذا كان البذر مشتركاً والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشتركاً بالخولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لا لما ذكره فلعل في نسخ البرازية تحريفاً من الكاتب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الارض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب الارض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكن ذكر في البرازية أيضاً قبيل الفصل الثاني انه سئل فجم الأمثلة لو كان من جانبه الارض والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور أيجوز قال نعم لانه لو شرط كلا الثورين على أي واحد كان جائزاً فكذا اذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط أن ما يجوز اذا كان من أي واحد منهما يجوز اذا كان مشتركاً بينهما ~~لكن~~ ذكر بعده ما يخالفه وهو أنه لو كانت الارض من أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت لأن فيه اعارة الارض وان شرطاه عليهما على أن الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الارض أو من الآخر تكون من الصور الثلاثة الجائزة فعلم انه لم يطرد هذه المسئلة ضابطاً يحصر مسائلها والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه لعمر وليرعى فيها بيطيخا على بقر زيد بيدرعه وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر امدته وتوافقا على أن يكون لعمر وثلث الخارج فررع عمر والارض وعمل عليها مدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمر وأجرة المثل في مدة



مطلب اذا فسدت المزارعة  
فانما خرج لرب البذر  
مطلب ذكر المدة شرط في  
المزارعة

مطلب اذا امتنع رب البذر  
عن العمل قبل القاء البذر  
لا يجبر  
مطلب ارض من واحد  
وبقر وعمل من آخر وبذر  
منهما فاسدة

مطلب بذر من واحد والباقي  
من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد  
والباقي من آخر صحيحة  
مطلب فيما اذا اختلف  
العامل مع رب الارض في  
قدر المشروط له

عمله (الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض وعليه  
لعمرو وأجرة المشل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادهما من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو  
شرط كما في الملتقى والى كذا التنوير وغيرها من المتون وان قال في المجتبى انها تصح بلا ذكر  
المدة وعليه الفتوى والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة  
فالحكم فيها أن الخارج لرب البذر لانه نعمة ملكه ولا يخرج أجر مثل عمله أو أرضه لتعذر رد عينها  
فرد قيمتها ولا يزداد على ما شرط عندهما خلافاً للمحمد فعنده له أجر مثله بالغاما بلغ كما في شرح الملتقى  
للعلائي (أقول) وذكر في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جوازها بلا بيان المدة  
وتقع على أول زرع يخرج واحداً وبه أخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في  
الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وأشدواؤها وانتهائها مجهول عندهم اهـ لكن  
قال في الحانية بعد ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشريعة  
فقد تعارض ما عليه الفتوى اهـ لكن حيث صحح كل من القولين لا يعدل عما عليه المتون  
لكنهم الموضوعة لنقل المذهب الآن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل  
وفي جامع الفصولين وأكثر مشايخ بلخ جوزوها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم  
فصح بلا بيان المدة كالمعاملة الا أنه لا يحلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم اذ الزرع  
الواحد يقدم ويؤخر شهر او زيادة بخلاف المعاملة اهـ لكن قوله جوزوها على أول السنة  
ينفي الجهالة لأن المراد أول وقت يزرع فيه أكثر الناس في تلك القرية فلا ينظر الى التقديم  
والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لانهم لا يذكرون المدة أصلاً تأمل (سئل) في  
المزارعة الصحيحة اذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء البذر فهل له ذلك (الجواب) نعم  
قال في الدرر ويحبر العامل ان أبي لرب البذر قبل القائه وبعده يجبر (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه  
سزارعة لعمرو وعلى أن يزرعها بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على  
هذا فهل تفسد والخارج بينهما بحكم البذر وليس للعامل على رب الارض أجرة لعمله في المشترك  
وعلى العامل أجر مثل نصف الارض اذا استوفى منافعها (الجواب) نعم كما في العمادية بهذا  
اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومشله في جامع الفصولين من  
الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما اذا دفع زيد حنطة وشعير العمر وليزرعهما  
في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين ففعل عمرو ذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب  
البذر وعليه لعمرو وأجرة مشل بقره وأرضه وعمله لا يزداد على المسمى (الجواب) نعم كما في  
التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في أربعة (سئل) فيما اذا دفع زيد بذر وأرضه وبقره  
لعمرو وعلى أن يزرع الارض في مدة معلومة وجعل له ربع الخارج وحصلت غلة ويمتنع عمرو  
الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ أجرة مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته  
من الخارج (الجواب) حيث كان العمل من واحد والباقي من واحد فالمزارعة صحيحة وله أخذ  
حصته المشروطة له من الخارج وليس له أخذ أجرة مثله (سئل) في رجل دفع لزيد أرضاً  
وبدرا مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعاً فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل  
رب الارض شرطت لك الثلث ولا بينة لهما فهل يكون القول لرب الارض مع يمينه لانه ينكر  
زيادة الاجر (الجواب) نعم رجل دفع أرضاً وبدرا مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الارض  
زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول



لصاحب الأرض مع عينه لانه ينكر زيادة الأجر ولا يملك القان عندنا لأن فائدة الحلف الفسخ  
وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بينة  
المزارع لانها تثبت الزيادة وإن اختلفا قبل الزرع فحالقاوتراة المزارعة ويبدأ بين المزارع  
وأيهما نكل يقضى عليه وأيهما أقام البينة قبلت خاتمة من المزارعة من فصل اختلاف  
العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول لمن وتعارض البينات للبغدادى نقلا عنها (سئل)  
في أرض من جملته أراضي قرية معدة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره  
بغير أمره فعليه الثلث من الزرع الشئوى والربع من الصنف لصاحبها يأخذه منه فزرع عمرو  
الأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث من الزرع  
المذكور (الجواب) نعم زرع أرض رجل بلا أمره طال به بحصة الأرض فإن كان العرف  
جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علائق على التنوير من آخر المزارعة  
نقلا عن جواهر الفتاوى ومثله في العمادية من أواخر الفصل ٣٩ (أقول) وقدمنا في كتاب  
العصب تحرير هذه المسئلة (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وأرضاً وبقر أو قماراً لزرعه في الأرض  
وشرط زيد رفع بذره والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقى فهو بينهما نصفين فهل  
المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم قال في التنوير  
فتسطل أن شرط لأحدهما قفزان مسماة أو ما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره  
أو رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي اهـ (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه لمزارعة  
صحيحة لعمر ووبت الزرع ثم مات رب الأرض والزرع بقل فهل تترك الأرض في يد المزارع حتى  
يستحصد وللورثة أخذ حصصهم (الجواب) نعم كما في التنوير والمثلتي والبرجندى وغيرها  
(سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبقره لعمر وعلى أن يزرع عمرو الأرض ببذره وربع الخارج  
لعمر ووباقسه لزيد وأن تكون المعامر الشرعية والعرفية على زيد ووبت الزرع ومات زيد عن  
ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه لورثة زيد أجر مثل  
أرضه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر وليزرعه فيها على بقر  
لزيد بالربع فلم يعمل عمرو في الأرض شيئاً أصلاً من سقى وغيره بعد ما زرع عمرو الأرض فهل  
لا يستحق شيئاً (الجواب) نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد ما زرع من التشذيب  
والسقى وغيره أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن  
لا يستحق شيئاً خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية بلفظ لا يستحق بدون  
ينبغي وتعام المسائل فيها وفي الخاتمة فعليك بهما (أقول) والتشذيب بالشين والذال المجتمين  
اصلاح الاشجار (سئل) في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المعتاد من السقى وغيره  
في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن (الجواب) نعم يضمن لوجوب العمل عليه  
كما صرح بذلك في مزارعة التسوير (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه لعمر وعلى أن يزرعها  
ببذر زيد وبقره ولم يذ كر امدة وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمرو العامل ويكون له  
ربع الخارج فلم يحرق عمرو الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحصد هاهل تكون المزارعة  
فاسدة والغلة لزيد ولعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتذرية  
على العامل كان مفسدا للعقد في ظاهر الرواية لأن هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء  
العقد وما كان بعد انتهاء العقد إذا شرط على العامل يكون مفسداً ولو أن العامل حصدا الزرع

مطلب فمن زرع أرض  
غيره بلا أمره

مطلب تسطل إذا شرط رب  
البذر رفع بذره والخارج  
الموظف  
مطلب إذا مات رب الأرض  
والزرع بقل تبقى المزارعة  
مطلب اشترط كون المغارم  
على رب الأرض

قوله التشذيب من الشذب  
وهو بالشين والذال المجتمين  
محركة قطع الشجر أو قشره  
والمسناة وبقيعة الكلا  
وشذب الشجر ألقى ما عليه  
من الأغصان حتى يبدو  
وشذب عنه ذب والتشذيب  
الطرد واصلح الجذع  
قاموس اهـ منه

مطلب في المزارع إذا لم يعمل  
في الأرض شيئاً  
مطلب إذا قصر في العمل  
حتى هلك الزرع يضمن  
مطلب شرط الحصاد  
والدياس والتذرية على  
العامل مفسد



وداس وجع من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصه الدافع وعند أبي حنيفة إذا شرط هذه الأعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد لكن إذا لم يشترط يكون عليهما وإن شرط الزم المزارع بحكم العرف وهو كالأشترى حطباً في المصر لا يجب على البائع أن يحمله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجداً على العامل في المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان إذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهره من أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفاً فلو أخره وتغافل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البلخي يضمن ذلك وقال الفقيه أبو الليث إذا أخر تأخيراً فاحشاً لا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامناً ولا فلا هذا إذا شرطت هذه الأعمال على العامل وأن شرط شيئاً من ذلك على صاحب الأرض ففسد العقد عند الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط (أقول) تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والمُلْتَقَى وأما عدم العمل المشروط فإنه لا يقتضي الفساد في الفساد في مسئلة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمناه فتنبه (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه الحاملة لغراس إلى عمرو على أن يزرع عمرو في الأرض المزبورة حنطة وشعيراً على بقر زيد في مدة معلومة وتوافقاً على أن ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو والباقي لزيد من أجرة صحيحة بعد ما ساقاه على جزء معلوم من ثمرة الغراس المزبورة في المدة المزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة والثمرة في المدة المزبورة فهل يستحق عمرو الحصة المجمعولة له فيهما (الجواب) نعم (أقول) انهما تكون المزارعة صحيحة حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع أرضاً وتخلل يزرعها المزارع على أن يقوم على التخليل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفقة في صفقتين وإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لأنه أجبره وإن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع إليك هذه الأرض تزرعها بذر لك وأدفع إليك ما فيها من التخليل معاملة جاز مطلقاً خلاصة من المزارعة (سئل) في الزرع المشترك بين رجلين سوية بينهما إذا تشاركتا في شيء على الأرض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فنبت فهل يكون بينهما (الجواب) نعم يكون بينهما كأصله وإذا رفع المزارع الزرع من الأرض وتشاركتا في شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينهما وبين رب الأرض على قدر نصيبهما ثم تصدق إلا كارب نصيبه وفي النوازل ويستحب للكار أن تصدق بالفضل من نصيبه وإن نبت بسقي رب الأرض فهو له فإن كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والأفلا شيء عليه وإن سقاه أجني كان متطوعاً والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرطت تاريخاً في ٢٦ من المزارعة فإن كان نبت بماء المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشركة السابقة بزيادة في الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخاتمة (سئل) في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بذرهما سوية على بقرهما ولم يتعرضا للتبن فهل يكون التبن بينهما تبعاً للبذر (الجواب) نعم قال العلائي في شرح الملتقى وإن لم يتعرضا للتبن فهو بينهما تبعاً للحب وقيل لرب البذر لأنه إنما بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح الأول وظاهر

مطلب شري حطباً في المصر  
حمله على البائع

مطلب من أراد أن لا يتعطل  
فليعمل بالعرف ولا يمنع  
عنه

مطلب دفع أرضه مزارعة  
ومساقاة

مطلب ما نبت مما تشاركتا من  
الزرع المشترك فهو بينهما  
كأصله

البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرها ترجيح الثاني فتبصر اه والمسئلة المسئول عنها اتفاقية  
 (أقول) أي لان البذر فيها مشترك والخلاف فيما اذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليل  
 (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر وليزرعها على بقر زيد بمن الخارج فعمل عمرو  
 في ذلك مدة والآن ترك العمل ويطلب زيد اباحة عمله في المدة فهل ليس لعمر وذلك ويجبر  
 على المضي (الجواب) نعم واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء  
 في الصحبة ويجبر من أبي على المضي الارب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده يجبر درر شرح  
 التوزيع من المزارعة وأيضا من عمل في المشترك لا يستحق الاجرة كما صرحوا به في الاجارة  
 (سئل) فيما اذا كان البذر من واحد والارض والعمل والبقر من آخر فهل تكون المزارعة  
 فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل وأجرة الارض (الجواب) ذكر في  
 الهداية روايتين وذكرهما أيضا الصدر الشهيد في رواية الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل  
 الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض وعليه رد مثل البذر ويصير  
 كأنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والاصح كما في المنع والزيلعي  
 هو الوجه الاول وجعلوا في المتون عليه المعول وهل يطيب له الفضل قال تاج الشريعة يرفع  
 مقدار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والارض ويتصدق بالفضل والله سبحانه أعلم  
 (سئل) في بذر مشترك بين رجل وأخواته البالغات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه  
 في أرضه لنفسه بدون اذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع  
 مثل حصته من البذر المذكور (الجواب) نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل  
 الرابع من المزارعة وقد أفتى بمثله العلامة الخبير الرمي مع نقله عبارة البرازية بتمامها فراجعها  
 (أقول) والذي في البرازية ذكرته في رد المحتار بقولي خاتمة بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التارخانية  
 وغيره مات رجل وترك أولادا صغارا وبكارا وامرأة والكبار منها أو من غيرها فحرق الكبار  
 وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهدهم  
 وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد ويتفقون من ذلك جملته تصارت هذه واقعة  
 الفتوى وانتقلت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو بكارا أو اذن الوصي  
 لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن فالغلة للزارعين اه (سئل)  
 فيما اذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزرعونها في مدة كذا يبذرونها وعليهم على بقرهم بان يكون  
 له ربع الخارج ولهم الباقي مزارعة صحيحة فزرعوها وحصدوا الزرع ويريدون نقله جميعه قبل  
 قسمته الى أراضي قريتهم الخارجة عن أرض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل  
 ليس لهم ذلك (الجواب) نعم وتقدم مثله في العشر والخارج بنقله عن المحيط السرخسي  
 (سئل) فيما اذا كان لرجلين أرض وبذر مشترك كان بينهما فدفعا ذلك لجماعة على أن يزرعوا  
 الارض يبذروها المذكور على بقرهما في مدة معلومة ومهما خرج يكون رבעه للجماعة وباقيهما  
 للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور (الجواب) حيث كان  
 العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فالمزارعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة دفعت أرضها المعلومة الى رجل ليغرس فيها غراسا معلوما وضربا  
 لذلك مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المغارسة صحيحة على ما شرط  
 (الجواب) نعم ففي الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه

مطلب يجبر العامل على  
المضي

مطلب من عمل في المشترك  
لا يستحق الاجرة  
مطلب فيما اذا كان البذر  
من واحد والباقي من آخر

مطلب زرع بذرا مشتركا  
بلا اذن فالخارج له وعليه  
رد مثل حصته المشتركة

مطلب ليس للمزارع نقل  
الزرع الى أرض أخرى قبل  
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضا  
وبذرا وبقر الى جماعة يعملهم  
صحت المزارعة  
مطلب في المغارسة



فهي غراس على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جازا هـ ومثله في كثير من الكتب فتصرحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدمه ووجهه فسادها بذلك انه ليس لأدراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف (أقول) وسأقضي تمام الكلام على هذه المسئلة في آخر المساقاة

\*(كتاب المساقاة)\*

(سئل) في غراس بستان جارتلته في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزبور حتى أثمر ويريد مطالبة بقية الجماعة بحصته من الثمرة تطير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لأشئ له من ذلك (الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الأجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير وشرحه المنع من الأجرة الفاسدة ولو استأجره لجلس طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئا لشريكه الأول ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر هـ وأما عدم استحقاقه حصته من الثمرة فلأنه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المنع عن المجتبى وأفتى به الرمي (أقول) وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة أو أجرة بينه وبين شركائه والافعالرأظهر (سئل) في غراس كرم جاري في وقف على هذه الناطرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا بسهم من مائة سهم بلجهة الوقف والباقي له تطير عمله وليس في ذلك حظ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فأحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الأجرة مانعه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو التيمم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الأشجار بمبلغ كثير ويساقى على أشجاره بسهم من ألف سهم فالخط ظاهر في الأجرة لافي المساقاة ففساد المساقاة بالاولى لأن كلا منهما عقد على حدة هـ (سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوع من جلته غراس توت لا ينتفع بسوى ورقه لأجل طعام الدود جارتلث جميع الغراس في ملك زيد وثلاثه مع جميع أرض البستان في وقف أهلى وفي تواجرو مساقاة زيد المزبور من ناظر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويتصرف بها لنفسه بدون وجه شرعى زاعما انها تكون له لكون شجرها في مساقاته فهل تكون القضبان له ولجهة الوقف بحسب الحصص ولا عبرة برعته (الجواب) نعم لأن المساقاة دفع الشجر والكرم الى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره كما في الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمره كما هو ظاهر وبمثلها أفتى مفتى الشافعية الشيخ أحمد الغزى (أقول) المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيتناول الرطبة وغيرها كما في القهستاني ولذا كان المراد بالشجر ما يعم الثمر وغيره كالخورد والصفصاف وأن قال في الدر المختار لم أره فقد رأيت منقولاً في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج لا يجوز هـ وفيها أيضا معاملة الغنطة لأجل السعف والخطب جائزة كمعاملة أشجار الخلاف هـ والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوفاق ونه عن الصفصاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالثمر أو الورق فلا يجوز له أخذ شيء من أجزاء الشجرة لما في البرازية أيضا ولا يحل له أن يكسر شيئا من الأغصان والقضبان والدعائم والعريش لطبخ القدر

\*(كتاب المساقاة)\*

مطلب لا أجر لمن عمل في المشترك

مطلب مساقاة الشريك لا تصح

مطلب مساقاة كرم الوقف على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب تصح المساقاة على شجر التوت لأجل الورق

مطلب المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر

مطلب تجوز المساقاة على الشجر الذي لا يثمر كالخورد والصفصاف

مطلب لا يحل للعامل كسر شيء من الأغصان للطبخ لأنها للمالك



مطلب لا يحل له أن يطعم  
الضيف من الثمر إلا بالاذن  
لأنه مشترك

مطلب له أخذ ما برز من  
الثمر في المدة بعمله دون ما برز  
بعدها بلا عمله

مطلب ليس للمساقي شيء  
فيما لم يبرز في المدة وله أجر  
مثله إن كان عمل فيه

مطلب انما تصح المساقاة  
إذا خرج من الثمرة في المدة  
ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب إذا ثبت خروج الثمر  
في المدة فهو على الشرط  
المسمى

مطلب إذا برزت الثمرة بعد  
انتهاء المدة فالثمر للوقف

مطلب إذا برزت الثمرة في  
المدة ثم انقضت المدة والثمر  
في يترك على الشجر بلا أجر

مطلب مات العامل في المدة  
فلورثته أن يقوموا مقامه  
مطلب انقضت المدة والثمر  
أخضر فلا يعمل أن يعمل  
بلا أجر حتى يبلغ الثمر

ولا يأخذ من الاغصان المقطوعة إلا باذن المالك لأن من اشجار المالك ولا يطعم الضيف من  
الثمر إلا باذنه لأنه مشترك اه في مسئلتنا حيث كانت المساقاة على اشجار التوت لأجل الورق  
لا يحل له قطع شيء من القضبتيان لكونها ملكا لصاحب الاشجار وعدم ورود العقد عليها فافهم  
(سئل) في بستان جار بتمامه ارضاً وعراً ساقي وقف وفي تواجريه ومساقياته من الناطر بمجسته  
من ثمرته لزيد وعمل زيد على الشجر وقبل انتهاء مدة الاجازة برز بعض الثمرة بعمله بدون باقيها  
ويريد أخذ ما سبر من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك  
وله الأخذ بما برز بعمله فقط (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم مشتمل على غراس زيتون  
وعنب وغيرهما جار في تواجريه ومساقياته في مدة معلومة على جر معلوم من الغراس لزيد  
فعمل زيد على الشجر حتى أثمر أكثره في المدة وانقضت المدة ولم يثمر فيها شجر الزيتون ولا عقد  
منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس له شيء فيما لم يبرز في المدة وله أجر مثله (الجواب)  
نعم قال في الخاتمة ولو اشترط لذلك وقتاً معلوماً قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تأخر عنها جازلانه  
لم يثبت بقوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهمهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على  
ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدة فالعامل أجر مثله عمله فيما عمل اه (أقول) قال في الخلاصة  
بعد هذا وهذا إذا أخرجت شيئاً في المدة المضروبة بما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئاً  
في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل  
لا يرغب في مثله في المعاملة أن تفسد وان تتابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه  
فليتنبه له (سئل) فيما إذا عمل زيد المساقى على غراس الوقف حتى أثمر شجر الزيتون في آخر  
المدة وباطر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولزيد بينة شرعية انه أثمر قبل انقضاء المدة فهل تقبل  
بينته وتكون المساقاة على الشرط (الجواب) إذا ثبت انه خرج في المدة المسماة فعلى  
الشرط المسمى لصحة العقد ونقلها ما تقدم عن الخاتمة (سئل) فيما إذا استأجر زيد من ناظر وقف  
اراضى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس القائم في  
الاراضى في المدة المزبورة اجارة ومساواة صحيحين ثم انقضت مدة التواجر والمساواة ثم برزت  
الثمر وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف (الجواب) نعم (أقول) لكن له أجر مثله ان كان عمل  
كما تقدم أنفع من الخاتمة (سئل) فيما إذا انقضت مدة المساقاة والثمر في يترك على  
الشجر بلا أجر حتى يدرك (الجواب) نعم كما في التنوير وغيره (سئل) فيما إذا عمل المساقى  
على الانحجار المساقى عليها بجزء معلوم من ثمرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثته والثمر في يترك  
الورثة القيام عليه حتى يدرك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة (الجواب) نعم  
وان ملكت العامل فلورثته أن تقوم عليه وان كره صاحب الارض درر ومثله في التنوير وغيره  
(سئل) فيما إذا برزت ثمرة الاشجار المساقى عليها قبل انتهاء المدة بعمل العامل ويريد مالك  
الاشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك (الجواب) إذا انقضت مدة المساقاة والخارج يسر  
أخضر فلا يعمل أن يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال  
في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت مدتها أي مدة المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على  
ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالخيار قبل الادراك اضراراً  
بهما والضرر مدفوع كما مر اه ومثله في التنوير والهداية والجوهرة وغيرها (سئل) فيما إذا  
أجر زيد أرض بستانه الجارية في ملكه من عمره بعد ما ساقاه على غراسه القائم فيها والحال انه



كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها شياً وتصرف عمرو  
 بالثمرة المزبورة لنفسه ويريد زيد الآن تضمينه قيمة الثمرة في القيمي والمثلي حيث انقطع المثل  
 فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة (الجواب) ان كانت الثمرة مدركة أي قد انتهت لا تصح  
 كالمزارعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا أثر للعمل بعد التناهي لان جوارزه قبل التناهي  
 للعاجلة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو  
 بقل جازقان استحصداً وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كالمزارعة والاصل كما في الخلاصة  
 أن المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النمو والزيادة صحت وان عقدت على ما تناهى عظمه  
 وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الأثمار عن  
 حد الزيادة اذا بلغت وأثمرت اهـ ومثل ما في الخلاصة في البرازية (سئل) فيما اذا استأجر  
 رجلان أرض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد ما ساقاهما على أشجاره القائمة بها اجارة  
 ومساقاة صحيحتين ثم انه فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي فهل تنسخ المساقاة أم لا (الجواب)  
 اذا فسخت الاجارة لا تنسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب  
 عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي والأشجار مملوكة للمساقى ليس  
 له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعي بان يكون العامل خائفاً في الثمرة اهـ ونقله عنها في  
 نهج النجاة وفي فتاوى الحانوتي من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي  
 صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا فسخت  
 الاجارة لا تنسخ المساقاة اهـ بقي اذا فسخت المساقاة تنسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون  
 لغريب الغراس كما يؤخذ من كلامهم (أقول) وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون  
 الأرض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر ان المساقاة لم  
 تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطاً لصحة الاجارة في الأرض المشغولة  
 على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكاً للمستأجر لانه حينئذ  
 لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غير مستأجر أصلاً فلا يضره عدم  
 صحة الاجارة السابقة بقي أن انقضاء الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصله  
 لما قلنا أما لو كان عقد المساقاة صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم يخرج الثمرة في مدة المساقاة  
 أو تقايلا عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا يفسخ عقد الاجارة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في  
 الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشيوع الطارئ لا يفسد عقد الاجارة مع ان اجارة المشاع  
 ابتداء لا تصح فتأمل (سئل) في رجل أجزأ أرض كرمه لا آخر بعد ما تساقيا على الغراس القائم  
 في الأرض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل تنسخ الاجارة بموته وتبطل  
 المساقاة (الجواب) نعم (أقول) ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لكنه يبقى حكماً فبالضرر  
 بل صرح في شرح المجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال  
 ان الاستحسان بقاؤه حكماً فلا ينافي تصريح المتون بالبطلان بالموت ولذا قال في التنوير والمقتى  
 بعد تصريحهما بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع  
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع اهـ فقد جعلوا حكم العقد باقياً وان كان قد بطل وتطيره  
 ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى  
 أن يستحصد كما ذكرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا

مطلب ان كانت الثمرة  
 مدركة وقت عقد المساقاة  
 لا تصح المساقاة

مطلب اذا فسخت الاجارة  
 لا تنسخ المساقاة  
 مطلب اذا كان العامل  
 خائفاً في الثمرة تنسخ المساقاة

مطلب لا يلزم من عدم  
 صحة الاجارة عدم صحة  
 المساقاة

محرر مهمم يبطل عقد  
 المساقاة بالموت ولكن حكمه  
 باق

مطلب اذا مات أحدهما  
قبل بروز الثمرة لاشي للعامل

مطلب اذا كان عقد  
المساقاة على أكثر من سنة  
ومات أحدهما

مطلب لا تصح مساقاة  
الشريك لشريكه ولا أجر  
له بخلاف المزارعة

نحرير مهم في المساقاة على  
الغراس المشترك مع أجنبي  
مطلب في مساقاة المشاع

كان الموت في حال كون الثمر نياً والظاهر انه احتراز عما اذا كان قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر انه لاشي له أصلاً لا حكماً ولا ديانة وإن قالوا في المزارعة لو امتنع رب الأرض من المضى فيها وقد كرب العامل في الأرض فلاشي له لكرابه حكماً اذ لا قيمة للمنافع ويستترضى ديانة فيفتي بأن يوفيه أجر مثله لغرره كما في الدر المختار وإنما قلنا لاشي له هنا لأنه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضاً ولو مات قبل البذر بطلت ولاشي لكرابه اه وعمله الزيلعي بأنه فيماتر كان مغروراً من جهة رب الأرض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت يأتي بدون اختيار اه وإذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم حكمها ويطل العقد في السنين الآتية لان الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلاً ثم رأيت في جامع الفصولين قال مات رب الأرض والزرع يقل فلمزارع أن يعمل الى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثة ربه على الشرط ولا أجر عليه للأرض ويتنقض العقد فيما بقي من السنين اه ومثله في الخانية وهذا وان كان في المزارعة لكن المساقاة اختها ولذا قال في التنوير وشرحه وهي كالمزارعة حكماً وخسلاً فاو كذا شروطاً يمكن هنا اه فاعتمد هذا التحري بالمفيد (سئل) في غراس مشتمل على شمس وتفايح وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محتكرة مشترك بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وروى هنادي كل منهم حصة معلومة فيه فساقى زيد على حصته شريكه عمر المرقوم بجزء منها فعمل عمر وعلى ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر لعمر وانما جرح بقدر ملكهم (الجواب) نعم قال في المنع ولو دفع النخل والشجر الى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له ان عمل وانما جرح بقدر ملكهما لان استئجار شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اه وقد أفتي بعدم جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه (أقول) وصرح بالمسئلة أيضاً في التارخانية كما ذكرته في رد المحتار وكتبت فيه ما صورته قيداً بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما تصح في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اه (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا غراس كرم عنب فساقى عليه عمر في مدة معلومة بجزء معلوم من ثمره وعمر وشريكه في غراس الكرم المزبور فهل تكون المساقاة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وأفتي بذلك العلامة الخير الرملي معللاً منقولاً عن الغزي (أقول) هذه المسئلة من تفقهاات الشيخ محمد العزى التمر تاشي ذكرها في فتاواه بحثاً حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه مشاعاً مساقاة فهل يصح فأجاب بأن الفتوى في المساقاة على قولهما ومقتضاه صحة المساقاة المذكورة لانها يجوزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك اه ووقع نظيره للعلامة الخير الرملي في حاشية المنع فقال لو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجنبياً بلا إذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبنا كذلك لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمعقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني التمر تاشي اجاب بانها تصح عندهما كما تفقهات به والله تعالى الخد والمنة اه كلام الرملي وحاصله أن مساقاة الشريك لشريكه في الغراس لا تصح أما مساقاةه لأجنبي فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد فساقى آخر على بعض منه شائع لان اجارة المشاع تصح عند الصاحبين فكذا مساقاةه لان المفتي به في المساقاة قولهما وانما تصح مساقاة الشريك مع أن اجارة المشاع من



الشريك تصح اتفاقا لما هو في السؤال قبله أن المساقاة لو صحت معه لزم منه استئجار الشريك  
على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لأن المساقاة في الحقيقة استئجار العامل على حصة من  
الثمرة وإذا كانت الأشجار مشتركة بين المساقى والعامل يكون العامل قد استؤجر على العمل  
في المشترك فلا يستحق أجر قبل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكهما هذا وقد بحثت في رد  
المختار بحثا مفصلا فمما ذكره التمرناشي والخير الرملي تفقها ونصه أقول فيه بحث لأن معنى  
الاجارة وإن كان راجحا في المساقاة كما قدمناه آنفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر  
لأن استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر يجوز من الخارج ولا شيوع في  
العامل بل الشيوع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف قد بر على أنه ذكر  
في التتارخانية في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه إذا دفع النخيل معاملة إلى رجلين يجوز عند  
أي يوسف ولا يجوز عند أي حنيفة وزفر ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز اه فان كان  
المراد أن النخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك  
بالأولى بل يفيد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وإن كان المراد أن النخيل  
مشترك ودفع أحدهما لاجنبي فالأمر أظهر فتعين ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لاجنبي  
ولو باذن الشريك لا تصح كساقاة أحد الشريكين للآخر هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى  
أعلم اه ما ذكرته في رد المختار وحاصله أن المساقاة في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساقى  
شريكا ولا لعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استئجار الشريك للعمل في المشترك فذكره  
التمرناشي والرملي مخالف للمنقول وما علالا به معلول فاعتنم تحرير هذه المعضلة والحمد لله  
رب العالمين (سئل) في حصص من بساتين معلومة جارية مع غراسها في وقف أهلي وفي تواج  
زيد ومساقاته من ناظر وقفها مدة معلومة باجرة معلومة عنها ويجزء معلوم من الثمرة في المساقاة  
نظير العمل اجارة ومساقاة شرعيتين ثم أجر زيد المأجور المزبور من عمر ومدة تستوعب مدته  
وتساقيا على حصة الغراس المذكور في المدة بجزء معلوم من الثمرة كالأولى وعمل عمر وعلى  
الغراس حتى أثمر يعمل في سنة حتى انقضت ومات عمر ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم ياذن له  
ناظر الوقف أن يساقى من شاء فلن تكون الثمرة الحاصلة من عمل عمر (الجواب) تكون الثمرة  
المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث لم ياذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال

في النظم الوهباني

مطلب ليس للمساقى أن  
يساقى غيره بلا إذن من المالك

وما للمساقى أن يساقى غيره \* وإن أذن المولى له ليس ينكر

قال في البرازية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له عمل برأيك فدفع إلى آخر  
فأخرج مالك النخيل والعامل أحرم مثله على العامل الأول اه (أقول) ومثله في الذخيرة  
والتتارخانية بزيادة بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الأول وهي قوله بالغاما بلغ ولا أجر  
للاول لأنه لا يملك الدفع اذ هو إيجاب الشركة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف إليه لأن العقد  
الأول لم يتناوله ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رأس النخيل لا يضمن وإن من  
عمل الأخير في أمر يخالف فيه أمر الأول يضمن لصاحب النخيل العامل الثاني لا الأول وإن هلك  
من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر الأول فرب النخيل أن يضمن أيا شاء وللاخير أن ضمنه الرجوع  
على الأول اه وبه أفتى العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فإنه خفي على كثيرين  
(سئل) في أرض جارية في وقف حامله لغراس جارية الأرض في تواج زيد والغراس في مساقاته

مطلب ساقى ما فى مساقاته  
بأذن جاز

مطلب مسناة بين أرضين  
عليها أشجار الخ

مطلب نهر بينهما ادعى  
أشجاره النابتة فى ضفته

مطلب ساقى على جميع  
الأشجار ثم ادعى ملك بعضها  
لا تسمع

مطلب لا تبطل المساقاة  
بموت الناظر

مطلب اذا لم يعمل المساقى  
شياً لا يستحق شيأ من الثمرة

وما أذن له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فأتجر ما فى نواجره من عمرو ومدة تستوعب مدته  
بأجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه فى المدة المزبورة بحصة معلومة  
من الثمرة حسب ما هو مأذون له بأن يساقى من شاء أجارة ومساقاة شرعيتين فهل تكون الاجارة  
والمساقاة صحيحتين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لز يدبستان مشتمل على أشجار زيتون  
وغيره فساقى عمراً على نصف غراسه مساقاة شرعية فى مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة  
(الجواب) نعم والمسئلة فى الخيرية (أقول) تقدم الكلام آنفاً على مساقاة المشاع (سئل)  
فى مسناة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسناة أشجار لا يعرف غراسها قال قول لمن  
من أصحاب الأرضين (الجواب) قال فى الخاتمة مسناة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى  
وعلى المسناة أشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء  
يستقر فى الأرض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج فى أمسالك الماء الى المسناة كان القول فى  
المسناة قول صاحب الأرض العليا مع يمينه واذا كان القول فى المسناة قوله كان الأشجار له ما لم  
يقم الآخر بینه وان كانت الأرض السفلى تحتاج فى أمسالك الماء الى المسناة كانت المسناة وما  
عليها من الأشجار بينهما قاضيجان من فصل المعاملة فظهر بما ذكر الجواب والله تعالى أعلم  
بالصواب ومثله فى البرازية من كتاب القسمة وفيها من فصل المعاملة نهر بينهما ادعى أشجاره  
النابتة فى ضفته ان علم الغراس فهى له والا ان فى موضع خاس لأحدهما فالملك وان فى مشترك  
فبينهما اهـ (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمراً على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقاة شرعية  
بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو حصة معلومة فى بعض الغراس  
المزبورة المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والملكية فى شئ من الأشجار بعد ذلك غير مسموعة  
(الجواب) نعم كما أتت بذلك الحنفى والكاثرى وصورة ذلك الجواب استأجر الأرض وساقى  
على جميع الأشجار التى فى الغبط لا تسمع دعواه الملكية فى شئ من الأشجار بعد ذلك للتناقض  
واذا لم تصح الدعوى لا تسمع البينة لما فى الفصل السابع من الفصول انه لو أقام المدعى عليه  
البينة أن المدعى أجر نفسه منى ليعمل فى الكرم يكون دفعاً ويكون اقراراً من المدعى أنه ليس  
ملكه اهـ (سئل) فى جنينة مشتملة على غراس جار مع أرضها فى ملك هند فاجرت نصفها  
من زيد ونصفها من عمرو وساقاهما على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم أجر زيد نصفه من  
بكر وساقاه على نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور فى مدة الاجارة  
وعمل على نصف الشجر واستغل ثمره لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاة غير صحيحة  
والثمره الحاصلة من عمل بكر لهند وعليها أجر المثل وعليها أجره مثل الأرض (الجواب)  
نعم (أقول) فيه نظرم من وجهين الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقاً والثانى  
ما قدمناه آنفاً عن الذخيرة وغيرهما من أن أجره العامل الثانى على العامل الاول فأجرة بكر هنا  
على عمرو ولا على هند لانه لم يجز بینه وبينها عقد حتى يلزمها الاجرة عند فسادها وانما جرى بينها  
وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئاً فلا يستحق عليها أجره أيضاً فندبر (سئل) فيما اذا مات  
الناظر بعد عقد مساقاة شرعية على أشجار الوقف مع زيد فهل لا تبطل المساقاة بموت الناظر  
(الجواب) نعم (سئل) فى كرم عنب جارى وقف وفى نواجر جماعة ومساقاة هم من ناظر  
الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعى فترك الجماعة العمل على غراس الكرم فى سنة معلومة  
من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلاً حتى أغمر لا يعملهم فهل حيث لم يعملوا أصلاً كما ذكر تكون



مطلب المراد بالعمل  
ما يشمل الحفظ

مطلب في صحة المغارسة  
إذا ضرب لها مدة معلومة  
مهمة فيما إذا انقضت مدة  
المغارسة كيف يفعل

تحرير مهم في عدم صحة  
المغارسة إذا لم يضرب لها مدة

الثمرة المزبورة كلها لجهة الوقف دونهم (الجواب) نعم (أقول) المراد بالعمل ما يشمل الحفظ  
قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها إلى عمل سوى الحفظ ان كانت  
بحال لو لم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك لا تجوز المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت  
بحال لا يذهب ثمرها إلى وقت الادراك لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضلي يجوز  
دفع شجر الجوز معاملة وللعامل حصة من الثمر لانه يحتاج إلى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج إلى  
أحدهما لا يجوز اهـ ومثله في البرازية (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها لعمرو  
وأذن له أن يغرس فيها ما أحب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون  
ما سغرسه النصف منه لزيد تابع لأرضه والنصف الآخر لعمرو وتطير غرسه فغرس عمرو في الأرض  
غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمرو  
النصف المزبور (الجواب) نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة شرط لها في الخانية  
رجل دفع إلى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل  
من الغراس والثمار يكون بينهما جاز اهـ ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة  
صريح في فسادها بعدمه الخ خيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومثله  
المغارسة في مساقاة الدرر والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام عليهم في الخانية (أقول) ولم  
يذكر ما إذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة وإذا انقضت المدة يخرب الأرض ان شاء غرس نصف  
قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعها اهـ وبيان ذلك فيما من الفصل الخامس (سئل) فيما إذا أذن  
ناظر وقف أهلي لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له الثلث ولجهة الوقف  
الثلثان ولم يعين ذلك مدة فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا وعمل عليه عدة سنين فهل يكون  
ذلك معاملة فأسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس وأجر مثله (الجواب) نعم وقد أفق بمثل  
هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الأرض وعليه للغراس أجرة  
عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان اهـ وللشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف  
فراجعها فانهم مأمضية (أقول) وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال  
وإذا كان الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لأرض ولا خرق قيمة الغرس  
وأجرة المثل كما لو فسدت بأشترط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم  
ضرب المدة المعينة لانه ليس لأدراكها مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ  
اهـ وحاصل الكلام في هذه المسئلة أن تصريح قاضيان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه  
شرط ففسد بدونه وما في شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقييد  
بذكر المدة محمول على هذا فلا منافاة بينهما إذ غاية أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت  
أن مسئلة المغارسة ذكرها في كتاب المساقاة فيقتضي أنها منها وقد صرح في متن التنوير بأن  
بيان المدة ليس بشرط في المساقاة وتقع على أول غير مخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة  
على الثمر ونحوه كالرطبة مما لا دراهم وقت معلوم ولذا علل العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله  
للعلم بوقته عادة اهـ والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع غراسا في أرض  
لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما ففسد ان لم يذكر أعواما معلومة اهـ فهذا  
صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لان الشجرة إذا بلغت أو ان  
الثمار يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به بخلاف ما إذا كانت لم تبلغ

ذلك لانه لا يعلم أنها تثمر في هذا العام أو بعده بعام آخر أو بأكثرو كذلك لو دفع اليه أرضا ليغرسها  
فيكون ذكر المدة فيها شرطاً بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الخبير الرملي من تصريحهم بذكر المدة من  
انه شرط لصحتها ويؤيده أيضاً ما في التنازخاتية والذخيرة دفع الى ابن له أرضا ليغرس فيها غراساً  
على أن الخارج بينهم نصفان ولم يوقت له وقتاً لغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة سواء  
فاراد الورثة أن يكلفوه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض فان كانت الارض تحتل القسمة  
قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعها وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل القسمة  
يؤمر الغراس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اه فهذا أيضاً صريح في فسادها لعدم ذكر المدة  
فيكون شرطاً ان لو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرط ان نصفه له والنصف الآخر بينه وبين  
بقية الورثة فلا يكلف بقلع الكل بل يكلف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تشيد أن  
المغارسة حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرملي  
وتبعه عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الخبير الرملي هذه المسئلة على مسئلة ما اذا كان  
الفساد باشتراط نصف الارض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضاً بيضاء مدة معلومة ليغرس  
وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح والثمر والمغرس لرب الارض تبعاً لارضه وللا تخرق قيمة  
غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اه فقد جعلوا الغراس هنا لرب الارض فالفارق بينهما قلت  
قد علموا الفساد هنا باوجه منها ما في النهاية انه قد صار العامل مشترياً بنصف الارض بالغراس  
المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الارض بامر صاحبها فكان صاحبها فعل ذلك بنفسه  
فيصير قابضاً ومستهلكاً بالعاقبة فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه أما اذا كان الفساد لعدم ذكر  
المدة لا لا اشتراط نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشترياً بل هو مستأجر للارض بنصف  
الخارج فصارت نظير المزارعة اذا أخذ العامل أرضاً لزراعتها بغيره وكان عقد المزارعة فاسداً فقد  
صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الارض ولا يخفى أن الغراس كالبذر من حيث  
ان منفعة الارض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج وأن مسئلة المغارسة أشبه بالمزارعة منها  
بالمساقاة وكانهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على الثمر عند بلوغ الغراس الاثمار  
تأمل وحيث كان الغراس للغراس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر  
لفهمي القاصر في تحرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل)  
في رجل غرس في أرض زيد بغراس من زيد بامر له فهل يكون الغراس لزيد (الجواب) نعم وفي  
نجامع الفقه للعتابي الا كاراً اذا غرس في أرض الدافع بامر له فان كان الغراس للدافع فالاشجار له  
وان كان الغراس للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك واللا كما راع عليه قيمة الغراس وان قال  
اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فهو للغراس ولرب الارض أن يأخذه بالقلع قبل  
الربيع ولو قال اغرسها علي أن الغراس والثمار بينهما فهو كما قال ولو قال الا كار كانت غراسي  
وقال صاحب الارض كانت غراسي غرسها بامر لي فالقول لرب الارض في ملكية الغراس  
ولا شيء عليه للغراس الابينة ولو غرس على حافة نهـر قرية تالة فطلعت والغراس في عيال رجل  
أو خادم له فقال الشجرة لي لأن في عيالي وخادمي فان كانت التالة للغراس فهي له وان كانت  
للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالة وان لم يعمل له مثل  
هذا العمل ولم يغرسها بآذنه فهي لغراسها وعليه قيمة التالة لربها ان يملكها بالقيمة وكذا الوقع  
تالة انسان وغرسها وربها فهي للغراس وعليه قيمتها يوم قلعها عمادية من الفصل ٣٤

فوائد مهمة في الغرس  
بارض الغير بامر له أو بدونه  
قوله أن يأخذه بالقلع أي له  
أن يكلفه قلعه من أرضه قبل  
أوانه اه منه



مطلب فمن أذن لغيره أن  
يغرس في أرضه ثم رجع عن  
الأذن قبل الغرس  
مطلب الأذن توكيل

(سئل) فيما إذا كان يزداد أرض جار يفتي ملكة فاذن لغيره أن يغرس فيها وجعل لغرسه حصّة  
فيما يغرسه ولم يغرس عمرو فيها شيئا بعد ويريد أن الرجوع عن الأذن المزبور فهل له ذلك  
(الجواب) نعم لأن الأذن توكيل والوكالة من العقود العارية كالعارية شرح التنوير  
للعلاق من باب عزل الوكيل الأذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والأجازة بجر تحت قوله  
وان استاذنها الولي فسكتت أو ضحكت وتوكيل من العقود الجائزة من الجانبين كما في الأشياء  
من أحكام العقود الأذن بمنزلة العارية خيرية من العارية والمغارس المذمومة فأسد لعدم ذكر  
المدة (أقول) ظاهره أنه لو صرح بالمدة في هذه الصورة لا تكون لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن  
الأذن توكيل وهذا إذا كان أذنا مجردا أما لو كان عقداً بان قال له مثلاً خذ أرضي هذه واغرس  
فيها كذا على أن الخارج بينهما نصفين مثلاً ورضى الآخر ليس له الرجوع لأن المغارس المذمومة  
أما مساقاة أو مزارعة وقبذ كرفي البزاية وغيرها أن المزارعة صفتها أنها لازمة من قبل من  
لا بذله فلا تفسخ بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القاء البذر في الأرض فذلك الفسخ بلا  
عذر حذر عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فإنها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اهـ  
فعلى كل من ماليس لصاحب الأرض هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لا بعده  
ان قلنا انها مزارعة وان قلنا انها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما مطلقاً هذا ما ظهر لي فتأمل  
(سئل) في أرض جار يفتي ملكة فاذن لغيره أن يغرس في الأرض المزبورة غراساً على  
حصّة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراساً أصلاً وتولى النظر غيره ويريد أن  
يغرسها بمال الوقف بلجهة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول)  
الكلام فيه كالكلام في الذي قبله

\*(باب مشد المسكة)\*

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى  
ومما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الإسلام عبد الرحمن افندي العمادى سقى ضريحه  
صوب العمادى الغادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين  
النواب بمحكمة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك أنهم ما لفظان متعبران معنى  
وحكمهما أما المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحراثة في أرض الغير من المسكة لغة وهي ما يتمسك  
به فكان المتسلم للأرض المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتمسك بها في الحرث فيها  
وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فمعناها عمل الحراثة نفسها  
وحكمها أنها تقوم فملك وتباع وتورث فلو فتح الرجل أرضه مثلاً وباع الفلاحة التي فلحها  
لزيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم  
الأرض وينزع زيداً من حرثها ولا يبقى له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين إطلاق  
الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي أو مشدى ويريد معنى واحداً  
وهو استحقاق الحرث فلا يسوغ له التعرض للمفروغ له كما إذا كان لزيد مسكة فلاحة في أرض  
الغير وقد فلح بها فلاحة متقوية ثم انه فرغ عن الفلاحة لعمره وقتسلم عمرو الأرض وزرعها فلا  
يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اهـ (أقول) في  
القاموس الفلاحة الحراثة فان كان المراد بها الكراب كما هو المبادر فلا يصح قوله انها متقوية

\*(باب مشد المسكة)\*

مطلب في الفرق بين الفلاحة  
والمسكة

مطلب في تعريف الكراب  
والكردار

مطلب الكردار

تحرير مهم في تحقيق معنى  
المسكة والقيمة والحدك  
والخلو والمرصد

مطلب القيمة

مطلب الحدك

لأن الكراب كما في القاموس إثارة الأرض لزرعها أي شقيها وتهيتها له فهو وصف غير مستقيم  
في نفسه كما مر غير مرة فلا يباع ولا يورث وإن كان المراد به الكردار يصح ذلك وإن كان بعيدا  
والكردار كما في المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والأشجار والكبس إذا كبسه  
من تراب نقله من مكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة فيه لأنه نقل  
أه وفي الفتاوى الطهرية في الفصل الثالث من الوقف ما نصه وقف الكردار بدون وقف  
الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الأرض وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس في  
الأرض ثم يغرس فيه الأشجار وتبنى عليه الأبنية وذلك التراب يسمى كبسا بكسر الكاف  
وسكون الباء أه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيوع من شرحه على التنوير ما نصه  
وفي معين المفتي للمصنف معزى اللؤلؤ الجلية عمارة في أرض رجل يبعث فان بناء أو أشجارا جاز وإن  
كرايا أو كرى أنهار ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجز قلت ومفاده أن يبيع المسكة  
لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوه الآن فراغا كالوظائف فليحذر أه كلام العلائي وهو صحيح  
في أن المسكة غير متقومة وأنها كراب الأرض ونحوه مما ليس بمال فهي أعم من الخرائطة والظاهر  
أنها تطلق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى الأول تكون في الأراضي السليخة وبالمعنى  
الثاني تكون في نحو البساتين وتسمى في زماننا بالقيمة وهي كبس الأرض وأثارها مع عمارة  
الجدران المحيطة بالبستان وببيت في داخله يسمى خبا وجرن لمعك الشمس وقبالة مجموعة في  
البستان ونحو ذلك من الأعيان القائمة كالكالات الخرائطة وبعض المزرعات من أصول الرطبة  
وغيرها وهي بهذا المعنى لا شك في أنها تباع وتورث وكأنها سميت قيمة لكونها أعياناً متقومة  
لا يجزى وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت له بالقدمية لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها  
ويدفع إلى المتكلم عليها ما عليها من أجرة مثل أو من عشر أو خراج فله استمساك بها مادام حيا  
وكذا بعد موته فتورث عنه أن كانت بالمعنى الثاني وإن كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها إلى ابنه  
بما نأفان لم يكن له ابن فإلى بنته إلى آخر ما سيأتي وأما ما في القنية ونقله المؤلف عن الخاوي  
الزاهدي بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث  
سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار نسقط قدميته حاوي  
الزاهدي أه فالمراد به الأعيان المتقومة لا مجرد الأمر المعنوي لما علمت من عدم صحة بيعه ويدل  
على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لأنه نقل أه  
وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية بقوله إنما تجب الشفعة في الأراضي التي تملك رقابها حتى  
إن الأراضي التي حازها الأمام لبيت المال ودفعها إلى الناس من أجرة فصار لهم فيها قرار البناء  
والأشجار فلا يبعث هذه الأراضي فبيعها باطل وبيع الكردار إذا كان معلوماً يجوز ولكن  
لا شفعة فيه من النهاية شرح الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب أه فالمراد به أيضا  
ما ذكرناه من الأعيان الموجودة فقوله إذا كان معلوماً احتراز عما إذا جهله المشتري وهذا الكردار  
يوجد في زماننا أيضا في الخوانيت ويسمى جدكا وهو ما يبنيه المستاجر في الخانات من ماله لنفسه  
وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك من الأعيان القائمة فيها بأذن المتولين له بذلك أول من  
باعه ذلك ويثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع أجرة مثل الخانات خالية عن جدكه وقد ذكر في  
الطهيري في أواخر كتاب الدعوى والبيانات أنواع الكردارات من كردار الحمام وكردار العطار  
وكردار الكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في صلح البيع فراجعها وقد يخص الحدك



بما ثبت في الحانوت على وجه القرار مما لا ينقل ولا يحول كالبناء والاغلاق ونحو ذلك وهذا  
يسميه الفقهاء سكنى قال في التجنيس رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر من بك  
بمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحانوت ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته عشرة ليس له  
أن يردّه على البائع لأن العيب في غير المشتري ولصاحب الحانوت أن يكلف المشتري رفع السكنى  
وان كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين  
عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له بالسكنى فامر به بالرفع فلو شراه  
بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بنقصانه اه وهو غير الخلو الذي هو  
عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافاً لمن زعم أنه هو واستدل بذلك على جواز بيع الخلو فانه  
استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة بملوكة كما أوضحه العلامة الشرنبلالي في  
رسالة خاصة لكن اذا كان هذا الحدك المسمى بالسكنى قائماً في أرض وقف فهو من قبيل  
مسألة البناء أو الغرس في الأرض المحتكرة لصاحبه الاستبقاء بأجرة مثل الأرض حيث لا ضرر  
على الوقف وان أبي الناظر نظر اللجانين على ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف تبعاً  
للخير الرملي وقد منّا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا ينافيه ما في التجنيس من أن لصاحب  
الحانوت أن يكلفه رفعه لان ذلك في الحانوت الملك بقريته ما في الفصولين والفرق أن الملك  
قد يجتمع صاحبه عن ايجاره ويريد أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعدّ  
للايجار فانه ليس للناظر الا أن يؤجره فإيجاره من ذي اليد بأجرة مثله أولى من ايجاره من أجنبي  
لما فيه من النظر للوقف ولذي اليد والمراد بأجرة المثل أن يتطربكم يستأجر اذا كان خالياً عن  
ذلك الحدك بلا زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة للأجرة التي يرضاها الاكثر  
ولكن هذا قل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الحدك بأقل من أجرة  
مثله بغبن فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن  
يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حانوت مثلاً ويأذن له المتولى بعمارة أو مرسته الضرورية  
من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجله يمكن تعميره أو مرسته  
بها في عمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من  
الأجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك بآذن القاضي أو أن يحكم به حنبلي أو لا قدمنا الكلام  
عليه في كتاب الوقف فراجع ولا شك أن هذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف  
تابعة له لانها بمال الوقف وما أنفقته المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة  
ولا بيعه لذلك الدين لان الدين لا يجوز بيعه نعم اذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل  
آخر بآذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بلا آذن الناظر يرى  
الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره  
بلاذنه كما سيأتي في المدائيات ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه غافلون  
ولكن أكثر ما يقع عند تعنت الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض  
صاحب المرصد جميع مرصده سرا بلا آذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لا حق له في ذلك المرصد  
وانما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في صدق المرصد عارية وهذه الحيلة تنفع الدافع  
في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على  
أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار متبرعاً بما دفع فلم يبق له شيء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

مطلب الخلو  
مطلب المرصد



## مطلب الفراغ موقوف على

اذن التيماري ونظار الاوقاف  
٢ قوله غير الابن وابن الابن  
انما قيد به لانه اذا فوضها  
لاحدهما ثم مات تنتقل اليه  
أى الى الابن أو ابن الابن  
بحكم الاحقية من الغير  
وان لم يصح التفويض في حال  
الحياة أو ما غيرهما من  
الاقارب ففيه تفصيل سيأتى  
في المسائل المعربة اه منه  
مطلب التفويض بلا اذن  
صاحب الارض لا يزيلها  
عن يد المقوض

٣ قوله وزرعها وحرثها قيد به  
لانه لو عطّلها ثلاث سنين كان  
لصاحب الارض أن يعطيها  
الى الغير لان المتصرف  
بها سقط حق تصرفه بها  
بسبب تعطيلها في يد ابنه  
كما سيأتى اه منه  
مطلب اذا تصرف في  
الارض الميرية عشر سنين  
ثبت له حق القرار ولا تؤخذ  
من يده

مطلب الاراضى الميرية  
عوار في يد الرعايا

مطلب من كان في تصرفه  
أرض منها ليس له الاتفويض  
حق تصرفه الى الغير بلا اذن  
من نائب السلطان

مطلب استأجر أرض وقف  
سلخنة مدة وصار يزرعها  
لا يثبت له مشد مسكة بمجرد  
ذلك

مطلب المعتبر الفراغ الصادر  
من المتولى دون غيره

العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل لمناسبة ظاهرها وتوافقها مع الكتب عن بيانها على  
هذا الوجه والحمد لله رب العالمين (سئل) في أراضى قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف  
وميرى تحت تكلم زيد المقوض اليه جميع أمور الميرى المتعلقة به من قبل السلطان عز نصره  
لكل من الجهات حصّة معلومة فيها بالوجه الشرعى وعشر كاملها تحت تكلم زيد المزبور أيضا  
ولرجل مشد مسكة في أرض معلومة من جملة أراضىها فرغ عنه لا تحرف هل يكون الفراغ  
موقوفا على اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة (الجواب) نعم وسئل أبو السعود العمادى  
عن تصرف في أرض عشرية وقوضها الى قريبه غير الابن وابن الابن ٢ أو الى أجنبي بغير اذن  
صاحب الارض فتصرف المقوض اليه فيها زمانا ثم مات المقوض فهل لصاحب الارض ان  
يأخذها من المتصرف ويقوضها الى من شاء فأجاب له ذلك لان التفويض متى وقع بلا اذن  
صاحب الارض لا تزول الارض عن يد المقوض حقيقة فكأن في يد المقوض اليه عارية كذا  
في فتاويه قال صاحب البحر سئلنا عن رجل في تصرفه أرض ميرية وقوض حق تصرفه الى  
ابنه بغير اذن صاحب الارض وتسلمها ابنه ٣ وزرعها وحرثها زمانا ثم مات الابن وأراد صاحب  
الارض أن يعطيها الى الغير بناء على انه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فأجبنا ليس له ذلك لان  
تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها صرة القتاوى  
من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الارض الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا  
تؤخذ من يده من الخانية كذا في خزائن المقتنين اه وفيها الاراضى الميرية عوارى في يد الرعايا  
لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام من البرازية سئل شيخ الاسلام أبو السعود  
عن هذه المسئلة فأجاب بان هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعني لا تكون الاراضى  
الميرية ملكا لاحد الا بتملك السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتفويض  
حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه  
نائبا عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع ان رمت اه (سئل) في أراضى وقف  
معلومة يتواردها طائفة بعد اخرى يزرعونها في كل سنة ويدفعون ما عليها للجهة الوقف  
ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كدّار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى  
عندهم بحق القرار أصلا والآل ترعى طائفة منهم أن لهم فيها كدّار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر  
(الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض سليخة جارية في وقف برقا حرها الباطر لزيد مدة  
معلومة باجرة معلومة وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كدّار وهو الكبس والبناء  
والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآل يزعم أن له فيها مشد مسكة بمجرد كونه يزرعها  
على الوجه المذكور وان لم يكن له فيها كدّار ويمتنع من تسليمها له بغير وجه شرعى فهل لا يثبت  
بمجرد ما ذكر ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم أقول مشد المسكة لا يتوقف على وجود الكدّار  
المذكور بل مشد المسكة في الاغلب يكون في الاراضى السليخة الخالية من البناء والاشجار  
ويكون بمجرد كدّار الارض وكرى أنهارها مع القدمية كما علم مما قررناه أول الباب ومحاسناتى  
ولذا تراهم يلجئون بأنه لا يورث ولا يساع ولو كان كدّارا كان عينا فائنة يورث وتباع فتأمل  
(سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف ففرغ عنها العمر وصدق متولى الوقف  
على الفراغ وأجاز له والآل يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز  
المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمره دون غيره (الجواب)



مطلب ليس لهم مسح  
أراضي القرية ليأخذوا شيئا  
مما في تصرفه

مطلب تقايضا أرضين بدون  
إذن المتولى لم تصح  
مطلب يتوقف الفراغ على  
إذن متولى الوقف لا على  
إذن العشري

مطلب فرغ باذن المتولى ثم  
أراد الرجوع متعللا بان  
العوض فيه غبن فاحش  
ليس له ذلك

مطلب في مزرعة معطلة  
أجرها المتولون واذنوا  
بصرف مرصدها على قناتها  
وبكس أرضها والغرس  
والبناء فيها يصح

مطلب باع نصف غراسه  
وفرغ عن مشد مسكته  
باذن المتكلم على الأرض  
يصح

ثم لأن تقويضه أياها إلى الغير بغير إذن صاحب الأرض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها كما في  
البحر وصره القتاوي وبمثله أفتى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم (سئل) في أرض  
معلومة مساحتها كذا فدانان من فدان قرية معلومة جارية في جهة وقف ويرى جار مشد مسكة  
الأرض وغراسها القائم بها في تصرف وملك زيد بالتلق عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعى  
ومضى لتصرفهما مدة مديدة وهما يدفعان ما على الأرض لجهة الوقف والميرى في المدة بلا  
معارض والآن قام جماعة من زراع القرية يعارضون زيدا في الأرض المزورة بلا وجه شرعى  
زاعمين أن مساحتها تزيد على قدر ما بيده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد  
واقتسامه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب)  
حيث كان مشد مسكتهما في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم نزعهما من يده وقد أفتى بمثله  
علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف إلى أن قال إن ذلك وإن كان زائدا فقد  
يكون لمعنى رأاه المتكلم على الوقف والأصل الصحة اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة  
في أرض وقف سليخة ولعمرو أيضا مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفع زيد أرضه لعمرو  
وأخذ أرضه بدلها بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنتين وصدر ذلك كله بدون إذن من متولى  
وقف الأرضين ولا إجازة منه ولا وجه شرعى ويريد زيد استرداد أرضه من عمرو ورد أرضه له فهل  
له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطع أراض من قرية جاريات بكملها في وقف بر وفي  
مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشد مسكته لزيد فأجاز  
العشرى فراغه ولم يجزه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفا على إجازة ناظر الوقف  
المزبور لا على إجازة العشرى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكته في  
قطع أراضي وقف سليخة بالتراضي وأجاز له متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيد الآن الرجوع  
عن الفراغ واسترداد الأراضي متعللا بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشد ليساوى  
أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة بتعلله والفراغ المزبور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في  
مزرعة معلومة مشتركة مع قناة مائها المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطلت القناة  
ودثرت واحتاجت للتعزيز والتعمير وتعطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة  
وتعذبت المصلحة في إيجارها ممن يرعها ويحرقها ويعمر قناتها ويعزلها ويصرف في ذلك مبلغا من  
الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليها لعدم مال حاصل في الوقفين بقي بذلك وعدم من يرغب في  
استئجارها مدة مستقبله بأجرة معجلة تصرف على ذلك فأجرها المتولون على الوقفين من رجلين  
معلومين مدة ستة أجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضى القضاة أنها أجرة المتل وحكم بصحتها  
في حادثة الزيادة وأذن المتولون للمستأجر بن بجرث المزرعة وكسبها بالتراب وتسويتها حتى تصبح  
قابلة للزراعة ويكون لهما حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالغراس والبناء فيها لكون  
ما يغرسانه وينبئانه ملكا لهما وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعى  
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم بالوجه الشرعى في أرض  
ميرية وله فيها مشد مسكة في أراض معلومة ففرغ عن مشد مسكة الأراضي المرقومة لعمرو  
وباعه نصف الغراس المزبور ببيعابا شرعيا ثمن معلوم من الدراهم وأجاز المتكلم عليها الفراغ  
المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعى (الجواب) نعم  
(سئل) في مزرعة تيمارية ملاصقة لأرض قرية وقف ولاها إلى القرية مشد مسكة قديمة في



مطلب لا يصح الايجار لغير  
صاحب المسكة  
مطلب سقط حقه من المسكة  
بتركها ثلاث سنين

أراضي المزروعة فاجرها تيمارهم من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) تؤجر  
لصاحب مشد مسكته بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا أتى ذلك (أقول) وبذلك أفتى الشيخ  
اسماعيل أيضا (سئل) في ذي مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنوات اختيارا منه بدون  
عذر شرعي فهل سقطت مسكته (الجواب) سقط حقه بالترك المذكور كما أفتى به الخیر الرملی  
(أقول) وبمثلته أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل ويأتي مثله عن المعروضات (سئل) في مستأجر  
أرض وقف وتيماروله فيها مشد مسكة غرس فيها أشجارا بدون صريح الاذن ولم يضر الغراس  
المزبور بالأرض مع اطلاع ناظر الوقف والتيماري على ذلك ورضاهما به فهل يجوز له ذلك  
(الجواب) نعم كما صرح به في البحر عن القنية وعبارته وفي القنية يجوز للمستأجر من غرس  
الأشجار والكروم في الأرض الموقوفة اذا لم يضر بالأرض بدون صريح الاذن من المتولي دون  
حفر الحياض وانما يتحمل للمتولي الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم  
يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس والحائط من تراجم الوجود  
الاذن في مثلها اهـ بحر من كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف (سئل) فيما اذا كان لوقف  
جامع أرض سليخة معطلة غرسا لحمة للزراعة فأذن متولي الوقف لزيد بحرقها واصلاحها وكبسها  
وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله في ست سنوات حتى مات المتولي وتولى  
الوقف غيره ويريد رفع يده عنهما بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له  
حق القرار فيها تبقى بيده بأجر مثلها أو بأن يؤدي قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور (سئل)  
في رجل له مشد مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته أنه ملك المشد لزوجه  
ومات عنها ورد الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح ولناظر تفويض المشد لمن  
شاء (الجواب) نعم (سئل) في قرية جارية بتمامها في وقف برو عليها عشر لجهة الميرى  
تحت تكلم تيماري وجماعة في أرضها مشد مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن  
مشد مسكته لزيد الا هل لذلك باذن متولي الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا يتوقف صحة الفراغ  
على اذن صاحب التيمار (الجواب) نعم لان التيماري ليس له شيء في الأرض حتى يتصرف  
فيها وانما يتصرف في الأرض الموقوفة لتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم (أقول) وبذلك أفتى  
أيضا المرحوم الشيخ اسماعيل الحائك مفتي دمشق كما في فتاواه (سئل) في أراضي وقف معلومات  
جار ثلثاها في مشد مسكة زيد وثلثها في مشد مسكة عمرو يريد عمرو أن يمسحها فاذا خرج ما بيد  
زيد أكثر من الثلث يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعي فهل  
ليس لعمرو ذلك (الجواب) حيث كان كل منهما متصرفا في حصته الجارية في مشد مسكته  
فعليه دفع ما يخصها لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو ناقصة بحسبها ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه  
شرعي (أقول) هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقرب بأن حصته الثلثان فان  
أقرب ذلك يكون اقرارا بأنه لا يستحق شيئا مما زاد على الثلث فينزع الزائد من يده عملا باقراره حيث  
ادعاه الا حر هذا ما طهر لي والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كانت مزرعة سليخة في وقف  
أهلي تحت نظارة رجل من مستحقها وفي تواجر زيد منه مدة معلومة بأجرة معلومة واستوفى زيد  
منفعتا في المدة واستأجرها عمرو من الناظر المذكور مدة أخرى معلومة بأجرة معلومة والا آن  
ادعى أن لزيدا المستأجر السابق المزبور بها مشد مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور  
بموجب صل صدر لذي قاض حنبلي حكم بصحة وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذه كما حكم حنبلي ببناء

مطلب صاحب المسكة له  
الغرس بلا صريح الاذن  
مطلب حرث أرضا معطلة  
وأصلها باذن المتولي ست  
سنين صار له فيها حق القرار  
مطلب لا يصح تملك المشد  
لزوجه بلا اذن الناظر  
مطلب لا يتوقف صحة فراغ  
الوقف على اذن العشري  
مطلب ليس له مسح الأرض  
وأخذ الزائد مما في تصرف  
شريكة

مطلب في وقف المسكة



على صحة مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور  
وبعدم صحة المسكة المذكورة ويكون الحكم غير واقع موقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم  
الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصك المزبور حيث كان الحال ما ذكر (الجواب)  
حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفي لذلك غير واقع موقعه الشرعي لانه  
مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسمياً أفتى بذلك  
مفتيهم ناقل ذلك عن كتبهم المعتمدة بما لم يخصه أن أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي  
الموقوفة كالمرعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحياها رجل  
بإذن الامام وحرثها وكسبها بالتراب وصار يوتى خراجها ويزرعها حتى ساغ له التصرف في ذلك  
تصرف الملاك في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل مجتهد فيه أصلاً حتى انه اذا حكم  
مخالفاً رأيه يتفد على أحد القولين وان كان المفتي به بخلافه كما في التنوير والملتقى وغيرهما من  
المعتبرات في المذهب النعماني فني الملتقى والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسياً أو عامداً لا يتفد  
عندهما وبه يفتي ومثله في التنوير والجمع والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم  
على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه ما نقلوه في المتون وغيرها بما نصه  
واذا رفع اليه حكم قاض أمضاه الا ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكور  
والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليد  
في مشد المسكة ونصه في جماعة فرغوا لزيد عن مشد مسكة لهم في قطع أراضي وقف بدون إذن  
المتكلم على الاراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأذنوا وقد حكم الحنبلي  
بالحسمه أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية وأوقاف المساجد ونحوها سواء أذن  
المتكلم على ذلك أم لم يأذن بل الناظر ايجارها وصرف أجزائها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ  
الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ ممن هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم  
كتبه الفقير محمد المفتي الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل (سئل) فيما اذا  
كان لزيد مشد مسكة في مرعة جارية في تيمار وأوقاف ففرغ عنها العمرو وبكر فراغا شرع  
لعمرو والتث ولبكر الثلثان وصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون إذن  
من المتكلمين على المرعة حكماً شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الشرعية  
وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونه بعد ثبوته شرعاً (الجواب) حيث حكم حاكم يرى ذلك  
موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه الشرعية يعمل بضمونه الحجة المزبورة بعد ثبوته شرعاً (أقول)  
مقتضى ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير موافق لمذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل  
(سئل) فيما اذا كان لزيد وأخوين مشد مسكة في أرض وقف سليحة جارية في توابعهم من  
ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة ثم مات الاخوان في أثناء المدة لا عن ولد فهل تنسخ  
الاجارة في حصته ما ودفعت أرض الوقف لمن يزرعها بأجرة المتصل مفوض الى ناظر وقفها ولا  
تورث (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أراضي وقف سليحة ليس له  
فيها بناء ولا أشجار فمات عن غير ولد أصلاً ففوضها متولى الوقف لابنه الا هل لذلك القادر على  
الزراعة وأداء أجرة المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زاعم  
أنه يرثها فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عبرة برغمه والتفويض المذكور صحيح (الجواب)  
نعم (أقول) هذا التفويض في حكم الايجار وقد قالوا ليس للمتولى أن يؤجر ابنه وسباني

مطلب المسكة عند الحنابلة  
لا تكون في الاراضي  
الموقوفة  
مطلب لا يصح الفراغ في  
الاوقاف عند الحنابلة  
مطلب في حكم الحنبلي  
بصحة الفراغ بدون إذن  
المتكلم  
مطلب اذا مات صاحب  
المسكة لا عن ولديه  
الناظر لمن أراد  
مطلب فوض المشد متولى  
الوقف لابنه القادر على  
الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض  
لابن الميت على وجه الاحقية  
مطلب مات الابن عن أم  
وابن عم فقوض المتولى  
لهما يصح



مطلب مات عن أولاد ذكور  
واناث وله غراس في أرض  
وقف تؤجر من الكل لامن  
الذكور فقط  
مطلب ابنا الميت أحق  
بالمسكة من غيرها  
مطلب مات لاعتن ولد فوجهها  
التيما رى لابن أخى الميت  
يصح  
مطلب مات لاعتن ولد  
فوجهها لاجنبي يصح

مطلب في مشد المسكة هل  
يرثه النساء أولا

ما يؤيد ما قلنا (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن  
فقوض المتولى المشد المزبوره على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا موقعه  
الشرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات  
عن زوجة وابن منها مات عن أمه المزبورة وعن ابن عم عصبة فقوض فاطر الوقف عشرة قرار يربط  
منها للزوجة المزبورة وأربعة عشر قيراطا منها لابن العم وأذن لهما في زراعة الارض ودفع أجرة  
مثلها للوقف وهما قادران على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض  
والاذن حظ ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحا (الجواب) نعم (أقول) سيأتى  
عن المعروضات أن الأم أحق بالتوجيه اليها من الغير لكن يمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطاوي  
(سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واناث وخلف غراسا قائما بالوجه الشرعى في أرض  
وقف مشغولة كلها به ويريد الذكور الاختصاص بالارض والتصرف بها وحدهم دون الاناث  
وان كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس للذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعى  
(الجواب) ليس للذكور ذلك وحدهم دون الاناث وتصح الاجارة للجميع بحسب حصصهم  
(سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الاربعه غراس حور  
بالمهمله مات زيد عن ابنين قادرين على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الارض  
بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير (الجواب) الابنان أحق بالارض من غيرهما (سئل)  
في رجل مات لاعتن ولدا أصلا وخلف مشد مسكة في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيماري لابن  
أخى الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون  
الاذن صحيحا (الجواب) نعم (سئل) في نظير هذه الصورة اذا وجهها لاجنبي قادر وليس  
للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا وينع الورثة من معارضته (الجواب) نعم (أقول)  
سيأتى عن المعروضات أنه عند عدم الابن تعطى الارض للبنت ثم للاخ لاب ثم للاخت ثم للاب ثم  
للأم فتنبه (سئل) في مشد المسكة هل يرثه النساء أولا (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب  
هذه المسئلة على تفصيل ان كان في الارض تراب للمورث أو سرقين أو غراس فانهم يرثون منه لان  
التراب ملك وكذا السرقين والعراس قال العلائي في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة خلافا  
للأئمة الثلاثة بيع السرقين بالكسر معرب سركين بالفتح الروث وفي الشريعة لا يسه والبرجندى  
رجيع ماسوى الانسان لانه ينتفع به لاستكثار الربيع من غير كراهة من السلف وان كان نجسا  
والانتفاع كالبيع في الحكم اه فحيث جاز بيعه يكون مملوكا له وملكه يرثه ورثته ذكورا  
واناثا وأفتى المرحوم الوالد على افندى العمادى رحمه الله تعالى بانها ترث في المسكة اذا كان في  
الارض غراس وان لم يكن في الارض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وانما حرمها وسواها وجعلها  
قابله للزراعة وثبت له بذلك حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة فانى وأنى وعى لم تقت بذلك وما  
رأيت أحدا من أجدادى أفتوا بانهم لذلك ولا بعدهم لان المسكة اما حق أو لا فان كان الاول  
يرثه جميع ورثته ذكورا واناثا وان كان الثانى فلا يرثه أحد من ذكر ولا أنثى واما عدم  
افتائى بانهم فلما قام عندى من الشبهة قياسا على ارث الولا فان النساء لا يرثن في الولا لانه حق  
يجرد النساء ليس من أهل الجهاد وكذلك المسكة حق مجرد والنساء ليس من أهل الزراعة فان  
اشترت امرأة عبدا فاعتقته أو جاهدت فاسترقت أسيرا فاعتقته فاذا مات فلها ولأولادها لانها تأهلت  
لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك اذا فرغ لها رجل عن مشد مسكته أو حرثت واستحقت



مطلب اذا مات عن مشد  
مسكة فيها غراس تكون  
لورثته على قدر فروضهم

مطلب الاراضي السلطانية  
لا تورث ولا حظ للنساء فيها

مطلب اذا كان في مشد  
المسكة شجرتان كبيرتان في  
وسط الارض تنتقل للورثة

مسكة بطريق شرعي لانها تأهلت لذلك وصارت من أهل الحرث والكسب هذا ما لا يخفى في خاطري  
والله سبحانه الموفق للصواب وسئل الوالد رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها  
وعن أخ لأم وعن أخت لأم وأولاد أخت وخلف تركه ومن جملتها مسكة أراض فيها غراس وبناء  
له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه الجواب تقسم التركة من ثمانية أسهم  
للزوجة من ذلك سهم واحد وللبنات سبعة أسهم فرضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترت البنات  
المرقومة مع أمتهما جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للام سهم  
واحد والباقي للبنات وأما الاراضي الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف وسئل المرحوم الشيخ  
اسماعيل في رجل يقرية سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلائخ من أراضي  
الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه وودفع المرتب وله أخت قامت الآن تعارضه في الاراضي  
الموقوفة متعلقة بأن الاراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنهما جميعا وأن  
الاراضي تكون ميراثا عنه لهما فهل الاراضي الخاصة السلطانية لا تورث أجاب الاراضي  
السلطانية أراضي بيت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى أمرها  
اليه الى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء والغراس  
فهو ملك لاربابه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه (أقول) وقد أفتى الشيخ اسماعيل أيضا  
بذلك في مواضع من هذا الباب في موضع في رجل مات عن ابن وبنت وبنيه مشد مسكة في  
أرض تيمارية فأفتى بانها للابن فقط وبانها لا تورث وفي موضع في رجل مات عن أولاد اناث  
وله مشد مسكة أراضي وقف سلائخ فأفتى بان للمتولى أن يوجهها لمن أراد وفي موضع في رجل  
مات عن بنتين وأخ وخلف مشد مسكة أرض وقف وغراسا فأفتى في بعض الأرض فسلم المتولى  
الأرض السليخة للاخ فقط فأفتى بان للمتولى ذلك وللبناتين ثلثا الغراس وفي موضع فبين له  
مشد مسكة أرض تيمارية ففات عن ولد ذكر ففوضها السباهي لاخر فأفتى بان له ذلك وفي هذا  
مخالفة لما مر وحاصله انه ان كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجه لورثته تعالى الملك اذ وضع  
الملك كان بحق لان الميت كان له حق القرار في توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم  
ابقاء لما وضع بحق على أصله وأماله وجهت لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك  
لان من وجهت له قد لا يرضى بابقاء ذلك في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الأرض  
مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه الفارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه  
لا ضرر في ذلك وقدمت في الباب الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضمونها انه اذا  
كان للميت أشجار ومشد مسكة في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذا لو كان في وسطها  
شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسناة والجدول الخ فراجعه وقد  
مرأنا في هذا الباب في كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجيه له من غيره  
وهو المصطلح عليه الآن في جميع الاراضي السلطانية والوقف في وجهها المتكلم عليه اللابن  
بجانب الطريق الاحقية من غيره وأماله كانت له بنت فتوجه لها بشيء يأخذه المتكلم على الأرض  
من البنات ويسمى ذلك بالطاوي والطاوي كلمة تركية أو فارسية معناها الصك الذي يكتب فيه  
التوجيه وكان ما يأخذه هو أجرة على كتابة ذلك الصك فسمى باسمه أو هو أجرة معجلة عن الأرض  
فالبنات لها حق التوجيه لكن بالطاوي بخلاف نحو ابن العم فانه لا حق له بل المتكلم مخير بين  
التوجيه له أولا جنبي ثم رأيت العلا في ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج نحو ذلك فقال

تنتقل للابن ولا تعطى البنت حصته وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيهما ويعطيهما صاحب التيمار لمن  
أراد وفي سنة ٩٥٨ في مثل هذه الاراضي التي تحي وتفتح بعمل وكافة دراهم فعلى تقدير أن  
تعطى للغير بالطاوي فالبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر  
السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فتبقي بجماعة ليس لهم عرض فاي  
مقدار قدر والطاوي يعطيه البنات ويأخذن الارض اه هذا وقد ذكر المؤلف نحو ورقين  
ونصف فتاوى ومسائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بألفاظ تركية أكثرها  
غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكانها مبنية على أوامر سلطانية لان التصرف في الاراضي  
السلطانية لحضرة السلطان عز نصره فله أن يأذن بتوجيهها على طريق خاص فلا تجوز مخالفته  
مالم يخالف الشرع الشريف فاردت أن أذكر زبدتها بعبارة عربية بعدما عرجمها الى رجل موثق به  
عارف باللغتين وصورته هذا ما وجدته مكتوبا في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله افندي مفتي  
الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان (أجد المعروضات المتعلقة بمواد الاراضي في تاريخ سنة  
١٠١٨ ثمانية عشر وألف) مشد مسكة الاراضي المحولة عن المتوفى عند عدم الابن تعطى  
لبنته فان لم توجد فلا خيه من أب فان لم يوجد فلا خته الساكنة فيها فان لم توجد فلا يسه فان  
لم يوجد فلا أمه وليس لغير هؤلاء من أقاربه حق في أخذ مشد المسكة بالطاوي \* ماتت المرأة عن ابن  
توجه الارض السليخة لابنها فقط اذ مات الذي لا توجه لولده المسلم \* اذ مات الشريك أو فرغ  
عن حصته لاجني باذن المتكلم في الاراضي الميرية كان للشريك الآخر حق الطلب \* لا يطل  
حق الطلب الى خمس سنين \* اذا غاب من له المشد وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم مخير في  
توجيه الارض لقريب الغائب من له حق الطاوي أو لاجني وليس هذا مثل الموت (أقول)  
أي لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن توجهها المتكلم لاحد لا خيار له بل تنتقل  
للابن مجانا كما يأتي قريبا \* اذا وجه المتكلم أراضي الصغار لاجني لهم أخذها بعد البلوغ الى  
عشر سنين \* لا يعتبر التفويض من غير اذن صاحب الارض - أخذ العشر والرسم في سنين  
متعددة لا يكون اذ نابل لادم من الاذن صريحا (أقول) سيأتي نظيره وهذا مخالف لما أفتى به  
العلامة المرحوم الشيخ اسمعيل من أن أخذ المتوفى والتيماري المرتب على الارض اذن في  
التصرف فتنبه لذلك - اذن أحد الشركاء في التيمار يكفي في تفويض المزرعة \* المتصرفون في  
مزرعة بعد دفع حصائدهم اذا أراد غيرهم أن يرعى مواشيه وأخذوا منهم دراهم فلصاحب  
الارض أن يمنعهم من الرعي \* الاراضي المتروكة التي في تصرفات بعض أهل القرى من غير  
زراعة اذا أراد بعض الناس أن يتخذوا فيها طريقا أو يعمروا الدوابهم ليس لهم ذلك جبرا وليس  
لصاحب الارض أن يأخذ منهم دراهم ويأذن لهم بذلك - بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق  
الطاوي - اذا غاب المتصرف في المزرعة فأحدث رجل فيها بناء باذن الرعي السباهي ثم حضر  
المتصرف له رفع ذلك البناء - اذا لم يوجد واحد من المذكورين من له حق المشد عن المتوفى  
فالتكلم على الارضي يوجه ذلك لمن يريد وليس له أن يوجه ذلك لنفسه ولا يسه لورود الامر  
السلطاني بذلك - اذ مات من له المشد عن بنت واستعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها  
وطلب أخوا المتوفى لأبوين أو لأب ان يأخذوا باعطاء الطاوي لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجهه من أراد  
(أقول) يؤخذ من هذا أن من له حق الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه لا يسقط الحق لمن بعده  
ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجودا فان الآخر يترتب بعد البنت كما مر أول هذه

مسائل مهمة متعلقة بمشد  
مسكة الاراضي



المعروضات بحيث لم تكن البنت موجودة ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وأمتنعت  
لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجنبي فالخيار للمتكلم ان شاء وجه له أو اغيره والله تعالى أعلم  
\* الارض تنتقل من الام لابنها مجانا لكن الى عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبنتها حق الطابو  
\* ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الارض مخير (أقول) علم من هاتين المستلتين  
أن ما مر أول هذه المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان  
الميت رجلاً أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن يعدها حق الاخذ وانما يعطى لابنها مجانا ان  
وجدوا الاقرباء والاجنبي سواء في وجهه صاحب الارض المتكلم عليهم لمن أراد ويؤيده قوله فيما  
مر ماتت المرأة عن ابن توجه الارض لابنها فقط فقوله فقط يشعر بان ارض المرأة لا يستحقها غير  
ابنها عند عدمه والله تعالى أعلم \* ليس لاولاد العم حق الطابو \* اذامات من له المشد وفي ذمته دين  
للمري أو لغيره لا يباع المشد لذلك وليس لاحد أن يقول أنا وفي الدين وأخذ المشد ولو بيع أو  
أخذ أحد أو في الدين ثم طلبه الابن يأخذه مجانا \* الارض المحلولة في قرية أو أعطاه صاحبها  
لا هالي قرية أخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم تمض سنة  
فان مضت سنة فليس له الاخذ \* الشركاء من السباهية والزعماء اذا فوض أحدهم فليس لغيره  
معارضته (أقول) لكن من لم ياذن له مشاركة الاذن في أخذ العشر من الارض المفوضة كما  
سيأتي \* ليس لابن الابن حق الطابو (أقول) سيأتي ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في  
انتقال المشد اليه الا أن يقال انه مثله في الانتقال اليه مجانا والمراد مما هنا انه لا يؤخذ منه الطابو  
فلا منافاة تأمل \* مزرعة الصغير أو الاسير لو تعطلت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير  
بالطابو \* المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح \* تفويض أهل المزرعة لا عبرة به \* مزرعة في تصرف  
زيد ادعاه عمرو ودفع زيد مقداراً من الدراهم وصالحه على ذلك من غير أن يكون عشرة من  
السباهية لا يطع \* الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه لا يسقط \* عرض أحد  
الشريكين حصته من الأرض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان فوض لاجنبي فليس  
لشريك أن يدفع ما دفعه الاجنبي ويأخذ الارض \* اذا فسخ رجل بفأسه غيضة بغير اذن السباهي  
والزعيم وجعلها مزرعة فالسباهي يأخذ من رجل مقداراً من الدراهم ويفوضها اليه هذا أولى  
\* اذامات العبد عن غير تفويض لا تنتقل الارض لمولاه ويعطيها السباهي لمن أراد \* متولى وقف  
لو أعطى الاراضي بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حالاً أن يقول كمل لي مثل الطابو والا  
أعطها للغير \* مزرعة القاصر اذا فوضها وليه لزجل فوات القاصر قبل البلوغ فليس للسباهي  
أن يأخذها من محلول القاصر والتفويض الاول نافذ \* عطل رجل أرضه ثلاث سنوات ومات  
عن ابن قبل أن يفوض السباهي الارض للغير فانها تنتقل لابن مجانا \* اذا وجه وكيل السباهي  
المزرعة المحلولة بنقصان فاحش ليس للسباهي أن يكمل الى مثل الطابو واذا كان ذلك في أرض  
الوقف فلم يتولى أن يستكمل مثل أجر مثله \* اذا غلب الماء على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انجلى  
عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف بها \* لصاحب الارض المحلولة أن يعطيها لابنه أو زوجته  
بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر (أقول) تقدم قبل هذا انه ممنوع من أخذها لنفسه  
أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بانه هنا بزيادة على مثل الطابو فتأمل \* رجل تحت يده  
أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا أحدث فيها بناء فلم يتولى أن يأخذ أجر المثل عن العرصة  
(أقول) أفنى بمثله الشيخ اسمعيل فمين له بناء دار في قرية ميرية بانه يلزمه أجرة المثل فراجع



المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ أحدهم حصته لاجنبى فليس للشريك الآخر أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذها (أقول) سيأتى أن الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا دفع ما يدفعه الغير الا أن يفرق بين الطاحون والمشد فتأمل \* ليس لوصى الصغير أن يفرغ من رعة الصغير لاجنبى ما لم يكن فيه نفع \* للوصى تفويض المزرعة لأجل الصغير أبو السمود من فتاويه \* لزيد وأخيه عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعتا فاعطاها المتكلم لبكر الاجنبى وأراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لأجل أنه شريك وخليط قبل مضي خمس سنين فليس لعمر وذلك المرحوم يحيى المقارى (أقول) هذا مخالف أيضا لمآسأتى من أن الشريك أحق من الغير الا أن يجاب بأن الحق هنا للبنتين فلا ينتقل للشريك وان امتنعتا إذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن المستنع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم \* مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند من رعته بالطابو وأعطت الرسم للسابهى وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا من السبابهى الرسم الذى قبضه من هند عبد الرحيم افندى \* نقل زيد حصاده لأجل الدياس الى موضع الدياس فاحترق الحاد بالكلية ولم يبق له اثر فللسبابهى أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم افندى \* من رعة في تصرف زيد فتعدي عمرو وفزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المثل من عمرو الجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السبابهى وقت أخذ عشره لو حكم بما بمقدار شئ يجوز ذلك أبو السعود افندى \* هذا آخر ما قصدت ذكره مما عثر به على من اثنى به ثم اعلم انى قد رأيت بهامش نسختى الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحيت الحاقها بما ذكره المؤلف لغرايتها أيضا تكثر الفائدة وهذه صورتها \* اذا لم تكن الارض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم فى الأصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضى اراضى مملكة وميرية \* اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كآبيه ويدفع ما عليها للمتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطابو بما يدفعه الغير أما من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروغ له بدل الفراغ ثم وجهه المتكلم ذلك للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتكلم باطل والمدفوع أجره مجمله واذا اعطى القاضى حجة في البيع والشراء أو غير ذلك فهى باطلة أبو السعود \* من له المشد اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلا خيه لاب فان لم يكن فلاخته الساكنة فيها فان لم تكن فلا يه فان لم يكن فلامه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشى معروضات (أقول) مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ مجانا بدون طابو والتقيد بكون الاخ لاب احتراز عن الاخ لام فقط وعدم التقيد بذلك فى الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم \* اذا مات أحد الشريكين فى المشد أو فوض للغير فلا آخر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع مادفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يطل الحق الى خمس سنين معروضات (أقول) تقدم ما يخالف هذا وقد مننا الجواب عنه فتأمل. الارض المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو معروضات \* اذا ذهب من له المسد الى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الارض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا



مثل الوفاة . معروضات (أقول) قد منا بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الارض مخير الخ يخالف  
 لقوله في المسئلة قبله يأخذها المتصرف بالطاؤفاته يقتضى انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون  
 أولى من غيره لكن يأخذها بالطاؤ لا مجازا لكون صاحب الارض قد استحقه فتأمل \* بتعطيل  
 أرض الصغار لا يكون مستحقا للطاؤ ولو اعطى للغير فلهم أخذها الى عشر سنين بعد البلوغ  
 معروضات (أقول) فهذا مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى  
 أعلم . اذا قسم من له المشد الارض بين ابنيه وسلم لكل واحد منهما مقدارا منها بدون اذن صاحب  
 الارض على وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما  
 لهم أخذ حصتهم منها معروضات \* اذا أعطى زيد وعمر ولاختها حين زواجهما مقدارا من أرضهما  
 ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتنع من دفع الطاؤ لصاحب الارض  
 وتعلل بانهما اعطيا الارض لهما بلا اذن صاحب الارض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة  
 دعوى الارض ممنوعة معروضات . أهل البدو اذا اشتوا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدفتر  
 يؤخذ عن المكان والافان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذوا الاقلام معروضات \* اذا سلم القارغ  
 الارض بلا اذن صاحب الارض وتصرف بها المفروغ له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر  
 لصاحب الارض من غير اذن صريح منه واعطاء تمسك بذلك ومات المفروغ له بلا ولد وأراد  
 القارغ التصرف بها وأبى صاحب الارض الا بالطاؤ الجديد فللقارغ ذلك ولا عبرة لابائه عبد الله  
 افندي (أقول) هذا صريح في أن قبض صاحب الارض العشر ليس اذنا في التصرف وتقدم  
 أيضا في المسائل السابقة مثله وانه مخالف لما أفتى به الشيخ اسمعيل . قاصر ليس له مال وله مشد  
 مسكة أرض سليخة وأراد وصيه تفويضه لزيد باذن صاحب الارض لضرورة النفقة فللوصي  
 ذلك عبد الله افندي . بعد انتقال مشد مسكة أرض سليخة من زيد الى ابنه العاصر اذا فوض  
 وصي القاصر ذلك لعمر وبأذن صاحب الارض ثم لمخ القاصر وأراد أخذها من عمر وله ذلك وفي  
 هذه الصورة اذا تعلل عمر وبانه مضى بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن لا يسلمها للبالغ ليس له ذلك  
 معروضات (أقول) الطاهر أن هذا فيما اذا كان التفويض بلا ضرورة بقريته ما قبله تأمل  
 \* اذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لم يدوم يمكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع  
 الماء تفويضها للغير اذا لم يرض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب الارض ذلك  
 معروضات (أقول) وجهه انه في حال غلبة الماء اذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون  
 سنة كما هو فلا تزول يده المتصرف عنها لانه معذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء أقل من  
 ثلاث سنين فله التصرف بها وليس لصاحب الارض المتكلم عليها تفويضها للغير المتصرف لان  
 الترك بلا عذر أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم اذا تعلل التيماري  
 بعد تفويض المزرعة للمحلول لزيد عن عمر وبانه لم يرها قبل التفويض وزعم انه يفوضها بالريادة  
 ليكر ليس له ذلك معروضات اذا وكل من له المشد أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الارض  
 التفويض للغير معروضات \* فرغ زيد لعمر وعمر مشد مسكة في أرض سليخة بأذن بعض  
 الشركاء في التيماردون بعض ليس لمن لم يأذن المعارضة غايته له أخذ ما يخصه من العشر معروضات  
 \* اذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب الارض التفويض للغير واذا ترك  
 ثلاث سنين لصاحب الارض التفويض للغير معروضات (أقول) يستثنى أرض الصغار كما هو  
 قريبا والله تعالى أعلم \* اذا غاب من له المشد بلا توكيل أحد للتيماري التفويض للغير بالطاؤ اذا

كانت العيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات من له المشد اذامات بلاولذ كرفوجه صاحب  
الارض للغير مع طلب بنى المتوفى بالطابو قبل مرور ست سنين فاذا دفعنا ما دفعه الغير بلا زيادة  
ضرر كان لهما الاخذ معروضات من له المشد بلاولذ كروخلف قاصرة فعرض ذلك  
صاحب الارض على وصي القاسرة للقاسرة قاي عن اخذها وأذن بدفعه للغير فوجهه لعمرو  
ثم اراد الوصي أن يدفع ما دفعه عمرو ومن الطابو من مال القاسرة وياخذ الارض للقاسرة فله ذلك  
معروضات من له المشد لا يداون الشرع بلا اذن صاحب الارض بعوض لم يقبضه  
ومات قبل قبضه بلاولذ اراد ورثته اخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات من له المشد  
مدة التزام زيد ولم تعط الارض المحلول في زمانه ولم يعلم انها محلول يكون الاعطاء للملتزم الجديد  
معروضات من له المشد كما تنقل الى الابن تنقل الى ابن الابن معروضات من له المشد عن  
ابن تنقل الى ابنه مجازا بالطابو سواء كان الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة أو  
للحشيش معروضات (أقول) فائدة هذا التعميم دفع ما يتوهم وهو أنه انما تنقل الى الصغير اذا لم  
تسكن محتاجة للعمل كالمعدة للحشيش فنبه على انها تنقل اليه وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة  
والله تعالى أعلم \* أرض الذي لا تنقل الى ابنه المسلم معروضات من له المشد بلاولذ بعد القاء البذر  
في مشد مسكنه ونبت الزرع وفوض صاحب الارض المشد لعمرو يتصرف ورثة زيد بالارض الى  
ادراك الزرع باجرة المثل لعمرو معروضات من له المشد بلاولذ غ زيد لعمرو عن مشد مسكة أرض سليخة بلا  
معرفة صاحب الارض وسلمها لعمرو ونهاه عن اخذ التمسك من صاحب الارض قبل تسليم بدل  
الفراغ فاخذ عمرو وتمسك قبل تسليم البدل بلا اذنه ثم مات عمرو وبلاولذ اراد زيد التصرف فيها  
كالاول بناء على عدم الاذن بالتمسك وأن التفويض ليس بمعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له  
ذلك معروضات أبي السعود \* اذا وجه التيماري الارض المحدودة لزيد على أن مقدار أفدنتها  
كذا على وجه التخمين ثم منع زيد من التصرف بما زاد على التخمين وأراد توجيه الزيادة للغير  
ليس له ذلك معروضات ليس الاخ لا يوين أحق من الاخ لا ي في الطابو في مشد مسكة الارض  
السليخة والعبرة في ذلك للاب لا للام معروضات من له المشد وطنه وتوطن في غير بلده  
فصاحب الارض مأمور بتوجيهها للغير حالا \* اذا وجه المتكلم الارض المحلولة لعمرو بموجب  
تمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الاول يزعم انه يحلف عرا على أن  
التمسك وانتم لم يكونا بعد العزل ليس بكذا ذلك بحسب القانون معروضات اذامات من له  
المشد عن قاصر وكانت أرض كرم فوجهها لصاحبها لعمرو بالطابو فغرس فيها عمرو كرما  
ومضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الارض وكلف عمر ابقاع العراس بمباشرة صاحب الارض  
له ذلك معروضات من له المشد اذامات عن زوجة حامل لا يقدر المالك على توجيهه للعرق قبل  
طهور الحمل معروضات هذا آخر ما رأيت بهامش نسحي الدر المختار وكأنه معرب من الفاظ  
تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لراكتها والله تعالى أعلم

(كتاب الدبايح)

\* (كتاب الدبايح) \*

مطلب محل ذبيحة النصراني  
مطلقا

(سئل) في ذبيحة الدي الكافي هل تحل مطلقا أولا (الجواب) تحل ذبيحة الكافي لان من  
شرطها كون الدابح صاحب ماله التوحيد حقيقة كالمسلم أو دعوى كالكافي ولانه مؤمن  
بكتاب من كتب الله تعالى وتحل مناكحته فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكافي بين أن يكون



ذميا يهوديا أو نصرانيا حرييا أو عرييا أو تغلبيا لا طلاق لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما طعامهم ذبائحهم ولأن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالإجماع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا إذا لم يسمع من الكتابي أنه سمي غير الله تعالى كالسيح والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون اسرا يلبا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى إطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه أفتي الجدي في الاسرائيلي وشرط في المستصفي لحل مناحتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فإنه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب أن اعتقدوا أن المسيح اله وإن عزير الله ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أو لا ومقتضى الدلائل وإطلاق الآية لجواز كما ذكره القمري ناشي في فتاواه والاولى أن لا يأكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا ضرورة كما حققه الكمال بن الهمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسائله قال الامام ومن دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكتب مثل ما قلنا فإذا كانوا يعترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصراني فرق فلا يجوز إذا جمعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الا بخبر ملزم ولا نعلم في هذا خبرا فمن جمعت اليهودية والنصرانية فحكم واحداه بحروفه (سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا (الجواب) الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى جازت صلاته كما صرح بذلك قاضيخان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال اه وهو يكسر الطاء والمكروه تحريرا من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نظمها بعضهم بقوله

إذا ما ذكيت شاة فكلها \* سوى سبع فقيهن الوبال  
فقاء ثم خاء ثم غين \* وذال ثم ميمان وذال

(أقول) وقد كنت نظمتهما بقولي

ان الذي من الشياه يحرم \* يجمعه حروف نخدم نغم

مطلب الكبد والطحال  
طاهران حلالان  
مطلب المكروه تحريرا  
من الشاة سبعة أشياء

مطلب في حكم العقيدة  
وكيفيتها

(سئل) في العقيدة كيف حكمها وكيف تفعل (الجواب) قال في السراج الوهاج في كتاب الاضيحة مانصه مسألة العقيدة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن يذبح شاة إذا أتي على الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم إذا أراد أن يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لانه انما شرع للسروور بالمولود وهو بالعلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكون فيه دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة من العيوب لانه اراقه دم سرعا كالاضيحة ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز الا أن يوم السابع أفضل والمستحب أن يفصل لجهها ولا يكسر عظمها تفاؤلا بسلامة أعضاء الولد وياكل ويطعم ويتصدق اه وفي فصول العلاجي المسمى بالكرامية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم

قوله ابني فان هـ كذا في  
النسخ ولعل صوابه ابني  
فلان تأمل اه صححه

قوله حسبت الذبيحة هكذا  
في النسخ ولعل صوابه  
حسبت السبعة وليحترز  
اه صححه

السابع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة  
وقد عني عن نفسه عليه السلام بعدما بعث نبيا ويقول عند ذبحه اللهم هذه عقيقة ابني فان  
دها بدمه ولجها بلحمه وعظمها بعظمه وجلادها بجلاده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني  
من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة تخذها ويطبخ جثعها ثم تصدق بهما ولا يكسر  
منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معني ما مر ثم قال ورأيت في  
شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار  
واقصر على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال  
قال ووقتها بعد تمام الولادة الى البلوغ فلا يجزى قبلها واذبحها في اليوم السابع يسق والاولى  
فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالبكور وليس من السبعة يوم  
الولادة خلافا للشيخين ولو ولد ليلا حسبت الذبيحة من صبيحته ويسق ان يعق عن نفسه من بلغ  
ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاضحية الا انه يسق طبخها وبجلوتها ولا بجلاوة اخلاق المولود  
وحمل لهما مطبوخا للقفر او لباس يندبهم اليها وتعطى القابلة رجلها لامرء عليه الصلاة  
والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاها اياها واليمنى اولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره  
ويسق عن الذكرا شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط  
ثنتان ويسق ان يقول الذابح بسم الله والله اكبر اللهم لك واليه عقيقة فلان لخبر ورد ويكره  
لطح رأس المولود من دمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسكة أو ذبيحة لا عقيقة فيكره ويدل  
له خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العقوق وفي رواية  
لا أحب لله العقوق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النشأتين وبالله  
تعالى التوفيق والمعونة صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب  
العالمين (أقول) هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحظروا الاباحة وذكر مسائل منه عاقتها  
استطراذية غير مسئول عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فاحيت تأخير الكل  
الى ذلك المحل لتكون كالفاكهة بعد الطعام

### \*(كتاب الشرب)\*

\*(كتاب الشرب)\*

مطلب له فرض في الطالع  
غيره رجل يعاد كما كان  
مطلب ليس له منع اجراء  
الماء في أرضه ويبقى القديم  
على قدمه  
مطلب فيما اذا جرى الماء  
الى أرضه فتعدى الى أرض  
جاره واتلف زرع

(سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل  
على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لبركة زيد وفرضان لسبيل كل  
ذلك من قديم الزمان عمد رجل الا أن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه في القديم  
بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا ويريد زيد اعادتهما كما كانا عليه تدبعا بعد ثبوت ذلك  
شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أرض لرجل لها حق شرب معلوم يجري اليها الماء  
من قديم الزمان في جري معلوم في أرض زيد يريد زيد الا أن لا يجري الماء في أرضه فهل ليس  
له ذلك ويبقى التذم على قدمه (الجواب) نعم واذا كان لرجل أرض ولا تخريفها نهرا فارد رب  
الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب (سئل)  
فيما اذا جرى زيد الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدى الماء  
وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضوع في أرضه فهل يضمن (الجواب) حيث اجراه كما ذكر  
يضمن والله تعالى أعلم ذكرنا من قبله أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدى الى



أرض الجار قال هذه المسألة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وإنما  
يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره ان تقدم  
اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة الاشهاد على الخاطئ المائل  
وان لم يتقدم اليه حتى تعدي لم يضمن وان كانت أرضه صعيدا وأرض جاره هبوطا يعلم انه اذا سقى  
أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسئلة عمادية من الفصل ٢٢ في  
أنواع الضمانات وتتمام فروع المسئلة فيها ومثله في الفصولين (سئل) فيما اذا اختصم جماعة في  
شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضهم (الجواب) نعم يقسم بينهم على قدر أراضهم والمسئلة في  
الملتقى والتنوير من الشرب (أقول) وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقدم كافي البرازية فلو  
علت يبق القديم على قدمه (سئل) فيما اذا كان لبستان وقف حق شرب قديم من نهر قديم  
مشترك عليه من الاسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقي البستان الا بالسكر ونظائر وقفه  
متصرفون بشربه بالسكر من قديم الزمان الى الآن بلا معارض لا يعرف الا هكذا من القديم  
والا كان قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر ويريدون منعه عنه بدون  
وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديما على الوجه المذكور يبق القديم على قدمه وينع  
المعارض في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الجواب كما به  
العم المرحوم أجاز والله سبحانه الموفق للصواب \* (صورة دعوى) \* وردت من طرف محافظ  
الشام وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقف الاموي مصرح في الصريح انه فتوح غير  
سدود ويدعى واضعوا اليد عليه انه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ  
الصريح أن زيد من ثلثمائة سنة فأنكر أهل عربيل وجود الماصية وقدمها وانما محدثة أحدثها  
صادق أنما من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بينة الحدوث في دعوى  
الماء فكيف الحكم في ذلك اكتبوا لنا الجواب مفصلا الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد  
التصرف من قديم الزمان والى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك  
وهو قدم على من قال بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مدعى القدم أسبق قال في  
الخلاصة اذا تنازع اثنان في عين لا يخلو اما أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث  
ادعياء ملكا بينهما أو ميراثا أو شراء من واحد أو من اثنين أو خاتار بخا واحدا أو لم يؤرخا أو أرخا  
وتاريخ أحدهما أسبق فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى يقضى لاسبقهما تاريخا  
اه ومثله في البرازية والبحر والتنوير وضد الشريعة والملتقى والدرر وغيرها وفي الرحمة  
سئل في جماعة يهود يجرى ماء لبستانين بعض المسلمين من نهر قديم في أرض يدهم يريدون أن  
ينعوا اجراء الماء منها الى تلك البساتين هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم  
وحده الذي لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف كان كافي العمادية يبق القدم على قدمه  
وينبت أيضا حق الاجراء باثبات الجري من غير دعوى الملك بالينة العادلة ويقضى به لصاحبه  
كافي الزيلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الاشباه في تصرف الامام بالرمية منوط بالمصلحة  
(تدبيره) اذا كان فعل الامام مبنيا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينقد أمره شرعا  
الا اذا وافقها فان خالفها لا تنفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء  
الموات واسبغ الامام أن يخرج شيئا من يد أحد لا بحق ثابت معروف اه وفي العمادية  
في آخرها من بحث ما يحكم به الحال مانصه فيما اذا كان لرجل نهر في أرض رجل أو ميراب في

مطلب اذا اختصموا في  
الشرب يقسم على قدر  
أراضهم  
مطلب اذا كان السكر  
قد يما يبق على قدمه وليس  
لأرباب الطواحين منعه

مطلب في الاختلاف في  
قدم المجري وحدوته

مطلب يقضى للاسبق  
تاريخا  
مطلب حد القديم الذي  
لا يحفظ الاقران وراء هذا  
الوقت كيف كان

مطلب القديم يبق على  
قدمه

مطلب لا يخرج شيء من يد  
أحد لا بحق ثابت معروف  
مطلب له من أوميزاب في  
أرض رجل فاختلف الخ

دار رجل فاختلغا في ذلك وأتمكر صاحب الارض والدار بثبوت حقه فالقول قوله وعلى المدعي  
 البينة أن له حق التسييل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا زمان الخصومة حينئذ  
 القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الماء الى  
 أرض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب  
 التنوير وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحسننا اه ثم أرسلت صورة الدعوى ومكتوب  
 فيها ما صورته أبرز المدعون حجة متعلقة بدوى ماضية محدثة وضمنها فتوى من اجدا فندى  
 المهمندارى بان بينة الحدوث مقدمة والحجة واصله اليكم فالمرجو تبين ذلك وكناية الجواب  
 الجواب الحمد لله في الحجة المرسله لم يذكر المدعي ولا المدعي عليه تاريخا أصلا من الطرفين  
 وأما مسألتنا فذكر فيها أن ذا البدأ رخ من ثلثمائة سنة والمدعي عليهم من خمسة وعشرين  
 سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا رُخا يقضى به الاسبقه ما تاريخا  
 قال في البحر والحاصل ان سبق التاريخ أرجح من الكل ومنه في فصول العمادى وأيضاً في  
 الحجة المرسله الحال شاهد بالحدوث فانه ذكر فيها وانه وجد ثقباً مخروفاً غير مستدير  
 ولا مستو ولا هو كفه سائر المواضع وأيضاً المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من  
 يده فلم يوجد فيه وأيضاً ليس له أرض أصلاً يسبق به الماء المذكور فكل ذلك شاهد بان ما حادثة  
 والفتوى نبت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والقدم من دون تاريخ ففيها خلاف قال في  
 الحاوى له كنيه في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة  
 فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها نبت ولاية النقص وقال راعى الى به القول في هذا  
 قول المدعى بالقدم اه وذكر العلائق في شرح الملتقى عن ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادى  
 أن بينة القدم في البناء أولى من بينة الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وطهر من الكتب المعتبرة في  
 هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى القرقرى  
 مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٣ منونها فيها اذا كان  
 سبيل ماء معلوم مستمداً من نهر معلوم فتوحا غير مسدود فائس ماء السبيل المذكور يسبق به  
 أراضي بساكنين معلومة من الزمن القديم بموجب تسكات شرعية وادعى أصحاب النهر المزبور أن  
 مجرى السبيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساكنين المزبور يدعون انه قديم فهل تقدم بينة  
 القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة أصحاب البساكنين التى تسبق  
 أراضيها من فائس ماء السبيل المزبور أولا الجواب تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع  
 أصحاب النهر من المعارضة فى ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك ويحق ذلك للمدعين المزبورين  
 الموجب اليهم كما تقدم لهم من قدم الزمان والى الآن والله تعالى أعلم (أقول) قدمنا الكلام فى  
 كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث  
 فى البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهى أن الخلاف  
 انما هو فيما اذا كان الاختلاف فى مجرد أن ذلك السن قديم أو حادث بسوء ذكر تاريخه أما اذا  
 ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا الشئ ملكى أو حقى من سنة كذا وادعاه آخر كذلك من سنة  
 كذا فانه لا خلاف فى ترجيح الاسبق تاريخا على ما جزم به فى كثير من الكتب فتنبه (سئل)  
 فى نهر كبير يجري على حافة بيت بصالحية من مائة وخمسة يسبق منه أغل البيوت المذكورة  
 من قديم الزمان وفى النهر لمزبور موضع مكشوف معدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يسبق منه

مطلب تصح دعوى الشرب  
 بغير أرض

مطلب اذا رُخا يقضى للاسبق  
 تاريخا

مطلب بينة الحدوث  
 والقدم بدون تاريخ فيها  
 خلاف

مطلب الاختلاف فى ترجيح  
 بينة الحدوث أو القدم انما  
 هو فيما اذا لم يؤرخا

مطلب ليس له أن يبنى بيتا  
 على حافة نهر



الغائبة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبنى على النهر المزبور بناء ويجعله بيتاً ويدخله  
إلى داره بنون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقامة وتغير القديم فهل والحالة  
هذه ليس للرجل ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه (سئل) في نهر  
قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه ويباطنه بسط قديم مبني بالحجارة فيه لكل من القريتين  
مقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب القريتين واضع يده على حقه المذكور ومتصرف  
به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلامعارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى  
القريتين فغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهالي القرية الثانية من أخذ حقهم من الماء  
المذكور إلى أن يبرزوا لهم سنداً أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) وضع اليد  
والتصرف حجة قاطعة ولا يكلف ذو اليد إلى إظهار سند يشهد له بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع  
يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم ويمنع المعارض لهم في ذلك ويبقى القديم على  
قدمه حيث الحال ما ذكره والله سبحانه العليم (سئل) فيما إذا كان لهند بركة ماء في دارها  
يجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسد زيد الفائض وامتنع من فتحه الآن تسكن  
هند بركته فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق  
في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد تسكيس البركة أيضاً لعدم جبر الإنسان على إصلاح ملكه والله  
تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الإجراء دون رقبة  
المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لدى بنية شرعية فهل يسقط (الجواب) نعم قال صاحب  
المسيل أبطلت حق من المسيل فإن كان له حق إجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياساً على حق  
السكنى وإن كان له رقبة المسيل لا يبطل بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق  
بالاسقاط ومثله في الأشباه (سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب  
المزبور تحت تولية زيد بالوجه الشرعي فأجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض لعرو  
ليسوق الشرب إلى أرض نفسه فهل تكون الإجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) لا تصح  
إجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرهما وفي التتارخانية من الفصل  
الخامس في بيع الشرب قال محمد في الأصل إذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فإنه  
لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقيه أبو جعفر وأستاذة أبو بكر البخني وغيرهما من  
المشايخ لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوز وإذا باعه أو أجره مع الأرض فهو جائز  
ويدخل الشرب في البيع تبعاً للأرض ألا يرى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل  
مقصوداً اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد حق شرب معلوم من نهر فباع الشرب وحده بدون  
أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم وكذا صح بيع الشرب تبعاً للأرض  
بالاجماع ووحدته في رواية وهو اختيار مشايخنا بل لأنه نصيب من الماء ولم يجز في أخرى وهو اختيار  
مشايخنا بخاري للجهالة وفي الحاشية من الشرب رجل اشترى شرباً بعير أرض وفي تلك القرية تباع  
المياه بعير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فإن باع وشرط أن يكون الخراج على المشتري  
فسد العقد في الروايات كلها لأن الخراج يكون على صاحب الأرض فلو أنه باع الماء بدون  
الأرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع أرض له قال الفقيه أبو جعفر لا يجوز البيع  
في الشرب إلا أن يجيز البائع الأول لأن المشتري الأول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لأن بيع  
الشرب بيع لا يقع على موجود ألا ترى أنه لو باع الأرض والشرب جاز البيع وإن كان الماء  
منقطعاً وقت البيع وإنما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتاً بعد وقت فإذا لم يشتر شيئاً

مطلب وضع اليد والتصرف  
حجة قاطعة ويبقى القديم  
على قدمه

مطلب صاحب الفائض  
لا يلزمه تسكيس بركة الجار

مطلب لا تصح إجارة الشرب  
وحده

مطلب يدخل الشرب  
في البيع تبعاً لمقصودا  
مطلب لا يجوز بيع الشرب  
وحده بدون أرض  
مطلب فيما إذا اشترى  
الشرب وحده ثم باعه بعد  
القبض



موجودا لا يملك بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لا على ملكه البائع الاول قال رضي الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يعا فاسدا يملك بالقبض فإذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بمئة أو دم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ منع الغفار من البيع الفاسد (سئل) في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتياج المجري الى الكرى الضروري فكراه البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الآتي بما أنفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فكريه على أهلها بينا ثم قيل يجبر الآتي وقيل لا يجبر لأن كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الآتي بما أنفق فيه إذا كان بامر القاضي المخ وجزم الزيلعي بالرجوع بحصته من المونة إذا كان بامر القاضي واختاره في الهداية حيث أخرجه مع دليله قال في الخاتمة من فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فما دونها أو عليه قرية واحدة يفنى ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الأربعين فهو نهر خاص وان كان لأربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفرض الى رأى المجتهد حتى يختار أى الأقوال شاء اهـ وفي شرح الكنز للعبين ومونة النهر المشتركة عليهم أى على أهل النهر الكائنين من أعلاه أى على النهر عند أى حنيقة حتى اذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه مونة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركاء لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تغرق أرضه وله أنه للحاجة الى سقى الارض ولم يتبق له حاجة فلا يجب عليه كمن له حق تسيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسيل الماء فيه ثم فرع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برئ الرجل من الكرى لما ذكرنا اهـ وفي التتارخانية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مونة الكرى عند أى حنيقة الصحيح أنه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح جانبي النهر اهـ ومثله في البرازية والذخيرة وغيرهما وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا دار رجل قبل انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجهه مالا انه لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسيل الماء اذ لو لاه اغرقت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مونة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظم عليه قري يشربون منه فبلغوا بالكرى فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مونة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أراضي قريتهم اهـ (سئل) في رى أو ساخ ينصب فيه أو ساخ بيوت جماعة من محلات من أعلاه الى أسفله واحتاج الى الترييل فقام هل مجرى أو ساخ الاعلى

مطلب بيع الشرب وحده  
فاسد فيملك بالقبض لا باطل  
قوله قال أى قاضيخان رحمه  
الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية الخ أى  
ولو كان ذلك بيع المعدوم  
من كل وجه لما كان أحد  
يقول بجوازه وحديث وجدت  
الرواية بجوازه وأخذها  
بعض المشايخ علم أنه ليس  
من بيع المعدوم من كل  
وجه فلا يكون باطلا اهـ  
منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص  
باذن القاضي يرجع على  
الآتي  
مطلب كرى النهر الخاص  
على أهله

مطلب في بيان النهر الخاص  
مطلب اذا جاوز الكرى  
نهر رجل تسقط عنه المونة  
مطلب لا ترفع مونة الكرى  
بمجاورة الفوهة وانما ترفع  
بمجاورة الارض  
مطلب الطريق الخاص  
في سكة غير نافذة اذا احتج  
الى اصلاحه



مطلب في القسوق بين نهر  
الشرب ونهر الاوساخ اذا  
احتاج الى الكرى والتعزيل

مطلب ليس لاهالي الاعلى  
أن يسكروا النهر على أهالي  
الاسفل وان كان يفعل من  
قديم  
مطلب لاعتبة للقديم المخالف  
للشرع القويم

يكونون بعض أهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه أوساخ قبل وصوله  
اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لاهالي محلة أوساخ الاعلى ذلك (الجواب) نعم (أقول) ههنا  
فائدة تبين عليها في رد المحتار وهي أن نهر الاوساخ يخالف نهر الشرب من حيث أن نهر الاوساخ  
اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أعلاه فكلما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشارك من  
هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤنة ويشاركه جميع من قبله  
حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فمن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء  
أوساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الاثر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء  
أوساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب  
الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا  
الى شيء من النهر مما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخلها جميع  
من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا فمن كان  
في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم وثم على عكس نهر  
الايوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب  
الايوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب وسخه (سئل) فيما اذا كان لاهالي محلة مساقيط  
على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من أوساخ المساقيط المذكورة  
فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ من النهر المذكور على أصحاب المساقيط المذكورة دون أهل  
النهر (الجواب) نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا أحدث بعض أهل المحلة  
مساقيط على النهر المذكور بغير اذن أهل النهر المرقوم ويطلب أهل النهر أصحاب المساقيط المحدثه  
بسد هاهن النهر فهل يسوغ لهم مطالبهم بذلك (الجواب) الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه  
الشرعي كتبه الفقير علاء الدين عني عنه (سئل) في نهر كبير يمتد من أعين يشرب منه اهالي قرى  
بعضها من جهة أسفله يجري لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين  
يقل ماء النهر الكبير فيسكروا أهالي القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرفع الماء الى أنهرهم  
الخاصة فيسقوا أراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجري الى أهالي الاسفل الا قليلا  
جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعلين بانهم يفعلون السكر  
المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم يبي ويترك على قدمه وان خالف الشريعة  
المطهرة فهل لاهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزيلوا السكر ليسقي أهالي  
القرى الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنهم ورضاهم  
(الجواب) ليس لاهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى  
يرووا كما ذكره الامام المعظم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم  
الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء وذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز  
مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله اهالي الاعلى من السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم  
لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجري على المتأخرين فانه لا يلزم من رضا المتقدمين رضا المتأخرين  
فللمتأخرين من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقي أهالي  
الاسفل أراضيهم فانه يبدأ بهم حتى يرووا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتمدة  
والله تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ اسمعيل مفتي دمشق الشام عني عنه وأجاب رحمه الله تعالى



عن سؤال آخر حاصله ان لم يكن لاهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلاهالي القرية العليا حبس جميع ماء النهر الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية السفلى ان شئوا وان كان لاهل القرية السفلى حق شرب من النهر المزبور فليس لاهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا القول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء على أهل الأعلى حتى يرووا كافي الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم (أقول) وأفتى بذلك الخیر الرملي في خصوص نهر دمشق المسمى ببرداه وهذا هو المذکور في المتون كالهداية والمقتى وذكر القهستاني وتبعه العلافي في شرح المقتى عن شيخ الاسلام انه استحسّن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي اذا لم يصطلحوا ولم ينتفعوا بلاسكر فيسكر كل في نوبته وينبغي الافتاء بهذا ان لم قصر الضرر على أهل الأعلى فانه ربما يشرب أهل الأسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الأعلى مع أن لهم حق في النهر تأمل \* (قائدة) رأيت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي ما حاصله لا أشك في نهر برداه في دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بأرضه والعين التي يجري الماء فيه منها امامباحة وهو الظاهر واما كانت مملوكة للكفار وانتقلت عنهم الى المسلمين وأياما كان فليس ملكا لاحد وبقية انهارها الطاهر أنها كذلك وأنهم متقدمة ويحتمل حدوثها بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان بانخراق في موات فليس بمملوك وما كان بحفر فان قصد به حافره الاباحة فكذلك أو نفسه فلا له لا كالأعلاء الا أن هو ولا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا يبيعه بخلاف الاملاك المنتقلة الى بيت المال التي يبيع منها ويعطي نفسها فان هذه الانهار نفعها عام دائم للمسلمين فلم يجز تقويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هي بانخراق أو بحفر فهو لعموم المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقد يقال ان ما كان مباحا لعموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر أن حفرة برداه وبقية الانهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة لاحد وأما ما بها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الا حراز وانما لاهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة منه منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربابها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقوقها حين البيع والشراء والجارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق البدل واضع البدل الاول واستمرار ذلك الى زماننا فلا يحل لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعي ولا أن يحدث في أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والكوى المملوكة أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كما في القهستاني ولذا كان كرهه على أصحاب المقاسم لامن بيت المال ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يمر في واد قد يسمى ذلك النهر بالعاصي يشرب منه أراض وبساتين وحرار وقرى تحوى خلقا كثيرا ليس لتلك الاراضي والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضي على عليا من جهة منبع الماء وسفلى تحته وهكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن السقي منه الا بدوالب يدبرها الماء كالرحى لتسقله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان

مطلب نهر برداه في دمشق  
غير مملوك لاحد

قوله فما كان بانخراق في  
موات أي ما كان انخرق  
بتنفسه وجرى في أرض  
موات بلا حفر من أحد  
اه منه

مطلب سؤال في خصوص  
نهر العاصي



بني كل أهل ناحية في وسطه سدا بالمون والاحجار وقصوا فيه كوى على قدر الواليين المتكئة  
وجعلوا بين كل سدين مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الاسفل لا يضر  
بالسد الاعلى فهل اذا اراد احد من أهل تلك الاراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا  
يسكر النهر ليتمكن بذلك من نصب دلاوب يأخذ به الماء الى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للاعلى  
منه أو المساوي ضرر بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا أفقونا  
ما جورين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يخلو من أحد أمرين إما أن يكون  
مشتركا اشتراكا خاصا بأهل تلك الاراضي فلا يجوز لأحد منهم حيثما احداث شي فيه الا برضا  
الجميع سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لان البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض  
الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الا برضا بقية الشركاء سواء تضرروا أو لم يتضرروا  
وهذا بخلاف ما اذا اراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي أو دولابا في أرض له ملاصقة  
لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله أن يتغير الماء عن سننه  
ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وإما أن يكون مشتركا اشتراكا عاما بين جميع الناس فيمتنع  
احداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال قاضيخان في كتاب الشرب ان أبا يوسف  
سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو ويرتوي منه أهلها بالخصص لكل قوم كوة معروفة  
فأحرق رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب في هذا النهر فكبرى لها نهر من فوق مرو وفي موضع  
لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضر بأهل  
مرو ضررا ينافي ما لهم ليس له ذلك ويمنع السلطان عن ذلك وكذا الكل أحد أن يمنع لان ماء  
النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردي المياه  
ثلاثة الاول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسبحون وجميعون ليست بمملوكة لأحد  
فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والثانية واتخاذ المشرعة والنهر  
الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامة فان أضر منع فان فعل فلنكل أحد من أهل الدار منعه المسلم  
والذمي والمكاتب فيه سواء اه والله العليم وكتبه محمد المفتي بطرابلس الشام عفي عنه  
(سئل) في بركة ماء قائمة البناء في دار زيد يجري ما قاض منها بحق شرعي في مجرى الى طالع قائم  
البناء في دار عمرو وينقسم الماء شطرين أحدهما لدار عمرو والاخر لدار بكر ويريد بكر أن يأخذ  
من الماء شطره المختص به من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخالفة  
والمعادلة ممكنة وليس في ذلك ضرر على عمرو ينتفع كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك  
(الجواب) نعم (أقول) قدمنا في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع (سئل) فيما  
إذا كان لزيد ورجلين طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو فهدم الطالع وصار الماء يجري  
الى أرض دار عمرو ووجبت لها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطلب عمرو منهم اصلاح الطالع  
فهل يجاب الى ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية من الشرب نهر في أرض قوم فابشق وخرب  
بعض الاراضي لملك الاراضي مطالبة ارباب النهر باصلاح النهر دون عمارة الاراضي (سئل)  
في ماء مشترك بين قرية ميرية ومزرعة وقف للقرية الثلثان والمزرعة الثلث فترك اصحاب المزرعة  
زراعتها وماء هامة ثلاث سنوات فسق زراع القرية المزبورة اراضيهم بالماء المزبورة في المدة  
المذكورة قام المتكلم على المزرعة يزعم أن زراع القرية يضمنون حصة المزرعة من الشرب  
في المدة المرقومة فهل لاضمان عليهم (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا يضمن من سقى

مطلب ماء النهر العظيم حق  
العامة ولكل أحد منهم  
رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء  
مطلب اذا تهدم الطالع  
وأضر بجيطان الجار له  
طالبتهم باصلاحه  
قوله فابشق يقال بشق الماء  
بشقاقه بان خرق الشط أو  
السكر وانبثق هو اذا جرى  
بنفسه من غير فجور والبشق  
بالفتح والكسر الاسم مغرب  
اه منه  
مطلب لا يضمن من سقى  
من شرب غيره بغير إذنه



من شرب غيره بغراذه في رواية الاصل وعليه القسوي شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة  
اه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن \* وضمنه بعض ومامر أظهر

(سئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضي ويوتا كثيرة بحق قديم شرعي بلامعارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزانان يصب منهما ماء النهر ويريد احدهما الحجر المزبور وهو مامفتوحان من قديم الزمان بلامعارض ثم قل ماء النهر فصار مستاجر الطاحونة يسد أحد الميزانين بأمر صاحبها بدون وجه شرعي فقل انحدار الماء في الماصية جدا وصار لا يبلغ ربع انحداره وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد المذكور وقله الماء ويريدون منع مستاجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزان المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمرو بركة في مجرى الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتياج طريق الماء من اعلاه الى التعمير فهل يكون تعميره عليهما (الجواب) نعم (أقول) أفقي شيخنا شيخنا السايحاني فيما اذا كان ماء البركة لجماعة لاحدهم ثلثه وللآخر النصف وللآخر السدس بأن كلفته على قدر الحصص لقول الاشياء الغرم بالغنم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في نهر يسقي بساتين وقرى انهدم جانب منه واحتياج الى التعمير فأجاب تعميره على أربابه جميعا على حسب حقوقهم من أعلاه اه لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من أعلاه لان من كان من جهة أعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من كان من جهة أسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى أرض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد أرضه كما مر فتدبر بقى هنا شئ وهو ما اذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما قاض عنه الى بركة رجل آخر واحتياج أصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما لم أره تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب الفائض يغرم الثلث (سئل) في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقي أراضيهم بحسب نصيبهم منه أراد أحد الشركاء أن يسوق نصيبه من النهر المرقوم بلارضاهم الى أرض له أخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له ذلك الا برضا بقية الشركاء (الجواب) نعم كما في التنوير والملتقى ومثله في الزيلعي (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقيط الدار ومساقيط أهل الزقاق من قديم الزمان وقدام ثلاث البئر لكثرة ما اجتمع فيها من أوساخ المساقيط وتضرر زيدا من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الأوساخ على زيد وبقية أصحاب المساقيط (الجواب) نعم (سئل) في رجل سقى أرضه سقيا معتادا وفي الأرض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى أرض جاره من غير صنع ويرغم جاره ان الماء أفسده حنطة في الأرض المرقومة وأن الرجل يضمنها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي فوائد الفقيه أبي جعفر سئل عن سقى أرضه وفيها ثقب يضر بأرض جاره ويفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال سبيله سبيل الحائط المائل انه يتقدم عليه فما ضر بعد التقديم يضمن كالحائط المائل عمادية من انواع الضمانات (سئل) فيما اذا كان لزيد بركة

مطلب ليس للطحان أن يفعل ما يقلل الماء على أهل الماصية

مطلب لهما بركة كان فالعمارة عليهما

مطلب كلفة ماء البركة على قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب الفائض من كلفة العمارة مطلب ليس له أن يسوق شرب أرضه الى أرض له أخرى لا شرب لها من النهر المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه أوساخه وأوساخ أهل الزقاق فؤنة التعزيل عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا معتادا وفيها ثقب لا يوقف عليه لا يضمن ما أتلف الماء في أرض جاره

مطلب اذا كان في الطال ثقب مسدود من قديم ليدبر لاحد فتمه



أما في داره يجري فالتضامن في طالع قديم في طرفي الدار ثم منه إلى بركة في دار عمرو وعمر وتصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقبه قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حدير يذيد المزبور إلا أن قفحه وأجراه قدر معلوم من ماء الطالع إلى مطبخ في داره مدعياً أنه وعمرو ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يذبح زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه (الجواب) يعمل بتصرف عمرو والمذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعدمضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

### \* (كتاب المداينات) \*

(سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه ومات قبل أداء الدين ولم يخلف شيئاً وله قدر استحقاق في وقف أهلي تناوله حال حياته وتصرف به وانقلت حصته لا تخر ويريد صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعماً أن له حبسها وإيجارها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد بئمة جماعة مبلغ دين من الدراهم وعمرو بذمتهم دين أيضاً فأخذ زيد منهم قدر ما من دينه الخاص به ويريد عمرو مشاركته في ذلك بلا كفالة من زيد ذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له عمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحبسوا مديونهم فهل لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد (الجواب) لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات نقلاً عن مجمع الفاوي من باب أدب القاضي وعن مشتمل الأحكام في القضاء (سئل) فيما إذا كان لزيد وعمرو بئمة بكر دراهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركته فيما قبض فهل له ذلك (الجواب) الدين المشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه إن شاء أو تابع الغريم كما في صلح التنوير فيسوغ لعمر ذلك (سئل) فيما إذا كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما وبكر بذمة زيد أيضاً دين آخر خاص به فدفع زيد لهما ما مبلغا معلوماً من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك ويرغم بكر أن له أخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان على ذي دينان معلوماً القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدر ما معلوماً من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذي المديون في ذلك بمينه (الجواب) نعم يكون القول قول المديون لانه المملك وهو أدري بجهة التملك كذا في الأشباه والعمادية وغيرهما من الاعتبار قال بيري زاده القول للمملك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كما في العمادية إلا فيما إذا كان عليه ألف ثمن متاع وألف كفالة فجاء بالف يرديه عن كفالته وأي الطالب الأخذ الا منهما فلطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً فلم يؤدى أن يجعل المقبوض عن أيهما شاء لان له في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه شخصاً بلا للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم يتعرض لمافية القول للمديون قال في شرح الطحاوي

### \* (كتاب المداينات) \*

مطلب ليس للدائن حبس استحقاق المديون الميت في الوقف  
مطلب أخذ بعض دينه ليس للدائن الا تخر مشاركته فيما أخذ  
مطلب من عاه ديون له أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد

مطلب الدين المشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه  
مطلب إذا عين المديون أن ما دفعه من الدين المشترك صح تعيينه

مطلب القول قول المديون لانه المملك وهو أدري بجهة التملك  
مطلب ما يكون القول فيه للمديون



مطلب القول قول الدافع  
لأنه أعلم بجهة الدفع

الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه قال القول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستاجر دفعت عن الدين وقال الآخر عن الاجرة قال القول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع اه وفيه من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانصه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر قال القول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المالك فكان أعرف بجهة التملك اه وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا عين المديون أحد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان أحدهما برهن أو بكفيل والاخر لا أو أحدهما قرض والاخر عن مبيع صح التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر و دراهم ليدفعها عن نفعته ليكرن نظير اجرة له عليه وقال عمرو وانك دفعتها لي عن ذمة خالد تطيردين لي بذمته واختلاف في ذلك ولا يثبت فمثل القول قول الدافع يمينه لأنه أعلم بجهة الدفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن معلوم وبعد ما تسلم زيد الفروة من عمرو وتم عقد البيع استردّها عمرو منه وأخذها بدون وجه شرعي ويريد زيد استردادها وأخذها من عمرو بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بمراجعة شرعية الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد عدة سنين بلا معاملة وفي كل سنة يدفع لعمر وقدر من الدراهم معلوما والا ن يمتنع عمرو من احتساب ما دفعه له زيد في السنين المذكورة من أصل الدين بدون وجه شرعي زاعما أن الدين مال يمين تحت وصايته وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر بينهما معاملة ومبايعة شرعية في السنين المرقومة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمر في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمرو المذكور (الجواب) نعم رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذها للمستقرض أن يحسب ذلك من الاصل جواهر الفتاوى من الكفالة (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه خنجر بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد الى أجل معلوم وصار زيد يدفع لعمر وفي كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعد أكثر من سنتين وزيد يدفع التسعة المذكورة لعمر وفي كل شهر من السنين حتى استوفى عمرو من الخنجر من زيد ومبلغا آخر بمراجعة بلا معاملة شرعية ومات عمرو عن ورثة وله وصى يمتنع من احتساب ما دفعه زيد لعمر وزائدا على الثمن المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائدا على الثمن (الجواب) له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفتى بذلك الفهامة ابن نجيم بمأنصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور ربما محض مضنون بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في انقضية من الكراهية من باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا عن هي مكروهة وذكر البقال في تفسيره أن عند محمد تكره وعند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعها ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيعه من المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن الحرام قاضيان من فصل فيما يكون فرارا عن الربا من كتاب

مطلب باعه بالمراجعة فروة  
قال فروة للمشتري

مطلب اذا دفع المراجعة  
بلامبايعة تحسب من أصل  
الدين ولو كان ليمين

مطلب أخذ المراجعة بلا  
مبايعة ثم مات فلم يدين  
أن يحسب ما من أصل الدين

مطلب ما تناوله رجلا بلا  
حيلة شرعية ربما محض  
مطلب لا بأس بالبيع التي  
يفعلها الناس للتحرز عن الربا



مطلب ورد امر بان لا تعطى  
العشرة يا زيد من عشرة  
ونصف

الشيخ وقيل لغيره فراجعها (أقول) مقتضاه انه يصح أن يحتال بحمل العشرة على  
عشر وفي الدرا المختار في آخرياب القرض مانعه قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود ولو اذ كان زيد  
العشرة باثني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الأمر السلطاني وقتوى  
شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة يا زيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه  
فأجاب يعزرو ويحبس الى أن تظهر توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من  
الرجل لصاحبه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب  
الأمر بالرجوع اه ما في الدرا المختار فقد أفاد ورود الأمر السلطاني والافتاء بناء عليه بأن  
لا تعطى العشرة يا كثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السايحاني بان هناك فتوى  
أخرى بان لا تعطى العشرة يا كثر من احدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكأني ورد الأمر  
آخر بذلك بعد الأمر الاول لكن قدما في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان  
نصره الله تعالى لا يبقى بعدموته وقد منّا تحقيق المسئلة ثمه فراجعته وعلى فرض بقائه حكم أمره  
بعدموته الى الآن او ورود الأمر جديد بذلك من سلطان زماننا أيده الله تعالى بنصره فأنما يحبس  
المخالف ويعزرو لمخالفته الأمر السلطاني لالفساد المباعة فانه لو أقرض مائة درهم مثلاً وباع  
من المستقرض ساعة بعشرين درهما بعقد شرعي صحيح البيع وان كانت تلك السلعة تساوى  
درهما واحدا لان النهي السلطاني لا يقتضى فساد العقد المذكور لا ترى انه يصح عقد البيع  
بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الالهى وان اثم وما ذاك الا لان النهي لا يقتضى الفساد  
كالمسألة في الارض المغصوبة تصح مع الاثم كما تقر في كتب الاصول اذا علمت ذلك فقول  
المفتي أبي السعود ان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع يفيد أن ما حصله المقرض  
من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف بل ارضاء المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل  
وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أى وان كان ذلك بالراضى أشد اشكالا لما  
علمت فان بيع السلعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن والالم يستحق شيئا فقامل ذلك فاني لم  
أجده جوابا شافيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بئمة عمره مبلوغ دين معلوم من  
الدراهم فراجعها عليها الى سنة ثم بعد ما راجحه بعشرين يوما مات عمرو المديون فحل الدين ودفعه  
الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) قال في القسبة جواب المتأخرين  
انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له أتفق  
بهذا قال نعم كذا في الانقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود  
والخاتوني والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا طنت الورثة  
أن المراجعة تلزمهم فراجعهم عليها عدة سنين بقاء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال  
فهل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم ادين باقى تركه مورثهم  
ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان  
المراجعة بقاء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر  
ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال برسر مح ليكر خواهر زاده كأن بطالب الكفيل  
بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه ستون دينارا ثم تبين انه قد  
أخذه فلا شئ له لان المباعة بقاء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق  
(أقول) كأن وجهه أن المستقرض لم يشتتر السلعة بثمن غال الا في مقابلة الاجل في القرض فان

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب راجحوه على المراجعة  
السابقة لا تلزمهم الثانية

الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابل به شيء من الثمن الا أنهم لا يغيرونه مالا هنا لكونه مقابلا بزيادة الثمن  
فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الربا وشبهة الربا بالحقيقة بالحقيقة  
فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين أن الدين أصلا  
كافي مسئلة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبدا  
بألف على أنه كاتب مثلاً فظهر بخلافه فأن له رده وان امتنع الرذلة رجع بالنقصان في الأصح  
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل  
معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت  
بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى القرائن  
من التنوير ومثله أفتى مفتي الروم أبو السعود اقتدى ولو كان الدين مؤجلا فقضاء قبل حلول  
الاجل يجبر على القبول وان أعطاه المدينون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى  
بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين وقال انا معاشرا لانبيا  
هكذا رن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائن في المائة  
يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين لا يجري واختلفوا في نصف الدرهم قال أبو نصر  
الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين  
الوزنين ان لم يعلم المدينون بالزيادة تزد الزيادة على صاحبها وان علم المدينون بالزيادة وأعطاه الزيادة  
اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة أو صحاحا لا يضرها  
التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان  
المدفوع صحاحا يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل  
القسمة خاتمة من الصرف (أقول) هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة أما اذا كانت مشروطة  
فهى رباحض لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وان أبرأه عنها مادامت قائمة لان  
الربا لا يسقط بالابراء لو جوب رده حقه للشرع نعم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقط كما بسطه في الاشياء  
عن القنية (سئل) فيما اذا كان لزيد بئمة عمرو ومبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض  
الشرعي وابتاع عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم وجعل الى أجل معلوم ويريد زيدا الآن  
أخذ مبلغ القرض حالا وبراءة ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
باع آخر أقشة معلومة بثمن معلوم قسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع  
للبيع قسطا واحدا من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لجماعة فهل  
لا تحمل بقية الاقساط بموته (الجواب) نعم قال في البرازية من السوع من نوع في التأجيل ما يصح  
بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل اه وفي البحر قبيل باب الربا والحاصل أن  
تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدلى الصرف والسلم وصحيح غير لازم وهو  
القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفيع ثمن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه  
الاجل لا يحل قبل وقته الابعوت المدينون ولو حكي بالحق من تدابير الحرب ولا يحل بموت الدائن  
اشباه من القول في الدين وفي شرح الجمع لومات البائع لا يطل الاجل ولو مات المشتري حل المال  
لان فائدة التأجيل أن يتحرف فيؤدى من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين  
فلا يفيده التأجيل اه كذا في البحر في شرح قوله وصح ثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم  
وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام  
مطلب قضى الدين قبل  
حلول الاجل يجبر على  
القبول  
مطلب اعطاء المدينون أكثر  
مما عليه وزنا الخ

مطلب الربا لا يسقط  
بالابراء مادام قائما  
مطلب اذا أبرأه من ثمن  
السلعة له أخذ القرض  
حالا

مطلب بموت البائع لا يحل  
الثمن وبموت المشتري يحل  
مطلب تأجيل الدين على  
ثلاثة اوجه  
مطلب الاجل لا يحل قبل  
وقته الابعوت المدينون



(سئل) فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعما انهما كانا تراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم والاجل في القرض باطل خلافا لمالك وابن أبي ليلى لان القرض اعارة لوجود معنى الاعارة فيه وهو التسليم على الانتفاع بالعين مع الرد والاجل في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت لازمة قبل مضي الاجل فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محيط السرخسي من باب القروض والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وضمان المستملكات وعن البياعات صحيح يرى عن الذخيرة من المدائيات ونقلها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض (سئل) فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها ثم ماتت عن ورثة قسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالبة الباقي وأخذوه منه حالا فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لانه قرض قال في الاشياء من المدائيات كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الخ اه ولومات المقرض فأجل القرض وارثه فانظروا أنه لا يصح قنية في باب ما يعلق بالاجل في القروض من كتاب المدائيات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لان التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالزيادة وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق الا ترى انه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صح قاعدية في الدعوى في أوائله فتاوى الانقروى من كتاب المدائيات (أقول) أي والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بموت المرأة تأمل (سئل) فيما اذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن دقيق كان ابتاعه عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة ادى بينة شرعية ويريد زيدا الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التقسيط المذكور لازما وليس له طلبه حالا (الجواب) نعم كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة ليست هذه منها (سئل) في امرأة قضت دين رجل لداينه بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ومن قضى دين غيره بأمره او بغير أمره يخرج المقضى به عن ملك القاضي الى ملك المقضى له من غير أن يدخل في ملك المقضى عنه الا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المدائيات من الفصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه أقول ويأتى قريبا في اول كتاب الرهن نقل آخر في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعميرها الضروري بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ لبقى له مرصدا كما كان لزيد وصدر ذلك بدون اذن من المتولى ويريد عمرو مطالبة الاب والرجوع بتطير المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم لان من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المديون لما في العمادية أيضا من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا

مطلب الاجل في القرض باطل  
مطلب مات المقرض فأجل القرض وارثه لا يصح  
مطلب أجل الورثة المهر على الزوج لا يصح  
مطلب اذا قسط البائع عن المبيع ثم رجع عن التقسيط ليس له الرجوع  
مطلب قضى دين غيره بغير أمره ليس له الرجوع  
مطلب المتبرع لا يرجع بما تبرع به  
مطلب دفع مرصدا آخر بدون اذن المتولى ليس له الرجوع على أحد



مطلوب من المصارى المعروفة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم يقطع مثلها وقد  
تصرف زيد بمصارى القرض ويريد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الديون تقضى بأمثالها  
والله تعالى أعلم في البرازية من أواخر البيوع في نوع الكساد والرواج اشترى بالنقد الرايح  
وتقابضه وتقابلا إلى أن قال ولو كانت تروج لكان استقص قيمتها لا يفسد أي البيع وليس له  
الاذل في فتوى البعض وفتوى القاضي على أن يطالبه بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار  
ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعني يطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا  
والقروض تقضى بأمثالها اهـ (سئل) فيما اذامات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمرو  
أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له ظاناً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس لعمرو على  
زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بنظير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك  
(الجواب) حيث ظن أن عليه ديناً فإن خلافه يسوغ للابن الرجوع بما آذاه والله تعالى أعلم  
والمسئلة في الاشياء من قاعدة لا عبرة بالظن البين خطؤه ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه الخ  
وفي الدعوى من الخبرية ضمن سؤال المدعى عليه إذا دفع شيئاً بناء على أنه يلزمه فظهر عدم  
لزومه له رجع به كما هو ظاهر اهـ (سئل) فيما إذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من  
الدراهم دين بركة عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين  
من رجل فطالب عمر فامتنع ويريد الرجل طلب الثمن من قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور  
غير صحيح (الجواب) نعم وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز أشباه من  
أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة التمرناشي كما هو مذكور في فتاويه من البيع (سئل)  
فيما إذا قال ذى تمسكه ادفع عني لفلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور  
لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الآخر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وفي كفالة عصام قال اقض فلان عني والذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل  
له الرجوع فيكون اقراراً بأنه عليه وان قال اقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور شريكاً  
أو خليطاً أي جرت العادة بينهما أن وكيل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج إليه  
الآخر شراءً ولو قرضاً ثم يعطيه الآخر له أو في عيال الآخر أو الأقر في عيال المأمور يرجع  
وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عندهنا خلافاً للثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع إليه ان قال  
ادفع أو اقض قضاء وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع حلاً على الأمر بالإيداع وفي بعض  
الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا برأية من الوكالة من نوع  
في المأمور بدفع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المدائيات وعبارتها من الفصل السابع الدفع  
متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اهـ وتعلم التفاريح فيها وفي البرازية  
أيضا ومثله في الحانية من الكفالة والعمادية والفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير (سئل)  
فيما اذامات المديون عن تركه مشتملة على مواش وأمتعة وله ورثة يكفون الدائن بأخذ عين التركة  
المزبورة بدلا عن دينه وهو لا يرضى إلا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بثمن مثل  
الدين ويوفى منه (الجواب) نعم إذا الديون تقضى بأمثالها فتباع التركة بمثل الدين ويوفى منه إلا  
إذا أراد الورثة إبقاء هالهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل قبض من آخر عدة دنائره يناله عليه وقضى بهادينا عليه لزيد فرد زيد منها ديناراً على  
الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر

مطلب رخصت مصارى  
القرض يرد مثلها  
مطلب القروض تقضى  
بأمثالها

مطلب ظن أن عليه ديناً  
فإن خلافه يرجع عما أدى

مطلب لا عبرة بالظن البين  
خطؤه

مطلب بيع الدين لا يجوز  
مطلب في المأمور بدفع الدين  
مطلب دفع دين غيره بطريق  
القضاء عنه ليس للدافع  
ولاية الاسترداد من المدفوع  
إليه

مطلب لا يكلف الدائن  
بأخذ عين التركة بل تباع  
ويوفى

مطلب للوارث أخذ التركة  
ودفع مثل الدين من ماله  
مطلب رد عليه غريمه ديناراً  
له رده على غريمه الآخر



مطلب لضمان على الناقد

وترد على الدافع

مطلب صالح الوارث وفي

التركة ديون على الناس

مطلب تملك الدين من غير

من عليه الدين لا يصح

مطلب قال الوارث تركت

حق لا يطل لان الملك لا يطل

بالترك

مطلب اذا قضى الدين فله

طلب التمسك ان كانت

الورقة له

قوله القبالة الخ القبيل

الكفيل والجمع قبل

وقبلاء ومن تقبل شيئا وكتب

عليه بذلك كتابا فاسم ذلك

الكتاب المكتوب القبالة

مغرباه منه

مطلب جعل الدينار في

الروث أو الدرهم في البصل

وتحوه ليروج ليس له الرد

مطلب أعطى للمقرض

مالا لينقده وياخذ منه

قرضه فهلك هلك على

المستقرض

مطلب أعطى الى الدائن حقه

زائفا وقال أنفقته وان لم يرج

فعلى ففعل له الرد استحسانا

مطلب الاجل حق المديون

فله أن يسقطه

مطلب فيما اذا أتلّف الدائن

شيئا من مال المديون تسمع

الدعوى في الدين المؤجل

لأثباته لا للمطالبة

مطلب المرهن اذا رهن

الرهن بلا اذن الراهن ضمنه

في خيار العيب تحت قول الماتن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا اذا قبض  
رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير قضاء فله أن  
يردها على الاول اه أخذ دراهمه من عليه واستقدها الناقد ثم وجد بعضها زيوفا لا ضمان على  
الناقد وترد على الدافع وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول القابض مع عينه  
كما سيجي في القول لمن لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقرب باستيفاء حقه أو الجهاد فان كان أقرب  
لا يرجع أن أنكر الدافع أن يكون ذاهوكذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية فتاوى  
الاتقوى من كتاب المداينات (أقول) وقد من تمام الكلام على هذه المسئلة عن الامام  
الطرسوسى في خيار البيوع فراجع \* (فروع) \* أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ  
من التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان  
كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره  
رشد الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك  
عمادية في الفصل ٢٨ \* للمديون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق  
الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء وبقيت القبالة في يد الورثة فلمديون طلبها منهم ان كانت  
الكاغدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذا لم يدفع  
القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفها وبيان قدر المثل المكتوب  
فيها حاوى الزاهدى ومثله في القينة من المداينات \* أخذ من دينه دينار فوجده زائفا فجعله  
في ابروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا أخذ من دينه فوجده زائفا فجعله  
في البصل أو تحوه ليروج ليس له الرد كما لو داوى عيب مشريه ليس له الرد حاوى الزاهدى من  
المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا ليميز الجيد من الردي  
ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قوله هم جميعا لان الاخذ للتحويل  
لا للاقتضاء \* دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقده فهلك في يده هلك من مال  
الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفقته وان لم يرج فردته على ففعل فلم يرج فله  
الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل بخلاف ما لو باع عبدا أو جارية  
فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نفقت والافردها على فعرضها فليس له  
أن يردها اه \* الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشباه من المداينات عن الزيلبي والخانية  
وفيها من قاعدة التابع تابع قال المديون تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يطل  
الاجل كما في الخانية وغيرها \* اذا أتلّف الدائن عينا من مال المديون ان من جنس الدين صار  
قصاصا وان من خلافه لا بلاء مقاصدة ان مثلها أو قيمها على المختار برازية من بيع الوقف \* هل  
تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المديون لأثباته وتسجيله أم لا أجاب قارى الهداية رحمه  
الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لأثباته لا للمطالبة والله تعالى أعلم

\*(كتاب الرهن)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية بحاس قيمتها  
أكثر من الدين رهنا شرعيا مسلما ثم ان عمر ارهنها عند بكر وسلمها له بدين استدان منه بلا اذن  
من زيد ولا وجه شرعى وهلكت عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الرائد عن الدين بعد الثبوت



فهل له ذلك (الجواب) نعم وضمن بإعارته وإيداعه وإيجارته واستخدامه وتعديه كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير (أقول) حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيسبق عليه أداء الزائد على الدين إن كانت قيمة الرهن أكثر وإن كان الدين أكثر يرجع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العبادية قال المؤلف في العدة للصمد الشهيد رجل ارتهن من امرأة دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضمت الجيران له فخافت الراهنة وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني أن يطالبها بشيء لأنه تبرع بدون أمرها ولا يطلب من المرتهن الأول لأنه أوفاهم حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لأن ضمانهم لم يصح لأنهم مضمون ما ليس بواجب (سئل) فيما إذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تعد منه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة (الجواب) نعم كما في المتون (سئل) في امرأة رهنت عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشا باكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتفتك المرتهنة الرهن بقرش (الجواب) نعم قال في البرازية وإن انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلو رهن قروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من القروم هو ربع الدين وقد بقي من القروم ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اهـ (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما يساوي قدر الدين ثم حل الأجل ودفع له زيد دينه وطلب رهنه فادعى عمرو أنه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه إلى الراهن (الجواب) نعم قال العيني في شرح الكفر فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه إلى الراهن استرد الراهن ما قضاها من الدين لأنه تبين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اهـ ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكازروني (سئل) في الرهن إذا فقد عند المرتهن بدون تعد ولا نقصير في الحفظ وقيمته أكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن بيمينه (الجواب) نعم الحكم كذا كروا لله تعالى أعلم قال في الدرا المختار في باب التصرف في الرهن اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اهـ (أقول) كتبت في رد المختار على الدرا المختار في هذا المحل ما نصه صورة المسئلة ما في الخانية وغيرها لو كان الراهن يدعي الرهن بألف والمرتهن بخمسمائة فإن كان الرهن قائما يساوي ألفا تخالفوا وراد أولوها لكنا القول للمرتهن لأنه يشكر زيادة سقوط الدين اهـ زاد الاتقاني ولوا تنقأ ٣ على أنه بألف وقال المرتهن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن الآن يبرهن الراهن لأنه يدعي زيادة الضمان اهـ ملخصا اهـ بقي هنائي وهو أن ظاهر كلام المؤلف أن المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن إذا ادعى الهلاك وإن لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في الخيرية حيث سئل عن الرهن إذا لم يعلم ضياعه إلا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والغرر اهـ وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان

مطلب الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا اذنه وضمن له الجيران لا يرجع على أحد

مطلب إذا سرق الرهن يسقط الدين ولا تضمن الزيادة

مطلب إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا عند المرتهن سقط من الدين بقدره

مطلب إذا استوفى الدين وادعى هلاك الرهن يرد الدين

مطلب إذا هلك الرهن فاقول قول المرتهن في قيمته ٣ قوله ولوا تنقأ أي لأنه لما

قال إن الرهن وقع على خمسمائة من الألف اعترف بسقوط خمسمائة من الألف

وصار منكرا سقوط الباقي فكان القول له بهذه صورة الاختلاف في قدر الدين

الذي وقع به الرهن اهـ منه مطلب إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن هل

يضمن ما زاد على قدر الدين



مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع الملكي والذي حرره في رد المحتار أن هذا غير صحيح لا للذهب  
 الامام مالك وأما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في صورتين  
 مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب  
 في الرهن إذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسفية وبه أفتى ابن السلي  
 والتمرتاثنى وغيرهما وكذا في الفتاوى الرحيمية أفتى بذلك تعال الشيخ الشرنبلالي وقال إن  
 ما أفتى به الرملي مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع إلى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن  
 الشيخ أحمد مفتي عكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسئلة والرد على الخبير الرملي والتنوير والدرر  
 وتصريح صاحب الحقائق بأن هذا مذهب مالك وأما عندنا فيصدق ويسقط من الدين بقدره  
 والباقي لضمان عليه اه وإن المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك  
 بلا برهان مطلقا (سئل) فيما إذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبها الراهن في ذلك فهل  
 يكون القول للراهن بيمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا (الجواب) القول للراهن بيمينه في  
 عدم الرد دون المرتهن لأنه مضمون والحالة هذه والمسئلة في التنازع في قارى الهداية  
 والآنقروى وغيرها والله سبحانه أعلم وفي فتاوى ابن السلي من الرهن لا يقبل قول المرتهن  
 في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بد له من إقامة يمينه على ذلك اه (أقول) قد ألفت  
 العلامة الشرنبلالي في هذه المسئلة رسالة مستقلة أيضا سماها الاقناع في الراهن والمرتهن إذا  
 اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد ترد في جواب الحكم فيها فقال قد يجاب بأن القول  
 للراهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بخلاف  
 لأنه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما إذا اختلفا في الرد والهالك لأن سياق كلام المعراج في  
 الاختلاف في الهلاك وقد صرحوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وأنه أمانة في يده وبأن كل  
 أمين ادعى إيصال الأمانة إلى مستحقة ما قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء  
 المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن  
 عنده وأنكره الراهن فإن القول للمرتهن بيمينه لأنه أمين كالودع والمستعير مع أن الراهن  
 منكر اه كلام الشرنبلالي ملخصا وحاصله أنه يصدق في دعواه رد الرهن على رآه أنه أمانة  
 وحكم الأمانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الأمانات لأن  
 الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق وينتفى عنه الضمان وأما بقية الأمانات فليست مضمونة  
 فلهذا يصدق نعم ألحقوا الرهن بالأمانة وجعلوه مثلها من حيث أنه يضمن جميع قيمته بالتعدي  
 وأما قوله ويعارض كلام المعراج الخ بجوابه ظاهرا أيضا لأن المرتهن إذا ادعى هلاك الرهن عنده  
 انما يكون القول قوله بيمينه بالنسبة إلى ما زاد من قيمته على قدر الدين لأن الزائد أمانة من كل وجه  
 فيصدق بيمينه كبقية الأمانات حتى أنه لا يضمنه أما قدر الدين فإنه يضمنه حتى أنه يسقط دينه  
 بمقابله فصار قدر الدين من الرهن مضمونا عليه فكيف يصح تشبيهه بالودع والمستعير ولو كان  
 مثلها لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه وأما إذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى  
 هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى الرد فقط فإنه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد  
 بحيث لو هلك سقط من الدين بقدره فإذا ادعى رده عليه كان نافيًا بدعواه الضمان عن نفسه فلا  
 يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة أو العارية فإنه يصدق لأن ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهلاك  
 كما مر فلم يكن نافيًا بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارى الهداية نصه سئل عن

مطلب فيما إذا ادعى المرتهن  
 رد الرهن إلى الراهن لا يقبل  
 قوله



المرتهن اذا ادعى رد الغبن الموهنة وكذبه الراهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في  
رد مع يمينه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه اه  
ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن السبكي والتارخانية وغيرهما ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم  
وهذا هو المذهب كور في المعراج فلزم اتباع المنقول كيف وهو المعقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك  
فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائداً ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتحصنها أمانة غير  
مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الرد فقط أو الرد والهلاك لعدم عند الراهن فتأمل  
هذا ما يستر المولى تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدر المختار (سئل) فيما اذا رهن زيد  
داره المعلومة عند عمرو وبين شرعي رهن شرعي مسلمات بعد ذلك رهن زيد الدار المزبورة نأياً عند  
بكر بدون اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فلك الرهن الاول فهل يعتبر الرهن الاول ولا يعتبر الثاني  
(الجواب) نعم قال في الحاوي الزاهدي رامزا يخ لكر خواهر زاده رهنه عند آخر بعد ماسله  
للمرتهن الاول وأخذه بغير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهنه فيما بينهما ما حتى لو قضى للاول دينه  
لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن اه وفي فتاوى  
العلامة الشيخ اسمعيل اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح (سئل) فيما اذا رهن زيد داره  
عند عمرو وبكر رهن شرعي مسلمات لهما بين شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن صحيحاً وكله  
رهن من كل منهما (الجواب) نعم كما في التنوير من باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز (أقول) أي  
يصير كله محبوساً بين كل واحد منهما لا أن نصفه يكون رهنه من هذا ونصفه من ذلك قاله ابن  
الكمال (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو بيع وفاء بثمن فيه غبن فاحش على انه ان رد  
زيد الثمن لعمرو ورد المبيع وتسلم عمرو والمبيع وأثمرت أشجار البستان عنده فهل يكون البيع  
المزبور حكمه حكم الرهن فالثمرة الحاصلة من البستان تابعة لاصلها (الجواب) حيث كان بثمن  
فيه غبن فاحش يكون البيع المذكور حكمه حكم الرهن ونعم الرهن كالولد والنور والابن  
والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل كما صرح بالاول في البرازية والخيرية والحاوي الزاهدي  
وغيرها والثاني في التنوير وغيره من المعبريات والله الموفق (سئل) في رجل باع آخر عقاراً بثمن  
معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع ولم يدكر فيه الوفاء الا أن المشتري  
عهد الى البائع بعده انه ان أوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع وأنشهد على ذلك بينة  
شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والا أن حضر البائع نظير الثمن للمشتري وطلب  
رد المبيع له فهل يجب الى ذلك وتقبل البيضة (الجواب) نعم لان البيع اذا كان بغير فاحش  
والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كما في الحاوي الزاهدي عن بكر  
خواهر زاده (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض معلومتان حاملتان لغراس جار مع الارضين  
في ملكه فباعهما من عمرو بيع وفاء منزلة الرهن بثمن معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم  
آجر عمرو والمبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال  
بكر على زيد بالاجرة فهل لا أجر لعمرو وعلى زيد ولا تصح الحوالة (الجواب) نعم لان بيع الوفاء  
منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لحمل طعام بينهما  
فلا أجر له كراهن استأجر الرهن من المرتهن فانه لا أجر له لنفعه بملكه اه وفي الخيرية ولا تصح  
الاجارة ولا تثب فيها الاجرة على المفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في  
النهاية سئل القاضي الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع وفاء

مطلب اذا رهن داره عند  
زيد ثم رهنها عند عمرو ولا يصح  
الثاني

مطلب اذا ثبت الرهن الاول  
فالثاني غير صحيح  
مطلب رهن عند رجلين  
فكله رهن من كل منهما

مطلب بيع بستان بيع  
وفاء فهو في حكم الرهن  
وغرته تصير رهنه أيضاً

مطلب اذا باعه بغبن  
فاحش وعلم البائع بالغبن  
ووعده بفسخ البيع ان رد  
الثمن فهو رهن

مطلب بيع الوفاء منزل  
منزلة الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن  
الرهن من المرتهن فلا أجر  
مطلب باع داره بيع وفاء  
ثم استأجرها لا تلزم الاجرة



وأيضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت عدة فبطل الرهن  
 الاجرة فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الاجرة اهـ ثم  
 نقل الخير الرملي عن البرازية ما يوافق في ذلك غير متره والكل في فتاواه المشهورة وأما  
 الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط المحتال به فان يكون دينه لازما فلا تصح تبدل مال  
 الكتابة فلا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة المحال عليه من دين قيد به  
 الحوالة بأن كان الدين غن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة وتقل الخير الرملي رحمه الله أن  
 الكذالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اهـ فعلم بما قرروا وسطا أن الاجرة  
 المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم (سئل)  
 في امرأة باعت دارها من رجل يبيع وفاء منزلا منزلة الرهن ثم ان الرجل أجرها لباذنهم من يعلمها  
 باجرة معلومة قبضها الرجل ويزعم أن الاجرة له فهل تكون الاجرة للرأهنة المزبورة وبطل الرهن  
 (الجواب) نعم والمسئلة في الخلاصة والخاتمة من الرهن أجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجارة  
 الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالتغاصب يتصدق بالغلة  
 أو يرد لها على المالك وان أجر باهر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن برازية ومثله في الذخيرة  
 (سئل) في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع  
 المشتري على أنه يرد له المبيع اذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد  
 نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤمر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع  
 الحاكم عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو ودين استدانه منه وقال  
 لعمرو ان لم أعطك دينك الى وقت كذا فهي بيع لك بمالك على ثم أجر عمرو والدار من زيد مدة  
 معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطلة فيرجع زيد  
 بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة (الجواب) نعم (سئل) في  
 الراهن اذا أجر الموهون بغير اذن المرتهن فهل تكون الاجرة باطلة وللمرتهن أن يعيده في  
 الرهن (الجواب) نعم قال في الخاتمة وان أجرها بغير اذن المرتهن كانت الاجرة باطلة وللمرتهن  
 أن يعيدها في الرهن اهـ وفي العمادية من الفصل ٣١ وكذلك لو أجره الراهن بغير اذن  
 المرتهن لا يجوز وللمرتهن أن يبطل الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر المرتهن الدار الموهونة من  
 رهنها فهل يبطل الرهن (الجواب) نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي العتابة استأجر  
 المرتهن الارض الموهونة بطل بخلاف الاعارة اهـ وفي الخاتمة ولو أرتهن رجل دابة بدين له على  
 الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود  
 في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن  
 يعود في الرهن ويأخذ الدابة اهـ (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة معز معلومة بدين  
 استدانه منه رهنها شرعا مسلما ثم معار من زيد قبض الراهن المعز المزبورة من بكر وسلمها له وتلفت  
 عنده وذلك بدون اذن من المرتهن ولا وجه شرعي ويريد عمرو أن يضمن بكرا قيمتها لتكون رهنها  
 عنده فهل لعمرو ذلك (الجواب) نعم والراهن اذا باع الرهن وسلم فلم يرتهن الخيار ان شاء ضمن  
 الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا اشارة الى أن البيع من  
 الراهن موقوف من رهن خزانة الفتاوى وكذا في منية المفتي انقروى قال العلائي والرهان ان  
 أتلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يضمنه أي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنه عنده

مطلب باعته دارها يبيع  
 وفاء ثم أجر الدار من زوج  
 البائعة باذنهم بطل الرهن  
 والاجرة لها

مطلب اذا امتنع البائع  
 وفاء من رد الثمن يؤمر ببيع  
 الرهن وقضاء الدين من غنه  
 مطلب رهن عنده داره  
 وقال ان لم أعطك دينك الى  
 وقت كذا فهي بيع لك  
 بالدين لا يصح

مطلب الراهن اذا أجر  
 الموهون بلا اذن المرتهن  
 فالاجارة باطلة

مطلب اذا استأجر المرتهن  
 الرهن بطل الرهن

مطلب الراهن اذا باع  
 الرهن وسلم فالمرتهن بالخيار



وأما ضمها على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لأنه مضمون بالقبض السابق فيلزم اه وقد  
صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك سكا لأجنبي في حق الضمان الخ ففي هذه  
الحادثة المتلف للمعز أجنبي والمرتهن يضمنه قيمتها لأنه محبوس بحقه والله تعالى أعلم (سئل)  
فإذا باع زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها رهن وذلك بدون إذن من المرتهن  
ولا إجازة ويريد المشتري رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع فهل له ذلك (الجواب) حيث لم  
يجز المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري أنه رهن فهو بالخيار إن شاء صبر إلى فكالك  
الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى أعلم وتوقف بيع الراهن  
رهنه على إجازة مرتنه أو قضاء دينه فان وجد أحدهما نفذ وصار غنه رهنا وإن لم يجز وفسخ  
لا يفسخ فالمشتري إن شاء صبر إلى فك الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع وهذا إذا  
اشتراه ولم يعلم أنه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به  
الرملي (أقول) كتبت في رد المحتار أن الأصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كما في  
حاشية المنع عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كما ذكره الجوى وغيره عن التجنيس وفي جامع  
الفصولين يتخير مشتري رهون وما جاور ولو عالما به عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاهلا  
لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخير الرملي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه  
الفتوى كما في اللؤلؤ الحية اه (سئل) فيما إذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه بدون إذن  
الراهن ولا إجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الراهن أداء الدين للورثة ورفع يد المشتري  
عن الرهن فهل له ذلك (الجواب) نعم بيع الراهن الرهن موقوف على إجازة المرتهن كما أن بيع  
المرتهن الرهن موقوف على إجازة الراهن فان أجاز جاز ولا إله أن يبطله ويعيده رهنا ولو هلك  
في يد المشتري قبل الإجازة لم تجز الإجازة بعد وللراهن أن يضمن أيهما شاء ذكره القهستاني شرح  
الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير إذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن  
وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته خاتمة من أوائل  
الإجازة وفي مسائلنا باع المرتهن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن  
أخذه ورفع يد المشتري (سئل) في رهن طلب رهنه من المرتهن لبيعه بثمن يدفعه للمرتهن  
ولدين أخرى عليه لجماعة آخرين والحال أن ثمن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن  
ذلك (الجواب) نعم ولا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من بيعه ليقضى دينه بثمنه لأن  
حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه شرح التنوير للعلائي (سئل) في المرتهن إذا سكن  
الدار المرهونة الغير المعدة للاستغلال مدة معلومة وقام يطالبه الراهن بإجرة مثلها مدة سكنه  
فيها فهل ليس للراهن ذلك (الجواب) نعم قال الجوى في حاشيته على الأشباه من الغصب قوله  
السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كما في إجازة البرازية في نوع المتفرقات  
ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا يجب أجزا قال في  
القنية رهن دار غيره وهي معدة للإجازة فسكنها المرتهن لاشئ عليه لأنه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو  
رهنها المالك فسكنها المرتهن اه (سئل) في قمامة مشتملة على عقد وتبين وسرقين رهنها زيد  
عند عمرو وبين استدان منه رهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم  
وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائزا لرهنه بيع المشغول جائزا لرهنه بيع  
المتصل بغيره جائزا لرهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائزا لرهنه كذا في

مطلب مشتري الرهن اذا  
لم يعلم انه رهن له رفع الامر  
الى القاضي ليفسخ البيع

مطلب في المرتهن اذا باع  
الرهن بلا إذن الراهن

مطلب ليس للراهن جبر  
المرتهن على دفع الرهن لبيعه

مطلب المرتهن اذا سكن  
الدار المرهونة لا يلزمه أجرة

مطلب رهن القمامة صحيح

مطلب ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في أربعة



شرح الاقطع أشباه من أول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصة وجاز لو شحلوطة وجاز بيع  
 السرقين عندنا خلافا للاثمة الثلاثة والاتفاق كالبيع ملتقى وشرحه للعلاقي من الخطر  
 والاباحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الرون لانه مستفيع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربيع  
 فكان مالا منع والرهن هو حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاءه منه تنوير والقمامة الكاسية  
 وقم البيت قامن باب قتل كنسه فهو قائم مصباح وأجاب المؤلف أيضا بحجة رهن قيمة بستان  
 مشتملة على عقد وقصيلة وسرقين والمزروعات القائمة أصولها في البستان (أقول) وفيه نظر  
 بالنسبة الى المزروعات فان رهن الغراس والزروع بدون الارض فاسد كما سيأتى (سئل) في  
 رجل له مبلغ من الدراهم مرصده على دار وقف رهنه عند عمرو بدين استدان منه فهل يكون  
 الرهن المزبور غير صحيح (الجواب) نعم اذا الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المزبور دين على  
 الوقف ليس بمال وقد ذكر علماء نازحهم الله تعالى انه لا يحنث في حلقه انه لا مال له وله دين على  
 مفلس أو على ملى غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم  
 الا اذا سلمه وقبضه المرتين قال الله تعالى فرهان مقبوضة وبالله التوفيق (سئل) فيما اذا  
 استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من أمه دارها ورهنها عند عمرو بدينه  
 وغاب زيد فقام عمرو ويكلف أم زيد بيع دارها ليستوفي دينه من ثمنها وهى لا ترضى ببيعها فهل  
 لا تجبر على البيع (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه من التصرف في الرهن ولو مات  
 مستعيره مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه اه وسئل قارئ  
 الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فرهنه واستحق الدين هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس  
 عليه أم المستعير أم للمرتين بيع الرهن فأجاب لا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين  
 وكذا ليس للمرتين بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه وأجاب قارئ  
 الهداية ايضا عن سؤال آخر بان للمعير أن يطالب المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الى ان يفك  
 الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتين ويأخذ الرهن ويرجع بما دفع على المستعير (سئل) فيما اذا  
 استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة لرهنها عند عمرو وفرهنها عنده بدين استدان منه الى أجل  
 ثم حل الاجل ودفع لعمر و بعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تعذره ولا تقصير في  
 الحفظ وقيمة جميع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن  
 ويجب للزوجة المعيرة على زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين (الجواب) نعم قال في الكنز  
 وشرحه للعيني من باب التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير في ما قيد وهاك النوب  
 المرهون عند المرتين صار مستوفيا لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذي هلك للمعير  
 على المستعير لانه سقط الدين عن الراهن فيضمن دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا  
 والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة اه ومنه في التنوير والمقتضى وغيرهما من المتون  
 (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة مدة معلومة لرهنها عند بكر على مبلغ معلوم  
 من الدراهم ودعت مدة العارية بويرد عمرو وطلب الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك  
 (الجواب) نعم وأفتى بذلك الخبير الرملى كما في فتاواه من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسمعيل مفتي  
 دمشق سابقا رحمه الله تعالى (سئل) في المعير اذا ادعى انه أعار زيدا أمتعة معلومة لرهنها عند  
 عمرو وادعى زيدا الاطلاق ولا يثبت لهما فالقول لمن (الجواب) اذا اختلف المعير والمستعير في  
 الايام أو في المكان أو فيما يحمله على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصد غير صحيح

مطلب استعار دار ورهنها لا تباع الا برضا المعير

مطلب في الرهن المستعار  
مطلب فيما اذا سرق بعض الرهن المستعار

مطلب أعاره أمتعة معلومة لرهنها ثم مضت المدة له طلب الامتعة منه

مطلب اذا اختلف المستعير مع المعير في التقييد والاطلاق فالقول للمعير بيمينه

الحكام ومثله في البدائع مبالغة بأن المستعير يستفيد من الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتسمة وفي القول لمن عن فتاوى قارئ الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق اجاب القول قول المعير لان القول له في اصل الاعارة فكذا في حقيقتها اه والعارية هي تملك المنافع مجانا كفا في التنوير وغيره ومن المقرر ان المالك اعرف بجهة التملك (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو داره المعلومه ليرهنها عند بكره على مبلغ معلوم من الدراهم لمضي مدة معلومة ومضت المدة الزبورية ويريد عمرو والا تن أخذ الرهن من بكر فهل له ذلك (الجواب) الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمسألة في الاشباه وبذلك اتفق الخبير الرمي (أقول) هذا ظاهر اذا كان التوقيت للرهن أما لو كان المؤقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد أيضا نظرا الى أن المستعير لا يملك رهنه زائدا على المدة فيكون الرهن موقتا أيضا لم آره فليراجع والظاهر الفساد واذا أنكر المرتهن توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما مر في السؤال السابق آتفا والظاهر أن القول للمرتهن اذا أنكر العارية وادعى انه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من انه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن أجبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من انه لو استعاره ليرهنه بيده فله رهنه الى سنة فله مع طلبه منه وان أعلم انه يرهنه الى سنة اه لان الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا في تأجيل العارية تأمل (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانه وتسلمه منه رهنا شرعيا مسلما بيد المرتهن ثم اغرت الكروم عند المرتهن فما حكم الثمار (الجواب) حكمها ما ذكره علماء نازحهم الله تعالى من أن نساء الرهن كالثمر والولد واللبن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل به عطفه كفا في التنوير والمقتضى وغيرهما وذكر العلائي عن مجمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا اه واذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعها أو يأذن له بالبيع كافي المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والثمرة وكذا انفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باعها باذن القاضي ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضي ضمن اه وزاد في المحيط أن كان المالك غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه وان كان بعيدا من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير ما دونها من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان جذا الثمار وقطف العنب بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحسانا لان هذا من باب الحفظ وحفظ المهرهون حق المرتهن قال نعمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا جاز كما يجز عند مولى يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها وهو يخاف الهلاك ضمن قياسا واستحسانا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد الا اذا كان بامر القاضي وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير أمر القاضي

مطلب الاجل في الرهن  
يفسده

مطلب رهن كروما فاعرفنا  
حكم الثمرة



مطلب باع المرتهن ثمرة  
الكريم المرهون بلا اذن من  
المالك الحاضر يضمن  
مطلب للمرتهن بيع ثمرة  
الكريم بامر القاضي لو الراهن  
غائبا

مطلب يضمن كل القيمة  
يجعل خاتم الرهن بخنصره  
مطلب اذا امتنع من بيع  
الرهن فللحاكم بيعه  
مطلب الرهن قبل القبض  
غير لازم  
مطلب يعمل باقرار الراهن  
أن المرتهن قبض الرهن

مطلب ادعى المرتهن الرهن  
ولم يدع القبض لا يقبل  
برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن  
عند الدائن دنانير يصح  
الرهن

إذا كان فيه حفظ أو تحصيل عن الفساد على هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى  
(أقول) بقي من أحكام غناء الرهن أنه لو هلك يهلك مجازا لأنه لم يدخل تحت العقد مقصودا كما في  
الدر المختار وتمامه فيما علقته عليه (سئل) فيما إذا باع المرتهن ثمرة الكريم المرهون بدون اذن  
من المالك الحاضر واستهلك الثمرة فهل يكون المرتهن ضامنا (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم  
(سئل) في ثمرة كرم مرهون خيف عليه الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتهن  
رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها ليكون ثمنها رهنًا تحت يده فهل له ذلك (الجواب) نعم إذا خيف  
على الرهن الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فباعه المرتهن بأذن القاضي يكون ثمنه  
رهنًا عنده كما صرحوا به ونقلها ما تقدم (سئل) فيما إذا رهن زيد خاتمه عند عمرو ودين له عليه  
فوضعه عمرو في خنصره ثم حضر له دينه وطلب منه الخاتم فزعم أنه ضاع منها وكانت قيمته تزيد  
على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته (الجواب) نعم يضمن كل قيمته يجعل خاتم الرهن في خنصره  
اليسري أو اليمنى كما في التنوير والهداية وغيرهما من المتون (سئل) في المديون إذا حبس في  
حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين ووفائه من ثمنه  
بدون وجه شرعي فهل للحاكم بيعه (الجواب) نعم قال في الخيرية مذهب الإمام تاييد حبسه إلى  
أن يبيع الرهن بنفسه لأنه لا يرى الحجر على الحر المديون وعندهما للحاكم بيعه جبرا لأنهم ما يريان  
الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيخان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على  
قولهما فإذا حكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف والله تعالى أعلم اهـ (سئل) في الرهن إذا لم  
يكن فيه قبض ليد المرتهن أو تخلية هل يكون غير لازم (الجواب) نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل  
القبض كالهبة لعدم لزومه قال الله تعالى فراهان مقبوضة والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على  
اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الإمام يقول لا يقبل ثم رجع  
وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية ومثله في العمادية رهن داره واعترف بالقبض  
الأنه لم يصل به القبض فإذا تصادق على القبض والقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر  
القتاوى وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف  
المرتهن وورثته الراهن أنه كان مقبوضاً أم لا فإن أقام المرتهن البيينة على اقرار الراهن بالرهن  
والتسليم يحكم بصحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لأنه لما حكم  
عليه باقراره بالرهن حمل على أن اليد كانت يد العارية اهـ وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض  
يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لأن مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن  
الرهن لا تسمع بيينة الراهن على الرهن لأنه ليس بلازم من قبيل المرتهن وسواء شهد الشهود على  
معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الإمام آخره هو قولهما برازية من نوع اختلاف  
الراهن والمرتهن (أقول) انما لا تسمع البيينة إذا شهدوا بمعاينة القبض أو اقرار الراهن به لأنهم  
شهدوا بشي زائد على الدعوى لأن فرض المسئلة أن المرتهن لم يذكر القبض في دعواه وأيضا فإن  
صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة (سئل) فيما إذا رهن زيد جاريته عند عمرو ودين شرعي  
استدان منه رهنًا شرعيًا مسلمًا ثم اعتقه هازيد وهو معسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان  
الراهن معسر اتسعى الجارية في أقل من قيمته أو من الدين وترجع على سيدها غنيا والله تعالى أعلم  
(سئل) فيما إذا كفل زيد أخاه عمرا عند بكر بن شرعي استدانه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد  
بدل عدة دنانير معلومة سلمها منه وعلى زيد ديون لجماعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا



مطلب أخذ من الاصيل  
رهنا ومن الكفيل رهنا  
وهلك أحدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد  
مطلب فاسد الرهن كصححه

(الجواب) نعم يجوز الرهن المزبور كافي الخانية \* (قرع) \* رجل عليه ألف درهم لا تحروها  
كفيل فآخذ الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر أيهما هلك هلك بالدين  
كله وقال أبو يوسف إذا هلك الثاني فإن علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وإن لم  
يعلم هلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذكر في آخر كتاب الرهن أنه يهلك بالنصف ولم يشترط  
العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوي العلم والجهل فيكون  
في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن  
ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الأقوال الثلاثة وفي التتارخانية والصحيح ما ذكر في كتاب  
الرهن (سئل) فيما استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه من عمرو وبعد  
ما رهن زيد بذلك عند عمرو حصه معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها منه ثم باع زيد الحصه  
المرهونه فهل يعامل الرهن القاسد معاملة الصحيح ولا يتفديع الراهن له ولعمرو ووضع يده عليه  
حتى يستوفي دينه أم لا (الجواب) رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وقاسد  
الرهن كصححه في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرحت به علمنا  
قاطبة كذا ذكرنا خير الرمي رحمه الله تعالى وللمرتهن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما  
في الرهن الجائر لانه استيفاء البديل في العين بالدراهم التي أداها ليتوصل اليها بحبس الرهن كذا  
في الذخيرة مات الراهن عن ديون فالمرتهن أحق به كما في حال الحياة والرهن القاسد كالصحيح حال  
الحياة والمات حتى إذا تقابضا وتناقضا الفاسد فالمرتهن حبس الرهن القاسد حتى يؤدي اليه  
الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتهن بالمرهون القاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق  
الدين الرهن القاسد أما إذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن  
حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم  
المقابلة حكم الفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة  
الرهن وههنا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين  
أو تأخر برأيه من الرهن وهذه المسئلة نفيسة جدا فلتكن على ذكر منك وقد أشار الى هذا  
العلامة الخير الرمي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التفاضل والرهن بدين كان عليه الى آخر  
ما في فتاويه ومثله في الحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون (أقول)  
مقتضي قولهم ثم تناقضا أي تفاضا العقد القاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه  
ولو كان الرهن سابقا على الدين وربما دل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن  
محمد أنه ليس للمرتهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصبح لأن الراهن  
لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار الان  
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو المصرا لا ترى أن في الشراء القاسد للمشتري  
الحبس الى استيفاء الثمن اه ملخصا فقوله لما نقض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل النقض  
ليس له حبسه لبقاء المعصية ببقاء العقد القاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالنقض أيضا ولكن  
قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالاولى لان العقد القاسد ملحق بالصحيح في بعض الاحكام  
حتى ان المبيع فاسدا يملك بالتبض وبعد فسخه يكون للمشتري حبسه حتى يقبض الثمن لبقاء  
حكم العقد من وجهه ولو لا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان للمرتهن حبسه بعد نقض  
العقد وارتفاعه يـكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في



التارخائية من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو الحكم في الرهن الصحيح  
 وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الاصح اه وفي آخر الرهن من التنوير كل حكم رهن  
 عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اه فظهر أن التقييد بالنقض ليس  
 للاحتراز عما اذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب ولما يترتب عليه أي يجب عليهما  
 فسحهما وإذا فسحاه كان للمرتهن حبسه وأما ما نقلناه عن الذخيرة فالظاهر أن قوله وحبس  
 المرتهن الخ عمله ثانية تفيد أنه إذا حبس المرهون ليصل اليه حقه لا يكون اصرار الان الاصرار  
 انما هو ببقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل الى حقه فنفس الحبس ليس  
 اصرار على المعصية فيجب عليه ازالة المعصية بفسخ العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا ما ظهر لي  
 في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من  
 الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلومه رهنا شرعيا مسلما ليدعمو ثم مات كل من  
 زيد وعمرو عن ورثة وعن ديون أخر لا رابها ولم يترك زيد سوى الدار فهل تكون ورثة عمرو والمرتهن  
 أحق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم (الجواب) لا يبطل الرهن بموت الراهن  
 والمرتهن ولا بموت أحدهما ويبقى رهنا عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التارخائية من  
 الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن اه فورثة عمرو والمرتهن  
 أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه يد مستحقة فان فضل شيء من ثمن  
 الدار المذكورة فلبقية الغرماء والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمرو وكما معلوما  
 سلمه منه بدين استدانه وقبضه منه الى أجل معلوم على أنه اذا لم يعطه دينه عند حلول الاجل  
 يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل ومات زيد عن ورثة احضروا الدين لعمرو وليرد لهم الرهن فامتنع  
 زاعما أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبية  
 بزعمه (الجواب) نعم كما اتفق به في الخيرية من الرهن ناقلا عن البرازية قال للمرتهن ان لم اعطك  
 دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وذكر في طريقة الخلاف قال ان لم أوفيك مالك  
 الى كذا والافالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي يبطل الرهن أيضا اه  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف  
 فرهنه عند عمرو ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفاسد الرهن يعامل  
 معاملة الصحيح (الجواب) صرحوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطلان  
 وان كان ما أشار اليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به  
 الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لان الباطل من  
 الرهن ما لا يكون منعقدا أصلا كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقدا لكن بوصف  
 الفساد وشرط انعقاد الرهن أن يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن ثم قال  
 ففي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا لا أنه فاسد بعض شرائط الجواز انعقاد الرهن  
 لوجود شرط الانعقاد ولكن بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا  
 ولم يكن المقابل به مضمونا لا انعقاد الرهن أصلا كذا في النهاية للسفناقي شربلا لية عن الدرر  
 من باب ما نصحه ربه (سئل) فيما اذا مات المرتهن عن ورثة وتركه ولم يبرجد الرهن في تركته فهل  
 يضمن قيمته في تركته (الجواب) يضمن قيمة الرهن في تركته ويقبض الورثة من الراهن مقدار  
 دين مورثهم كما في الاتقروى عن محيط الرضوى ونص عبارته ولورهن طيلسانا يساوي مائة

مطلب لا يبطل الرهن بموت  
 الراهن والمرتهن ويبقى رهنا  
 عند ورثة المرتهن

مطلب ان لم أعطك دينك  
 الى كذا فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن  
 مجهلا يضمن قيمة الرهن



بثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطالب الراهن للطيلسان ولم يوجد فانه صار ضامنا لقيمة  
 الطيلسان وتقبض منه الورقة ثلاثين ويردون سبعين من تركه الميت محيط رضوى من الوديعة  
 من باب الامانات تتقلب مضبوطة بالموت (أقول) الظاهر في التغيير أن يقال ويسقط من قيمة  
 الطيلسان ثلاثون ويردون سبعين تأمل وأجاب في الخيرية من الرهن كذلك قائلا يضمن جميع  
 قيمته لأن الزائد أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل اهـ (سئل) فيما إذا استدان  
 زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على ذلك بقرات معلومة وأرض فيها زرع رهنا  
 شرعيا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن  
 كما صرح به في الخاتمة وعبارتها ولو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو شجرة أو ثمر على الأشجار  
 جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالاذن وفي الرهن يدخل بغير الذكر  
 لأن الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل صحيحا اهـ (أقول) أي لانه لو لم يدخل لزم أن تكون  
 الأرض مشغولة بملك الراهن ورهن المشغول بدون الشاغل غير جائز (سئل) في الرهنة إذا  
 ماتت عن لم تزد وج غائب فوق مدة السفر وعن بنت صغيرة منه ويريد المرتهن أخذ دينه من ثمن  
 الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصى لها أو يأمر القاضي  
 الوصى ببيع الرهن لوفاء دينها (الجواب) نعم قال في شرح التنوير للعلاقى من باب التصرف  
 في الرهن فإن مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه فإن لم يكن له  
 وصى نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لأن نظره عام وهذا الورثة صغارا فلو كانوا أكلوا الميت  
 في المال فكان عليهم تخليصه جوهر اهـ وفي فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصى إذا  
 كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارث الميت غائب مدة السفر  
 عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو  
 دراهم معلومة إلى أجل معلوم بعينه ما رهن بالدين المزبور عند عمرو ونصف دار له رهنا مسلما عمرو  
 ثم قبل فله عقد الرهن ووفاء الدين أقر زيد بحصة معلومة من نصفه لشركائه في الدار المرفومة  
 وصدقوه على ذلك بدون إذن من عمرو ولا إجازة منه فهل لا يجوز هذا الإقرار في حق عمرو المرتهن  
 أصلا ولا يبطل حقه في الحبس (الجواب) نعم كافي الفصل السادس من الذخيرة ونصها  
 وإذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضا المرتهن تصرفا يلحقه الفسخ  
 كالبيع والإجارة والكتابة والهبة والصدقة والإقرار ونحوها لا يجوز ذلك النص في حق  
 المرتهن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن الدين وبطل حق الحبس نفذ تصرفات  
 الراهن اهـ (أقول) ويؤمر المقر بقضاء الدين ورد ما أقرب به إلى المقر له كافي الدر المختار بقي لو كان  
 الدين مؤجلا هل يؤمر بقضائه حالا أو يؤمر بدفع قيمته للمرتهن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر  
 إلى حلول الأجل لم أره فليراجع (سئل) فيما إذا رهن الجد أبو الأب مال ابنه اليتيم بدين  
 نفسه ولم يكن لليتيم وصى من قبل أبيه فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم قال في  
 الهداية في باب ما يجوز ارتهانه ولورهنه أي الأب بدين على نفسه ودين على الصغير جاز لا شتما لهما  
 على أمرين جائزين فإن هلك ضمن الأب حصته من ذلك للولد لا ينفاء دينه من مال الميراث المقدار  
 وكذلك الوصى وكذلك الجد أبو الأب إذا لم يكن الأب أو وصى الأب اهـ وبمثل في الزيلعلي  
 (سئل) فيما إذا كان لا يتم عقار معلوم جار في ملكهم رهنته أههم الوصى الشرعية عليهم بدين  
 استدانه من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور (الجواب) نعم وللأب

مطلب يصح رهن أرض  
 فيها زرع

مطلب الزرع والشجر  
 والثمر يدخل في رهن الأرض  
 بلا ذكر

مطلب في الراهن إذا مات  
 عن صغار وغيب

مطلب للقاضي نصب  
 الوصى إذا كان الوارث غائبا  
 مطلب إذا أقر الراهن  
 بالمرهون لغيره لا يجوز إقراره  
 في حق المرتهن

مطلب يصح رهن الجد  
 مال ابنه اليتيم بدين على  
 نفسه

مطلب يصح رهن الوصى  
 مال اليتيم



أن يرهن يدين عليه عبداً طفلاً والوصي كذلك تنوير من الرهن ولو رهن الوصي أو الأب مال  
اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتبة  
من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكفر للعيني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب  
الأوصياء (سئل) فيما إذا كانت هند وصياً على ابنها اليتيم فرهنت دارها بدين لليتيم بذمتها  
وتسلمت الرهن من نفسها فهل يكون الرهن غير جائز (الجواب) نعم كافي أدب الأوصياء  
من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير وله أي للأب رهن ماله عند واده الصغير يدين له أي  
للصغير عليه أي على الأب ويحبسه لاجله أي لاجل الصغير بخلاف الوصي فإنه لا يملك ذلك  
سراجية وكذا عكسه فالأب رهن مشاع طفله من نفسه لأنه لو فور شقيقته جعل كشيخين  
وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصي لأنه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا  
بيع وتماه في الزيلعي اهـ (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد  
مارهن عنده على ذلك زرع شعيرة فأثما في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك  
شيأً وعليه ديون أخرى لجماعة فهل يكون عمرو أحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن  
القاسد معاملة الصحيح (الجواب) نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة الخ اشياء وفي  
شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقلع الخ بزازية من البيوع وفي  
الدرر لا يصح رهن مشاع وتغر على شجر دونه أي دون الشجر وزرع أرض أو ثلها دونها أي دون  
الأرض لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة فكان في معنى المشاع اهـ (أقول) وقيد  
في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقاً على الدين اذ لو كان لاحقاً لم يعامل معاملة  
الصحيح كما مر عن البرازية (سئل) فيما إذا اتفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم  
ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وكل ما وجب على  
احدهما أي المرتهن أو المرتهن فأداءه الآخر بغير أمر القاضي كان متبرعاً فيما إذا كان المرتهن  
دين غيره بغير أمره إلا أن يأمره القاضي ويجعله ديناً على الآخر فينثني رجع عليه ويجرد أمر  
القاضي من غير تصرح بجعله ديناً عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه  
إذا كان صاحبه حاضراً وان كان بأمر القاضي وتماه في المنع من الرهن (سئل) فيما إذا كان  
لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو والراهن طوعاً  
وقبضه زيد فهل يسقط الدين والراهن أن يأخذ رهنه (الجواب) نعم رجل له على رجل ألف  
درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعاً وقبض الطالب سقط الدين  
وكان للمطوب أن يأخذ رهنه فإن لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع  
ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع إلى ملك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل  
عبداً بألف درهم وقبض العبد فبرع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد أو رد بعيب بعد القبض  
بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري  
خاتبة من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز (سئل) في المرتهن إذا أودع الرهن عند رجل  
بدون إذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته (الجواب) نعم وليس  
للمرتهن بيعه ورهنه واجارته واعارته ولو فعل يصير متعدياً ولا يطل عقد الرهن فصول  
من أنواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذا المرتهن إذا فعل ثم  
الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يوثق الرهن وليس له أن يرهنه

مطلب للأب رهن ماله عند  
الصغير بخلاف الوصي

مطلب رهن الزرع فاسد  
معامل معاملة الصحيح

مطلب إذا كان الرهن  
القاسد سابقاً على الدين  
يعامل معاملة الصحيح  
مطلب فيما إذا اتفق المرتهن  
على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين  
غيره وبه رهن

قوله إلى ملك المتطوع عليه  
هكذا رأيت في نسخة الخاتبة  
اهـ منه

مطلب المرتهن إذا أودع  
الرهن يضمن



مطلب في المرتهن اذارهن  
الرهن بلا اذن

مطلب رهن المرتهن الرهن  
عند آخر باذن الراهن بطل  
الاول وصح الثاني  
مطلب رهن عند رجل  
و ادعى آخر انه مرهون عنده  
قبله بلا تسليم لا تسمع دعواه

مطلب وضع الرهن عند  
عدل و وكله ببيعه صح ذلك  
(كتاب الجنائيات)

قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب  
القصاص بقطع الخ اه  
منه

مطلب يجب في كل مفصل  
ثلاثة الاصابع

قوله المشاورة هكذا في النسخ  
وصوابه المشاورة فان فعل  
هذه المادة ثلاثي لازم من  
باب تعب و يتعدى بالهمزة  
فيقال أشل الله اليد و أما  
الثلاثي المتعدى فليس المعنى  
عليه هنا كما تفيد عبارة  
المصباح فلتراجع اه  
مصححه

وليس له أن يعيره خلاصة قيل الفصل الخامس (سئل) في المرتهن اذارهن الرهن عند رجل  
آخر غير اذن الراهن وهل عند الرجل هل يكون المرتهن متعديا فيضمن قيمته (الجواب) نعم  
وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يبطل الرهن  
الثاني ويعيده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول قال الراهن الاول بالخيار ان  
شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتهن الاول يكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن  
الاول بالضمان الاول وصار كانه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني وان ضمن المرتهن  
الثاني يكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني  
على الاول بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن  
الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه هذه  
الجملة في شرح الطحاوي عمادية في الفصل ٣١ (سئل) في المرتهن اذارهن الرهن عند آخر باذن  
الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول (الجواب) نعم كما صرح به في العمادية  
ومر آنفا (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم وأرهن عنده على ذلك داره رهنا شرعا  
مسما ثم باعه الدار وقاصده به يثنهما من دينه قام الا أن بكريدي أن الدار مرهونة عنده بدين  
في ذمة زيد رهنا سا بقا على رهن عمرو بدون تسليم للدار فهل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم  
(الجواب) القبض شرط للزوم الرهن وصحيح في المجتبى أن القبض شرط الجواز كما في العلاني  
فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو ورحوا عن الرهن عند بكر وعلى القول الثاني  
الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسمع دعوى بكر المذ كورة لما في البرازية ان  
ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليها وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله تعالى أعلم  
(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ورهن  
زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهنا شرعا وسما الرهن المذ كور بكر العدل فقبضه  
بكر منهم ثم وكل زيد بكر ابيع الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا  
(الجواب) نعم اذا وضا أي الراهن والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعهما عندنا ويتم  
الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذه أي الرهن احدهما أي الراهن والمرتهن منه أي من  
العدل لانه تعلق به حقهما وضمن لو دفعه الى أحدهما فان وكل الراهن المرتهن أو العدل  
أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل ببيعه أي بيع الرهن عند حلول الاجل صح أي التوكيل  
لان الرهن ملكه فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا أو مجزا الخ منع مختصرا

(كتاب الجنائيات)

(سئل) فيما اذا ضرب زيد عمر ابسكين فقطع مفصلين من خنصر يده وشلت بسببها بقية  
اصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك (الجواب) لا يجب القود فيما ذكر  
لما في التنوير من فصل الشجاج ولا يقطع اصبع شل جاره وقال أيضا ولا اصبع قطع مفصله  
الا على وشل ما بقي من الاصابع بل ذية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل  
مفصل من مفصل الخنصر ثلاثة الاصابع وهي عشر من الابل أو مائة من الدنانير أو ألف من  
الدراهم لان الاصبع الواحدة فيها عشر الذية وهي من هذه الانواع الثلاثة وأما بقية أصابعه  
المشولة مع ما بقي من خنصره فان كان لا يتنفع به فحكمه حكم المقتوع في وجوب الذية فيجب



في كل اصبع عشر الدية وخماني من خنصره ثلث عشر الدية وان كان يتنفع بذلك فضيها  
حكومة عدل بان ينظر الى ما فات والى ما بقى فيحكم بحسابه والله تعالى اعلم والمسئلة في الخيرية  
وفي غيرها من المتون والشروح (أقول) فقول التنوير تبع الهداية والحكومة فيما بقى  
محمول على ما اذا كان يتنفع به والافقيه الدية أيضا لما في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من  
أصبع مفصل واحد قُتل الباقي من الاصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية  
فما شل منه ان كان أصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في  
غاية البيان وتام بيان هذا المحل في رد المحتار (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة أخشاب بارزة  
في دار جاره عمرو فعمد عمرو وسلق تحت الاخشاب المزبورة فقع في سقطة عملها وأوقد فيها ناراً  
لا يوقد مثلها ولا تحملها الموقدة والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق الاخشاب المذكورة  
فسرت النار الى الاخشاب فأحرقها وأحرق الطبقة وما فيها من الامتعة بعد ما نهج جاره عن  
ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ألقى في التنوير من  
الخطب ما لا يحتمل له التنوير فأحرق بيته وتعدى الى بيت غيره فأحرقه ضمن تارخانية من  
الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد عن المنية وقال  
في التارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً له قطن في أرض نفسه وتلك  
الأرض لصيقة الى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه الى جانب  
ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك  
القطن فان صاحب النار ضامن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح  
يتقيد به نهج النجاة من الجنائيات ومثله في الاشباه والدر المختار (سئل) في امرأة حرة  
حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمداً فآلقت جنيناً ذكراً ميتاً بعد سبعة أشهر بلا اذن  
زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة الغرة ولا ترض المرأة منها وما قدر الغرة (الجواب) نعم تضمن  
عاقلة غرة لانها أتلفته متعمدة وتحمل عنها العاقلة ولا ترض منها لانها قاتله بغير حق والقاتل  
لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة  
كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن الغرة عاقلة امرأة أسقطته ميتاً عمداً بدواء أو فعل بلا اذن  
زوجها فان أذن لا تنوير من الجنائيات من فصل ضرب امرأة (أقول) قوله فان أذن لا بحث  
فيه في الشرع بلالية بجناحاً في رد المحتار (سئل) في رجل ضرب آخر عمداً على فأسقط  
سنتين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث كان عمداً فله طلب القصاص السن  
بالسن وان كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من  
الفضة والله تعالى اعلم (أقول) لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقبل تقلع سن الجناني  
وقيل تبريد المبرد الى اللحم كالمو كسرت قال العلائي وبه أخذ صاحب الكافي قال المصنف  
يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يفتي اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو  
شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفه ما ذلك نعم كتبت في رد المحتار أنه مشى على  
هذا القول الثاني شرّاح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب  
الجوهرة وصرّحوا بانها لا تقلع ومشى على القول الاول في الهداية ومختصر الوقاية والملحق  
والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري في تكمله البحر عن المحيط أن في المسئلة روايتين ونقل  
بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد وفي شرح من لا يسبكون عن الخلاصة النزاع

مطلب أوقد ناراً كثيرة  
فاحترق طبقة جاره ضمن

مطلب ألقى في التنوير ما لا  
يحتمل له فأحرق بيته وتعدى  
الى بيت جاره يضمن

مطلب ضربت بطن نفسها  
فآلقت جنيناً ضمن عاقلة  
الغرة  
مطلب الغرة نصف عشر  
الدية

قوله أجبناني في رد المحتار ينبغي  
مراجعة النسخة التي بخط  
المؤلف أو مراجعة رد المحتار  
لينظر هل أجاب به أو عنه  
والظاهر الثاني تأمل اه  
مطلب ضرب رجل عمداً  
فقلع له سنين يجب القصاص  
مطلب في كيفية القصاص  
في السن



مطلب أسقط رجل سن  
امرأة عمدا يلزمه الدية  
لا القصاص

مطلب لا قصاص بين الرجل  
والمرأة فمادون النفس  
مطلب في كل سن من أسنان  
المرأة ربع عشر الدية  
مطلب أمر غيره بقطع ضرره  
فقطع ضرر غيره يلزمه الدية

مطلب دية سن الرجل  
نصف عشر الدية  
مطلب في كل أصبع عشر  
الدية وفي أصبع المرأة نصف  
العشر  
مطلب دية المرأة نصف دية  
الرجل في النفس ومادونها  
مطلب ما شل من المفاصل  
فحكمه حكم المقتوع  
في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفقه  
ففيه الدية وإن كان قائما  
مطلب فقد الصبي لا يلزم  
معلمه احضاره

مشروع والاختيار المبرر احتياط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عمد إلى امرأة أجنبية وضربها  
بيده العادية على فخها فأسقط سنين من أسنانها العليا فهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها  
(الجواب) على الرجل دية سنينها وقدرها خمس من الأبل أو خمسمائة درهم أو خمسون دينارا  
والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل أذنية سن المرأة نصف دية سن  
الرجل جوهره خمس من الأبل أو خمسون دينارا أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام  
في كل سن خمس من الأبل يعني نصف عشر دية لو حرق أو نصف عشر قيمته لو عبدا اه وفيه من  
باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبيد لتعذر المماثلة  
بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال الخ اه (أقول) قول المؤلف وقدرها  
خمس من الأبل الخ أي قدر دية سني المرأة لأنه إذا كان دية سن الرجل خسا من الأبل وكانت دية  
سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله  
وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وإن كانت الجناية عمدا  
بناء على أن المراد بالاطراف مادون النفس فيدخل فيها السن وعبرة مختصر القدر يرى  
ولا قصاص بين الرجل والمرأة فمادون النفس انتهت وهي أصرح في المراد (سئل) في امرأة  
أصاب فخها حجر خطا من امرأة أخرى فأسقط ثمانية من أسنانها فهل يجب في كل سن ربع عشر  
الدية وما قدرها (الجواب) يجب في كل سن ربع عشر الدية لكونها امرأة والدية من الأبل  
مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي القضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم (سئل)  
في رجل أمر آخر بقطع ضرره لوجع أصابه وعين له ذلك الضرر من فزع المأمور ضرر آخر ثم اختلفا  
وحلف الآخر على ما عين له فهل تجب الدية في مال المأمور (الجواب) نعم قال في جامع  
الفتاوى ولو أمر رجلا بنزع سنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه  
فأقول للآخر أن حلف قالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ومثله في الحاوي  
الزاهدي والقنية وصور المسائل عن الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل  
أو خمسون دينارا أو خمسمائة درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل ضرب امرأة الحرة على  
يدها عمدا فسلت بعض أصابع يدها بحيث لا ينتفع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين  
والرجلين نصف عشر الدية (الجواب) يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليدين المذكورة  
نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي كل أصبع من أصابع اليدين  
والرجلين عشرها اه وفيه أيضا ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس ومادونها  
روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا وموقوفا اه وفي الخبرية من الديات ضمن  
سؤال مانصه ثم تنظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينتفع به فحكمه حكم المقتوع  
في وجوب الدية اه (سئل) في رجل ضرب آخر على يده يندقة أصابت أصبعه السبابة  
فسلت ما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث شلت فإن كان لا ينتفع بها حكمها حكم  
المقتوع ودية الأصبع عشرة من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم  
وكل عضو ذهب نفقه ففيه دية وإن كان قائما كيدشلت وعين ذهب ضوعها ملحق قبيل الشجاج  
ومثله في التنوير وقد أفق عمله الخير الرمي (سئل) في صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أبوه إلى  
حائك ليعلمه الحياكة فكث عند الحائك أياما يشتغل في النهار ثم يذهب عشيا إلى أبيه ففقد  
الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك باحضاره بدون وجه شرعي



مطلب خرجت الرصاصة  
لا يفعل أحد فقتله لاضمان

مطلب القتل بالرصاص  
الجرح يوجب القصاص  
مطلب الآلة التي توجب  
القصاص

قوله الاشقي هو بالشين المعجمة  
ما يخرز به كما في القاموس  
اه منه

مطلب الورثة الكبار القود  
قبل كبر الصغار

فهل لا يلزمه احضاره (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك في الخيرية من الاجارة وتؤخذ المسئلة  
أيضاً من الاشياء من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لهند بندقية بحرية  
مملوئة برصاص وطلبها رجل ليشترها فأرسلته اليه مع صغير فأخذها الرجل بيده فأورث وخرجت  
الرصاصة منها لا يفعل أحد فقتله فهل لاضمان على هند والصغير (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل له بندقية بحرية علقها في بيته وبعد استقرارها وقع مشخاضها على خزانة لا بحركة أحد  
ولا بفعله فأورث وخرجت وأصاب صاحبها وجعاً فقتلت واحداً من الجماعة وخرجت الباقي  
قام اولياء المقتول يطلبون دينه من الجرح حين فـهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية  
(الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخير الرملي (سئل) فيما اذا ضرب زيد عمراً برصاصة جارحة  
عمداً فاصابت وجهه وجرحتة ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب  
المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينة العادلة ثبوتاً شرعياً لى حاكم الشرعية المطهرة فهل تجاب  
الورثة الى ذلك ويقتص من زيد بالوجه الشرعي (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح  
بذلك قاضيان وغيره ويجب على ولاية الامور ضاعف الله تعالى لهم الاجور اقامة حدود الدين  
ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن  
النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ  
مسلم ويناب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب  
وأما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة جارحة كالسيف والسكين والرمح والسهم  
حديداً كانت الآلة أو غير حديد كالمؤذنج بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون  
محدوداً او العمود والنشابة والسهم الذي لا نصل فيه اذا رماه فجرحه أو ضربه بعمود حديد أو  
ما يشبه الحديد كالنحاس والنشابة والرصاص والذهب والفضة اذا ضربه فجرحه أو شق بطنه  
بجشب محدود أو رماه بصنجة ألف درهم فجرحه أو لم يجرحه فمات من ذلك يقتل اه قاضيان  
من باب القتل (أقول) كتبت في رد المحتار أول الجنايات عن الجوهرة العمدة ما تمده قتله بالحديد  
كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والابرة والاشقي وجميع ما كان من الحديد سواء كان  
يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهلاك أم لا  
ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وأنزلنا الحديد فيه بأس  
شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصقر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع أو يرض  
حتى لو قتله بالمتقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعمود من صقر أو رصاص اه كلام  
الجوهرة وروى الطحاوي عن الامام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو  
الاصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سيأتي في الفصل الآتي في مسئلة المرتقت وعلى كل فالقتل  
بالبندقية الرصاص عمداً لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به  
على رواية الطحاوي اه ما كتبه (سئل) في هذه الحادثة ان في الورثة صغاراً وكباراً الكبار  
آبوه وامه وزوجته والصغار ابنه وبنته والوصي عليهم ما جدهم ما والده المذكور هل لوالده وأمه  
رزوجته القصاص قبل كبر أولاده أم لا (الجواب) قال في التنوير والكبار القود قبل  
كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبياً عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر ويستوفى  
الكبير قبل كبر الصغير لانه لا يتجزأ الثبوت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو والصالح  
من الصغير مقطوع فثبت لكل واحد كما في ولاية النكاح اه وفي الملتقى ومن قتل وله اولياء

كباروه غار فللكار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ومثله في كثير من المعتمرات  
وفي منظومة الكواكبى وجاز أن يستوفى الكبير \* من قبل ما أن يكبر الصغير

مطلب قتل آخر عمدا بجر  
وبجره

(سئل) في رجل قتل آخر عمدا بآلة مزر وجره بحسب دينه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من  
ذلك عن ابن صغير وزوجة وأم فادعت الام بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل ونبت  
ذلك عليه بالوجه الشرعى فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل بحسب دينه المتر  
اقتص منه ان يجره بمجته وان كان بظهره فلا وعليه الدية اه فليست بذلك وفي غالب المتون  
للكار القود قبل كبر الصغار وخصه الزيلعي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير  
فان كان له ولاية عليه لكن لافي ماله كالم والاح فله ذلك عند أى خيفة رجه الله تعالى خلافا  
لهما فانه عندهما ينتظر بلوغ الصغار والصحيح قول أى خيفة كما في البدائع ومن خصوص  
الشهود ينبغي التفحص عنهم سراوعلانية فانه يحتاط في الفروج والدماء ما لا يحتاط في غيرهما  
والله سبحانه الموفق (أقول) الذى في السؤال انه بجره بحسب دينه المتر حيث وجد الجرح بالحديد  
وجب القصاص اتفاقا سواء بجره بمجته أو بظهره وانما الخلاف فيما اذا ضربه بالحديد ولم  
يجرحه كما اذا ضربه بظهر المتر ولم يحصل جرح ونقدم اتفاقا أن الاصح اعتبار الجرح في الحديد  
ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره شراحها على خلاف ما هو  
ظاهر الرواية وأما مسئلة ثبوت القود لكبار قبل بلوغ الصغار فهي من مسائل المتون واستثنى  
منها في التنوير تبعا للزيلعي ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير وهذا عموم يشمل ما اذا كان  
ورثة المقتول زوجة بالغة وابنا صغيرا من زوجة غيرها فان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير  
ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه أفق الحانوتى وقال انه لم يجد هذا القيد  
لغير الزيلعي ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزيلعي وقال فينتظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن  
الزيلعي لم يفردهم هذا القيد في القهستانى مانصه وفي الاصل ان كان الكبير أباً استوفى القود  
بالاجاع وان كان أجنبيا بان قتل عبد مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه  
وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد  
مشتركا بين صغير وأجنبي فقتل عبد ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجاع  
الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ ثم قال في النهاية ناقلا عن المبسوط لأن السبب الملك  
وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب  
فيه القرابة وهي مما لا يحتمل التجزى ونماه فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمنا  
آتفا عن القهستانى عن الاصل أن المراد بالأجنبي من كان شريكا في الملك لافي القرابة فلو قتل  
رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فللكبير القصاص لأن  
السبب القرابة للمقتول وهي مما لا يتجزى فكذا ما ثبت بها وهو القصاص فثبت لهما غير  
متجزى فلكل واحد استيفاءه بانفراده بخلاف الملك فانه متجزى فلا يثبت القصاص بسببه لكل  
بانفراده ما لم يجتمعا ويطلب القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الاب مع  
شريك ابنه في العبد المقتول وكذا لو قتل عن زوجة وابن غير من غيرهما فللزوجة القصاص  
لأن مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين  
وفي التارخانية أو آخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسئلة على وجهين اما أن يكون القتل  
عمدا أو خطافا فان كان خطافا كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصّة

مطلب فيما اذا كان الكبير  
أجنبيا عن الصغير



تقتله بحكم الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير أخاً وعماً ليس وصياً للصغير  
يستوفي حصه نفسه فقط وان كان القتل عمداً ان كان الكبير أباً له أن يستوفي القصاص  
بالاجماع وان كان أجنبياً بأن قتل عبد مشترك بين أجنبيين أحدهما صغير والاخر كبير ليس  
للأجنبي أن يستوفي القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيان حينئذ وان كان  
الكبير أخاً وعماً فعلى قول أبي حنيفة له أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ  
الا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف اذا كان  
شريك الكبير معتوهاً أو مجنوناً اهـ وتماه فيها من الفصل المذكور فهذه العبارات كلها قد  
حصرت تصوير الأجنبي بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتعليل المسئلة الذي مر عن  
المبسوط صريح في ذلك أيضاً وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجة مع الابن من غيرها تحت  
الأجنبي المستثنى هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمله والله سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف  
عن فتاوى العلامة الشلبي مسئلة وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمداً وعدواناً وثبت ذلك  
ببينة شرعية والحال أن المقتولة خلقت من الورثة زوجاً بالغاً ولداً صغيراً من شخص  
غير الزوج الذي قتل في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد  
المذكور أم لا وهل يجوز لوالد الولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أولاً الجواب للزوج  
المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الكنز والذكار  
القول قبل بلوغ الصغار اهـ ولوالد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاض خان للآب  
استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق  
ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اهـ وقال الولوالجي ولاية  
استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مال القتل على فرائض  
الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم كازروني من الجنايات عن  
فتاوى الشلبي (سئل) في رجل بالغ عاقل عمداً في رجل وضربه بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك  
لدى قاض بالطريق الشرعي وللمقتول زوجة وأولاد صغار منها وأب وأم هي أم ولده لا يبه المزبور  
وله تركه ويريد الآب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للآب  
والزوجة ذلك ولا ترث الأم من تركه (الجواب) نعم اذا اجتمع الآب والزوجة لهما ذلك قبل  
كبر الصغار أما بالنظر الى الآب فباجماع أصحابنا رجحهم الله تعالى كما في الزيلعي والمحيط البرهاني  
وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رجح الله تعالى خلافاً لهما والصحيح قوله كما في  
البدائع وأما أم المقتول فلا ترث من تركه حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الخانية  
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزيلعي  
ولو كان الكبير ولياً للصغير ممن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ  
الصغير باجماع أصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وان كان ولياً لا يقدر على  
التصرف في المال كالأخ والعم فعلى الخلاف فان كان الكبير أجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير  
الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلعي  
من الجنايات وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لأحدهم  
أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغاراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء القصاص  
قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك

مطلب يستحق القصاص  
من يستحق الميراث على  
فرائض الله تعالى

مطلب أم الولد لا ترث من تركه  
ولدها المقتول ولا تستحق  
القصاص

مطلب ليس لبعض الورثة  
الكبار استيفاء القصاص  
مطلب لا يصح التوكيل  
باستيفاء القصاص



مطلب ما ثبت لجماعة فهو  
مشترك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة  
غائباً لا يقضى بالقصاص  
مالم يحضر بل يحبس القتال اذا  
مطلب يحبس القتال اذا  
أقام الحاضر عليه اليانة  
مطلب لا يحبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العواقل  
عمدا ولا عبداً الخ  
مطلب الدية في الخطأ أخماس

مطلب في بيان من يجب عليه  
المال في الجنايات

حتى يبلغ الصغار خاتمة وفيها ولولي أم الولد والمدير وولدهما استيفاء القصاص كما في القن اه  
وفي الاشباه من النكاح ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى  
ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص الموروث  
ينبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير  
بخلاف ما اذا كان لبايعين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقاً لاحتمال العقول الخ اه  
(سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً عمداً بغير حق بسكين على يده اليمنى وكتفه الايسر فخرجه  
ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبينه العادلة الشرعية المزكاة بثبوتاً شرعياً ثم مات  
المجروح عن ورثة كبار حاضرين وأتم غائبة في بلدة أخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص  
مالم يحضر الغائبة (الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا  
كباراً بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتمدة لكنه يحبس قال في المنع وأجمعوا على انه  
لا يقضى بالقصاص مالم يحضر الغائب وقال قبله وأجمعوا على أن القتال يحبس اذا أقام الحاضر  
اليانة لانه صار منهم بالقتل اه (سئل) فيما اذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه  
شرعي وغاب وله أخ غير متمم بذلك يزعم اولياء القتل أن لهم حبس غير المتهم حتى يحضر المتهم  
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم ولا تزور وزارة وزراً أخرى (سئل) في بالغ عاقل ضرب  
صبياً خطأ بعود ذي شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا ينبت لاني الصبي على ذلك وانما  
علم ذلك باعترا ف الضارب ولم تصدقه العاقله فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قدر ذلك  
(الجواب) وفي العينين واليدين والشفقتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنتين أي  
الخصيتين وثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشعار العينين الدية  
وفي أحد هاربها كثر وتنوير وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل  
العواقل عبداً ولا عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً حتى لو أقر الحرب بالقتل خطاً لم يكن أقراره على العاقله  
أي الا أن يصدقوه وكذا قرره القهستاني في المعامل فتنبه علائق على التنوير من باب القود  
وفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة  
آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير من الديات أيضاً وتجبدية كاملة في كل عضو ذهب  
نفعه كيدشلت وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الكنز (سئل) في رجل ضرب آخر بعصا على  
أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الثبوت (الجواب) عليه الاثم والكفارة ودية  
مغلظة على عاقلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل شبه العمدة  
ما تعمده ضرباً بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب  
رجلاً بعصا فقتله ان ذلك شبه العمدة وكذلك لورماه بحجر فشججه صور المسائل من الجنايات وفي  
الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضرب به بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الاجزاء ولو شجرجو خشب  
كبيرين عنده خلافاً لغيره اه (قلت) الذي فهم من كلام الدرر وغيره أنه لو ضرب به بعصا أو سوط  
أو حجر صغير فلا قود عليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كخشب المرق لا قود عنده  
خلافاً لهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى العمدة المحص اذا أوجب الدية أوجب في ماله  
في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقله وشبه العمدة في النفس يوجب الدية على  
العاقله وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله في  
البرازية وعبارتها المال الواجب بالعمدة المحض يجب في مال القتال فيما دون النفس وفي النفس



قوله على القاتل الا صوب على  
الجاني كما في عبارة الخلاصة  
اه منه

مطلب الدية في شبه العمد  
ارباع

تحرير مهم في بيان دية شبه  
العمد

مطلب يصح صلح الوصي  
على أقل من الدية اذا لم يقدر  
على اثبات العقل

وفي الخطا فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على  
القاتل (اقول) لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الجانيات  
دية شبه العمد مائة من الابل أربعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقة الى جذعة بادخال الغاية  
وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطا أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من  
الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير اي لا يخير القاتل في شبه  
العمدين دفع الورق أو العين اي الذهب أو الابل بل اللازم عليه الابل وكلام الهداية يشير الى  
هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجانيات من ان حكم شبه العمد الاثم والكفارة ودية مغلظة  
على العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار  
الاخف فتقوت حكمة التغليظ نصا فليكن على ذكر من ذكره كذا في حاشية الشرنبلالي على  
الدرر والذى حرره في رد المحتار ان عبارات المتون مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير  
السابقة وغيرها كالهداية والاختيار والكثرة والمقتضى ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل  
فعنى التغليظ انها وجبت على الجاني من نوع واحد بخلاف الدية في الخطا فانه يخير فيها بين دفعها  
من الابل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والاصلاح والغرر انها تكون من الانواع  
الثلاثة وعليه فعنى التغليظ فيها انها اذا دفعت من الابل تدفع أربعا بخلاف دية الخطا فانها  
أخماس وهي أخف من الارباع وبذلك صرح في مختصر القدروري حيث قال ولا يثبت التغليظ الا  
في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وفي المجمع تغلظ دية شبه العمد في الابل قال  
شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غرر الاذكار وفي  
جنايات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت الدية فيها فأما غير الابل فلا  
يغلظ فيها قال في الجوهرة حتى انه لا يزداد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار  
اه وفي درر البحار اتفق الأئمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه  
العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منه ومن الذهب والفضة  
كدية الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كان في شبه العمد تغلظت بأن تدفع أربعا  
وان كان في الخطا فلا بل تدفع اخماسا وهل الخيارات في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره  
صريحا لكن عبارة المجمع رعاية البان تفيد الثاني والله تعالى أعلم (سئل) فممن اتهم بقتل  
رجل وللرجل صغار وزوجة ووجهة أبواب فممن الجدة عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم البينة  
فصالح ولي الصغار المذكور عن انكار مبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخط والمصلحة في  
ذلك للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحا (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمدية والله  
تعالى أعلم وفي فتاوى الحنفية في جواب سؤال أجاب حيث كانت الأم وصية على ولديها  
الذين هما اخو الميت كان لها الصلح على احدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة  
للصلح ان الصلح اذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز (أقول) ان ظاهر رجل هذا الكلام على ما اذا  
كان القتل نابئا أما اذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياسا على دعوى مال الميت كما صرح بذلك  
العمادي في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصي اذا صالح عن حق الميت أو عن حق  
الصغير على رجل فان كان المدعى عليه مقرر بالمال أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز  
الصلح على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه فجعل الصلح من الوصي جائزا على أقل من  
الدين اذا لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كذا روينا عن الحنفية من كتاب الصلح (سئل) في صبي

عمدا إلى صبي وضربه بقدمه على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سبائه فهل يجب عليه ثلث دية الأصبع في ماله بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي أحدها ثلث دية الأصبع ونصفها الوقيها مفصلا تنوير من الديات وغيره من المتون وعمد الصبي وخطؤه سواء عندنا ويجب الدية في الخالين وتكون في ماله في فصل العمد لأن العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنايات ومثله في التنوير (أقول) الذي في التنوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اهـ ومثله في متن الجمع وشرح درر البحار مع التنبيه على أن وجوبها في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستروشن في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه ما نصه عمدا الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتوه والمجنون اهـ فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فأكثر ولم يكن من عجم والافقي ماله درر اهـ فيحمل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما إذا كان الواجب بالجناية لم يبلغ نصف العشر لأنه يسلك فيه مسلك الاموال كما في الزيلعي أو يحمل على ما إذا كان الصبي من العجم لأنه لا عاقلة لهم لكن ينافية التعليل بقوله لأن العاقلة لا تعقل العمد فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر أبوه حتى اذا الرزم الصبي شيء يؤدي عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعاوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زمامنا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا ومدعى عليه ومنهم من أي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصيا أجابه القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا تسترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى اهـ أحكام الصغار من الجنايات (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فأصاب امرأة حرة حاملا فالقت جنيئا بسبب الضرب وكان حياتها مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الاختيار وان ألقته حياتها مات ففيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لأنه صار قاتلا وان ألقته ميتا مات ففيه ديتها والغرة لما روينا اهـ وفي المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كناية أو مجوسية فالقت جنيئا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فان ألقته حيا مات فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب لأنه أتلغ آدميا خطأ أو شبه عمد فتجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الاحكام لا طلاق ما روينا اهـ قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام الاختيار ويؤخذ من كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط العاقلة في زماتنا كما ذكره العلائي والحاوئي لأن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتغنى كل واحد المكروه لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى أبي الليث صبيان يلعبون بالرمي فترت بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين أو نحوه سهم فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر أنه لا عاقلة للعجم وبه كان يقضى ظهير الدين المرغيناني وفي جنائيات الملتقط صبي رمى سهم ما فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبي بكر لأنه يقول لا عاقلة للعجم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالبينه ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شيء اهـ أحكام

مطلب عمدا الصبي وخطؤه سواء

مطلب ضرب امرأة فالقت جنيئا حياتها مات

مطلب القول في سقوط العاقلة في زماتنا لعدم التناصر

مطلب لا عاقلة للعجم



الصغار من مسائل الجنائيات يحج انقلب فأس من يدقصاب كان يكسر العظم فأنقلب عظم  
انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم اسنع لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون  
والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يفتي الامام المرعيني وفي الخلاصة مثله وعلى  
هذا لو بطش رجل امرأة غيره فضر بها على الارض وفي يدها صبي فمات بذلك السبب يضمن  
الضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب والاتضمن عاقلة كواضع الحجر في ملك غيره فقتل انسان  
حاوي الزاهد في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلاء صرح شيخنا الحانوتي أن  
التناصر منتف الا لغلبة الحمود والبغض وتعي كل واحد المكره لصاحبه فقتله قلت وحيث  
لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه (أقول) قد أفتى العلامة الحانوتي بذلك في  
عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على العاقلة  
وهي أهل الديوان ان كان القاتل منهم وان لم يكن منهم فعاقلة قبيلته ويدخل فيها من كان عصبة  
وانما يكون القاتل كأحدهم اذا كان من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شيء عليه كما في المعراج  
وفي التارخانية عن السفناني وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه  
الله تعالى على أنه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم أو أربعة فلا  
يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث وهو الاصح كما في الهداية فان لم تتسع  
القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا كما في المعراج ناقلا عن الذخيرة قال المشايخ هذا  
الجواب انما يستقيم في حق العرب لانهم حفظوا أنسابهم فأمكن ايجاب العقل على أقرب  
القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق العجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا شك أن أهل  
الامصار الا أن قد صاروا كالعجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ  
أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية مانصه وأفتى أبو الليث وأبو جعفر  
الهندواني وظهير الدين المرعيني انه لا عاقلة للعجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما  
بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان فعاقلة  
أهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه وحيث علم أن  
التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد وبغض الناس بعضهم لبعض وعنى كل  
واحد المكره لصاحبه فتكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن قوشسته في شرح المجموع ومن  
لا عاقلة له في ظاهر الرواية تجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عشيرة  
ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من  
غيره هذا ما وقف عليه من كلامهم والله تعالى أعلم اه كلام العلامة الحانوتي ثم ان وجوبها  
في بيت المال انما هو حيث كان منتظما والافنى مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا  
بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها  
قد وهت ورجحة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسامى أهلها مكتوبة في  
الديوان ألوفا ومثبات لكن لا يتناصرون به فتعين أن تجب في ماله اه وفي النقاية وشرحها  
للقيسستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو  
مضبوطا والا أي الا يكن كذلك فعلى الجاني اه وقدمت أن الدية حيث وجبت على العاقلة  
تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له  
عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطني أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم

مطلب تؤخذ الدية من  
العاقلة في ثلاث سنين الخ

أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لأن من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارتضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جدا لأن قوله يؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مدة عمره فتنقض الدية وإذا مات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير إلى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فإنه لا إشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذمي الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لأن الذمي لا حق له في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداء وإذا فقد بيت المال ووجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذمي فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداء من يوم القضاء لا من يوم الجناية فاعتمد هذا المقام فإنه مما لم أسبق إلى تحريره والحمد لله على تيسيره (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا على إحدى عينيه عمدا فذهب بذلك ضوءهما فهل يلزمه نصف الدية (الجواب) نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شلت وعين ذهب ضوءها وصلب انقطع مأوه اه وفيه أيضا وفي كل واحد من هذه الأشياء المزدوجة نصف الدية اه (أقول) قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا يتأني أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم إن كلام المؤلف فيه نظر لأنه في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذهاب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير وشرحه في باب القود فيما دون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة ممحاة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة اه (سئل) في امرأة ضربت بتباخيها عمدا ففقدت عينها فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لأن في العينين الدية وفي أحدها نصف الدية ودية المرأة في النفس والأطراف على النصف من دية الرجل لأن حالها أنقص من حال الرجل ومنقصة أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتنصيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزائها اعتبارا بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الأبل أو مائتان وخمسون دينارا من الذهب أو ألفان وخسمائة درهم من الفضة (سئل) في رجل ضرب رجلا بقضيب عمدا فأصاب خده فأسقط اثنين من أسنانه العليا فما يلزمه شرعا (الجواب) إذا طلب الرجل المضروب من الضارب القصاص حيث كان عمدا يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وإن أراد الدية ففي كل سن نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسئلة في الشجاج من التنوير وغيره وفي الخيرية من الجنايات أيضا (أقول) ظاهر هذا الجواب أن المجنى عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن المذكور في السؤال أن الجناية هنا عمدا وقد صرحوا بأن موجب القتل العمد الاثم والقود عينان فلا يصير مالا إلا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية إلا برضا القاتل خلافا للشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوليه حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضی القاتل أولا وهذا وإن صرحوا به في الجناية على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجناية على مادونها كما يظهر من فروغهم الكثيرة منها لو قطع رجل يدرجل وهي صحيحة ويبدأ القاطع شلاء ثبت الخيار للمقطوع يده إن شاء أخذ الدية وإن شاء اقتص وانما ثبت الخيار له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقا لم يصوره

مطلب دية العين نصف  
دية النفس

مطلب في عين المرأة ربع  
الدية

مطلب إذا كانت الجناية  
عمدا الخيار للمجنى عليه  
بين القود والدية بل له القود  
فقط عندنا



في المعيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السنن وسائر الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب والقاطع معيباً يتخير المجنى عليه بين أخذ المعيب والأرض كما سلاخ اه وفي أول الجنايات ما نصه وهو أي شبه العمد فيما دون النفس من الأطراف عدم موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على أنه لا خيار فيه وذكر الزيلعي عند الاستدلال لمذهبنا بأن موجب العمد القود لا الخيار ما نصه وعن أنس بن مالك أن عمته الربيع لطمت جارية فكسرت ثنيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه كتاب الله القصاص ولو كان المال واجبا به لخبر آدم من وجب له أحد الشيتين على الخيار لا يحكم له بأحد هـ ما معينا وانما يحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن خمس من الابل أو خمسة درهم هذا إذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت بما ذكرناه وبما تركناه من خوف التطويل أنه لا خيار عندنا في العمد ولو فيما دون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا جرح رجل آخر ثم عفا المجرع عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها ثم مات المجرع فهل يكون العفو جائزا (الجواب) نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا المجرع أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا على أن على التنوير من فصل في القود وان سري إلى النفس ومات فإن كان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لأنه عمد وعند أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان القتل عمدا ما إذا كان خطأ فان برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجناية أو الجراحة وذكر وما يحدث منها لم يذكر وان سري إلى النفس فإن كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة المجرع بان كان يذهب ويحيى ولم يصرد أفراس يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بان صار ذافراش يعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فان كان قدرا لدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلثاه يؤخذ منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله عفوت عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنایات البدائع لمخصا أنقروى (أقول) والفرق على قول الامام بين قول المجنى عليه عفوت عن الجناية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل الساري منها وغيره فالقتل يسمى جناية بخلاف القطع والجراحة فإنه يشمل الساري ما لم يزد قوله وما يحدث منه فإذا قال المجرع أو المقطوع عفوت عن الجناية يكون عفو عن الجرح والقطع وعن القتل إذا سرت الجناية إليه وإذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شمول السراية بخلاف ما إذا لم يقل وما يحدث منه فإنه لا يشملها وعندهما لا فرق بين الالفاظ الثلاثة لأنه يراد بالعفو عن الجراحة ونحوها العفو عن موجبها فيشمل النفس كالجناية والمتون على قول الامام (سئل) في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بآلة جراحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعي ثم عفا عنه بعض

مطلب يصح عفو المجرع  
قبل موته عن الجراحة وما  
يحدث منها

مطلب العفو عن الجناية  
ان كان في حال الصحة في جميع  
المال والا في الثلث  
مطلب الفرق بين قوله عفوت  
عن الجناية وقوله عفوت  
عن الجراحة

مطلب اذا عفا بعض الاولياء  
سقط القصاص



ولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعقوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية  
 (الجواب) نعم ويسقط بصلح أحدهم وعقوه والباقي حصته من الدية درر من باب ما يوجب  
 لقود ثم قال في شرحه ولا حصة للعاقب لإسقاط حقه اهـ والمستلة في التنوير والمنع والملتقى  
 غيرها والدية تورث اتفاقا أشباه من القرائض وعقوا الأولياء قبل موت المجرور يصح كما يصح  
 عقوا المجرور لوجود السبب وصحة الإبراء تعقد بوجود السبب برأيه قبيل الشجاج عفا الولي  
 عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا حاوي الراهي من فصل أمر الغير  
 الجنابة (سئل) فيما إذا عفا ولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص  
 بعقوه (الجواب) نعم ويسقط القود بموت القاتل وبعقوا الأولياء يصلحهم عن مال ولو قليلا  
 ويجب حالا وبصلح أحدهم وعقوه ولم يبق حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير  
 الأبصار من باب القود فيمادون النفس ومثله في الملتقى (أقول) وما وقع في الاختيار وشرح  
 الجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لأحد مطلقا ورده أيضا  
 في حاشيته على شرح الجمع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت  
 دراية ورواية وتماهه فيما حذرناه في رد المحتار وكتبت فيه مانصه تمة عفا الولي عن أحد القاتلين  
 أو صالحه لم يكن له أن يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فائضه وغيره أن له  
 اقتصاصه فهستاني قلت وبالثاني أفتى الرمي كما في أول الجنابات من فتاواه (سئل) في رجل  
 ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فشلت يده وذهب ثغرها ثم أقر المضروب بالأكراه المعتبر  
 شرعاً أنه أبرأ الضارب من دية يده المزبورة فهل إذا ثبت ما ذكره وجهه الشرعي يكون الإبراء  
 المذكور غير صحيح (الجواب) نعم إذا ثبت إكراهه بذلك له الرجوع عما أبرأ منه والله تعالى أعلم  
 لا يصح مع الإكراه أبرأه مديونه أو أبرأه كفيله بنفس أو مال شرح التنوير للعلافي من الإكراه  
 ومثله في المنع عن الجنابة ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير  
 وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية (سئل) فيما إذا ضرب زيد عمدا  
 بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد بقطع يده  
 اليسرى من مفصل الرسغ (الجواب) نعم قال في الملتقى القود فيمادون النفس هو فيما يكون فيه  
 حفظ المماثلة إذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد القاطع أكبر من المقطوع  
 اهـ (سئل) في رجل أجنبى دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فألقت  
 جنينها ميتا ذكر آخر مخلقا بعد ستة أشهر فهل تضمن عاقلته نصف عشرينية الرجل (الجواب)  
 نعم (أقول) وفي الخبرية وقد أفتى والد شيخنا أمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة فألقت  
 جنينا لا يضمن وإذا خوفها بالضرب يضمن (وأقول) وجه الفرق أن موتها بالتخويف وهو فعل  
 صادر منه نسب إليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبير  
 فأت لا يضمن وأنه لو صاح عليه فجأة مات منها تجب الدية (وأقول) لا مخالفة لأنه بالاول مات  
 بالخوف المنسوب إليه وفي الثاني بالصيحة فجأة المنسوبة إلى الصائح والقول للفاعل أنه مات من  
 الخوف وعلى الأولياء اليئنه أنه مات من التخويف وعلى هذا لو صاح على امرأة فجأة فألقت  
 من صحتها يضمن ولو ألقت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها فقامت له فانه تحرير جيد اهـ  
 ما في الخبرية ملخصا (سئل) فيما إذا دخل اللصوص بيت زيدا في غيبته وسرقوا أمتعته لئلا  
 فغلب على ظنه أن عمر أجاره منهم ورفع أمره لحاكم العرف فأحضر الحاكم عمر وأسأله فأنكر

مطلب الدية تورث اتفاقا  
 مطلب عفا الأولياء قبل  
 موت المجرور يصح

مطلب إذا عفا بعضهم فباقي  
 الدية في مال القاتل

مطلب فيما إذا عفا الولي  
 عن أحد القاتلين  
 مطلب الإبراء لا يصح عن  
 الدية بالأكراه  
 مطلب الدية من الديون  
 الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى من  
 الرسغ عمدا أنقطع يده اليسرى  
 مطلب خوف امرأة بالضرب  
 فألقت جنينا ميتا  
 مطلب صاح على امرأة  
 فألقت جنينا

مطلب فيما إذا اتهمه بسرقة  
 فشكاه للحاكم وجبته حتى  
 مات



فضر به فاقترود كرا أن لا شر كاه عنهم للعاكم فحبسه مدة حتى مات في الحبس عن ورثته يزعمون أن  
 زيد اضمن دية فهل لا يضمن زيدا دية ولا عبرة بزعم الورثة (الجواب) نعم قال في القنية من  
 الغصب من باب ضمان الساعي والتمام يجزئ شكاً عند الوالي بغير حق وأنى بقائد فضر بالمشكو  
 عنه فكسر سته أو يده يضمن الشاكي أرشه كالمال وقيل إن حبس بسعاية فهرب وتسور جدار  
 السجن فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقل اتفقت بالضمنان في مسئلة الهرب فقال  
 لا ولو مات المشكو عليه بضر القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسعاية لا تقضى  
 اليه غالباً اهـ ومثله في الحاوي الزاهدي من الباب المرقوم ومثله بالحرف في الفصولين في ٢٣  
 في ضمان الساعي ونقله في غصب المنع عن القنية ومثله في العلائق وإذا اجتمع المباشر والمتسبب  
 اضيف الحكم الى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء (أقول) حاصله أنه إذا شكاه  
 بغير حق يضمن ما أتلفه الوالي أو أعوانه من عضواً ومن مال دون النفس لأن الشكاية لا تقضى  
 الى الموت غالباً بخلاف العضو والمال لأن الغالب افضاؤها اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج  
 عن قاعدة الاشياء المذكورة أفتى به المتأخرون على خلاف القياس زجراً عن السعاية بغير حق  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أخذ رجل سكين عمرو بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل  
 لا ضمان على عمرو (الجواب) نعم دفع سكيناً الى صبي فضر به الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع  
 لا يضمن الدافع شيئاً خاتمة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيناً الى رجل فقتل به  
 نفسه لم يكن على الدافع شيء تارخاتيه من الفصل الثاني في الجناية على النفس (سئل) فيما  
 إذا جرح زيد عمراً ببندقية عمداً في فخذه جرحاً لا يمكن فيه المماثلة وصار صاحب فراش فما يلزم زيدا  
 بعد برئه (الجواب) يلزمه حكومة عدل كما في الملتقى وغيره وهي هنا أن يقوم عبداً بلا هذا  
 الاثر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمتين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج  
 اليه من النفقة وجرحة الطبيب والادوية الى أن يبرأ والله أعلم (أقول) اعلم أن الجناية بالجرح ان  
 كانت في الوجه أو الرأس تسمى شجة وان كانت في غيرهما تسمى جراحة والشجاج عشرة بعضها  
 له ارش مقدّر بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء من الجراح له ارش معلوم الا الجائفة وهي  
 جراحة تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدوها مع الشجاج باعتبار أنها قد  
 تكون في الرأس وهذه الشجاج لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد والخطا الا الموضحة وهي  
 التي توضح العظم أي تظهره فانها ان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية وان كانت عمداً  
 ففيها القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مشى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية وجوب  
 القصاص فيما دونها وهو ستة كآبته عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل  
 الواجبة فيما لا نص فيه على شيء مقدّر قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم بمثل ما كبدون هذا الاثر ثم  
 يقوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث عشر  
 الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه  
 الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الاول كما في التنوير  
 والنقابة وغيرهما ونقله العلائق عن عدة كتب وفي المعراج أنه قول الائمة الثلاثة وقال ابن  
 المنذر انه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدرا المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول  
 الكرخي لو الجناية في وجهه ورأس أي لانها موضع الموضحة فينتدبفتي به ولو في غيرهما أو تعسر  
 على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقاً لانه أيسر اهـ ونحوه في الجوهره الخ وكذا ذكره الزيلعي

مطلب يضمن الساعي بغير  
حق

مطلب أخذ سكين عمرو  
وضرب بها آخر لا ضمان  
على عمرو

مطلب يجب حكومة عدل  
في جرح لا يمكن فيه المماثلة

مطلب اختلفوا في تفسير  
حكومة العدل



وقال وكان المرغينا في يفتي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس أو غيرهما وهو  
 قيد لقوله أو تعسر وفي القهستاني وهذا كله إذا بقي للجراحة أثر والافعهندهما لا شيء عليه وعند  
 محمد يلزمه قدر ما اتفق إلى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم وتماه في الذخيرة وذكر  
 في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف أرش الالم باجرة الطيب والمداواة  
 قال فعليه لا خلاف بينهما وفي تصحيح العلامة فاسم أنه على قول الامام اعتمد المحبوبي والنسفي  
 وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً وقال يستحسن أن تجب عليه حكومة  
 عدل مثل اجرة الطيب وهكذا جراحة برئت اه وقال شيخ مشايخنا السائحاني ويظهر لي  
 رجحان الاستحسان لأن حق الآدمي مبنى على المشاحة اه وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه  
 إذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة إلى أن يبرأ وإذا  
 برأ وتعطلت يده وشلت وجب ديتها والظاهر أنه يحسب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل جرح زيداً بسكين في ظهره وعجز المجروح عن الكسب فقام يكلف أخذت  
 الجراح وزوجها بالانفاق والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما  
 (الجواب) نعم رجل جرح رجلاً ففجج المجروح عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة  
 جواهر الفتاوى من أول كتاب الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود نقلاً عنه (أقول)  
 ظاهره أن المراد بالنفقة غير المداواة وهي أن يتفق على المجروح من طعام وشراب وكسوة إلى  
 أن يبرأ والظاهر أن هذا فيما إذا كان المجروح فقيراً يتفق من كسبه بقرينة قوله ففجج عن  
 الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط إذا كان  
 فقيراً أو عليه وعلى عياله لم أره فليراجع (سئل) في رجل ضرب رجلاً مسلماً ببعض أصغره على  
 ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد  
 وفيه دية مغلظة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنائيات وأما شبه العمد وهو  
 قتله قصداً بغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والخجر الصغير وأما الضرب بالجحر والخشب  
 الكبيرين فمن شبه العمد أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة  
 ودية مغلظة على العاقلة بلا قود اه ومثله في التنوير وغيره (أقول) قدمنا بيان الدية المغلظة  
 والعاقلة أيضاً فراجع (سئل) فيما إذا عمد رجل وضرب رجلاً آخر بعير حتى يسكين على  
 بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي يريد الأب أن يقتص منه بعد  
 الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن شهد أنه ضربه بشيء جرح فلم يزل  
 صاحب فراش حتى مات يقتص لأن الثابت باليعة كالثابت بمعاينة ولا يحتاج الشاهد أن  
 يقول أنه مات من جراحته برأية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل  
 واعتبار حالته شهد أنه قتله بالسيف فان قال أعمداً أو سكتاً قبل ويقضي بالقصاص وإن قال  
 خطأ يقضي بالدية على العاقلة وإن قال لا أدري قتله عمداً أو خطأ قبل ويقضي بالدية في مال  
 القاتل محيط البرهاني من الجنائيات رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحسن  
 أن اجعل دية في ماله تارخانية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو  
 خطأ حتى يقول عمداً فتاوى مؤيد زاده عن القيسية في باب القتل بسبب (أقول) وإنما  
 اقتص منه وإن سكت الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل  
 المسئلة بقوله لأن العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف به ليدوهو

مطلب على الضارب المداواة  
 والنفقة إلى أن يبرأ

مطلب يجب على الجراح  
 النفقة والمداواة

مطلب ضربه بعضاً على  
 ظهره فمات يلزمه دية مغلظة

على عاقلة وهو شبه العمد

قوله وأما شبه العمد الخ انظر

أين جواب أما ولعله هو قوله

فهو قتله قصداً الخ لكن

تحرقت القاتل بالزاو وليحترق

اه مصححه

مطلب لا يحتاج الشاهد

أن يقول مات من جراحته

مطلب شهد أنه قتله

بالسيف وقال أعمداً أو سكتاً

يقضي بالقصاص

مطلب قال قتلت فلاناً

بالسيف ولم يسم عمداً ولا

خطأ تجب الدية في ماله

حادثة في زمان سنة ١٢٤٣ أقر

بالضرب وأنكر أنه مات منه

الجواب رجل قال ضربت

فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري

أنه مات منها ولكنه مات وقال

ولي القتل بل مات بضربك

فانه لا يقتل به اه من

الفتاوى الهندية اه منه



الضرب بالآلة قاتلة عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو أحوط اهـ لكن يحتاج إلى الفرق بين الشهادة والاقرار حيث جل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجنايته وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقربة وهي الضرب بالآلة القاتلة عادة إذ لو كان ذلك عمدا لذكره بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلا وظهر كذبه بالبينّة العادلة المنزلة منزلة المعايينة فإنه يحمل على العمد لو جود دليله وهو الضرب بالآلة المذكورة ولهذا قال الخير الرملي في حاشية المنع بعدم ما قدمناه من غاية البيان أن هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارحة بالبينّة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر وقال أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقر به ويحمل على الأدنى قال في التتارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلانا بجديدة أو سيف ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اهـ ملخصا لكن التفرقة المذكورة انما تظهر على قول أبي يوسف أما على رواية المجرد فلا واعمل رواية المجرد قياسا والاولى استحسان كما يفيد ما نقله المؤلف عن التتارخانية تأمل (سئل) في قاصرة أجيرة عند امرأة نامت القاصرة ليلا في بيت المرأة فاحترق بعض ثيابها التي عليها وشي من ثغرها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أفقئ بمنزل ذلك الخير الرملي في فتاويه الخيرية من الجنايات (سئل) في رجل يده بندقة مجربة يريد أصلا حها فأورث بحركته نارا فخرجت وأصابت بما كان فيها رجلا آخر فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثته المقتول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكرنا قال قاضيان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل العمد فالدية في مال القاتل لورثته المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقلة من جنائيات الخانية وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمان والدية تقلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده انقروى من الجنايات اتهم بقتل فقتل لم تقتل فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ أو قال قتلت عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد منية المقتى من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة دعوى وردت في جادى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى أن البندقة التي بها الرصاصه قتلته ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لما ذكرنا أن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه فيشترط تعيين الضارب واقامة البينة بوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماء تارجمهم الله تعالى منهم الخير الرملي حيث قال في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقة من بندق أحدهم قتل رجلا منهم ولا يعلم من هو وولى القتل يقول حتى عند هؤلاء يعنى البواردية يعينونه عند أحدهم والا كلهم غرماني فهل اذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذى خرجت بندقته فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتتقضى دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم عليه ولا تتقضى الدعوى عنهم اذا الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبينّة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق

مطلب اذا شهدوا عليه بالقتل بالآلة جارحة لم يقبل قوله لم أقصده قتله

مطلب احترق بعض ثياب بنت أجيرة بلا صنع أحد ثم ماتت لادية على أحد

مطلب أقر بالقتل خطأ وادعى الولي العمد تجب الدية في مال القاتل

مطلب اتهم بقتل فقال كذا كان مكتوبا فهو اقرار  
مطلب شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه

مطلب خرجت بندقة من بين جماعة فقتلت رجلا ولم يعلم من هي لا تسمع الدعوى عليهم



ليدفعومها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واجد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت  
وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على  
الجميع أنهم اشتركوا في قتله يواردهم أو غيرهما صحت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق  
ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة والحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم (أقول)  
ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظهيرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين  
جماعة فأصاب رجلا وشهد شاهدان بان هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذي  
ضرب السهم اهـ (سئل) في صغير لا يعقل التصرفات استعماله رجل في تعمير سقفه وأمره  
بذلك كل ذلك بدون إذن وليه ولا وجه شرعي فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال  
وقتله فهل اذا ثبت ذلك تجب دية الصغير على عاقلة الرجل (الجواب) نعم أمر الصبي المحجور الذي  
لا يعقل التصرفات ونحوه باخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج أو قال له اصعد  
السطح فاكس النبل أو أمره بتطيين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه قتل  
الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق فمات فالدية على  
عاقلة الآخر في كله جميعا وبه يفتى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم  
الجنين من جنائات المنية فتاوى انقروى من السابع في جنائات الصبيان والجنائين وعليهم  
وتعام قوائده فيها وفي جنائة كتاب أحكام الصغار والبرازية وغيرها (سئل) في ذمي قتل شقيقته  
المسلمة عمدا بآلة جارحة ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص  
عليه (الجواب) نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الآدميين كالقصاص  
كذا في الاشياء من أحكام الذمي فالولي يطلب ذلك بالوجه الشرعي واذا لم يكن لها ولي فلا امام  
أن يقتص أو ياخذ الدية وليس له العفو مجانا كذا في الملتقى وغيره ومثله في الخائفة والاشياء  
والبحر وغيره (سئل) في رجلين ضربا زيدا يدهما وبعضهما ضربا بمرحما وجعا على سائر  
بدنه وربطاه وأراد ان يجه وخوفاه بالقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت ذهاب عقله  
بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما (الجواب) نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية  
(سئل) فيما اذا اجتمع زيد وعمر وبكر مع جماعة عند بئر ماء ونزح كل منهم من مائها الممتلئ ثم  
وقع الدلو في البئر فنزل زيد لاخر اجه منها بعد ما أمر عمر وبكر اربطه بحبل وارزله فيها فانزلاه  
بحبل مسكاه به فلما وصل حصل له غشي فنزل عمر وليخرجه فحصل له كما حصل لزيد فنزل بكر  
وأخرجهم من الخارج البئر فمات زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر  
فقام ورثته زيد يطالبون عمر وبكر ابديته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمهم ابديته (الجواب)  
حيث الحال ما ذكر لا يلزمهم ابديته (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وماشين في طريق ومع زيد  
بندقية مجربة حامل لها فوقع مشخاصها على خرائنها لا بحركته وفعله وخرجت رصاصها فأصاب  
عمر اخرجته ثم برئ من ذلك الجرح وبعد أيام تعرض مدة بدء أصابه ومات منه عن ورثة يزعمون  
أن زيدا يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه شيء (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزمه  
شيء والله سبحانه أعلم (سئل) في طيب ذمي غير جاهل طلبت منه امرأة مريضة دواء لها فأعطاه  
دواء شربه بنفسها في يتهافت عزم ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطيب يلزمه ديتها  
اذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية  
من الجنائات (سئل) فيما اذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي

مطلب صغير استعماله  
رجل في عمل سقف فسقط  
عليه السقف تجب دية

مطلب الاسلام غير مانع  
من ايجاب القصاص

مطلب ضربا حتى ذهب  
عقله تلزمهما الدية

مطلب أمر رجلين أن ينزلاه  
في البئر فمات لا يلزمهما شيء

مطلب برئ من الجرح ثم  
مرض بداء أصابه ومات منه

مطلب في طيب دفع  
لامرأة دواء فزاد مرضها الخ  
مطلب قتل جماعة رجلين  
بالسيوف



مطلب جرحه جراحة  
مهلكة لا يعيش معها  
وجرحه آخر آخرى فالقاتل  
الاول

مطلب ضربه أحدهما  
بعصا ولا تخر بسيف لا يجب  
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذي  
المسلمين

مطلب شهر عليه سلاحا  
ولم يمكن دفعه الا بقتله لاشي  
بقتله  
مطلب في القسامة

مطلب وضع سم فارفي  
وعاء فاخذته بنت ووضعت  
عند حصانه فشرب منه  
ومات  
مطلب انفلتت دابة بنفسها  
فاصاب شيأ فهو هدر  
مطلب يضمن القائد  
ما صدمته الدابة

بهم الى الحكم وتوعدوا رجلين بالقتل ثم دخلا عليهما وضربوهما بالسيف وجرحهما كل  
منهم جرحا مهلكا ما تابه ونهبوا أموالهما ظالما وعدوانا فإلزمهم (الجواب) يلزمهم  
القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان قيميا  
هالكا بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه اعلم (أقول) في الجوهرة اذا جرحه  
جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر آخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحات على  
التعاقب فلو معافهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر  
واحدة فكلاهما قاتلان لان المرء قد يموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن  
الخانية ولو قتل رجل أحدهما بعصا والاخر بجديد عمد الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي  
حاشية السيد محمد أبي السعود الازهرى على شرح من لا مسكين ولو جرح جراحات متعاقبة ومات  
ولم يعلم المتخ منهن او غير المتخ يقتص من الجميع لتعذر الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى  
أبي السعود مفتي الروم وأما اذا وقف على المتخ وغيره ولا يكون الا قبيل موته فالقصاص على  
الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه القوائد  
الفرائد (سئل) في جماعة في بلدة كذا ادأبهم واجتمع عليهم على ضرر المسلمين والسعي بالفساد  
في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين وتغريمهم  
اموالا للسياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي للحاكم قتلهم (الجواب)  
نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيلعي وغيرهما والله سبحانه اعلم (سئل) فيمن شهر سلاحا على  
مسلم خارج المصر فضر به المشهور عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يمكن دفعه الا به فهل اذا  
ثبت ذلك شرعا لاشي بقتله (الجواب) اذا لم يمكن دفعه الا بقتله والحالة هذه فلا شي عليه  
بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع الصائل (أقول) التقييد بخارج المصر قيد اتفاق  
والمسئلة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود فيمادون النفس (سئل) في قبيل وجد  
بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عمدا على  
أهلها فالحكم الشرعي في ذلك (الجواب) حيث وجد في مكان غير مملوك لاحد قريب لقرية  
بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا ينسب له وبالقيل أثر القتل حلف بخسرون  
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

#### \* (فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها)

(سئل) فيما اذا وضع زيد سم فار مخلوطا بدم وماء في وعاء في صحن الدار لاجل هلاك الذباب  
فاخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعت به بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات فقام زيد  
يكاف أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له  
ذلك (سئل) فيما اذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فانفلتت بنفسها ولم يكن لها ردها  
وركضت في الطريق فاصابت امرأة نصرانية فوقعت على جنبها ونمضت من ذلك وتريد من  
صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم انفلتت دابة بنفسها واصابت مالا  
أو آدميان هارأا وليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبار رأى المنفلتة  
هدر شرح التنوير للعلاء من باب جنابة البهيمة والجنابة عليها (سئل) فيما اذا قاذر زيد  
دابة ليسقياها من بركة ماء في البادية فجاء عمرو بفرسه ليسقياها أيضا من البركة مع دابة زيد فقال  
له زيد أبعد فرسك عن دابتي فلم يمثل أمره وقادها بجانب دابة زيد وصدمتها حال قوده لها



أدخلتها بصدمتها في ماء البركة فخبطت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها وماتت بسبب ذلك فهل  
ضمن عمر وقيمة دابة زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه (الجواب) نعم قال في التنوير ضمن  
الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدعت يدها  
وخبطت يدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب (سئل) في ركب  
فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة تزعم  
ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وان نفعت برجلها أو ذنبها وهي  
تسير لا يكون لها ضمان من جنابة البهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يدها  
أو برأسها أو كدعت أو خبطت وان نفعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وان أوقعتها يؤخذ بنفقة  
الرجل والذنب أيضا خلاصة من الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة  
وصاحبها معها قائد أو سائق أو راكبا يكون ضامنا لجميع ما جنت إلا النفقة بالرجل أو الذنب  
تتارخانية من السابع عشر (سئل) فيما إذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه  
فانفلت بنفسه وعض حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد (الجواب) نعم والمسئلة  
في الخيرية والتنوير وغيرهما وهي راجعة إلى أن جرح العجماء جبار ربط جواره في سارية فجاء  
آخر بجواره وربطه فعض أحدهما الآخر وهلك ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا  
ضمن برازية من الرابع في الجنابة على غير بني آدم (سئل) فيما إذا ربط زيد دابته في موضع له  
ولاية ربطها فيه فجاء رجل ونفخسها بعود فنفخته برجلها فقتلته وله ورثة تزعم أن لهم أخذ الدابة  
أو تضمن صاحبها فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان (الجواب) نعم  
(سئل) فيما إذا كان لزيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فحل رجل ربطه ليسنزيه على بقرته  
فوطى الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا  
كان لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد إليه وقال له ان ثورك نطوح فأربطه ونهاه عن إرساله  
فلم ينته وسيره إلى المريع مع دواب القرف فطرح بقرته زيدة وعطلها وماتت من ذلك فهل يضمن  
الرجل قيمتها (الجواب) نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كاذر كذا في البرازية نقلا عن  
المنية في الجنائيات ونصه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الأشهاد النفس والمال ومثله في  
الخيرية (سئل) فيما إذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به وتقدم إلى الرجل جماعة  
وأشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم يربطه في زمان يقدر فيه على ذلك  
حتى عض صبيًا وتعلل ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان (الجواب) نعم والمسئلة  
في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به ففلاهل البلدان  
يقتلوه وان أتلغ شيئا يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم إليه قبل الاتلاف والافلاشي  
عليه كالحائط المائل اه قلت وفي شرح من لا يخسر وله كلب يأكل عنب الكروم فأشهد فيه  
فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط  
والثور وعقر الكلب العقور يضمن اذا لم يحفظ اه فيمكن جعل المتلف في كلام الزيلعي على  
الآدمي فيحصل التوفيق بين كلام الزيلعي وكلام من لا يخسر والله تعالى أعلم منه من باب  
جنابة البهيمة (أقول) كانه فهم من كلام من لا يخسر وأنه لا يضمن المال في الكلب العقور  
وهذا غير مراد وانما معنى كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه موجب للضمان اذا  
أعقبه تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيده

مطلب نفعت الدابة برجلها  
أو ذنبها الخ

مطلب انفلت حصانه وعض  
حصان آخر لا يضمن

مطلب ربط جواره فجاء  
آخر وربط جواره وعض  
أحدهما الآخر

مطلب اذا نفخس الدابة  
فنفخته برجلها فقتلته  
لا يضمن صاحبها

مطلب أشهد عليه أن  
ثورك نطوح فأربطه فلم  
يفعل فنطح بقرته يضمن

مطلب اذا أشهد على  
صاحب الكلب العقور قبل  
الاتلاف يضمن

مطلب له كلب يأكل عنب  
الكروم لا يضمن وان أشهد  
عليه

مطلب ما يخاف منه تلف  
الآدمي فالأشهاد فيه مفيد



الاشهاد بدليل تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد فيه موجب لضمان النفس والمال وقد  
صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب يا كل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى  
أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط المائل ونطم  
الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال تبعالها اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا  
مخالفة بين كلامي الزيتي ومن لا خسر ولا ن كلام الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه  
تلف الا دعي فالاشهاد فيه مفيد موجب لضمان النفس والمال وكلام من لا خسر كلب  
العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كله مخالف لما ذكره العلامة في آخر باب  
القود فيما دون النفس عن القاضي بديع ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط المائل في الحيوان  
اه لكن أفتى في الخيرية بالضمان بعد الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور ينطوي  
مستندا لما في البرازية عن القنية في نطم الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال في  
المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه هذا ما حررته في رد المحتار على الدر المختار  
(سئل) في ثور انقلت نهارا بنفسه من دار صاحبه في غيبته بلا صنعه فدخل بيت رجل وأكل  
له حنطة وشعيرافهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم دابة لرجل ذهبت بغير ارساله لئلا  
أونهارا فافسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين برأية فقلا عر  
الجامع وفي العيون غنم دخلت بستانا فافسدته وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان  
لم يسبقها لا ضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل ٣٢ وأجاب قارئ الهدايا  
اذا كانت المواشي ترحى فأتلفت شيئا من مال مسلم أو ذمتى أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان  
فيه للمحدث جرح الجبناء جبار والله تعالى أعلم (سئل) في جمال معه عدة جمال محملات سائقه  
في طريق عام أحد طرفيه سفح جبل والاخر واد عميق فجاء زيد بجملته المحمل من طرف السفح  
وساقه على حذو جمال الجبال ونهاه الجبال مرارا فلم ينته فصدم جلاله وأوقعه في الوادي  
بسبب سوقه فهلك الجمل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي  
(الجواب) نعم كافي التنوير (سئل) فيما اذا دفع زيدا كديشه لراع أجير مشترك ليرعا  
ويتعهد به بالحفظ باجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو بدون اذن زيد مالكة ولا وجه شرعي وفارق  
ثم بعد مدة نحو شهر رده مفقود العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه (الجواب)  
نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كما في الدر المختار للعلاء  
(سئل) في ثور مشترك نصفين بين زيد وأيتام ولهم وصى عليهم طلب وصيهم الثور من زيد  
ليكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويرى  
الوصي تضمينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) في جمل ضربه الراعي بعصا عمدا على رجله فكسرها فهل يضمن لصاحبه قيمته  
(الجواب) نعم والمسئلة في التارخانية (أقول) قال في الدر المختار والتقيد بالعين أى في قوا  
المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا السان الثور والحمار وقيل  
جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غير مأكول وار  
ما كولا خسر كما في العينين لكن في العيون ان أمسكه لا يضمه شيئا عند أى حنيفة وعليه  
الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين المأكول وغيره ففي غير المأكول لو قطع  
احدى قوائمها يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كما في الهداية وأما المأكول فانه

مطلب انقلت ثوره فاكل  
حنطة رجل لا ضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربع  
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل  
الثور عند الشريك بعد  
الطلب يضمن قيمة حصه  
شريكة

مطلب كسر الراعي رجل  
الجمل يضمن قيمته

مطلب يفرق بين الجنابة  
على الدابة المأكولة وغير  
المأكولة



ينتفع به للاكل بعد قطع قوائمه فيخبر مالكيهين تركه على القاطع وتضمنه قيمته وبين امساكه وتضمنه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والاول أصح اهـ وعليه المتون والشروح أيضا وبه يقتضي كتابي جامع الفصولين فيترج على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلائق عن العيون (سئل) فيما إذا كان لزيد رجل اعتاد العض فتقدم الى صاحبه رجل وقال ان جئت به هذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنع في زمان يقدر فيه على ذلك فسيره الى المرقى فركب على رجل الرجل وعرضوا من ذلك ويريد الرجل الآن تضمين زيد قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في جنائيات الخيرية بنقولها (سئل) في رجل ضرب جارا آخر عمدا بجرح على اذنه فهل لسااعته ويريد صاحبه تضمين الضارب قيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ذبح جارا غيره ليس له أن يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يسكه المذبح عمادية من جنائيات الدواب (سئل) في رعاة غنم قادوها قريسا من خيار زيد القائم بحقلته فرعته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ماتلف (الجواب) حيث قادوها قريسا من خيار زيد بحيث لو شاعت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتابة اذا قادها قريسا من الزرع بحيث لو شاعت تناولت من الزرع ضمن اهـ ومثله في الفصولين

\* (كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يضر به الجيران ونحو ذلك) \*

(سئل) فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في توأجره من مالكة فانقضت مدة اجارته وانقض حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعد من أحد ولا صنع فقام ولى الصغير يكلف زيدا دفع دية الصغير زاعما أن زيدا قال لمالك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على فهل لا ضمان على زيد في ذلك (الجواب) نعم أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة مالو قال رجل لا أختر ضمانت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء خاتمة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح أيضا بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة المكفول له وبه مطلقا (سئل) في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه لدى بينة شرعية فلم ينقضه في مدة يتدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفة ور فوقا وبعض درج فهل يضمن ماتلف بعد ثبوت الطلب والشهاد عليه بذلك (الجواب) حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها وأشهد عليه بذلك يضمن ماتلف لأنه صار متعتيا والمسئلة مشهورة في المتون من الحائط المائل في الجنائيات (أقول) قال الزيني الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليمكن من اثباته عند جحوده أو جحود عائلته فكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اهـ ومثله في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الغلب من صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا صيا أو امرأة أن مل الى طريقهم وواحد من أصحاب السكة الخاصة ان مال اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اهـ وفي جامع الفصولين والاشهاد انما

مطلب له جل اعتاد العض  
فأشهد عليه

مطلب الراعي اذا قادها  
قريسا من الزرع يضمن

\* (كتاب الحيطان وما يحدث  
الرجل في الطريق وما  
يضر به الجيران) \*

مطلب ان وقع الحائط يكن  
ضمانه على لا يضمن

مطلب سقط الحائط بعد  
الطلب والاشهاد يضمن

مطلب الاشهاد في الحائط  
المائل غير شرط بل الشرط  
الطلب



يصح ممن يضره وقوعه لا يمن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يتضرر بوقوعه فيصح  
 الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من  
 المالك والساكن باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اه (سئل) في دار جارية في ملك زيد  
 وفي قواجر عمرو من زيد مدة معلومة باجرة مقبوضة بيد زيد وفي أثناء المدة مالت طبله علوية  
 في الدار لجهة ساحتها وطلب عمرو من زيد تعميها ونقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها  
 حتى سقطت على زوجة عمرو وقتلتها بعد ما أخبره بميلها وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية  
 الزوجة عاقلة زيد (الجواب) حيث مال الحائط وهو الطبل المذكورة الى الدار المزبورة  
 وطالب عمرو والمستاجر زيد امالكها بنقضها وتعميرها وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها  
 في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت نفسها هي زوجة عمرو والمستاجر ضمن عاقلة زيد دية  
 الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والملتقى والهداية وغيرها  
 (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمرو فاصل بين داريهما فال الى جهة دار زيد فتقدم الى  
 عمرو وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون التعمير عليهما بحسب الملك المشترك بينهما نصفين فلم  
 يرض عمرو بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف لزيد حائطاً وبتارمر تفقا وهو مقر أن الحائط مشترك  
 بينهما وأنه كان مخوفاً وأنه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف  
 (الجواب) نعم وفي قناوى قاضيخان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما عليه جولة  
 فال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الجولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر  
 بصاحب الدار فان أقر أن الحائط بينهما وأنه كان مخوفاً وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فاذا أفسد  
 شيئاً بسقوطه بعد امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك (سئل)  
 في رجل حفر بئراً في طريق العامة في قرية بدون اذن الامام وتركها وأمره أهل المحلة بطمها  
 فلم يفعل حتى ترمى فيها جمل وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي (الجواب)  
 حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة المزبورة بدون اذن الامام يضمن قيمة الجمل لمالكه والله  
 تعالى أعلم قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق ككلماتي العاقلة لو حفر بئراً  
 في طريق أو وضع حجراً أو تراباً أو طينا ملتقى فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أي بواحد من  
 المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأت اذن الامام فان اذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق  
 جوعاً أو عطشاً أو انغماء لا ضمان به يفتى خلاصة خلافاً للمجد اه احتفر بئراً في طريق مكة أو  
 غيره من الضيافي غير ممر للناس فوقع انسان لا يضمن بحسب الخلاف الامصار وبهذا عرف أن المراد  
 بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المفاوز والصحارى لانه لا يمكن العدو له عنه  
 في الامصار غالباً دون الصحارى كذا في شرح الزايد على القدوري في أواسط الديات رش الماء  
 على طريق فعطبت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر  
 الاجير أو السقاء بالرش فرش فناء دكان الآدمي ضمن الآدمي دون الراش والحارس اذا رش ضمن  
 كيفما كان منية المفتي من مسائل الطريق ومسئلة رش الماء في الطريق في العمادية من  
 فصل ٣٢ في أنواع الضمانات باحسن وجه (سئل) في سكة غير نافذة فيها بيوت لجماعة  
 معلومين فعمد أحد الجماعة وأجرى ميزاباً سطحه وسيلته الى السكة المزبورة بدون اذن من  
 بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعاً (الجواب) نعم أخرج الى طريق العامة كنيفاً أو  
 ميزاباً أو جرساً أو دكاناً اذا لم يضر بالعامة ولكل واحد من أهل الخصومة منعه ومطالبته

مطلب طلب المستاجر من  
 المؤجر نقض الطبل المائلة  
 وأشهد عليه فلم يفعل حتى  
 سقطت على زوجته ضمن  
 عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه  
 في الحائط المشترك فلم يعمر  
 حتى سقط يضمن بحصته

مطلب حفر بئراً في طريق  
 العامة فتردى فيه جمل ضمنه  
 في ماله

مطلب المراد بالطريق  
 الطريق في الامصار دون  
 الضيافي  
 مطلب في رش الماء في  
 الطريق

مطلب ليس له اجراء الميزاب  
 والسيالة الى السكة



بنقضه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كسجد ونحوه ولا وان كان يضر  
بالعامة لا يجوز احداثه والقعود في الطريق ليسع وشرع على هذا في غير النافذة لا يتصرف فيه  
أحد باحداث ما ذكرنا مطلقا أضربهم أولا الا بانهم سمى أي باذن أهل الطريق لان الطريق التي ليست  
بنافذة مملوكة لأهلها فهم شركاء ولهذا يستحقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من  
الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضربهم أولم يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه  
ملك ويجوز الانتفاع به مالم يضر بأحد منح من باب ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن  
رستم اللو الى أن يعطى من طريق الحادة أحد البيتي عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر  
ليس له ذلك وليس هذا الا للحميفة قالوا للسلطان أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة خاتمة  
من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة (سئل) في سكة غير نافذة فيها دور لجماعة ذميين يريد  
أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصته منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعي  
فهو ليس له ذلك (الجواب) نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها  
أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الأعظم اذا كثر فيه  
الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخفف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن  
يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط بزاية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام  
عن محمد السكك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر الصب الماء وان  
اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يمرروا ويجلسوا عمادية من  
الفصل المذكور (سئل) في رفاق غير نافذة فيه دور لجماعة يحفر فيه واحد منهم بئرا بالوعة ينزل  
فيه أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الرقاق ولا وجه شرعي فهو ليس له ذلك الا بانهم  
يمنع من ذلك (الجواب) نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئا لا يملكه الا باذن كل أهل  
السكة الاعلى والاسفل وما يصنع في السكك والكنف والميازيب ان حديثه يملك كل أحد أن  
يهدمه وان قديمة تركت وقال محمد في الحديثة ان لم يضر أحد ألم أهده بزاية من الحيطان  
وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحداث مطلقا أضربهم أولا الا بانهم سمى لانه كملك الخاص  
بهم شرح التنوير للعلاء من باب ما يحدث الرجل في الطريق (أقول) قوله الا بانهم سمى الف لما  
يفهم محامرا نفعان العمادية من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لكن ما هنا هو المذكور في  
المتون والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الكريم بن محمد الدين  
الططبي الحنفي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بميراب خارج عن جدران في عمر غير نافذة  
يضر بالمارة بالطرشة بالقذروا النجاسة وله أيضا يارة بس الجدران وهي ضارة بأساس الجدران  
فهل للحاكم الشرعي منع من ذلك أم لا أجاب ان كان الضرر ينشأ من القاضى من ذلك والا لا  
والله تعالى أعلم فتاوى الكازروني من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد  
صاحبها أن يحفر بئرا بالوعة على بابها خارج داره فله أن يمنعوه فان غطى رأسها وكبسها وجعل  
طريق الوصول اليها من الداخل فله أن يمنعوه لان الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فله  
منعه عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة من الباب الرابع طريق غير نافذة كان لأصحاب  
الطريق أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه الدواب وأن يتوضؤ فيه وان عطف انسان  
بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حفر فيها بئرا أو بنى فيها بناء فعطف انسان بذلك  
يضمن ويؤاخذ بان يطعم البئر خاتمة من فصل فيما يجوز لاحد الله يكره أن يعمل في المشترك

مطلب للوالى أن يعطى  
أحدا من الطريق لبنى  
عليه ان لم يضر أحدا  
مطلب ليس لهم قسمة سكة  
غير نافذة ولا بيعها ولا  
ادخالها في دورهم  
مطلب ليس لاحدهم أن  
يحفر فيها بئرا ولو اجتمعوا  
كلهم

مطلب ليس له حفر بالوعة  
في سكة غير نافذة  
مطلب الكنف والميازيب  
ان حديثة هدمت والأتركت  
مطلب لا يجوز الاحداث  
في سكة غير نافذة وان لم يضر  
الا بانهم سمى  
مطلب يمنع من اخراج  
الميازيب الى عمر غير نافذة

مطلب ليس له حفر بئرا بالوعة  
على باب داره وان غطى رأس  
البئر  
مطلب لأصحاب طريق  
غير نافذة أن يضعوا فيه  
الخشب



مطلب وضع أو ساخ داره  
لصيق جدار جاره يوم  
يرفعه

مطلب إذا أن يتخذ طينا  
في طريق غير نافذ الخ  
مطلب لكل من أصحاب  
الدخلة أمسالك الدواب على  
باب داره  
مطلب إذا فعل ما ليس  
من جملة السكنى يضمن حصة  
شركائه

مطلب في ساحة الدخلة  
موضع معدلا لقاء الزبالة  
يبقى على قدمه

مطلب الاصل أن ما كان  
في سكة نافذة ويعرف حاله  
يجعل حديثا وللأمام رفعه

مطلب سد الضوء بالكلية  
من الضرر البين المفتى بمنعه

مطلب ليس له سد قارى  
الجار

(سئل) في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور وضع واحد من أرباب الدخلة أو ساخ داره  
لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون إذن منه ولا من بقية أهلها وتضرر صاحب  
الجدار بذلك ضررا ينافي يومر الواضع بازالته (الجواب) نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله  
في المتون والشروع (أقول) هذا إذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار أو ما لو وضع ذلك لصيق  
جداره بلا ضرر لغيره في مدة يسيرة على جرى العادة فإنه لا يمنع بدليل ما قدمه أنفعن الخاتمة  
وفي جامع القضاة أن يتخذ طينا في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدرا للمرور ويتخذ  
في الأحياء مرة ويرفعه سريعا فله ذلك ولكل أمسالك الدواب على باب داره لأن السكة التي  
لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن يبنى فيها وأمسالك الدواب  
في بلادنا من السكنى اه وفي التارخاتية أن فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن  
حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وإن من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن  
شيأ اه ومثله في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يحدثه معناه يضمن ما عدا  
حصته فإن السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان باحدثه فيها بئرا أو  
نحوها شاغلا للملك ومالك غيره فيضمن ما تلف به بقدر حصة شركائه تأمل والله تعالى أعلم  
(سئل) في دخلة غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدلا لقاء  
القمامات والأوساخ من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض  
البقية في التصرف بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكر يبقى القديم على  
قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في ذلك (الجواب) نعم ثم الأصل أن ما كان على طريق العامة ولم  
يعرف حاله يجعل حديثا وكان للأمام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى  
لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة توحيدى على النقاية في مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم أنها  
قديمة فبالأولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في داره طبقة وقاعة  
ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملة مساكن دار موقوفة فسد بسبب ذلك قريتين وشبا كالضوء  
قديم للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع الضوء عنهما بالكلية وركب بحسرين على حائط القاعة  
الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ما سد به القريتين والشباك  
ورفع الحسرين دفعا للضرر عن الوقف فهل يجب الناظر إلى ذلك ويبقى القديم على قدمه  
(الجواب) نعم وهذا أعنى سد الضوء بالكلية من الضرر البين والفتوى على منعه كما في البحر  
والتنوير وحواشى الاشياء للسيد المحوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن الشحنة ونقله العلامة  
البيرى في حواشى الاشياء فأتلا في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الإمام  
النعمان أسكنه الله فسيح الجنان تمتع بالروح والريحان (أقول) قدمنا في متفرقات القضاء قبيل  
كتاب الشهادات نقل عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما إذا كان لزيد مربع في داره وله  
طاقات الضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتي إليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان ولجاره في  
داره مربع أيضا أسفل من الأول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجار أن يبنى على مربعه  
المزبور طبقة مسقفة بسقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها وينسد  
بسبب ذلك الضوء المزبور بالكلية وفي ذلك ضرر بين زيد ويريد منع الجار عن ذلك فهل له  
منعه (الجواب) نعم فإن سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر  
فاحش فيمنع منه كما أفتى بذلك العلامة المفتى أبو السعود والله سبحانه الموفق (أقول) قدمنا في



مستقرات القضاء إذا كان له قرنتان فسد ضوء أخذاهما بالكلية مع إمكان الانتفاع بالآخرى  
لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر إلى إغلاقه لبرد ونحوه والظاهر أن الشباك  
كالباب والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا بنى زيدا في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة  
بجاره وبينهما فاصل ويعارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأن لطبقته شبا كامنغ نصف  
اشراقه بسبب طبقة زيد والحال أنه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجارين فهل ليس للجار منعه  
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد حائط قديم معد لحياكة عبي الصوف وبجائط  
الحائط طاقة قديمة للضوء ولدار عمرو خلف الحائط بيت محاذ للطاقة يريد عمرو تعلينه إلى فوق  
الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيد لانسد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس لعمرو ذلك (الجواب)  
نعم ونقلها ما تقدم (سئل) في رجل بنى في داره قصر له شبائيك مطلة على ساحة دار جاره التي هي  
محل قرار نسائه وجلوسهن وبني سلمان حجر يصعد منه للقصر مشرفا على الساحة المذكورة  
ثم بنى طبقة على طبقة جاره لمنع الاشراف بدون إذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجار تكليف  
الرجل رفع الطبقة وسد الشبايك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك  
(الجواب) نعم يسوغ له ذلك إلا أن يبني الرجل ساترا في ملكه يمنع الاشراف وفي مجموعة عطاء  
الله افندي نقلا عن حيطان المضمرات والساحة إذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها  
يوهر صاحبها بسدها وعليه الفتوى (سئل) فيما إذا عمر زيدا في داره قصر اجعل له شبائيك يكلفه  
جاره سد هام متعللا بأنها تشرف على مشرقة في داره وعلى باب قصر فيها والحال أن المشرقة والقصر  
ليسا محل جلوس نسائه وقرارهن بل في الدار أسفل في صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن  
وأعمالهن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يجبر زيد على ذلك (الجواب) نعم (أقول) هذا ظاهرا إذا  
كان القصر المذكور لا يجلس فيه النساء أصلا أما لو كان النساء يسكنن فيه في الصنف مثلا أو في  
الليل دون النهار فالظاهر أنه من الضرر اليين تأمل (سئل) فيما إذا كان لكل من جارين سطح  
يت في داره مساو لسطح الآخر وصارا لا أن أحدهما يصعد إلى سطحه وإذا صعد يقع بصره  
في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة فهل للجار ذلك (الجواب) نعم  
رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فأتخذ المشتري جاره حتى يتخذ حائطا بينه  
وبين الجار قالوا ليس له ذلك لأن الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود  
السطح حتى يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في  
داره لكن يقع عليهم إذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الآخر  
حائسة من فصل ما يدخل في البيع بلا ذكر ومثله في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط  
وعمارته (سئل) عن الذي إذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبائيك تشرف  
على جيرانه هل يمكن من ذلك (الجواب) أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن  
يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلينه بناء إذا حصل ضرر لجاره  
هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أنه يمنع أهل الذمة أن يسكنوا  
بين المسلمين بل يسكنون منعزلين عن المسلمين وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قاري الهداية  
وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت بحجة عون  
فيه كالكنيسة اهـ (سئل) في ذي يريد فتح كوة في حائوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى  
عورانه وفي ذلك ضرر بين علي الجار ويرغم انها قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم

مطلب إذا قلل الضوء ولم  
يكن الضرر يتألا يمنع  
مطلب ليس له سد الضوء  
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبائيك  
تطل على ساحة دار الجار  
ويؤمر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من  
شبائيك تشرف على  
المشرقة والقصر إذا لم يكونا  
محل قرار النساء

مطلب له منع جاره من  
الصعود إلى السطح حتى  
يتخذ سترة

مطلب يمنع الذي من تعلية  
البناء إذا حصل ضرر لجاره

مطلب يمنع من فتح كوة  
تشرف على جاره وان كانت  
قديمة



مطلب لا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا

مطلب لها أن تبني حائطاً ملاصقاً لحائط الجار

مطلب له أن يتخذ غرفة بجانب بيت جاره الخ  
مطلب لا عبرة بزعمه أنه يسد عنه الريح والشمس

مطلب تسد الكوة المشرفة على موضع النساء بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره

مطلب إذا كانت الشبايك تشرف على الاسطحة ورأس درج الجار لا يؤمر بسدها

مطلب له تعلية سطحه وان سهل الصعود الى سطح الجار

مطلب له أن يبني بيتاً في الجنيحة تجاه شبايك الجواني

والحادث حيث كان الضرر بيننا (الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا كتبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيهما تأمل اه (سئل) فيما إذا كان لزيد طبقة في داره لها شباك قديم مشرف على حوش هندو أسطحته وتريد هند بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتبهاً الى حافة الشباك من أسفله من غير أن تعتمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئاً من الشباك أصلاً ويعارضها زيد في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم بيت له حائط مشترك بينه وبين جاره أراد جاره أن يتخذ غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبني معقداً على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس بجاره منعه من ذلك برأية من الحيطان من نوع فمين يحدث عمارة تضرب صاحبها (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى كافي الحاشية وأفتى بذلك الخبير الرمي والمرحوم العثم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبني في داره قوساً من حجارة ملاصقة لجدار جاره من غير أن يستند للجدار المذكور وأن يضع على القوس جذوعاً يركب عليها طبقة تعلوها جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعماً أنه يسد من داره الهواء القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد طبقة عالية في داره وللطبقة طاقات فتفتح بجذائهن طاقة أخرى فقام عمرو يعارضه ويكافه سدها بلا وجه شرعي متعللاً بأنها تشرف على باب طبقة له في داره إذا صعداً أحدهما والآخر انما تشرف الطاقة عليه ليس محل جلوس نساء عمرو وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل يجب أن الأمر كما ذكر يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب) الفتوى على أن الكوة حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المصمرات وغيره حيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبني في داره طبقة على مربعه الخاص به ويعارضه جاره متعللاً بأن أحد حيطان الطبقة إذا بنيت يقع تجاه شبايك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي الحاشية وغيرها (سئل) فيما إذا اشترت ذميمة داراً فيها قصر له شبايك قديمة مشرفة على أسطحة جماعة يفصل بينها وبين الشبايك طريق عام فقام رجل يكلفها سد جميع الشبايك المزبورة متعللاً بأن بعضها يشرف على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نساءه وقرارهن فهل يمنع الرجل من تكليف الذميمة ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللاً أن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال أنه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من قامتي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكر ويمنع الجار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جنيحة جارية في وقف بر ملاصقة لحوائط جارية في وقف أهلي فتفتح ناظره شبايك للحوائط مطله على الجنيحة ويريد ناظر وقف الجنيحة أن يبني بيتاً تجاه الشبايك يفصل بينهما



فاصل وفي ذلك مصلحة للوقف لكون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة  
بيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها ويعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه  
شرعي فهل يسوغ لناظر وقف الخنية ذلك ويمنع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك  
(الجواب) نعم كافي الخانية والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان اراد قيم الوقف ان يبنى في  
الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون  
بالزرع ولو كانت الارض متصلة بيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك  
فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتاً فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون  
أنفع للفقراء كذا في الخانية بجر من الوقف (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط مختص به فاصل  
بين داره ودار جاره يريد زيد ان يفتح في أعلى الحائط المزبور كوة ليضع فيها قربة للضوء فوق قامة  
الرجل ولا تكشف على محل نساء أحد أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طيلة  
مشتركة بين زيد وعمر وفاصلة بين داريهما انهدمت ولا حدهما بنات ونسوة فاراد ان يبنيهما وأبي  
الآخر فهل يؤمر بالبناء معه (الجواب) ان كان أصل الطيلة المذكورة يحتمل القسمة بان يمكن  
كل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الطيلة المزبورة  
لا يحتمل القسمة يؤمر الا على البناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كافي قاضيان والله  
المستعان جدار بين رجلين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العيال ان يبنيه وأبي  
الآخر قال بعضهم لا يجبر الا على وقال الققيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما  
ستره قال رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل  
القسمة يمكن كل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الحائط  
لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا على البناء قاضيان ومثله في الفصولين من فصل ٣٦  
في مسائل الحيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير ان هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيان وهو  
حسن جدا وانما لم يقصد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطيلة محتملاً للقسمة  
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم بنى  
حائطاً حاجزاً بيننا دفعنا لاطلاع الباقيين عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع أذيتهم عنه فهل  
يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحصته يفعلها القاضي للمصلحة  
(الجواب) قال في العمادية من الفصل ٣٤ دار بين رجلين اقتسماها وقال أحدهما بنى  
حائطاً حاجزاً بيننا فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في  
حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي ان يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة  
بحصته يفعلها القاضي للمصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب  
(سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمر ومشارك بينهما وليس لأحد عليهما جذوع ويريد زيد  
ان يضع عليه جذوعاً فهل له ذلك وليس لشريكه عمر وأن يمنعه من ذلك ويقال له ضع أنت مثل  
ذلك (الجواب) نعم وان لم يكن لأحدهما عليه خشب فاراد ان يضع عليه خشباً له ذلك وليس  
للاخر أن يمنعه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الامام صاعد  
النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب أراد أحدهما  
ان يزيد خشباً على خشب صاحبه أو أراد ان يتخذ عليه ستره أو يفتح كوة أو باباً حيث لا يكون  
له ذلك الا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس ان لا يكون له ذلك الا باذن

مطلب له أن يبنى في أرض  
الوقف بيوتاً يستغلها ان  
كان أنفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه  
كوة للضوء فوق قامة الرجل  
مطلب في جبر الا على  
الستره

مطلب يأمرهم القاضي  
ببناء حائط للستره والنفقة  
على قدر الحصص

مطلب حائط مشترك بينهما  
لا حدهما أن يضع عليه  
جذوعاً ويقال للآخر ضع  
أنت مثله

مطلب ليس له أن يتخذ  
ستره أو يفتح كوة على جدار  
لهما عليه خشب



مطلب جدار عليه جذوع  
لهم ليس لأحدهما أن يبنى  
عليه شيئا إلا بأذن الآخر

مطلب جذوع أحدهما  
أكثر فلا آخر أن يزيد في  
جذوعه الخ

مطلب فيما إذا تعارضت  
بينه الحدوث والقدم

صاحبه الا ان تركا القيام لضرورة انما لو منعناه عن وضع الخشب من غير اذن شريكه  
لا ياذن شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة منعدمة في المسائل التي  
عددناها والله تعالى اعلم عمادية من الحيطان في ٣٥ (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد  
وعمر وهو مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع ويريد زيد أن يبنى عليه طبله بدون اذن من  
شريكه ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال قاضي خان جدار بين  
رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الآخر أضرب الشريك بذلك ام  
لم يضر اه وفي البرازية جدار بينهما لهما عليه حولة وأراد أحدهما زيادة حبل لا يملكه  
الا باذن شريكه اه (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمر وواصل بين داريهما وله عليه  
خشب يريد زيد أن يفتح في الحائط كوات ويضع فيها خشبا زائدة على خشاب جاره عمر وكل  
ذلك بلا اذن من عمر فهل ليس لزيد ذلك إلا بأذن عمر (الجواب) نعم ولو كان جذوع أحدهما  
أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث  
فصول عمادية في ٣٥ وحد القديم أن لا يحفظ الاقران وراه هذا الوقت كيف كان يجعل  
أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وما ذكر في حد القديم في غاية الحسن ولو اختلفا  
فأقام أحدهما البينة على القدم والاخر على انه محدث فيبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة  
في هذا غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية (أقول) قوله فلا آخر أن يزيد في جذوعه الخ أي الى  
أن يبلغ مقدار جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بد ليل ما تقدم في  
السؤال السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الخاتمة كما نقله المؤلف عنها في غير هذا  
المحل ونصه ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه  
جذوع يقضي بينهما نصفين هو المختار فان كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في  
جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل  
الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب في دعوى الحائط والطريق (سئل)  
فما اذا تعارضت بينة القدم والحدوث ولم يقم مدعى الحدوث بينة على مدعاه وبجحد القدم وثبت  
القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي قضى بها فهل لا تسمع بينة الحدوث بعد ذلك  
(الجواب) اذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي  
ترجيح البيئات البغدادية عن القينة بينة الحدوث أولى وذكر العلائي في شرح الملتقى أن بينة  
القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكيف اه قال في الحاوي الزاهدي له كنيف في  
طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعي انه  
محدث لانها ثبتت ولا به النقض ثم رقم لا آخر القول في هذا قول المدعي بالقدم لكونه متمسكا  
بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيدات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو  
كونها مثبتة خلاف الظاهر اذا البينة انما شرعت لاثبات امر حادث واليمين لا بقاءه على ما كان  
اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بينة القدم فذلك في البناء  
لان صدر عبارتهما في البناء ويؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بينة الحدوث مقدمة  
لانها سبقت امر احادنا فتأمل وقد أفتى الشيخ اسمعيل المقي بدمشق الشام سابقا بتقديم بينة  
الحدوث على بينة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر مخصوص  
كما هو مسطور في فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الاخرى لان الاولى



ترجحت باتصال القضاء به فلا يقضى بالثانية ولطيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما نجس فتحترى  
وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لأن الأول اتصل به حكم الشرع  
فلا ينقض بوقوع التحريم في الآخر كذا في البحر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن  
ولو شهد أنه قتل زيد اليوم التحريم كذا إلى أن قال فإن قضى بأحدهما أو لا بطلت الأخرى ونقلها  
العلائي في الباب المذكور أيضا عند قوله فروع وتعارض البيئات الخ والله تعالى أعلم (أقول) ذكر  
المؤلف مسألة بينة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضا وقد مناهما تحرر  
لنا فيها وأن المؤلف قد اختلف فيما إذا لم يذكر تاريخا فإن ارتقا قدم الأسبق تاريخا كما هو  
منصوص المتون والشروح (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار هند لزيد عليه ثمان  
خشبات وله هند عليه خشبة واحدة لا غير فوهي الحائط واحتاج إلى العمارة فهل تكون عمارته  
على زيد وعلى هند موضع خشبتها (الجواب) نعم جدار بينهما لأحدهما عليه عشرة جذوع  
وللاخر جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط للآخر برأية من الثاني في  
الحائط وعمارته (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ولزيد عليه أخشاب نحو العشرة  
ومتصل بحائطه اتصال تربيع وليس لعمرو عليه سوى جذع واحد واحتاج للتعمية وتنازعا فيه  
فلن يقضى به وعلى من يكون تعميره (الجواب) يقضى به لزيد وعمرو موضع خشبته والحالة  
هذه والله تعالى أعلم ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاث وللاخر عليه ثلاثة  
أجذاع أو أكثر في النوازل أن الحائط يكون لأصاحب الثلاث ولصاحب ما دون الثلاث  
موضع جذوعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر أقوال أبي يوسف  
القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول أولا ثم رجعا إلى الاستحسان  
خاتمة من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمادي (سئل) في  
حائط معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع وله هند عليه جذوع من غير اتصال فهل  
يكون صاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوع هند (الجواب) أن كان الاتصال في طرفي الحائط  
فصاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لأحدهما اتصال تربيع وللاخر جذوع  
فان كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ  
وهذا كذا روى عن أبي يوسف في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لأن  
للتربيع سبقا على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى الا أنه لا يرفع جذوع  
الاخر عمادية (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما لزيد عليه  
جذوع في أعلاه ولعمرو عليه جذوع في أسفله لزيد أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل  
له ذلك (الجواب) نعم وان أراد صاحب الأعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له  
ذلك والا فلا وفي الحاوي حائط بينهما ليس لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه جذوع في  
أعلاه فان أراد أن يسفله ذلك لأنه أقل ضررا وان أراد أن يرفع من الأسفل إلى الأعلى ليس له  
ذلك وان كان لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعه بمخاض صاحب الأعلى ان لم  
يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لهما عليه  
جولة وجولة أحدهما أسفل من جولة الاخر وأراد هو أن يرفع جولته ويضعها بأزاء جولة  
صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الاخر  
في أعلاه فأراد صاحب الأوسط أن يضع جولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفل إلى

مطلب لأحدهما على  
الحائط عشرة جذوع  
للاخر جذع الخ

مطلب صاحب اتصال  
والتربيع أولى من صاحب  
الجذوع

مطلب له أن يسفل جذوعه  
ان لم يضر بالحائط



أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الأعلى مضرة فلهذا ذلك وإن كان يدخل عليه مضرة فليشأ له ذلك عمادية من الحيطان ومثل في الفصولين وفي صلح النوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب الأوسط ليس له أن يرفعه لأنه أضرب بالحائط أما لو أراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله لا بأس به ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما (سئل) في حائطين فاصلين بين داري زيد وعمر وولهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل ببناء زيد اتصال تربع من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمر ووعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمر أن يركب على الأول بركوب آخر لا يحتمل الحائط وأن يركب على جميع الآخر باخشاب بدون إذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار بينهما لأحدهما عليه عشرة جذوع وللاخر جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط للآخر برازية وفيها أيضا جدار بينهما لهما عليه حولة أراد أحدهما زيادة حمل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه وفيها أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وغرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصاليين اتصال تربع أو اتصال مجاورة يقضي بينهما وان كان لأحدهما تربع وللآخر ملازقة يقضي لصاحب التربع وان كان لأحدهما تربع وللآخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازية فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الأصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينازعهما فيه وليس أحدهما أولى من الاخر فيقضى بينهما الخ عمادية (أقول) وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه (سئل) في جدار بين داري رجلين مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فإراد هورفع جذوعه ووضعها بازا وجذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منعه (الجواب) نعم كما في العمادية عن الذخيرة (سئل) في حائط فاصل بين مكان جار في وقف بر وبين دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بحائطين آخرين للمكان اتصال تربع وعليه أيضا حولة للمكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع في أعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فلن يقضى به (الجواب) يقضى به لمن كان له اتصال تربع وعليه حولة في وسطه لا لمن له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الأعلى كما في العمادية والخاتمة والذخيرة وعبارة الذخيرة مانصه ولو كان لأحدهما اتصال تربع وللآخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد ربح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال بالتربع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصاً وله عليه حولة في وسطه فقد نقل في العمادية مانصه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الأسفل

مطلب لصاحب الجذع  
موضع جذعه والحائط  
للآخر

مطلب في المنازعة في الحائط  
مطلب يكفي الاتصال من  
جانب

مطلب صاحب اتصال  
التربع أولى من صاحب  
الجذوع

مطلب يرجح من جذوعه  
أسفل على من جذوعه أعلى



مطلب لزيد مشقة على  
بيت عمرو ليس لعمر ومنعه  
عنها  
مطلب تدلت أغصان أشجاره  
الى أرض الجاري ثم  
تحويلها

مطلب اشترى بيتا من  
سكة أخرى له ان يفتح له بابا  
في داره

قوله ظهره في هذه السكة  
أي وبابه في سكة أخرى هـ  
منه  
قوله الى السكة أي التي فيها  
الدار لا التي فيها البيت هـ  
منه

مطلب ليس له تحويل بابه  
من أعلى الدخلة الى جهة  
الاسفل

لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بيت يعالوه مشقة لعمر ويتفق بها عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد ان يبنى مكان المشقة طبقة وينزع عمر من الاتقاع بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس لزيد ذلك وسبق القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد أشجار تدلت أغصانها الى أرض عمرو وأضرت بها وطلب عمرو تحويلها فهل يؤمر زيد بتحويلها عن أرض عمرو وتفرغ هواؤه بحبل ان أمكن ولا يجبر على القطع ان أئى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية في ٣٤ ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبيع أشجار في ضيعة أخرى يجنب هذه الضيعة أغصانها متدلية في المبيعة فللمشتري أن يأخذها بتفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورشها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثة فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذا وارثه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يجبر صاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب نخلة الى جاره فلجأه قطعها لتفريغ هواؤه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفريغه بشدة الشعب على النخلة أو تفريغ بعضه بشدة بعضها فله أن يأخذ بزب النخلة بالشدة لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشدة وأما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالاولى أن يستأذن ربه فاني قطع نفسه أو يأذن له به ولو أئى يرفع الى القاضي فيجبره على القطع اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد خربة في سكة غير نافذة لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها دارا وأخذ بيتا من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضمة للدار التي بناها وفتح له بابا في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة الاولى فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في فتح الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح وينعون من المعارضة (الجواب) له فتح باب لداره التي كانت خربة كما كان في القديم ومنها الى البيت المذكور وينعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة لا تنفذ فشري يجنب داره يتأظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا وفرق بينه وبينهم ما اذا أراد أن يفتح بابا للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة فان له ذلك والفرق انه لو فتح للبيت بابا في السكة يصير طريق السكة طريقا للبيت اذا الدخول في البيت يكون من طريق السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ رب الدار متى باع هذا البيت بحقوقه دخل هذا الطريق في البيع فيردا شريكا آخر في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بان يضيق الطريق بكثرة المارة وفي المال بانه رعايته بمقادير الانصباء في الطريق بطول العهد فيحتاج الى قسمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب مشتري البيت شئ من الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح للبيت بابا في داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت اذ لا يدخل للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بحقوقه فلا يردا الشريك في الطريق يبيع البيت فصول في ٣٥ ومثله في العمادية والترازية (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في دخلة غير نافذة وبابها في أعلى الدخلة وله سند دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب لآخر ويريد زيد تحويل بابه للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها من أهل الجهة السفلى ويريد أن يبناء طبلة فوق الباب الذي يريد فتحه واخراج بروز لها الى الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن بقبية أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك



(الجواب) نعم وذكر الصدر الشهيد في مسئلة السكة أن صاحب الدار إذا أراد أن يفتح بابا على الجدار أعلى من الباب القديم له ذلك وإن أراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لأنه ليس له حق المرور وروايات باب داره وهكذا ذكره في الأئمة الحلواني في شرح كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختلاف وإن رمت استقصاء فعليك بهما وبما ذكرنا أجاب الشيخ الرملي في فتاويه الخيرية من فصل الحيطان إلى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الطلة على طريق غير نافذة لكان يعيدها وليس لأحد أن يهدمها وإن علم أن الطلة محدثة فهذا وما إذا كانت الطلة على طريق نافذ سواء فليس له أن يعيدها ولا خيار له في الدار وطرقها وهو انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية في ٣٤ (سئل) فيما إذا كان لزيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة في أسفلها يريد زيد أن يفتح لها بابا آخر في وسط الدخلة أعلى من بابه الأول في جداره الخاص به فهل له ذلك (الجواب) نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك خاتمه من باب الحيطان والطرق (سئل) فيما إذا كان لزيد في شارع دار لها باب ففتح لها بجذائه بابا آخر في الشارع النافذ المذكور وصار ينتفع به مدة قام رجل يكفه سنده بدون وجه شرعي فهل ليس للرجل ذلك (الجواب) حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور تكليفه بسده والمسئلة في البحر في مسائل شتى من كتاب القضاء بحث قول الكزراة في مستطيله الخ إلى أن قال بخلاف النافذة فإن المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن له أن يفتح الخ وهي مسئلة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في زقاق غير نافذ وأراد أن يفتح لداره بابا آخر إن كان أعلى مما كان يجوز وإن كان أسفل مما كان لا يجوز لأنه ليس له حق المرور أسفل من الباب الأول بخلاف ما لو كان الزقاق نافذ لأن حق المرور ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان (سئل) فيما إذا كان لزيد دار لها باب قديم في سكة غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والآن يريد سد الجديد وفتح القديم وأهل السكة مقرون به فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وإذا باع الرجل دارا بابها في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا إلى تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك يتظر إن أقر أهل السكة بذلك الباب فله أن يفتح ويغيره لأنه قائم مقام البائع وكان للبائع أن يفتح ذلك الباب فكذلك المن قام مقامه وإن جحد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع اليمين إذا لم يكن للمشتري يمين وإذا حلفهم واحدا بعد واحد أن حلف الأول سقط اليمين عن الباقي لأن فائدة اليمين النكول ولو نكلوا ليس له أن يفتح لأن الأول أن يمنع لما حلف أنه لا طريق له وإن نكل الأول فله أن يحلف غيره ثم وثم فإن نكلوا جملة كان له أن يفتح لأنه كالأقرار منهم المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى فصول عمادية في ٣٤ (سئل) فيما إذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج زيد من داره المزبورة حائطا وفتح بابها متجها باب عمرو ويعارضه عمرو في ذلك فهل له فتح الباب حيث كان الطريق عام وليس لعمرو معارضته (الجواب) نعم (سئل) في سفل المهدم وامتنع صاحبه من بنائه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم (الجواب) يقال لصاحب العلو ليس لك طريق إلى حقل سوى أن تبنى السفل بنفسك إن شئت

مطلب له فتح باب آخر أعلى من بابه الأول

مطلب له فتح باب آخر في الشارع

مطلب له فتح باب آخر في زقاق نافذ كيفما كان  
مطلب له سد باب الجديد وفتح القديم إذا أقر به أهل المحلة

مطلب استخراج حائطا من داره وفتح لها بابا في طريق عام ليس لجاره معارضته  
مطلب في السفل والعلو



وتحجسه عن صاحبه الى أن يوثيق قيمة البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر  
واحد منهما على بناءه أما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفلى  
فلأن الإنسان لا يجبر على اصلاح ملكه وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن  
تبني السفلى بنفسك أن شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من  
الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى كالرهن في يدك حتى يوثق بقيمة بناء السفلى وقال الخصاف  
حتى يوثق ما أتفق وقال المتأخرون ان بنى بأمر القاضى يرجع بما أتفق وان بنى بغير أمره يرجع  
 بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في الزاوية  
وقاضخان والعيني على الكنز والمنية وغيرها وأفتى بذلك الحانوتى مفصلاً والله سبحانه أعلم  
(أقول) ببقى ما لترك صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من أداء القيمة فهل يجبر على الاداء  
ففى جامع الفصولين انه لا يجبر لكن فى حاشيته للخير الرملى أن هذا لو بنى ذوالعلو بلا اذن القاضى  
فلو ياذنه يجبر على أداء حصته ويحبس فيه لأنه كاذنه بنفسه فيصير ديناً عليه فحكمه حكم سائر  
الديون تأمل اهـ (سئل) فى سفلى هدمه صاحبه وامتنع من بناءه ولز يدجاره حق الانتفاع  
بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بناءه لتعديده (الجواب) نعم وفى شهادات فتاوى  
الفضلى لو هدماء وامتنع أحدهما عن البناء يجبر ولو انه هدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع مالم  
يستوفى نصيب ما أتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضى خلاصة من الحيطان ومثله  
فى الفصولين والعمادية وفى جامع الفصولين لو هدم ذوالسفل سفله وذوالعلو علوه أخذ ذوالسفل  
ببناء سفله أذفوت عليه حقاً الحق بالملك فيضمن كما لو فوت عليه ملكاً اهـ فظاهره انه لا يجبر على  
ذى العلو وظاهره ما فى فتح القدير خلافه والظاهر الثانى ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب السفلى  
سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر ولو انه هدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء  
لعدم التعدى الخ تجر من شتى القضاء (أقول) قد منى فى مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام  
على عبارة البحر هذه فراجع (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلو فى علوه جذعاً لم يكن  
فى القديم بدون اذن من صاحب السفلى ونضر من ذلك صاحب السفلى ويريد أن يكلفه رفعه  
فهل له ذلك (الجواب) اذا أراد صاحب السفلى ان يتصرف فى السفلى تصرفاً نحو أن يفتح فيه  
باباً أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جذعاً لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضا صاحب العلو  
سواء كان يضر ذلك صاحب العلو أو لا يضر عند أبى حنيفة خلافاً لهما فيما لا يضر به وكذلك  
صاحب العلو اذا أراد أن يبنى فى العلو بناءً أو يضع عليه جذوعاً أو يحدث فيه كنيفاً فعلى هذا  
الخلافاً عمادية فى مسائل العلو والسفل وأطال فى دليلهما مؤخر دليل الامام ومثله  
فى الفصولين والبحر والعلاى من القضاء (سئل) فيما اذا حدث ذوالعلو فيه بناء يضر بالسفل  
بدون رضا صاحبه ولا اذن منه ولا وجه شرعى وطلب ذوالسفل هدم البناء لانه يضره بسفله فهل  
يجاب ويهدم (الجواب) نعم قال فى الخيرية من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدوثه ووضع بغير  
حق فلصاحب السفلى هدمه ويحكم له القاضى بذلك لأنه تصرف فى ملك الغير الخ اهـ (سئل)  
فما اذا تحقق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل يمنع ذوالعلو منه  
(الجواب) المختار للفتوى انه يمنع ذوالعلو من الحاق الضرر بمالك البيت السفلى ان علم يقيناً  
وان علم عدمه يقيناً لا يمنع وان أشكل يمنع الا برضا ذى السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لهما  
بصارة فى ذلك والسقف السفلى وجذوعه وهراويه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن

مطلب اذا بنى صاحب العلو  
السفل بأمر القاضى يرجع  
بما أتفق والا فقيمة البناء  
يوم البناء

مطلب اذا هدم صاحب  
السفل سفله يجبره صاحب  
العلو على بناءه لتعديده

مطلب ليس لذى العلو أن  
يضع جذعاً حاداً بلا اذن  
صاحب السفلى

مطلب اذا أحدث ذوالعلو  
بناءً يضر بالسفل يهدم



مطلب لا يجب تطيين سطح  
السفل على واحد منهما

مطلب يمنع ذوالسفل من  
فتح باب

مطلب سطح علوه لزيد لا يجبر  
صاحب السفل على تطيينه  
مطلب يؤمر برفع الاخشاب  
الموضوعة بلا اذن

مطلب ليس لها ادخال  
زوجها الاجنبي في الدار

مطلب لا يجوز ادخال  
الاجانب في الدار المشتركة  
مطلب عمر في دار زوجته  
بلا اذنها الخ

مطلب العمارة في دار الغير  
مطلب فعل بجائط الجار  
ماؤه يضمنه

مطلب هدم جدار جاره  
فالجار بالخيار الخ

لصاحب العلو سكنه في ذلك كما نقله في البحر عن الذخيرة وتطيينه لا يجب على واحد منهما اذ  
العلو فله عدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه واما ذوالسفل فله عدم اجباره على اصلاح ملكه  
وان زال الطين عنه بتعدي الساكن وجب الضمان والا لا كذا أفق العلامة الخير الرملي رحمه  
الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق (سئل) في سفل لهند  
عليه علو لاعداد رادت هند أن تجعل السفل حائطا وتفتح له في السفل بابا بدون اذن صاحبة العلو  
وهو يضر بالعلو فهل ليس لهند ذلك (الجواب) نعم قال في البحر أشار يعني صاحب الكنز الى  
منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اه وأفق بذلك الخير الرملي كما في فتاويه من الحائط  
المائل (سئل) في سطح بيت سفل هو محل ارتفاع زيد ذي العلو قام ذوالسفل يطالب زيدا  
بتطيينه لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذوالعلو على ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن  
الخيرية (سئل) في رجل أحدث على حائط جاره الخاص به ركويا بأخشاب عديدة بدون اذن  
الجار ولا رضامنه ولا وجه شرعي ويطالبه الجار برفع ذلك فهل يؤمر برفعه (الجواب) نعم ومثله  
في الخيرية من الحيطان معللا بأنه تصرف في ملك الغير بدون اذنه اه (سئل) في دار مشتركة  
بطريق الملك بين هند واخوتها ولهند زوج اجنبي عن زوجات الاخوة تريد هند ادخاله الدار على  
الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كما في الخيرية  
والقنية وغيرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة  
يدخلون الاجانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم  
كما أفق بذلك الخير الرملي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا  
وهو حرام اه (سئل) فيما اذا كان لهند وبناتها دار مشتركة بينهما فعمرو زوج هند في الدار  
يقيمون بدون اذن منهما ولا وجه شرعي ورفع العمارة لا يضر بالدار فهل تكون العمارة للعمير  
ويؤمر بالتفريق بطليهما (الجواب) نعم ذكر في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره  
بأمره يكون البناء لادمروان بنى بغير أمره يكون له وله ان يرفعه الا أن يضر بالبناء فحينئذ يمنع  
يعني اذا بنى لنفسه بدون أمره اما اذا بنى لرب الارض بدون الامر ينبغي أن يكون متطوعا عمادية  
من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذنها قال الشيخ الامام  
نجم الدين النسفي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اه ومثله في الاشباه  
من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض (سئل) في حائط لزيد خاص به عمد جاره  
عمرو وركب على الحائط بعضادتين من الاجار الثقيل وأدخلهما في باطنه بدون اذن من زيد  
ولا وجه شرعي فوهي الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو (الجواب) نعم  
هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبننا كثيرا فانهم هدم الحائط  
فان كان اللبن مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى  
مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من  
العصب هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيق جدار جاره ووضع فوقه لبننا كثيرا حتى انه هدم جدار  
الجاران دخل الوهن بسبب ما ألقى وحل ضمن هدم داره فانهم هدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه  
(سئل) في رجل هدم حائط جاره متعديا فاذا يلزمه (الجواب) الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة  
الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشي الاشباه  
العموي وفي العلائي على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وبالله



التوفيق (أقول) المراد بالمسجد ما يشمل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشأ منه في كتاب  
 الغصب من هذا الكتاب فراجع (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين  
 الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تعميره واستنع الناظر من تعميره  
 مع زيد من غلة الوقف وللوقف غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب  
 ما يخصه منه (الجواب) نعم حائط مشترك بينهما وأبى الآخر أن يثني أن كان أساس الحائط  
 عريضا يمكنه أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك إلا بى وإن كان لا يمكن يجبر  
 وعليه الفتوى ومعنى الجبر إذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافق الشريك له أن  
 يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أتفق وفي النواذر جدار بينهما لكل منهما  
 عليه حولة فانهدم وأحدهما غائب فبناء الآخر فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل  
 إلا أن يأمره القاضي بالاتفاق عليه فيرجع وإن بنى بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن  
 أن يحمل عليه حتى يوثق قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أتفق أحدهما  
 في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعاً لأنه لا يتوصل إلى الاتقاع بنصيب نفسه إلا بذلك أحد  
 شريكى زرع أبى أن يتفق عليه لم يجبر ~~لكن~~ يقال للآخر أتفق أنت وأرجع بنصف النفقة  
 في حصة شريكك جامع الفتاوى من القسمة (سئل) في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو  
 وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للتعمير  
 والإصلاح وتوافق الشركاء على تعميره وأذن زيد مع الجماعة لعمرو بحفر الأرض وتعميره فحفر  
 فسقط الحائط من غير تعد من عمرو ويريد زيد أن يضمن عمر نصيبه من الحائط فهل لأضمان  
 عليه (الجواب) نعم هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك منزل جاره لا يضمن لأنه غير متعدي فيه عمادية  
 وفصولين ومؤيدة ومثله في فتاوى ابن نجيم وفي الخانية أراد نقص جدار مشترك وأبى الآخر فقال  
 له صاحبه أنا أضمن لك كل ما يهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بإذن الشريك فانهدم من  
 منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر غنمت لك مالهك من  
 مالك لا يلزمه شيء اهـ (سئل) فيما إذا أذن كل من زيد وعمرو لآخر بالركوب على حائطه وركب  
 كل منهما على حائط الآخر ثم بعد مدة رجع زيد عن الأذن ورفع ركوب عمرو ويريد عمرو أيضاً  
 الرجوع عن الأذن وتكليف زيد رفع ركوبه فهل يسوغ لعمرو ذلك (الجواب) نعم لو أذن له  
 في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى الدابة المبيتة في أرضه كان هذا إغارة منه فحق  
 بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وإن باع منه ذلك لا يجوز لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن  
 صالح عن ذلك بشيء لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز يرى من الأمانات عن الولوالجية  
 من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره يذنه أو حفر سرداباً في داره يذنه ثم باع الجدار داره وطلب  
 المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك إلا إذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه  
 كالمشتري لكن للوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال برأية من القسمة  
 (سئل) في رجل استأجر داراً من هند ثم ركب فيها باباً وغلقها دون إذن هند وهي مقررة بما فعل  
 ويريد الرجل قلع ذلك وقلعه لا يضر فهل له قلعها (الجواب) نعم استأجر داراً لخصصها أو فرشها  
 بأجر أو ركب فيها باباً أو غلقاً أو نحوها وأقربه المؤجر فإراد المستأجر قلعها فله قلعها لو لم يضر لولا أضر  
 فله قيمته يوم الخصومة فصولين من أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما إذا كان لزيد  
 مجرى ماء مطر على سطح دار جاره عمرو من قديم الزمان فخرّب السطح ويريد عمرو أن يكلف زيدا

مطلب يجبر الناظر على  
 تعمير الحائط المشترك مع  
 الشريك  
 مطلب في عمارة المشترك  
 إذا أبى أحدهما

مطلب بنى الحائط في غيبة  
 شريكه بلا أمر قاض فهو  
 متطوع

مطلب حفر الأرض للمجرى  
 وتعميره فوق الحائط

مطلب هدم بيت نفسه  
 فانهدم جدار جاره لا يضمن  
 مطلب قال أنا أضمن لك  
 ما يهدم من بيتك

مطلب إذا أذن لآخر  
 بالركوب على حائطه له  
 الرجوع

مطلب استأجر داراً وركب  
 فيها باباً وغلقها بلا إذن المؤجر  
 له قلعها الخ

مطلب له مسيل على سطح  
 الجار فخرّب السطح لا يجبر  
 أحد على عمارة



بشكلين المسيل الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحب السطح  
غير جبر عليه (الجواب) نعم له مجرى ماء على سطح داره فرب السطح فاصلاحه على رب السطح  
كالسفل والعلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء وضع ناو قافي مقام الجرى على  
سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه برأية من كتاب الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر  
في اصلاح المسيل والجري من كتاب الشرب والناوق معرب والجمع النواوق وهو الخشبة  
المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجدول (سئل) فيما اذا  
كان لزید دار ومسيل ماء سطحها على بناء جاره عمر وفأراد عمر ورفع بناءه فهل لزید مطالبة  
بتسبيل ماء سطحه الى طرف الميزاب (الجواب) نعم له ذلك وفي فتاوى التسيقي داران الجارين سطح  
احدهما أعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى فأراد صاحب السفل أن يرفع سطحه أو يبني على  
سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وأن انهدم السفل  
أو هدمه المالك ليس للآخر أن يكلفه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يبني هو ويمنع صاحبه من  
الارتفاع خلاصة من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية (أقول) تقدم قبل نحو  
ورقين أن صاحب السفل لو هدم سفله فلن له حق الارتفاع في علوه أن يجبره على بناء السفل  
لانه فوت عليه حق الارتفاع المحقق بالملك بخلاف ما اذا انهدم السفل بدون فعله فقوله هنا أو  
هدمه المالك الخ مخالف لما مر حيث سوى هنا بين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا قولا  
آخر أو يخص ما مر بغير المسيل فتأمل (سئل) فيما اذا كان لزید سفل فوقه علو وعمر ومشتل  
على مطبخ ومشرفة في طرفها امر تفق قديم لعمر ووتنزل أو ساخه في قساطل قديمة داخل حائط  
السفل ولزید أيضا مياه تنزل في القساطل المذكورة والا أن قام زید يعارض عمر في المرتفق  
المذكور ويكلفه رفعه بدون وجه شرعي فهل ليس لزید ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب)  
نعم (سئل) فيما اذا كان له ندرج من حجر مبني في أرض دارها ولزید طريق ماء تحت الدرج  
أراد تعميره فهدم الدرج بدون اذنه فما الحكم في ذلك (الجواب) هي بالخيار ان شاءت ضمنته  
قمتها والنقض للضامن وان شاءت أخذت النقص وضمنته النقصان كما في حواشي الاشباه  
للعموي نقلا عن شرح النقابة للعلامة قاسم (أقول) وجهه أن البناء ليس من المثليات فلا يلزمه  
أن يبني لها مثله ويعيده كما كان بل هو قيمي فيضمن بالقيمة ولو بلا اذن لانه غاصب لكن في هذه  
الصورة ليس لها منعه من اصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المحل ونصه ولو أن رجلا له  
نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلمة يقال لصاحب الارض اما أن  
تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا نأخذ وكذلك  
مسئلة الحائط قاضخان من باب الحيطان والطرق ومجارى الماء رجل له حائط ووجهه في  
دار رجل فأراد أن يطين حائطه ولا سبيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من  
الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل وييل الطين فنعه صاحب  
الدار أو له مجرى ماء في دار جاره فأراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه  
يقال لصاحب الدار اما أن تتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بماله خلاصة من أوائل  
كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العمادية في ٣٤ اه فثبت امتنع صاحب الدار من  
اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن الآخر من الدخول لاصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب  
الملك يجبر أيضا على اصلاح ماخر به لصاحب الدار من حفره وهدم والالزم أن يجبر صاحب الدار

مطلب له مسيل على سطح  
جاره فأراد جاره أن يعلى  
السطح الخ

مطلب له مر تفق تنزل  
أو ساخه في قساطل في حائط  
جاره ليس للجار منعه

مطلب له ان يدخل أرض  
غيره ليصلح نهر نفسه  
مطلب اما أن تتركه يدخل  
ويصلح واما أن تفعل أنت  
بمالك



على تمكين الآخر من افساد داره والحق الضرر به لأجل منفعة غيره وهذا مخالف لقواعد  
 الشرع الشريف وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لأجل الضرر العام ولا يتحمل لأجل الضرر  
 الخاص كما يعلم من الاشباه فان الضرر لا يزال بالضرر (سئل) في رجل اتخذ في داره جنية  
 ملاصقة لجدار دار جاره وصار يسقيها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار المذکور لكون الارض  
 رخوة ويريد الجار منعه من ذلك فهل له منعه (الجواب) حيث كانت الارض رخوة له منعه  
 غرمه بجنب دار جاره ياعد عن حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين بزيادة من  
 القسمة ومثله في جامع الفتاوى من القسمة (سئل) فيما اذا كان لزبدا الوعة في داره انهدم  
 بعض حافتي البالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره عمرو وحيطانها وتضرر من ذلك  
 ضررا ينافي طلب عمرو من زبدا اصلا حها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجب ان يعمرو الى ذلك  
 (الجواب) للمالك ان يتصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والمختار للمتأخرين له  
 ذلك ما لم يكن ضررا ينافي وهو ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية  
 كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه كما صرح بذلك في حاشية الاشباه للبيري من القسمة  
 فيجاب عمرو الى ذلك قال في الولوالجية من آخر الصلح رجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس  
 لجاره أن يمنعه من ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت  
 الارض رخوة ذات نزو يتعدى ضرره الى جداره فله أن يمنعه لأن له أن يدفع الضرر عن نفسه  
 ولا عبرة للقرب والبعد والله سبحانه أعلم نهى جري في أرض قوم فانبثق وخرّب بعض الاراضي  
 لمالك الاراضي مطالبة ارباب النهر باصلاح نهريهم دون عمارة الاراضي بزيادة من الشرب  
 وكذا في الخلاصة عن النوازل (سئل) فيما اذا كان لجماعة مجرى أو ساخ قديم لدورهم  
 في باطن الارض في طريق محلتهم وانهدمت احدى حافتيه وصار الموضع ينزل الى بئر ماء لاذى  
 في داره القريبة من المجرى وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئرهم وحسمه عنه فهل يجب ان  
 ذلك (الجواب) نعم يجب ان يدفع الضرر المذکور عنه والمسئلة في الحاوى الزاهدى من فصل  
 النفقة (سئل) في رجل عمر في داره حائطا وأعد له حياكة عبي الصوف دائما وجعل فيه لذلك  
 أنوالا في الارض بجانب حيطان جاره وصار عمال الرجل يحكيون العبي المزبورة وحصل من ذلك  
 وهن لبناء حائط الجار وداره بكثرة الدق الشديد العنيف الموهن للبناء المضرب للجار ضررا ينافي  
 ويريد الجار منعه الرجل من ذلك بعد اثبات الضرر البين الحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك  
 (الجواب) نعم أراد أن يبنى داره تنورا للخبر الدائم أو رجي للطحن أو مدقة للقصارين يمنع عنه  
 لتضرر جيرانه ضررا فاحشا مؤيدا زاده عن الفصولين ومثله في شرح الكنز العيني من شتى  
 القضاء (سئل) في رجل استأجر حائطا في محله لتصبغ الثياب وأحدث في الحائط مدقة  
 للثياب وصار يباشر ذلك في الحائط وتضرر جيرانه بذلك ضررا ينافي فاحشا بسبب كثرة الدق  
 الشديد الموهن لبناء دورهم ضررا ينافي فهل يمنع من ذلك حيث الحال ماذكر (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما اذا أحدث زيد في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكورا وبط في الاصطبل دواب  
 وجعل حوافرها الى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضررين لحائط الجار فهل للجار  
 منعه من ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل شتى من النوازل داران متلاصقان جعل  
 أحد صاحبي الدار ين في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكورا وفي ذلك ضرر لصاحب الدار الاخرى  
 قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان كان وجود الدواب الى الجار لا يمنع وان كان حوافرها

مطلب اتخذ جنية ملاصقة  
 لجدار الجار والارض رخوة  
 له منعه من سقيها

مطلب عليه اصلاح بالوعة

مطلب يمنع عما فيه ضررين

مطلب أراد أن يتخذ في داره  
 بستانا

مطلب نهى جري في أرض  
 قوم فخرّب أراضيه  
 مطلب في نهى الاوساخ اذا  
 تهدم بعضه

مطلب يمنع من الدق الموهن  
 بسبب حياكة العبي

مطلب يمنع من احداث  
 مدقة للثياب اذا كان به  
 ضررين للجيران  
 مطلب أحدث في داره  
 اصطبلًا



مطلب خربت الدواب جدار  
الجار يحو أفرها لا يضمن  
صاحبها  
مطلب التسبب انما يوجب  
الضمان عند التعدي  
مطلب يمنع من احراء أو ساء  
داره في المجري المشترك  
مطلب اتخذ في داره بالوعة  
قتر منها حائط جاره لا يجبر  
على تحويلها

اليه فلجبار أن يمنعه ثم اذا أدخل الدواب في الاصطبل وخربت الدواب جدار الجار يحو أفرها  
هل يضمن صاحب الدواب قيل لا يضمن لانه ليس بمباشر لان فعل الدواب لا ينتقل اليه لانه جبار  
فلو ضمن انما يضمن بادخل الدواب في الاصطبل من حيث انه تسبب الى التخریب الا انه ليس  
بمتعد في هذا التسبب لانه أدخلها في ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند التعدي عمادة  
في ٣٤ ومثله في الفصولين (سئل) في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محلة يجري فيه ماء  
أو ساء دورهم فأحدث زيدا مجرى ماء وسخ داره يباطن الارض وصار ينزل من داره على المجري  
المشترك المزبور بدون اذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة  
منعه من ذلك فهل يسوغ لهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اتخذ زيدا في داره الجارية  
في ملكه بالوعة قتر من ما بها حائط جاره ويعارضه جاره في ذلك ويكلفه تحويلها بدون وجه شرعي  
فهل لا يكلف الى ذلك (الجواب) حيث كانت في ملك زيدا المذكور لا يكلف الى ذلك والله تعالى  
أعلم ومن اتخذ بئرا أو بالوعة في داره قتر منها حائط جاره ومطلب جاره تحويله لا يجبر عليه وان سقط  
الحائط منه لا يضمنه ملحق من شئ الفرائض ومثله في التنوير من المحل المزبور (أقول) الظاهر  
أن هذا مبني على طاهر الرواية كما يعلم مما مر في الصحيفة السابقة وفي جامع الفصولين لمالك  
الساحة أن يبنى فيها حماما أو تنورا أو بالوعة أو بئرا لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو  
أضر بجاره الى أن قال والخاص أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص  
ملكه لا يمنع منه ولو أضر بجاره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا يباين وقيل بالمنع وبه  
أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر الين ما يكون سببا للهدم أو يوهن  
البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه ولو كان  
يمنع الضرر باحكام البناء بالمؤن والكس ينبغي أن يؤمر به فلو لم يفعل أمر برفعه قال في جامع  
الفصولين فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى  
أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل ضمن كالأشهاد على الحائط المائل  
والالم يضمن اه قال الرملي في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره  
بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسسه فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء اه  
(سئل) في رجل يريد أن يحفر في أرض داره بئرا لاجل المطهرة ويعارضه في ذلك جاره متعللا  
بان حائطه ينزله بها فهل له ذلك ولا عبرة بعلله المذكور (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن  
التنوير (أقول) وفيه ما علمت آنفا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وورثه أخيه فاحتاجت  
للعماره فعمرها زيد بدون اذن ورثه أخيه ولا أمر القاضي ويريد الرجوع على الورثه المرقومين  
فهل ليس له ذلك ويكون متطوعا (الجواب) نعم الدار المشتركة اذا استقرت فأنفق أحدهما في  
مرمتها بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي فهو متطوع صور المسائل عن الخلاصة في النفقات  
وذوى الارحام (أقول) وفي الخانية من باب الحيطان دار بين رجلين انهدمت أو بيت بين رجلين  
انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشئ لان الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم  
يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار  
ساحة وكذلك البئر اذا راد به اذا امتلأت من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه  
وأصلحها وقرعها كان متبرعا اه ومفاد هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها أنه  
لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا الى البناء ليتوصل الى الانتفاع بملكه بخلاف ما اذا

مطلب له حفر بئر للمطهرة  
في أرض داره وان نزح حائط  
الجار  
مطلب عمر الدار المشتركة بلا  
اذن بقية الشركاء  
فهو متطوع  
تحرير مهم في مسئلة بناء  
الشريك في المشتركة

كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا وإذا أقيد الحمام بما إذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة الى الفرق بأنه لو أن يطالب شريكه بالبناء أي فيجب شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا أجبر لم يكن الا نخر مضطرا فصار الاصل أن ما اضطرا الى بنائه بأن كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر الشريك على بنائه فبناء أحدهما لم يكن متبرعا والافهم متبرع لكن استشكل هذا في جامع القسولين بأن من له حولة على حائط لوني الحائط يرجع لانه مضطرا إذا لا يتوصل الى حقه الا به مع أن الشريك يجبر ايضا كالبرق فنبغي أن يتحد حكمهما ثم قال والتحقيق أن الاضطراب يثبت فيما لا يجبر صاحبه كما سيجي فنبغي أن يبدو والتبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلصك عن التخصير بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمر ببناء الدار فإذا كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء إذا بنى شريكه لانه يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب بأن للقاضي ذلك إذا كان الشريك غائبا مثلا لانه حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخاصل أنه إذا كانت الدار تحتل القسمة فإن أذن له شريكه بنى والاقسمها جبراً عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذانه يبنى بأذن القاضي وفيما عدا ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل القسمة للطالب أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة وقد مناهناك عن الاشباه انه يرجع عما أنفق لوني بأمر قاض والافقية البناء وقت البناء اه وهذا هو المحذور كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفلى اذا تهدم وعبارة الاشباه مطلقة والذي يظهر الاطلاق اذا لفرق يظهر فيجري ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء كالسفل والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في حط بين اثنين يريد أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون اذن الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا بأذن الشريك أضر الشريك بذلك أو لم يضر خاتمة (سئل) فيما اذا كان لزيد قصر في داره له طاقة غير مشرفة على محل نساء أحد من محلاته ولعمرو والذى من أهل محلاته دار فيه طبلية حجرة عن النظر من دارها فأزالها عمرو حتى صار زيد يشرف من طاقة قصره المزبور على درج قصر عمرو وليس الدرج محل قرار نساء عمرو وجالوسهن فقام عمرو يكلف زيداً عمل حاجر يمنع النظر تجاه قصره بدون وجه شرعي فهل لا يلزم زيداً ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك والحالة هذه (سئل) فيما اذا كان لزيد دار ملاصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها يصبان في سطح ايوان في دار عمرو من قديم الزمان فرفع عمرو والميزابين وعمل عوضهما سياطين يصب ماؤهما على جدار القاعة ثم على سطح الايوان وركب على جدار القاعة بنحشبتين وعمل على سطح الايوان مشرفة لاجل الجلوس وصار اذا جلس يرى داخل القاعة من قاريها وهو محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي وتضرر زيد من ذلك ويريد منع عمرو من ذلك واعادة الميزابين ورفع الخشبتين فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم

مطلب ما اضطرا الى بنائه  
لا يكون متبرعا فيه

مطلب ليس له أن يزيد في  
البناء على الحائط المشترك

مطلب رجل أزال طبلته  
فصار الجار يشرف من قصره  
على درج الرجل الخ



(سئل) فيما اذا أوصت هند من مالها لزيد بمبلغ معلوم من الدراهم ادى بينة شرعية وثابت  
عن أم وعن ورثة غيرها بعد ما سلت المبلغ للام لتدفعه لزيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها  
وقبل الرجل الوصية وأجازها كل الورثة ثم ماتت الام قبيل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة  
وعن ابن عم عصبة يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الام زاعما انه للام مخلف عنها  
لا عن بنتها ولزيد بينة شرعية تشهد بكونه للبنت أوصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل  
تقبل بينته ويمنع ابن العم من المعارضة (الجواب) نعم وفي الاشباه من القول في الملك الموصى له  
ملك الموصى به بالتبطل الا في مسئلة الخ اه (سئل) في مقاييس تطاول به فلجه قدر ثلاث سنين  
فوهب في هذه الحالة جميع ماله من زيد وورثته وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنه لا غير فهل  
تكون الهبة صحيحة (الجواب) نعم والمقاييس الذي لا يرداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كما في  
الخاتمة (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعمت  
البنات أن والدهن ملكن الامتعة في مرض موته ولم يحجز الابن والزوجة ذلك فهل حلت  
يحجز ذلك قال القليل غير صحيح (الجواب) نعم ولو وهب شيئا لورثته في مرضه وأوصى له بشي وأمر  
بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل  
وقالوا اجرنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة  
أجرنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا خاتمة من الوصايا في فصل في مسائل  
مختلفة اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمائه ووصيته تعتبر من الثلث تنوير من باب العتق  
في المرض أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى تعتبر من الثلث ومراجعة اصحاب الوصايا  
في الضرب لاحقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال وانما  
اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث واعلم أن  
كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في  
مرض موته وبالبرهتين انه ليس بمرض الموت فلا حق لاحق لاحد في ماله من العفار اذا قال أوصيت  
أن يوهب لفلان سدس دارى بعد موتى كان ذلك وصية عملا بقوله بعد موتى فالهبة بعد الموت هي  
الوصية فتصح مع الشيوع ولا يشترط قبضه في حياة الموصى تتارخاتية أول كتاب الوصايا وهب  
المريض شيئا لورثته لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت منه جازله الرجوع والابقاء فيه حاوى الزا هدى  
من كتاب الهبة (أقول) الظاهر أن قوله جازله الرجوع مبنى على كون الهبة في المرض في حكم  
الوصية كما أفاده قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع عنها والاف الهبة للوارث ان  
كان ذارحم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسلمة مفرزة لا يصح الرجوع عنها تأمل (سئل) فيما  
إذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله لأخواته المعلومات وأوصى للعازبات منهن  
بالسكنى في داره ما من عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله أخت شقيقة وأخوات لاب ثم  
مات عن زوجة وأولاد قاصرين ذكور واثاق وقبل الموصى لهن الوصية وخلف زيد تركه  
تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة لجميع أخواته بالسوية (الجواب) نعم أوصى  
لأخوته وله ثلاثة أخوة متفرقين فان كان له أب أو ابن صححت لهم الوصية وان كانت له بنت بطلت  
حصه الاخ من الاب والام وكذلك البيع الى آخر ما ذكره مستوفى في المحيط السرخسى من  
الوصايا من فصل أوصى لأخوته ومثله في المحيط البرهاني (سئل) في ذممة أوصت في مرض  
موتها لبنتها المسلمة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها المعلومة مؤبدا ثم هلكت عنها

مطلب الموصى له يملك  
الموصى به بالقبول

مطلب المقاييس الذي  
لا يرداد مرضه كل يوم  
كالصحيح

مطلب وهب لورثته في مرضه  
وأوصى له بشي وأمر بتنفيذه  
الخ

مطلب تبرعات المريض في  
حكم الوصية

مطلب كل مرض يرى منه  
فهو ملحق بحال الصحة

مطلب الهبة بعد الموت  
وصية

مطلب وهب المريض شيئا  
لورثته لا يجوز وله الرجوع

مطلب أوصى لأخوته وله  
أب أو ابن صححت



وعن ورثة ذمتين لم يجزوا الوصية المزبورة وخلقت تركتها يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل  
تصح الوصية المزبورة ويسلم المسكن لها (الجواب) نعم فان خرجت الرقبة أي رقبة العبد والدار  
من الثلث سلمت اليه أي الموصى له مالها أي للخدمة والسكنى والا يخرج الرقبة من الثلث  
تقسم الدار أثلاثاً وثلاثاً بالعبد من التنوير وشرحه للمصنف وللعلاق من باب الوصية  
بالخدمة والسكنى ومثله في الدرر وغيرها (سئل) في امرأة أبرأت زوجها في مرض موتها  
من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وأوصت بمبلغ معلوم من مالها تجهيزها وتكفينها وماتت من  
مرضها المذكور عن الزوج وأخ شقيق لم يجز الأبراء والوصية ولم يصدق عليه فهل لا يصح الأبراء  
والوصية (الجواب) نعم لا يصح أبرؤها كما في اقرار التنوير وكذا لا تصح الوصية المذكورة  
قال في التتارخانية من الفصل التاسع والعشرين في الوصية بالكفن والدفن سئل أبو بكر  
عن امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال أمرها ونهيا في باب  
الكفن باطل وفي الخلاصة قال وصيتها في تكفينها باطلة اهـ ومثله في أدب الاوصياء عن  
فتاوى أهل العراق والولوالحية معللاً بأن قدر الكفن باق على ملك الميت فلا يفيد التبيين اهـ  
(قلت) وهذا التعليل بناء على القول بوجوبه في مالها لا على قول أبي يوسف وهو وجوب كنفها  
على الزوج وان تركت مالا على المفتي به كما في التنوير ورجحه في الجرب بأنها الظاهر لانه ككسوتها  
وبه نأخذ كما في الخلاصة عن العيون فيعلل بأنها وصية لو ائدت وقد قال صلى الله عليه وسلم  
ان الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا لأوصية لو ائدت والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات  
زيد الموصى له بسكنى دار معلومة بعد موت الموصى فهل تعود الدار الى ورثة الموصى لا الى ورثة  
الموصى له (الجواب) نعم قال في الدرر من باب الوصية بالخدمة والسكنى وبعد موته أي موت  
الموصى له يعود أي الموصى به الى الورثة لأن الموصى أوجب الحق للموصى له ليسستوفي المنافع  
على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى به لا رضاه  
وهو غير جائز اهـ ومثله في التنوير والمفتي وغيرهما (سئل) في امرأة لها حصة معلومة  
في دار معلومة أوصت الى زيد بأن يبيعها ويصرف ثمنها في تجهيزها وتكفينها وعن قبر جديد لها  
وأن يصرف قدر ما معلوم في صدقة وفي اسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون لزوجها ثم ماتت  
عن زوجها لا غير وقبل الوصى الوصاية وانفذ الوصايا وقد بلغت ثلث ممل الوصية ويريد دفع  
الباقى للزوج فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الدراخا من كتاب الوصايا والوارثه  
وقاتله مباشرة الابا جازة ورثته وهم بكار أو يكون القاتل صبياً أو نونا أو لم يكن له وارث سواء  
كما في الخانية أي سوى الموصى له القاتل أو الوارث حتى لو أوصى لزوجته أو هي له ولم يكن ثمة  
وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ اهـ اذا ماتت المرأة وتركت زوجها وأوصت بنصف مالها  
للاجنى كان للاجنى نصف مالها وللزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال لان الاجنى  
يأخذ ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقى وهو الثلث يبقى ثلث المال  
يأخذ الاجنى تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت المرأة  
بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث  
والنصف بحكم الوصية خاتمة في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا ومثله في وصايا  
الولوالحية في الفصل الاول وكذلك في الفصل الثالث وتام تفصيله فيه فتاوى ائمتروى  
من الوصايا والمسئلة في الجوهرة أيضا (سئل) فيما اذا أوصى زيد بجميع ماله لاجنى ومات

مطلب تصح الوصية بالسكنى  
ان خرجت الرقبة من  
الثلث  
مطلب أبرأت زوجها من  
مهرها وأوصت بتكفينها  
من مالها لم يصح

مطلب كفن المرأة على  
الزوج وان تركت مالا  
مطلب اذا مات الموصى له  
بالسكنى تعود الدار الى ورثة  
الموصى

مطلب الوصية للوارث تصح  
حيث لا وارث سواء وكذا  
القاتل  
مطلب تركت زوجها  
وأوصت بنصف مالها لاجنى  
صح وللزوج ثلث التركة  
مطلب أوصت لزوجها  
بنصف مالها  
مطلب أوصى بجميع ماله  
لاجنى وله زوجته فلها  
السدس والباقي للاجنى



مضر على ذلك عن زوجة لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف الحكم (الجواب) الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة اذا كان هنالك وارث يجوز ان يستحق جميع المال أما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فإنه يجوز ان يوصى بما زاد على الثلث حيث لم تجز الزوجة الوصية ترث سدس تركته وللموصى له خمسة أسداسها لانها لا تستحق من الميراث شيئاً حتى يخرج ثلث الوصية فاذا خرج الثلث استحق ربع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجميع وأصله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث بقي الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنان بقي ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في الجوهرة والنوازل وغيرهما والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد جارتان كبيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في صحته ثم مرض وأعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لهما وللكبيرة بمائة قرش وبامتعة قيمتها خمسة عشر قرشاً للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجة وأخ شقيق لم يجز الوصية وخلف داراً قيمتها ثمانمائة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشاً فكيف الحكم (الجواب) يوفي الدين من كل المال وتعتق الصغيرة من ثلث الباقي وتسعى في بقية قيمتها ويقدم عتقها على الوصية حيث قدمها الموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى أوصى به انسان وكان الثلث لا يبلغه فان كان كله فرضاً أو كله تطوعاً يبدأ بالذي نطق به أولاً وان كان بعضها فرضاً وبعضها تطوعاً يبدأ بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعاً وبعضها واجباً يبدأ بالذي أوجب على نفسه وان كان آخر النطق به تاركاً لغيره من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وان اجتمع الوصايا تقدم الفرض أي الأقوى منها وان أخره الموصى وان تساوت الوصايا قوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فاذا ضاق الثلث تقدم ما قدم الموصى اذا تظاهر أنه بدأ بالاهم وعساه لو كان الكل فرضاً حق الله يبدأ بالخير ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نفلاً كالوصية والعتق والصدقة يبدأ به في ظاهر الرواية وعنه يبدأ بالفضل الصدقة ثم الخير ثم العتق كذا في الذخيرة قهستاني من الوصايا باختصار ومثله في التنوير وغيره من المتون والشروح (أقول) المراد بقوله والعتق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه عبداً ما لو نجز عتق عبده في مرضه فإنه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع بمحابة في مرضه وقد أوضحت هذا المحل في حاشيتي رد المحتار عند قول التنوير واذا اجتمع الوصايا الخ فقلت اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحداً وأما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كما لو أوصى بثلث ماله لانسان ثم به لآخر الا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقاً ومحابة وماله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والخير أو واجبات كالكفارات والندور وصدقة الفطر أو تطوعات كالخير التطوع والصدقة للنقراء يبدأ بمبدأ به الميت وان اختلفت يبدأ بفرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا يجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجمعها وجهه الله تعالى فكل واحدة منها

مطلب أعتق جارية وأوصى بوصية وضاق الثلث عن ذلك

مطلب يبدأ بالفرائض والواجبات ثم بما بدأ به الموصى

مطلب فيما اذا اجتمعت الوصايا وبيان تفصيل ما يقدم منها على غيره

في نفسها مقصودة فتقر كوصايا الأدميين ثم تجمع فيقدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على أربعة أسهم ولا يقدم القرض على حق الأدي لحاجته وإن كان الأدي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لأن الكل يبقى حقا لله تعالى إذا لم يكن ثمة مستحق معين هذا إن لم يكن في الوصية عتق متعلق في المرض أو معلق بالموت كالتدبير ولا محاباة منجزة في المرض فإن كان بيني وبينهما على ما سألني تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي إلى سائر الوصايا اهـ ملخصا جميع ذلك من العناية والنهاية والتبيين اهـ ما في رد المحتار \* هذا وقد سئلت عن مسئلة في سنة ١٢٤٢ أجبت الحاقها هنا لتوضيح هذا المحل في رجل أوصى بوصايا منها المعينين ومنها جهة فرض وكفارة صلاة وصدقات لغرمعين ثم وقف حصته من دار على مسجد ثم مات وضايق الثلث عن الوصايا فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فما أصاب المعينين أخذوه أولا لأنه حق عبده وما أصاب غيرهم قدم فيه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما أوصى لهم به لكون الوقف صدقة أيضا يقدم ما للفقراء لتقديم الموصى لهم كما ذكره في الوصايا الجبة وغيرها وكيفية القسمة انه إذا كان الثلث ألفا مثلا وأوصى زيدا بمائة ولعمرو بمائة والحج بخمسمائة والكفارة بمائة والفقراء بمائتين ووقف دارا بخمسمائة فسهم الوصايا خمسة عشر يقسم الثلث عليهم فيعطى زيد وعمر وسهمين من خمسة عشر سهما من الألف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر سهما لحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة للحج لأنه فرض ثم يعطى مائة للكفارة لأنها واجبة ثم يعطى مائتان للفقراء لأن الموصى قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فما أصاب قيمة الوقف منه بقي بقدره وقفا ولا يكون الوقف المنفذ أولى اهـ ثم سئلت بعد ذلك عن رجل أوصى بألف يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها لعمل مبرات وأوصى بخمسمائة لزيد وبمثلها لعمارة مسجد كذا وبمثلها لعمارة مسجد كذا أيضا وله مملوك قيمته خمسمائة أيضا أعتقه منجزا في مرض موته وأوصى له بألف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة فكيف تقسم فأجبت كلفة التجهيز الشرعي من أصل المال فكأنه استثناهما من الألف فيكون الباقي من الألف لعمل المبرات سبعمائة وتصبح لجهة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها فنصف الثلث فقط ثم نقول العتق المنجز في المرض مقدم فيسبأ به أولا فيخرج من الثلث المذكور خمسمائة قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على أرباب الوصايا بلا تقديم لاحد أما زيد والمملوك فلأنهما معينان وأما المسجدان فكذلك لأن المتولي بطالب بوصية مسجداه الخاصة به لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء وانتهاء فقط وإن كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر بانتهاءه ولذا صح تعيينه ابتداء لنفسه أو للاغنياء لكنه صح لكون آخره صدقة دائمة كما قرر في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية للعمارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية لعمل مبرات وحينئذ فيقسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم منها خسون قرشا لأن جلة الوصية أربعة

مطلب في بيان ما إذا اجتمعت  
الوصايا وضايق الثلث عنها

حادثه الفتوى في هذا في  
زمن شيخنا المنقح رحمه الله  
تعالى رجة واسعة على عمر  
الازمان آمين



آلاف ومائتان وخمسون أخرج منها أولاً قيمة المملوك بقي ثلاثة آلاف وسبعمائة وتسعون  
 وسهامها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلثمائة كما ذكرنا على خمسة  
 وسبعين سهماً يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشاً فالوصية للمبرات كانت سبعمائة وهي أربعة  
 عشر سهماً يخصها من الثلث ستمائة وستة عشر ووصية كل من زيد والمسجدين كانت  
 خمسمائة فيخص كل واحد عشرة أسهم وذلك أربع مائة وأربعون ووصية المملوك كانت ألفاً  
 وخمسمائة وخمسين وهي إحدى وثلاثون سهماً فيخصها ألف وثلثمائة وأربعة وستون والله  
 سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لذي ثلاثة بنين وله ابن وابن والكل ذميون فأوصى  
 لابن ابنه المذکور بمثل نصيب ابن من أبنائه المزبورين من ماله ثم هلك عن الجميع وخلف تركته  
 فهل تصح الوصية (الجواب) نعم ولا ابن الابن مثل نصيب ابن من أبنائه الثلاثة فيكون له الربع  
 والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً وينصيب ابنه لا لوله ابن وجود وإن لم يكن له  
 ابن صحت عناية وجوهرة الخ شرح التنوير من باب الوصية بثلاث ماله (سئل) فيما إذا أوصى  
 زيد بجميع ماله لعمره والاجنبي ثم مات عن تركته وورثته لم يجزوا الوصية وقبل عمره الوصية فهل  
 تنفذ في ثلث ماله بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أوصت لزيد  
 الفقير بعشرة قروش نظير إسقاط صلاتها ثم ماتت عن ورثته وتركته تخرج الوصية من ثلثها وقبل  
 الموصي له الوصية فهل تصح وتنفذ من الثلث (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم  
 من الدراهم مرصداً على حانوت وقف أشهد على نفسه بينة أنه مات يكن لاحق له على رقبة  
 الحانوت ثم مات عن ورثته ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور والورثة لم يجزوا ذلك فهل يسقط  
 ثلث المبلغ المزبور للوقف على أنه وصية للوقف (الجواب) نعم وفي المجتبى أوصى بثلث ماله  
 للكعبة جاز ويصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والقدس علائق على التنوير من آخر  
 كتاب الوصايا (أقول) تأمل هذا مع ما سيأتي عن المنع في الورقة الثالثة (سئل) في امرأة أوصت  
 بأسورة ثلاثة جسد وردى ووسط لسورة ثلاثة أجنيات وضاع واحد منها ولم يدرك هو  
 والوارث بمعد ذلك ويقول لكل واحدة منهن هلك حقل ولا أدري من هي وذلك بعد موت  
 مورثته فما الحكم (الجواب) تبطل الوصية بذلك الآن يسلم الوارث ما بقي منها فيقسم بينهم  
 أثلاثاً لصاحبة الجسد ثلثاً ولصاحبة الردى ثلثاً ولصاحبة الوسط ثلث كل واحد منهما كما في  
 وصايا التنوير والمحيط السرخسي والله تعالى أعلم ولو أوصى بثياب متفاوتة جيد ووسط وردى  
 لثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك هو والوارث يقول لكل منهم هلك  
 حقل بطلت الوصية لجهالة المستحق لأن المستحق مجهول وجهاته تمنع القضاء وتحصيل غرض  
 الموصي كوصيته لأحد هذين الرجلين الآن يسامحوا ويسلموا ما بقي منها فتعود صحيحة لزال  
 المانع وهو الخوف فتقسم لذى الجسد ثلثاً ولذى الردى ثلثاً ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما  
 لأن التسوية بقدر الإمكان منح (أقول) قوله فتقسم لذى الجسد الخ أي الجسد في نفس الأمر  
 وقوله ثلثاً أي ثلث الجسد من التوزيع الموجودين الآن فقصه شبه استخدام وكذا فيما بعده  
 ووجه هذه القسمة كما في شرح قاض خان على الجامع الصغير أن ذا الوسط حقه في الجسد من  
 الباقيين إن كان الهالك أرفع منهما وإن كان أردأ منهما فحقه في الردى منهما فتعلق حقه مرة  
 بهذا ومرة بالآخر وإن كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فقد تعلق حقه بكل واحد من  
 الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين فإخذ ثلث كل منهما وذا الجسدية أي الجسد منهما لا الردى

مطلب أوصى لابن ابنه بمثل  
 نصيب ابن من أبنائه الثلاثة  
 جاز وله الربع

مطلب أوصى لاجنبي بكل  
 ماله ولم تحز الورثة صحت في  
 الثلث  
 مطلب أوصى بعشرة قروش  
 لإسقاط الصلاة صحت  
 مطلب أوصت بثلاثة أساور  
 متفاوتة لثلاث نسوة وضاع  
 أحدها ولم يدرك الخ



اذ لاحق له فيه قطعاً وذو الرضى يدعى الردى لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لثاني الجيد وثلثا الردى  
 لذى الردى اه وبيانه ان التوبين الباقيين أحدهما أحسن من الآخر وكل منهما يحتمل  
 أن يكون هو الوسط لانه ان كان الهالك هو أعلى الثلاثة فأحسن الاثنين هو الوسط وان  
 كان الهالك أدنى الثلاثة فاردأ الاثنين هو الوسط فتعلق حق ذى الوسط بكل منهما على هذا  
 الاحتمال بمعنى أنه يحتمل أن يكون حقه هو الاحسن منه ما أو هو الارفاً فيعطى ثلث كل واحد  
 منهما ما وبقي الثلثان من كل واحد منهما ما فيعطى الثلثان من الاحسن للموصى له بالا على اذ  
 لا منازعة له في الأدنى ويعطى الثلثان من الأردي منه ما للموصى له بالردي اذ لا منازعة له في  
 الأعلى لأن كل واحد من التوبين لا يحتمل أن يكون هو الأعلى بعينه ولا هو الأدنى بعينه فلا  
 فلا يتعلق حق ذى الأعلى أو الأدنى الا باحد بخلاف ذى الوسط كما قلنا وعلى هذا فالظاهر أن  
 في عبارة قاضخان قلباً والاصل فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال  
 هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لرجل معين  
 من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفارة يمينه ومات وخلف تركه تخرج الوصية من ثلثها  
 فهل تكون الوصية صحيحة ويتعين الرجل ولا يجوز للموصى أن يصرفها لغيره (الجواب) نعم وفي  
 جامع الفتاوى من كتاب الصوم أوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز للموصى أن يصرفها الى  
 غيره اه وذكروا مثله في حاوى الزاهدى ثم رمن وقال يتعين وليس للموصى والقاضى أن يصرفه  
 الى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان وطمع القضاة وغيرهم فيها  
 اه ونقله العلائى في شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصى (سئل) في رجل أوصى بشجرة  
 معلومة في بستان له ومات عن ورثة وتركه وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى له الوصية فهل  
 تصح وتنفذ (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى لاولاد ابه الغير الوارثين بحصة معلومة من  
 أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وتركه تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى لهم الوصية  
 ويريدون أخذ الزرع زراعين انه يدخل في الوصية تبعاً للأرض فهل لا يدخل (الجواب) نعم  
 لا يدخل وفي الزيادات لو وهب أرضاً فيها زرع لا يصح ولو أوصى بارض فيها زرع لا يدخل الزرع  
 تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من البيوع في الرابع عشر (سئل) فيما اذا أوصى  
 ذمى في مرض موته بثلث ماله لاختيه المسلم ثم هلك عن ورثة ذميين وخلف تركه والورثة لم يحيروا  
 ذلك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله (الجواب) نعم وصحت من المسلم للذمى وبالعكس وهو وصية  
 الذمى للمسلم تنوير من الوصايا (سئل) في رجل أوصى لفلان وقلان اليتمير بمبلغ معلوم من  
 الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة وتركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم  
 والقبول ليس بشرط في الايتام كما في القهسستانى وقال الزيلعى وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في  
 ملكه من غير قبول استحساناً لعدم من يلي عليه ليقبل عنه اشباه من القول في الملك من القن  
 الثالث (سئل) في رجل أوصى لأمه بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن اولاد ذكور  
 واناث وزوجة اجازوها وردت الأم الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل تباين  
 ذلك (الجواب) نعم ويعتبر قبولها أى قبول الوصية وردّها بعد الموت لان الوصية تملك مضاف  
 الى ما بعد الموت فيعتبر قبولها بعده شرح المجمع لابن ملك (سئل) في مريض مرض الموت  
 أوصى فيه بوصايا لوجوه بتر معلومة تريد على ثلث ماله ومات عن تركه وورثة كباراً اجازوا الوصية  
 المذكورة لذى بينة شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الاجازة بدون وجه شرعى فهل ليس

مطلب أوصى لرجل معين  
 بدراهم لاسقاط صلاته  
 لا يجوز صرفها لغيره

مطلب أوصى بشجرة في  
 بستان يصح  
 مطلب أوصى بارض  
 لا يدخل ما فيها من الزرع  
 تبعاً

مطلب تصح وصية الذمى  
 لاخ له مسلم

مطلب تصح الوصية للايتام  
 ولا يشترط القبول

مطلب أوصى للجنين يصح  
 مطلب يعتبر قبول الوصية  
 وردّها بعد الموت

مطلب اجاز الورثة الوصية  
 بما زاد على الثلث بعد موته  
 ثم رجعو اليه لهم ذلك



لهم ذلك (الجواب) حيث اجازوا ذلك بعدموته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم  
قال في مبسوط السرخسي في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة بعدموته  
لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة بعدموته وهذا نص على أن  
الوصية للوارث انما تجزئ لحق بقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي لم  
تجزئ لحق الورثة لان حقهم تعلق بثلاثي المال في مرض موته بدليل أن لهم أن ينقضوا تصرفه  
شرعا في ثلثي ماله ونقض التصرف في ملك الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح اجازتهم في  
حياة الموصي وتصح بعدموته وليس لهم أن يرجعوا بعد اجازة وان لم يقبض الموصي له وصيته  
لان الوصية قبل موت الموصي غير لازمة لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت فبالاجازة لا تصير  
لازمة منبرمة فيجب أن تكون الاجازة بمثابة غير لازمة ~~ممكن~~ للورثة الرجوع عنها كما فصل  
العقد بخلاف ما بعد الموت لانها صارت لازمة منبرمة وكذلك الاجازة الصادرة من الورثة تصير  
لازمة ولان الاجازة قبل موت الموصي صدرت من غير المالك حقيقة وحقا لان الورثة لا يملكون  
التركة قبل موت المورث حقيقة وحقا بدليل أن المورث يملك التصرف فيه بعا ووطأ واستمعا  
واستخداما واستغلا لا والاجازة الصادرة ممن ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف  
ما بعد الموت وما يجوز باجازة الوارث فالموصي له يملكه من جهة الموصي لا من جهة الوارث حتى  
يجبر الوارث على التسليم وعلى هذا الوأعتق المريض عبده ولا مال له غيره فأجازت الورثة عتقه  
بعدموته ينقد العتق من جهة الميت حتى يكون الولاية اه وفي العمادية في أحكام المرضى  
من كتاب العتق أقر في مرض موته بعبده بعينه لامرأته ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقه الورثة  
فعتقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثلث والمسئلة في اقرار الصغرى (قلت) والمسئلة باطلا فها  
تدل على أن المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه بقية الورثة في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق  
بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجازة الورثة بعدموت الموصي وقد  
أجاب عي نظام الدين رحمه الله تعالى في مسئلة الاقرار بالدين لوارثه ~~كذلك~~ وصورتها أقر  
المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فيه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان  
في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر أجب لا يحتاج الى التصديق الجديد وكذا قاضي ظهير  
في فتاواه في الوصايا التصرفات المفيدة لا ~~كما~~ كما قبل الموت في المرض هل تعتبر فيها اجازة  
الوارث قبل الموت لا رواية فيها وكرشيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن  
المريض مرض الموت اذا أعتق عبدا ورثني به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسمي في شيء اه  
وفي الحاوي الزاهدي مريض يصرف ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز لان سكوته  
ليس باجازة منه ولو أعطى فقرا شيئا من تركته فاستأذن الفقير منه فأذن يجوز من كل المال اه  
عمادية (سئل) في رجل أوصى لمديونه الاجنبي بماله عليه من الدين ومات الموصي عن ورثة  
وتركة تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصي له الوصية فهل تصح (الجواب) نعم تملك الدين ممن  
ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حوالة ووصية واذا سلطه أي سلط المملك غير المديون على  
قبضه أي قبض الدين فيصح شرح التنوير للعلائي وأخر كتاب الهبة ومثله في الاشباه من  
أحكام الدين (سئل) في امرأة لها أمتعة قالت في صحتها والديها ان مت قبلك فهي لك وقالت  
والديها مثل ذلك وماتت المرأة الا أن عنها وعن ورثتها لم يجزوا ذلك فهل هذه وصية غير صحيحة  
(الجواب) نعم لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينا كما في شرح التنوير

مطلب لا وصية لوارث الا  
أن يجيزها الورثة بعدموته

مطلب لا تصح اجازة الورثة  
في حياة الموصي وبعد تصح  
ولا رجوع

مطلب اذا أقر لوارثه بعين  
وصدقه بقية الورثة في حياته  
لا حاجة الى التصديق بعد  
الموت بخلاف الوصية

مطلب مريض يصرف  
موارثه حاضر

مطلب أوصى لمديونه  
الاجنبي بماله عليه من الدين  
بصح

مطلب ان من فهي لك  
يكون وصية



مطلب تعليق البراءة بخاطر  
لا يصح

والوصية لو ارث لا تصح ومن فروع المسئلة ما في المبسوط قال الطالب المديونة ان خلقت فانت  
بريء كان باطلا لان هذا تعليق البراءة بخاطر وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا  
علقه بالموت لاخر اجه حيث قد يخرج الوصية وعلى هذا تفرع ما في الخاتمة قال المديونة ان مت  
فانت بريء من الدين لا يبرأ ويكون وصية من الطالب له ولو قال ان مت بفتح التاء فانت بريء  
من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بريء مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت  
المريضة لزوجه ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فانت كان مهرها عليه اه  
وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا نهى تحت  
قول الكثر ما يطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه عند قوله والبراء من الدين ومثله في شرح  
التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية (أقول) والخاصل أن مناط الفرق هو ضم التاء وقبحها في  
مت لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم التاء يكون تملكاً معلقاً على ما بعد موت المملك  
فيصح لانه وصية بخلاف فتحها لانه لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت المديون  
لا الدائن المملك وحينئذ يكون ابراءاً معلقاً والبراء لا يقبل التعليق بالخطر والمراد بالخطر هنا  
المعدوم المتقرب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ومجيء الغدا احترازاً عما لو علق ابراء  
بشرط كائن كقوله المديونة ان كان لي عليك دين فقد ابرأ بك عنه فانه يصح كما ذكره العلائي في  
آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى رجل بجميع ماله يتفق في  
مصالح مسجد كذا ثم مات عن تركه وورثته لم يجبروا ذلك فهل تصح وتنقذ من الثلث (الجواب)  
نعم أوصى بشيء المسجد لم تجز الوصية الا أن يقول الموصي يتفق عليه لانه ليس بأهل للتمليك  
والوصية تمليك وذكر الفقهاء بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر  
بالصرف الى مصالحه تصحيحاً للكلام ويقول محمد ائني مولا ناصحاً البحر منيع من باب الوصية  
بالخدمة (سئل) في مريض مرض الموت اذا استقرض في مرضه دراهم معلومة بمعاينة  
الشهود فهل يكون كدين العجبة (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية في الوصايا (سئل)  
فيما اذا أوصى رجل لجماعة معلومين بثلث ماله وله دين وعين فكيف الحكم (الجواب) لهم  
أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا منه ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور  
المسائل عن غاية البيان (سئل) في امرأة أوصت لولديها زيد وهند ولاخوتهما الثلاثة بجميع  
ما تملكه ثم ماتت عن ولديها المذكورين وخلفت تركه ولم يجبروا وصيتها لهم فهل تنفذ الوصية  
للاخوة من الثلث (الجواب) نعم ولو أوصى لوارثه ولاجنبي صحت في حصة الاجنبي وتوقف  
في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا واجازوا لم يجبروا بطل ولا تعتبر اجازتهم في حياة  
الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من يجوز وصيته ومن لا تجوز (سئل) فيما  
اذا كان زيدا رواً ولا دعرص مرض الموت وصار غالب ماله الضنا ولزوم الفراش وقيامه عن  
تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن اقر بقبضه منه في  
المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازه بقية الورثة (الجواب)  
البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بمثل القيمة  
وفي الخلاصة عن الريادات نفس البيع من الوارث لا تصح من غير اجازة الورثة يعني في مرض  
الموت وهو الصحيح وعندهما يجوز لك اذا كان فيه غبن او محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ  
واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثر كافي العمادية وأما اقرار المريض في مرض الموت

مطلب الوصية للمسجد  
تصح

مطلب استقرض المريض  
بمعاينة الشهود فهو كدين  
العجبة

مطلب أوصى بثلث ماله  
وله دين وعين  
مطلب أوصى لوارثه ولاجنبي  
صحت في حصة الاجنبي

مطلب البيع في المرض  
لوارث لا يجوز ولو بمثل  
القيمة



مطلب اقرار المريض  
للوارث ولو قبض دينه  
باطل  
مطلب تصح الوصية لام  
ولده بخلاف الاقرار لها بدين

لوارث ولو قبض دينه من عن او غيره فباطل الا ان تصدقه الورثة بما هو مصرح به في الشرعيات  
ومثله في التنازخات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا اوصى زيد لجاريته التي هي ام  
ولده بمبلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وتركه تخرج الوصية من ثلثها وقبلت الموصي  
لها ذلك فهل تكون الوصية المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وصحت لمكاتب نفسه او لمديره  
او ام ولده استحسانا لا لمكاتب وارثه شرح التنوير للعلافي من كتاب الوصايا ومثله في الدرر نقلا  
عن الخانية والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية للسيد الشريف والمنايع من الارث  
اربعة الاول الرق واقرأ أي كاملا كان كالقن أو ناقصا كالمكاتب والمدير و أم الولد وتام تحقيقه  
فيه (أقول) وهذا بخلاف الاقرار لها بدين فان الاقرار في مرض الموت ان كان لوارث فهو في  
حكم الوصية وان كان لاجنبي تفد من كل ماله على ما هو تحقيقه في كتاب الاقرار وانما لم يصح  
اقراره لام ولده لانها ليست أهلا للملك في وقت الاقرار بسبب رقها أما الوصية فهي تملك مضاف  
الى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل الملك وقد كتب المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى  
الطرابلسي ما صورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض موته لمستولده التي لم ينجز  
عقها بمبلغ دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار للمستولدة صحيح أم لا الجواب الاقرار المذكور غير  
صحيح والله تعالى أعلم وأجاب شيخ الاسلام الحنبلي على نسخة ثانية ليس صحيحا والله تعالى أعلم  
بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام الكمال فأجاب حكم المستولدة في  
عدم الملك حكم الرقيقة والاقرار لا يصح والله تعالى أعلم وكتب العلامة الشهاب على نسخة  
رابعة الاقرار المذكور لاغ لعدم أهلية المتر له للاستحقاق فتاوى الطرابلسي من مسائل الاقرار  
بجمع العلامة الشبلي (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه لابن اخته حصة معلومة من دار  
وكرم وأرض بثمن معلوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الثمن المزبور وأوصى لزوجته  
ببقية الدار والكرم والارض ومات من مرضه المزبور بعد ثلاثة ايام عن زوجته المزبورة وعن  
ابن عم عصبة لم يجز الوصية المزبورة ولا المحاباة ولا الهبة فهل تنفذ المحاباة والهبة من الثلث  
والوصية المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اوصى زيد لجماعة بثلث ماله ثم  
مات عن تركه وله أيضا مال في يد رجل فادعت الجماعة أن المال للمتوفى فأسكر الرجل ذلك قائلا  
ليس عندي من مال الميت شيء وتريد الجماعة اثبات مدعاهم في وجهه بالبينة الشرعية فهل  
يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم والمودع والغاصب والمديون لا يكون خصما للموصي له اذا  
كان الذي قبله المال مقررا بأن المال للميت والخصم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال الذي في يده  
المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما واذا جعله القاضي خصما يقضي  
له بثلث ما في يد المدعي عليه عمادية من أوائل الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره ومثله في  
الفصولين وقال في الظهيرية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم  
أو كانت في يد الغاصب فائمة أو استودعه ألف درهم وهي فائمة بعينها في يد المودع فأقام رجل  
البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه  
يقول لا أدري أمات فلان أو لم يميت لم يجعل القاضي بينهم خصومة حتى يحضروا أو وصى  
هذا الذي ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقررا بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس  
عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعي وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من  
فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ينتصب خصما للمدعي واذا جعله القاضي خصما

مطلب تنفيذ المحاباة والهبة  
من الثلث

مطلب اوصى لجماعة بثلث  
ماله وله تركه ومال قبل  
رجل فهل للجماعة الدعوى  
عليه

في هذا الوجه يقضى بثلاث ما في يد المدعي عليه وقد ذكرنا أن الموصي له لا يتصب خصما للغريم لكن إذا كان الموصي له موصى له بالثالث لا غير فإن كان موصى له بمأزاد على الثالث بان لم يكن ثمة وارث فالموصي له خصم للغريم في هذه الحالة فيصير الموصي له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثالث من خصائص الوارث والوارث يتصب خصما للغريم فكذلك الموصي له بمأزاد على الثالث اهـ

### \* (باب الوصى) \*

(سئل) فيما إذا كان لصغيرتين مال تحت يديهما مخلف عن والدهما وكان الأب مبدرا متلفا مالههما فهل للقاضي أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي الولو بالحية والخلاصة لو كان الأب مبدرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه أدب الاوصياء من فصل النص (سئل) فيما إذا مرض زيد مرض الموت وأقام عرا وصيا من بعده على أولاده القاصرين وأوصى بمبلغ معين من الدراهم من ماله يصرفه الوصى في تجهيز زيد وتكفينه وفي ميراث عينيه ومات زيد وخلف تركته تخرج الميراث من ثلثها وقبل عمر الوصية وأنفذ الوصايا المزبورة على وفق ما أوصى به زيد ثم بلغ أولاد زيد رشيدين ويكلفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لأربابها باليمنة فهل يصدق الوصى بيمينه ولا يكلف إلى الإثبات باليمنة (الجواب) نعم وفي فتاوى العتبات الأصل فيه أن الوصى يصدق فيما سلط عليه ومثله في الجامع الكبير فإنه قال الأصل أن الوصى متى أقر بتصرف في مال الصغير بعد بلوغه والصغير منكر ينظر فإن كان تصرفا هو مسلط على ذلك من جهة الشرع فإنه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه وإن كان تصرفا لم يكن هو مسلطا عليه من جهة الشرع فإنه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون اليمنة فإن قال أنفق عليك مالك في صغرنا والنفقة نفقة مثله في المدة وأنكر الصغير صدق الوصى بيمينه لأنه مسلط على الاتفاق بنفقة المثل شرعا أما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه بكثير لا يصدق في الفضل لأنه ليس بمسلط عليه شرعا لأنه اسراف فلا يصدق بيمينه الخ أدب الاوصياء من فصل الاتفاق ومثله في أحكام اصغار من مسائل الوصايا (سئل) في وصي مختار على قاصرين أنفق من مالههم عليهم مدة معلومة ولم يعامل الوصى على المال حتى بلغ القاصرون رشيدين قاموا الآن يطلبون ربح مالههم في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصى شيء من الربح بلا مراعاة شرعية وهل يقبل قول الوصى في قدر الاتفاق في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الطاهر (الجواب) حيث لم يعامل الوصى المزبور على المال المذكور بطريق شرعي فلا يلزمه ربحه لأنه ربا كما أفق بذلك الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي وغيره وفي مجمع الفتاوى من باب تصرف الوصى والأب والقاضي قلت لو لم يتجر الوصى بمال الصبي فهل يجبر على التجارة والتصرف قال لا اهـ ويتقبل قول الوصى بيمينه في قدر الاتفاق حيث كان نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الطاهر كما صرح بذلك علماءنا رحمهم الله تعالى كما في يروع أدب الاوصياء ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من أول كتاب الوصايا سئل في الوصى إذا أنفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحاكم هل له ذلك فيصدق بيمينه أجاب نعم له ذلك ويصدق بيمينه فيما يصدق الطاهر اهـ (سئل) فيما إذا فرض القاضي لایتام في حجرهم الوصى المختارة عليهم

مطلب لو كان الأب متلفا مال ابنه ينصب القاضي وصيا ينزع المال منه  
مطلب لا يكلف الوصى إلى اليمنة على دفع الوصية في الميراث

مطلب الوصى يصدق بيمينه فيما سلط عليه شرعا  
مطلب قال أنفق عليك مالك والنفقة نفقة المثل يصدق بيمينه

مطلب إذا لم يعامل الوصى على مال القاصر لا يلزمه مراعاة لأنه ربا

مطلب لا يجبر الوصى على التجارة في مال الصبي  
مطلب يقبل قول الوصى بيمينه في نفقة المثل



مطلب للوصي ان يتحقق  
على اليتيم من مال اليتيم بلا  
تقدير من الحاكم ويصدق  
بيمينه

مطلب اذا كان المقروض  
لا يكفي القاصر فالوصي  
الزيادة ويقبل قوله بيمينه  
مطلب ادعى انه دفع مال  
اليتيم له بعد بلوغه يقبل قوله  
بيمينه

مطلب ادعى الاب بعد  
بلوغ ابنه انه اتفق المال  
عليه نفقة المثل يصدق  
بيمينه

مطلب وكيل الوصي يقبل  
قوله بيمينه في النفقة كالوصي  
مطلب للوصي أن يوكل  
غيره

مطلب المعتوه كالصبي  
مطلب الوصي كالناظر  
لان الوصية والوقف اخوان

مطلب لا يقبل قول الوصي  
فيما يكذبه الظاهر وان أقام  
البينة

مطلب يقبل قوله الانبياء  
يكذبه الظاهر فينتدزول  
الامانة وتطهر الحيانة

مطلب ينبغي للوصي أن  
لا يضيق عليه بل يتفق  
بحسب ماله

في كل يوم قدر معلوما وأذن لها في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربيع عليهم  
المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وأنفقت عليهم من أصل مالهم قدر اثنان  
لعدم كفاية المروض لهم نفقة المثل في مدة تحتها والظاهر لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها  
بيمينها في ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك أيضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو  
مذكور في فتاواه من أثناء الوصايا وأما في نقل المسئلة بعينها في الحاوي الزاهد راجع الى  
عدة كتب معقدة (سئل) فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم له بعد بلوغه ورشده ومضت مدة  
والآن ينكر الدفع والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع يمينه (الجواب) نعم والمسئلة في  
الخيرية من الوصايا وصرح بها في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختارة  
على ابنها القاصر صرفت في أشياء متعلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال القاصر دون  
مال نفسها بما فيه الخط والمصلحة مصرف المثل ولا يكذبها الظاهر فيه ثم مات القاصر عنها وعن  
ورثة غير هاريدون تغريها ذلك من مالها فهل تصدق في ذلك بيمينها ولا يلزمها ذلك من مالها  
(الجواب) نعم قال في المنع قبيل كتاب الختم نقل عن الخاتمة مائة وذكرا بطان كل شيء كان  
مسئلا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اه وتام ذلك تقدم في هذا الباب (سئل) فيما اذا كان  
لصغير مال تحت يده فأنفقه عليه نفقة المثل في مدة تحتها والظاهر لا يكذب فيه فهل يصدق في  
ذلك بيمينه (الجواب) نعم فلا تدعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعا له أو انفاق  
عليه وهو نفقة المثل في مدته صدق بيمينه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في معتوه له  
وصي شرعي والاعتوه له لئوكل الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعتوه من ماله في كسوته  
اللازمة الضرورية وصرف على ذلك صرف المثل في مدة تحتها والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل  
قول الوكيل في ذلك بيمينه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل من الوكالة لان الوصي يملك  
أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل نفسه في أمور اليتيم كما في أدب الاوصياء والانقروى  
والاعتوه بمنزلة الصبي كما في الانقروى وفي البحر من شتى القضاء نائب الساطر كهو في قبول قوله اه  
والوصي كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستسقى كل منهما من الآخر كما صرح حوايه والله  
سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور  
اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم لقولهم الوصية  
والوقف اخوان خيرية من الوصايا (سئل) فيما اذا كانت امرأة وصيا شرعية على أولادها  
الايتام ولهم مال تحت يدها فادعت الام انها أنفقت عليهم في مدة كذا مبلغا معلوما من الدراهم  
مع مالهم والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) حيث كان  
الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قولها فيه وان أقامت بينة على ذلك كما في تلخيص الخلاطي  
وان زاد يسيرا صدق وعليه اليمين ان اتهموا كما في خراجه الاكمل وفي تلخيص الخلاطي ونفقة  
المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي أحكام لاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه  
الا أن يدعى أمرا يكذبه الظاهر فينتدزول الالة وتطهر الحيانة فلا يصدق اه كذا في  
حاشية بيرى (اقول) ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بقله المال وكثرته ولذا قال في  
الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك يتفاوت  
بقلة المال وكثرته فينظر الى ماله ويتفق به حسب حاله اه ثم اذا ادعى الزائد على نفقة المثل  
انما لا يصدق اذا لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشتريت طعاما فسرق ثم اشتريت ثانيا



مطلب أنفق الوصي من  
ماله ليرجع في مال اليتيم  
وأشهد له الرجوع

مطلب إذا أنفق الوصي  
من ماله وأشهد وليس لليتيم  
مال فهل له الرجوع فيما  
يحصل له بعد

مطلب أنفق الوصي المال  
ثم استقرض وأنفق على  
اليتيم لا يرجع

والشافعي صدق بيمينه لأنه المأثور في أدب الأوصياء على من خرج الأصل لشيخ الإسلام (سئل) فيما  
إذا احتاج اليتيم للنفقة الضرورية وله مال غائب قصر في وصيه المختار عليه لنفقته من مال  
نفسه مبلغا من الدراهم ليرجع في مال اليتيم بتقدير ذلك إذا حضر وأشهد على ذلك بينة شرعية  
ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه الرجوع في المال المذكور بتقدير ما صرفه في نفقته بعد ثبوت  
ماد كرايوحه الشرعي فهل يسوغ للوصي ذلك (الجواب) نعم وصي أنفق من ماله والحال أن  
مال اليتيم غائب فهو أي الوصي كالأب متطوع إلا أن يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه  
تنوير من باب الوكالة بالخصومة والقبض (سئل) فيما إذا كانت هند وصيا شرعية على ابنها  
الصغير اليتيم وأنفق عليه من مال نفسه مبلغا من الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مال  
حاصل له لترجع بتقدير ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بينة على ذلك ثم حصل له مال بالارث  
وتريد الأم الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم وفي الأحكامات انفق  
الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضا فيها وفي أدب الأوصياء للصبر  
الشهيد ادعى الوصي أقيم الوفاء بالاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك إلا  
بالإشهاد لأنهم ما يدعيان لأنفسهم ما لا يستحقانه بمجرد الدعوى أدب الأوصياء من فصل  
الاتفاق فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضا لم يشترط ذلك  
والمدار على عدم حصول مال اليتيم الآن لثلاث تعطل أموره فإني وكالة التنوير عن الفصولين  
والمال غائب معناه غير حاصل الآن فتأمل ذلك (أقول) رأيت هنا على هامش الأصل بخط شيخ  
مشايخنا السائحاني ما نصه قوله يسوغ لها ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين شري لولده ثوبا أو  
طعاما وأشهد أنه يرجع فلذلك يرجع لوله مال والألوة وجوبها عليه ولهذا أمر بالتأجيل في آخر  
الجواب اهـ ما رأيت به لكن التعليل يفيد الفرق بين الأب والوصي لأن نفقة الولد الصغير النقيض  
واجبة على أبيه فلهذا لا يرجع إذا لم يكن له مال ويرجع إذا كان له مال أما الوصي فلا تجب عليه  
نفقة الولد ما لم يكن رجلا محرما منه فعند رجوع الأب في هذه الحالة المذكورة لا يدل على عدم  
رجوع الوصي مطلقا أي ولو كان أجنبيا الآن يقال إن النظر بالنسبة إلى خصوص ما وقع في  
السؤال لأن الوصي فيه هي الأم وهي بمنزلة الأب في وجوب نفقة الصغير عليها وأما لو كان الوصي  
أجنبيا فلا يرد لما ذكرنا من وجه الفرق ويدل عليه أنه في جامع النصوص أن ذكر عقب عبارته  
المذكورة ما نصه ولوقنا أو شيئا لا يلزمه رجوع وإن لم يكن له مال لو أشهد والألا اهـ أي ولو شري  
الأب لولده عبدا أو شيئا آخر مما لا يلزمه أن يشتريه لولده رجوع وإن لم يكن للولد مال لكن يرجع لو  
أشهد أنه اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فيما يحدث له من المال بآرث أو هبة وإن لم  
يشهد فلا رجوع فهذا يرشدك إلى أن رجوع الأب هنا عند الإشهاد لكون ذلك ليس بواجب  
على الأب فقد صار بمنزلة الوصي الأجنبي في هذه الصورة بخلاف ما إذا كان ذلك من جنس النفقة  
الواجبة على الأب فإن الأب لا يرجع وإن أشهد لوجوب ذلك عليه إلا إذا كان للولد مال فيرجع  
لعدم وجوبه عليه والوصي لا يجب عليه شيء من ذلك أصلا فيرجع مطلقا أي سواء كان من جنس  
النفقة كالكسوة والطعام أو من غيره كالعبد والحائز فهذا مؤيد لما بحثه المؤلف رحمه الله  
تعالى لكن ذكر في جامع النصولين أيضا ما نصه ولو أنفق وصي القاضي مال اليتيم على اليتيم ثم  
استقرض وأنفق عليه لا يطالبه بعد بلوغه وكذا الأب لو استقرض وأنفق على الصبي لا يرجع  
عليه بعد بلوغه اهـ وكتب الخير الرملي في حاشيته عليه أن الظاهر أن وصي الميت كذلك لأنه في



الاشياء ذكر أن وصي القاضى كوصى الميت فى مسائل وليست هذه منها اهـ وهذا مشير  
 أن كلام من الاب والوصى ليس له الرجوع فيما يتفق على الولد الذى لا مال له وهو دليل على أن  
 التقيد بالغيبه فى قولهم له مال غائب يرجع شرط لصحة الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر  
 بالاولى بخلاف ما إذا لم يكن له مال أصلاً ولعل فى المسئلة قولين والافيين الكلامين مناقضة  
 ظاهرة وينبغي الاتفاق بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لأنه لو علم الوصى انه لا رجوع له بمنع  
 من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهلاكه بلا تفقده وفى ذلك حرج عظيم ومنع من الاحسان الى  
 هذا الولد العاجز والخرج مدفوع بالنص وعلى ذلك مدار عامة أحكام الشرع والله تعالى أعلم ثم  
 اعلم أن ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان ونقل كلام من القولين فى أدب الاوصياء عن  
 عدة كتب حتى فى الخاتمة مرة ذكر أن الاشهاد شرط ومرة ذكر أنه غير شرط وذكر فى المتن بالتون  
 لمن عدم الرجوع بلا اشهاد استحسان وذكر فى العناية انه تكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى  
 فافاد أن القول بالاشتراط انما هو فى القضاء لا الديانة وقد أوضحت المسئلة فى رد المحتار ثم ذكرت  
 مانصه قلت فقد تحرر أن فى المسئلة قولين عدم الرجوع بلا اشهاد فى كل من الاب والوصى  
 والثانى اشتراط الاشهاد فى الاب فقط ومثله الام الوصى على أولادها وعلوه بأن العالب من  
 شفقة الوالدين الاتفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج فى  
 الرجوع الى الاشهاد وقد علمت أن القول الاول استحسان والثانى قياس ومقتضاه ترجيح الاول  
 وعليه مشى المصنف يعنى صاحب التنوير قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله فى القضاء والله تعالى  
 أعلم اهـ فاعتنم هذه التحريرات المفيدة (سئل) فيما اذا كان للنسوة ویتیمین وأمهما الوصى  
 عليهما دارا محتاجا للتعمير الضروري فأذنت النسوة وأم الیتیمین بالاصالة والوصاية عليهما الزيد  
 بتعميرها والصرف على ذلك والرجوع بتطير ما يصرفه فى ذلك على الآذونات وجهة الیتیمین  
 حيث لا مال حائل لهما يصرف فى ذلك ولا من يرغب فى استئجار حصتهم مدة مستقبله باجرة  
 مجله تصرف فى التعمير ولما فى ذلك من الحفظ والمصلحة فى ذلك فعمرها زيد كما ذكر وصرف فى  
 ذلك مبلغا من الدراهم بنه الرجوع على الآذونات والیتیمین وحصل للیتیمین مال تحت يد أمهما  
 ويريد زيد الرجوع بتطير ذلك على الآذونات ووصى الیتیمین لتدفع ما عليهما من مالهما فهل  
 يسوغ لزید ذلك (الجواب) نعم ولو اتفق رجل على الصغير وقال أمرنى الوصى بذلك وصدقه  
 الوصى صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الاتفاق وفى فصول الاسترواى أراد الوصى  
 الاستدانة على الصغير جازله ذلك ان كان أمره القاضى به والا فاختار أن يرفع الامر الى القاضى  
 فبأمره به وفى فتاوى ظهير الدين أن الرفع هو الاحوط الا اذا تعذر بعد الحاكم فيستدين بدون  
 الأمر وقيل له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه ذكر فى مجموع  
 الموازل والمحيط الوصى لو استدان لاجل الیتیم جاز ولو أقر بالاستدانة لا يطع اقراره اجماعا وفى  
 جامع الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا لو أقر بالاستقراض اهـ ومسئلة استدانة  
 الوصى ذكرها فى الاشياء أوائل الاقرار (سئل) فيما اذا كانت همدوصيا مختارة من قبل زوجها  
 المتوفى على أولاده منها الصغار فرضت وفوضت أمر الوصاية لزید ابن عمها الامين الاهل لذلك لى  
 بية شرعية وقبل زيد ذلك ثم ماتت عن أولادها المذكورين ولهم مال تحت يدها وخلفت زكاة  
 فقام عم الاولاد ينازع فى ذلك زاعم انه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة  
 بزعمه (الجواب) نعم قال فى الدر المختار من باب الوصى ووصى الوصى سواء أوصى اليه فى ماله

مطلب هل يشترط الاشهاد  
 للرجوع بما اتفق من ماله

مطلب عمر دار الیتیم بادن  
 وصيه الرجوع

مطلب قال أمرنى الوصى  
 بالاتفاق وصدقه الوصى  
 صدق

مطلب أراد الوصى الاستدانة  
 على الصغير جازلوا أمره  
 القاضى

مطلب فى امرأة وصى على  
 أولادها أقامت ابن عمها  
 وصيا بصر

مطلب وصى الوصى وصى  
 فى التركة



مطلب الولاية في مال الصغير  
لا يه ثم وصيه ثم وصي وصيه

مطلب وصي الوصي له أن  
يوصي وهكذا

أموال موصيه وقاية وصي في التركتين خلافا للساقبي اه وفيه من الوكالة والولاية في مال  
الصغير الى الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه اذ الوصي يملك الايصاء الخ وفي الاشياء وصي القاضي  
اذ جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التهمة وفي الخزانة وصي  
وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد عقد في  
كتاب الاوصياء آخر الكتاب فصلا في ايصاء الوصي فن رام تمام فروع المسئلة فليرجع اليه  
(أقول) أي يحصل التوفيق بين قوله لا يصير الثاني وصيا وقول الخانية وغيرها الوصي يملك  
الايصاء سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي اه بحمل الاول على ما اذا نصبه القاضي  
وصيا خاصا في بيع أو شراء فقط فان وصي القاضي يقبل التخصيص على ما سأل في قريلا ويحصل  
الثاني على ما اذا نصبه وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم أن وصي الوصي له أن يوصي أيضا وهكذا  
وان تعدد كما أفاده الخبر الرمي وغيره هذا وقد سئل عما لو أقام زيدا أخاه عمرا وصيا ثم أقام  
بكر زيدا وصيا ثم مات بكر ومات بعده زيد فهل يصير عمر وصيا على تركه بكر أيضا اعتبارا بحالة  
الموت أم لا اعتبارا بحالة النصب لان زيدا حين نصب أخاه عمرا لم يكن وصيا على تركه بكر لم  
أجد في ذلك ناصرا يحا والذي يظهر لي الاول اذ لو اعتبر حالة النصب لزم أن الرجل لو نصب  
وصيا على أولاده وماله ثم ولد له أولادوا كسب مالا آخر أن لا يكون ذلك الوصي ولا يذ على  
ما حدث للموصي بعد النصب فعلم أن العبرة بحالة الموت لان الايصاء خلافة بعد الموت كما  
صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل بفعله الموصي اليه بعد غيبته أو بعد موته فيما  
يرجع الى مصالحه كقضاء دينه والقيام بحوائجه ومصالح ورثته من بعده وتقسيد وصاياه وغير  
ذلك يقال فلان سافرا وصي بكذا وفلان مات فاوصي بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال  
على قولهم ان وصي الوصي وصي في التركتين لان الايصاء اقامة الغير مقامه فيما له ولاية وعقد  
الموت كانت له ولاية في التركتين فينزل منزلته فيهما اه ولان تركه موصيه تركه كما صرح به  
في الاختيار ولهذا قال الوصي لا شرأت وصي في تركتي صار وصيا في التركتين في طاهر  
الرواية عن أبي حنيفة حيث كانت تركه الاول تركه للثاني والتركة اسم لما يتركه الانسان بعد  
موته علم أن الاعتبار بحالة الموت فيصير الثاني وصيا على التركتين وان لم يكن موصيه وصيا حين  
نصبه اعتبارا بحالة الموت لان موصيه وهو زيد في الصورة السابقة كانت ولايته عنده وانه ثابتة  
على تركه نفسه وعلى تركه بكر قطعا فيخلفه وصيه عمر وبعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي  
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أقام زيد عمرا وصيا على أمتعته ودابته لياخذها ويوصلها الى  
ورثته الغائبين يبلدته وهم بكر وصغار ومات زيد ويريد عمرو بيع الدابة للخط والمصلحة في ذلك  
لاحتياجها للنفقة وأخذ منها الورثة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في أدب الاوصياء يجوز بيع  
الوصي على الكبير الغائب في كل شيء الا في العقار وقال في الذخيرة الوصي يملك بيع عروض  
الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الحاجة اه وفي أدب الاوصياء أيضا لان وظيفة  
اذ ذلك حفظ الاموال وبيع العروض من الحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أما العقار فهو  
محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه من باب الحفظ الا اذا كان العقار في معرض الهلاك  
فبيعه يكون بمنزلة العروض اه وهو ان جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل  
ماله لما ذكرنا أنه اذا أوصى اليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الطهيرية  
والخانية وبه يقتضى ذكره نجم الدين الخاصي كذا في أدب الاوصياء وذكرنا أن الوصي في الفعل في

مطلب جعله وصيا على  
أمتعته ودابته له بيعها  
قوله على الكبير متعلق  
بيعه لا بوصي اه منه  
مطلب بيع العروض من  
الحفظ بخلاف العقار  
مطلب أوصى اليه في شيء  
خاص يكون وصيا في كل ماله



مطلب الوكيل بعد المالك  
وصى الوصى في الحياة  
وكيل

مطلب وصى القاضى يقبل  
التخصيص بخلاف وصى  
الميت

مطلب جعل وصيا على  
ثلاث ماله صار وصيا عاما

قوله بدين أى أوصى اليه  
بقضاء ديون عليه أو باقتضاء  
ديون له اه منه

مطلب فى بيع الاب عقار  
الصغير وانه لا يحتاج الى  
المسوغات

مطلب اذا كان الاب  
مستورا أو محجودا جاز بيعه  
العقار بمثل القيمة ولو مفسدا  
فلا الا بضعف القيمة

مطلب للوصى بيع العقار  
لحاجة النفقة

مطلب لا يملك الوصى بيع  
العقار بلا مسوغ شرعى

مطلب بيع العقار بلا  
مسوغ باطل لا فاسد

حياته وكيل والوكيل بعد وفاته وصى فيجوز له ذلك وان نهى عنه لما فى وصايا الاشياء بعمل  
نهى القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل نهى الميت كما فى البرازية وهى راجعة الى قبول  
التخصيص وعدمه اه وفى البرازية عن أدب القضاء قبيل العاشر فى الحبس جعله القاضى  
وصيا فى مال اليتيم له أن يفعل فى ماله ما يشاء وصى الاب غير أن وصى القاضى لا يملك أن  
يتصرف تصرفا استثناء القاضى كما اذا نهى عن بيع العقار مثلا بخلاف وصى الاب فان استثناء  
الاب لا يعمل فيملك وصيه التصرف فى عمل نهى اه والله تعالى أعلم (أقول) ذكرت فى رد  
المحتار مانعه ومما يجب التنبيه له أنه اذا أوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله فى وجوه الخير مثلا صار  
وصيا عاما على أولاده وتركه وان أوصى فى ذلك الى غيره على قول أبى حنيفة المفتى به فلا يتخذ  
تصرف أحدهما باقراده والناس عنها فى زماننا غافلون وهى واقعة الفتوى وقد نص عليها فى  
الحانية فقال ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر أن يعتق عبده أو ينقد وصيته فهما وصيان  
فى كل شىء وقال لا كل واحد وصى على ما يسمى لا يدخل الا آخره اه (سئل) فيما اذا باع  
زيد حصة ابنته الناصرة من دار مشتركة بينها وبين جماعة بثلث المثل وهو مستور الحال فهل  
يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ولا يجوز للوصى بيع العقار الا بالمسوغات الشرعية التى  
ذكرها ونقل السيد أحمد الحوى فى حواشى الاشياء من الوصايا أن الاب كالوصى لا يجوز له  
بيع العقار الا فى المسائل المذكورة كما أفتى به الحانوتى اه فراجعوه وهو مخالف لاطلاق ما فى  
الفصول وغيره ولم يستند الحانوتى لنقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات فى بيع الاب أيضا كما  
فى الوصى صار حسنا مفيدا يضافان الاخذ بالاتفاق أو فى العبادية فى ٣٧ الحاصل أن  
بيع الاب عقار الصغير بمثل القيمة يجوز اذا كان محجودا أو مستورا واذا كان مفسدا لا يجوز الا  
بضعف القيمة اه (سئل) فيما اذا كان لیتمة أم وصى عليها حصة معلومة فى دار ليس لها  
غيرها واحتاجت للنفقة وتريدتها بيع الحصة بثلث المثل لاجل نفقتها فهل يسوغ لها ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لا يتام عقار ودرهم تحت يد وصيهم الشرعى ويريد الوصى  
بيع العقار من غير حاجة ولا مسوغ شرعى فهل يملك الوصى بيع عقاره أولا (الجواب) لا يملك  
ذلك كما فى أدب الاوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار اليتيم لقضاء الدين ثم بلغ اليتيم وادعى بطلانه  
لوجود منقول معه فيه وفاء بالدين وبرهن على دعواه فدفعه المشتري بانه أجاز به بعد البلوغ فما  
الحكم أجاب قد تقررت انه لا يجوز بيع عقاره عند المتأخرين الا الحاجة الى ثمنه لا قضاء لها الا من  
عنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع فى يده متغلب او كانت غلته لا ترو بموته أو بيع بضعف  
قيمه وقد صرحوا عن المنتقى بان بيعه بلا مسوغ باطل وفى البرازية وعند الثانى ان فى قيمة  
العروض وفاء بقيمه باطل وأفتى العلامة الغزى بطلانه حيث لا حاجة معلاله بأنه على الوجه  
المشروح يكون فضوليا واذا كان فضوليا ولا محيز لعقده فلا ينعقد موقوفا بل يبطل واذا بطل  
لا ينسد الملك اه ووجهه ظاهر لما فى البرازية وغيرها والولاية فى ماله الى أبيه ثم وصيه الى  
أن قال وأنا أقول ما لا يملك الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا محيز له حالة  
العقد اه ثم قال فان لم يكن له محيز حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بلفظ  
الاجازة بعد البلوغ لما فى البرازية وغيرها ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء  
فجزء الاجازة فى الواقعة لا يكفي وعلى تقدير أن يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا  
لا يكون بلفظ واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا (سئل) فيما اذا



مطلب بيع الوصي بغش  
فاحش قيل باطل وقيل فاسد

مطلب الوصي بيع الشجر  
بلامسوخ

مطلب الشجر ليس كالعقار  
مطلب البناء والنخل ليس  
من العقار

مطلب البناء والنخل من  
المقول

مطلب للاب أن يشتري  
لنفسه بناء ابنه الصغير

مطلب البناء حكمه حكم  
المقول

مطلب أيتام في حجر أمتهم  
باعته حانوت لهم للندقة  
الضرورية صح بيعها

مطلب كفل أيتيم يجوز  
بيعه وشراؤه مالا بدلا لليتيم  
منه

كان لا يتم غرامهم كرم وسماق قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مختلف لهم عن أيهم فباعه  
وصيهم من رجل بثمان فيه غش فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير صحيح  
(الجواب) نعم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغبن اليسير ولا يجوز  
بالفاحش لأن ولايته ظارية وفي القنية للزاهدي ولو باع الوصي مال الصبي بفاحش الغبن قال  
القاضي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم الدين  
الحلي بل يفسد البيع قلت فملك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين  
الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري أدب الأوصياء من فصل البيع وتماه فيه وفي أحكام  
البيع الفاسد من المتون (سئل) في وصي باع شجر اليتيم القائم في أرض وقف محتكرة  
هل يحتاج إلى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (الجواب) لا يحتاج إلى ذلك لأن الشجر من  
قسم المقول وبيع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه محفوظ بنفسه والشجر ليس  
كذلك خيرة من الوصايا وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع  
عقاره الحاجة اه وفي أدب الأوصياء يملك الوصي بيع المقول دون العقار اه وفي البحر  
نقل عن الأئمة الاخبار أن الشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار ثم أبطل قول من جعل  
البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين فجعل النخل من العقار وأفتى به  
وتبعه فلم يرجع كعادته اه وفي التهستاني البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى والغراس أولى  
أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء  
والنخل ان يبيع دون العرصه وهو الصحيح مذكور في الاصل لأنه لا قرار له فكان نقلا والله  
سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان ليتيم حصة معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء  
بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصة وصيها الشرعي اختار بضع قيمتها وليتيمه المزبورة  
مال تحت يد وصيها المزبورة غير الحصة المذكورة فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب)  
نعم (أقول) صحة البيع لكون البناء من المنقول كما علم مما قبله ولو لكون الثمن ضعف القيمة أيضا  
(سئل) فيما إذا كان لصغيرين حصة معلومة في بناء دار جارية في ملكهما بطريق الارث عن  
أمتهم فاشترأها أبوهما لنفسه بثمان المنسل وفي ذلك حظ ومصلحة للصغيرين والاب مستور فهل  
يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بثلث التيمه وبما  
يتعاب فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول أما العقار فسيجي علائي عن التوير من  
باب الوصي والبناء حكمه حكم المقول كما صرح حوايه (سئل) فيما إذا كان لآية حصة  
معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعولهم وتنسق عليهم وهم في حجرها وكنفها فباع الحصة المزبورة  
من رجل بثمان معلوم من الدراهم هو ثمن المثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بداهتهم من ذلك فهل  
يكون البيع جائزا (الجواب) نعم ويجوز شراؤه مالا بدلا لغيره منه وبيعه لآخيه وعمه وخته  
وملتقط أن عوفي حجرهم دفعه للضرر عنه وتوخره أتمه فقط وكذا ملتقط على الأصح وتسامه فيما  
علقته على التنوير شرح الملتقى للعلائي من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان  
وجاز أيضا شراء مالا بدلا لصغير منه كالفقة والكسوة واستجار الظئر ونحو ذلك وبيع أي بيع  
مالا بدله أي للصغير لا أخ رعم وأم هو أي الصغير في حجرهم دفعا للضرر وجاز أيضا جاريته أي  
الصغير لآتمه فقط يعني لا يؤجره لهم ولا الملتقط ولا لاخ وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية  
القنطري يجوز أن يؤجره الملتقط ويسلمه في صباة وهو أقرب لأن فيه نفعاً محضاً للصغير وهو



مطلب ببيع يبيع الم حنطة  
يتيم هو في حجره

مطلب تصرف واحد من  
أهمل السكة في مال اليتيم  
ولا وصى له يجوز أن كان يعلم  
أن القاضي يأخذ المال  
مطلب من يعول اليتيم له  
بيع ما لا بد منه إلا العقار

مطلب ادعى ديناً على ميت  
له ورثة كبار غيب وصغير  
حاضر الخ

مطلب قضى الوارث دين  
الميت ثم ظهر غريم آخر الخ

مطلب في صحة بيع الوصي  
العقار إذا كان الوارث  
الكبير غائباً على مذهب  
ابن حنبل رضي الله تعالى  
عنه

الأصح كما في شرح ابن ملك للمجمع الخ منح (سئل) فيما إذا كان لصغير يتيم هو في حجره  
شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها عمه على الصغير نفقة المثل في مدة تحتمله حتى بلغ  
رشدًا يريد مطالبة الم بدلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة (الجواب) نعم وفي الهداية من  
متفرقات الكراهية الأصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من ضرورة حاله  
كشراء ما لا بد له منه ويبيعه واجارة الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله ويتفق عليه كالأخ والم  
والملتقط إذا كان هو في حجرهم اه ملخصاً ومثله في الحاوي الزاهدي من البيوع من فصل  
في الأب والجد والم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء  
وليس لليتيم وصى وهو يعلم أنه ان رفع الأمر إلى القاضي يأخذ المال ويفسده فإن تصرفه جائز  
للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولو الجية قبيل كتاب الفرائض (أقول) رأيت منقولاً عن  
الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الديوبندي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضخان وهذا  
استحسان وبه يقتضى اه وذكر نحو ذلك العلائي في شرح الملتقى عن القهستاني ثم أن ما مر من  
أن عائل اليتيم يملك بيع ما لا بد له منه خاص بغير العقار من نحو المنقولات أما العقار فليس له بيعه  
ولو مع وجود المسوغات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع العقار للمسوغ ولو البائع  
وصياً لا من قبل أم أو أخ فأنه لا يملك بيع العقار مطلقاً ولا شراء غير طعام وكسوة الخ تأمل  
(سئل) في رجل له دين على ميت وللميت ورثة كبار غيب وصغير حاضر فنصب القاضي وكيلًا  
عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على  
نصيب الكبار وإذا حضر الكبار يرجع أي الحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم  
إذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكيلًا  
يدعى عليه فإذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله  
تعالى قلت غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار فإذا حضر  
الكبار يرجع بذلك عليهم لأن الدين مقدم على الميراث ذكره شمس الأئمة الحلواني في أدب القضاء  
عمادة في ٣٨ في مسائل التركة ومثله في الفصولين (سئل) في الوارث إذا قضى دين الميت  
من التركة بالينة والقضاء والمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الأول  
فهل يشارك هذا الغريم الأول (الجواب) نعم وذكر رشيد الدين الوارث إذا قضى الدين من  
التركة باقراره فلو جاء غريم آخر بضمن له ولو أدى بالقضاء لا ضمن ويشترك هذا الغريم الأول  
عمادة في ٣٨ (سئل) فيما إذا أوصت هند ثلث مالها لجماعة معينين فقراء وأقامت  
زوجها وصيًا مختاراً في ضبط مخلفاتها وبيعها وإيفاء دينها الثابت عليها لربابه وفي صرف الثلث  
كما ذكره ماتت مصرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج  
والموصى لهم الوصية وخلفت تركة مشتهة على متاع ونصف دار معلومة لا تقسم قسمة اجبار  
وفي بيع بعضه ضررين عليه فباع الوصي النصف المزبور من عمرو الشريك ببيعاً تابش معلوم  
قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض حنبلي أذن للوصي بذلك وحكم بصحة البيع وإن كان من وصى  
على كبير في حادثة ذلك موافقاً لمذهب مستوفيا شرائطه وأفتى مفتي مذهب بصحة البيع وكتب  
بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم وأما عندنا ففي التسيير وشرحه  
للعلائي وجاز بيعه أي الوصي على الكبير العائب في غير العقار إلا الدين أو خوف هلاك ذكره  
عزى زاده معزالخانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الأصح لانه نادر اه ففي الحادثة باع



الوصى المختار حصة الوارث الكبير من العقار ادى حنبلى يرى ذلك وحكم الحاكم المزبور فارتفع  
 الخلاف (سئل) لا يصح لانه نادرا جاع الى قوله أو خوف هلاك أى ليس له بيع العقار  
 على خوف هلاكه اذا كان الوارث الكبير غائبا لان هلاك العقار نادرا فبقى قوله الا لدين صريحا  
 فى أن الوصى له بيع العقار لدين على الميت والحكم كذلك وان كان الوارث الكبير حاضرا لما فى  
 غاية البيان ان كان على الميت دين أو وصى بدراهم ولا دراهم فى التركة والورثة كبار حضرة وفنده  
 يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز الا يبيع حصة الدين اه وقال فى العناية قبل الغيبة لانهم  
 اذا كانوا حضورا ليس للوصى التصرف فى التركة أصلا الا اذا كان على الميت دين أو وصى  
 بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم يتقدوا الوصية من مالهم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين  
 محظا وبمقدار الدين ان لم يحط وله بيع ما زاد على الدين أيضا عنده خلافا لهما ويتقد الوصية  
 بمقدار الثلث ولو باع لتفديها شيئا من التركة جاز بمقدارها بالاجماع وفى الزيادة الخلاف  
 المذكور فى الدين اه قال فى أدب الاوصياء وبقولهما يفتى كفى الحافظية والغنية وسائر  
 الكتب اه والحاصل أنه اذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار ومنقول وان لم  
 تكن مستغرقة ولا دراهم فيها وفى منها الدين أو تقضى منها الوصية فله بيع قدر الدين أو الوصية  
 اتفاقا وكذلك بيع الزائد عند أى حنيفة لما قاله الاستروشى فى أحكام الصغار من أن الأصل  
 عنده انه متى ثبت للوصى ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتعام بيان المسئلة فيه وقد  
 ظهر لك مما قررناه أنه فى حادثة الفتوى اذا لم يكن فى التركة دراهم تقضى منها الوصية فله أن يبيع  
 من العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج الى حكم القاضى الحنبلى لكن ينبغى أن يكون ذلك  
 حيث لم يكن فى التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط ويتقد هاس منه  
 الا اذا لم يف عنه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قولهما المفتى به  
 والدين كالوصية كما مر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على ميت دين لزيد بالينة الشرعية  
 ثبوت شرعا وقضاء الوارث من ماله ويريد الرجوع بذلك فى التركة فهل له ذلك (الجواب) نعم  
 قال فى العمادية الوصى أو الورثة اذا تقدوا ثمن كفى الميت من مال أنفسهم يرجعون به فى التركة  
 ولم يكونوا متطوعين وكذا اذا قضى الوصى أو الوارث دين الميت من ماله ما اه وفى البرازية  
 اذا قضى دين الميت يرجع به فى التركة كفى التكفين اه (سئل) فيما اذا كفى الوصى الميت  
 من مال نفسه كفى المثل ليرجع فى تركته فهل له ذلك ويقبل قوله بيمينه فى ذلك (الجواب) نعم  
 وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير أو ما يتفق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه  
 من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون  
 متطوعا ولو كفى الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الاوصياء ومثله  
 فى الدرر (سئل) فى امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره وخلفت تركة فأنفقت منها ورثتها  
 مبلغا فى ثمن طعام أطعموه للناس فى أيام موتها وفى غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلا اذن  
 الزوج ولا وجه شرعى ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك  
 (الجواب) نعم أحد الورثة أنفق فى تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقي يحسب من مال الميت  
 ولا يكون متبرعا بخلاف الاتفاق للمأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا اذن من باقى الورثة فانه  
 يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه حاوى الراعى من فصل  
 تصرفات الوارث فى التركة (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الاخ من

مطلب اذا قضى الوصى أو  
 الوارث من ماله دين الميت  
 يرجع به فى التركة

مطلب الوصى اذا كفى  
 الميت من مال نفسه كفى  
 المثل يرجع

مطلب أنفق الوارث فى أيام  
 الميت من التركة يضمن



مطلب كفته الوارث باكثر  
من كفن المثل لا يرجع

مطلب تحرير فيما اذا كفن  
الميت الوصي أو الوارث أو  
الاجنبي

مطالب مات ولا شيء له فكفته  
الحاضر ليرجع على الغائب  
الح  
مطلب كفن الزوجة بلا اذن  
الزوج فهو متبرع

مطلب قول الوصي معتبر  
في الانفاق لا في الرجوع  
الايبنة

مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بتقدير ذلك في التركة أم لا (الجواب) لا يرجع وأما ما  
أعلم أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة فان كفته بأكثر  
من كفن المثل لا يرجع لان أحد الورثة لا يملكه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا  
لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع مجمع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع تخصيص  
اتقروى من الوصاية وان كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل  
يرجع بقدر كفن المثل فله وجه برأية ومثله في الخلاصة وفي العيون اذا كفن الوارث الميت  
من مال نفسه يرجع والاجنبي لا يرجع تناخانية من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن  
الميت غير الوارث من مال نفسه ليرجع في تركته بغير أمر الوارث فليس له الرجوع أشهد على  
الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه ليرجع كان له الرجوع وفي معين المفتي اذا زاد  
في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمة الكفن ضمن الكل كذا في السراجية قلت وقد علمه  
بانه اذا زاد في القيمة يكون مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال الميت اه نهج النجاة من الوصايا  
(أقول) ما ذكره في معين المفتي ذكره في التنبؤ في باب الوصي ووجه كونه مشتريا لنفسه أن الوصي  
اذا زاد في القيمة صار متدينا في الزيادة وهي غير متممة فيكون مشتريا لنفسه متبرعا في تكفينه  
بخلاف ما اذا زاد في عدد الكفن فانه يضمن الزيادة فقط لانها متممة والحاصل أن الوصي أو  
الوارث اذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وان كان من  
حيث القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لانه صار متبرعا بالكل لعدم التبرع وهذا اذا  
كفته من مال الميت بقريته قوله ضمن وأما ان كفته من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم  
عن مجمع الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشيء ان زاد على كفن المثل لان ذلك دليل التبرع ولم  
يذكرنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلقا لان كلا منهما دليل  
التبرع وقول البزازية وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فلعل مراده بالوجه هو منع كون  
ذلك دليل التبرع في الكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تامل وهذا كله في الوصي  
والوارث وأما الاجنبي فلا رجوع له مطلقا الا اذا اذن له الوارث ثم هذا كله أيضا اذا كان للميت  
تركة والافني الحاوي الزاهدي لومات ولا شيء له ووجب كفته على ورثته فكفته الحاضر من مال  
نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا اذن القاضي كالعبد أو الزرع أو  
النخل المشترك اذا أنفق أحدهما عليه ليرجع على الغائب لا يرجع اذا فعله بلا اذن القاضي قال  
الخيار الرملي في حاشية الفصولين يستفاد من قوله ووجب كفته على ورثته أنه لو لم يجب عليهم  
كسكفن الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج بلا اذنه أو اذن القاضي فهو متبرع كلاجنبي  
فيستثنى تكفينها بلا اذن مطلقا بناء على المذني به من أنه على زوجها ولو غنية لانه قد أدى عن الغير  
ما هو واجب عليه فيكون متبرعا كما هو ظاهر اه أي يستثنى ذلك من قولهم لو كفن الميت الوصي  
أو أحد الورثة بكفن المثل يرجع لان كفن الزوجة ليس واجبا في تركته حتى يصح تصرف الوصي  
أو الوارث بل هو واجب على زوجها فيكون المكفن متبرعا في اسقاطه واجبا على غيره بلا اذنه  
كما لو تبرع باده دينه هذا وقد ذكر الخيار الرملي في حاشية الفصولين أيضا أن هذا كله اذا ثبت  
بالبيعة لا بمجرد دعواه قال في الخلاصة قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع  
في مال الميت الايبنة اه ومثله في كثير من الكتب تبعه اه ما ذكره الرملي وهو مخالف لما  
ذكره المؤلف في السؤال الذي قبل هذا عن التسيير وذكرته في رد المحتار أن في المسئلة قولين



كما هي في أدب الاوصياء وتطهير الخلاف في اشتراط الاشهاد لاجل رجوع الوصي بما أنفق من ماله على اليتيم وقد علمنا الكلام فيه فاعتنم تحرير هذا المقام وعليك السلام (سئل) في الوصي إذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئا من التركة بدون أمر القاضي فهل يكون جائزا ويوزع ذلك بين العرماء ويأخذ منهم بالحصصة (الجواب) نعم وفي وصايا المتقي رجل أوصى الى رجل وللوصي على الميت دين فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدون أمر القاضي فهو جائز ثم يوزع ذلك بين العرماء ويأخذ منهم بالحصصة عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة ومثله في القصولين ونور العين عن المتقي (سئل) في الوصي اذامات مجهلا مال اليتيم فهل لضمان عليه في تركته (الجواب) نعم ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلطه بماله ضمن خيرية من الوصايا وأفتى بمثله أيضا في الوديعه وعزاه لقوائد صاحب المحيط فارجع الى ما أفتى به في الموضعين فان فيهما فوائد (سئل) في الاب اذامات مجهلا مال أولاده الصغار فهل لضمان عليه في تركته (الجواب) نعم كما في الخيرية من الوديعه (سئل) فيما اذا كان لصغيرة أب مستور وحصه معلومة من دارباعها الاب لها ثمن المثل وقبضه لها من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وتركه ميسرا للثمن المزبور في صحته غير مجهل له فهل يضمنه في تركته لها بعد الثبوت (الجواب) نعم (سئل) في يتيم أجره جده أبواه من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم لاجل شتى اجارة شرعية وعمل اليتيم الاعمال المزبورة لعسر وفي المدة طال به الجذب الاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل للجد ذلك (الجواب) نعم في الحاشية والذخيرة والخلاصة للوصي أن يؤجر نفس اليتيم وعبيده ودوابه وعقاراته وأراضيه وسائر أمواله ولو يسير الغنم لان له ولاية استعمال الصغير بطريق الرياضة والتهديب من غير عوض فع العوض أولى ولانه يملك بيع سائر أمواله فكذا يملك اجارته ومثله الاب وكذا الجد أبو الاب عند عدم الاب ولم يجز لغيرهم مع قيام أحدهم أن يؤجر اليتيم ولا شيئا من ماله ولو كان هو في حجره وعياله لا تقاؤه ولا يجرههم بوجود واحد منهم أمالو عدموا فأجره ذو رحم محرم منه فان كان في حجره وضع وفاء لانه يملك تأديته فيملك اجارته وان لم يكن قال أبو حنيفة ان كان المؤجر أقرب اليه ممن هو في عياله كما اذا كان عند العمة فأجرته الام جاز وقال محمد لا يجوز الخ أدب الاوصياء من فصل مسائل الاجارة (سئل) فيما اذا كان لا يتام مال ووصي مختار وأتم ناظرة عليهم من قبل أبيهم فأقرض الوصي قدرا من المال من آخر بدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستقرض فهل يضمنه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لاس نفسه ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه ان احتاج وله وفاء أدب الاوصياء من فصل القرض (سئل) في الوصي اذا رهن مال اليتيم بين نفسه من آخرهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن جائزا (الجواب) نعم ولورهن الوصي أو الاب مال اليتيم بين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكنز للعيني وغيره وكذا في التنوير من الرهن وكذا في أدب الاوصياء مفصلا (سئل) في الوصي هل له اعارة مال اليتيم (الجواب) نعم في القصول العمادية وذكر في التجنيس عن النوازل انه ليس للاب ذلك وفي الذخيرة للاب اعارة ولده الصغير أمالو اعارة ماله فعند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط انما يجوز له اعارة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ تعلم الحرفة أمالو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي الحاشية لا يعبر

مطلب للوصي على الميت  
دين له يبيع شيء من التركة  
لاخذ منه

مطلب الوصي اذا مات  
مجهلا لضمان في تركته

مطلب الاب اذامات مجهلا  
مال أولاده لا يضمن

مطلب اذامات الاب غير  
مجهل مال بته يضمنه في  
تركته

مطلب للوصي أن يؤجر  
اليتيم وسائر أمواله

مطلب ليس للوصي أن  
يقرض مال اليتيم لغيره ولا  
لنفسه

مطلب لورهن الاب أو  
الوصي مال اليتيم بين  
نفسه يصح

مطلب هل للوصي اعارة  
مال اليتيم

مطلب للاب اعارة ولده



مال اليتيم ويودعه ومثله الاب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات الوصي وفي الدنيا  
الوصي يودع مال اليتيم ويعر ويضع اه (قلت) ينبغي أن يفصل بأنه ان كان المستعير ثقة أميناً  
لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فله ذلك ويرى ما يتضمن ثواباً كإعارة كتاب العالم  
ينتفع به ويتفق الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك والله  
تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لقيمة بئنة جماعة معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم  
آل اليها بالارث عن أيها لخط وصيها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور وابرأهم عنه فهل يكون  
الخط والابرأ غير صحيحين (الجواب) نعم الوصي لا يملك ابرأ عن الميراث ولا أن يحط عنه شيئاً  
ولا يؤجله اذ لم يمسك الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح التأجيل والخط والابرأ  
في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامناً وعند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصير ضامناً قاضياً  
والوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه والتحكم في الاب كالوصي  
فما ذكر كله من الابراء كما تقدم في أحكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي يوسف استحسان  
لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشباه للحموي (سئل) في  
الوصي المختار اذا باع منقول اليتيم من رجل بشئ المنسل مؤجلاً الى أجل معلوم غير فاحش ولا  
يخاف من الرجل تلفه بالحدود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزاً  
(الجواب) نعم الوصي اذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الاب وفي الخلاصة والمنية عن  
السراجية للوصي البيع بالنسيئة ان لم يمتنع تلفه بالحدود والانكار ولا المنع عند حلول  
الاجل وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشاً ذكره في الوالوجية والحانية أدب الاوصياء من فصل  
البيع الوصي اذا أخذ من اليتيم ان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان تولاها يجوز  
عند أبي حنيفة ويضمن عمادة في ٣٧ الاب والوصي اذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي  
بعقدهما جاز عندهما خلافاً لأبي يوسف وان لم يكن واجبا بعقدهما لا يجوز بالاجماع أحكام  
الصغار من مسائل البيوع (سئل) فيما اذا أقام زيد عمر أو صبا على حل زوجته منه ومات  
زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به أن الحل لا يلي ولا يولي  
عليه وفي المنع من الوصاية ان شخصاً نصب وصياً في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعنه حل فهل  
يملك الوصي أن يتصرف في المال الموقوف للحمل أولاً وجوابه انه لا يملك شيئاً من ذلك لانه لا ولاية  
للأب على الجنين فضلاً عن الوصي لقول الزيلعي ولا يلي على الحمل أحد وتعمام تحقيقه في المنع  
فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق (أقول) أفنى العلامة الشلبي بأنه يصح نصب وصي  
على الحمل مستنداً الى قولهم ان الوقف على الحادئين من أولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو  
الوصية فحيث دخلوا في الوقف دخلوا فيها أيضاً اه ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي  
تمليك مضاف الى ما بعد الموت أي تمليك عين أو منفعة من التركة فهذه أخت الوقف لانه تصدق  
بالمنفعة وكلامنا في الوصاية التي هي إقامة العبد مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز  
الوصية للحمل جواز إقامة وصي عليه واذا كان أبو الحمل لا ولاية له عليه فوصيه بالاولى هذا وقد  
ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن تورث الحمل والوصية به وله لا يثبتان الا بعد الانفصال  
فيثبتان للولد لا للحمل اه وكتبت في رد المحتار أن المراد بثبوت حكمهما والافهما ثابتهما قبل  
الولادة فلا ينافي تصريحهم بآثره وبصحة الوصية له وبه أو المراد أنه بوقف الحكم بذلك على  
الولادة فيظهر بها أن ملكها ورثه كان ثابتاً من حين موت مورثه وكذا الوأوصى له أو وصي

مطلب في ابراء الوصي  
عزم اليتيم

مطلب بيع الوصي الى  
أجل جائز

مطلب لا يصح إقامة وصي  
على الحمل

مطلب مهم في تحقيق  
مسئلة إقامة الوصي على  
الحمل



به مستند له في المذهب الأول أنسب لقوله فيثبت أن الولد لا العمل وعلى هذا فيمكن أن يقال إن الوصاية عليه كذا في صحيحه لكن لا يثبت حكمها إلا بعد الانفصال كما ذكره شيخ مشايخنا العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسئلة ووفق فيها بذلك أخذاً مما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي إلا بعد الولادة ولا يحتاج إلى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم (سئل) في يمين لهما مال عن أبيهما ولهما جدي أبو أب مبذرم تلف للمال غير أمين ولهما أم أمينة أهل الوصاية من كل وجه فهل للقاضي نزاع المال من يد الجدي ونصب أمتهم المزبورة وصيا والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها أول الباب رجل أوصى إلى أعمى أو محدود في قذف جاز ولو أوصى إلى فاسق مخوف في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج القاضى من الوصية ويجعل غيره وصيا إذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا مجمع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي أنفذ الوصية ففقدى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الأوصياء قبل أن يخرجهم من الوصية كان جميع ما صنع جائزاً وإن لم يخرجهم حتى تاب وأصلح تركه وصيا على حاله اهـ (سئل) في الوصي المختار إذا ادعى ديناً لنفسه بنعمة الميت ولم يثبت ولم يرثه منه واتهمه القاضي ويريد أن يخرجهم من الوصاية وينصب غيره من هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصى ادعى ديناً ولم يقدر على إثباته يعزل هكذا روى عن إبراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول القاضي أما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن الوصاية فإن أبرأه والآخر جرحه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ وفي الحافظة وهذا هو المختار وهو المذكور في الوالوجية كذا في أدب الأوصياء وفيه فاللائق أنه إذا لم يقيم البيعة أن يخرجهم عن الوصاية ويقصر يده عن المال احتياطاً ونظراً للميت واليتيم وهو المحكى عن إبراهيم بن صالح ومحمد بن سلمة اهـ وتعامه فيه من فصل الدعوى وفي التمهة وصى ادعى على الميت ديناً ولم يثبت يعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص أن القاضي ينصب من يقيم الوصي عليه البيعة على الدين أو الغصب إن ادعى الغصب والافيتهمه القاضي فيخرجهم كذا في الوالوجية وفي الثانية القاضي إذا اتهم الوصي لا يخرجهم على قول أبي حنيفة وإنما يضم إليه آخر وقال أبو يوسف يخرجهم وعليه الفتوى اهـ وأفتى بذلك المرحوم العلاء العلامة الجدي كما هو مذكور في فتاويهما وما ذكر من قول أبي حنيفة أنه يضم إليه آخر ولا يخرجهم مذكور في أدب الخصاص وغيره لكن في حاشية الأشباه للحموي قال بعض الفضلاء والنظار أن محل هذا إذا كان له بيعة على الدين أما إذا لم يكن ولم يبرئ الميت فيخرجهم القاضي للتمهة كما هو قول أبي يوسف المفتي به أن القاضي إذا اتهم الوصي يخرجهم فيجمل ما نقله المصنف عن الوالوجية على هذا اهـ والله سبحانه أعلم قال الإمام الجليل نضر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة من فصل في تصرفات الوصي مانصه وصى ادعى على الميت ديناً خلتوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم إذا لم يكن له بيعة على الدين فإن القاضي يخرجهم من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث يقول له القاضي أما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البيعة عليه حتى تستوفي الدين والآخر جرك عن الوصاية فإن لم يقيم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وليس له بيعة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بيعة فإن القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البيعة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك

مطلب إذا كان الجدي متلفاً  
للمال ينزعه القاضي منه

مطلب إذا أوصى إلى فاسق  
يخرج القاضى من الوصية

مطلب في الوصي المختار  
إذا ادعى ديناً لنفسه واتهمه  
القاضي يعزله

مطلب إن لم يرث الوصي  
على دينه ولم يبرئ الميت  
أخرج القاضى عن الوصاية  
حيلة عزل الوصي المختار أن  
يدعى على الميت ديناً ولا  
يثبته

قوله أو الغصب أى بأن ادعى  
أن الميت غصب منه شيئاً  
اهـ منه



ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بقصد  
 ما قضى دينه وذكر الحصاص رحمه الله تعالى ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين  
 الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج من القاضي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضي  
 اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج من القاضي وقال أبو يوسف يخرج من الوصاية وهو  
 الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال  
 الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل  
 الخامس الوصي اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج من الوصاية ولو ادعى شيأ من  
 الاعيان يخرج من الوصاية قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضي اما أن تقسم  
 اليئنة على الدين أو تبرئه عن الدين أو أخرجك عن الوصاية فان أبرأه والا أخرج من الوصاية  
 وجعل مكانه آخر اه فتخلص انه اذا ادعى ديناً وعينا يكون مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى  
 الخلاف واختار أنه يخرج من الوصاية وان ادعى عينا فقط يكون مجعاً عليه أيضاً مثل ذلك (سئل)  
 في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فمما فيه مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء  
 وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مديونه بعض الدين وتعذر عليه أخذ  
 الباقي لعسر المديون فهل لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم  
 لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله وفيه قياس واستحسان أما القياس فلا يأكل  
 ولو محتاجاً الا اذا كان له أجرة فبأكل قدر أجرته كما في الفصولين والعمدانية وصحح في القنية انه  
 لا أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو محتاجاً كما في الخانية والبرازية وفي الخيرية وحواشي  
 الاشياء للعموى المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض  
 نقل الخانية فان قاضيخان من أهل الترجيح كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في تركه الموصى أعمالاً لا يفتقر الى موصى جعل له شيئاً فهل  
 له أجر مثل عمله (الجواب) نعم له أجر مثل عمله استحساناً لو محتاجاً كما في الخانية والبرازية وهو  
 المأخوذة به كما في الخيرية وحواشي الاشياء للعموى (أقول) تقييده بقوله لو محتاجاً موافق لما في  
 الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ونص عبارة الخانية هكذا وعن نصير الوصي  
 أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو  
 القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما سعى اه ونحوه في  
 البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر أجر مثل عمله لو محتاجاً وظاهره أن له ذلك وان لم  
 يفرض له القاضي أجرة لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ولا يأكل الوصي ولو محتاجاً  
 الا اذا كان له أجرة فبأكل قدر أجرته اه والظاهر أن هذا مبني على القياس من أنه ليس له  
 الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل لعموم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال  
 اليتامى ظلماً انما يأكلون الخ قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل هذه الآية قلت  
 فكأنه عمل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع  
 في الوصاية متبرعاً فلا يوجب ضماناً اه قال الاسديجاني في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم  
 فما كل بقدره اه فقد ظهر بهذا أن الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجاً ولو لم يفرض له أجر  
 وأن القياس أن لا يأكل مطلقاً الا اذا فرض له أجر على ما قاله الاسديجاني في شرح الطحاوى  
 وأن القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وقد أفق بذلك الخبير الرملي حيث

مطلب القاضي اذا اتهم  
 الوصي يخرج من الوصاية  
 مطلب الوصي اذا ادعى  
 ديناً أو عيناً على الميت  
 يخرج من الوصاية

مطلب لا يضمن الوصي  
 ما هلك من الديون  
 مطلب الوصي أجر مثل عمله  
 مطلب في الوصي اذا لم يجعل  
 له الميت أجرة هل له أجرة  
 مثله

مطلب مهم في تحقيق  
 مسئلة أخذ الوصي الاجرة



سئل في رجل أقامه القاضى وصيا على يديه ولم يقرض له انذارا ندقة ثم فرض له أجر في مقابلة  
 عمله فتناوله عن المدة المباحة الخالية عن القرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه  
 متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله  
 تعالى أعلم اهـ لكن قال في جواب سؤال آخر هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان  
 ففي الخاتمة والبرازية له ذلك لو محتاجا استحسانا وفي القنية صحح أن لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذ  
 به الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين  
 القاضى في تعيينه أولى وأنت خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان  
 من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم اهـ ولا يخفى أن ما في  
 القنية لم يقيد بالاحتياج فلا يخالف ما في الخاتمة على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبني  
 على القياس الذي هو قول الامام ومال اليه الفقيه فهو تصحيح للقول الآخر نقله عن غيره  
 تامل وقال الخياط الرملي أيضا في حاشيته على الاشباه في أوامر كتاب الامانات بعد كلام طويل  
 ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل لانه متبرع  
 ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى  
 وقد أفتيت به مرارا اهـ وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لا مطلقا غير  
 المحتاج لا أجر له لانه دخل في الوصاية متبرعا من قول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة في مال  
 اليتيم وعلى اقتضاء ديونه لكه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين  
 قبوله الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح  
 الاجتزائية ظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصى الميت أما وصى القاضى فله عزل نفسه لكن في  
 البرازية ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله وللقاضى عزله أيضا وعلى هذا ينبغي التفصيل بان  
 يقال ان وصى الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجا فله الا كل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضى أن  
 يفرض له ذلك لئلا يكون للمستقبل للماء وصى لشروعه فيه متبرعا أو وصى القاضى فان كان  
 محتاجا فكذلك والا فان نصبه القاضى وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد انصب  
 عن العمل حتى يجعل له اجرة لان وصايته غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع  
 عن المضى في العمل الا بأجر وفي القنية الوصى اذا نصبه القاضى وعين له أجرا بقدر أجر المثل  
 جاز وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح اهـ فقوله على الصحيح امامي على الصحيح ما هو  
 القياس كما قدمنا وأعلى الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل فلا يخالف  
 ما تقدم عن الخاتمة كما مر هذا وقد صحح في الخاتمة أن الوصى لو أجر نفسه من اليتيم ليصح وفيها  
 أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصي اختلافوا فيه قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال  
 أبو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا به أخذ أبو جعفر وأبو الليث اهـ فاذا  
 كان استجار الاب له باطلا فاستجار القاضى أولى الا اذا كان محتاجا لكس الطامر أن  
 بطلان الاجارة انما هو لموت الاب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما تحرر في هذه المسئلة  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا مختارا على ابن أخيه القاصر اليتيم بموجب  
 حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل للوصاية من كل وجه مباشر لاهل اليتيم بما فيه  
 المصلحة والنفع له فصب القاضى أم اليتيم ناطرة الى الوصى بدون مصلحة اليتيم ولا خيانة ظهرت  
 من الوصى فقامت تعارض الوصى في تعاطي أمور اليتيم بدون وجه شرعي زاعمة انه ليس له ذلك

ه طلب ليس للقاضى نصب  
 على ناظر الوصى بلا وجه  
 شرعي



مطلب لا ينصرف الوصي  
مع وجود الوصي وناظر  
الوقف

مطلب ليس للقاضي عزل  
الوصي ولا أن يدخل معه  
غيره إلا بخيانة أو فسق

مطلب وصي الأب مقدم  
على وصي الأم

مطلب للوصي استرداد  
الدرهم التي دفعها لمن يحج  
عن الميت

مطلب إذا ثبت خيانة الوصي  
يعزل وتزول الأمانة فلا  
يصدق

مطلب بالجنون والعته  
تعود الولاية إلى الأب

مطلب للوصي التصرف  
بدون رأى الناظر وعلمه

مطلب المشرف أي الناظر  
ليس بوصي به يفتي

الأب معرقها ورأى أهلها فهل تمنع من ذلك (الجواب) نعم وفي القضية لا يملك القاضي التصرف في  
مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوصي  
مع وجود ناظره ولو من قبله أشياء من القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية  
العامة وفي الخاتمة من اليسوع في فصل بيع الوصي وشراؤه ذكر القدوري والطحاوي أنه ليس  
لقاض أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فإن ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا  
معروفا بالشراؤه أو نصب غيره معه وإن كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل  
معه غيره اهـ (أقول) وفي الولاية وصية الميت إذا كان عدلا غير كاف لا ينبغي للقاضي أن  
يعزله لكن يضم إليه آخر كافيا ومع هذا الوصي يعزل اهـ (سئل) فيما إذا كان لا يتام  
أخ وصي مختار عليهم من قبل أبيهم أهل للوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من أمهم ما لا فزع  
أخ آخر لهم أن أمهم جعلته وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من أمهم مع وجود وصي أبيهم  
بدون وجه شرعي فهل ليس لوصي الأم ذلك (الجواب) نعم وفي وكالة التنوير وغيره والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيد الوصي الدراهم إلى رجل ليحج عن الميت ويريد  
الوصي استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الإحرام فهل للوصي ذلك  
(الجواب) نعم ولو دفع الوصي الدراهم لرجل ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كان له ذلك ما لم  
يحرم لأن المال أمانة في يده فإن استرده فنفقته إلى بلده على من تكون أن استرده بخيانة ظهرت  
منه فالنفقة في ماله خاصة وإن استرده لانخيانة ولا تهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وإن  
استرده لضعف رأى فيه أو لجهله بأمور النسك فأراد الدفع إلى أصلح منه فنفقته في مال الميت لأنه  
استرده بغيره الميت اهـ بحرم من باب الحج عن الغير (سئل) فيما إذا ثبت خيانة وصي بالوجه  
الشرعي فهل يعزل وتزول الأمانة فلا يصدق بعد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في أدب الأوصياء  
من فصل الاتفاق (سئل) في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون فصرف أبوه ماله عليه في نفقته  
وكسونه ولو أزمه الشرعية الضرورية مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل  
يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم إذا بلغ الابن معنوها أو مجنوناً تبقى ولاية الأب عليه في  
ماله ونفسه وإن بلغ عاقلًا ثم جن أو عته هل تعود ولاية الأب فيهما قال أبو بكر البخاري لا تعود  
عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب لا تعود ولاية الأب في النفس والمال جميعا  
استحسانا وقال محمد بن إبراهيم المدايني عندنا تعود ولاية الأب وعند زفر ثبت الولاية للسلطان  
عمادية من كتاب النكاح آخر الكتاب (سئل) فيما إذا كان لزيد أولاد قاصرون وأخوان بالغان  
أمام أحدهما وصيا على أولاده والآخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن أولاده المذكورين وخلف  
زكاة فصار الوصي يتصرف بمفرده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون  
رأى المشرف وعلمه (الجواب) نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصي ومشرف أن الوصي أولى  
بأمسالة المال وفي واقعات الناطقي إذا أوصى إلى رجل وجعل رجلا آخر مشرفا عليه فالمشرف  
وصي الميت كانه قال جعلتكم وصيين فليس لأحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يتفرد  
به أحد الوصيين تناخانية وفي أدب الأوصياء من فصل تعدد الأوصياء قال الامام  
الفضلي المشرف ليس بوصي فلا يكون المال عنده وانما لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون  
رأى المشرف وعلمه وفي الخاص وبقول الفضلي يفتي اهـ وأفتى الشيخ اسمعيل مفتي دمشق



مطلب يضمن الوصى ان  
تصرف بدون معرفة الناظر  
مطلب لا يملك قاضى البر  
نصب الوصى

مطلب وصى أبى الصغير  
أولى من الجد

مطلب الجد أولى من الأم  
مطلب للقاضى أن يحاسب  
الامناء

مطلب اذا كبر الصغار  
لهم محاسبة الوصى ولا يجبر  
مطلب اذا كان للصغير أب  
فعقاره مضمون كعقار اليتيم

مطلب شرى دارا ثم ظهر  
انها وقف اول صغير يجب  
اجر المثل

مطلب دفع غريم الميت  
الى الوصى برئ

مطلب قبض الديون للوصى  
للالورثة

بان الوصى اذا تصرف في أموال اليتيم بدون علم الناظر فهلك يضمنها (سئل) فيما اذا نصب  
قاضي البراءة من قري البروصيا على أولادها الايتام ولم يفوض اليه ذلك من قبل قاضى  
المقضاة الذى ولاه ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل أقام زوجته من بعده وصيا على ابنه الصغير ثم مات مصر على ذلك وللصغير جد  
لأب فهل يكون وصى الأب أحق بذلك من جده (الجواب) نعم بكمصرح بذلك في التنوير  
في آخر باب الوصى (سئل) في الجد أى الأب القادر الا من هل تكون الولاية له حيث لم  
يوض أبو الصغار الى أحد ويكون أولى من الأم (الجواب) نعم كما في الخبرية من باب الوصى  
مفصلا ومثله في أدب الاوصياء (سئل) فيما اذا أقام القاضى وصيا شرعيا على ايتام ابن  
أخيه ولهم استحقاق من أوقاف اجدادهم تحت يده يقبضه من النظار وفي كل سنة يحاسبه  
القاضى العام على ايراده ومصرفه بموجب دفتر مضمي بامضائه مخلص بيده والا نزع ام الايتام  
أن لها محاسبة الوصى ثانيا بدون وجه شرعى فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضى لالها  
(الجواب) نعم وينبغي للقاضى أن يحاسب الامناء على ما جرى على أيديهم من أموال اليتامى  
وغلاتهم فان أحس بخيانة عزله واستبدله بغيره وان وجدته أميناً قرره أدب الاوصياء من أواخر  
فصل الاتفاق وتعام المسئلة فيه فراجع وفي ٣٨ من العمادية وذكر القاضى جلال الدين  
في سجلاته اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم لينظروا هل أنفق عليهم بالمعروف أم لا  
وطلبوا أن يحاسبوه كان للقاضى ولهم المطالبة بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول  
قوله في الخرج وفيما اتفق الخ اه (سئل) فيما اذا كان للصغير أب وحصه معلومة في دار شركة  
خاله زيد بياقها فاجر خاله جميع الدار من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي اجرة  
المثل قبضها وتصرف بها بدون وكالة عن أبى الصغير ولا وجه شرعى ولم يدفع من اجرتها شيأ لجهة  
الصغير ثم بلغ الصغير رشدا وطالب خاله بأجرة حصته من الدار اتى قبضها من المستأجر فهل له  
ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر  
أنها وقف او كانت لصغير يجب أجر المثل صيانة للوقف وللصغير وفي أواخر الفصل الثامن من  
اجارات الذخيرة وهكذا نقول فيمن سكن دار صغيراً وحافوت صغيراً وانه معد للاستغلال انه يجب  
أجر المثل الا اذا انتقص بسبب سكناه وضمان النقصان انتفع في حق الصغير فينتدب ضمان  
النقصان جامع أحكام الصغار في مسائل الاجارات (سئل) فيما اذا كان ليتيم مبلغ دين معلوم  
بدقة زيد فدفعه لوصيه الشرعى وبلغ اليتيم الا أن رشدا وقام بطالب المديون بالمبلغ المذكور  
زاعماً أن قبض الوصى غير صحيح فهل لا عبرة بزعمه ويبرأ المديون بدفعه الى الوصى (الجواب) نعم  
دفع غريم الميت الى الوصى برئ أدب الاوصياء من فصل البراءة عن الخيانة وغيرها ادى  
مديون الميت الى وصى الميت يبرأ وان لم يكن له وصى فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته  
خاصة برأية آخر الكتاب من تصرفات الأب والوصى والقاضى وفيها وفي الزيادة للوارث أن  
يخاصم غرماء الميت سواء كان على الميت دين او لا وهل له أن يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين  
يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصى اه وقد استفيد مما هنا جواب حادثة وهي أن رجلاً  
توفي عن صغار وبكار للصغار وصى وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصى للالورثة  
(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصى على الصغير وخلف تركته  
تحت يد الوصى ثم مات الابن عن في المسئلة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصى فادعى



مطلب ١٠ إذا قضى الوصى  
دينه عن الميت بلاينة ولا  
تصدق الورثة بضمه

مطلب للوصى إقامة البينة  
أو تخليف الورثة على الدين  
مطلب أو وصت إلى رجل ثم  
ادعى آخر أنها أو وصت إليه  
مطلب بطل فعل أحد  
الوصيين كالتولين  
مطلب أو وصى إلى رجل ثم  
أوصى إلى آخر فهما وصيان

مطلب وكل أحد الوصيين  
الآخر جازا نفراد الوكيل

مهمة للجد البيع لقضاء  
دين الميت بخلاف الوصى

قوله وهو الجد أي جد  
الاولاد اه منه

مطلب اشترت لاولادها  
القاصرين من أبيهم بمالها  
صح البيع

له على يدنا على الميت ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم  
وفي الفتاوى الظهيرية ترك القاء آخر يدعى عليه ألفا قد دفعه الوصى اليه قضاء الدين بغير  
قضاء فكبر اليتيم وأنكر الدين على أبيه يضمن الوصى ما دفعه إلى الغريم ان لم يكن للغريم بينة  
عليه قلت ولو لم يكن للوصى بينة على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلفه الوصى على عدم  
علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائد ان الوصى اذا ادعى دينه على الميت وأنكر  
الورثة ثبوته على المورث فالوصى إقامة البينة عليهم وان لم يكن للوصى بينة فله أن يحلفهم أدب  
الوصياء من فصل الضمان (سئل) في امرأة أو وصت في مرض موتها بوصايا وأقامت زيدا  
وصيا مختارا على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بينة شرعية ثم ماتت فادعى بعض  
الورثة أنها أقامت وصيا في آخر جزء من حياتها ويريد اثبات ما يدعيه أيضا فهل اذا ثبت دعواه  
بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا يتفرد أحدهما بالتصرف بدون رأى الآخر (الجواب) نعم  
قال في التنوير من باب الوصى وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ولو كان إيصاؤه لكل  
منهما على الانفراد اه وفي الدرر أوصى إلى اثنين لا يتفرد أحدهما بالتصرف بدون الآخر  
ولو إلى كل منهما بالانفراد اه وتعم تحقيقه فيها وفي التتارخانية أوصى إلى رجل ثم مكث  
زما نفا وصى بوصايا إلى آخر فهما وصيان في كل وصايا تذكرا إيصاء للاول أو نسي لان الوصى  
عندنا لا ينعزل ما لم يعزله الموصى ويخرجه عن الوصاية بأن يقول أخرجته عن الوصاية أو يقول  
رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينعزل الاول عن الوصاية  
أدب الوصياء من فصل تعدد الوصياء وتعم نقول هذه المسئلة فيه وفيه أيضا ولو وكل أحد  
الوصيين الآخر جازا نفراد الوكيل في جميع التصرفات وفاقا لان رأى الوكيل رأى الموكل  
فيجتمع حينئذ في تصرفه الرأيان فيجوز عندهما أيضا اه (سئل) فيما اذا كان ليتين  
نصف آله حلاقة معلومة ليس لهما غيرها ولهما أم وجد لاب ير يد الجديع النصف المذكور  
بثمان المثل لاجل نفقهما فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وانما قيد بيع الجد للنفقة لان بيع  
العروض والعقار لقضاء الدين لا يجوز للجد وانما ذلك للوصى وتكون هذه المسئلة على ذكر منك  
فانه حقيقة وفي أدب القاضي لوصى الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الرصية وليس للجد ذلك  
وانما يملك البيع للصغير وبه يفتى أدب الوصياء في واسط فصل البيع ملخصا وفرق أبو حنيفة  
بين الوصى والجد فقال لوصى الميت بيع التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله بيع التركة  
لدين الصغير لالدين اسه الميت قال الحلواني هذه الفائدة تحفظ عن الخلاف وبه يفتى نور العين  
في ٢٦ نقلا عن الخانية ولو لم يكن للميت وصى فلا يبيعه وهو الجد بيع العروض الا انه لو باع التركة  
لدين أو وصية لم يجز بخلاف وصى الاب من وصايا جامع المضمرة وكذا في ٢٧ من جامع النصولين  
بعبارة انقروى من الوصايا ونقل ذلك العلاقى في شرح التنوير من آخر باب الوصى عن المنية  
ومثله في البرازية آخر الكتاب (أقول) والطاهر أن وصى الجد كالجدة فلا يملك ذلك أيضا بالاولى  
قال بعض الفضلاء في رفع الدائن أو الموصى له الامر إلى القاضي لبيع له بقدر الدين أو الوصية  
والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراسات قائمات في أرض وقف بالوجه الشرعى وله  
اولاد قاصرون فاشترت ذلك أمهم لهما من أبيهم زيد المزبور وقال أبوهم بعثها بعد ما سمت  
دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه (الجواب) نعم لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز  
شراؤها للصغير كما في البرازية وذكر في الذخيرة والجنيس امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من



مالها وقع التبرع بالام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لان الام تصير راهبة والام  
تلك الضيعة ويقع حبسها عنه أحكام الصغار من البيوع وفيها أيضا امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير  
بمالها على أن ترجع بالثمن على الولد جازا استحسانا أو تكون مستثناة لنفسها ثم تصير هبة منها للصغير  
امرأة قالت لزوجهما ولد صغيرا اشترت من ذلك دارا لهذه لابنهما فكذا فقال الاب بعثها جازا  
لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن  
فكانت الام لهما اشترت هذه الدار منكم لابي عماله فقالا بعنا جازا لان الاب لما جاوز شراءها  
جعله الدار فقد أذن لها بشراء جلة الدار اه وفيه فوائد فارجع اليه (سئل) فيما اذا كان زيد  
وصيا على ابنة أخيه اليتمة وصرف في باب القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على  
اليتمة بموجب حجة كتبها القاضي له ولا بد له من دفع المبلغ المزبور من مال اليتمة فهل يحسب  
ذلك له (الجواب) نعم وسئل شيخ الاسلام اسمعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما يأخذ هذه قضية  
الجور من أموال اليتامى من أوصياهم جبرافي كل سنة ويسمونه باسماء ما أنزل الله بهما من  
سلطان ويقولون هذا محاسبة فهل لا يضمن الوصي في ماله فاجاب نعم لا يضمن الوصي ولا تزوارة  
وزر أخرى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا  
نسأل الله سبحانه التوفيق والهداية الى أقوم طريق اه (سئل) في الوصي اذا أراد أن  
يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل يضمن المال اذا هلك (الجواب) نعم قال الامام  
الاسديجي لكل من الاب والجد والقاضي وأوصياهم أن يسافروا بأموال اليتامى اذا كان  
الطريق آمنا فاذا أصيبوا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم أن يتجروا في أموالهم بالمعروف قال  
العتابي ولو اتجروا وصي الاخ والم فان ربح جازا استحسانا قال ولهم ولا يبيع أموالهم بمثل القيمة  
وباكثر منها وياقل بقدر يتغابن فيه الناس أما لو كان بالغن الفاحش تبطل عقودهم ولا توقف  
على الاجازة بعد البلوغ لانه لا يجيز له حالة العقد ولا ينقض حتى يتوقف وأما شراؤهم فكذلك  
لكن اذا كان بفاحش الغبن فانه يتخذ على أنفسهم لصدوره عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع  
الحل لأدب الأوصياء من فصل البيع (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على يمين في حجره ولهما مال  
تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقة ما في كل يوم فكان يخلط ذلك في ماله وينفقه  
عليهما وفي ذلك خير لهما حتى بلغا رشدين فامتنعا من احتساب القدر المفروض له عليهما  
زاعمين انه ليس له خلط النفقة بنفقة ما فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم للوصي خلط النفقة  
المفروضة لليتين في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الأوصياء في فصل الضمان عن  
القنية (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشي من تركته انه لفلان هل يكون غير  
جائز (الجواب) نعم ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن  
لا يخرج به عن أن يكون خصما للغريم فان أقام عليه العزم بينة بالدين الذي أقربه تقبل  
بينته الخ وفي مبسوط الحلواني والولوالحبة والعناية وفي العمادية والحافظية اقرار الوصي  
على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار العير على العير غير جائز وان  
اعتبر بشهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط  
في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر فيصح ما أقربه مطلقا في الانصاء  
كلا اعتبار الشهادة أدب الأوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشي  
من تركته انه لفلان الا أن يكون المقر وارثا فيصح في حصته تنوير من الوصايا من باب الوصي

مطلب صرف الوصي مبلغا  
في باب القاضي من مال  
اليتمة يحسب له  
سئل في رجل ادعى انه وصي  
وبذل مالا من مال اليتيم في  
باب القاضي لاثبات ذلك  
فهل يضمنه أولا أجاب  
حيث لم يكن في ذلك مصلحة  
خيرية لليتيم يضمن كافي  
الخانية لان الوصي يملك ما هو  
خير لليتيم فتاوى رحيمية  
اه منه  
مطلب ما يأخذ هذه القضية  
من الأوصياء ويسمونه  
محاسبة لا يضمنه الوصي  
مطلب الوصي اذا سافر  
بمال اليتيم والطريق مخوف  
يضمن  
مطلب للاب والجد والوصي  
بيع مال الصغير بمثل القيمة  
مطلب للوصي خلط النفقة  
في ماله لو خير اليتيم  
مطلب اقرار الوصي على  
الميت غير جائز  
مطلب اقرار الوصي على  
الميت بدين أو عين أو وصية  
باطل



مطلب نظهر للقاضي عجز الوصي أصلاً استبدل به غيره  
مطلب أوصى إلى رجل أن يقضى ديونه صار وصياً  
مطلب إذا قال في مرضه أقض ديوني أو نفذ وصاياي يصير وصياً  
مطلب قال سلمت إليك أولادي وقوي بلوازمهم بعد موتى فمضى وصي

مطلب الوصي له قبض وديعة الموصى

مطلب للقاضي أن ينصب وصياً عن الوارث إذا كان مسافراً

مطلب القاضي يملك اقراض مال اليتيم بخلاف الوصي والاب

مطلب ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم لنفسه  
مطلب القاضي يملك اقراض المال يجده ما يشتره لليتيم أو من يضارب

مطلب لا يلزم الربح في مال اليتيم من غير معاملته شرعية

(سئل) فيما إذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلاً بالوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الخيرية مال اليتيم فهل يكون ماذك صحيحاً (الجواب) نعم ولو ظهر للقاضي عجزه أصلاً استبدل به غيره تنويراً من باب الوصي ومثله في الدرر وأدب الأوصياء وغيرهما (سئل) فيما إذا أوصى زید في مرض موته إلى عمرو بأن يقضى ديونه بعد موته ويدفع جميع ما فضل من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركته ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عمرو وصياً بجميع القاض من التركة للموصي له لا يراه فيه أحد (الجواب) نعم وفي الخلاصة ولو قال في مرضه أقض ديوني ونفذ وصاياي فإنه يصير وصياً إجماعاً الخ أدب الأوصياء من فصل في الإيصاء وفي المنع وإذا عديم من تقدم ذكره يبدأ بمن أوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لأن منعه عما زاد على الثلث كان لأجل الورثة فإذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كالأخ ومثله في سائر المتون والشروح (سئل) في رجل قال في مرض موته لزوجه أم أولاده الأمانة سلمت إليك أولادي وقوي بلوازمهم بعد موتى ثم مات عنها وعن أولادها المزبورين وللمتوفى ابن عم يعارض الأم في ضبط أموال أولادها فهل إذا ثبت ماذك تكون الأم وصياً على أولادها المزبورين وليس لابن العم معارضته في ذلك (الجواب) قال في الخانية والخلاصة والحافضية ولو قال أنت وصية ولم يرد أو قال أنت وصيتي في مالي أو قال سلمت إليك الأولاد بعد موتى أو تعهدى أولادي بعده وقوي بلوازمهم بعد موتى أو ما يجري مجرى هذه اللفاظ يكون وصياً أدب الأوصياء من الفصل الأول (سئل) في الوصي المختار هل له قبض وديعة الموصى (الجواب) نعم وفي الحافضية الوصي لو أمر مودع الميت باقراض ما عنده من الوديعة أو هبتها لآخر فأقرضها أو وهبها فضاغت ضمن المودع لا الوصي لأن الوصي لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يفيد أمره شيئاً أمالو أمر المودع بدفعها إلى آخر فدفعها إليه فضاغت لم يضمن المودع لأن الوصي قبضها منه فله توكيل غيره بالقبض وقد وجد بما مره فيكون قبض المدفوع إليه كقبض الوصي ولو قبضها الوصي من المودع لكان ابراء فكذا هنا أدب الأوصياء من القرض (سئل) في الوارث إذا كان غائباً هل للقاضي أن ينصب وصياً عنه ويكتب في نسخة الوصاية أنه أقامه وصياً لغيرته مدة السفر والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة (سئل) في الوصي إذا أقرض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه إذا هلك (الجواب) نعم وفي الخانية ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فإن أقرض كان ضامناً والقاضي يملك الاقراض واختلاف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو أخذ الوصي مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى وأنا أرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقرض أي الوصي مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لانه قادر عليه ولذا يقرض من مال الوقف والغائب درر من الفصل الثاني في الإيصاء (أقول) في جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض إذا لم يجد ما يشتره لكون غلة اليتيم لا لو وجد أو وجد من يضارب وفي الحاوي الزاهد في القاضي يأمر الوصي بالتجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لأجل الربح اه وأفاد الرمي أن ما يفعله بعض جهلة القضاة من أنهم يقضون بالربح من غير معاملة في ماله إذا عومل فيه أول مرة ويستندون في ذلك لمن لم يعبا بكلامه في المذهب فهو قضاء بالربح المحرم في سائر

الاديان بمجتردين خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظر ما هذا الاضلال  
بعينه اه تمخصا وفي نور العين عن جمع التناوي لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال  
اليتيم اه فثبت فقول الحاروي القاضى يا امرء ما لا تجار هو امر ارشاد لا امر اجبار فتدبر  
(سئل) فيما اذا كان لزيد المريض وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفع وصى اليتيم  
لكتابه صك الفراغ وغيرها مما لا بد منه أجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل لما رأى الوصى  
في ذلك من الخط والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم (الجواب) نعم لان ذلك من  
باب الاستئجار على عمل لاجل اليتيم ويملكه الوصى كما يعلم من أدب الاوصياء وغيره

مطلب لا يجبر الوصى على  
التجارة  
مطلب دفع دراهم لكتابة  
صك الفراغ ليتيم له ذلك

\*(كتاب الفرائض)\*

\*(كتاب الفرائض)\*

مطلب لبنت العم العصبية  
الثلاثان ولابن الخال الثالث

(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع  
للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبية وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن  
نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيبها المزبور (الجواب) نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب  
الزوجة من التركة وهو الثمن ويقسم أثلاثا لبنت العم العصبية الثلاثان ولابن الخال لابوين  
الثالث على ما في الملتقى فإنه قال ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا  
عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلاثان ولقرابة الام الثالث اه وقد أفتى الظاهر  
الرملي رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم  
فما الحكم الجواب هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلاثين لبنت العم  
والثالث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية ومتن الكنز  
وملتقى البحر وغالب شروح الكنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشئ لابن الخال  
وأن الكل لبنت العم لكونها ولدا العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأثر رواية شمس الأئمة  
السرخسي وأنه وافق رواية التمر تاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال  
في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما  
يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في  
واقعة الحال هل يقدم ولدا العصبية أم لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان  
لفظ النسوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والتصحيح مع اني لم أر من اقتصر على مقابل  
ما رواه السرخسي مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما  
يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرح حواياه الصحيح وأن  
الأخذ للنسوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانيا بما  
صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم وأرلاد أخوال كذلك هل يكون الباقي  
بعيد فرض الزوج لبنت العم ولاشئ لاولاد الاخوال أم لا أجاب قدر رفع لي هذا السؤال سابقا  
وذكرت في جوابه ما حاصله أن الصحيح كما في المضمرات أن لاشئ لاولاد الخال مع بنت العم وهو الأولى  
بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي مجمع التناوي وظاهر المذهب أن ولدا العصبية أولى سواء اتحدت  
الجهة أو اختلفت لان ولدا العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط  
وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم وأولاب وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال  
أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولدا العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن

كذلك خبر مقدم والجواب  
مبتدأ مؤخر اه منه



مطلب الصحيح أن ولد العصبية  
أولى بالترجيح

أي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالخاص أن المسئلة اختلاف فيها  
والصحيح أن ولد العصبية أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم  
لكونها ولد العصبية ولا شيء لا يولد إلا خوال والله تعالى أعلم اه كلام الخير الرملي رحمه الله  
تعالى وفي موارد الملتقط لنصر رحمه الله تعالى في بنت عم لاب وأم وبنت خال المال لابنة العم  
وولد العصبية وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الارحام اه وفي التنازخانية متى اجتمع في  
ميراث ذوى الارحام من بعضهم أولاد عصبية وبعضهم أولاد ذوى الارحام فانه يتظر فان كانت  
درجاتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وان كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام  
لا يرثون مع أولاد العصبية وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العصبية يرثون مع أولاد أصحاب  
الفرائض بياض رجل مات وترك ابن عمه وبنت عمه فمال كله لابنة العم لانها من أولاد العصبية  
والآخر من أولاد ذوى الارحام اه قلت لكن المعتبر ما في المتون لانها موضوعة لنقل  
المذهب وذكروا في الكواكب المضية في فرائض الحنفية انه ظاهر الرواية فانه قال في أولاد  
الصف الرابع وان استووا في القرب واختلفت حيز قرابتهم فلا اعتبار لقوة القرابة ولا للتولد من  
العصبية في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العم لابوين أولى من ولد الخال أو الخالة لاب أو لام لعدم  
اعتبار التولد من العصبية حينئذ كالعمة لابوين فانها ليست أولى من الخالة لاب أو أم بل الثلثان  
لمن يدلى بقرابة الاب والثلث لمن يدلى بقرابة الأم ويعتبر في كل منهما قوة القرابة على حدة وفي  
جانب أولاد الاعمام والعمات يعتبر التولد من العصبية كما تقدم اه والله تعالى أعلم (أقول) قد  
ذكرنا أن ما في المتون مصحح التزاماً أي التزم أصحاب المتون أن يذكروا فيها الصحيح وان التصحيح  
الصريح أقوى من التصحيح الالتزامي وما أفتى به الخير الرملي صرح بتصحيحه في المضمرات وقال  
في شرح السراجية المسمى بالضوء ان الأخذ به أولى كما مر ونقله عنه أيضاً في معراج الدراية شرح  
الهداية وقول المؤلف ان المتون موضوعة لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها في مسائل التالان  
المراد بالمذهب ما يذكروا في كتب ظاهر الرواية الخمسة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير  
الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من القولين  
قد صرحوا بأنه ظاهر الرواية بحيث كان كذلك فعلمنا اتباع ما صرحوا بالتصحيح وهو تقديم  
ولد الوارث مطلقاً سواء كان ولد عصبية أو ولد صاحب فرض وسواء اتحدت الجهة كبنت عم  
وابن عم أو اختلفت كبنت عم وابن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبية عند اتحاد الجهة الا  
إذا كان ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما إذا كان العم  
لا يرفان ابن العمه الشقيقة أولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من  
الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصبية وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب  
أولى ورجح على ظاهر الرواية كذا في شرح السراجية للسيد لكن في سكب الانهر أن الاول  
به يفتى اه وهو المتبادر من اطلاق قول الملتقي ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة  
ثم يكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة الخ فجعل قوة القرابة مقدمة في الترجيح على  
صكون الاصل وارثاً بقي ما اذا اختلفت الجهة فهل يرجح بقوة القرابة أم لا أما على رواية انه  
لا ترجح لولد العصبية على ولد الرحم فقد صرحوا بأنه لا ترجح أيضاً بقوة القرابة فلا يرجح ولد  
العمة لابوين على ولد الخال أو الخالة لاب قالوا وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون  
بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية أي فيقدم ولد العم لابوين على ولد العمه

مطلب التصحيح الصريح  
أقوى من التصحيح الالتزامي

مطلب كتب ظاهر الرواية  
خسة







مطلب بنت اخ شقيق و بنت اخ شقيقه و ابن اخ و بنت اخ لام  
 لام و ابن و بنت اخ شقيقه ٢١٢ و بنت اخ شقيق و اولاد اخ لام و بنت اخ لام  
 و ابن و بنت اخ شقيقه

٤ بيان ذلك أنك علمت أنه  
عند محمد تؤخذ الصفة  
من الأصول والعقد من  
القروع فكان الميت مات  
عن ثلاثة أخوة لأم وعن  
أختين شقيقتين وعن  
أخوين شقيقين وعن  
أخوات وأخوة لاب وإذا  
كان كذلك فلا أخوة  
للأم الثلث وللشقيقتين  
والشقيقين الباقي للذكر  
مثل حظ الاثنين ولا شيء  
للاخوات والأخوة لاب ثم  
ما أصاب كل واحد من  
المذكورين يعطى لقروعه  
وأصل المسئلة من ثلاثة  
لان فيها الثلث والباقي  
فالثلث سهم واحد لاولاد  
الاخ لام وهم ثلاثة سوية  
بينهم والواحد لا ينقسم ٥

6

١٠	٢٤	٨٠	
			زوجة
	٠٦	٢٠	
٠٢	٠٧	٢٤	ابن خال
٠٤	٠٥	١٨	ابن خالة
٠٧	٠٢	٠٩	بنت خالة
٠٧	٠٢	٠٩	بنت خالة

۵ علیہم و یا ابن و السهمان

لأم وخلف تركة كيف تنقسم (الجواب) عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي  
 لبنت الاخت الشقيقة لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهماً للزوجة  
 الربع أربعة أسهم ولبنت الاخت الشقيقة تسعة أسهم ولبنت الاخت لام ثلاثة أسهم لأنه يأخذ  
 الصفة من الأصول فكأنه مات عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لام وإذا كان كذلك فللزوجة  
 الربع والباقي يقسم أرباعاً فرضاً فأصاب كل أصل يعود إلى فرعته كما قسمنا قال في الملتقى  
 ويقول محمد يفتي وفي التتارخانية قول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الأرحام  
 وعليه الفتوى اهـ هذا ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض (سئل) في رجل مات عن بنت  
 أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة لا غير وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) لبنت الأخ  
 الشقيق الثلثان ولبنت الاخت الشقيقة الثلث على مذهب أهل التزويل وهو قول محمد قال  
 في الملتقى ويقول محمد يفتي والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخت شقيقة وعن  
 ابن أخ وبنت أخ لأم وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) تقسم من خمسة أسهم لبنت الاخت  
 الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الأخ وبنت الأخ سهم واحد الذكر والأنثى فيه سواء  
 كما في الاختيار وهذا الحكم في هذه المسئلة على قول صاحب النائي العالم الرباني محمد بن  
 الحسن الشيباني ويقول محمد يفتي كما في الملتقى وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الأصول والعدد  
 من الفروع فكأنه مات عن أخت شقيقة فلها الصنف وعن أخوين لأم فلهما الثلث والباقي  
 يرده عليهم فأصل المسئلة من ستة للاخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين الثلثان والسهم الباقي  
 يرده عليهم فتكون من خمسة كما قسمنا (أقول) سئل شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم السامحاني  
 رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن وبنت أخت شقيقة وعن بنتي أخ  
 شقيق وعن أولاد بنت لاب وبنت أخ لاب وخلف تركة فكيف تقسم ؟ أجاب تقسم لأولاد  
 الأخ لأم الثلث أثلاثاً ذكورهم مثل أناتهم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لأنهما كشقيقتين للذكر  
 مثل حظ الأنثيين ولبنتي الشقيق الباقي لأنهما كشقيقتين ولا شيء لأولاد العلات لسقوطهم ببني  
 الأعمام اهـ (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وأم وابن وبنتي خالة لاب وأم  
 وخلف تركة كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً من  
 عشرين سهماً ما للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخال ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف  
 سهم ولا ختس أربعة أسهم ونصف سهم لكل أخت سهمان وربع سهم على قول محمد رحمه الله  
 تعالى وهو المفتي به لأنه يعتبر الصفة في الأصول والعدد في الفروع فكأنه مات عن خال وثلاث  
 خالات باعتبار عدد فروعهن وصفته أصولهم فأصاب كل أصل يعطى لفرعه وإذا اجتمع ذكر  
 وأنثى في مرتبة واحدة يعطى الذكر بمقدار الأنثى مرتين فالذي أصاب الخال الجسان ستة أسهم  
 بعد إخراج حصة الزوجة يعطى لأمه ما أصاب الخالة باعتبار عدد فروعهات تسعة بعد إخراج  
 حصة الزوجة تعطى لزوجها المذكور مثل حظ الأنثيين لابن أربعة ونصف وللبنات أربعة  
 ونصف والله سبحانه أعلم (أقول) وتصحيح المسئلة من ثمانين لأنكسار التسعة حصة الخالة على

الباقين لاولاد الشقيق والشقيقة وهم ابن وثلاث بنات والابن كبتين فصارت رؤسهم خمسة ونصيبهم اولادها  
سهماً لا يتقسم عليهم ويماين فصل الانكسار على الفريقين وبين رؤسهما مائة فضر بنا رؤس الفريق الاول بهم ثلاثة  
في رؤس الفريق الثاني وهم خمسة بلغت خمسة عشر هي جزء السهم ثم ضربنا الخمسة عشر في ثلاثة اصل المسئلة بلغت خمسة  
وأربعين ومنها تصح فالفريق الاول كان له سهم واحد يأخذ مضر وباقى خمسة عشر التي هي جزء السهم يحصل له خمسة عشر -



فكل رأس من رؤسه خمسة  
والفريق الثاني كان له من  
أصل المسئلة اثنان  
ياخذهما مضروبين في  
جزء السهم أيضا يحصل له  
ثلاثون فلكل رأس من  
رؤسه ستة لاولاد الشقيقة  
ثمانية عشر للذكر مثل حظ  
الانثيين ولينثى الاخ الشقيق  
اثنا عشر والله تعالى أعلم  
اه منه

مطلب ابن ابن عمه وابن  
بنت عمه أخرى وأولاد ابن  
خال  
مطلب يقسم على أول  
بطن اخلف  
مطلب ابن خالة وبنت خال  
مطلب زوج وبنت ابن عم  
شقيق وبنت بنت ذلك العم  
مطلب ابن بنت عمه وابن  
وبنت خالة شقيقة  
مطلب خال وخالة

مطلب ابنة أخت شقيقة  
وبنت أخت شقيقة

أولادها ورؤسهم أربعين فيسبغ الابن بسنتين وبين السهام والرؤس خبايشة فتضرب الاربعية  
في العشرين أصل المسئلة تبلغ ثمانين ومنهم ما تصح للزوجة ربعها عشرون يبقى ستون تقسم على  
خالد ذكر وثلاث حالات فكانهم خمس حالات فللخال خمس السنين وذلك أربعة وعشرون  
تدفع لابنه وللخاله التي بمنزلة ثلاث حالات ثلاثة أخماس السنين وذلك ستة وثلاثون تدفع الى  
أولادها فياخذ ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وإذا قسمتها على محرج القيراط يخرج للزوجة  
سبعة قراريط ولابن الخال سبعة قراريط وخمس قيراط ولابن الخالة خمسة قراريط وخمس قيراط  
ولكل واحدة من أخته قيراطان وسبعة أعشار قيراط (سئل) في ذي مات عن ابن ابن عمه  
شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركته والنكلا ذميون  
فكيف تقسم تركته (الجواب) لذرية العمتين اللتان ولذرية الخال الثلث فتقسم من تسعة  
اسهم لابن ابن العممة أربعة اسهم ولابن بنت العممة الاخرى سهمان ولأولاد ابن الخال ثلاثة  
أسهم والله تعالى أعلم (أقول) ووجه ذلك انه على قول محمد يعطى لقربة الاب الثلثان ولقربة  
الأم الثلث فالعمتان قرابة الاب والخال قرابة الأم فالمسئلة من ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى  
الى فروعهما لكن ان وقع اختلاف في البطون يقسم على أول بطن اخلف وهما وقع الاختلاف  
في البطن الثاني من قرابة الاب وقد كان قرابة الاب سهمان فيقسمان على أول بطن اخلف  
وهو هما ابن عمه وبنت عمه ورؤسهما بالبطن ثلاثة واثنان على ثلاثة لا تقسم وتباين فتضرب  
الثلاثة عدد الرؤس في ثلاثة أصل المسئلة تبلغ تسعة لقربة الأم ثلثها ثلاثة ولقربة الاب  
الثلثان ستة فتقسم الستة على أول بطن اخلف فيعطى لابن العممة أربعة تدفع لابنه ولبنت  
العممة اثنان يدفعان لابنها (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خالة شقيقة وبنت خال شقيق  
وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لابن الخالة الشقيقة الثلث ولبنت الخال الشقيق الثلثان  
على قول محمد رحمه الله تعالى اعتبار الاصول والمسئلة في الخيرة (سئل) في امرأة ماتت عن  
زوج وعن بنت ابن عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلف تركته كيف تقسم (الجواب)  
حيث استوت في القرب والقرابة وكان حيز قرابتهم متحدا فولد العصة أولى من لا يكون ولد  
العصة فللزوج النص ولبنت ابن العم النص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن  
بنت عمته شقيقة أمه وعن ابن وبنت بنت خالته شقيقة أمه وعن أولاد ابن جدة أمه وعن أولاد  
بنت جدة أبيه وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرثها ابن بنت عمته وله الثلثان وابن وبنت بنت  
خالته ولههما الثلث للابن ثلثاه وللبنت ثلثه (أقول) وتصح المسئلة من تسعة للابن الاول ستة  
وللابن الثاني اثنان ولاخنة واحد (سئل) في رجل مات عن خال وخالة هما شقيقا أمه وعن  
أولاد عم أم الأم وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) التركة للخال والخالة أثلاثا والخالة هذه  
الاخوال والخالات اذا تساوا في القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين اختيار وان ترك خالا وخالة فالمال بينهما أثلاثا وعن أبي يوسف المال بينهما نصفان  
خلاصة وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا كالاعمام لأم والاخوال والخالات فالاقوى  
منهم أولى بالاجماع ذكورا كانوا أو إناثا فعممة لاب وأم أولى من عممة لاب ومن عممة لام  
وكذا الخال لاب وأم أولى بالميراث من خال أو خالة لاب وان كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرابتهم  
في القوة فللذكر مثل حظ الانثيين كعممة وعم كالأخوال والخالات كلاهما لاب وأم أولاد  
شرح سراجية للسيد (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنة أخت شقيقة وبنت أخت شقيقة



ومطلب تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم بينهم الذكركم مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم  
 الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين ويعتبر ابدان القروع ان اختلفت  
 الاصول كذا في الملتقى (سئل) في رجل مات عن بنتي اخ شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركته  
 كيف تقسم (الجواب) لبنتي الاخ الشقيق الثلثان ولبنتي الاخت الثلث (سئل) في رجل مات  
 عن زوجة هي بنت عمه العصبي وعن ابني عمته وابن خالته وبنت خاله وخلف تركته كيف تقسم  
 (الجواب) تقسم بعسداخراج مايجب اخراجه شرعا من اثني عشر سهما للزوجة الرابع ثلاثة  
 أسهم يبقى تسعة أسهم لها أيضا تسعة أسهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العمه لكونها بنت عصبة  
 فهي مقدمة عليهم ما ولا بن الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد  
 ولبنت الخال سهمان على قول محمد رحمه الله تعالى وهو أحد الصنفين من الاصول والعدد من  
 القروع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنت الخال سهم ولا بن الخالة سهمان ويقول محمد  
 يفتي كما صرحوا به والله سبحانه المستعان (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة  
 وعن بنت أخت لاب وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) على قول أبي يوسف التركة كلها  
 لبنات الاخت الشقيقة لقوة قرابتها وعلى قول محمد المقتى به كذلك لانه يعتبر العدد في القروع  
 والصفة في الاصول فكانت ماتت عن ثلاث أخوات شقائق وأخت لاب فبنت لاب لا شيء للاخت  
 لاب والتركة كلها للاخوات الشقائق فزاوردا (سئل) في رجل مات عن أربع بنات أخ شقيق  
 وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم من تسعة أسهم لبنت  
 الاخت الشقيقة سهم ولكل واحدة من بنات الاخ الشقيق الاربع سهمان على قول محمد الذي  
 هو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما في شرح السراجية فانه يأخذ  
 الصفة من الاصول والعدد من القروع فكان الميت مات عن أربع أخوة أشقاء وعن أخت  
 شقيقة فالمسئلة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخ  
 شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لبنتي الاخ الشقيق  
 النصف ولبنات الاخت الشقيقة النصف الثاني (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابوين وعن  
 بنت خاله لام وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) حيث استويا في القرب واختلفت حيز قرابتها  
 فلا بن العمه لابوين الثلثان ولبنت الخالة لام الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه في  
 السراجية وغيرها (سئل) في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وأولاد بنت  
 ابن ابن أخ شقيق وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) أشهر الروايتين عن أبي حنيفة قول  
 محمد وهو المفتى به كما في الملتقى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من القروع فما  
 أصاب كل أصل دفع الى فرعه ففي هذه المسئلة يجعل كانه مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة  
 فالأخ الشقيق الثلثان ويدفع الى بنته وللأخت الشقيقة الثلث فيسدد الى ابنها ولا شيء لأولاد  
 بنت ابن ابن الاخ الشقيق لانهم أنزل (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن بنت أخيها وعن بنتي ابن  
 عم أبيها وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرثها ابن ابن بنت أخيها دون من ذكر لان أصناف  
 ذوى الارحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان سفلن وهم  
 الصنف الاول ثم أصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وهم الصنف الثاني ثم  
 جزء أبيه وهم أولاد الاخوات وبنو الاخوة لام وبنات الاخوات وهم الصنف الثالث ثم الصنف

مطلب زوجة هي بنت عم  
 عصبي وابنا عمه وابن خالة  
 وبنت خال

مطلب ثلاث بنات أخت  
 شقيقة وبنت أخت لاب

مطلب أربع بنات أخ شقيق  
 وبنت أخت شقيقة

مطلب بنتي أخ شقيق وأربع  
 بنات أخت شقيقة

مطلب ابن أخت شقيقة  
 وبنت أخ شقيق

مطلب ابن ابن بنت أخ  
 وبنت ابن عم الاب  
 مطلب اصناف ذوى  
 الارحام أربعة



الرابع بن جده وهم العتبات والخالات والأخوات والأعمام لأم وبنات الأعمام ثم أولاد  
هو بن جده أمه وهم عمات الأب أو الأم وخالاتهم وأخواتهم وأعمام الأب  
لأم وبنات الأم وبنات أعمامهم وأولاد أعمام الأم كذا صرح به في الملتقى والسراجية  
وغيرهما من المعبرات فابن ابن بنت أخيها من الصنف الثالث والبنات المذكورتان من  
الصنف الرابع فلا يقدمان على الصنف الثالث قال الشيخ الباقي في شرح الملتقى ذكر الشيخ  
رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب  
وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو  
المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصنف الأول على الثاني فإنه قبل أنه يقدم الثاني على  
الأول وأما تقديم الرابع على صنف من الأصناف كما في هذه المسئلة فقد ذكر العلامة الخليلي في  
مع كثرة اطلاعه أنه لم يطلع فيه على رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم (سئل)  
في رجل مات عن خالة لابوين وعن أولاد أخت شقيقة ذكر وثلاث إناث وعن ابن عم لأم وخلف  
تركة من يرثها ٣ من المذكورين (الجواب) يرثه أولاد أخته للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت عم لابوين وبنتي ابن أخت لأم من يرثه منهن (الجواب)  
يرثه بنتا ابن الأخت لأم قال العلائي وأولاهم بالميراث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع  
كترتيب العصباء وهذا هو المأخوذ للفتوى (سئل) في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمه  
شقيقة والده من يرثه (الجواب) يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصنف الثالث وهي  
من الصنف الرابع (سئل) في رجل مات عن بنت عمه وعن بنتي خال وخلف تركة كيف تقسم  
(الجواب) لبنت العمه الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وإن استووا في القرب  
لكن اختلف حين قرابتهم فالثلثان لمن يدلي بقرابة الأب والثلث لمن يدلي بقرابة الأم قال  
السرخسي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير بكثرة العدد في أحد الجانبين  
وقلته في الآخر لأن هذا الاستحقاق إنما هو بالمدي به أعني الأب والأم ولا اختلاف فيهما  
بالكثرة والقلة وهو سؤال أبي يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه ملخصاً من  
شرح السراجية للسيد الشريف رحمه الله تعالى (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن خال  
هو شقيق أمها وابن خالة وثلاث بنات خالة أخرى هما أختا أم الميتة لأم من يرثها (الجواب)  
للزوج النصف ولابن الخال الشقيق الباقي ولا شيء للباقي والله تعالى أعلم (سئل) في دمي هلك  
عن بنات أخوات شقيقات وعن بنت عم عصبة وعن خال وخالة والكل ذميون وخلف تركة  
كيف تقسم (الجواب) تقسم بين بنات الأخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم  
ذلك من كلام الملتقى والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن  
ابن ابن بنت وعن ابن خال وخلفت تركة من يرثها (الجواب) بنت الأخت الشقيقة من الصنف  
الثالث وابن ابن البنت من الصنف الأول وابن الخال من الصنف الخامس وأهل الصنف  
الأول يرجحون على غيرهم بقرابة الولادة فلا يرث أحد من بقية الأصناف وإن قرب وهناك أحد  
من الصنف الأول وإن بعد وهو القول الصحيح المأخوذ المفتي به فيرثها ابن ابن بنتها دون من ذكر  
قال العلائي في شرح الملتقى ويرجحون عند الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة  
كترتيب العصباء فلا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول  
وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى فاقدمه في الاختيار ليس

مطلب لا يرث أحد من  
الصنف الثاني وهناك أحد  
من الأول

قوله وهذا باعتبار الخ أي  
قوله وهو المختار للفتوى إنما  
هو باعتبار الصنف الأول  
فإن فيه خلافا هل يقدم  
على الثاني أو يقدم الثاني  
عليه والمختار للفتوى تقديمه  
على الثاني اه منه

مطلب بنت عمه لابوين  
وبنتا ابن أخت لأم

٣ قوله من يرثها الضمير  
راجع للتركة والأولى إرجاع  
الضمير للمورث كما لا يخفى  
كما هو في صدر الجواب أيضا  
اه أجد

مطلب ابن ابن أخت وعمه  
مطلب بنت عمه وبنتا خال  
مطلب زوج وابن خال  
شقيق وابن خالة لأم وبنات  
خالة لأم أيضا

مطلب خمس بنات أخوات  
شقيقات وبنت عم وخال  
وخالة

مطلب بنتا أخت شقيقة  
وابن ابن بنت وابن خال



بالمختار اه وفي السراجية وهو المأخوذ به وفي الكواكب المضيئة هذا هو ظاهر الرواية المختار  
وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن النصف الثاني مقدم على الأول  
هو الصحيح المقتضى به اه وقولهم يرجون بقرب الدرجة يعني يحجب الأقرب من أي نصف كان  
الابعد من ذلك النصف فقط لأن حكمهم كالعصبات لأن الأقرب مقدم على الأبعد من أي  
نصف كان فإنه قول متروك والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن  
ابن خالها الشقيق وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) للزوج النصف  
ولبنت الخالة لأم النصف الباقي لكونها أقرب منه (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابوين  
وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) حيث استويا في القرب واختلف حين  
قربتهما فلا بن العمه لابوين الثلثان ولبنت الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه  
في السراجية وغيرها (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خالها لابوين وعن ابن وبنت  
خال آخر لابوين وعن ابني خال آخر لابوين وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) حيث اتفقت  
صفة الأصول ذكورة يعتبر أبدان الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كما في  
شروح السراجية وغيرها فتقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجهم شرعا من ثمانية عشر سهما  
للزوجة أحد عشر سهما ولكل واحد من ابني الخال وابن الخال الآخر سهما ولبنت الخال  
سهما واحد (أقول) إنما كان للزوج أحد عشر سهما لأن له النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال  
أيضا شريكا أولاد الخالين الآخرين فصارت رؤسهم بالسط تسعة فاحتجنا إلى أقل عدده نصف  
ونصفه منقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجة واثنين بالقرابة  
الرجية وان قسمت المسئلة على مخرج القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاثا قيراطا ولكل  
واحد من أبناء الخال الباقيين قيراطان وثلاثا قيراطا ولبنت الخال قيراط واحد وثلاث قيراطا والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنت  
عم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) لزوجها النصف فرضا والنصف الثاني بنسبه وبين  
أخويه بالسوية فيصير له الثلثان ولاخويه الثلث ولاشيء لبنت بنت العم حيث كانت أبعد من  
أولاد الخال (أقول) وتصح المسئلة من ستة لأنها أقل عدده نصف ونصفه منقسم على ثلاثة  
(سئل) في امرأة ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركته كيف تقسم  
(الجواب) للبنتين الثلثان والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يعصب بنتي الابن لأنه أعلى منهما  
وأما إذا كان بجذائهن أو أسفل منهن فإنه يعصبهن كما صرح بذلك المدقق العلاني البخاري  
في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق (أقول) ابن الأخ لا يعصب أخته ولا من هي أعلى منه أو  
أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب \* من مثله أو فوقه في النسب

نعم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت بجذائه أو أسفل منه لأنها صاحبة فرض فيعصبها  
أخوها كالنبت الصلبة يعصبها أخوها الماقل بما جلا في بنت الأخ فإنها لا فرض لها فلا يعصبها  
أحد فان الأصل أن من لا فرض لها من الإناث لا تصير عصبه بأخيه أو تمامه في رد المختار (سئل) في  
رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته (الجواب) للأخت الشقيقة النصف  
والأخ لاب الباقي لأن الشقيقة إنما تصير عصبه مع أخيه بالشقيق لا مع الأخ لاب بل يفرض لها  
معه وعليه الإجماع كما في شرح الملتقى والله تعالى أعلم (أقول) أي لأن الشقيقة أقوى منه

مطلب زوج هو ابن ابن ابن  
خال شقيق وبنت خالة لأم  
مطلب ابن عمه لابوين  
وبنت خالة لأم

مطلب زوج هو ابن خال  
لابوين وابن وبنت خال آخر  
لابوين وابن خال آخر لابوين

٣	٢٤	١٨
زوج	٠٩	٠٩
ابن خال	٠٢	١٤
ابن خال	٠٢	٠٢
بنت خال	٠١	٠١
ابن خال	٠٢	٠٢
ابن خال	٠٢	٠٢

مطلب ثلاثة أبناء خال  
أحدهم زوج وبنت بنت عم  
مطلب بنتان وابن أخ شقيق  
وبنت ابن

مطلب أخت شقيقة وأخ  
لاب  
مطلب الأخت الشقيقة  
لا يعصبها الأخ لاب بل يفرض  
لها معه



مطلب الاخت لاب لا يعصها  
الاخ الشقيق بل يحجبها

مطلب اخوة لاب وأم  
حامل من غير أبيه

مطلب لاعتبار النساء  
بوجود الحمل في حق الارث

مطلب ماتت عن زوج  
وبنتين وأب

المسئلة وردت من طرابلس  
الشام سنة ١١٥٧ من  
مفتيها الخليلي سابقا كذا  
وجدته في هامش الاصل  
اه منه

في النسب فلا ينعكس في التعصيب بل تأخذ قرضها كما في كشف الغوامض ثم قال ولا يعص  
الاخت لاب أخ الشقيق بل يحجبها لانه أقوى منها اجماعا اه فلتحفظ هذه المسئلة الثانية فانه  
قل من اصرح بها وان فهمت من كلامهم وقد أخطأ في بعضهم وتطمها العلامة القمري في  
في منظومته المسئلة تحفة الاقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب \* مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وتقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اه (سئل)  
في رجل مات عن اخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الام أن الحمل كان موجودا  
في البطن عند موت المورث وانه كان ظاهرا وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدس لو جاءت به  
لاكثر من ستة أشهر لانه كان موجودا باعتبار اخبار النساء بذلك ودعوة الام ذلك أولا (الجواب)  
الذي تحرر في المسئلة بعد التفسير عليها في كتب المذهب انها ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو  
تمام ستة أشهر تحق من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو جده فانه يرث ويورث عنه  
لتحقق وجوده يوم الموت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لان وجوده غير  
متيقن حين الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث للشك الآن تقر الورثة بوجوده حين الموت أو  
كانت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة فانه يرث وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر وأما كونها  
ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم نزله نقلا والقواعد تقتضي عدم فائدة اخبارهن في حق  
الارث لان اخبارهن مبني على الحسد والتخمين وهما لا يقتضيان ولا بد فيه من التيقن ولم  
يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فان المدة تحتمله وما ظن كونه حيا يمكن أن يكون نفعا أو  
ريحا وأما اذا كان الولد من الاب أو الجدة فانه يرث ان جاءت به لاقل من ستين لثبوت نسبه واخبار  
النساء له أثر في إيقاف حصة العمل حتى يتحقق الامر لا في الحكم بوجود الحمل وتوحيده قال  
في النوازل لوترك ابنين وامرأة فادعت انها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين  
حتى يحس جنبها فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء منها يوقف  
نصيب ابن اه فدل ذلك على أن فائدة اخبار النساء ودعوى الحامل قسمة التركة وتأخير حصة  
العمل فقط لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع  
الصحابه وانه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطا  
فان ولد الى ستين حيا ورث لانه عرف بوجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجودا  
قبل الموت حكما حتى يثبت نسبه لقيام الفراش في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا  
كان من غير الميت كما اذا مات وأمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة  
أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الآن تقر الورثة بحملها يوم الموت وان  
جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث لانها يتقن بوجوده عند موته اه ومثله في شرح الجمع  
للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الحمل ومفهوم هذه العبارات أن تحقق وجود الحمل  
لا يحصل الا اذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما اذا جاءت به لاكثر من ستة أشهر فلا  
يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا أن تعترف الورثة بحملها يوم الموت والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركة كيف تقسم (الجواب)  
تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخرجه شرعا من ثلاثة عشر سهما عائلة للزوج ثلاثة أسهم  
وللبنتين ثمانية أسهم وللأب السدس عائلا سهما وان وارثه في هذه المسئلة السدس فقط ومن أفتى



بجملته ذلك فقد سها وقد أجمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الأربعة على  
وهو المقتضى به كما صرحوا بذلك في كتب الفرائض وأن خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهما لکنه لم يتابع والمسئلة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكورة وبالله التوفيق (سئل)  
في صغیر مات عن أب وجددة أم أب وجددة أم أم وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرث الأب  
فقط لأن الجددة لأب محجوبة بالأب والجددة أم أم الأم محجوبة بأم الأب (سئل) في رجل مات عن  
وارث معروف من ذوی الارحام هو ابن ابن خالته وخلف تركته عارض فيها رجل آخر يريد  
الاختصاص بها زاعما أن المتوفى كان أقرأ أن الرجل ابن عمته وبمقتضى ذلك يختص بها لكونه  
أقرب والحال أنه مقرله بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الأوجه المقررة فهل حيث كان الأمر  
كما ذكر يمنع المعارض ويقدم المعروف نسبة الثابت عليه أم لا (الجواب) حيث كان الحال  
ما ذكر يمنع المعارض لأن نسبه لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف ويقدم المعروف نسبة الثابت  
عليه والله سبحانه أعلم والمسئلة في التنوير والملتقى في كتاب الفرائض وقرار المريض قال الباقي  
أقربا وخولقة قرعة أو خالة فالأرث للعممة والخالة لأنه لم يثبت نسبه فلا يراحم الوارث المعروف  
نسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبه  
ثبت نسبه بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات الثلاث وابن ابن العم الثلاث ثم جاء رجل وأثبت أنه عم  
زيد الميت أخو والده لا به وهو وأبو زيد ولد أب واحد بالوجه الشرعي فأجاب بأن له الرجوع  
بخصته في عين التركة فيأخذ من الأخوات ثلاث ما تناولن ويأخذ من ابن ابن العم المحجوب ثلاث  
ما تناوله ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم ثلاث ما تناوله والحالة هذه والله سبحانه أعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن أخوين لأب وخلف تركته تدعى  
الزوجة أن فيها أمتعة معلومة ملكها الزوج ووهبها لها وسلمها منهن في صحته وسلامته وأنها قبلت  
ذلك منه ولها بينة عادلة على ذلك فهل تقبل بينتها وكيف تقسم (الجواب) نعم تقبل بينتها على  
الاتقال اليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والكرو وغيرهما وتقسم التركة بعد  
اخراج ما يجب اخراجه شرعا من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك الثمن سهم واحد ويوقف الباقي  
حتى يظهر حال الحمل فإن ظهر أنه ذكر يستحقه لأنه يوقف للحمل نصيب ابن واحد على المختار  
كما صرح بذلك في ملتقى البحر وأبنت واحدة أيها ما كان أكثر وعليه الفتوى لأنه الغالب  
ويكنون احتياضا كما ذكره العلائي فعلى هذا الوقف في هذه المسئلة نصيب ذكر كما ذكرنا وإن  
ظهر أنه أنثى فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للأخت الشقيقة  
لأنها تصير عصبه بالنسبة لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه ولا شيء  
لأخويه لأب على كل حال والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع هذا  
كأنه إذا لم تنزل المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لأنها أقرت بالملك لزوجها  
ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال إلا بالبينة اه وكذا إذا ادعت أنها اشتريته منه  
كأنه الخائنة ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كقرارها بشراءه ولا بد من بينة على الانتقال  
اليها منه بهبة أو نحوه ذلك ولا يكون استمتاعها بعشره ورضاءه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك  
كما تفهمه النساء والعوام وقد أفتيت بذلك مرارا اه كلام البحر والله سبحانه وتعالى أعلم  
(أقول) وكتب فيما علقته على البحر من هذا المحل أن ظاهر كلام البدائع سقوط قولها ولو كان  
ما تدعيه مما يختص بالسوء وأنه ينبغي تقييده بما يمكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج

مطلب أب وجددة أم أب  
وجددة أم أم أم  
مطلب ابن ابن خالة وأقر  
بأن فلانا ابن عمته

مطلب أقربا وخولقة قرعة أو  
خالة فالأرث للعممة أو الخالة  
مطلب مات عن أخوات  
وابن ابن عم ثم أثبت رجل  
أنه عم الميت

مطلب مات عن زوجة حامل  
وعن أخت شقيقة وعن  
أخوين لأب  
مطلب ادعت الزوجة أن  
زوجها ملكها أمتعة  
معلومة  
مطلب فيما يوقف للعمل

مطلب أقرت الزوجة أن هذا  
المتاع اشتراه الزوج  
مطلب لا يكون استمتاعها  
بما اشتراه الزوج دليلا على  
أنه ملكها ذلك



ثمائل (سئل) نعم اذا وقع سقف بيت على زوجين فقتلوا ما تاولم يدرا به مامات أو لا وخلفا تركم الزوجين فقتلوا الزوج مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم (الجواب) لا يرث كل منهما من الآخر ويتركهم مال كل على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثته الزوجية مؤخر الصدق من تركه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في عتيق مات عن زوجة معتقه وعن أخت معتقه وعن أم معتقه وعن ابن أختي معتقه لا يورث وخلف تركه من يرثه (الجواب) يرثه ابن أختي معتقه العصبية والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مدبر مات عن أم له معتقه وعن سيدة وكان بيده مال فهل يكون ما بيده لسيدة ولا ترث أمه عنه شيئا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا مات رجل مسلم في دار الاسلام عن ابنا مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة متوطنة في دار الاسلام وخلف تركه فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي (الجواب) يرثها جميع أولاده وأمه لان اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التارخانية من فصل ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدار بين سبب حرمان الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا يتصرف أحدهما بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اه وقد أوضحه في المنع فراجعها (سئل) في رجل أمه حرة الاصل مات عن أخ وأختين لام لا غير وخلف تركه ويرغم زيد أن المتوفى ابن ابن معتق أبيه وأنه يرث الباقي بعد فرض الاختين والأخ بطريق الولاء فهل لا ولا عليه لاحد حيث كانت أمه حرة الاصل وتركته محتصة باخوته لامه أثلاثا ولا عبرة بزعم زيد (الجواب) يختص بتركته اخوته لامه بينهم أثلاثا فمأوردا الذكرا مثل الاثني فانه حيث كانت أمه حرة الاصل فلا ولا لاحد على ولدها وان كان الاب معتق لان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا لاحد على أمه فلا ولا على ولدها كما صرح بذلك في الدرر وغيرها والمسئلة في سكب الانهر أيضا وفي العلاقي من الولاء (سئل) فيما اذا مات رجل عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبية وله جارية كان أعتقها في صحته فهل ينتقل ولاؤها لابن العم العصبية دون البنت والأخت (الجواب) نعم (أقول) أي لان العتيق انما يرثه معتقه وعصبية معتقه المتعصبون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لانها ليست عصبية ولا الأخت وان كانت تصير عصبية مع البنت لانها عصبية مع العير لا عصبية بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار مانصه تنبيهه اقتصاره على المعتق وعصبته يفيد أنه لو كان لعصبية المعتق عصبية فلا ميراث له بياض امرأه اعتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن مسه ثم مات العتيق فالمراث لابنها لانه عصبية فلولمات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبية عصبية وأما اذا أعتق رجل عبدا ثم العبد أعتق آخر ثم أعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبية المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبية عصبية المعتق لكونه لاذلك بل لان العتيق الاول جرح ولا هذا الملت فيرثه عصبية العتيق الاول لقيامه مقام المعتق الاول للحديث اه ملخص من الذخيرة في باب الولاء اه فاحفظ هذه الفائدة السنية فاني لم أر من ذكرها في الكتب الفرضية وقد أخرج مسائل الارث بالعنافة رجاء أن يعتق المولى العفار رقبة عبيده أسير الذنوب والاوزار من عذاب النار وأن يفعل كذلك بوالديه ومشايخه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه من تحرير المسائل المشككة والوقائع العظيمة بحيث صار نزها للناظرين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر

مطلب وقع السقف على زوجين ولم يدرا به مامات أولا

مطلب مات عن زوجة معتقه وعن أم معتقه وأخت معتقه وابن أختي معتقه

مطلب المدبر لا يورث

مطلب اختلاف الدار مانع في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين

مطلب اذا كانت الام حرة الاصل فلا ولا لاحد على ولدها وان كان الاب معتقا  
مطلب ينتقل الولاء لابن عم المعتق دون بنت المعتق وأخته  
مطلب لاميراث له عصبية عصبية المعتق



مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في محلاتها وذكر فوائد متفرقة كعادة المشايخ المتقدمين وذكر  
أيضا كثيرا من في الخطر والاباحة فاتحنت من ذلك كما شأماهما ختمت به هذا الكتاب تبسما  
للفوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم أذكر كتاب الخطر والاباحة في محله الذي ذكره فيه  
المؤلف فناسب ذكره هنا لينتظم شمل ما تنرق من تلك الفوائد التي ذكرها في المحلين

\*(مسائل وفوائد شتى من الخطر والاباحة وغير ذلك)\*

(سئل) في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيد التابعين العارف بالله تعالى أبي  
مسلم الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مستغلون  
بالصلوات وذكر الله تعالى واطعام الفقراء الواردين عليهم ولهم فيها قلاحة مشتملة على أراني  
وقف وعلى أهالي القرية ديون قديمة وحديثة قام أهل القرية يكفون الجماعة دفع شئ من  
الديون المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفالة لذلك والى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم  
يسبق لهم دفعها في القديم ويقصدون اذيتهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله الذي  
بنعمته تم الصالحات ليس لهم طلب ذلك منهم ويعنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع  
شئ غير لازم عليهم شرعا وتحرم اذيتهم لاسيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد  
الجليل رضى الله تعالى عنه وصلاح الآباء يتبع الابناء قال الله سبحانه وتعالى وكان أبوهما  
صالحا فيحترمون كما كانوا عليه في القديم خصوصا لاجل جدهم الذي كراماته شهيرة في طي  
الكتب منشورة وعن ترجمه جدي المرحوم شيخ الاسلام المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن  
العمادي في رسالته التي سماها الروضة الياقينية دفن في دارياود كره مناقب كثيرة وكرامات منيرة  
من جلته ما روى الحافظ أبو نعيم في الحلية والحافظ ابن عساكر والامام ابن الزمكاني والحافظ  
ابن كثير وغيرهم عن اسمعيل بن عياش قال حدثني شرحبيل بن أبي مسلم الخولاني رضى الله  
تعالى عنه أن الاسود العنسي يعني مسيلة الكذاب تبأ باليمن فارسل الى أبي مسلم الخولاني فاني  
به فلما جاء قال أشهد أني رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال  
أشهد أني رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم فردد ذلك عليه مرارا  
وهو يجيبه بما ذكر ثم أمر بئار عطية فاجت وألقى فيها فلم تضره فقبل للاسود انفسه من بلادك  
والاأسد عليك من اتبعك فأمره بالخروج من بلاده فارتحل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قبض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأناخ أبو مسلم راحلته ثم دخل المسجد وقام يصلي الى سارية فبصر  
به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ممن الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذي  
أحرقه الكذاب بالنار فقال ذاك عبد الله بن ثوب فقال أشهدك الله أنت هو قال اللهم نعم  
فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى أجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقال الحمد  
لله الذي لم يمتني حتى أراي في أمة محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كما فعل بإبراهيم خليل الرحمن  
عليه وعلى بيينا وبقيّة الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى الصحابة والعصابة  
والتابعين الى يوم الدين (سئل) في بيطار استأجر حانوتا في سوق ملازقة لحانوت بيطار آخر  
ليباشر أمر الصناعة فيها ويريد الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته  
ولا منعه من ذلك (الجواب) نعم بني حانوتا يجنب حانوت غيره فكسدت الاولى بسببه فانه  
لا شئ عليه شرح التنوير من احياء الموات (سئل) فيما اذا بعث رجل من أهل الحيرة في

مطلب ترجمة سيدنا أبي  
مسلم الخولاني قدس سره

الاسود العنسي هو الذي  
ادعى النبوة في اليمن ومسيلة  
الكذاب ادعاه في اليمامة  
من أعمال نجد فاجر ذلك  
اه منه

مطلب بني حانوتا يجنب  
حانوت غيره فكسدت الاولى  
لا شئ عليه

مطلب بعث شمعا الى مسجد  
في رمضان للامام أخذ  
الباقى منه ان كان العرف  
كذلك

الشمع في شهر رمضان في مقداره من الشمع القليل ليوقد في المسجد للاستباح فاحترق  
وبقي منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك  
من الدافع فأئخذ الامام فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث كان العرف أن الامام  
يأخذ قال في الاشباة في البحث الثاني من القاعدة السادسة للعادة محسنة مانعه ومنها  
ما في وقف القنية بعث شمعا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام  
أو المؤذن أن يأخذ به غير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذ  
من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) هذا اذا لم يوجد نهى  
صريح من الدافع كما لا يخفى والظاهر أن التقيد بالثلاث وما دونه مبنى على أن ذلك مما يسامح به  
عادة بخلاف الاكثر تأمل وبقي هل يشمل ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر أنه  
يعتبر زمن الوقف فان كان العرف في زمنه ذلك فالحكم كذلك وهي واقعة الفتوى في زماننا  
سئلنا عنها في شمع الجامع الاموى له وقف مرتب خاص به والعادة أن المتولى على الجامع يأخذ  
الفاضل في اخر السنة لكن الذي يبقى شيء كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت أنى قدمت عن المؤلف  
سواء في ذلك ذكرته في أثناء الباب الاول من كتاب الوقف حاصله أن الامام تصرف في زمن  
الوقف بأخذ باقي الشمع ورضى الواقف بذلك فأفتى المؤلف بأنه لا يمنع الا أن من أخذه واستدل  
بعبارة القنية والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الوقف يعتبر العرف القديم تأمل والله تعالى  
أعلم (سئل) فيما اذا وعد زيد عمرا أن يعطيه غلال أرضه الفلانية فاستغلها وامتنع من  
أن يعطيه من الغلة شيئا فهل يلزم زيدا شيء بمجرد الوعد المزبور (الجواب) لا يلزمه الوفاء بوعد  
شرعا وان وفى فيها ونعمت والله سبحانه الموفق والمسئلة في الاشباة من الحظر والاباحة وتفصيلها  
في حواشيه (سئل) في رجل يدخل على امرأة أجنبية ويحتلى بها متعللا بأنه وكيل عنها  
في مصالحها ويمتنع أبوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور (الجواب) نعم  
قال في الاشباة من الحظر والاباحة الخلوة بالأجنبية حرام الا ملازمة مديونة هربت ودخلت  
خربة وفيما اذا كانت يجوز اشوها وفيما اذا كان بينهما حائل اهـ (سئل) فيما اذا زوج  
زيد بنته من عمرو تزويجا شرعيا ولزيد أم وزوجه هي أم البنت المزبورة وله جوارف فهل يجوز لعمر  
المرقوم النظر الى المذكورات أمن الشهوة من الجانبين (الجواب) يجوز النظر الى المحارم  
وكل من لا يحل نكاحها على التأيد كما تزوجته وجسدتها أمن الشهوة الى الرأس والوجه  
والصدر والساق والعضد وحكم أمة غيره في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن  
والفخذ لانهم ليست مواضع الزينة وهذا كله أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجميع  
ما ذكر كما نص على ذلك في التنوير والمنع وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الرجل هل ينظر  
من محرمه رضاعا الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منهما (الجواب) له أن ينظر من محارمه  
بنسب او سبب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد بشرط أمن الشهوة منهما  
كما في النهاية فمن قصر نظره على الرجل فقد قصر كما في العلائق عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق  
والمسئلة في الملتقى والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب الحظر والاباحة (سئل) فيما  
اذا اشترى زيد جارية واستولدها ثم اشترى جارية أخرى للتسرى فزعمتا انهما اختان فكيف  
الحكم (الجواب) ان وقع في قلبه أنهما صادقتان فلا يجمع بينهما لحرمة الجمع بين الاختين نكاحا  
ووطأ بملك يمين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله

مطلب لا يلزم الوقا بالوعد  
شرعا

مطلب الخلوة بالأجنبية  
حرام الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى  
المحارم

مطلب له النظر الى محرمه  
رضاعا



مطلب استتري اجاريين  
 زعمتا انهما اختان  
 قوله خلف أي روى خلف  
 اه منه

مطلب يحرم لبس الحرير

مطلب لا تصح اجارة آلات  
 الله

مطلب في سماع الآلات  
 المطربة  
 قف على هذا  
 الجواب المنصف

عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم والآخر فلا يجمع من ماء في رجم اختين وان وقع في شيء  
 انهما كاذبتان فليس عليه شيء في التسري بهما على ما نقله العلامة بيري زاده في حواشي الاشياء  
 من كتاب الخطر والاباحة بما نصه خلف عن أبي يوسف فيمن اشترى جاريين زعمتا انهما اختان  
 فان وقع في قلبه انهما صادقتان فلا يقربهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء  
 كافي الخاوي الحصري والله سبحانه أعلم (سئل) في مؤذن جامع يؤذن في منارته ويبلغ لامامه  
 في صلوات الجماعة وهو متعم بشتم من حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه (الجواب) يحرم  
 لبس الحرير للرجال ولو بمحائل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وفي البخاري من كتاب  
 العيدين قال لقي عمر بن الخطاب من استبرق تباع في السوق فأخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله اتبع هذه تجمل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما  
 هذه لباس من لا خلاق له فلبث ما شاء الله أن يلبث ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بحجة ديباج فأقبل بها عمر فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما  
 هذه لباس من لا خلاق له وارسلت الي بهذه الجبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعها  
 أو نصيب بها حاجتك اه الاستبرق بكسر الهمزة من الديباج والديباج الثياب المتخذة من  
 الابرسم فارسي معرب عني (سئل) في رجل استأجر من جماعة عدة آلات للهو واللعب  
 يسمونها بالمناقل والطاب والدلة لأجل اللعب بهامدة معلومة باجرة معلومة دفعها للمؤجرين  
 وتعطل عليه منافع المأجور بعارض ويريد الرجوع على المؤجرين بنظر الاجرة المدفوعة لهم  
 فهل يسوغ له ذلك والاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون  
 المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكر  
 كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه التسوية اه قال  
 في الكافي لهما أن هذه الاشياء اعتدت للمعصية فبطل تقومها كالتجر والفتوى على قولهما  
 لكثرة الفساد فيما بين الناس اه والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة بيع المنافع والله  
 سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستئجار على المعاصي وانه لا يصح لانه استئجار على منفعة غير  
 مقدورة الاستيفاء شرعا كاستئجار الانسان للعب واللهو وكاستئجار المغنية والنائحة للغناء  
 والنوح بخلاف الاستئجار لكتابة الغناء والنوح فانه جائز لان المنوع عنه نفس الغناء  
 والنوح لا كتابتهما بدائع من الاجارة وفيها أيضا ولا تجوز اجارة الاماء للزنا لانها اجارة على  
 المعصية وان شئت أفردت بنس هذه المسائل شرط اخر جرتها عليه فقلت ومنها أن تكون  
 المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه (سئل) العلامة  
 الجدي عبد الرحمن افندي العمادي عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة  
 كالبراع وغيره وما ذلك شديده هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة والحقيقة وهل  
 لذلك سبيل وإلى سماعه طريقة ام لا (فأجاب) المولى المذكور عليه راحة الرحيم الغفور قد  
 حرمه من لا يعترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئا من  
 نور المعرفة فليست قدم والافرجوعه عما نهاه الشرع الشريف عنه أحكم وأسلم والله سبحانه أعلم  
 كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى  
 ورايت بخطه الشريف ما صورته سئل الملامح المصلح الدين اللاري العالم المشهور وهو حينئذ مقيم  
 بحلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلا منها مباح فاجتماعهما أيضا مباح

مستند لا يتناول القرآن في الأحكام أن أفراد المباحث ومجموعها عن سواء الأداة ضمن المجموع  
محظور لا يتضمنه إلا ما قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدي بالجواز وصحح  
فتواه أفاض العلماء من معاصريه يسلا دقارس ثم نقل فتوى جده بطولها ونقل قول العارفين  
وتحريم النووي الشبابة وقال ولم يقيم التوروي دليلا على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى  
جده ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الإنسان يستعد بالحركات العبادية الوضعية  
الشرعية للشوارق القدسية بل المحققون من أهل التجريد قد يشاهدون في أنفسهم طربا قدسيا  
من عجايبه كونه بالرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة للشروق أنوار آخر  
الي أن يتقضي ذلك الحال عنهم بسبب من الأسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع  
وأصله الباعث للمتأهلين على وضعه حتى قال بعض أعيان هذه الطائفة أنه قد ينفتح للسالكين  
في مجالس السماع ما لا ينفتح في الأربعينات اه وقد أفتى أيضا مصلح المذكور بأهمية الرقص أيضا  
بشرط عدم النثى والتكسرا اه قلت والحق الذي هو أحق أن يتبع وأخرى أن يدان به ويستمع  
أن ذلك كله من سيئات البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بحمله أحد  
من أئمة الدين المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين قال الأستاذ السهروردي في عوارف المعارف  
وناهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب منه بما هو حق التحقيق ولب الباب  
وان أنصف المنصف وتفكر في اجتماع أهل الزمان وقعود المغني بدقه والمشيب بشبابه وتصور  
في نفسه هل وقع مثل هذا الجلوس والهيئة بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهل  
استحضر واقوا لا وقعدوا مجتمعين لاستماعه لا شك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضله تطلب ما أهملوها من يشرب أنه  
فضيلة تطلب ويجمع لها لم يحظ بدوق معرفة أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
والتابعين ويستروح إلى استحسان بعض المتأخرين وكثير يغلط الناس بهذا كلما احتج عليهم  
بالسلف الماضين يحتج بالمتأخرين فكان السلف أقرب إلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهديهم أشبه بهدي النبي صلى الله عليه وسلم وكره لبس المعصفر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال  
ولابأس للنساء بسائر الألوان تنوير من الحظر ويكره تحريم الرجال الأحمر والمعصفر وقيل  
تنزيها علائي على الملتقى ونقل المصنف عن الحارثي القدسي كراهية لبس المعصفر والمزعفر  
الأحمر للرجال اه وما في المحتجب وشرح النقاية لابي المكارم الحنفي لابأس بلبس الثوب الأحمر  
يفيد كراهية التنزيه لكن دمر صاحب تحفة الملوك بالحجوة فأفاد أن المراد كراهية التحريم  
وهو المحمل عند اطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المفتي وفي الاختيار شرح  
المختار ويكره الأحمر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصفر اه وفي المحيط  
ويكره لبس الثوب الأحمر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام ياكم والحجوة فانهازي الشيطان  
ولانها كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه وللعلامة قاسم فتوى مفصلة طويلة في حرمة لبس  
الأحمر كما في فتاوى الكاظمي وفي الذخيرة وروى محمد بن السير الكبير نهى الرجال عن لبس  
المعصفر قيل المراد منه أن يلبس المعصفر ليحجب نفسه إلى النساء وقيل انتهى عن لبس المعصفر  
والمزعفر مطلقا فقد جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال نهاني رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن لبس المعصفر وياكم والحجوة فانهازي الشيطان تارخانية من الاستحسان من الفصل  
العاشر في اللباس ونقل الانقروفي في فتاويه من الكراهية في كتاب الكسب عن الوجيز هكذا

مطلب في تحرير مسئلة  
لبس الأحمر



ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصر اه وما في القهستاني وشرح النقاية لابي المكارم القسبي  
 لا بأس بلبس الثوب الاحمر كما تقدم يفيد كراهة التنزيه (قلت) مرجع نقل القهستاني الي  
 الزاهدي في مجتبه وحاويه ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعتبرات النعمانية فانه ذكر ابن وهبان  
 انه لا يلتفت الى ما نقله صاحب القنية يعني الزاهدي مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره  
 ومثله في النهر أيضا وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء انه لا عبرة  
 بنقول الفتاوى اذا عارضها نقول المذهب انما يستأنس بما في الفتاوى اذا لم يوجد ما يخالفها من  
 كتب المذهب وفي الرسائل الزينية أيضا ولا يحل الاقحام من الكتب الغريبة اه والذين اختاروا  
 الكراهة الاكثر فسقط بهذا ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاجر من جواز  
 لبس الاجر عن الاكل وغيره وليس في عبارته النص على لبس الاجر بل لبس المعصر وعبارته  
 هكذا اختلف الصحابة والتابعون في لبس المعصر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رجهم الله  
 تعالى يجوز لكن قال مالك وغيرها أفضل اه فأين النص على جواز لبس الاجر وقول الكمال  
 كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العيد بردة جراء محمول على أن فيها خطوطا جروا وخضرا  
 كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني في استنباط الاحكام من جواز لبس  
 الاجر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط لا من حيث نقل المذهب والافناقل  
 الكراهة كثير بل أكثر والقياس أن يعمل بما عليه الاكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه في شرح  
 امداد الفتاح من باب صلاة المريض ومما نقل الكراهة الحدادي في السراج الوهاج وفي المحيط  
 والاختيار والتبوير والملتقى وفي الذخيرة عن محمد في السير الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم  
 وصرح بالحرمة في تحفة الملوك وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف ونص في متن  
 مواهب الرحمن على الحرمة أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته ويحرم لبس الاجر  
 والمعصر اه على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الائمة  
 هو مذهب الامام لا ما نقله أبو المكارم فانه رجل مجهول وكنايه كذلك والقهستاني يحارف سبيل  
 وحاطب ليل خصوصا واستناده الى كتب الزاهدي المعتزلي فكان الالبق في حقه أن يقول  
 الاختلاف يوصله الى الكراهية التنزيهية فلم يبق التحريم كما قيل وهذه بحالة تسمح لي بها القياض  
 العليم بركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كثيرا ثم رأيت العلامة الجوى  
 محشي الاشباه نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان  
 يلبس يوم العيد بردة جراء وهي كما في الفتح عبارة عن ثوبين من اليمن فيهما خطوط جرو وخضر  
 لأنها جراء مجت فليكن محل البردة أحدهما بدليل نهيه عن لبس الاجر كما رواه أبو داود والقول  
 مقدم على الفعل والحاطر على المبيح لو تعارض فكيف اذا لم يتعارض بالحل المذكور اه \* (قائدة) \*  
 وضع الستور والعمائم والسياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى  
 الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصد بذلك التعظيم في  
 أعين العامة حتى لا يحتقروا صاحب هذا القبر الذي وضعت عليه الثياب والعمائم ولحلب  
 الخشوع والادب لقلوب الغافلين الزائرين لان قلوبهم نافرة عند الحضور في التأدب بين يدي  
 اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا من حضور روحانيتهم المباركة عند قبورهم فهو  
 أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لان الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فانه وان كان بدعة على

مطلب نقل الزاهدي  
 لا يعارض نقل المعتبرات  
 مطلب لا عبرة بنقول  
 الفتاوى اذا عارضها نقول  
 المذهب

مطلب العمل بما عليه  
 الاكثر

مطلب في وضع الستور على  
 القبور



خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب الحج انه بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور للشيخ عبد الغني النابلسي تفننا لله به آمين  
 \* (فائدة) \* في تيسير الوقوف للمناوي من اخر الفصل الثالث وقد ذكر الحافظ العماد بن كثير في تاريخه ان علماء بغداد منعوا في بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الا شخصا واحدا كان موصوفا بالصلاح والخير فاستثنوه من المنع واستفتوا الماوردي عن ائمتنا والقدروري من الحنفية وغيرهما فآفتوا باستثنائه مستدلين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم امر بستة كل خوخة الاخوخة أي بكررضي الله تعالى عنه فقاموا باستثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أي بكررضي الله تعالى عنه قال وهذا استنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه \* (فائدة) \*  
 اجع العلماء على ان الدعاء للاموات يتفعهم لقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل البقيع وقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا واختلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الا ما سعى وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وولد صالح يدعوله وعلم يتفع به بعده وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال سبع يجري ثوابها للميت في قبره من علم علم أو أجرى نهرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهبة قبيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الاثمة الثلاثة اجمعت على وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني عن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإجاب بقوله هذا مخترع من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بمحال كما تخيله السائل فقد ورد في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما الخ ففعل المخترع المذكور فاسسه على ذلك وكأنه لحظ أن معنى طلب الزيادة أن تقبل قراءته فيئسه عليها واذا أثيب أحد من الامة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه نظير أجره وللمعلم الاول وهو الشارع صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصلا واذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروى عن كعب رضي الله تعالى عنه أجعل لك صلاتي كلها قال اذا تكفي همك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد نفس ثوابها اه من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى الحديبية لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الا أن من سألهم من الله تعالى أن يوصل مثل ثواب ما يقرؤون الى النبي عليه الصلاة والسلام وآله وصحبه وتابعيهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه كما بينته في اقتناط ويل غير هذا والاولى للقارئ فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهما وتفضيل أحدهما لكن الاب أولى أخذا من كلامهم في زكاة الفطر

مطلب منع العلماء تعليم  
الاطفال في المساجد الا  
شخصا واحدا

مطلب اجع العلماء على  
ان الدعاء للاموات يتفعهم

مطلب اختلفوا في وصول  
ثواب قراءة القرآن  
مطلب الاثمة الثلاثة على  
وصول ثواب القراءة للميت  
ومذهب الشافعي خلافه  
مطلب في قول القارئ  
اجعل ثواب ما قرأته زيادة  
في شرفه صلى الله عليه وسلم  
مطلب اذا أثيب أحد على  
طاعة فلن علمه نظير أجره



مطلب في اهداء ثواب القراءة  
الى النبي صلى الله عليه وسلم

مطلب من البدع المنكرة  
ايقاد القناديل الكثيرة

مطلب كانت سنة السلف  
أن يقدموا جملة الألوان  
دفعه لياً كل ما يشتهيه

مطلب في تحريم الغناء

وغيرهم ينهوا بين الثقة بأن المخط من الزكاة التطهير والاب أحق ومن النفقة الحاجة والإمام  
أجوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزي وبعض  
المتقدمين من الحنابلة كابن عقيل تبعاً لعل بن الموفق وكان في طبقة الجنيد ولابي العباس محمد  
ابن اسحق السراج النيسابوري من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي  
هو تحصيل الحاصل والعز بن عبد السلام من المجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة  
وقال ابن قاضي شهبة يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف  
وتحسبهم تقتدي ثم قال وأجاب بعضهم بجوازه بل باستحبابه قياساً على ما كان يهدي اليه في  
حياته من الدنيا ولما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الامة على الدعاء له بالوسيلة  
عند الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قيل به اه كلام ابن الجزري  
وقال الكمال بن حزمة الحسيني الاسحوط الترك من كثر الراغبين للبرهان الناجي ملخصاً \* (قائدة) \*  
من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف في  
ليال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاسد كثيرة منها مضاهاة المجوس  
في الاعتناء بالنار في الاكثار منها ومنها اضاءة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من  
المفاسد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم ورفع أصواتهم وامتهانهم المساجد وانتهاك  
حرمتها وحصول أوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب  
للإمام النووي رحمه الله تعالى وصرح أئمة الاعلام رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز أن  
يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره لان فيه اسرافاً كما في الدخيرة وغيرها قال  
العلامة الزنجشيري في ربيع الارار من باب الطعام وألوانه ما نصه كانت سنة السلف أن  
يقدموا جملة الألوان دفعة لياً كل ما يشتهيه اه فثبت بهذا أن تقديم الألوان جملة من  
سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعله الاروام من تقديم الألوان واحداً بعد واحد مستدلين  
بما روى انه عليه الصلاة والسلام كان لا يجمع بين لونين فيجاب عنه بأنه ما كان يجمع بين لونين  
في لقمة واحدة بدليل ما ذكره أيضاً في ربيع الارار من الباب المزبور عن عائشة رضي الله تعالى  
عنها ما كان يجمع لونان في لقمة في فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لحماً لم يكن خبزاً وان  
كان خبزاً لم يكن لحماً اه (في شرح البخاري) للعيني من كتاب العيدين من باب الحراب والدرق  
يوم العيد قال القرطبي أما العناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق  
أما ما يسلم من المحرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعباد وشبههما ومذهب أبي حنيفة  
تحريمه وبه يقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واستدل  
جماعة من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ويرد عليهم بان  
غناء الجاريتين لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فلذلك رخص عليه  
الصلاة والسلام فيه وأما الغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف  
محاسن الصبيان والنساء ونحوها من الامور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه  
الجهلة من الصوفية فانك اذا تحققت اقوالهم في ذلك ورأيت أفعالهم وقفت على آثار الزندقة  
منهم وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا اكرهه  
وأما الذي يحيى به اللعب الفاحش والغناء فاني اكرهه الى أن قال أي العيني وقال المهلب  
الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثرة السقيم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى

التدريب بالالخان ألا ترى أنه لم ينكر الانشاد وإنما انكر مشابهته الزمير بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يحنى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالخداة يسمى النصب الا انه رقيق اهـ \* (فائدة) \* في البزاية يخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه لا بوجهه الا بوجهه ولا يحنى على المتدرب المتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا ايماء الى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العثار وعلى هذا الضمير في قوله أو لا لا بوجهه عائد الى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل فعناه حينئذ يخاصم ضارب الحيوان أي ينهي عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذي أباحه الشارع بأن تضرب الدابة على العثار مثل لاق العثار من سوء امثال الراكب اللجام لا من الدابة فينهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله ثانيا لا بوجهه أي لا يخاصم ضارب الحيوان اذا كان صربه على وجه الضرب الذي أباحه الشارع بأن كان ضربه على النفار مثلا لأن النفار من سوء خلق الدابة فتؤتب على ذلك فالضمير في قوله ثانيا لا بوجهه عائد الى الضرب المدلول عليه بضارب أيضا وقد أشبه هذا النقي من النقي ما وقع في الكافية من الاستثناء حيث قال في طابق فيهما ما قصد الا اذا كان جنسا الا ان يقصد الانواع وقوله الا بوجهه الضمير فيه عائد الى الحيوان والمراد به حيثئذ العضو وهو استثناء من النقي الثاني الذي دل مفهومه على عدم محاسبة ضارب الحيوان حيث صربه مثلا على النفار الذي أباحه الشارع أي لا تجوز محاصمته في هذه الحالة أي لا ينهي عن ذلك الا اذا ضربه على وجهه أي عضوه فانه ينهي عن ذلك لنهي الشارع عن الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصده صاحب البزاية من عبارته التي أغرب فيها ولكل وجهة هو موليها كذا رأيته بخط بعض الفضلاء قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد برئ من مذهب في مسئلة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول من غير دليل لئلا يركب من غرض الدنيا وشهواتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب والتعزير لا رتكا به المنكر في الدين واستحقاقه بدينه ومذهبه اهـ ونقل السيوطي في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب الى مذهب وهو جائز الى ان قال وأقول للمتأمل أحوال \* الاول أن يكون السبب الحاصل له على الانتقال امر اديني أو كحصول وظيفة أو مرتبة أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فلهذا حكمه كما هاجر أم قيس لان الامور بمقاصدها ثم له حالان الاول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي كعالم متعمي زما تثار باب الوظائف في المدارس حتى ان رجلا سأل شيخنا العلامة الكافي رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعليقا بولاية أول وظيفة تشغرها بالشيخونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أمان في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فان الحنفية في الشيخونية لا خبر لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل الى حد التكريم لانه الى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانياً مما أن يكون فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي

مطلب يخاصم ضارب  
الحيوان لا بوجهه لا بوجهه  
الا بوجهه

مطلب في الانتقال من  
مذهب الى مذهب



مطلب في سبب تحوّل  
الطحاوي عن مذهب  
الشافعي إلى مذهب أبي  
حنيفة

مطلب في منع دخول  
المسجد ونحوه لمن أكل  
الثوم ونحوه وما ألحق بذلك  
مطلب في حكم قتل الجراد

انه يصل الى حد التصريح لانه لا عيب بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا الحال الثاني ان يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان الاولى ان يكون فقيها في مذهبه وقد ترجع عنده المذهب الاخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا اما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر يقول اكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثانية أن يكون عاريا من الفقه وقد استغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا ادراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب امام من الائمة الاربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من المذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالمذهب على مذهب أي امام كان خيراً من الجهل بالفقه على كل المذاهب فان الجهل بالفقه تقصير كبير وقل أن تصح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحوّل الطحاوي حنفيًا بعد أن كان شافعيًا فانه كان يقرأ على خاله المزني فاعتاص عليه الفهم يوما فخلف المزني انه لا يجي منه فانتقل حنفيًا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش نحالي كفر عن يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لاحت على المزني لأن مراده لا يجي منه شيء في مذهب الشافعي قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي تسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الأذن التيسير» الحال الثالث أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعامة ويكره أو يمنع للفقهاء لانه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج الى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الاهم من العمل بما تعلمه وقد ينقض العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في الثوم النبي والبصل والكراث قلت العسلة أذى الملائكة وأذى المسلمين فيختص النهي بالمساجد وما في معناها ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عملا برواية مساجدنا بالجمع وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ويلحق بما نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها وانما خص الثوم بها بالذكر وفي غيره أيضا بالبصل والكراث لكثرة أكلهم لها وكذلك ألحق بذلك بعضهم من بفضه بخراً أو به جرح له رائحة وكذلك القصاب والسماك والمجذوم والابرص أولى بالالحاق وصرح بالمجذوم ابن بطال ونقل عن سحنون لا أرى الجمعة عليهم ما واحتج بالحديث وألحق بالحديث كل من أذى الناس بلسانه في المسجد وبه أفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وهو أصيل في نفي كل ما يتأذى به ولا يعد أن يعذر من كان معذورا بأكل ماله ريح كريهة لما روى ابن حبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبه انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد مني ريح الثوم فقال من أكل الثوم قال فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوبا فقال ان لك عذرا وفي رواية الطبراني في الاوسط اشتكيت صدرى فأكلته وفيه فلم يعنقه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله صلى الله عليه وسلم وليقعدي بنته صريح في أن أكل هذه الاشياء عذر في التخلف عن الجماعة وأيضا هاتان احداهما أذى المسلمين والثانية أذى الملائكة فبالنظر الى العلة الاولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر الى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورأيت في شرح العسلة على التنوير من شتى الفرائض نقلا عن المبتغي بالمعجزة أنه يكرم حرق جراد وقبلة وعقرب ولا بأس بحرق حطب فيه غمل اه

وقال في التنوير في الخلل المزبور ويجوز فصلها بها ثم وكيفية كل علاج فيه منفعة لها وجاهز  
 قتل ما يضر منها كالكلب عقور وهرّة ويذبحها ذبحاً طاهراً العلائق ولا يضر بها لأنه لا يفيد ولا  
 يضر لها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذوات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز  
 فهو بهيمة اه يقتضاه أن يقال للجراد بهيمة لأنه حيوان لا يميز وأنه يجوز قتله بما سوى الأحرار  
 أن أضر وفي جواهر الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنائيات قال مالك المولود لسائل عن  
 قتل الزنبور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المؤذي فضلاً عن  
 غيره إذا كان مؤذياً اه قال العلامة الخیر الرملی فی حاشیة المنع من باب التعزیر قوله  
 والحشرات المؤذية قتلها لا يثبوت من الحيوانات لا يجوز قتله قال في التتارخانية نقلاً عن  
 المحيط بكم أن يقتل ما لا يؤذي اه والمراد بالكراهة كراهة التحريم لأنها إذا أطلقت في بابها  
 يراد بها ذلك اه كلام الخیر الرملی وقال العلائق في شرح التنوير من باب التعزير وأفتى  
 الناصحي بوجوب قتل كل مؤذٍ اه وأفتى العلامة ابن حجر الشافعي بأنه إذا لم يمكن دفعه إلا  
 بالحرق جاز وعبارته في النخبة وقضية جواز تلي وثى الجراد حل حرقه مطلقاً لكن قال القاضي  
 يدفع عن نحو زرع بالأخف فإن لم يندفع إلا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال القاضي  
 حسين يجوز حرق النمل الصغير كالجراد إذا عزم أرضاً ولم يمكن اندفاعه إلا بالحرق اه وقال  
 العلامة الرملی فی شرح المنهاج ولو تضرر بجراد أو نمل دفع كالمصائل فإن تعذر إحراقه طريقتاً  
 لدفعه جاز اه وفي كتاب مطاوب المؤمنين من كتب أئمتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن تاج بن عبد  
 الرحيم اللاهوري من فصل في أحرار وقتل الحيوانات اختلف الناس في قتل الجراد قال بعضهم  
 لا يجوز قتله وقال أهل النخبة كلهم لا بأس بقتله فأما من كره قتله قال لأنه خلق من خلق الله يأكل  
 من رزق الله تعالى ولا يجري عليه النكاح وأما من قال لا بأس به فلأن في تركه إفساد الأموال وتدنر  
 رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم إذا أراد أخذ ماله فالجراد إذا أراد إفساد ماله فهو أولى  
 أن يجوز قتله ألا ترى أنهم اتفقوا أنه يجوز قتل الحية والعقرب لأنهم ما يؤذيان الإنسان وكذلك  
 الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح عبارة هذين الإمامين أنه إذا تعذر إحراقه طريقتاً  
 لدفعه جاز إحراقه عند السادة الشافعية رضي الله تعالى عنهم وفي هذه السنة أعني سنة تسع  
 وخمسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد قتل أهل دمشق شيئاً كثيراً منه في  
 السنة المذكورة اللهم اقلل بآرها وأمت صغارها وأفسد بيضها وأدفع شرها عن أرزاق المسلمين  
 بجاه النبي وآله وصحبه أجمعين وقد رأيت مؤلفاً حسناً في الجراد للشيخ محمد الخليل الرجبي  
 الدمشقي الشيباني أتي فيه بالنوائد الحسان عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان سماه الارشاد  
 في الجراد (فائدة) في الذخيرة والمغني وبستان أبي الليث الأمر بالمعروف على وجوه إن كان يعلم  
 بأكبر رأيه أنه لو أمر بالمعروف يتعظون ويمتنعون عن المنكر فالأمر بالمعروف واجب عليه  
 لا يسعه تركه ولو علم بأكبر رأيه أنه لو أمر بالمعروف يقتدونه ويشتمونه فتركه أفضل وكذا لو علم أنهم  
 يضر بونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم العداوة أو يهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم أنه يصبر على  
 ضربهم ولم يشك إلى أحد فلا بأس به وهو أهدو لو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضرباً ولا شتماً  
 فهو بالخيار والأمر بالمعروف أنضل وذكره المحبوني مطلقاً فقال الأمر بالمعروف واجب أو فرض  
 إذا غلب على ظنه أنهم يتركون الفسق بالأمر ولو غلب على ظنه أنهم لا يتركون لا يكون إلا في تركه  
 من البناية شرح الهداية للعلامة العيني من أواخر كتاب القصب (فائدة) أخرج البخاري ومسلم

مطلب يجب قتل الآدمي  
 المؤذي فضلاً عن غيره

مطلب في الأمر بالمعروف



مطلب في حديث وفروا  
المحي وأحقوا الشوارب

مطلب قد يرجع تحسين  
الهيئة الى الدين

مطلب في احياء أبوي  
المصطفى حتى آمنابه صلى  
الله عليه وسلم

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالفوا المشركين وقروا الكمي وأحقوا الشوارب قال في النهاية احقاء الشوارب أن يبالغ في قصها قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجوس في اعفائه كما ثبت التعليل به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتطيق مما يتعلق به من الدهن والاشياء التي تلتصق بالمحل كالعسل والاشربة ونحوها وقد يرجع تحسين الهيئة الى الدين أيضا لأنه يؤدي الى قبول قول صاحبه وامتنال أمره من أرباب الامر كالسلطان والمفتي والخطيب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة الى ما فاته يناسب الامر بما يزيد في هذا كأنه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها وكذا قوله تعالى حكايه عن ابليس ولا أمرهم فاعين خلق الله فان ابقاء ما يشوه الخلقة تغيير لها لكونه تغييرا لحسنها ذكر ذلك كله الشيخ تقي الدين السبكي ومقتضاه تأذي السنة بمحصول مسمى القص لكن في الصحيحين من حديث عمر أحقوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي شرع قص الشارب لاجله وهو اتمام مخالفة شعار الجوس أو زوال المقاسم المتعلقة ببقائه فأخذ بعضهم بظاهر قوله أحقوا وذهب الى استئصاله وحلقه واليه ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول الكوفيين ومنع آخرون الخلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسئلة قول ثالث انه مخير بين الامرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في اكثر الاحاديث وورد بلفظ الخلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزوا عند مسلم ولفظ أحقوا بلفظ انهم كواو كل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الزالة لان الجزو هو بالجيم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف الى أن يبلغ الجلد والاحفاء بالمهملة والقاء الاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمسئلة قال أبو عبيد الهروي معناه ألزقوا الجز بالبدنة قال الخطابي هو معنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة في الزالة قال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأصحابه الذين رأينا هم كالزني والريبع كانوا يحفون وما أنظهم أخذوا ذلك الا عنه وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول ان الاحفاء أفضل من القص وأعرب ابن العربي فنقل عن الشافعي انه يستحب حلق الشارب وقال الا ترم كان أجدي بحفي شارب احفاء شديدا ونص على انه أولى من القص ولا تعارض فان القص يدل على أخذ البعض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتحير فيما شاء من بلوغ المآرب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل المؤلف نظما

أيا مجمع الآداب والعلم والجمال \* ومن قد حوى من كل فن بلامين

لما شارب قد قص مع شعر لحية \* وأبقى شعرا لخن مع قاب قوسين

فأجاب لعمر لما طال عن حد قدره \* فأوجب أن يلقى بحد وحدين

وذلك لما طاب في الحسن واكتفى . بموضعه حيا فلو حظ بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت أن الله تعالى أحياهما له حتى آمنابه كذا في الاشهاد عن مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة من الحفاظ ولم يلتفتوا الى طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ

حيا الله النبي مزيد فضل \* على فضل وكان به رؤفا

فاحي أمه وكذا أباه \* لايمان به فضلا لطيفا

فسلم قال قديم هذا قدير \* وان كان الحديث به ضعيفا

فيعتقل به في فضائل الاعمال ومن جعلته هذا كيف وقد وردت دالة على طهارة نسبه الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الايمان لا يتفقد بعد الموت في غير الخصوصية وقد صح انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعده غيبها فعاد الوقت حتى صلى في الوقت العصر كرامة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال ان أبا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فاجاب بانه ملعون لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا أدري أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار وقال الامام السهيلي رحمه الله تعالى في الروض الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبيه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة وقد أمرنا أن نمسك اللسان اذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشي يرجع الى العيب أو النقص فيهم فلا نمسك ونكف عن أبيه أحق وأحرى اذا تقرر ذلك حق المسلم أن يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن اثبات الشرك في أبيه اخلال طاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وجملة هذه المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامساك عما يتبادر منه النقصان خصوصا عند العامة لانهم لا يقدررون على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من المقال وقد أتى العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمه وفيه أيضا الصواب فقال

لوالدي طه مقام عالا \* في جنة الخلد ودور الثواب

وقطرة من فضلات له \* في الجوف تنجي من أليم العقاب

فكيف أرحام له قد غدت \* حاملة تصلي بنار العذاب

مطلب فضلاته عليه  
الصلاة والسلام طاهرة

لان فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جزم به البغوي وغيره وهو المعتمد لان أم أيمن بركة الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال لن يلج النار بطنك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان أبا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دمي لم تمسه النار وهذه الاحاديث مذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاؤنا وتبعهم الشافعية كالشربيني في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحابلة فكانت كالجمع عليها بحيث ثبت أن فضلاته عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمها ولحمها وربى في بطنها ومن كان أصل خلقته الشريفه منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم \* مسئلة أفق أئمة اعلام بجرم شرب الدخان المشهور فهل يجب علينا تقليدهم واقفاء الناس بجرمته أم لا فليس لك ما يزيل غريب الشك عن حق اليقين بعد تمهيد ما حققه أئمة أصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى علم الاصول للامام أبي عبد الله بن أبي القاسم علي بن عمر البضاوي ويجوز الاقفاء للمجتهدين بلا خلاف وكذا المقلد المجتهد واختلف في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الاكثرون الى انه لم يجوز والمختار عند الامام والقاضي البضاوي الجواز واستدل الامام عليه في الحصول بالاعتقاد الاجماع على جواز العمل بهذا

مطلب في الرد على من  
أفتى بجرمة شرب الدخان  
قوله الامام هو نخر الدين أبو  
عبد الله الرازي والمحصول  
اسم كتاب له في أصول الفقه  
اه منه



التوهم من التثوى اذ ليس في زمانه مجتهد اه وكلام الامام عريخ في أنه لم يكن في زمانه مجتهد  
 فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد لهؤلاء الاثثة الذين اقتوا بتصريم التنباك  
 ان كان قدواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدناهم فاجتهادهم ليس بثابت وان كان عن تقليد  
 غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو أيضا ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت  
 اقتاؤه في الكتب فهو أيضا كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم ينقلوا عن دفتر في افتائهم ما يدل على حرمة  
 فكيف سألهم التثوى وكيف يجب علينا تقليدناهم والحق في افتاء التحليل والتحرير في هذا  
 الزمان القسك بالاصحاب الذين ذكرهما البيضاوي في الاصول وصفهما بأنهما نافعان في  
 الشرع الاول أن الأصل في المنافع الاباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الاولى قوله تعالى  
 خلق لكم ما في الارض جميعا واللام للرفع فتسدل على أن الانتفاع بالمنتفع به مأذون شرعا وهو  
 المطلوب الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والزينة تدل على الانتفاع  
 الثالثة قوله تعالى أحل لكم الطيبات والمراد الطيبات المستطابات طبعاً وذلك يقتضي حل  
 المنافع بأسرها \* والثاني أن الأصل في المضار التحريم والمنع لتوهم عليه الصلاة والسلام لا ضرر  
 ولا ضرار في الاسلام وأيضاً ضبط أهل الفقه حرمة تناول امارا لا سكارا كالبنيج واما بالانحرار  
 بالبدن كالتراب والتراب أو بالاستعداد كالتخاط والبراق وهذا كله فيما كان طاهراً وبالجملة ان  
 ثبت في هذا الدخان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الافتاء بتحريمه وان لم يثبت انتفاعه  
 فالأصل حله مع أن في الافتاء بحله دفع الحرج عن المسلمين فان أكثرهم مستأوف يتناول مع أن  
 تحمله ليس من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما وأما  
 كونه بدعة فلا ضرر فانه بدعة في التناول لا في الدين فثبت حرمة أمر عسير لا يكاد يوجد له نصير  
 نعم لو اضرار بعض الطبائع فهو عليه حرام ولو نتفع ببعض وقصد به التداوي فهو مرغوب ولو لم  
 ينفع ولم يضر هذا ما سأل في الخطر اظهار الصواب من غير تعنت ولا عناد في الجواب والله أعلم  
 بالصواب كذا أجاب الشيخ محي الدين أحمد بن محي الدين بن حيدر الكردي الجزري رحمه الله  
 تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي رحمه الله تعالى بمناصه أيما أفضل السماء أو الارض  
 فأجاب بقوله الأصل عندنا أننا ونقلوه عن أكثر من السماء لأنه لم يعص الله تعالى فيها ومعصية  
 ابليس لم تكن فيها أو وقعت نادراً فلم يلتفت اليها وقيل الارض ونقل عن أكثر من أيضاً لأنها  
 مستقرة الانبياء ومدفنهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة الوفاء للسهمودي رحمه الله تعالى  
 نقل عياض وقيل أبو الوليد وغيرهما الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء الشريفة حتى على  
 الكعبة كما قاله ابن عساكر في تحفته وغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقيل الحنبلي انه  
 أفضل من العرش وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين تفضيل  
 جميع الارض على السماء لحلوله عليه الصلاة والسلام فيها وحكاية بعضهم عن أكثر خلق  
 الانبياء منها ودفنهم بها لكن قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور على تفضيل السماء على  
 الارض ما عدا ما ضم الاعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر  
 سئل هل الليل أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل  
 الاجتماع على القرآن والدكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر  
 وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل له قولهم لو قال طالق في أفضل الاوقات طلقت ليله  
 القدر واختصاصه بالتجلى الا كبرو بالمعراج وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم

مطلب هل السماء أفضل  
 أم الارض

مطلب هل الليل أفضل  
 من النهار  
 مطلب العرش أفضل من  
 الكرسي والكرسي أفضل  
 من السماء والشام أفضل  
 من العراق



كما صرح به ابن قتيبة وصرح أيضا بان الكرمي أفضل من السماء وان اشأم أفضل من العراق  
وبان الحمر أفضل من الركن اليماني وهو أفضل التواعد والله تعالى أعلم ومثل ما يكون السؤال  
من الخمس والسعدون عن الايام والليل التي تصلح لنحو السقروا لا يقال ما يكون جوابه أجاب  
من يسأل عن الخمس وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتفضيه ما فعله ويبيّن له قبحه وان ذلك  
من سنة اليهود لامن هدى المسكين المتوكلين على خلة لهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى رجبهم  
يتوكلون وما ياتون من الايام المنقوطة ونحوها عن علي كرم الله تعالى وجهه باطل كذب لا أصل  
له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم وفي مجموعة الخفيد فائدة اذا ذكر ثلاثة أقوال فالراجح هو  
الاول أو الاخر لا الوسط كذا في آخر المستصفي فائدة كل مباح يؤدي الى زعم الجهال سنة  
أمر أو وجوبه فهو مكروه كتعيين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه مرسى بذلك في  
القصة قبل باب صلاة المسافرين فائدة لنظر في الواجب استعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في  
النهاية في كتاب الغصب في قوله اذا تخلل الخمر بالقاء المليم الخ وتبدأ اشار الى ذلك في كتاب الصوم في  
قوله للصبى أن يتوى التطوع في هذه الصور دون الكافر على ما قالوا وقد أفاد جدي يعنى  
السعد انتم تاراني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض ان في  
لفظ قالوا اشارة الى ضعف ما قالوا فائدة وظيفة العوام التمسك بقول الفقهاء واتباعهم في  
أقوالهم وأفعالهم دون التمسك بالكتاب أو السنة كذا في العمان في آخر الصوم لاختيار للعلماء  
في أقوال الماضين وله الاختيار في أقاويل علماء عصره اذا استروا في العلم والصدق والامانة كذا  
في ديات الملقط المبني بالحادثة أخبره علم عصره باقاويل الصحابة لا يسع للجاهل أخذ شيء منها  
حتى يختار له العالم بالدليل كذا في التمر ناشى كل آية أو خبر يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ  
أو التأويل أو الترجيح على ما مر به في الكشف الكبير اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى هل يجوز أن يقال انه لم يباغضه قالوا لا لانه وجدته غير صحيح أو مؤولا  
فائدة يتمال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل كذا في شرح المذهب للامام النووي اه ما في  
مجموعة الخفيد من العقد السادس في علم الفقه وأصوله (فائدة) قال نخر الاسلام لما سئل عن  
التعصب قال الصلاة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلاة أن يعمل بما هو مذهب  
ويراه حقا وصوابا والتعصب السفاهة والحق في صاحب المذهب الاخر وما يرجع الى نقصه  
ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر التناوى من  
السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لاحياء حقه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم  
بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه الاشهاد فان أصبح يشهد ويقول علمت الآن وكذا الصغيرة  
تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج مجمع الفتاوى من الحظر والاباحة عن صلح المحيط  
(فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية  
ولا ينبغي بها الاحتمال أن يكون الكاتب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية أو يحفظها  
القارئ وهو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخارى في باب  
الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد مخصوص في الاذكار معتبرة والالكان يمكن أن يقال لهم  
أضيفوا التهليل اليها ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالذكر  
عقب الصلوات اذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا في بها على العدد المذكور لا يحصل له  
ذلك الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الاعداد حكمة وخاصة تفوت بمجاوزة ذلك العدد قال

مطلب في السؤال عن

الخمسة والسعد

مطلب اذا ذكروا ثلاثة

أقوال فالراجح هو الاول

أو الثالث

مطلب كل مباح يؤدي الى

زعم الجهال سنية أمر أو

وجوبه فهو مكروه

مطلب لنظر في الواجب

فيما فيه اختلاف المشايخ

مطلب في لفظ قالوا اشارة

الى ضعف ما قالوا

مطلب وظيفة العوام

التمسك بأقوال الفقهاء

وأفعالهم

مطلب لاختيار للعلماء

في أقوال الماضين

مطلب كل نص يخالف

قول أصحابنا يحمل على

النسخ أو التأويل

مطلب يقال يجوز بمعنى

يصح وبمعنى يحل

مطلب في معنى التعصب

والصلاة

مطلب يباح الكذب

لاحياء حقه ودفع الظلم عنه

مطلب لا يعتمد على ما وقع

في كتبنا من العبارات

الفارسية

مطلب مراعاة العدد

المخصوص في الاذكار معتبرة



شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظرا لانه أنى بالمقدار الذي رتب الثواب على  
 الاتيان به فحصل له الثواب بذلك فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من يله لذلك  
 الثواب بعد حصوله اه ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنسبة فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال  
 الامر الوارد ثم أنى بالزيادة فالامر كما قال شيخنا لا محالة وان زاد بغيرنية بأن يكون الثواب رتب  
 على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فتجده القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من  
 البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً لان شأن العظماء ان حدوا شيئا أن يوقف  
 عنده ويعدوا الخارج عنه مسيئاً للادب اه وقد مثله العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً أوقية سكر  
 فلوز يذيقه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به فلواقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من  
 السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار المتغيرة اذا ورد لكل منها عدد  
 مخصوص مع طلب الاتيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك  
 من قطع الموالاة لا محتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تقوت بفوائدها والله تعالى أعلم  
 اه (فائدة) في الحاوي للإمام السيوطي من كتاب الصداق ضمن سؤال طويل مائنه الجواب  
 أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام  
 الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان  
 المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فان  
 قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل  
 مجرّد القائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اه وفيه مسألة ترجل من  
 الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخاً آخر وأخذ عليه العهد فهل العهد الاول  
 لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني ولا أصل لذلك وفيه مسألة في شخص يدعى  
 فقيهاً يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان تعلمه بكل  
 حرف عشر حسنات وقال ان أبا حامد الغزالي ليس بفقيه وانما كان زاهداً الجواب فن المنطق  
 فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به لان مبنى بعض ما فيه على القول بالهبولى الذى هو كثر يجتر  
 الى الفلسفة والزندقة وليس له ثمرة دينية أصلاً بل ولا دينية نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين  
 وعلماء الشريعة فأقول من نص على ذلك الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ونص عليه من  
 اصحابه امام الحرمين والغزالي في آخر أمره وابن الصلاح والسلفي وابن عساكر وابن الاثير  
 والنووي وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص عليه من أئمة الحنفية أبو سعيد السمرقاني  
 والسراج القزويني وألف في ذمّه كتاباً نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلى بحب علم المنطق ونقل تحريمه  
 ايضا عن الحنابلة وقول هذا الجاهل ان الغزالي ليس بفقيه فهو من أجهل الجاهلين وأفسق  
 الفاسقين ولقد كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلفات الجليلة  
 ومذهب الشافعى الآن مداره على كتبه فانه فتح المذهب ونخصه باليسر والوسط والوجيز  
 والخلاصة وكتب الشيخين انما هي مأخوذة من كتبه اه باختصار (فائدة) اذا لم يوجد في  
 المسئلة عن أبي حنيفة رواية أخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر  
 والحسن وغيرهم الا كبر فالأكبر هكذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحادثة  
 عن واحد منهم جواب ظاهر وتكام فيه المشايخ المأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا  
 يؤخذ بقول الاكبر فالأكبر ثم الاكثرين ما اعتمد عليه السكار المعروفون منهم كأبي حنيفة وأبي

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في أخذ العهد عن  
 المشايخ الصوفية  
 مطلب في ذم علم المنطق

مطلب كان الغزالي في  
 عصره حجة الاسلام وسيد  
 الفقهاء  
 مطلب فيما اذا لم يوجد  
 نص عن أبي حنيفة



جعفر وأبي الليث والطحاوي وغيرهم عن يعقوب عليه وإن لم يوجد منهم جواب البتة نصا ينظر  
المفتي في نظر قائل وتدبر واجتهاد ليجد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جرافا  
بجاءه منصبه وحرمة وليخشى الله تبارك وتعالى ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل  
جاهل شقي ومتي أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً أنه يكون أخذاً بقول أبي حنيفة فإنه روى عن  
جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسألة  
قولا لا وهوروا يتنازعن أبي حنيفة وأقسموا عليه أيما تأخلاً ظاهراً يتحقق إذا في الفقه بحمد الله  
تعالى جواب ولا مذهب إلا أنه كيفما كان وما نسب إلى غيره إلا بطريق المجاز للموافقة وهو  
كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه وتعامه في معين المفتي من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب  
على الفقيه الإجابة عن كل ما يستل عنه إلا إذا علم أنه لا يجيبه غيره فيلزمه جوابه لأن الفتوى  
والتعليم فرض كفاية مبتغى من كتاب المكسب (فائدة) كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ربما  
لا يجيب عن مسألة سنة وقال لأن يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب بغير فهم فوازل أبي  
الليث وكان المستفتي إذا ألح على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا

فلا نحن نأدينك من حيث جئتنا \* ولا نحن عينا عليك المذاها ملتقط

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من  
أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
قال من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون أدب الفتيا للحافظ السيوطي وفيه أيضاً في باب  
من ترك الفتيا في الطلاق أخرج الدارمي عن جعفر بن أبياس قال قلت لسعيد بن جبيرة مالك  
لا تقول في الطلاق شيئاً قال ما منه شيء إلا وقد سئلت عنه ولكني كرهت أن أحل حراماً أو أحرم  
حلالاً اهـ (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الإسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
أتى بصلح مكتوب إلى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ  
واتفقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ بالليالي لأن الليل عند العرب سابق على النهار  
لأنهم كانوا أميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الأمم فتمسكوا بظهور الهلال  
وإنما يظهر بالليل فجعلوه ابتداء التاريخ والاحسن ذكر الأقل ماضياً كان أو باقياً من المصباح  
المنير (وهذا) آخر ما يسره المولى القدير \* على عبده العاجز الحقير \* من العقود الدرية \* في تنقيح  
الفتاوى الحامدية \* التي شل عنها علامة عصره \* ونتيجة دهره \* صدر الأفاضل والأكابر \* من  
ورث العلم والمجد كابر أعين كابر \* مولانا المرحوم حامد أفندي بن علي أفندي العمادي \* سقى الله  
تعالى ثراه صوب غمام الرجة الغادي \* وهي التي أفتى بها وجمعت في حياته في مدة قيامه بمنصب  
الافتاء في دمشق الشام \* ذات النغر البسام \* ثمانية عشر سنة من سنة ١١٣٧ إلى سنة  
١١٥٥ ولما ابتليت بمعانات أمانة الفتوى \* التي هي في زماننا من أعظم البلوى \* رأيت هذه  
الفتاوى من أحسن ما يعتد عليه \* ومن أنفع ما ينجح عند المراجعة إليه \* لنا أجمعها - وسعة  
اطلاع واضعها \* وتحريره ما اعتده المتأخرون الثقات \* وذكره لعامة الحوادث الواقعة في  
هذه الأوقات \* إلا أنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها الترتيب المعتبر \* ولم يسقط منها ما تكرر أو  
اشتهر \* وكثير ما يذكر الجواب في محل ويذكر النقل المناسب له في محل آخر \* فلذا صرفت عنان  
العناية نحو تنقيحها واختصارها \* والاقتصار على ما يفوح من طيب عرارها \* بترك ما اشتهر من

مطلب لا يجب على الفقيه  
الإجابة عن كل ما يستل عنه  
مطلب كان أبو حنيفة ربما  
لا يجيب عن مسألة سنة

مطلب من أفتى الناس في  
كل ما يستفتونه فهو مجنون

مطلب في سبب وضع التاريخ



665  
S/A

لا يلهي تظهير \* واسقاط ما عديمها وتكرار \* والاختصار لبعض النصوص \*  
 وحذف بعض النقول المعادة المتكررة \* حتى جاء أقل من نصف الأصل بحجتها \*  
 رافدة ونعمى \* بما حواه زيادة على الأصل \* في كل باب وفصل \* من التنبيه على مواضع  
 محل وهم \* أو كفاها جواد القلم \* وتحقيقات بدعية \* وتحريرات شيعية \* وحل اشكال  
 عويصة \* واستخراج خفيات غويصة \* أنا أبو عذرهما \* ومعاني حلوها ومزها \* لم يحجم حول  
 كشفها سابق \* ولم تنفتح قفلاتها قبل طارق \* قد خبا المولى استخراج كنوزها العبد الضعيف  
 وأظهر اشارات رموزها على يد هذا العاجز الخفيف \* حتى حققت نفس الناظر \* كم ترك الأول  
 الآخر \* واعتقادي أن حكمة ذلك الظاهرة \* هي اظهار القدرة الباهرة \* فان هذا العبد فكره  
 كذبة \* وقريحته قريحة علية \* وبضاعته مزجاة قليلة \* مع ما امتزج بالبال \* من عظام  
 البلبال \* وتراكم الهموم والآهوال \* وفقد المسعف \* وعدم المنصف \* وتسلط الحساد \* بالسنة  
 حداد \* وغير ذلك مما يورث الوهن \* وكلال الذهن \* ولكن لله در من قال \* وأبدع في المقال  
 أن المقادير اذا ساعدت \* ألحقت العاجز بالقادر  
 فدونك كما قد أعلمت فيه الفكر \* وأرمت فيه الجفن السهر \* تدغست لك فيه من فنون  
 التحريات أفنانا \* وفتقت لك فيه عن عيون المشكلات أجفانا \* وأودعت فيه من كنوز التوائد  
 عقود الدرر القرائد \* وبسطت فيه من أعظم المقاصد \* أحسن الموائد \* وجلوت فيه على  
 منصة الانظار \* عرائس أبكار الافكار \* وكشفت فيه بتوضيح العبارات قناع مخدراته \* ولم  
 اكتم تلويح الاشارات لاجل تحرير خفياته \* وليس يدري فضله سوى عالم فقيه \* فاضل بديه \*  
 جرى سفن أنظاره في لبحج بحره \* وأجرى جواد أفكاره في شبيبته \* واني أعيدته بالله تعالى من  
 شر كل غمر جادل \* أو حاسده تغافل \* على اني لا أبرئ نفسي \* فاني قد تجزى وبخسى \* أرني  
 ممن وقف فيه على حثرة أن يتداركه بالعفو والاحسان \* فان الانسان محل الخطا والنسيان  
 \* واني ألتجأ الى الله تعالى الذي امتن على بذلك وتفضل \* ومن فيض فضله أطلب وأسأل  
 \* وبنية الوجه النبيه أتوسل \* أن يجعله خالص الوجه الكريم \* موجبا للفوز لديه في جنات  
 النعيم \* وأن ينفع به كل قاص ودان \* ويهيئ لخرده الحسان كل كف ومحسان \* وأن يغفر لي  
 ما طغاه القلم \* وأوزلت به القدم \* وأن يتجاوز عن عثراتي \* ويعفو عن سيئاتي \* ويغفر لما بيني  
 والدي \* ولزله حتى على \* ولا ولادي وأدلي والاحباب \* ولمن كان الحامل على جمع هذا  
 الكتاب \* وأن ين على وعليهم يلوغ المني والامل \* وأن يطلق السنين بالشهادتين عند انتهاء  
 أجل \* والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب  
 المعجزات والآيات الواضحات \* وعلى آله وأصحابه السادات \* وزوجاته الطاهرات \* وعلى  
 التابعين والعلماء العاملين الاثبات \* لاسيما امامنا الاعظم وأصحابه الاثمة الثقات \* سبحان  
 ربك رب العزة عما يصفون \* وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين \* قال شيخ مشايخنا  
 الامام العالم العلامة \* الحبر البحر الفهامة \* مؤلف هذه الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى  
 ونفعنا به في الدنيا والآخرة \* وقد فرغت من تحريره \* وتمنيقه وتجييره \* لثمانى عشرة ليلة  
 خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول المستعين بمن قدر الاشياء  
 وأوجد الحسيني محمد بن محمد بن محمد خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية

